

\* (فهرست الحزبة لثاني من شرح الزرقاني على الموطأ أوله كتاب الجنائز وغسل الميت) \*

صحيحة	صحيحة
أخذ الصدقة ومن يجوز له أخذها ٦٣	٥ ماجاء في كف الميت
٦٤ ماجاء في الصدقات والتشديد فيها	٧ المغني امام الجنائز
٦٥ زكاة ما يخص من ثمار النخل والاعناب	٨ النهي ان تتبع الجنائز بنسائر
٦٧ زكاة المحبوب والزيتون	٩ التكبير على الجنائز
٦٩ ما لا زكاة فيه من الثمار	١٢ ما يقول المصلي على الجنائز
٧١ ما لا زكاة فيه من القضب والبقول	١٣ الصلاة على الجنائز بعد الصبح الى الاسفار
٧٣ جزية أهل الكتاب والمجوس	وبعد العصر الى الاصفرار
٧٦ عشور أهل الذمة	١٤ الصلاة على الجنائز في المسجد
٧٦ اشتراء الصدقة والعود فيها	١٥ جامع الصلاة على الجنائز
٧٨ من يجب عليه زكاة الفطر	١٦ ماجاء في دفن الميت
٧٩ مكيلة زكاة الفطر	١٩ الوقوف للجنائز والمجلوس على المقابر
٨٣ وقت ارسال زكاة الفطر	٢٠ النهي عن البكاء على الميت
٨٣ من لا تجب عليه زكاة الفطر	٢٥ المحبة في المصيبة
٨٤ كتاب الصيام	٢٨ جامع المحبة في المصيبة
٨٤ ماجاء في رؤية الهلال للصائم والفطر في رمضان	٣٠ ماجاء في الاختفاء
٨٨ من أجمع الصيام قبل الفجر	٣٠ جامع الجنائز
٨٨ ماجاء في تبجيل الفطر	٤١ كتاب الزكاة
٨٩ ماجاء في صيام الذي يصح جنباً في رمضان	٤١ ما تجب فيه الزكاة
٩٢ ماجاء في الرخصة في القبلة للصائم	٤٤ الزكاة في العدين من الذهب والورق
٩٤ ماجاء في التشديد في القبلة للصائم	٤٦ الزكاة في المعادن
٩٥ ماجاء في الصيام في السفر	٤٧ زكاة الزكاز
٩٩ ما يفعله من قدم من سفر أو اراده في رمضان	٤٨ ما لا زكاة فيه من الحلي والتبر والعنبر
٩٩ كفارة من أفطر في رمضان	٤٩ زكاة أموال اليتامى والتجارة لهم فيها
١٠٣ ماجاء في جباية الصائم	٥٠ زكاة الميراث
١٠٤ صيام يوم عاشوراء	٥٠ الزكاة في الدين
١٠٦ صوم يوم الفطر والاضحى والدحر	٥١ زكاة العروض
١٠٨ النهي عن الوصال في الصيام	٥٣ ماجاء في التكنز
١١٠ صيام الذي يقتل خطأ أو يتظاهر	٥٤ صدقة الماشية
١١٠ ما يفعل المريض في صيامه	٥٧ ماجاء في صدقة البقر
١١١ النذر في الصيام والصيام عن الميت	٦٠ صدقة الخناطاء
	٦١ ماجاء فيما يعتد به من النخل في الصدقة
	٦٢ العجل في صدقة عامين إذا اجتمعا
	٦٣ النهي عن التضيق على الناس في الصدقة

صحيحة	صحيحة
نكاح المحرم ١٨٤	١١٢ ما جاء في قضاء رمضان والكفارات
حجامة المحرم ١٨٧	١١٤ قضاء لتطوع
ما يجوز للمحرم اكله من الصيد ١٨٧	١١٦ فدية من افطر في رمضان من علة
ما لا يحل للمحرم اكله من الصيد ١٩١	١١٧ جامع قضاء الصيام
أمر الصيد في المحرم ١٩٤	١١٨ صيام ليوم لذى يشك فيه
الحكم في الصيد ١٩٤	١١٨ جامع اصيام
ما يقتل المحرم من الدواب ١٩٥	١٢٧ كتاب الاعتكاف
ما يجوز للمحرم أن يفعل به ١٩٨	١٣٠ ما لا يجوز الاعتكاف الا به
الحج عن من يحج عنه ١٩٩	١٣١ خروج المعتكف الى العبد
ما جاء فيمن أحصر بعدد ٢٠١	١٣١ قضاء الاعتكاف
ما جاء فيمن أحصر بغير عدد ٢٠٢	١٣٣ النكاح في الاعتكاف
ما جاء في بناء الكعبة ٢٠٤	١٣٤ ما جاء في ليلة القدر
الرمل في الطواف ٢٠٨	١٤٣ كتاب الحج
الاستلام في الطواف ٢١٠	١٤٣ الفصل للاهلال
تقبيل الركن الاسود ٢١١	١٤٤ غسل المحرم
ركعتا الطواف ٢١٢	١٤٧ ما ينهى عنه من لبس الثياب في الاحرام
الصلاة بعد الصبح والعصر في الطواف ٢١٣	١٥٠ لبس الثياب المصبغة في الاحرام
وداع البيت ٢١٤	١٥١ لبس المحرم المنطقة
جامع الطواف ٢١٥	١٥٢ تخمير المحرم وجهه
البدع الصغرى السعي ٢١٧	١٥٣ ما جاء في الطيب في الحج
جامع السعي ٢١٨	١٥٧ مواقيت الاهلال
صيام يوم عرفة ٢٢١	١٦٠ العمل في الاهلال
ما جاء في صيام أيام منى ٢٢٢	١٦٦ رفع الصوت بالاهلال
ما يجوز من الهدى ٢٢٤	١٦٧ افراد الحج
العمل في الهدى حين يساق ٢٢٦	١٧٠ القرآن في الحج
العمل في الهدى اذا عطف أو ضل ٢٢٨	١٧٢ قطع التلبية
هدى المحرم اذا أصاب أهله ٢٢٩	١٧٤ اهلال أهل مكة ومن بهامن غيرهم
هدى من فاته الحج ٢٣٠	١٧٥ ما لا يوجب الاحرام من تقليد الهدى
هدى من أصاب أهله قبل أن يفيض ٢٣١	١٧٧ ما تفعل الحائض في الحج
ما استيسر من الهدى ٢٣٢	١٧٧ العمرة في شهر الحج
جامع الهدى ٢٣٣	١٧٨ قطع التلبية في العمرة
الوقوف بعرفة والمزدلفة ٢٣٣	١٧٩ ما جاء في التمتع
وقوف الرجل وهو غير طاهر ووقوفه على ٢٣٥	١٨١ ما لا يجب فيه التمتع
دأبه	١٨١ جامع ما جاء في العمرة

صحيحة

٢٣٥ وقوف من فاته الحج بعرفة

٢٣٦ تقديم النساء والمبديان

٢٣٧ السير في الدفعة

٢٣٨ ماجاء في النحر في الحج

٢٤١ العمل في النحر

٢٤٢ الحلاق

٢٤٤ التقصير

٢٤٥ التلبيد

٢٤٥ الصلاة في البيت وقصر الصلاة وتبجيل

الخطبة بعرفة

٢٥١ الصلاة بمبنى يوم التروية والجمعة بمبنى وعرفة

٢٥٢ صلاة المزدلفة

٢٥٤ صلاة منى

٢٥٦ صلاة التيمم بمكة ومعنى

٢٥٧ تكبير أيام التشريق

٢٥٨ صلاة المدرس والمحصب

٢٥٩ البيوتية بمكة ليسا لى منى

٢٥٩ رمى الجمار

٢٦١ الرخصة في رمى الجمار

٢٦٣ الافاضة

٢٦٣ دخول المحائض مكة

٢٦٦ افاضة المحائض

٢٧٠ فدية من اصيب من الطير والوحش

٢٧١ فدية من اصاب شيئا من الجراد وهو محرم

٢٧١ فدية من حلق قبل أن ينحر

٢٧٤ ما يفعل من نسي من نسكه شيئا

٢٧٤ جامع الفدية

٢٧٥ جامع الحج

٢٨٦ حج المرأة بغير ذي محرم

٢٨٧ صيام المتعم

٢٨٧ كتاب الجهاد

٢٨٨ الترغيب في الجهاد

٢٩٤ النهي عن أن يسافر بالقرآن الى أرض

العدو

صحيحة

٢٩٥ النهي عن قتل النساء والولدان في الغزو

٢٩٧ ماجاء في الوفا بالامان

٢٩٨ العمل في من أعطى شيئا في سبيل الله

٢٩٩ جامع النفل في الغزو

٣٠٠ ما لا يجب فيه الخمس

٣٠٠ ما يجوز للمسلمين اكله قبل الخمس

٣٠١ ما يرذ قبل أن يقع القسم مما اصاب العدو

٣٠٢ ماجاء في السلب في النفل

٣٠٧ ماجاء في اعطاء النفل من الخمس

٣٠٨ القسم للخيال في الغزو

٣٠٩ ماجاء في الغلول

٣١٤ الشهداء في سبيل الله

٣١٨ ما تكون فيه الشهادة

٣١٩ العمل في غسل الشهداء

٣٢٠ ما يكره من الشيء يجعل في سبيل الله

٣٢٠ الترغيب في الجهاد

٣٢٥ ماجاء في الخيل والمسايرة بيننا والنفقة

في الغزو

٣٣٠ احراز من أسلم من أهل الذمة أرضه

٣٣٠ الدفن في قبر واحد من ضرورة وانفاذاً

بكررضي الله عنه عدة النبي صلى الله عليه

وسلم بعد وفاة رسول الله صلى الله عليه وسلم

٣٣٢ كتاب النذور والايمان

٣٣٢ ما يجب من النذر في المشي

٣٣٥ ماجاء في نذر شيئا الى بيت الله

٣٣٦ العمل في المشي الى الكعبة

٣٣٦ ما لا يجوز من النذور في معصية الله

٣٣٨ المغوفي اليمن

٣٣٨ ما لا يجب فيه الكفارة من الايمان

٣٣٩ ما يجب فيه الكفارة من الايمان

٣٤٠ العمل في كفارة لايمان

٣٤٠ جامع الايمان

٣٤٣ كتاب النخايا

صفحة	موضوع	صفحة	موضوع
٣٤٣	ما ينهى عنه من الضحايا	٣٦٢	كتاب العقبة
٣٤٥	ما يستحب من الضحايا	٣٦٣	ما جاء في العقبة
٣٤٥	النهي عن ذبح الضحية قبل انصراف الامام	٣٦٤	العجل في العقبة
٣٤٧	ادخار لحوم الاضاحي	٣٦٥	كتاب الفرائض
٣٤٩	الشركة في الضحايا وعن كم تدبج البقرة	٣٦٥	ميراث الصلب
	والبدنة	٣٦٧	ميراث الرجل من امرأته والمراة من زوجها
٣٥٠	الضحية عما في بطن المرأة وذكر ايام		
	الاضحى		
٣٥١	كتاب الذبايح	٣٦٧	ميراث الاب والام من ولدتهما
٣٥١	ما جاء في التسمية على الذبيحة	٣٦٨	ميراث الاخوة للام
٣٥٢	ما يجوز من الزكاة على حال الضرورة	٣٦٩	ميراث الاخوة للاب والام
٣٥٣	ما يكره من الذبيحة في الزكاة	٣٦٩	ميراث الاخوة للاب
٣٥٣	زكاة ما في بطن الذبيحة	٣٧٠	ميراث الجد
٣٥٤	كتاب الصيد	٣٧١	ميراث الجد
٣٥٤	ترك اكل ما قتل المعراض والمجبر	٣٧٢	ميراث الكلاله
٣٥٥	ما جاء في صيد الملمات	٣٧٤	ما جاء في العمة
٣٥٧	ما جاء في صيد البحر	٣٧٥	ميراث ولاية العصبه
٣٥٧	تحريم كل ذي ناب من السباع	٣٧٥	من لا ميراث له
٣٥٩	ما يكره من اكل الدواب	٣٧٦	ميراث أهل الملل
٣٦١	ما جاء في جلود الميتة	٣٧٨	من جعل أمره بالتل أو غير ذلك
٣٦٢	ما جاء فيمن يضطر الى اكل الميتة	٣٧٩	ميراث ولد الملائنة وولد الزنا



بسم الله الرحمن الرحيم  
\* (كتاب الجنائز) \*

بفتح الجيم جمع جنازة بالفتح والكسر لغتان قال ابن قتيبة وجاعة الكسر أفتح وقيل بالكسر للنش وبالفتح الميت وقالوا لا يقال نعش الا اذا كان عليه الميت واورد الامام وغيره هذا الكتاب بين الصلاة والزيارة لانهما هما ولان الذي يغسل بالميت من غسل وتكفين وغيرهما اسمه الصلاة عليه لما فيه من فائدة الدعاء له بالنجاة من العذاب ولا سيما عذاب القبر الذي سيدفن فيه

\* (غسل الميت) \*

(مالك عن جعفر) الصادق لصدقه في مقاله (ابن محمد) الباقر لانه بقر العلم أى شته فعرف اصله وخفيه ابن علي بن الحسين بن علي بن أبي طالب (عن أبيه) قال ابن عبد البر اسناده رواة الموطأ لأبي سعيد ابن عفير فقال عن عائشة (ان رسول الله صلى الله عليه وسلم غسل في خيصر) قال واسند في غير الموطأ عن جابر وهو عن عائشة أصح قال وهو حديث مشهور عند العلماء واهل السير والمغازي وقال الباجي يحتمل ان يكون ذلك خاصا به صلى الله عليه وسلم لان السنة عندما مالك وأبي حنيفة والجمهور ان يجرد الميت ولا يغسل في خيصره وقال الشافعي لا يجرد ويغسل فيه وقد قالت عائشة لما ارادوا غسل النبي صلى الله عليه وسلم قالوا والله ما ندري أن يجرد من ثيابه كمن يجرد موتانا ونفسه عليه ثيابه قال صلى الله عليه وسلم حتى ما منهم رجل الا ودفنته في صدره ثم كلهم متكلم من ناحية الميت لا يدرون من هو غسلوا رسول الله صلى الله عليه وسلم وعليه ثيابه (مالك عن أيوب بن أبي تميمة) بنو قبة بلقظ واحدة التامم واسمها كبسان (السنخيتاني عن محمد بن سيرين) الانصاري مولا هم (عن أم عطية) اسمها نسيبة بنون ومهملة

وموحدة مصغر على المشهور وعن ابن معين وغيره فتح النون وكسر السين بنت كعب ويقال بنت الحمارث  
 (الانصارية) صحابية فاضله مشهورة مدينة ثم سكنت البصرة قال ابن المنذر وابن عبد البرليس في احاديث  
 غسل الميت اصح منه ولا اعم وعليه قول العلماء انها (قالت دخل علينا رسول الله صلى الله عليه وسلم  
 حين توفيته ابنته) وفي رواية عبد الوهاب الثقفي وابن جرير عن أيوب دخل علينا ونحن نغسل ابنته وجمع  
 بأنه دخل حين شرع النسوة في الغسل وللنساء من وجه آخر عن ام عطية ماتت احدى بنات النبي صلى  
 الله عليه وسلم فارسل اليها المشهور وانها زينب والدة امامة المتقدمة وهي اكبر بناته ماتت في اول سنة  
 ثمان وسلم عن عاصم الاحول عن ام عطية ماتت زينب بنت رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال لنا  
 اغسلنها الحديث ولابن ماجه باسناد جيد دخل علينا ونحن نغسل ابنتها ام كلثوم وفي مبهمات ابن  
 بشكو ال من وجه آخر عن ام عطية كتبت فيمن غسل ام كلثوم وللدولابي عن ام عمر ان ام عطية كانت  
 فيمن غسل ام كلثوم بنت النبي صلى الله عليه وسلم فيمكن ترجيح تعدد طرقه وبه جزم الداودي والجمع  
 بأن تكون حاضرة - ما جيعا نقد جزم ابن عبد البر بأن ام عطية كانت غاسلة الميتات وعزوا النووي تعبا  
 لعياض أي تبعا لابن عبد البر تسميتها ام كلثوم لبعض أهل السير قصور شديد وقول المنذري انها ماتت  
 والنبي ببدر فلم يشدها غلا فاميتة وهو ببدر رقية (فقال اغسلنها) أمر لام عطية ومن معها ووقفت من  
 تسميتهن على ثلاث فعند الدولابي عن اسماء بنت عميس انها كانت فيمن غسلها قالت ومعنا صبية بنت  
 عبد المطلب ولابي داود عن ليلى بنت قاف بقاف وفون الثقفية قالت كنت فيمن غسلها والطبراني عن  
 ام سليم ما يرمى الي انها حضرت ذلك أيضا قال ابن بريدة استدلل به على وجوب غسل الميت وهو يبنى  
 على ان قوله بعد ان رأيت ذلك يرجع الى الغسل أو الى العدد والثاني أرجح فيثبت المدعى قال ابن دقيق  
 العيد لكن قوله (ثلاثا) ليس للوجوب على المشهور من مذاهب العلماء فالاستدلال به على تجوز زيادة  
 المعنيين المختلفين بافظ واحد لان لفظا ثلاثا لا يستقل بنفسه فلا بد من دخوله تحت الامر فيراد به الوجوب  
 بالنسبة لاصل الغسل والنسب بالنسبة الى الايتاراه وقواعد الشافعية أي والمالكية لا تأتي ذلك  
 وذهب الحسن والسكوفون وأهل الطاهر والمنزلي الى وجوب الثلاث وان خرج منه شيء بعدها غسل  
 موضعه فقط ولا يراعى على الثلاث وهو خلاف ظاهر الحديث (أو خسا) وفي رواية حفصة عن ام عطية  
 اغسلنها وترا وليكن ثلاثا أو خسا وألا ترتيب لا للتخير وحاصله أن الايتار مطلوب والثلاثة مستحبة فان  
 حصل الاتقاء به لم يشرع ما زادوا الا زيد وتراحت يحصل الاتقاء والواجب مرة واحدة نعم جميع البدن  
 قاله النووي وقال ابن العربي في قوله أو خسا إشارة الى الايتار لانه تغلق من الثلاث الى الخمس وسكت  
 عن الرابع (أو أكثر من ذلك) بكسر الكاف لانه خطاب للمؤث وفي رواية أيوب عن حفصة عن ام  
 عطية عند البخاري ثلاثا أو خسا أو سبعا ولم أر في شيء من الروايات بعد سبعا التعبير أكثر من ذلك  
 الا في رواية أبي ذر أو ما سواها فاما سبعا واما أو أكثر من ذلك فيحتمل تفسيره بالسبع وبه قال احمد وكره  
 الزيادة عليهم وقال ابن عبد البر لا أعلم احدا قال بمجاوزة السبع وساق من طريق قتادة ان ابن سيرين  
 كان يأخذ الغسل عن ام عطية ثلاثا أو الا فيخمسها أو الا فيكثر قال نرايان أكثر من ذلك سبع (ان رأيت  
 ذلك) فتوى الى اجتهاد من بحسب الحاجة لا التسمية وقال ابن المنذر انما فوض اليهن بالشروط  
 المذكور وهو الايتار وقال بعضهم يحتمل أن يرجع الى الاعداد المذكورة ويحتمل ان معناه ان رأيت  
 فعل ذلك والا فلا اتقاء يكفي قاله كله المحفاظ ببعض اختصار قال ابن عبد البر وجميع رواة الموطأ قالوا ان  
 رأيت ذلك الا يحصى وهو ما عده من سقطه وفي هذه اللفظة من الفقه رد عدد الغسلات الى الخماس على  
 حسب ما يرى بعد الثلاث من بلوغ الترتيبها (بماء وسدر) متعلق بقوله اغسلنها وظاهره ان السدر يخطأ

في كل مرة من مرات الغسل وقال القرطبي يجعل السدر في ماء ويخفف إلى أن يخرج رغوة ويدلك به جسده ثم يصب عليه الماء القراح فهذه غسلة وقال قوم يطرح ورقات السدر في الماء للاستيلاء ج الماء فيغير عن وصف الطلق وانكر ذلك احمد فقال يغسل في كل مرة بالماء والسدر وقال ابن العربي هذا الحديث اصل في التطهير بالماء المضاف اذا لم يلب الماء الاطلاق اه وهو مبني على الصحيح المشهور عند الجمهور ان غسل الميت تعبدى يشترط فيه ما يشترط في بقية الاغتسالات الواجبة والمندوبة خلافا لابي شعبان وغيره من المالكية انه للتنظيف فيخزي بماء الورد ونحوه وانما كره للسرف وقيل شرع احتسابا لاحتمال انه جنب وفيه نظر لان لا يشرع من لم يبلغ وهو خلاف الاجماع (واجعل في) الفسلة (الآخرة) بكسر الحاء (كافورا) طيب معروف يكون من شجر بحمال الهند والصين يظل خلقا كثيرا وتألفه النور وحشه ابيض هش ويوجد في اجوافه الكافور وهو انواع ولونه احمر وانما يبيض بالتصعيد (او شيئا من كافور) شك من الراوى قال اى اللقطين والاول محمول على الثاني لانه نكرة في سياق الانبات فيصدق بكل شئ منه وخزم في رواية الثقفى وابن جرير عن ايوب عند البخارى بالشق الاول وظاهره جعل الكافور في الماء وبه قال الجمهور وقال النخعي والكوفيون انما يجعل في المخروط بعد انتهاء الغسل والتجفيف وحكمة الكافور زيادة على تطيب رائحة الموضع للحاضرين من الملائكة وغيرهم ان فيه تحفيقا وتبريدا وقوة نفوذ وخاصة في تصليب بدن الميت وطردها عن جوفه ورد ما يتحلل من الفضلات ومنع اسراع الفساد اليه وهو اقوى الروائح الطيبة في ذلك وهذا سر جعله في الآخرة اذ لو كان في الاولى مثلا لاذبه الماء وهل يقوم المسك مثلامقامه ان نظرا الى مجرد التطيب نعم والافلا وقد يقال اذا عدم الكافور قام غيره مقامه اذا ما ثله ولو لم يخاصية واحدة قاله الحافظ (فاذا فرغ من غسلها) (فادنى) عبد الهمة وكسر المجمة وفتح النون الاولى مشددة وكسر الثانية أى اعلنتى (قالت) ام عطية (فلما فرغت) بصيغة الماضي جماعة المتكلمين وفي رواية فرغت بصيغة الغائب لمجمع المؤنث (آذناه) اعلناه (فاعطانا حقوه) بفتح الحاء المهملة وبحوز كسر ها وهي لغة حذيل بعدها قال ساكنة (فقال اشعرنها) بهمة قطع (آياه) أى ابعثه شعارها أى الثوب الذى يلي جسدها تبركا وحكمة تأخيرها معه حتى فرغت من الغسل دون اعطائه لهن ليكون قريب العهد من جسده الكريم بلا فاصل بين انتقاله من جسده الى جسدها وهو اصل في التبرك بآثار الصالحين (تغنى) ام عطية (بحقوه ازاره) وهو فى الاصل معقد الازار اطلق على الازار مجازا وفي رواية ابن عون عن ابن سيرين فنزع من حقوه ازاره والمحفوظ هذا على حقيقته وهذا الحديث رواه البخارى عن اسماعيل بن عبد الله ومسلم والثلاثة عن قتيبة بن سعيد وابوداود عن التميمي الثلاثة ايضا عن مالك به وله طرق فى الصحيحين وغيرهما عن ايوب وغيره بزيادات ومدار على محمد بن سيرين وابنته حفصة بنت سيرين عن ام عطية (مالك عن عبد الله بن ابي بكر) بن محمد بن عمرو ابن خرم الانصارى المدنى فاضىها المتوفى سنة خمس وثلاثين ومائة وله سبعون سنة (ان اسماء بنت عيسى) ضم المهملة وآخره مهملة مصغر الخنمية صحابية تزوجها جعفر بن ابي طالب ثم ابا بكر ثم على وولدت لكل منهم وماتت بعد على وهي اخت ميمونة بنت الحارث ام المؤمنين لامها (عسلت) زوجها (ابا بكر الصديق حين توفي) ليلة الثلاثاء لثمان بقين من جادى الآخرة سنة ثلاث عشرة وله ثلاث وستون سنة كما رواه الحاكم وغيره عن عائشة وهو الصحيح كفى القبح وغلط في الاصابة من قال مات في جادى الاولى واليلة خلت من ربيع الاول ولا خلاف في جواز تغسيل المرأة زوجها وأما تغسيلها فاجازه الجمهور والائمة الثلاثة لان عليا غسل فاطمة وقال ابو خنيفة والثورى تغسله لانها في عدة منه ولا يغسلها لانه ليس في عدة منها ولا حجة فيه لانها في حكم الزوجة لاني حكم اليتيمة بدليل الارث

واعتلوا أيضا بأن له أن يتزوج اختها فكذلك لا ينسلها وهذا ينتقض بغسلها له واحتجوا بحديث أم عطية  
 لأن زوج ابنة النبي صلى الله عليه وسلم كان حاضرا وأمر المصطفى النسوة بغسلها وتعقب بأنه يتوقف على  
 صحة دعوى أنه كان حاضرا وعلى تقدير تسليمه فيحتاج إلى ثبوت أنه لا مانع به ولا أثر للنسوة على نفسه  
 وعلى تسليمه فبإية ما فيه أن النسوة أولى منه لا على منعه من ذلك لو أراد (ثم خرجت فسألت من حضرها  
 من المهاجرين فقالت أني صائمة وإن هذا يوم شديد البرد فهل على من غسل فقالوا لا) غسل عليك  
 واجب ولا مستحب لئلا يذرها بالصوم والبرد واختلف جماعة من الصحابة والتابعين في وجوب غسل من  
 غسل الميت واختلف فيه قول مالك فروى ابن القاسم وابن وهب عنه في العتبية عليه الغسل ولم أدرك  
 الناس إلا عليه ابن القاسم وهو أحب إلى ولم أره يأخذ بحديث أسماء وروى عنه المديون وابن عبد  
 الحكم أنه مستحب لا واجب وهو مشهور المذهب وبه قال أبو حنيفة قالوا وإنما أسقطوه عن أسماء لئلا يذرها  
 بالصوم والبرد وفي حديث أبي هريرة مرفوعا من غسل مئة فليقتل رواه أبو داود وبرجال ثقات إلا واحدا  
 لم يعرف حاله وقال الشافعي لا غسل عليه إلا أن ثبت حديث أبي هريرة وظاهر الأمر الوجوب لكن  
 صرفه عنه حديث أم عطية حيث لم يأمر به فدل على أنه للاستحباب وأما الاستدلال به على عدم  
 الاستحباب لانه موضع تعليم ولم يأمر به ففيه نظر لا محتمل أنه شرع بعد ذلك وأما قول الخطابي لا أعلم  
 أحدا قال بوجوبه فقال الخطاف كانه ما درى أن الشافعي علق القول به على صحة الحديث والخلاف  
 فيه ثابت عند المالكية وصار إليه بعض الشافعية أيضا وقال ابن بركة الظاهر أنه مستحب والمحكمات  
 تتبع ما يأتى لأن الغسل إذا علم أنه سيعتسل لم يحتفظ من شيء يصيبه من أثر الغسل فيبالغ في تطييف  
 الميت وهو مطمئن ويحتمل أن يتعلق بالغسل ليكون عذرا فراغه على يقين من طهارة جسده مما لعله  
 أن يكون أصابه من رشاش ونحوه انتهى (مالكا أنه سمع أهل العلم يقولون إذا ماتت المرأة وليس معها  
 نساء يغسلونها ولا من ذوى المحرم) كاخ وعوم وفي نسخة المحارم بالجمع (أحديلي ذلك منها) فيجوز للمحرم من  
 فوق الثوب كما قال مالك في المدونة والعتبية (ولا زوج يلي ذلك منها يممت) لكونهم أقطب كما قال  
 (فمسمي بوجهها وكفها من الصعد) الظاهر (قال مالك وإذا هلك الرجل) أي مات (وليس معه  
 أحد إلا نساء) أجانب (يممتها أيضا) لرفقة فان كن محارم غسلنه من فوق الثوب كما في المدونة وغيرها  
 ابن عبد الحكم عن مالك تغسل المرأة إذا محرمها والرجل إذا محرمه في درعها ولا يطالع أحد منهم على عورة  
 صاحبها وقال أشرب وأبو حنيفة والشافعي لا يغسل ذوا المحارم بعضها بعضا ويممون (قال مالك وليس  
 لغسل الميت عندنا شيء موصوف) لا يجوز تمديه وليس لذلك صفة معلومة ولكن يغسل فيطهر ويستحب  
 أن يبدأ في المرة الأولى بغسل رأسه ونحوه ثم يجسده ويبدأ بشقه الأيمن ويستحب أن يوضأ لحديث أبي داود  
 عياضها ومواضع الوضوء عنها

\* (ما جاء في كفن الميت) \*

(مالك عن هشام بن عروة عن أبيه عن عائشة زوج النبي صلى الله عليه وسلم أن رسول الله صلى الله عليه  
 وسلم كفن في ثلاثة أثواب) في طبقات ابن سعد عن الشعبي أن روردا ولفافة وزاد ابن المبارك عن هشام بن عروة  
 بحقة الباء نسبة إلى الين (بيض) فيستحب بياض الكفن لأن الله لم يكن ليختار لبيته إلا الأفضل  
 وروى أصحاب السنن عن ابن عباس مرفوعا البسوا ثياب البياض فانها أطهر وأطيب وكفنها فيها  
 موتاكم صححه الترمذي والحاكم وله شاهد من حديث سمرة بن جندب نحوه باسناد صحيح واستحب الحنفية  
 أن يكون في أحدها ثوب حبرة لما في أبي داود عن جابر أنه صلى الله عليه وسلم كفن في ثوبين وبرد حبرة  
 واسناده حسن لكن روى مسلم والترمذي عن عائشة أنهم نزعوها عنه قال الترمذي وأكفنيته في ثلاثة

الثوب بيض أصح ما ورد في كفته وقال ابن عبد البر هذا ثبت حديث في كفته صلى الله عليه وسلم وقال  
 عبد الرزاق عن معمر بن هشام بن عروة أن في برد حبرة جفت فيه ونزع عنه وحديث الصحيحين عن أنس  
 رضي الله عنه كان أحب الثياب إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم الحبرة وهي بكسر المهملة وفتح الموحدة  
 ما كان من البرود مخظطاً لا دلالة فيه لأن كونه أحب في حال الحياة لا يتنزه أحبيته في الكفن  
 (سحولية) بضم المهملةين ولا م وروى بفتح أوله نسبة إلى سحول قرية باليمن وقال الأزهري بالفتح المدينة  
 وبالإضم الثياب وقيل النسبة إلى القرية بالغيم وأما الفتح فنسبة إلى القصار لأنه يسحل الثياب أي يبقها  
 قاله الحافظ وقال النووي بفتح السين وضمها والفتح أشهر وهي رواية الأكثر انتهى زاد النوري وابن  
 المبارك عن هشام من كسف بضم الكاف والسين أي قطن وبه رد تفسير ابن وهب وغيره السحول  
 بالطن (ليس فيها قص ولا عمامة) معدودان من جملة الثلاثة بل زائدان عليها فلا يخالف قول مالك  
 وأبي حنيفة باستحبابهما ويحتمل أن معناه لا يمكن مع الثلاثة شيء غيرهما وهو قول الشافعي والمجته وبعدم  
 استحبابهما وإنما هو جائز وقال الحنابلة بالكراهة والنفي في الحديث نحو ما قيل في قوله تعالى بغير عمد  
 ترونها أي بغير عمد أصلاً أو بعد غير مريئة وقال بعض الحنفية معناه ليس فيها قص جديد أو غسل فيه  
 أو كفن فيه أو ملفوف الأطراف والحديث رواه البخاري عن اسماعيل وأصحاب السنن الثلاثة عن  
 قتبية كلاهما عن مالك بن نافع السفيان وابن المبارك ويحيى القطان وغيرهم كلهم عن هشام بن حمزة  
 في الصحيحين وغيرهما (مالك عن يحيى بن سعيد أنه قال بلغني أن أبا بكر الصديق قال لعائشة) وهذا  
 رواه البخاري من طريق وهيب عن هشام بن عروة عن أبيه عن عائشة قالت دخلت على أبي بكر (وهو  
 مريض) مرض الموت عرض السل أو بسم يهودية في خزيمة أو غيرها ما نهاله فعمل سنة أو باغتساله  
 في يوم بارد فجم خمسة عشر يوماً مات روايات لا منافاة بينها فتدبر يكون أكل السم وتعلل لكن لم يتطعم  
 وحصل له بسبب ذلك مرض السل ثم في شهر موته اغتسل فجم حتى مات فجمع الله له ذلك زيادة  
 في الرزق ورفع الدرجات (في كم) مجهول مقدم أتتوله (كفن رسول الله صلى الله عليه وسلم) سألها  
 وإن كان إنما تولى غسله وتكفنه صلى الله عليه وسلم أهله علي والعباس وابنه الفضل لأن ذلك كان  
 في بيتها فشاكرته قبل ذلك كلفها أبو بكر ذلك بصيغة الاستفهام طمأنينة لها الصبر على فقده واستنطاقها  
 بما يعلم أنه يعظم عليه ما ذكره لما في بدائه لها بذلك من إدخال الغم العظيم عليها لأنه بعد أن يكون أبو بكر  
 نسي ما سألها عنه لقب العهد ويحتمل أن السؤال عن الكفن على حقيقته لأنه لم يحضر ذلك لاشتغاله  
 بأمر البعثة (فكانت في ثلاثة أثواب بيض سحولية) بفتح السين وضمها وقال أبو بكر خذوا هذا الثوب  
 لأبوي (عليه) زاده البخاري كان يمرض فيه (قد أصابه مشق) بكسر الميم واسكان الشين المفرة عند  
 أهل المدينة بفتح الميم والغين وبسكون الغين لقمان قاله أبو عبد الملك (أوزعفران) وفي رواية البخاري  
 به ردغ من زعفران (فاغسلوه) لتزول الحجرة التي فيه أو علم فيه شيئاً والافال ثوب اللبس لا يحب  
 غسله قاله سحنون (ثم كفنوني فيه مع نوبين آخرين) موافقة لما فعل بالمصطفى (فكانت عائشة وما  
 هذا) وفي رواية البخاري قالت إن هذا خاقي (فقال أبو بكر أجي أحوج إلى الجديد من الميت وإنما هذا  
 للميت) رواه يحيى بكسر الميم وروى بضمها وروى بفتحها قاله عياض ثم هاء ما كنهه ثم لام وهي الصديد  
 والقبح الذي يذوب فيسيل من الجسد ومنه قيل للخاص الذائب ميل كما في النهاية قال أبو عمر من ضم  
 الميم شبه الصديد بعكر الزيت وهو الهمل والمهمل قال الباجي ورواه أبو عبيد وإنما هو لهمل والتراب قال  
 ويحتمل أنه أوصى بتكفنه في هذا الثوب لأنه لبسه في المحروب وأحرم فيه وفيه اعتبار وصية الميت في  
 كفته وغيره إذا وافق صواباً وروى علي عن مالك إذا أوصى أن يكفن بسرف كفن منه بالتصدق أن لم يوص

وتشاح الورثة لم يتقص عن ثلاثة أثواب من جنس ما كان يلبس في حياته وقال غيره يحتمل ان أبا بكر  
 اختار ذلك الثوب بعينه لمعنى فيه من التبرك به ليكون صار إليه من النبي صلى الله عليه وسلم أوجه  
 فيه أو تعبد فيه ويؤيده ما رواه ابن سعد قال أبو بكر كفنوني في ثوبي اللذين كنت أصلي فيهما وإن كان  
 ظاهرهما أن أبا بكر كان يرى عدم المغالة في الكفن لتوليه نعماهما لله ولوروى أبو داود عن علي قال قال  
 صلى الله عليه وسلم لا تعالوا في الكفن فإنه يسلبه سريعاً ولا يدافع قوله صلى الله عليه وسلم إذا كفن  
 أحدكم أخاه فليحسن كفته رواه مسلم عن جابر ومجمل التحسين على الصفة والمغالة على الثمن وقيل  
 التحسين حق لليت فإذا أُرصى بتركه اتبع كما فعل الصديق وقول ابن عبد البر المجدد والخلق سواء  
 تعبد بما مر من احتمال أنه اختاره لمعنى فيه وعلى تقدير أن لا يكون كذلك فلا دليل فيه على المساواة  
 زاد في رواية البخاري وقال لم أفي أي يوم توفي صلى الله عليه وسلم قالت يوم الاثنين قال فأى يوم هذا  
 قالت يوم الاثنين قال أرجو فيما بيني وبين الليل فلم يتوف حتى أمسى من ليلة الثلاثاء ودفن من ليلته  
 قبل أن يصبح قال ابن المنير حكمة تأخر وفاته عن يوم الاثنين مع حبه لذلك لكونه قام في الأمر بعد  
 المصطفى فناسب تأخر موته عن الوقت الذي قبض فيه صلى الله عليه وسلم (مالك عن ابن شهاب عن  
 جمد بن عبد الرحمن بن عوف) الزهري المدني ثقة من كبار التابعين مات سنة خمس ومائة على الصحيح  
 (عن عبد الله) هذا هو الصواب وغلط يحيى فسماه عبد الرحمن (ابن عمرو بن العاصي) بالياء  
 وبدونها الصحابي ابن الصحابي (أنه قال الميت يقمص) يلبس القمص وبه قال مالك وأبو حنيفة  
 وزادوا وبهم وقال الشافعي لا يقمص ولا يعم وروى أيضاً عن مالك قال الباجي والأول أظهر لأنه صلى  
 الله عليه وسلم كساعداً لله بن أبي بعدما دخل حفرته قميصه (ويؤزر) يجعل له أزاراً وهو ما يشد به  
 الوسط (ويلقى في الثوب الثالث) فإن لم يكن له إلا ثوب واحد كفن فيه (ولا ينظر يده فنه ارتقاب  
 شيء آخر أذهوا الواجب باتفاق

### \* (الشيء امام الجنائز) \*

(مالك عن ابن شهاب أن رسول الله صلى الله عليه وسلم وأبا بكر وعمر كانوا يمشون أمام) بالفتح قدّام  
 (الجنائز) مرسل عند جميع الرواة ووصله عن مالك خارج الموطأ يحيى بن صالح وعبد الله بن عون  
 وحاتم بن سليمان وغيرهم عن مالك عن الزهري عن سالم عن ابنه وكذا وصله جماعة ثقات من أصحاب  
 الزهري كابن أخيه وابن عيينة ومعمرو يحيى بن سعيد وموسى بن عتبة وزيد بن سعد وعباس بن الحسن  
 على اختلاف في بعضهم ذكره ابن عبد البر ثم أسند هذه الروايات كلها ورواية ابن عيينة أخرجهما  
 أصحاب السنن الأربعة وقال الترمذي عقب إخراجها كذا رواه غير واحد موصولاً ورواه معمر بن يوسف  
 ومالك وغيرهم من الحفاظ عن الزهري مرسل وأهل الحديث يرون أن المرسل أصح وقال النسائي هذا  
 خطأ والصواب مرسل قال ابن المبارك الحفاظ عن ابن شهاب ثلاثة مالك ومعمرو ابن عيينة فإذا  
 اتفق اثنان منهم على شيء وخالفهما الآخر تركناه قوله (والحلقاء) بعدهم ودخل فيهم على وما روى  
 أنه مشى خلف جنازة والعبرين أمامها فقيل له في ذلك فقال فضل المشي خلفها على المشي أمامها  
 كفضل صلاة المكتوبة على النافلة وأنهما ليعلمان ذلك ولكنهما ساهيا على الناس وأنه قال إذا شهدت  
 جنازة فتقدمها بين يديك فإنها موعظة وتذكرة وعبرة ونخبة أبي حنيفة مرفوعاً الجنائز متبوعة وليست  
 بتابعة وليس يتبعها من تتقدمها ونخبرنا مشوا خلف الجنائز فقال ابن عبد البر هذه أحاديث كوفية  
 لا يقوم بأسانيد حاجتها واختلف الصحابة والتابعون في ذلك والشيء امامها أكثر عنهم وهو أفضل وبه قال  
 الأئمة الثلاثة وقال الأوزاعي وأبو حنيفة المشي خلفها أفضل وقال سفيان الثوري كل ذلك في الفضل

سواء ولا أعلم أحد كره ذلك وقد قال صلى الله عليه وسلم من شيع جنازة وصلى عليها كان له قيراط من الاجر ومن قدح حتى تدفن كان له قيراطان والقيراط كاحد ولم يخص الماشي خلفها أو امامها وقال الباجي لا يقول أحدان ذلك على الاباحة وإنما الخلاف هل المشي امامها مشروع وهو قول الائمة الثلاثة وعلمه بعض اصحابنا بأن الناس شفعاء له والشفيع يمشي بين يدي المشفوع له أو معنوع والسنة المشي خلفها وبه قال أبو حنيفة (حلم جرا) قال ابن الانباري معناه سيروا على دينكم أي تتبوا في سيركم ولا تتجهدوا أنفسكم مأخوذ من الجبر وهو ان يترك الابل والغنم ترحي في السير قال ونصب جراحا على انه مصدر في موضع الحال والتقدير فلم جازي أي متبئين أو على المصدر لان في حلم معنى جرح فكأنه قيل جروا جراحا أو على التمييز زاد أبو حيان وأول من قاله عابد بن زيد قال

فان جاوزت متفردة رمت بي \* الى أخرى كمثلك فلم جرا

وفي هذا البيت ونطق ابن شهاب به وهو عن قريش الفخفاء ما يدفع توقف ابن هشام في كونه عربيا محضا ونقل السيوطي هنا كلامه برقمته (وعبد الله بن عمر) كان أيضا يمشي امامها وكان من اتبع الناس للسنة (مالك عن محمد بن المنكدر) بن عبد الله بن الهدير بالتصغير التيبي المدني تابعي ثقة فاضل من رجال الجمع مات سنة ثلاثين ومائة أو بعدها (عن ربيعة بن عبد الله بن الهدير) وقد ينسب الى جده ويقال بن عبد الله والهدر ربيعة له رؤية وذكره ابن حبان في ثقات التابعين مات سنة ثلاث وتسعين (انه) أي ربيعة (أخبره) أي سمعنا (انه رأى عمر بن الخطاب يتقدم) بفتح أوله وسكون القاف وضم الدال أي يتقدم ولان وضاح يقدم بضم أوله وفتح القاف وكسر الدال المشددة من التقديم (الناس امام الجنازة في جنازة زينب بنت جحش) الاسدية أم المؤمنين التي زوجها الله لرسوله بقوله فلما قضى زيد منها وطرا زوجناكها صلى الله عليه وسلم لما نزلت هذه الآية بعد انقضاء عدتها فدخل عليها بلا إذن كافي مسلم وغيره وأما أمية بنت عبد المطلب فجدتها واحد وماتت سنة عشرين عند ابن اسحاق والواقدي وقيل سنة احدى وعشرين ولها خمسة أولاد وخمسون سنة وروى البراء عن عبد الرحمن بن ابري انه صلى مع عمر على زينب تكبرا بركا كانت أول نساء النبي صلى الله عليه وسلم موتا (مالك عن هشام بن عروة قال ما رأيت أبا) عروة (قط في جنازة الامامها) قدامها (قال) هشام (ثم يأتي البقيع) مقبرة المدينة (فيجلس حتى يمر واتيه) بالجنازة (مالك عن ابن شهاب انه قال المشي خلف الجنازة من خطأ السنة) أي من مخالفتها قيل مالك في رواية أشبه اذلك على الرجال والنساء قال انما اذلك للرجال وكرهه أن يتقدم النساء امام النفس وامام الرجال وكره جماعة شهرود النساء الجنائز على كل حال

\* (النهى ان تقدم الجنازة بنار) \*

لما فيه من التعاؤل بالبارفاله ابن حبيب نال ابن عبد البر وهو من فعل النصارى ولا ينبغي أن يتشبه بهم وفي الحديث ان اليهود والنصارى لا يصنعون أو قال لا يصنعون فثما افهمهم (مالك عن هشام بن عروة عن) جدته (اسماء بنت أبي بكر انها ذات لافها أجروا) بفتح الحزة واسكان الجيم وكسر الميم بخروا (ثانيها اذا عت ثم حنطوني) قال الباجي الحنوط ما يجعل في جسد الميت وكفته من طيب مسك وعنبر وكافور وكل ماله ريح لالون فالحنوط صيانته الميت لئلا يظهر منه ريح مكرهه دون التحمل باللون وقال أبو عمر أجاز لا كثر المسك في الحنوط وكرهه قوم والحجة في قوله صلى الله عليه وسلم أطيب أطيب المسك (ولا تدرأ على كذا حنطا) بكسر الحاء بزنة كتاب ويقال أيضا حنوط بزنة رسول كل طيب يحاط للميت خاصة وكرهته لبسهاة وذلك وقت لا ينبغي فيه (ولا تتبعوني بنار) وكذا أوصى أبو سعيد وعمران بن حصين وأبو هريرة

كأرواه فقال (مالك عن سعيد بن أبي سعيد) كيسان (المقبري عن أبي هريرة أنه سمى أن يتبع  
بعده مائة بنار) قال ابن عبد البر جاء النهي عن ذلك عن ابن عمر مرفوعاً انتهى بل وعن أبي هريرة نفسه  
في أبي داود عنه أن النبي صلى الله عليه وسلم قال لا تتبع الجنابة بصوت ولا نار ولا يمشي بين يديها  
أي بنار ولا بصوت قال ابن القطن حديث لا يصح وإن كان مقتضياً للجهل بحال ابن عمر راووه عن رجل  
عن أبيه عن أبي هريرة انتهى لكن حسنة بعض الحفاظ ولعله لشواهد (قال يحيى سمعت مالكا يذكره  
ذلك) أي اتباعها بنار في مجرة أو غيرها لانه من شعار الجاهلية والنصارى ولما فيه من التفاضل ومن ثم قيل  
يحرم وقال بعض العلماء لا تتبعوا أنزادى إلى قبرى ناراً وهو أيضاً من السرف والمباهاة واضاعة المال  
للعود الذى يحرق والله تعالى أعلم

\* (التكبير على الجنائز) \*

اختلف الساف في عدده ففي مسلم عن زيد بن أسلم يكبر خمساً ورفعته إلى النبي صلى الله عليه وسلم وعن ابن  
مسعود أنه صلى على جنازة فكبر خمساً وكان على يكبر على أهل بدر ستاً وعلى الخنساء خمساً وعلى سائر الناس  
أربعاً وعن ابن عباس وأنس ثلاثاً نارواها ابن المنذر وعن أنس أيضاً أربعاً وعن غيره أنه كان يرى الثلاث  
مجزئة والأربع أكمل منها أو من أطلق عنه الثلاث لم يذكروا الأولى لأنها افتتاح الصلاة فقد جاء عنه  
التكبير ثلاثاً فقيل له أربع قال أجل غير أن واحدة هي افتتاح الصلاة واليهى عن أبي وائل كانوا  
يكبرون على عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم سبعا وخمسا وستاً وأربعاً فجمع عمر الناس على أربع  
كأطول الصلاة قال ابن عبد البر اعتد الاجماع على الأربع وعليه فقهاء الانصار وشذأن إلى ليلي فقال

خمساً (مالك عن ابن شهاب عن سعيد بن المسيب عن أبي هريرة أن رسول الله صلى الله عليه وسلم نعى  
الخنشاش) فتح النون على المشهور وقيل بكسر وخفة الحيم واخضعاً من شدتها وتشديد آخره وحكى  
المطرزى التحفيف ورخه الصغاني وهو لقب لكل من ملك الحبشة واسمه أحممة بن ابحر ملك الحبشة  
اسلم على عهده صلى الله عليه وسلم ولهم ساجداً له وكان رداء المسلمين نافعا واحممة بن ابحر ملك الحبشة  
مهملة وقيل مهملة وقيل بموحدة بدل الميم وقيل صممة بلا ألف وقيل كذلك لكن بتقديم الميم على  
الصاد وقيل بيم أوله بدل الالف فتحصل من هذا الخلاف في اسمه ستة ألفاظ لم أرها مجموعاً ومعناه  
بالربية عطية قاله في الإصابة (الناس) أي أخبرهم بموته (في اليوم الذى مات فيه) في رجب سنة تسع  
قاله ابن جرير وجاءه وقيل كان قبل الفتح ففيه جواز الاعلام بالجنازة ليجمع الناس للصلاة والنعي المنى  
عنه هو الذى يكون منه صباح خلافاً لما تأوله على الاعلام بالموت للاجتماع بمجنازته وفي حديث من صلى  
على جنازة كان له من الأجر كذا وقوله صلى الله عليه وسلم لا يموت أحد من المسلمين فيصلى عليه أمة من  
الناس يبلغون مائة فيشفون له الاشفوا فيه دليل على الاباحة وشهود الجنائز خير والدعاء إلى الخير خير  
اجبا عاقبه ابن عبد البر وقال ابن الربيع يؤخذ من مجموع الاحاديث ثلاث حالات الاولى اعلام الأهل  
والاخبار وأهل الصلاح فهذا سنة الثانية دعوة الجفلى للفاخرة فهذا يذكره الثالثة الاعلام بالنيابة  
وتحريمها فهذا يحرم وفي البخارى عن عقيل وصالح بن كيسان عن الزهري عن سعيد وأبي سلمة عن أبي  
هريرة نعى لنا الجشاش يوم مات فقال استغفروا لآحيكم (وخرج بهم إلى المصلى) مكان يسطان فقوله في  
رواية ابن ماجه من طريق معمر عن ابن شهاب فخرج وأصحابه إلى البقيع أي جمع بطان أو المراد بالمصلى  
موضع عدل الجشاش ببيع النرد غير مصلى العبدن والأول اطهر قاله المحافظ وفي الصحيحين عن جابر  
قال صلى الله عليه وسلم قد نوتى اليوم رجل صالح من الحبش فهل فصولا عليه والبخارى فقوموا فاصلا وعلى  
أحيكم أحممة ولم مات عبد الله صالح أحممة وفي الإصابة جاء من طريق زمعة بن صالح عن الزهري



عن يحيى بن سعيد عن سعيد بن المسيب عن أبي هريرة رضي الله عنه عن رسول الله صلى الله عليه وسلم  
 فأنه جبريل فقال ان اخاك اجمعة النجاشي قد توفي فصلوا عليه فوثب صلى الله عليه وسلم ووثبنا معه حتى  
 جاء المصلي (قصصهم) لازم والباء بمعنى مع أى صف معهم أو متعدد الباء زائدة للتوكيد أى صفهم لأن  
 الظاهر ان الامام متقدم فلا يوصف بأنه صاف معهم الا على المعنى الآخر ولم يذكرهم صفهم وفي النساء عن  
 جابر كنت في الصف الثاني يوم صلى النبي صلى الله عليه وسلم على النجاشي وفيه أن للصفوف على الجنازة  
 تأثير ولو كثر الجمع لأن الظاهر أنه خرج معه صلى الله عليه وسلم عدد كثير والمصلي فضاء لا يضيق بهم  
 لو صفوا فيه صفوا واحدا ومع ذلك صفهم وهذا ما فهمه مالك بن عجمرة النخعي فكان صف من يحضر  
 صلاة الجنازة ثلاثة صفوف سواء قلاوا وكثروا ويبقى النظر اذا تعددت الصفوف والعدد قليل أو كان  
 الصف واحدا والعدد كثيرا ما أفضل قاله المحافظ (وكبر أربع تكبيرات) ففيه أن تكبير صلاة  
 الجنازة أربع وهو المقصود من الحديث واعترض بان هذا صلاة على غائب لا على الجنازة واجيب بان  
 ذلك يفهم بطريق الأولى وروى ابن أبي داود عن أبي هريرة ان النبي صلى الله عليه وسلم صلى على  
 جنازة فكبر أربعاء وقال لم أر في شيء من الاحاديث العجيبة أنه كبر على جنازة أربعة الا في هذا قال وانما  
 ثبت أنه كبر على النجاشي أربعاء وعلى ذرأه وأما على الجنازة هكذا فلا لا هذا الحديث والظاهر أن  
 خروجه صلى الله عليه وسلم الى المصلي لقصد تكبير الجمع الذين يصاون عليه واشاعة آثره على الاسلام لأن  
 بعض الناس لم يعلم انه سلم روى ابن أبي حاتم والدارقطني عن أنس ان النبي صلى الله عليه وسلم لما صلى  
 على النجاشي قال بعض أصحابه صلى على علي بن أبي طالب من الحبشة فنزلت وان من أهل الكتاب من يؤمن بالله وما  
 انزل اليكم الى آخر السورة وله شاهد من حديث وحشي في الطبراني الكبير وآخر في الاوسط عن أبي سعيد  
 وفيه ان قائل ذلك كان منافقا وفيه الصلاة على الميت الغائب عن البلد وفيه قال السافعي وأجدوا أكثر  
 السلف وقال الخفيفة والمالكية لا تشرع ونسبه ابن عبد البر لأكثر العلماء وانهم قالوا ذلك خصوصية له  
 صلى الله عليه وسلم قال ودلائل الخصوصية واضحة لا يجوز أن يشركه فيها غيره لأنه والله أعلم احضر روحه  
 بين يديه أو رفعت له جنازته حتى شاهدها كما رفع له بيت المقدس حين سأله قبرش عن صفته وعبر  
 غيره عن ذلك بأنه كشف له عنه حتى رآه فتكون صلاته كصلاة الإمام على ميت رآه ولم ير له المأمومون ولا  
 خلاف في جوازها وقول ابن دقيق العيد يحتاج هذا النقل تعقب بان الاحتمال كاف في مثل هذا من جهة  
 المانع وثبوته ما ذكره الواحدى بلا سند عن ابن عباس قال كشف النبي صلى الله عليه وسلم عن سرير  
 النجاشي حتى رآه وصلى عليه ولا بن حبان عن عمران بن حصين فقاموا وصفوا خلفه وهم لا يظنون الا ان  
 جنازته بين يديه ولا في عوانة عن عمران فصلينا خلفه ونحن لانرى الا أن الجنازة قد امتا واجيب أيضا  
 بان ذلك خاص بالنجاشي لاشاعة أنه مات مسلما واستتلاف قلوب الماوية الذين أسلموا في حياته اذ لم يأت  
 في حديث صحيح انه صلى على ميت غائب غيره وأما حديث صلاته على معاوية بن معاوية اليشي فبما من  
 طرق لا تخلو من مقال وعلى تسليم صلاحية الترجمة بالنظر الى مجموع طرقه دفع بما ورد أنه صلى الله عليه  
 وسلم رفعت له الحجب حتى شاهد جنازته وقول الكرماني قولهم رفع الحجاب عن النجاشي ممنوع وان سلم  
 فكان غائبا عن العجالة ربما تقدم انه يصلي كالمت الذي يصلي عليه الامام وهو يراد دون المأموم فإنه  
 حائرا اتفاقا وأما ابن العربي امام المالكية فيحامل عليهم فقال قولهم انما ذلك لمجد قلنا وما عمل به محمد تعلى  
 به أمته قالوا طويت الارض واحضرت الجنازة بين يديه قلنا ان ربنا عليه لقادر ونيت لاهل لذلك ولكن  
 لا تقولوا الامارويتم ولا تتعزوا حديثنا من عند أنفسكم ولا تهدثوا الا بالثابتات ودعوا الضعاف فانها  
 سيبل الى تلاف ما ليس له تلاف وقد علمت جوابه بان الاحتمال يكفي في مثل هذا من جهة المانع خصوصا

وقد جاء ما يؤيده باسنادين صحيحين من حديث عمران فماخذنا الا بالثابتات وقول بعضهم ولو فتح باب  
 الخصوص لانسد كثير من ظواهر الشرع مع انه لو كان شئ مما ذكره لتوفرت الدواعي على نفيه ممنوع فانما  
 يجوزنا التحذير وصية لانها قضية عين يتطرق اليها الاحتمال اذ لم يثبت انه صلى على غائب غيره وشمل هذا  
 لا يلزم توفير الدواعي عليه واجيب ايضا بانه كان بارض لم يصل عليه بها أحد فثبت التسلاة عليه لذلك  
 قانه لم يصل على احداث غائبان من اصحابه وبهذا جزم ابو داود واستحسنه الروياني قال المحقق وهو  
 محتمل الا اني لم اقف في شئ من الاخبار على انه لم يصل عليه في بلده أحد اه وهو مشترك الا لزام فلم  
 يروى شئ من الاخبار انه صلى عليه أحد في بلده كما جزم به ابو داود ومجمله في اتساع المحقق معلوم  
 والمحدث اخرج البخاري في موضعين خنا عن اسماعيل وعبد الله بن يوسف ومسلم عن يحيى الثلاثة عن  
 مالك به وطرقه كثيرة في الصحيحين وغيرهما عن ابن شهاب (مالك عن ابن شهاب عن أبي امامة) بضم  
 الهمزة اسمه اسعد (ابن سهل) بفتح فسكون (ابن خنيفة) بضم المهملة وفتح النون وسكون التحتية  
 وبالفاء سماه النبي صلى الله عليه وسلم لما ولد قبل موته بسنتين باسم جدّه لأمّه أسعد بن زرارة وكناه  
 وصمغ رأسه فيه وخجاني من حيث الرؤية تابعي من حيث الرواية ومات سنة مائة وابوه خجاني شهير بدرى  
 (انه اخبره) لم تختلف رواية الموطأ في رساله ووصله موسى بن محمد الترسى عن مالك فزاده عن رجل من  
 الانصار وموسى متروك ووصله سفيان بن حسين عن الزهري عن أبي امامة عن أبيه اخرجته ابن أبي  
 شيبة وسفيان بن حسين ضعيف في الزهري باتفاق فالصواب عن أبي امامة مرسل نعم الحديث صحيح جاء  
 من رواية جماعة من الصحابة باسناد ثابتة (ان مسكينة) وفي حديث أبي هريرة في الصحيحين وغيرهما  
 انها امرأة سوداء كانت تقيم المسجد يتساقض مضمومة أى تجمع القمامة وهى الكناساة وفي لفظ كانت تنقى  
 المسجد من الاذى ولا بن خزيمة كانت تلتقط المحرق والعيدان من المسجد والبيهقي باسناد حسن عن  
 يزيد ان أم حنبل كانت مولعة بلبط القذى من المسجد بقاف ومجتمعة مقصورة في العبن والشراب ثم  
 استعمل في كل شئ يقع في البيت وغيره اذا كان قليلا وفي الاصابة مجتمعة وقيل أم حنبل امرأة سوداء كانت  
 تقيم المسجد ذكرت في الصحيحين بلاسمية (مرضت فآخبر رسول الله صلى الله عليه وسلم بمرضها) قال  
 الباقى فيه اهتباله باخبار ضعفاء المسلمين واذا كان يخبر بمرضهاهم وذلك من تواضعه وقال أبو عمر رحمه  
 التحدث باحوال الناس عند العالم اذا لم يكن مكروه فيكون غيبة (وكان رسول الله صلى الله عليه وسلم  
 يعود المساكين ويسأل عنهم) ان يزيد تواضعه وحسن خلقه ففقه عيادة النساء وان لم يكن محرمان كانت  
 متحالة والا فلا الا أن يسأل عنها ولا ينظر اليها قاله أبو عمر (فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم اذا ماتت  
 فادفوني) بالمذاعلوني بها الشهود جنازتها والاستغفار لها لان لها من الحق في بركة دعائه صلى الله عليه  
 وسلم ما لا اغنياء قاله الباقى فماتت (فخرج يميناً ثم ليلاً) لجوازه وان كان الافضل تأخيرها للنهار  
 لكنه من محضر هادون مشته ولا تكلف فان كان لضرورة فلا بأس به ولا بأس أى شيعة فاتوه ليؤذنه فوجدوه  
 نائماً وقد ذهب الليل (فكروهوا أن يوقظوا رسول الله صلى الله عليه وسلم) اجلالاً له لانه كان لا يوقظ  
 لانه لا يدري ما يحدث له في نومه زاد ابن أى شيعة وتحذروا عليه ظلمة الليل وهوام الارض قال فدقها  
 (فلما أصبح رسول الله صلى الله عليه وسلم أخبر بالذى كان من شأنها) بعد سؤاله فلا بن أبي شيبة فلما  
 أصبح سأل عنها وكذا في حديث أبي هريرة في الصحيح وفي حديث يزيد عند البيهقي أن الذى اجابه صلى  
 الله عليه وسلم عن سؤاله عنها أبو بكر الصديق (فقال الامر كما أن تؤذنى بها) قال ذلك تذكير لهم بامرهم  
 ونهيهم عن العود لئلا (فقالوا يا رسول الله كرهنا أن نخرجك ليلا ونوقظك) ولا بن أى شيعة فقالوا اتيناك  
 ليؤذنك بها فوجدناك نائماً فكروهنا أن نوقظك وتحذروا عليك ظلمة الليل وهوام الارض ولا ينافى هذا

قوله في حديث أبي هريرة عند البخاري فتح رؤسنا وسلم وكانهم صغروا امرها زاد عامر بن ربيعة قتال فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم فلا تفعلوا ادعوني مجنأ ثم رواه ابن ماجه وفي حديث زيد بن ثابت قال فلا تفعلوا لا يموتن فيكم ميت ما كنت بين اظهركم الا اذ فتعنوني به فان صلاتي عليه له رجة انخرجه احمد (فخرج رسول الله صلى الله عليه وسلم حتى صف بالناس على قبرها) فصل (وكبر أربع تكبيرات وفي حديث ابن عباس عند الطبراني وقال اني رأيتها في الجنة تلقط الذي من المسجد وهذا مقصود الترجمة وأما الصلاة على التبر فقال بشروعيته المجهور ومنهم الشافعي واجد بن وهب وابن عبد الحكم ومالك في رواية ساذة والمشمور وعنه وبه قال أبو خنيفة والحنفي وجاعة وعنه أن دفن قبل الصلاة شرع والا فلا وأجابوا بأن ذلك من خصائصه وردده ابن حبان بأن تركه انكاره صلى الله عليه وسلم على من صلى معه على القبر دليل على جوازها لغيره وأنه ليس من خصائصه وتعقب بأن الذي روي بالتبعية لا ينهض دليلا للاصالة والدليل على الخصوصية ما زاده مسلم وابن حبان في حديث أبي هريرة فصل على التبرثم قال ان هذه التبر بمخلوعة ظلمة على اهلها وان الله ينورها لم يصلاتي عليهم وفي حديث زيد بن ثابت فان صلاتي عليه له رجة وهذا لا يتحقق في غيره وقال مالك ليس العمل على حديث السوداء قال أبو عمر يريد عمل المدينة وما حكى عن بعض الصحابة والتابعين من الصلاة على القبر انما هي آثار بصرية وكوفية ولم يجد على مدني من الصحابة فمن بعدهم انه صلى على القبر انما هي واستدل به على رد التفصيل بين من صلى عليه فلا يصلى عليه بأن القصة وردت فيمن صلى عليه واجب بأن الخصوصية تنسحب على ذلك ابن عبد البر اجمع من يرى الصلاة على التبر انه لا يصلى عليه الا تبر دفنه وأكثر ما قالوا في ذلك شهر روي قال غيره اختلف في أمه ذلك فقيده بعضهم بشهر وقيل ما لم تبل الجثة وقيل يختص عن كان من أهل الصلاة عليه حين موته وهذا هو الراجح عند الشافعية وقيل يجوز ابدا ومحمل الخلاف ما عدا قبور الانبياء فلا يجوز الصلاة عليها الا نالم نكمن من أهل الصلاة عند موتهم قال الامام أحمد روي الصلاة على التبر عن النبي صلى الله عليه وسلم من ستة وجوه حسان كلها قال ابن عبد البر بل من تسعة كلها حسان وساقها كلها باسانده في تهديد من حديث سهل بن حنيف وأبي هريرة وعامر بن ربيعة وابن عباس وزيد بن ثابت والخمسة في صلاته على المسكينة وسعد بن عباد في صلاة المصطفى على أم سعد بعد دفنها بشهر وحديث الحصين بن حوح في صلاته عليه الصلاة والسلام على قبر طلحة بن البراء ثم رفع يديه وقال اللهم الق طلحة في الجنة اهلك وتخل اليه وحديث أبي امامة بن ثعلبة انه صلى الله عليه وسلم رجع من بدر وقد توفيت أم أبي امامة فصلى عليها وحديث اس انه صلى الله عليه وسلم صلى على امرأة بعد ما دفنت وهو محتمل للمسكينة وغيرها وكذا ورد من حديث بريدة عند أبيه في باسناد حسن كما قد عناه وهو في المسكينة فهي عشرة أوجه (مالك انه سأل ابن شهاب عن الرجل يدرك بعض التكبير على الجنائز ويقونه بعضه قال يرضى ما فاتته من ذلك) بعد سلام الامام وبه قال مالك وأكثر الفقهاء وقال ابن عمر والحسن وربيعة والاوزاعي لا يرضى واختلف الاقولون فتناز مالك واليث وابن المسيب يرضى نسا بلادعا بين التكبير وقال أبو خنيفة يدعون بين تكبير القضاء واختلف فيه عن الشافعي

\* (ما يقول المصل على الجنائز) \*

(مالك عن سعد بن أبي سعيد) بكسر العين فيهما (المتبر عن أبيه) واسمه كيسان (انه سأل أبا هريرة كيف تصلى على الجنائز قال أبو هريرة نال الله) أي حياته (اخبرك بزيادة عن سؤالك فقيه جواز ذلك اذا اراد عليه ما يعلم ان به حاجة اليه) (اتبعها) بشدة التاء أي اسير معها (من اطلها) لاني روي عن النبي صلى الله عليه وسلم حتى السلم على السلم خمس رد السلام وعبادة المريض واتباع الجنائز

واجابة الدعوة وتسميت العاطس رواه البخارى ومسلم ولا فى سمعت النبي صلى الله عليه وسلم يقول من تخرج مع جنازة من بيتها وصلى عليه اثم يتبعها حتى تدفن كان له قبر امان من اجر كل قبر امان مثل احد رواه الشيخان واللفظ لم (فاذا وضعت كبرت وجمدت الله وصليت على نبيه) فيه انه لم يكن يرى الزاوية فى صلاحها اقول (اللهم انه عبدك وابن عبدك وابن امتك) فيه مزيد الاستعطف فان شأن الكرام السادات الصفيح عن عبيدهم ولا اكرم منه عز وجل (كان يشهد ان لا اله الا انت وان محمدا عبدك ورسولك) وقد وعدت من يشهد بذلك بالجنة ووعدك الحق فى كمال عفوك لا تعذبه قبل ذلك (وانت اعلم به) منا ومنه (اللهم ان كان محسنا فزد في احسانه) اى ضاعف له الاجر فيما احسن فيه (وان كان مسيئا فاجازع من سيئاته) فلا تؤاخذ بها (اللهم لا تحرمنا اجره) اى اجر الصلاة عليه أو شهود جنازته أو اجر المصيبة بموته فان المؤمن مصاب بأخيه المؤمن (ولا تقتننا) بما شغلنا عنك (بعده) فان كل شاغل عن الله تعالى فتنة وفيه ان المصلى له أن يشرك نفسه فى الدعاء بما شاء فان الدعوات للمصلى لا للميت (مالك عن يحيى بن سعيد) بن قيس الأنصارى (انه قال سمعت سعيد بن المسيب) بفتح الميم وكسرهما التابى ابن الصماني (يقول صليت وراء أبي هريرة على صبي لم يعمل خطيئة قط) لموته قبل البلوغ مأخوذ من حديث رفع القلم عن ثلاث فعذ الصبي حتى يحتلم وقال عمر الصغير يكتب له الحسنات ولا تكتب عليه السيئات (فسمعت يقول اللهم اعده من عذاب القبر) قال ابن عبد البر عذاب القبر غير فتنته بل لائل من السنة الثابتة ولو عذب الله عباده اجمعين لم يظلمهم وقال بعضهم ليس المراد بعذاب التبر هنا عقوبته ولا السؤال بل مجرد الالم بالغم والهم والحسرة والوحشة والضغطة وذلك يعم الاطفال وغيرهم وقال الباجي يحتل ان أباه مرة اعتقده لشيء سمعه من المصطفى ان عذاب القبر عام فى الصغير والكبير وان القنعة فيه لا تسقط عن الصغير بعدم التكليف فى الدنيا أى لان الله تعالى يفعل ما يشاء وقال أبو عبد الملك يستعمل انه قال ذلك على العادة فى الصلاة على الكبير أو ظن انه كبير أو دعا له على معنى الزيادة كما كانت الانبياء عليهم الصلاة والسلام تدعو الله ان يرجعها وتستغفره (مالك عن نافع ان عبد الله بن عمر كان لا يقرأ فى الصلاة على الجنائز) وبه قال أبو هريرة وجاعة من التابعين وأبو حنيفة ومالك وعن ابن عباس وابن مسعود والحسن بن علي وابن الزبير والمسيور بن مخزومة مشروعية وبه قال الشافعى وأحمد وفى البخارى عن طلحة بن عبد الله صليت خلف ابن عباس على جنازة فقرا الفاتحة وقال لتعلموا انها سنة وفى البيهقى عن جابر باسناد ضعيف وقرأ بأتم القرآن بعد التكبيرة الاولى والله تعالى اعلم بالصواب

\*(الصلاة على الجنائز بعد الصبح الى الاسفار وبعد العصر الى الاصفرار)\*

فيجوز بلا كراهة هذا المشهور ورواية ابن القاسم وروى ابن عبد الحكم جوازها كل وقت وعند طلوع الشمس وعند غروبها وهو قول الشافعى لان النهى انما ورد فى التطوع لا الواجب (مالك عن محمد بن أبي حرملة) الترشى مولا هم المدي مات سنة بضع وثلاثين ومائة (مولى عبد الرحمن بن أبي سفيان بن حويطب) ابن عبد العزى القرشى العامرى وحويطب صحابى شهير (ان زينب بنت أبي سلة) عبد الله ابن عبد الاسد المخزومية ربيعة النبي صلى الله عليه وسلم (توفيت) سنة ثلاث وسبعين وحضر ابن عمر جنازة قبل أن يبعث بمكة (وطارق) بن عمرو والمكي الاموى مولا هم وثقه أبو زرعة وروى له مسلم وأبو داود والمشهور انه كان من أمراء الجور مات فى حدود الثمانين (امير المدينة) لعبد الملك بن مروان

(فأتي بمنازعتها بعد صلاة المسبح فوضعت بالقبض قال) محمد (وكان طارق يعلس بالصبح) أي يصلها وقت الغلس في أول وقتها (قال ابن حزملة فسمعت عبد الله بن عمر يقول لا لها ما أن تصلوا على جنازتك إلا أن) وقت الغلس قبل الاسفار (وأما أن تركوها حتى ترتفع الشمس) لكرهاه الصلاة عند الاسفار (مالك بن نافع أن عبد الله بن عمر قال يصلي على الجنازة بعد العصر وبعد الصبح إذا صلينا لوقتها) قال الباجي أي لوقت الصلاتين المختار وروى في العصر إلى الاصفرار وفي الصبح إلى الاسفار وقال المحافظ مقتضاه أنهما إذا اخترنا إلى وقت الكراهة عنده لا يصلي عليها حينئذ وبين ذلك رواية محمد بن أبي حزملة التي قبلها عنه فكان ابن عمر كان يرى اختصاص الكراهة بما عند طلوع الشمس وغروبها لا مطلق ما بين الصلاة والطلوع أو الغروب انتهى وفيه تأمل فالظاهر منه عدم الاختصاص وجهه على ما قال الباجي ولا بن أبي شيبة عن ميمون بن مهران كان ابن عمر يكره الصلاة على الجنازة إذا طلعت وحين تغرب وهذا لا يقتضي الاختصاص أذهولا بنا في رواية نافع وابن أبي حزملة كراهتها قبل ذلك من الاصفرار والاسفار وبه قال الأوزاعي ومالك والكوفيون وأحمد واسحاق

\* (الصلاة على الجنازة في المسجد) \*

(مالك عن أبي النضر) سالم بن أبي أمية (مولى عمر بن عبد الله) بضم العينين الترشي النسي (عن عائشة زوج النبي صلى الله عليه وسلم) كذا يجمع رواية الموطأ منقطعاً وانقر دجاجة خالد الخياط فرواه عن مالك عن أبي النضر عن أبي سلمة عن عائشة قاله ابن عبد البر ورواه مسلم من طريق الضحاك ابن عثمان عن أبي النضر عن أبي سلمة عن عائشة وانتقده الدارقطني بأن حافظين خالفا الضحاك وهما مالك والمجاهدون فرواه عن أبي النضر عن عائشة مرسل وقيل عن أبي النضر عن أبي بكر بن عبد الرحمن عن عائشة ولا يصح الأمر سلاً واحاب النووي بأن الضحاك ثقة فزيادته مقبولة لأنه حفظ ما نسيه غيره فلا يتدح فيه (أنها مرت أن يمر عليها بعد بن أبي وقاص) مالك الزهري آخر العشرة وفاة (في المسجد) لأن حجر تهاد أخله (حين مات) بالعميق سنة خمس وخمسين على المشهور ورجل إلى المدينة (لقد عوله) بحضرته لأن مشاهدته تدعو إلى الشفاق والاجتهاد له ولذا يسجى إلى الجنازة ولا يكتفى بالدعاء في المنزل وكان أزواجه صلى الله عليه وسلم لا يخرجن مع الناس إلى جنازة ثم الدعاء يحتمل الصلاة عليه والدعاء خاصة قاله الباجي (فأنكر ذلك الناس عليها) وفي مسلم عن عباد بن عبد الله بن الزبير عن عائشة لما توفي سعد أم أزواج النبي صلى الله عليه وسلم أن يمر بجنازته في المسجد فيصلي عليه ففعلوا فوقف به على حجر حتى يصلين عليه أخرج به من باب الجنازة إلى الأذى كان إلى المقاعد فبلغن أن الناس عابوا ذلك وقالوا ما كانت الجنازة تدخل بها المسجد فبلغ ذلك عائشة فقالت ما أسرع الناس إلى أن يعيبوا ما لا علم لهم به عابوا علينا أن يمر بجنازة في المسجد (فقال عائشة ما أسرع الناس) قال مالك أي ما أسرع ما نسوا السنة وقال ابن وهب أي ما أسرعهم إلى الطعن والعيب وقال ابن عبد البر أي أنكار ما لا يعلمون وروى ما أسرع ما نسي الناس (ما صلى رسول الله صلى الله عليه وسلم على سهيل) بضم السين مصغر (ابن بيضاء) هي أمه واسمها دعد وبيضاء وصف لها أنها كانت بيضاء وابوه وب ابن ربيعة القرشي الفهري مات سنة تسع واختلف في شهوده بدر فقال ابن اسحاق وابن عقبة شهدا وأنكره اليكفي وقال أنه الذي أسرى يوم بدر فشهد له ابن مسعود وردة الواقدي وقال أنما هو أخوه سهيل ويؤيد قول السكبي ما لا علم به في قال قال صلى الله عليه وسلم يوم بدر لا يقلت أحد منهم إلا بداه أو ضرب عنق قال عبد الله بن مسعود فقات الأسهيل بن بيضاء وقد كنت سمعته يذكر الأسيلام فقال الأسهيل ابن بيضاء قاله في الأصانية (الآفي المسجد) وفي رواية لمسلم الآفي جوف المسجد وعنده من طريق الضحاك

يسنده على ابني يفياء سهيل وأخيه وعنه ابن منده سهيل بالتكبير وبه جزم في الاستيعاب  
وزعم الواقدي ان سهلا المكبر مات بعده صلى الله عليه وسلم وقال أبو نعيم اسم اخي سهيل صفوان  
وراهم من سماء سهلا كذا قال ولم يزد مالك في روايته على ذكر سهيل قاله في الاصابة لمختصا  
واستدل به الجمهور على جواز الصلاة على الجنائز في المسجد وهي رواية المدنيين وغيرهم عن مالك  
وكرهه في الشهور وبه قال ابن أبي ذئب وأبو حنيفة وكل من قال بنجاسة الميت وأما من قال بظهارته  
منهم فلخشية التاويل وحملوا الصلاة على سهيل بانه كان خارجا عن المسجد والمصلون داخله وذلك  
جائزا اتفاقا وفيه نظر لان عائشة استندت به لما انكروا عليها امرها بمرور جنازة سعد على حجرتها  
لتصلي عليه واحتج بعضهم بان أهل البيت ترك ذلك لان المتكبرين على عائشة كانوا أصحابه ورد  
بانها لما انكرت عليهم سلموا لها فدل على انها حفظت مانسوه وقال ابن عبد البر لم تر عائشة  
ذلك بتكبير ورات الحجة فعل النبي صلى الله عليه وسلم وان انكاره جهل بالسنة الا ترى قولها ما اسرع  
الناس تريد اني انكار ما لا يعلمون (مالك عن نافع عن عبد الله بن عمر انه قال صلى على عمر بن الخطاب  
في المسجد) وروى ابن أبي شبة وغيره ان عمر صلى على أبي بكر في المسجد وان مهييا صلى على عمر  
في المسجد ووضعت الجنائز فقامه المبر قال ابن عبد البر وذلك بمحض الصحابة من غير تكبير يعني فيكون  
اجبا عما سكره وبقا قال واحتجاج بعضهم بانه صلى الله عليه وسلم خرج للصلاة على النجاشي الى المصلى غفلة  
اذ ليس في صلاته على الجنائز او صلاة العيد في موضع دليل على كراهتها في موضع آخر

(جامع الصلاة على الجنائز)\*

(مالك انه بلغه ان عثمان بن عفان) ذا النورين (وعبد الله بن عمر) بن الخطاب (وابا هريرة) كانوا  
يعملون على الجنائز بالمدينة الرجال والنساء يخففنهما بديل من الجنائز (فيجعلون الرجال مما يلي  
الامام والنساء مما يلي القبلة) وعلى هذا اكثر العلماء وقال به جماعة من الصحابة والتابعين وقال ابن  
عباس وأبو هريرة وأبو قتادة هي السنة وقول الصحابي ذلك له حكم الرفع وقال الحسن وسالم والقاسم النساء  
مما يلي الامام والرجال مما يلي القبلة واختلف فيه عن عطاء (مالك عن نافع ان عبد الله بن عمر كان اذا  
صلى على الجنائز يسلم حتى يسمع من يليه) وكذا كان أبو هريرة وابن سيرين وبه قال أبو حنيفة والاوزاعي  
ومالك في رواية ابن التماس وكان على وابن عباس وابو امامة بن سهل وابن جبير والخفي يسرونه وقال  
به الشافعي ومالك في روايه ويعلم المأمومون تخلفه بانصرافه (مالك عن نافع ان عبد الله بن عمر كان يقول  
لا يصلي الرجل على الجنائز الا وهو طاهر) من المحدث الاكبر والاصغر وفي مسلم مرفوعا لا تقبل الله  
صلاة بغير طهور وروى صلى الله عليه وسلم الصلاة على الجنائز صلاة في نحو قوله صلوا على صاحبكم وقوله  
في النجاشي فصلوا عليه ونقل ابن عبد البر الاتفاق على اشتراط الطهارة فيها الا عن الشعبي لانها دعاء  
واستغفار فيموز بلا طهارة ووافقه ابراهيم بن عليه وهو ممن يرغب عن كثير من قوله ونقل غيره ان ابن جابر  
وافقه وهو مذهب شاذ قال ابن المرباط قد سماها صلى الله عليه وسلم صلاة ولو كان الغرض الدعاء وحده  
ما اخرجهم الى المصلى ولدعا في المسجد وامرهم بالدعاء معه أو التمامين على دعائه ولما صنفهم خلفه  
كما يصنع في الصلاة المفروضة والمستنونه وكذا في الصلاة وتكبيره في افتتاحها وتسليمه في التحل منها  
كل ذلك دال على انها على الابدان لا على اللسان وحده وكذا امتناع الكلام فيها وانما لم يكن فيها  
ركوع ومجثوب دلالة بتوهم بعض الجهلة انها عبادات لم يمت بفضل بذلك (قال يحيى سمعت مالكا يقول لم ار  
احدا من أهل العلم يكره ان يصلي على ولد الزنا وامه) قال ابن عبد البر ولا اعلم فيه خلافا وروى انه صلى  
الله عليه وسلم صلى على ولد زنا وامه ماتت من نفاسها ونقل الباسجي عن قتادة لا يصلي على ولد الزنا \*

\* (ما جاء في دفن الميت) \*

(مالك) انه بلغه ان رسول الله صلى الله عليه وسلم توفي يوم الاثنين) كافي الصحيح عن عائشة وانس ولا خلاف فيه بين العلماء زاد ابن سعد في الطبقات عن علي وعائشة لاثنتي عشرة مضت من ربيع الاول ومعه عن الزهري حين زاعت الشمس وفيه فضل الموت في يومه على غيره كما اشار اليه البخاري وروى الترمذي عن عبد الله بن عمرو فوجاه ما مر مسلم يموت يوم الجمعة اوليلة الجمعة الا وجاه الله فتنة التبر استاده ضعيف واخرجه ابو يعلى من حديث انس نحوه باسناد ضعيف قال الزين بن المنير تعيين وقت للموت ليس لاحد فيه اختيار لكن السبب في حصوله كآرغبة الى الله لتصدق التبركفن لم يحصل له الاجابة اثبت على اعتاده (ودفن يوم الثلاثاء) أخرجه ابن سعد عن علي قال اشترك صلى الله عليه وسلم يوم الاربعاء لليلة بقيت من صفر وتوفي يوم الاثنين لاثنتي عشرة مضت من ربيع الاول ودفن يوم الثلاثاء وكذا أخرجه عنه يوم الثلاثاء عن أبي سلمة بن عبد الرحمن وابن السيب وعنده عن سهل بن سعد دفن يوم الاربعاء قال ابن كثير القول بدفنه يوم الثلاثاء غريب والمشهور عن الجمهور انه دفن ليلة الاربعاء انتهى ولا غرابة فيه وقد جاء عن علي وابن السيب وأبي سلمة وأما أخراده فنه لا اختلاف فهم في موته اوفى محل دفنه أولا شغلهم في أمر البيعة بالخلقة حتى استقر الامر على الصديق اولد حشمتهم من ذلك الامر الهائل الذي واقع قبله ولا بعده مثله فصار بعضهم كبسد بلاروح وبعضهم عاجزا عن النطق وبعضهم عن المشي أو تخوف هجوم عدوا ولصلاة جسم غفير عليه (وصلى الناس عليه افاذا لا يؤمهم احد) أخرجه البيهقي عن ابن عباس وابن سعد عن سهل بن سعد وعن ابن السيب وغيره وللترمذي ان الناس قالوا لا بني بكر انصلي على رسول الله قال نعم قالوا وكيف نصلي قال يدخل قوم فيكبرون ويصلون ويدعون ثم يدخل قوم فيصلون فيكبرون ويدعون فرادى وابن سعد عن علي قال هو امامكم حيا وميتا فلا يقوم عليه أحد فكان الناس تدخل رسل فرسل فيصلون مصافقا ليس لهم امام ويكبرون وعلى قائم بحمال رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول السلام عليك أيها النبي ورحمة الله وبركاته اللهم انا نشهد ان قد بلغ ما أنزل اليه ونصح لامته وجاهد في سبيل الله حتى اعز الله دينه ووقت كلمته اللهم فاجعلنا من يتبع ما أنزل اليه وثبتا بعده واجمع بيننا وبينه فيقول الناس آمين حتى صلى عليه الرجال ثم النساء ثم الصبيان وظاهر هذا ان المراد بالصلاة عليه ما ذهب اليه جماعة ان من خصائصه انه لم يصل عليه اصلا وانما كان الناس يدخلون فيدعون ويصدقون قال الباجي ولهذا وجه وهو انه افضل من كل مهيد والشهيد يغنيه فضله عن الصلاة عليه وانما فارق الشهيد في الغسل لانه حذر من غسله ازالة الدم عنه وهو مطلوب بقاءه لطيبه ولانه عنوان بشهادته في الآخرة وليس على النبي صلى الله عليه وسلم ما يكره ان الله عنه فافترا انتهى \* واجيب بان المقصود من الصلاة عليه عود التشريف على المسلمين مع ان الكامل يقلل زيادة التكميل وقد قال عياض الصحيح الذي عليه الجمهور ان الصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم كانت صلاة حقيقية لا مجرد الدعاء فقط اه نعم لا خلاف انه لم يؤمهم عليه أحد فقيل تعبدى وقيل لياشركل واحد الصلاة عليه منه اليه وقال السهيلي اخبر الله انه وملائكته يصلون عليه وأمر كل واحد من المؤمنين ان يصل عليه فوجب على كل واحد ان يبشر الصلاة عليه منه اليه والصلاة عليه بدموته من هذا القليل وأيضا فان الملائكة لنا في ذلك ائمة انتهى وقال الشافعي في الام وذلك لغم أمره صلى الله عليه وسلم وتنافسهم فيمن يتولى الصلاة عليه وقيل لعدم اتفاقهم على خليفة وقيل لوصيته بذلك روى البراء والحكماء بسند فيه مجهر ان الله صلى الله عليه وسلم

لما جع أمله في بيت عائشة قالوا فن يصى عليك قال اذا غسلتوني وكفتموني فتسعونى على سرى ثم  
 اخرجوا عنى فان اول من يصى على جبريل ثم ميكائيل ثم اسرافيل ثم ملك الموت مع جنوده من  
 الملائكة باجمعهم ثم ادخلوا على فوجا بعد فوج فوصلوا على وسلموا تسليما وعند ابن سعد فلما فرغوا من  
 الصلاة تكلموا في موضع قبره (فقال ناس يدفن عند النبي) لان عند روضته من رباح الجنة  
 فتاسب دفته عنده (وقال آخرون يدفن بالبتيج) لانه دفن فيه جماعة من أصحابه (فجاء أبو بكر  
 الصديق فقال سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول مادفنني في قط الا في مكانه الذي توفي فيه فيحفر  
 له فيه) أخرجه ابن سعد من طريق داود بن الحصين عن عكرمة عن ابن عباس ومن طريق هشام بن  
 عروة عن أبيه عن عائشة وأخرج الترمذي عن أبي بكر مرفوعا ما قبض الله تعالى نبيا الا في الموضع  
 الذي يحب ان يدفن فيه وأخرجه ابن ماجه عنه بلفظ ماتت في بيتي حيث قبض ولذا سأل موسى  
 ربه عند موته ان يدنيه من الارض المقدسة لانه لا يمكن نقله اليها بعد موته بخلاف غير الانبياء فيكون  
 من يوتئهم التي ماتوا فيها الى المدائن فلا فضل في حق من عداهم الدفن في المقبرة فهذه من خصائص  
 الانبياء كما ذكره غيره واحد قال ابن العربي وهذا الحديث يرد قول الاسرائيلية ان يوسف نقله موسى  
 من مصر الى آباءه بفلسطين الا ان يكون ذلك مستثنى ان صح أى ويكون محبة يوسف لدفنه بمصر  
 موته بقصد من ينقله ود كر بعضهم ان هذا أول اختلاف وقع بين الصحابة (فلما كان عند غسله  
 ارادوا نزعه فقيصه) فيه انه سنة الغسل عندهم اذ لو كان نزعه وابتأوه سؤالا لذهب اليه بعضهم كوضع  
 الدفن والحمد لله الباجي (فسموا صوابا يقول لا تنزعوا القميص وغسل وغسله صلى الله عليه وسلم)  
 وهذا أخرجه أبو داود وعن عائشة وابن ماجه عن بريدة قال ابن عبد البر هذا الحديث لا اعلمه يروى على  
 هذا النسق بوجه غير بلاغ مالك هذا اول ذكره صحيح من وجوه مختلفة واحاديث شتى جمعها مالك (مالك  
 عن هشام بن عروة عن ابيه انه قال) وصلى ابن سعد من طريق جاد بن سلمة عن هشام عن ابيه عن  
 عائشة قالت (كان بالمدينة رجلان احدهما) ودوا برطحة يزيد بن سهل الانصارى (يلحد) يقع اوله  
 وثالثه كنتم يقع من لحد وبضم اوله وكسر ثالثه من الحديث شتى في جانب التبر (والآخر) وهو ابو عبيدة  
 ابن الجراح (لا يلحد في الراية ساجاء اول) يمنع الصرف للصرف ووزن الفعل وروى اوله بالصرف على انه  
 ظرف (عمل عمله فيما الذي يلحد) اول (فلحد رسول الله صلى الله عليه وسلم) وروى ابن سعد عن ابى  
 طلحة قال اختلنا في الشق والحد لاني صلى الله عليه وسلم فقال المهاجرون شقوا كما تحفر اهل مكة  
 وقالت الانصار احدوا كما يحفر بارضنا فلما اختلفوا في ذلك قالوا اللهم خزنيلك ابعثوا الى ابى عبيدة  
 وابى طلحة فابيهما جاء قبل الا تحفر لعل عليهما فاطمة فتسال والله اني لا رجوان يكون قد جازلني  
 انه كان يرى اللحد فيهمه وروى ابن ماجه وابن سعد عن ابن عباس لما ارادوا ان يحفروا رسول الله  
 صلى الله عليه وسلم كان بالمدينة رجلان كان ابو عبيدة بن الجراح يضرح كحفر اهل مكة وكان ابو طلحة يزيد  
 ابن سهل الانصارى هو الذي يحفر لاهل المدينة وكان يلحد فدعا العباس رجلا من اهل لا حدهما اذهب  
 الى ابى عبيدة وقال لا تخذاه الى ابى طلحة اللهم خزن رسولك فوجد صاحب ابى طلحة ابا طلحة فيجاء  
 به فالحد له ويضرح بضاد مججمة اى يشق في الارض على الاستواء وفيه جواز الامرين وان اللحد افضل  
 لانه الذي اختاره الله انبيه فانه مالك ولانه استرليت وفي مسلم عن سعد بن ابى وقاص الحد والى لحد  
 وانصوا على اللين نصبا كما فعل برسول الله صلى الله عليه وسلم وروى ابو داود وغيره عن ابن عباس مرفوعا  
 الحد لنا والشق لغيرنا قال الزين العراقى اى اهل الكتاب لكن الحديث ضعيف وايس فيه نهى عن الشق



غايته تفضل اللحد والاجماع على جوازهما انتهى وقال ابن عبد البر من هذا الحديث كره الشق من كرهه  
ولا وجه لتكراره (مالك انه بلغه ان ام سلمة) هند بنت ابي امية (زوج النبي صلى الله عليه وسلم كانت  
تموت ما صدقت بموت النبي صلى الله عليه وسلم حتى سمعت وقع الكرازين) بكاف فراء فالف فزاي  
مقنونة فتحية فنون أي الماسح جمع كزبن بفتح الكاف وتسكرو ومعنى ذلك انها اخذتها دهمشة  
وبهية كما وقع لعمرانه قال لعنت النبي صلى الله عليه وسلم قال ابن عبد البر لا احفظه عن ام سلمة متصلا  
واما هو عن عائشة وهو تصغير فتدروا الواقدي عن ابن ابي سبرة عن الحليس بن هشام عن عبد الله بن  
موهب بيم قبل الواو عن ام سلمة نحوه وفي التتريب عبد الله بن موهب عن ام سلمة كذا وقع في احكام  
عبد الحق وهو وهم والصواب عثمان بن عبد الله بن موهب وقول عائشة اخرج ابن سعد من طريق  
عبد الله بن ابي بكر عن ابيه عن عمرة عن عائشة قالت ما علمنا يدفن رسول الله صلى الله عليه وسلم  
حتى سمعنا صوت الماسح ليلته الاربعاء في السحر (مالك عن يحيى بن سعيد ان عائشة) كذا لاكثر  
ارواة الموطأ مرسل ووصاله قتيبة بن سعيد عن مالك عن يحيى بن سعيد عن سعيد بن المسيب عن عائشة  
وكذا اخرج ابن سعد من طريق يزيد بن هارون والبيهقي من طريق ابن عبيدة كلاهما عن يحيى  
عن ابن المسيب عن عائشة (زوج النبي صلى الله عليه وسلم قالت رأت ثلاثة امارس قطن في حجرى)  
وفي رواية التاسعة عنها في حجرى (فتقصص روي على ابي بكر الصديق) لانه كان عالما بالتعبير قال ابن  
عبد البر يحتمل انه لم يجيها حين قصت عليه ويحتمل انه اجل لها الجواب وروى ابن سعد عن التميمي بن محمد  
قال قالت عائشة رأت في حجرى ثلاثة امارس فأتيت ابا بكر فتمال ما قولتها قلت اولتها ولد من رسول الله  
صلى الله عليه وسلم فسكت ابي بكر حتى قبض النبي صلى الله عليه وسلم فقال خيرا فمارك ذهب به  
ثم كان ابي بكر وعمر دفنوا جميعا في بيتها قال الباسي امسك عن تعبيرا لانه تبين له منها موت النبي  
صلى الله عليه وسلم لان القمير يدل على السلطان وعلى العلم الذي يهتدى به وعلى الزوج والولد  
وسقوطهم في حجره دليل على دفنهم في حجرتها وسنة الروايات كان فيها ما يكره ان لا تسير (قالت فلما  
توفي رسول الله صلى الله عليه وسلم دفن في بيتها قال لها ابي بكر هذا احد امارسك وهو خيرها) وقد كان  
ابي بكر معبرا محسنا وفيه ما كافر عليه في الروايات واعتقاد حجة ما وحسبك انها جزء من ستة واربعين  
جزءا من النبوة ما لم يكن اضغاث احلام (مالك عن غير واحد ممن يثق به ان سعد بن ابي وقاص) مالك  
الزهري آخر الشرة موتا (وسعيد بن زيد بن عمرو بن نفيل) بضم النون وفتح الفاء العذرى أحد العشرة مات  
سنة خمسين أو بعدها بسنة أو ستين (توفيا بالعبيق) موضع بقرب المدينة (وجبالا الى المدينة) كل بعد  
موته وموت سعد سنة خمس وخمسين (ودفنا بها) قال الباسي يحتمل نقلهما الكثرة من كان بالمدينة من  
الصحابة ليتولوا الصلاة عليهما أو لفضل اعتقده في الدفن بالقبيع أو ليقرب على اهلهم ازيارة قبورهما  
والدعاء لهما انتهى واختلف في جواز نقل الميت من بلد الى بلد فليس يكره لما فيه من تأخير دونه  
وتعريضه لهتك حرمة وقيل يستحب والاولى تنزيل ذلك على حالين فالمنع حيث لا يكون هنالك غرض  
راجع كالدفن في البتاع الفاضلة ويختلف الكراهة في ذلك فقد تبلغ التحريم والاستحباب حيث يكون  
ذلك قال ابن عبد البر واحتج من كره ذلك بأنه صلى الله عليه وسلم أمر برد القتل الى متابعهم وبجديث  
تدفن الاجساد حيث تقبض الارواح والاجماع على نقل الميت من داره الى المقابر وكل مدينة جبانة  
يدل على فساد نقل هذا الحديث الآن يريد البلد وحديث ما دفن نبي الاحث بقص دليل على  
تخصيص ذلك بالانبياء وليس في النقل اجماع ولا سنة فحوز (مالك عن هشام بن عروة عن ابيه انه قال  
ما أحب ان ادفن بالقبيع) بالموحدة اتفاقا مقبرة المدينة (لان ادفن في غيرها حب الى من ان ادفن به)

وبين وجه كراهته لذلك بتوليه ( انما هو أحد رجلين اما ظالم فلا أحب ان ادفن منه ) لانه قد يعذب في قبره بظلمه فانأذى بذلك ( واما صالح فلا أحب ان تنبش لي عظامه ) فلم يذكره مجاورته فملق الكراهية بنش عظامه وكره مجاورة الظالم فلعنه بذلك وان كان لعظامه حرمة قاله الباجي وبه بره قول أبي عمر ظاهر كلام عروة انه لم يذكره بنش عظام الظالم وليس كذلك فلعظامه حرمة قال وقد بنى عروة قصره بالثيق وخرج من المدينة لما رأى من تغيرها لهاث هناك والله سبحانه وتعالى أعلم بالصواب

\*(الوقوف للجنة اثر الجولوس على المتابر)\*

(مالك عن يحيى بن سعيد) بن قيس الانصاري (عن واقد) بان تاف (ابن عمرو) بفتح العين (ابن سعد بن معاذ) الانصاري الاشجلى أبي عبد الله المدني ثقة روى له مسلم والدلائلة ومات سنة ثمان وعشرين ومائة وثبت قوله ابن عمر وجميع الرواة الا يحيى فقال واقد بن سعد نسبة الى جده سيد الاوس (عن نافع ابن جابر بن مطعم) بن عدى الترشى التوفلى ثقة فاضل من رجال الجميع مات سنة تسع وتسعين (عن مسعود بن الحكم) بن الربيع بن عامر الانصاري الزرقى المدني له رواية ورواية عن بعض الصحابة في الاسناد اربعة من التابعين في نسق من حيث الرواية (عن علي بن أبي طالب) أمير المؤمنين أن رسول الله صلى الله عليه وسلم كان يقوم في الجنائز وأمر بذلك أيضا كما صرح من حديث عامر بن ربيعة وأبي سعيد وأبي هريرة ولا بن أبي شيبة عن زيد بن ثابت كما معه صلى الله عليه وسلم فطاعت جنازة فلما رآها قام وقام أصحابه حتى بعدت والله ما أدري من شأنها ومن تصابق المكان وما سألناه عن قيامه وفي الصحيحين عن جابر مرسا جنازة فقام لها النبي وقتنا فقلنا انها جنازة يهودى قال اذا رأيتم الجنازة فتومروا زاد مسلم أن الموت فزع وفي الصحيحين عن سهل بن خنيفة وقيس بن سعد قتال صلى الله عليه وسلم الميت نفسا ولحياكم عن انس واحمد عن أبي موسى مرفوعا انما قتال للملائكة ولا جدوا بن حبان والمحاكم عن عبد الله بن عمرو مرفوعا انما قتال اعظاما الذي يقبض النفوس ولقظ ابن حبان الله الذي يتبص الارواح ولا منافاة بين هذه التعاليل لأن القيام للفرع عن الموت فيه تعظيم لأم الله وتعظيم للتائبين بأمره في ذلك وهم الملائكة ومقصود الحديث أن لا يستمر الإنسان على الغفلة بعند رؤية الميت لا شعاره بالتساهل بأمر الموت ولذا استوى كون الميت مسلما أو غير مسلم وأما ما أخرجه احمد عن الحسن بن علي انما قام صلى الله عليه وسلم تأذيا برح اليهودى زادا الطبراني من حديث عبد الله بن عباس بتحتية ومجتمعة فاذا ربح بخورها ولابيه في الطبراني من وجه آخر عن الحسن كراهية أن يعاود على رأسه فلا تعارض الاخبار الاولى لان اسانيد هذه لا تتأوم تلك في الصحة ولان هذا التعليل فهو حجة الراوى والتعليل الماضى لقتله صلى الله عليه وسلم فكأنه لم يسمع تصريحه بالتعليل فعلم باجتهاده (ثم جلس بعد) بالبناء على الضم والقيام والجولوس في موضعين أحدهما لمن مرت به والثاني لمن يشبهها يقوم لها حتى توضع والجولوس ناسخ للقيام في الموضعين قاله الباجي وقال البيضاوى يحتمل قوله بعد أن يجازيه وبعدت عنه ويحتمل انه كان يقوم في وقت ثم تركه أصلا وعلى هذا يكون فعله الاخير قرينة في ان الامر بالتقيام للندب أو نسخ للوجوب المستفاد من ظاهر الامر والاول أرجح لان احتمال المحارزولى من دعوى النسخ قال المحافظ والاحتمال الاول يدفعه ما رواه البيهقي في حديث على انه اشار الى قوم قاموا ان يجلسوا ثم حدثهم بالحديث ولذا قال بكره امة القيام جماعة انتهى وقال مالك جلوسه صلى الله عليه وسلم ناسخ لقيامه واختار ان لا يقوم وقال الشافعى في الام قيامه اما منسوخ أو قام لهله وايهما كان فتدبت انه تركه بعد فعله والمجته في الاخر من امره واليعود أحب الى وقال ابن خزم قعوده يدل على ان أمره للندب ولا يجوز انه نسخ لانه انما يكون بمنهى او تركه معه منهى قال المحافظ قد ورد النهى عن

عبادة قال كان صلى الله عليه وسلم يوم الجمعة فقيه من اليهود فقال هكذا يفعل قال اجلسوا  
وخالفوهم اخرجهم اصحاب السنن الانساب ولولا يكن اسناده ضعيفا لكان حجة في النسخ وقال  
عياض ذهب جمع من السلف الى نسخه بحديث علي وتقبه النووي بانه انما يصار اليه اذا تعدد الجمع  
وهو هنا ممكن باحتمال انه جلس لبيان الجواز قال والمختار ان التقييم مستحب وبه قال المتولي انتهى  
ورده الاذري بان الذي فهمه على رضي الله تعالى عنه الترك من لقاءه والظاهر ولذا امر بالعودة من  
رأه قائما واحتج بالحديث وقال ابن الماحشون وابن حبيب قعوده صلى الله عليه وسلم لبيان الجواز  
فن جلس فهو في سعة ومن قام ناله اجر وهذا الحديث رواه مسلم من طريق الليث وغيره عن يحيى بن  
سعيد مطولا بقصة وساقه بعد احاديث الامر بالقيام فقيه ايماء الى نسخه ربه جزم الترمذي (مالك انه  
بانه ان علي بن ابي طالب) بلاغه صحيح وقد اخرج الطحاوي رجال ثقات عن علي (كان يوسد التبور  
ويضطجع عليه واوفي البخاري قال نافع كان ابن عمر يجلس على القبور (قال مالك وانما نهى عن القعود  
على التبور) بتولية صلى الله عليه وسلم لا تعدوا على التبور اخرجهم احمد عن عمرو بن حزم الانصاري  
وبتولية صلى الله عليه وسلم لا تجلسوا على التبور ولا تصلوا اليه اربعة مسلم عن ابي مرثد الغنوي وبتولية  
صلى الله عليه وسلم لان يقد أحدكم على جرة فتحرق ثيابه فتخلص الى جلده خيرة له من ان يجلس على  
قبر اخرجهم مسلم عن ابي هريرة (فيما نرى) بضم النون أى ننظر زاذي رواية ابن وضاح والله أعلم  
(للذهب) يريد حاجة الاسان بدليل فعل علي والفرد والمشي مثله فليبق الان ذلك للحاجة ويؤيده  
قول عقبه ما بالي قضيت حاجتي على التبور اوفي السوق والناس يتنظرون يريد لان الموقى يجب ان  
يستحي منهم كالا حياء لان ارواحهم على التبور وزعم ابن بطال ان تأويل مالك بعيد لان الحديث على  
التبر اقيم من ان يكره وانما يكره لمجولس المتعارف وقول الوي تأويله بعيد او باطل متعبد  
بان ما ظنه مالك ثبت مرفوعا عن زيد بن ثابت قال انما نهى النبي صلى الله عليه وسلم عن المجولس على  
القبور محدث غائظ او بول اخرجهم الطحاوي رجال ثقات وقد وافق مالك على عدم كراهة العودة  
المختص اربعة نيفة واصحابه كبقوله الطحاوي عنهم واحتج به باثره على واس عمر وأسندهم رجال  
ثقات وقال الباجي انه اذا اظهر لانه صلى الله عليه وسلم زارا القبور وأمر بزيارتها وذهب الجوهري الى كراهة  
ذلك نظوا اهر الاحاديث المقدمة ورواية احمد عن عمرو بن حزم رآه النبي صلى الله عليه وسلم وانما سكتي  
على قبر فقال لا تؤذ صاحب التبر اسناده صحيح (مالك عن ابي بكر بن عثمان بن سهل بن حنيف)  
الانصاري الاوسى المديني ثمة روى له البخاري ومسلم والنسائي (ابن حبان) عنه (ابا امامة بن سهل بن  
حنيف) حياي من حيث الرواية وابوه سهل بدرى شهر (ابن حبان) هذا الحديث رواه مجلس آخر  
الناس حتى يؤذوا بالصلاة عليهم وقال الداودي يؤذونهم بالا نصراف بعد الصلاة قاله الباجي  
وقال ابن عبد البر رواه ابن المبارك عن ابي بكر شريح مالك بانض غيابه صرف الناس حتى يؤذوا قال  
واختلف في ذلك فروى عن عمرو بن ابي هريرة والنسائي عنهم كانوا لا ينصرفون حتى يؤذونهم  
او يستأذون وكان ابن مسعود وزيد بن ثابت وجاعة من التابعين ينصرفون اذا ورويت بالاذن  
وهو قول مالك والشافعي واكثر العلماء وهما الصواب الحديث ومن قدس حتى تدفن فيه قبر اطان قال  
الباجي ولان اهل الجنزة لوشاوا ان يسكروهم لم يكن لهم ذلك ومن لم يكن له الامساك لم يعتبر اذنه والله  
سبحانه وتعالى اعلم

\*(التمهي عن البكاء على الميت)\*

(مالك عن عبد الله بن عبد الله) بفتح الميم فيه ما وهذا مما توافق فيه اسم الاب وابنه (ان جابر) ويسال

جبر (ابن عتيك) بفتح الهمزة وكسر الفوقية وسكون التحتية وكاف الانصاري المدني (عن عتيك بن  
الحارث بن عتيك الانصاري المدني (وهو جد) الراوي عنه (عبد الله بن عبد الله بن جابر ابواقمانه  
اخبره ان جابر بن عتيك بن قيس الانصاري صحابي جليل اختلف في شهوده يد رما مات سنة احدى  
وستين وهو ابن احدى وتسعين (اخبره ان رسول الله صلى الله عليه وسلم جاء يعود عبد الله بن ثابت بن  
قيس الانصاري الاوسي ويتال انه ظفري مات في العهد النبوي وقال الواقدي وابن الكلبي هو  
عبد الله بن عبد الله له ولايه حجة قال الكلبي دفنه صلى الله عليه وسلم في قبصه وعاش الاب  
الى خلافة عمر وكان جميعا شهدا احدا وكذا قال الطبري وابن السكن وآخرون وقال بعضهم انه اخو  
خزيمة بن ثابت قاله في الاصابة (فوجدته قد غلب عليه) أي غلبه الالم حتى منعه اجابة النبي صلى الله  
عليه وسلم (فصاح به) أي ناداه (فلم يجبه فاسترجع رسول الله صلى الله عليه وسلم) أي قال انا الله  
وانا اليه راجعون تصير النفس واشعارها ان الكل لله وراجع اليه (وقال غلبه اعليك) قال الباجي  
يحدث انه اراد التصريح بمعنى استرجاعه وتأسفه (يا أبا الربيع) كنيته رضى الله عنه وفيه تذكية  
الرئيس لمن درنه ولم يستكبر عن ذلك من الخلفاء الا من حرم التقوى (فصاح النسوة وبكين) وفيه  
باحة البكاء على المريض بالصياح وغيره عند حضور وفاته (فجعل جابر يستكهن) لانه سمع النبي عن  
البكاء فيه له على عومه (فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم دعهن) يبكين حتى يموت (فاذا وجب  
فلا تبكين باكية) أي لا ترفع صوتها بالبكاء امام مع العين وخن التلب فالسنة ثابتة باباحة ذلك في كل  
وقت وعليه جماعة العلماء بكي صلى الله عليه وسلم على ابنه ابراهيم وعلى ابنة زب ابنته وقال هي  
رحمة جعلها الله في قلوب عباده ومزجنازة يسكي علم افاتهرهن عمر فقال دعهن فان النفس مصابة  
والعين دامعة والمهد قريب قاله ابو عمر (قالوا يا رسول الله وما الوجوب) الذي اردت بقولك فاذا وجب  
(قال اذا مات) فلا تبكين باكية قال الباجي اشار به والله أعلم الي بكاء مخصوص وهو ما جرت به  
العادة من الصياح والراعى بالويل والنبور وفي الحديث ان الله لا يعذب بدمع العين ولا يحزن القلب  
ولكن يعذب بهذا أو يرحم وأشار الى اسانه (فقال ابنته والله ان كنت لا رجوان تكون شهيدا  
فانك كنت قد قضيت) أي اتممت (جهازك) بفتح الجيم وكسرها ما محتاج اليه في سفره للغزو والخطاب  
لايها قال في القمع الجهاز بفتح الجيم وتكسر ومنهم من انكره وهو ما محتاج اليه في السفر وقال في النور  
بكسر الجيم افصح من فتحها بل لحن من فتح والذي في الصحاح واما جهاز العروس والسفر فيفتح ويكسر  
(فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم ان الله قد اوقع اجره على قدر نيته) أي على مقدار العمل الذي نواه  
كما نواه فالتية بمعنى المنوى ويحتمل ان له من الاجر بقدر ما يجب لنيته وهذا اظهر من جهة اللفظ والاوّل  
اظهر من جهة المعنى لان القصدين يخبران ما نواه لم يقته ولو لم يكن له من الاجر الا بقدر التنية لما كان  
لا بنته في ذلك راحة قاله الباجي وقال ابن عبد البر فيه ان المتجهز للغزو اذا حيل بينه وبينه يكتب له  
اجر الغزو على قدر نيته والا تبار بذلك متواترة صحاح منها قوله صلى الله عليه وسلم في تبوك ان  
بالمدينة قوما ما سرتهم سير او لا انقمتم من فتنة ولا قطعتم واديا لا وهم معكم حبسهم العذرات تهى وفي مسلم  
عن انس مرفوعا من طلب الشهادة صادقا اعطيا ولو لم تسبه أي اعطى ثوابا ولو لم يقتل وصرح منه  
ماخرجه المحاكم بلفظ من سال التل في سبيل الله صادق مات اعطاه الله اجر شهيد وللنساء من  
حديث معاذ مثله وللصالحين من حديث سهل بن حنيف مرفوعا من سال الله الشهادة بصدق بلغه الله  
منازل الشهداء وان مات على فراشه (وما تعدون الشهادة قالوا التل في سبيل الله فقال رسول الله  
صلى الله عليه وسلم) زاد ابن ماجه من حديث أبي هريرة ومن وجه آخر من حديث جابر بن عتيك

نفسه ان شهدا امتي اذن لتليل (الشهداء سبعة سوى القتل في سبيل الله) وتقدم في باب العفة والصبر  
من حديث أبي هريرة الشاهد خمسة قتيل نسي بعض رواة ما بقي السبع قال الحافظ وهو بعيد لكن  
يتر به ان مسلما روى من حديث أبي هريرة شاعدا لمحدث جابر بن عتيك هذا وزاد فيه وتخص  
عن زيادته ومن مات في سبيل الله فهو شهيد والذي يظهر انه صلى الله عليه وسلم اعلم بالاقل ثم علم  
زيادة على ذلك فذكرها في وقت آخر ولم يقصد المحصر في شيء من ذلك وقد اجتمع لنا من الطرق الجيدة  
اكثر من عشرين خصلة وتبلغ بطرق فيها ضعف ازيد من ذلك (المطعمون) الميت بالطاعون (شهيد)  
وفي الحديث ان فناء امتي باللعن والعاهون قالت عائشة اما العلفن فقد عرفناه فناء الطاعون قال غدة  
كغدة البعير تخرج في المراق والاباط (والفرق) بفتح الفين وكسر الراء الذي يموت غرة في الماء  
(شهيد وصاحب ذات الجنب) مرض معروف وهو ورم حار يعرض في الغشاء المستبطن للاضلاع ورنال  
هو الشوصة (شهيد والمطعون) قال ابن عبد البر قيل هو صاحب الاسهال وقبل المحسور وقال ابن الاثير هو  
الذي يموت بمرض بطنه كالاستسقاء ونحوه وفي كتاب الجنائز لابي بكر المروزي عن شيخه شريح انه صاحب  
القولنج (شهيد والحرق) بفتح فكسر الميت بحرق النار (شهيد والذي يموت تحت الهدم شهيد والمرأة  
تموت بجمع) بضم الجيم وتقع وتكسر وسكون الميم الميتة في النفاس وولدها في بطنها لم تلده وقد تم خلقه  
وقيل هي التي تموت من الولادة سواء االت ولدها ام لا وقيل التي تموت عذراء والاول اشهرها اكثر كما قال  
ابن عبد البر والحافظ وزاد وقيل الميتة بمزلفة وهو خطأ ظاهر انتهى وفي النهاية الجوع بالضم يعني  
المجوع والميتي انها ماتت مع شيء مجوع فيها غير منفصل عنها من جل او بكارة (شهيد) قال النضر بن ميعيل  
سمي بذلك لانه حي فكان ارواحهم شاهدة اى حاضرة وقال ابن الانباري لان الله وملائكته يشهدون  
له بالجنة وقيل لشهوده عند خروج روحه ما عدله من الكرامة وقيل لانه يشهد له بالامان من النار  
وقيل لان عليه شاعدا بكونه شهيدا وقيل لانه لا يشهد عند موته الاملائكة الرحمة وقيل لانه الذي  
يشهد يوم القيامة بايلاغ الرسل وقيل لان الملائكة تشهد له بحسن الخاتمة وقيل لان الانبياء تشهد  
له بحسن الانباع لهم وقيل لان الله يشهد له بحسن نيته واخلاصه وقيل لانه يشاهد الملائكة عند  
احتضاره وقيل لانه يشاهد الملائكة من دار الدنيا ودار الآخرة وقيل لان عليه علامة شاهدة اى  
حاضرة بانه قد نجى وبعض هذه يختص بمن قتل في سبيل الله وبعضها يعم غيره وبعضها قد ينزع فيه  
وقد زاد على هذه الثمانية مسلم في حديث أبي هريرة الميت على فراشه في سبيل الله وأجده من حديث  
راشد بن حنيس والطبراني من حديث سلمان والسل وهو بكسر الميم والملة وشذ اللام وروى أصحاب السنن  
وصححه الترمذي عن سعيد بن زيد مرفوعا من قتل دون ماله فهو شهيد وقال في الدين والدم والاهل مثل  
ذلك والنسائي عن سويد بن مقرن مرفوعا من قتل دون ماله فهو شهيد ولا في داود والطبراني والمحاكم  
عن أبي مالك الاشعري مرفوعا من وقصه فرسه أو بعيره في سبيل الله وألذغته هامة أو مات على أي  
حنق شاء الله فهو شهيد ولا بن ماحه عن ابن عباس واليهيقي عن أبي هريرة والدارقطني وصححه عن  
ابن عمر الصابوني في الماتين عن جابر كل مرفوعا موت القرب شهادة والطبراني من حديث ابن عباس  
ان الذي يغ والشريق والذي يغترسه السبع والخنازير دابته شهيد وفي أبي داود من حديث أم  
حرام المائدي البحر الذي يصيبه القي له اجر شهيد وتقدم قريبا لحدوث في من طلب الشهادة بنية صادقة  
انه يكتب شهيدا والطبراني من حديث ابن مسعود باسناد صحيح من تردى من رؤس الجبال شهيد وفي  
البخاري من حديث عائشة ليس من احد يقع الطاعون فيكم في بلده صابرا محتسبا يعلم انه لا يصيبه  
الا ما كتب الله له الا كان له مثل اجر شهيد فهذه سبع وعشرون خصلة زائدة على القتل في سبيل الله ذكر

المحافظ أن طرقها جيدة وأنه وردت خصال أخرى في احاديث لم اعرج عليها لضعفها انتهى وروى الديلمي  
من حديث انس صاحب الحمى وابن منده من حديث علي الميت في السجدة وقد جنس ظمنا والديلمي من  
حديث ابن عباس الميت عشرا والبراز من حديث أبي ذر وأبي هريرة الميت وهو مطالب للعالم قال الباغي  
وتبعه ابن التين هذه ميتات فيها شدة الألم فتفضل الله تعالى على أمة محمد صلى الله عليه وسلم ان جعلها  
تجيبها الذنوبهم وزيادة في أجورهم حتى يبلغهم بها مراتب الشهداء قال المحافظ والذي يظهر ان  
الذكورين ليسوا في المرتبة سواء ويدل عليه ما روى احمد وابن حبان عن جابر والدارمي واجدوا المحامد  
عن عبد الله بن حبشي وابن ماجه عن عمرو بن عتبة ان النبي صلى الله عليه وسلم سئل أي الجهاد افضل  
قال من عقره جواده وأهريق دمه وروى الحسن بن علي الحلواني في كتاب المعرفة له باسناد حسن عن  
علي قال لكل مائة يموت بها المسلم فهو شهيد غير ان الشهادة متفاضلة وتفضل مما ذكر في هذه الاحاديث  
ان الشهادة فيها من شهاد الدنيا والآخرة وهو من قتل في حرب الكفار مقبلا غير مدبر مختلعا وشهادة  
الآخرة وهم من ذكر يعني انهم يعطون من جنس أجر الشهادة ولا يتجرى عليهم أحكامهم في الدنيا ولا جد  
والنساء عن الغرياض واحد عن قتبية بن عبد رفوعا يحتضم الشهداء والمتوفون على فراشهم في الذين  
يتوفون زمن الطاعون فقول انظر والى جراحهم فان اشبهت جراح المتولين فانهم معهم فاذا جراحهم  
قد اشبهت جراحهم واذا انقر ذلك فاطلاق الشهيد على غير المقتول في سبيل الله مجاز فيحتج به من يجيز  
استعمال اللفظ في حقيقته ومجازه والمناجيب بأنه من عموم المجاز وقد يطلق الشهيد على من قتل  
في حرب الكفار لكن لا يكون له ذلك في حكم الآخرة لعارض يمنعه كالانحراف وفساد النية انتهى وهذا  
الحديث أخرجه أبو داود والنسائي من طريق مالك وصححه ابن حبان وقال النووي وهو صحيح باتفاق  
وان لم يخرج الشبان (مالك عن عبد الله بن أبي بكر) بن محمد بن عمرو بن خزم الانصاري (عن أبيه  
عن عمرة بنت عبد الرحمن) بن سعد بن زرارة الانصارية المدنية (انها اخبرته) أي ابا بكر (انها سمعت  
عائشة أم المؤمنين تقول) (قد ذكرها) من ابن عباس كما في الصحيح (ان عبد الله بن عمر يقول) عن  
النبي صلى الله عليه وسلم كما في الصحيحين من طريق ابن أبي مليكة عن ابن عمر (ان الميت يعذب ببكاء  
الحى) الظاهر انه مقابل الميت ويحمل القبيلة واللام بدل من الغمير أي حبه أي قبيلته فيوافق رواية  
ابن أبي مليكة ببكاء أهله وفي رواية تسلم من يبكي عليه يعذب ولفظه أعم وفيه انه ليس خاصا بالكافر  
(فتعال عائشة بغفر الله لاني عبد لرجم) كنية ابن عمر وهذا من الآداب الحسنة قدّمته تمهيدا  
ودفعنا ما يوحش من نسبته الى النسيان والخطأ (أما انه لم يكذب) أي لم يتعمده حاشاه من ذلك والا  
فالكذب عند أهل السنة الاخبار عن الشيء بخلاف ما هو عدا أو نسيانا ولكن الاثم يحتص بالصامد  
(ولكنه نسي أو اخفا) في الفهم فيحدث بما ظنه صوابا (انما مر رسول الله صلى الله عليه وسلم يهودية  
يبكي عليها أهلها فقال انكم لتبكون عليها وانها لتعذب في قبرها) بعذاب الكفر لا بسبب البكاء  
ولم يغرد ابن عمر برواية ذلك بل رواه أبوه وصهيب بن سنان كما في الصحيحين من طريق ابن أبي مليكة  
عن ابن عمر انه صلى الله عليه وسلم قال ان الميت يعذب ببكاء أهله عليه فقال ابن عباس لما أصيب  
عمر دخل صهيب يبكي يقول وأخاه وأصاحبه فقال عمر يا صهيب انبكي على وقد قال صلى الله عليه  
وسلم ان الميت يعذب ببعض بكاء أهله عليه قال ابن عباس فلما مات عمر ذكرت ذلك لعائشة فقالت يرحم  
الله عمر والله ما حدث رسول الله صلى الله عليه وسلم ان الله يعذب المؤمن ببكاء أهله عليه لكن رسول  
الله صلى الله عليه وسلم قال ان الله يزيد الكافر عذابا ببكاء أهله وقالت حسبكم القرآن ولا ترزوا رزوز  
أخرى قال ابن عباس والله هو واضعك وابكي قال ابن أبي مليكة والله ما قال ابن عمر شيئا وفي الصحيحين

ايضا عن أبي موسى الماصيب عمر رجل صيب بيكي وقول يا أخاه قتال عرما علت ان النبي صلى الله عليه وسلم قال ان الميت يعذب ببكاء الحي وفيه دلالة ان صيبا سمعه من المصطفى ايضا وكان فيه نسبة حتى ذكره به عرقا القوطي ليس سكوت ابن عررا شك طرأ له بعدما صرح برفع الحديث ولكن احتمل عنده قوله للتأويل ولم يتعين له تحمل مجده عليه حينئذ او كان المجلس لا يتبل المارة ولم تبين الحاجة اليها حينئذ ويحتمل كما اشار اليه الكرماني ان ابن عمر فهم من استشهاد ابن عباس بالآية قبول روايته لانها يمكن أن يتسك بها في ان الله له أن يعذب بالذنوب ويكون بكاء الحي علامة على ذلك وقال الخطابي الرواية اذا ثبتت لم يكن الى دفعها سبيل بالظن وقدر وادعروا عنه روايته وليس فيها حكمة عائشة ما يدفع روايته ما قاله الخبران معا صحيحان ولا منافاة بينهما اذ اقامت انما يعذب اذا اوصى بذلك في حياته وكان ذلك مشهورا في العرب موجودا في اشعارهم كقول طرفة

اذ مات فانعني بما انا امله \* وشقي على الجيب يا ابنه معبد

وعلى هذا اجل المجهر حديث عمر وابنه وقال النووي انه الصحيح واجمعوا على ان المراد بالبكاء هنا البكاء بصوت ونياحة لا بمجرد دمع الدين انتهى واعتراض بأمر التعذيب بسبب الوصية بمجرد صدورها والحديث دال على انه انما يقع عند امتثالها واجيب بأنه لا حصر في السياق فلا يلزم من وقوعه عند الامتثال أن لا يقع اذ امتثلوا وحمل ايضا على من كانت عادته النوح والبكاء فغشي اهله على عادته وجل ايضا على من اهل من نسي اهله عن ذلك قال ابن المراه اذ اعلم المرء ما جاء في النهي عن النوح وعرف من شأن اهله فعله ولم يعلمهم بحرمته ولا جرحهم عن تعاطيه فاذا عذب على ذلك فبفعل نفسه لا بفعل غيره بمجرد دو أن معنى الحديث انه يعذب بتغير ما يكره به اذ لان الافعال التي يمدون بها عليه غالباً من الامور المنهية فهم يمدحونه بها و هو يعذب بصنعهم من مآخذ حوده وقيل معنى التعذيب توبيخ الملائكة له بما ينذبه اذ به كما رواه أحمد عن أبي موسى مرفوعا الميت يعذب ببكاء الحي اذا قالت النفسه واعضاءه وانما مراده كاسباه جسد الميت وقيل له أنت عضدها أنت ناصرها أنت كاسبها ورواه الترمذي وابن ماجه بنحوه وفي البخاري عن الثمان بن بشير قال اغشى على ابن رواحة فبعت اخوته تبكي وتقول واجبله واكذوا وكذا قال حين اذاق ما قلت شيئا الا قيل لي انت كذلك وقيل معنى التعذيب تألم الميت بما يتبع من اهله من النياحة وغيرها واختاره ابن جرير ورجحه ابن المراه وعياض وبعه جماعة واستشهدوا به حديث قتيلة بنت مخزومة قالت يا رسول الله قد ولدته فقاتل معك ثم اصابته الحي فهايت وترك على البكاء فقال صلى الله عليه وسلم انقلب احدكم ان يصاحب صويحبه في الدنيا معروفا فاذا مات استرجع فوالذي نفس محمد بيده ان احدكم ليبيكي فيستعبر اليه صويحبه فيا عباده الله لا تعذبوا موتا كم الحديث أخرجه ابن أبي خيثمة وابن أبي شيبه والطبراني وغيرهم قال ابن المراه هذا نص في المسئلة فلا يعدل عنه واعترضه ابن رشيد بأنه ليس نصا في ان المراد صويحبه الميت بل يحتمل انه صاحبه الحي وان الميت يعذب حينئذ بكاء الجماعة عليه وقيل غير ذلك قال الحافظ ويحتمل الجمع بتزويل هذه التوجيهات على اختلاف الاشخاص فمن كانت طريقتة النوح فغشي اهله عليها أو بالغ فأصاهم بذلك حذب بصنعه ومن كان ظالما فذب بأفعاله الجائرة عذب بما نذبه به ومن علم من اهله النياحة واهمل نهيهم عنها راضيا بذلك التحتمل بالاول وان كان غير راض عذب بالنوح لانه اهل النهي ومن سلم من ذلك كله واحتاط فنهاهم ثم خالته وقد عذابه تألمه بما يراه منهم من مخالفة أمره واقدامهم على معصية ربه وهذا الحديث أخرجه البخاري عن عبد الله بن يوسف عن مالك لكن اخبره فقال سمعت عائشة تقول انما امر رسول الله صلى الله عليه وسلم الى آخره ومسلم عن قتبية بن سعيد عن مالك به تاما

## \* (الحسبة في المصيبة) \*

الحسبة الصبر والتسليم قاله أبو عمر (مالك عن ابن شهاب) محمد بن مسلم الزهري (عن سعيد بن المسيب) ابن حزن (عن أبي هريرة عن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال لا يموت لأحد) ذكرنا وثنى (من المسلمين) نخرج الكافر قال الحافظ لكن هل يحصل ذلك لمن مات له أول أو في الكفر ثم أسلم فيه نظر ويدل على عدم ذلك حديث أبي ثعلبة الأشجعي قال قلت يا رسول الله مات لي ولدان فتال من مات له ولدان في الإسلام ادخله الله الجنة وحديث عمرو بن عبسة مرفوعا من مات له ثلاثة أولاد في الإسلام قبل أن يبلغوا أدخله الله الجنة رواهما أحمد (ثلاثة من الولد) بفحنتين وهو يشمل الذكروا أنثى الصلبية على الطاهر لرواية النسائي من حديث أنس ثلاثة من صلبه وكذلك في حديث عقبة بن عامر وفي دخول أولاد الأولاد بحث ويظهر أن الأولاد الصلب يدخلون ولا سيما عند فقد الوسايط بينهم وبين الأب والتقيد بقوله من صلبه يدل على إخراج ولد البنات وزاد في الصحيح من حديث أنس لم يبلغوا الخث وصحذاً ابن أبي شيبة من حديث أبي هريرة وعلمته البخاري وهو بكسر الهمزة وسكون النون ومثلثة على المحفوظ أي الحلم وخص الصغير بذلك لأن الشفقة عليهم أعظم والمحبة لهم أشد والرحمة أوفر بل بلغ الخث لا يحصل لإفراقه هذا الثواب المذكور وإن كان له اجر وهذا صرح كثير وفروا بين البالغ وغيره بأنه يتصور منه العتوق المتمضي لعدم الرحمة بخلاف الصغير فلا يتصور منه لعدم خطابه وقال الزين بن المنير بل يدخل الكبير بطريق القهوي لأنه إذا ثبت ذلك في الطفل الذي هو كل على أبويه فكيف لا يثبت في الكبير الذي بلغ معه السعي ووصل له منه النفع وتوجه إليه الخطاب بالحقوق ودية الأولى قوله في بقية حديث أنس بفضل رحمته إياهم لأن الرحمة للصغار أكثر لعدم حصول الاتم منهم وهل يلحق بالصغار من بلغ مجنوناً مثلاً وبقي كذلك حتى مات فيه نظر لأن كونهم لا اتم عليهم يقتضي الاتحاق وكون الامتحان بهم يخف عنهم يقتضي عدمه ولم يقع التقييد في بطرق الحديث بشدة المحبة ولا عدمه والتماس يقتضي ذلك لما يوجد من كراهة بعض الناس لولده وتبرمه به ولا سيما من كان ضيق الحال لكن لما كان الولد مظنة المحبة والشفقة تبط به المحكم وان تخلف في بعض الافراد (فتمسه النار) بالنصب جواباً للنسفي (الاتحالة) بفتح القوية وكسر الحاء وشدة اللام أي ما ينقلب به (القسمة) وهو اليقين أي قوله تعالى وإن منكم إلا أواردها عند الجمهور وقيل معناها تليل امر ورودها وهذا اللفظ يستعمل يقال ما ضربته الاتحالة إذ لم يبلغ في الضرب أي قد راى صبيه منه مسكروه وقيل الاستثناء بمعنى الواو أي لا تمسه النار كثيراً ولا قليلاً ولا تحلة القسم وقد جوز الفراء والاحفش مجيء الألف في الواو وجعلها منه لا يخاف لدى المدرسون إلا من ظلم قال الخطابي معني الحديث لا يدخل النار ليعاقب بها ولكنه يدخلها مجتازاً ولا يكون ذلك المجوز إلا قدر ما يحمل به الرجل يمينه ويدل عليه ما لعبد الرزاق عن معمر عن الزهري في آخر هذا الحديث يعني الورد وسعيد بن منصور عن رمعة بن صالح عن الزهري قبل وما تحلة التسم قال قوله وإن منكم إلا أواردها وكذا أحكام عبد الملك بن حبيب عن مالك وسعيد بن منصور عن ابن عيينة وروى الطبراني نحوه عن عبد الرحمن بن بشير الأنصاري مرفوعاً من مات له ثلاثة من الولد لم يبلغوا الخث لم ير النار إلا عابراً سيدل على المجاوزة على الصراط واختلاف في موضع التسم من الآية قيل مقدر هو والله وإن منكم وقيل معطوف على القسم الماضي في قوله فوربك لتحشرنهم أي وربك إن منكم وقيل مستفاد من قوله حتماً فنياً أي قسماً واجبا به فسر ابن مسعود الآية ومحاهد وقادة أخرجه الطبراني وغيره وقال الطبراني يحتمل أن المراد بالتسم ما دل على الطمع والبت من السياق فإن قوله كان على ربك تذييل وتبرير لقوله وإن منكم فهو بمنزلة التسم أو بلغ المحجى الاستثناء بالنسبة والاثبات وروى أحمد والنسائي



والحكما عن جابر مرفوعا الورود الدخول لا يبقى برولا فاجر الا دخلها فتكون على المؤمنين بردا وسلاما  
وروى الترمذي عن ابن مسعود موقوفا مرفوعا رديها وولجونها ثم يصرون عنها بأعمالهم وقيل  
الورود المروء عليها رواه الطبري وغيره عن أبي هريرة وابن مسعود وقادة وكتب الاحبار وزاد سيور وكل  
على متنها ثم ينادي مناد امسكي اصحابك ودعي اصحابي فيخرج المؤمنون نذية ابدانهم وهذا التولان  
اصح ما ورد ولا تنافي بينهما لان من عبر بالدخول تجوز به عن المرور لان المار عليه افوق الصراط في معنى  
من دخلها لكن تختلف احوالهم بانهم تلاف اعمالهم فاعلامهم من بحر كلج البرق كما فصل في حديث  
الشافعية ويؤيد صحة هذا التأويل ما في مسلم ان حفصة قالت للنبي صلى الله عليه وسلم لما قال لا يدخلها  
احد شمر الحمد لله ليس الله يقول وان منكم الا واردها فقال ليس الله يقول ثم تنجي الذين اتوا  
الآية وفي هذا ضعف القول ان الورود مختص بالكفار والقول بأن معناه الدخول فيها والتول بأنه  
الاشراق عليها وقيل معنى ورودها ما يصيب المؤمن في الدنيا من المحي على ان هذا الاخير ليس بعيد  
ولا ينافيه بقية الأحاديث انتهى ملخصا والحديث أخرجه البخاري في الايمان والنذور عن اسماعيل  
ومسلم في البر عن يحيى كلاهما عن مالك بن مالك بن عبيدة ومعه عن مسلم قائلا الأأن في حديث  
سفيان فيع النصارى لا تحلة القسم (مالك عن محمد بن أبي بكر بن عمرو بن حزم) الانصاري (عن أبيه عن أبي  
النضر السلمي) كذا رواه يحيى والاكثر غير مسمى وقال ابن بكير والنعني عن أبي النضر بإداة الكنية  
ولبعضهم عبد الله بن النضر ولبعضهم محمد بن النضر ولا يصح وابن النضر هذا مجهول في العناية والتابعين  
لا يعرف الا بهذا الخبر ولا اعلم في الموطأ رجلا مجهولا غيره وقال بعض المتأخرين انه انس بن مالك بن  
النضر نسب الى جدّه تارة وكنتى تارة تالي النضر وهذا جهل لان انس نجاري ليس بسلي من بني سلمة  
وكنتى أبوجزة فاجاع قاله في التمهيد زاد الداني وانس وان كان له ولدا اسمه النضر فلم يكن به وجاء معنى  
الحديث عن انس عند النساى فقطن بعض الناس انه المعنى هنا وليس كذلك وذكر كلام التمهيد وقال  
في الاستيعاب مجهول لا يعرف ولا يعرف له غير هذا الحديث وقد ذكره في الصحابة ومنهم من يقول عبد  
الله ومنهم من يقول محمد ومنهم من يقول ابو النضر كل ذلك قاله اصحاب مالك فأما ابن وهب فجعل الحديث  
لاي بكر بن محمد عن عبد الله بن عامر الاسلمي زاد الداني ان فرد ابن وهب بهذا قال في الاصابة ويبيده  
من العناية رواية ابن وهب فان عبد الله الاسلمي من اتباع التابعين (ان رسول الله صلى الله عليه وسلم  
قال لا يموت لاحد من المسلمين ثلاثة من الولد) قال في الاستدكار سابق مالك هذا الحديث لقوله  
(فيقتسمهم) فجعله تفسير الحديث قبله وهكذا شأنه في كثير من الموطأ انتهى أي يصير راضيا بقضاء الله  
راجيا فضله فمن لم يحسب لم يدخل في الوعد بل من تسخط ولم يرص بقدر الله فهو اقرب الى الاثم قاله  
السايجي (الا كانوا له الجنة) بضم الحيم وشدا نون أي وقاية (من النار) ولمسلم من طريق أبي صالح عن  
أبي هريرة مرفوعا لا يموت لاحدا كن ثلاثة من الولد فتقسمهم الا دخلت الجنة ولا جد الطبراني عن  
عقبة من أعطى ثلاثة من صلبه فاحتسبهم على الله وحبته له الجنة قال الحافظ وقد عرف من القواعد  
الشريعة ان الثواب انما يترتب على النية فلا بد من قيدا لاحتساب والا حاديث المطابقة مجعولة على المقيدة  
لكن أشار الاسماعيلي الى اعتراض لفظي بأنه يتسال في البالغ احتسب وفي الصغير افترط انتهى وبه قال  
كثير من اهل اللغة لكن لا يلزم من كون ذلك هو الاصل ان لا يستعمل هذا في موضع هذا بل ذكر ابن  
دريد وغيره احتسب فلان بكذا طلب أجر عند الله وهذا العام من أن يكون لكبير أو صغير وثبت ذلك في  
الأحاديث المذكورة وهي حجة في صحة هذا الاستعمال فتالت امرأة عند رسول الله صلى الله عليه وسلم

هي أم سليم الانصارية والمدة أنس بن مالك كلاً للطبراني بإسناد جيد عنها وكذا سألت أم مبشر الانصارية  
عن ذلك وأم أيمن رواهما الطبراني أيضاً ولترمذي عن ابن عباس أن عائشة سألت ذلك وحكى ابن  
شكوال أن أم هانئ سألت عن ذلك فيحتمل أن كلامهم سؤال عن ذلك في الجاس وأما تعدد القصة  
فبعد لانه لما سئل عن الاثنين بعد الثلاث وأجاب بأنهما كذلك بعد الاقتصار على الثلاثة بعد ذلك نعم  
في حديث جابر انه من سأل عن ذلك وكذا عمر عند الحماكم وصحبه وكذا أبو ذر وهذا لا بعد تعدده  
لان علم النساء بذلك لا يستلزم علم الرجال (يا رسول الله أو اثنين) قال عياض فيه ان مفهوم العدد  
ليس بحجة لان الصحابة من أهل اللسان ولم يتبره اذ لو اعتبرته لانتفى الحكم عندهما عدا الثلاثة لكنها  
جوزت ذلك فسألت كذا قال وتبعه ابن التين والظاهر انها اعتبرت مفهوم العدد اذ لو لم تعتبر لم تسأل  
والتحقيق ان دلالة ليست نصاباً محتملة ولذا سألت (قال أو اثنين) الظاهر انه يوحى الى في الحال  
وبه جزم ابن بطل وغيره ولا بعد في نزول الوحي في اسرع من طرفه عين ويحتمل انه كان عالماً بذلك لكنه  
اشفق عليهم ان يتكوا لان موت الاثنين غالباً اكثر من موت الثلاثة كفي حديث معاذ وغيره في الشهادة  
بالتوحيد ثم لما سئل عن ذلك لم يكن بدم من الجواب والحديث ظاهر في التسوية بين حكم الثلاثة  
والاثنين ويتناول الاربعة فافوقها من باب اولي ولذا لم تسأل عما زاد على الثلاثة لانه من المعلوم  
عندهم ان المصيبة اذا كثرت كان الاجرا عظم وقول القرطبي خست الثلاثة بالذكر لانها اول مراتب  
الكثرة فتعظم المصيبة بكثرة الاجر واما ان زاد عليها فقد يخف امر المصيبة لكونها تصير كالعادة كما قيل  
روعت بالبين حتى ما أراعه \* جود شديد فان مات له اربعة فتقدمت له ثلاثة ضرورة لانهم ان ماتوا  
دفعه واحدة فتقدمت له ثلاثة وزيادة ولا خفاء ان المصيبة بذلك اشد وان ماتوا واحداً بعد واحد فان  
الاجر يحصل له عند موت الثالث بنص الصادق فيلزم على كلام القرطبي ان مات له اربع ارتفع له ذلك  
الاجر مع تعدد المصيبة وكفي بهذا فساد اول ابن حبان فقالت المرأة يا ليتني قلت واحداً ولا بن أبي شيبة من  
حديث أبي سعيد وأبي هريرة ثم نسأله عن الواحد ولا جعدن محمود بن ليند عن جابر مرفوعاً من مات  
له ثلاثة من الولد فاحسبهم دخل الجنة قلنا واثنان قال واثنان قال محمود تجابر أراكم لو قلتم واحداً  
لقال واحداً وانما اظن ذلك وهذه الاحاديث الثلاثة أصح من حديث جابر بن سمرة مرفوعاً من دفن  
ثلاثة نصبر عليهم واحتسب وجبت له الجنة فتسأل أم أيمن أو اثنين قال أو اثنين فقالت واحداً  
فسكت ثم قال وواحد أخرجه الطبراني وحديث ابن مسعود مرفوعاً من قدم ثلاثة من الولد لم يبلغوا  
الحنث كانوا له حصناً حصيناً من النار قال أبو ذر قدمت اثنين قال واثنين قال ابي بن كعب قدمت واحداً  
قال وواحد رواه الترمذي وقال غريب وعنده عن ابن عباس من كان له فرطان من امتي ادخله الله  
الجنة قتالت عائشة ومن له فرط قال ومن له فرط وليس في شيء من طرق هذه الثلاثة ما يصلح للاحتجاج  
به لكن روى البخاري عن أبي هريرة رفعه يقول الله عز وجل ما لبدى المؤمن عندي جزاء اذا قبضت  
صفيه من أهل الدنيا ثم احتسبه الا الجنة وهذا يدخل فيه الواحد فافوقه وهو أصح ما ورد في ذلك  
انتهى مختصاً من فتح الباري وتعميمه نفي صلاحية شيء من الثلاثة فيه شيء فقد قال الترمذي حديث  
ابن عباس حسن غريب (مالك انه بلغه) قال ابن عبد البر كذا العامة رواية الموطأ ورواه عن مالك  
عن ربيعة بن أبي عبد الرحمن (عن أبي الحباب) نضم المهمة وهو حديث بن ميمون (سعيد بن أسرار  
عن أبي هريرة ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قال ما يزال المؤمن يصاب في ولده) ذكر أو اثنين  
(وحاقه) بفتح المهمة واليم المشددة فقوية أي قرابته وخاصته ومن يحزنه ذهابه وموته جمع جيم  
(حتى يلقي الله وليست له خطيئة) قال الباسجي أي يحط عنه خطايا به بذلك أو يحصل له من الابواب وزن

جميع ذنوبه فهو بمنزلة من لا ذنب له وهذا من صبر واحتساب كما قال ابن عبد البر في معناه احادث كثيرة كقوله صلى الله عليه وسلم لا تزال البساييا باؤن من والمؤمن في نفسه وماله وولده حتى يلقي الله وليست عليه خطيئة وقال صلى الله عليه وسلم من برد الله به خير اصب منه

\*(جامع المحبة في المصيبة)\*

(مالك عن عبد الرحمن بن التمام) بن محمد بن الصديق قال ابن عبد البر وزادت طائفة عن أبيه وقد روى مسند من حديث سهل بن سعد وعائشة والمسلمين مخزومة (ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قال لعن بضم الباء من التفرية وفي الحمل على الصبر والتسلي قال تعالى وبشر الصابرين الذين اذا أصابهم مصيبة قالوا ان الله وانا اليه راجعون) (المسلمين في مصائبهم المصيبة في) لان كل مصاب به دونها اذ كل مصاب به عنه عوض ولا عوض عنه صلى الله عليه وسلم وأي مصيبة أعظم من مصيبة من يموتها انقطع خبر السماء ومن هورجة للمؤمن ونهج للدين وقالت طائفة من الصحابة ما نقضنا ايدينا من تراب قبره صلى الله عليه وسلم حتى انكرونا قلوبنا ولا بي العناحية

لكل اخي شكل عزاء واسوة \* اذا كان من أهل التقى في محمد

وقال غيره اصبر لكل مصيبة وتجلد \* واعلم بان المرء غير مخلد

واذا ذكرت مصيبة تسلوبها \* فاذا ذكر مصابك بالنبي محمد

(مالك عن ربيعة بن أبي عبد الرحمن) فروخ المذني المعروف بربيعة الراي ثمة فقيه مشهور مات سنة اثنين وثلاثين ومائة على الصحيح وقيل سنة ثلاث وقال الباسجي سنة اثنين وأربعين (عن أم سلمة) عند بنت أبي أمية (روح النبي صلى الله عليه وسلم) تزوجها سنة أربع وقيل ثلاث ومات سنة اثنين وستين وقيل سنة احدى وقيل قبل ذلك والاول اصح ولم يذكره اربعة ولذا قال أبو عمر هذا حديث يتصل من وجوه شتى الا ان بعضهم يجعله لام سلمة عن النبي صلى الله عليه وسلم وبعضهم يجعله لام سلمة عن أبي سلمة (ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قال من اصابته) وفي رواية لمسلم ما من مسلم تصيبه (مصيبة) أي مصيبة كانت لقوله صلى الله عليه وسلم كل شيء ساء المؤمن فهو مصيبة رواه ابن السني قال الباسجي هذا اللفظ موضوع في أصل كلام الرب لكل من ناله شر او خير ولكن يختص في عرف الاستعمال بالاريا والمكاره (فقال كما أمره الله) بالثناء والتبشير لقائله وذلك يتحقق ذنبه والمندوب مأوربه على المختار في الاصول (ان الله) ملكا وعيدا يفعل بنا ما يشاء (وانا اليه راجعون) في الاخرة فيجازينا وفي مراسيل أبي داود ان مصباح النبي صلى الله عليه وسلم طفي فاسترجع فقالت عائشة انما هذا مصباح فقال كل ما ساء المؤمن فهو مصيبة وقال الباسجي لم يرد لفظ الامر بهذا القول في القرآن بل يشير من قاله والثناء عليه فيحتمل ان يشير الى غير القرآن فهو خبر عن الباري بذلك ولذا وصله بتوله (اللهم اجزني) بقصر الهمة وضم الحيم وسكون الراء قال عياض يقال اجز بالقصر والمدة والاكثرانه متصور لا يمدى اعطى اجزى وجزاء صبرى وهى (في مصيبتى وأعقبنى) بسكون العين وكسرها اتاف بمعنى رواية لمسلم وانحلف لي بقطع الهمة وكسر اللام (خير امنها الا فعل الله ذلك به) ولمسلم الا انحلف الله له خير امنها وله ايضا الاجرة الله في مصيبتيه وانحلف له خير امنها قال أبو عمر فينبغي لكل من اصاب بمصيبة ان يفرغ الى ذلك تأسياب كتاب الله وسنة رسوله قال ابن جرير ما يمنع ان يستوجب على الله ثلاث خصال كل خصال منها خير من الدنيا وما فيها صلوات الله ورحمته والهدى انتهى ولطابق ابن واين مردويه عن ابن عباس رفعه اعطيت امتي شيئا لم يعطه احد من الامم ان يقولوا عند المصيبة انا لله وانا اليه راجعون ولا ين جري والبهي عن سعيد بن جبير لقد اعطيت هذه الامة عند المصيبة ما لم يعط

الانبياء مثله ان الله وانا اليه راجعون ولواعطيه الانبياء لا عطيه يعقوب اذ قال يا اسفا على يوسف وظاهر  
 الاحاديث ان المأمور به قول ذلك مرة واحدة فورا وذلك في الموت عند الصدمة الاولى وخبر اذ ذكرها  
 ولو بعد اربعين عاما فاسترجع كان له اجرها يوم وقوعها زيادة فضل لا ياتي في الاستحباب بغور وقوع المصيبة  
 (قالت ام سلمة فلما توفي ابوسلمة) عبدالله بن عبد الاسد بن هلال بن عبد الله بن عمر بن مخزوم الترسى  
 المخزومى اخو النبي صلى الله عليه وسلم من رضاع ثوبية وابن عمته برة بنت عبد المطلب كان من السابقين  
 شهد بدر ومات في جادى الاخرة سنة اربع بعد احد وفي مسلم عن ام سلمة دخل صلى الله عليه وسلم على  
 ابي سلمة وقد شق بصره فاغضه وقال ان الروح اذا قبض تبعه البصر ففزع ناس من اهله فقال لا تدعوا على  
 انفسكم لا يستخرفان الملائكة يومنون على ما ترون ثم قال اللهم اغفر لابي سلمة وارفع درجته في المهديين  
 واخلفه في عقبه في الغابرين واغفر لنا وله يا رب العالمين وافصح له في قبره ونزوله فيه (قلت ذلك)  
 المذكور من الاسترجاع وما بعده (ثم قلت ومن خير من ابي سلمة) اى قالت في نفسها ولم تحرك به لسانها  
 ولا انكرت انه صلى الله عليه وسلم قال حقا ولكن هوشى يخبط بالملاب وليس احد معصوما منه ولو قال  
 ذلك قائل لمنع العوض كما يمنع الذي يعجل بدعائه الاجابة قاله ابو عبد الملك وفي مسلم فلما مات قلت اى  
 المسلمين خير من ابي سلمة اول بيت هاجر الى رسول الله صلى الله عليه وسلم ثم اتى قلنا فاخلف الله لى رسوله  
 قال ابو عبد الله الا بى المعنى بالنسبة اليها فلا يكون خيرا من ابي بكر وعمر لان الاخيرى ذاته قد لا يكون  
 خيرا لها ويحتمل ان تعنى انه خير مطلة اذ لا جاع على فضل ابي بكر انما هو فمين تأخرت وفاته عن النبي  
 صلى الله عليه وسلم امام من مات في زمته ففمه خلاف انتهى والاول اولى بالخلاف شاذ لا يعتد به  
 (فأعقبها الله رسوله صلى الله عليه وسلم فترجها) وفي مسلم من طريق شقيق عن ام سلمة فلما مات اتيت  
 النبي صلى الله عليه وسلم فقلت ان اباسلمة قد مات قال قولى اللهم اغفر لى وله وأعقبني منه عقبى حسنة  
 فقلت فاعقبني الله من هو خير منه محمد صلى الله عليه وسلم (مالا عن يحيى بن سعيد عن القاسم بن محمد)  
 ابن الصديق (انه قال هل كنت امرأة لى فأتانى محمد بن كعب القرظى) بضم التاء المدنى ولد سنة اربعين  
 على الصحيح ووهب من قال في العهد النبوى فقد قال البخارى ان اياه كان ممن لم ينبت من بنى قرية  
 مات سنة عشرين ومائة وقيل قبلها (يعزى بها فقال انه كان فى بنى اسرائيل رجل فقعه عالم عابد مجتهد)  
 فى العبادة وما قبلها (وكانت له امرأة وكان بها مجبجا) مستحسنا لها اراضيا ليجالها (لها) وفى نسخة ولها  
 بالواو (محبها كانت فوجد) خزن (عليها وجدا) خزا (شديد اولى عليها اسفا) تلهها وخزا (حتى  
 تخلفا في بيت وعلق) بالتشديد للسابعة فقل (على نفسه واحتجب من الناس فلم يكن يدخل عليه احد)  
 لما غلبه من شدة الحزن (وان امرأة سمعت به فجاءته فقالت ان لى اليه حاجة استفتيه) اطلب قتياب  
 (فيها ليس يجزى) بضم اوله من اجزأ بمعنى اغنى اى يغنينى ويقم اوله من جزى تلهما لا يخش لغتين  
 بمعنى واحد فقال الثلاثى لاهمز لثة الحجاز والراعى المهموز لثة تميم (فيها الا مشافهته) خطابه بالشفاه  
 بلا واسطة (فذهب الناس ولزمت بابه وقالت مالى منه بد) اى محمد (فقال له قائل ان هاهنا  
 امرأة ارادت ان تستفتيك وقالت ان) نافية اى ما (اردت الا مشافهته وقد ذهب الناس وهى لا تفارق  
 الباب قال انذروا لها فدخلت عليه فقالت انى جئتك استفتيك فى امر قال وما هو قالت انى استعرت من  
 جارة لى حليا) بفتح فسكون مفرد حلى بضمين (فكنت البسه) بفتح الباء (واعيه زمانا ثم انهم ارسلوا  
 الى فيه انا وديه الهم فقال نعم والله) يلزمك تأديته واقسم تا كيد الفتوى (فالت انه قدمك عندى  
 زمانا ال ذلك) بكسر لكوف (احرق ذلك يا ديه الهم حين عاروكه زمانا فقالت اى) بفتح فسكون  
 نداء للرب (يرحمك الله اتماسف على ما عاركه) ولابن وضاح عارك (الله ثم اخذه منك وهو حق

به منك) قال لبيد

وما المال والاهلون الا ودائع \* ولا بد يوما ان ترد الودائع

فابصر ما كان فيه ونفعه الله بقولها) ففقه وعظ العالم وان كان الواعظ دونه في العلم فقد خطى الغاضل  
ويوفق المضول قاله الباسي وفي الاستاذ كارهذا خبر حسن عجيب في التعازي وليس في كل الموطآت وما  
ذكرته من العارية للحي على جهة ضرب المثل لا يدخل في مذهب الكذب بل ذلك من الاحرام ورد عليه  
صاحبه وقتال صلى الله عليه وسلم ليس بالكاذب من قال خيرا او نفي خيرا او اصلح بين اثنين انتهى  
وقد ضرب المثل بالعارية ام سليم لزوجها ابي طلحة وعلم بذلك المسطفي فأقره وذلك امامات ابنه منها  
ابو هير ونسبته في جانب البيت ولم يكن فيه ابوطلحة فلما جاء قال كيف الغلام قالت هدأت نفسه وارجو  
انه استراح وقربت له المشاة مشى ثم تطبت وتعرضت له حتى واقفها فلما اراد ان يخرج قالت يا ابى طلحة  
اريت لو ان قوما عاروا ال بيت عارية فطلبوا عاريتهم اليهم ان ينعوهم قال لا قالت فاحسب ابنك  
فغضب وقال تركيني حتى تظنت ثم اخبرني باني وفي رواية قتال ابوطلحة ليس لهم ذلك ان العارية  
مؤذاة الى اهلها فالت ان الله عاريا غلاما ثم اخذته منا فاسترجع ثم صلى مع النبي صلى الله عليه وسلم  
ثم اخبره بما كان منها فقال لعل الله ان يبارك لك في ليلتك وفي رواية اللهم بارك لهما في عاتق عاتق  
ابن ابي طلحة قال بعض الانصار فرأيت له تسعة اولاد بقة ديم النساء على السين كما هم قد قرؤوا القرآن  
كذلك مبسوط في مسلم والبخاري وغيرهما وقعد علماء الانساب من اسماء اولاد عبد الله بن قرا القرآن  
وجعل العلم اسحاق واسماعيل ويعقوب وعيمرو وعمر وحمزة وعبد الله وزيد والقاسم تسعة

(ما جاء في الاختفاء)\*

ولابن وضاح المحتفي (وهو النباش مالك عن ابي الرجال) بكسر الراء وخفة الجيم مشهور بهذه الكنية  
وهي لقب لانه كان له عشرة اولاد رجال وكنيته في الاصل ابو عبد الرحمن (محمد بن عبد الرحمن) بن  
عبد الله بن حارث بن النعمان الانصاري من الثقات خرج له البخاري ومسلم والنسائي وابن ماجه (عن أمه)  
عمرة بنت عبد الرحمن انه سمعها تقول ارسله الموطأ قال ابن عبد البر واسنده يحيى بن صالح وعبد الله بن  
عبد الوهاب كلاهما عن مالك عن ابي الرجال عن عمرة عن عائشة (ان رسول الله صلى الله عليه وسلم)  
قال الباسي الذين لذة الابداد وهو مستعمل في الابداد من الخير (المحتفي والمختفي) بالخاء المعجمة فيهما  
اسم فاعل قال ابن عبد البر نعت الشيء اذا أظهرته واخفيتها سترته وقرئ ان الساعة آتية أكاد أخفيها  
بقبح الهمزة وضربها وقيل خفيت بمعنى سترت واظهرت (يعني نباش القبور) تفسير مالك ولا أعلم احدا  
يخالفه في ذلك وفيه تحريم النباش كما من شارب الجروبائعه وآكل الربا وموكله وقال بعضهم يروى  
المحتفي بخاء معجمة وحاء مهملة والاختفاء بالمهملة اقتلاع الشيء وكل من يقتلع شيئا فهو محتف والذى  
عليه الناس بالخاء المعجمة انتهى (مالك انه بلغه) قال ابو عمر كذا لا كثير الرواة وبلغه عنهم مالك عن  
أبي الرجال عن عائشة موقوفة ولا أعلم احدا رفعه عن مالك (ان عائشة زوج النبي صلى الله عليه وسلم  
كانت تقول كسر عظم المسلم ميتا ككسره وهو حي يعني في الاتم) للاتفاق على حرمة فعل ذلك به  
في الحياة والموت لافي التماس والدية فرغوا عن كسر عظم الميت اجماعا وهذا جاء فرغوا أنخرج  
احمد وابوداود وابن ماجه عن عائشة ان النبي صلى الله عليه وسلم قال كسر عظم الميت ككسر عظم الحي  
حسنه ابن القطان وقال ابن دقيق العيد انه على شرط مسلم ورواه التضاعى من وجه آخر عنها وزاد  
في الاتم واخرجه ابن ماجه ايضا من حديث ام سلمة

(جامع الجائز)\*

(مالك عن هشام بن عروة عن عباد) بشا الموحدة (أن عبد الله بن الزبير) بن العوام كان قاضي مكة  
 زمن أبيه وخليقه إذا حج (أن عائشة زوج النبي صلى الله عليه وسلم أخبرته أنها سمعت رسول الله صلى  
 الله عليه وسلم قبل أن يموت وهو مستند إلى صدرها وأصغت) بأسكان الصاد الممثلة وفتح العين المجمة  
 أي أمات سمعها (اليه يقول) وفي رواية قتبية وهو يقول (اللهم اغفر لي وارحمني) فيه نذب الدعا بهما  
 ولا سيما عند الموت وإذا دعا بذلك المصطفى فأين غيره منه والدعاء مع العادة لما فيه من الانخلاص  
 والخضوع والضرعة والرجاء وذلك صريح الايمان (والأختنى) بهمزة قطع (بالرفيق الأعلى) وفي البخاري  
 من رواية ذكر أن عن عائشة فجعل يقول في الرفيق الأعلى حتى قبض ومالت يده ولا جسد من رواية  
 المطلب عن عائشة فقال مع الرفيق الأعلى مع الذين أنعم الله عليهم من النبيين إلى قوله رفيقا ومعنى  
 كونهم رفيقا تعاونهم على الطاعة وارتفاق بعضهم ببعض وأفرده إشارة إلى أن أهل الجنة يدخلون  
 على قلب رجل واحد قاله السهيلي فالمراد بالرفيق هؤلاء المذكورون في الآية تال المحافظ وهو المعتقد  
 وعليه الأكثرو في حديث أبي موسى عند النسائي وصححه ابن حبان فقال اللهم الرفيق الأعلى الأسعد مع  
 جبريل وميكائيل وإسرافيل وظاهره أن الرفيق المكان الذي تحصل المرافقة فيه مع المذكورين  
 وهذه الأحاديث ترد زعم أن الرفيق تعبير من الراوي والصواب الرقيع بالتأنيف والعين المؤملة وهو  
 من أسماء السهائم وقيل ابن عبد البره وأعلى الجنة والبحوري الجنة وتؤيده ما عند ابن اسحاق الرفيق  
 الأعلى الجنة وقيل الرفيق الأعلى الله عز وجل لأنه من أسمائه ففي مسلم وأبي داود مروعا أن الله رفيق  
 يحب الرفيق وهو صفة ذات كالحليم أوصفة فعل وغلط الأزهري هذا القول ولا وجه له لأن تأويله  
 على ما يليق بالله سافح قال السهيلي المحكمة في اختتام كلام المصطفى بهذه الكلمة نعمتها التوحيد  
 والذكر بالطلب حتى يستفاد منه الرخصة لغيره أنه لا يشترط أن يكون الذي كبر باللسان لأن بعض الناس  
 قديمه من النطق مانع فلا يضره إذا كان قلبه عامرا بالذكر قال وفي بعض كتب الواقدي أول ما تكلم به  
 صلى الله عليه وسلم وهو مسترضع عند حليمة الله ككبر وأخر ما تكلم به ما في حديث عائشة يعني  
 في الصحيحين قالت عائشة فكانت آخر ما تكلم بها صلى الله عليه وسلم قوله اللهم الرفيق الأعلى  
 وروى المحاكم عن انس آخر ما تكلم به جلال ربي الرفيع قد بلغت ثم قضى وجع بأن هذا آخر على  
 الاطلاق بعدما كرر اللهم الرفيق الأعلى قبل جلال أي أختار جلال ربي الرفيع قد بلغت ما وجى إلى  
 وحديث الباب رواه مسلم في المناقب حديثنا قتبية بن سعيد عن مالك به وتابعه أبو أسامة وعبد الله  
 ابن عمرو وعبد بن سليمان كلهم عن هشام به في مسلم أيضا وله طرق في الصحيحين وغيرهما (مالك له  
 أن عائشة) أخرجه البخاري ومسلم من طريق إبراهيم بن سعد عن أبيه عن عروة عن عائشة (قالت  
 قال رسول الله صلى الله عليه وسلم ما من نبي) أراد ما شمل الرسول (يموت حتى يخير) بضم أوله مني  
 للقول بين الدنيا والآخرة (قالت فسميته يقول) في مرضه الذي مات فيه وأخذته بحمة شديدة كفا  
 رايه سعد (اللهم الرفيق الأعلى فعرفت أنه ذاهب) وفي الصحيحين من طريق الزهري عن عروة عنها  
 كان صلى الله عليه وسلم وهو صحيح يقول أنه لم يقبض نبي قط حتى يرى معقده ثم يخير فلما حضره  
 التبعث غشي عليه فلما اتفق شخص بصره فحسب البت فقال اللهم في الرفيق الأعلى فقلت اذن  
 لا تخترنا وعرفت أنه حديثه الذي كان يحدثنا وهو صحيح وفي معاري أبي الأسود عن عروة أن جبريل  
 نزل عليه في تلك المسألة فخيرته وعندنا جند عن أبي مويبة قال قال لي رسول الله صلى الله عليه وسلم اني  
 أوتيت مفاتيح خزائن الأرض والخلد ثم الجنة فخيرت بين ذلك وبين لقاء ربي والجنة فاخترت لقاء ربي  
 والجنة ولعبد الزاق من مرسل طاوس رفعه خيرت بين أن أبقى حتى أرى ما يفتح على أمتي وبين التبجيل

فاخترت التمثيل (مالك عن نافع ان عدا الله من عمر قال ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قال ان  
احدكم ذامات عرض عليه مقعده بالغداة والعشي) اى فيه ما قال الباسجى العرض لا يكون الاعلى حتى  
يعلم ما يعرض عليه ودهم ما يحاط به قال ويحتمل غداة واحدة وعشية واحدة ويحتمل كل غداة وكل  
عشى وقال ابن التين يحتمل غداة واحدة وعشية واحدة يكون العرض فيهما ويكون معنى حتى يبعثك  
اى لا تصل اليه الى يوم البعث ويحتمل كل غداة وعشى وهو محمول على انه يحيا منه جزء لا يدرك ذلك  
فغير متع ان تعاد الحياة الى جزء من الميت أو اجزاء وتصح مخاطبته والعرض عليه قال الحافظ والاول  
موافق لاحاديث سياق المسئلة وعرض المتهدين على كل احد وقال القرطبي يجوز ان هذا العرض على  
الروح فقط ويجوز ان يكون عليه مع جزء من البدن قال والمراد بالغداة والعشي وقتهم بما والا فالموثق  
لا صياح عندهم ولا مساء قال وهذا فى حق المؤمن والكافر واضح وأما المؤمن المخطئ فحتمل أيضا  
فى حبه لانه يدخل الجنة فى الجملة ثم هو مخصوص بغير الشهداء ويحتمل ان يقال فائدة العرض فى حقهم  
تبشيرا وراحمهم باستمرارها فى الجنة متترة باجسادها فان فيه قدرا زاد على ما هي فيه الا ان كان  
من أهل الجنة فن أهل الجنة) اتحد فيه الشرط والمجزاء لفظا فلا بد من تبدير قال التوربشتى التبدير  
فعدم من متاع اهل الجنة يبرض عليه وقال الطيبي الشرط والمجزاء اذا اتحد اللفظ اذ على التمام  
والمراد انه يرى بعد البعث من كرامة الله ما ينسبه هذا المتعد انتهى وعند مسلم بلقظان كان من أهل  
الجنة فالجنة اى فالعروض الجنة (وان كان من أهل النار فن أهل النار) اى فمقعه من متاع  
اهلها يعرض عليه او يعلم بالعكس ما يسره اهل الجنة لان هذه المنزلة طيبة تبشير اهل السعادة الكبرى  
ومقدمة تنبأ بها السقاوة العظمى وفى ذلك تنعيم لمن هو من أهل الجنة وتعذيب لمن هو من أهل النار  
بمعانية ما عدله وانتظاره ذلك اليوم الموعود (يقال) له (هذا مقعدك حتى يبعثك الله الى يوم القيمة)  
كذ فى رواية يحيى بلفظ الى وللا كثر مجدها ويحيى النيسابورى وابن التاسم اليه بالضمير حكاه ابن  
عبد البر قال والمعنى حتى يبعثك الله الى هذه المقعد ويحتمل ان الضمير يعود الى الله فالى الله ترجع الامور  
والاول اظهر قال الحافظ ويؤيد رواية الزهرى عن سالم عن ابيه بلفظ ثم يقال هذا مقعدك الذى  
تبعث اليه يوم القيمة أخرجه مسلم واخرج النسائى رواية ابن القاسم لكن بجذف اليه كالا كثير وفيه  
اثبات عذاب القبر وان الروح لا تبقى بقاء الجسد لان العرض لا يقع الاعلى حتى قال ابن عبد البر واستدل  
به على ان الارواح على أقدية القبور وهو الصحيح لان الاحاديث بذلك اصح من غيرها والمعنى عندها  
قد تكون على أقدية القبور لانها لا تقارن بها بل هي كما قال مالك بلفظي ان الارواح تسرح حيث شاءت  
والحديث رواه البخارى عن اسماعيل ومسلم عن يحيى كلاهما عن مالك به (مالك عن أبى الزناد) عبد الله  
ابن ذكوان (عن الاعرج) عبد الرحمن بن هرمز (عن أبى هريرة) ان رسول الله صلى الله عليه وسلم  
قال كل ابن آدم تأكله الارض) اى جميع جسمه ويفسد بالكلية أو المراد انها باقية لكن زالت  
اعراضها المعهودة قال امام الحرمين لم يدل قاطع سمعى على تعيين أحدهما ولا بعد ان نصير اجسام العباد  
بصفة اجسام التراب ثم تعاد بتركيبها الى المعهود (الاجب الذنب) بفتح العين وسكون الجيم وبالموحدة  
ويقال بالميم وهو العنصر أسفل العظم الهابط من الصلب فاه قاعدة البدن كعادة الجدار فلا تأكله  
الارض (لانه منه خلق) اى ابتدئ خلقه (ومنه يركب) خلقه عند قيام الساعة وهذا اظهر من  
احتمال ان المراد منه ابتداء الخلق وابتداء التركيب وبالأول جزم الباسجى فقال لانه أول ما خلق من  
الانسان وهو الذى يبقى منه ليعاد تركيب الخلق عليه قال ابن عبد البر هذا عموم براديه الخصوص لما روى  
فى اجساد الانبياء والشهداء ان الارض لا تأكلهم وحسبك ما جاء من شهداء أحد اذ أخرجوا بعد ست

وأربعين سنة لينة أجسادهم يعني أطرافهم فكأنه قال من تأكله الأرض فلا تأكل منه عجم الذئب  
 وإذا جازان لا تأكله جازان لا تأكل الشهداء وإنما في هذا التسليم لم يجب له التسليم صلى الله عليه وسلم  
 انتهى وزاد غيره الحديثين واللبس المأملين والمؤذن المحتجب وحامل القرآن الدامل به والمربط والميت  
 بالطاعون صابرًا محتسبًا والمات من ذكر الله والمحبين لله فتلك عشرة كاهلة (مالك عن ابن شهاب عن  
 عبد الرحمن بن كعب بن مالك الأنصاري) أبي الخطاب المدني من كبار التابعين ورواه في الحديث  
 النبوي ومات في خلافة سليمان (أنه أخبره أن أباه كعب بن مالك) السلي المدني الصحابي المشهور واحد  
 الثلاثة الذين خلفوا مات في خلافة علي رضي الله عنهما (كان يحدث أن رسول الله صلى الله عليه وسلم  
 قال إنما نسمة المؤمن) بفتح النون والمسين أي روحه وفي كتاب أبي التاسم الجوهري النسمة الروح  
 والنفس والبدن وإنما يعني في هذا الحديث الروح قال الباجي ويحتمل عندى أن يراد به ما يكون فيه  
 الروح من الميت قبل البعث ويحتمل أنه شيء من محل الروح تبقى فيه الروح (طبري يعلق) بالتحية صفة  
 طبري بفتح اللام رواية الأكثر كما قال ابن عبد البر وروى بضمها قال والمعنى واحد وهو الأكل والرعى (في  
 شجر الجنة) لتأكل من ثمارها قال أبو في معنى رواية الفتح تأوى والضم ترعى تقول العرب ماذاقت اليوم  
 علوقا وقال السهيلي يباق بفتح اللام يتشبث بها ويرى متعده منها ومن رواه بضم اللام فغناه يصيب منها  
 العلقه من الطعام فتدأصاب دون ما أصاب غيره من أدرك الرغد أي العيش الواسع فهو مثل مضروب  
 يفهم منه هذا المعنى وإن أراد بعلق الأكل نفسه فهو مخصوص بالشهيد فتكون رواية الضم للشهيد والفتح  
 إن دونهم والله أعلم بما رآه من قوله انتهى واختلف في أن هذا الحديث عام في الشهداء وغيرهم إذا لم يحبسهم  
 عن الجنة كبيرة ولادين أو خاص بالشهداء دون غيرهم لأن القرآن والسنة لا يدلان إلا على ذلك حكاهما  
 ابن عبد البر وذكره مص أدلة الثاني وقال بجملة على الشهداء يزول ما ظننه قوم من معارضة هذا الحديث  
 للحديث قبله في عرض المقعد لأنه إذا كان يسرح في الجنة فهو راحا في جميع أحيائه وليس كما قالوا إنما  
 هذا في الشهداء خاصة ومقابلته في سائر الناس واختار الأول ابن كثير فتأمل في هذا الحديث أن روح  
 المؤمن تكون على شكل طير في الجنة وأما أرواح الشهداء ففي حواصل طير خضر تردانها الجنة وتأكل  
 من ثمارها وتأوى إلى قناديل من ذهب في ظل العرش كما رواه أحمد عن ابن عباس مرفوعا فهي  
 كالراكب بالنسبة إلى أرواح عموم المؤمنين فأنها تطير بأنفسها فهو بشرى لكل مؤمن بأن روحه تكون  
 في الجنة أيضا وتسرح فيها تأكل من ثمارها وترى ما فيها من النضرة والسرور (حتى يرجعه الله إلى  
 جسده يوم يبعثه) يوم القيامة قال وهذا حديث صحيح عز بن عذيم أجمع فيه ثلاثة أمته فرواه أحمد عن  
 أنس بن مالك عن أبي الزناد عن الأعرج عن أبي هريرة أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال قال الله تعالى  
 (سلم قال قال الله تبارك وتعالى) هذا من الأحاديث الإلهية فيتمثل أن يكون صلى الله عليه وسلم تلتاه  
 عن الله بلا واسطة أو بواسطة قاله الحافظ (إذا أحب عبدى تثنى) عند حضور أحله أن عابن ما يحب أحب  
 لتاء الله وإن عابن ما يكره لم يحب الخروج من الدنيا هذا معناه كما تشهد به الآثار المرفوعة وذلك حين  
 لا تقبل توبة وليس المراد الموت لأنه لا يخلو من كراهته نبي ولا غيره ولكنه المكره من ذلك أشار الدنيا  
 وكرهه أن يصير إلى الله قاله ابن عبد البر (أحب لقاءه) أي أردت له الخير (وإذا كره لقاءه) كرهت  
 لقاءه زاد في حديث عبادة في التميميين فتأشعنا لنكره الموت قال صلى الله عليه وسلم ليس  
 ذاك ولكن المؤمن إذا حضر الموت بشر برضوان الله وكرهته فليس شيء أحب إليه مما أمامه فأحب لقاء  
 الله وأحب الله لقاءه وإن الكافر إذا حضر بشر بعذاب الله وعقوبته فليس شيء كره إليه مما أمامه  
 فكبره لتساء الله وكره الله لقاءه ولا جد عن عائشة مرفوعا إذا أراد الله بجد خيرا قبض الله له قبل موته



بعام ملكا يسدده ويوقته حتى يقال مات بخير ما كان فاذا حضر ورأى الى ثوابه اشتاقت نفسه فذلك حين أحب لقاء الله وأحب الله لقاءه واذا اراد الله بعد شرا قبض الله قبل موته بشهر شيطانا فاقضه وقتنه حتى يقال مات بشرا ما كان عليه فاذا حضر ورأى ما أعد الله له من العذاب جزعت نفسه فذلك حين كره لقاء الله وكره الله لقاءه وقال الخطابي معنى محبة لقاء الله اشارة العبد الى آخره على الدنيا ولا يجب طول التيام فيها لكن يستعد للارتحال عنها واللقاء على وجوه منها الرؤية ومنها البعث كقولهم تعالى قد خسر الذين كذبوا بقاء الله اى انبعث ومنها الموت كقوله تعالى من كان يرجو لقاء الله فان أجل الله لآت وقال ابن الاثير المراد باللقاء المصير الى الدار الآخرة ومطلب ما عند الله وليس الغرض به الموت لان كلا بكرهه فمن ترك الدنيا وانفضها أحب لقاء الله ومن آثر جواركن اليها كره لقاء الله ومحبة الله لقاء عبده ارادة الخير له وانعامه عليه وفي الكواكب ان قيل الشرط ليس سببا للجزاء بل الامر بالعكس قلت مثله يقول بالاخبار اى اخبره بما في احب لقاءه وكذا الكراهة والحديث رواه البخارى فى التوحيد عن اسماعيل عن مالك بن (مالك عن أبي الزناد) بكسر الزاى والتحقيق (عن الأعرج عن أبي هريرة أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال) هكذا رُفِعَ أَكْثَرُ رِوَاةِ الْمُوطَا وَوَقْفَةُ التَّعْنِي وَمَصْصَبُ ذَلِكَ لَا يَصْرِفُ رَفْعَهُ لِأَنَّ رِوَاةَهُ ثَبَاتُ حِفَافٍ (قال رجل) قال المحافظ قيل اسمه جهينة وذلك ان فى صحيح أبي عوانة ان هذا الرجل هو آخر اهل النازخ وجامنها وفى رواية مالك الخطيب عن ابن عمر آخر من يدخل الجنة رجل من جهينة يقول اهل الجنة عند جهينة الخرياليتين (لم يعمل حسنة قط) ليس فيه ما ينفي التوحيد عنه والعرب يقول مثل هذا فى الاكثر من فعله كحديث لا يضح عصاه عن عاتيه وفى رواية لم يعمل خيرا قط الا التوحيد قاله ابن عبد البر وفى الصحيح من كان قلبكم يسى عاتض بعله وفى رواية يسرف على نفسه وفى ابن حبان انه كان نباشا أى للمقبور يسرق اكلان الموتى (لا هله) وفى الصحيح من طريق ابن شهاب عن حميد عن أبي هريرة مرفوعا فلما حضره الموت قال لبنه (اذا ماتت فحرقوه) وفى رواية الزهرى اذا نامت فاحرقوني ثم اطحنوني (ثم اذروا نصفه فى البر ونصفه فى البحر فوالله لئن قدر الله عليه) بحقة الدال وشدها من القدرة والقدر وهو القضاء لا من القدرة والاستطاعة كقوله قضت أن لن تقدر عليه أو بمعنى ضيق كقوله تعالى ومن قدر عليه زرقه وقال بعض العلماء هذا رجل جهل بعض صفات الله وهى القدرة ولا يكفر جاهل بعضها وانما يكفر من عاند الحق قاله أبو عمر (يعذب به عذابا لا يعذبه أحد من العالمين) الموحدين (فلما مات الرجل فقلوا ما أرحمهم به فأمر الله البر فجمع ما فيه وأمر الله البحر فجمع ما فيه) زاد فى رواية الزهرى فاذا هو قاتم وزاد أبو عوانة فى اسرع من طرفة عين وفيه دلالة على رد من زعم ان الخطاب لروح لان التحريق والتذرية انما وقع على الجسد وهو الذى جمع واعيد (ثم قال لم فعلت هذا قال من خشيتك يا رب وانت أعلم) انى انما فعلته من خشية لك اى خوف عتابك قال ابن عبد البر وذلك دليل على ايمانه اذا تخشع لآتكون الاثوم بل لعالم قال تعالى انما يخشى الله من عباده العلماء ويستحيل ان يخافه من لا يؤمن به وقد روى الحديث قال رجل لم يعمل خيرا قط الا التوحيد وهذه اللفظة ترفع الاشكال فى ايمانه والاصول تعضدها ان الله لا يغفر أن شرهه وقد (قال فغفر له) ولا يى عوانه من حديث حذيفة عن الصديق انه آخر اهل الجنة دخولا قال ابن التين ذهب المعتزلة الى ان هذا الرجل انما غفر له لتوبته التى تابها لان قبولها واجب عند الله والاشعرى قطع بها سمعا وغيره جوز التبول كسائر الطاعات وقال ابن المنير قبول التوبة عند المعتزلة واجب على الله تعالى عقلا وعندنا واجب بحكم الوعد والتفضل والاحسان اذ لو وجب القبول على الله عقلا لاستحق التزم ان لم يقبل وهو محال لان من كان كذلك يكون مستكملا باقتبول والمستكمل بالغير

ناقص بذاته وذلك في حق الله محال ولان الذم انما يمنع من الفعل من يتأذى لسماعه وينفر عنه ما به  
ويظهر له بسببه نقص حال اما المتعالي عن الشهوة والنفرة والزيادة والتقص فلا يعتل بتحقيق الوجوب  
في حقه بهذا المعنى ولانه تعالى قدح بقبول التوبة في قوله ألم يعلموا أن الله هو يقبل التوبة عن عباده  
ولو كان واجبا ما مدح به لان اداء الواجب لا يفيد المدح والثناء والتعظيم قال بعض المفسرين قبول  
التوبة من الكفر يتطوع به على الله تعالى اجبا وهذا يحمل الآية واما المعاصي فيمتطع بأنه يتقبل التوبة  
منها من طائفة من الامة واختلاف هل يقبل توبة الجميع واما الخايعين انسان نائب فيرجى قبول توبته بلا  
قطع واما اذا فرضنا تابغا غير معين صحيح التوبة فقبل يتطوع بقبول توبته وعليه طائفة منها الفقهاء  
والخادثون لانه تعالى اخبر عن نفسه بذلك وعلى هذا يلزم ان يقبل توبة جميع التائبين وذهب أبو المعالي  
وغيره الى ان ذلك لا يقطع به على الله بل يتقوى في الرجاء والتول الاول ارجح ولا فرق بين التوبة من  
الكفر والتوبة من المعاصي بدليل ان الاسلام يجب ما قبله والتوبة تجب ما قبلها انتهى والحديث رواه  
البخاري في التوحيد عن اسماعيل ومسلم من طريق روح كلاهما عن مالك به (مالك عن أبي الزناد عن  
الاعرج عن أبي هريرة أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال كل مولود) أي من بني آدم صرح به جعفر بن  
ربيعه عن الاعرج عن أبي هريرة بلفظ كل بني آدم وكذا رواه خالد الواسطي عن عبد الرحمن بن اسحاق  
عن أبي الزناد عن الاعرج عن أبي هريرة ذكرهما ابن عبد البر (بولد على الفطرة) عام في جميع المولودين  
على ظاهره وصرح منه رواية البخاري ما من مولود الا يولد على الفطرة ومسلم ما من مولود الا وهو على الفطرة  
وحكى ابن عبد البر عن قوم انه لا يقضى العموم وان المراد كل من يولد على الفطرة وله ابوان غير مسلمين تقلاه  
الى دينه ما فالنقدير كل مولود يولد على الفطرة وأبواه يهودان مثلافانهم يهودانه ثم يصير عند بلوغه  
الى ما يحكم به عليه ويكنى في الرذعليهم رواية مسلم عن أبي صالح عن أبي هريرة ليس من مولود الا على  
هذه الفطرة حتى يعرب عنه لسانه وصرح منها رواية كل بني آدم واشهر الاقوال ان المراد بالفطرة  
الاسلام قال ابن عبد البر وهو المعروف عند عامة السلف واجمع علماء التأويل على ان المراد بقوله تعالى  
فطرة الله التي فطر الناس عليها الاسلام واحتجوا بآية قول أبي هريرة عند الشيخين في آخر الحديث أقروا  
ان شئت فطرة الله الآية وبحديث عياض بن حماد عن النبي صلى الله عليه وسلم فيما يرويه عن ربه  
اني خلقت عبادي حنفا كلهم فاختلهم الشياطين عن دينهم الحديث ورواه غيره فقال حنفا مسلمين  
ورجح بقوله تعالى فأقم وجهك للدين حنيفا فطرة الله لانها اضافة مدح وقد أمر الله نبيه بالزومها فعلم  
انها الاسلام وحكى ابن عبد البر عن الازاعي وسحنون ورواه أبو داود وعن حماد بن سليمان المراد حين  
أخذ الله العهد فقال الست بركم قالوا بلى قال الطيبي ويؤيده وجوه أحدها ان التعريف في الفطرة  
اشارة الى معهود وهو قوله فطرة الله ومعنى فأقم وجهك اثبت على العهد القديم ثانياً ما سيجي مرواية بلفظ  
الملة بديل الفطرة والدين في قوله للدين حنيفا فهو عين الملة قال تعالى ديننا قيامه ابراهيم حنيفا ثالثها  
التشبيه بالحنسوس العاين ليقيد ان ظهوره يقع في البيان مبلغ هذا المحسوس قال والمراد تمكن الناس  
من الهدى في أصل الجملة والتهم لقبول الدين فلوترك المرء عليها لا ستر على لزومها ولم يفارقها الى غيرها  
لان حس هذا الدين ثابت في النفوس وانما يعدل عنه لا فقه من الآفات البشرية كالنقله لانه  
والى هذا مال القرطبي في المغهيم فقال المعنى ان الله خلق قلوب بني آدم متأهلة لقبول الحق كما خلق  
أعينهم واسماعهم قابلة للمرئيات والسموعات فسادت باقية على ذلك القبول وعلى تلك الاهلية  
أدركت الحق ودين الاسلام هو الدين الحق ودل على هذا المعنى بقية الحديث وقال ابن التيم ليس المراد  
انه خرج من بطن أمه يعلم الدين لان الله يقول والله انخرجكم من بطون أمهاتكم لتعلمون شيئا ولكن

المراد ان فطرته متممة لمعرفة دين الاسلام ومحجته فنفس الفطرة تستلزم الاقرار بالمحبة وليس المراد مجرد قبول الفطرة لذلك فانه لا يتغير تمهيد الابوين مثلاً بحيث يخرج ان الفطرة عن القبول وانما المراد ان كل مولود يولد على اقراره بالرؤية فلو حتى وعدم المعارض لم يعدل عن ذلك الى غيره كما انه يولد على محبة ما يلائم بدنه من ارتضاع اللبن حتى يصرفه عنه الصارف ومن ثم شبهت الفطرة باللبن بل كانت اياه في ثأويل الرؤيا انتهى وقيل معناه انه يولد على ما يصير اليه من شأوة أو سعادة فمن علم الله انه يصير مسلماً ولد على الاسلام ومن علم انه يصير كافراً ولد على الكفر فكأنه أول الفطرة بالعلم وتعبق بأنه لو كان كذلك لم يكن أوله فأبراه الى آخره معنى لفعله ما هو الفطرة التي ولد عليها فينا في القليل بحال البهيمه وقيل معناه انه تعالى خلق فهم المعرفة والانكار فلما اخذ الميثاق من الذرية قالوا جميعاً بلى اما أهل السعادة فطوعاً واما أهل الشأوة فذكرها وتعبق بأنه يحتاج الى تملح صحيح فانه لا يعرف هذا التفصيل عند أخذ الميثاق الا عن السدى ولم يسندوه كما انه اخذهم من الاسرائيليات وقيل الفطرة الخلقة أى يولد مسلماً لا يعرف كدراً ولا ايماء ثم بعدت اذا بلغ التكليف ورجعه ابن عبد البر وقال انه يطابق التخييل بالبهيمه ولا يخالف حديث عيسى لار المراد به وله خنفاء أى على الاستقامة وتعبق بأنه لو كان كذلك لم يتم تفرق احوال التبديل على الكفرون ملأ الاسلام ولم يكن لاستشهاد أبى هريرة لا يتبع معنى وقيل اللام في الفطرة العهد أى فطرة ابيه وهو متعبق بما ذكر في الذي قبله وجهه محمد بن الحسن الشيباني على احكام الدنيا فاذا حي فيه النسخة قال هذا في أول الاسلام قبل أن تنزل الفرائض والامر بالمجاهد قال اربع عباد كانه عنى انه لو كان يولد على الاسلام فبات قبل أن يهوده أبواه مثلاً لم يرناه والحكم انهم ما يرناه فدل على تغير الحكم ورد ابن عبد البر بأنه حاد عن الجواب وفي حديث الاسود بن سريع ان ذلك كان بعد الامر بالمجاهد وكذا رده غيره ونحو أن اخبار عن النبي صلى الله عليه وسلم بما وقع في نفس الامر ولم يرد اثبات احكام الدنيا قال ابن اثير وسبب اختلاف العلماء في معنى الفطرة ان التدرية اخبروا بالحديث على ان الكفر والمصية ليسا بقضاء الله بل مما ابتدأ الناس احداثه فيسألون جماعة من العلماء مخالفتهم بتأويل الفطرة على غير معنى الاسلام ولا يلزم من حملها عليه موافقة التدرية لمجمله على ان ذلك يقع بتقدير الله ولذا احتج مالك عليهم بـ قوله الله اعلم بما كانوا عاملين انتهى روى ابراهيم بن ابي وهب سمعت مالكاً يقول له ان اهل الاهواء يحتجون علينا بهذا الحديث فقال مالك احتج عليهم بما أخرجه الله اعلم بما كانوا عاملين ووجه ذلك ان التدرية استدلو به على ان الله فطر العباد على الاسلام وانه لا يضل احدنا ما يضل الكافر ابراه فأشار مالك الى رده بـ قوله الله اعلم فانه دال على علمه بما يصيرون اليه بعد ايجادهم على الفطرة فيودل على تقدم العلم الذي ينكره غلاتهم ومن ثم قال الشافعي أهل القدر ان أثبتوا العلم خصموا (فأبراهيم ودانته أوبصرانه) زاد ابن شهاب عن أبي سلمة عن أبي هريرة في الصحابين وأوجبته انه قال الطيبى الفاء اما المتعبق بالسيدة او جزاء شرطه مذكر أى اذا تردد ذلك من تغير كان بسبب ابراهيم بتعليمه ما يراه او ترغيبها فيه او كونه تعالى ما في الدين تبقى ان حكمه حكمهم او خص الابوان بالذكر للغالب فلا حاجة فيه لمن حكمه بالسلام الطفل الذي يموت أبواه كافرين كما هو أحد قولى أحد قتال استمر على الصحابة فمن بعدهم على عدم التعرض لاطفال أهل الدمة واستشكل الحديث بأنه يقتضى ان كل مولود يقع له التهود وغيره مما ذكره ان كثيراً يبق مسلماً لا يتبع له شئ واجب بأن المراد ان الكفر ليس من ذات المولود ومضى طوعه بل انما يحصل بسبب خارجي فان سلم منه استمر على الحق (كما تأنج) بفرقة فتون وألف ففوقية فحيم أى يولد (الابل من بهيمة جماء) بضم الجيم وسكون الميم والمذنت لبهيمه أى لا يذهب من بدنها شئ سميت بذلك لاجتماع أعضائها (هل تحس) بضم أوله وكسر ثانيه أى تبصر وفي رواية

هل ترى (فيهم من جدعاء) بفتح الجيم واسكان ا هـ ملة والمدى م طوعة الالف أو الاذن أو الاطراف  
والجملة صفة أو حال أي بهيمة تقول فيها هذا الاول أي كل من نظر اليها قاله لفظه ورسالتها زاد في رواية  
في الصحيح حتى تكونوا أنتم تجردونها قال الباسجى يريدان المولود يولد على الفطرة ثم يغيره بعد ذلك أبواه  
كما ان البهيمة تولد تامة لا جدع فيها من أصل الخلقة وإنما تجرد بعد ذلك ويغير خلقها وقال في المفهم  
بني ان البهيمة تلد الولد كامل الخلقة فلم يترك كذلك كان يرمان السبب اليهم تصرفوا فيه بقطع اذنه  
مثلا فخرج عن الاصل وهو تشبيه واقع ووجهه واضح وقاله الطيبي كمال حال من الضمير المنصوب  
في يم ودانه أي يهودان المولود بعد خلقه على الفطرة حال كونه شبيها بالبهيمة التي جدعت بعد ان  
خلقت سليمة أو صفة مصدر محذوف أي يغيرانه مثل تغييرهم البهيمة السليمة وقد تنازعت الافعال الثلاثة  
في كمال التفسير بن (قالوا يا رسول الله أرايت) أي أخبرنا من اطلاق السبب على المسبب لان مساعدة  
الاشياء طريق الى الاخبار عنها أي قد أرايت (الذي يموت وهو صغير) لم يبالغ الخلق ايدخل الجنة (قال  
الله أعلم بما كانوا عاملين) قال ابن قتيبة أي لو ابتاعهم فلا تصحكوا عليهم شيء وقال غيره أي علم  
انهم لا يعملون شيئا ولا يرجعون فيعملون أو أخبر بعلم الشيء لو وحده كيف يكون ولم يرد انهم يجازون بذلك  
في الآخرة لان العبد لا يجازى بما لم يعمل أو معناه انه علم انهم لم يعملوا بما يتقاضى تعذيبهم ضرورة انهم غير  
مكافئين وقال البيضاوى فيد اشارة الى ان الثواب والعقاب لا لاجل الاعمال والالزام ان تكون  
ذراعى المسلمين والكافرين لا من أهل الجنة ولا من أهل النار بل الموجب لهم ما اللطف الرباني  
والحنان لان الله تعالى لا يظلم أحدا في شيء الا لاولى فيه ما التوقف وعدم الجزم بشيء فان اعمالهم موكولة  
الى علم الله فيما يعود الى أمر الآخرة من الثواب والعقاب وقال النووي اجتمع من يعتد به من علماء  
المسلمين ان من مات من اطفال المسلمين فهو من أهل الجنة لانه ليس مكلفا فرتوقف به بعض من لا يعتد  
به لمحدث عائشة في مسلم انه صلى الله عليه وسلم دعى بجنزة صبي من الانصار فقلت طوبى له  
عصفور من عصافير الجنة لم يمل السوء ولم يدركه فتال أو غير ذلك يا عائشة ان الله خلق الجنة أهلا  
خلقهم لها وهم في اصلاب آبائهم ونحاق للنار اهل خلقهم لها وهم في اصلاب آبائهم واجابوا عن هذا بان  
لهذه السراعة الى القطع من غير ان يكون عندها دليل قاطع أو قاله قبل ان يعلم ان اطفال  
المسلمين في الجنة انتهى واضاق ابن أبي زيد الاجماع في ذلك وله اراد اجماع من يعتد به وقال المازرى  
الخلاف في غير اولاد الانبياء انتهى واما اطفال الكفار فاختلف العلماء قديما وحديثا فيهم على عشرة  
اقوال احدها انه في الشبهة ونقل عن المجادين واسحاق وابن المبارك والشافعي قال ابن عبد البر  
وهو متضمن صنيع مالك ولا نص عنه اكن صرح أصحابه بان اطفال المسلمين في الجنة واطفال  
الكفار في المشية والحجة فيه حديث ابن عباس وأبي هريرة في الصحيحين سئل صلى الله عليه وسلم  
عن اولاد المشركين قال الله أعلم بما كانوا عاملين ثانيا انهم تباع لآبائهم حكاه ابن خزم عن الازارقة  
والخوارج ولا جدع عائشة سألت رسول الله صلى الله عليه وسلم عن ولدان المسلمين قال في الجنة  
وعن اولاد المشركين قال في النار فثبت لم يدركوا الاعمال قال ربك أعلم بما كانوا عاملين لو شئت  
اسمعتك تضاعفهم في النار وهو حديث ضعيف جدا لان في اسناده ابا عقيل مولى بهيمة وهو متروك  
ثالثها انهم في برزخ بين الجنة والنار اذ احسنات لهم يدخلون بها الجنة ولا سيئات يدخلون بها النار  
رابعها انهم يخدم أهل الجنة روى الطيالسي وابو يعلى والطبري والبرازمرقوا اولاد المشركين يخدم أهل  
الجنة واسناده ضعيف خامسها يصيرون ترابا سادسها في النار حكاه عياض عن أحمد وغلطه ابن تيمية  
بانه قول لبعض أصحابه ولا يحفظ عن الامام أصلا وهو غير الثاني لانهم تباع لآبائهم لانه لا يلزم من

كونهم في النار ان يكونوا مع آبائهم كما ان عصابة الموحدين في النار لا مع الكفار سابعها يتصنون في الاسخرة بان ترفع لهم نار في دخلها كانت عليه بردا وسلاما ومن ابى عذب أخرجه البرار من حديث أنس وأبي سعيد والطبراني من حديث معاذ وقد صحت مسئلة الامتحان في حق المجنون ومن مات في القفرة من طرق صحيحة وحكى البيهقي انه المذهب الصحيح وتعب بان الاسخرة ليست دار تكليف فلا عمل فيها ولا ابتلاء واجب بان ذلك بعد الاستقرار في الجنة أو النار وما في عرصات التيامة فلا مانع من ذلك وقد قال تعالى يوم يكشف عن ساق ويدعون الى السجود فلا يستطيعون وفي الصحيحين ان الناس يؤمرون بالسجود فيصير ظهر المتأق طبقا فلا يستطيع ان يسجد ثامنها الوقف تاسعها الامساك وفي الفرق بينهم مادة قعاشرها انهم في الجنة قال النووي وهو المذهب الصحيح المختار الذي صار اليه المحققون لقوله تعالى وما كنا معذبين حتى نبعث رسولا واذا لم يعذب العاقل لانه لم يباغته دعوة فاولى غير دانتهم وفي حديث سمرة عذر البخاري في رؤيا النبي صلى الله عليه وسلم الشيخ في اصل الشجرة ابراهيم والصبيان حوله فأولاد الناس وهو عام يشمل أولاد المسلمين وغيرهم وروى ابن عبد البر من طريق أبي معاذ عن الزهري عن عروة عن عائشة قال سألت خديجة التي صلى الله عليه وسلم عن أولاد المشركين فقال هم مع آبائهم ثم سأله بعد ذلك فقال الله أعلم بما كانوا عاملين ثم سأله بعدما استحكم الاسلام فنزلت ولا ترزأوا لولاة الناس وزرأوا فقال هم على الفطرة وقال في الجنة قال المحافظ وأبو معاذ هوسليمان بن ارقم وهو ضعيف ولو صح هذا كان قاطعا للتراع انتهى وحدث الساب له طرق كثيرة في الصحيحين وغيرهما (مالك عن أبي الزناد عن الأعرج عن أبي هريرة ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قال لا تقوم الساعة حتى يمر الرجل بقبر الرجل فيقول يا ليتني مكانه) أي ميتا وذلك عند ظهور الفتن وخوف ذهاب الدين لئلا يلبس الباطل وأهله وظهور المعاصي أو ما يقع لبعضهم من المصيبة في نفسه أو أهله أو دينه وان لم يكن في ذلك شيء يتعلق بدينه وعند مسلم من طريق أبي حازم عن أبي هريرة مرفوعا لا تذهب الدنيا حتى يمر الرجل على التبر فيتمرغ عليه ويتول يا ليتني مكان صاحب هذا التبر وليس به الدين الا البلاء وعن ابن مسعود قال سألت النبي صلى الله عليه وسلم عن الموتى يباع لا اشتراه وعليه قول الشاعر وهذا العيش ما لا خير فيه \* الاموت يباع فأشتره

وسبب ذلك انه يقع البلاء والشدة حتى يكون الموت الذي هو اعظم المصائب اهون على المرء فيمتني اهون المصيبة في اعتقاده وذكر الرجل للغالب والا فالمرأة يمكن ان تمتني الموت لذلك أيضا لكن لما كان الغالب ان الرجال هم المتلون بالشدائد والنساء محميات لا يصابن نار الفتنة خصهم كقيل كتب القتل والتتال علينا \* وعلى الغائبات جبر الذبول

قال المحافظ العراقي ولا يلزم كونه في كل بلد ولا كل زمن ولا في جميع الناس بل يصدق على اتفاقية لبعض في بعض الاقطار في بعض الازمان وفي تعليل تمنيه بالمرور اشعار بشدة ما نزل بالناس من فساد الحال حالته اذا المرقبة تمتي الموت من غير استحضار شيء فاذا شاهد الموتى ورأى التبر نشر بطبعه ونقر بسجيته من تمنيه فلقوة الشدة لم يصرفه عنه ما شاهد من وحشة القبور ولا يناقض هذا النبي عن تمتي الموت لان هذا الحديث اخبار عما يكون وليس فيه تعرض لمحكم شرعي وقال ابن عبد البر لا يعارض هذا قوله صلى الله عليه وسلم لا يتبين أحدكم الموت لضرب به وقول خباب بن الارت لو ان رسول الله صلى الله عليه وسلم هنا ان ندعو بالموت لدعوت به لانه اخبار بشدة ما نزل بالناس من فساد الدين لا لضرب يصيب جسمه بخطاياهم وقد قال عتيق الغناري زمن الطاعون يا طاعون خذني اليك فقبل الميات انتهى عن تمتي الموت فقال سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول بادروا بموت امرأة

السفهاء وكثرة الشرط وبيع المحكم واستحقاقا بالدم وقضية الرحم ونشاء يتخذون من اغير يقدمون  
الرجل يغنيهم بالقرآن وان كان اقلهم فقها ويوضع ذلك قوله صلى الله عليه وسلم واذا اردت بالناس  
فتنة فاقضى اليك غير مقنون وقول عمر اللهم قد ضعف قوتي وكبرت سني وانتشرت رعيتي فاقضني  
اليك غير مضيع ولا مفطر انتهى وهو ناظر الى ان المعنى الاقرب هو المراد بالحديث ورواه الشيخان في الفتن  
**البخاري عن اسماعيل ومسلم عن قتيبة بن سعيد كلاهما عن مالك بن مالك عن محمد بن عمرو** (يقع العين  
(ابن حنبل) بجاءين مهملةين مفتوحتين ولا ميم اولاهما ساكنة والثانية مفتوحة زادا بن وضاح  
(الديلمي) بكسر الدال وسكون التختية المدني (عن معبد) يقع الميم وسكون العين وموحدة (ابن كعب  
ابن مالك) الانصاري السلي المدني (عن أبي قتادة) الحارثي وثمال عمرو ويقال النعمان (ابن ربيعي)  
بكسر الراء وسكون الموحدة وعين مهملة السلي المدني شهدا احدا وما بعد هاولم يصح شهوده بدر اومات  
سنة اربع وخمسين وقيل سنة ثمان وثلاثين والاول اصح واشهر قال ابن عبد البر هكذا الحديث  
في الموطات بهذا الاسناد واخطأ فيه سويد بن سعيد عن مالك فقال عن معبد بن كعب عن أبيه وليس  
بشيء (انه كان يحدث ان رسول الله صلى الله عليه وسلم مر) بضم الميم وشد الراء (عليه جنازة فقال مستريح  
ومستراح منه) قال ابن الاثير يقال اراح الرجل واستراح اذ ارجعت اليه نفسه بعد الاعياء انتهى والواو  
معنى اوفى للتويع أى لا يخلو ابن آدم من هذين المعنيين فلا يختص بصاحب الجنازة (قالوا يا رسول  
الله ما المستريح والمستراح منه) وفي رواية الدارقطني باعادة ما (قال العبد المؤمن) المتقى خاصة او كل  
مؤمن (يسترخ من نصب الدنيا) بفتح تين تسهما ومشقتها (واذاها) وهو عطف عام على خاص (الى رجة  
الله) تعالى قال مسروق ما غبط شيئا لشيء يؤمن في محمده آمن من عذاب الله واستراح من الدنيا  
(والعبد الفاجر) الكافر والعاصي (يسترخ منه اعباد) أى من ظلمهم وقول الداودي لما يأتى به من  
المنكر فان انكروا آذاهم وان تركوه اثموا رده الباسجى بانه لا يأنم تارك لا انكار اذا ناله اذى ويكفيه ان يذكر  
بتلبه (والبلاد) بما يقع فيها من المعاصي فيحصل الجذب فيها لك الحرث والنسل اولعنه بها ومنعها من  
حقها (والشجر) لتلعه اياها غصبا او غضب ثمرها (والدواب) لاستعمالها لها فوق طاقتها وتبصره في  
علقها وستيتها وقال الطيبي اما استراحة البلاد والاشجار فان الله تعالى بقوله يرسل السماء مدرارا ويحيى  
به الارض والشجر والدواب بعد ما حبس بشؤم ذنوبه الامطار لكن اسناد الراحة اليه اجماع اذا راحة  
انما هي لما اكها والحديث رواه البخاري عن اسماعيل ومسلم عن قتيبة بن سعيد كلاهما عن مالك بن  
(مالك عن أبي النضر) سبلم بن أبي امية (مولى عمر بن عبد الله) بضم العين الترشي (انه قال)  
وصلى الله ابن عبد البر من طريق يحيى بن سعيد عن القاسم عن عائشة (قال رسول الله صلى الله عليه وسلم  
لما مات عثمان بن مظعون) بالفاء المجمة ابن حبيب بن وهب بن حذافة الترمذي المجعلى اسلم قديما  
وهاجر الى الحبشة الهجرة الاولى وررى ابن شاهين واليه في عنه ثبات يا رسول الله انى رجل تشق على  
الغربة في الغمazy فتأذن لى فى الحياء فاختصى فتعال لا ولكن عيسك يا ابن مظعون بالعموم  
وفى الصحيحين عن سعد بن أبي وقاص ردا النبي صلى الله عليه وسلم على عثمان بن مظعون التبتل ولو اذن  
له لاخصينا توفى بعد شهوده بدر فى السنة الثانية من الهجرة وهو أول من مات بالمدينة من المهاجرين  
وأول من دفن منهم باليميع (ومر بجنازته) عليه (ذهب ولم تلبس) بمحذوف احدى التامين ولا بن  
وضاح تلبس بتامين (منها) أى الدنيا (بشيء) كثير لانه تلبس بشئ منها لا بماله وفيه ملح الزهد  
فى الدنيا ودم الاستكثار منها والثناء على الرب بما فيه وررى الترمذى عن عائشة قبل النى صلى الله  
عليه وسلم عثمان بن مظعون وهو ميت وهو يسكى وعينا تذر فان فلما توفى ابنه ابراهيم قال الحق بسلفنا

الصالح عثمان بن مظعون (مالك عن علقمة بن أبي علقمة) بلال المدني مولى عائشة وهو علقمة بن أم علقمة  
ثمة علامة مات سنة بضع وثلاثين ومائة (عن أمه) مراحنة وتكنى بابنها تابعة ثمة وهي مولاة عائشة  
والخلاف (انها قالت سمعت عائشة زوج النبي صلى الله عليه وسلم تقول قام رسول الله صلى الله عليه  
وسلم ذات ليلة فلبس ثيابه ثم خرج فأمرت جارتي بريرة بموحدة مقوحة وراعى بلا تظن بينهم ما تحب  
ساكنة ثم هاء صحابية مشهورة عاشت الى زمن يزيد بن معاوية (تبعه) لتسعيد علما ويحتمل غيره  
منها مخافة ان يأتى بعض حمرئائه وقد روى ذلك قاله الباجي (تبعه حتى جاء البقيع) بالموحدة  
اتفاقا (فوقف في اذناه) اذ به (ما شاء الله ان يفتي ثم انصرف فسمعه بريرة فأخبرتني) بما فصل (فلم  
اذكر له شيئا حتى اصبح ثم ذكرت ذلك له فقال اني بعثت الى اهل البقيع لأصلي عليهم) قال ابن عبد البر  
يحتمل ان الصلاة هنا للدعاء والاستغفار وان تكون كالصلاة على الموتي خصوصا لصية له لان صلته على  
من صلى عليه رجة فكأنه امر ان يستغفروا لهم والاجماع على انه لا يصلي على قبر مرتين ولا يصلي على  
قبر من صلى الا بعد ثان ذلك واكثر ما قيل سنة أشهر قال وامابعنه ومسيره اليهم فلا يدرى لعل هذا  
علة ويحتمل ان يكون يعلمهم بالصلاة منه عليهم لانه رعايا من لم يصل عليه كاسكنة ومثاليها  
من دفن ليلا ولم يشعر به ليكون مساويا بينهم في صلته عليهم ولا يؤثر بعضهم بذلك ليم عدله وجاء حديث  
حسن يدل على ان ذلك كان منه حين خير فخرج اليه كالموقع للاحياء والاموات ثم انخرجه عن ابي  
موية مرفوعا في قد امرت ان استغفر لاهل البقيع فاستغفر لهم ثم انصرف فأقبل على فقال يا ابا موية  
ان الله قد خيرني في مقابح خزان الدنيا والمخاد فيهما ثم الجنة والاهل ابي ناخرت لتاء ربي فاصبح من تلك  
اليوم فبده وجهه الذي مات منه صلى الله عليه وسلم وهذا الحديث رواه السائى عن محمد بن سلمة  
والخارج بن مسكين كلاهما عن ابن القاسم عن مالك به (مالك عن نافع ان ابا هريرة قال) كذا وقفه  
جاءه ورروا بالموطأ ورروا الوليد بن مسلم عن مالك عن نافع عن ابي هريرة عن النبي صلى الله عليه وسلم  
ولم يتابع على ذلك عن مالك ولكنه مرفوع من طريق ابي رافع عن ابي هريرة ومن طريق الزهري  
عن ابن المسيب عن ابي هريرة قاله ابن عبد البر ومن طريق الزهري رواه البخاري ومسلم انه صلى الله  
عليه وسلم قال (أسرعوا) بهمة قطع (بجنازكم) اى يحملها الى قبرها اسرعا خفيفا فوق المشى المعتاد  
والنخب بحيث لا يشق على ضعفة من يتبعها ولا على حاملها ولا يحدث مفسدة باليت والامر للاستحباب  
باتفاق العلماء وشأن من خرم قتال بوجوبه وقيل المراد شدة المشى وهو قول الخفيفة وبعض السلف ومال  
عياض الى نفي الخلاف فقال من استحب ارادة الزيادة على المشى المعتاد ومن كرهه اراد الاقراط كالرمل  
والخاصل انه يستحب الاسراع لكن بحيث لا ينتهى الى شدة يخاف منها حدوث مفسدة باليت ومشقة  
على الحامل او المشيع لثلاثين في المقصود من النظافة وادخال المشقة على المسلم قال الاوطى مقصود  
الحديث ان لا يطأ باليت عن الدفن ولان البطء رجاء الى التباهى والاحتفال قال ابن عبد البر وتأوله  
قوم على تعجيل الدفن لا المشى وليس كما ظنوا ويرده قوله تصعونه عن رقابكم وتسعه النوى فقال انه  
باطل مردود بهذا وتعقبه الناكهاني بأن الحمل على الرقاب قديع بغيره عن المساني كما يقول حمل فلان حمل  
رقبه ديننا فيكون المعنى استريحوا من نظركم لا خير فيه قال ويؤيدون الكل لا يحملونه قال الخلف  
ويؤيده حديث ابن عمر سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول اذ مات احدكم فلا تحبسوه وأسرعوا به  
الى قبره انخرجه الطبراني باسناد حسن ولا يداود عن حصين بن حوح مرفوعا لا ينبغي لمجيفة مسلم  
ان تبقى بين ظهراني اهله (فانما هو خير تقدمونه) كذا في الاصول والقياس تقدمونها اى الجنازة (اليه)  
اى الخبير باعتبار الثواب والاكرام الحاصل له في قبره فيسرع به لئلا تاد قريبا قال ابن مالك ورروا اليها

بنائذ الضمير على تأويل الخبر بالرجة والمحسنى (أو شتر تضويته عن رقابكم) فلا مصلحة لكم في مصاحبتهم  
لأنها بعيدة من الرجة ويؤخذ منه تركه بحجة أهل البطالة وغير الصالحين وفيه نذب المبادرة بدفن  
الميت لكن بعد تحقق أنه مات أمان مثل المطعون والمسبوت والمبلوغ فينبغي أن لا يسرع بتجهيزهم حتى  
يمضي يوم وليلة ليتحقق موتهم بنه عليه ابن بزيرة والله تعالى أعلم  
قال الامام

\*(بسم الله الرحمن الرحيم)\*

تبركا وقدمها على الترجة ليكون البدع حاشية

\*(كتاب الزكاة)\*

لغة النماء تال زكا الزرع اذ انى وبعنى التطهير وشرعا بالاعتبارين اما الاول فلان انراجها سبب النماء  
في المال فسميت زكاة بما يؤول اليه انراجها كقوله تعالى أعصرنجرأ أو بعنى ان الاجريكثر بسببها  
أو بعنى ان متعلقها الاموال ذات النماء كاللجارة والزراعة ودليل الاول حديث ما نقص مال من صدقة  
ولانها يساعف ثوابها كما جاء ان الله يربى الصدقة وأما الثاني فلانها طهرة للنفس من رذيلة البخل  
وتطهير من الذنوب وهى الركن الثالث من الاركان التى بنى عليها الاسلام ولها اسماء الزكاة من قوله  
تعالى وآتوا الزكاة والصدقة خذ من اموالهم صدقة والحق وآتوا حته يوم حصاده والنفقة قال  
ابن نافع عن مالك من قوله تعالى والذين يكنزون الذهب والفضة ولا ينفقونها فى سبيل الله والعرف  
خذ العسفو وامر بالعرف قال الباجى الا أن عرف الاستعمال فى الشرع جرى فى الغرض بلفظ الزكاة  
وفى النفل بلفظ الصدقة وقال ابن العربي تطلق الزكاة على الصدقة الواجبة والمندوبة والنفقة والعسفو  
والحق وتعرفها شرعا اعطاء من النصاب الحولى الى فقير ونحوه غير هاشمى ولا مطلبى ثم لها ركن  
وهو الاخلاص وشرطه هو السبب وهو ملك النصاب الحولى وشرط من تجب عليه العقل والمبلوغ والحريه  
ولها حكم وهو سقوط الواجب فى الدنيا وحصول الثواب فى الاخرى وحكمه وهى التطهير من الادناس  
ورفع الدرجة واسترقاق الاحراق قال الحافظ وهو جيد لكن فى شرط من تجب عليه اختلاف والزكاة  
أمر مقطوع به شرعا يستغنى عن تكلف الاحتجاج له فمن جحد فرضها كفر وانما اختلف فى بعض  
فروعها وفرضت بعد الهجرة عند الاكثر فتقبل فى السنة الثانية قبل رمضان وقيل فى السنة الاولى  
وجزم ابن الاثير بأنه فى التاسعة وادعى ابن خزم انه كان قبل الهجرة وفيه ما نظره فى فتح البارى بما  
فيه طول

\*(ما تجب فيه الزكاة)\*

(مالك عن عمرو بن يحيى) بفتح العين واسكان الميم (المبارنى) بكسر الزاى نسبة الى مازن بن النجار  
الانصارى وفى موطأ ابن وهب مالك أن عمرو بن يحيى حدثه (عن أبيه) يحيى بن عمار بن أبي حسن  
(انه قال) وللنجارى من رواية يحيى بن سعيد الانصارى عن عمرو بن يحيى انه سمع اباة قال (سمعت  
ابا سعيد) سعد بن مالك بن سنان (الخدري) العجائى ابن العجائى (يقول قال رسول الله صلى الله عليه  
وسلم ليس فيما دون) بمعنى اقل من (خمس ذود صدقة) زاد النيسبى من الابل وهو بيان لذود بفتح  
المجمة وسكون الواو بعدها مهملة قال الذوزى الرواية الشهيرة باضافة خمس الى ذود وروى بتنوين  
خمس ويكون بدلًا منه قال اهل اللغة الذود من الثلاثة الى العشرة لا واحده من اغلظ انما يقال  
لواحد بعير وقال الزين بن المنير اضاف خمس الى ذود وهو مذكر لانه يقع على المذكر والمؤنث واضافه



الى الجمع لوقوعه على المفرد والجمع وقول ابن قتيبة يقع على الواحد فقط لا يدفع نقل غيره انه يقع على الجمع وقال الحافظ الاكثر على ان الذود من ثلاثة الى عشرة لا واحده وقال أبو عبيد من اثنين الى عشرة وهو مختص بالاناث وقال سيدييه يقول ثلاثة ذود لان الذود مؤنث وانكر ابن قتيبة أن يراد بالذود الجمع وقال لا يصح أن يقال خمس ذود كما لا يصح أن يقال خمس ثوب وغلطه العلماء في ذلك لكن قال أبو حاتم السجستاني تركوا التماس في الجمع فقالوا خمس ذود بخمس من الابل كما قالوا ثلثمائة على غير قياس قال الترطبي وهذا صريح في أن الذود واحد في لفظه والاشهر ما قاله المتقدمون انه لا يطلق على الواحد وأصله ذاد وذود اذا دفع شيئا فكن من كان عنده دفع عن نفسه معرفة الفتر وشدة الفاقة والحاجة (وليس فيما دون خمس اواق) بالتثنية كجوار أي من الورق كما في الرواية التمسالية (صدقة) جمع اوقية وهي أربعة درهما باقتاف من الفضة الخاصة سواء كان مضروبا أو غير مضروب وحكى أبو عبيد في كتاب الاموال ان الدرهم لم يكن معلوم التدرج حتى جاء عبد الملك بن مهران فجمع العلماء فيه فعملوا كل عشرة دراهم سبعة مثاقيل ورده ابن عبد البر وعياض وغيرهما بانه يلزم منه ان يكون صلى الله عليه وسلم أحال نصاب الزكاة على أمر مجهول وهو مشكل قال عياض والصاب ان معنى ما نقل من ذلك انه لم يكن شيء منها من ضرب الاسلام وكانت مختلفة الوزن بالنسبة الى العدد فشرة مثاقيل وزن عشرة دراهم وعشرة وزن ثمانية فاتفق رأيهم على ان تتش بالعمرية ويصير وزنها وزنا واحدا وقال ابن زرقون انما اوجب صلى الله عليه وسلم الزكاة في اواق معلومة ولم يوجبها في دراهم معلومة فلا يضربان تكون الدراهم مختلفة اذ لا اعتبار بالاوقية المعلومة وقال غيرهم لم يتغير المثال في جاهلية ولا اسلام وأما الدراهم فاجمعوا على أن كل سبعة مثاقيل عشرة دراهم ولا يخالف في ان نصاب الزكاة مائة درهم يبلغ مائة وأربعين مثقالا من الفضة الخاصة الا ان جيب فانفرد بقوله ان أهل كل بلد يتعاملون بدراهمهم وذكر ابن عبد البر اختلاف في الوزن بالنسبة لدراهم الاندلس وغيرها من البلاد وخرق بعضهم الاجماع فاعتبر النصاب بالعدد لا بالوزن (وليس فيما دون خمسة اوسق) جمع وسق يقع الزاواشهر من كسرهما وجهه على الكسر اوساق وجامع رواية في مسلم كحل واحال وهو ستون صاعا باقتاف ولا ينسب ما جبه من وجه آخر عن أبي سعيد والوسق ستون صاعا (صدقة) وفي رواية لمسلم ليس فيما دون خمسة اوسق من تمر ولا حب صدقة قال عياض وذكر الاوسق يدل على انه لا زكاة في الخضر لانها لا توسق وللفظ دون في المواضع الثلاثة معنى أقل لانه نفي عن غير الخمس الصدقة كما زعم من لا يثبت بقوله وان دون بمعنى غير فاستدل به على وجوبها في الثلاثة ولم يترض في الحديث لقدر ازانة على الحدود وقد اجمعوا في الاوسق على انه لا وقص فيها وكذا الفضة عند الجمهور وعن أبي حنيفة لاشئ فيما زاد على مائتي درهم حتى يبلغ أربعين فيجعل لها وقما كالماشية واحتج عليه الطبري بالقياس على الثمار والمحجوب والجامع كون الذهب والفضة يستخرجان من الارض بكلفة وهونة وقد اجمعوا على ذلك في خمسة اوسق فما زاد وهذا الحديث أخرجه البخاري عن عبد الله بن يوسف عن مالك وأبو داود عن القاسم بن كلبه جاعن مالك به وتابعه يحيى بن سعيد في الصحيحين وابن عينة وابن جريج عند مسلم كلهم عن عمرو بن يحيى به قال ابن عبد البر وهو صحيح عند جميع أهل الحديث وقد رواه عن عمرو بن يحيى جماعة من جلية العلماء احتاجوا اليه فيه ورواه ايضا عن أبيه جماعة وقيل انه لم يات من وجه لا مطلق فيه ولا عليه عن أبي سعيد الا من رواية يحيى بن عمار عنه من رواية ابنه عمرو عنه ومن رواية محمد بن يحيى بن حبان عنه وقال بعض أهل الحديث لم يروه أحد من الصحابة بإسناد صحيح غير أبي سعيد قال وهذا هو الاغلب الا اني وجدته من رواية سهيل عن أبيه عن أبي هريرة ومن طريق محمد بن مسلم عن عمرو بن دينار عن خالد قال الحافظ

ورواية سهيل في الاموال لابي عبيد ورواية محمد بن مسلم في المستدرک واخرجه مسلم من وجه آخر عن جابر وجاء ايضا من حديث عبد الله بن عمرو بن العاصي وعائشة وابي رافع ومحمد بن عبد الله بن جحش اخرج الاربعة الدارقطني ومن حديث ابن عمر اخرج ابن ابي شيبة وابو عبيد ايضا (مالك عن محمد بن عبد الله بن عبد الرحمن بن ابي صعصعة) بصادن بعد كل عين مهملات الانصاري (المازني) بالزاي المدني المتوفى سنة تسع وثلاثين ومائة (عن ابيه) عبد الله هكذا يحيى وجباعة من رواية الموطأ كالشافعي فنسب محمد الابه وجده لمجده لانه عبد الرحمن بن عبد الله بن ابي صعصعة وفي رواية التميمي عن مالك عن محمد بن عبد الرحمن بن ابي صعصعة نسب محمد الى جدته ونسب جدته الى جدته هذا وزعم ابن عبد البر ان حديث محمد عن ابيه عن ابي سعيد خطأ في الاستناد وانما هو مخفوط ليحيى بن عمار عن ابي سعيد مردود بتل اليماني عن محمد بن يحيى الذهلي ان الطريقتين محفوظان وان محمد المذكور سمعه من ثلاثة انفس (عن ابي سعيد الخدري ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قال ليس فيما دون خمسة اوسق من التمر صدقة) قال ابن عبد البر كانه جواب لسائل سألته عن نصاب زكاة التمر فلا يمنع الزكاة في غيره من الثمار والمحبوب بدليل الا ثاروا الاجماع (وليس فيما دون خمس اوقاي) بتشديد الباء وتخفيفها جميع اوقيه بضم الهمزة وشذ التثنية وية ال اواق بخذف الباء كما في الرواية الاولى وحكى الليثاني وقيه بخذف الالف وفتح الواو (من الورق) بفتح الواو وكسرها وبكسر الزاء وسكونها أي الفضة طلعتا والافزوية دراهم وانما تطلق على غيرها مجازا خلافا في اللغة والمراد هنا الفضة مضروبا وغيره (صدقة وليس فيما دون خمس ذود من الابل) بيان لذود (صدقة) بالاضافة وبعض الشيوخ يرويه بالتونين لا بالاضافة قاله ابن عبد البر وقال عياض رويناه في جميع الامهات بالاضافة ورواه بعضهم بالتونين على البدل قال ومعنى ذود اقل أي ليس في اقل من الخمس شيء فقضين فائدتين ستوسط الزكاة فيما دون النصاب وثبوتها فيه وبقية الابي بأن الاولى نصاب بالمنطوق والثانية بالانزوم أو بالمفهوم ان شئت ففيه اعتبار الدالتين احق دلالة النص والمفهوم والمقصود بالذات انما هو معرفة قدر النصاب وفائدة التعيين عنه بذلك أنه لو قيل في خمسة اوسق زكاة لتوهم ان ما دونها مما قاربها كذلك لان ما قارب الشيء له حكمه وليس كذلك لانه لا زكاة فيما دونها وان قل النقص انتهى ويرد بأن معنى قول عياض فقضين أي بالمنطوق والمفهوم أي شمل فائدتين لا التضمن الاصطلاح كما ظنه الابي وانما ذكر الامام هذا الحديث عقب السابق لما فيه من زيادة قوله من التمر فان الاول ليس فيه بيان المكمل بالاوسق فذكر هنا بعض ما يبين به وفي مسلم من طريق محمد بن يحيى بن حبان عن يحيى بن عمار عن ابي سعيد مرفوعا ليس فيما دون خمسة اوسق من تمر ولا حب صدقة ولزيادة قوله من الورق وبيان الذود بقوله من الابل وللإشارة الى صحة اسناده ففيه الرد على من زعم انه خطأ وقد أخرجه البخاري عن عبد الله بن يوسف عن مالك به ورواه في باب آخر عن قتيبة بن سعيد عن يحيى التتبان عن مالك بنحوه (مالك انه بلغه ان عمر بن عبد العزيز) أحد الخلفاء الراشدين (كتب الى عامله على دمشق) بكسر الدال وفتح الميم (في الصدقة) الزكاة (انما الصدقة في الحر والعين والماشية) قال أبو عمر لا خلاف في جلة ذلك ويختلف في قصله وقال الباجي لفظا انما للحرص فيحتمل فيها عما عدا الثلاثة وان جاز ان يكون منها ما لا زكاة فيه لكنه لم يقصد بيانه ويحتمل انه اوقع الثلاثة على ما تجب فيه الزكاة لانها معظم ما تجب فيه كحديث جعلت لي الارض مسجدا وترابها طهورا فبر عن الارض باسم التراب لانه اعظم اجزائها (قال مالك ولا تكون الصدقة الا في ثلاثة اشياء في الحر) وهو كل مالا يهونيز كوال بالاحرث (والعين) الذهب والفضة (والماشية) الابل والبقر والغنم

\* (الزكاة في العين من الذهب والورق) \*

(مالك عن محمد بن عتبة) بالتأني (مولى الزبير) المديني اخي موسى ثقة (الهد سمع) كذا هذا الله بن يحيى ولا بن وضاح عنه انه سأل (القاسم بن محمد) بن أبي بكر (عن مكاتب له قامه بمال عظيم) قال أبو عمر معنى مقامه المكاتب أخذ مال مجمل منه دون ما كوت عليه ليحل عقه (هل عليه فيه زكاة قال القاسم ان أبا بكر الصديق لم يكن يأخذ من مال زكاة حتى يحول عليه الحول) والمقامه فائدة لازكاة فيها حتى يمر عليها عند مستفيدها الحول واجمع العلماء على اشتراط الحول في الماشية والنقد دون المعشرات (قال القاسم بن محمد كان أبو بكر اذا أعطى الناس أعطياهم) جمع عطاياهم عظمة (سأل الرجل هل عندك من مال وجبت عليك فيه الزكاة) بان كان نصبا بمرعاه الحول (فان قال نعم أخذ من عطاءه زكاة ذلك المال) الذي عنده (وان قال لا سلم اليه عطاءه ولم يأخذ منه شيئا) لعدم الوجوب (مالك عن عمر بن حنين) بن عبد الله الجعفي مولاهم أبي قدامة المكي ثقة روى له مسلم (عن عائشة بنت قدامة) القرشية الجعفية النخابة (عن أبيها) قدامة بضم القاف والتخفيف ان مغلغول بالطاء المسألة النخابة البدرى (انه قال كنت اذا اجت عثمان بن عفان) في خلافته (اقض عطاى سألني هل عندك من مال وجبت عليك فيه الزكاة قال) قدامة (فان قلت نعم أخذ من عطاى زكاة ذلك المال وان قلت لا دفع الى عطاى) كاه وفي سؤاله كاتبي بكرو وقولهما وان قلت لا الخ دليل على تصديق الناس في اموالهم التي فيها زكاة وجوز اخراج زكاة المال من غيرهما ولا يخالف لهما اذا كان من جنسه فان كان ذهباً عن فضة أو عكسه فخلافي (مالك عن نافع ان عبد الله بن عمر كان يقول لا يجب في مال) عموم خص منه المعشرات لادلة أخر (زكاة حتى يحول عليه الحول) رواه مالك موقوفاً وانخرجه في التمهيد من طريق عبيد الله بن عمر عن نافع عن ابن عمر قال قال النبي صلى الله عليه وسلم ليس في مال زكاة حتى يحول عليه الحول وفي اسناده بقبه بن الوليد مدلس وقد رواه بالنبذة عن اسماعيل بن عياش عن عبيد الله واسماعيل ضعيف وانخرجه أيضاً من حديث أنس وضعفه وانخرجه ابن ماجه عن الدارقطني في الغرائب مرفوعاً وضعفه وانخرجه أيضاً من حديث أنس وضعفه وانخرجه ابن ماجه عن عائشة لكن الاجماع عليه اغنى عن اسناده (مالك عن ابن شهاب انه قال أول من أخذ من الاعطية) جمع جمع لعطية (الزكاة معاوية بن أبي سفيان) قال ابن عبد البر يريد أخذ زكاتها بنفسه امهناً لا انه أخذ منها عن غيرهما حال عليه الحول قال ولا اعلم من وافقه الا ابن عباس ولم يعرفه الزهري ولذا قال ان معاوية أول من أخذ قال وهذا شذوذ لم يروج عليه احد من العلماء ولا قال به احد من أئمة الفتوى وقال الباقي قال ابن مسعود وابن عمر مثل قولهما ثم اعتد الاجماع على خلافه قال وانما كان معاوية يأخذ من العطاء زكاة ذلك العطاء لانه كان يرى حقه واجبا قبل دفعه اليه فكان يراه كالمال المشترك يمر عليه الحول في حالة الاشتراك واما أبو بكر وعمر وعثمان فلم يأخذوا ذلك منها اذ لم يتحقق ملك من اعطياها الا بعد القبض لان الامام ان يصرفها الى غيره بالاجتهاد ونحوه هذا التأويل ذكر ابن حبيب (قال مالك السنة التي لا اختلاف فيها عندنا) بالمدينة (ان الزكاة تجب في عشرين ديناراً عينا كما تجب في مائتي درهم) قال ابن عبد البر لم يثبت عن النبي صلى الله عليه وسلم في نصاب الذهب شيء الا ما روى الحسن بن عمار عن علي انه صلى الله عليه وسلم قال هاتوا زكاة الذهب من كل عشرين ديناراً نصف دينار وابن عمار اجمعوا على ترك حديثه لسوء حفظه وكثرة خطائه ورواه الحفاظ موقوفاً على علي لكن عليه جهور العلماء وما زاد على عشرين فيجسأ به قل او كثر سواء كانت قيمتها مائتي درهم او اقل او اكثر

والله ذهب الأئمة الأربعة وغيرهم إلا أن أبا حنيفة مع جماعة من أهل العراق جعلوا في العن أو قاصا  
 كما شئونة وقوات طائفة لا زكاة في الذهب حتى يبلغ صرفها مائتي درهم فإذا بلغت ما زكيت كانت أكثر من  
 عشرين دينارا أو أقل إلا أن تبلغ أربعين دينارا ففيها دينار ولا يرعى حينئذ الصرف وقال الحسن البصري  
 وأكثر أصحاب داود ورأيت عن الثوري لا زكاة في الذهب حتى يبلغ أربعين دينارا ففيها ربع عشرة  
 وما زاد فمساها (قال مالك ليس في عشرين دينارا قصة بينة النقصان زكاة) لعدم بلوغ النصاب (فإن  
 زادت حتى تبلغ أربعين دينارا ففيها الزكاة) وجوبا (وليس فيما دون عشرين دينارا عينا  
 الزكاة) ودون معنى أقل (وليس في مائتي درهم بقصة بينة النقصان زكاة فإن زادت حتى تبلغ أربعين  
 مائتي درهم واقية ففيها الزكاة) وفي نسخة زكاة بالتذكير (فإن كانت تجوز بجواز الزكاة رأيت فيها  
 الزكاة دنانير كانت أردراهم) قال الأبهري وابن القصار معناه أنها وزنة في ميزان وفي آخرها قصة فإذا  
 نقصت في جميع الموازين فلا زكاة وقال عبد الوهاب معناه النقص القليل في جميع الموازين كحبة  
 وجبتين وما جرت العادة بالمساحة فيه في البيع وغيره وعلى هذا جمهور أصحابنا وهو الظاهر ويحتمل  
 وجهان ثالثا وهو أن يكون الغرض فيها غالبا غرض الزكاة وهو المشهور عن مالك ومساواة تأويل  
 وهذا قول أصحابنا العراقيين وهو لا يقتضيه على الدنانير والدرهم الموزونة والظاهر أن تكون  
 في المعدودة قاله الباسجي قال ابن زرقون ويظهر أن قول ابن القصار والأبهري في الموزونة وقول  
 عبد الوهاب في المعدودة فلا يكون خلافا كذا قال ولا يصح لأن نص عبد الوهاب في جميع الموازين  
 فكيف يقال في المعدود (قال مالك في رجل كانت عنده ستون ومائة درهم وزنة وصرف الدراهم ببلده  
 ثمانية دراهم بدينار أنما لا يحب فيها الزكاة وإنما يحب الزكاة في عشرين دينارا عينا أو مائتي درهم)  
 لأن المال إنما يعتبر بنصاب نفسه لا بقيمة فلا تعتبر القصة بقيمة من الذهب ولا عكسه كما لو كان له  
 ثلاثون شاة قيمتها أربعون من غيرها أو قيمتها عشرين دينارا أو أربعون دينارا فلا زكاة وإن نقص  
 التقدر عن النصاب وبلغت قيمة صياغته أكثر من نصاب فلا زكاة قاله الباسجي (قال مالك في رجل  
 كانت له خمسة دنانير) مثلا والمراد أقل من نصاب (من فائدة أو غيرهما ففقر فيها فلم يأت الحول حتى  
 بلغت ما يحب فيه الزكاة أنه يزكيها وإن لم يتم الا قبل ان يحول عليها الحول بيوم واحد أو بعد ما يحول  
 عليها الحول بيوم واحد ثم لا زكاة فيها حتى يحول عليها الحول من يوم زكيت) هذه ذهب مالك رحمه الله  
 أن حول ربح المال حول أصله وإن لم يكن أصله نصابا قياسا على نسل الماشية ولم يتابعه غير  
 أصحابه وقاسه على ما لا يشبهه في أصله ولا في فرعوه وهما أصلا ولا حول لا يرد بعضها إلى بعض وإنما  
 برد الفرع إلى أصله قال أبو عبيد لا نعلم أحد افرق بين ربح المال وغيره من القوائد غير مالك وليس  
 كما قال فدرق بينهما إلا وزاعى وأبو ثور وأجدل كنهم شرطوا أن يكون أصله نصابا وإنما انكر  
 أبو عبيد أنه يجعله كصله وإن لم يكن أصله نصابا وهذا لا يثبت له غير مالك وأصحابه وقال الجمهور لا يربح  
 كالفوائد يستأنف بها حول على ما وردت به السنة قاله ابن عبد البر (وقال مالك في رجل كانت له  
 أي عنده) عشرة دنانير ففقر فيها فحال عليها الحول وقد بلغت عشرين دينارا أنه يزكيها مكانها  
 ولا ينتظر بها أن يحول عليها الحول من يوم بلغت ما يحب فيه الزكاة) وهو العشرين (لأن الحول قد حال  
 عليها وهي عنده عشرون) بالربح وهو يقدر كانه كائن فيها (ثم لا زكاة فيها حتى يحول عليها الحول  
 من يوم زكيت) وهذا معنى ما قبله غايته أنه فرضها في الأولى في خمسة والثانية في عشرة بحسب سؤاله  
 عن ذلك وأجاب فيها بحكم واحد وهو ربح المال وإن لم يكن نصابا (قال مالك الأمر المختص  
 عليه عندنا) بالمدنية (في اجارة العبيد ونزاجهم وكراه المسكن وكاتب المكاتبة أنه لا يحب في شيء)

من ذلك ان كاهن ذلك او كثر حتى يحول عليه الحول من يوم يشبه صاحبه) وهو نصاب لانها فوائد  
تجددت لادن مال فيسبته قبل بها (وقال مالك في الذهب والورق يكون بين الشركاء ان من بلغت  
حصة منهم عشر بن دينار عينا وما تاتي درهم فعليه هم الزكاة ومن نقصت حصته عما يجب فيه الزكاة  
فلان كاهن عليه وان بلغت حصصهم جميعا ما يجب فيه الزكاة وكان بعضهم في ذلك افضل نصيبا من بعض)  
بان كان لواحد نصاب واخر نصابا مثلاً (اخذ من كل انسان منهم بقدر حصته اذا كان في حصته  
كل انسان منهم ما يجب فيه الزكاة وذلك ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قال ليس فيما دون خمس  
اواق من الورق صدقة) ولم يفرق بين الشركاء وغيرهم فافتى انه انما يعتبر ملك كل واحد على حدة  
(قال وهذا احب ما سمعت الى) يدل على انه قد سمع خلافه وذلك ان عمرو بن الحسن والشعي قالوا ان الشركاء  
في العين والماشية والزرع اذا لم يعلم احدهم ماله بعينه انهم يزكون زكاة الواحد قياسا على الخطاء  
في الماشية وبه قال الشافعي في المجموع ويدور افاق مالك ابو حنيفة وابو ثور (قال مالك واذا كانت  
لرجل ذهب او ورق متفرقة ياردي ناس شتى فانه يلغى له ان يحميها جميعا ثم يخرج ما وجب عليه  
من زكاتها كلها) هذا اجماع اذا كان قادر على ذلك ولم تكن دينيا في الذم ولا قراضا ينتظر ان يرضى  
قالبه ابو عمر (قال مالك ومن افاد ذبا او ورقا) بخوميراث او هبة او صدقة وما تقدم من اطارة الى آخره  
(انه) بكسر الهمزة ومقول الاول (لا زكاة عليه فيها حتى يحول عليها الحول من يوم افادها اذ هي  
تجددت عن غير مال فيستقبل وما هنا اعم مما تقدم فليس بتكرار

\* (الزكاة في المعادن) \*

جمع معدن بكسر الهمزة اذا اقام لاقامة الذهب والفضة به اولا فاقامة الناس فيه اشتاء وصيغا  
(مالك عن ربيعة بن ابي عبد الرحمن) واسمه فروخ المدني أحد الاعلام (عن غير واحد) مرسل عند  
جميع الرواة ووجه البزار من طريق عبد العزيز بن الدرداء وروى عن ربيعة عن الحارث بن بلال بن  
الحارث المزني عن ابيه وابو داود من طريق ثور بن زيد الديلي عن عكرمة عن ابن عباس (ان  
رسول الله صلى الله عليه وسلم قطع لبلال بن الحارث) بن عاصم بن سعيد (المزني) من اهل المدينة  
وكان صاحب لواء منية يوم فتح مكة وكان يسكن وراء المدينة ثم تحول الى البصرة احادته في السنين  
وصحبه ابن خزيمة وابن حبان قال المدايني وغيره مات سنة ستين وله ثمانون سنة (معادن القليلة)  
قال ابن الاثير نسبة الى قبل بفتح القاف والباء هذا هو المحفوظ في الحديث وفي كتاب الامكنة القليلة  
بكسر القاف وبمدح الهمزة مفتوحة ثم جاء (وهي من ناحية الفرج) بضم الفاء والراء كما جزم به السهيلي  
وعياض في المشارق وقال في كتابه التنبهات هكذا اقيده الناس وكذا رواه ابنه وحكى عبد الحق عن  
الاحول اسكان الراء ولم يذكره غيره انتهى فاقصار النهاية والنووي في تهذيبه على الاسكان مراد  
قال في الروض بضمين من ناحية المدينة يقال انها اول قرية مارت اسماعيل وامه التمر بمكة وفيها  
عينان يقال لهما الربض والتحف يسقيان عشر بن الف نخلة كانت لمجزة بن عبد الله بن الزبير والربض  
منابت الاراك في الرمل (قلك المعادن لا يؤخذ منها الى اليوم الا الزكاة) فدل ذلك على وجوب زكاة  
المعدن (قال مالك ارى والله اعلم ان لا يؤخذ من المعادن مما يخرج منها شيء حتى يبلغ ما يخرج منها  
قدر عشر بن دينار عينا) اي ذهب (و) قدر (ما تاتي درهم) فضة وهي خمس اواق وبهذا قال جماعة  
وقال ابو حنيفة والثوري وغيرهما المعدن كالزاد وفيه الخمس يؤخذ من قليله وكثيره ونقب بانه  
صلى الله عليه وسلم قال في المعدن جبار وفي الزكاز الخمس فغاير بينهما ولو كانا بمعنى واحد لمجبهما والفرق  
بينهما ان المعدن يحتاج الى عمل ومؤونة ومعالجة لاستخراجه بخلاف الزكاز وقد جرت عادة الشرع

ان ما عظمت مؤنته خفف عنه في قدر الزكاة وما خفت زيد فيه (فاذا بلغ ذلك ففيه الزكاة) ربع العشر  
 (مكانه) يريد عند اخذها من المعدن واجتماعه عند العامل ويحتمل ان يريد عند تصفيته واقسامه  
 ولا يظهر عندي ان الزكاة تجب فيه عند انقضاءه من معدنه كالزروع تجب فيه الزكاة بيد وصلاحه  
 قاله الباجي (وما زاد على ذلك اخذ بحسب ذلك مادام في المعدن نيل) فيضم الى الاول الذي بلغ  
 النصاب ويزكى لانه بقعة عرة (فاذا انتقطع عرقه ثم جاء بعد ذلك نيل) آخر (فهو مثل الاول يتبدل  
 فيه الزكاة كما ابتدئ في الاول) فان كان نصبا زكى والا فلا يضم بقية عرقه ان بلغ كـ الاول  
 فلا يضاف الثاني الى الاول بلغ الاول نصبا تام لا كمالا يضاف زرع عام الى زرع عام آخر (والمعدن)  
 ولا بن وضاح والمعادن (بمنزلة الزرع) لان الله ينبت في الارض كما ينبت الزرع (يؤخذ منه) ولا بن  
 وضاح منها (مثل ما يؤخذ من الزرع) ليس المراد بالمثلية في القدر المخرج بل في تركيته مكانه كما افاده  
 قوله (يؤخذ منه) اذا خرج من المعدن من يومه ذلك ولا يتطير به الحول كما يؤخذ من الزرع اذا حصد  
 العشر) او نصفه (ولا يتطران يحول عليه الحول) فاستدل بالقياس على الحكم الذي اعطاه اولا بقوله  
 مكانه ووافته الشافعي في القديم وقال في الجديد كافي خفيفة لارزكاة حتى يحول عليه الحول لانه فائدة  
 يستعمل بها

\*(زكاة الركان)\*

بكسر الراء وتخفيف الكافي وآخرواى مأخوذ من الر كـ بفتح الراء يقال ركه ركه ركز اذا دفنه فهو  
 مركوز وتسمية المأخوذ منه زكاة محجازا وابتعاران في بعض صور الزكاة (مالك عن ابن شهاب عن  
 سعيد بن المسيب) بن حزن (وعن أبي سلمة بن عبد الرحمن) بن عوف كلاهما (عن أبي هريرة ان  
 رسول الله صلى الله عليه وسلم قال في الركان الخمس) سواء كان في دار الاسلام او الحرب عند الجمهور  
 ومنهم الائمة الاربعة خلافا للحسن البصري في قوله فيه الخمس في ارض الحرب وفي ارض الاسلام فيه  
 الزكاة قال ابن المنذر لا اعلم احدا فرق هذه التفرقة غيره ولا فرق عند مالك والجمهور بين قليله وكثيره  
 لظاهر الحديث خلافا لقول الشافعي في الجديد لا يجب الخمس حتى يبلغ النصاب ولا بن القدين  
 وغيرهما كخمس وحده وجواهره قال أحمد وغيره وعن مالك أيضا رواية باسناد صحيح كونه احد  
 القدين وظاهر الحديث العموم وهو المهور \* لطيفة \* وقع ان رجلا رأى النبي صلى الله عليه وسلم  
 في النوم فقال له اذهب الى موضع كذا فاحفره فان فيه ركانا فخذ لك ولا خمس عليك فيه فلما اصبح  
 ذهب الى ذلك الموضع فحفره فوجد الركان فيه فاستقى علماء عصره فاقوه بان لا خمس عليه لاحتة الرؤيا  
 وافق الغزن عبد السلام بان عليه الخمس وقال اكثر ما ينزل مناهم منزلة حديث روى باسناد صحيح  
 وقد عارضه ما هو أصح منه وهو حديث في الركان الخمس واختصر الامام هنا لفظ هذا الحديث وساقه  
 تاما في كتاب الديات باسناده المذكور ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قال جرح الجماعة بخبار والبئر  
 جبار والمعدن جبار وفي الركان الخمس فدل ذلك على ان مذهبه جواز ذلك وقد رواه البخاري هنا  
 عن عبد الله بن يوسف عن مالك به تاما (قال مالك الامر الذي لا اختلاف فيه عندنا والذي سمعت أهل  
 العلم يقولون ان الركان لما هو دفن) بكسر الدال وسكون الفاء أى شئ مدفون كذبح بمعنى مذبح  
 وأما بالفتح فالمصدر ولا يراد هنا قاله المحافظ كـ ازكشى ورده الدماميني بانه يصح الفتح على أنه مصدر  
 اراد به المفعول مثل الدرهم ضرب الامير وهذا الثوب نسج الين (يؤخذ من دفن الجماعة ما) أى مدة  
 كونه (المطلب بجمال) يتفق على اخراجه (ولم يشك فيه نقعة) عطف تفسير (ولا كبير عمل  
 ولا مؤنة) فهذا الذي فيه الخمس ساعة يوجد (فاما ما طلب بجمال وتكلف فيه كبير عمل فاصيبة

واستحق مرة فليس بركاز) حكماى يؤخذ منه الزكاة ولا تخمس والافاسم الزكاة باق عليه وفي هذا افادة الفرق المتقدم بين المعدن والزكاة باحتياج المعدن الى عمل ومؤنة ومعالجة لاستخراجه بخلاف الزكاة وقيل انما جعل في الزكاة الخمس لانه مال كافر فترك واجده منزلة الفاسم فكان له اربعة اجزاسه وقال الزين بن المنير كان الزكاة مأخوذة من اركونه في الارض اذا غرخته فيها واما المعدن فانه ينبت في الارض بغير وضع واضع هذه حقيقة ما اذا افتراق في أصلهما فكذلك في حكمهما

\*(مالا زكاة فيه من الحلى والتبر والعنبر)\*

اختلف في العنبر فقال الشافعي في الامأخبر في عدد من اثنى بخبره انه نبت بخلقه الله في جنبات البحر وقيل انه يأكله حوت فبوت فيأتيه البحر فيؤخذ فيشقى بطائمه فيخرج منه \* وحكى ابن رستم عن محمد بن الحسن انه نبت في البحر بمنزلة الخشيش في البر وقيل هو شجر ينبت في البحر فينكسر فيأتيه الموج الى الساحل وقيل يخرج من عين قاله ابن سينا قال وما يحكى انه روث دابة أوقشها أو من زبد البحر فيعيد (مالك عن عبد الرحمن بن القاسم عن ابيه) القاسم بن محمد بن الصديق (ان عائشة زوج النبي صلى الله عليه وسلم كانت تلبس نباتا خضيا) لا بها محمد بن أبي بكر قاله البايجي (يتأى في حجرها) أي منعها لين من التصرف (لهن الحلى) يقع فسكون مفرد وبضم وكسر اللام وشدا الباء جمع (فلاتخرج من حلين) بالجمع والافراد (زكاة) ففيه انه لا تجب الزكاة في الحلى قال البايجي قوله لهن يقتضى ملكه له وان لم يتصرف فيه لكونه من محجورات فقد ملك من لا يتصرف كصغير وسفينة ويتصرف من لا يملك كالاب والوصى والامام (مالك عن نافع ان عبد الله بن عمر كان يحلى بئانه وجواريه المذهب ثم لا يخرج من حلين الزكاة) قال البايجي يحتمل ان يملكه ذلك ويحتمل ان يزين به وهو على ملكه والذهب والفضة من الاموال المرصدة للتمية فتجب فيها الزكاة ولا يخرج عن ذلك الا بامر من الصياغة المباحة واللبس المباح وقال أبو عمر ذهب الائمة السليمة واكثر المذاهب الى انه لا زكاة في الحلى وقالت طائفة كافي حنيفة تجب فيه وتا ولو ان عائشة وابن عمر لم يخرجوا زكاته لانه لا زكاة في مال يتيم ولا صغير وتأولوا في الجوارى ان ابن عمر كان يرى ان العبد يملك ولا زكاة على عبده وتأول بعد ابن عمر كان لا يرى ما يحلى به بئانه وليس في هذا يتيم ولا عبد وكان ابن عمر يترك البنت له على ألف دينار يحلها منه باربعة مائة فلا يركيه واحتجوا بظاهر حديث الرقة ربع العشر وحديث ليس فيما دون خمس أواق وحديث الذهب في اربعين دينار ودينار ولم يخص جليمان غيره وهذا يرد العمل المعمول به في المدينة ويخصمه وقال أبو عبيد الرقة عند العرب الورق المتوشة ذات السكة السائرة بين الناس واحتجوا بحديث عمرو بن شعيب عن ابيه عن جدته ان امرأة اتت رسول الله صلى الله عليه وسلم ومعها ابنة لها وفي يديها ثياب مسكتان من ذهب أو فضة فقال اعطيني زكاة هذا قالت لا قال اسرك ان يسورك الله بهما يوم القيامة سوارين من نار فخلعهما واما التهمة الى النبي صلى الله عليه وسلم وقالت هما لله ولرسوله وعن عائشة نحو هذا وحديث الموطأ باسقاط الزكاة اثبت اسنادا ويستحيل ان تجمع عائشة منه مثل هذا الوعيد وتخالقه ولو صح ذلك عنهما علم انها علمت النسخ والاصل المجمع عليه في الزكاة انها هو الاموال النامية او المطلوب فيها النامية بالتصرف (قال مالك من كان عندته ثيابا وحلى من ذهب أو فضة) وهو نصاب (لا يتنفع به للبس فان عليه فيه الزكاة في كل عام يؤخذ ربع عشرة الا ان يتنقص من وزن عشرين دينارا عينا) أي ذهبها خالصا (أو ما ثمن درهم فان نقص من ذلك فليس فيه زكاة ويعلم من هذا ان وزنه كل عام اذا كان يخرج منه أو نسي وزنه اما اذا اتخرج عنه من غيره ولم ينس وزنه فيكنى علم وزنه أول عام (وانما تكون فيه الزكاة اذا كان انما يسكه غير اللبس) كعادته لعاقبة أوقية

(فأما الثبر والحلي المكسور الذي يريد أهله إصلاحه وليس له فأنما هو بمنزلة المتاع الذي يكون عند أهله فليس على أهله فيه زكاة) وخالف الشافعي فأوجب فيه الزكاة (قال مالك ليس في الأولاد) وهو مطر الربيع يقع في الصدق (ولا في المسك) الطيب المعروف وفي مسلم مرفوعا أطيب الطيب المسك (ولا الثبر زكاة) لأنها كسائر العروض لا زكاة في أعيانها اتفاقا واختلف في الأولاد والعنبر حين يخرجان من البحر فالحجة وهو لا شيء فيه ما خلا فلا يقول الحسن البصري فيه أنجس ورده البخاري بأنه صلى الله عليه وسلم إنما جعل في الركاز أنجس ليس في الذي يصاب في الماء أي لأنه لا يسمى لغة ركازا قال ابن القصار ومفهوم الحديث أن غير الركاز لا نجس فيه ولا سيما الأولاد والعنبر لأنهما يتولدان من حيوان البحر فاشبهها المسك وبهذا يرد قول أبي يوسف في العنبر وكل حلبة تخرج من البحر أنجس ولا بن أي شبيهة سئل ابن عباس عن العنبر فقال إن كان فيه شيء ففيه أنجس وروى الشافعي والبيهقي وابن أبي شبة أيضا عن ابن عباس ليس العنبر بركاز إنما هو شيء دسره البحر وجعل بينهما ما به كان يشك فيه ثم بين له ما جزم به وقال أبو عمر أمر الله بابتاء الزكاة فقال خذ من أموالهم صدقة فأخذ صلى الله عليه وسلم من بعض الأموال دون بعض فلم يعلم أنه تعالى لم يرد جميع الأموال فلا يسيل إلى إيجاب زكاة إلا ما أخذته صلى الله عليه وسلم ووقف عليه أصحابه

(زكاة أموال التامى والتجارة لهم فيها)\*

(مالك أنه بلغه أن عمر بن الخطاب قال تجربوا في أموال التامى لا تأكلها الزكاة) إنما قال ذلك لقوله تعالى خذ من أموالهم صدقة تطهرهم وتزكهم بها وفسره صلى الله عليه وسلم بقوله امرت أن آخذ الصدقة من أغنيائكم وأردها على فقرائكم ولم يخص كبيراً من صغير وإنما الزكاة توسعة على الفقراء حتى وجد الغنى وجبت الزكاة وبه قال الجمهور وقال أبو حنيفة في طائفة لا زكاة في مال يتيم ولا صغير وتأول بعض أصحابه قول عمر على أن الزكاة هنا النفقة تحدث إذا انفق المسلم على أهله كآبته صدقة وتعقب بأن اسم الزكاة لا يطلق على النفقة لغة ولا شرعاً ولا يقاس على لفظ صدقة لأن اللغة لا تؤخذ بالتقاس وأيضاً فالصدقة لا تطلق على النفقة وإنما وصفت بالصدقة في الحديث لأنه يؤجر عليها وحجة الجمهور وعوم حديث تؤخذ من أغنيائهم فترد على فقرائهم والقصاص على زكاة الحرث والفطر والى هو الخطاب بالزكاة فيما ثبت تركه لأجراحها لطفل (مالك عن عبد الرحمن بن القاسم) بن محمد بن الصديق (عن أبيه أنه قال كانت عائشة تأتي) تسولي امرئ (أنا وأخا لي يتيمين في حجرها) بعد قتل أبيهما بمصر (نكحتك أنت فتخرج من أموالنا الزكاة) وهي بالمكان العالي من المصطفى فدل ذلك على وجوبها في مال التامى واحتج به أبو عمر بالاجماع على زكاة حرث اليتيم وثماره وعلى وجوب إرش جنائسه وقيمة ما يتلفه وعلى أن من جن أحيانا وألحماض لا يراعى قدر المجنون والمحيض من المحول فدل ذلك كله على أنها حق المال لا البدن كإصلاحه فتجب الزكاة على من يجب عليه الصلاة ومن لا يجب (مالك أنه بلغه أن عائشة زوج النبي صلى الله عليه وسلم كانت تمنع أموال التامى الذين في حجرها من تجربهم فيها) لئلا تأكلها الزكاة (مالك عن يحيى بن سعيد) الأنصاري (أنه اشترى لبنى أخيه) عبد ربه بن سعيد ميتاً في حجره (مالاً) أي شيئاً تمولاً (فبيع ذلك المال بعد) بالضم أي بعد ذلك (عمال كثير) بموحدة أو مثله (قال مالك لا بأس بالتجارة في أموال التامى لهم) في تداول (إذا كان الولي مأموناً) قيدان في الجواز فإن خسرت أموالهم أو تلفت (فلا يرى عليه ضماناً) لأنه فعل ما هو مأوربه وإما أن تسلفها وتجبر لنفسه فلا يجوز إلا أن تدع ضرورة في وقت إلى قليل منه ثم يسرع برده وليس كتسلف المودع من الوديعة لأن المودع ترك الانتفاع به مع القدرة عليه فجاء للمودع الانتفاع على خلاف في ذلك ولا كذلك



مال اليتيم لانه مأمور بتفخيمه ماله كالبضع معه قاله الباجي والله أعلم

\*(زكاة الميراث)\*

(مالك انه قال ان الرجل اذا هلك) مات (ولم يود زكاة ماله افي اري ان يؤخذ ذلك من ثلث ماله ولا يحياوز بها الثلث لانه يتيم ان يعر على نفسه بالزكاة ليحرم وارثه ماله فلا يشاء أحد ان يمنع وارثه الا متعه وقال (وتبدأ على الوصايا) تأكيد وقد قال انه يبدأ عليها مذهب الحق وقال بعض أصحابه يبدأ عليها صدقات المرضى (واراها بمنزلة الدين عليه) ليس على ظاهره لان الدين من رأس المال اجماعا وانما أراد تبيد الزكاة على الوصايا كتبديده الدين عليها كما قال (فلذلك رأيت ان تبدأ على الوصايا) ولم يشك عند فم يحصل فيه اغضله قاله ابن عبد البر (قال وذلك اذا أوصى بها الميت فان لم يوص بذلك الميت ففعل ذلك أهله فذلك حسن وان لم يفعل ذلك أهله لم يلزمه هم ذلك) وقال الشافعي تبدأ الزكاة قبل الديون لان من وجبت عليه زكاة ليس له ان يحدث فيه شيئا حتى يخرجها وله التصرف فيه وان مدينها لم يوقف للفرماء (والسنة عندنا التي لا اختلاف فيها) بالمدينة (انه لا يجب على وارث زكاة في مال ورثه في دين ولا عرض ولا دار ولا عبد ولا ولادة) أي امة (حتى يحول على ثمن ما باع من ذلك او اقضى) قبض (الحول) فاعل يحول (من يوم باعه وقبضه) لانه فائدة (قال مالك السنة عندنا انه لا يجب على وارث في مال ورثه الزكاة حتى يحول عليه الحول) لانه فائدة يستقبل به الحول من يوم يقبض قال أبو عمر هذا اجماع لا خلاف فيه الا ما جاء عن ابن عباس ومعاوية وقد تقدم انتهى لكن الذي جاء عنهم التماس في العطاء تزيلا له منزلة المال المشترك لان له حقا في بيت المال بخلاف الارث فلا شركة والله سبحانه وتعالى اعلم

\*(الزكاة في الدين)\*

(مالك عن ابن شهاب عن السائب بن يزيد) الكندي صحابي صغير (ان عثمان بن عفان كان يقول) وفي رواية البيهقي من وجه آخر عن الزهري قال اخبرني السائب بن يزيد انه سمع عثمان بن عفان خطيبا على منبر رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول (هذا شهر زكاةكم) قيل الاشارة لزجب وانه محمول على انه كان تمام حول المال لكن يحتاج الى تنقل في رواية السهقي المذكورة عن الزهري ولم يسم الى السائب الشهر ولم اسأله عنه (من كان عليه دين فليؤد دينه حتى يحصل اموالكم فتؤدونه منه) بالتد كبرأى مما يحصل بعد اداء الدين (الزكاة) لان ما قبل الدين لازكاة فيه (مالك عن ايوب بن أبي عمير) واسمه كيسان (السيحاني) نسبة لسحيتان بفتح السين الجراد لبيع أو عمل احدا الاعلام يقال حجار بعين حجة (ان عمر بن عبد العزيز كتب في مال قبضه بعض الولاة طلبا ما مر بده الى أهله ويؤخذ زكاته لما مضى من السنين) لانه على ملك صاحبه يورث عنه وبه قال سفيان الثوري وزفر والشافعي في قول (ثم عقب بذلك بكتاب ان لا يؤخذ منه الا زكاة واحدة) لما مضى السنين (فانه كان ضمرا) بكسر الضاد غائبا عن ربه لا يقدر على أخذه او لا يعزف موضعه ولا يرجوه والزكاة انما تتعلق بالاهوال التي يقدر على قيمتها أو التامة قال ابن عبد البر قيل الضمار الذي لا يدري صاحبه يخرج ام لا وهو أصح وبآخر قول عمر هذا قال مالك والاوزاعي قال ابن زريقون شبهه مالك بعرض المحتكر يبيعه بعد سنين فيزكه لهام واحدا انتهى وقال اللث والكوفيون يستأنف به حولا وتقبله ابن حبيب عن مالك وهو احدث قول الشافعي (مالك عن يزيد) بتخمية فزأى (ابن خنيفة) بمجعية ثم مهملة مقصتر نسبة الى جده فهو يزيد بن عبد الله بن خنيفة بن عبد الله بن يزيد الكندي المدني ثقة من رجال

الجميع (انه سأل سليمان بن يسار) أحد الفقهاء (عن رجل له مال وعليه دين مثله عليه زكاة فقال لا زكاة عليه وبه قال مالك وأبو حنيفة والشافعي اذ لم يكن له عرض ولا مال غيره وللشافعي قول آخر ان الدين لا يمنع الزكاة لانها في عين المال والدين في الزمة) قال مالك الامر الذي لا اختلاف فيه عندنا في الدين ان صاحبه لا يزكيه حتى يقضه) لانه لا يقدر على تيمته (وان اقام عند الذي هو عليه) أي المدين (سنتين ذوات عدل ثم يقضه صاحبه لم يجب عليه الزكاة واحدة) اذ لو وجبت لبطل عام لادى الى ان الزكاة تستهلكه ولهذه العلة لم تطلب في اموال القنية لان الزكاة مواساة في الاموال الممكنة تيمتها فلا تقضيها الزكاة غاليا (فان قبض منه شيئا لا تجب فيه الزكاة) لنقصه عن النصاب (فانه ان كان له مال سوى الذي قبض تجب فيه الزكاة فانه يزكي) بالبناء للقول ولا ين وضاح يزكيه مبنيا للفاعل وهاء الضمير (مع ما قبض من دينه ذلك) وكذا ان كان ما عنده اقل من نصاب قد حال عليه المحول ثم قبض ما اذا اضاف اليه تم به نصاب فانه يزكي يوم القبض عنهما فان لم يحل المحول على ما بيده لم يزك ما قبض من دينه حتى يبلغ نصابا (قال وان لم يكن له ناض غير الذي اقتضى من دينه وكان الذي اقتضى من دينه لا تجب فيه الزكاة فلا زكاة عليه فيه) وله يمكن ليعقب عدما ما اقتضى فان اقتضى بعد ذلك عدما تم به الزكاة مع ما قبض قبل ذلك فعليه فيه الزكاة) لانه مال واحد حال عليه المحول فاذا بلغ النصاب زكاه (قال فان كان قد استهلك ما اقتضى والا لم يستهلكه فان زكاة واحدة عليه مع ما اقتضى من دينه فاذا بلغ ما اقتضى عشرين دينارا عينا او مائتي درهم فعليه فيه الزكاة ثم ما اقتضى بعد ذلك من قليل او كثير فعليه الزكاة بحسب ذلك) فزكي ما قبض ولو دينارا او درهما (قال والدليل على الدين يغيب اعدا ما يقتضى فلا يكون فيه الزكاة واحدة ان العروض تكون عند الرجل) وصف طردى فالمراد عند التاجر المحتكر ولو اني للتجارة (اعواما ثم بيعها فليس عليه في اثماها الا زكاة واحدة) فاستدل بقياس الدين على عرض المحتكر والجامع بينهما عدم القدرة على التما (وذلك انه ليس على صاحب الدين أو العرض ان يخرج زكاة ذلك الدين أو العرض من مال سواء) كعين عنده (وانما يخرج زكاة كل شيء عنده ولا يخرج زكاة من شيء عن شيء غيره) ليس يدر على غمائه كما افاده ما قبله اما ان وجبت بقبض الدين أو من العروض المحتكرة فله ان يخرج ما وجب عليه فهم من سواها ولا يتعين الاخراج منها كما له ان يخرج ذهبا عن فضة وعكسه (قال مالك الامر عندنا في الرجل يكون عليه دين وعنده من العروض ما فيه وفاء لما عليه من الدين ويكون عنده من الناض الذهب والفضة (سوى ذلك ما) أي قدر (يجب فيه الزكاة فانه يزكي ما بيده من ناض يجب فيه الزكاة) ويجعل العروض في مقابلة الدين (واذا لم يكن عنده من العروض والنقد الا وقاعدته فلا زكاة عليه حتى يكون عنده) من الناض (فضل) أي زيادة (عن دينه ما يجب فيه الزكاة فعليه ان يزكيه) فما قبل الدين ولو نقد الا زكاة فيه

(زكاة العروض)\*

(مالك عن يحيى بن سعيد) الانصاري (عن رزيق) قال الباسي رواه يحيى بتقديم الرأ والصواب بتقديم الرأ أي المتوسطة وعليه جمهور الرواة وهو لقب واسمه سعيد بن حيان) فتح الحاء المهملة والتخمية الثقيلة وفي التقريب في حرف الرأ رزيق بن حيان الدمشقي أبو القدام ويقال بتقديم الرأ قيل اسمه سعيد ورزيق لقب صدوق مات سنة خمس ومائة وله ثمانون سنة (وكان) رزيق (على حواز مصر) أي موضع يؤخذ منهم فيه الزكاة قاله البوني (في زمان الوليد وسليمان) ابني عبد الملك بن مروان (و) في زمان ابن عجمها (عمر بن عبد العزيز بن مروان الخليفة العادل ولها بعد سليمان باستخلافه له

(فذكر) رزقي (ان عمر بن عبد العزيز كتب اليه ان انظر من مربك من المسلمين فيخذ بما ظهر من اموالهم مما يدبرون من التجارات من كل اربعين ديناراً) تميز (ديناراً) معقول خسد (فما نقص فحسب) ذلك حتى يبلغ عشرين ديناراً فان نقصت ثلث ديناراً فخذها ولا تأخذ منها شيئاً) فان نقصت اقل فان زكاة قال ابن القاسم لم يأخذ مالك بهذا وقال لازكاة في الناقصة ولو قل الا مثل الحبة والحبتين فان زكاة ومعناه لم يأخذ بظاهرها قاله الباجي وقال أبو عمر اشتراطه نقص ثلث دينار وأرى واستحسن فهو يضارع قول مالك فيما مضى ناقصة بينة النقصان والاولى ظاهر حديث ليس فيما دون خمس اواق صدقة فخاصصه انه دون ذلك قل أو كثر لازكاة فيه (ومن مربك من أهل الذمة فيخذ مما يدبرون من التجارات من كل عشرين ديناراً ديناراً ناقص فحسب) ذلك حتى يبلغ عشرة دنانير فان نقصت ثلث ديناراً فخذها ولا تأخذ منها شيئاً وكتب اليهم بما تأخذ منهم كما بالي مثله من الحول) قال أبو عمر سأل عمر بن عبد العزيز بزي رقيق عمر بن الخطاب فانه كتب الي عامل أيلة فخذ من المسلمين من كل اربعين درهما درهما ثم اكتب له براءة الى السنة وخذ من التاجر المأه من كل عشرين درهما درهما ومن لازمة له من كل عشرة دراهم درهم وليس في كتاب ابن الخطاب ان يكتب للذي بما يؤخذ به كتاب الى الحول وهو دليل مالك انه يؤخذ منه كلما تجر من بلده الى غير بلده (قال مالك الا مرعندنا فيما يدار من العروض للتجارات ان الرجل اذا صدق ماله) بالتشديد أي دفع صدقته أي زكاة (ثم اشترى به عرضاً) يقع الموحدة والراي نوع من الثياب أو الثياب خاصة من امتعة البيت أو امتعة التاجر من الثياب (أورقياً) أو ما شبه ذلك ثم باعه قبل ان يحول عليه الحول فانه لا يؤدي من ذلك المال زكاة حتى يحول عليه الحول من يوم صدقة (أدى زكاته) (وله ان لم يسع ذلك العرض سثن لم يجب عليه في شيء من ذلك العرض زكاة وان طال زمانه فاذا باه فليس فيه الا زكاة واحدة) وحاصله ان ادارة التجارة ضربان احدهما التلب فيما وارتصاد الاسواق بالعروض فلا زكاة وان اقام اعواماً حتى يبيع فيزكي لعام واحداً والثاني البيع في كل وقت بلا انتظار سوق كفعول ارباب الحوانيت فيزكي كل عام بشروط اشار اليه الباجي وذهب الائمة الثلاثة وغيرهم الى ان التاجر يقوم كل عام ويزكي مديراً كان أو محتسراً وقال داود لازكاة في العرض بوجه كان لتجارة أو غير ما تجر ليس على المسلم في عبده ولا فرسه صدقة ولم يقل الا ان ينوي بهما التجارة وتمقب بان هذا نقص لاصوله في الاحتياج بالظاهر لان الله تعالى قال خذ من اموالهم صدقة فعلى اصحابهم يؤخذ من كل مال الا ما خص بسنة أو اجاع فيؤخذ من كل مال ما عدا الرقيق والخيل لانه لا يقيس عليهم ما في معناها من العروض وقد اجمع الجمهور على زكاة عروض التجارة وان اختلفوا في الادارة والاحتكار والمحجة لهم ما تقدم من عمل العمرين وما نقله مالك من عمل المدينة وخبر أبي داود كان صلى الله عليه وسلم يأمرنا ان نخرج الزكاة مما عنده للبيع قال الطحاوي ثبت عن عمر بن زكاة عروض التجارة ولا يخالف لهما من الصحابة وهذا يشهدان قول ابن عباس وعائشة لازكاة في العروض انما هو في عروض القنفة (قال مالك الا مرعندنا في الرجل يشتري بالذهب أو الورق حنطة أو قمراً أو غيرهما للتجارة ثم يسكنها حتى يحول عليه الحول ثم يبيعهما ان عليه فيها الزكاة حين يبيعهما اذا بلغ ثمنها ما يجب فيه الزكاة) اذ ليس في اقل من نصاب زكاة (وليس ذلك مثل المحصاد) بكسر الحاء وفتحها (يحصد) بكسر الصاد وضمها (الرجل من ارضه ولا مثل الجداد) بضم والين مهملتين قطع الثمار من اصولها كالنخل (وما كان عند رجل يديره للتجارة ولا ينقص) بكسر النون يحصل (اصاحبه منه شيء يحب عليه فيه الزكاة فانه يجعل له شهراً من السنة يقوم فيه ما كان عنده من عرض التجارة ويحصى فيه ما كان عنده من نقد أو عين)

ذهب اوفضة (فاذا بلغ ذلك كله ما يحب فيه الزكاة فانه من كره) وهذا في المدير (ومن يخرج من المسلمين في مال) (ومن لم يجبر سوا ليس عليهم الا صدقة واحدة في كل عام تجبروا فيه) اي المال (اولم يجبروا) لكن ان تجبروا يفرق بين المدير والمختر كركامر

(ما جاء في الكنز)\*

قال ابن جرير هو كل شيء جمع بعصه على بعض في بطن الارض او ظهرها زاد في مختصر العين وكان مخروفاً وقال ابن دريد هو كل شيء غمسته يده او جلك في وعاء او ارضى قاله عياض (مالك عن عبد الله بن دينار) الذي مولى ابن عمر (انه قال سمعت عبد الله بن عمر) بن الخطاب (وهو يسأل عن الكنز) في قوله تعالى والذين يكتزون الذهب والنفضة (ما هو فقال هو المال الذي لا تؤدى منه الزكاة) فايدت منه فليس بكنز نوعي هذا التفسير جهورا العلما وقتها اذ اصرار وقد رواه سفيان الثوري عن ابن دينار عن ابن عمر مرفوعا ان رجلا الطبراني والبيهقي وقال ليس بمحفوظ وروى ابن مردويه عن طريق سويد بن عبد الله بن زياد البيهقي من رواية عبد الله بن عمر كلاهما عن عبيد الله بن عمر عن نافع عن ابن عمر مرفوعا كل ما ايدت زكاته وان كان تحت سبع ارضين فليس بكنز وكل ما لا تؤدى زكاته فهو كنز وان كان ظاهرا على وجه الارض قال البيهقي ليس بمحفوظ والمشهور وقتها قال ابن عبد البر ويشهد له حديث ابي هريرة مرفوعا اذا ايدت زكاة مالك فتدققت ما عليك انخرجه الترمذي وقال حسن غريب وصححه المحاكم ولا يروى عن ام سلمة كسبت اللبس او ضاحا من ذهب فقلت يا رسول الله ان كنز فقال ما يبلغ ان تؤدى زكاته فيزكي فليس بكنز صححه المحاكم وابن القطان وقال ابن عبد البر في مسنده مقال وقال ابن العنبري مسنده جيد وروى ابن ابي شيبة عن ابن عباس ما ايدى زكاته فليس بكنز وللحاكم عن جابر مرفوعا اذا ايدت زكاة مالك فتدققت عنك شره ورواه عبد الرزاق موقوفا ورجحه ابو زرعة والبيهقي وغيرهما وقد استدل له البخاري بقوله صلى الله عليه وسلم ليس فيما دون خمس اواق صدقة قال ابن بطال وغيره وجه الاستدلال ان الكنز المذموم هو المتوعد عليه الموجب لصاحبه النار لا مطلق الكنز الذي هو اعم من ذلك ومفهومه ان ما زاد فيه الصدقة وما اخرجت منه الصدقة لا وعيد على صاحبه فلا يسمى كنزا وقال ابن رشد ما لا تجب فيه الزكاة لا يسمى كنزا لانه معفو عنه فاخرجت زكاته كذلك لانه عفي عنه باخراج الواجب فيه فلا يسمى كنزا قال ابو عمر لا علم خلافا في تفسير الكنز بذلك الاماروي عن علي بن ابي ذر والضحك والابي ذر وقوم من اهل الزهد ان في المال حقاسوى الزكاة وجاءت آثار عن ابي ذر تدل على ان الكنز ما فضل عن التوكل وسداد العيش وأن آية الوعيد نزلت في ذلك وعنه ايضا انها في منع الزكاة (مالك عن عبد الله بن دينار عن ابي صالح) ذكره كوان (السيمان) بائع السم (عن ابي هريرة انه كان يقول) موقوفا ورفعه عبد الرحمن بن عبد الله بن دينار عن ابيه عن ابي صالح عن ابي هريرة عن النبي صلى الله عليه وسلم رواه البخاري وتابعه زيد بن اسلم عن ابي صالح عن ابي هريرة مرفوعا عند مسلم وسأله مطولا وكذا رفعه ابو الزناد عن الاعرج عن ابي هريرة عند البخاري وسهيل بن ابي صالح عن ابيه عن ابي هريرة عند مسلم والقمعاق بن حكيم عن ابي صالح عن ابي هريرة عن عبد الله بن دينار عن ابن عمر عن النبي صلى الله عليه وسلم انخرجه النسائي ورجحه لكن قال ابن عبد البر رواية عبد العزيز خطأ بين في الاسناد لانه لو كان عند ابن دينار عن ابن عمر مارواه عن ابي صالح اصل الا قال المحافظ وفي هذا التعليل نظر وما المانع ان له فيه شيئين نعم الذي على طريقة اهل الحديث ان رواية عبد العزيز بن شاذة لانه سلك طريق المجادة ومن عدل عن اهل على عز يد حفظه (من كان عنده مال لم يؤذ زكاته) وفي رواية البخاري من آتاه الله ما لا فلم يؤذ زكاته (مبطل) بضم الميم

منها للمفول اى صور (له يوم القيامة) ماله الذى لم يؤدز كانه (شجاعا) بضم السين والنصب مفعول ثان  
 لمثل والضمير الذى فيه يرجع الى مال وقد ناب عن المفول الاول وقال الطيبي نصب مجريه مجرى  
 المفول الثانى اى صور ماله شجاعا وقال الدمامي نصب على الحال وهو الحية المذكورة الذى يقوم  
 على ذنبه ويواب الفارس والازاجل وربما بلغت وجه الفارس تكون فى العشارى (اقرع) برأسه بياض  
 وكما كثر سمع ابيض رأسه قاله ابن عبد البر فى الفتح الاقرع الذى تنزع رأسه اى تمط لكثرة سمه وفى  
 كتاب ابى عبيد سمي اقرع لان شعر رأسه يعمط بجمه السم فيه وثمة القزاز بان الحية لا شعر برأسها  
 فاعلم يذهب جلد رأسه وفى تهذيب الازهرى سمي اقرع لانه يقرى السم ويجمسه فى رأسه حتى تمط فروة  
 رأسه قال ذوالرمة \* فرى السم حتى انما فروة رأسه \* عن العظم صل فالتك السبع مارده

(له زبيستان) بفتح الزاى وموحدتين تثنية زبية وهما الزبدتان اللتان فى الشدقين يقال تكلم  
 فلان حتى زبت شدقاه اى خرج الزبد منهما وقيل هما الذبكتان السوداوان فوق عينيه  
 وهى علامة الحية المذكورة وقيل نقطتان يكتمقان فاه وقيل هما فى حاذقه بمنزلة زغى العنز وقيل  
 لحيان على رأسه مثل القرنين وقيل نابان يخرجان من فيه (يطلبه حتى يمكته) وللبخارى  
 والنسائى فلا يزال يتبعه حتى يلقمه اصبعه (يقول انا كنزك) وللبخارى اقرع بطوقه يوم  
 القيامة ثم يأخذ به زمنيته يعنى شديقه ثم يقول انا مالك انا كنزك ثم تلا التحسين الذين يخلون الاية  
 وفائدة هذا القول زيادة المحسرة فى العذاب حتى لا ينفعه الندم وفيه نوع من التهكم ولابن حبان  
 فى حديث ثوبان يتبعه فيقول انا كنزك الذى تركته بعدك فلا يزال يتبعه حتى يلقمه يده فيمنعه ثم  
 يتبعه سائر جسده ولسلم فى حديث جابر يتبع صاحبه حيث ذهب وهو يقرمونه فاذا رأى انه لا بد له منه  
 ادخل يده فى فيه فيجعل يعضها كما يعض الفحل وظاهر الحديث ان الله يصير نفس المال بهذه الصفة  
 وفى حديث جابر عنده مسلم مثل كما هنا قال القرطبي اى صوراً ونصب واقم من قوله مثل قائما اى منتصبا  
 او ضمن مثل معنى التصيير اى صير ما له على هذه الصورة وقال عياض ظاهره ان الله خلق هذا الشجاع  
 لعذابه ومعنى مثل نصب كقوله من سره ان يقول له الناس قياما اى ينصبون وقد يكون معناه صور ما له  
 على هذه الصورة كقوله أشد الناس عذابا الممثلون اى المصورون ويشهد له رواية الاجاء كنز يوم  
 القيامة شجاعا ثم لا تنافى بين هذا وبين رواية مسلم من روعا من صاحب ذهب ولا فضة لا يؤدى منها  
 حقها الا اذا كان يوم القيامة صفيحت له صفايح من نار فاجى عليها فى نار جهنم فتكوى بها جبهته  
 وجنبه وظهره لانه يجتمع له الامران جميعا فتحدث الباب يوافق الاية وهى سيطوقون ما يخلوا به يوم  
 القيامة ورواية مسلم توافق الاية فتكوى بها اجباهم وجنبهم وظهورهم لانه جمع المال ولم يصرفه  
 فى حقه لتعميل الجاه واتعم بالمطاعم والملابس اولانه اعرض عن الفقير وولاه ظهروه ولا نها اشرف  
 لاهضاء الظاهرة لاشتمالها على الاعضاء الرئيسة وقيل المراد بها الجهات الاربع التى هى مقدم البدن  
 ومؤخره وجنباه نسأل الله السلامة هذا وفى الحديث دلالة على ان المراد بالتطويق فى الاية الحقيقة  
 خلافا لمن قال معناه سيطوقون الاثم وفى تلاوته صلى الله عليه وسلم لها كما صرح به فى حديث ابن مسعود  
 عند الحميدى والشافعى ثم قرأ رسول الله صلى الله عليه وسلم لا تحسبن الاية ولترمذى ثم قرأ صدقه  
 سيطوقون ما يخلوا به دلالة على انها فى مانع الزكاة وهو قول اكثر علماء التفسير وقيل نزلت فى اليهود  
 الذين كتموا صدقة صلى الله عليه وسلم وقيل فيمن له قرابة لا يصلهم قاله مسروق

\* (صدقة الماشية) \*

(مالك الله قرأ كتاب عمر بن الخطاب فى الصدقة) المروى عند احمد وابى داود والترمذى وحسنه

والحاكم من طريق سفيان بن حسين عن ابن شهاب عن سالم عن ابن عمر قال كتب رسول الله صلى الله عليه وسلم كتاب الصدقة فلم يخرجها الى عماله وقرنه بسيفه حتى قبض فعمل به ابو بكر حتى قبض ثم عمل به عمر حتى قبض فذكره قال الترمذي حديث حسن ورواه يونس وغير واحد عن الزهري عن سالم ولم يرفعه وانما رفعه سفيان بن حسين قال المحافظ وهو ضعيف في الزهري وقد خالفه من هو أحفظ منه في الزهري فإرساله أخرجه الحاكم من طريق يونس عنه وقال إن فيه تقوية لرواية سفيان بن حسين لأنه قال عن ابن شهاب أقرأنيها سالم فوعيتها على وجهها فذكر الحديث ولم يقل إن ابن عمر حدثه به فتحسين الترمذي له باعتبار شاهده وهو حديث أنس عند البخاري وأبي داود والنسائي وابن ماجه أن أبا بكر كتب لأنس هذا الكتاب لما وجهه الى البحرين فذكره بنحوه وفي رواية لابن داود أن أبا بكر كتبه لأنس وعليه خاتم النبي صلى الله عليه وسلم (قال فوجدت فيه بسم الله الرحمن الرحيم) ففيه طلب البسملة أول الكتاب قال المحافظ ولم تجر العادة الشرعية ولا العرفية بابتداء المراسلات بالمحمد وقد جعت كتبه صلى الله عليه وسلم الى الملوك وغيرهم فلم يقع في واحد منها البداء بالمحمد بل بالبسملة (هذا كتاب الصدقة) وللبخاري هذه فريضة الصدقة التي فرضها رسول الله صلى الله عليه وسلم على المسلمين والتي أمر الله بها رسوله فمن سألها من المسلمين على وجهها فليعطها ومن سئل فوقها فلا يعط (في أربع وعشرين من الأبل قدونها) الفاء بمعنى أو (الغنم) مبتدأ أخبره في أربع وقدم الخبر لأن الغرض بيان المقادير التي يجب فيها الزكاة وإنما يجب بعد وجود النصاب فحسن التقديم (في كل خمس شاة) مبتدأ وخبر وفيه تبين إخراج الغنم فلما أخرج بعير أربع وعشرين بعير المبحر وهو قول مالك وأحمد وقال الشافعي والجمهور يحجز به أن وقت قيمته بقيمة أربع شياه لأنه يحجز عن خمس وعشرين فأولى مادونها ولأن الأصل أن يجب الزكاة من جنس المال وإنما عدل عنه رفقا بالمالك فأدرك باختياره الى الأصل إجزاءه ويرد بأنه قياس في معرض النص فهو فاسد الاعتبار على أنه لا دخل له في هذا الباب نعم صحح المالكية أجزاء بعير عن شاة تفي قيمته بقيمتها أو المبحر قال الساجي اختلاف قول مالك وأبي حنيفة والشافعي في الوقف هل هو مركب فالماخوذ من الصدقة عن الجملة وهو ظاهر قوله في أربع وعشرين أو المأخوذ مما هو على ما زعم الزايد وقص لا يجب فيه ولا يؤخذ عنه شيء واختار ابن القصار الثاني قال ابن زرقون ودليله في كل خمس شاة فأنما جعلها في الخمس (وفيما فوق ذلك) من خمس وعشرين واليه ذهب الجمهور (الى خمس وثلاثين شاة) وفي رواية بنت (مخاض) بفتح الميم والمجمة المخففة وأخوه مجمة أتت عليها حول ودخلت في أثنائي وحملت أمها والمخاض الحامل أي دخل وقت حملها وان لم تحمّل وجاء عن علي أن في خمس وعشرين شاة فإذا صارت ستا وعشرين فينت مخاض رواه ابن أبي شيبة وغيره عنه موقوفاً ومرفوعاً وأسناد المرفوع ضعيف (فإن لم تكن ابنة مخاض فابن لبون) وهو ما دخل في الثالثة فصارت أمه لبوناً بوضع الحمل (ذكر) وصفه به وإن كان ابن لا يكون إلا ذكر أكرز يادة في الأسيان لأن بعض الحيوان يطلق على ذكره وأتاه لفظ ابن كإبن عرس وابن أوى فرفع هذا الاحتمال أو أريد مجرد التأكيد لاختلاف اللفظ كقوله غرايب سود قاله الساجي وألنبه على نقصه بالذكورة حتى يعدل بنت المخاض قاله ابن زرقون قال المحافظ أولنبه رب المال لطيب نفساً بالزيادة وقيل احتزر بذلك عن الخنثى وفيه بعد (وفيما فوق ذلك الى خمس وأربعين بنت لبون) والغاية داخلية وإن كانت الى للغاية فلا يدخل ما بعدها فيما قبلها لا بدليل لأن دليلاً قوله (وفيما فوق ذلك) إذا الإشارة لا قرب مذكور وهو الخمس وأربعون فعلم أن حكمها حكم ما دونها وإن مادونها وقص باللفظ وهي وقص بالاجماع فهما وقصان متصellan وإن الأعداد في النسيات تختلف غير هارفاً فلما باح لنلامه ما بين درهم الى عشرة فهم

منه عرفنا باحة العشرة بخلاف اجبت لك الجولس بين هذه الدار الى هذه الاخرى فلا يقهـم منه اباحة واحدة منهم ما قاله الساجي واولاه والاعا واقتصر عليه غيره (الى ستين حقة) بكسر المهملة وشدة القاف والجمع - حقاق بالكسر والتخفيف (طروقة الفحل) بضم الطاء اى طروقة فعوله بمعنى مفعوله حكومة بمعنى محكومة اى بلغت ان تطرقها الفحل وفي رواية الجبل وهى التى اتت عليها ثلاث سنين ودخلت فى الرابعة (وفىما فوق ذلك) وهو احدى وستون (الى خمس وسبعين جذعة) بفتح الجيم والذال المعجمة وهى التى دخلت فى الخامسة سميت بذلك لانها جذعت مقدم اسمائها اى استقطت وهى غايه اسنان الزكاة وفىما فوق ذلك) وهو ست وسبعون (الى تسعين ابنة البون وفىما فوق ذلك) وهو احدى وتسعون (الى عشرين ومائة حقتان طروقتا الفحل) بالقاء والحاء الذى ذكره فى رواية طروقتا الجبل (فما زاد على ذلك من الابل) واحدة فصاعدا عند الجمهور (ففى كل اربعين بنت) وفى رواية ابنت (لبون وفى كل خمسين حقة) فواجب مائة وثلاثين بنتا لبون وحقة وواجب مائة واربعين بنتا لبون وحقتان وهكذا وقال ابو حنيفة اذا زادت على عشرين ومائة رجعت الى فريضة الغنم ففى خمس وعشرين ومائة ثلاث بنات لبون وشاة ورد بان فى ابى داود وغيره فى كتاب عمر المذكور فاذا كانت الابل احدى وعشرين ومائة ففيها ثلاث بنات لبون حتى تبلغ تسعا وعشرين ومائة فصرح بان ما زاد على ذلك زكاة به بالابل خاصة ومقتضى الحديث ان لا مدخل للغنم بعد الخمس وعشرين فى زكاة الابل وبه قال مالك والشافعي والجمهور (وفى سائمة الغنم) اى راعيها (اذا بلغت اربعين الى عشرين ومائة شاة) مبتدأ خبره ما قبله (وفىما فوق ذلك) وهو احدى وعشرون ومائة (الى مائتين شاتان) وفى رواية ابى داود والترمذى فان زادت واحدة فشاتان الى مائتين (وفىما فوق ذلك) من واحدة (الى ثلثمائة ثلاث شياه) بالكسر جمع (فما زاد على ذلك) اى الثلثمائة (ففى كل مائة شاة) ففى اربع مائة اربع وهكذا ومقتضاه ان الزايرة لا تجب حتى توفى اربع مائة وهو قول الجمهور وقالوا فائدة ذكر ثلثمائة ايمان النصاب الذى بعده لكون ما قبله محتلفا وقال بعض الكوفيين كالحسن بن صالح ورواية عن احمد اذا زادت على ثلثمائة واحدة وجب اربع زاد فى حديث انس فاذا كانت سائمة الرجل ناقصة عن اربعين شاة واحدة فليس فيها صدقة الا ان يشاء بها ثم لا خلاف فى وجوب زكاة لسائمة واختلاف فى المعلوفة والعامة من ابل وبقر فقال مالك والليث فيها الزكاة رعت ام لا لانها سائمة فى صفتها والماشية كلها سائمة ومنهها من الرعى لا يمنع تسميتها سائمة والمجبة قوله صلى الله عليه وسلم ليس فيما دون خمس ذود صدقة وانه اخذ من ثلاثين بقرة يتبعها ومن اربعين مسنة ومن اربعين شاة شاة ولم يخص سائمة من غيرها وقال سائر قسساء الامصار واهل المحدث لازكاة فيها وروى عن جمع من الصحابة لا يخالف لهم منهم فعلى قولهم من له اربع من الابل سائمة وواحد عامل او تسع وعشرون بقرة راعية وواحدة عاملة او تسع وثلاثون شاة راعية وكبش معلوف فى داره لا تجب عليه زكاة ولا علم من قال بقول مالك والليث من فقهاء الامصار قاله ابن عبد البر وقال الساجي يحتمل انه عبر بالسائمة لانها عامة الغنم لا تسكاد توجد فيها غير سائمة ولذا ذكرها فى الغنم دون الابل ويحتمل انه صلى الله عليه وسلم نص على السائمة ليكلف المجتهد للاجتهاد فى الحاق المعلوفة بها فيحصل له اجر المجتهد (ولا يخرج) وفى رواية ولا يؤخذ (فى الصدقة تبس) وهو فحل الغنم او مخصوص بالاعز لانه لا منفعة فيه لدرولانسل وانما يؤخذ فى الزكاة ما فيه منفعة للنسل قاله الساجي (ولا هزيمة) بفتح الهاء وكسر الراء كبيرة سقطت اسنانها (ولادات عوار) بفتح المهملة وضمها وقيل بالفتح اى معيبة وبالغنم العور واختلف فى ضبطها فالأكثر على انه ما ثبت به الردف البيع وقيل ما يمنع الاجزاء فى الضحية ويدخل فى المعيب المريض والصغير سنا بالنسبة الى سن اكبر منه (الا ماشاء المصدق) يريد اذا كان ذلك خيرا

للمساكين فيأخذها باجتهاده وقال القاضي أبو الحسن إن ذا العيب لا يجزى وإن كانت قيمتها أكثر من  
السلمة قاله الباجي فخر أئمة الصدوق وهو السامعي وجعل ابن عبد البر ليس من الخيار لانه ينزور وبأن  
اشتراط مشيئة المصدق مع اقترانه بالهرمة وذات العوار يدل على انه من الشرار وفي حديث انس  
ولا تؤخذ هرمة ولا ذات عوار ولا ليس إلا أن يشاء المصدق قال الحافظ اختلاف في ضبطه فالأكثر انه  
بالتشديد أي المالك وتقديره لا تؤخذ هرمة ولا ذات عيب أصلاً ولا ليس الأبرص المالك لا احتياجه  
اليه فأخذها بالارضاد اضرار به فلا يستدأ بمحتص بالثالث وهم من ضبطه بخفض الصدوق وهو السامعي  
وكانه اشير الى التفويض اليه لانه كالوكيل فلا يتصرف بغير مصلحة وهذا قول الشافعي في البويطي  
وهو اشبه بقاعدته في تناول الاستثناء بجميع ما قبله وعن مالك يلازم المالك أن يشتري شاة محزية تمسكا  
بظاهر هذا الحديث وفي رواية عنه كالأول انتهى (ولا يجمع) بضم أوله وفتح ثالثه (بين مقترق) بقاء  
فوقية فراء خفيفة وفي رواية مقترق بتقديم التاء وشذراء (ولا يفرق) بضم أوله وفتح ثالثه مشدداً  
(بين مجتمع خشية) وفي رواية مخافة (الصدقة) ونصبه فعول لاجله تنزع فيه الغعلان ويحتمل أن  
التقدير لا يفعل شيء من ذلك خشية الصدقة فيحصل المراءى بل تنزع قاله الدماميني ويأتي معناه قريباً  
(وما كان من خيلطين) تنبيه خياط بمعنى مخالط كنديم وجليس بمعنى منادم ومجالس (فأنهما  
يتراجعا بينهما بالسوية) يأتي تفسيره (وفي الرقة) بكسر الراء وخوفاً القاف الفضة سواء كانت مضروبة  
أو غير مضروبة قيل أصلها الورق فحذفت الواو وعوضت الهاء فتعوا العدة والوعد (أذا بلغت خمس أواق)  
بالتنوين كجوار وهي مائة درهم (ربع العشر) خمسة دراهم وما زاد فبحسابه يجب ربع عشرة وقال  
أبو حنيفة لا شيء فيما زاد عليها حتى تبلغ أربعين درهما قدرهم واحد وكذا في كل أربعين قال القاضي  
عياض اعتماداً لما كان العلماء والخلفاء قبلهم على ما في هذا الكتاب ولم يرد عن الصحابة أنكار شيء منه  
وهو الذي طلبه عمر بن عبد العزيز من آل عمر بن الخطاب مع الكتاب الذي كان عند آل عمرو بن خزم  
وهذا يدل على أن الذي كان عند عمر هو الذي كان عند أبي بكر إذ لو كان خلافه لطلبه من آل أبي بكر  
كما طلبه من آل عمرو وآل عمرو

\*(ما جاء في صدقة البقر)\*

وفي نسخة زكاة البقر اسم جنس لا مذكر والمؤنث اشتقت من بقرت الشيء إذا سقطت لانهما تنقرا الارض  
بالحراثة وأحرز زكاة البقر لأنها اقل النعم وجوداً ونصباً قاله الزين بن المنير وفي طرقة قديمة هذا التبويب  
ليس من الرواية وهو في حاشية كتاب أبي عمرو عند الباجي في أصل الكتاب (مالك عن حميد) بضم الحاء  
(ابن قيس المسكي) الأعرج أبي صفوان القاري لا بأس به من رجال المجيع مات سنة ثلاثين ومائة وقيل  
بعدها (عن طاوس) بن كيسان (اليماني) المحضري مولا لهم القارسي يقال اسمه ذكوان وطاوس لقب  
تابعي ثقة فقيه فاضل مات سنة ست ومائة وقيل بعدها (ان معاذ بن جبل الانصاري) الخزرجي الامام  
المقدم في علم الحلال والحرام وكان ابيض وضي الوجه براق الشايبا لكل العينين شهيداً والمشهد كلها  
ومناقبه كثيرة جداً قال الحافظ هذا منقطع فطاوس لم يبق معاذاً وهو في السنن من طريق مسروق عن  
معاذ وقال الترمذي حسن وصححه الحاكم وفيه نظر لان مسروق لم يبق معاذاً وانما حسنه الترمذي  
لشواهد في الباب عن علي عند أبي داود (أخذ من ثلاثين بقرة تبعها) وهو ما دخل في الثانية سمي  
تبعها لانه قطع عن امه فهو يتبعها (ومن أربعين بقرة مسنة) دخلت في الثالثة وقيل الرابعة ولا تؤخذ  
إلا اثني سوا كانت البقر ذكورا كلها وأنا ما قاله الباجي وقال ابن عبد البر فان زادت على أربعين حتى تبلغ  
ستين فتبيعان وفي سبعين مسنة وتبيع ثم في كل ثلاثين تبيع وفي كل أربعين مسنة هذا مذهب مالك



والشافعي والفتاه من أهل الرأي والمحدث وثم أقوال شاذة عن الجمهور والآن نأرقال وهذا الحديث ظاهره الوقف على معاذ إلا أن قوله (وأنى يبادون ذلك) أي الثلاثين (فأبى أن يأخذ منه شيئاً) وقال لم استع من رسول الله صلى الله عليه وسلم فيه شيئاً) فيه دلالة واضحة على أنه سمع منه ما عمل به في الثلاثين والاربعين مع أن مثله لا يكون رأياً وإنما هو توقف عن أمر يأخذ الزكاة من المؤمنين (حتى) غاية لمقدراً لا تأخذ إلى أن (القاه فأسأله) وفي رسول الله صلى الله عليه وسلم قبل أن يقدم معاذ بن جبل من اليمن قال عمرو بن شعيب لم يرزل معاذ بالجند منذ بعثه النبي صلى الله عليه وسلم إلى اليمن حتى توفي النبي صلى الله عليه وسلم وأبو بكر ثم قدم على عمر فرده على ما كان عليه قال أبو عمرو توفي معاذ في طاعون حمواً وكان سبعة سبع عشرة وثمان عشرة والمجند من اليمن بلد طابوس اه والذي في الأ وقدم معاذ من اليمن في خلافة أبي بكر وتوفي بالطاعون بالشام سبعة سبع عشرة أو التي بعدها وهو قول الأكثر وعاش أربعمائة وثلاثين سنة وقيل غير ذلك وشهد بذلك واحد وعشرون سنة قال مالك أحسن ما سمعت فممن كانت له غنم على راعيي فقيرين) بتقديم الفاء وفي نسخة مفترقين بتقديم التاء (أو على رعاء) بكسر الراء ومدود جمع (مفترقين في بلدان شتى أن ذلك يجمع كله على صاحبه فيؤدي صدقته) وكذلك الماشية والحراث وقوله أحسن ما سمعت يدل على الخلاف والأصل مراعاة ملك الرجل النصاب ولا يراعى افتراق المواضع إلا من جهة السعاة قاله أبو عمر (ومثل ذلك الرجل يكون له الذهب أو الورق متفرقة في أيدي ناس شتى) بكسر الهمزة وفتحها (ينبغي له) أي يجب عليه (أن يجمعها فيخرج ما وجب عليه في ذلك من زكاتها) بيان لما وجب (قال مالك في الرجل يكون له الضأن والمغزاة يجمع عليه في الصدقة) فإن كان فيها ما يجب فيه الصدقة صدقت) بضم الصاد. الدال أنخرج صدقتها (وإنما هي غنم كلها وفي كتاب عمر بن الخطاب في سائمة الغنم إذا بلغت أربعين شاة) بمن (شاة) مبتدأ استدلال على جمع المغزاة الضأن لأن اسم الغنم شملها قال فان كانت الضأن هي أكثر من المغزاة لم يجب على ربه إلا الشاة واحدة (أخذ المصدق) بحقة الصاد أي الساعي (تلك الشاة التي وجبت على رب المال من الضأن) تغليباً لا أكثر (وإن كان المغزاة أكثر من الضأن أخذ منها فان استوي الضأن والمغزاة) كخمسين ضائاً وخمسين مغزاة (أخذ الشاة من أيتهما شاء) أخذاً طرف يربح (وكذلك الأبل العرب) بكسر العين (والجث) جمع جثي مثل روم ورومي ثم يجمع على الجثاني وبخفف ويثقل وعند ابن وضاح والخب بنون وجيم وموحدة جمع نجيب ونجيبه في الخبصار (يجمعان على ربهما في الصدقة وقال إنما هي أبل كلها) فيشملها اسم الأبل في الحديث (فان كانت العربى هي أكثر من الجث ولم يجب على ربه إلا بعير واحد فليأخذ من العربى صدقتها) أي الجميع من جث وعربى (فان كانت الجث أكثر فليأخذ منها) صدقتها (فان استوت فليأخذ من أيتهما شاء) إذا كانت في كل واحدة منهما الب الواحدة فان كانت في أحدهما خاصة أخذها وليس له الزام المالك بشراء ذلك من الآخر (قال مالك وكذلك البقر والجواميس) جمع جواميس نوع من البقر قيل كانه مشتق من جيس الودك إذا جرد لا ليس فيه قوة البقر في استعماله في الحراث والزراعة والدياسة (يجمع في الصدقة على ربهما وإنما هي بقرة كلها) وقد ثبت زكاة البقر (فان كانت البقرى أكثر من الجواميس) أو الحالة أنه (لا يجب على ربه إلا بقرة واحدة فليأخذ من البقر صدقتها) أو أن كانت الجواميس أكثر فليأخذ منها فان استوت كخمسة عشر من الجواميس ومثلها من البقر (فليأخذ من أيتهما شاء) مع وجودهما والأربعين الموز (فإذا وحت في ذلك الصدقة صدق الصنفان جميعاً) كالثلاثين من البقر ومثلها جواميس فليأخذ من كاتبعها (قال مالك من أفاة ماشية من أبل أو بقرة أو غنم فلا صدقة عليه فيها حتى يحول عليه الحول من

أفادها إلا أن يكون له قبلها نصاب ماشية والنصاب ما يحب فيه الصدقة وهو لغة الأصل واستعمل في عرف الفقهاء في أقل ما يحب فيه الزكاة فكذا أنه أصل لما يحب فيه (الماخس ودومن الأبل وأما ثلاثون بقرة وأما رءون شاة فإذا كان للرجل مثلا) خمس ودومن الأبل أو ثلاثون بقرة أو رءون شاة ثم أفاد إليها الأبل وبقرا أو غنما باشتراء أو هبة أو ميراث فانه يصدقها (يعطى صدقتها) مع ماشيته حين يصدقها وإن لم يحل على العائدة الحول) فحصل مذهبه في فائدة الماشية أنها انما تنضم الى نصاب والاستئنف بالجميع حولا فان كان له نصاب من نوع ما أفاد زكى العائدة على حول النصاب ولو استفادها قبل الحول أو قبل مجي الساعي بيوم وبه قال أبو حنيفة وقال الشافعي وأبو ثور لا تنضم القوائد وزكى كل على حوله الانتاج الماشية فتزكى مع أمهاتها إن كانت نصابا (وإن كان ما أفاد من الماشية الى ماشيته قد صدقت) أى صدقتها ما لكتها البائع أو الواهب أو المورث (قبل أن يشتريها بيوم واحد وقبل أن يرثها بيوم واحد فانه يعد صدقتها مع ماشيته حين يصدق ماشيته) فهو مال زكاة إنسان في عام واحد (قال مالك وغانم ذلك) قياسه (مثل الورق) الفضة (يزكيا الرجل ثم يشتري به من رجل آخر عرضا وقد وجبت عليه في عرضه ذلك إذا باعه الصدقة) لتجره فيه (فيخرج الرجل الا تصدقها هذا اليوم ويكون الا تحرق صدقتها من الغد) ولا غرامة في ذلك (قال مالك في رجل كانت له غنم لا يحب فيها الصدقة) لئلا تصاب عن النصاب (فاشتري اليها غنما كثيرة تحب في دونها الصدقة أو ورثها) أو وهبت له (أنها لا تحب عليه في الغنم كلها الصدقة حتى يحول عليها الحول من يوم أفادها باشتراء أو ميراث) أو هبة (وذلك إن كل ما كان عند الرجل من ماشية لا يحب فيها الصدقة) صفة ماشية (من أبل أو بقرا أو غنم) بيان ماشية (فليس يعد ذلك نصاب مال) بل هو موقوف عنه (حتى يكون في كل صنف منها) أى الثلاثة (ما يحب فيه) بالتدكير وفي نسخة فيها التأنيد (الصدقة فذلك النصاب الذى يصدق) يزكى (معه) ما أفاد إليه صاحبها (فاعل يصدق) (من مال أو كثير) بيان لما (من الماشية) أصنافها الثلاثة (ولو كانت لرجل أبل أو بقرا أو غنم تحب في كل صنف منها الصدقة) لبوغي النصاب (ثم أفاد إليها بعيرا أو بقرة أو شاة صدقتها مع ماشيته حين يصدقها وهذا أحب ما سمعت الى في هذا) قال الساجي يحتمل أنه يحب هذا القول دون غيره وعلى هذا يقال زيد أحق بما له من غيره وإن كان لا حق لغيره فيه وعليه قول حسان

اتقوه ولسن له بند \* فشر كما تحبكم الفداء

قال فشر كما ولا شر في النبي صلى الله عليه وسلم وقال فشر كما ولا خير في هاجمه ويحتمل أن يريد ما أحب أنه أصح وأرجح دللا فأفعل على ما بهما (قال مالك في الفريضة تحب على الرجل فلا توجد عندها إن كانت بنت مخاض فلم توجد أخذت مكانها ابن لبون ذكر) وإن كان أقل قيمة منها ولا يكلف تحصيلها ففي حديث أنس فان لم يكن عنده بنت مخاض على وجهها وعنده ابن لبون فانه يقبل منه وليس معه شيء وهذا الحكم متفق عليه فلو لم يجد واحدا منهم ما فاق مالك وأجد وغيرهما يتعين شراء بنت المخاض والأصح عند الشافعية أنه يشتري أيهما شاء (وإن كانت) الفريضة الواجبة عليه (بنت لبون أو حقة أو جدعة ولم يكن عنده كان على رء الأبل أن يتنازع الله حتى يأتية بهما ولا أحب أن يعطيه قيمتها) لان اخراج القيمة في الزكاة لا يجوز على المشهور ودليله قوله صلى الله عليه وسلم لما أخذ الحب من الحب والشاة من الغنم والبعير من الأبل والبقرة من البقر ولانه حيوان يخرج على وجه الطهارة فلم تجز فيه القيمة كالرقبة قاله الساجي (قال مالك في الأبل النواضع) جمع ناضع وهو الذى يعمل الماء من نهر أو بئر ليسقى الزرع سميت بذلك لانها تنضج العلف أى تبله بالماء الذى تعمله هذا أصله ثم استعمل في كل بعير وإن لم يعمل

الماء (والبقر السواني) التي يبنى عليها أي يستقي من البئر وبقر الحث إلى أرى أن يؤخذ من ذلك كله إذا وحيث فيه الصدقة لأن الأحاديث الصحيحة وردت باطلاق الزكاة فيها ولم يخص عاملة من غيرها

\*(صدقة الخاطئ)\*

(قال مالك في الخليطين إذا كان الراعي واحدا والفحل ذكر الماشية واحدا والاربع) يضم الميم على الأشهر وتفتح بمجمع الماشية للميت أو للقاتلة (واحدا والدلو) آله الاستقاء وقيل كناية عن المياه (واحدا فأمر جلان لخليطان) فيكرهان كمالك واحدا بشرط نية الخلط (وان عرف كل واحد منهما ماله من مال صاحبه) (الراعي والدلو) لا لاصالة بدليل قوله (قال والذي ليس يعرف ماله من مال صاحبه ليس يخلط إنما هو شريك) فقط لا يخلط خلافا لابي حنيفة في أن الخليط الشريك واعتبر بأن الشريك لا يعرف عين ماله لعدم تميزه عن مال شريكه حتى يرجع بحصة ما أخذ منه وقد قال في الحديث إنما يتراجحان بينهما بالسوية فلو كان كما قال لم يكن لتراجعه ما بالسوية معنى اللهم إلا أن يجب بأن التراجح بحسب الحساب ومما يدل على أن الخليط لا يستلزم أن يكون شريكا قوله تعالى وإن كنتم من الخلفاء وقد نمت قبل ذلك بقوله أن هذا أخى له تسع وتسعون نجحة ولحقه نجحة واحدة فأذا كان المراد ما خلطه مطاق الاجتماع لا الشراكة ولا يجب الصدقة على الخليطين حتى يكون لكل واحد منهما ما يحب فيه الصدقة وكل حر مسلم فبركي على ما اقتضته الخلطة من تخفيف وتقبل ومساواة (وبفسير ذلك) أي سبانه (إذا كان لاحدا الخليطين أربعون شاة فصاعدا ولا تحرق من أربعين شاة) ولو واحدة كانت الصدقة على الذي له الأربعون شاة) لما كره النصاب (ولم تكن على الذي له أقل من ذلك صدقة) لنقصه عن النصاب (فإن كان لكل واحد منهما ما يحب فيه الصدقة جماعا في الصدقة ووجبت الصدقة عليهما جميعا) بقدر ما لهما وأضح ذلك بالمثال فقال (فإن كانت لاحدهما ألف شاة وأقل من ذلك منها يحب فيه الصدقة ولا تحرق أربعون شاة) وأكثر فيهما خايطان. تترادفان الفضل) أي الزائد (بينهما بالسوية على قدر عدد أموالهما على الألف بحصتها وعلى الأربعين بحصتها) فإذا أخذ الساعي من الألف والأربعين عشرة كان على ذي الألف منها تسعة لقوله صلى الله عليه وسلم وما كان من خليطين فإنهما يتراجحان بالسوية لأن الشريك لا يتصور بينهما تراجع وإنما يصح في الخليطين إذا أخذت القرصة من مال أحدهما وقال أبو حنيفة لا تأثير للخلطة فلا يجب على أحدهما فيما يملكه المثل الواجب عليه لو لم تكن خلطة وتيقه ابن جرير بأنه لو كان تقرقها مثل جمعها في الحكم لبطلت فائدة الحديث وقال ابن عبد البر لعل الكوفيين لم يبلغهم هذا الحديث أو رأوا أن الأصل حديث ليس فيما دون خمس دود صدقة ورأوا أن حكم الخلطة يغاير هذا الأصل فلم يقلوا به (قال مالك الخليطان في الأبل عزله الخليطين في الغنم يجتمعان في الصدقة جميعا) وكذا الخليطان في البقر (إذا كان لكل واحد منهما ما يحب فيه الصدقة) واستدل على ذلك مشير إلى الجمع بين الحديثين بقوله (و) دليل (ذلك) أي شرط ملك كل نصاب (أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال ليس فيما دون خمس دود) بالإضافة والتسوية (من الأبل صدقة) فعموم النقي شامل للخليطين (وقال عمر بن الخطاب) في كتاب الصدقة وتقدم إليه مرفوع عن النبي صلى الله عليه وسلم (في سائة الغنم إذا بلغت أربعين شاة) تميز (شاة) بارفع مائة فقدر كاتبا بلوغ النصاب وذلك شامل للخليطين فمن لم يكن له نصاب فلا زكاة عليه وإن خالط (قال مالك وهذا أحب ما سمعت إلى في ذلك) ووافقه على هذا سفيان الثوري وغيره قال الباقي ومن جهة القياس أن من لا يجب عليه منفرد فلا يجب عليه مخالط أصله إذا كان ذميا وقال أبو عمر أجمعوا على أن المنفرد لا يلزمه زكاة في أقل من نصاب واختلفوا في الخليطين ولا يجوز نقص أصل مجمع عليه برأى

مختلف فيه وقال الشافعي وأجد وأصحاب الحديث إذا بلغت ما شئتما النصاب وجبت وإن لم يكن لكل نصاب وليس ذلك برأي بل لأنه لا يفرق في حديثي الذود والغنم بين المجتمعين بالخطة لما لكان أولئك واحد وغيرهم وقد اتفقوا في ثلاثة أخطاء لهم مائة وعشرون شاة لكل أربعون عليهم شاة واحدة فتقصوا المساكين شاتين للخطة فقياسه لو كانت أربعون بين ثلاثة وجميع عليهم شاة لخطتهم انتهى ملخصا لكان الاتفاق على هذا إنما هو بين القائلين بتأثير الخطة فلا يمدل القياس على الجمع عليه وكونه لم ينص في الحديثين على الفرق بين المجتمعين بالخطة لما لكان أولئك لا يستلزم ذلك لعوده على الدليل بالابطال إذ يلزم عليه أنه وجب على مالك أقل من نصاب الزكاة وذلك خلاف عموم السلب في قوله ليس فيما دون خمس ذود صدقة وخلاف الشرط في حديث الغنم فقول مالك أرحح واستدل له أوضح وقال عمر بن الخطاب في كتابه المتقدم ومرانه مرفوع إلى النبي صلى الله عليه وسلم (لا يجمع بين مفترق) بتقديم الفاء على التاء الفوقية وخفة الراء بتقديم الفوقية على الغاء وشذراء روايتان كما مر (ولا يفرق) بقم أوله وشذراء مفعولها (بين مجتمع خشية الصدقة أنه إنما يعني بذلك أصحاب المواشي) لأنه مفعول قوله خشية الصدقة قاله أبو عمر لا السعاة (قال مالك وتفسير لا يجمع بين مفترق أن يكون الثفر الثلاثة الذين يكون لكل واحد منهم أربعون شاة قد وجبت على كل واحد منهم في غنمهم الصدقة فإذا اظلمهم بظلمة مجمعة أشرف عليهم (المصدق) بضم الميم وتخفيف الصاد وكسر الدال أي أخذ الصدقة وهو الساعي (جمعوا ثلثا يكون عليهم فيها الاشاة واحدة) لأنها واجب مائة وعشرين (فنهو عن ذلك) أي عن تقليل الصدقة (وتفسير قوله ولا يفرق بين مجتمع ان الخليلطين يكون لكل واحد منهما مائة شاة وشاة فيكون عليهم ما فيها ثلاث شياها فإذا اظلمها المصدق فرقاً عنهما فلم يكن على كل واحد منهما الاشاة واحدة فنهى عن ذلك فقيل لا يجمع بين مفترق ولا يفرق بين مجتمع خشية وفي رواية مخافة (الصدقة قال فهذا الذي سمعت في) تفسير (ذلك) واليه ذهب سفيان الثوري وقال الشافعي هو خطاب رب المال من جهة وللناس من جهة فأمر كل واحد منهم ان لا يتحدث شيئاً من الجمع والتفريق خشية الصدقة قرب المال يخشى ان تكثر الصدقة فيجمع أو يفرق لتقل والساعي يخشى ان تقل الصدقة فيجمع أو يفرق لتكثر فنهى قوله خشية الصدقة أي خشية ان تكثر وان تقل فلما احتمل الأمرين لم يكن المحل الجمع أحدهما باولى من الآخر فحمل عليهم ما عاقل المحافظ لكان الذي يظهر ان جملة على المالك اظهر

\*(ما جاء فيها يعتد به من السخيل في الصدقة)\*

السخيل بفتح السين وسكون المعجمة وباللام جمع سخلة مثل قمر ومرة ويجمع أيضا على سخائل (مالك عن ثور) بفتح التاء (ابن زيد الدبلي) بكسر الهمزة بعدها تحتانية المدنى ثقة مات سنة خمس وثلاثين ومائة (عن ابن عبد الله بن سفيان الثقفي عن جده سفيان بن عبد الله) بن ربيعة بن الحارث الثقفى الصائفي صحابي وكان عامل عمر على الطائف (ان عمر بن الخطاب بعثه مصدقا) حاسبا للصدقة (فكان يعتد على الناس بالسخيل) بفتح فسكون (فقالوا اتعد علينا بالسخيل ولا تأخذ منه شيئاً) في الزكاة (فلما قدم على عمر بن الخطاب ذكر له ذلك) الذي فعله وانكارهم عليه (فقال) عمر (نعم تعد عليهم) مواشيهم (بالسخيلة) الواحدة فضلا عن السخيل (بجمعها الزاخي) لعدم قدرتها على المشي (ولا تأخذها) ولا تأخذ الا كولة السمينة (ولا الرتي) براء وموحدة بزنة فعلى وجمعها رباب كغريب (ولا الا خض) بجمعتين (ولا فعل الغنم وتأخذ المجذعة والنبذة وذلك عدل) أي وسط (بين غداة) بجمعتين بزنة كرام جمع غذى وزن كريم سخائل (الغنم وخياره) قال البخاري بن عمر ان ما يترك لهم من جيدها ولا يأخذ منه

في جنب الردي والذي لا يؤخذ فكما يحسب الجيد ولا يؤخذ منه كذلك يحسب الردي ولا يؤخذ منه ولا يؤخذ الا من وسط ذلك ولا خلاف فيه بين الفقهاء اذا كانت الامهات نصابا الا ما يرى عن لا يستد  
بجلافة انه لا يحسب السخايل بحال (قال مالك السخيلة الصغيرة حين تنبع) بضم اوله وفتح ثالثة أى ساعة  
قوله قال الازهرى تقول العرب لا ولاد الغم ساعة تصعبها امهاتها من الضأن أو المعز ذكر أو أنثى  
سخيلة (والرأى التي قد وضعت فهي تربى ولدها) وقيل التي تحبس في البيت للبهنا قال أبو زيد وليس لها  
فعل وهي من المعز وكذا قال صاحب المجرد انها في المعز خاصة وقال جماعة من المعز والضأن وربما  
اطلق في الابل (والمانخض هي الحامل) يقال شاة مانخض (والا كولة) بالقح (هي شاة اللحم التي تسمن  
تؤكل) فهي من كرائم المال وأصل هذا كله قوله صلى الله عليه وسلم لما ذلما بهته الى ابن ابيك وكرائم  
اموالهم (قال مالك في الرجل تكون له الغنم لا يحب فيها الصدقة فتولد) بمحذف احدى التائين (قبل ان  
يأتيها) وفي نسخة يأتيه أى الرجل مال كها (المصدق) الساعى (يوم واحد فتبلغ ما يجب فيه الصدقة  
تولدنها قال مالك) اعاده لطول الفصل بصورة التصوير (اذا بلغت الغنم بأولادها ما يجب فيه الصدقة  
فعلية فيها الصدقة وذلك ان ولادة الغنم منها) كرمح المال كما يأتي (وذلك بخلاف لما أفيد منها باشتراء  
أوهبة أو ميراث) فلا يصفيه لما عنده الناقص عن النصاب بل يستقبل بهما (ومثل ذلك العرض) أى  
عرض التجارة (لا يبلغ منه ما يجب فيه الصدقة ثم يبعه صاحبه فيبلغ برجعه ما يجب فيه الصدقة  
فيمصدق) أى يركى (برجعه مع رأس المال) ولو قبل الحول بيوم (ولو كان ربحه فائدة) هبة (أو ميراثا  
لم يجب فيه الصدقة حتى يحول عليه الحول من يوم أفاده وورثه فغدا الغنم) بمحذف من سخا لها جمع غدى  
برنة كريمة وكرام (منها كرام مع رأس المال) من غير ان ذلك يختلف في وجه آخر (هو انه اذا كان  
للرجل مثلا (من الذهب أو الورق ما يجب فيه الزكاة ثم أفاده ما لا تركه ماله الذى أفاده لم يرك  
مع ماله الاول حين يركه) لانه لا يجب عليه زكاة الفائدة (حتى يحول على الفائدة الحول من يوم  
أفاده ولو كانت لرجل غنم أو بقرا أو ابل يجب في كل صنف منها الصدقة ثم أفاده اليها بغير أو بقرة أو شاة  
صدقها) زكاها (مع صنف ما أفاده من ذلك حين يصدقه اذا كان عنده من ذلك الصنف الذى أفاده نصاب  
ماشية) وحاصله ان ولادة الماشية كرمح المال ان تم به النصاب قبل مجئ الساعى بيوم زكيت بخلاف  
ما أفاده بشر أو هبة أو ميراث فلا يكمل النصاب بذلك وان كان عنده نصاب ماشية ثم أفاده ماشية  
أضافها الى حول الاولى (قال مالك وهذا أحسن ما سمعت في ذلك) من الخلاف وقال الشافعى  
لا يغم شيء من الفوائد الى غيره الانتاج الماشية اذا كانت نصابا فان لم تكن نصابا لم يعتد بالسخال  
وقال أبو حنيفة اذا كان له في أول الحول اربعون صغارا أو كبارا أو في آخره كذلك فان زكاة فيها  
وان نقصت في الحول

\*(العمل في صدقة عامين اذا اجتمعا)\*

(قال مالك الامر عندنا في الرجل يحب عليه الصدقة وابله مائة بغير فلا يأتيه الساعى حتى يجب عليه  
صدقة أخرى فيأتيه المصدق) الساعى (وقد هلكت اوله الا خمس ذود يأخذ المصدق) بخفة الصاد (من  
الخمس ذود الصدقتين التين وجب ما على رب المال شاتين في كل عام شاة لان الصدقة انما يجب على رب  
المال يوم يصدق ماله) أى يركيه وشرط الوجوب مجئ الساعى ان كان فلا ضمان عليه فيما تلف لانعدام  
شرط الوجوب سواء تلفت بأمر من السماء أو تلفها من غير قصد القراع عند مالك وأصحابه وقال أبو حنيفة  
ان تلفها هو ضمن وقال الشافعى مرة مجئ الساعى شرط وجوب ومرة شرط في الضمان قال سحنون  
فان لم يكن ساع وجبت عليه كل حول لانه ساعى نفسه (فان هلكت ماشيته أو نمت) زادت (فانما يصدق

(المصدق) يأخذ الساعي زكاة ما يجد يوم يصدق وان تظاهرت على رب المال صدقات غير واحدة  
 اى اكثر منها (فليس عليه ان يصدق) تركى (الا ما وجد المصدق الساعي) عنده فان هلك ما شقته  
 او وجبت عليه فيها صدقات (متعددة لو كان الساعي يأتى كل عام فى اطلاق الوجوب تجوز) فلم يؤخذ  
 منه شيء حتى هلك ما شقته كلها او صارت الى ما لا يحب فيه الصدقة (بتقصها عن الزنا) فانه  
 لا صدقة عليه ولا ضمان فيما هلك او مضى من السنين) سواء كان الهلاك بسماوى او باثلافه اياها  
 بدون قصد القرار وأصل هذه المسئلة فصلان هل الزكاة متعلقة بالذمة او بالعين وهل يجب الساعي  
 شرط وجوب أم لا والمذهب انها لا تجب بحجى الساعي وانها متعلقة بالعين أشار اليه الباجي

\*(النهى عن التضييق على الناس فى الصدقة)\*

(مالك عن يحيى بن سعيد) الانصارى (عن محمد بن يحيى بن حبان) بفتح المهـ حلة والموحدة الثقيمة  
 الانصارى المدنى (عن القاسم بن محمد عن عائشة زوج النبي صلى الله عليه وسلم انها قالت من بضم  
 الميم (على عمر بن الخطاب بغم من الصدقة فرأى فيها شاة حافلا) محتملنا يقال حفلت الشاة  
 بالثقل تركت حلبها حتى اجتمع اللبن فى ضرعها فهي محفلة وكان الاصل حفلت لبن الشاة لانه  
 هو المجموع فهي محفل لبنها (ذات ضرع) بفتح فسكون ثدى (عظيم فقال عمر ما هذه الشاة فقالتوا شاة  
 من الصدقة فقال عمر ما أعطى هذه أهلها وهم طائعون) قال أبو عمر انما أخذت والله أعلم من غنم كلها  
 لبون كالمو كانت كلها مواضع أخذ منها ولذا لم يأمر عمر بردها وردة ابن زرقون بأن مشهور بالمذهب  
 ان الساعي لا يأخذ منها ولربها أن يأتى بمافيها وفاء الباجي يحتمل انه علم ان صاحبها قد طابت نفسه بها  
 (لا تقتلوا) بكسر التاء (الناس لا تأخذوا خيرات) بفتح الحاء المهـ حلة والزناى المنقوطة فراء بلا نقط  
 خبار أموال (المسلمين) جمع خزرة بالسكون يطلق على الذكرو والانثى وقد تسكن فى الجميع على توهم الصفة  
 ويروى خزرات بتقديم الراء على الزاى فيسئل سميت بذلك لان صاحبها يحجزها أى يصونها عن الابتذال  
 (تكتبوا عن الطعام) أى ذوات الدر قال موسى بن طارق قتلت لما لك ما معناه فقال لا يأخذ المصدق لبونا  
 (مالك عن يحيى بن سعيد عن محمد بن يحيى بن حبان انه قال أخبرني رجلان من أصحابي) بالفتح واسكان  
 المحجمة وجم قبيلة مشهورة من العرب (ان محمد بن مسلمة الانصارى) اكبر من اسمه محمد فى الصحابة  
 وكان فاضلا مات بعد الاربعين (كان يأتىهم مصدا فاقول رب المال أخرج الى صدقة مالك فلا يعود  
 اليه شاة فيها وفاء) أى عدل (من حقه لا قبلها) قال ابن عبد البر الوفاء للعدل فى الوزن وغيره وان أراد هذا  
 الزيادة فلا خلاف انه اذا طاع رب المال بأوفى مما عليه انه ينبغي للمعامل أن يأخذ ذلك للمساكين وليس له  
 رده (قال مالك السنة عندنا والذى أدركت عليه أهل العلم ببلدنا انه لا يضيى على المسلمين فى زكاتهم وأن  
 يقبل منهم ما دفعوا من أموالهم) وسئل مالك انقسم المصدق الماشية ويقول لصاحبها أخذ من أياها شاة  
 فقال لا يريد لان التبعين لربها وتجب مساحاة أرباب الاموال فى الزكاة وأخذ عقودهم قاله الباجي

\*(أخذ الصدقة ومن يجوز له أخذها)\*

(مالك عن زيد بن اسلم عن عطاء بن يسار) مرسل وصله أحمد وأبو داود وابن ماجه والحاكم من طريق  
 معمر عن زيد بن اسلم عن عطاء بن أبى سفيان الخدرى (ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قال لا تحل  
 الصدقة لغيري) لقوله تعالى انما الصدقات للفقراء والمساكين (الانجسة) ففعل لهم وهم أغنياء لانهم  
 أخذوها بوصف آخر (لما فى سبيل الله) لقوله تعالى وفى سبيل الله (أو لعمالهم) لقوله تعالى  
 والعمالين عليها وبذت السنة ان شرطه أن لا يكون ما شيا قسلا ولا مطلبيا (أو لغارم) أى مدين قال

في جنب الردي الذي لا يؤخذ فكما يحب الجيد ولا يؤخذ منه كذلك يجب الردي ولا يؤخذ منه ولا يؤخذ الا من وسط ذلك ولا خلاف فيه بين الفقهاء اذا كانت الامهات نصابا لا ما روى عن لا يتخذ بخلافه انه لا يجب السخايل بحال (قال مالك السخيلة الصغيرة حين يتنج) بضم اوله وفتح ثالثة أى ساعة قوله قال الازهرى تقول العرب لا ولادة الغنم ساعة تضعها امهات سامن الضان اول المعز ذكر كان اوانثى سخيلة (والربى التي قد وضعت فهى تربى ولدها) وقيل التي تجلس في البيت للبهنا قال أبو زيد وليس لها فعل وهى من المعز وكذا قال صاحب المجرى انها في المعز خاصة وقال جماعة من المعز والضان وربما اطلق في الابل (والماخض هى الحامل) يقال شاة ماخض (والا كولة) بالفتح (هى شاة اللحم التي تسمن لتؤكل) فهى من كرائم المال وأصل هذا كله قوله صلى الله عليه وسلم لعاد لما بعته الى اليمن اياك وكرائم اموالهم (قال مالك في الرجل تكون له الغنم لا يحب فيها الصدقة فتوالد) بخذف احدى التامين (قيل ان يأتياها) وفي نسخة يأتية أى الرجل مالكمها (المصدق) السامعى (يوم واحد فتساع ما يحب فيه الصدقة ولو لا دنها قال مالك) اعاده لطول الفصل بصورة التصوير (اذا بلغت الغنم بالاولاها ما يحب فيه الصدقة فعليه فيها الصدقة وذلك ان ولادة الغنم منها) كرمح المال كما يأتى (وذلك بخلاف ما افيد منها باشتراء اوهبة او ميراث) فلا يضيفه لما عنده الناقص عن النصاب بل يستقبل بهما (ومثل ذلك العرض) أى عرض التجارة (لا يبيع منه ما يحب فيه الصدقة ثم يبعه فساخه فيبيع برحمه ما يحب فيه الصدقة فيصدق) أى يركب (برحمه مع رأس المال) ولو قبل الحول يوم (ولو كان برحمه فائدة) جبة (او ميراثا) لم يحب فيه الصدقة حتى يحول عليه الحول من يوم افاده او ورثه ففداء الغنم) بمهتين سخصا لها جمع غدى بزنة كرم وكرام (منها كرمج المال منه غير ان ذلك يختلف في وجه آخر) هو (انه اذا كان للرجل مثلا (من الذهب والورق ما يحب فيه الزكاة ثم افاد اليه ما لا ترك ماله الذى افاد فركبه مع ماله الاول حين يركبه) لانه لا يحب عليه زكاة الفائدة (حتى يحول على الفائدة الحول من يوم افاده ولو كانت لرجل غنم او بقرا وابل يحب في كل صنف منها الصدقة ثم افاد اليها بعيرا او بقرة او شاة صدقةا) زكاها (مع صنف ما افاد من ذلك حين يصدقه اذا كان عنده من ذلك الصنف الذى افاد نصاب ماشية) وحاصله ان ولادة الماشية كرمح المال ان ترمه النصاب قبل مجئ السامعى يوم زكيت بخلاف ما افاده بشر اوهبة او ميراث فلا يكمل النصاب بذلك وان كان عنده نصاب ماشية ثم افاد ماشية اضافها الى حول الاولى (قال مالك وهذا أحسن ما سمعت في ذلك) من الخلاف وقال الشافعى لا يضم شئ من الفوائد الى غيره الانتاج الماشية اذا كانت نصابا فان لم تكن نصابا لم يندب اسخال وقال أبو حنيفة اذا كان له في اول الحول اربعون صغارا أو كبارا وفى آخره كذلك فالزكاة فيها وما وان نقصت في الحول

(العمل في صدقة عامين اذا اجتمعا)\*

(قال مالك الامر عندنا في الرجل يحب عليه الصدقة وابل مائة بعير فلا تأتسه السامعى حتى يحب عليه صدقة اخرى فأتته المصدق) السامعى (وقد هلكت ابله الا تحس ذود يأخذ المصدق) بخفة الصاد (من الخمس ذود الصدقتين اللتين وجبتا على رب المال شاتين في كل عام شاة لان الصدقة إنما يحب على رب المال يوم يصدق ماله) أى يركبه وشرط الوجوب مجئ السامعى ان كان فلا ضمان عليه فيما تلف لا نعدام شرط الوجوب سواء تلف بأمر من السماء أو تلفها من غير قصد القرار عند مالك وأصحابه وقال أبو حنيفة ان اتلفها هو ضمن وقال الشافعى مرة مجئ السامعى شرط وجوب ومرة شرط في الضمان قال سحنون فان لم يكن ساع وجبت عليه كل حول لانه سامعى نفسه (فان هلكت ماشيته أو مت) زادت (فإنما يصدق

(المصدق) يأخذ الساعي زكاة ما يجد يوم يصدق وإن تظاھرت على رب المال صدقات غير واحدة  
أي أكثر منها (فليس عليه أن يصدق) من كل (الما وجد المصدق) الساعي (عنده) فإن هلك ما شئته  
أو وجبت عليه فيها صدقات (متعددة) لو كان الساعي يأتي كل عام في إطلاق الوجوب تجوز (فلم يؤخذ  
منه شيء) حتى هلك ما شئته كلها أو صار إلى ما لا يحب فيه الصدقة (بتصم عن الزصاب) فإنه  
لا صدقة عليه ولا ضمان فيما هلك أو مضى من السنين) سواء كان الهلاك بسماوى أو باتلافه أياها  
بدون قصد الفرار وأصل هذه المسئلة فصلان هل الزكاة متعلقة بالذمة أو بالعين وهل يجب الساعي  
شرط وجوب أم لا والمذهب أنها إنما تجب بحجى الساعي وإنها متعلقة بالعين أشار إليه الباجي

\*(التهنى عن التضييق على الناس في الصدقة)\*

(مالك عن يحيى بن سعيد) الانصارى (عن محمد بن يحيى بن حبان) بفتح المهملة والموحدة الثقيلة  
الانصارى المدني (عن القاسم بن محمد عن عائشة زوج النبي صلى الله عليه وسلم أنها قالت مر بضم  
الميم (على عمر بن الخطاب بغم من الصدقة فرأى فيها شاة خافلا) بحجة بالنه بالقال حلفت الشاة  
بالثقل تركت حلها حتى اجتمع اللبن في ضرعها فهي محفلة وكان الأصل حلفت لبن الشاة لانه  
هو المجموع فهي محفل لبنها (ذات ضرع) بفتح فسكون ندى (عظيم فقال عمر ما هذه الشاة فقالوا شاة  
من الصدقة فقال عمر ما أعطى هذه أهلها وهم طائعون) قال أبو عمر إنما أخذت والله أعلم من غنم كلها  
لبون كمالو كانت كلها مواخص أخذ منها ولذا لم يأمر عمر بردها وردها بن زرقون بأن مشهور المذهب  
أن الساعي لا يأخذ منها ولربها أن يأنه بما فيه وفاء الباجي يحتمل أنه علم أن صاحبها قد طابت نفسه بها  
(لا تقتنوا) بكسر التاء (الناس لا تأخذوا خزرات) بفتح الحاء المهملة والزاى المنقوطة فراء بالانقط  
نخار أموال (المسلمين) جمع خزرة بالسكون يطلق على الذكروا لأنثى وقد تسكن في الجميع على توهم الصفة  
ويروى خزرات بتقديم الزاء على الزاى قيل سميت بذلك لأن صاحبها يجرزها أى يصونها عن الابتذال  
(نكبو عن الطعام) أى ذوات الدر قال موسى بن طارق قتلت لما لك ما معناه فقال لا تأخذ المصدق لبونا  
(مالك عن يحيى بن سعيد عن محمد بن يحيى بن حبان أنه قال أخبرني رجلان من أشجع) بالفتح واسكان  
الحجمة وجم قبيلة مشهورة من العرب (أن محمد بن مسلمة الانصارى) اكبر من اسمه محمد في الصحابة  
وكان فاضلا مات بعد الأربعين (كان يأتيهم مصدقا فيقول رب المال أخرج إلى صدقة مالك فلا يعود  
إليه شاة فيها وفاء) أى عدل (من حقه الأقلها) قال ابن عبد البر الوفاء للعدل في الوزن وغيره وإن أرادها  
الزيادة فلا خلاف أنه إذا طاع رب المال بأوفى مما عليه أنه ينبغي للمعامل أخذ ذلك المصاكن وليس له  
رده (قال مالك السنة عندنا والذي أدركت عليه أهل العلم ببلدنا أنه لا ينبغي على المسلمين في زكاتهم وأن  
يقبل منهم ما دفعوا من أموالهم) وسئل مالك انقسم المصدق الماشية ويقول لصاحبها أخذ من أبيها شاة  
فقال لا يريد لأن التعمين لربها وتجب مصاحبة أرباب الأموال في الزكاة وأخذ عقودهم قاله الباجي

\*(أخذ الصدقة ومن يجوز له أخذها)\*

(مالك عن زيد بن اسلم عن عطاء بن يسار) مرسل وصله أحمد وأبو داود وابن ماجه والحاكم من طريق  
مه مصر عن زيد بن اسلم عن عطاء بن أبي سفيان عن أبي سعيد الخدري (أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال لا تحل  
الصدقة لغنى) لقوله تعالى اغنياء الصدقات للفقراء والمساكين (الألحسة) ففعل لهم وهم أغنياء لانهم  
أخذوها بوصف آخر (لما في سبيل الله) لقوله تعالى وفي سبيل الله (أو لأعمال عليا) لقوله تعالى  
والعالمين عليها وبذت السنة أن شرطه أن لا يكون هاشميا قيس ولا مطلبيا (أو لغارم) أى مدبر قال



تعالى وأغار من بشرط في القروع (أول رجل اشتراها بماله) من الفقير الذي أخذها (أول رجل له جار مسكين) المراد به ما يشمل الفقير (فتصدق على المسكين فأهدى) أي أهداه (المسكين للفقير) فتصدق له لأن الصدقة قد بلغت محلها فيه وفيما قبله وله جار يخرج على جهة التمثيل فلامنه وم له فالدار على إهداء الصدقة التي ملكها المسكين تجاراً ولغيره ويأتي في حديث إهداء أمير برية تصدق به عام إلى عائشة قوله صلى الله عليه وسلم هو عامها صدقة وهو منها الناهية وصك ذلك الإهداء ليس بقيد في رواية لأحمد وأبي داود في حديث أبي سعيد أو جابر فقير يتصدق عليه فيمدي لك أو يدعوك قال ابن عبد البر هذا الحديث مفسر لجل قوله صلى الله عليه وسلم لا تحل الصدقة للفقير ولا الذي مرة سوى وأنه ليس على عمومها واجمعوا على أن الصدقة المفروضة لا تحل لغير الحاجة لمذكورين الباجي فان دفعها للفقير لا يصير ولا عاماً بفسادها لم تجز به لإخلاق فان اعتقد فقره فقال ابن القاسم بفسادها ان دفعها للفقير أو كافر وأما صدقة التطوع فهي بمنزلة الهدية تحل للفقير والفقير (قال مالك لا امرئ يصدق صدقاته في ذلك لا يكون إلا على وجه الاجتهاد من الوالي) الخليفة أو نائبه في الدر الذي عطى وفي من يعطى من الأصناف فلا يلزم تعميمهم (فأي الأصناف كانت فيه الحاجة والمقدد أو ذلك الصنف بقدر ما يرى الوالي) باجتهاده (وعسى أن ينقل ذلك إلى الصنف الآخر بعد عام أو عامين أو غوام فيؤثر أهل الحاجة والمقدد حيثما كان) وجد ذلك وعلى هذا أدركت من أهل العلم جلالاته على أنها اعلام بمن تحل له الصدقة وقد قال حذيفة وابن عباس إذا وضعتما في صنف واحد اجزاك أبو عمر لا أعلم لها مخالفاً من الصحابة وأجمعوا على أن العام لا يستحق منها وإنما له بقدر عياله فدل أنه ليس مقسومة على الأصناف بالسوية وقال الشافعي هي سهمان ثمانية لا يصرف منه سهم إلى غيره ما وجد من أهله فان لم يكن مؤلفه قسم على سبعة إلا العامل فاستحب أن يعطى ثمانية حديث ما رضى الله بقسمته أحد في الصدقات حتى قسمها على الأصناف الثمانية لئلا يترك فقره عبد الرحمن بن زياد الأفرقي ضعفه بعضهم واثني عليه أهل المغرب انتهى والمرجح أنه ضعيف في حفظه وكان رصداً لما فعل من اثني عليه من جهة صلاحه (قال مالك وليس للعامل على الصدقات فريضة مسماة الأعلى قدر ما يرى الإمام) أنه يجزيه في عياله

\*(ما جاء في الصدقات والتشديد فيها)\*

(مالك أنه بلغه أن أبا بكر الصديق قال لومنه ولى عقلاً لجاهدتهم عليه) وروى ابن وهب وابن القاسم عن مالك أن العقال هو القلوص وقال محمد بن عيسى هو واحد من العقال التي يعقل بها الأبل لأن الذي يعطى البعير في الزكاة يلزمه أن يعطى معه عقلاً أي لو أعطوني البعير ومنعوني ما يعقل به لجاهدتهم أو أراد المبالغة في تتبع الحق والتقليد كما يقال والله تركت منها شعرة وقال أبو عبيدة العقال صدقة عام كما قال

سعي عقلاً فلم يترك لناسبدا \* فكيف لو قد سعى عمرو وعقالي

وروى عن أقاله أراد أيضاً التقليل لأن العناق لا تؤخذ في الصدقة عند طائفة من العلماء ولو كانت عناقاً كما قاله الباجي واستبعد بعضهم قول أبي عبيدة بأنه تعسف وذهب عن طريقة العرب لأن الكلام خرج لتضييق والتشديد والمبالغة في تضييق قلعة ما عاق به العقال وحذارة لا صدقة عام وهذا البلاغ أخرجه الشيخان وغيرهما من طريق الزهري عن عبيد الله بن عبد الله بن عتبة أن أبا هريرة قال لما توفي صلى الله عليه وسلم وكان أبو بكر وكفر من كفر من العرب فسال عمر كيف تتأهل الناس وقد قال صلى الله عليه وسلم أمرت أن أقاتل الناس حتى يقولوا لا إله إلا الله فمن قالها فقد عصم مني

ماله ونفسه الابحثة وحسابه على الله فقال والله لا فأتان من فرق بين الصلاة والزكاة فان الزكاة حق المال والله لو منعوني عناقا كانوا يؤدونها الى رسول الله صلى الله عليه وسلم لقاتلتهم على منعها قال عمر فوالله ما هو الا اشرح الله صدرى لى بكر فعمرت انه الحق ووسط ابوداود وغيره اختلاف الرواة في انه قال عناقا وعقالا (مالك عن زيد بن اسلم انه قال شرب عمر بن الخطاب لبنا اذ انجبه نساء الذي سقاه من ابن هذا اللبن فأخبره انه ورد على ماء قد سقاه) ونسي اسمه أول من تلقى غرضه بتسميته (فاذا نهم من نعم الصدقة وهم يسقون) الجمع من ذلك الماء (فصلوا من البائس ما يجمع له في سقائه) بكسر السين وعائى (وهو هذا) أدخل عمر بن الخطاب يده فاستقاءه قال ابن عبد البر رحمه الله عند أهل العلم ان الذي سقاه ليس ممن تحل له الصدقة ادله غنى امرئ لو كفاستقاءه اثلا يتفجع به وأصله محظور وان لم يأت به قصد وهذا نهاية الورع ولعله أخطى مثل ذلك أو قيمته للمساكين ولو كان الذي حلب هذا اللبن مستحقا للصدقة لما حرم على عمر قصد شربه كما لم يحرم على النبي صلى الله عليه وسلم اكل اللحم الذي تصدق به على يبرية وقال هو عليها صدقة ولنا عدية وما نعله عمر ليس بواجب لانه استهلكه بالشراب ولا فائدة في نذره الا المبالغة في الورع وقد قال تعالى وليس عليكم جناح فيما اخطأتم به ولكن ما تعمدت قلوبكم وسأل ابن حزم عيسى بن دينار أيقول ذلك رجل اصابه مثل هذا فقال نعم ما أحسن ذلك (قال مالك الامر عندنا بالمدينة ان كل من منع فريضة من فرائض الله تعالى فلم يستطع المسلمون أخذها) منه (كان حقا) راجبا عليهم جهاده حتى يأخذوها منه) بقتاله وأصل ذلك قتال الصديق ما نهي الزكاة ثم ان كان مقرابها فسلم وان جحداه فكافرا راجعا (مالك انه بالغه ان عاملا) لم يسم (لعمري بن عبد العزيز كتب اليه يذكر ان رجلا منع زكاة ماله فكتب اليه أن دعه) تركه (ولا تأخذ منه زكاة مع المسلمين قال فبلغ ذلك الرجل فاشتد) قوى وعظم (عليه) ذلك (فأدى بعد ذلك زكاة ماله فكتب عامل عمر اليه يذكر له ذلك فكتب اليه عمر ان خذها منه) قال ابن عبد البر يحتمل انه علم من الرجل منعها من العمل دون منعها من أهلها ولم يكن عنده من يمنع الزكاة وتقرس فيه انه لا يضال بجماعة المسلمين الدافعين لها الى الامام فكان كما طرأ ولصبح عنده منه لانه ما جاز له تركها عنده لانه ساقى لساكنين يلزمه القيام لهم وهذا فيمن منعها مقرابها ما جاهد افردة جماعة قال والراجح أن يعطى الامام من منع الزكاة ويؤجبه فان أصر على المنع أخذها منه جبرا

\* (زكاة ما يخص من ثمار الخيل والاعناب) \*

الخص بالكر خزر قدر الثمار (مالك عن النخعة عنده عن سليمان بن يسار) الهلالى المدنى التابعى أحد القتهاء المتوفى بعد المائة وقيل قبلها (وعن بسر) بضم الموحدة وسكون المهملة (ابن شعيب) بكسر العين المدنى العابد تابعى صنفه ثقة حافظ وهذا رواه البخارى والاربعة من طريق ابن وهب عن نونس بن يزيد عن الزهرى عن سالم عن ابن عمر (ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قال فيما سقت السماء) أى المطر من باب ذكر المحل واردة المحال (والعبون) التجارية على وجه الارض التى لا يتكلف فى رفع ماؤها لآلة ولا لمل وهو السج (والبل) بموحدة مفتوحة وعين مهملة ساكنة وهو ما شرب بعروقه من الارض ولم يحتج الى سقى سماء ولا آلة وهذا هو المعبر عنه فى حديث ابن عمر بقوله أو كان عثريا بفتح العين المهملة والمثناة التحتية وكسر الراء وشدة التحتية فقد فسره الخطابى بأنه الذى يشرب بعروقه من غير سقى (العشر) مبتدأ خبره فيما سقت السماء أى العشر واجب فيما سقت السماء (وفيما سقى بالنضح) بفتح النون وسكون المعجمة بعدها مهملة أى بالسانية وهى رواية مسلم (نصف العشر) لقتل المؤنة وخفتها فى الاول والناسخ الابل التى يستقى عليها لكنها كالتمثال والا فالبقر وغيرها كذلك

في الحكم ولذا كان المراد بالفتح الرش أو الصب بما يستخرج من الآبار والأنهار باله وهذان سقي  
 بأحدهما فإن سقيهما وتساوي فثلاثة أرباع العشر بخلاف وهو ظاهر الحديث فإن كان أحدهما  
 أكثر فالأقل تبع له وعموم الحديث ظاهر في عدم شرط النصاب في إيجاب زكاة كل ما سقي بؤنة وبغير  
 مؤنة لكن خصه الجمهور بالمعنى الذي سبق ولا جله وهو التمييز بين ما يجب فيه العشر وأرضه بخلاف حديث  
 ليس فيما دون خمسة أوسق صدقة فإنه ميسر لبيان جنس المخرج منه وقدره فأنه مذبه الجمهور عملاً  
 بالدليل وأخذ أبو حنيفة بعمره وردده البخاري بأن المفسر يقضي على المذهب أي الخاص يقضي على العام  
 لأن قياساً عام يشمل النصاب ودونه وليس فيما دون خمسة أوسق صدقة خاص بقدر النصاب  
 وأجاب بعض الحنفية بأن محل ذلك إذا كان البيان وفق الميزان لا زائداً عليه ولا ناقصاً عنه أما إذا بقي شيء  
 من أفراد العام مثلاً فيمكن التمسك به كحديث أبي سعيد وهذا دل على النصاب فيما بقي من التوسيع  
 وسكت عما لا يقبله فيمكن التمسك بعمره قوله فيما سكت لسماء الثمري فيما يمكن التوسيع فيه  
 عملاً بالدين كذا قال ولا يصح هذا الجواب لأنه يقتضي أن ما تقص عن الخمسة مما يوسق لا زكاة فيه  
 مع أنه يقول بركائه ولو وسق فأقل وأجاب الجمهور بما روي مرفوعاً لا زكاة في الخضراوات رآه الدارقطني  
 عن معاذ مرفوعاً وقال الترمذي لا يصح فيه شيء إلا مرسلاً موسى بن طلحة عن النبي صلى الله عليه وسلم  
 وهو دال على أن الزكاة إنما هي فيما يكال مما يذخر للأفتيات في حال الاختيار وهذا قول مالك  
 والشافعي وعن أحمد يخرج من جميع ذلك وإن لم يثبت وقاله محمد وأبو يوسف وقال ابن العربي أقوى  
 المذاهب وأحوطها المالكيين قول أبي حنيفة وهو التمسك بالعموم قال وزعم الجمهور أن الحديث إنما  
 جاء لتفصيل ما قبل مؤنثه مما كثرة مؤنثه ولا مانع أن يكون الحديث يقتضي الوجهين (مالك عن زياد  
 ابن سعد) بن عبد الرحمن الخراساني نزول مكة ثم اليمن ثقة ثبت من رجال الجميع قال ابن عيينة كان  
 أئمة أصحاب الزعمى وقال مالك ثقة سكن مكة وقدم علينا المدينة وله ذببة وصلاح له مرفوعاً في الموطأ  
 حديثان في كتاب النجاء وهذا أيضاً ثالث أصله الرفع ولذا ساقه في التمهيد (عن ابن شهاب)  
 شيخ الأمام روى عنه جندب بن عبد الله (أنه قال لا يؤخذ في صدقة النخل بالعموم) بضم الجيم واسكان المهملة  
 برنة عصفور نوع ردى عن التمر إذا جف صار حشفاً (ولا مصران القارة) ضرب من ردى التمر يسمى بذلك  
 لأنه إنما على النوى قشرة رقيقة جمع مصير كزغيف وزغفان وجس الجمع مصارين (ولا عذق) بفتح العين  
 جنس من النخل إما بكسرهما فالقوة قاله أبو عبد الملك وقال أبو عمر بفتح العين النخلة وبالكسر الكباش  
 أي القنوكا التمر يسمى باسم النخلة لأنه منه انتهى وفي القاموس في فصل العين المهملة بإظهار الهمزة  
 من باب القاف العذق النخلة بجمعها وبالكسر القنوكا منها (ابن حبيب) بضم الحاء وهو حدة مصغر سمي به  
 الدقل من التمر لداعته وهذا رواه أبو داود عن طريق سفيان بن حسين وسليمان بن كثير والنسائي عن  
 طريق عبد الجليل بن أحمد الجصبي الثلاثة عن ابن شهاب عن أبي أمامة بن سهل بن حنيف عن أبيه  
 قال نهى رسول الله صلى الله عليه وسلم عن الجمع ولون الجربق أن يؤخذ في الصدقة زاد النسائي في  
 روايته وفيه نزلة ولا تيمم والحدث منه يتفقون قال أبو عمر أجمعوا على أنه لا يؤخذ الذي في الصدقة عن  
 الجيد (قال) ابن شهاب (وهو عذق على صاحب المال ولا يؤخذ منه في الصدقة قال مالك وإنما مثل ذلك  
 القنم تعد على صاحبها بخلافها والنخل لا يؤخذ منه في الصدقة) ظاهر هذا أنه إذا كان كله ردياً فليربه  
 أن يشتري الوسط من التمر ورواه ابن نافع عنه وروى ابن القاسم واشتهب يؤدى منه وليس هذا كما لماشية لأنه  
 مال يركب بالجزء منه فوجب أن يخرج زكاته منه كالعين والفرق بينه وبين الماشية أن الزكاة تجلب إلى من  
 تدفع إليه وتنقل من موضع إلى موضع للضرورة والماشية لا مؤنة في حمل الوسط منها فلو أجبر فيها المريض

والاعرج لما يمكن جملة ان احتج اليه (وقد يكون في الاموال ثمار لا تؤخذ الصدقة منها من ذلك البردي) بضم الموحدة واسكان الراء ودال مهملة من وناهم اجودا تمر (وما شبهه) في الجودة (لا يؤخذ من ادناه كما لا يؤخذ من خياره) اعلاه (وانما تؤخذ الصدقة من اوساط المال) رفقا بالمالك والمساكين ومتقضا انه اذا كان جسيما كاه ان له ان يأتي بالوسط ان شاء واختاره سحنون وروى ابن التاسم عن مالك يؤخذ من المجدومين الاولين ما تقدم قاله كله الباجي (قال مالك الامر بالمجتمع عليه عند ناله لا يخص من الثمار الا الخيل والاعناب فان ذلك يخص حين يهد وصلاحه ويحل بيعه) لمحدث كتاب امر صلى الله عليه وسلم ان يخص العنب كما يخص النخل فلا يخص في غيرهما عند مالك والشافعي في المجدد وقال في التديم وهي رواية شاذة عن مالك يخص الزيتون قياسا عليه ما قال ابو حنيفة واليافى لا يخص شيء وان حديث كان يبعث ابن ربيعة الى خيبر وغيرها للتخريص منسوخ بانتهى عن المزينة وذلك شذوذ منه ما شذذوا ودفق قال لا يخص الا النخل خاصة (ذلك ان ثمر الخيل والاعناب يؤكل رطبا وعنبيا) وتباع وتعطى فان ابيع ذلك بلاخص ضربا بالساكين وان منع ان يابه من ذلك ضربهم (فيخصص على اهلهم لتوسعة على الناس) اى اهلهم والمساكين (ولملا يكون على اشد) منها (في ذلك ضيق فيخصص ذلك عليهم ثم يحل بينهم وبينه بيا كونه) ينتفعون به كالا وبيعا أو اعطاء بدليل قوله (كيف شأوا ثم يؤدون منه ان كاه على ما يخص عليهم) ومعنى التخريص ان يحجز ما في النخل أو العنب من الثمر اليابس اذا جذ على حسب جنسه وما علم من حاله ايه يصير اليه عند الاتمار لان الزكاة انما تؤخذ منه بمرافان لم يتقرر او يترب كبلغ مصر وعنب اخر صها على تقدير التمر والتزب (قال مالك فأما ما لا يؤكل رطبا من الفواكه وانما يؤكل بعد حصاده من المحبوب كلها فانه لا يخص) اتفاقا لان المحرص انما هو الحاجة انتفاع اهلها به رطبا ولا نثر النخل والعنب بارز عن اكله فيمكن نخصه وهذه حيوها متوارية فلا يمكن فيها المحرص (وانما على اهلها فاما اذا حصدوا ودقوها وطبوها وخلصت حما فاما على اهلها فاما الامانة يؤدون زكاتها اذا بلغ ذلك ما يجب فيه الزكاة وهذا الامر الذي لا اختلاف فيه عندنا) بالمدينة وظاهره ولو اتهموا وقال اليب ومحمد بن عبد المحكم ان تبه وانصب السلطان امينا (قال مالك الامر بالمجتمع عليه عندنا ان النخل يخص على اهلها بمرافا في رؤسها اذا طاب وحل بيعه) لا قبل ذلك (وتؤخذ منه صدقته بمرافا عند المجداد) لا قبله لان الزكاة واجبة في عين الثمرة (فان اصاب الثمرة جائحة بعد ان يخص على اهلها وقبل ان تجذ) تقطع من اصلها (فاحاطت الجائحة بالثمر كله فليس عليهم صدقة) لوجوبها في عينها وقد زالت (فان بقي من الثمر شيء يبلغ خمسة اوسق فصاعدا) وذلك ستون صاعا (صاع النبي صلى الله عليه وسلم اخذ منهم زكاته وليس عليهم فيما اصاب الجائحة زكاة وكذلك العمل في الكرم ايضا) اى مثل العمل في النخل (واذا كان رجل قطع اموال متفرقة واشترك في اموال متفرقة لا يباع مال كل شريك أو قطعة ما يجب فيه الزكاة وكانت اذا جع بعض ذلك الى بعض يباع ما يجب فيه الزكاة فانه يحصها ويؤدى زكاتها) فيزكى ذوا القطع المجتمع له منها انصاب كالماشية المتفرقة وكذا الاشتراك انما يراعى كل ماله خاصة دون مال شريكه

\*(زكاة المحبوب والزيتون)\*

(مالك انه سأل ابن سهاب عن الزيتون فقال فيه العشر) لانه يوسق فدخل في الحديث وبه قال جماعة الفقهاء وابو حنيفة والشافعي في احد قوليه والثاني كان وهب وأبو ثور وأبو يوسف ومحمد لازكاة فيه لانه ادام لا قوت (قال مالك وانما يؤخذ من الزيتون العشر بعد ان يصير ويبلغ زيتونه خمسة اوسق) فيؤخذ عشرا ونصف عشر زيتونه ولو قل كطل (فان يبلغ زيتونه خمسة اوسق فلا زكاة

منه (عجلا ما يحدث فان بلغها وكان لا ريب فيه أخذ من ثمنه ما من حبه قاله في المدونة وغيرها) (الزيتون)  
 بمنزلة الخيل ما كان منه سقته السماء) المطر (والديون أو كان بعلا فقيه العشر وما كان يبق بالفتح)  
 الرش والصب بما يستخرج من الآبار والانهار بالآلة (فقيه نصف العشر) وهذا بيان ما لجله ابن شهاب  
 بقوله فقيه العشر (ولا يخص شيء من الزيتون في شجره) لانه لم ير القرض الا في النخل والعنب  
 (والسنة عندنا في الحبوب التي يدخرها الناس وبها كانوا يأخذون ما سقته السماء من ذلك وما سقته  
 الديون وما كان بعلا العشر وما سقى بالفتح) الآلة (نصف العشر) وشرط ذلك فيه ما (إذا بلغ ذلك  
 خمسة أوسق) وذلك ستون صاعا (بالصاع الأول صاع النبي صلى الله عليه وسلم) بالجبر بدل مما قبله  
 أو عطف ببيان (وما زاد على خمسة أوسق فقيه الزكاة بحساب ذلك) ولو قل فلا ووصف في الحبوب  
 (قال مالك والحبيب التي فيها الزكاة المحنطة) القمح (والشعير) بفتح الشين وكرس (والسبت)  
 ضرب من الشعير لا قشر له يكون في الغور ويجاز له الجوهري وقال ابن فارس ضرب منه رقيق القشر  
 صغار الحب وقال الأزهري حب بن المحنطة والشعير ولا قشر له كقشر الشعير فهو كالحنطة في ملاسته  
 وكان شعير في طبعه وبرودته (والذرة) بذل مججمة حب معروف (والذخن) بهجمة حب معروف  
 واحدة دخنة (والأرز) بزنة قفل وفي لغة بضم الراء لا يتباع ر أخرى ضم الهـ حزة والراء ويشد الزاي  
 والربعة فتح الهمزة مع التشديد والخامسة ز بلا همزة وزان قفل (والعديس) بفتحين (والجلبان)  
 بضم الجيم وسكان اللام وحكى فتحهما مشددة حب من القطاني (واللوياء) نبات معروف مذ كرمية  
 ويتصر (والجلجلان) بيمين مضمومتين بعد كل جيم لام السهم في قشره قبل ان يحصد قال الباجي  
 فذكر عشرة وزاد في مختصر ابن عبد الحكم الترمس والقول والمحصن والبسيلة وزاد جماعة من  
 أصحابه العلس وذلك داخل في قوله (وما شبه ذلك من الحبوب التي تصير طعاما) فلا زكاة في الكرسة  
 على الظاهر لأنها علف لا طعام خلا فالرواية أشبه في العتبة فيها الزكاة وأنها قطنية وقال ابن حبيب  
 صنف على حدة (فالزكاة تؤخذ منها بعد ان تحصد وتصير حيا بال والناس مصدقون في ذلك) وتؤخذون  
 عليه في مبلغ كبله وفيما يخرج من زيته (ويقبل منهم في ذلك ما دفعوا) بالذال أي الذي دفعوه (وسئل  
 مالك متى يخرج من الزيتون العشر) أو نصفه (أقبل النخلة أم بعدها فقال لا ينظر إلى النخلة ولكن  
 يسأل عنه أهله كما يسأل أهل الطعام) كالحنطة والشعير (عن الطعام ويصدقون بما قالوا) أي فيه  
 (من رفع من زيتونه خمسة أوسق فصاعدا أخذ من زيته العشر) أو نصفه (بعد ان يعصر ومن لم يرفع  
 من زيتونه خمسة أوسق لم يصب عنه في زيته الزكاة) انقص النصاب (قال مالك ومن باع زرع رده  
 صلح وليس في اكمامه فله زكاته وليس على الذي اشتراه زكاة) لان وجوبها بطيب الثمرة فإذا باعها  
 وقد وجبت زكاتها فقد باع حصته وحصه لمساكين فيحمل على انه ضمن ذلك لهم (ولا يصح بيع  
 الزرع حتى يبس في اكمامه) جمع كم بكسر الكاف وعاء الطالع وغطاء الدور (ويستغنى عن الماء)  
 حتى لو سقى لم ينفعه فيجوز بيعه في سنبله قائما عندا كثر العلماء لمحدث نهي صلى الله عليه وسلم عن بيع  
 العنب حتى يسود وعن بيع الحب حتى يشتد وقال الشافعي لا يجوز بيعه حتى يدرس ويصفي لانه من  
 الغرر (قال مالك في قول الله تعالى وأتوا حقته يوم حصاده) بالفتح والكسر (ان ذلك الزكاة) من  
 العشر أو نصفه (وقد سمعت من يقول ذلك) وقاله ابن عباس وجعاعة وقال ابن عمر وطائفة هو ما يعطى  
 للمساكين عند الحصاد من غير الزكاة وقال النخعي والسدي انها منسوخة بالزكاة (قال مالك ومن باع  
 أصل حائله) بستانه (أو أرضه وفي ذلك زرع أو ثمر لم يصد صلاحه فزكاة ذلك على المبتاع) المشتري  
 (وان كان قد طب وحل بيعه فزكاة ذلك على البائع الا ان يشترطها على المبتاع) المشتري وقال مالك

في الموطأ في غير رواية يحيى فمين اهالك وخلف زرعاً فورثه وزمته ان كان الزرع قد يبس فالزكاة عليه  
ان كان فيه خمسة اوسق وان كان الزرع يوم مات اخضر فان الزكاة عليهم ان كان في حصة كل انسان منهم  
خسة اوسق والا فلا شيء عليهم

\* (مال الزكاة فيه من الثمار) \*

(قال مالك ان الرجل اذا كان له ما يجيد) يضم الحميم ودال مهملة ومجمعة يصرم ويقطع (منه اربعة  
اوسق من التمر) قال في القاموس في باب الدال المجمة المجذال المبراع والقطع المتاصل وقال في الدال  
المهملة من جملة معان والقطع وصرام النخل كالمجداد انتهى والصرام قطع الثمرة قال تعالى ليصر منها  
أى يقطعون ثمرها (وما يقطف) بكسر الطاء وضمة ياء قطع (منه اربعة اوسق من الزبيب وما يحصد)  
بكسر الصاد وضمة (منه اربعة اوسق من الحنطة وما يحصد منه اربعة اوسق من القطنية) بكسر  
القاف وضمة لغة (انه لا يجمع عليه بعض ذلك الى بعض) لاختلاف الجنس (وانه ليس عليه  
في شيء من ذلك زكاة حتى تكون في الصنف الواحد من التمر) بقوقية (أوفى الزبيب أوفى الحنطة  
أوفى القطنية ما يبلغ النصف الواحد منه خمسة اوسق) ستين صاعاً (بصاع النبي صلى الله عليه وسلم)  
لانها أصناف مختلفة المنافع متباينة الأغراض فلا يضاف بعضها الى بعض ليكمل النصاب (كما قال  
رسول الله صلى الله عليه وسلم ليس فيما دون خسة اوسق من التمر صدقة) ومن عنده خسة اوسق من  
تمر أو زبيب ليس عنده خسة من تمر (وان كان في الصنف الواحد من تلك الأصناف) على اختلاف  
أنواعها (ما يبلغ خسة اوسق ففيه الزكاة فان لم يبلغ خسة اوسق فلا زكاة فيه وتفسير ذلك أن يجيد)  
يقطع (الرجل من التمر) للنخل (خسة اوسق وان اختلف اسماءه) كبرني وصيحاقي (والوانه)  
اجناسه قال بعضهم واهل المدينة يسمون النخل كله الالوان ما خلا البرني والجوة وقال أبو حاتم الالوان  
الدرقل (فانه يجمع بعضه الى بعض ثم يؤخذ من ذلك الزكاة فان لم يبلغ ذلك) أى خسة اوسق وفي نسخة  
فان لم يبلغها (فلا زكاة فيه) لنقص النصاب (وكذلك الحنطة كلها السمراء) تأنيث اسم سميت به لسمرةها  
(والبيضاء) تأنيث الابيض لبياضها (والشعير والسلت كل ذلك صنف واحد) لتقارب منافعها (فاذا  
حصد الرجل من ذلك كله خسة اوسق جمع عليه بعض ذلك الى بعض ووجب فيه الزكاة فان لم يبلغ  
ذلك فلا زكاة فيه) وبهذا قال المحسن وطاوس والزهري وعكرمة وقال أبو حنيفة والشافعي وأحمد  
وابو ثور لا تضم كل حبة عرفت باسم منفرد دون صاحبها وهي خلافها في الحقيقة والطعم الى غيرها قال  
الشافعي ولا يتجه يئتنا وبين أبي حنيفة اختلاف في الحكم لانه لا يراعى النصاب في المحبوب فهو يركى  
القليل والكثير منها قال ورأى مالك ومن وافقه انها متقاربة المنافع مثل الذهب الجيد والردى  
والضأن والمذروا والبخت والعرب خنافس القمح والشعير والسلت متقاربة ولا ينفك بعضها عن بعض  
في المنبت والحصد والظاهر عندى تعليل ذلك بتشابه الحنطة والسلت في الصورة والمنفعة وهما اقرب  
تشابها من الحنطة والعلس وقد سلم لنا المخالف العلس فإلزمه تسليم السلل والحق به الشعير فان الامة  
على قوانين الثلاثة صنف واحد واصناف فن قال السلل والحنطة صنف والشعير صنف ثان فقد خالف  
الاجماع فاذا ثبت ذلك فالزكاة مبنية على المواساة فاذا قصر صنف عن احتمالها وعنده صنف منفعتة  
مع المقصر واحدة ومقصودهما سواء وبلغا جميعا قدر الحمل المواساة وهو النصاب جمعا واحتمال المواساة  
ولا ينظر الى اختلاف الاسماء مع اتفاق المنافع (وكذلك الزبيب كله اسوده واجره فاذا قطف الرجل  
منه خسة اوسق وجبت فيه الزكاة فان لم يبلغ ذلك فلا زكاة فيه) لنقصه عن النصاب (وكذلك القطنية  
هي صنف واحد) كلها في الزكاة يجمع بعضها الى بعض (مثل الحنطة) كلها صنف (والتمر والزبيب)

كل واحد منهم ما صنف (وأن اختلفت اسمها واما الوانها) اجناسها قال أبو عمر ارجعوا على انه لا يجمع  
 تمر الى زبيب فصار أصلا يقاس عليه (والقطنية المحص) بكسر الحاء وشدة الميم مكسورة بحمد البصرين  
 مقبوحة عند الكوفيين (والعديس والوربا والجلبان) وترمس وبسيلة والقول كما افاده بقوله (وكما  
 ثبت معرفته عند الناس انه قطنية) لإقامته وهو القول والبسيلة والترمس وليس منها الكرسنة على  
 المذهب كما مر (فأذا حصد الرجل من ذلك خمسة أوسق بالصاع الأول صاع النبي صلى الله عليه وسلم  
 وأن كان) المحصود (من أصناف القطنية) السبعة (كلها ليس من صنف واحد من القطنية فإنه يجمع  
 ذلك بعضها الى بعض) بدل من ذلك (وعليه فيه الزكاة) لتقارب المنافع قال مالك وقد فرق عمر بن  
 الخطاب بين القطنية والخنطة فيما أخذ من النبط يقع النون والموحدة النصارى التجار لما قدموا  
 المدينة بالتجارة (ورأى أن القطنية كلها صنف واحد فأخذ منها العشر وأخذ من الخنطة والزبيب نصف  
 العشر) يريد أن يكثر الحمل الى المدينة كما يأتي في عشرين اهل الذمة (قال مالك فإن قال قائل كيف يجمع  
 القطنية بعضها الى بعض في الزكاة حتى تكون صدقة واحدة والرجل يأخذ أي يشتري منها) من القطنية  
 من القطاني (الذين يواحد) كارد بن لوي بيا برب عدس (يدأيد) أي مناجزة (ولا يؤخذ من الخنطة  
 اثنا يواحد يدايد في له) في الجواب لا تلازم بين البابين (فإن الذهب والورق يجمعان في الصدقة  
 وقد يؤخذ بالدينار ضاعفه في العدد من الورق يدايد) فليست المسألة مبنية على تحريم التفاضل فيها  
 حتى يأتي سؤالك فقد يحرم التفاضل في اشياء وليست بجنس واحد في الزكاة وقد يباح وهو جنس واحد  
 كالذهب والفضة فالزكاة لا تعسر فيها المجانسة العينية بل تقارب المنفعة وإن اختلف العين رققا  
 بالفقر بخلاف البيع بدليل أن الذهب والفضة جنس واحد في الزكاة وهما جنسان في البيع  
 كما اشار له الامام رحمه الله تعالى لقوله صلى الله عليه وسلم بالذهب والذهب والفضة بالفضة الى ان قال  
 فإذا اختلفت هذه الاجناس فبيعوا كيف شئتم اذا كان ذلك يدايد (قال مالك في الخيل يكون بين  
 الرجلين فيحذران منها ثمانية أوسق من التمرانه لا صدقة عليها فيها) لنقص كل عن النصاب (وانه ان  
 كان لاحدهما منها ما يحذرنه خمسة أوسق وللآخر ما يحذر أربعة أوسق أو اقل من ذلك) أو ازيد  
 ولم يبلغ خمسة (في ارض واحدة كانت الصدقة على صاحب الخمسة الاوسق) لبلوغ النصاب (وليس  
 على الذي جذر أربعة أوسق أو اقل منها صدقة) لانه لم يملك نصيبا (وكذلك العمل في الشركاء كلهم  
 في كل زرع من المحبوب كلها) التي فيها الزكاة (يحصد أو الكل يحصد والكرم يقطف) زيبه (فانه اذا  
 كان كل رجل منهم يحصد التمر أو يقطف من الزبيب خمسة أوسق أو يحصد من الخنطة) وما ضاهاها  
 في ان فيه الزكاة (خمس أوسق فعليه فيه الزكاة ومن كان حقه اقل من خمسة أوسق فلا صدقة عليه  
 وانما تجب الصدقة على من بلغ جذاده أو قطافه أو حصاده خمسة أوسق) فاعتبر ملك كل رجل خاصة  
 وبهذا قال الكوفيون واجد أبو ثور وجهتهم حديث ليس فيما دون خمسة أوسق من التمر صدقة  
 وليس فيما دون خمس أواق من الورق صدقة وهو أصح ما في الباب وقال الشافعي الشركاء في الزرع  
 والذهب والورق والماشية يزرعون زكاة الواحد واجتنبان السلف كانوا يأخذون الزكاة من الحيوان  
 الموقوفة على جماعة وليس في حصه كل واحد منهم ما تجب فيه الزكاة والشركاء أولى بهذا المعنى من  
 خطاء الماشية واجاب ابن زرقون بأن زكاة الحماط الموقوفة على ملك الواقف وهو واحد ولا كذلك  
 الشركاء انتهى وأما الخطاء فقد اشتربنا أيضا ان يملك كل نصيبا وانما كوا كالواحد تنزيلا لهم  
 لنزله لنص وما كان من خططين فانها ترجعان بالسوية وظهرت حكمه ذلك بالارتفاق في الراعي  
 ونحوه (قال مالك السنة عندنا ان كل ما خرجت زكاته من هذه الاصناف كلها الخنطة والتمر والزبيب

والجواب كلها ثم امسكه صاحبه بعد ان ادى صدقته. يوم حصاده (سنتين) ظرف لامسكه  
(ثم باعها انه ليس عليه في ثمنه زكاة حتى يحول على ثمنه المحول من يوم باعها اذا كان اصل تلك الاصناف  
من فائدة وغيرها) يعني لا فرق بين كون اصلها فائدة وغيرها في انه يستقبل بثمنها (و) الحال (انه  
لم يكن للتجارة وانما ذلك بمنزلة الطعام والمحبوب والعروض يفيد مال الرجل ثم امسكه اسنين ثم يبيعها بذهب  
او ورق فلا تزكوه عليه في ثمنها زكاة حتى يحول علم المحول من يوم باعها) وهذا اذا كان للقيمة  
كما قال ولم يكن للتجارة وذكر مفهومه بقوله (فان كان اصل تلك العروض للتجارة فعلى صاحبها  
فيها الزكاة حين يبيعها اذا كان قد حبسها سنة من يوم زكى المال الذي ابتاعها به) ان كان محتدرا فان  
كان مديرا فزكوه بعد حوله من يوم زكاه كافي المدونة عن ابن القاسم

(\*) (ملا زكاة فيه من الفواكه والقصب) بضاد معجمة ساكنة (والبقول)

جميع فا كته وهي ما يتفكه اى يتنعم بها كهرطبا كان او بايسا كالتين والبطيخ والزبيب والرطب  
والرمان وقوله تعالى فيهما فا كته ونخل ورمان قال اهل اللغة انما يخص ذلك بالذ كر لان العرب  
تذكر الاشياء مجملة ثم تخص منها شيئا بالتسمية تنبيها على فضل فيه ومثله قوله واذا اخذنا  
من النبيين ميثاقهم ومنك ومن نوح وابراهيم وموسى وعيسى بن مريم وكذلك من كان عدوا لله  
وملائكته ورسله وجبريل وميكال فلكم ان اخرج محمد ومن بعده من النبيين وجبريل وميكال  
من الملائكة ممتنع كذلك اخرج النخل والرمان من الفا كته ممتنع قال الازهرى ولم اعلم احدا  
من العرب قال النخل والرمان ليسا من الفا كته ومن قال ذلك من الفقهاء فله به بلغة العرب وبتاويل  
القرآن وكما يجوز ذكر الخصاص بعد العام للتفضيل كذلك يجوز ذكر الخاص بعد العام للتضميل قال  
تعالى ولقد اتيناك سبعاً من المثاني والقرآن العظيم (قال مالك السنة التي لا اختلاف فيها عندنا  
والذي سمعت من اهل العلم انه ليس في شيء من الفواكه كلها) سوى التمر والزبيب (صدقة الرمان  
والفرسك) بكسر الفاء والسين بينهما راء ساكنة آخره كاف الخوخ واضرب منه اجرا جودا وما يتفك  
عن نواه (والتين) قال الباجي عدده من الفواكه التي لا زكاة فيها لانها انما شرعت فيما يقتات ولم يكن  
التين يقتات بالمدينة وانما يستعملونه تفكها وان كان بالاندلس قوتا ويحمل أصله تعلق الزكاة  
بالتين قياسا على الزبيب والتمر قال ابن عبد البر اظنه لم يعلم انه يبس ويدنر ويثنت كالتمر والزبيب  
والاشهر عند اهل المغرب لازكاة في التين الا ابن حبيب وذهب جماعة من البغداديين اسماعيل  
والابهرى وغيرهما الى ان فيه الزكاة وكانوا يفتون به ويرونه مذهب مالك على اصوله وهو مكمل براعى  
فيه خمسة اوسق وما كان مثلهما وزنا كالتمر والزبيب (وما شبه ذلك وما لم يشبهه اذا كان من الفواكه)  
كاجاص وكثرى وقضاء وبطيخ وشبهها مما لا يبس وجوزولوز وبندق وشبه ذلك وان ادخر قال ابو عمر  
لا زكاة باتفاق مالك واصحابه ابن زرقون اظنه لم ير قول ابن حبيب في ايجابه الزكاة في ذلك كله انتهى  
او اربا أصحابه خصوص من لقيه لاهل مذهبه وهذا امثل عزيد حفظ ابن عبد البر ووسع اطلاعه  
(قال ولا في القصب) بفتح القاف واسكان الضاد المعجمة الفضة نبات يشبه البرسيم يعلف للدواب  
وليس بضاد مهملة لان قصب السكر داخل في الفواكه (ولا في البقول) جمع بقل وهو كل نبات اخضرت  
به الارض قاله ابن فارس (كلها صدقة ولا في الثمان اذا بيعت صدقة حتى يحول على ثمنها المحول من  
يوم يبيعها ويقبض صاحبها ثمنها) وهو نصاب

(\*) (ما جاء في صدقة الرقيق والخيل والعسل)

(مالك عن عبد الله بن دينار) العدوى مولا لهم المدني (عن سليمان بن يسار) الهلالي (عن عزالك)



بكر الدين الميمونة ونفقة المراء فأنف فمكاف (ابن مالك) الغفاري الكنتاني المديني ثقة فاضل مات  
بعد المائة قال ابن عبد البر ادخل يحيى بن سليمان وعراك ووافي بعمل الحديث لابن دينار عن سليمان  
وعراك وهو خطأ عد من غلطه والحديث محفوظ في الموطآت كلها وفي غيرها سليمان عن عراك وهما  
تابعان نظيران وعراك ابن سليمان واقفه وابن دينار تابعي أيضا (عن أبي هريرة أن رسول الله صلى  
الله عليه وسلم قال ليس على المسلم في عبده رقيقه ذكر أكان أو أنثى (ولا في قرسه) الشامل للذكر  
والأنثى وجمعه الخيل من غير لفظه (هذه) وفي رواية لمسلم ليس في العبد صدقة الا صدقة الفطر  
والمراد بالقرس اسم الجنس فلا زكاة في الواحدة اتفاقا ونخص المسلم وإن كان الصحيح عند الأصوليين  
والفقهاء تكليف الكافر بالقروع لانه مادام كافرا لا تجب عليه حتى يسلم وإذا أسلم سقطت لأن  
الاسلام يجب ما قبله ولا خلاف انه ليس في رقاب العبد صدقة الا ان يشتروا للتجارة فقيه حجة للكفاة  
انه لازكاة فيما اتخذ من ذلك للخدمة بخلاف ما اتخذ للتجارة وأوجب جاد وأبو حنيفة وزفر الزكاة  
في الخيل اذا كانت انا ماؤد كورافاذا انفردت زكى اناها لا ذكورها ثم يخير بين ان يخرج عن كل  
فرس دينار وبين ان يقوموا ويخرج ربع العشر ولا حجة لهم لعمدة هذا الحديث وقد خالف أبو حنيفة  
صاحبه محمد وأبو يوسف ووافقا الجمهور واستدل بالحديث من قال من الظاهرية بعدم وجوب الزكاة  
فيهما ولو كانا للتجارة واجيبوا بان زكاة التجارة ثابتة بالاجماع كما نقله ابن المنذر وغيره فيخص به  
عموم هذا الحديث وقد رواه مسلم عن يحيى عن مالك به وتابعه شعبة عن عبد الله بن دينار عن عبد الجباري  
وله طرق أخرى في الصحيحين وغيرهما (مالك عن ابن شهاب) محمد بن مسلم الزهري (عن سليمان بن  
يسار أن أهل الشام قالوا لا في عبدة) عامر بن عبد الله (بن الجراح) الفهري أمين هذه الامم بالنص  
النسوي امره عمر على الشام (تخدمن خيلنا ورقيقنا صدقة فأبى) امتنع من الاخذ لانه لاصدقة فيهما  
(ثم كتب الى عمر بن الخطاب فأبى عمر) امتنع فيه انه كان مقررا عندهم ان لا زكاة فيهما (ثم كلوه  
أيضا فكتب الى عمر فكتب اليه عمران احبوا فخذوا منهم) فرأى عمر لما الحوا عليه انها صدقة  
طاعوا بها فامرهم بأخذها (وارددها عليهم وارزق رقيقهم) أي الفقير منهم وقيل معناه ارزق عبيدهم  
واما هم من بيت المال لان ابا بكر كان يفرض للسيد وعبد من التي وكان عمر يفرض للنفوس والعبد  
وكذا فعل عثمان وعلى (قال مالك معنى قوله) أي عمر (رحمه الله تعالى واردها عليهم يقول على  
فقرائهم) لا عليهم أنفسهم لانهم طاعوا بها فتردد على فقرائهم وعورض هذا الحديث بما روى عن عمر  
في قصة عبد الرحمن بن أمية اذا باع فرسا أنثى بمائة فلو ص قتل عمران الخيل لتبلغ هذا عندهم  
فما تخدم من أربعين شاة شاة ولا تأخذ من الخيل شيئا تخدم من كل فرس دينار وإذا تعارض الحديثان  
سقطا والحجة في الحديث الثابت ليس على المسلم في عبده ولا فرسه صدقة (مالك عن عبد الله بن أبي بكر  
ابن عمرو) بفتح العين (ابن جزم) بهمة وزاى (انه قال جاء كتاب من عمر بن عبد العزيز) الخليفة (الى  
أبي) هو أبو بكر بن محمد بن عمرو بن نسيب وجدته وكان قاضي المدينة (وهو يعني أن لا يأخذ من العسل  
ولا من الخيل صدقة) وقد ذهب الأئمة ان لا زكاة في العسل وضعف أحد حديث انه صلى الله عليه وسلم  
أخذ منه العشر قال أبو عمرو هو حديث حسن يرويه عمرو بن شعيب عن أبيه عن جدته ان نفرا من شبابة  
بطن من فهم كانوا يؤدون الى رسول الله صلى الله عليه وسلم من نخلهم من كل عشرة قرب قريبة وكان  
يحمي واديا لهم فلما كان عمر بن الخطاب استعمل على ما هنالك سفيان بن عبد الله الثقفي فابوا ان يؤدوا  
وقالوا انما كنا نؤدى الى رسول الله صلى الله عليه وسلم فكتب الى عمر بذلك فكتب عمر انما النخل  
ذباب غيث يسوقه الله عز وجل رزقا الى من يشاء فان ادوا اليك ما كانوا يؤدونه الى رسول الله

صلى الله عليه وسلم فاحم لهم وادبهم والافضل بين الناس وبينه قال فأدوا اليه ما كانوا يؤدونه الى رسول الله صلى الله عليه وسلم وحى لهم وحديث أبي يسارة انه صلى الله عليه وسلم امر ان يؤخذ من العسل العشر وكان يحمله منقطع وأبو يسارة لا يعرف ولا يقوم بمثله حجة وقال الزهري والأوزاعي وربيعة ويحيى ابن سعيد في العسل العشر وهو قول أبي حنيفة إلا ان الكوفي لا يرون فيه زكاة إلا في ارض العشر دون ارض الخراج (مالك عن عبد الله بن دينار انه قال سألت سعيد بن المسيب عن صدقة البراذن) بذال مجمعة جمع برذون التركي من الخيل يقع على الذكرو الانثى وربما قالوا برذونة في الانثى قاله ابن الانباري (فقال وهل في الخيل من صدقة) وقد صح ليس على المسلم في عبده ولا فرسه صدقة وقال صلى الله عليه وسلم قد عفوت عن الخيل وانزقيق فها توأ صدقة الرقة اخرجها أبو داود عن علي بن اسناد حسن

\* (جزية أهل الكتاب والمجوس) \*

الجزية من جزأت الشيء اذا قسمته ثم سهلت الهمة وقيل من الجزاء لانها جزأتهم ببلاد الاسلام أو من الاجزاء لانها تنكفي من توضع عليه في عصمة دمه قال العلماء المحكمات في وضع الجزية ان الذل الذي يلحقهم بحملهم على الاسلام مع ما في مخالطة المسلمين من الاطلاع على محاسن الاسلام قيل شرعت سنة ثمان وقيل تسع (مالك عن ابن شهاب قال بلغني) ان جرجة الدارقطني وابن عبد البر من طريق عبد الرحمن بن مهدي عن مالك عن ابن شهاب عن السائب بن يزيد قال ابن عبد البر وقد ولد السائب في عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم وحفظ عنه وسمع منه وتوفي عليه السلام وهو ابن سبع سنين واشهر (ان رسول الله صلى الله عليه وسلم أخذ الجزية من مجوس البحرين) بلقظ التثنية موضع بين البصرة وعمان وهو من بلاد نجد ويعرب اعراب المثني ويجوز جعل النون محل الاعراب مع لزوم الياء مطلعا وهي لفظة مشهورة واقصر علم الازهرى لانه صار علما مفردا للدلالة فاشبه المفردات والنسبة اليها بجراني (وان عمر بن الخطاب أخذها من مجوس فارس) لقب قبيلة ليس باب ولا م وانما هم اخلاط من قلب اصطبلوا على هذا الاسم كما في القاموس (وان عثمان بن عفان أخذها من البربر) بموحدة تن وراء عن وزان جعفر قوم من أهل المغرب كالاعراب في القسوة والغلظة والجمع البرابرة وهو مغرب (مالك عن جعفر بن محمد بن علي) بن الحسين بن علي بن أبي طالب (عن أبيه) محمد الباقر (ان عمر بن الخطاب ذكر المجوس) قال ابن عبد البر هذا منقطع لان محمد الباقر عمر ولا عبد الرحمن إلا ان معناه متصل من وجوه حسن وقال المحافظ هذا منقطع مع ثقة رجاله ورواد ابن المنذر والدارقطني من طريق أبي علي الحنفى عن مالك فزاد فيه عن جده وهو منقطع أيضا لان جده علي بن الحسين لم يلق عبد الرحمن ولا عمر فان عاد صغير جده علي بن محمد بن علي كان متصلا لان جده الحسين سمع من عمرو بن عبد الرحمن واه شاهد من حديث مسلم بن العلاء الحضرمي عند الطبراني بلقظ سنوا بالمجوس سنة أهل الكتاب (فقال ما درى كيف اصنع في أمرهم فقال عبد الرحمن بن عوف اشهد سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول سنوا بهم سنة أهل الكتاب) في الجزية لا في نكاح نسايتهم وكل ذنايتهم فهو عام اراد به الخصوص ولا خلافا في ذلك إلا ما روى عن ابن المسيب انه لم يربذ بائع المجوس باسا والمعنى ان الجزية أخذت من أهل الكتاب اذ لا الهام وتقوية للثؤنين فواجب ان يجزى هؤلاء بجزائهم في الذل والصغار لانهم ساوهم في الكفر بل هم أشد كفرا وليس نكاح نسايتهم من هذا لان ذلك تكريمة في الكتابيين لموضع كتابتهم ولا خلافا في أخذ الجزية من المجوس لانه صلى الله عليه وسلم أخذها من مجوس البحرين ومن مجوس حبروفه له خلفاء الاربعة واختلف في مشركي العرب وعبدة الاوثان والذين قال مالك

والأوزاعي وسعيد بن عبد العزيز تؤخذ منهم وقال الأئمة الثلاثة وغيرهم إنما تؤخذ من أهل الكتاب  
بالقرآن ومن الجوس بالسنة لا من غيرهم وفي الحديث إن الجوس ليسوا أهل كتاب كظاهر قوله تعالى  
أن تقولوا إنما أنزل الكتاب على طائفتين من قبلنا أي اليهود والنصارى واليه ذهب الجمهور وقال  
آخرون كانوا أهل كتاب وأولوا سنة أهل الكتاب الذين يعلم كتابهم علم ظهور واستفاضة أما الجوس فعلم  
كتابهم علم مخصوص والآية أيضا محمولة للتأويل قاله ابن عبد البر جعاليته وبين ما روى الشافعي  
وعبد الرزاق وغيرهما بإسناد حسن عن علي قال كان الجوس أهل كتاب يقرؤنه وعلم يدرسونه فشرب  
ملكهم الخمر فوقع على اخته فلما أصبح دعا أهل الطمع فأعطاهم وقال إن آدم كان ينكح أولاده بناته  
فأطاعوه وقتل من خالفه فأسرى على كتابهم وعلى ما في قلوبهم فلم يبق عندهم منه شيء وروى عبد بن  
حميد بإسناد صحيح لما هنر المسلمون أهل فارس قال عمر اجتمعوا إن الجوس ليسوا أهل كتاب فضع عليهم  
الجزية ولا من عبدة الأوثان فيجبر عليهم أحكامهم فقال علي بل هم أهل كتاب فذكر نحوه ولكن  
قال وقع علي ابنه وقال في آخره فوضع الأخذ ودلن خالفه وفيه قبول خبر الواحد وإن الصحابي الجليل  
قد يقب عنه علم ما طلع عليه غيره من أقوال النبي صلى الله عليه وسلم وأحكامه ولا تنقص عليه في ذلك  
وفيه التمسك بالمفهوم لأن عمر فهم من قوله أهل الكتاب اختصاصهم بذلك حتى حدثه عبد الرحمن  
بالحاق الجوس بهم فرجع إليه (مالك عن نافع عن أسلم مولى عمر بن الخطاب إن عمر بن الخطاب ضرب  
الجزية على أهل الذهب) كهر والشام (أربعة دنانير) في كل سنة (وعلى أهل الورك) كالعراق  
(أربعين درهما) كل سنة واليه ذهب مالك فلا يراد عليه ولا ينقص إلا من يضعف عن ذلك فيحتفف  
عنه بقدر ما يراه الإمام وقال الشافعي أقامها دينار ولا حد ولا كثرة إلا إذا بذل الأغنياء دينارا لم يجز  
قتالهم وقال أبو حنيفة وأجد أقامها على الفقراء والمعتلين اثنا عشر درهما أو دينار وعلى أواسط الناس  
أربعة وعشرون درهما أو ديناران وعلى الأغنياء ثمانية وأربعون درهما أو أربعة دنانير (مع ذلك  
أرزاق المسلمين) أي رد أبناء السبل وعونهم قاله ابن عبد البر وقال الباجي أقوات من عندهم من  
اجتاد المسلمين على قدر ما جرت عادة أهل تلك الجهة من الاقتيات وقد جاء ذلك مفسرا إن عمر كتب  
إلى أمراء الاجناد أن عليهم من أرزاق المسلمين من الخطة مدان ومن الزيت ثلاثة أقطا كل شهر لكل  
إنسان من أهل الشام والجزيرة وودك وعسل لا أدري كم هو ومن كان من أهل مصر أرب كل شهر لكل  
إنسان والكسوة التي يكسوها أمير المؤمنين والناس وعلى أهل العراق خمسة عشر صاعا لكل إنسان  
كل شهر وودك لا أدري كم هو (وضيافة ثلاثة أيام) للجهتزين بهم من المسلمين من خبز وشعير وبن  
وأدام ومكان ينزلون به يكتنهم من الحر والبريد قاله ابن عبد البر وقال الباجي يلزمهم في مدة الضيافة  
ما سهل عليهم وجرت عادتهم باقتيانه دون تكلف ونحوه عن عادة قوتهم وقد سلك أهل الشام  
إلى عمر لما قدمها أنه أذنزل بهم أحد من المسلمين كلفهم ذبح الدجاج والغنم فقال عمر أطمعهم مما  
تأكلون لا تريد وهم عنه وروى ابن المواز عن مالك يوضع عن أهل الجزيرة ثلاثة أيام لأنه لم يوف لهم بما  
عاهدوا عليه وهذا يدل على أنها لازمة لهم مع الوفاء (مالك عن زيد بن أسلم عن أبيه أنه قال لعمر بن  
الخطاب إن في الظهر ناقة عجباء) أي عجبت (فقال عمر) ظانا أنها من الصدقة (أدفعها إلى أهل بيت  
ينفقون بها قال) أسلم (فقلت وهي عجباء فقال عمر يقطر ونها بالابل) فعماهما لا يمنع الانتفاع بها  
(قال فقلت كيف تأكل من الأرض) لأنها وإن قطرت مع الابل إلى المرعى لا ترض الأرض (قال فقال  
عمر من نعم الجزيرة هي أم من نعم الصدقة فقلت بل من نعم الجزيرة فقال عمر أردتم والله أكلها) لأن الجزيرة  
يأكلها الغني والفقير والصدقة للمسكين وقال ذلك أشفاقا فاستظهر عليه أسلم بالوسم (فقلت إن عليها

وسم الجزية فأمر بها عمر فنجرت وكان عنده صحاف) بكسر ففتح جمع حصة ففتح فسكون اناءه كان انصعة  
وقال الزخشرى قصعة مستطيلة (تسع فلا تكون فأكهة ولا طرفة) اهاءهم ملة تصغر طرفة نزة  
غرفة ما يستطرق أى يستطع (الاحمل منها في تلك الخفاف فبعث بها الى ازوج النبي صلى الله عليه  
وسلم) حفظ الله في اهل بعده (ويكون الذي يبعث به الى حصة ابنته من آخذ ذلك فان كان فيه نقصان  
كان في خطا حصة) نصيبها طلبا لمرضا غير ما وعلمنا تأثر رضى ذلك من فعله ولا تأنف من اشاره  
علمه الا انه اوجهاه وولاه التيسر عليها وتيقن محبته لها (قال فيجعل في تلك الخفاف من لحم تلك الجزور  
فبعث به الى ازوج النبي صلى الله عليه وسلم) بلا طبع ليصنعن فيه ما احببن (وأمر بما بقى من لحم تلك  
الجزور فضع) طبع (فدعا عليه المهاجرين والانصار) فيه دلالة ان عمر كان يطعمهم امثالها استئلافا  
وايضا وهي سنة للامان أن يجمع وجوه أصحابه لئلا كل عنده وفيه انه كانت عنده فواكه وطرف من  
الجزية وخارج الارض والوجوه المباحة للاغنياء قاله الساجي وقال أبو عمر كان عمر يفضل امهات  
المؤمنين لوقعت منه صلى الله عليه وسلم ويفضل اهل السابقة وذلك مروف من مذهبه وتلاه عثمان  
على ذلك وكان أبو بكر وعلى يسويان في قسم النبي و يقول أبو بكر ثوابهم على الله الجنة وأما الذين افساهم  
فيها سواهم في الحاجة الى العيشة (قال مالك لا ارى أن تؤخذ النعم من اهل الجزية الا في جزيته) أى  
اهل النعم فيؤخذ منهم ما راضاهم عليه الامام (مالك انه بلغه ان عمر بن عبد العزيز كتب الى عماله  
أن يصفوا الجزية عن من اسلم من اهل الجزية حين يسلمون) قال الساجي يحتمل وضعها عنهم في المستقبل  
ويحتمل أن ير يدوضع ما بقى عليهم وهذا اظهر ولا يخفى على عاقل أن من اسلم ليس عليه جزية مستقبلية  
وبه قال مالك وأبو حنيفة وقال الشافعي لا يسقط الباقي من الجزية ويؤذيها في حال اسلامه ودليل  
الاول قوله تعالى قل للذين كفروا ان ينتهوا يغفر لهم ما قد سلف ابن عبد البر وقال احمد يقول مالك  
وهو الصحيح (قال مالك مضت السنة أن لا جزية على نساء اهل الكتاب ولا على صبيانهم) لقوله تعالى  
قاتلو الذين لا يؤمنون بالله ولا باليوم الآخر الى قوله حتى يعطوا الجزية والنساء والصبيان لا يقتلون  
(وأن الجزية لا تؤخذ الا من الرجال الذين قد بلغوا الحلم) بشرط الجزية فلا تؤخذ من عبيدهم (وليس  
على اهل الذمة ولا على الجوس) ولا غيرهم من باقي الكفار (في خيلهم ولا كرومهم ولا زروعهم  
ولا مواشيهم صدقة لان الصدقة انما وضعت على المسلمين تطهير لهم) من البخل واللمال من الخبث قال  
تعالى خذ من اموالهم صدقة تطهرهم وتزكيتهم بها وقال صلى الله عليه وسلم ان الله لم يفرض الزكاة  
الا لطيب ما بقى من اموالكم رواه ابوداود والحاكم وصححه والبيهقي عن ابن عباس (وردا على فقرائهم)  
لقوله صلى الله عليه وسلم لما ذبح بعثه الى اليمن أخبرهم ان الله قد فرض عليهم صدقة تؤخذ من اغنيائهم  
فترد على فقرائهم رواه البخاري وغيره (ووضعت الجزية على اهل الكتاب صغارا) اذ لا (اهم) كما قال  
تعالى حتى يعطوا الجزية عن يد وهم صاغرون (فهم ما كانوا يبلدهم الذين صالحوا عليه ليس عليهم  
شئ سوى الجزية بقى شئ من اموالهم) قال أبو عمر هذا الجاع الا أن من العلماء من رأى تضعيف الصدقة  
على بنى تغلب دون جزية قاله الثوري وأبو حنيفة والشافعي واجدقا لما يؤخذ منهم مثلا ما يؤخذ من المسلم  
ففي الر كازخسان وما فيه الشرع عشرون وما فيه ربع العشر ونصف العشر وكذلك من نساءهم بخلاف  
الجزية ولا شئ عن مالك في بنى تغلب وهم عند اصحابه وغيرهم من النصارى سواهم وقد علم الله تعالى  
اهل الكتاب في اخذ الجزية فلا معنى لخراج بنى تغلب منهم (الا أن يعجزوا في بلاد المسلمين ويختلفوا فيها  
فيؤخذ منهم العشر فيما يدبرون من التجارات) وأصله فعل عمر بحضرة الصحابة وسكوا عليه فكان اجماعا  
(وذلك انهم انما وضعت عليهم الجزية وصالحوا عليها على أن يقرروا ببلادهم ويقابل عنهم عدوهم) لانهم

بها الحزرو الموالهم ودماءهم واهليهم فلا يمنعون من القباب في بلادهم في التجارات والمكاسب ولا عشر عليهم ولا غيره ماداموا فيها (من خرج منهم من بلاده الى غيرها يتجر اليها عليه العشر) وأشار الى ان المرائي في ذلك الاتفاق قوله (من تجر منهم من اهل مصر الى الشام) أو عكسه (ومن اهل الشام الى العراق ومن اهل العراق الى المدينة أو البصرة) هذا من البلاد فعليه العشر اذا تخرج ماله ببيع أو شراء أو صرف ومن تجر منهم من اهل مصر في بلاد الشام فيها فلا شيء عليه قاله الباسجي (ولا صدقة على اهل الكتاب) اليهود والنصارى (ولا الجوس في شيء من اموالهم ولا من مواشيهم ولا من اثمارهم ولا زرعهم) (الكتاب) اعاده لقوله (مقتبذ لك السنة) فلا تكرر فيه لانه ذكره ولا يتعلله ثم اخبر ان اصله السنة بياناً لدليله (ويقرون على دينهم ويكفون على ما كانوا عليه) بالشروط المعروفة في الفروع (وان اختلفوا في العام الواحد مراراً في بلاد المسلمين فعليه العشر لان ذلك ليس بمخاصم لمجوعه ولا بمباشر لهم وهذا الذي ادركت عليه اهل العلم ببلدنا) وقاله جماعة وقال الشافعي وأبو حنيفة لا يؤخذ منهم في العام الواحد الا مرة واحدة

\* (عشور اهل الذمة) \*

(مالك عن ابن شهاب عن سالم بن عبد الله عن ابيه ان عمر بن الخطاب كان يأخذ من النبط) بنون فوحدة مقفوحين (من الحنطة والزيت) وفي نسخة والزيت بدل الزيت وصوبت (نصف العشر يريد بذلك ان يكون الحمل) أي المحمول منهما (الى المدينة) يأخذ من القطنة العشر على الاصل فيما تجر وافته وبهذا قال مالك في رواية ابن عبد الحكم وغيره تساعا العمر ودة قدم في الباب قبله انه يؤخذ منهم العشر ولم يستثن حنطة ولا زيتاً بالمدينة ولا بمكة (مالك عن ابن شهاب عن السائب بن يزيد انه قال كنت غلاماً) أي شاباً كذا رواه يحيى ورواه مصعب ومطرف (عامة) قاله الباسجي (مع عبد الله بن عتبة بن مسعود) الهذلي ابن أخي عبد الله بن مسعود ولد في عهد النبي صلى الله عليه وسلم ووثقه الجعفي وجماعة ومات بعد السبعين (على سوق المدينة في زمان عمر بن الخطاب فكانوا يأخذون النبط العشر) ظاهره حتى في الحنطة والزيت ويكون ذلك فعليه عمر مرة في زمن الغلاء ويحتمل أن يخص بما عداهما دليل ما قبله (مالك) انه سأل ابن شهاب على أي وجه كان يأخذ عمر بن الخطاب من النبط العشر فقال ابن شهاب كان ذلك يؤخذ منهم في الجاهلية وهي ما قبل البعثة وقبل ما قبل فتح مكة (فأجازهم ذلك عمر) باجتهاد يحضر الصحابة ولم ينكره أحد فكان اجاباً ساكوتياً

\* (اشترى الصدقة والعود فيها) \*

مالك عن زيد بن اسلم العدي مولاهم المدني عن ابيه اسلم الخضر مولى عمر مات سنة ستين وهو ابن اربع عشرة ومائة سنة (انه قال سمعت عمر بن الخطاب وهو يقول جلت رجلان على فارس) أي تصدقت به ووهبه له ليقاتل عليه (عتيق) أي كريم سابق والجمع عتاق والعتيق الفائق من كل شيء واسم هذا الفرس الورد اهداه تميم الداري للنبي صلى الله عليه وسلم فأعطاه عمر فجعل عليه اخرجته ابن سعد عن سهل ابن سعد ولا يمارضه مارواه مسلم ولم يسبق لفظه وساقه ابو عوانة عن ابن عمر ان عمر جعل على فارس فأعطاه صلى الله عليه وسلم رجلاً لانه يحمل على ان عمر لما اراد ان يتصدق به فوؤض اليه صلى الله عليه وسلم اختياراً من يتصدق به عليه أو استشاره في من يحمله عليه فأشار عليه فنسبت اليه العطية لكونه أمر بها (في سبيل الله) المجاهد لا الوقف فلا يجزه لمن اجاز بيع الموقوف اذا بلغ غاية لا يتصور ان تنقاع به فيما وقف له (وكان الرجل الذي هو عنده) أي الذي حمله عليه قال المحافظ لم أقف على اسمه (فدأضاعه)

أى لم يحسن القيام عليه وقصر في مؤنته وخدمته وقيل لم يعرف مقداره فأراد ببعه بدون قيمته وقيل  
معناه استعمله في غير ما جعل له والاول ظاهر ويدل له رواية مسلم من طريق روح بن القاسم عن زيد  
ابن اسلم فوجده قد اضااعه وكان قليل المال فأشار الى علة ذلك والى عذره في ارادة بيعه انتهى وقال  
الباجي أى لم يحسن القيام عليه وهذا بعد في حق الصحابة الا عذرا وصيره ضائعا من الهزال لفرط  
مباشرة المجاهد والاعتاب له فيه (فأردت ان اشتريه منه وظننت انه ياتعه برخص) بضم الراء مصدر  
رخص السعر وأرخصه الله فهو رخيص (ف سألت عن ذلك رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال لا تشتره)  
بلا ياء قبل الهاء جزم على النهي ولان مهدي لا يتبعه (وان اعطا كبد درهم واحد) مبالغة في رخصه  
وهو الحامل له على شرائه ويستفاد منه ان البائع ملكه ولو كان وقفا كاقيل وجازله ببعه لانه لا يتفجع  
فيما حبس عليه لما كان له ببعه الا بالقيمة الوافرة ولا كان له ان يسامح منها بشئ ولو كان المشتري  
هو المحبس ويستفاد من التعليل المذكور ايضا انه لو وجدته مثلا يساع باغي من غنه لم يتناوله النهي كذا  
في القح وفي رواية التنسي لا تشتره ولا تعد في صدقتك وان اعطا كبد درهم وعليه اسأل ابن المنبر  
ان الاغيا في النهي عادة ان يكون بالاخفي والادنى كقوله تعالى ولا تاكل اهلها الف ولا تخفوا  
ان اعطاءه اياه بدرهم اقرب الى الرجوع في الصدقة مما اذا باعه بقيمته وكلامه صلى الله عليه وسلم هو المحجة  
في الفصاحة وأجاب بأن المراد لا تعاقب الدنيا على الاتخوة وان وفرها معطيا فاذا اراد فيها وهي موفرة  
فلان يزهد فيها وهي مقترعة الى فهذا على وفق القاعدة (فان العائد في صدقته كالكلب في قيته) الفاء  
للتعليل أى كما يقيج ان يقي ثم يأكل كذلك يقيج ان يتصدق بشئ ثم يجره الى نفسه بوجه من الوجوه  
فشبهه بأخس الحيوان في اخس احواله تصور التهمين وتغير امته وبه استدلل على حمة ذلك لان  
التي عزم قال القرطبي وغيره وهو الظاهر من سياق الحديث وذهب الجمهور الى الكراهة لان فعل  
الكلب لا يوصف بتحريم لعدم تكليفه فالتشبيه للتنفير خاصة لان التي مما يستقدر ووجه الشبهة انه  
اخرج في الصدقة واساخه واداناه فاشبهه بتغير الطعام الى حال التي والحق بالصدقة ما شابهها من  
كفارة ونذر وغيرهما من القربات وبالشراء الهمة ونحوها مما يتلذذ به باختياره وأما ما أورثه فلا كراهة  
وابعد من قال يتصدق به قال الطبري يخض من عزم هذا الحديث من وهب بشرط الثواب والدو هب  
ولده والهبة التي لم يقبض والتي ردها الميراث الى الواهب لتثبت الاخبار باستثناء كل ذلك وماعدا ذلك  
كالتي يهب الفقير ونحوه من يصل رجه فلا رجوع له ولا عوملا لا رجوع فيه مطلقا الصدقة برادهم نأواب  
الاتخوة واستشكل ذكر عمر لذلك مع ما فيه من اذاعة عمل البر وكتمانها راجح واجيب بأنه تعارض  
عنده المصلحتان الكتمان وتبليغ الحكم الشرعي فرجح الثاني فيعمل به وتعقب بأنه كان يمكنه  
ان يقول جل رجل رجل على فرس مثلا ولا يقول جلت فيجمع بين المصلحتين قال المحافظ والظاهر  
ان محل رجحان الكتمان انما هو قبل الفعل وعنده وأما بعد وقوعه ففعل الذي اعطيه اذاع ذلك فأتفق  
الكتمان ويضاف اليه ان في اضافة ذلك الى نفسه تأكيدا للصحة المحكم المذكور لان الذي يقع له  
القصة اجدر بضبطها ممن ليس عنده الا وقوعها بحضوره فلما امن ما يخشى من الاعلان بالقصد صرح  
باضافة الحكم الى نفسه ويحتمل ان محل ترجيح الكتمان ان خشي على نفسه من الاعلان العجب  
والرأى اما من امن ذلك كعمر فلا انتهى وهذا الحديث أخرجه البخاري في الزكاة عن عبد الله بن يوسف  
وفي الهبة عن يحيى بن زكريا بن القاف والزاي والمهمله وفي المجاهد عن اسماعيل ومسلم في الوصايا  
والصدقة عن القعني ومن طريق ابن مهدي الخمسة عن مالك به (مالك عن نافع عن عبد الله بن عمر  
بن عمر بن الخطاب جل على فرس) أى جعله جولة لرجل مجاهد ليس له جولة وفي رواية سالم عن ابنه

ان عمر تصدق بفارس (في سبيل الله) وناهره انه جاهد عليه حمل ثقلك ليفزع عليه ولذا ساع له بيعة وقيل  
ان عمر وقته وانما ساع للرجل بيعة لانه حصل فيه هزال بجرح لاجله عن الحاق بالتحيل ونصف عن ذلك  
وانتهى الى عدم الاستفاد به ويحتاج الى ثبوت ذلك ويدل على انه ثبيلك قوله (فأراد ان يتأخذه) أي  
بشتره اذ لو كان وقتا لم يرد ذلك (فقال عن ذلك رسول الله صلى الله عليه وسلم فتسال لا تتأخذه) بالجزم  
أي لا تشتريه (ولا تصدق بصدقك) وفيه دلالة على انه ثبيلك ولو كان جنسا لقال في وقتك أو جسدك  
وسى الشراء عودا في الصدقة لأن العادة جرت بالمساحة من البائع في مثل ذلك للمشتري فاطلق على  
القدر الذي يباح به رجوعا وهذا الحديث رواه البخاري في المجاهد عن اسماعيل وعن عبد الله بن يوسف  
ومسلم في الوصايا والصدقة عن يحيى الثلاثة عن مالك به ولما لك في هذا الحديث اسناد ثالث عن عمرو بن  
ديشار عن ثابت الاحنف عن ابن عمر اخرج ابن عبد البر (قال يحيى سئل مالك عن رجل تصدق بصدقة  
فوجد ما ع غير الذي تصدق بها عليه تباع اي شترها فقال تركها أحب الي) اذا فرق بين  
اشترائها من نفس من تصدق بها عليه أو من غيره في المعنى لرجوعه فيما تركه الله تعالى كما حرم الله  
على المهاجرين سكنى مكة بعد هجرتهم منها الله عز وجل ولا يفسح البيع ان وقع مع ان النهي يقتضي  
الفساد لا لاجماع على ثبوت البيع كقَالَ ابن المنذر قال ابن عبد البر لا يحتمل ان حديث الباب على التنزيه  
وقطع النظر به ويدل له قوله صلى الله عليه وسلم في النجسة الذين تحمل لهم الصدقة أو رجل اشترى ما بماله  
فلم يخص المتصدق من غيره قال وعندى ان المخصوص قاض على العموم لانه مستثنى منه فلو قيل لا تحمل  
الصدقة لفنى الامن اشترى ما بماله ما يمكن هو المتصدق لم يكن معارضا فيستعمل الحديث دون رد  
أحدهما فيمنع المتصدق من شراء صدقته انتهى ولك ان تقول نعم المخصوص قاض على العام لكن  
لا نسلم افادته المحرمة لان غاية قولنا ما يمكن هو المتصدق فلا تحمل له وعدم الحمل صادق بالكرامة  
وان احتملها واحتمل المحرمة سقط به الاستدلال

\*(من يجب عليه زكاة الفطر)\*

ضميمة للفطر لوجوبها بالفطر من رمضان وقال ابن قتيبة المراد من زكاة الفطر زكاة الفوس مأخوذ  
من الفطرة التي هي أصل الخلقة والاول اظهره يؤيده الحديث الا في فرض زكاة الفطر من رمضان  
وعبر في الترجمة بالوجوب إشارة الى حمل الفرض في الحديث عليه وقد حكى ابن المنذر لاجماع على ذلك  
وكذا ابن عبد البر مضمعا قول من قال بالسنية يعني فلا يقدح في حكاية الاجماع ثم الكفاية على ان  
وجوبها لم ينسخ خلافا لابراهيم بن عليه وأبي بكر بن كيسان الا صم في قولنا ما منه نسخ لما رواه النساوي  
وغیره عن قيس بن سعد بن عباد قال أمرنا رسول الله صلى الله عليه وسلم بصدقة الفطر قبل أن تنزل  
الزكاة فلما نزلت الزكاة لم يأمرنا ولم ينهنا فوضع نفسه له وتعقب بأن في اسناده راويا مجعولا وعلى تدبر  
السخة فلا دليل على النسخ لاحتمال الاكتفاء بالامر الاول لان نزول فرض لا يوجب سقوط فرض  
آخر (مالك عن نافع ان عبد الله بن عمر كان يخرج زكاة الفطر عن علمائه) ارقائه (الدين بوادي القرى)  
بضم القاف وفتح الراء مقصور موضع بقرب المدينة (ويصير) بجمجمة ونخبة فوحدة فربوزن جعفر  
مدينة كبيرة ذات حصون وخراج ونخل كثير على نحو أربعة أيام من المدينة الى جهة الشام (مالك)  
ان احسن ما سمعت فيما يجب على الرجل من زكاة الفطر ان الرجل يؤدى ذلك عن كل من ضمن نفقه  
ضمان وجوب كقَالَ (ولا بدله) لا فراق ولا محالة (من ان يصدق عليه) كزوجته (والرجل يؤدى عن  
مكاتبه) لانه عبد ما بقي عليه درهم ولا ان الاصل ان السيد يعبه ولكنه لكتابته اشترط عليه ما هو لازم  
للسيد من مؤنته فبقيت زكاة الفطر على السيد وهذا قال عطاء وابوزور وقال الاثمة الثلاثة وهي رواية

عن مالك ايضا ان زكاة عليه في مكانه لانه لا عونه وجائز له اخذ الصدقة وان كان مولاه غنيا وروى عن ابن عمر (ومدبره) فانه لا خلاف انه كالقن (ورقيقه كلهم بنائهم وشاهدهم) اجازهم عطف عام قدم عليه الخاص اهتمامه افضله نحو سباعم الماشي والفران العظيم وقيد الجميع بقوله (من كان منهم مسلما ومن كان منهم لتجارة ولا غير تجارة) وبهذا قال الشافعي واجد والليث والاوزاعي واسحاق والجمهور وقال ابو حنيفة والثوري وغيرهما ان زكاة فطر في رقيق التجارة لان عليه فيها الزكاة ولا تجب في مال واحد زكاته (ومن لم يكن منهم مسلما فلا زكاة عليه فيه) لان الحديث قد يقوله من المسلمين (قال مالك في العبد الا تبق ان سيده ان علم مكانه ولم يعلم وكانت غيبته قريبة وهو يرجو حياته ورجعه) رجوعه اليه (فاني ارى ان يزكى عنه) وجوبا (ان كان اباقه قد طال وليس منه فلا يرى ان يزكى عنه) وقال ابو حنيفة لا زكاة على سيده وفيهما والشافعي يزكى ان علم حياته وان لم يرج رجعه واجدان علم مكانه (قال مالك تجب زكاة الفطر على اهل البادية كما تجب على اهل القرى وذلك ان رسول الله صلى الله عليه وسلم فرض زكاة الفطر من رمضان) قال الجمهور وراي ائزم واوجب (على الناس) وقالت طائفة قد رورده الباسجي بان على تقضي الايجار فلا يصح ان فرض بمشي قدر ولا ان الموجب عليه غير الموجب عنه وقد صح انه صلى الله عليه وسلم امر بذلك وهو يدل على انه لا يراد به قدر (على كل حرا وعبد ذكر او انثى من المسلمين) فعمومه شامل لاهل البادية فهذا نص من الامام بصحة الاحتجاج بالعموم وبهذا قال الجمهور وقال الليث والزهري وربيعة ليس على اهل البادية زكاة فطر انما هي على اهل القرى

(مكيلة زكاة الفطر)\*

بفتح الميم وكسر الكاف واسكان التختية ما كيل به وكذا المكيال والمكيل ويقال لها ايضا صدقة الفطر وزكاة رمضان وزكاة الصوم وصدقة الرؤس وزكاة الابدان (مالك عن نافع عن عبد الله بن عمر ان رسول الله صلى الله عليه وسلم فرض) ائزم واوجب عند الجمهور (زكاة الفطر) وما اوجبه فمأثر الله تعالى وما ينطق عن الهوى قال ابن نافع قال مالك وهي داخلية في قوله تعالى وقيموا الصلاة وآتوا الزكاة اي في عمومها فبين صلى الله عليه وسلم تفاصيل ذلك من جعلتها زكاة الفطر وثبت ان قوله تعالى قد افلح من تركي نزلت في زكاة الفطر وثبت في الصحيح اثبات العلاج لمن اقتصر على الواجبات ولا يراد في الآية وذكر اسم ربه فصلي فيلزم وجوب صلاة العيد تحريجهما بدليل عموم قوله تعالى ليلة المعراج هن خمس لا يبذل القول لدى قال اشهب وابن اللبان من الشافعية وبعض اهل الظاهر انها سنة مؤكدة واقلوا فرض بمعنى تدر قال ابن دقيق العيد هو اصله لغة لكن نقل في عرف الشرع الى الوجوب فالجمل عليه الاولى اه ويؤيده تسميته زكاة ولقطة على والاربعين في حديث قيس بن سعد وغيره وقال الحنفية واجب لا فرض على قاعدتهم في الفرق بينهما (من رمضان) فتجب بغروب شمس ليلة الفطر لانه وقت الفطر منه وبه قال مالك في رواية اشهب والثوري واجد والشافعي في الجدي وقيل وقت وجوبه اطالع فجر يوم العيد لان الدليل ليس محال للصوم وانما يتبين الفطر الحقيقي بالاكل بعد طلوع الفجر وبه قال ابو حنيفة والليث ومالك في رواية ابن التاسم وابن وهب ومطرف والشافعي في القديم ويؤيده قوله في بعض طرق حديث ابن عمر عند البخاري وامرهم ان تؤدي قبل خروج الناس الى الصلاة قال المازري قيل مبني الخلاف ان المراد الفطر المعتاد في سائر الشهور فتجب بالتقريب والفطر الطاري بعده فتجب بطلوع الفجر وقال ابن دقيق العيد الاستدلال لهذا الحكم بالحديث ضعيف لان الاضافة الى الفطر لا تبدل على وقت الوجوب فيطلب من امر آخر (على الناس صاعا) نصب تمييزا او مقولا نائيا (من تمر



أوصاها من شعير) ولم تختلف الطرق عن ابن عمر في الاختصار على هذين الاما نخرجه ابو داود والنسائي وغيرهما من طريق عبد العزيز بن داود عن نافع فزاد فيه السكت والزيب وقد حكم مسلم في كتاب التيميم يوم عبد العزيز فيه (على كل حرا وجد) اخذ بنظره داود وحده فأوجبها على العبد وأنه يجب على السيد ان يملكه من الاكساب لهما كما يجب عليه ان يملكه من الصلاة وخالفه احتجابه والناس لم يثبتوا ان يملكه من الاكساب على المسلم في عبده صدقة الا صدقة الفطر ومقتضاهما على السيد للعبد فلا يجب عليه لانه حر برئ ليس على المسلم في عبده صدقة الفطر ولا ان على بمعنى عن اي ان السيد يخرجها عن عبده قال الباجي او على فقير اذ ليس لسيد ان يتراعى ماله وقالوا ان على بمعنى عن اي ان السيد يخرجها عن عبده قال الباجي او على على بابها لكن يملكها السيد عنه او معناه انما يجب على السيد كما تقول يلزمك على كل دابة من دوابك درهم وقال ابو الطيب وغيره على معنى عن لان العبد لا يطالب باذنها وردبانه لا يلزم من فرض شيء على شخص مضايقة به بدليل الفطرة المحتملة عن غير من لزمته والدية الواجبة بقتل الخطأ وقال البيهقي ان العبد ليس اهلا لان يكاف بالواجبات المالية فيعاضها عليه بخار ويزيد ذلك نصف الصغير عليه يعني في بعض طرق الحديث (ذكر وانثى) ظاهره وجوبها عليهما ولو كان لهما زوج وبه قال الثوري وابو حنيفة وقال مالك والشافعي واجد والمجهور يجب على زوجها المأثاق بالنفقة قال الحافظ وفيه نظر لانهم قالوا ان اعسر كفت او كانت أمة وجبت فطرتها على السيد بخلاف النفقة فافترقا وافترقا ان المسلم لا يخرج عن زوجته الكافرة مع ان نفقتها تلمزمه قال وانما احتج الشافعي بما رواه عن محمد بن علي الباقر مرسلنا نحو حديث ابن عمر وزاد فيه من تموتون وأنخرجه البيهقي من هذا الوجه فزاد في اسناده ذكر علي وهو منقطع وانخرجه من حديث ابن عمر واسناده ضعيف ايضا وفي رواية عمر بن نافع عند البخاري على العبد والمحرر والذكر والانثى والصغير والكبير (عن المسلمين) دون الكفار لانها طاهرة ليسوا من اهلها فلا يجب على الكافر عن نفسه اتفقا ولا عن مسئولة المسئلة باجتماع حكمه ابن المنذر لكن فيه وجه للشافعية ورواية عن احمد بالوجوب ولا يجب على المسلم ان يخرجها عن عبده الكافر عند الجمهور خلافا ليعطاء والخفي والثوري والحنفية واستساق له موم حديث ليس على المسلم في عبده صدقة الفطر واجاب الجمهور بان الخاص يقضي على العام فموم قوله في عبده مخصوص بقوله من المسلمين وقال الطحاوي من المسلمين صفة للمخرجين لا يخرج عنهم وتعقب بان ظاهر الحديث بآياه لان فيه العبد والصغير وهما من يخرج عنهم فدل على ان صفة الاسلام لا تختص بالمخرجين ويؤيده رواية الفصحاء عند مسلم باللفظ على كل نفس من المسلمين حرا وعبد الحديث وقال القرطبي ظاهر الحديث انه قصد بيان مقدار الصدقة ومن يجب عليه ولم يقصد بيان من يخرجها عن نفسه من يخرجها عن غيره بل يشمل الجميع ويؤيده حديث ابن سعيد الاتي فانه دال على انهم كانوا يخرجون عن أنفسهم وعن غيرهم لقولهم فيه على كل صغير وكبير لكن لا بد ان يكون بين المخرج وبين الغير ملازمة كالصغير وولي والعبد وسيد والمرأة وزوجها وقال الطبري قوله من المسلمين حال من العبد وما عطف عليه وتنزيلها على المعاني المذكورة على ما يقتضيه علم البيان انها جاءت مرذوجة على التضاد للاستيعاب لا للتخصيص لئلا يلزم التداخل فيكون المعنى فرض على جميع الناس من المسلمين واما كونهما في من وجبت فيعلم من نصوص اخر وقال في المصابيح حونس طاهر في ان قوله من المسلمين صفة لما قبله من التكرات المتعاطفات بأو فيندفع قول الطحاوي انه خطاب بتوجه معناه الى السادة قاصدا بذلك الاحتجاج لمن ذهب الى اخراج زكاة الفطر عن العبد الكافر اه ونقل ابن المنذر ان بعضهم احتج بما أخرجه من طريق ابن اسحاق حديثي نافع ان ابن عمر كان يخرج عن اهل بيته حرمهم وصغيرهم وكبيرهم مسلمهم وكافرهم من الرقيق قال وابن عمر راوى الحديث أعرف بمراده وتعقب بأنه لو صح لم يحل على انه كان يخرج عنهم تطوعا ولا مانع منه هذا وقد زعم الترمذي

وابوقلابه الرقاشى ومحمد بن وضاح وبعدهم ابن الصلاح ومن تبعه ان مالكا انقرد بقوله من المسلمين دون  
احصاء نافع وتعب ذلك ابن عبد البر فقال كل الرواة عن مالك قالوا فيه من المسلمين الا قتيبة بن سعيد  
وحده فلم يتلقاه قال واخطأ من ظن ان مالكا انقرد بها فقد تابعه عليه باجاعة عن نافع منهم عورن  
نافع اى عند البخارى وكثير بن فرقداى عند الطحاوى والدارقطنى والمحاكم وعبيد الله بن عمر اى  
عند الدارقطنى ويونس بن يزيد اى عند الطحاوى واوب بن السجستاني اى عند الدارقطنى وابن خزيمة  
زاد المحافظ على اختلاف عنه وعلى عبيد الله بن زيادتها والضجالي بن عثمان عند مسلم والمعلى بن  
اسماعيل عند ابن حبان وابن ابى ليلى عند الدارقطنى وعبد الله العمري عند الدارقطنى وابن الجارود  
قال وذكر شيخنا ابن الملقن ان البيهقي اخرج من طريق اوب بن موسى ويحيى بن سعيد وموسى بن  
عقبة ثلاثتهم عن نافع بالزيادة وقد تبعت تصانيف البيهقي فلم اجد فيها هذه الزيادة من رواية احد  
من هؤلاء الثلاثة قال وفي الجملة ليس فيما روى هذه الزيادة احد مثل مالك لانه لم يتفق على اوب وعبيد  
الله بن زيادتها وليس في السابقين مثل يونس لكن في الراوى عنه وهو يحيى بن اوب مقال ثم ظاهر قوله  
والصغير وجوبها عليه لكن يخرج عنه عليه فوجب في ما له ان كان والا فعلى من تلزمه نفعه عند المجهور  
وقال محمد بن الحسن هي على الاب مطلقا فان لم يكن له اب فلا شئ عليه وعن سعيد بن المسيب والحسن  
البحري انما تجب على من صام الحديث اى داود عن ابن عباس مرفوعا صدقة الفطر طهارة للصائم من اللغو  
والرفث واجيب بان التطهير خرج مخرج الغالب كما انها تجب على من لم يذنب كتحقق الصلاح وعلى من  
اسلم قبل غروب الشمس المحضة وفي قوله طهارة دليل على وجوبها على الفتيك كالغنى وقد ورد ذلك صريحا  
في حديث ابي هريرة عند احمد وثمة بن صغير عند الدارقطنى خلافا للثنية في انها لا تجب الا على من ملك  
نصابا حديثا لصدقة الا عن ظهر غنى قال ابن بري لم يدل دليل على اعتبار النصاب فيها لانها ركاة  
بدنية لا مالية نعم الشرط ان يفضل عن قوت يومه ومن تلزمه نفعه حديث الصحيح لصدقة الا عن ظهر  
غنى والحديث اخرج البخارى عن عبد الله بن يوسف ومسلم عن القعني وقتيبة بن سعيد ويحيى بن يحيى  
اربعتهم عن مالك به وله طرق في الصحيحين وغيرهما (مالك عن زيد بن اسلم عن عياض بن عبد الله بن  
سعد) باسكان العين (ابن ابي سرح) بفتح المهملة وسكون الراء بعدهما ماله القرشي (الاعمري) المكي  
من كبار التابعين مات على رأس المائة (انه سمع ابا سعيد الخدري يقول كنا نخرج زكاة الفطر) قال  
عياض مذهب مالك والشافعي ان قول الصحابي كنا نفعل كذا من قبيل المرفوع لانه اضافته الى  
رضه صلى الله عليه وسلم والسنة قوله وفعله واقاراره وهذا قراره واما الرواية التي فيها اذا كان فينا رسول  
الله صلى الله عليه وسلم والاخرى في عهد رسول الله فلا خلاف انها مسندة اى مرفوعة لاسمى في هذه  
الصدقة التي كانت تجمع عنده وبأمر يقبضها او دفعها اه (صاعا من طعام) أى حنطة فانه اسم خاص له  
وبدليل ذكر الشعير وغيره الاقوات والحنطة اعلاما فلولا انه ارادها بذلك لذكرها عند التفصيل كغيرها  
ولاسيما حيث عطف عليها بحرف او الغاصلة وقد كان الطعام يستعمل في الحنطة عند الاطلاق  
حتى اذا قيل اذهب الى سوق الطعام فهم منه سوق القمح واذا غلب العرف نزل اللفظ عليه لان ما غلب  
استسماه له خطوره عند الاطلاق اغلب كذا قاله الخطابي وغيره بل حكى بعضهم اتفاق العلماء على ذلك  
لكن قال ابن المنذر غلط من ظن انه الحنطة لان ابا سعيد اجل الطعام ثم فسر فقال كنا نخرج صاعا  
من طعام وكان طعامنا الشعير والزبيب والاقط والتمر كما في الصحيح زاد الطحاوى ولا نخرج غيره قال  
وفي قوله فلما جاء معاوية وجاءت السمرة دليل على انها لم تكن لهم قوتا قبل هذا ولا كثيرة ولا نعلم في القمح  
خبرا تابعا عن النبي صلى الله عليه وسلم يعتمد عليه ولم يكن البري ميثم بالمدينة الا الشئ اليسير منه فكيف

يتوهم انهم اخرجوا ما لم يكن قوتاً موجوداً وأيدى الحفاظ بروايات ثم قال فهذه الطرق كلها تدل على  
ان المراد بالطعام غير المحنطة فيستعمل انه الذرة فإنه المعروف عند اهل المجاز وهي قوت غالب لهم  
وقد روى الجوزقي عن أبي سعيد صاعاً من تمر صاعاً من سلت او ذرة وقال الكرماني يحتل ان قوله اوصاعاً  
من شعير الخ بعد قوله من طعام من عطف الخاص على العام لكن محله ان يكون الخاص اشرف وليس  
الامر هنا كذلك (اوصاعاً من شعير اوصاعاً من تمر) اول التقسيم لا للتخسير لا لقتضائه ان يخرج الشعير من  
قوته التمر مع وجوده وليس كذلك (اوصاعاً من أقط) بفتح الهمزة وكسر التثنية وهو لبن فيه زبدة  
(اوصاعاً من زبيب) فيخرج من اغلب القوت من هذه الخمس وخالف في البر والزبيب من لا يتسد  
بخلافه فقال لا يخرج منه ما ورد به الساجي وعياض بالا جماع السابق عليه ما وقاس عليه ما ملك  
ما في معناها وهو الارز والدخن والذرة والسلت واجاز ما ملك ان اخرجها من الاقط وأباه المحسن واختلاف  
فيه قول الشافعي وكيف هذا مع نص الحديث عليه (وذلك بصاع النبي صلى الله عليه وسلم)  
وهو اربعة امداد والمدرطل وثلاث عندما ملك والشافعي والجمهور وقال ابو حنيفة وصاحبه المداير طلان  
والصاع ثمانية ارطال ثم رجع ابو يوسف الى قول الجمهور لما تناظر مع مالك فأراه الصبيان التي توارثها  
اهل المدينة عن اسلافهم من زمنه صلى الله عليه وسلم زاد البخاري من رواية سفيان عن زيد بن اسلم  
عن عياض عن أبي سعيد فلما جاء معاوية وفي رواية مسلم فلم ينزل تخرجه حتى قدم معاوية حاجاً ومعتراً  
فكلم الناس على المنبر زاد ابن خزيمة وهو يومئذ خليفة وجاءت السمراء قال ارى مدامن هذا يدل  
مدن ومسلم ارى مدن من سمر الشام يدل صاعاً من تمر وبهذا وفيه تمسك الحنفية في ان الواجب  
في القمع مدان لكن لم يوافق معاوية على ذلك ففي مسلم قال ابو سعيد أما اننا فلا نزال ارجه ابداماً عشت  
وله من وجه آخر فأذكر ذلك ابو سعيد وقال لا نخرج الا ما كنت اخرج في عهد رسول الله صلى الله عليه  
وسلم ولا نأخذ الا ما اخرج ابد الا صاعاً ولدا رقتني وابن خزيمة والحكاكم نقل له رجل مدني من قم فقال  
لا تلك قيمة معاوية لا اقبلها ولا اعمل بها ولا بن خزيمة فكان ذلك اول ما ذكره الناس المرسين وهذا  
يدل على ومن ماذكر عن عمرو عثمان انهما قال لا بالمدن فليس في المسئلة اجماع سكوني خلافاً للطحاوي  
قال الذوري وتمسك بقول معاوية من قال بالمدن من المحنطة وفيه نظر لانه فعل صحابي فسأله فيه  
أبو سعيد وغيره من الصحابة عن هواطول حجة منه واعلم بحال النبي صلى الله عليه وسلم وقد صرح  
معاوية بأنه رأى رآه لانه سمعه من النبي صلى الله عليه وسلم وفي حديث أبي سعيد ما كان عليه من  
شدة الاتباع والتسك بالانار وترك الاجتهاد مع النص وفي فعل معاوية ومن واقفه دلالة على جواز  
الاجتهاد وهو محمود ولكنه مع النص فاسد لا اعتباراً فالاشياء المذكرة في حديث أبي سعيد متساوية  
في مقدار ما يخرج منها امتثالاً للقيمة وذلك يدل على ان المراد اخراج هذا المقدار من أي جنس كان  
فلا فرق بين المحنطة وغيرها وأما جعل نصف صاع من المحنطة بدل صاع من غيرها فهو اجتهاد مني  
على أن قيم ما عدا المحنطة متساوية وكانت المحنطة غالية الثمن اذ ذاك لكن يلزم على ذلك اعتبار القيمة  
في كل زمان فيختلف الحال ولا ينضبط ورعا لزم في بعض الاحيان اخراج اصع من حنطة وأما قول  
ابن عمر في الصحيين أمر صلى الله عليه وسلم بركاة القطر صاعاً من تمر اوصاعاً من شعير فجعل الناس عدله  
مدن من حنطة فتراده بالناس معاوية ومن تبعه لا جميع الصحابة كما فهم الطحاوي فلا اجماع وقد  
صرح بذلك في رواية الحميدي وابن خزيمة بل لفظ صدقة القطر صاعاً من شعير اوصاعاً من تمر فلما كان معاوية  
عدل الناس نصف صاع من بر صاع من شعير وما رواه أبو داود من طريق عبد العزيز بن رواد عن نافع  
عن ابن عمر فلما كان عمر كثر المحنطة فجعل عمر نصف صاع حنطة مكان صاع من تلك الاشياء

فقد حكم مسلم في كتاب التمييز بوم عبد العزيز وأوضح الرد عليه وقال ابن عبد البر الأول أولى أمه لمخضا  
من فتح الباري وحديث أبي سعيد أن رجلا البخاري عن عبد الله بن يوسف ومسلم عن يحيى  
كلاهما عن مالك بن وهيب عن طريق الصحابين وغيرهما بنادات (مالك عن نافع عن عبد الله بن عمر  
كان لا يخرج في زكاة الفطر إلا التمر) لأنه أغلب قوت أهل المدينة في زمانه (الامة واحدة فانه أخرج  
شعيرا) وفي رواية أيوب عن نافع فأعوز أهل المدينة من التمر فأعطى شعيرا رواه البخاري وأعوز بهملة  
وزاى احتاج يقال أعوزه إذا احتاج اليه فلم يقدر عليه وفيه دلالة على ان التمر أفضل ما يخرج في صدقة  
الفطر وقد روى القريابي عن أبي مجلز قال قلت لابن عمر قد أوسع الله والبر أفضل من التمر فلا يعطى  
التمر قال لا أعطى إلا كما يعطى أحدناى واستنبط من ذلك انهم كانوا يخرجون من أعلى الأصناف  
التي يقتات بها لان التمر أعلى من غيره مما ذكر في حديث أبي سعيد وان كان ابن عمر فهم منه  
خصوصية التمر بذلك كذا في الفتح (قال مالك والسكفارات كلها) كسكس ومن غيرهما (وزكاة  
الفطر زكاة المشور) المحبوب التي فيها العشر ونصفه (كل ذلك بالمد الا صغره) النبي صلى الله عليه  
وسلم) والصاع أربعة أمداد كما مر (الا الظهار فان السكفارة فيه بدشام) بن اسماعيل بن  
الوليد بن المغيرة عامل المدينة لعبه الملك بن مروان (وهو المد الا تخم) أى الاكبر واختلف في انه مد  
وثلاث بمده صلى الله عليه وسلم أو مدان وذلك للتعليل لانه منكر من القول وزور

(وقت ارسال زكاة الفطر)\*

(مالك عن نافع ان عبد الله بن عمر كان يبعث بزكاة الفطر الى الذي يتجمع عنده) وهو من نصبه الامام  
لقبضها (قبل الفطريومين أو ثلاثة) مجاوزة لبعثها قبل وجوبها بهذا القدر لحديث أبي هريرة وكنا  
رسول الله صلى الله عليه وسلم يحفظ زكاة رمضان الحديث وفيه انه أسك الشيطان ثلاث ليال وهو يأخذ  
من التمر رواه البخاري فدل على انهم كانوا يحملونها بهذا المتدار ولا بن خزيمة عن أيوب قلت لنافع  
مضى كان ابن عمر يعطى قال اذا قبله العامل قلت متى كان يعقد قال قبل الفطريومين أو يومين فقوله في رواية  
البخاري كان ابن عمر يعطيهما للذين يملونهما أى الذى نصبه الامام لقبضها كما خرم به ابن بطال بدليل  
رواية مالك هذه وأيوب عند ابن خزيمة فهو كما قال المحافظ اظهروا قول ابن التين معناه من قال لنافع  
(مالك انه رأى أهل العلم يسحبون ان يخرجوا زكاة الفطر اذا طلع الفجر من يوم الفطر قبل ان يغدوا الى  
المصلى) ربه قال مالك والامة لقوله تعالى قد أفلح من ترك ذكرا سم ربه فصلى روى ابن خزيمة عن كثير  
ابن عبد الله عن أبيه عن جده ان النبي صلى الله عليه وسلم سئل عن هذه الآية فتسأل انزلت في زكاة  
الفطر واتبعنا الحديث ابن عمر في الصحابين ان النبي صلى الله عليه وسلم أمر بان يخرج زكاة الفطر قبل خروج  
الناس الى الصلاة والامر للذهب كما (قال مالك وذلك واسع) أى جائز (ان شاء الله) للتبرك (ان تؤدى  
قبل الغد من يوم الفطر وبعدة) أى بعد الغد وهو العود من المصلى فيجوز تأخيرها الى غروب شمس يوم  
العيد وحرم تأخير أدائها الا لذر كعينة ماله أو الاخذ لان القصد اغناء الفقراء عن الطلاب فيه وفي  
حديث ابن عمر أغنوههم يعنى المساكين عن طواف هذا اليوم رواه سعيد بن منصور ولا تسقط  
بعض زمتها بل يجب قضاءها فوراً والتعبير بالصلاة جرى على الغالب من فعلها أول النهار فان أحرمت  
الصلاة استحب الاداء قبلها أول النهار توسعة على المستحقين

(من لا تجب عليه زكاة الفطر)\*

هذه الترجمة مفهومة الترجمة الأولى التى بها عمد نحو لها زيادة في البيان للنص على أعيان المسائل (قال مالك

ليس على الرجل في عيده (زكاة لانه لا يوفونهم اذ نفقهم على سيدهم كما قاله في المدونة (ولا في اجرة)  
 أي من استأجره للخدمة ونحوها ولو استأجره بأكله (ولا في رقيق امرأته زكاة) فيؤدى عنها الا عن  
 رقيقها (الا من كان منهم بخدمة) أي الرجل أو رقيق المرأة بخدمة (ولا بذله منه فحسب عليه) زكاة  
 فطره (وليس عليه زكاة في أحد من رقيقه الكافر ما) أي عمة كونه (لم يسلم) سواء (استأجره كاتوا  
 أولغير تجارة) لقوله في الحديث من المسلمين ولم يخص تاجر من غيره فهو منه نفقها عن الكافر مطلقا والله  
 تعالى أعلم وله المنّة والفضل وأسأله العون على التمام خالص الوجه الكريم

\*(كتاب الصيام)\*

بكسر الصاد والياء بدل من الواو وهما مصدران اصام وهو ربيع الايمان لمحدث الصوم نصف الصبر  
 وحديث الصبر نصف الايمان وأتبعه الامام الزكاة عملاقوله صلى الله عليه وسلم بنى الاسلام على خمس  
 شهادة أن لا اله الا الله وأن محمدا رسول الله واقام الصلاة وايتاء الزكاة وصيام رمضان والحج فتعال  
 رجس والحج وصيام رمضان فقال ابن عمر لا صيام رمضان والشح هكذا سمعت من رسول الله صلى الله  
 عليه وسلم أخرجه مسلم من رواية سعد بن عبيدة عن ابن عمر واقاد الخطيب ان اسم الرجل القائل لابن عمر  
 يزيد بن بشر السكسكي وفيه افادة ان رواية حنظلة عن عكرمة بن خالد عن ابن عمر في البخاري بتقديم  
 الحج مروية بالمعنى اما لانه لم يسمع ردا بن عمر على الرجل لتعدد المجالس أو حضر ذلك ونسبته وتجويز أن  
 ابن عمر سمعه من النبي صلى الله عليه وسلم على الوجهين ونسي أحدهما عند رده على الرجل بعيد لان  
 تطرق النسيان الى الراوى أو الى من الصحابي كيف وفي مسلم من طريق حنظلة المذكور بتقديم الصوم  
 على الحج فدل على انه رواه بالمعنى وبؤيده انه عند البخاري في التفسير بتقديم الصيام على الزكاة فيتأهل ان  
 الصحابي سمعه على ثلاثة أوجه هذا بعيد كما في فتح الباري وشرع الصيام افوائدا أعظمها كسر النفس وقهر  
 الشيطان فالشبع نهرفي النفس برده الشيطان والجوع نهرفي الروح ترده الملائكة ومنها ان الغنى  
 يعرف قدر نعمة الله عليه باقداره على ما منع منه كثير من الفترات من فضول الطعام والشراب  
 والنكاح فانه بامتناعه من ذلك في وقت مخصوص وحصول المشقة له بذلك يتذكر به من منع ذلك على  
 الاطلاق فيوجب ذلك شكر نعم الله عليه بالغنى ويدعوه الى رجة أخيه المحتاج وصواساته بما يمكن  
 من ذلك وذكر بعض الصوفية أن آدم لما تاب من أكل الشجرة تأخر قبول توبته لما بقي في جسده من تلك  
 الاكلة ثلاثين يوما فلما صاف جسده منها تيب عليه ففرض على ذريته صيام ثلاثين يوما قال الحافظ وهذا  
 يحتاج الى ثبوت السند فيه الى من يقبل قوله في ذلك وهي بات وجدان ذلك اه وهو لغة الامسالك  
 عن أي شيء قولاً كقوله اني نذرت للرجن صوما أي امساكا وسكوتا وفعلا كقول النابتة

نخيل صيام ونخيل غير صائمة \* تحت الجعاج وأخرى تملك الحمد

أي ممسكة عن الحركة وشرعا امسالك عن الفطر على وجه مخصوص وقال الطيبي امسالك المكلف  
 بالنية من الحيط الايض الى الحيط الاسود عن تساؤل الاطبيين والاستئناقه ووصف سلبى واطلاق  
 العمل عليه تحويزا انتهى ويقع في بعض النسخ زيادة الاعتكاف وليس له التدرع انه ترجم له ما بعد ذلك  
 فان صح عن الامام ذلك هنا فله للاشارة الى ان الصيام شرط في صحة الاعتكاف كما هو مذهبه رحمه  
 الله وليلة القدر لكونها غايبا برامضان (بسم الله الرحمن الرحيم) ابتدأ بها تبراكا وتقتنا فأخروها  
 عن ترجمة كتاب الصيام وقدمها في الزكاة وكفى بالتغنن نكتة وفي نسخ تقديمها على الترجمة

\*(ما جاء في رؤية الهلال للصائم والفطر في رمضان)\*

الاكثر ان الهلال القمري في حالة خاصة قال الازهرى يسمى القمر اليقين من أول الشهر هلالا وفي ليلة  
ست وسبع وعشرين أيضا هلالا وما بين ذلك يسمى قرا وقال المجوهري الهلال لثلاث ليال من أول  
الشهر ثم هو قمر بعد ذلك وقيل الهلال هو الشهر بعينه وتميزا لا ما من رمضان اعلم الى جواز ذكره بدون شهر  
قال الباجي وهو الصواب فقد جاء ذلك في أحاديث صحيحة كقوله صلى الله عليه وسلم اذا دخل رمضان  
فتحت أبواب السماء الحديث وكذا قال عياض انه الصحيح ومنعه أصحاب مالك الحديث لا تقولوا رمضان  
فان رمضان اسم من أسماء الله تعالى ولكن قولوا شهر رمضان أخرجه ابن عدى وضعفه وقرق ابن  
الباقلا في فقال ان دلت قرينة على صرفه الى الشهر كصنائه رمضان جازوا لا امتنع كجاءه ودخل اه  
وبالفرق قال كثير من الشافعية قال النووي والمذهبان فاسد لان الكراهة انما ثبتت بنهى الشرع  
ولم يثبت فيه نهى ولا يصح قولهم انه اسم من أسماء الله لانه جاء فيه أثر ضعيف وأسماء الله توقيفيه  
لا تطلق الا بدليل صحيح ولو ثبت انه اسم لم يلزم كراهة والصواب ما ذهب اليه المحققون انه لا كراهة  
في اطلاق رمضان بقرينة وبلا قرينة (مالك عن نافع عن عبد الله بن عمر ان رسول الله صلى الله عليه وسلم  
ذكر رمضان فقال لا تصوموا حتى تروا الهلال) أى اذ لم يكمل شعبان ثلاثين يوما وظاهره  
اجباب الصوم متى وجدت الرؤية ليلا ونهارا لكنه محمول على صوم اليوم المستقبل وقرق بعض العلماء  
بين ما قبل الزوال وما بعده وخالف الشيعة لاجماع فأوجبوه مطلقا وظاهره أيضا لثبوت نهى عن ابتداء صوم  
رمضان قبل رؤية الهلال فيدخل فيه صورة الغيم وغيرها قال الباجي مقتضاه منع صوم آخر شعبان بريد  
على معنى التلقا لرمضان والاحتياط وأما نفلا فيجوز قال ابن عبد البر عند مالك والجمهور واستحب ابن  
عباس وجماعة الفصل بين شعبان ورمضان بغير يوم أو يومين أو أيام كما استحبوا الفصل بين صلاة  
الفرصة والنافلة بكلام أومشى أو تقدم أو تأخر من المصنوع وصح مرفوعا اذا بقي نصف شعبان فلا  
تصوموا ولم يأخذ به أئمة الفتوى لانه صلى الله عليه وسلم صام شعبان كله قالت عائشة ما رأيت رسول الله  
صلى الله عليه وسلم أكثر صياما منه في شعبان كان يصومه الا قليلا بل كان يصومه كله وقالت أم سلمة  
ما رأيت رسول الله صلى الله عليه وسلم يصوم شهرين متتابعين الا شعبان ورمضان وقال عبد الله بن المبارك  
جائز في كلام العرب ان يقال صام الشهر كله اذا صام أكثره (ولا تقطروا) من صومه (حتى تروا) أى  
الهلال وليس المراد رؤية جميع الناس بحيث يحتاج كل فرد فرد الى رؤيته بل المعبر رؤية بعضهم وهو  
العدد الذى يثبت به الحق وهو عدلان ولا يثبت رمضان بعدل واحد خلافا لى حنفية والشافعية  
حديث ابن عباس في السنن قال جاء اعرابي الى رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال لى رأيت الهلال  
فقال أتشهد أن لا اله الا الله أنه هذا محمد رسول الله قال نعم قال يا بلال أذن فى الناس ان يصوموا  
غدا لكن أعلم ابن عبد البر بأن أكثر الرواة يرسله عن عكرمة عن النبي صلى الله عليه وسلم بدون ابن  
عباس وروى أبو داود وابن حبان عن ابن عمر قال تراءى الناس الهلال فأخبرت رسول الله صلى الله  
عليه وسلم لى رأيت فصام وأمر الناس بصيامه وهذا شهر قولى الشافعية عند أصحابه واجهه مالك لكن آخر  
قوله انه لا بد من عدلين قال فى الام لا يجوز على هلال رمضان الا شاهدان ولا يثبت شوال بواحد عند  
الجميع الا بانور (فان غم عليكم) بضم الغين المعجمة وشد الميم أى حال بينكم وبين الهلال غيم فى صومكم  
أو فطركم (فاقدروا له) بهمزة وصل وضم الدال تأكيده لقوله لا تصوموا حتى تروا الهلال اذا المقصود  
حاصل به وقد أوردت هذه الزيادة المؤكدة عند المخالف شبهة بحسب تفسيره لقوله فاقدروا له فقال  
الأئمة الثلاثة والجمهور معناه قدروا له تمام العدد ثلاثين يوما يقال قدرت الشيء وأقدرته وقدرته بمعنى  
التقدير أى انظروا فى أول الشهر واحسبوا ثلاثين يوما كما جاء مفسرا فى الحديث الا لى به

الإمام للإشارة إلى أنه مفسر ولذا يجتمع في رواية بل تارة يذ كر هذا وتارة يذ كر هذا وقالت طائفة معناه  
ضم قوله وقدره تحت الحجاب وبه قال أحمد وغيره ممن يجوز صوم ليلة الغيم عن رمضان وقال ابن سريج  
معناه قدره بحسب المنازل وكذا قاله ابن قتيبة من المحدثين ومطرف بن عبد الله من التابعين قال  
ابن عبد البر لا يصح عن مطرف وأما ابن قتيبة فليس هو ممن يرجع عليه في مثل هذا قال ونقله ابن  
خويزر منذ أذن عن الشافعي والمعروف عنه مثل الجمهور ونقل الباسجي هذا التفسير عن الدارودي وقال لا يعلم  
أحد قاله إلا بعض أصحاب الشافعي أنه يفتي بذلك بقول المنجمين والاجماع حجة عليهم فإن فعل ذلك  
أحدرج إلى الرؤية ولم يفتد بما صام على الحساب فإن اقتضى ذلك قضاء شيء من صومه قضاء وسبقه  
إلى ذلك ابن المنذر فقال صوم يوم الاثنين من شعبان إذا لم ير الهلال مع الخو لا يجب بالاجماع الأئمة  
وقد صح عن أكثر الصحابة والتابعين كراهته هكذا أطلق ولم يفصل بين حاسب وغيره فمن فرق بينهما  
كان محجوجا بالاجماع قبله ونقل ابن العربي عن ابن سريج أن قوله فاقدر واه خطاب لمن خصه الله بهذا  
العلم وأن قوله فاكلوا العدة خطاب للعامة قال ابن العربي فصار وجوب رمضان عنده مختلف الحال  
يجب على قوم بحسب الشمس والقمر وعلى آخرين بحسب العدد وهذا بعيد عن النبلاء انتهى بل هو محكم  
محجوج بالاجماع وقال ابن الصلاح معرفة منازل القمر معرفة سيرة الأهل وأما معرفة الحساب  
فأمر دقيق يختص بمعرفة أحد معرفة منازل القمر قدرك بأمر محسوس يدركه مراقب النجوم وهذا  
هو الذي أراد ابن سريج وقال به في حق المعارف بها في خاصة نفسه ونقل الرواية عنه أنه لم يقل  
بوجوبه بل بجوازه وقال المازري احتج من قال معناه بحساب المنجمين بقوله تعالى وبالنجيم هم يهتدون  
والآية عند الجمهور محمولة على الإهداء في السير في البر والبحر قالوا ولا يصح أن المراد حساب المنجمين  
لأن الناس لو كلفوا ذلك لشق عليهم لأنه لا يعرفه إلا أفراد والشرع أنما يكلف الناس بما يعرفه  
جَاهِرُهُمْ وأيضاً فإن الأقاليم على رأيهم مختلفة ويصح أن يرى في أقاليم دون آخر فيؤدي ذلك إلى اختلاف  
الصوم عند أهلها مع كون الصائمين منهم لا يصومون على طريق مقطوع به ولا يلزم قرمات ما ثبت عند غيرهم  
والشهر على مذهب الجمهور مقطوع به لقوله الشهر تسع وعشرون فإن غم عليه كم فاكلوا العدة ثلاثين  
فالتسع وعشرون مقطوع بها وإن غم كل ثلاثين وهي غايته وقال النووي عدم البناء على حساب المنجمين  
لأنه حدس وتخمين وإنما يعتبر منه ما يعرف به القبلة والوقت قال وفيه دليل على أن الشافعي والجمهور  
أنه لا يجوز صوم يوم الشك ولا يوم الثلاثين من شعبان عن رمضان إذا كانت ليلة الثلاثين ليلة غيم وهذا  
المحدث رواه البخاري عن عبد الله بن مسلمة ومسلم عن يحيى كلاهما عن مالك به (مالك عن عبد الله بن  
دينار عن عبد الله بن عمر أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال الشهر تسع وعشرون) قال عياض  
معناه أنه قد يكون تسعاً وعشرين كما صرح به في رواية يعني في الصحيحين أن الشهر يكون تسعة وعشرين  
يوماً قال المحافظ والإمام للهدو والمراد شهر بعينه أو هو محمول على الأكثر لا غالب لقول ابن مسعود صمتنا مع  
النبي صلى الله عليه وسلم تسعاً وعشرين أكثر مما جئنا ثلاثين رواه أبو داود والترمذي ومثله عن عائشة  
عند أحمد بأسناد جيد وقال ابن العربي معناه حصرة من جهة أحد طرفيه أي أنه يكون تسعة وعشرين  
وهو أقله ويكون ثلاثين وهو أكثره فلا تأخذوا أنفسكم بصوم إلا كتر احتياطاً ولا تقتصر راعياً الأقل  
تحققاً ولكن اجعلوا عبادتكم مرتبطة ابتداء وانتهاء بأسهلاله كما قال (فلا تصوموا حتى تروا الهلال  
ولا تنظروا حتى تروه فإن غم عليكم فاقدر واه) قال المحافظ اتفق الرواة عن مالك على قوله فاقدر واه  
وكذا رواه إسحاق المحرري وغيره في الموطأ عن القعني والزعفراني وغيره عن الشافعي عن مالك به ورواه  
البخاري عن القعني والمزني عن الشافعي كلاهما عن مالك بلفظ فأكملوا العدة ثلاثين قال البيهقي

ان كانت رواية الثعني والشافعي من هذين الوجهين محفوفة فيكون مالك قد رواها باللفظين عن عبد الله  
ابن دينار قلت ومع غرابة هذا اللفظ من هذا الوجه فله متابعات منها ما رواه الشافعي من طريق سالم  
عن ابن عمر بنيعين الثلاثين ومنها ما رواه ابن خزيمة من وجه آخر عن ابن عمر بلقب فان غم عليكم فكمثلوا  
ثلاثين وله شواهد عن حذيفة عن ابن خزيمة وابي هريرة وابن عباس عن ابني داود والنسائي وغيرهما  
وعن ابني بكرة وطائفي بن علي عند البيهقي واخرجه من طريق اخري عنهم وعن غيرهم اه وتابع مالك  
عليه اسماعيل بن جعفر عن ابن دينار بلفظ فاقدروا له عند مسلم (مالك عن ثور) بلفظ المحيوان (ابن زيد  
الديلي) بكسر الدال المهملة فتحتة ساكنة (عن عبد الله بن عباس) هذا منقطع وعكرمة عن عكرمة بن سعيد بن المسيب  
عبادة عن مالك عن ثور عن عكرمة عنه متصلا وزعم ان مالك اسقط عكرمة لسلام سعيد بن المسيب  
وغيره فيه لا يصح لان مالك ذكره في الحج وصرح باسمه قاله ابن عبد البر واخرجه أبو داود والترمذي  
والنسائي من طريق سمك بن حرب عن عكرمة عن ابن عباس (ان رسول الله صلى الله عليه وسلم ذكر  
رمضان فقال لا تصوموا حتى تروا الهلال ولا تقطروا حتى تروه) أي اربطوا عبادتكم برؤيته ابتداء  
وانتهاء (فان غم عليكم فاكملوا العدد) وفي رواية العدة أي عدة شعبان (ثلاثين) وهذا انه بالامام  
مفسر وميند القوله في الرايتين قبله فاقدروا له وخبر ما فسرته بالوارد ولذا ما فسرته مطرف بن عبد الله بن  
الشيخير من تابعي البصرة العلماء الفضلاء بخبر قول ابن سيرج انه اذا غم يستدل بالنجوم ويبين الصوم  
ويحزبه قال ابن سيرج كان افضل له لو لم يلقه كذا في الاستدكار وتقدم قوله انه لا يصح عن مطرف  
(مالك انه بلغه ان الهلال روي) بضم الراء وكسر الهمزة (في زمان عثمان بن عفان بعشي) ما بعد الزوال  
الى آخر النهار (فلم يفطر عثمان حتى امسى وغابت الشمس) ولا خلاف ان رؤيته بعد الزوال لليلة القادمة  
وأما قبله فكذلك عند المجهور ومحدث ابني وائل انا كتاب عمران الالهة بعضها اكبر من بعض فاذا رايت  
الهلال نهارا فلا تقطروا حتى يشهد رجلان انهما اهلا به بالامس وقال الثوري وابن وهب وأبو يوسف  
وابن حبيب للماضي لما رواه النخعي عن عمر اذا رايت الهلال قبل الزوال فافطروا واذا رايته بعده  
فلا تقطروا وهذا مفصل والاول يحمل لانه قال نهارا لكن قال ابن عبد البر والاول اصح لانه متصل  
والثاني منقطع فالنخعي لم يدرك عمر قال الباسجي ورواه عن النخعي مجهول (قال يحيى سمعت مالكا يقول  
في الذي يرى هلال رمضان وحده انه يصوم وجوبا لا ينبغي لا يجوز له ان يفطروا وهو يعلم ان ذلك اليوم  
من رمضان) وبه قال الجمهور ومنهم الاثمة الاربعة عملا بالاحاديث السابقة وقال عطاء والحسن وشريك  
واسحاق لا يصوم حتى يحكم الامام بانه من رمضان وعلى الاول ان افطر عدا كفر وقضى عند مالك وقال  
الاكثر لا كفارة للشبهة (ومن رأى هلال شوال وحده فانه لا يفطر لان الناس يتهمون على ان يفطر  
منهم من ليس مأمونا) من اهل الفسق والبدع (ويقول اولئك اذا ظهر عليهم قدرنا الهلال) فنع منه  
سد الذريعة وبه قال أبو حنيفة واجد والاكثروا قال الشافعي وابو ثور واشبه يفطر وان خاف التهمة  
لم يفطر ويعتقد الفطر الباسجي وهذا هو الصحيح (ومن رأى هلال شوال نهارا فلا يفطر يومه صيام يومه  
ذلك فانما هو هلال الليلة التي تاتي) اتفاقا فيما بعد الزوال وعلى الاصح فيما قبله كما مر (قال يحيى وسمعت  
مالكا يقول اذا صام الناس يوم الفطر وهم يظنون انه من رمضان فصامهم ثبت) بسكون الهمزة وفتحها  
(ان هلال رمضان قدرى قبل ان يصوموا اليوم وان يومهم ذلك احد وثلاثون فانهم يفطرون) وجوبا  
(من ذلك اليوم اية ساعة جاءهم الخبر غير انهم لا يصلون صلاة العيدان مكان ذلك جاءهم بعد زوال  
الشمس) لافي اليوم ولا من الغد مخروج وقتها فلو قضيت لاشبهت الفرائض وقد اجعوا على ان سائر السن  
لا تقضى وقال أحمد وغيره يقضونها من الغد في الفطر والاضحى لما في النساء وغيره اغنى علينا هلال



شَوَّالٍ وَاصْبِحْنَا صِيَامًا فَجَاءَ رَكِبٌ مِنْ أَتْرَافِهَا فَشَفَّهَ وَأَعَدَّ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ لَهُمْ رَأَا الْبَهْلَالَ  
بِالْأَمْسِ فَأَمَرَ النَّاسَ أَنْ يَغْطِرُوا مِنْ يَوْمِهِمْ وَيَخْرُجُوا إِلَى صَلَاتِهِمْ مِنَ الْمَدِينَةِ وَعَنْ أَبِي حَنِيفَةَ وَالشَّافِعِيِّ  
الْقَوْلَانِ وَقِيلَ لَا تَصَلُّ فِي الْفُطْرِ لِأَنَّهُ يَوْمٌ وَاحِدٌ وَتَصَلُّ فِي الْأَصْحَى فِي السَّائِثِ لِأَنَّهُ أَيَّامٌ عِيدٌ

\*(مَنْ أَجَمَعَ الصِّيَامَ قَبْلَ الْفَجْرِ)\*

(مَالِكٌ عَنْ نَافِعٍ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُمَرَ أَنَّهُ كَانَ يَقُولُ لَا يَصُومُ إِلَّا مَنْ أَجَمَعَ الصِّيَامَ قَبْلَ الْفَجْرِ) أَيُّ عَزَمَ عَلَيْهِ  
وَقَصَدَ لَهُ فَلَا يَصِحُّ صَوْمُ رَمَضَانَ وَلَا غَيْرِهِ إِلَّا بِنَيْتٍ عَلَى مَشْهُورِ الْمَذْهَبِ تَحْجِزُ الْأَعْمَالُ بِالنِّيَّاتِ وَقِيَاسًا عَلَى  
الصَّلَاةِ إِذْ قُرْضُهَا وَنَفَاةُ فِي النِّيَّةِ وَهِيَ قَبْلُ يَحْزُزُ فِي النَّفْلِ قَبْلُ أَنْزَالِ مَنْ لِيَأْكُلَ وَلَمْ يَشْرَبْ أَنْ يَصُومَ  
وَيَحْكُمَ لَهُ بِهِ مِنْ أَوَّلِ النَّهَارِ قِيَابَ عَلَى جَمِيعِهِ وَهُوَ مَذْهَبُ الشَّافِعِيِّ لِمَا فِي الدَّارِ قَطْعِي وَصَحَّحَهُ أَنَّهُ صَلَّى اللَّهُ  
عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ لِمِائَةِ يَوْمٍ أَهْلُ عِنْدَكُمْ مِنْ غَدَاةٍ قَالَتْ لَا قَالَ فَإِنِ إِذَا صُومَ وَالْغَدَاةُ بَقِيَ الْغَيْثُ الْمَجْمُوعَةُ  
اسْمُهَا وَكُلٌّ قَبْلُ أَنْزَالِ لَكِنْ قَالَ ابْنُ عَبْدِ الْبَرِّ فِي سَنَدِهِ اضْطِرَابٌ وَبَعْضُ الرِّوَاةِ يَقُولُ فِيهِ إِذَا وَهَبَهُمْ  
يَقُولُ فَأَنَا صَائِمٌ بِدُونِ إِذَا وَهَبَ الْخُتَابَةُ إِلَى حُجَّتِهِ وَلَوْ بَعْدَ الزَّوَالِ (مَالِكٌ عَنْ ابْنِ شِهَابٍ عَنْ عَائِشَةَ  
وَحَفْصَةَ زَوْجَتَيْ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ بِمِثْلِ ذَلِكَ) أَنْتَرَجَهُ أَبُو دَاوُدَ وَالتِّرْمِذِيُّ وَالنَّسَائِيُّ مِنْ طَرِيقِ  
يَحْيَى بْنِ أَبِي عُبَيْدٍ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ أَبِي بَكْرٍ عَنْ زَيْدِ بْنِ أَبِي شِهَابٍ عَنْ سَالِمِ بْنِ أَبِيهِ عَنْ حَفْصَةَ عَنِ النَّبِيِّ  
صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ مَنْ أَجْمَعَ الصِّيَامَ قَبْلَ الْفَجْرِ فَلَا صِيَامَ لَهُ قَالَ ابْنُ عَبْدِ الْبَرِّ اضْطُرَابٌ فِي اسْتِنَادِهِ  
وَهُوَ أَحْسَنُ مَا رَوَى مَرْفُوعًا فِي هَذَا السَّبَابِ أَنْتَهَى وَأَنْتَرَجَهُ النَّسَائِيُّ أَيْضًا مِنْ طَرِيقِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُمَرَ  
عَنِ الزُّهْرِيِّ عَنْ سَالِمِ بْنِ أَبِيهِ عَنْ حَفْصَةَ أَنَّهَا كَانَتْ يَقُولُ فَذَكَرَهُ دُرُقُفًا وَأَنْتَرَجَهُ أَيْضًا مِنْ طَرِيقِ  
يُونُسَ وَسَعِيدَانَ بْنِ عَيْنَةَ وَمَعْمَرُ ثَلَاثَتِهِمْ عَنْ الزُّهْرِيِّ عَنْ حَمْرَةَ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُمَرَ عَنْ أَبِيهِ عَنْ حَفْصَةَ  
مَوْقُوفًا وَقَالَ أَنَّهُ الصَّوَابُ وَلَمْ يَصِحَّ رَفْعُهُ لِأَنَّ يَحْيَى بْنَ أَبِي عُبَيْدٍ لَيْسَ بِأَقْوَى لَكِنْ عَمِلَ بِظَاهِرِ اسْتِنَادِهِ جَمَاعَةً  
فَصَحَّحُوا رَفْعَ الْحَدِيثِ الْمَذْكُورِ مِنْهُمْ ابْنُ خَزِيمَةَ وَابْنُ جِبَانَ وَالْحَاكِمُ وَابْنُ خَزِيمَةَ وَابْنُ خَزِيمَةَ وَابْنُ خَزِيمَةَ وَابْنُ خَزِيمَةَ  
فَرَضًا أَوْ تَقْلًا وَشَهِدَ لَهُ الْمَوْقُوفَاتُ عَنْ ابْنِ عُمَرَ عَائِشَةَ وَحَفْصَةَ وَالتَّمُتُّقُ عَلَى حُجَّتِهِ أَيْضًا الْأَعْمَالُ بِالنِّيَّاتِ

\*(مَا جَاءَ فِي تَحْجِيزِ الْفُطْرِ)\*

أَيُّ اسْتِحْبَابِهِ قَالَ ابْنُ عَبْدِ الْبَرِّ أَحَادِيثٌ تَحْجِيزُهُ وَتَأْخِيرُهَا بِخَيْرٍ مِنَ تَحْجِيزِهَا وَرَوَى عَبْدُ الرَّزَّاقُ وَغَيْرُهُ  
بِاسْتِنَادٍ صَحِيحٍ عَنْ عُمَرَ بْنِ مَعْرُوفٍ الْأَدَدِيِّ قَالَ كَانَ أَصْحَابُ مُحَمَّدٍ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ إِسْرَعَ النَّاسِ أَقْطَارًا  
وَأَبْطَأَهُمْ سَعُورًا (مَالِكٌ عَنْ ابْنِ حَازِمٍ) بِالْمُؤْمَلَةِ وَالزَّيْ سَلَمَةَ بْنِ دِينَارٍ (عَنْ سَيْدِ بْنِ سَعْدِ السَّاعَدِيِّ)  
نِسْبَةً إِلَى سَاعِدَةَ بْنِ كَعْبٍ بْنِ الْخَزْرَجِ (أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ لَا تَزَالُ النَّاسُ بِحُجْرٍ) فِي دِينِهِمْ  
فَقَالَ أَبُو دَاوُدَ وَابْنُ خَزِيمَةَ وَغَيْرُهُمَا عَنْ أَبِي حَمْرَةَ مَرْفُوعًا لَا يَزَالُ الَّذِينَ ظَاهَرُوا (مَا جَعَلُوا الْفُطْرَ) عِنْدَ تَحْقِيقِ  
غُرُوبِ الشَّمْسِ بِرُؤْيَا أَوْ شَهَادَةِ زَادَ أَحَدُهُمَا مِنْ حَدِيثِ أَبِي ذَرٍّ وَأَخْرَجُوا السُّنُونَ وَمَا ظَهَرَ فِيهِ أَيُّ غَدَاةٍ فَلَمْ يَكُنْ ذَلِكَ  
أَمَثَلًا لِلْسَّنَةِ وَأَقْفَيْنَ عِنْدَ حَدُودِهَا غَيْرَ مُسْتَطْبِقِينَ يَقُولُهَا مَا يَنْبَغِي فَوَاعِدُهَا وَعَلَى مَا صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ  
ذَلِكَ فِي حَدِيثِ أَبِي حَمْرَةَ الْمَذْكُورِ بِقَوْلِهِ لِأَنَّ الْيَهُودَ وَالنَّصَارَى يَتَوَخَّرُونَ أَيُّ إِلَى ظُهُورِ الْغَيْمِ وَلَا يَنْجَبَانِ  
وَالْحَاكِمُ مِنْ حَدِيثِ سَيْدِ بْنِ أَبِي إِسْرَافِيلَ أَيْضًا لَا تَزَالُ أَمْتِي عَلَى سَنَتِي مَا لَمْ تَقْطُرْ بِفُطْرِهَا النَّجْمُ فَيَكْرَهُ تَأْخِيرَهُ أَنْ قَصَدَ  
ذَلِكَ وَرَأَى أَنَّ فِيهِ فَضْلًا قَالَ الْبَاجِي وَأَمَّا تَأْخِيرُهُ عَلَى غَيْرِ هَذَا الْوَجْهِ كَمَا عَنِ لَهُ أَمْرٌ مَعَ اعْتِقَادِ أَنَّ صَوْمَهُ  
فَكَدَّ كُلَّ مَعَ الْغُرُوبِ فَلَا كَرَاهَةَ فِيهِ رَوَاهُ ابْنُ نَافِعٍ عَنْ مَالِكٍ فِي الْجُمُعَةِ وَتِمَامِ الصُّومِ غُرُوبِ الشَّمْسِ لِقَوْلِهِ  
تَعَالَى ثُمَّ أَتَوْا الصَّيَامَ إِلَى اللَّيْلِ وَهَذَا يَقْتَضِي الْأَمْسَ إِلَى أَوَّلِ جُزْأَتِهِ لَكِنْ لَا بُدَّ مِنْ أَمْسَاكَ جُزْأَتِهِ  
مِنَ اللَّيْلِ لَيَقْنُ أَكْمَالَ النَّهَارِ كَذَا فِي الْمُنْتَقَى وَقَالَ هُوَ فِي الْأَيْمَانِ وَهُوَ شَرْحُهُ الْمَصْغِيرُ أَنَّ هَذَا قَوْلُ أَصْحَابِنَا

ولا يحتاج اليه عذري لانه اذا لم يفطر حتى تعيب الشمس فقد استوفى ذلك ولا يتصور فيه غير هذا انتهى  
قال المحافظ من البدع المذمومة ما حدث في هذا الزمان من ايقاع الاذان الثاني قبل الفجر بخمسة  
ثلاث ساعة في رمضان واطفاء المصابيح المبهولة علامة لا تقضاء العمل ربحا من احداثه لانه للاحتياط  
في الابد وجزم ذلك الى انهم لا يؤذون الا بعد الغروب بدرجة لمة يكن الوقت فيما زعموا فافخروا القطر  
وعجلوا السجود ففعلوا السنة فاذ اقل الخير عنهم وكثر الشر فيهم انه وقد قال المازري اشار الحديث  
الى ان تغيير هذه السنة علم على فساد الامور ولا يزالون بخير ماداموا لم يخافوا عليهما وهذا الحديث رواه  
البخاري عن عبد الله بن يوسف عن مالك بن نافع عن عبد العزيز بن أبي جازم وبيعة وب القاري  
وسفيان الثوري كلاهما عن أبي جازم به عنده مسلم (مالك عن عبد الرحمن بن حرملة لاسي) المدني  
المؤوف سنة خمس وأربعين ومائة (عن سعيد بن المسيب ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قال لا يزال  
الناس بخير ما عجّلوا الفطر) قال ابن عبد البر لا خلاف عن مالك في ارساله والتجديد انما يكون  
بعديتين غروب الشمس فلا يجوز فطر المالك في غروبها لان الفرض اذا لم الذمة يبقين لم يخرج منه  
الايستقنين وقال المصاحبي يحتمل ان يريد بخير في دينهم ما فعلوا ذلك على سنة وسيدل بره يحتمل ان يريد  
لا يزالون اقوى على صومهم ما عجّلوا ولم يؤخروه تأخيرا يضربهم ويضعفهم لكن يؤيدوا ويعين  
احتماله الاول حديث أبي هريرة لا يزال الدين ظاهرا ما عجّلوا الناس القطر لان اليهود يؤخرون  
(مالك عن ابن شهاب عن حميد بن عبد الرحمن) بن عوف المدني (ان عمر بن الخطاب وعثمان بن عفان  
كانا يصلان المغرب حين ينظران الى الليل الاسود) أي في افق المشرق عند الغروب وهو معنى  
قوله صلى الله عليه وسلم اذا اقبل الليل من هاهنا وادبر النهار من هاهنا وغربت الشمس فقد افطر الصائم  
رواه الشيخان أي اقبل من جهة المشرق وادبر من جهة المغرب (قيل ان يفطرا ثم يفطران بعد الصلاة  
وذلك في رمضان فيكونا يسرعان بصلاة المغرب لانه مشروع اتفاقا وليس من تأخير الفطر المذكورة  
لانه انما يكره تأخيرها الى اشتباك النجوم على وجه المبالغة ولم يؤخر للمادة الى عبادة قاله الباجي لكن روى  
ابن أبي شيبة وغيره عن انس قال ما رأيت رسول الله صلى الله عليه وسلم يصلي حتى يفطر ولو على شربة  
من ماء وروى عن ابن عباس ومائة منهم كانوا يفطرون قبل الصلاة

\*(ما جاء في صيام الذي يصوم حنبا في رمضان)\*

(مالك عن عبد الله بن عبد الرحمن بن عمار بن حزم (الانصاري) قاضي المدينة اعمر بن عبد العزيز بن ربيعة  
من رجال الجميع مات سنة أربع وثلاثين ومائة ويقال بعد ما (عن أبي نونس مولى عائشة) من  
الثقات (عن عائشة) هكذا يجمع رواة الموطأ كيعني عند ابن وضاح وارسله عبيد الله بن يحيى عنه  
فلم يذكر عائشة (ان رجلا قال لرسول الله صلى الله عليه وسلم وهو واقف على الباب وانا اسمع) زادت في  
مسلم من رواه الباب (يا رسول الله اني اصبح حنبا وانا اريد الصيام) فهل يصوم صامحي (فقال صلى الله  
عليه وسلم وانا اصبح حنبا وانا اريد الصيام فاعتزل واصوم) فلك في اسوة فاجابه بالفعل لانه ابلغ  
عما لو قال اعتزل وصم لكن اعتذر الرجل ان ذلك من خصائصه لان الله يجعل لرسوله ما شاء (فقال له  
الرجل يا رسول الله انك لست مثلنا) وبين ذلك بقوله (قد عفى لك الله ما تقدم من ذنبك وما تأخر) أي  
ستر وحال يترك وبين الذنب فلا يقع منك ذنب امسا لان الغفران ستر وهو ما بين العبد والذنب وما بين  
الذنب وعقوبته فاللائق بالانبياء الاول وبانهم الثاني فهو كناية عن القصة وهذا قول في غاية  
الحسن (فغضب رسول الله صلى الله عليه وسلم) لاعتقاده المحض وصية بلا علم مع كونه اخبره بقوله  
جوابا لسؤاله وذلك اقوى دلائل على عدم الاختصاص اشار اليه ابن العربي وقال الباجي قول السائل

ذلك وان كان على معنى المخوف والنوفى لكن ظاهره انه بعد قد فيه صلى الله عليه وسلم اربعة كتاب ماشية  
 لاله عتق له اوله لانه اراد ان الله يحل لرسوله ماشيةكم وردوهذا يقتضى ان يرده الله النبي صلى الله عليه وسلم  
 قوله لان قوله هذا يمنع الامانة يقتدى به في افعاله وقد امرنا الله بالاقتداء به فقال واتبعوهواهلكم  
 ثم تدون الا ترى انه سألته عن حاله فأجابته بانه يفعله ولذا والله اعلم غضب لما منع من الاقتداء به (وقال  
 والله انى ارجو) وفي رواية لا رجوبلام التبا كيد تقوية للقسم ورجاؤه محقق باتفاق (ان اكون اخشاكم  
 واعياكم بما اتقى) قال عياض فيه وجوب الاقتداء بفعاله والوقوف عنده الا ما قام الدليل على  
 اختصاصه به وروى مالك واكثر اصحابنا البغداديين واكثر اصحاب الشافعي وقال معظم الشافعية انه  
 مندوب وجملة طائفة على الاباحة وقد بعض أهل الاصول وجوب اتباعه عما كان من افعاله الدينية  
 في محل القرية ورواه أبو داود عن القعنبي عن مالك به وتابعه اسماعيل بن جعفر عن عبد الله بن عبد  
 الرحمن عند مسلم (ما نكث عن عبد ربه بن سعيد) بن قيس الانصارى اخو يحيى بن سعيد ومحمد بن قيس  
 صحبه وهو ثقة مأمون روى عنه مالك وشعبة وجماعة من الائمة وروى له الجمع ومات سنة تسع وثلاثين  
 ومائة وقيل سنة احدى وأربعين (عن أبي بكر بن عبد الرحمن بن الحارث بن هشام) بن النيرة الخزرجى  
 المدنى أحد الفقهاء قيل اسمه محمد وقيل اسمه كنيته وقيل أبو بكر اسمه وكنيته أبو محمد قال ابن عبد البر  
 هكذا يرويه مالك وخالفه عمرو بن الحارث فرواه عن عبد ربه عن عبد الله بن كعب عن أبي بكر  
 ابن عبد الرحمن (عن عائشة وأم سلمة زوجتي النبي صلى الله عليه وسلم انهما قالتا كان رسول الله صلى الله  
 عليه وسلم يصح جنباً من جاع غير احتلام) صفة لازمة فمذهبها المبالغة في الرد على من زعم ان فاعل  
 ذلك عمد افطروا اذا كان كذلك فناسى الاعتسال والتأثم عنه اولى بذلك وقال القرطبي في هذا فائدة ثان  
 احدها ما نهى عن جامع في رمضان ويؤثر النفس الى بعد طلوع الفجر بياناً للجواز والاشارة انه كان لا يحتلم  
 لان الاحتلام من الشيطان وهو معصوم منه وقال غيره فيه اشارة الى جوازه عليه والاما كان لاستنائه  
 معنى ورد بانه من الشيطان وهو معصوم منه واجيب بان الاحتلام يقع على الانزال وقد يحصل بغير رؤية  
 شئ في المنام وقال النووي وغيره احتج به من أجاز الاحتلام على الانبياء والشهراء امتناعه لانه من تلاعب  
 الشيطان وتاولوا الحديث على ان المعنى يصح جنباً من جاع ولا يجب من احتلام لامتناعه منه وهو  
 قريب من قوله تعالى و يقتلون النبيين بغير حق ومعلوم ان قتلهم لا يكون بحق (في رمضان) وروى  
 في غيره (ثم يصوم) ذلك اليوم الذي يصح فيه جنباً وفي رواية للبخاري ثم يغتسل ويصوم بياناً للجواز  
 وان كان الغسل قبل الفجر افضل وهذا الحديث رواه مسلم عن يحيى عن مالك به ورواه مسلم ايضا من طريق  
 عمرو بن الحارث عن عبد ربه عن عبد الله بن كعب الجعفي ان ابا بكر حدثه ان مروان ارسله الى ام سلمة  
 يسأل عن الرجل يصح جنباً يصوم فقالت كان صلى الله عليه وسلم يصح جنباً من جاع لا حرم ثم لا يفطر  
 ولا يقضى فبكان عبد ربه سمعه من ابن كعب ثم سمعه من أبي بكر فحدث به على الوجهين فليست رواية  
 عمرو بن المريد في متصل الاسانيد ولا رواية مالك منقطعة بدليل ان مسلماً صحح الطريقين فأخرجهما  
 جميعاً رواية عمرو وتولوها رواية مالك (مالك عن سفي) بضم السين وفتح الميم وشدة التختة (مولى أبي بكر  
 ابن عبد الرحمن بن الحارث بن هشام) انه سمع مولاه ابا بكر بن عبد الرحمن بن الحارث بن هشام يقول  
 كنت انا وابي عبد الرحمن المدنى له رؤية وكان من كبار ثقات التابعين وكنيته أبو محمد مات سنة ثلاث  
 وأربعين (عند مروان بن الحكم) الاموى لم تصح له حجة مات في رمضان سنة خمس وستين (وهو أمير  
 المدينة) من جهة معاوية (فذكره) بالبناء للفاعل ففي رواية لمسلم فذكره عبد الرحمن والبخاري ان  
 ابا عبد الرحمن أخبر مروان (ان ابا هريرة يقول من اصبح جنباً افطر ذلك اليوم) الحديث الفضل بن

عباس في مسلم وحديث اسامة بن زيد عند النسائي مرفوعاً من ادركه الصبح وهو جنب فلا يصوم محمد ورب الكعبة قاله  
عن أبي هريرة لا ورب هذا البيت ما تناقلت من ادركه الصبح وهو جنب فلا يصوم محمد ورب الكعبة قاله  
(فقال مروان أقسمت عليك يا عبد الرحمن لنذهبن الى امي) بضم الهمزة وفتح الميم ثقيلة ثنية ام (المؤمنين  
عائشة وام سلمة فلما اتتا لهما عن ذلك) قال أبو بكر (فذهب عبد الرحمن) يعني اباه (ودعيت معه) ووقع  
عند النسائي من رواية عبد ربه بن سعيد عن أبي عياض عن عبد الرحمن ارسلني مروان الى عائشة فانيتمها  
فلقيت غلامها ذكوان فارسلته اليها فساءلها عن ذلك فذكر الحديث مرفوعاً قال فأتيت مروان فحدثته  
فارسلني الى ام سلمة فأتيتها فلقيت غلامها فاسأله عن ذلك فذكر الحديث قال المحافظ  
وفي اسأله نظراً لان أبي عياض مجهول فان كان محفوفاً فيجمع بان كلامه من الغلام من كان واسطة بين  
عبد الرحمن وبينهما في الدؤال وسمع عبد الرحمن وابنه أبو بكر كلامه منهما من وراء الحجاب بعد الدخول  
كما قال (حتى دخلنا على عائشة فسلم عليها ثم قال يا أم المؤمنين انا كنا عند مروان بن الحكم فذكره  
ان ابا هريرة يقول من أصبح جنباً ففطر ذلك اليوم قالت عائشة ليس كما قال أبو هريرة يا عبد الرحمن  
اترب عما كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يصنع) أي لا تريد أن تبدل ذلك بما فعله في الرد (قال  
عبد الرحمن لا والله) لا ارفع عنه (قالت عائشة فاشهد على رسول الله صلى الله عليه وسلم انه كان يصبح  
جنباً من جوع غير استلام) وفي رواية للنسائي كان يصبح جنباً امنى (ثم يصوم ذلك اليوم) الذي أصبح  
فيه جنباً (ثم خرجنا حتى دخلنا على ام سلمة) فسألهما عبد الرحمن (عن ذلك فقالا مثل ما قالت عائشة)  
ظاهراً للمثلية انها قالت يا عبد الرحمن الخ لكن في رواية للنسائي فقالت ام سلمة كان يصبح جنباً مني فقصوم  
ويأمرني بالصيام (قال) أبو بكر (فخرجنا حتى جئنا مروان بن الحكم فذكره عبد الرحمن ما قالتا  
وقال مروان) زاد في رواية للنسائي التي ابا هريرة فحدثه بهذا فقال انه مجاري واني لا كره ان استقبله  
بما يكره وفي أخرى انه لي صديق ولا احب ان ارد عليه فقال (اقسمت عليك يا ماجد) كنية عبد الرحمن  
(لتركن دابتي فانها بالباب فلنذهبن الى أبي هريرة فانه بأرضه بالحق فلتخبرنه ذلك) الذي قالتا  
وفي رواية للبخاري ثم قدرنا انما نتبع بذي الحليفة وكان لا بي هريرة هناك أرض ظاهره انهم اجتمعوا من  
غير قصد ورواية مالك نص في القصد فيحمل قوله ثم قدرنا على المعنى الاعم من التدبير لا الاتفاق  
ولا الخلاف بين قوله بذي الحليفة وبين قوله بالعقيق لاحتمال انهما قصداه الى العقيق فلم يجدها ثم وجدها  
بذي الحليفة وكان له بها أرض أيضاً وفي رواية معمر عن الزهري عن أبي بكر فقال مروان عزت عليكما  
لما ذهبتما الى أبي هريرة قال فلقينا ابا هريرة عند باب المسجد واطاها ان المار به مسجد به بالعقيق لا النبوي  
جمع بين الروايتين أو يجمع بأنهما التقيا بالعقيق فذكره عبد الرحمن القصة مجعولة ولم يذكرها بل شرع فيها  
ثم لم يثبتها له ذكر تفصيلها وسماع جواب أبي هريرة الا بعد رجوعه الى المدينة وأراد دخول المسجد النبوي  
قاله المحافظ (فركب عبد الرحمن وركبت معه حتى اتينا ابا هريرة فحدثت معه عبد الرحمن ساعة) وعند  
البخاري فقال له عبد الرحمن اني ذاك كلاك أمرا ولولا ان مروان أقسم عليّ فيه لم اذكره لك (ثم ذكره ذلك  
فقال أبو هريرة لا علم لي بذلك) من المعطوف بلا واسطة (أما الخبر به مخبر) عنه ففي مسلم فقال أبو هريرة  
سمعت ذلك من الفضل بن عباس ولم اسمعه من النبي صلى الله عليه وسلم وفي البخاري فقال كذلك  
اخبرني الفضل بن عباس وهو اعلم أي بما روى والعهدة في ذلك عليه لا على وفي رواية النسائي  
عن البخاري وهن اعلم أي ازواج النبي صلى الله عليه وسلم وفي مسلم قال أبو هريرة اها قالت لذلك قال  
نعم قال هما اعلم ورجع أبو هريرة عما كان يقول في ذلك وهذا يرجح رواية النسائي والنسائي اخبر به  
اسامة بن زيد وله أيضا خبر به فلان وفلان فيحتمل انه سمعه من الفضل واسامة فأرسل الحديث

ولا ثم اسنده لما سئل عنه وسبب رجوعه مع انه سمعه من جماعة النبي صلى الله عليه وسلم وحلف انه قاله  
 لشدة وثوقه بخبرهما انه تعارض عنده الحديثان فجمع بينهما فاقول قوله انظر اولا في علم على انه ارشاد  
 الى الافضل فان الافضل ان يقتل قبل الفجر ولو خالف جاز وقوعه المصطفى لبيان الجواز ويكون حينئذ  
 في حقه افضل لتضمنه البيان للناس وهو ماء وربا لبيان كونه صائما مرة في بعض الاوقات لبيان الجواز  
 وطاف على البعير كذلك ومعلوم ان التلاوت والمشي في الطواف افضل وهو الذي تكرر منه صلى الله عليه  
 وسلم ونظائره كثيرة قال المحافظ ويعكر عليه انه مرجح في كثير من طرق حديث أبي هريرة بالامر بالفطر  
 وبالنهي عن الصيام فكيف يصح الحمل المذكور اذا وقع ذلك في رمضان اوله عليه يحمل على من ادركه  
 الفجر مجامعا فاستدام بعد طلوعه عالما فانه يفطر ولا صوم له ويعكر عليه ما رواه النساء عن أبي هريرة انه  
 كان يقول من احتلم وعلم باحتلامه ولم يقتل حتى اصبح فلا يصوم وأجاب ابن المنذر بأنه ميسر  
 وانه كان في أول الامر من حين كان الحجاج محترما في الليل بعد النوم كما كان الطعام والشراب محرما ثم نسخ  
 ذلك ولم ينع أبوه مرة فكان يفتي بما عليه حتى بلغه الناسخ فرجع اليه قال وهذا احسن ما سمعت فيه  
 قال المحافظ ويقويه حديث عائشة السابق من قول الزهري عن ابن عمر عن النبي صلى الله عليه وسلم  
 فان الآية ترات سنة ست وابتداء العموم كان في السنة الثانية ووافق على دعوى النسخ الخطابي وغيره  
 واحدا واجب ايضا بان حديث عائشة وام سلمة أولى بالاعتقاد لانهما أعلم بمثل هذا من غيرهما ووجه  
 عنهما من طرق كثيرة جدا يعني واحد حتى قال ابن عبد البر انه صحيح وتواتر وصرح البخاري برجحانه وقوله  
 البيهقي وغيره عن الشافعي ولان الفعل مرجح على القول عند بعض الاصوليين ولانه وافق القرآن لانه  
 اباح المباشرة الى الفجر وهي الجماع فاذا ابيع حتى يتبين الفجر فعلم ان الاعتسال انما يقع بعده وقد  
 قال تعالى ثم اتوا الصيام الى الليل ولانه وافق المعقول وهو ان الغسل شيء واجب بالنزال وليس في فعله  
 شيء محرم على الصائم فقد يتحتم بالنهار فيجب عليه الغسل ويتم صومه اجامعا وكذا اذا احتلم لمسلم بان  
 الاولى وانما يمنع الصائم من تعدد الجماع نهرا وهذا الحديث رواه البخاري عن الثعني عن مالك ولم يسبق  
 لفظه (مالك عن سفيان) بضم السين وفتح الميم (مولى أبي بكر عن) مولا (أبي بكر بن عبد الرحمن  
 عن عائشة وام سلمة روي النبي صلى الله عليه وسلم) قال ابن عبد البر روي جماعة الحديث عن أبي بكر  
 عن ابيه ولا معنى لذكر ابيه لانه شهد القصة كلها مع ابيه عند عائشة وام سلمة وعند أبي هريرة وهذا  
 محفوظ من رواية سفيان وجماعة انه ما قالنا (ان كان رسول الله صلى الله عليه وسلم ليصبح جنبا من  
 جماع غير احتلام) صفة كاشفة كقوله تعالى وقوله الامانة يفرحق وقال ابن دقيق العيد ان كان  
 الاحتلام يأتي بلا اختيار فقد يمسك به من يرخص لغير المتعمد للجماع فيستأنه من جماع لازالة هذا  
 الاحتمال (ثم يصوم) بعد الاعتسال واعاد الامام هذا الحديث مع انه قدمه قبل الذي فوقة لا فائدة ان له  
 فيه شيخين اذ رواه عنه عن عبد ربه وهذا عن سفيان وقد اجمع العلماء بعد ذلك على صحة صوم الجنب سواء كان  
 من الاحتلام او جماعا بجماعه هذا الحديث فانه حجة على كل مخالف وللأصوليين خلاف مشهور في صحة  
 الاجماع بعد الخلاف واذا انقطع دم المحتلم والنفساء في الليل ثم طلع الفجر قبل اعتداله ما صح  
 صومه ما وجب عليهما اتمامه سواء تركا الغسل بمدا أو سهوا بعد زام غيره كالجنب عند كافة العلماء  
 الا ما حكى عن بعض السلف عن لا تعلم صحته عنه والحديث رواه البخاري عن اسماعيل عن مالك به

(ما جاء في الرخصة في القبلة للصائم)\*

(مالك عن زيد بن اسلم عن عطاء بن يسار) مرسل عند جميع الرواة ورواه عبد الزراق باسناد صحيح عن  
 عطاء بن رجل من الأنصار (ان رجلا قيل امر أنه وهو صائم في رمضان فوجد) غضب (من ذلك وجد)

شديدا) خوفا من الامم قال الباجي اعلمه قبل غافلا عن النظر في ذلك ثم ند كرفاشق (فارسل امرأته  
تسأل له عن ذلك فدخلت على ام سلمة) ذات الجمال البارع والراى المصيب (روح النبي صلى الله عليه  
وسلم فذكرت ذلك لها فأخبرتها ام سلمة) هذبت امية (ان رسول الله صلى الله عليه وسلم يقبل) أى  
يقبلها كما في البخارى (وهو صائم فرجعت فأخبرت زوجها بذلك فزاده ذلك شرا) قال الباجي يعنى  
استدأته الواحد اذ لم تأت به بما يقنعه (وقال لسنا مثل رسول الله صلى الله عليه وسلم الله يحل) بضم الياء  
وكسر الحاء من أحل أى يبيح (لرسوله صلى الله عليه وسلم ما شاء) فاعتقد ان ذلك من خصائصه كالزيادة  
على أربع (ثم رجعت امرأته الى ام سلمة فوجدت عندها رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال رسول الله  
صلى الله عليه وسلم ما لهذه المرأة فأخبرته ام سلمة) بأنها تسأل عن القبلة للصائم (فقال رسول الله  
صلى الله عليه وسلم لا) بالفتح والتثنية (أخبرتها الى افعول ذلك) فيه تنبيه على الاخبار بما له ويجب  
علم ان مخبر بها ليقدر به الناس قال تعالى واذكرن ما يتلى في بيوتكن من آيات الله والحكمة  
قاله الباجي أبو عمر فيه استحباب العمل بخبر الواحد (فقال قد أخبرتها فذهبت الى زوجها فأخبرته  
فزاده ذلك شرا وقال لسنا مثل رسول الله صلى الله عليه وسلم الله يحل) بضم الياء يبيح (لرسوله صلى الله  
عليه وسلم ما شاء فغضب رسول الله صلى الله عليه وسلم) لاعتقاده التخصيص بلا علم كما اشار اليه ابن العربي  
وابن عبد البر وقال عاض غضبه لذلك ظاهرا لان السائل يجوز وقوع المنهى عنه منه لكن لا حرج  
عليه اذ غفر له فانكر صلى الله عليه وسلم ذلك (وقال والله انى لا تقاكم لله واعلمكم بحدوده) فكيف  
يجوزون وقوع ما نهى عنه فنى قال ابن عبد البر فيه دلالة على جواز القبلة للشاب والشيج لانه لم يقل  
للمرأة زوجها شيخ او شاب فلو كان بينهما فارق لسألها لانه المبين عن الله وقد اجعوا على ان القبلة  
لا تكره لنفسها وانما كرهها من كرهها ما تؤول اليه واجهوا على ان من قبل وسلم فلا شئ عليه فان  
امضى فكذلك عند الحنفية والشافعية وعليه القضاء عند مالك وعن احمد يظن وان امضى فسد صومه  
اتفاقا (مالك عن هشام بن عروة عن أبيه عن عائشة ام المؤمنين انها قالت ان) بكسر فسكون مخففة من  
القبلة دخلت على المجلة الغلية وهى (كان رسول الله صلى الله عليه وسلم) فيجب اهمال ان واللام  
في قوله (ليقبل) لتأكيدهى مفتوحة (بعض ازواجه) عائشة نفسها كما في مسلم عنها كان يقباني وهو  
صائم وام سلمة كما في البخارى او حفصة كما في مسلم ايضا لكن الظاهر ان كلا منهن انما اخبرت عن فعله  
معها (وهو صائم) جملة حالية (ثم ضحك) تنبيها على انها صاحبة القصة ليكون البالغ في الثقة بها وقد زاد  
ابن ابي شيبة عن شريك عن هشام عن أبيه فظننا انها هى او ضحك تعجبا من خالفها في ذلك او تعجب  
من نفسها اذ حدثت بمثل هذا مما يستحي النساء من ذكر مثله للرجال لكن أجماعها ضرورة تبليغ العلم الى  
ذكر ذلك أو سرورا بتذكر مكانها من النبي صلى الله عليه وسلم وحالها معه وملا طقته لها وجهه ولديها في  
عنها انه صلى الله عليه وسلم كان يقبلها وهو صائم ويمص لسانها وفيه جواز الاخبار عن مثل هذا مما يحرى  
بين الزوجين على المجلة للضرورة وأما في حال غير الضرورة فنهى عنه واخرجه البخارى عن عبد الله  
ابن سلمة عن مالك به وتابعه يحيى بن سعيد القطان عند البخارى وسفيان عند مسلم كلاهما عن  
هشام به (مالك عن يحيى بن سعيد) الانصارى (ان عائكة ابنة) وفي رواية بنت (زيد بن عمرو) بفتح  
العين (ابن يقيل) بضم النون وفتح الفاء وسكون التحتية ولام القرشية العدوية صحابية من المهاجرات  
وهى اخت سعيد بن زيد أحد العشرة (امراة عمر بن الخطاب) ابن عمها (كانت تقبل رأس عمر بن الخطاب  
وهو صائم) تعجبا لبلالة (فلايتهاها) وكانت حسناء جملة (مالك عن أبي النضر) سالم بن أبي امية  
(مولى عمر بن عبد الله) بضم العين (ان عائكة بنت طلحة) بن عبيد الله أحد العشرة القرشية التيمية

ام عمران كانت فاتحة الجمال ثقة روى لها السنة (أخبرته انها كانت عند عائشة زوج النبي صلى الله عليه وسلم فدخل عليها زوجها هناك وهو عبد الله بن عبد الرحمن بن أبي بكر الصديق) التيمي تابعي روى له الشيخان وغيرهما (وهو صائم فقات له) عنته (عائشة ما يملك ان تدنو) قرب (من اهلك) زوجها (فقلها وتلاعها) بس البثرة دون جاع ولعلها قصدت افادته المحكم والا فاعلم انه لا يقبلها بحضور عنته أم المؤمنين وقال أبو عبد الملك تريد ما يمنعك اذا دخلتما ويحتمل انها شكت لعائشة قلته حاجته الى النساء وسألته ان تنكحه فأفته بذلك اذ صبح عندها ملكة لنفسه (فقال اقبلها وانا صائم قالت نعم) وفي هذا دلالة على انها لا ترى تحريرا ولا انها من المحصائص وانه لا فرق بين شاب وشيخ لان عبد الله كان شابا ولا يعارض هذا ما للنسائي عن الاسود قلت لعائشة اياها صائم قالت لا قلت اليس كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يباشر وهو صائم قالت كان املككم لاربه لان جوابها للاسود بالمنع محمول على من تحرك شهوته لان فيه نهي ايضا لافساد العبادة كما اشعر به قولها كان املككم لاربه فياصل ما اشارت اليه اباحه القبلة والمباشرة بغير جاع لمن ملك اربه دون من لا يملكه أو يحتمل النهي على كراهة التنزيه فقد رواه أبو يوسف التامضي بلفظ سئلت عائشة عن المباشرة للصائم فكرهتها فلا تنافي في الاباحه المستفادة من حديث الباب ومن قولها الصائم يحل له كل شيء الا الجماع رواه الطحاوي (مالك عن زيد بن اسلم ان ابا هريرة وسعد بن أبي وقاص كانا نرخصان في القبلة للصائم) وكذا عمر وعائشة كما مروا بن عباس وجاعه غيرهم قال ابن عبد البر لا اعلم احدا رخص فيها الا وهو يشترط السلامة عما يتولد منها ومن علم انه يتولد منها ما يفسد صومه وجب عليه اجتنابها اه ومن يبيع ما جاء في ذلك قول عمر بن الخطاب هشتت فقبلت وانا صائم فقلت يا رسول الله صنعت اليوم امرًا عظيمًا قبلت وانا صائم قال اريت لومض مضت من الماء وانت صائم قلت لا بأس به قال فبه رواه أبو داود والنسائي وقال منكره وصححه ابن خزيمة وابن حبان والحاكم قال المازري فاشار الى فقهه ببيع وذلك ان المضمضة لا تستقص الصوم وهي أول الشرب ومقتاحه كان القبلة من دواعي الجماع ومقتاحه والشرب يفسد الصوم كما يفسد الجماع فكذلك ان اوائل الشرب لا يفسد الصيام فكذلك اوائل الجماع ففقه اعتبار التماس والاستدلال قال لكن ينبغي ان يعتبر حال المستقبل فان اثار الانزال حوت لمنعه منه فكذلك ما ادى اليه وان اثاره الذي في رأى القضاء منه قال يحرم في حقه ومن رأى ان القضاء قال بكرة وان لم تؤد القبلة الى شيء فلا معنى لمنعها الا على القول بسد الذريعة

(ما جاء في التشديد في القبلة للصائم)\*

(مالك انه بلغه ان عائشة) أخرجه البخاري ومسلم من طريق الاسود ومسلم من طريق القاسم وعلقمة ومسروق الاربعة عن عائشة (زوج النبي صلى الله عليه وسلم كانت اذا ذكرت ان رسول الله صلى الله عليه وسلم يقبل) بعض ازواجه عائشة وخفصة في مسلم وام سيلة في البخاري زاد في رواية البخاري ويباشره كذا في مسلم من طريق مسروق أي يلبس بشرته بشرة المرأة ونحو ذلك لا الجماع (وهو صائم) تقول واياكم املك لنفسه من رسول الله صلى الله عليه وسلم أي انه ينبغي املك الاحتراز عن القبلة والمباشرة ولا توهموهم وان انفسكم انكم مثله صلى الله عليه وسلم في استباحتها لانه يملك نفسه ويأمن الوقوع في قبلة يتولد منها انزال أو شهوة أو هييجان نفس ونحو ذلك وانتم لانتم نون ذلك فطر بكم الاتكفاف عنها وبرواية الموطأ هذه فسر الترمذي رواية الصحيحين اياكم يملك اربه فقال معناه نفسه قال المحافظ العراقي وهو اولى بالصواب لان اولى ما فسره الغريب ما ورد في بعض طرق الحديث انتهى واربه بكسر الهمزة واسكان الراء رواه الاكثر كما قال الخطابي وعياض قال النووي وهو الاشهر

وروي بفتح الهمزة والراء وقدمه المحافظ وقال انه الاشهر والى ترجيحه اشار البخاري وهم اجمعين  
وطرزه وحاته أى اغلب لهواه وحاجته ويطلق أيضا بفتح الهمزة والراء على العضو الخاص قاله  
عباس قال التوربشتي لكن جله في الحديث على العضو غير سديد لا يقتربه الا جاهل بوجوده  
حسن الخطاب ماثل عن سنن الادب ونهج الصواب ورده الطيبي بانها ذكرت انواع الشهوة مرتبة  
من الادنى الى الاعلى فبدأت بقدمة التي هي التلبه ثم تلت بالمباشرة من نحو المداعبة والمعاينة  
وارادت ان تعبر عن الجامعة فكنت عنها بالارب وأى عبارة أحسن منها اه وأخذ الظاهرية  
بظاهر هذا الحديث فيعملوا القبلة للصائم سنة وقربة من القرب اقتداء بفعله صلى الله عليه وسلم  
ورد بانها كان يملك نفسه فليس كغيره وكيفما كان لا يقطر الا بانزال النبي فلو امدى وجب القضاء  
عند ما لا ولا شيء عليه عند أى حنيقة والسافعي وشذوهم فقالوا بمجرد القبلة يبطل الصوم (قال مالك  
قال هشام بن عروة قال عروة بن الزبير ان الائمة للصائم تدعو الى خير) لما يخاف من الانزال أو الجماع  
(مالك عن زيد بن اسلم عن عطاء بن يسار ان عبد الله بن عباس سئل عن القبلة للصائم فارتخص  
فيما للشيخ) لان الغالب انه كسار شهوته (وكرها للشباب) لان الغالب قوتها وبالفرق قال  
مالك في رواية والسافعي وأبو حنيفة وعن مالك كراهتها في الفرض دون النفل والمشهور عنه كراهتها  
مطلقا قال ابن عبد البر اظن من فرق بينهما ما ذهب الى قول عائشة ايكم املك لاربه من رسول الله  
صلى الله عليه وسلم أى املك لنفسه وشهوته اه وروي البيهقي باسناد صحيح عن عائشة انه صلى الله عليه  
وسلم رخص في القبلة للشيخ وهو صائم ونهى عنها الشاب وقال الشيخ يملك اربه والشاب يفسد صومه فنهى  
من التعليل انه دائر مع تحريك الشهوة بالمعنى المذكور وان التعبير بالشيخ والشاب جرى على الغالب  
من احوال الشيوخ في انكسار شهوتهم وحوال الشباب في قوتها فلما انعكس الامر انعكس الحكم (مالك  
عن نافع ان عبد الله بن عمر كان ينهى عن القبلة) على الفم والمخذ وغيرهما (والمباشرة) بنحو اس  
البشرة بلاجماع (للصائم) لان من حام حول المحمي يوشك ان يقع فيه

(\* ما جاء في الصيام في السعمر) \*

(مالك عن ابن شهاب) محمد بن مسلم الزهري (عن عبيد الله) بضم العين (ابن عبد الله) بفتحها ابن عتبة  
بضمها واسكان الفوقية (ابن مسعود عن عبد الله بن عباس) قال احافظ ابو الحسن التميمي هذا من  
مرسلات الصحابة لان ابن عباس كان في هذه السنة مقبلا مع ابويه بمكة فلما شاهد هذه القصة وكان له سمعه  
من غيره من الصحابة (ان رسول الله صلى الله عليه وسلم خرج الى مكة عام الفتح في) يوم الاربعاء بعد العصر  
لشرب لبن من (رمضان) سنة ثمان من الهجرة (فصام حتى بلغ الكلايد) بفتح الكاف وكسر الدال المهملة  
الاولى فتحت فيهملة موضع بينه وبين المدينة سبع مراحل أو نحو ما بينه وبين مكة ثلاثة أو مرحلتان  
وهذا اعمين للمسافة فلا ينافي رواية البخاري عن ابن عباس الكلايد الماء الذي بين قديد وعسفان  
ولابن اسحاق بين عسفان واجب بفتح الهمزة والميم وجهيم بفتح اسم واد بقديد (أفطر فأفطر الناس)  
معه لانه بلغه ان الناس شق عليهم الصيام وقيل له انما يظفرون فيما فعلت فلما استوى على راحلته  
بعد العصر دعا بانه من ماء فوضعه على راحلته ليراه الناس فشرب فأفطر فناولوه رجلا الى جنبه فشرب  
فقيل له بعد ذلك ان بعض الناس قد صام فقال اولئك العصاة اولئك العصاة رواه مسلم والترمذي عن  
جابر وفي الصحيحين عن طائوس عن ابن عباس ثم دعا بانه فرفعه الى يديه وفي أبي داود الى فيه فأفطر  
وللبخاري عن عكرمة عن ابن عباس باناه من لبن أو ماء فوضعه على راحلته أو راحلته بالشك فيه ما قال  
الداودي يحتمل أن يكون دعا باللبن مرة وبالماء مرة ورواه المحافظ بأنه لا دليل على التعدد فان الحديث



واحد والقصة واحدة وانما شك الراوي فتقدم عليه رواية من يؤم بالاعاوه هذا الذي اوردى ايشاق قوله كان  
قصة ابن اسحاق ما في المنع والاشرى في حديثه اه قال المازري واحتج به مطرقي ومن وافقه من الحديثين  
وهو احد قول الشافعي ان من بيت الصوم في رمضان له ان يفطر وسنعه المجهور اى لانه كان يخبرنا  
في الصوم والفطر قبل انتشار الصوم وبينة منعه وجعلوا الحديث على انه انظر لالتقوى على الهدى والشقة  
الحسنة له ولهم (وكنا نأخذون بالاحداث فالاحدث من امر رسول الله صلى الله عليه وسلم) هو قول  
ابن شهاب بن يحيى بن عمار بن من طريقه عن يونس قال ابن شهاب وكان يثبته من الاحداث من امره  
في السفر فمدوخ ولم يوافق على ذلك وفي مسلم عن يونس قال ابن شهاب وكان يثبته من الاحداث من امره  
وبرونه النسخ المحكم قال عياض انما يكون ناسخا اذا لم يمكن الجمع أو يكون الاحداث من قوله في غير  
هذه القصة اما فيها اعنى قضية الصوم فليس بناسخ الا ان يكون ابن شهاب مال الى ان الصوم في السفر  
لا ينبغي كقول أهل الظاهر ولكنه غير معلوم عنه وقال النووي انما يكون الاحداث ناسخا اذا علم كونه  
ناسخا أو يكون ذلك الاحداث واجماع جوازها ما لا نقدها فاعلى البعير وثلاثة معلوم  
ان ملواف الماشي والوضوء ثلاثا راجح وانما فعل ذلك ليدل على الجواز وهذا الحديث رواه البخاري عن  
عبد الله بن يوسف عن مالك بن نافع بن عمار بن يونس ومعه وعقل عن ابن شهاب في الصحيحين (مالك  
عن سفيان بن عيينة عن ابن بكير بن عبد الرحمن عن) مولا (أبي بكر بن عبد الرحمن عن بعض أصحاب رسول الله  
صلى الله عليه وسلم) وابهام البخاري لا يضر لانهم كلهم عدول باتفاق أصحاب الحديث (ان رسول الله  
صلى الله عليه وسلم أمر الناس في سفره عام الفتح) بمكة وكانوا عشرة آلاف وقيل اثني عشر الفا وجمع بأن  
العشرة خرج بهم من المدينة ثم تلاحق به الالفان (بالفطر وقال تقوا الله وكم) بنزلة التعليل للامركانه  
قيل لاجل ان تقوا الملاقاة عدوكم (وصام رسول الله صلى الله عليه وسلم) فقيه ان الصوم في السفر  
افضل لقوله تعالى وان تصوموا خير لكم (قال أبو بكر) بن عبد الرحمن (قال الذي حدثني لقد رأيت  
رسول الله صلى الله عليه وسلم بالعرج) بفتح العين وسكون الراء المسمتين وبالجيم قرينة جامعة على نحو  
ثلاث مراحل من المدينة (نصب الماء على رأسه من العطش أو من الحر) فتشمل أو الشك والتنويح  
فتحمل المشقة في نفسه لانه لا يبالي بها في عبادة ربه الا ترى الى قيامه حتى تورقت قدماه (ثم قيل  
لرسول الله صلى الله عليه وسلم يا رسول الله ان طائفة من الناس قد صاموا حين صمت) لانهم فهموا  
ان امره بالفطر ليس على الوجوب بدليل صيامه هو واختصاصه بمن شق عليه الصوم جدا والذين  
صاموا لم يكونوا كذلك (فلما كان رسول الله صلى الله عليه وسلم بالكديد دعا بقدح) من ماء (فتقرب  
فأفطر الناس) زاد مسلم والترمذي عن جابر فقبل له بعد ذلك ان بعض الناس قد صام قال اولئك  
المساء اولئك العصاة مرتين قال عياض وصفهم بذلك لانه أمرهم بالفطر لمصلحة التقوى على العدو فلم  
يقبلوا حتى عزم عليهم بعد قال النووي أو يحمل على من تضرر بالصوم قال غيرهما أو عبر به بالنسبة  
في حثهم على الفطر فقا بهم وفي مسلم عن أبي سعد سافرنا مع النبي صلى الله عليه وسلم ونحن صيام  
فقال انكم قد دنوتم من عدوكم والفطر اقوى لكم فكانت رخصة فخانم صام ومنام افطروا ثم نزلنا  
خزلا آخر فقال انكم مصبحو عدوكم والفطر اقوى لكم فأفطروا فكانت عزيمة وانخرج ابن عبد البر  
عن أبي سعيد بن جراح عام الفتح صوما حتى بلغنا الكديد فأمرنا رسول الله صلى الله عليه وسلم بالفطر واصبح  
الناس منهم الصائم ومنهم المفطر حتى اذا بلغنا الظهران اذننا بلقاء العدو وأمرنا بالفطر فأفطروا اجمعين  
ثم لا تمازج بين حديثي الباب انه افطر بالكديد وهو بين عسفان وقديد وبين حديث ابن عباس  
في الصحيحين انه صلى الله عليه وسلم افطر في عسفان وحديث جابر في مسلم بكرام التميم بفتح المعجمة

وإمام عسفان مع أن القصة واحدة وهذه مما كس مختلفة لأنها كما قال عياض إما كن متتاربه وعسفان  
يصدق عليها لأن الجميع من عملها وأنه أخير بحال الناس ومشتهم بعسفان وكان فطره بالكديد محدث  
الموطأ وهذا وجهه الثاني إنما يستقيم على المشهور المعروف أن عسفان على ثمانية وأربعين ميلا من مكة  
والديدة على اثنين وأربعين ميلا على ما تله هو أن عسفان على ستة وثلاثين ميلا من مكة (مالك عن  
جيد الطويل عن أنس) وإسلم من رواية أبي خالد عن حميد أخير بن أنس (بن مالك أنه قال) وقد سئل  
عن صوم رمضان في السفر كافي رواية أبي خيثمة عن حميد عند مسلم (سافرنا مع رسول الله صلى الله عليه  
وسلم في رمضان فلم يصب) بالجزم وحركه بالكسر لا لتقاء الساكنين (الصائم على المفطر ولا المفطر على  
الصائم) لأن كلا فعل ما يجوز وفيه رد على من أبطل صوم المسافر وعمله بأن الفطر عزيمة من الله وجعل  
عليه أياما أخر لأن تركهم أسكار الصوم والفطر يدل على أن ذلك عندهم من اعتبار الذي يحب المحبة  
به وفي مسلم عن أبي سعيد كذا نزع مع رسول الله صلى الله عليه وسلم في رمضان فإنا الصائم ومنا المفطر  
فلا يجد الصائم على المفطر ولا المفطر على الصائم يرون أن من وجد قوة فصام فإن ذلك حسن ويرون أن من  
وجد ضعة فادطر فإن ذلك حسن قال الحافظ وغيره وهذا التفصيل هو المعتمد وهو نص رافع النزاع  
هذا وزعم ابن وضاح أن مالكاً يتابع على لفظ هذا الحديث وأن غيره يرويه عن حميد عن أنس كان  
أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم يسافرون فيصوم بعضهم ويفطر بعضهم فلا يوجب الصائم على  
المفطر ولا المفطر على الصائم ليس فيه ذكر رسول الله صلى الله عليه وسلم ولأنه كان يشاهدهم في حالهم  
هذه وتعبه ابن عبد البر بأنه قول آتساع في علم الآثار فقد تابع مالكاً على إقفله جماعة من الحفاظ منهم  
أبو إسحاق الفزاري وأنس بن عياض ومحمد بن عبد الله الأنصاري وعبد الوهاب الثقفي كلهم عن حميد بن  
قال وما أعلم أحدا رواه كما قال ابن وضاح إلا شيخه محمد بن مسعود عن يحيى بن سعيد القطان عن حميد  
انتهى وهو حسن لكن قوله لا أعلم الخ تقصير من مثله كبير فقد رواه مسلم من طريق أبي خالد سليمان الأجر  
عن حميد كذلك فكان حميد أحدث به بالوجهين وحديث مالك أخرجه البخاري عن القعني عن مالك  
به وتابعه أبو خيثمة زهير بن معاوية عن حميد بن عبد مسلم وتابعه في شيخه حميد مورتق عن أنس قال كنا  
مع النبي صلى الله عليه وسلم في السفر فإنا الصائم ومنا المفطر فنزلنا منزلا في يوم حاراً كثيراً فلا صاحب  
السكاسا ومنا من يتقى الشمس بيده فسقط الصوام وقام المفطرون فضرروا الأبقية وسقوا الركاب فمات  
صلى الله عليه وسلم ذهب المفطرون اليوم بالاجر رواه مسلم أيضا (مالك عن هشام بن عروة عن أبيه أن  
حزرة) بن عمرو بن عويمر (الاسلمى) أباصالح وأبا محجج الداني صحابي جليل مات سنة إحدى  
وستين وله إحدى وسبعون وقيل ثمانون قال ابن عبد البر كذا ليحيى وقال جميع أصحاب مالك عن  
هشام عن أبيه عن عائشة أن حزة وكذا رواه جماعة عن هشام ورواه أبو عمرو بن عبد الحميد والفضل  
ابن فضالة ثلاثتهم عن هشام عن أبيه أن حزة وكذا رواه يحيى عن مالك ورواه ابن وهب في موطنه عن عمرو  
ابن الحارث عن أبي الأسود عن عروة عن أبي مرواح عن حزة فهذا أبو الأسود وهو ثبت في عروة  
وغیره قد خالف هشام فدل على أن روايته صحيحة ليست بخطأ ويجوز أن عروة سمعه من عائشة ومن أبي  
مرواح جميعا عن حزة فحدث به عن كل واحد منهما وأرسله أحيانا وقال الحافظ رواه الحفاظ عن هشام  
عن أبيه عن عائشة أن حزة ورواه عبد الرحيم بن سليمان عند النسائي والداروردي عند الطبراني ويحيى  
ابن عبد الله بن سالم عن الدارقطني ثلاثتهم عن هشام عن أبيه عن عائشة عن حزة فجعله من مسند حزة  
والحفظ أنه من مسند عائشة ويحتمل أن هؤلاء لم يصدوا بقولهم عن حزة الرواية وإنما أرادوا الإخبار  
عن حكايته فالتقدير عن عائشة عن قصة حزة لكن صح يحيى الحديث من رواية حزة فأخرجه مسلم

من طريق أبي الاسود عن عروة عن أبي مرواح عن حمزة وهو مجهول على أن أدروا فيه طريقين سمعه من  
عائشة وسمعه من أبي مرواح عن حمزة أنه (قال رسول الله صلى الله عليه وسلم يا رسول الله انى رجل  
اصوم) وفي رواية نسلم اسرد الصوم (افاصوم في السفر) وفي رواية التميمي عن مالك الاصوم في السفر  
وكان كثير السيام (فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم ان شئت فسم وان شئت فادطر) به حمزة  
قطع وعند مسلم من رواية أبي مرواح عنه انه قال اجدني قوة على الصيام في السفر فهل على يداس  
فقال صلى الله عليه وسلم هي رخصة من الله تعالى فمن استبها فحس ومن أحب ان يصوم فلا جناح  
عليه وهذا يشعر بأنه مثل عن صيام الفريضة لان الرخصة مما اطلق في مقابل الواجب وأصرح من ذلك  
ما رواه أبو داود والحاكم أن حمزة قال يا رسول الله انى صاحب نهار أعاجبه اسار عليه واكرهه وانه  
ربما صادفني هذا الشهر يعني رمضان وأنا اجد القوة واجد في راصوم احون على من ان اوترد فيكون  
دينا على فقال اى ذلك شئت يا حمزة قال عياض احتج به من قال انظر افضل لقوله فيه فحس وقال  
في الصوم فلا جناح ولا حجة فيه لانه جواب لقوله هل على جناح فلا يدل على ان الصوم ليس بحسن  
لان نفي الجناح اعم من الوجوب والتدب والاباحة والسكران وقال انورى فيه دلالة تذهب للنافي  
وموافق اى كمال ان صوم الدهر وسرده ليس بمكروه بل لا يضاف منه ضرر ولا تقويت حتى شرط  
نظر العبدین والنشريق لانه اخبره بسرده ولم ينكر له بل اقره عليه واذن له فيه في السفر في الضم  
أولى وهذا مجهول على انه كان يطبق السرد بلا ضرر ولا تقويت حتى يدل قوله اجدني قوة وما انكاره  
صلى الله عليه وسلم على ابن عمر بن العاصي صوم الدهر فلعلمه انه سيضعف عنه وقد ضعف في آخر عمره  
وسكان يقول ليدنى قبلت رخصة رسول الله صلى الله عليه وسلم اه بل استدلل بدعي ان السرد افضل  
لانه سوغه حمزة ولو كان غيره افضل ليدنى حمزة لان تأخير البيان عن وقت الحاجة لا يجوز وحديث  
ابن عمر وخص به لعله بضعف حاله ويلحق به من ضعف حاله وهذا الحديث رواه البخاري عن عبد الله  
ابن يوسف عن مالك به وهو صلا وتابعه الليث وجادين زياد أبو معاوية وغيرهم عن هشام عن مسلم  
(مالك عن نافع ان عبد الله بن عمر كان لا يصوم في السفر) لانه كان يرى ان الصوم في السفر لا يصح  
لان الفطر عزيمة من الله تعالى لقرله فمن كان مكتم مريضاً وعلى سفر فمدة من ايام احر فعمل عليه عدة  
وبه قال أبو عمرو وأبو هريرة وعبد الرحمن بن عوف وقوم من اهل الظاهر ويرد احاديث الباب قاله ابن  
عبد البر واحقوا لذلك أيضاً حديث العيصين انه صلى الله عليه وسلم في سفر اى في غزاة الفتح  
كما في الترمذى رأى زحاما ورجلا فقال عليه فقال ما هذا قالوا صائم فقال ليس من البر الصوم  
في السفر ولفظ مسلم ليس البر ان تصوموا في السفر وزاد بعض الرواة بما يكفكم برخصة الله تعالى  
التي رخص لكم وروايته على لغة جبر في مسند أحمد قالوا لم يكن من البر وهو من الاثم قال ابن عبد البر  
ولا حجة فيه لانه طام نرج على سبب فان قصر عليه لانه به حجة والاجل على من حاله مثل حال الرجل  
وبلغ به ذلك المبلغ اى ليس له ان يبلغ هذا بنفسه ولو كان ثم لم يكن صلى الله عليه وسلم بعد الناس عنه  
ويحتمل أن يريد ليس البر وليس هو البر اذ قد يكون الفطر ابر منه في حج أو غزوة تقوى عليه وتكون بين  
زئدة كما يقال ما جاني من احد وما جاني في احد ونظيره الحديث ليس المسكين بالطواف الذي ترده الترة  
والتمتران قيل فمن الممكن قال الذي لا حال ولا يجد ما يئنه ولا يظن له فيصدق عليه ومعلوم  
ان الطواف مسكين وقال صلى الله عليه وسلم اذا وقف المسكين يساب احدكم فليرده ولو بقرة فانه  
ان الفطر فيه بر أيضاً لمن شاء ان ياخذ برخصة الله عز وجل (مالك عن هشام عن عروة عن ابيه انه كان  
يسافر في رمضان ونسافر معه فيصوم عروة) لانه يراه افضل كالجور (ونظرن نحن فلا يأمرا بالصيام)

(ما يدل من قـم من سفر أو أراد في رمضان)\*

(مالك أنه بلغه أن عمر بن الخطاب كان إذا كان في سفر في رمضان فـم أنه داخل المدينة من أول يومه دخل وهو صائم) ظاهره أنه يريد دخولها بعد طلوع الفجر لأنه من أول اليوم فصوره مستحب قاله مالك في المختصر وأن دخل قبل الفجر وجب عليه الصوم قاله الساجي (قال مالك ومن كان في سفر ومسلم أنه داخل أهله) نصب على التوسع (من أول يومه وطلع له الفجر قبل أن يدخل دخیل وهو صائم) استنبأ ما كان الإمام نفسه في مختصر ابن عبد الحكم كما علم (وإذا أراد أن يخرج) السفر (في رمضان وطلع له الفجر وهو أرضه قبل أن يخرج فإنه يصوم ذلك اليوم) وجواب على المشهور وبه قال أبو حنيفة والشافعي وقال ابن حبيب والمزني وأحمد والشافعي يجوز له الفطر فإن افطر على الأول فلا كفارة عنه مالك وأبي حنيفة والشافعي وقال المغيرة ابن كنانة -ليه الكفارة ولا حظ له في أن لا ينظر قاله أبو عمر (قال مالك في الرجل يقدم من سفر وهو مفطر وأمر أنه مفطر حين طهرت من حضها) أو تفاسها (في رمضان أن لزوها أن يصيبها) بجامعها (أرشد) وأصل ذلك أن من افطر له لـه تبخ الفطر مع العلم بـرمضان فإنه يستديم النظر بـقيمة يومه وإن زات الله كسائض ما طهرت ومرض أفاق وصافر قدم وبه قال الشافعي وأحمد وقال أبو حنيفة متى زالت عنه الفطر وجب أمساك بقية اليوم واحتج له أصحابه باتفاقهم في من أصبح أول يوم من رمضان مفطرا ثم صح أنه من رمضان أنه يمسك بقية يومه وليس بالزمن والفرق بينهما أن المسافر ونحوه له الفطر والجاهل بدخول الشهر ليس جهله يدفع عنه الواجب إذا علمه قاله أبو عمر

(كفارة من افطر في رمضان)\*

(مالك عن ابن شهاب عن حميد بن عبد الرحمن بن عوف عن أبي هريرة) قال الحافظ هكذا أقروا عليه أحسب الزهري وهم أكثر من أربعين نفاجا منهم في جزء مفرد منهم ابن عيينة والليث ومنصور ومعه مر عند الشيخين والأولعي وشعبة وأبراهيم بن سعد عند البخاري ومالك وابن جرير عند مسلم ويحيى بن سعيد وعراك بن مالك عند الألساسي وعبد المجار بن عمر عند أبي عوانة وعبد الرحمن بن مسافر عند الطحاوي وعقيل عند ابن خزيمة وابن أبي حفصة عند أحمد ويزيد وججاج بن ارطاة وصالح بن أبي الأخضر عند الدارقطني ومحمد بن اسحاق عند البراءة وخالفهم هشام بن سعد فرواه عن الزهري عن أبي سلمة عن أبي هريرة وجزء البراءة وابن خزيمة وأبو عوانة بأن هشام بن سعد أخطأ فيه وقد تابعه عبد الوهاب ابن عطاء عن محمد بن أبي حفصة عند أحمد وفيه شيء من أن يكون الحديث عند الزهري عنهم فقد جدهما عنه صالح بن أبي الأخضر أخرجه الدارقطني في الملل وفي رواية ابن جرير وأبي أويس عند الدارقطني التصريح بالتحديث بين حميد وأبي هريرة (أن رجلا) هو سلمان ويقال فيه سلمة بن حذر الأعمى رواه ابن أبي شيبة وابن الجارود وبه جزم عبد الله بن وهب أن سلمة هو المظاهر في رمضان وإنما أتى أهله ليلا رأى خلتها في القمير ولكن رأى ابن عبد البر في التمهيد عن سعيد بن المسيب أن الرجل الذي وقع على أهله في رمضان في عهد النبي صلى الله عليه وسلم هو سلمان بن حذرأ حديثي بيضة قال ابن عبد البر أطلق هذا وهما لأن الحفظ أن سلمة أو سلمان إنما كان مظاهرا قال الحافظ ويحتمل أن قوله وقع على امرأته أي ليلابعدان ظاهر فلا يكون وهما ويحتمل وقوع الأمرين له قال وسبب ظنهم أنه المحترق أن ظاهره من أمر أنه كان في شهر رمضان وجامع ليلا كما هو صريح حديثه وأما المحترق فأعراى جامع نهارا فتعابرا ثم اشتركا في قدر الكفارة وفي الاتيان بالتمرو في الاعطاء وفي قول كل منهما الأعلى أقبر

أمثل ولكن لا يلزم من ذلك اتحادهما (أفطر) قال إمامي اختلفت رواية هذا الحديث في لفظه فقال أصحاب  
 الموطأ واكثر الرواة عن مالك فطر وقال جماعة جامع (في رمضان) وقال ابن عبد البر كذا رواه مالك  
 لم يذكر بماذا فطر وتابعه جماعة عن ابن شهاب وقال اكثر الرواة عن الزهري أن رجلا وقع على امرأته  
 في رمضان فذكروا ما فطر به فتمسك به أحمد والشافعي ومن وافقه ما في أن الكفارة خاصة بالجماع  
 لأن الزمعة برة فلا يثبت شيء فيها إلا بتيقن وقال مالك وأبو حنيفة وطائفة عليه الكفارة بتعدد  
 اكل أو شرب ونحوهما أيضا لأن الصوم شرعا لا امتناع من الطعام والجماع فإذا ثبت في وجهه من ذلك  
 شيء ثبت في نظيره والجماع بينهما انتهاك حرمة الشهر بما يشد الصوم عمدا ولو قلنا حدث مالك بجمع كل  
 فطر لكن قال عياض دعوى عموم قوله افطر ضيقة قال إمامي لأن افطر فعل في سياق السبوت ولم يقل  
 أحد من الأصوليين بعمومه إنما اختلفوا فيما إذا كان في سياق النفي (فأمره رسول الله صلى الله عليه  
 وسلم أن يكفر بتمتق أمة أو صيام شهرين متتابعين أو أطعام ستين مسكينا) قال ابن عبد البر  
 هكذا روى هذا الحديث مالك لم يمتل فطر وأنه عليه فيه بلفظ التخيير وتابعه ابن جريج وأبو يس عن ابن  
 شهاب ورواه جماعة من أصحاب ابن شهاب على ترتيب كفارة الطهارة لعل تستطیع أن تعق رقبة  
 قال لا قال فهل تستطیع أن تصوم شهرين متتابعين قال لا قال فهل تجد أطعام ستين مسكينا  
 قال لا الحديث واليه ذهب أبو حنيفة والشافعي في طائفة نقالوا لا يتنقل عن التمتق إلا عند الجهر عنه  
 ولا عن الصوم كذلك وقال مالك وجماعه على التخيير لظاهر حديث الباب الدال على أن الترتيب  
 في الرواية لثانية ليس بمراد ولا نه أقصر على الاطعام في حديث عائشة في الصحيحين وغيرهما ولذا قال  
 مالك الاطعام أفضل ولأنه سنة البدل في الصيام لا ترى أن الحامل والمرضع والشخص الكبير والمفطر  
 في قضاء رمضان حتى دخل عليه رمضان آخر لا يؤمر واحد منهم بتعق ولا صيام فصار الاطعام له مدخل  
 في الصيام ونفائز من الاصول فلذا فضله مالك وأصحابه انتهى ملخصا وما في المدونة عن مالك مما يؤم  
 تدين الاطعام وقول بان المراد أفضل وقال المازري ليس في قوله هل تستطیع دلالة على الترتيب  
 لا نصا ولا ظاهرا إنما فيه البداية بالأول وهو يصح على التخيير والترتيب فإن من رواية إمام المراد  
 التخيير انتهى (فقال لأجد) وفي حديث عائشة قال تصدق فقال يا بني الله ما لي شيء وما أقدر عليه  
 زاد ابن عيينة عن ابن شهاب فقال اجلس (فأتى رسول الله صلى الله عليه وسلم) بضم الهمزة مدينا  
 للمعول ولم يسم الا في لكن للبخاري في الكفارات فجاء رجل من الأنصار وللدارقطني عن سعيد بن  
 المسيب مرسلان في رجل من ثقيف قال الحافظ فإن يجعل على أنه كان حليفا للأنصار وأطلق  
 الأنصار بالمني الأعم والأخفى في الجمع اصح (عرق تمر) فتح العين المهملة والراء ووافي روى بإسكان  
 الراء قال عياض والصواب التفتح وهو الراية ورواية واحدة وقال ابن عبد البر أكثرهم يرونها بإسكان  
 الراء والصواب عند أهل الايمان فتح الراء وكذا قال أهل اللغة وفسره الزهري في رواية الصحيحين بأنه  
 المكمل بكسر الميم وفتح القوية قال الاخفش سمي المكمل عرقا لأنه يضفر عرقه عرقه والعرق جمع  
 عرقه كعلق وعلقه والرقبة الصغيرة من الخوص (فقال خذ هذا فصدق به) أي بالتمر الذي فيه  
 (فقال يا رسول الله ما احدا حوج) ضبط بارتفاع على جعل ما تسميه وانصب على جعلها حجازية  
 عاملة عمل ليس (منى) وفي رواية فقال على اقرمني يا رسول الله فوالله ما بين لابتيه اريد المحترقين أهل  
 بيت اقرم من أهل بيتي وفي أخرى ما احدا أحق به من أعلى ما احدا حوج اليه مني ولا بن نرجمة عن عائشة  
 ما انشأه ليلية (ففتح رسول الله صلى الله عليه وسلم حتى بدت انابه) جمع ثياب وهي الاسنان  
 الملاصقة للرباعيات وهي أربعة والفعل فوق التبتيم وقد ورد أن فكه كان يتدبى في غالب أحواله

لكنه تجب هنا من حال الرجل في كونه جاء ولا هال كما عتق قاضا على نفسه راغباً في فداها مهما  
امكنه فلما وجد الرخصة طمع ان يأكل الكفارة (ثم قال كذا) وفي رواية اطعمه اهلك وفي اخرى عيالك  
واحجبه القائل بانه لا تجب الكفارة ويرد بانه اباح له تأخيرها الى وقت اليسر لانه اسقطها عنه جأه  
وليس في الحديث نفي استقرارها عليه بل فيه دليل لاستقرارها لانه اخبر النبي صلى الله عليه وسلم بعجزه  
عن الخصال الثلاث ثم اتى صلى الله عليه وسلم بالترفأمره ياترأجه في الكفارة فلو كانت تسقط بالجزء  
لم يأمره بذلك لكن لما احتاج الى الاتفاق على عياله في المال اذن له في اكله واطعام عياله وبعثت  
الكفارة في ذمته ولم يمين له ذلك لان تأخيرها البيان الى وقت الحاجة جائز عند الجمهور وقال ابن العربي  
كان هذا رخصة لهذا الرجل خاصة اما اليوم فلا بد من الكفارة وجاء في رواية كذا انت واهلك وصم يوماً  
واستغفر الله وقال عياض قال الزهري هذا خاص بهذا الرجل اباح له الاكل من صدقة نفسه لسقوط  
الكفارة عنه لفقره وقيل هو منسوخ وقيل يحتمل انه اعطاه بكفاره وبجزيه اذا اعطاه من لا يرضه نفقته  
من أهله وقيل لما عجز عن نفقة أهله جازله اعطاه الكفارة عن نفسه لهم وقيل لما ملكه الله وهو محتاج  
جازله ولا هلك اكلها لما احتجهم وقيل يحتمل انه لما كان لغيره ان يكفر عنه جازلته ان يتصدق عليه عند  
الحاجة بتلك الكفارة وقيل اطعمه اياه لفقره وابقى الكفارة عليه حتى يرسره هذا ما للماء في المسألة  
وقال أحمد والاوزاعي حكم من لم يمتعه كفارة لم يجدها السقوط كهذا الرجل وفي هذا الحديث ان من جاء  
مستقياً فيمافيه الاجتهاد دون الحد انه لا تزر عليه ولا عقوبة لانه صلى الله عليه وسلم لم يعاقبه  
على انتهاك حرمة الشهر لان مجيئه واستغفاره دليل توبته ولانه لو عوقب من جاء مجيئه لم يستغف احد  
عن نازلة خوف العقوبة بخلاف ما فيه الحد واقامت بيعة على الاعتراف به فلا يسقط بالتوبة الا الجزاء  
اذا تاب منها قبل القدرة عليه وذكر الكرماني ان بعض العلماء استنبط من هذا الحديث اكثر من  
ألف مسألة وأخرجه مسلم من طريق اسحاق بن عيسى وأبو داود عن القعنبى كذا عن مالك (مالك  
عن عطاء بن عبد الله الخزاز سألني) وقيل اسم أبيه ميسرة وهو عطاء بن أبي مسلم مولى المهلب بن أبي  
صفرة وقيل مولى هذيل والاول اكثر واشهر أصله من مدينة بلخ من خراسان وسكن الشام كان فاضلاً  
عالماً بالقرآن عاملاً روى عنه جماعة أئمة كمالك ومعهرو والاوزاعي وسعيد بن عبد العزيز وسنة  
خمس مائة ومات سنة خمس وثلاثين ومائة وربما كان في حفظه شيء لما ملك عنه ثلاثة احاديث قاله  
في التمهيد وفي التتريب انه صدوق بهم كبير او يرسل ويدلس روى له مسلم والاربعة ولم يصح ان البخاري  
انرج له (عن سعيد بن المسيب انه قال جاء عرابي) لم اسم أو هو سلمة ويقال فيه سلمان بن خنجر أحد  
بنى ياضة كجمر (الى رسول الله صلى الله عليه وسلم) قال ابن عبد البر هكذا هذا الحديث عند جماعة  
رواة لموطأ ومرسلاً وهو متصل بعمه من وجوه صحاح الا قوله ان تهدي بدنة فغير محفوظ (يضرب  
نحره ويثقب شعره) زاد الدارقطني ويحشى على رأسه التراب وفي رواية ويلطم وجهه ويدعوه ويله قيل  
فيه جواز ذلك لمن وقعت له مصيبة في الدين لما يشعر به حاله من شدة الندم وحمية الافلاح ويحتمل ان  
هذه الواقعة قبل النهي عن لطم الخدود وحلق الشعر عند المصيبة (ويقول هلك الابد) يعني نفسه  
وفي بعض الطرق هلكك واهلكك أي فلت ما هو سبب لهلاكه وهلاك غيره وهو زوجته التي وطأها  
أو المعنى هلكك بوقوعي في شيء لا اقدر عليه واهلكك نفسي بغلي الذي جرعت الى الاثم لكن زيادة  
واهلكك حكم البيهقي وشيخه المحاكم بانها باطلة وغلط من قالها كما بسط ذلك في الفتح وفي حديث  
عائشة فقال احترقت احترقت اطلق على نفسه ذلك مجازاً عن العصبان أو انه يحرق يوم القيامة  
لا اعتقاده ان مرتكب الاثم يستحق عذاب النار وعبر بالماضي بجعل المتوقع كالواقع (فقال له رسول الله

صلى الله عليه وسلم ماذا (الذي هلكت به ولا حذر الذي اهلكك (قال اصبت اهل) اى جامع  
 زوحى وفي رواية وقت على امرأتى وفي حديث عائشة وطئت امرأتى (وانا) اى والحال انى (ضابط  
 فى رمضان) قال المحافظ يؤخذ منه انه لا يشترط فى اطلاق اسم المشتق بقاء المشتق منه حقيقة  
 لاستحالة كونه صائما بحاجته الى حالة واحدة فعلى هذا قوله وطئت اى شرعت فى الوطء او راد جامع  
 بعد اذ انصاهم (فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم هل تستطيع) اى تقدر (تعق رقبة فتال لا)  
 استطيع وفي رواية فتال والله يا رسول الله وفي اخرى فتال والذي بعثك بالحق ما ملكك رقبة قط  
 واستل به الخفية وموافقهم على عدم اشتراط ايمان الرقبة لاطلاقه فيها واشترط ايمانها مالك  
 والشافعى والمجهر لقوله فى حديث السوداء اعنتها فانها مؤمنة ولتعيدها بالايمان فى كفارة القتل  
 فيحمل المطلق وهو الصوم والظهار على المقيد وتوقف فى ذلك الابى بان حمل المطلق على المقيد اذا اتحد  
 الموجب فان اختلف كالمظهار والقتل فالذى يتقوله الاصوليون عن مالك واكثر أصحابه عدم الحمل  
 كمن ذهب الخفية (قال فهل تستطيع ان تهدي بدنة) قال ابن عبد البر ما ذكر فى هذا الحديث  
 محفوظ من رواية الثقات الاثبات الا هذه الجملة فانها غير محفوظة ونقل التاسم بن عاصم عن سعيد  
 ابن السبب انه قال كذب عطاء الخراسانى ما حدثته انما بلغنى ان النبی صلى الله عليه وسلم قال له  
 تصدق وقد اضطررب فى ذلك على القاسم ولا يخرج بمثله عطاء فانه فوقه فى الشهرة وبجمل العلم وشهرته  
 فيه وفى الخبر اكثر من القاسم وان كان البخارى اذخله فى كتاب الصغافر هذا الخبر فلم يتابع على ذلك  
 وقد اسند البخارى فى التاريخ ذكر البدنة من رواية غير عطاء الخراسانى فرواه عن عطاء وبجاهد  
 عن أبى هريرة فرواه عن عطاء بن ربيعة ثم قال الخبر بدنة قال البخارى لا يتابع عليه وكذا اسنده قاسم بن  
 اصبح عن مجاهد مرسل الا ان جمهور العلماء لم يروا خبر البدن عملا بحديث ابن شهاب ولا اعلم احد اذ افتى  
 بذلك الا الحسن المصرى انتهى ملخصا وحاصله ان غلط الثقة فى لفظ لا يقتضى طرح حديثه ولا تكذيبه  
 دائما بل يحكم بقاطعه فى هذه اللفظة فقط والذى فى الاحاديث قال فهل تستطيع ان تصوم شهرين  
 متتابعين (قال لا) وفى رواية لا اقر وللتراويل اقيمت ما لقيت الامن الصيام وستقط من هذا الرواية  
 هل تجدا طاعة مستين مسكينا قال لا والحكمة فى كون هذه كعارات لغطر الصائم بعد اسواء قيل انما على  
 الترتيب أو التحخير ان من انتهك حرمة الصوم بالجماع والاكل والشرب فقد اهلك نفسه بالمعصية فناسب  
 ان يعق رقبة تقضى نفسه وقد صح من اعتق رقبة اعتق الله بكل عضومتها اعضاؤه من النار والصيام  
 كالأصاة بجنس الجنابة وكونه شهرين لانه امر بصبرة النفس فى حفظ كل يوم من الشهر على الولاء  
 فلما افسدته يوما كان كمن افسد الشهر كله من حيث انه عبادة واحدة بالنوع فكلف بشهرين مضاعفة  
 على سبيل المقابلة لتقيض قصده وأما الاطعام فناسبه ظاهرة لانه مقابلة كل يوم باطعام مسكين (قال  
 فأجلس) قيل امره بذلك انتظار لما يأتيه كيوقع ويحمل انه رجاء فضل الله اوائتظار روى ينزل فى أمره  
 (فأتى رسول الله صلى الله عليه وسلم بعرق تمر) اى فيه تمر وفى رواية لمسلم عن عائشة فجلس فبينما هو  
 على ذلك اذا قبل رجل يسوق حمرا عليه طعام فتال صلى الله عليه وسلم ابن المحترق آتفا فقام الرجل  
 (فقال خذ هذا فصدق به) وعند البزار والطبرانى فقال الى من اذفعه فقال الى افقر من تعلم (فقال  
 ما أحد) بالرفع والنصب (اتخرج) بالنصب والرفع ككنا ضبط فى النسخ الصحيحة (منى قال كاه)  
 ظاهره انه لا يجزىه وانما تصدق عليه ليتابعه وتبقى الكفارة فى ذمته وروى اطعمه اهلك وهو اقرب الى  
 الاحتمال لانه يجوز ان يطعمه من أهله من لا تلزمه نفقته ويجزى عنه وقال الزهري هذا خاص بذلك  
 الرجل لانه لم يرد انه أخبره ببقاء الكفارة فى ذمته ولا يحتاج الى هذا لانه قد أخبره بوجودها عليه حين

أمر بها فماله ابن عبد البر رحمه الله يزيد (وصم يوما مكان ما أصبت) ففي هذا الزام القضاء مع الكفارة وهو قول الأئمة الأربعة والجمهور واستطاع بعضهم لأنه لم يرد في خبر أبي هريرة ولا خبر عائشة ولا في نيل الحفاظ لهذا ذكر القضاء واجيب بأنه جاء من طرق يعرف بحججه وعهدها لهذه الزيادة أصلا يصلح للاحتجاج وعن الأوزاعي إن كثر بعتى وأطام قضى اليوم وإن صام شهرين دخل فيه ما قضاه ذلك اليوم ويؤخذ من تنكير يوم بعدم اشتراط الفورية (قال مالك قال عطاء) فخراساني (فسألت سعيد بن المسيب عنكم في ذلك الفرق من التفرقة ما بين خمسة عشر صاعا إلى عشرين) وفي رواية أحمد في حديث أبي هريرة فيه خمسة عشر صاعا وفي حديث عائشة عند ابن خزيمة وأبي يعقوب فيه عشرة صاعا وفي مرسل عطاء عند مسدد فأمر له ببعضه وهو يجمع بين الروايتين فن قال عشرين أراد أصل ما كان فيه ومن قال خمسة عشر أراد قدر ما تقع به الكفارة والمحدث حجة للكافة في أن الكفارة مذكاة كل مسكين لأن المرق خمسة عشر صاعا وهو أربعة أمداد وفي الحديث اختصاص الكفارة بالعمد وهو مشهور وقول مالك والجمهور خلافه أوجبها على الناس أيضا متمسكا بأنه صلى الله عليه وسلم ترك استفساره عن جماعة هل كان عددا أوعن نسيان وترك الاستفسار في الفعل منزل منزلة العمود في المال وتعب بأنه قد تبين المال من قوله احترقت وما كنت قد دل على أنه كان عالما بالتحريم وإنما قد خول النسيان في الجمع في نهار رمضان في غاية العدم وإن أمكن (قال مالك سمعت أهل العلم يقولون ليس على من أفطر يوما في قضاء رمضان بأصاية أهله نهارا) عددا (أو غير ذلك) الأكل والشرب بالأولى (الكفارة التي تذكر عن رسول الله صلى الله عليه وسلم فيمن أصاب أهله نهارا في رمضان) لأنها محرمة تنهاك (وأما عليه قضاء ذلك اليوم) فقط (قال مالك وهذا أحب ما سمعت فيه) وعلى هذا الكفاية لا قعدة وحده فقال عليه الكفارة والأبواب وبه ورواية عن ابن القاسم في جعله عليه قضاء يومين قبا ساعا على الجمع

\* (ما جاء في حجة العاصم) \*

(مالك عن نافع عن عبد الله بن عمر أنه كان يحجهم قال) نافع (وهو صائم ثم ترك ذلك بعد ما بلغه فيها) فكان إذا صام لم يحجهم حتى يقطر وكان من الروع فكان قاله ابن عبد البر وقال البخاري ما كبر وضيق خاف أن تضطره الحجة إلى القطر أي فكان يفعل ذلك في حال قوتها من فيها الضيق ثم ترك حجة المضعف لما استقر (مالك عن ابن شهاب أن سعيد بن أبي وقاص) مالك أحد العشرة (وعبد الله بن عمر) كانا يحجيمان وهما صائمان) ثم ترك ذلك ابن عمر كما قال نافع قال ابن عبد البر هذا منقطع ثم أخرجه من وجه آخر عن عامر بن سعد عن أبيه ثم قال وفعل سعيد بضيق حديثه المرفوع أفطر الحجاج والمجروح وقد أنقذه داود بن الزبرقان وهو متروك وإن صح حديث أفطر الحجاج والمجروح عن غير سعد وعندى أنه منسوخ لمحدث ابن عباس يعني عند البخاري وغيره أن النبي صلى الله عليه وسلم أحجهم وهو محرم واحتجهم وهو صائم لأن في حديث شذوذ غيره أنه صلى الله عليه وسلم مرعاه الفتح على من يحجهم ثمان عشرة ليلة خلت من رمضان فقال أفطر الحجاج والمجروح وابن عباس شهره حجة الوداع وشهد حجامة حيث ذوه وهو محرم صائم وحديث ابن عباس لا يدفع فيه عند أهل الحديث فهو ناسخ لا محالة لأنه لم يدرك بعد ذلك رمضان مع النبي صلى الله عليه وسلم لوفاته في ربيع الأول من جهه النظر إن الأحاديث متعارضة فمقط الاحتجاج بها والأصل أن لصائم على صومه لا ينقض إلا بسنة لا معارض لها ثم قال والمألة اثرية لا نظرية وقد صح النسخ فيها وأيضا ثابته قال أفطر الحجاج والجماع على أن رجلا أو طعم رجلا طائعا أو مكرها لم يفسد الفاعل فدل



على أنه ليس على ظاهره وإنما معناه ذهب أجروها لما عله صلى الله عليه وسلم من ذلك كغيره من أفعالهم  
الجمعة فلا صلاة له أي ذهب أجروهم وقيل أنهم ما كانوا معتادين أو قاذفين فطل أجروها لا حكم  
صومهم ما انتهى وأوله بعضهم أن المراد سيفطران نحو أني أراقى اعصر رجرا ولا يخفى بعده وقال النووي  
معناه تفرضا لا فطرا أما الحاحم فلا يأتى من وصول شيء من الدم إلى جوفه عند المص وأما المحجوم  
فلا يأتى من ضعف قوته بخروج الدم فيؤول إلى الفطر وقيل معنى أفطر أفعلا مكرها وهو الحجامه فصارا  
كأنهما غير ملتزمين بالصيام وقال ابن خزيمة جاء بعضهم بالحجوة فزعم أنه صلى الله عليه وسلم إنما قال  
أفطر الحاحم والمحجوم لأنهما كانا يعتبان فإذا قيل له فالغيبه تفطر قال لا فطر يخرج من مخالفة  
الحديث قال المحافظ أخرجه الطحاوي والبيهقي وعثمان الدارمي وفيه متروك وقال ابن المديني أنه حدث  
باطل (مالك عن هشام بن عروة عن أبيه أنه كان يحجيم وهو صائم ثم لا يفطر ومبارأته أحجيم وما  
الأوهو صائم) لأنه كان يواصل الصوم قاله ابن عبد البر وقال الباجي يحتمل أن يريد يحجيم قبل أن يأكل  
وقال أبو عبد الملك يحتمل أنه حكى أكثر أفعاله وفي البخاري أن ناسا سأل أنس بن مالك أكنتم تكررهن  
الحجامه للصائم قال لا إلا من أجل الضيف ولذا (قال مالك لا يكره الحجامه للصائم إلا من  
أن يضعف) فليأتى إلى الفطر (ولو لا ذلك لم يكره) لأنها الخراج وقد قال ابن عباس وغيره الفطر بما دخل  
وليس مما خرج وهو محمول على الغالب والأفطر الخ المني فيه القضاء والكفارة (ولو أن رجلا أحجيم  
في رمضان ثم سلم من أن يفطر أمز عليه شيئا) لأن فاعل المكره لا شيء عليه (ولم أمره بالقضاء لذلك  
اليوم الذي أحجيم فيه لأن الحجامه إنما تكره للصائم أوضع التعزير) بمجمة ورائين (بالصيام من أحجيم  
وسلم من أن يفطر حتى يمسي فلا أرى عليه شيئا وليس عليه قضاء ذلك اليوم) وهذا قال الجمهور وقال أحمد  
وداود والاوزاعي واسحاق وابن المبارك وابن مهدي لا يجوز فإن أحجيم فعليه القضاء وشذعاء فقال  
أنه لا جدال في الحجامه أو استقاء فعليه القضاء والكفارة قال أبو عمر فإن أحجيم يحدث من ذرعه التي فلا شيء  
عليه ومن استقاء فعليه القضاء ويحدث أنه صلى الله عليه وسلم فاء فطر قبل هذه حجة لئلا يكره لما لم يكن  
على من ذرعه التي شيء دل على أن ما خرج من نجس أو غيره لا يفطر وأما المستقي فبجلا فله لأنه لا يؤمن  
منه رجوع التي وأترده وأما حديث فاء فطر ليس بالقوي ومعنى فاء استقاء وقال صلى الله عليه وسلم  
ثلاث لا يفطرن الصائم التي والحجامه والاحتلام وقال أبو سعيد رخص رسول الله صلى الله عليه وسلم  
في التلبه والحجامه للصائم انتهى ورؤى النساء ابن خزيمة والدارقطني عن أبي سعيد رخص النبي  
صلى الله عليه وسلم في الحجامه للصائم قال ابن خزم واستاده صحيح فوجب الأخذ به لأن الرخصة إنما تكون  
بعد العزيمة فدل على نسخ الفطر بالحجامه

(صيام يوم عاشوراء)\*

بالمد على المشهور وحكى قصره وزعم ابن دريد أنه اسم إسلامي لا يعرف في الجاهلية رده عليه ابن دحية  
بحديث عائشة في الباب وبغيره وجهور الصحابة والتابعين ومن بعدهم أنه عاشوراء المحرم قال ابن المنبر  
وهو مقتضى الاشتقاق والتسمية وقال القرطبي عاشوراء مصدرة ودول عن عاشوراء المبالغة والتعظيم  
هو في الأصل صفة لآله الباشر لأنه مأخوذ من العشر الذي هو اسم العبد واليوم مضاف إليها فاذا قيل  
يوم عاشوراء في مكانه قبل يوم الليلة العاشرة إلا أنهم المعدلوا به عن الصفة غلبت عليه الاسمية فاستغنوا  
عن الموضوع في حذفوا الليلة فصار هذا اللفظ علما على اليوم العاشر وقيل هو تاسع المحرم وقال ابن  
المنبر فعلى الأول اليوم مضاف لليلة الماضية وعلى الثاني مضاف لليلة الآتية وفي مسلم عن الحكم  
ابن الاعرج قلت لابن عباس أخبرني عن صوم عاشوراء فقال إذا رأيت هلال المحرم فاعدد وأصبح يوم

التاسع صائما قلت هكذا كان صلى الله عليه وسلم يصومه قال نعم وفي المصنف عن الضحاک  
 عاشوراء يوم التاسع قيل لانه مأخوذ من العشر بالكسر في أوراد الابل تقول العرب وردت الابل عشرة  
 اذا وردت اليوم التاسع لانهم يحسبون في الايام يوم الورد فاذا قامت في الرعي يومين ثم وردت  
 في الثالث قالوا وردت ربعا وان رعت ثلاثا وفي الرابع وردت قالوا وردت خمسا وان بقيت فيه ثمانية  
 ووردت في التاسع قالوا وردت عشرة فيحسبونه في كل هذا بقية اليوم الذي وردت فيه وأول اليوم الذي  
 ترد فيه بعده وعلى هذا يكون التاسع عاشوراء وقال القاضي عياض والنووي الذي تدل عليه  
 الاحاديث كلها انه العاشر وهو مقتضى اللفظ وتقدير أخذه من الايام بعيد وحديث ابن عباس الثاني  
 يرد عليه لانه قال في مسلم وغيره انه صلى الله عليه وسلم صام عاشوراء وأمر بصيامه فقيل انه يوم  
 تعظمه اليهود والنصارى فقال اذا كان العام المقبل صمنا اليوم التاسع فلم يأت العام المقبل حتى توفي  
 صلى الله عليه وسلم فقد صرح بان الذي كان يصومه ليس هو التاسع فتعين كونه العاشر والتاسع لم يبلغه  
 ولعله لو بلغه صامه مع العاشر كما في حديث فصوصوا التاسع والعاشر الى استحباب الجمع بينهما  
 ذهب مالك والشافعي وأجد حتى لا يتشبه باليهود في افراد العاشر وقيل للاحتياط في تحصيل عاشوراء  
 للخلاف فيه والاول اولى وفي الحديث اشارة اليه (مالك عن هشام بن عروة عن أبيه عن عائشة زوج  
 النبي صلى الله عليه وسلم انها قالت كان يوم عاشوراء يوما تصومه قريش في الجاهلية) يحتمل انهم اقتدوا  
 في صيامه بشرع سالف ولذا كانوا يعظمونه بكسوة الكعبة فيه لكن في المجلس الثالث من مجالس  
 الباغندي الكبير عن عكرمة انه سئل عن صوم قريش عاشوراء فقال اذنت قريش في الجاهلية  
 فعظم في صدورهم فقيل لهم صوموا عاشوراء يكفره وفي الاكمل اختلاف العلماء في الحقائق  
 الشرعية هل هي باقية على سميتها لانه أو نقلها الشارع عنها ورضعها على معان أخرى واختاران سنن  
 العرب قبل ورود الشرع يدل على انهم كانوا يستعملون هذه الالفاظ في معاني الشرعية من اقوال  
 وافعال فصرفوا الصلاة والزكاة والصوم والحج والعمرة وتقرؤا بجميع ذلك فما خاطبهم الشرع  
 الامبا عرفوه تحقيقا لانه اتاهم بالفاظ ابتدعها لهم أو بالفاظ اغوية لا يعرف منها المقصود الا حرا  
 كما قال المخالف (وكان رسول الله صلى الله عليه وسلم يصومه في الجاهلية) يحتمل بحكم الموافقة لهم  
 كالحج وأذن الله له في صيامه على انه فعل خير قاله القرطبي (فلما قدم رسول الله صلى الله عليه وسلم  
 المدينة) في ربيع الاول بلارب (صامه) على عادته (وأمر بصيامه) بفتح الهمزة والميم وبضم الهمزة  
 وكسر الميم روايتان اقتصر عياض على الثانية وقال النووي الاول اظهر وقال القرطبي يحتمل ان ذلك  
 استئلافا لليهود كما استألفهم باستقبال قبلتهم ويحتمل غير ذلك وعلى كل فلم يصمه اقتداء بهم فانه كان  
 يصومه قبل ذلك وكان ذلك في الوقت الذي يجب فيه موافقة أهل الكتاب فيما لم ينه عنه وقال الباجي  
 يحتمل انه صلى الله عليه وسلم لما بعث ترك صومه فلما هاجر وعلم انه من شريعة موسى صامه وأمر بصيامه  
 وكل منهما يقتضي الوجوب ثم نسخ قوله (فلما فرض رمضان) أي صيامه في السنة الثانية في شهر شعبان  
 (كان هو الفريضة) بالنصب (وترك يوم عاشوراء عن شاع صامه ومن شاء تركه) لانه ليس مقتضا  
 فعلى هذا الميقع الامر بصومه الا في سنة واحدة وعلى القول بفرضيته فقد نسخ ولم يرو انه صلى الله عليه  
 وسلم جدد للناس أمر بصيامه بعد فرض رمضان بل تركهم على ما كانوا عليه من غير نهى عن  
 صيامه فان كان أمره بصيامه قبل فرض رمضان للوجوب ففي نسخ الاستحباب اذا نسخ الوجوب  
 بخلاف مشهور وان كان للاستحباب كان باقيا على استحبابه وفي الاكمل قيل كان صومه في صدر  
 الاسلام قبل رمضان واجبا ثم نسخ على ظاهر هذا الحديث وقيل كان سنة مرغبا فيه ثم خفف فصار

مخبر فيه وقال بعض السلف لم يزل فرضه باقيا لم ينسخ وانقرض القائلون بهذا وحصل الاجماع اليوم على خلافه وكره ابن عمر قد صدق الله به بالتعيين لمحدث جاء في ذلك وقوله من شاء الخ وحديث هل على غير ما قال لا الا ان تطوع ظاهرا في عدم وجوبه والحديث رواه البخاري وأبو داود عن عبد الله بن مسleme عن مالك به وتابعه جرير وغيره عن هشام عند مسلم (مالك عن ابن شهاب عن جابر بن عبد الرحمن ابن عوف) قال المحافظ هكذا رواه مالك وتابعه يونس وصالح بن كيسان وابن عينة وغيرهم وقال الازاعي عن الزهري عن ابي سلمة بن عبد الرحمن وقال النعمان بن راشد عن الزهري عن السائب ابن بن بكلاهما عن معاوية قال النسائي وغيره والمخفوف رواية الزهري عن جابر بن عبد الرحمن (انه سمع معاوية بن أبي سفيان) خبرين حرب بن امية الاموي وهو وابوه من مسلمة الفتح وقيل اسلم معاوية في حجرة القضاء وكتبتم اسلامه وكان امير اعشرين سنة وخليفة عشرين وكان يقول أنا اول الملوك (يوم عاشوراء عام حج) وكان اول حجة حجها بعد الخلافة سنة أربع واربعمائة وخمسة مائة سبع وخمسين ذكره ابن جرير قال المحافظ ونظيران المراد في هذا الحديث الحجة الاخيرة وكانه تأخر بحجة أو لمدينة بعد الحج الى يوم عاشوراء (وهو على المنبر) بالمدينة كما في رواية يونس وقال في قدمه قدمها يقول (يا أهل المدينة أين علماءكم) قال عياض وغيره يدل على انه سمع من يوحى به أو يحرمه أو يكرهه فأراد اعلامهم انه ليس كذلك واستدعاؤه العلماء تنبيههم على الحكم أو استعانة بما عندهم على ما عنده أو توخي انهم رأى أو سمع من خالفه وقد خطب به في ذلك الجمع العظيم ولم يذكر عليه قال المحافظ وفيه اشعار بانهم لم يرلهم اهتماما بصيامه فلذا سأل عن علمائهم (سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول لهذا اليوم هذا يوم عاشوراء ولم يكتب عليكم) بالبناء للفعل (صيامه) نائب الفاعل وفي رواية ولم يكتب الله عليكم صيامه (وأناسا من من شاء فليصم ومن شاء فليفطر) هذا من المرفوع ففي رواية النسائي سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول في هذا اليوم اني صائم فمن شاء فليصم ومن شاء فليفطر واخبر به من قال انه لم يفرض قط ولا نسخ بمرضان وتعب بان معاوية من مسلمة الفتح فان كان سمع هذا بعد اسلامه فانما سمعه سنة تسع أو عشر وذلك بعد نسخه بمرضان فغنى لم يكتب لم يفرض بعد احياج رمضان جمعا بينه وبين الأدلة الصريحة في وجوبه وان كان سمعه قبل اسلامه فيجوز كونه قبل اقتراضه ونسخ عاشوراء بمرضان في حديث عائشة الذي قبله وكون لفظ أمر في قولها وأمر بصيامه مشترك بين الصيغة الطالبة ندبا واجبا بمنوع ولو سلم فقوله افرض رمضان المخدليل على انه مستعمل هنا في الصيغة الموجبة للقطع بان التحدير ليس باعتبار الندب لانه مندوب الى الآن فـ كان باعتبار الوجوب وهذا الحديث رواه البخاري عن القعني ومسلم من طريق ابن وهب كلاهما عن مالك به (مالك انه بلغه ان عمر بن الخطاب ارسل الى الحارث بن هشام) بن المغيرة بن عبد الله بن عمر بن مخزوم المكي من مسلمة الفتح وكان من الفضلاء سأل عن كيفية الوحي كما مر واستشهد بالشام في خلافة عمر (ان غدا يوم عاشوراء فصم وأمر اهلك ان يصوموا) كان الامام رحمه الله تعالى قصد بان هذا بعد حديث عائشة ومعاوية الاشارة الى ان تحديره فيها انما كان لسقوط وجوب صيامه لانه لا فضل فيه فلما سقط وجوبه صم على جهة الفضل ولا امر عربيه في خلافته وكذا على روى قاسم بن اصبغ عن علي انه كان يأمر بصوم يوم عاشوراء وقد صامه النبي صلى الله عليه وسلم بعد وجوب رمضان وأمر بصيامه تبرأ وفضل ذلك بعده أصح عليه رضي الله عنهم أشار اليه أبو عمر

(صوم يوم الفطر والاضحى والذهن)\*

(مالك عن محمد بن يحيى بن حبان) بفتح الحاء والباء الثقيلة (عن الاعرج) عبد الرحمن بن هرم

(عن أبي هريرة أن رسول الله صلى الله عليه وسلم نهى عن صيام يومين) نهى تحريم (يوم  
القطر ويوم الأضحي) فصيامهم حرام على كل أحد من متطوع وناذر وقاض فرضا ومتنع وغير ذلك  
اجماعا لأنه معصية فلا يصومهم ما من نذرهما لحديث من نذر أن يعصى الله فلا يصمه قال المازري  
ذهب مالك إلى أن من نذر صوم أحد العبدن لا ينقصد ولا يلزمه قضاءه وقال أبو حنيفة يقضى  
وإن صامه أجزاء والمجته عليه حديث لا نذر في معصية وقضاءه ليس من لفظ الناذر فلا معنى لالزامه  
وذكر النووي أن الشافعي والمجته ورع على ذلك وإن أبا حنيفة خالف الناس كلهم في ذلك  
وفي فتح الباري أصل الخلاف في المسألة أن النهى هل يقتضي صحة المنهى عنه قال الأكثر لا وعن محمد  
ابن الحسن نعم واحتج بأنه لا يقال للأعي لا يصوم لأنه تخصيص المحاصل فدل على أن صوم يوم العيد  
ممكن وإذا أمكن ثبتت العتة واجب بان الإمكان المذكور عتق والتزام في الشرعي والمنهى عنه  
شرعا لا يمكن فعله شرعا ومن حجج المناهين أن النفل المطلق إذا نهى عن فعله لم ينقصد لأن المنهى  
مطلوب الترتك سواء كان للتحريم أو للتنزيه والنفل مطلوب الفعل فلا يجتمع الضدان فالفرق بينه  
وبين الأمر ذي الوجهين كالصلاة في الدار المغضوبة أن النهى عن الإقامة في المغضوب ليست لذات  
الصلاة بل للإقامة وطالب الفعل لذات العبادة بخلاف صوم يوم العيد فالنهي فيه لذات الصوم فافترقا  
انتهى والحديث رواه مسلم عن يحيى النيسابوري عن مالك به وأما في الحج بسنده ومثله  
(مالك أنه سمع أهل العلم يقولون لا بأس بصيام الدهر) أي يجوز الإقدام على فعله بلا كراهة والأفوه  
مستحب إذ ليس ثم صيام مباح مستوى الطرفين (إذا أفطر الأيام التي نهى رسول الله صلى الله عليه  
وسلم عن صيامها وهي أيام منى) ثلاثة بعد يوم النحر كما في البخاري عن عائشة وابن عمر قال لا يرخص  
في أيام التشريق أن يصمن إلا لمن يجد الهدى ولهذا حكم الرفع عن كثير من أصحاب الحديث  
والطحاوي والدارقطني عن ابن عمر وعائشة رخص صلى الله عليه وسلم للمتنع إذا لم يجد الهدى أن يصوم  
أيام التشريق وروي الإمام في الحج عن عمرو بن العاصي أنه قال لا يصنع عبد الله في أيام التشريق أنها  
الأيام التي نهى رسول الله صلى الله عليه وسلم عن صيامها وأمرنا بغيرهن وأخرج أبو داود وصححه ابن  
خزيمة والمحاضركم وفي مسلم عن كعب بن مالك أنه صلى الله عليه وسلم بعثه وأوس بن الحذافان أيام التشريق  
فسأدى أنه لا يدخل الجنة المؤمن وأيام منى أيام أكل وشرب زاد أصحاب السنن وذكر الله فلا يصوم من  
أحد (ويوم الأضحي والقطر) حديث الباب (فما بلغنا قال) ابن عبد البر في نهيه صلى الله عليه وسلم  
عن أيام ذكرها دليل على إباحة ما عداها (وذلك أحب ما سمعت إلى في ذلك) وعليه جهور الفقهاء أنه  
يستحب صوم الدهر لا طلاق الأدلة ولقوله صلى الله عليه وسلم من صام الدهر ضيق عليه جهنم هكذا  
وعتديده أخرجه أحد والنسائي وابن خزيمة وابن حبان والبيهقي أي ضيق عليه فلا يدخلها  
وعلى معنى عن أي ضيق عنه قال الغزالي لأنه لما ضيق على نفسه ممالك الشهوات بالصوم ضيق الله  
عليه النار فلا يبق له فيها مكان لأنه ضيق طرقها بالعبادة وقال أهل الظاهر وإسحاق وأحمد في رواية  
بكرامة صوم الدهر وقال به ابن العربي من المأبكية وشذابن خرم فقال من صام الدهر أثم  
لحديث الصحيحين لا صام من صام إلا بد مرتين لأنه إن كان دعاء فيا ويح من أصابه دعا المصطفى وإن  
كان خيرا فيا ويح من أخرجه الله عنه أنه لم يصم واجب بأنه محمول على من تضرره أو قوت به حقا ويؤيده  
أن النبي كان خطيبا لعبد الله بن عمرو بن العاصي وفي مسلم والبخاري عنه أنه عجز في آخر عمره وندم على  
كونه لم يقبل رخصة النبي صلى الله عليه وسلم فتها لعله بأنه سيجزى وأقر جزة بن عمرو لعله بقدرته بلا  
ضرر وإن معناه الخبر عن كونه لم يجد من الشقة ما يجده غيره لأنه إذا اعتاد ذلك لم يجد في صومه

مشقة وتعقبه الطيبي بأنه يخالف لسياق الحديث الاتراء نهام ولا عن صيام الدهركله ثم حثه على صوم داود والاولى انه خبر عن انه لم يمتثل أمر الشرع وبانه محمول على حقيقته بان يصوم العبد من أيام التشريق وبهذا اجابت عائشة واختاره ابن المنذرو طائفة وتعقب بانه صلى الله عليه وسلم قال لمن سأله عن صوم الدهر لا صام ولا افطر وهو يؤذن بان لا أجرو ولا اثم ومن صام الايام المحرمة لا يقال فيه ذلك لانه عند من اجازها الاياها يكون قد فعل مستحبا وحراما وايضا فان الايام المحرمة مستثناة شرعا غير قابلة للصوم ففي بمنزلة الليل واياها المحيض فلم تدخل في السؤال عند من علم بتحريمها ولا يصلح الجواب بقوله لا صام ولا افطر لمن لم يعلم تحريمها قال النووي قوله صلى الله عليه وسلم في صوم يوم وفطر يوم لا افضل من ذلك قال المتولى وغيره هو افضل من السرد لظاهر هذا الحديث وفي كلام غيره اشارة الى تفضيل السرد وتخصيص هذا الحديث بعبد الله بن عمرو ومن في معناه وتقديره لا افضل من ذلك في حتمك ويؤيد هذا انه صلى الله عليه وسلم لم ينه حجة بن عمرو عن السرد ويرشده الى يوم ويوم ولو كان افضل في حق كل الناس لارشده اليه وبينه له لان تأخير البيان عن وقت الحاجة لا يجوز والله أعلم

\*(التهنى عن الوصال في الصيام)\*

قال الباسجي يريد به وصل صوم يوم بصوم يوم آخر (مالك عن نافع عن عبد الله بن عمر ان رسول الله صلى الله عليه وسلم نهى عن الوصال) وفي رواية جويرية عن نافع عند البخاري وعبيد الله بن عمر عن نافع عنده وسلم عن ابن عمر انه صلى الله عليه وسلم واصل فواصل الناس فشق عليهم فنهاهم (فقالوا يا رسول الله فانك تواصل) لم يسم القائلون وفي التحيين عن أبي هريرة فقال رجل من المسلمين وفي لفظ فقال رجال بالجمع وكان القائل واحد ونسب الى الجمع لرضاهم به وفيه استواء المكلفين في الاحكام وان كل حكم ثبت في حقه صلى الله عليه وسلم ثبت في حق امته الا ما استثنى فطلبوا الجمع بين نهيه وفعله الدال على الاباحة فاجابهم باختصاصه به (فقال اني لست كهيتكم) اي ليس حالى تحاكمكم ارفظ هيئة زائدة والمراد لست كأحدكم ولا تنبئى لست مثلكم وسلم عن أبي هريرة استم في ذلك مثلى اى استم على صفتي ومنزلتي من ربى (اننى ائتم واستمى) بضم الهمزة فيهما حقيقة فيؤتى طعام وشراب من عند الله كرامة له في ليلالى صومه وتعقب بانه يلزم ان لا يكون مواصلا ويشهد له رواية اظلل بطعمنى لان اظلل لا يكون الا بالنهار والا كل فيه ممنوع واجب بأن طعام الجنة وشراؤها لا تخفى عليه احكام التكليف قال ابن المنذر الذى يفطر شرعا اتمامه والطعام المتسدد وأما المخارق للعادة كالحض من الجنة فعلى غير هذا المعنى وليس تعاطيه من جنس الاعمال وانما هو من جنس الثواب كما كل اهل الجنة في الجنة والكرامة لا تبطل العبادة فلا يبطل بذلك صومه ولا يتقطع وصله ولا ينقص أجره والجهور على انه مجاز عن لازم الطعام والشراب وهو القوة فكأنه قال به طينى قوة الاكل والشارب وبفيض على ما سدد هما يقوى على أنواع الطاعة من غير ضعف في القوة ولا كلال في الاحساس أو المعنى ان الله تعالى يخلق فيه من السبع والرى ما يقويه عن الطعام والشراب فلا يحس بجوع ولا عطش والفرق بينه وبين ما قبله انه عليه به طى القوة بلا شبع ولا يرى بل مع الجوع والظمأ وعلى الثانى به طى القوة مما روج ما قبله بأن الثانى يشاقى حال الصائم ويفوت المقصود من الصوم والوصال لان الجوع هوروج هذه العبادة بخضوصها قال القرطبي ويبعد ايضا النظر الى حاله صلى الله عليه وسلم فانه كان يجوع أكثر مما يشبع ويربط على بطنه الخبارة من الجوع ثم النهى للكرامة عند مالك والجهور لمن قوى عليه وغيره ولو الى الدهر لم يمو النهى ومحدث اذا نهىكم عن شئ فانتهوا عنه وقيل للتحريم وهو الاصح عند الشافعية واجازة جماعة وقالوا النهى عنه رجة وتخفيف فمن قدر فلا

خرج محدث الصحيبين عن عائشة نهي صلى الله عليه وسلم عن الوصال رجعة لهم ورد بأن الرجعة لا تمنع  
النهي فمن رجعت له انه كرجعهم اوحرمه عليهم قال الباكي وعلى جوارزه فانما يصام الليل بعمال النهار فاما ان  
يقرب بالصوم فلا يتجاوز واجازة ابن وهب واجد واصحابنا الى السحر محدث البخاري عن أبي سعيد مرفوعا  
لا تواصلوا فيكم اراد ان يواصل فليواصل الى السحر وعارضه ابن عبد البر بمحدث الصحيبين اذا قبل  
الليل من ههنا وأدبر النهار من ههنا وغربت الشمس فقد أفطر الصائم قال فالواصل خصوص للنهي صلى  
الله عليه وسلم والواصل لا ينتفع بواصله لان الليل ليس موضعا للصوم ولا معنى اطلب الفضل في الوصال  
الى السحر على مذهب من رواه محدث لا يزال الناس بخير ما عجلوا الفطور قالت عائشة كان صلى الله عليه  
وسلم يجعل الناس فطرا انتهى وفي الترمذي وغيره عن أبي سعيد مرفوعا ان الله لم يكتب الصيام  
بالليل فمن صام فقد تعنى ولا أجر له قال الترمذي سألت البخاري عنه فقال ما أرى عبادة سمع من أبي  
سعيد وقال ابن منده غريب لا تعرفه الا من هذا الوجه وروى أحمد والطيبراني وسعيد بن منصور وغيرهم  
باسناد صحيح عن ليلى امرأة بشير بن الحصاصية قالت أردت ان أصوم يومين موافقة فنعني بشير وقال ان  
رسول الله صلى الله عليه وسلم نهى عنه وقال يفعل ذلك النصارى ولكن صوموا كما أمركم الله تعالى  
وأتموا الصيام الى الليل فاذا كان الليل فأفطروا وحديث الباب رواه البخاري عن عبد الله بن يوسف  
ومسلم عن يحيى كلاهما عن مالك بن نافع بن جويرية عند البخاري وعبد الله وأيوب عند مسلم في ثلاثتهم  
عن ثاقبه (مالك عن أبي الزناد) عبد الله بن ذكوان (عن الأعرج) عبد الرحمن بن هرم عن أبي  
هريرة ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قال يا أيهاكم والواصل) نصب على التحذير أي احذروا الوصال  
(أيكم والواصل) ذكره مرتين للتأكيده وعند ابن أبي شيبة باسناد صحيح من طريق أبي زرعة عن أبي  
هريرة بلفظ أيكم والواصل ثلاث مرات (قالوا فانك تواصل يا رسول الله قال اني است كهيئةكم اني  
أبيت يطعمني) بضم الياء (ربي ويسقيني) بفتح الياء وثابت الياء اخيرة كقراءة يعقوب في الشعراء  
حالة الوصل والوقف مراعاة للاصل والحسن البصري في الوصل فقط مراعاة للاصل والرسم فانها سمعت  
في المصحف العثماني بحذف الياء ولا جد وابن أبي شيبة من طريق الأعشى عن أبي صالح عن أبي هريرة  
اني أظن عند ربي فيطعمني ويسقيني وكذا في حديث أنس في الصحيبين اني أظن يطعمني ربي  
ويسقين وهو محمول على مطلق الكون لا على حقيقة اللفظ لان الحديث عنه هو الامساك ليللا لانهارا  
وأكثر الروايات انما هو بلفظ أبيت فكانت بعض الرواة عبر عنها بلفظ أظن نظر الى اشتراكها في مطلق  
الكون قال تعالى واذا بشر أحدكم بالانبياء ظل وجهه مسودا فامراده مطلق الوقت ولا اختصاص لذلك  
بنهار دون ليل وأثر اسم الرب دون اسم الذات فلم يقل يطعمني الله لان التجلي باسم الربوبية أقرب الى  
العبادة من الألوهية لانها تجلي عظمة لا طاقة للبشر بها وتجلي الربوبية تجلي رجعة وشفقة وهي البقية بهذا  
المقام نعم للاسماعيلي من حديث عائشة اظن عند الله وكانها بالمعنى فرواية الصحيبين عنها عند ربي  
ومرآن قول المجهور انه مجاز عن لازم الطعام والشراب وهو القوة قال بعضهم وهو الصحيح لانه لو كان  
على الحقيقة لم يكن مواصلا ومترجوا به وقيل كان يؤتى بطعام وشراب في النوم فيستيقظ وهو مجذ  
الري والشبع وقال النووي في شرح المذهب معناه ومحبة الله تشغلي عن الطعام والشراب والمحبة البالغ  
يشغل عنها ما وجع اليه ابن القيم فقال يحتمل ان المراد انه يشغله بالتفكير في عظمته والتخلي بمشاهدته  
ولتغذي بمعارفه وقرة العين بحبته والاستغراق في مناجاته والاقبال عليه وتوابع ذلك من الاحوال  
التي هي غذاء القلوب ونعيم الارواح وقرة العين وبهجة النفوس عن الطعام والشراب فليقلب بها والروح  
أعظم غذاء وأنفعه وقد يكون هذا الأعظم من غذاء الاجسام ومن له أدنى شوق وتجربة يعلم استغناء

الجسم بقاء القلب والروح عن كثير من الغذاء الجسماني ولا سيما الفرحان الطافير بطوبه الذي قوت  
عنه محبوبه كما قيل

لهما حديث من ذكر كاشغرها \* عن الشراب ولهم ما عن الزاد

وقد زاد في رواية المغيرة عن أبي الزناد عن الاعرج عن أبي هريرة عندهم ما كلفوا ما لكم به طاعة وزاد  
الزهري عن أبي سلمة عن أبي هريرة في الصحيحين فلما أبوا أن ينتهوا عن الوصال واصل بهم يوماً ثم  
ثم رأوا الهلال فقالوا تأخر زدتكم كما نسل لكم حين أبوا أن ينتهوا وبه استدلال الساجي وغيره على أن  
النهي ليس على التحريم إذ لو كان له لم يخالفوه كما لم يخالفوه بصوم العيدين ولما واصل بهم وأجاب  
القائلون بالتحريم بأنهم فهموا أن النهي للتنزيه وأما ما وصلته بعد نهيه فليست تقريراً بل تقريراً  
وتنكيهاً لا فاحتمل ذلك لمصلحة النهي في تأكيدهم لانهم إذا بشروهم ظهرت لهم حكمة النهي  
فكان ادعى إلى قبولهم لما يترتب عليه من الملل في البادة والتقصير فيما هو أهم من الوصال وارج  
وظائف الصلاة والقراءة وغيرهما والمجوع الشديد في ذلك ولا يخفى تعسفه إذا احتمل فصل الحرام  
لمصلحة الزجر عما لا ينبغي أن يقال إذ لو قال لهم هو حرام لكانوا أشد الناس بعدا عنه ولم يخالفوه  
كالمخالفوه في العيدين

\* (صيام الذي يقتل خطأ أو يتظاهراً) \*

(قال يحيى وسمعت مالك يقول أحسن ما سمعت فيمن وجب عليه صيام شهرين متتابعين في قتل خطأ)  
المقصود على متابعتها فيه في الكتاب العزيز (أو تظاهراً) من نساها ذلك (فعرض له مرض يغلبه)  
بحيث لا يستطيع الصيام بعد ما صام بعض الشهرين (ويقطع عليه صيامه) بالفطر (أنه انصح من  
مرضه) وأني بقوله (وقوى على الصيام) لانه يلزم من حكمة من المرض قوته (فليس له أن يؤثر ذلك)  
أي وصل صومه بما مضى قبل مرضه (وهو يبنى على ما قدمه من صيامه) جملة حالته قال لم يمتد  
واستأنف الشهرين لان الله قيدنا بالتتابع في التل والظهار فأبج له فطر التدر الذي لا يمكن معه  
الصوم كما لمرض فاداراه وصله فان أخره انقطع التسابع (وكذلك المرأة التي يجب عليها الصيام في قتل  
النفس خطأ) لعدم وجدانها رتبة تعتقها (إذا حاضت بين ظهري) تنبيه ظهر (صيامها انها إذا  
ظهرت لا تؤثر الصيام وهي تبقى على ما قد صامت) فان لم تبس استأنفت الشهرين قال أبو عمر لا أعلم خلافاً  
أن الحائض إذا وصلت قضاء أيام حيضها بصيامها أنه يحزبها وفي المريض خلاف فقال مالك وجماعة  
كذلك وقال أبو حنيفة وطائفة يستأنف الصيام واختلف فيه قول الشافعي (وليس لاحد وجب عليه  
صيام شهرين متتابعين في كتاب الله ان يفطر الا من علة مرض أو حيضة) يحرم ما عطف بيان له  
أوبدل قال الساجي ويجري النسيان مجرى ذلك لانه لا يمكن الاحتراز منه ابن زرقون يريد أن يفطرنا سيما  
في يوم بيت صومه وأما ان بيت الفطرنا سيما فلا (وليس له ان يسافر فيفطر) بل يصوم فان أفطر استأنف  
لانه يمكنه معه الصوم وان لمحقته فيه مشقة قاله الساجي (قال مالك وهذا أحسن ما سمعت في ذلك)  
أي ليس له الفطر ان سافر فليس بتكرار مع قوله أولاً أحسن ما سمعت

\* (ما يفعل المريض في صيامه) \*

(قال يحيى سمعت مالك يقول الأمر الذي سمعت من أهل العلم ان المريض إذا أصابه المرض الذي يشق  
عليه الصيام معه ويتعبه ويبلغ ذلك) أي المشقة والاعتاب (منه فان له ان يفطر) قال الساجي قدر المرض  
المعجز للفطر لا يستطيع ان يقدر بنفسه ولذا قال مالك والله أعلم بقدر ذلك من العبد وقال أبو عمر هذا

يؤمن عليه المسلم فإذا بلغ المريض حالاً لا يقدر معه على الصيام أو يتيقن زيادة المرض به حتى يخاف عليه جاز الفطر قال تعالى فمن كان منكم مريضاً أو مريضاً فإذ أصبح كونه مريضاً صح له الفطر (وكذلك المريض الذي اشتد عليه القيام في الصلاة وبلغ منه وما) الواو أذنة (الله أعلم بغير) والعين والذال معجمة واحداً لا عذار (ذلك من العبد ومن ذلك ما لا تلغ صفة) فإذا بلغ ذلك صلى وهو جائس (للعذر) ودين الله (سر) كما قال يريد الله بكم اليسر ولا يريد بكم العسر والكلام في الفرض فالنافلة يجوز الجلوس فيها بلا عذر (وقد أرحس الله للمساقر في الفطر في السفر وهو أقوى على الصيام من المريض) هذا من باب الاستدلال بالاولى (قال الله تعالى في كتابه فمن كان منكم مريضاً أو على سفر فعذر) أي فعله عدماً فطر (من أيام آخر) يصومها بده (فأرحس الله للمساقر في الفطر في السفر وهو أقوى على الصوم من المريض) قال الباجي هذا احتجاج على من أنكروا الفطر للمريض الخوف الهلاك دون المشقة الزائدة وما أعلم أحداً قاله ولكنه خاف اعتراض معترض فنبع بانه عليه انتهى وبه سقط ما قد يتوهم كيف يستدل بالقياس مع ان المريض منصوص عليه في الآية قبل السفر لكن قد يتأكد قوله ما أعلم أحداً قاله بتوهم (فهذا أحب ما سمعت الى) فانه يشعر بانه سمع غيره وما أحبه (وهو الامر بالاجتماع عليه) أي بالمدينة وقد حكى ابن عبد البر انه قيل لا يفطر خشية زيادة المرض لانه ظن لا يتيقن وقد وجب عليه الصيام بيقين فهذا خلاف قول الباجي ما أعلم أحداً قاله لكنه انما اتى عليه فلا ينافي ان غيره عليه

(النذر في الصيام والصيام عن الميت)\*

(مالك انه بلغه عن سعيد بن المسيب) بكسر الياسر ففتحها (انه سئل عن رجل نذر صيام شهر هل له ان يتطوع) قبل صوم نذره (فتسأل سعيد لبيد ان النذر قبل ان يتطوع) هذا على الاختيار واستحسان البدار الى ما وجب عليه قبل التطوع قاله أبو عمر (قال مالك وبلغني عن سليمان بن يسار مثل ذلك) فان قدم التطوع اساء وصح صومه للتطوع وبقي النذر في ذمته هذا ان كان غير معين فان كان معيناً لم يجز صوم غيره فيه فان فعل اثم وعليه قضاء نذره لانه ترك صومه قادر عليه وكان حكمه كغير المعين والنذر يلزم بالقول وان لم يدخل فيه بخلاف التطوع انما يلزم بالدخول قاله الباجي (قال مالك من مات وعليه نذر من رقبته يمتقها أو صيام أو صدقة أو بديهة) البعير ذكر كان أو أنثى يهديها (فأرصى بأن توفي ذلك عنه من ماله فان الصدقة والمدينة في ثلثه) لافي رأس ماله (وهو يبدى) يقدم (على ما سواه من الوصايا الا ما كان مثله) فسيان (وذلك) أي وجه تبدييه ذلك (انه ليس الواجب عليه من النذور وغيرها كهيئته ما يتطوع به مما ليس بواجب لنقصه عن الواجب ولو بالنذر) وانما يجعل ذلك في ثلثه خاصة دون رأس ماله (خلافاً لما قالوا كل واجب عليه في حياته اذا أوصى به فهو في رأس ماله) لانه لو جاز له ذلك في رأس ماله لا خالتم توفي الميت (مثل ذلك من الامور الواجبة عليه حتى اذا حضرته الوفاة) أي اسبابها (وصار المال لورثته سمي مثل هذه الاشياء التي لم يكن يتقاضاها منه متقاض بل يؤثرها دون قضاء فلو كان ذلك جائزاً له ان هذه الاشياء حتى اذا كان عند موته سماً ما وعسى ان يحيط بجميع ماله فليس ذلك له) لاضرارها للورثة وانها ماله على الاعتراف بذلك عند الموت لقصد حوائجهم (مالك انه بلغه ان عبد الله بن عمر كان يسأل) بالبناء للقول (هل يصوم أحد عن أحد أو يصلي أحد عن أحد فيقول لا يصوم أحد عن أحد ولا يصلي أحد عن أحد) لانهما من الاعمال البدنية اجابا في الصلاة ولو تطوعا عن حي أو ميت وفي الصوم عن الحي خلاف حكمهما من عبد البر وعياض وغيرهما واما الصوم عن الميت فكذلك عند الجمهور ومنهم مالك وأبو حنيفة والشافعي في المجدد وأجد وذهب طائفة من السلف وأجد في رواية والشافعي في القديم الى انه يستحب لو ارثه ان يصوم عنه ويبرأ به الميت ورجحه النووي



محدث الصحيحين عن عائشة مرفوعا من مات وعليه صيام صام عنه وليه ومحدثهما عن ابن عباس أنت امرأة رسول الله صلى الله عليه وسلم فقالت ان امي ماتت وعليها صوم شهر فقال ارايت لو كان عليها دين اكنت تقضيه قالت نعم قال فدين الله احق بالقضاء واجاب الاولون بان ابن عباس قال لا يصوم أحد عن أحد أخرجه النساء وقالت عائشة لا تصوموا عن موتاكم وأطعموا عنهم رواه البيهقي وعنده أيضا انها سألت عن امرأة ماتت وعليها صوم فقالت يطعم عنها فلما أففى ابن عباس وعائشة بخلاف ما رواه دل ذلك على ان العمل على خلافه لان فتوى الصحابي بخلاف مرويه بنزلة روايته للناسخ ونسخ الحكم يدل على انراج المناط عن الاعتبار وفي الاستدكار لم يخالف بقوله ما رواه الالبان عن علي بن القيس على الاصل المجمع عليه في الصلاة ان لا يصوم أحد عن أحد انتهى ونقل المالكية ان عمل أهل المدينة على خلافه وأما الجواب بحمل الصيام على الاطعام لمحدث الترمذي من مات وعليه صيام فليطعم عنه وليه كل يوم مدامسكية نافضة وفي رواية أخرى فليطعم عنه ولو ثبت أمكن المجمع بالمثل على جواز الامرين فان من يقول بالصيام يجوز عنده الاطعام أو المحدثان تعارضا فيرجع الى قوله تعالى وان ليس للانسان الا ما سعى وقد اعل حديث ابن عباس بالاضطراب في رواية ان السائل امرأة ان أهمها مات وعليها صوم شهر وفي أخرى وعليها خمسة عشر يوما وأخرى ان ابنتي ماتت وعليها صوم شهرين متتابعين وأخرى قال رجل مات أمي وعليها صوم شهر ولكن أحببته لأنه ليس باضطراب وانما هو اختلاف يحصل على اختلاف الوقائع لكنه بعيد لا يتحد المخرج فالروايات كلها عن ابن عباس

(ما جاء في قضاء رمضان والكفارات)\*

(مالك عن زيد بن اسلم عن أخيه خالد بن اسلم ان عمر بن الخطاب أخطر ذات يوم في رمضان في يوم ذي غيم) صحاب (ورأى) اعتقد قبل فطره (أنه قد أمسى وغابت الشمس فجاءه رجل فقال يا أمير المؤمنين أطاعت الشمس) أي ظهرت تجتمعت أنه قصد بذلك إعلم الحكم فيه ويحتمل أنه أخبره إيماء بقية يومه لانه يجب على من أفطروا ولا يعلم ان الزمان صوم ثم علم ان يسلك بخلاف من ابج له الفطر مع العلم أنه زمان صوم فيجوز له الاكل بقية يومه قاله الباجي (فقال عمر الخطيب سير وقد اجتهدنا في الوقت) حتى غلب على الظن ان الشمس غابت (قال مالك يريد بقوله الخطيب سير القضاء فيما نرى) نطق (والله أعلم) بما أراد (و) يريد بقوله يسير (حققة مؤثته وبسارته يقول نضوم يوما مكانه) وما ظنه رواه عبد الرزاق عن عمر انه قال الخطيب يسير وقد اجتهدنا في يومنا وروى انه قال باهؤلاء من كان أفطرا فان قضاء يوم يسير ومن لم يكن أفطرا فليتم صومه وفي رواية عنه لا تقضى والاولى والى بالصواب قال ابن عبد البر وصرح غيره بضعف رواية النفي وفي البخاري عن هشام عن فاطمة عن أسماء بنت أبي بكر أنفرا على عهد النبي صلى الله عليه وسلم يوم غيم ثم طلعت الشمس قبل العشاء قيل له شام فأمروا بالقضاء قال لا بد من القضاء وقال معمر سمعت هشاما يقول لا أدري أقضوا ام لا ولا يجوز ومنهم الاثمة الاربعة على القضاء واحتج له أبو عمر بالاجماع على انه لو غم هلال رمضان فأفطروا ثم ثبت الهلال أن عليهم القضاء وذهب طائفة الى عدم القضاء بمنزلة من أفطرا ناسيا على الاول بأنه لا يقضى (مالك عن نافع ان عبد الله بن عمر يقول يصوم قضاء رمضان متتابعين أفطروا) فاعل يصوم (من مرض أو في سفر) أي يستيسر ما ذهب ابن عمر وجوب تسايح القضاء وكذا روى عن علي والحسن والشعبي وبه قال أهل الظاهر وذهب الجمهور ومنهم الاثمة الاربعة الى استحبابه فقط وبه قال جمع من الصحابة وان كان القياس التسايح المحققا لصفة القضاء بصفة الاداء وتجدد البراءة للذمة ولكن لم يجب لعلاق الآية وفي المدارق فتنى بأستناد

ضعف أنه صلى الله عليه وسلم سئل عن قضاء رمضان فقال إن شاء قرته وإن شاء تابعه (مالك عن ابن شهاب أن عبد الله بن عباس وأبا هريرة اختلفا في قضاء رمضان فقال أحدهما يفرق بينه) جواز ويجزئه (وقال الآخر لا يفرق بينه لا أدري أيهما قال يفرق بينه) قال ابن عبد البر لا أدري عن أحد ابن شهاب هذا وقد صح عن ابن عباس وأبي هريرة أنهم لما اجازتا فترق قضاؤه رمضان وقال لا بأس بفرقه لقول الله تعالى فعدة من أيام أخر وقتا كانت عليه نزلت فعدة من أيام أخر متباينات ثم سقطت متباينات فجعل أن معنى سقطت تسخت وليس بين اللوحين متباينات فصح سقوطها ورفها وفي الفتح هكذا أخرجه مالك منقطعاً منهم ما وصله عند الزاقي مغيثاً عن الزهري عن عبد الله بن عبد الله عن ابن عباس فبين عليه قضاء رمضان قال بفضه مفرقا قال الله تعالى فعدة من أيام أخر وأخرجه الدارقطني من وجه آخر عن معمر بن سنده قال سمعته كيف شئت وزويتاه في فوائد أحد بن شبيب عن أبيه عن بوس عن الزهري بالفظ لا يضرك كيف قضيتها فأنها في عدة من أيام أخر فأجبه وقال عبد الرزاق عن ابن جريج عن عطاء بن ابن عباس وأبا هريرة قال لا فرق إذا أحصيته انتهى (مالك عن نافع عن عبد الله بن عمر أنه كان يقول من استسقاء) تكلف القئ (وهو ما ثم فعله القضاء من ذرعه) بمجمعة وزاؤه مهله خله وسبقه (القئ فليس عليه القضاء) إلا أن يتيقن رجوع شيء إلى حلقه بعد أن صار في فيه فيقضى قاله الباجي وقدروى البخاري في تاريخه الكبير وأحسب السنين عن أبي هريرة عن النبي صلى الله عليه وسلم من ذرعه القئ وهو ما ثم فليس عليه القضاء وإن استسقاء فلهذا تضعفه البخاري وقال أبو عمر الأصم أنه موقوف على أبي هريرة ولكنه صحيحه ابن حبان وأحمد كوقال على شرط الشيخين وقال الترمذي العمل عند أهل العلم عليه (مالك عن يحيى بن سعيد) الأنصاري (أنه سمع سعيد بن المسيب يسئل عن قضاء رمضان) هل يجب تنابعه أم لا (فقال سعيد أحب إلى أن لا يفرق قضاء رمضان وإن بواشر) بفتح التاء تنابعه يقال تواترت الخيل إذا جاءت يتبع بعضها بعضاً قال يحيى سمعت مالك يقول فيمن فرق قضاء رمضان فليس عليه إعادة وذلك بحزى عنه وأحب ذلك إلى أن تنابعه (الحاقاً بأصله والاختلاف فيه والافضل أن يأتي بالعبادة على وجه متفق عليه) (قال مالك من أكل أو شرب في رمضان ساهياً أو ناسياً أو ما كان من صيام واجب عليه) كظهار وكفارة (أن عليه) وجوباً (قضاء يوم مكانه) وبهذا قال أربعة وهو القياس فإن الصوم قد فات ركنه وهو من باب المأمورات والقاعدة تقتضي أن النسيان يؤثر في باب المأمورات قاله ابن دقي العبد وما المحدث فحمل على عدم التطوع جماعة من مافيس القياس مما رخصه كازعم (مالك عن حميد بن قيس المكي) الأعرج القاري (أنه أخبره قال كنت مع مجاهد بن جبر يفتح فسكون الخزومي مولاهم المكي التابعي الثقة الإمام في التفسير والعلم مات سنة إحدى أو اثنين أو ثلاث أو أربع ومائة) وهو يطوف بالبيت فجاءه إنسان فسأله عن صيام أيام الكفارة أمستات أم بقطها قال حميد فقلت له نعم بقطها إن شاء) لأنه جائز (قال مجاهد لا يقطعها) فأنها في قراءة أبي بن كعب ثلاثة أيام متباينات) فيه جواب المتعلم بين يدي المعلم وحسب الشيخ أن كان عنده خلافه أن نفسه ولا ينفذ وأن من رد على غيره وإن كان دونه عليه أن يأتي بحجة والاحتجاج بما ليس في صحيف عثمان وبه قال جمهور العلماء ويجزئهم بحزى خبر الواحد في العمل به دون القطع قاله ابن عبد البر وقال الباجي الصحيح ما ذهب إليه الباقلاني أنه لا يوجب به لأنه إذا لم يتواتر فليس بقرآن وحينئذ لا يصح التعلق به (قال مالك وأحب إلى أن يكون ما سمي الله في القرآن يصام متتابعاً) وكذا استحب الجمهور التتابع في كفارة البين ولا يوجبونه إلا في شهري كفارة القتل وفي الظهار أو الوطء عامداً في رمضان واستحبون ما استحب مالك في ذلك وسأل رجل ظاروا عن كفارة البين فقال

صم كيف شئت فقال بحمد الله اني قراءه ابن مسعود متابعات فقال تأمر الرجل (وسئل مالك عن المرأة تصوم صائمه في رمضان قد دفع دفعه) بضم الدال اسم لما يدفع به وبقتها المرة قال ابن فارس الدفعه من المطر والدم وغيره مثل الدفعه (من دم عبط) بضم الميم أي طرى خالص لا خلط فيه (في غير اوان حده) ما تم انتظاره حتى تمسي ان ترى مثل ذلك فلا ترى شيئاً صم يوماً آخر قد دفع دفعه أخرى وهي دون الأولى) أقل منها (ثم يقطع ذلك عنها قبل حيضها بأيام فسئل مالك كيف تسع في صيامها وصلاتها قال مالك) بحسب (ذلك الدم من الحيضة) يفتح الحاء وكسرها (فإذا رأت أنه فلقطه لان الحيض يمنع صحة الصوم ولتغض ما أفطرت) وجوبا (فإذا ذهب عنها الدم فلتغتسل وتصوم) ولا تقضى الصلاة قال أبو الزناد ان السنن ووجود الحق لتأني كثير على خلاف الراي فما يجد المسلمون بذماً اتباعها من ذلك ان الحائض تقضى الصوم ولا تقضى الصلاة فيعمل ذلك تعدياً وفرق الفقهاء بعدم تكرار الصوم فلا حرج في قضائه بخلاف الصلاة وبغير ذلك قال امام الحرمين كل ما ذكره من الفروق ضعيف (وسئل عن أسلم في آخر يوم من رمضان هل عليه قضاء رمضان كله وهل يجب عليه قضاء اليوم الذي أسلم فيه فقال ليس عليه قضاء ما مضى) حال كفره وان قيل بأنه يجب عليه في الكفر لان الاسلام يسقطه لقوله تعالى قل للذين كفروا ان ينتهوا يغفر لهم ما قد سلف (ولما يستأنف الصيام فيما يستقبل واجب الى ان يقضى اليوم الذي أسلم فيه) ولا يجب خلاف الحسن وعطاء وعكرمة في انه يجب قضاء الماضي قال ابو عمر من اوجب على الكافر يسلم او لم يمسلم ما مضى فقد كلف غير مكاف لان الصيام انما يجب على المؤمن البالغ لقوله تعالى يا أيها الذين آمنوا كتب عليكم الصيام وبحديث رفع القلم عن ثلاث فذكر منها الغلام حتى يحتلم والجارية حتى تحيض

\* (قضاء التطوع) \*

(مالك عن ابن شهاب ان عائشة وحفصة) مرسل وصله ابن عبد البر عن عبد العزيز بن يحيى عن مالك عن ابن شهاب عن عروة عن عائشة وقال لا يصح عن مالك الا المرسل وله طرق عند النسائي والترمذي وضمها حاكها وقال النسائي الصواب والترمذي الاصح عن الزهري مرسل قال الترمذي وتابع مالك على ارساله معمر وعبيد الله بن عمر وزيايد بن سعد وغير واحد من الحفاظ وقيل الترمذي عن ابن جريح قال سألت الزهري أحدثك عروة عن عائشة قال لم اسمع من عروة في هذا شيء ولكن سمعت من ناس عن بعض من سأل عائشة (زوجي النبي صلى الله عليه وسلم أصبحت صائمتين متطوعتين فأهدي لهما طعاماً) أي شاة كما في رواية أحمد عن عائشة (فأفطرا عليه) قد دخل عليهما رسول الله صلى الله عليه وسلم قالت عائشة فقالت حفصة بدرتني سمعتني (بالكلام وكانت بنت أبيها) أي في المسارعة في الخبز فهو غاية في مدحها لهما (يا رسول الله اني أصبحت أنا وعائشة صائمتين متطوعتين فأهدي لنا طعاماً فأفطرا عليه فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم أفصيا مكانه يوماً آخر) والاصل في الامر الوجوب وبه قال ابو حنيفة وابو ثور ومالك وقال الشافعي وأحمد واسحاق لا قضاء عليه ويستحب أن لا يفطر قال ابن عبد البر ومن حجة مالك مع هذا الحديث قوله تعالى ثم اتوا الصيام الى الليل فم القرض والنفل وقوله تعالى ومن يعظم حرمات الله فهو خير له عند ربه وليس من تعمد الفطرية نظم محرمه الصوم وحديث اذا دعى أحدكم الى طعام فليجب فان كان مخطراً فليأكل كل وروي فان شاء أكل وان كان صائماً فليدع وروي فان كان صائماً فلا يأكل فلو جاز الفطر في التطوع لكان أحسن في اجابة الدعوة وحديث لا تنهم امرأة وزوجها شاهدين يومان غير شهر رمضان الا باذنه يدل على ان التطوع لا يفطر ولا يقطره غيره ولو كان مباحاً كان اذنه لا معنى له وقال ابن عمر ذلك المتلاعب بدنيته

أوقال بصومه واجتج الآخرون بحديث أم هانئ دخل على النبي صلى الله عليه وسلم وأنا صائمة فأتاني بأناه  
من لبن فشرب ثم ناولني فشربت فقلت اني كنت صائمة والكني كرهت أن ارد سؤرك فقال ان كان من  
قضاء رمضان فاقضي يوما مكانه وان كان من غيره فان شئت فاقضي وان شئت فلا تقضي وحديث عائشة  
دخل على رسول الله صلى الله عليه وسلم قالت انا خبأت لك حيسا فقال اما اني كنت اريد الصوم ولكن  
قريبه انتهى والجواب عن الحديثين انه ما قضية عين لا عموم فمما رواه البخاري الترمذي وصححه الحناكم  
المتطوع أمير نفسه ان شاء صام وان شاء أفطر فعناه مريد التطوع جماعة بين الأدلة ومنها لا تطلوا أعمالكم  
(قال يحيى سمعت مالكا يقول من أكل أو شرب ساهيا أو ناسيا في صيام تطوع فليس عليه قضاء وليتم يومه  
الذي أكل فيه أو شرب وهو متطوع ولا يفطره) جلا لقوله صلى الله عليه وسلم اذا نسي أحدكم فأكمل  
أو شرب فليتم صومه فانما أطعمه الله وسقاه رواه الشيخان على صوم التطوع جماعة بين الأدلة (وليس على  
من أصابه أمر قطع صيامه وهو متطوع قضاء اذا كان انما أفطر من عذر) كمرض وحيض (غير متعمد  
للعطر) بخلاف متعمده حراما (ولا أرى عليه قضاء صلاة نافلة اذا هو قطعها من حدث لا يستطيع  
حده) منه (بما يحتاج فيه الى الوضوء) بول او غائط او رجح (قال مالك ولا ينبغي) لا يجوز (أن يدخل  
الرجل في شيء من الأعمال الصالحة الصلاة والصيام والحج وما أشبه هذا) وهو العمرة والطواف والائتمام  
والاعتكاف (من الأعمال الصالحة) الموقوف أو لها على تمامها (التي يتطوع بها الناس فيقطعها)  
بالنصب في جواب النهي (حتى يتم على سنته) طريته ليأتى بأقل ما يكون من جنس تلك العبادة بعبادة  
كاملة (إذا كرر لم يصرف حتى يصلي ركعتين) وذلك أقل ما يكون من عبادة الصلاة (وإذا صام  
لم يفطر حتى يتم صوم يومه) لقوله تعالى ثم اتوا الصيام الى الليل (وإذا اهل) بالحج (لم يرجع حتى  
يتم حجه) وكذا العمرة وهذا اتفاق (وإذا دخل في الطواف) بالتكبير له عند الحجر الأسود أو المني  
فيه وان لم يكبر (لم يقطعه حتى يتم سبعه) مع ما يتبعه وهو ما لم يكتم بعده وذلك أقل ما يكون  
من عبادة الطواف (ولا ينبغي أن يترك شيئا من هذا اذا دخل فيه حتى يقضيه) أي يقه ويؤديه  
والتضاء يكون بمعنى الأداء كقوله تعالى فاذا قضيت الصلاة ائدبت (الامن أمر يعرض له ما يعرض)  
بسكراراه (للناس من الاسقام) الامراض (التي يعذرون بها والامور التي يعذرون بها) كحيض  
ونفاس (وذلك ان الله تبارك وتعالى يقول في كتابه وكلوا واشربوا) جميع الليل (حتى يقين لكم  
الخط الأبيض) بياض النهار (من الخط الأسود) سواد الليل قال البيضاوي شبه اول ما يبدو  
من الفجر المعترض في الافق وما يمتد معه من غلب الليل بخطين أبيض وأسود واكتفى بيديان الخط  
الأبيض بقوله من الفجر عن بيان الخط الأسود لانه عليه ولذلك رجعا عن الاستعارة الى التمثيل  
وهو زان من الله بعض فان ما يبدو من الفجر (ثم اتوا الصيام الى الليل) فانه آخر وقته (فعليه اتمام  
الصيام كما قال الله) لعمومه الفرض والنفل وفي الصحيحين عن عدي بن حاتم لما نزل حتى يقين لكم  
الخط الأبيض من الخط الأسود من الفجر عمدت الى عقاب ابن أسود وأبيض فبعلمتهما تحمت وسادني  
فبعثت أنظر في الليل فلا يتبين لي فقدوت على رسول الله صلى الله عليه وسلم قد كرت له ذلك فقال  
انما ذلك سواد الليل وبياض النهار وفيه اعن سهل بن سعد لما نزل وكلا واشربوا حتى يقين لكم  
الخط الأبيض من الخط الأسود ولم ينزل من الفجر فكان رجال اذا أرادوا الصوم ربط أحدهم  
في رجله من الخط الأبيض والخط الأسود ولا يزال يأكل حتى يقين له فأنزل الله بعده من الفجر قال  
الحافظ وغيره حديث عدي يقضي نزول من الفجر اتصالا بقوله وحديث سهل صريح في أنه انما نزل  
منفصلا فان جعل على واقعين في وقتين فلا شك في الاحتمال ان يكون حديث عدي متاخرا عن

حديث سهل فكان عليا لم يبلغه ما جرى في حديث سهل وإنما سمع الآية بمجرد فدخلها على ما وصل إليه فوهمه حتى تبين له الصواب وعلى هذا يكون من التعمير تعلقا بآيتين وعلى مقتضى حديث سهل يكون في موضع الحال متعلقا بمحذوف انتهى (وقال تعالى وأتوا الحج والعمرة لله فلإن كان رجالا منكم) أكرم (بالحج) فأوعا وقد أتى القرينة جملة حالة (لم يكن له أن يترك الحج بعد أن دخل فيه ويرجع حذرا من الطريق) وكذا العمرة باتفاق فيهما (وكل أحد دخل في نافلة) تصد لنفسها ولا تنقض (فعليه التماسها إذا دخل فيها كأيام القرينة) نص في الحج والعمرة والصوم وقياسا في باقي السبع ويضد قوله تعالى ولا تبطلوا أعمالكم (وهذا أحسن ما سمعت) فأما الباديات التي تنبض كافرأة والوقوف والطهارة والخيار في الأتنام والقطع

(فدية من أظفر في رمضان من غلة)\*

(مالك أنه بلغه أن أنس بن مالك كبر) بكسر الباء أسن (حتى كان لا يقدر على الصيام) في زمن من الأزمان أصلا (فكان يقضى) يطعم عن كل يوم مسكينا وروى هذا السجل مسكين وروى نصف صاع وربما أطعم ثلاثين مسكينا كل ليلة من رمضان يتطوع بذلك وربما جامع ثلثمائة مسكين فأطعمهم وجبة واحدة وكان يضع لهم من الخبز واللحم حكاه أبو عمر (قال مالك ولا يرى ذلك) لأطعمهم (وأجبا وأحب إلى أن يفعله إذا كان قويا) أي قادر عليه فإن عجز فلا شيء عليه (فمن قدى) لتحصيل المستحب (فإنما يطعم مكان كل يوم مائة النبي صلى الله عليه وسلم) المحرم منصب على الاستحباب المتعاقب من عجز عن الصيام أي أنه إذا أطعم المداقي بالمستحب فلا ينافي فيه أن أطعم أكثر أو أقل به وزيادة وقيل أطعم المداوي لأنه بدل من الصوم كما أزم الجميع الجمافي على عضو وخوف الدية بدلا من القصاص من قوله والمجرم قصاص والصحيح في النظر قول مالك ومن وافقه أن الفدية لا تجب على من لا يطبق الصيام لأن الله لم يوجبه على من لا يطيقه والفدية لم تجب بكتاب ولا سنة صحيحة ولا إجماع والفرائض لا تجب إلا بهذه الوجوه والذمة بربية قاله أبو عمر (مالك أنه بلغه أن عبد الله بن عمر سئل عن المرأة الحامل إذا خافت على ولدها) دلا كما وشديد أذى (واشتد علم بالصيام قال قطر وطعم مكان كل يوم مسكينا مائة من حنطة عبد النبي صلى الله عليه وسلم) وبهذا قال أهل الحجاز قال العراقيون نصف صاع (قال مالك وأهل العلم) مبتدأ أخبره (يرون عليها القضاء) نقطة لا أطعم خلافا لابن عمر (كما قال الله عز وجل فمن كان منكم مريضا أو على سفر فعدة من أيام أخر) وبين وجه الاستدلال بقوله (ويرون ذلك مرضا من الأمراض مع الخوف على ولدها) فدخل في عموم الآية وليس فيها أطعم بخلاف المرضع المخافة على ولدها فتعفى وأطعم وهذا هو المشهور من أقوال مالك كما قال عياض وغيره ويحتمل أن مراده هنا أنهم يرون على الحامل القضاء مع الأطعام وبه جزم ابن عبد البر وعزاه لطائفة منهم مالك في قول فيهي كما المرضع وبالك أقواله يطعمان ولا قضاء عليهما وقبله قضيان ولا أطعام ومحلها في خوفهما على ولدهما أما إذا خافا قضا على أنفسهما فلا فدية باتفاق أهل المذهب وهو إجماع الا عند من أوجب الفدية على المرضع (مالك عن عبد الرحمن بن القاسم) ابن محمد بن الصديق (عن أبيه) أحد الفقهاء بالمدينة (أنه كان يقول من كان عليه قضاء رمضان فلم يقضه وهو قوي على صيامه) لأن أنصل مرضه أو سفره (حتى جاء رمضان أنفرأه يطعم) وجوبا (مكان كل يوم مسكينا مائة من حنطة) عند الجمهور وقال أبو حنيفة وصاحباه نصف صاع وأشهب بالمدينة بد وبغير هامد وثلاث واختلف قوله في مكة هل كالمدينة أو كفرها (وعليه مع ذلك القضاء) بل نزاع إنما النزاع إذا مفرط حتى دخل عليه رمضان آخر قبل بدوم الثاني أن أدركه صحيا ويطعم عن الأول ولا قضاء عليه

ومذهب الأئمة الأربعة والجمهور يصوم الثاني ثم يقضى الأول ولا فدية عليه لأنه لم يفرط ولا أن تأخير الأداء  
للعذر جائز والقضاء أولى (مالك أنه بلغه عن سعيد بن جبيرة مثل ذلك) وبه قال الجمهور وروى أبو حنيفة  
وأصحابه لا إطعام عليه إنما عليه القضاء لأن الله قال فعدة من أيام أخر وسكت عن الإطعام ودر الفدية  
لتأخير القضاء واجب بانه لا يلزم من عدم ذكره في القرآن أن لا يثبت بالسنة ولم يثبت فيه شيء مرفوع نعم  
ورد عن أبي هريرة عن عبد الدارقطني وغيره وابن عباس عند سعيد بن منصور والدارقطني وعمر بن الخطاب  
فيما ذكره عبد الرزاق أنه عليه الإطعام قال ابن عبد البر يروى ذلك عن ستة من الصحابة لم يعلم لهم منهم  
مخالف وقد اختلف في قوله تعالى وعلى الذين يطيقونه فدية طعام مسكين فقال ابن عمر عند  
البخاري هي مذبذخة وفي الصحيحين عن سلمة بن الأكوع لما نزلت هذه الآية وعلى الذين يطيقونه  
فدية كان من شاء صام ومن شاء أفطر فافتدى بطعام مسكين حتى نزلت التي بعدها فنسخها قال  
عباس والي هذا ذهب الجمهور ورسم اختراع لم يبق منها ما لم ينسخ فروى عن ابن عمر والجمهور أن حكم  
الإطعام باق على من لم يطق الصوم لكبر وقال جماعة من السلف ومالك وأبو ثور وداود جميع الإطعام  
منسوخ وليس على من لم يطق الصوم واستحب له مالك وقال قتادة كانت الرخصة أكبر وتقدر على  
الصوم ثم نسخ فيه وبقي فمن لم يطق وقال ابن عباس وغيره نزلت في الكبير والمريض الذي لا يقدر على  
الصوم ثم نسخ فيه وبقي فمن لم يطق فهي عنده محكمة لكن المريض الذي لا يقدر يقضى إذا برئ  
وأكثر العلماء على أنه لا إطعام على المريض وقال زيد بن أسلم والزهرى ومالك هي محكمة ونزلت  
في المريض يفطر ثم يبرأ ولا يقضى حتى يدخل عليه رمضان آخر فيصومه ثم يقضى بعد ما فطر  
ويطعم عن كل يوم مدام حنطة وأما من اتصل مرضه بمرضان الثاني فليس عليه إطعام بل القضاء  
فقط وقال الحسن البصري الصغير في يطيقونه عائد على الإطعام لا على الصوم ثم نسخ ذلك فهي عنده  
عامة وقال بعض السلف أنه عائد على الإطعام لكن في الكبير الهرم فهي عنده محكمة

\*(جامع قضاء الصيام)\*

(مالك عن يحيى بن سعيد) بن قيس الأنصاري قال المحافظ ووهب من قال أنه القطان لأنه لم يدرك  
أبا سلمة (عن أبي سلمة بن عبد الرحمن) بن عوف وفي رواية الأسمعي سمعت أبا سلمة (أنه سمع عائشة  
زوج النبي صلى الله عليه وسلم) أن (بكسر فسكون) كان ليكون على الصيام من رمضان  
بتكرير أكون لتعقيق القصة وتضييها والتعبير بلفظ الماضي أولا والمضارع ثانيا لإرادة الاستمرار  
وتكرار الفعل (فما استطيع أصومه حتى يأتي شعبان) زاد البخاري قال يحيى يعني ابن سعيد الشغل  
بالنبي صلى الله عليه وسلم أي بمعنى الشغل لأنها كانت مهينة نفسها الاستمتاع بها في جميع أوقاتها  
أراد ذلك ولا تعلم متى يريد ولم تستأذنه في الصوم مخافة أن يأذن وقد يحتاجها فتفقوا عليه وهذا  
من الأدب وأما شعبان فكان يصومه فتنفرغ فيه لقضاء صومها ولأنه إذا جاءه ذاق الوقت فلا يجوز  
تأخير عنه وفي مسلم قال يحيى فظننت أن ذلك لما كنا من النبي صلى الله عليه وسلم قال ابن عبد البر  
وهذا التعليل ليس بشيء لأن شغل سائر أزواجه كشغلها أو قرب منه لأنه أعدل الناس حتى قال  
اللهم هذا قسمي فيما أملك فلا تلمني فيما تملك ولا أملك ولعل هذا التأثيل شبه عليه أنه روى أنها  
قالت ما كنت أقضي ما على من رمضان إلا في شعبان حتى توفي رسول الله صلى الله عليه وسلم لكن لم يأت  
قوله حتى توفي من وجه يحتاج به فأنما الثبوت ذلك للرخصة والتوسعة وتعقب بأن في مسلم من طريق محمد  
ابن إبراهيم عن أبي سلمة عن عائشة قالت إن كانت أحدنا لتفطر في رمضان في زمان رسول الله  
صلى الله عليه وسلم فما تقدر أن تنضيه مع رسول الله صلى الله عليه وسلم حتى يأتي شعبان ولذا قال



(عن أبي سلمة بن عبد الرحمن) بن عوف (عن عائشة زوج النبي صلى الله عليه وسلم) هكذا قال أبو النضر  
ووافقه يحيى بن أبي كثير في الصحيحين ومحمد بن إبراهيم وزيد بن أبي غياث عند النساء ومحمد بن عمرو عند  
الترمذي كلهم عن أبي سلمة عن عائشة وخالفهم يحيى بن سعيد وسالم بن أبي الجعد فرواه عن أبي سلمة  
عن أم سلمة أخرجهما النساء وقال الترمذي عتب طريق سالم هذا السناد صحيح ويحتمل أن أبا سلمة رواه  
عن كل من عائشة وأم سلمة وأيده المحافظ بأن محمد بن إبراهيم التي رواه عن أبي سلمة عن عائشة تارة  
وعن أم سلمة تارة أخرى أخرجهما النساء (انها قالت كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يصوم حتى  
تقول لا يفطر) أي ينتهي صومه إلى غاية تقول لا يفطر (ويقطر حتى تقول لا يصوم) أي ينتهي فطره  
إلى غاية كذلك (ومارأت رسول الله صلى الله عليه وسلم استكمل صيام شهر قط الأرمضان) لئلا  
يظن وجوبه (ومارأتني في شهر أكثر) بالنصب ثاني مفعولي رأيت (صياما) بالنصب وروى بالخفض  
قال السهيلي وهو وهم كأنه كتب بلا ألف على لغة من يقف على المنصب المتون بدون ألف فتوهمه  
مخفوضا أو ظن بعض الرواة أنه مضاف لأن صيغة أفعل تضاف كثيرا فتوهمه ماضية وهي ممتعة هنا  
قطما (منه في شعبان) متعلق بصيام ما لرفع أعمال العباد فيه في النساء عن أسامة قلت يا رسول الله  
لم أرك تصوم من شهر من الشهور وما تصوم من شعبان قال ذلك شهر يغفل الناس عنه بين رجب ورمضان  
وهو شهر ترفع فيه الأعمال إلى رب العالمين فأحب أن يرفع عملي وأنا صائم فبين وجه صيامه دون  
غيره برفع الأعمال فيه وأنه يغفل عنه لأنه لما اكتنفه شهران عظيمان الشهر الحرام وشهر الصيام  
اشتغل الناس بما فاصرا مغفولا عنه ونحوه في حديث عائشة عند أبي يعلى لسكن قال فيه أن الله يكتب  
كل نفس ميتة تلك السنة فأحب أن يأتي أجلى وأنا صائم ولا يارضه النهي عن تدم رمضان بيوم  
أو يومين بحمله على من لم يدخل في صيام اعتاده قال بعضهم كثير من الناس يظن أن صيام رجب أفضل  
منه لأنه شهر حرام وليس كذلك وقال أكثر فيه تعظيم رمضان لمحدث انس سئل صلى الله عليه وسلم  
أي الصوم أفضل بعد رمضان قال شعبان لتعظيم رمضان رواه الترمذي وقال غريب وبارضه خبر مسلم  
الأصح وقيل لأنه كان يصوم ثلاثة أيام من كل شهر ورجا منه من صومها عذر وكان يقضيها في شعبان  
قبل تمام عامه وفيه حديث ضعيف أخرجه الطبراني عن عائشة كان صلى الله عليه وسلم يصوم ثلاثة  
أيام من كل شهر فربما أخز ذلك حتى يجمع عليه صوم السنة فيصوم شعبان وحديث الباب دال على  
ضعفه فإن قيل قد قال صلى الله عليه وسلم أفضل الصيام بعد رمضان شهر الله المحترم رواه مسلم فكيف  
أكثر منه في شعبان دونه أحجب باحتمال أنه لم يعلم فضل المحرم إلا في آخر حياته قبل التمكن من صومه  
أوله كان يعرض له اعذار تمنع من اكثار الصوم فيه كمرض وغيرهما وقد عورض هذا  
الحديث بماتى الصحيحين من طريق يحيى بن أبي كثير عن أبي سلمة عن عائشة لم يكن النبي صلى الله عليه  
وسلم يصوم شهرا أكثر من شعبان فإنه كان يصوم شعبان كله وجعل ياتمه ما بأن المراد بكه غالبه لمحدث  
الباب فهو مفسر لهذا فأطلق الكل على الأكثر وقد قال ابن المبارك جاز في كلام العرب  
إذا صام أكثر الشهران يقول صام لشهر كله ويقال قام فلان ليلته أجمع ولعله قد تشبى واشتمل  
بعض أمره نقله الترمذي وقال كأنه جمع بين الحديثين بذلك فالمراد بالكل الأكثر وهو مجاز قليل  
الاستعمال واستبعده الطبراني كل تأكيده لارادة الشمول ودفع التجوز من احتمال البعض فتفسره  
بالضعف مناف له انتهى لكن ذلك لا يمنع هنا لما علم أن الحديث يفسر بعضه خصوصاً والمخرج متحد  
ويكتفي بنقل ابن المبارك له عن العرب ومن حفظ حجة وفي مسلم من وجه آخر عن أبي سلمة عنها كان  
يصوم شعبان كله قال يصوم شعبان الأقل لا ولم يعين فاعل قال واستبعده المحافظ العرقى بأن



في الترمذي عن ام سلمة قالت ما رأيت رسول الله صلى الله عليه وسلم يصوم شهرين متتابعين الا شعبان  
ورمضان ففقط رمضان عليه شعبان يكون المراد بشعبان اكثره لا يجوز ان المراد بربيع  
بعضه والطف يتقضى المشاركة فيما عطف عليه وان مشى ذلك فاعاشى على رأى من يقول ان  
اللفظ الواحد يحمل على حقيقته ومجازة وفيه خلاف لاهل الاصول قال غيره بل لا يمشى ذلك على هذا  
الاول ايضا لان من قال ذلك قاله في اللفظ الواحد وما هنا لفظان شعبان ورمضان انتهى وهو اخص  
استبعاد لا يمنع ارادته للقرينة وجع الطيبي بينهما بان كان يصومه كله في وقت يصوم معظمه في آخر  
ليلة وهم وجوبه كله كرمضان وتعقب بان قولها كان يصوم شعبان كله يتقضى تكرار الفعل وان ذلك  
عادة له على ما هو المعروف في مثل هذه العبارة وقد اختلف في دلالة كان على التكرار فصحح ابن  
الحاجب انه يقتضيه قال وهذا استدناه من قولهم كان حاتم تترى الضيف وصحح الرازي انها لا تقتضيه  
لأنه ولا عرفا وقال النووي انه المختار الذي عليه الاكثرون والمحققون من الاصوليين وذكر ابن  
دقيق العيد انها تقتضيه عرفا فاتعقب بمبنى على أحد القولين وجع ايضا بان كان يصوم تارة من اوله  
واخرى من وسطه واخرى من آخره وما يخل منه شيئا بالصيام لكن في اكثر من سنة وتعقب بان  
اسماء الشهور اذا ذكرت غير مضاف اليها لفظ شهر كان العمل عاما لمجموعها لا قول سرت المحرم وقد سرت  
بعضه ولا تقول صمت رمضان وانما صمت بعضه فان اضاقت الشهر اليه لم يلزم التعميم هذا مذهب  
سبويه وتبعوه عليه قال الصغار ولم يخالف في ذلك الا الزجاج وقال الزين بن المنير اما ان يحمل قول  
عائشة على المبالغة والمراد الاكثر واما ان يجمع بان قولها الثاني متأخر عن قولها الاول فأجبت عن اول  
أمره انه كان يصوم اكثره واخبرت ثانيا عن آخر أمره انه كان يصوم كله قال الحافظ ولا يخفى تكلفه  
والاول هو الصواب ويؤيده قول عائشة في مسلم والنسائي ولا صام شهرا كاملا قط منذ قدم المدينة  
غير رمضان وهو مثل حديث ابن عباس في الصحيحين وجع ايضا بان قولها كان يصوم شعبان كله يحمل  
على حذف اداة الاستثناء والمستثنى أى الا قليلا منه ويدل عليه رواية عبد الرزاق لفظ ما رأيت  
رسول الله صلى الله عليه وسلم اكثر صياما منه في شعبان فانه كان يصوم كله الا قليلا وهذا يرجع في المعنى  
الى الجمع الاول وهذا الحديث رواه البخاري عن عبد الله بن يوسف ومسلم عن يحيى بن يحيى كلاهما  
عن مالك به (مالك عن ابى الزناد) عبد الله بن ذكوان (عن الاعرج) عبد الرحمن بن هرمز (عن أبى  
هريرة) ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قال الصيام جنة) ضم الجيم وشدة النون أى وقاية وسترة قبل  
من المعاصي لانه يكسر الشهوة ويضعفها وإذا قيل انه لحجامة المؤمنين وجنة الخمار بين وريضة  
الابرار والمقربين وقيل جنة من النار وبه جرم ابن عبد البر لانه امسك عن الشهوات والنار خفة وقها  
وقد زاد الترمذي وسعيد بن منصور عن معوية بن عبد الرحمن عن أبى الزناد من النار ولا جنة من طريق  
أبى نونس عن أبى هريرة جنة وحصن حصين من النار والنسائي من حديث عثمان بن أبى العاصي  
جنة جنة أحدكم من القتال والطائفي عنه جنة يستجن بها العبد من النار والبيهقي عنه جنة من  
عذاب الله ولا جنة من حديث أبى عبيدة بن الجراح الصيام جنة مالم يخرقها زاد الدارمي بالقية  
والتفسيران متلازمان لانه اذا كف نفسه عن المعاصي في الدنيا كان ستره من النار وفي الاكمال  
معناه يستتر من الآثام أو من النار أو من جميع ذلك وبالاخير جنة النووي وأشار ابن عبد البر الى ترجيح  
الصيام على غيره فقال حسبك لكونه جنة من النار فضلا وروى النسائي باسناد صحيح عن أبى امامة  
قالت يا رسول الله مرني بأمر آخذة عنك قال عليك بالصوم فانه لا مثل له وفي روايه لا عدل له والمشهور  
عند الجمهور ترجيح الصلاة للحديث الصحيح واعلموا ان خير اعمالكم الصلاة (فاذا كان أحدكم صائما

فلان رث) بالثلاثة وتليث انشاء أى لا يفش ويتكلم بالكلام القبيح ويأتى انشاء على الجماع ومتدما نه  
وعلى ذكره مع النساء أرمطاً ولا يحتمل ان النبي لما هو اعلم منها (ولا يجهل) أى لا يفعل فعل الجاهل  
كسباح وسفه وسخرية ونحو ذلك وعن سعيد بن منصور من طريق أبي صالح عن أبي هريرة ولا يجادل  
وهذه الثلاثة منوعة مطلقاً لكنهم اتوا كدبا الصوم ولذا قال القرطبي لا يفهم من هذا اباحة ذلك فى غير  
الصوم وانما المراد ان المنع من ذلك يتأكد بالصوم قال الساجي المجمل ضد العلم يتعدى بغير حرف جر  
والجمل ضد الجمل يتعدى بحرف الجر قال الشاعر  
ألا لا يجولان أحد علينا (فان) بتخفيف  
الون وفى رواية وان بالواو (أمرؤ قاتله أو شاتم) قال عياض قاتله دافعه ونازعه ويكون بمعنى شاتمته  
ولا عنه وقد جاء قتل بمعنى الاثم وفى رواية أبى صالح فان سابه أحد أو قاتله وفى رواية فان سابه  
أحد أو ماراه بمعنى جادله ولا أحد فان شاتمك أحد قتل انى صاتم وان كنت قائماً فاجلس واستشكل  
ظاهره بأن المقاتلة تقتضى وقوع الفعل من الجانبيين مع ان الصائم مأه ورأى ان يكف نفسه  
عن ذلك وأجاب الساجي بأن المقاتلة هنا الواحدة كسافر والمأنى فان أراد ان يشاتم أو يقاتله  
أو ان وجدت منهم ساجياً فليذكر الصوم ولا يستدم ذلك وأجاب غيره بأن المراد بالمقاتلة انتهى لها أى  
ان يتها احد لقتاله أو شاتمته (فليقل انى صاتم انى صاتم) مترين تأكيداً للانزجار منه  
أو من يضاطبه قال ابن عبد البر قيل يقوله بالسانه للشاطم والمتائل أى وصومى بمنعنى من ذلك ومعنى  
المقاتلة مقاتلته بالسانه وقيل يقوله فى نفسه أى فلا سئل الى شفاء غيظك ولا ينطق بانى صاتم  
لما فيه من الرياء وإطلاع الناس عليه لان الصوم من العمل الذى لا يظهر ولا يجزى الله الصائم  
أجره بغير حساب انتهى وبالشانى جزم المتولى ونقله الراعى عن الائمة ورجح النزوى الاول فى الاذكار  
وقال فى شرح المذهب كل منهما حسن والقول باللسان أقوى ولوجههما كان حسناً ونقل الزركشى  
ان ذكره فى الحديث مترين إشارة لذلك فيقولها بقلبه ليكف نفسه ولسانه أي كيف خصمه وقال الرويانى  
ان كان فى رمضان فيلسانه والا ففى نفسه وادعى ابن العربى ان الخلاف فى النقل أما الفرض فيلسانه  
قطعا وقال فى المصابيح الظاهر ان هذا القول علة تأكيد المنع فكانه يقول لخصمه انى صاتم  
تخذروا تهديد بالوعيد المتوجه على من انتهك حرمة الصائم وتذرع الى تنقيص أجره بايقاعه فى  
المشاة أوبذ كرف نفسه تشديد المنع المعلن بالصوم ويكون من اطلاق القول على الكلام النفسى  
وظاهر كون الصوم جنة ان يبق صاحبه من أن يؤذى كما يقبه ان يؤذى والحديث رواه البخارى وأبو داود  
عن عبد الله بن مسلة التعنى عن مالك به وتاديه سفيان بن عيينة عن أبى الزناد عندهم (مالك عن أبى  
الزناد عن الأعرج عن أبى هريرة ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قال والذى نفسى بيده) ان شاء  
ابقاها وان شاء أخذها وهو قسم كان يقسم به كثيراً وأقسم تأكيداً (تخلف) بضم الخاء المعجمة  
واللام وسكون الواو والقاعد على الصحيح المشهور قال عياض الزاوية الصحيحة بضم الخاء وكثير من  
الشيخ يروونه بفتحها قال الخطاى وهو خطأ وحكى القاسى فيه الفم والفتح وقال أهل الشرق يقولونه  
بالوجهين والصواب الضم أى تنير رائحة (فم الصائم) لمخلو المدة بترك الاكل وقال البرقي هو تغريظهم  
القوم ورجحه بتأخير الطعام قال الساجي وليس هذا التفسير على أصل مالك وانما هو على مذهب الشافعى  
وانما يستبرأ مالك بتغير رائحة الفم كما تقدم وفيه رد على من قال لا تثبت الميم فى الفم الا فى ضرورة الشعر لثبوته  
فى هذا الحديث الصحيح وغيره (أطيب عند الله) زاد مسلم والنسائى من رواية أبى صالح عن أبى  
هريرة يوم القيامة (من ربح المسك) فتملى به الذين به السلام فقال هذا الطبيب فى الآخرة خاصة  
ولابى الشيخ باسناد فيه ضعف عن أنس مرفوعاً يخرج الصائمون من قبورهم يعرفون برائح أفواههم

أدواهم أطيب عند الله من ريح المسك وقال ابن السلاخ هو عام في الدنيا والآخرة رواية ابن حبان  
 لخولف فم الصائم حين يخلف أطيب عند الله من ريح المسك وروى الحسن بن سفيان في مسنده عن جابر  
 مرفوعاً أعطيت أمي في شهر رمضان خمسا قال وأما الثانية فأنهم يمسون وخولف أدواهم أطيب عند  
 الله من ريح المسك حسنة أبو بكر بن السمعاني في أماليه وكل واحد من الحديثين صريح بأنه في وقت  
 وجود الخولف في الدنيا يتحقق وصفه بكونه أطيب عند الله من ريح المسك قال الخطابي طيبة عند  
 الله رضاه به وشأؤه وقال ابن عبد البر معناه أركى عند الله وأقرب إليه عنده من ريح المسك وقال بغوي  
 معناه الثناء على الصائم والرضى بفعله وقال القنوري إمام الحنفية معناه أفضل عند الله من الزواجر  
 الطيبة ومثله قال البوني من قدماء المالكية وأبو عثمان الصابري وأبو بكر السمعاني وأبو حفص  
 الشافعيون وأبو بكر بن العربي فلهؤلاء أئمة المسلمين شرقا وغربا لم يذكروا سوى ما ذكرته ولم يذكروا أحد  
 منهم وجهها بتخصيصه بالآخرة مع أن كتبهم جامعة للوجوه المشهورة والغريبة ومع أن الرواية التي فيها  
 يوم القيامة مشهورة في الصحيح بل خبرنا بأنه عبارة عن الرضى والقبول ونحوهما ما هو ثابت في الدنيا  
 والآخرة وأما ذكر يوم القيامة في تلك الرواية فلأنه يوم الجزاء وفيه يظهر رجحان الخولف في الميزان على  
 المسك المستعمل لدفع الزائلة الكريمة طلبا لرضى الله حيث يؤمر باجتنابها واجتناب الزائلة  
 الطيبة كما في المساجد والصلوات وغيرها من العبادات فنخص يوم القيامة في رواية لذلك كما خص  
 قوله تعالى أن ربهم بهم يومئذ خبير وأطلق في باقي الروايات نظرا إلى أن أصل أفضليته ثابت في الدارين  
 انتهى وهذه إحدى المسائل التي اختلف فيها المتعاصرون المذكوران ابن السلاخ والغزوة اختلف في  
 معناه لأن استطابة الروائح من صفات الحيوان الذي له طبع يميل إلى الشيء فيستطيبه أو ينفر عنه  
 فيستقذره والله سبحانه منزوع عن ذلك مع أنه يعلم الأشياء على ما هي عليه فقال المازري هو مجاز لأنه  
 جرت العادة بتقريب الروائح الطيبة منها فاستعير ذلك لتقريب الصوم من الله فالمعنى أطيب عند الله من  
 ريح المسك عندكم أي يقرب إليه أكثر من تقريب المسك إليكم وإلى هذا أشار ابن عبد البر وقيل  
 معناه أن حكم الخولف والمسك عند الله على ضدهما هو عندكم وهو قريب مما قبله وقيل معناه أن الله يثيبه  
 في الآخرة حتى تكون نكته أطيب من ريح المسك كما يأتي المكلوم وريح حرمه يفرح مسكا وقيل معناه  
 أن صاحبه ينال من الثواب ما هو أفضل من ريح المسك لاسيما بالآضافة إلى الخولف كما هما عياض  
 وقال الداودي وجماعة المعنى أن الخولف أكثر ثوابا من المسك المندوب في الجمع والاعباد  
 ومجاس الذي كروا الخير وصححه النووي وحاصله جعل معنى الطيب على القبول والرضى وتقبل القاضي  
 حسين أن الطاعات يوم القيامة ربحها يفرح قال فرح الصيام فيها بين العبادات كالمسك وقيل المعنى  
 أطيب عند الله لأنه والله وأنهم يسمون الخولف أكثر من المسك وإن كان عندنا بضد ذلك وقال ابن  
 بطلان أي أركى عند الله أذ هو تعالى لا يوصف بالشئ وقال ابن المنير لكنه يوصف بأنه عالم بهذا النوع من  
 الإدراك وكذلك بقية الإدراكات المحسوسات يعلمها تعالى على ما هي عليه لأنه خالقها لا يعلم من خلق وهذا  
 مذهب الأشعرى فإن قيل لم كان أطيب ودم الشهيد ربحه من ريح المسك مع ما فيه من الخساسة بالنفس  
 وبذل الروح أجيب بأن الصوم أحدا كان الإسلام فهو أعظم من الجهاد ونظرا إلى أصل كل منهما  
 فأصل الخولف طاهر بخلاف الدم فكان ما أصله طاهرا أطيب ربحا وبأن الجهاد فرض كفاية والصوم  
 فرض عين وهو أفضل من الكفاية وروى أحمد مرفوعا دينار تنفقه على أهلك ودينار تنفقه في سبيل الله  
 أفضلها الذي تنفقه على أهلك ففضل النفقة على الأهل لأنه فرض عين على النفقة في الجهاد لأنه  
 كفاية ولا يعارضه ما رواه الطيالسي عن أبي قتادة قال خطب النبي صلى الله عليه وسلم فذكر الجهاد

وفضله على سائر الاعمال المكتوبة لاحتمال ان يكون ذلك قبل وجوب الصيام وقول امام الحرمين  
 وطائفة فرض الكفاية افضل من فرض العين ضيف فأنص الشافعي فرض العين افضل وقد قال صلى  
 الله عليه وسلم لمن سألته عن افضل الاعمال عليك بالصوم (انما يذكر) بذال مجمعة بترك الصائم ولم يصرح  
 بنسبته الى الله تعالى للعلم به وعدم الاشكال فيه ولا جدع استحقاق بن الطبايع عن مالك يقول الله  
 عز وجل انما يذكر (شهوته) أى الجماع ولا بن نخبة زوجته (وطعامه وشربه) فانه لطف مغاير وان جعلت  
 شهوته عامة فهو من الخاص بعد العام وفي فوائد سموية بترك شهوته من الطعام والشراب والجماع (من  
 اجلى) لامتثال شرعى ذلك قال الحافظ قد يفرغهم المحصر التنبيه على الجهة التى يستحق بها الصائم ذلك  
 وهو الاخلاص الخاص به حتى لو صام لغرض آخر لنخمة لا يحصل له ذلك الفضل لكن المدار فى هذه  
 الاشياء على الداعى التوى الذى يدور به الفعل وجودا وعدما ولا شك ان من لم يمرض له فى خاطره  
 شهوة شتى طول نهاره ليس فى الفضل كمن عرض له ذلك فجاهد نفسه فى تركه (قال الصيام لى) بقاء السيدة  
 (وأنا الجزى) بفتح الهمزة (به) صاحبه ولما افادسة الحزاة وفخامته لتولده بنفسه دفع توهم ان له غاية  
 ينتهى اليها كغيره من الاعمال بقوله (كل حسنة بعشرة أمثالها الى سبع مائة ضعف الا الصيام  
 فهو لى وأنا الجزى به) بلا عدد ولا حساب وأعاد لثما كيد وهذا كقوله تعالى انما يوفى الصابرون اجرهم  
 بغير حساب والصابرون الصائمون فى اكثر الاقوال لانهم يصبرون انفسهم عن الشهوات وعند سمويه  
 الا الصوم فانه لا يدري أحدا ما فيه واليهى والطبرانى عن ابن عمر فى حديث واما العمل الذى لا يعلم  
 مقدار ثواب عام له الا الله فالصيام وانفقوا على ان المراد بالصائم هنا من سلم صيامه من المعاصى قولاً وفعلًا  
 وقيل ابن العربى عن بعض الزهاد تخصيصه بصوم خواص الخواص فانه اربعة انواع صيام العوام وهو  
 الصوم عن المفطرات وصيام خواص العوام وهو هذا مع اجتناب المحرمات قولاً وفعلًا وصيام الخواص  
 وهو الصوم عن غير ذلك ربه وعبادته وصيام خواص الخواص وهو الصوم عن غير الله فلا فطر لهم الى  
 يوم لقائه قال الحافظ وهذا مقام عال لكن فى حصر المراد من الحديث فى هذا النوع نظر لا يخفى  
 وقد اختلف فى معناه مع ان الاعمال كلها لله وهو الذى يجزى بها على عشرة اقوال احدها ان الصيام  
 لا يقع فيه رياء كغيره كما المازرى ونقله عياض عن أبى عبيد ويؤيده حديث الصيام لا رياء فيه  
 قال الله عز وجل هو لى وأنا الجزى به رواه البيهقى عن أبى هريرة باسناد ضعيف وأبو عبيد مرسل ولا يصح  
 لرفع النزاع وكونه لا رياء فيه معناه فى فعله وان كان فيه الرياء بالقول كمن يجزى بانه صائم رياء فاما يقع  
 الرياء فيه من الاخبار بخلاف بقية الاعمال قد يدخلها بمجرد فعلها وحاول بعضهم المحاق الذكر بالصوم  
 لا يمكن فعله بمجرد كفة اللسان ولا يشعر المحاضرون ثنائها معناه انما المنقرد بعلم مقدار ثوابه وتضعيف  
 حسنة وغيره من العبادات اظهر سبحانه بعض مخلوقاته عليها ولا يطله كما دعى القرطبى ان صوم  
 اليوم بعشرة ايام كفى الاحاديث لانه يكتب كذلك واما قدر ثوابه فلا يعلمه الا الله ثالثها معناه  
 احب العبادات الى والقدم عندى ولذا قال أبو عمر كفى به فضلا للصيام على سائر العبادات وللنساء  
 عليك بالصوم فانه لا مثل له لكن يعكس عليه الحديث الصحيح واعلموا ان خير أعمالكم الصلاة  
 رابعها الاضافة للتشريف والتعظيم كما يقال بيت الله وان كانت البيوت كلها لله وناقته الله وان  
 المساجد لله مع ان العالم كله لله قال الزين بن المنير التخصيص فى موضع التعظيم فى مثل هذا السياق  
 لا يفهم منه الا التشريف والتعظيم خامسها ان الاستغناء عن الطعام وغيره من الشهوات من صفات الله  
 تعالى فلما تقرب اليه الصائم بما يوافق صفات اضافته اليه وان كانت صفات الله لا يشبهها شئ  
 سادسها المعنى كذلك لكن بالنسبة الى الملائكة لانه من صفياتهم سابعها انه خاص لله تعالى

وليس له بد حفظ فيه قاله الخطابي ونقله عياض وغيره فان اراد بالحنف المشافعية لعمامة رجع  
الى المعنى الاول ولربما افصح ابن الجوزي فقال لاحفظ فيه للصائم بخلاف غيره فله فيه ظللته الناس  
عليه اى وان اراد عدم انبساط نفسه به اصلا فالصائم لا في غيره من العبادات فيوجد لنفسه فيها  
حفظ كالدل والوضوء فله فيه حفظ التبريد والتدفى وكالحج فله فيه حفظ التنقل والتفرج على  
الامكة وكذلك لا يرجع الى المعنى الاول بل يكون غيره وهذا هو الظاهر ثامنها سبب اضافته الى  
الله انه لم يعد به غيره بخلاف الصلاة والصدقة والطواف ونحو ذلك واعترض بان عباد الخبث والاصحاب  
الهيكل والاستخدامات يتعدون اهما بالصيام واجيب بانهم لا يمتدون اليه لكونهم لا يمتدون اليه لكونهم  
واقعا يتقنون انفسهم لفعالته بنفسها وليس هذا الجواب بطائل لانهم طائفتان احدهما ما تعتقد اليه  
السيكواكب وهم من كان قبل ظهور الاسلام وبقى منهم من بقى على كفره والاخرى من دخل في الاسلام  
وبقى على تنظيم الكواكب وهم الذين اشير اليهم تاسعا ان جميع العبادات يوقى منها ماضى المعباد  
الا الصيام رآه البيهقي عن ابن عبيدة قال اذا كان يوم القيامة يحاسب الله عبده ويؤدى ما عليه من المظالم  
من عمله حتى لا يبقى له الا الصوم فيتم على الله ما بقى عليه من المظالم ويدخله بالصوم الجنة وتقبه القرمطي  
بان ظاهرا حديث المقاصد انه يؤخذ كبقية الاعمال لان فيه الفلاس يأتى يوم القيامة بصلاة وصدقة  
وصيام ويأتى وقد شتم هذا وضرب هذا واخذ مال هذا فؤخذ لهذا من حسنة واهذا من حسنة  
فان ثبت حسنة قبل ان يتص ما عليه طرحت عليه سيئاتهم ثم طرح في النار قلت ان ثبت قول  
ابن عبيدة انه كن تخصيص الصيام من ذلك وقد يدل له حديث اجد عن ابي هريرة رفعه كل العمل  
كفارة الا الصوم الصوم لى وانا اجزى به رآه ابراهيم بن محمد قال ربكم كل العمل كفارة الا الصوم  
فهذا الاستثناء شاهد لذلك لكن يعارضه حديث حذيفة في الصحابة من فتنه الرجل في أهله وماله  
وولده وجاره يكفرها الصلاة والصيام والصدقة ويحجب بهم الانبياء على كفارة شئ مخصوص  
والنسخ على كفارة شئ آخر فانه قديم بقية المال وما ذكره له كمن حله البخاري على تكفير مطلق  
الخطيئة ويؤيده ما في مسلم الصلوات الخمس ورمضان الى رمضان مكفرات لما بينهن ما اجتنبت الكبائر  
ولا بن حبان مرفوعا من صام رمضان وعرف حدوده كفر ما قبله وسلم صيام عرفة يكفر سنتين وصيام  
عاشوراء يكفر سنة وعلى هذا فقول كل العمل كفارة الا الصيام اى فانه كفارة وزيادة ثواب على الكفارة  
بشرط خلوصه من الريا والشواذب عاشرها ان الصوم لا يظفر بكتبه المحفوظة كما لا يكتب سائر اعمال  
التلوذ واستند قاله الى حديث واه جدا اورده ابن العربي في المسلسلات واقتضه قال الله الاخلاص  
سر من سرى استودعته قلب من أحب لا يطلع عليه ملك فيكتبه ولا شيطان فيفسده ويكتب في رده  
الحديث الصحيح في كتابة الحسنات لمن هم بها ولم يعملوا فانه لما وافقت عليه من الاجوبة واقر بها  
الى الصواب الاول والثاني ويقرب منهما الثامن والتاسع وباتني ان الطائفتين لهما اكثر في حظائر  
التدريس ولم اقف عليه انتهى ملخصا وقال بعض الصوفية معناه ان الصوم لى لا لا اى انا الذي ينبغي لى  
ان لا اطعم ولا اشرب واذا كان كذلك وكان دخولك فيه لى شرعته لك فانا اجزى به كما به يقول  
انا جزاؤه لان صفة التنزيه عن الطعام والشراب والشهوة طلبتني وقد تلبست بها وليست لك لكنك  
انصفت بها حال صومك ففى تدخلك على فان الصبر حاس النفس وقد لبس بها امرى عسانا تنصيه  
حقه منها من الطعام والشراب والشهوة فلذا قال للصائم فرحتان فرحة عند قطاره وفرحة عند لقاء ربه  
رواه الشيخان وفرحة الفطر لروحه الخيولى لا غير والثانية لنفسه الناطقة لطيفة بانية فاورثه  
الصوم لقاء الله وهو المشاهدة انتهى وقد علم كل اناس شربهم والحديث رواه البخاري عن القسبي

عن مالك لكنه وضله بالحديث قبله لا تجد اسنادهما وقد فعل ذلك غير مرة ولا مانع منه كما قدمته عن  
الحافظ لكنه قال هناك ما حديثان أفردهما الموطأ وجميع جماعة التبعين وعنه زواه البخاري  
خبا انتهى وأخرجه أبو داود والترمذي والنسائي كلهم من طريق مالك وغيره وتابعه جماعة عن أبي  
الزناد في الصحيحين وغيرهما والله اعلم (مالك عن عمار بن سفيان) نافع (بن مالك عن أبيه) مالك بن أبي  
خازم المدني الأصمجي (عن أبي هريرة أنه قال) كذا وقع موقوفا في الموطآت الاموطا مع بن عيسى  
فرقه وحول لا يكون الا توقيفا قاله ابن عبد البر وقد رواه الشيخان من طريق اسماعيل بن جعفر  
الانصاري ومن طريق الزهري كلاهما عن أبي سفيان المذكور عن أبيه عن أبي هريرة أن رسول  
صلى الله عليه وسلم قال (إذا دخل رمضان فتحت أبواب الجنة ويجوز تحقيقها) (أبواب الجنة)  
حقيقة من مات فيه أو عمل عملا لا يفسده عليه وذلك علامة للإلحاح لدخول الشهرة وظيم حرمته  
وللبخاري أبواب السماء قيل أنه من تصرف الرواة وأصله الجنة وقال ابن بطال المراد من السماء الجنة  
بقريته قوله (وغلقت أبواب النار) حقيقة أيضا لذلك (وصفدت) بضم الميم مثله وشدة الغاء  
غلت (الشياطين) أي شدت بالاصفاد وهي الاغلال التي يغفل بها اليبدان والرجلان  
وتربط في العنق وهي بمعنى رواية البخاري وسلسلت الشياطين حقيقة أيضا معنا لهم من اذى المؤمنين  
والتشويش عليهم أو بخلاف كثرة الثواب والعمرة يؤيده رواية مسلم فتحت أبواب الرحمة الا أن يقال  
الرحمة من اسماء الجنة أو من تصرف الرواة وأن الشياطين يقل اغواؤهم واذا زعم فيكونون كالمضغدين  
ويكون تصفدهم عن اشيائهم ناس محدث صفت مرددة الشياطين أو فغ أبواب الجنة عبارة  
عما يفتح الله لعباده من الطاعات في هذا الشهر التي لا تتبع في غيره عموما كالصيام والقيام وفعل  
الخيرات والانكفاف عن كثير من المخالفات وهذه أسباب لدخول الجنة وابوابها وكذلك تعلق  
أبواب النار وتصفد الشياطين عبارة عما ينكفون عنه من المخالفات هكذا أبدى القاضي عياض  
احتمالي الحقيقة والمجاز على السواء ونقله النووي واقروه رجح القرطبي وابن المنبر الحقيقة اذ لا ضرورة  
تدعو الى صرف اللفظ عن ظاهره وقال ابن العربي لا تمتنع الحقيقة لانهم ذرية ابليس يأكلون  
ويشربون ويوطؤون ويحرقون ويعذبون ولا ينمرون وقال ابن بري يدل على ان التصفد حقيقة ما في  
كثير من الاخبار انها تصفد وترقى في البحر ورجح التوربشتي المجاز فقال هو كناية عن تنزيل الرحمة  
وارزاقه الفلق عن مضاعف اعمال العباد تارة ببذل التوربشتي واخرى بحسن القبول وغلق أبواب جهنم  
عبارة عن تزه انفس الصوام عن رجس الفواحش والخص من البداوع على المعاصي بقمع الشهوات  
ويمنع حمله على ظاهره انه ذكر على سبيل أن على الصوام واتمام النعمة عليهم فيما أمروا به ونذروا اليه  
حتى صارت الجنان في هذا الشهر كأن أبوابها فتحت ونعمها هي والنيران كأن أبوابها غلقت وانكالا لها  
عطلت واذا جنبا الى الظاهر لم تقع النعمة موقفا وتخلو عن الفائدة لان الانسان مادام في الدنيا غير ميسر  
لدخول احدى الدارين ورده الطيب بان فائدة الفتح توقيف الملائكة على استجماع فعل الصائمين وان  
ذلك منه تعالى بمنزلة عظيمة وايضا اذا علم المكافاة المتقد ذلك باخبار الصادق يزيد ذلك في نشاطه ويتلقاه  
بزيادة التبول ويشهد له حديث عمران الجنة لترتفع لرمضان قال ابن العربي وقد استرأب مريب فقال  
نرى المعاصي في رمضان كما هي في غيره فها هذا التصفد وما معنى الحديث وقد كذب وجهل فانه لا يتعين  
في المعاصي والمخالفة ان تكون من وسوسة الشيطان اذ قد يكون من النفس وشهواتها سلبا منه من  
الشيطان فليس من شرط وسوسته التي يجدها الانسان في نفسه انفسها بالنفس اذ قد يكون مع بعده  
عنها لانها من فعل الله فكما يوجد الالم في جسد المسحور والمعيون عند تكلم السحر والعاين في ذلك

يوجد عند موصوفه من خارج أو أن المراد بالشيء المردة لانهم في الكفر والقرطوبات فتصفه المردة  
 لا غير بمثل الخصالات ولا شك في قلته في رمضان فزعم انها فيه كغيره فقرها بآيات وسقطت مكرهاته  
 انتهى ويؤيد هذا رواية الترمذي وغيره صدقت الشياطين مردة ليجن وأجاب الأوطي بأنها غاقتل  
 عن الصائمين الصوم الذي حوفظ على شروطه وروعت آدابها وقال الحلي أن المراد بالشيء موقوف  
 الجمع منهم لانهم كانوا منه وفي زمن نزول القرآن من استراة فزيدا التمسك في رمضان مباينة  
 في الحفظ ويحتمل أن المراد أن الشياطين لا يخلصون من اقتتان المسانين الى ما يخلصون اليه في غيره  
 لائمة الهم بالصيام الذي فيه وقع الشهوات وقراءة القرآن والذكر انتهى وقال غيره المراد به ضمهم وهم المردة  
 لحديث الترمذي والتساعي وابن ماجه وابن حبان والحاكم عن أبي هريرة روى عن رافعة أنها كانت  
 من شهر رمضان صدقت الشياطين مردة ليجن وغاقت أرباب النار فيفتح منها باب وفتحت أبواب الجنة  
 فلنلق منها باب وادي منادى يا أيها النجس اقبل ويا باغي اشر فصرع الله عنه من النار ولا كل لاله  
 (مالك انه سمع أهل العلم لا يكرهون السواك للصائم في رمضان في ساعته من ساعات النهار في قوله)  
 وهو ما قبل الزوال فانه يجمع على استجابه (لا في آخره) من الزوال لغروب (ولم يسمع أحدا من أهل العلم  
 يكره ذلك ولا ينهي عنه) بل يستحبونه لظلال الدلالة كحديث فضل خصال الصائم السواك لم يخص  
 وقتا ونحوه لولا أن اشق على أمتي لا مريم بالسواك مع كل صلاة ولم يخص صائما من غيره ولا وقتا وقال  
 عامر بن ربيعة رأيت رسول الله صلى الله عليه وسلم يستاك وهو صائم ما لا أعذر ولا أحصى رواه أبو داود  
 وغيره وبهذا قال عمر وابن عباس وجماحة من التابعين وأبو حنيفة والثوري والأوزاعي وقال النووي  
 في شرح المذهب انه المختار وكرهه عطاء ومجاهد والشافعي والشافعي وأبو ثور السواك للصائم آخر النهار  
 لحديث الخوف فم الصائم لانه يزيل الخوف الذي هذه صفته وفضيلته وإن كان في السواك فضل  
 لكن فضل الخوف اعظم وتعب أن الخوف لا يقطع ما دامت المعدة خالية عما به انه يخف وقال  
 بعضهم السواك نظيرة الفم فلا يكره كمنخفضه للصائم لا سيما وهي رائحة تتأذى بها الملائكة فلا تنرك  
 هناك وأما من يرفقاؤده عظمة بديعة وهي أن النبي صلى الله عليه وسلم غاصح في الخوف فبالسواك  
 عن تذركه للصائمين بسبب الخوف لانهم للصائمين عن السواك والله غني عن وصول الرائحة  
 الطيبة اليه فعلم يقينانه لم يرد بالنهاي بقاء الرائحة وانما أراد نهى الناس عن كراهتها وهذا التأويل  
 أولى لأن فيها كرام الصائم ولا تعرض فيه للسواك فيمذ كراوية تأول ولذا قال ابن دقيق السيد يحتاج  
 الى دليل خاص بهذا الوقت يخص به عموم عند كل صلاة وفي رواية من كل وضوء وحديث الخوف  
 لا يخصه انتهى وتعب قياسه على دم الشهيد بالفرق بأر الصائم منج له به فتدب له تذيب فيه  
 والشهيد ليس يحتاج وهو حية اسد من الدم فزاله لا يؤثر شيئا بل قوة وجوب مزيدا رجعة له ولانه  
 اثر الظلم الذي ينتصفه من خصمه وسبيل المحسومة انظروا لانه بعد المنة فيمن فيه الرأع ولا يرد  
 أن مناجاة الصائم له مع درام الخوف أولى لقوله اطيب عند الله من ريح مسك لأن مدحه يدل على  
 فضله لا على افضاليته على غيره فهذا الوقت فضل من الفجر وفي الحديث ركنه الفجر خير من الدنيا وما فيها  
 وكم من عبادة اثني عليها مع فضل غيرها عليها وهذه المسئلة من قاعدة زهدا لمصالح التي تدعو لجمع  
 بينها فالسواك اجبالا لله حال مناجاته في الصلاة لأن تطهير القم للمناجاة تعظيم لها والخوف مناف  
 لذلك فتقدم السواك لم يرد لولا أن اشق (قال يحيى وسمعت مالكا يقول في صيام ستة ايام بعد الفطر  
 من رمضان انه لم يرا أحدا من أهل العلم والفقهاء الاجتهاد بصومها ولم يلقني ذلك عن أحد من السلف)  
 الذين لم اذكرهم كالعبادة وكبار السابئين (وأن أهل العلم يكرهون ذلك ويخافون بدعته وأن يلحق)

بضم الميم وكسر الحاء (برمضان ما ليس منه أهل الجبهة) بالرفع فاعل يلحق (والجبهة) الغلط والفظاظه  
 (لورأى ذلك رخصة عند أهل العلم ورواهم يعملون ذلك) قال مطرف فانما كره صيامها لذلك فأما  
 من صامها رغبة لاجاء فيها فلا كراهة وفي مسلم والسنن عن أبي ايوب مرفوعا من صام رمضان ثم اتبعه  
 ستا من شوال كان كصيام الدهر قال عياض لان المحسنة بعشرة والسنة تمام السنة كما رواه النساءى قال  
 شيوخنا انما كره مالك صومها مخافة أن يلحق الجبهة برمضان غيره أما صومها على ما أراده الشرع  
 فلا يكره وقيل لم يبلغه الحديث أو لم يثبت عنده أو وجد العمل على خلافه ويحتمل انه انما كره وصل  
 صومها يوم الفطر فلو صامها اثنا عشر فلا كراهة وهو ظاهر قوله ستة أيام بعد الفطر من رمضان  
 وقال أبو عمر كان مالك متحفظا كثير الاحتياط في الدين والصيام عمل برقم بره من ذلك خوفا على الجبهة  
 كما ونحوه انتهى ووجه كونه لم يثبت عنده وان كان في مسلم أن فيه سعد بن سعيد ضعفه أحمد بن حنبل  
 وقال النساءى ليس بالقوى وقال ابن سعد ثقة قليل الحديث وقال ابن عينة وغيره انه موقوف  
 على أبي ايوب أى وهو مما يمكن قوله رأينا اذ محسنة بعشرة وله علمان الاختلاف في رآيه والوقف  
 (وقال يحيى سمعت مالك يقول لم اسمع احدا من أهل السلم والفقهاء ومن يتبعه يهتدى به ينهى عن صيام  
 يوم الجمعة وصيامه حسن) أى مستحب لحديث ابن مسعود كان صلى الله عليه وسلم يصوم ثلاثة  
 أيام من كل شهر وقلنا رأيت يوم الجمعة رواه الترمذى وحسنه وصححه ابن عبد البر  
 وقال ابن عمر ما رأيت رسول الله صلى الله عليه وسلم يفطر يوم الجمعة قط وحديث من صام يوم الجمعة  
 كتب له عشرة أيام غزير من أيام الاسخوة لا تشاكلهن أيام الدنيا (وقرأيت بعض أهل العلم)  
 قال أبو عمر قيل انه محمد المنكدر وقيل صفوان بن سليم (يصوم وراه) بضم الهمزة ظنه (كان يفتراه)  
 قال الباجى أتى به اخبار الالاختيار الفقه لرواية ابن القاسم كراهة صوم يوم موقت أو شهر ويحتمل ان هذا  
 قول له بذكر كراهة قصد يوم الجمعة بالصوم وفي الصحيحين عن أبي هريرة مرفوعا لا يصوم احدكم يوم الجمعة  
 الا ان يصوم قبله يوما أو بعده وفيه ما عن جابر بن سمى صلى الله عليه وسلم عن صوم يوم الجمعة زاد مسلم  
 ورب هذا البيت وللنساءى ورب الكعبة فلما ذهب الجهم والى كراهة افرادة قال عياض وأهل قول  
 مالك يرجع اليه لانه قال صومه حسن ومذهبه كراهة تخصيص يوم معين بالصوم وانما حكى صومه  
 عن غيره وظنه انه كان يفتراه ولم يقل عن نفسه وأنا أراه واحبه وأشار الباجى الى احتمال انه قول  
 آخر له يوافق الحديث وقال الداودى لم يبلغه ولو بلغه لم يخالفه قال الابن فانما حصل ان الماررى  
 ولداودى فهما من الموطأ الجواز وعياض رده الى ما علم من مذهبه من كراهة تخصيص يوم  
 بالصوم وعضد ذلك بما اشار اليه الباجى من احتمال ان ما من الموطأ قول آخر له بالكرهية  
 كما فى الحديث رأى كثر الشيوخ انما يصحكى عن مالك الجواز وهو ظاهر قول ابن حبيب ورد الترغيب  
 في صيام يوم الجمعة

(\*) (كتاب الاعتكاف بسم الله الرحمن الرحيم) \*

هولة لزوم الشيء وحسن النفس عليه خيرا اوشرا وانتم عاكفون في المساجد يكفون على اصنام لهم  
 وشرا لزم المسجد للعبادة على وجه مخصوص وانما يجب بالندراجاعا واقطعه بعد الشروع فيه عند قوم

(\*) (ذكر الاعتكاف) \*

(مالك عن ابن شهاب عن عروة بن الزبير عن عمرة بنت عبد الرحمن عن عائشة) كذا الجهم ورواها  
 مهدي وجماعة مالك عن ابن شهاب عن عروة عن عائشة لم يذكرها وجماعة كذا كثر أصحاب الزهري



قال ابن عبد البر ورواه المصنف وغير واحد عن مالك عن ابن شهاب عن عروة وعمره عن عائشة  
قال الترمذي وهو الصحيح وكذا أخرجه الأئمة الستة من طريق الليث عن الزهري عن عروة وكلاهما  
عن عائشة قال الحافظ جمع بينهما ما لا يثبت ورواه يونس والأزرقي عن الزهري عن عروة وحده ومالك  
عن عروة عن عمره قال أبو داود وغيره لا يتابع عليه وذكر البخاري أن عبيد الله بن عمر تابعه  
والدارقطني أن أبا داود ليس تابعه واتفقوا على أن الصواب قول الليث وأن الباقي اختصار واذكر عمره  
وأن ذكره في رواية مالك من المزني في متصل الأسانيد ورواه بعضهم عنه فوافق الليث أخرجه  
الذهبي له أصل من حديث هشام بن عروة عن أبيه عن عائشة في الصحيح وهو عند النساء من  
طريق نعم بن سلمة عن عروة عن عائشة (زوج النبي صلى الله عليه وسلم) أنها قالت كان رسول الله صلى الله  
عليه وسلم إذا استكف يدني يقرب (إلى رأسه وأرجله) أمشط شعره واتفقه واحسنه فهو من حمار  
لمحذوف لأن الترجيل للشعر لا الرأس أو من طلاق اسم المحل على المحال قال ابن عبد البر الترجيل  
أن يبل الشعر ثم يمشط وفيه أن أخرج البص لا يحزى يحزى الكل زاد في روايته وأما حاض رفيه  
أن الحائض طاهرة وأن يدي المرأة ليستا بورة ذلك كما عوردها مباشرة بها في اعتكافه لقوله تعالى  
ولا تبشروهن وأنتم عاكفن في المساجد انتهى وقال الداجي فيه اباحه تنال لمرة رأس زوجها  
وترجيله رأسه بغير لذة وغايته مباشرة باللذة (وكان لا يدخل البيت إلا لحاجة الإنسان)  
أي البول والمناط كما فهم الزهري واتفق على استثنائهما قال الداجي ويجزى محزى ذلك طهارة  
المحذوف وغسل الجنابة والمجبة مما تدعو إليه الضرورة ولا يفيل في المجداما إلا كل فيباح فيه فإن  
خرج بطل اعتكافه خلا فالبعض الشافعية وهذا الحديث رواه مسلم عن يحيى عن مالك كرواية  
المجهور (مالك عن ابن شهاب عن عمره بنت عبد الرحمن) الانصارية (أن عائشة كانت إذا اعتكفت  
لأنسأل عن المريض الذي يمشي لا تشق) لأن الوقوف من معنى العبادة ولا يجوز كضرب جنازة وطلب  
دين واستيفاء حذو جب له فإن فعل بطل اعتكافه فإن كان المحذور الذي عليه فأنه لا يطل  
عند ابن أرقام لأن سببه من جهة ولا ينفع عن مالك لا يطل قاله الداجي (قال مالك لا يأتي  
المعتكف حاجته ولا يخرج لها) من المسجد (ولا يعين أحدا إلا أن يخرج لحاجة الإنسان) ونحوها  
أكمل وجب أو مجبة أو عياد أو أصابه فيجوز له قص ظفره أو شاربها وهما وتنقبط وأزالة حائضتها  
لمخروجه للحاجة ونحوها ولا يخرج لذلك استقلا (ولو كان خارجا لحاجة أحد كان أحق) بالنصب  
والرفع (ما يخرج إليه عيادة المريض) بالنصب والرفع (والصلاة على الجنائز وأباعتها) مع أنه لا يخرج  
لذلك لقول عائشة الستة على المعتكف أن لا يعود مريضاً ولا يشهد جنازة ولا يمس امرأة ولا يباشرها  
ولا يخرج لحاجة إلا ما لا بد له منه رواه أبو داود ومن طريق عبد الرحمن بن إسحاق عن الزهري عن  
عروة عنها قال أبو داود وغيره عبد الرحمن لا يقول فيه السنة وخبر الدارقطني بأن الذي من قوله لا يخرج  
إلا لحاجة وما عداها ممن دونها وجاء عن علي والنخعي والحنن البصري أن شهد المعتكف جنازة أو عاد  
مريضاً أو خرج للجمعة بطل اعتكافه وبه (قال مالك لا يكون المعتكف معتكفا حتى يحتب  
باحتب المعتكف من عيادة المريض والصلاة على الجنائز) ولو أبوه إذا مات معها (ودخول البيوت  
إلا لحاجة الإنسان) ثم تارة تحب العبادة والمخروج للمخاض وذلك إذا مرض أو مات أحد أبويه  
ولا يخرج ويطل اعتكافه وتارة يحرم المخروج إذا مات معها (مالك أنه سئل ابن شهاب عن الرجل  
يتركف هل يدخل لحاجته تحت سقف فقال نعم لأن من ذلك) وبه قال مالك والشافعي وأبو حنيفة  
وقال جماعة أن يدخل تحت بطل (مالك الأمر عندنا الذي لا اختلاف فيه أنه لا يكره الاعتكاف

في كل مسجد يجمع فيه) بالتشديد يصلي فيه الجمعة (ولا اراه كراهة الاعتكاف في المساجد التي لا يجمع فيها الا كراهية ان يخرج المعتكف من مسجده الذي اعتكف فيه الى الجمعة) وجوبا وبطلان اعتكافه على المشهور (أو يدعها) فيحرم عليه وفي بطلان اعتكافه قولان (فان كان) المسجد الذي اعتكف فيه (مسجدا لا يجمع فيه الجمعة) وهو مباح لعموم الناس (ولا يجب على صاحبه اتيان الجمعة في مسجده سواء) لان قضاء مدة اعتكافه قبل مجيء الجمعة (فاني لا اري بأسا بالاعتكاف فيه لان الله تبارك وتعالى قال) ولا تبشروهن (واتم عاكفون في المساجد فعم الله المساجد كلها ولم يخص شيئا منها) وهذا تصريح من الامام بالقول بالعموم والتعلق به ودلت الآية على ان شرط الاعتكاف في المسجد لا نه لو صح في غيره لم يختص بتحريم المباشرة به لان الجماع منافق للاعتكاف اجبا فلم من ذكر المساجد ان الاعتكاف لا يكون الا فيها وحكي ابن المنذر الاجماع على ان المراد بالمباشرة الجماع وروى ابن جرير وغيره عن قتادة في سبب نزولها كانوا اذا اعتكفوا فخرج رجل لمحااجة فاتي امرأته حامها ان شاء (قال مالك فن هنالك جازله ان يعتكف في المساجد التي لا يجمع فيها الجمعة اذا كان لا يجب عليه ان يخرج منه الى المسجد الذي يجمع فيه الجمعة) لان قضاء ما نواه من الاعتكاف قبل مجيئها وقد اتفق العلماء على مشروطة المسجد للاعتكاف الا مسجد بن عمر بن لبيبة فاحازره في كل مكان واجاز المحنفية للراءة الاعتكاف في مسجديتها وهو المكان المعد للصلاة فيه وفي وجه للشافعية وقول المالكية يجوز للرجال والنساء لان التطوع في البيوت افضل وذهب ابو حنيفة وأحمد الى اختصاصه بالمساجد التي تقام فيها الصلوات وخصه ابو يوسف بالواجب وأما النقل ففي كل مسجد وقال الجمهور وعمومه في كل مسجد الا ان تلمزه الجمعة فاستحب له الشافعي في الجماع وشرطه مالك لا تقطاع الاعتكاف عندهما بالجمعة وخصه طائفة كالزهري بالجماع وطلقوا حديثه عن المالكي بالمساجد الثلاثة وعطاء مسجد مكة والمدينة واس المسيد بمسجد المدينة (قال مالك ولا يبيت المعتكف في الا في المسجد الذي اعتكف فيه الا ان يكون خبثاؤه) بكسر الخاء الجمعة وموحدة خمته (في رحمة من رجا المسجد) وهي حننه وأما خارجه فلا يجوز الاعتكاف فيه قاله الساجي (ولم اسمع ان المعتكف يضرب بناء يبيت فيه الا في المسجد أو في رحمة من رجا المسجد ومما يدل على انه لا يبيت الا في المسجد قول عائشة) الذي رواه أولا (كان رسول الله صلى الله عليه وسلم اذا اعتكف لا يدخل البيت الا الحاجة الانسان) فيحصرها في الحاجة دال على ان بيانه كان في المسجد (ولا يعتكف فوق ظهر المسجد) لانه ليس منه ولذا اتصل في الجمعة فلا يعتكف فيه (ولا في المناسك) العلم الذي يمتد به اطلاقه على المناسك التي يؤذن عليها بالجماع الا ههنا فلذا قال (يعني الصومعة) لانها موضع متخذ لغير الصلاة كبيت المحصر والقناديل ولها اسم يختص به عن المسجد (وقال مالك يدخل المعتكف المكان الذي يريد ان يعتكف فيه قبل غروب الشمس من الليلة التي يريد ان يعتكف فيها حتى) أي لاجل ان (يستقبل بآفة كانه أول الليلة التي يريد ان يعتكف فيها) استحبنا بان يدخل قبل الفجر في وقت يجوز له فيه الصوم اجزاه لان الليلة تبع اذا الاعتكاف انما يكون بصوم وليس الليل بزمانه وبهذا قال باقي الأئمة وطائفة وقال الاوزاعي والليث والثوري يدخل بعد صلاة الصبح اظا هر حدث الصحيحين عن عائشة كان يعتكف في العشر الاواخر من رمضان فكانت تضرب له نجاة فيصلي الصبح ثم يدخله وأجاب الجمهور بانه دخل من أول الليل ولكن اعتكافه بنفسه في المكان الذي احده لاعتكافه بعد صلاة الصبح (ولم يعتكف مشغلا بآفة كانه لا يعرض لغيره مما يشغل به من التجارات) ويجوز ما خفف من بيع وشراء (أو غيرها) كما يسهل له لرجل يسهل له أو غيره أو عقد كاحاقية يوم له من مكانه واشتعال بعلم وكناية (ولا بأس

بأن يأمر المعتكف بضمته ومصلحة أهله وإن يأمر ببيع ماله أو يأمر (بشيء لا يشغله في نفسه فلا بأس بذلك إذا كان خفيفاً) إن يأمر بذلك عن يكفيه إياه) إذا دار على عدم اشتغاله عما هو فيه والامر بما شغف لا يشغله (قال مالك لم أسمع أحداً من أهل العلم يذكر في الاعتكاف شرطاً) بخبره عن سنده كمن شرط أنه متى أراهُ الخروج منه كان له ذلك فإنه لا ينفعه (رأى الاعتكاف عمل من الأعمال) المتصلة (مثل الصلاة والصيام والحج وما شبه ذلك من الأعمال) وهي العمرة والطواف والاقتمام (ما كان من ذلك فريضة أو نافلة) أي لا فرق بينهما (من دخل في شيء من ذلك فأنما يعمل بما مضى من السنة فيجب عليه اتمامه ولا ينفعه شرط الخروج) وليس له أن يحدث في ذلك غير ما مضى عليه المسطور لأن شرطاً (يشترط) أي ليس له أولاً قبل دخوله (ولا يبتدعه) يحدثه بعد الدخول (وقد اعتكف رسول الله صلى الله عليه وسلم وعرف المسلمون سنة الاعتكاف) عنه فلم يقل أحد الشرط في الاعتكاف وقد اجتمع على أن الصيام والسلاة لا شرط فيهما وفي الحج خلاف وكذا الاعتكاف فقال جماعة لا يشترط ولا ينفعه شرطه وقال الشافعي والثوري وإسحاق إن شرطاً في ابتداء اعتكافه إن عرض له أمر خرج جاز وفور وإيه عن أحمد وعن إسحاق أيضاً يجوز في التطوع لا الواجب وفي المتن من نذر اعتكافاً وشرط الخروج منه متى أراد لم يلزمه لأنه نذر اعتكافاً غير شرعي فإن دخل لزمه وبطل الشرط وقال الشافعي يصح اشتراط الخروج لسيادة وشهود جنازة وغيرهما من حوائجه وهذا مبني على أصلين أحدهما أن القرية إذا دخل فيها لزمته بالدخول والثاني أنه لا يصح اعتكاف أقل من يوم لأن شرطه الصوم واجب وأعلى أنه لا يبتعض وقال بعض الحنفية يصح اعتكاف ساعة (قال مالك والاعتكاف والجوار) بكسر الجيم سواء لما في بعض طرق حديث عائشة كان يصنع إلى رأسه وهو يجاور في المسجد فأرجله وأنا حاض قال الباقى يريد مالك الجوار الذي بمعنى الاعتكاف في التسابع وما الجوار الذي يقع له أهل مكة فأنما هو لزوم المسجد بالنهار والانتقال بالليل وذلك لا يمنع شيئاً وله الخروج في حوائجه ووطء أهله متى شاء وغير ذلك (والاعتكاف للقرى والبدوى سواء) في الأحكام

(\*) (ما لا يجوز الاعتكاف إلا به) \*

(مالك أنه بلغه أن القاسم بن محمد بن أبي بكر (وأنما هو علي بن عبد الله بن عمر) شيخ مالك وكاتبه لم يسمعه منه فأورده بلاغا) (قالا لا اعتكاف إلا بصيام بقول) أي بسبب قول (الله تعالى) وتعالى في كتابه وكذا وأمر بأمر حتى يدين لكم الخط الأبيض) بيض الصبح (من الخط الأسود) سواد الليل (من الفجر) بيان للخط الأبيض (ثم أتوا الصيام إلى الليل ولا يباشره) لا يجامعوهن لقوله قبل أحل لكم ليلة الصيام الرفث إلى نسائكم ثم قال فلا يباشرهن وقيل فمناهن لا تلامسوهن بشهوة (وانتم عاكفون) معتكفون (في المساجد فأنما ذكر الله الاعتكاف مع الصيام) فيقيدانه لا اعتكاف إلا به نعم ليس من شرطه أن يكون للاعتكاف بل يصح صيام رمضان وينذر وغيره وتعب هذا الاستدلال بأنه ليس في الآية ما يدل على تلازمهما والالكان لا صوم إلا باعتكاف ولا قائل به ويرد بأن التماس ونافعا لم يدعي التلازم حتى يقال لا دلالة عليه في الآية إذ مفاد كلامهما اتماما وملازمة الصيام لا اعتكاف للصائم واللازم إذا كان أعم كالصوم فلا يفرد عن المازوم أي بوجوده فسقط قوله لا صوم إلا باعتكاف بخلاف المازوم الذي هو الاعتكاف لا يوجد إلا ملازمة وهو الصوم فصح الاستدلال بالآية (قال مالك وعلى ذلك الأمر عندنا أنه لا اعتكاف إلا بصيام) وبه قال ابن عمر وابن عباس رواه عنهم عبد الرزاق بإسناد صحيح وعائشة وعروة والشعبي والزهري وأبو حنيفة وقال علي وابن مسعود وجماعة من التابعين وإسحاق بن علية وداود يصح بالصوم وعن أحمد القولان لمحدث ابن عمر

في الصحيحين ان عمر سأل النبي صلى الله عليه وسلم قال كنت نذرت في الجاهلية أن أعتكف ليلة في المسجد الحرام فقال أوف بنذرك والليل ليس محلا للصوم فلو كان شرطاً لامره به وتعقب بأنه في رواية لمسلم يوماً بدل ليلة وجمع ابن حبان وغيره بينهما بأنه نذر اعتكاف يوم وليلة فن أطلق ليلة أراد بيومها ومن أطلق يوماً أراد بيلته وقد ورد الأمر بالصوم عند أبي داود والنسائي ولقظه قال له النبي صلى الله عليه وسلم اعتكف وصم وإن كان في استنادهما روضه في فقد انجبر بظاهر الآية ودعوى أن رواية يوماً شاذة لا تسمع مع امكان الجمع

\*(خروج المعتكف إلى العيد)\*

قال ابن عبد البر من هنا إلى آخر كتاب الاعتكاف لم يسمعه يحيى الأندلسي من مالك أو شفي سماعه فرواه (عن زياد بن عبد الرحمن) الأندلسي القرطبي المعروف بشبطون بشين مجمعة فوحدتها فطامه جملة وكان ثقة واحد زمانه زهداً وورعاً سمع الموطأ من مالك وكان أول من أدخله الأندلس متفقاً بالسماع منه وله رحلتان إلى مالك وتوفي سنة ثلاث وقيل أربع وقيل تسع وتسعين ومائة وأنجب ولده بقرطبة وكان فيهم عدة من أهل الجلالة والفضل والقضاء والعلم والخير وكان يحيى سمع منه الموطأ بالأندلس في خيابة مالك ثم رحل فسمعه من مالك سوى هذه الورقة أو شك فيها فرواه عن زياد (قال حدثنا مالك عن سمي) بضم السين وفتح الميم (مولي أبي بكر بن عبد الرحمن أن أبا بكر بن عبد الرحمن) بن الحارث بن هشام القرشي أحد الفقهاء (اعتكف فكان يذهب لحاجته تحت سقفة في حجرة مغلقة) يعني مجمعة ساكنة أي مقفلة وفي نسخة يعني مهملة مقفولة وشذ اللام أي عالمة (في دار خالد بن الوليد) بن المغيرة المخزومي سيف الله من كبار الصحابة أسلم بين المدينة والفتح وكان أميراً على قتال أهل الردة وغيره إلى أن مات سنة إحدى وأربعين وعشرين (ثم لا يرجع) أبو بكر من معتكفه (حتى يشهد العيد مع المسلمين) عملاً بالمستحب ومر الخلف في جوار دخوله المعتكف تحت سقف قال أبو عمر الأصل في الأشياء الإباحة ولم يمنع الله ولا رسوله من ذلك ولا اتفق على المنع منه يعني فالأرجح جوازه (حدثنا زياد عن مالك أنه رأى بعض أهل العلم إذا اعتكفوا العشر الأواخر من رمضان لا يرجعون إلى أهاليهم حتى يشهدوا الفطر مع الناس) تحصيلاً للمستحب لصل الاعتكاف به صلاة العيد فيكون قد وصلوا نسكاً بنسك (قال زياد قال مالك وبلغني) ذلك (عن أهل الفضل الذين مضوا) قال النخعي كانوا يستحبون ذلك (وهذا أحب ما سمعت إلى في ذلك) يدل على أنه سمع الاختلاف فيه وقول سمعون أنه سنة مجمع عليها للخلاف موجود فلم يجمع عليها وقد قال الأوزاعي والشافعي وأبو حنيفة يضر ج إذا غربت الشمس من آخر أيامه وقول ابن الماجشون أن يخرج فسد اعتكافه لأن كل عبادتين جرى عرف الشرع باتصالهما فإن اتصالهما على الوجوب كالطواف وركعتيه لم يقل بهذا أحد فيما علمته قاله أبو عمر

\*(قضاء الاعتكاف)\*

(حدثنا زياد عن مالك عن ابن شهاب) قال ابن عبد البر هذا غلط وخطأ مفرد لا أدري هل هو من يحيى أم من زياد ولم يتابعه أحد عليه من رواة الموطأ ولا يعرف هذا الحديث لابن شهاب لا من حديث مالك ولا غيره وإنما الحديث لجميع رواة الموطأ مالك عن يحيى بن سعيد الأنصاري إلا أن منهم من يصله (عن عمرة بنت عبد الرحمن عن عائشة) ومنهم من يرسله فلا يذ كر عائشة ومنهم من يطلعه فلا يذ كر عمرة انتهى وبه يتعقب قول فقع الباري أنه مرسل عن عمرة في الموطأ كلها (أن رسول الله صلى الله عليه وسلم أراد أن يعتكف) في العشر الأواخر من رمضان كما في رواية لمسلم وله ما عن عائشة فكنت أغرب له خباء (فلما أصرق إلى المكان الذي أراد أن يعتكف فيه) وهو الخباء (وجد أخيه) ثلاثة وفي رواية للبخاري فلما

نصرف من الغداة اربع قباب يعني قبة له وثلاثة للسلامة (خساء عائشة) تكسر الحاء المعجمة  
ثم موحدة ممدودة أي خيمة من وراوصوف على عمودين او ثلاثة (وخساء حفصة) في رواية البخاري  
فاستأذنته عائشة فاذن لها فاستأذنت حفصة عائشة ان تستأذن لها ففعلت وله في اخرى فاستأذنته عائشة  
ان تستأذن فاذن لها ففعلت قبة ففعلت بها حفصة ففعلت قبة لتعكف معه وهذا شعر بانها ضربت  
بلاذن وليس مجرد في رواية النسائي ثم استأذنته حفصة فاذن لها وظهر من رواية البخاري ان  
استأذنها كان على لسان عائشة (وخساء زينب) بنت جحش وفي رواية البخاري فلما رآته زينب ضربت لها  
خساء أخرى وله في اخرى وضعت بهار زينب ففعلت قبة أخرى وعنده أبي عوانة فلما رآته زينب ضربت معين  
وكانت امرأة غيرة قال الحافظ ولم أفت في شيء من الطرق على أن زينب استأذنت وكان هذا واحدا  
مأبث على الانكار لا أتى وقوع في رواية لمسلم وأبي داود فامرت زينب بخساء ثم افاضت وامر غيرها  
من ازواج النبي صلى الله عليه وسلم بخساء فافضرب وهذا يقتضي تعميم ازواج وليس مجرد لفريقها  
في الروايات الاخرى بالثلاثة ومن ذلك قوله اربع قباب والنسائي اذا هو باربعة آتية (فلما رآها سأل  
عنها فقيل له هذا خساء عائشة وحفصة وزينب فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم أليس بهم زنا استغفم  
ممدودة وبغيره والنصب مفعول مقدم لقوله (تقولون) أي تظنون والتول يطلق على الظن قال الاشبلي  
اما المرحل فدون بعد غد \* حتى تحول الدار تصح معنا

(هن) أي ملتهن وهو المفعول الثاني ليقولن والمحطاب للخاصين من الرجال والنساء وفي رواية  
البربرون (ثم انصرف فلم يعكف) وفي رواية لمسلم فامر بخيائه فتقوض بضم القاف وكسر الواو بقلية  
فضاد مجمة أي تقض قال عياض قال صلى الله عليه وسلم هذا الكلام انكارا لفلان وقدر كان اذن  
له ضمن في ذلك وسبب انكاره انه خاف ان يكن غير مختصات في الاعتكاف بل أردن القرب منه  
لغيرته عليه ولغيرته عاين فكره ملازمة من المسجد مع انه يجمع الناس وتحضره الاعراب والمنافقون  
وهن محتاجات الى الخروج والدخول لما يمرض لهن في ذلك اذن بذلك أولانه رآهن عنده في المسجد وهو  
في اعتكافه فصار كانه في منزله محصوره مع أزواجه وذهب المهم من مقصود الاعتكاف وهو التخلي عن  
الازواج ومثلقات الدنيا وشبه ذلك أولانهن ضيقن المسجد بانيتهن زاد الحافظ أولا اذن لعائشة  
وحفصة أولا خشى توارده بقية الدعوة على ذلك فيضي المسجد على المصلين وفي رواية قترك الاعتكاف  
ذلك الشهر (حتى اعتكف عشرين شوال) وفي رواية البخاري فلم يعكف في رمضان حتى اعتكف  
في آخر الشهر من شوال وفي رواية مسلم حتى اعتكف في العشر الاول من شوال وجع الحافظ بان المراد  
بقوله آخر الشهر من شوال انتهاء اعتكافه قال الاسماعيلي فيه دليل على جواز الاعتكاف بغیر صوم  
لان اول شوال هو يوم العيد وصومه حرام وتعقب بان المعنى كان ابتداءه في العشر الاول وهو ضابط بما اذا  
ابتدأ باليوم الثاني فلا دليل فيه لما قاله واستدل به المالكية على وجوب قضاء النفل من شرع فيه  
ثم أبطله وقال غيرهم بقضى نفلها قال ابن عبد البر ادخل مالك هذا الحديث في قضاء الاعتكاف لانه صلى  
الله عليه وسلم كان قد عزم على الاعتكاف في العشر الاخر فلما رأى تنافس زوجاته في ذلك ونشئ ان  
يدخلن بيتهن داخله انصرف ثم رضى الله بما رواه وفيه صحة اعتكاف النساء لانه صلى الله عليه وسلم  
لم ينعن بعد ذلك لما رضى ولولا ذلك لقطعت بان اعتكافهن في المساجد لا يجوز وفيه ان المسجد  
شرط للاعتكاف لان النساء شرعن لهن الحجاب في البيت فلو لم يكن المسجد شرطا ما وقع ما ذكر  
من الاذن والمنع ولا كفى انهن بالاعتكاف في مساجد يوتن وأنكره البخاري عن عبد الله بن يوسف  
عن مالك عن يحيى عن حمزة عن عائشة قال الحافظ وسقط عن عائشة في رواية النسائي والكشيحي

وكذا هو في الموطأ كلها وأخرجه أبو نعيم في المستخرج عن عبد الله بن يوسف مرسلًا وخزم بن الجباري أخرجه عنه موصولًا وقال الترمذي رواه مالك وغير واحد عن يحيى مرسلًا وقال الاسماعيلي تابع مالكًا على إرساله أنس بن عياض وجاد بن زيد على خلاف عنه زاد لدارقطني وعبد الوهاب التقي قال ورواه الناس عن يحيى موصولًا وأخرجه أبو نعيم عن عبد الله بن نافع عن مالك موصولًا يحيى ويرتفع على قوله مرسل في الموطأ كلها وكذا كتفي هؤلاء فراجع أنا عمر (وسئل مالك عن رجل دخل المسجد أعكوف في العشر الاواخر من رمضان فأقام يومًا ويومين ثم مرض) مرضًا شق عليه فيه المكث في المسجد (فخرج من المسجد أوجب عليه أن يعتكف ما بقي من العشر اذ اصبح م لا يجب ذلك عليه وفي أي شهر يعتكف ان وجب ذلك عليه فقال مالك يقضي ما وجب عليه من عكوف ) بنذره او الدخول فيه (اذ اصبح في رمضان وغيره) لكن ان كان في رمضان فأبى وجهه أن يطرأ منه قضاءه لانه صار مع رمضان كالعبادة الواحدة وكذا ان وجب صوم الاعتكاف في غير رمضان وان كان صوم الاعتكاف تطوعًا فافطر ناسيًا قضى عند مالك في المدونة وقال عبد الملك لا قضاء وأما المندور غير المعين فلا خلاف في وجوب قضاؤه وبمعن فحكم رمضان فيه على ما مر وفي غيره راسخه المانع من ابقاء على ظاهر المذهب وان لم يستغفره وكان في آخر الاعتكاف بعد التماس به فظاهر المدونة عليه القضاء وقال سحنون لا قضاء قاله الساجي واستدل مالك لوجوب القضاء بقوله (وقد بلغني ان رسول الله صلى الله عليه وسلم اراد أن يعكوف في رمضان ثم رجع فلم يعتكف حتى اذا ذهب رمضان اعتكف شهرًا من شوال) هو الحديث الذي اسنده ولا صحيجًا فمن هنا يتجوه علم انه يمانى البلاغ على الصحیح ولذا قال الائمة بلاغات مالك صحيجية (والتطوع في الاعتكاف والذي عليه الاعتكاف امرهما واحد فيما يحل لهما ويجرم عليهما ما ولم يبلغني ان رسول الله صلى الله عليه وسلم كان اعتكافه الا تطوعًا) وقد قضاها لما قطعه للذر فيقيد وجوب قضاء الاعتكاف التطوع لم يقطعه بعد الدخول فيه وقول بعضهم انما قضاءه استحبابا لانه لم يقل ان نساء ما اعتكفن معه في شوال مدفوع بعدم العقل لا يستلزم عدم الفعل وقد يتأخرون عن شوال لدر كبحض (قال مالك في المرأة انما اذا اعتكفت ثم حاضت في اعتكافها انها ترجع الى بيتها) وجوب المحرمة مكثها في المسجد بالحض (فاذا طهرت رجعت الى المسجد اية ساعة طهرت ثم تبني على ما مضى من اعتكافها) قبل الحيض حتى تتم ما نوت أو نذرت (ومثل ذلك المرأة يجب عليها صيام شهرين متتابعين) لكفارة قتل أو فطر في رمضان (فحيض ثم تطهر فتبني على ما مضى من صيامها ولا تؤخر ذلك) فان أخرته استأنفت (مالك عن ابن شهاب ان رسول الله صلى الله عليه وسلم كان يذهب لحاجة الانسان في البيوت) ارسله هنا وقده موصولًا أول الكتاب عن ابن شهاب عن عروة عن عائشة (قال مالك لا يخرج المعتكف مع جنازة ابويه) اذا ماتا معا فان مات أحدهما والا خر جى خرج وجوبا وبطل اعتكافه (ولا مع غيرها) فان خرج بطل اعتكافه

\*(النكاح في الاعتكاف)\*

(قال مالك لا بأس بنكاح المعتكف نكاح الملك) أي العقد (ما لم يكن المسيء) أي الجماع فلا يجوز لقوله تعالى ولا تبشروهن بائنهن كما كفون (والمرأة المعتكفة أضا تنكح) تنكح ويعقد عليها كما افاد بقوله (نكاح الخطبة) بكسر الخاء (ما لم يكن المسيء) فيمنع (ويحرم على المعتكف من أهله) حليلته من زوجة وأمة (بالليل) ما يجرم عليه منهن بالنهار من الجماع وغيره ففرق بينه وبين الصائم بلاء عكوف (ولا يحل لرجل ان يمس امرأته وهو معتكف) مس التذاذ لا كفلية أو ترجيل أو غسل رأس أو نحو ذلك بلالذة فلا منع لان عائشة كانت ترجل وتنسل رأس المصطفى ومحدث الترجيل وروى

أحد والنسأى عنها كان يأتيني وهو متكف في المسجد فيبكي على باب حجر في اغسل رأسه وسائر  
 في المسجد (ولا يتأذ منه بشئ قبله ولا غيرها) بحسب فان قيل فسد اعتكافه وقال الشافعي لا يسطر  
 الا الايلاج وعنه ايضا كالك وعن ابي حنيفة لا يفسد بالتلذذ الا انزل (ولم اجمع احدا يكره للمتكف)  
 الذكر (لا يتركه) الا اني (ان ينكح في اعتكافه) أي بمقدار دليل قوله (ما لم يكن المسكن فيكره)  
 بمعنى محرم لا يبال الا يكاف والله تعالى ول لا تبطلوا اعمالكم (ولا يكره للساكن ان ينكح في صباه  
 وان لم يكن متكفا) (ومر في بين نكاح المتكف وبين نكاح المحرم صحيح أو عجرة بمعنى انه لا يقاس عليه  
 لا اتفاق احكامهما فلا جامع بينهما كما افاده قوله (ان المحرم يأكل ويشرب ويعود المريض ويشهد)  
 يحضر (الجنازة ولا تطيب) محرمته عليه (والمتكف والمكف يدنان ويطيان ويأخذ  
 كل واحد منهما من شعره) حلقا وغيره ويد ظفان ويتزينان المح قال كل ذلك بالترجيل وغسل  
 الرأس الوارد في الحديث ولا يشهدان الجنازة ولا يصلان عليها ولا يعودان المرضى) واذا كان  
 كذلك (فأمره في النكاح مختلف) فيجوز نكاح المتكف دون المحرم لقوله صلى الله عليه وسلم  
 لا ينكح المحرم ولا ينكح ولد اقال (وذلك الماضي من السنة في نكاح المحرم والمتكف والساكن)  
 بلا اعتكاف فيجوز له ما دون المحرم لان مفسدة الاحرام اعظم من مفسدة النكاح ولان الاصل  
 الجواز فيه من النكاح بالمحدث وبقي ما عاده على اصل الجواز ولان المتكف له مانع عنه من النساء  
 وهو لزومه للمسجد والمحرم غير منزول عن النساء لانه ينزل معهن في المناهل ويخالطن فيخاف عليه  
 والله اعلم

\*(ما جاء في ليلة التدر)\*

سمعت بذلك لغلام قدرها أي ذات انوار العظيم انزل القرآن فيها ولو وصفها بانها خير من الف شهر  
 وانزل الملائكة فيها وانزل البركة والغفرة والرحمة فيها أو لما يحصل لمن احياها بالعبادة من انقدر  
 الجسم وقيل قدرها التصديق لقوله تعالى ومن قدر عليه رزقه ومعنى التصديق اخفاؤها عن العلم  
 بتعيينها أو اوضحها في الأرض فيها من الملائكة وقيل التدرها بمعنى القدر بفتح الدال المواخي للقضاء  
 أي يقدر فيها حكم السنة لقوله تعالى فيها يفرق كل أمر حكيم وبه صدرا وروى ونسبه للعلماء  
 ورواه عبد الرزاق وغيره باسناد صحيحة عن مجاهد وعكرمة وقسادة وغيرهم من المفسرين وقال  
 انور بشتي انما جاء القدر بسكون الدال وان كان الشائع في القدره واخي القضاء فتحها ليعلم انه لم يرد به  
 ذلك وانما اراد به تفصيل ما جرى به القضاء واظهاره وتحديد في تلك السنة ليحصل ما يليق اليهم فيها  
 مقدار انقدر وقال غيره القدر بسكون الدال ويجوز فتحها مصدر قدر الله الشيء قدرا وقدرا كالنهر والنهر  
 (مالك عن يزيد) بفتح قبل الزاي (ابن عبد الله بن الهاد) بلاياء بعد الدال عند المحدثين المسمى  
 المتوفى سنة تسع وثلاثين ومائة (عن محمد بن ابراهيم بن الحارث النخعي) تيم قريش الم في المتوفى سنة  
 عشرين ومائة على الصحيح (عن أبي سلمة بن عبد الرحمن) بن عوف (عن أبي سعيد الخدري) سعد بن  
 مالك بن سنان (انه قال كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يترك العشر الوسط) يضم الواو والسين  
 جمع وسطى ويروى بفتح السين مثل كبر وكبر ورواه الباجي باسكانها جمع واسط كبازل وبزل قاله  
 الحافظ وثقه السيوطي بان الذي في متني الباجي وقع في كتابي مقيد بضم الواو والسين ويحتمل  
 انه جمع واسط قال في اللين واسط الرجل ما بين قادمته وآخريته وقال أبو عبيد وسط البيوت يسطها  
 اذا نزل وسطها واسم الفاعل واسط ويقال في جمعه وسط كبازل وبزل وأما الوسط بفتح الواو  
 والسين فيحتمل انه جمع اوسطا وهو جمع وسيط كما يقال كبيرا كبيرا وكبرا كبيرا ويحتمل انه اسم مجمع الوقت

على التوحيد كوسط الدار ووسط الوقت والشهر فان كان قرى بفتح الواو والسین فهذا عندی معناه  
 (من رمضان) فيه مداومته صلى الله عليه وسلم على ذلك فالاعتكاف فيه سنة لمواظبته عليه قاله  
 ابن عبد البر ولعل مراده رمضان لا بقيد وسطه اذ هو لم يداوم عليه (فاعتكف عاماً) مصدر عام اذا سجع  
 فالإنسان يعوم في دينه على الارض طاول حياته فاذا مات غرق فيها الى اعتكف في رمضان في عام  
 (حتى اذا كان ليلة) بالنصب وضبطه بعضهم بالرفع فاعل كان التسامع بمعنى ثبت بنحوه (احدى  
 وعشرين) وهى الليلة التي يخرج فيها) وقوله (من صبحها) رواية يحيى وابن بكير والشافعي ورواه القعني  
 وابن القاسم وابن وهب وجاعة يخرج فيها (من اعتكافه) لم يقلوا من صبحها وقد روى ابن وهب  
 وابن عبد الحكم عن مالك من اعتكف أول الشهر أو وسطه خرج اذا غابت الشمس آخر يوم من  
 اعتكافه ومن اعتكف من آخر الشهر فلا ينصرف الى بيته حتى يشهد العيد قاله ابن عبد البر وقد  
 استش كل ابن حزم وغيره هذه الرواية بان ظاهرها انه خطب أول اليوم الحادى والعشرين فأقول لباي  
 اعتكافه الاخر ليلة اثنين وعشرين فيخالف قوله آخر الحديث فابصرت عيناى رسول الله صلى الله  
 عليه وسلم وعلى جبهته اثر الماء والطين من صبح احدى وعشرين فانه ظاهر في ان الخطبة كانت في صبح  
 اليوم العشرين ووقع المطر في ليلة احدى وعشرين وهو الموافق لبقية الطرق فكان في هذه الرواية  
 تجوزاى من الصبح الذى قبلها فأنسبه الصبح اليها بخارج وحكى الطريزان العرب قد تجعل ليلة اليوم  
 الا تية بعده ومنه عشية أو ثلثها فافاضاه الى العشية وهو قبلها و يؤيدها في رواية للشيخين فاذا  
 كان حين يمسي من عشرين ليلة تمضي ويستقبل احدى وعشرين رجوع الى مسكنه وهذا في غاية  
 الايضاح وقال السراج البلقيني المعنى حتى اذا كان المستقبل من الليلة احدى وعشرين وقوله وهى  
 الليلة التي يخرج الضمير يعود على الليلة الماضية ويؤيد هذا انه (قال من اعتكف معي) المشرط  
 (وليلة من العشر الاخر) لانه لا يتم ذلك الا بدخال الليلة الاولى وفي رواية للشيخين فيخطبنا  
 صبيحة عشرين وفي اخرى لهما فيخطب الناس فأمرهم ما شاء الله ثم قال كنت اجاور هذا الدشر ثم بدالى  
 ان اجاور هذا الدشر الا واخر فن كان اعتكف معي فليثبت في معتكفه وفي مسلم من وجه آخر عن ابى  
 سعيد انه صلى الله عليه وسلم اعتكف العشر الاول من رمضان ثم اعتكف العشر الاوسط في قبة تركية  
 على سدها حصير فأخذته ففخاه في ناحية القبة ثم كالم الناس فقال انى اعتكفت الدشر الاول التمس  
 هذه الليلة ثم اعتكفت العشر الاوسط ثم اوتيت فتبلى فيها في العشر الا واخر فن احب منكم ان يعتكى  
 فليعتكف فاعتكف الناس معه وعند البخارى ان جبريل اناه في المرتين فقال له ان الذى تطلب  
 امامك بفتح الهمزة والميم اى قدامك (وقد رايت) وفي رواية اريت بهمزة واه مضمومة مبنى للفعل  
 اى اعلمت (هذه الليلة) نصب مفعول به لا ظرف اى اريت ليلة القدر وجوز الباسجى ان الرؤية بمعنى  
 البصر اى رأى علامتها التى اعلمت له بها وهى السجود في الماء والطين (ثم انسيتم) بضم الهمزة قال  
 التتال ليس معناه انه رأى الملائكة والانوار عياناً ثم نسي في أول ليلة رأى ذلك لان مثل هذا قل ان  
 ينسى وانما معناه انه قيل له ليلة القدر ليلة كذا وكذا فنسى كيف قيل له (وقد رايتنى) بضم التاء وفيه  
 عمل الفعل في ضميرى الفاعل والمفعول وهو التمسك وذلك من خصائص افعال القلوب اى رايت نفسى  
 (اسجد من صبحتها) بمعنى فى كقولته تعالى من يوم الجمعة ولا ابتداء النابة الزمانية (في ماء وطنين) علامة  
 جعلت له يستدل بها عليها ثم المراد انه نسي علمه فيمنها تلك السنة لا رفع وجودها لامره بطلها بقوله  
 (فالتمة وهى في العشر الاخر) من رمضان (والتموها في كل وتر) منه اى اوتار ليليه وأواها ليلة  
 الحادى والعشرين الى آخر ليلة التاسع والعشرين وهذا لا ينافي قوله التمسوها في السبع الاواخر لانه



صلى الله عليه وسلم لم يحدث بها ما جاز ما به قال الباجي يحتمل في ذلك العام ويحتمل انه الاغلب في كل عام ويدل على الاول انه روى في هذا الحديث اني قد رايتها فنفستها اوفى ليلة مطرور مخ أو قال قطرور مخ (قال أبو سعيد فامطرت السماء تلك الليلة) يقال في الليلة الماضية الليلة الى الزوال فيقال البارحة وفي رواية في الصحيحين وما نرى في السماء فرعة فجاءت سحابة فخطرت حتى سال سقف المسجد (وكان المسجد على عريش) أي على مثل العريش والافالمرش هو السقف أي انه كان مقلدا لما يخص والجريد ولم يكن محكم البناء بحيث يكمن من المطر وفي رواية وكان السقف من جريد النخل (فوكف المسجد) أي سال ماء ما طر من سقفه فهو من ذكر المحل وأرادة محال (قال أبو سعيد فابصرت عيناى) تؤكد كقولك أخذت يدى وانما يلى في أمر الوصول اليه اظهرا للتحجب من تلك الحالة لغيره (رسول الله صلى الله عليه وسلم انصرف وعلى جبهته) وفي رواية جبينه (واقفه اثر الماء والطين من صلاة) (صبح ليلة احدى وعشرين) يتعلق بقوله انصرف وفي رواية فنظرت اليه وقد انصرف من صلاة الصبح ووجهه واقفه فيهما الماء والطين تصديق رؤياه وفيه السجود على الطين ووجهه المجهور وعلى الخفاف والمجدوعى الجهة والانف جيعا فان سجد على انفه وحده لم يجزه وعلى جبهته وحدها اساء واجزاء قاله مالك وقال الشافعي لا يجزى به الا ما هو هذا الحديث وقال أبو نيفة اذا سجد على جبهته أوقفه وانفاه اجزا لخبر امرت ان اسجد على سبعة آبار وذكر منها الوجه فأى شئ وضع من الوجه اجزاه وليس بشئ لان هذا الحديث ذكر فيه جمع من الحفاظ الجهة والانف وأخرجه البخاري عن اسماعيل عن مالك به وطرقه كثيرة في الصحيحين وغيرهما وقال ابن عبد البر هذا أصح حديث في الباب (مالك عن هشام بن عروة عن أبيه) مرسل واصله البخاري من طريق يحيى القطان وعبد بن سليمان ومسلم من طريق ابن غيرة وكيع (الاربعة عن هشام عن أبيه عن عائشة) (رسول الله صلى الله عليه وسلم قال تحجروا) اطلبوا ومثله في رواية عبد روكيع وفي رواية ابن نمير والقطان التمسوا واهما بمعنى الطاب لكن معنى التحري المبع لانه يقتضى الطلب بالمجد والاجتهاد وزاد عبدة في أوله قالت كان صلى الله عليه وسلم يجار في العشر الاواخر من رمضان ويقول تحجروا (ليلة القدر في العشر الاواخر من رمضان) ولم يقع في شئ من طرق حديث هشام هذا التقيد بالوتر ولكنه محمول عليه لان في الصحيح من رواية أبي سهل بن مالك عن أبيه عن عائشة عن روى وأحجروا ليلة القدر في وتر العشر الاواخر من رمضان فيجعل الماء على القيد (مالك عن عبد الله بن دينار عن) مولاه (عبد الله بن عمران رسول الله صلى الله عليه وسلم قال تحجروا) بفتح الفوق والمهملة الزاء واسكان الواو من التحري أي اطلبوا بالمجد والاجتهاد (ليلة القدر في السبع الاواخر) من رمضان قال ابن عبد البر هكذا رواه مالك ورواه شعبة عن ابن دينار بلفظ ليلة سبع وعشرين قال والمراد في ذلك العام فلا يخالف قوله فيما قبله في العشر الاواخر ويكون قاله وقدمضى من الشهر ما يوجب ذلك أو اعلم أو لا انما في العشر ثم اعلم انها في السبع أو خمس على العشر من به بعض القوة وعلى السبع من لا يقدر على العشر انتهى وهذا الحديث رواه مسلم عن يحيى التيسابوري عن مالك به (مالك عن أبي النضر) سالم بن أمية (مولى عمر ابن عبد الله) القرشي التيمي (ان عبد الله بن أنيس المجذبي) ابابيجي الذي حليف الانصار شهد العقبة وأحدا ومات بالشام سنة اربع وخمسين وروهم من قال سنة ثمانين قال ابن عبد البر هذا منقطع فان أبنا النضر لم يلق عبد الله بن أنيس ولا رآه انتهى وقد وصله مسلم من طريق الضحاك بن عثمان عن أبي النضر عن سمر بن سعد عن عبد الله بن أنيس بلفظ حديث أبي سعيد واصله أبو داود من طريق ابن اسحاق عن محمد بن ابراهيم التيمي عن حمزة بن عبد الله بن أنيس عن أبيه بنحو حديثه في الموطأ

انه (قال رسول الله صلى الله عليه وسلم يا رسول الله اني رجل شاسع الدار) أي به دناؤي رواية  
 أبي دارقطني الكوفي في حديثي وأنا جند الله أسلم بها (في رواية أخرى أنزل لها) ولأبي داود في رواية  
 من هذا الشهر أنزلها به هذا المسجد أصلها فيه (فقال له رسول الله صلى الله عليه وسلم  
 أنزل ليلة ثلاث وعشرين من رمضان) زاد أبو داود فعلها فيه قال أبو عمر يقال إن ليلة الجمعة معروفة  
 بالمدينة ليلة ثلاث وعشرين وحديثه هذا مشهور عند عامة مسلمين وخاصة من ورروا عن جريح هذا الخبر  
 له صلى الله عليه وسلم أنيس وقال في آخره فكان الجمع في يحيى تلك الليلة يعني ليلة ثلاث وعشرين في المسجد  
 فلا يخرج منه حتى يصبح ولا يشترط ثمان من رمضان قبلها ولا بعدها ولا يوم القنطرة وروى عبد الرزاق عن  
 ابن عباس أنه كان يفتح الماء على أهل ليلة ثلاث وعشرين وعن سعيد بن المسيب أنه قال استقام ملائكة  
 القوم على أم ليلة ثلاث وعشرين يعني في ذلك العام (مالك عن حميد الطويل) الخراج البصري قيل  
 كان قصير الطويل المدين وكان يقف على الميت فيصل إحدى يديه إلى رأسه والأخرى إلى رجله  
 وقال الأصمعي رأيت ولم يكن بذلك الطول وكان له جار يقال له حميد القصير فقيل لهذا الطويل  
 للتمييز بينهما (عن أنس بن مالك أنه قال خرج علينا رسول الله صلى الله عليه وسلم) من حجرة  
 (في رمضان) زاد في رواية البخاري ليخبرنا ليلة القدر رأى بعينيهما (فقال اني أريت) بضم الهمزة  
 (هذه الليلة) قال الحافظ يحتمل أنه من رأى العليسة أو المصرية (في رمضان) وللبخاري فقال  
 خرجت لأخبركم بليلة القدر (حتى تلاحى) بفتح الحاء المهملة تناسخ وتخاصم وتشتام (رجلان)  
 من المسلمين كفي البخاري ولحميد بن نصران هما من الأنصار وزعم ابن دحية أنهم جاء عبد الله بن أبي  
 حيدر وركب بن مالك ولم يذكرا ذلك مستندا قاله الحافظ (فرغت) أي رفع يديها أو علم  
 تعيينها من قبي نفسيته للاشتغال بالمختصمين وفي مسلم فنيديها وقيل رفعت يديها فركبها تلك  
 السنة وقيل التها في رفعت للملائكة لالليلة قال الساجي قد ذنب البعض فتعدي عتوبة إلى  
 غيره فيجزي به من لا سبب له في الدنيا أما الآخرة فلا تزور وزارة وزرا أخرى وفي مسلم عن أبي سعيد فساء  
 رجلان يجتهدان معهما الشيطان وعند ابن زاهر أنه صلى الله عليه وسلم لقيهما عند سدرة  
 المسجد فحجز بينهما وفي مسلم عن أبي هريرة أنه صلى الله عليه وسلم قال أريت ليلة القدر ثم أتتني  
 بعض أهلي فنيديها ومقتضاهن سبب النسيان الايقاظ والملاحاة وجمع على اتحاد القصة باحتمال  
 وقوع النسيان على سبيلين والمعنى أيقظني بعض أهلي فسمعت تلاحى الرجلين ففقت لا تجزيين ما نفسيتهما  
 للاشتغال بهما وعلى تعددها باحتمال أن الرؤيا في خبر أبي هريرة منافية فيكون سبب النسيان  
 الايقاظ والأخرى يقظة وسبب النسيان الملاحاة ويقويه ما رواه عبد الرزاق عن سعيد بن المسيب مرسل  
 ألا أخبركم بليلة القدر قالوا بلى فسمعت ساعة ثم قال لقد قلت لكم وأنا أعلمها ثم أنسيتهما فلم يذكر  
 سبب النسيان وهل أعلم بها به هذا النسيان قال الحافظ فيه احتمال وقال ابن عبد البر لا يظهر  
 أنه رفع علم تلك الليلة عنه فأنسيها بعد أن كان علمها بسبب التلاحى وقد قيل المراء والملاحاة شوم ومن  
 شومها حرم الليلة القدر تلك الليلة ولم يجر موها بقية الشهر لقوله (فالتسوية في التاسعة والسابعة  
 والخامسة) قال ابن عبد البر قيل المراد بالتاسعة تاسعة تبقى فتكون ليلة إحدى وعشرين والسابعة  
 سابعة تبقى فتكون ليلة ثلاث وعشرين والخامسة خامسة تبقى فتكون ليلة خمس وعشرين على الأغاب  
 في أن الشهر ثلاثون أو أنه فان غم عليكم فاكلوا العدة يعني والغنى عليه تاسعة وسابعة وخامسة تبقى بعد  
 الليلة تلتس فيها كما هو ظاهر قال وقيل تاسعة تمتضي فتكون ليلة تسع وعشرين وسبع وعشرين  
 وخمس وعشرين وبزم الساجي بالاول وهو قول مالك في المدونة لما في أبي داود من حديث عبادة تاسعة

تبقى سابعة تبقى خامسة تبقى ورجح المحفوظ الثاني لرواية البخاري في كتاب الايمان بالنظر التمسوها  
 في التسع والسبع والخمس أي في تسع وعشرين وسبع وعشرين وخمس وعشرين وفي رواية لاحد  
 في تسعة تبقى كذا قال ورواية البخاري محتملة ورواية أحمد نص فيما قال مالك وقد قال أبو عمر كلاهما  
 محتمل الا ان قوله صلى الله عليه وسلم تسعة تبقى وسابعة تبقى وخامسة تبقى يقتضي القول الاول وقد  
 روى أبو داود عن أبي نضرة انه قال لاني سمعت ابا جهمري انكم أعلم بالعدد من قال أجل قلت ما التسعة  
 والسابعة والخامسة قال اذا مضت احدى وعشرون فالتى تليها التسعة فاذا مضت ثلاثة وعشرون  
 فالتى تليها السابعة فاذا مضت خمس وعشرون فالتى تليها الخامسة انتهى وزعم الروافض ومن ضاهاهم  
 ان المعنى رفعت أصلاً أي وجودها وهو غلط فلو كان كذلك لم يأمرهم بالتسعة والبخاري فرقت  
 وعنى أن يكون خير لكم أي لان انقضاءها يستدعي قيام كل شهر بخلاف ما لوقب من رتبها فيها وأخذ  
 منه التثنية السبكي استحباب كنهها لان زاهاً لان الله تعالى قدر انبياءه انه لم يخبر بها والخبر كله فيما قدره  
 له ويستحب اتباعه في ذلك قال والمحكمة فيه انها كرامة والكرامة يندفع كنهها باتفاق أهل  
 الطريق لروية النفس فلا يأتى من السب ولا نه لا يأتى من الرياء ولا لادب فلا يتشاغل عن شكر الله بالنظر إليها  
 وذكرها للناس ولانه لا يأتى من المحسنة في وقع غيره في الحديث لا خلاف في سنده وعقته وانما هو  
 رؤياك على اخوتك الآية قال ابن عبد البر هذا الحديث لا خلاف في مالك في سنده وعقته وانما هو  
 لانس عن عبادة بن الصامت وقال المحفوظ خالف مالكاً أكثر استحباب جدد فروده عنه عن انس  
 عن عبادة وصوب ابن عبد البر انما استعبادة وان الحديث من مسنده (مالك عن نافع عن ابن عمر)  
 هكذا رواه القسبي وابن بكير والاكثرون ورواه يحيى وقوم مالك انه بلة (ان رجلاً) لم اسم أحد منهم  
 (من أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم أروا) بضم الهمزة مبنى للمفعول (ليلة القدر في المنام) الواقع  
 أو السكائن (في السبع الاواخر) بكسر الخاء جمع فليس ظراً للاراء بل صفة لقوله في المنام كذا قال  
 بعضهم متعقفاً قول المحفوظ أي قيل لهم في المنام انها في السبع الاواخر باقتضائه ان ناساً قالوا ذلك  
 وليس هذا من تفسير قوله أروا ليلة القدر في المنام لانه لا يستلزم رؤيتهم بل تفسيره ان ناساً أروهم ياها  
 فأروها وظاهر الحديث ان رؤياهم كانت قبل دخول السبع أو له فليتمحروا الى آخره قال المحفوظ وظاهر  
 ان المراد به آخر الشهر وقيل المراد السبع التي أولها ليلة الثالث والعشرين وآخرها ليلة الثامن والعشرين  
 فلي الأولى لا تدخل ليلة احدى وعشرين ولا ثلاث وعشرين وعلى الثاني تدخل الثانية فقط  
 ولا يدخل ليلة التاسع والعشرين ويرجح الاول رواية مسلم عن ابن عمر التمسوها في العشر الاواخر فان  
 ضعف أحدكم أو عجز فلا يغلن على السبع البواقي انتهى وقال غيره يحتمل انهم أروها وعظمتها وأثوارها  
 ونزول الملائكة فيها وان ذلك كان في ليلة من السبع الاواخر ويحتمل ان قالوا لاهم عى في كذا  
 وعين ليلة من السبع ونسيت أو قال ليلة القدر في السبع (فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم لاني  
 أرى) بفتح الهمزة والراء أعلم والمراد بصريحاً (رؤياكم) بالافراد والمراد الخمس لانهما ليست رؤيا  
 واحدة فهو مما عاقب الافراد فيه الجمع لا من اللبس وقال ابن التين المحدثون برويته بالتوحيد وهو جائز  
 وأصح منه رؤاكم جمع رؤيا ليكون جمعا في مقابلة جمع وتعقب بأنه باضا فته الى ضمير الجمع يعلم منه العدد  
 ضرورة وانما عبر باري ليجانس رؤياكم وهي المفعول الاول لارى والثاني قوله (قد توطأت) بالهمز أى  
 توافقت ويوجد في نسخ بطائمه ياء ويبنى أن يكتب بالالف ولا بد من قراءته بهموز قال تعالى ليواصوا  
 عدة ما حرم الله قاله النووي وقال ابن التين روى بلاءهم والصلوات الهمز وفي المصانع يجوز ترك الهمز  
 (في رؤيتها في ليلتي السبع الاواخر) كان مقصدها (أي طالها وقاصدها) فليتمحروا في السبع

(الواخر) من رمضان وللبخاري في التمييز من طريق الزهري عن سالم عن ابيه ان ناسا اروا اليه القدر  
 في السبع الاواخر ان ناسا اروا انها في العشر الاواخر فقال صلى الله عليه وسلم التسوية في السبع  
 الاواخر قال الحافظ وكما انه نظر الى المتفق عليه من الروتين فآمر به وقد روى اجدع عن علي  
 مرفوعا ان خليفته لا يتقبل في السبع البواق ولمسلم عن ابن عمر التسوية في العشر الاواخر فان ضعف  
 احدهم بحرف فلا يغلب على السبع البواق انتهى وظاهر الحديث ان طلبها في السبع مستنده الرؤيا  
 وهو مشكل لانه ان كان المعنى انه قيل لكل واحد في السبع فشرط التحمل التمييز وهو  
 كما وانيسا ما وان كان معناه ان كل واحد رأى الحوادث التي تكون فيها في مناسبه في السبع فلا يلزم منه  
 ان يكون في السبع كما لو رأيت حوادث القيامة في المنام فانه لا يكون تلك الدلالة محل لقيامها والجواب  
 ان الاسناد الى الرؤيا انما هو من حيث الاستدلال بها على امر وجودي غير مخالف لقاعدة الاستدلال لانه  
 استدلاله اني امرت باستعباده مطاعا وهو طالب ليله القدر لانها انبت بها حكم وانما ترجح السبع  
 الاواخر لسبب المراتي الدالة على كونها فيها وهو استدلال على امر وجودي لزمه استحباب شرعي  
 مخصوص بالتاكيد بالنسبة الى هذه المسألة او ان الاسناد الى الرؤيا انما هو من حيث اقراره صلى الله  
 عليه وسلم بانها كما حدما قيل في رؤيا الاذان ذكره الابي وهذا الحديث أخرجه البخاري عن عبد الله بن  
 يوسف ومسلم عن يحيى كلاهما عن مالك عن نافع به (مالك انه سمع من ثقي به من اهل العلم يقول ان  
 رسول الله صلى الله عليه وسلم ارى) بضم الهمزة ميمها للفعل اي اراد الله (اعمار الناس قبله  
 او ما شاء الله من ذلك فكانه تقصيرا عما رآه ان لا يبلغوا من العمل) الصالح (مثل الذي بلغ  
 غيرهم في طول العمر) لتقصير اعمارهم اذ هي ما بين الستين الى السبعين وقيل من يجوز ذلك كما ورد  
 (فأعطاه الله) انزل عليه (ليلة القدر خير من الف شهر) قال ابن عبد البر هذا احد الاحاديث الاربعة  
 التي لا توجد في غير الموطأ لا مستندا ولا مرسل والناسي اني لانسى واُنسى لاسن والثالث اذا نشأت بحرية  
 وتقدموا والرابع قوله لما ذكر حسن خلقك للناس قال وليس منها حديث منك رولا ما يدفعه اصل  
 قال السيوطي ولهذا شاهد من حيث المعنى رسالة فانخرج ابن ابي حاتم من طريق ابن وهب عن مسلة  
 ابن علي عن علي بن عروة قال ذكر رسول الله صلى الله عليه وسلم يوما اربعة من بني اسرائيل عبدوا الله  
 ثمانين عاما لم يعصوه طرفة عين ايوب وزكريا وخزقل ويوشع بن نون فحبب الصحابة من ذلك فانما جبريل  
 فقال عجبت امة من عبادة اربعة وثمانين سنة لم يعصوه طرفة عين فقد انزل الله عليك خيرا  
 من ذلك ليلة القدر خير من الف شهر هذا افضل مما عجبت امة من فسر بذلك رسول الله صلى الله عليه  
 وسلم والناس معه واخرج ابن جبروان المندروان ابي حاتم من طريق عن مجاهد ان النبي صلى الله  
 عليه وسلم ذكر رجلا من بني اسرائيل كان يوم الال حتى يصبح ثم يجاهد العدو حتى يمسي فعل ذلك الف  
 شهر فحبب المسلمون من ذلك فانزل الله تعالى ليلة القدر خير من الف شهر قيام تلك الليلة خير من عمل  
 ذلك الرجل الف شهر وفيه دلالة على ان ليلة القدر خاصة بهذه الامة ولم تكن لمن قبلهم وبه جزم  
 ابن حبيب وابن عبد البر وغيرهما من المالكية وقال النووي انه الصحيح المشهور الذي قطع به اصحابنا  
 كلهم وجماهير العلماء قال الحافظ وعندهم اثر الموطأ هذا وهو محتمل للتأويل فلا يدفع الصريح  
 في حديث ابي ذر عند النسيات بارسل الله ان تكون مع الانبياء فاذاما توافقت امة الى يوم القيامة  
 قال بل هي الى يوم القيامة وسبقه الى ذلك ابن كثير وتعقب ذلك السيوطي بان حديث ابي ذر ايضا  
 يقبل التأويل وهو ان مراده السؤال هل تنقضي بزمن النبي صلى الله عليه وسلم ثم ترفع بعده بقية من ائبله  
 ذلك بقوله امة الى يوم القيامة فلا يكون فيه معارضة لاثر الموطأ وقد ورد ما يعضده ففي فوائد ابي طالب

المرئي من حديث أنس أن الله سبحانه لا يلقى ليلة القدر ولم يطلعها من كان قباهم انتهى (مالك أنه بلغه أن  
سبعين من السبب كان يقول من شهد العشاء) حضرها وصلاته في جماعة (من ليلة القدر فقد أخذ بحظها  
منها) نصبه من ثوابها المذوبة في القرآن وفي نحوه قوله صلى الله عليه وسلم من قام ليلة القدر إيمانا  
واحسانا غفر له ما تقدم من ذنبه رواه البخاري وأبو داود والترمذي والنسائي وزاد في سننه الكبرى  
وما تأخر قال ابن عبد البر قول ابن السبب لا يكون رأيا ولا يؤخذ الا توقيفا ومراسله أصح المراسيل وقال  
الباجي وهو معنى الحديث المتقدم من شهد العشاء في جماعة فكأنما قام نصف ليلة وخصها لائمه من  
الليل دون الصبح فليس منه وروى البيهقي عن أبي هريرة والطبراني عن أبي أمامة مرفوعا عن صلى الله عليه  
في جماعة فتد أخذ بحظها من ليلة القدر وروى الخطيب عن أنس رفعه من صلى ليلة القدر أله شاعوا القجر  
في جماعة فقد أخذ من ليلة القدر بالنصيب الوافر وفي مسلم مرفوعا من قام ليلة القدر فوافقه غفر له  
ما تقدم من ذنبه ولا جسد الطبراني عن عباد مرفوعا من قامها إيمانا واحسانا ثم وفقت له غفر له  
ما تقدم من ذنبه وما تأخر قال في شرح الترمذي معنى توفيقها له أو موافقه لها أن يكون الواقع أن تلك  
الليلة التي قام فيها بصد ليلة القدر هي ليلة القدر في نفس الأمر وان لم يعلم هو ذلك وقول النورى معنى  
الموافقة أن يعلم أنها ليلة القدر مردود وليس في اللفظ ما يقتضيه ولا المسمى يساعده وقال الحافظ الذي  
يترجح في نظري ما قاله النورى ولا أنكر حصول الثواب الجزيل لمن قام لا بتناظرا وان لم يعلم به أو لم يوفق له  
وانما الكلام على حصول الثواب العيني الموعود به وقد اجمع من يعتد به على وجودها وبقياتها إلى آخر  
الدهر لظواهر الأحاديث وكثرة رؤية الصالحين لها واشذال رافض والشيعة والمجانب الظالم التقى  
فقالوا رفعت رأسا وكذا من قال إنما كانت ستة واحدة في زمنه صلى الله عليه وسلم وقد روى عبد الرزاق  
عن أبي هريرة أنه قال كذب من قال ذلك فلا ينبغي أن يعدد ذلك قولان أو قول ثم اختلف فيه على  
أربعين قولاً فقال ابن مسعود وابن عباس وعكرمة وغيرهم في جميع السنة وهو قول مشهور للمالكية  
والحنفية وزيفه المهلب قال له ينبغي على دوران الزمان لقصان الأهلّة وهو فاسد لأنه لم يعتبر في صيام  
رمضان فلا يعتبر في غيره حتى تنتقل ليلة القدر عن رمضان ورد بان مأخذ ابن مسعود كما في مسلم عن أبي بن  
كعب أنه أراد أن لا يشك الناس وجاء عن ابن عمر مرفوعا في أبي داود وموقوفاً عند ابن أبي شيبة  
بأسناد صحيح أنها مختصة برمضان ممكنة في غيره وبه جزم شارح الهداية عن أبي حنيفة وابن الحجاج  
رواية عن مالك ووجه السبكي وعن أنس وأبي زرير أول ليلة من رمضان وحكى ابن المقن ليلة نصفه  
والذي في المفهم وغيره ليلة نصف شعبان فإن تماقها قولان وحكى ابن الربيع عن قوم أنهم يسمونه من  
رمضان في نفس الأمر بهجة علمنا وعن زيد بن أرقم وابن مسعود ليلة سبع عشرة وللخاري عن ابن  
مسعود وعبد الرزاق عن عيسى بن ثعلبة وعكرمة وغيره ثمان عشرة أو هجته في العشر الوسط  
أو أول ليلة من العشر الأخير وما إلى اليه الشافعي وإن كان الشهر تاما فليست عشرين وناقضاً فاحدى  
وعشرين أو ليلة اثنين أو ثلاث أو أربع أو سبع أو ثمان أو تسع وعشرين أو ليلة الثلاثين قال  
عباس بامس ليلة من العشر الأخير الا وقيل أنها بامس وفي آثار العشر الأخير حديث عائشة وغيرها في  
هذا الباب قال الحافظ وهو أرجح الأقوال وفي آثاره بزيادة الليلة الأخيرة رواه الترمذي من حديث أبي  
بكر وأحمد من حديث عباد أو تنتقل في العشر الأخير كله نص عليه مالك والثوري وأحمد وإسحاق وزعم  
الماوردي الاتفاق عليه وكأنه أخذ من حديث ابن عباس أن الصحابة اتفقوا على أنها في العشر الأخير  
ثم اختلفوا في تعيينها منه ويؤيده حديث أبي سعيد الصحيح أن جبريل قال للنبي صلى الله عليه وسلم  
لما نعتك كفى العشر الأوسط الذي تطلب أمامك ثم اختلف قالوا هل هي محجلة فيه على النوا

أو بعض ليلة أرجى ففي أنها إحدى أو ثلاث أو سبع أقوال أو تنتقل في السبع أو تترى أو تنتقل في النصف  
 الأخير أو ليلة ست عشرة أو سبع عشرة أو ليلة سبع عشرة أو تسع عشرة أو إحدى عشرة رواه سعيد بن  
 منصور عن أنس بن مالك ضعيف أو أول ليلة أو تسع عشرة أو سبع عشرة أو إحدى عشرة أو آخر ليلة رواه  
 ابن مردويه عن أنس بن مالك ضعيف أو ليلة تسع عشرة أو إحدى عشرة أو ثلاث وعشرين رواه أبو داود عن  
 ابن مسعود بإسناد فيه مقال وعبد الرزاق عن علي وسعيد بن منصور عن عائشة بسنتين منقطعين أو ليلة  
 ثلاث وعشرين أو سبع وعشرين أخذوا من قول ابن عباس سبع يمين أو سبع يمين ولا جد عن  
 النعمان بن بشير سبعة يمين أو سبعة يمين قال النعمان فحقن تقول ليلة سبع وعشرين وأنتم تقولون  
 ليلة ثلاث وعشرين أو ليلة إحدى أو ثلاث أو خمس وعشرين أو مخصصة في السبع الأواخر من رمضان  
 الحديث ابن عمر السابق أو ليلة اثنين أو ثلاث وعشرين الحديث عبد الله بن أنس عند  
 أحمد وفي إشفاع العشر الوسط والعشر الأخير أو ليلة الثلاثة من العشر الأخير أو الخامسة منه رواه أحمد  
 عن معاذ والفرق بينه وبين ما تقدم أن الثلاثة تحتجمل ليلة ثلاث وعشرين وتحتجمل ليلة سبع  
 وعشرين فيدخل إلى أنها ليلة ثلاث أو خمس أو سبع وعشرين وبهذا غير ما مضى أو في سبع أو ثمان  
 من أول النصف الثاني روى الطحاوي عن عبد الله بن أنس أنه سأل النبي صلى الله عليه وسلم عن  
 ليلة القدر فقال قلها في النصف الأخير ثم عاد فسأله فقال لي ثلاث وعشرين فكان عبد الله يحيي  
 ليلة ست عشرة إلى ليلة ثلاث وعشرين ثم يتصروا في أول ليلة أو آخر ليلة أو الوتر من الليلة رواه أبو داود  
 عن أبي العلاء مرسلا أو ليلة أربع وعشرين أو سبع وعشرين نقله الطحاوي عن أبي يوسف فهذه  
 الأقوال كلها متفقة على إمكان حصولها والمحت على التماسها وقال ابن العربي الصحيح أنها لا تعلم وهذا  
 يصلح عدة قولاً وأنه كرهه النووي وقال قد تظاهرت الأحاديث بأهكان العلم بها وأخبر به جماعة من  
 الصالحين فلامني لأنكاره قال المحافظ هذا ما وقعت عليه من الأقوال وبعضها يمكن رده إلى بعض  
 وإن كان ظاهرها التباين وأرجحها كلها أنها في وتر من العشر الأخير وأنها تنقل كما يفهم من الأحاديث  
 وأرجى آثارها عند الشافعية إحدى وعشرين أو ثلاث وعشرين وأرجحها عند الجمهور ليلة سبع وعشرين  
 وبه جزم أبي بن كعب وحلف عليه كافي مسلم وفيه عن أبي هريرة أنها كرن ليلة القدر فقال صلى الله  
 عليه وسلم أيكم يذكرون حين طلع القمر كأنه شق جفنه قال أبو الحسين الفارسي أي ليلة سبع وعشرين  
 فإن القمر يطالع فيها تلك الصفة والطبراني عن ابن مسعود سئل صلى الله عليه وسلم عن ليلة القدر  
 فقال أيكم يذكرون ليلة الصهباء قلت أنا وذلك ليلة سبع وعشرين وفي مسلم عن ابن عمر رأى رجل ليلة  
 القدر ليلة سبع وعشرين ولا جد عنه مرفوعاً ليلة تسعة در ليلة سبع وعشرين وابن المذور من كان مختصراً  
 فليختبرها ليلة سبع وعشرين وعن جابر بن سمرة عند الطبراني ومما يؤيد عند أبي داود ونحوه وحكى عن أكثر  
 العلماء وروى عبد الرزاق عن ابن عباس قال دعا عمر الصحابة فسألهم عن ليلة القدر فاجمعوا على أنها  
 في الشرا لا وأخر فقلت لعمري لا أعلم أو أظن أي ليلة هي قال عمر أي ليلة هي فقلت سابعة تقضى أو سابعة  
 تبقى من الشرا لا وأخر فقلت من ابن عمت ذلك فقلت خالق الله سبع سموات وسبع أرضين وسبعة أيام  
 والدهر يدور في سبع والأشياء خلق من سبع ويسجد على سبع والطواف في سبع والجمار سبع وأنا كل  
 من سبع قال تعالى فانبثنا فيها حجاباً وغشاها الآية قال فالأب لا أنام والسبعة للأنس فقال عمر تلو موافق  
 في تقريب هذا الغلام فقال ابن مسعود لو أدرك أسنانا ما عاشره من أجل ونعم ترجمان القرآن وروى  
 ابن راهويه والمحكم عن ابن عباس أن عمر كان إذا دعا الأشياخ من الصحابة قال لابن عباس  
 لا تسكهم حتى يتسكعوا فقال ذات يوم إن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال التمسوا ليلة القدر في العشر

الاوتروثرا أي الوتر فقال رجل برأيه تاسعة سابعة خامسة ثالثة فقال لي يا ابن عباس مالك  
لا تسكهم قات اتكلم برأي قال عن رأيك سألك فقلت قد كرهوه وفي آخره فقال عمر انجزتم ان تكونوا  
مثل هذا الغلام الذي ما استوت شؤون رأسه وقال لي لا ترى القول كما قلت وزاد محمد بن نصر في قيام  
الليل وان الله جعل النصب في سبع ثم تلا صوت عليكم امها تكم الآية وقيل استنبط ذلك من عدد  
كلمات السورة فان قوله في سابع كلمة بعد عشرين نقله ابن خزم عن بعض المالكية وبالغ في رده  
وقال ابن عطية انه من ملح التفسير لا من متن العلم قال العلماء حكمة اخفائها ليجتهد في التماسها  
بخلاف ما لو عينت لها الآية لا تقصر عليها وهذه الحكمة تطرد عند القائل انها في جميع السنة أو جميع  
رمضان أو العشر الاخير أو أواخره خاصة الا ان يكون الأول ثم الثاني اليق به واختلاف هل لها  
علامة تظهر وان وقت له ام لا فقول برأي كل شيء ساجد او قيل يرى الاوارق كل مكان ساطعة حتى  
الا ما كن الظلمة وقيل يسمع سلا ما أو خطا با من الملائكة وقيل علامتها السجادة دعا من وقت له واختار  
الطبري ان جميع ذلك غير لازم وانه لا يشترط محصورا له رؤية نبي ولا سماعه واختار أيضا هل يحصل  
الثواب المترتب علم المن قامها وان لم يظهر له شيء وذهب اليه الطبري والمهلب وابن العربي وجاعة  
أو يتوقف على كشفها له واليه ذهب الاكثر ويدل له ما في مسلم عن أبي هريرة من يقيم ليلة القدر  
فيوافقه قال النور أي يعلم انها ليلة القدر وهو ارجح في نظري ويحتمل ان المراد في نفس الامور ان لم يعلم  
هو ذلك وفرعوا على اشتراط العلم انه يختص بها شخص دون آخر وان كانا في بيت واحد وقال الطبري  
في اخفائها دليل على كذب من زعم انه يظهر للعيون ليلتها ما لا يظهر في سائر السنة اذ لو كان ذلك حقا  
لم يخف عن من قام ليلالي السنة فضلا عن ليلالي رمضان وتعبه الزين بن المنبر بانه لا ينبغي اطلاق  
التكذيب لذلك فيجوز انها كرامة ان شاء الله فيختص بها قوم دون قوم والنبي صلى الله عليه وسلم لم يخص  
العلامة ولم ينف الكرامة وكانت في السنة التي حكاها ابو سعيد نزول المطر ونحن نرى كثيرا من  
السنين يقضى رمضان دون مطر مع اعتقادنا انه لا يخلو رمضان من ليلة القدر ولا يستغديه لا يراها  
الا من رأى الخوارق بل فضل الله واسع ورب قائم لم يحصل منها الا على العبادة من غير رؤية خارق وآجر  
رأى الخوارق بلا عبادة والذي حصل له العبادة افضل والعبادة انما هي بالاستقامة لاستقامة ان تكون  
الا كرامة بخلاف الخارق فقد يقع كرامة وقد يقع فتنة انتهى وقد ورد لها علامات اكبرها لا تقع الا بعد  
ان تقضى منها ما في مسلم عن أبي بن كعب ان الشمس تطلع في صبيحتها الا شعاعا ولا جعدة مثل  
الطست وله عن ابن مسعود مثل الطست صافية ولا بن خزيمة عن ابن عباس مرفوعا ليل القدر طلقة  
لا حارة ولا باردة تصبح الشمس يومها جراضة عيفة ولا جعدة عن عبادة مرفوعا انها صافية بلجة كان فيها  
قرا ساطعا كنه صاحبها لا حرقها ولا برد ولا يحل لكوكب يمر بها وان من اماراتها ان الشمس  
في صبيحتها تخرج مستوية ليس فيها شعاع مثل القمر ليلة البدر ولا يحل للشيطان ان يخرج معها يومئذ  
ولا بن أبي شيبة عن ابن مسعود ان الشمس تطلع كل يوم بين قرني شيطان الا صبيحة ليلة القدر وله عن  
جابر مرفوعا ليل القدر طلقة بلجة لا حارة ولا باردة تضيء كواكبها ولا يخرج شيطانها حتى يضيء فجرها  
وله عن أبي هريرة مرفوعا ان الملائكة تلك الليلة اكثر في الارض من عدد الحصى ولا بن أبي حاتم  
عن مجاهد لا يرسل فيها شيطان ولا يتحدث فيها داع عن الضحاك يقول الله التوبة فيها من كل نائب وهي  
من غروب الشمس الى طلوعها وذكر الطبري عن قوم ان الاشجار في تلك الليلة تسقط الى الارض ثم تعود  
الى منابتها وان كل شيء يسجد فيها وروى البيهقي عن أبي لبيد ان المياه المسالمة تذب ليلتها ولا بن عبد البر  
عن زهرة بن معبد نحوه والله أعلم وصلى الله على سيدنا محمد وعلى آله وصحبه وسلم واسأله العون على التمام

خالص الوجهه مقربا الى دار السلام \* متوسلا بحبيبه خير الانام

(\* كتاب الحج بسم الله الرحمن الرحيم \*)

ختم الامام رحمه الله تعالى بخماس اركان الاسلام كما في الحديث على الموجود في النسخ الصحيحة المقررة وان كان يوجد في كثير من النسخ تقديم كتاب الايمان والنذور وكتاب المجاهد على الحج فانه لا ينظر له وجه ولا مناسبة ولا حسن تصنيف وان امكن ان يتعسف توجيهه لذلك بان للايمان والنذور نفعاً ما بالقيام من جهة انه قد يصح به أو ينذر فالحقهما به وللجهاد به نوع تعلق من جهة ان الصيام جهاد للنفس على ترك شهواتها كان في جهاد الكفار ذلك اذ هي لا ترضى بالتعب لاسيما المؤدى للعطب والحج بفتح الحاء وكسرهما لغتان الكسر للجد والقبح لغيرهم وقيل القبح الاسم والكسر المصدر وقيل عكسه ووجوبه معلوم بالضرورة ولا يتكرر اجماعا لا اعراض كالتنذر وفي انه على الفور والتراخي مخوف الفوات لخلاف مشهور بين الائمة والنول بفرضه قبل الهجرة شاذ والمجهر انه سنة ست من الهجرة لنزول قوله تعالى واتموا الحج والعمرة لله فيها بناء على ان المراد ابتداء الفرض وبؤيده قراءة علمته ومسروق والخفي واقفوا أخرجه الطبري باسانيد صحيحة عنهم وقيل المراد بالانتماء الاكمال بعد الشروع وهذا يقتضي تقدم فرضه على ذلك وفي قصة ضمام ذكر الحج وقدم سنة خمس عند الواقدي فان ثبت دل على تقدمه عليها أو وقوعه فيها وانما يجب على المستطيع ولا يختص بالزاد والراحلة بل يتعاق بالبدن والمسال اذا واخست للزم ان يشد على الراحلة من شقي عليه جدا قال ابن المنذر لا يثبت حديث نفسه سيرها بالزاد والراحلة والاية الكريمة عامة ليست بمجولة فلا تنفع قرأى بيان فكلف كل مستطيع قدر بمال أو بدن

(\*) الغسل للاهلال أى التلبية وأصله رفع الصوت

(مالك عن عبد الرحمن بن القاسم عن أبيه عن اسماء بنت عميس) بضم العين آخره سين مهملتين قال أبو عمر كذا يحيى ومعن وابن القاسم وقينة وغيرهم وقال القمني وابن بكير وابن مهدي ويحيى الزيسابوري ان اسماء وعلى كل هو مرسل قال قاسم لم يبق اسماء وقد وصله مسلم وأبو داود وابن ماجه من طريق عبيد الله بن عمر عن عبد الرحمن عن أبيه عن عائشة ان اسماء بنت عميس (ولدت محمد بن أبي بكر بالبداء) بالبداء بطرف ذي الحليفة (قد ذكر ذلك أبو بكر لرسول الله صلى الله عليه وسلم فقال مرها فتغتسل ثم تهلل) تحرم وتلبى فيه حجة احرام النساء ومثلها الحائض واولى منهما المحجب لانها شاركا في شمول اسم الحديث وزادنا عليه بسبلان الدم ولذا اصح صومه وذهنهما والاغتسال للاحرام مطلقا لان النفس اذا أمرت به مع انها غير قابلة للطهارة كالحائض فغيرهما ولى واختلاف الاصوليون اذا امر الشارح شخصان بأمر غير بفعل ايكون امر لذلك الغيرام لا واختاره ابن الحماجب وغيره فأمره لا يكران يأمرها ليس امر الهامنه صلى الله عليه وسلم ويحتمل ان يكون امرها بذلك وأبو بكر مبلغ أمره وجعل امر الامرأى بكر في رواية مسلم وغيره عن عائشة قالت نفست اسماء بجمد بن أبي بكر بالشجرة فأمر صلى الله عليه وسلم أبا بكر ان تغتسل وتهلل باعتبار انه وجه الخطاب اليه أو انه مأمر بالتبليغ وفيه كما قال عياض ان عادة النساء تحتمل السنن بعضهم عن بعض واكتفاؤهم بذلك عن سماعها من النبي صلى الله عليه وسلم ثم الامر ليس للوجوب عند المجهور وهو سنة مؤكدة عند مالك وأصحابه لا يرخس في تركها الا لمذروها وكذا اغتسالات الحج وقال ابن خزيمة من ادانته آكد من غسل الجمعة وأوجه أهل الظاهر والحسن وعطاء في احد قوله على مريد الاحرام طاهر ام لا وفيه ان ركعتي الاحرام ليه تاشترط في الحج لان اسماء لم تصلها وروى النسائي



وابن ماجه من طريق يحيى بن سعيد عن القاسم بن محمد عن أبيه عن أبي بكر انه خرج حاجا معه  
صلى الله عليه وسلم معه امرأته اسماء فولدت محمد ابنا الشجرة فأخبر أبو بكر النبي صلى الله عليه وسلم  
فأمره ان يأمره ان تغسل وتغسل بالحنج وتضع ما يصنع الحجاج الا ان الاطوف بالبيت ورواه القاسم بن  
اصبغ من طريق اسحاق بن محمد القروي عن عبيد الله بن عمر عن نافع عن ابن عمر نحوه قال ابن  
عبد البر وهذا الاختلاف في اسناده اوله مالك فكثيرا ما كان يصنع ذلك انتهى لكنه اختلف لافي  
لا يندرج في صحته ولا في وصله لانه يحمل على ان ابي عبد الله فيه اسناد بن عبد الرحمن بن القاسم عن أبيه  
عن عائشة ونافع عن ابن عمر وأما رواية يحيى عن القاسم عن أبيه عن أبي بكر فرفعه اذ محمد لم يجمع أمه  
(مالك عن يحيى بن سعيد بن المسيب ان اسماء بنت عميس ولدت محمد بن أبي بكر بذي الحليفة)  
لا ينافيه الروايتان السابقتان بالشجرة وباليداء لان الشجرة بذي الحليفة واليذاء بطريقه قال عياض  
يحمل انهما انزلت بهارف اليذاء لتبعه عن الناس ونزل النبي صلى الله عليه وسلم بذي الحليفة حقيقة  
وهذا الثبات واحرم فسمى منزل الناس كلهم باسم منزل امامهم قال والثجرة كانت سمرة وكان صلى الله  
عليه وسلم ينزلها من المدينة يحرم منها وهي على ستة اميال من المدينة (فأمرها أبو بكر ان تغسل  
ثم تغسل) بعد سؤاله ليعطى وأمره ان يأمره بذلك كما مر وهذا واقعه يحيى بن سعيد ورفعه الزهري كما رواه  
ابن وهب عن الثوري ويزيد وعمر بن الحارث انهم اخبروه عن ابن شهاب عن سعيد بن المسيب  
ان رسول الله صلى الله عليه وسلم أمر اسماء بنت عميس ام عبد الله بن جعفر وكانت حاركا اى نفساء  
ان تغسل ثم تغسل بالحنج ومنها امرها على لسان أبي بكر كما في الروايات السابقة قال الخطابي  
فيه استحباب النشء من أهل التقصير بأهل الفسل والكمال والاقداء بما قالهم طامع ما في ذلك من انهم  
ورجاء لمشاركتهم في نيل الثوبة ومعلوم ان اغتسال المحاض والنفساء قبل أو ان الطهر لا يظهرهما  
ولا يخرجهما عن حكم الحدث وانما هو لتفضيل المكان والوقت ومن هذا أمر النبي صلى الله عليه وسلم  
الاسلمين ان يسكبوا قبة نهارا وشوراء عن الطعام وكذا القادم في بعض نهار الصوم بمسك بقيمة نهاره  
عند بعض الفقهاء وعاد الماء والتراب والمصوب على خشبة والمحبوس في الحبس والمكان القذر يصلون  
على حسب الطائفة عند بعض وهذا باب غريب من العلم قال الشيخ ولي الدين هذا يدل على ان العلة عنده  
في اغتسالهما التثنية بأهل الكمال ومن الطاهرات والظاهر انه انما هو لتسهيل المعنى الذي شرع الغسل  
لاجله وهو التنظيف وقطع الرائحة الكريهة لدفع اذا ما عن الناس عند اجتماعهم وبذلك عاله  
الرافعي ولا يردها على ان المحرم اذا لم يجد ماء أو عجز عن استعماله تم كافي الام اذا لا تنظيف في التراب  
لان التنظيف هراصل مشروعية للاحوام فلا ينافي قيام التراب مقامه لانه يقوم مقام الغسل الواجب  
فاول لمسنون بعد استقرار الحكم قد لا توجد علة في بعض المحال (مالك عن نافع ان عبد الله بن عمر  
كان يغتسل لاسراجه قبل ان يحرم ولد تحوله مكة) وفي رواية ايوب عن نافع حتى اذا جاءه أي ابن عمر  
ذاطوى بات بد حتى هجم فاذا صلى الغداة اغتسل ويحدث ان رسول الله صلى الله عليه وسلم فعل ذلك  
رواه البخاري (ولو قرفه عشية عرفة)

\* (غسل المحرم) \*

(مالك عن زيد بن اسلم) العدوي مولى عمر (عن ابراهيم بن عبد الله بن حذاف) بضم الحاء وفتح النون  
الاولى اليافشي مولا للمدي أبي اسحاق مات بعد المائة (عن أبيه) مولى العباس بن عبد المطلب  
المدي مات في أوائل المائة الثانية قال ابن عبد البر ادخل يحيى بن زيد وابراهيم نافيا وهو خطأ لا شك  
فيه مما يحتج من خطاي يحيى وخطاه في الموطأ ولم يتابعه أحد من رواه وقد طر حبه ابن وضاح وغيره

وهو الصواب (أن عبد الله بن عباس والمصور) بكسر الميم وسكون السين المهملة ونقطة الواو (ابن مخزومة) بفتح الميم وسكون الميممة ابن نوفل القرشي له ولا يسه حجة (اختلغا) وهما نازلان (بالأبواء) بفتح الهمزة وسكون الموحدة والمزجل قرب مكة وعنده مدة تنسب إليه قيل سمي بذلك لوبائه وهو على القلب والاقبل الأوباء وقيل لأن السيول تدبوا أي تغلبه (فقال عبد الله) بن عباس (بغسل الحرم رأسه وقال السور بن مخزومة لا يغسل الحرم رأسه) قال الأبي الظن بهما أنهما لا يختلفان إلا في غسل الحرم منهما مستند قال عياض ودل كلامهما أنهما اختلفا في تحريك الشعر إذا لا خلاف في غسل الحرم رأسه في غسل الجنابة ولا بد من صب الماء فحاف المسوران يكون في تحريكه بالماء قتل بعض دواب أو طردها وعلم ابن عباس أن عند أبي أيوب علم ذلك (قال) عبد الله بن حنين (فأرسلني عبد الله بن عباس إلى أبي أيوب) خالد بن زيد (الأنصاري فوجدته يغسل بين القرنين) بفتح القاف تنبيه قرن وهما الخشبان القائمان على رأس البئر ويشبههما من البناء وعمد بينهما خشبة يجر عليها الحبل المستقي به ويلقى عليها البكرة وقال الأبي هما نارتان تنبان من حجارة أرمدر على رأس السور من جانبيه فإن كانتا من خشب فهما فوقان (وهو يستربثوب) فيه استتر في الغسل (فسلمت عليه) قال عياض والنووي وغيرهما فيه جواز السلام على المتطهر في حال طهارة بخلاف من دعي إلى المحدث وتقبه الولي العراقي بأنه لم يصرح بأنه رد عليه السلام بل ظاهره أنه لم يرد لقوله (فقال من هذا) بغاء التعقيب الدالة على أنه لم يفصل بين سلامه وبينها بشئ فيدل على عكس ما استدلل به فإن قيل الظاهر أنه رد السلام وترك ذكره لوضوحه فإنه أمره بمرور لا يحتاج إلى نقل وقوعه وأما الفاء فهي مثل قوله تعالى إن اضرب بعصاك البحر فانهق أي فضرب فانهق فلا انفلاق معقب للضرب إلا لامر بالاضرب وإن لم يصرح به في الآية ويدل على ذلك هنا أنه لم يذكر رد السلام على المسمى بصلاته في أكثر الطرق وفي بعضها أنه رد عليه قلت لما لم يصرح بذلك السلام احتمل الرد وعدمه فسقط الاستدلال للباينين انتهى وفيه وقفة (فقات أنا عبد الله بن حنين أرسلني إليك عبد الله بن عباس أسألك) وفي رواية يسألك (كيف كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يغسل رأسه وهو محرم) قال ابن عبد البر فيه أن ابن عباس كان عنده علم غسل رأس المحرم عنه صلى الله عليه وسلم أنبأه أبو أيوب أو غيره لأنه كان يأخذ عن الصحابة ألا ترى أنه قال كيف كان يغسل رأسه ولم يقل هل كان يغسل وقال ابن دقيق العيد هذا يشعر بأن ابن عباس كان عنده علم بأصل الغسل فإن السؤال عن كيفية الشيء إنما يكون بعد العلم بأصله وإن غسل البدن كان عنده معرفة بالجواز إذ لم يسأل عنه وإنما سأل عن كيفية غسل الرأس ويحتمل أن يكون ذلك لأنه موضع الإشكال إذا شعر عليه وتحريك اليد يخاف منه تنف الشعر وتقب بأن النزاع بينهما إنما وقع في غسل الرأس وقال المحقق لم يقل هل كان يغسل رأسه ليوافق اختلافهما بل سأل عن الكيفية لا احتمال أنه لما رآه يغسل وهو محرم فهم من ذلك الجواب ثم أحبان لا يرجع إلا بفائدة أخرى فسأله عن الكيفية (قال فوضع أبو أيوب يده على الثوب فطأه) أي خفض الثوب وأزاله عن رأسه (حتى بدا) بالتحفيف أي ظهر (لرأسه ثم قال لا تسان) لم يسم (بص عليه) زاد في رواية ابن وضاح الماء (أصيب فصب على رأسه ثم حرك) أبو أيوب (رأسه بيديه) بالثبته (فأقبل بهما وأدبر) فدل على جواز ذلك ما لم يؤد إلى تنف الشعر والبيان بالغسل وهو بالغ من القول (ثم قال هكذا رأيت رسول الله صلى الله عليه وسلم يفعل) وفي رواية ابن جرير عن زيد بن أسلم بهذا الإسناد فأمروا أبو أيوب بيديه على رأسه جميعا على جميع رأسه فأقبل بهما وأدبر وزاد في ابن عيينة فوجعت اليه فمأ فأتبعتهما فقال المسور لابن عباس لا أباريك أبدا أي لا أجادلك وفيه رجوع المختلفين إلى من يظنان

ان عنده علم ما اختلف فيه وقبول خبر الواحد وانه كان مشهورا عند الصحابة لان ابن عباس ارسل ابن  
حنين ليسأل ابا ايوب ومن ضرورة ذلك قبول خبر ابي ايوب عن النبي صلى الله عليه وسلم وقبول خبر ابن  
حنين عن ابي ايوب والرجوع الى النص عند الاختلاف وترك الاجتهاد والقياس عند النص قال ابن  
عبد البر وفيه ان الصحابة اذا اختلفوا لم يكن احدهما حجة على الآخر الا بدليل وان حديث اصحابي  
كالنجوم باهم اقتديتم اهتديتم محله في النقل عنه صلى الله عليه وسلم كما قال اهل النظر كالمزني لان كلا  
منهم ثقة مأمون عدل رضى لافي الاجتهاد والراى والالقال ابن عباس لاورأت نجم واما نجم فبايننا  
اقتدى الهدى ولم يصحح الى طالب البرهان من السنة على صحة قوله وكذا حكم سائر الصحابة اذا  
اختلفوا وفيه الاستعانة في الظاهرة لقوله اصيب قال عياض والاولى تركها الا للحاجة وقال ابن  
دقيق العيد ورد في الاستعانة احاديث صحيحة وفي تركها شيء لا يقابلها في الصحة وانخرجه البخارى عن  
عبد الله بن يوسف ومسلم عن قتيبة بن سعيد واثوابه عن التميمي الثلاثة عن مالك بن انس وسفيان بن  
عيينة وابن جريج عن زيد بن اسلم عند مسلم (مالك عن حميد بن قيس) المكي (عن عطاء بن ابي رباح)  
بفتح الراء والموحدة اسلم القرشي مولاهم المكي فقه ثقة فاضل لكانه كثير الارسال مات سنة اربع عشرة  
وما تة على المشهور (ان عمر بن الخطاب قال ليعلى بن منية) بضم الميم وسكون النون وفتح التحتية وهي امه  
واسم امه امة من ابي عبدة من همام التميمي حليف قرش صحابي مات سنة بضع واربعين (وهو يصب  
على عمر بن الخطاب ما هو فيه غافل) وهو محرم (اصيب على راسي فقال يعلى اتريد ان تجعلها بي) قال  
ابو نوى اى تجعلى افتيك وتجنى القتياع نفسك ان كان في هذا شيء وقال ابن وهب معناه انا افعله  
طوعا لك لفضلك واما تلك ولا راي لى فيه انتهى وقال ابو عمر راي القديرة ان مات شيء من دواب راسك  
او زال شيء من الشعر لم تنس القديرة فان امرتنى كانت عليك (ان امرتنى صيبت فقال له عمر بن الخطاب  
اصيب فان يزيد الماء الاشعثا) لان الماء يلبد الشعر ويدخله مع ذلك الغبار فأنخبره عمر انه لا فدية  
على الفاعل ولا على الاخره وهذا يقتضى ان غسله لم يكن نجاسة اذا اجاع على ان المحرم اذا كان  
جنباً والمرأة حائضاً ونفساء وطهرت يغسل رأسه واختاف في غسل المحرم تبرداً وغسل رأسه فاجاز  
الجهور بلا كراهة كما قال عمر لا يزيد الماء الاشعثا قال عياض وتؤول عن مالك مشله وتؤول عليه  
الكراهة ايضا وقد كره غير المحرم رأسه في الماء وعلت الكراهة بانه في تحريك يده عليه في غسله  
وفي غمسه فديقتل بعض الدواب او يسقط بعض الشعر وتيل لعله رآه من تغطية الرأس وكره فتهام  
الامصار غسل الرأس بالخطمي والسدر وأوجب مالك وابو حنيفة فيه الفدية واجاز بعض البلف  
اذا كان ملبداً انتهى وقال الشافعية لا فدية عليه اذا لم يتف الشعر (مالك عن نافع ان عبد الله  
ابن عمر كان اذا دنا) قرب (من مكة بات بذي طوى) مثل الطاء والفتح أشهر مقصور مبنون وقد لا يبنون  
وادب قرب مكة يعرف اليوم ببئر الزاهد (بين الثنتين حتى يصبح) اى الى أن يدخل في الصباح (ثم  
يصلى الصبح) وفي رواية ايوب عن نافع فاذا صلى الغداة اغتسل ويحدث ان رسول الله صلى الله عليه وسلم  
فعل ذلك رواه البخارى ومسلم وغيرهما اى المذكوره من اليسات والصيلاة والغسل (ثم يدخل) مكة  
(من الثنية التى بأعلى مكة) التى ينزل منها الى المعلى ومقابر مكة بجنب المحصب وهى التى يقال لها  
المخجون بفتح الحاء المهملة وضم الجيم وكانت صعبة المرتقى فسهلها معاوية ثم عبد الملك ثم المهدي على  
ما ذكره الازرقى ثم سهل في سنة احدى عشرة وثمانى مائة موضع ٢ ثم سهلت كلها في زمن سلطان مصر  
الملك المؤيد في حدود العشرين وثمانى مائة وكل عقبة في جبل أو طريق تسمى ثنية بفتح المثناة والنون  
والتحية الثقيلة كافي الفتح وغيره وابن عمر اقتدى في ذلك بالمصطفى في البخارى عن ابراهيم بن المنذر

وأبي داود عن عبد الله بن جعفر البرمكي كلاهما عن معن عن مالك عن نافع عن ابن عمر قال كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يدخل من الثنية العليا فيخرج من الثنية السفلى قال المحفوظ ليس هذا الحديث في الموطأ ولا رأيته في غرائب مالك للدارقطني ولم أقف عليه إلا من رواه معن بن عيسى وقد عزى علي الأشعري استخراجه فرواه عن ابن ناجية عن البخاري مثله وفي الصحيحين من طريق عبد الله عن نافع عن ابن عمر أن رسول الله صلى الله عليه وسلم دخل مكة من كداء من الثنية العليا التي بالبطحاء وخرج من الثنية السفلى وكداء بفتح الكاف والدال المهملة ممدودون وقيل لا يصرف على إرادة اللمعة العلمية وتأنيث (ولا يدخل) مكة (إذا خرج حاجاً ومعتزلاً حتى يغتسل قبل أن يدخل مكة إذا دام من مكة بذي طوى) اقتداء بقرأه صلى الله عليه وسلم وهو كان من اتبع الناس له (ويأمر من معه فيغتسلون قبل أن يدخلوا) تخصيصاً للمستحب فإنه يندب لغیر حائض ونفساء لأنه للطواف وهما لا يدخلان المسجد كما قال صلى الله عليه وسلم وأفعلى ما يقبل الحاج غير أن لا تطوف بالبيت و يغتسلان للأحرام والوقوف (مالك عن نافع أن عبد الله بن عمر كان لا يغسل رأسه وهو محرم إلا من الاحتلام) وظاهره أن غلبه لدخول مكة كان مجسده دون رأسه قاله المحفوظ (قال مالك سمعت أهل العلم يقولون لا بأس أن يغسل الرجل المحرم رأسه بالتسول) بالعين المعجمة يوزن صوره وكاف الغسل بالكسر ما يغسل به الرأس من سدر وخطمي ونحوهما (بعد أن يرمى جرة العقبة وقبل أن يحلق رأسه وذلك أنه إذا رمى جرة العقبة) يوم النحر (فقد حل له قتل القمل وحلق الشعر والقضاء للثقب) بفوقية ففاه فثلاثة الوسخ (ولبس الثياب) ولم يبق عليه من محرمات الأحرام سوى النساء والصيد وكره الطيب حتى يطوف للأفاضة فيحل له كل شيء

\* (ما ينهى عنه من لبس الثياب في الأحرام) \*

قال ابن دقيق العيد الأحرام الدخول في أحد النسكين والتشاغل بأعمالهما وقد كان شيخنا العلامة ابن عبد السلام يستشكل معرفة حقيقة الأحرام ويبحث فيه كثيراً وإذا قيل أنه لنية اعترض عليه بأن النية شرط في الحج الذي الأحرام ركبه وشرط الشيء غيره ويعترض على أنه التلبية بأنم اليتس بركن والأحرام هنا ركن وكان يحوم على تعيين فعل يتعلق به النية في الابتداء انتهى وإيجاب بأن المحرم اسم فاعل من أحرم بمعنى دخل في الحرمه أى أدخل نفسه وصيرها متلبسة بالسبب المقضى بالحرمه لأنه دخل في عبادة الحج أو العبرة وهما معا فحرم عليه الأنواع السبعة لبس الخيط والطيب ودهن الرأس واللحية وإزالة الشعر والظفر والحجاء ومقدماته والصيد فعمل من هذا أن النية مقابلة له لشعوره أنه ولغيره لأنها قصد فعل الشيء تنبهاً إلى الله فأركان الحج مملا للأحرام والطواف والوقوف والسعي والنية فعل كل واحد من الأربعه تقرر إلى الله تعالى وبهذا نزول الاشكال وكان الذي كان يحوم عليه ما ذكر (مالك عن نافع عن عبد الله بن عمر أن رجلاً) قال المحفوظ لم أقف على اسمه في شيء من الطرق (سأل رسول الله صلى الله عليه وسلم ما لبس المحرم من الثياب) وللبخاري من طريق الليث عن نافع ما لبس من الثياب إذا حرمنا وهو مشعر بأن السؤال كان قبل الأحرام وحكى الدارقطني عن أبي بكر النيسابوري أن في رواية ابن جريج والليث عن نافع أن ذلك كان في المسجد ولم أر ذلك في شيء من الطرق عنهم أخرج البيهقي من طريق أبيوب وعبد الله بن عون كلاهما عن نافع عن ابن عمر قال نادى رجل رسول الله صلى الله عليه وسلم وهو يخطب بذلك المكان وأشار نافع إلى مقدم المسجد فظهر أن السؤال كان بالمدينة وللبخاري ومسلم عن ابن عباس أنه صلى الله عليه وسلم خطب بذلك في عرفات فيجمل على التعدد ويؤيده أن في حديث ابن عباس ابتدأه في الخطبة وفي حديث ابن عمر أجاب به السائل (وقال

رسول الله صلى الله عليه وسلم لا تأكلوا اللحم من (بضم القاف والميم جمع قبض وفي رواية التيسر)  
لا يلبس بالرفع على الاشياء خبز عن حكم الله اذ هو جواب السؤال اواخر بمعنى التي وما يجوز على النبي  
وكسر لا لتقاء الساكنين (ولا الهاتم) جمع عمامة سميت بذلك لانها تجم جمع الرأس (ولا السراويلات)  
جمع سروال فارسي معرب والسراويل بالنون ائمة ربالين المجمة لغة ايضا (ولا البرانس) جمع برنس  
بضم النون قال الجيد قلادة طويلة لكل ثوب رأسه منه ذراعة كان اوجبة (ولا الخفاف) بكسر الخاء  
جمع خف فنيه بالقميص على كل ما في معناه وهو المحيط والخيط المعمول على قدر البدن وبالسراويل على  
الخيط المعمول على قدر عرض منه كالتيان والقفاز وغيرها وبالسماط والبرانس على كل ما يغطي  
الرأس محيطا وغيره وبالخفاف على كل ما يستتر الرجل من مداس وجوب وغيرهما والمراد بتقريع الخيط  
ما يلبس على الروض الذي سهل له ولو في بعض البدن فلما ارتدى بالقميص مثلا فلا قال الخفاف بل ذكر  
العمامة والبرنس مع اليدل على انه لا يجوز تغطية الرأس لا بالعمامة ولا بالبرنس ولا بالعمامة ولا بالبرنس  
على رأسه قال المحافظ ان أراد لبسه كالقميص صحت ما قال والا فخر ووضعه على رأسه على هيئة الحائل له  
لا يضري مذهبه كالتعماس في الماء فانه لا يسمى لباسا كذا ستر الرأس باليد واجه وعلى اختصاص  
النبي بالرجل فيجوز للراة لبس جميع ما ذكره حكاه ابن المنذر فان قيل السؤال وقع عما يجوز لبسه  
والجواب وقع عما لا يجوز فاحكمته اجاب العلماء كما قال النووي بان هذا الجواب من بديع الكلام  
وجزله لان ما لا يلبس منحصرا فصرح به وأما الجائز فغيره فخصر فقال لا يلبس كذا اي لبس ماسواه وقال  
البيضاوي اجاب بما لا يلبس ايدل بالاتزام من طريق المفهوم على ما يجوز وانما عدل عن الجواب لانه  
أخصر وأخصر وفيه اشارة الى ان حق السؤال ان يكون عما لا يلبس لانه الحكم النازل في الاحرام  
الاحتجاج بلسانه اذا جواز ثابت بالاصل المعلوم بالاستصحاب فكان الاتق السؤال عما لا يلبس قال  
وهذا يشبه أسلوب الحكميم ويقرب منه قوله تعالى يسألونك ماذا ينطقون قل ما ننطق من خير فلو والدين  
الاية فعدل عن جنس المفق وهو المسئول عنه الى جنس المنفق عليه لانه الاهم وقال ابن دقيق العيد  
يستمد منه ان المعتبر في الجواب ما يحصل منه التصور كيف كان ولو بتغيير او زيادة ولا تستلزم المطابقة  
قال المحافظ وهذا كله على هذه الرواية وهي المشهورة عن نافع وقد رواه ابو عوانة عن طريق ابن جريح عن  
نافع بلفظ ما ترك المحرم وهي شاذة والاختلاف فيما عدا ابن جريح لاعلى نافع ورواه سالم عن ابن عمر بلفظ  
ان رجلا قال يا رسول الله ما يجب المحرم من الثياب أخرجه أحمد وابن خزيمة وابو عوانة عن طريق معمر  
عن الزهري بلفظ نافع فالاختلاف فيه عن الزهري قال مرة ما يترك ومرة ما يلبس وأخرجه البخاري  
عن طريق ابراهيم بن سعد عن الزهري بلفظ نافع فالاختلاف فيه عن الزهري يشعر بان بعضهم رواه  
بالمعنى فاستقامت رواية نافع لعدم الاختلاف فيها واتجه البحث المتقدم وطعن بعضهم في قول من قال  
انه من أسلوب الحكميم بانه كان يمكن الجواب بما يحصر انواع ما يلبس كان يقال ما ليس بمحيط  
ولا على قدر البدن كالقميص او بعضه كالسراويل والخف ولا يستتر رأس اصلا ولا يلبس ماسواه بوجوب  
القديية (الا أحدا) بالنصب عربي جيد وروى بالرفع وهو المختار في الاستثناء المتصل بعد النفي وشبهه  
(لا يجدن) زاد معمر عن الزهري عن سالم زيادة حسنة تعدد ارتباط ذكر التعلين بما سبق وهي  
قوله ولا يحرم أحدكم في ازار ورواه نعلين فان لم يجد النعلين (فليلبس خفين) ظاهره الوجوب لكنه لما شرع  
للتسهيل لم يناسب التثني وانما هو للرخصة قال الزين بن المنير يستفاد منه جواز استعمال أحد  
في الاثبات خلافا لمن حمله بضرورة الشعر كقوله

وقد ظهرت فلا تخفى على أحد \* الاعلى احد لا يعرف الثمرا

قال والذي يظهر لي بالاستقراء ان أحد الاستعمال في الاثبات الا ان يعقبه النفي وكان الاثبات حينئذ في سياق النفي ونظيره ان زيادة الباء فانها التماثل تكون في النفي وقد زيدت في الاثبات الذي هو في سياق النفي كقوله تعالى اولم يرأف الله الذي خلق السموات والارض ولم يعي مخلقه ثم يقاد على ان يحيى الموتى (وليقطعهما أسفل من الكبين) وهما الظمآن النائمان عند مفصل الساق والقدم وفيه أن واحد النعلمان لا يلبس الخفين المقطوعين وهو قول الجمهور وأجازه الخنفية وبعض الشافعية قال ابن العربي ان صاراً كالنعلمان جازوا الا فتى سترامن ظاهر الرجل شيئاً لم يحز الا للفاقد وهو من لا يقدر على تحصيله لا يقدمه وترى بذل المالك له او يحجزه عن الثمن ان وجد معه او عن الاجرة ولو بيع بنين لم يلزمه شراؤه او وهب له لم يلزمه قبوله الا ان اعير له وظاهر الحديث انه لا فدية على من لبسهما اذا لم يجد نعلين وقال الخنفية يجب كذا اذا احتساج لحاق رأسه يحاق ويفتدى وتعقب بانها لو وجبت لبينها الذي صلى الله عليه وسلم لانه وقت الحاجة وأيضا لو وجبت فدية لم يكن للقطع فائدة لانه يجب اذا لبسهما بلا قطع فان لبسهما مع وجود نعلين اقتدى عند مالك والليث وقال أبو يوسف لا فدية وعن الشافعي القولان وظاهره أيضا ان قطعهما مشروط في جواز لبسهما خلافا للشعور عن أحد في اجازة لبسهما بلا قطع لا مطلق حديث ابن عباس وجابر في الخفين بلفظ ومن لم يجد نعلين فليلبس خفين وتعقب بانه يوافق على جل المطلق على التقيد فينبغي أن يقول به هنا فان جعله على ما جحد لان التقيد ورد بصيغة الامر وذلك لا يسوغ وزعم بعض الحنابلة نسخ حديث ابن عمر بقول عمرو بن دينار وقد روى الحديثين انظروا أيهما قبل رواه الدارقطني وقال ان أبا بكر النيسابوري قال حديث ابن عمر قبل لانه بالمدينة قبل الاحرام وحديث ابن عباس بعرفات وأجاب الشافعي عن هذا في الام فقال كلاهما صادق حافظ وزيادة ابن عمر لا تخالف ابن عباس لاحتمال أن تكون عزبت عنه اوشك اوقالها فلم يقلها عنه بعض روايته ويؤيده أنه ورد في بعض طرق حديث ابن عباس موافقته لحديث ابن عمر أخرجه النسائي عن ابن عباس مرفوعا بلفظ واذا لم يجد النعلمان فليلبس الخفين وليقطعهما أسفل من الكبين واستناده صحيح وزيادة الثقة مقبولة وبعضهم سلك الترجيح فقال ابن الجوزي حديث ابن عمر اختلف في رفعه ووقفه وحديث ابن عباس لم يختلف في رفعه قال الحافظ وهو مردود فلم يختلف على ابن عمر في رفع الامر بالقطع الا في رواية شاذة على انه اختلف في حديث ابن عباس فرواه ابن شيبة باسناد صحيح عن سعيد بن جبيرة موقوف لا يرتاب أحد من الحديثين أن حديث ابن عمر أصح من حديث ابن عباس لانه جاء باسناد وصف بانه أصح الاسانيد واتفق عليه غير واحد من الحفاظ منهم نافع وسالم بخلاف حديث ابن عباس فلم يأت مرفوعا الا من رواية جابر بن زيد عنه حتى قال الاصيل انه شيخ بصري لا يعرف مع انه معروف موصوف بالفة عند الاثمة ومنهم من اعتل بقول عطاء القطع فساد والله لا يحب الفساد وتعقب بان الفساد انما يكون فيما نهى عنه الشارع لا فيما اذن فيه وجل ابن الجوزي الامر بالقطع على الاباحة لا على الاشتراط عملا بالحديثين لا يخفى شككهم (ولا تألبسوا) بفتح اوله وثانئه (من الثياب شيئا منه الزعفران) بالتعريف واليجي النيسابوري زعفران بالتكثير ممنون لانه ليس فيه الالف ووزن فقط وهو لا يمنع الصرف (ولا الورس) بفتح الواو وسكون الراء وسين مهملة نبت أصفر طيب الريح يصعب به وقال ابن العربي ليس الورس بطيب ولكنه نهى به على اجتناب الطيب وما يشبهه في ملازمة الشئ فيؤخذ منه تصريح أنواع الطيب على المحرم وهو مجمع عليه فيما يقصده الطيب وهذا الحكم شامل للنساء قيل فعدل عما تقدم اشارة الى اشتراكهما وفيه نظر بل الظاهر ان تكية العدول ان الذي

تخاطبه الزعفران والورس لا يجوز لبسه سواء كان مما يلبسه المحرم أو لا يلبسه قاله الحافظ والظاهر أنه لا تنافي بين النكتتين وقال الولي العراقي بنه بهما على ما هو أطيب راحة منهما كما سلك والنبير ونحوهما وإذا حرم في الثوب ففي البدن أولى وفي معناه تحريمه في الماء كقول لان الناس يقصدون تطيب طعامهم كما يقصدون تطيب لباسهم وكل هذا متفق عليه بين العلماء وهذا فيما يقصد للتطيب به أما الفواكه كالأترج والتفاح وأزهار البركاشيح والقيصوم ونحوهما فليس بحرام لانه لا يقصد للتطيب انتهى لكن في حكاية الاتفاق في الماء كقول المطيب نظر لان فيه خلافا عند المالكية وقال الحنفية لا يحرم لان الوارد للبس والتطيب والاكل لا يعد تطيبا قال العلماء والمحكمة في منع المحرم من اللباس والطيب أنه يدعو إلى الجماع ولأنه منافي للنجس فان الحاج أشعث أغبر والقصد أن يبعد عن الترفه وزينة الدنيا وملاذمها وينجمع همه لمقاصد الآخرة والاتصاف بصفة الخاشع ولتذكر القدام على ربه فيكون أقرب إلى مراقبته وامتناعه من ارتكاب المخطورات ولتذكر كربة الموت ولبس الأكفان ويذكر البعث يوم القيامة حفاة عراة وليتفائل بتجرده عن ذنوبه وهذا الحديث رواه البخاري عن عبد الله بن يوسف وأسماعيل بن أبي أويس ومسلم عن يحيى وأبو داود عن القعني والنسائي عن قتبية وابن ماجه عن أبي مصعب الستة عن مالك وله طرق عندهم (قال يحيى سئل مالك عما ذكر) فمأواه مسلم من طريق أبي أي الزبير عن جابر (عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال) من لم يجد نعلين فليلبس خفين (ومن لم يجد أزارا فليلبس سراويل) وأخرجه البخاري ومسلم وغيرهما من طريق جابر بن زيد عن ابن عباس سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول السراويل لمن لا يجد الأزار والخف لمن لا يجد النعلين (فقال لم أسمع بهذا ولا أرى أن يلبس المحرم سراويل) على صفة لبسه بالافتقار (لان النبي صلى الله عليه وسلم نهي) في حديث ابن عمر (عن لبس السراويلات فيما نهى عنه من لبس الثياب التي لا ينبغي) لا يجوز للمحرم أن يلبسها ولم يستثن فيها كما استثنى في الخفين) فيحمل حديث ابن عباس وجابر على ما إذا فقهه وجعل منه شبه أزار فيجوز كما جاز لبس الخفين المقطوعين أو على حاله لضرورة ستر العورة ولكن يجب الغديته عند مالك وأبي حنيفة كما لو اضطر إلى تغطية رأسه فيغطيها ويقتضى جماليته وبين حديث ابن عمر أشار إليهما عياض وقول الخطابي الأصل أن تضيق المال حرام والرخصة جاءت في اللبس فظاهرها إباحة اللبس المعتاد إباحة لا تقتضي غرامة وستر العورة واجب فإذا فقه السراويل وأثره لم يسترها والخف لا يغطي عورة إنما هو لباس رفيع وزينة فلا يشتبهان فيه نظر فالمانع من جملة على ظاهره الذي قال به أحمد والشافعي والجمهور رواه لأفدية حديث النهي عنها وزعم أنها لا تستر العورة أن فقت وأثرها مكابرة والغرامة للمحرم بالقدية معهوده كثير وتخيره بين الفتق والأتزار وبين لبسها كما هي والقدية تنفي ضرره

\* (لبس الثياب المصبغة في الأحرام) -

(مالك عن عبد الله بن دينار عن) مولا (عبد الله بن عمر أنه قال نهى رسول الله صلى الله عليه وسلم) نهى تحريم (أن يلبس) بفتح أوله وثالثه (المحرم) رجلا كان أو امرأة (توبامصبوغا زعفران أو ورس) نبات أصفر مثل نبات السمسم طيب الرائحة يصغره بين الحجرة والصخرة أشهر طيب في بلاد اليمن (وقال) صلى الله عليه وسلم (من لم يجد نعلين) حقيقة أو حكما كغناؤه فاحشا (فليلبس خفين) بالتسكير ويجوز النيسابوري الخفين (وليقطعها أسفل من الكعبين) أي أن يقطعها ما شرط في جواز لبسها خلافا للمعنا بلة ولا فدية خلافا للحنفية والكعبان هما القدمان إلتسان عند مفصل الساق والقدم وثوبه ماروي ابن أبي شيبة عن عروة قال إذا اضطر المحرم إلى الخفين خرق ثوبه ورها وتركه فنهما قد رما يستعمل

رجلاه وجهه وأهل اللغة على أن في كل قدم كعبين وقيل المراد بهما هنا العظم الذي في وسط القدم عند  
 مقعد الشراك وردبانه لا يعرف لغة وقد أنكره الأصمعي لكن قال الزين العراقي أنه أقرب إلى عدم  
 الاحاطة على القدم ولا يحتاج القول به إلى مخالفة اللغة بل يوجد ذلك في بعض الفاظ حديث ابن  
 عمر في رواية الليث عن نافع عنه فلبس الخفين ما أسفل من الكعبين بقوله ما أسفل بدل من الخفين  
 فيكون اللبس لهما أسفل من الكعبين والقطع منهما فافوق وليس في قوله وليقطعهما أسفل ما يدل  
 على قصر القطع على ما دون الكعبين بل يراد مع الأسفل ما يخرج القدم عن كونه مستورا بأحاطة الخف  
 عليه ولا حاجة حينئذ إلى مخالفة أهل اللغة انتهى وهذا الحديث رواه البخاري في اللباس عن عبد الله  
 ابن يوسف ومسلم هنا عن يحيى كلاهما عن مالك به (مالك عن نافع أنه سمع أسلم مولى عمر بن الخطاب)  
 حثي من الثقات الخضر من عاش أربع عشرة ومائة سنة ومات سنة ثمانين ويقال بعد سنة ستين  
 (يحدث عبد الله بن عمران عمر بن الخطاب رأى على طلحة بن عبيد الله) التبي أحد العشرة (ثوبا  
 مصبوغا) بغير زعفران وورس (وهو محرم فتنازل عمر ما هذا الثوب المصبوغ باطلحة فقال طلحة  
 يا أمير المؤمنين اتعاه ودر) ييم ودال مهملة أي مغرة (فقال عمر انكم أيها الرط أثمة يقتدى) يأتي  
 (بكم الناس فلو أن رجلا جاهلا رأى هذا الثوب لقال ان طلحة بن عبيد الله كان يلبس الثياب المصبغة  
 في الأحرام فلا تلبسوا أيها الرط شيئا من هذه الثياب المصبغة) فانما كره عمر ذلك لثلاث يقتدى به  
 جاهل فيظن جواز لبس الورس والمزعرقر فلاحقه فيه لاني خيفة في أن العصفري طيب وفيه القدية  
 قاله ابن المنذر وقد أجاز الجهم ولبس المصفر للحرم (مالك عن هشام بن عروة عن أبيه عن) امه (أسماء  
 بنت أبي بكر أنها كانت تلبس الثياب المصفرات المشعات) التي لا ينقض صنعها كما فسره ابن حبيب عن  
 مالك فإذا انقض كره للرجال والنساء لان ما ينقض منه يشبه الطيب (وهي محرمة ليس فيها زعفران)  
 وكذا جاء عن اختيار وروى سعيد بن منصور عن القاسم بن محمد قال كانت عائشة تلبس الثياب المصفرة  
 وهي محرمة استاده صحيح (سئل مالك عن ثوب مسه طيب ثم ذهب منه ريح الطيب هل يحرم فيه فقال نعم  
 ما لم يكن فيه صباغ زعفران او ورس) فيحرم ولو ذهب ريحه على ظاهر قوله صلى الله عليه وسلم ولا تلبسوا  
 شيئا منه الزعفران ولا الورس واجازه الشافعية اذا صار بحيث لو لم تمح له رائحة لمحدث البخاري  
 عن ابن عباس ولم ينس عنه شيء من الثياب الا المزعفرة التي تردع الجلب بمهملتين أي تلتطخ واما المغسول  
 فنه مالك ايضا وقال الجهم واذا ذهب الغسل الرائحة جاز لما رواه يحيى الحماني بكسر المهملة وشد الميم  
 في مسنده قال حدثنا أبو معاوية عن عبيد الله بن عمر عن نافع عن ابن عمر في حديث ما يلبس المحرم قال  
 فيه ولا تلبسوا شيئا منه زعفران ولا ورس الآن يكون غسلا ولا حجة فيه لان الحماني ضعيف  
 وأبو معاوية وان كان متقنا لكن في حديثه عن غير الاعمش مقال فتنازل أحد أبو معاوية مضطرب  
 الحديث في عبيد الله ولم يحن هذه الزيادة غيره وتابع الحماني في روايته عنه عبد الرحمن بن صالح الأزدي  
 وفيه مقال

\*(لبس المحرم المنطقة)\*

(مالك عن نافع أن عبد الله بن عمر كان يكره لبس المنطقة) بكسر الميم ما يشد به الوسط وهو اسم خاص  
 لما يسميه الناس المحيصة (للحرم) وروى عنه الجوز فكانه رجع عن الكراهة (مالك عن يحيى  
 ابن سعيد) بن قيس الانصاري (أنه سمع سعيد بن المسيب يقول في المنطقة يلبسها المحرم تحت ثيابه أنه)  
 بكسر الهمزة (لابأس بذلك) أي يجوز (إذا جعل طرفيها جميعا سيورا) جمع سير من الجلود (يعقد



بعضها إلى بعض) أي يدخل بعضه في بعض (قال مالك وهذا أحب ما سمعت إلى في ذلك) قال ابن عبد البر فلا يكره عنده وعند فقهاء الامصار واجازوا عقده اذا لم يكن ادخال بعضه في بعض وإستل كراهته إلا عن ابن عمر وعنه جواز ومنع إسحاق عقده وكذا سعيد بن المسيب عند ابن أبي شبة

\*(نحوه بالحرمة وجهه) بالتحاء المحجمة أي تغطيته)\*

(مالك عن يحيى بن سعيد) الانصاري (عن القاسم بن محمد) بن الصديق (أنه قال أخرني القرافصة) بضم الفاء وفتح الراء ألف ففاء فصادمه حلية (ابن عمير) بضم العين (الحنفى) الميماني المدني روى عن عمر وعثمان والزبير وعنه عبد الله بن أبي بكر والقاسم ويحيى أيضا الراوى عنه هنا بواسطة (أنه رأى عثمان بن عفان بالمرج) بفتح العين المهملة وادكان الراء وبالهمزة قرية على ثلاث مراحل من المدينة (يغطي وجهه وهو محرم) وفي رواية عبد الله بن عامر بن ربيعة الأتمة بعد أبواب قال رأيت عثمان بالمرج وهو محرم في يوم صائف قد غطي وجهه بقطيفة أرجوان لأنه كان يرى ذلك جائزا وكذا ابن عباس وابن عوف وابن الزبير وزيد بن ثابت وسعيد وجابر ورويه قال الشافعي وقال ابن عمر يحرم تغطية الوجه وبه قال مالك وأبو حنيفة ومحمد بن الحسن وفيه القدية على مشهور المذهب وأنكر ما يخالفه ولا يجوز تغطية الرأس إجماعا (مالك عن نافع بن عبد الله بن عمر كان يقول (ما فوق الذقن) بفتح الذال والقاف مجتمع لمحي الانسان (من الرأس فلا يحمره) لا يغطي (الحرم) وإلى هذا ذهب مالك وغيره أنه يحرم تغطية الوجه (مالك عن نافع بن عبد الله بن عمر كفن ابنه وافته بالقياف (ابن عبد الله ومات بالحنفة) بضم الحيم واسكان الحاء وفتح القاء (محرم ما وجرت رأسه وجهه) غطاءهما (وقال لولا أنا الحرم) بضمين محرمون (الطيناء) بالحنوط ونحوه (قال مالك وإنما يعمل الرجل) بالتكليف (ماذا حيا فادامات فقد انقضى العمل) فلا يمنع تطيب الميت المحرم ولا تغطية وجهه وهذا قال أبو حنيفة وأتباعهما واجابوا عن حديث ابن عباس في المحجمين وقصت برجل محرم ناقته فقلمته فألقى به رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال اغسلوه وكفنوه ولا نقطوا رأسه ولا تقروه طيبا فإنه بيعت مليبا بانه واقعة عين لا محرم لها لأنه علل ذلك بقوله فإنه بيعت مليبا وهذا الأمر لا يتحقق في غيره وجوده فيه كون خاصا بذلك الرجل ولو اسقر بقاؤه على أسوأه لا مرقضا ببقية فناسكه ولو اراد التحريم في كل محرم لقال فإن المحرم كما قال ان الشهيد يبعث وجرحه يبعث وما وجوب من منع ذلك بأن الأصل ان كل مائت لواحد في الزمن النبوي ثبت لغيره حتى يظهر التخصيص فيه ثم صف اذا التخصيص ظاهر من التعليل والعدول عن ان يقول فإن المحرم سلمنا عدم ظهوره فوقائع العين لا عموم لها لما يطرأ من الإحتمال وذلك كفى في ابطال الاستدلال (مالك عن نافع بن عبد الله بن عمر كان يقول لا تنقب) بقوتين مقتوحين بينهما فون ساكنة ثم قاف مكسورة مجزوم على النهي فسكر لا لقضاء الساكنين ويجوز رفعه خبر عن المحكم (المرأة المحرمة) أي لا تلبس النقاب وهو الخمار الذي تشده المرأة على الانف أو تحت الخمار وان قرب من العين حتى لا يبدوا جفانها فافه والوصاوص بفتح الواو وسكون الصاد الأولى فان نزل الى طرف الانف فهو اللقاف بكسر اللام وبالقاء فان نزل الى القدم ولم يكن على الارضية منه شيء فهو اللسام بالثالثة (ولا تلبس) بفتح الباء والمجزم على النهي ويجوز رفعه (التقازين) بضم القاف وشد الفاء تنبيه فتاز بوزن رمان شيء يعمل للبدن يحمي يقطن تلبسها المرأة للبرد أو ما تلبسه المرأة في يديها تقطى أصابعها وكفها عند معاناة الشيء في غزل ونحوه فيحرم على المرأة المحرمة ستر وجهها وكفها بتقازين أو أحدهما بأحدهما أو بغيرهما وهذا ما مالكا موقوف

وتابعه عبيد الله العري وليث بن أبي سليم وابوب السخيتاني وموسى بن عقبة في إحدى الروايتين عنه  
كلهم عن نافع موقوفاً في البخاري وأبي داود وأخرجاه من طريق المثلث عن نافع فمعه له من جملة  
المرفوع في الحديث السابق فقال بعد قوله ولا ورس ولا تنقب المرأة المحرمة ولا تلبس القفازين  
وتابعه موسى بن عقبة وجويرية وابن اسحاق واسماعيل بن ابراهيم بن عقبة لكن بينت رواية  
عبيد الله عن نافع عن ابن راهويه وابن خزيمة انه مدرج من قول ابن عمر كما اشار اليه البخاري وايداه  
برواية مالك هذه واستشكل المحكم بالادراج لانه ورد النهي عن النقاب والقفاز مرفوعاً مفرداً  
رواه أبو داود عن ابراهيم بن سعيد المديني عن نافع عن ابن عمر عن النبي صلى الله عليه وسلم قال المحرمة  
لا تنقب ولا تلبس القفازين قال أبو داود ابراهيم شيخ مدني ليس له كثير حديث وقال ابن عدي ليس  
بال معروف وقال في الميزان منكر الحديث غير معروف ولانه ابتداء بالنهي عنهما عند أحمد وأبي داود  
والمحاكم من طريق ابن اسحاق حديث نافع عن ابن عمر انه سمع رسول الله صلى الله عليه وسلم  
ينهي النساء في احرامهن عن القفازين والنقاب وماهس الورس والزعفران من الثياب وتلبس بعد ذلك  
ما احبت من الوان الثياب قال في الاقتراح دعوى الادراج في قول المتن ضعيقة واجيب بان الثبقات  
اذا اختلفوا وكان مع أحدهم زيادة قدمت ولا سيما ان كان حافظاً خصوصاً ان كان احفظ والامر هنا  
كذلك فان عبيد الله بن عمر في نافع احفظ من جميع من خالفه وقد فصل المرفوع من الموقوف  
وتقوى برواية مالك وهو احفظ احسب نافع وأما الذي ابتدأ في المرفوع بالموقوف فانه من التصرف  
في الرواية بالمعنى فكأنه رأى اسماء متعاطفة فقدم وانحو مجاوز ذلك عنده ومع الذي فصل زيادة  
عليه فهو أولى كقوله المحافظ ونحوه لشبهة الزين العراقي المحافظ في شرح الترمذي (مالك عن هشام  
ابن عروة عن) زوجته (فاطمة بنت) عمه (المنذر) بن الزبير (انها قالت كالتحمر) نطقي (وجوهنا  
وتحن محرماً ونحن مع اسماء بنت أبي بكر الصديق) جدتها وجددة زوجها زاد في رواية فلا تنكره  
عليها لانه يجوز للمرأة المحرمة ستروجهها بقصد السترة عن اعين الناس بل يجب ان علت أو ظنت الفتنة  
بها أو ينظر لها بقصد لذة قال ابن المنذر اجمعوا على ان المرأة تلبس الخيط كله والخفاف وان لها ان تغطي  
رأسها وتسرع شعرها الا وجهها فتسدل عليه الثوب سداً لا خفيفاً تستر به عن نظر الرجال ولا تخمر  
الاماروى عن فاطمة بنت المنذر فذكر ما هنا ثم قال ويحتمل ان يكون ذلك التخمير سداً لا كإجاء  
عن عائشة قالت كنما مع رسول الله صلى الله عليه وسلم اذ امرت بنا سد لنا الثوب على وجوهنا ونحن  
محررات فاذا جاوزنا رفعناه انتهى وحديث عائشة المذكور أخرجه هو أبو داود وابن ماجه من طريق  
بجاء عنها

(ما جاء في الطب في الحج)\*

(مالك عن عبد الرحمن بن القاسم) بن محمد بن الصديق (عن أبيه عن) عمته (عائشة زوج النبي  
صلى الله عليه وسلم انها قالت كنت اطيب رسول الله صلى الله عليه وسلم لاحرامه قبل ان يحرم)  
وللتبديس حين يحرم ومعناها كما هنا لانه لا يمكن ان يراد بالاحرام هنا فعل الاحرام لمنع التطيب في الاحرام  
وانما المراد ارادة الاحرام لرواية النسي حين اراد ان يحرم والمراد تطيب بدنه لا ثيابه لمحدث كنت  
اجد ويص الطب في رأسه ومحمته ولا يستحب تطيب الثياب عند ارادة الاحرام اتفاقاً وشذائاً  
باستحبابه (ومحمته) بعد ان يرمى (قبل ان يطوف بالبيت) طواف الافاضة وفيه ان كان لا تقتضي  
التكرار لانها لم تقبلها الامرة واحدة في حجة الوداع كما في الصحيحين عن عروة عنها ورد بان المدعي  
تكراره انما هو تطيب لا الاحرام ولا مانع من تكرار الطيب قبل الاحرام مع كون الاحرام مرة واحدة

ولا يخفى ما فيه ومان المختار عند الرازي وغيره انها لا تقضي وعند ابن المحجب تقضي وقال جماعة من المحققين تقضي ظهروا وقد تدل قرينة على عدمه لكن يستفاد من كان المباعدة في اثبات ذلك والمعنى انها كانت تكرر فعل التطيب لو تكرر منه فعل الاحرام لماعلمه من حبه له على ان لفظة كنت لم تنفق الرواة عليها اذ رواها مالك وتابعه من صور وعند مسلم ويحيى بن سعيد عند النسائي كلاهما عن عبد الرحمن بلفظ كنت ورواه سفيان بن عيينة عن عبد الرحمن بلفظ طيبدت أخرجه البخاري وكذا سائر الطرق ليس فيها كنت وفيه استحباب التطيب عند اعادة الاحرام وجواز استدামته بعده وانه لا يضرب بقاء لونه ورائحته وانما يحرم ابتداءه في الاحرام وبه قال الاثمة الثلاثة والجمهور وقال مالك والزهري وجماعة من الصحابة والتابعين يحرم التطيب عند الاحرام طيب يبق له رائحة بعده قال عياض وتأولوا هذا الحديث على انه ما يب لا يبق له ريح او انه اذ به غسل الاحرام ويعضد الثاني رواية مسلم طيبت رسول الله صلى الله عليه وسلم عند احرامه ثم طاف على نسائه ثم اصبح محرما فتدظهرت علة تطييبه انها كانت لمباشرة نسائه وان غسله بعده لمجاءهن وغسله للاحرام اذ به لاسما وقد ذكر انه كان يتطهر من كل واحدة قبل معاودته للآخرى وأى طيب يبق بعد اغتسالات كثيرة ويكون قواه ثم اصبح ينفخ طيبا بالخاء المعجمة أى قبل غسله واحرامه وجاء في رواية شعبة في هذا الحديث ثم اصبح محرما ينفخ طيبا أى يصح بنية الاحرام فيه تقديم وتأخير أى طاف على نسائه ينفخ طيبا ثم اصبح محرما وفي مسلم أى والبخاري ان الطيب الذى طيبته به زبرة وهى مما يذهبها الغسل ولا يبق ريحها بعده وقولها كافى انظر الى ويص الطيب في مفارق رسول الله صلى الله عليه وسلم وهو محرم المراد اثره لاجرمه انتهى بمعناه ورد النووي بانه تأويل مختلف الظاهر بلا دليل محجب فان عياضا ذكر دليل التأويل كما ترى وقد قال ابن العربي ليس فى شئ من طرق حديث عائشة ان عيسته بقيت وتعب بما لا يداود ابى شيعة عن عائشة كنانة فوجوهنا بالسك المطيب قبل ان نحرم فنعرق فيسيل على وجوهنا ونحن مع رسول الله صلى الله عليه وسلم فلا ينأنا فيه اذ صريح في بقاء عيسته الطيب ولا مراحة فيه لانهن اغتسلن والغسل يذهب عيسته ومنشأ هذا الخلاف اللام فى احرامه ولعله هل هى المتأقبت وبه قال مالك ومن وافقه كقوله تعالى اقم الصلاة لذكرى التمس أول التليل وبه قال الجمهور وباطل فى المفهم بانها لو كانت له لكان الحمل والاحرام علة فى التطيب وليس كذلك بل هو خلاف مقصود الشرع من المحرم قطعاً وذهب الباجي وجماعة الى ان الطيب للاحرام من خصائصه صلى الله عليه وسلم للقاء الملائكة ولان المحرم انما منع من الطيب لانه من دواعى النكاح فنهى الناس عنه وكان هو املك الناس لاربه ففعله ورجحه بعضهم بكثرة ما ثبت له من الخصائص فى النكاح وقد قال حبيب الى من دنياكم النساء والطيب أخرجه النسائي وتعب بان الخصائص لا تثبت بالقياس وهو مردود باننا لم نثبتها بالقياس بل بمخالفة فعله لنتيه عن الطيب فهذا ظاهر فى الخصوصية وانما جعلنا القياس سندا للاستدلال وايد ابن عبد البر التخصص بانه لو كان للناس عامة ما جعله غير عثمان وابن عمر مع علمهم بالمناسك وغيرهما وجلالته فى الصحابة وهو وضع عطاء من علم المناسك موضعه وموضع الزهري من علم الامر موضعه وفيه اباحة الطيب بعد رمى الحجرة والمحاق وقبل طواف الافاضة وقاله كافة العلماء الا ان مالكا كرهه قبل الافاضة وأخرجه البخاري عن عبد الله بن يوسف ومسلم عن يحيى وأبو داود عن القعنبي والنسائي عن قتيبة الاربعة عن مالك بن نابه ابن عيينة ويحيى بن سعيد عند البخاري ومنصور بن زاذان عند مسلم وأيوب السخيتاني والاوزاعي وعبد الله واللبث عند النسائي كلهم عن عبد الرحمن بن القاسم (مالك عن حميد بن قيس) المكي (عن عطاء بن أبي رباح) المكي

التابعي فهو مرسل وصلى عليه البخاري ومسلم وأبو داود والترمذي والنسائي من طرق عن عطاء عن صفوان بن يحيى بن أمية عن أبيه (أن أعرابيا جاء إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم) قال الحفاظ لم أقف على اسمه لكن في تفسير الطرطوشي أن اسمه عطاء بن أمية قال ابن قتيون إن ثبت ذلك فهو أخو بني علي راوي الخبر ويجوز أن يكون خطأ من اسم الراوي فإنه من رواية عطاء عن صفوان بن يحيى عن أبيه ومنهم من لم يذكر بين عطاء وبين علي أحد أو قول شيخنا ابن الملقن يجوز أنه عمرو بن سواد لأن في الشفاء عنه أثبت النبي صلى الله عليه وسلم وأنا متحقق فقال ورس ورس خطا وعشني بقصيب في بطنى فأوجعني الحديث لكن عمرو هذا لا يدرك فإنه صاحب ابن وهب معترض فأما أولا فليست هذه القصة شديدة بهذه القصة حتى يفسر صاحبها بها وأما ثانيا ففي الاستدراك غفلة عظيمة لأن من يقول أثبت النبي لا يتخيل أنه صاحب صاحب مالك بل إن ثبت فهو آخر اتفاق في الاسم واسم الأب ولم يثبت لأنه انقلب على شيخنا وإنما الذي في الشفاء سواد بن عمرو وقيل سواد بن عمرو وأخرج حديثه المذكور عبد الرزاق في مصنفه والبقوى في معجمه (وهو بخين) أي منصرف من غزرتها والموضع الذي لقيه فيه هو البحر أنه قاله ابن عبد البر وفي الصحيحين وغيرهما بن علي قال للمرازي النبي صلى الله عليه وسلم حين يوحى إليه قال فيمنما النبي صلى الله عليه وسلم بالبحر وأنه معه نفر من أصحابه جاءه رجل فقال يا رسول الله كيف ترى في رجل أحم بعمرة وهو متضجع بطيب فسكت صلى الله عليه وسلم فجاءه الوحي وأشار عمر إلى علي فجاءه علي وعلي رسول الله توب قد اظلم به فادخل رأسه فإذا رسول الله محمر الوجه وهو يغط ثم سرى عنه (وعلى الأعرابي قميص) وفي رواية وعليه جبة (وبه أثر صفرة) من زعفران (فقال يا رسول الله أتى أهالك بعمرة فكيف تأمرني أن أصنع) في عمرتي (فقال له رسول الله صلى الله عليه وسلم) بعد سكوته حتى نزل عليه الوحي ثم سرى عنه فقال أين الذي سألت عن العمرة فأخبرني فقال (أنزع قميصك واغسل هذه الصفرة) واسلم اخلع هذه الجبة واغسل هذا الزعفران (عنك) زاد الصحيحان ثلاث مرات قال عياض وغيره يحتمل أنه من لفظ النبي صلى الله عليه وسلم فيكون نصا في تكرار الغسل ويحتمل أنه من كلام الصحابي وأنه صلى الله عليه وسلم أعاد لفظ اغسل مرة ثم مرة على عادته أنه كان إذا تكلم بكلمة أعادها ثلاثا لفهم عنه (وأفعل في عمرتك ما تفعل) وفي رواية وأصنع في عمرتك ما تصنع (في حبك) مطابقة لقوله إن أصنع وفيه أنه كان يعرف أعمال الحج قبل ذلك قال ابن العربي كأنهم كانوا في الجاهلية يحلقون الشياح ويختبئون الطيب في الأحرار إذا حجوا ويتساهلون في العمرة فأخبره النبي صلى الله عليه وسلم أن يحراما واحدا وقال ابن المنير قوله وأصنع معناه أترك لأن المراد ما يجنبه المحرم فيؤخذ منه فائدة حسنة وهي أن الترك فعل قال وقول ابن بطال أراد الأدعية وغيرها مما يشترك فيه الحج والعمرة فيه نظر لأن التروك مشتركة بخلاف الأعمال فإن في الحج أشياء فائدة على العمرة كالوقوف وما بعده ويستثنى من الأعمال ما يختص به الحج وقال الباسجي المأمورة غير نزع الثوب وغسل الخلق لأنه صرح له بهما فلم يبق إلا الغدبة قال الحفاظ ولا وجه لهذا الحصر بل المأمورة الغسل والتزع في مسلم والنسائي فقال ما كنت صائغا في حبك قال أنزع عني هذه الشياح واغسل عني هذه الخلق فقال ما كنت صائغا في حبك فأنصحه في عمرتك وفيه منع استدانة الطيب بعد الأحرام للامر بغسله من الثوب والبدن وهو قول مالك ومن وافقه وأجاب الجمهور بأن هذه القصة كانت بالبحر وأنه سنة ثمان باتفاق وحديث عائشة في حجة الوداع سنة عشر بالخلاف وإنما يؤخذ بالآخر من الأمر وسبق أجوبة عن حديث عائشة وفيه أيضا أن من أصابه طيب في أحرامه ناسيا أو جاهلا ثم علم فبادر إلى إزالته فلا كفارة عليه وقال

مالك ان قال ذلك عليه زمه وعن ابي حنيفة وأحمد في رواية تقب مطلقا وان الحرم اذا صار عليه غط  
نزع ولا عزقه ولا يشقه وهو قول الجمهور بخلاف القول النحوي بشقه والشعبي يمزقه قالوا ولا يمزقه من قبل  
رأسه ثلاثا يصير مغطيا لرأسه أخرجه ابن ابي شيبة عنه ما وعن علي والحسن وأبي قلابة يمزقه ورد  
عمار وادود اطلع عنيك الحبة فقلها من قبل رأسه وقد نهي صلى الله عليه وسلم عن اصاعة المسال  
وتنزيق الثوب اصاعة له فلا يجوز فيه ان المفتي والحاكم اذا لم يعلم المحكم بمسك حتى يتبين وان بعض  
الاحكام بينت بالوحي وان لم تكن مما ينبت على رأسه صلى الله عليه وسلم لم يكن يحكم بالاختصاص الا اذا  
لم يضره الوحي ولا دلالة فيه على منع اجتهاده لاحتمال انه لم يظهر له الحكم وان الوحي يذره قبل قيام  
الاجتهاد ولا يلزم معرفة المحكم بطريق منع ما سواه من طرق معرفته (مالك عن نافع عن اسم مولى عمر  
ابن الخطاب ان عمر بن الخطاب وجدر يح طيب وهو الشجرة) سمع قدي الحافة على ستة اميال من  
المدينة (فقال من ربح هذا الطيب فقال معاوية بن ابي سفيان مني يا امير المؤمنين) زاد عبد الرزاق عن  
معمر عن الزهري عن سالم عن ابيه فقيظ عليه عمر (فقال منك له مر الله) لاني تحب الزاوية وكان  
عمر اسمه كسرى العرب (فقال معاوية) معتذرا (ان ام حديسة) رملت بنت ابي سفيان ام المؤمنين  
مشهورة بكنيتها (طابتني يا امير المؤمنين فقال عمر عزمت عليك لترجعن فلتغسلنه) وفي رواية  
عبد الرزاق اقصت عليك لترجعن الى ام حبيسة فلتغسلنه عنك كجا طيبك وزاد في رواية ابوب عن نافع  
عن اسم قال فرجع معاوية اليها حتى تحتهم بعض الطريق فهذا عمر مع جلالة لم يأخذ حديث عائشة  
على ظاهره فتعين تأويله بما مر (مالك عن الصلت بن زيد) يضم الزاوي وتحسين تصغير زيد الكندي  
وثقة الحلي وغيره وكفي برواية مالك عنه (عن عمرو احدث من اهله) أي الصلت (ان عمر بن الخطاب  
وجدر يح طيب وهو الشجرة) بذى الحليفة (والى جنبه كثير من الصلت) بن معدي كرت الكندي المدني  
التابعي الكبير ولد في عهد النبي صلى الله عليه وسلم وكان له شرف وحال جليلة وروى عنه في الصحابة  
(فقال عمر من ربح هذا الطيب فقال كثير مني يا امير المؤمنين احدث رأسي) أي جعلت فيه شيئا  
فخو الصمغ ليجتمع شجرة اثلا يشعث في الاجرام أو يقع فيه القمل (واردت ان لا اخلق فقال عمر فادعت  
الى شربة فادلك رأسك حتى تنقه) يضم اذاء وسكون النون وبالقاف من الطيب (فقبل كثير من  
الصلت) ما امر به (قال مالك الشربة حفير تكون عند اصل النخلة) وفي التمهيد الشربة مستنقع الماء  
عند اصول الشجر خوض يكون مقدار ريرا وقال ابن وهب وهو الخوض حول النخلة يجمع فيها الماء  
وروى ابن ابي شيبة عن بشير بن يسار ما احدث عمر وجدر يح طيب فقال من هذه الریح فقال الزمان  
عازب مني يا امير المؤمنين قال قد علمنا ان امرأتك عطرة أو عطارة انما الحاج الادفر الا غير ذلك  
قد انكر على صحابيين وتابعي كبير الطيب بمحض الجمع الكثير من الناس صحابة وغيرهم وما انكر عليه  
منهم احد فهو من اقوى الادلة على تأويل حديث عائشة وقد روى وكيع عن شعبة عن سعد بن ابراهيم  
عن ابيه ان عثمان رأى رجلا قد تطيب عند الاحرام فأمره ان يغسل رأسه بطين (مالك عن يحيى بن  
سعيد) الانصاري (وعبد الله بن ابي بكر) بن محمد بن عمرو بن حزم (وربما عن ابي عبد الرحمن) فروج  
المعروف بريعة الراي (ان الوليد بن عبد الملك) بن مروان الاموي (سأل سالم بن عبد الله) بن عمر  
(وخارجة من زيد بن ثابت) الانصاري المدني ابا زيدا حد الفقهاء مات سنة مائة وأبوه الصحابي الشهير  
(بندان رمي بالحجرة وحلق رأسه وقبل ان يفيض) يطوف طواف الافاضة (عن الطيب فنهاه سالم)  
لكرامته قبل الافاضة (وارخص له خارجة من زيد بن ثابت) اما لانه يرى جوارحه ولا كراهة واما لان  
المكره من الجائز (قال مالك لا بأس ان يدهن الرجل يدهن ليس فيه طيب) كازيت (فقل ان

الحرم وقيل أن بعض من بني معدرى الحجرة) للعقبة (قال يحيى سئل مالك عن طهام فيه زعفران هل يأكله الحرم قال إمامنا رحمه الله (ذلك) بحث إمامنا الطنج وأن بني لونه لأنه لا يذهب بالطنج (فلا بأس بدان يأكله الحرم وإمامنا رحمه الله من ذلك فلا يأكله الحرم) أي يحرم رعاياه العقبة

\*(مواقيت الاحلال)\*

جمع ميقات كواعيدوم بعد وأصله أن يجعل للشيء وقت يختص به ثم اتسع فيه فأطلق على المكان قال ابن الأثير التوقيت والتأقيت أن يجعل للشيء وقت يختص به وهو بيان مقدار المدة يقال وقت الشيء بالتشديد يوقفه ووقت بالتخفيف يفته إذا بين مدته ثم اتسع فيه فقبل للوضع ميقات وقال ابن دقيق العيد قيل التوقيت لغة التخييد والتعيين فلهذا قال الخديدم من لوازم الوقت وأصل الاحلال رفع الصوت لانهم كانوا يرفعون أصواتهم بالتلحمة عند الاحرام ثم أطلق على نفس الاحرام اتساعا أيضا (مالك عن نافع عن عبد الله بن عمران رسول الله صلى الله عليه وسلم قال) وللبحارى من طريق الميث عن نافع عن ابن عمر أن رجلا قام في المسجد فقال يا رسول الله من أين تأمرنا أن نزل قال (يحل) بضم أوله يحرم (أهل المدينة) بصيغة الخبر مراد به الامراة يدته صلى الله عليه وسلم (من ذى الحليفة) بالحساء المهمة والقاعة مصغر حلفه نبات معروفة وهي قرية خربة بينها وبين مكة ما شاميل قاله ابن خزم وقال غيره بينهم عشرة مراحل وتسعة وبينها وبين المدينة ستة أميال وقول ابن الصباغ ميل واحد وهم يرده الحس وبها مسجد يعرف بمسجد الشجرة خراب وبها بئر يقال لها بئر على وهي أبعد المواقيت من مكة فقبل بحكمة ذلك أن يهضم أحورا أهل المدينة وقيل رفقا بأهل الآفاق لأن المدينة أقرب الآفاق إلى مكة أى من له ميقات معين (ويحل أهل الشام) زاد النساى من حديث عائشة ومهر وزاد الشافعى في روايته والمغرب (من الحجفة) بضم الحيم وسكون المهملة وهي قرية خربة بينها وبين مكة خمس مراحل أو ستة وقول النووى ثلاث مراحل فيه نظر وهي مهمة بفتح الميم وسكون الهمزة وفتح التختية بوزن علقمة وقيل بوزن لطيفة والمشهور الأول وسببت الحجفة لأن السيل انحرف بها قال ابن السكيت كان العماليق يستكنون برب فوق بينهم وبين بني عيل بفتح المهملة وكسر الموحدة وهم أخوة عاد فأنزله بهم من برب فنزلوا معه في حياء سبل فأجهم أى استأصلهم فسميت الحجفة والمصريون الآن بحيرة من رابع براء وموحدة وغين محجمة قرب الحجفة لكنزة حماها فلا ينزلها أحد إلا بهم (ويحل أهل نجد) كل مكان مرتفع وهو اسم لعشرة مواضع والمراد هنا التي أعلى تساهة واليمن وأسفلها الشام والعراق (من قرن) بفتح القاف وسكون الراء فنون بلاضافة وفي حديث ابن عباس في الصحيحين قرن المنازل بلفظ جمع المنزل والمركب الاضافى هو اسم المكان وضبط الجوهري قرن بفتح الراء وغلطوه وبالع النووى فحكى الاتفاق على خطئه في ذلك وفي نسبة أويس القرنى إليه وإنما هو منسوب إلى قبيدة بنى قرن بن من مراد أنكن حكى عياض عن القاسمى أن من سكن الراء أراد الجبل ومن فتح أراد الطريق والجبل المذكى وريته وبين مكة من جهة الشرق مرحلتان وفي أخبار مكة للقاسمى أن قرن الثعالب جبل مشرف على أسنة مل منى بلدته وبين مسجد منى ألف وخمسمائة ذراع سمى قرن الثعالب لكثرة ما كان يأوى إليه من الثعالب فقد ظهر أنه ليس من المواقيت (قال عبد الله بن عمر) ابن الخطاب راوى الحديث (وبلغنى أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال ويحل أهل اليمن من العلم) بفتح التحتية واللام وسكون الميم وفتح اللام مكان على مرحلتين من مكة بينهما ثلاثون ميلا قال الملم بالهجرة وهو الأصل والساء تسهيل لها وحكى ابن السيد فيه يرمم برامى بدل اللامين وللبحارى من طريق الميث عن نافع عن ابن عمر لم أفته هذه من النبي صلى الله عليه وسلم وفي الصحيحين عن سالم عن

أبيه وزعموا ان النبي صلى الله عليه وسلم قال ولم أسمعه وبهزل أهل اليمن من يلم وهو من استعمال الزعم  
على القول المحقق وهو ثابت وبأن الذي بلغ ابن عمر ذلك جماعة وقد ثبت ذلك عن ابن عباس في الصحيحين  
وجابر عنه لم إلا انه قال أحسبه رفته وعائشة عند النسي والمخاربت بن عمر والله حتى عند أجدوا في  
داود والنسي قال ابن عبد البر ثقة وعلى ابن عمر لم يسمع ذلك من النبي صلى الله عليه وسلم ولا خلاف  
بين العلماء ان مرسل صاحب صحيح جمة، وكأنه لم يعتبر قول أبي اسحاق الأسفرايني انه ليس بصحبة وهذا  
المحدث رواه البخاري عن عبد الله بن يوسف ومسلم عن يحيى وابو داود عن القضي وأحمد بن رنيس كاهم  
عن مالك بن (مالك عن عبد الله بن دينار عن عبد الله بن عمر انه قال امر رسول الله صلى الله عليه وسلم  
أهل المدينة ان يهلوا من ذى الحليفة) ففي هذا ان الخبر في رواية نافع مراد به الامر وإذا أتى به الامام تألود  
فهو من حسن التأليف (وأهل الشام) ومصر والمغرب (من الحففة وأهل نجد من قرن) أي قرن المنازل  
لا قرن الثعلب (قال عبد الله بن عمر أماء ولا ثلاث فسمعت من رسول الله صلى الله عليه وسلم  
وأخبرت ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قال وبهزل أهل اليمن من يلم) ولم أسمع ذلك منه وحكى الاثر  
عن أحمد انه سئل أي سنة وقت النبي صلى الله عليه وسلم المواقيت فقال عام حج وفي الحديثين حرمة  
محاورة هذه المواقيت لمزيد الحج أو الحرة بلا احرام وبه قال الأئمة الاربعة والجمهور وقالوا عليه الدم  
لكن بدليل آخر ذهب عطاء الخبي الى عدم الوجوب وقال سعيد بن جبير لا يصح حجه وقال الحسن يجب  
عليه الدود للمقات فان لم يعد حتى تم حجه رجع للمقات وأهل منه بهجرة قال ابن عبد البر وهذه الأقاويل  
الثلاثة شاذة ضعيفة فلورجع للمقات قبل التلبس بالنسك سقط عنه الدم عند الجمهور قال مالك بشرط  
أن لا يبعد وأبو حنيفة بشرط أن يعود مليا وقال أحمد لا يستقط وهذا فيمن لم يكن بين يديه ميقاته  
فأما كمصري وشامي أراد النسك فربا المدينة فيمقاته ذوا الحليفة لا جيساره عليهم ولا يؤخر حتى يأتي  
الحففة التي هي ميقاته الاصلى فان أخروا ساء ولم يدم عند الجمهور وقول النووي بلا خلاف قال الابي  
والولي العراقي والحافظ عماد أراذ في مذهب الشافعي والاف المعروف عند المالكية ان الشامي مشلا  
اذا جاوز ذوا الحليفة بلا احرام الى ميقاته الاصلى وهو بالحففة جازله ذلك وان كان الافضل خلافه  
وبه قال الحنفية وأبو ثور وابن المذمر الشافعية كذا قالوا ولا يصح الاعتذار مع وجود قول هذين من  
الشافعية قال عياض فيه رفق النبي صلى الله عليه وسلم بامتة في توقيت هذه المواقيت فيعمل الامر لاهل  
الاتفاق بالقرب ولاهل المدينة أبعد المواقيت لانها أقرب الاتفاق الى مكة قال وقال بعض علمائنا  
في المواقيت حجة لئلا ان اقل ما تصرفه الصلاة سفر يوم وليلة لانه اقل متبادر المواقيت لاهل الاتفاق  
والسافرين حتى يبرهم سفروهم محرمون وذلك ان قرن اقرب المواقيت من مكة على يوم وليلة وفيه معجزة  
من معجزات صلى الله عليه وسلم وهو ما تضمنه توقيت الحففة لاهل الشام من الاشارة الى فتحها وانها  
تصير دار اسلام فتح المسلمون منها ولم تكن ذلك الوقت فتحت ولا شيء منها وهذا الحديث تابع فيه مالك  
اسماعيل بن جعفر عندهم سلم وسفيان بن عيينة عند البخاري في الاختصاص كلاهما عن ابن دينار  
به وزاد فذكر العراق فقال أي ابن عمر لم يكن عراق يومئذ ولا احمد عن صدقة فقال له قائل فأبى  
العراق فقال ابن عمر لم يكن يومئذ عراق وروى الشافعي عن طائوس قال لم يوقت رسول الله صلى الله  
عليه وسلم ذات عرق ولم يكن حينئذ أهل المشرق وكذا قال مالك في المدونة والشافعي في الام فيمقات  
ذات عرق ليس منصوبا عليه وإنما اجتمع عليه وبه قطع الغزالي والرافعي في شرح السنن والنووي في  
شرح مسلم ويدل له ما في البخاري ان أهل الرافق أواخر فوقت لهم ذات عرق وصحح الحنفية والمخاربتة  
وجهور الشافعية والرافعي في الشرح الصغير والنووي في شرح المذهب انه منصوص وفي مسلم من طريق

ابن جرير عن أبي الزبير عن جابر وهو لاهل العراق ذات عرق الا انه مشكوك في رفعه لان ابا الزبير قال سمعت جابرا قال سمعت أحسبه رفعه الى النبي صلى الله عليه وسلم فذكره لكن قال ابن العراقي قوله أحسبه أى اظنه والظن في باب الرواية بمنزلة اليقين فليس ذلك قادحا في رفعه وأيضا فلو لم يصرح برفعه لا يقينا ولا ظنا فهو بمنزلة المرفوع لانه لا يقال من قبل الراى وإنما يؤخذ توقيفا من الشارع لاسيما وقد ضمه جابر الى المواقيت المنصوص عليها وقد أخرجه احمد من رواية ابن لهيعة وابن ماجه من رواية ابراهيم بن يزيد كلاهما عن أبي الزبير فلم يشك في رفعه وروى أحمد وأبو داود والنسائي عن عائشة وعن الحارث بن عمر والسهمي قالوا وقت رسول الله صلى الله عليه وسلم لاهل العراق ذات عرق قال الحافظ وهذا يدل على أن الحديث أصلا فعل من قال انه غير منصوص لم يبلغه أو رأى ضعف الحديث باعتبار أن كل طريق منها لا تخلو عن مقال ولذا قال ابن خزيمة روى في ذات عرق اخبار لا يثبت منها شيء عند اهل الحديث وقال ابن المنذر لم نجد فيها حديثا ثابتا لكن الحديث بمجموع الطرق يقوى كذا ذكرنا وأما من اعلم بان العراق لم تكن فتحت يومئذ فقال ابن عبد البر هي غفلة لان النبي صلى الله عليه وسلم وقت المواقيت لاهل النواحي قبل الفتوح لانه علم أنها ستفتح فلا فرق بين الشام والعراق وبهذا أجاب الماوردي وآخرون لكن يظهر أن مراد ابن عمر بقوله لم يكن عراق يومئذ أى لم يكن في تلك الجهة ناس مسلمون وسبب ذلك أنه روى الحديث بالفظ أن رجلا قال يا رسول الله من أين تأمرنا أن نهل فأجابته وكل جهة عنيها كان من قبلها ناس مسلمون بخلاف المشرق وأما ما أخرجه أبو داود والترمذي من وجه آخر عن ابن عباس أن النبي صلى الله عليه وسلم وقت لاهل المشرق العتيق فقد تفرده يزيد بن أبي زياد وهو ضعيف وإن كان حقه فقد جمع بينه وبين حديث جابر بأن ذات عرق ميقات الوجوب والعتيق ميقات الاستحباب لانه أبعد من ذات عرق وبأن العتيق ميقات بعض العراقيين وهم أهل المدائن والعتيق ميقات لاهل البصرة كما جاء ذلك في حديث أنس عند الطبراني واسناده ضعيف وبأن ذات عرق كانت في موضع العتيق إلا أن ثم حوالت وقربت الى مكة فعلى هذا فذات عرق والعتيق شيء واحد ويتمين الاحرام من العتيق ولم يقل به احد وإنما قالوا يستحب احتياطوا واستدل به على أن من ليس له ميقات عليه أن يحرم اذا حاذى ميقانا من هذه الخمسة ولا شك أن هذه محيطه بالبحر فذو الحليفة شامية ويلجأ إليها فهي تقابلها وإن كانت احدهما أقرب الى مكة من الأخرى وقرن شرقية والجحفة غربية فهي تقابلها وإن كانت احدهما كذلك وذات عرق تحاذى قرنا فعلى هذا لا تخلو بقعة من بقاع الارض عن أن تحاذى ميقانا من هذه المواقيت ثم المحاذاة مختصة بمن ليس ميقاته امامه كالصري يمر بدير وهي تحاذى ذو الحليفة فليس عليه الاحرام منها بل يؤخر الى الجحفة والعتيق المذكور هنا وادب تدفق ماؤه في غور تهامة وهو غير العتيق الوارد في حديث أناني أت من بني فقيال صل في هذا الوادى المبارك يعنى العتيق وهو قرب البقيع بينه وبين المدينة أربعة أميال (مالك عن نافع أن عبد الله بن عمر أهل) أحرم (من الفرج) بضم الفاء والرء وبأسكانها موضع بناحية المدينة يقال هي اول قرية مارت اسماعيل وامه الفرج مكة وفيها عينان يقال لهما الرض والتحف ككاتبين اثنين عشرين ألف نخلة كانت بحجرة بن عبد الله بن الزبير والرض منابت الاثر في الارض قال ابن عبد البر جمعه عند العلماء من مبيقات لا يريد احراما ثم بداله فأهل منه أوجاء الى الفرج من مكة وغيرها ثم بداله في الاحرام كما قاله الشافعي وغيره وقد روى حديث المواقيت ومحال أن يتعدا مع عليه به فيوجب على نفسه دما هذا لا يظنه عالم انتهى (مالك عن أنثقة عنده) قيل هو نافع (أن عبد الله بن عمر أهل من اليبسا) بالمداى بيت المقدس



علم الحديث لما اختلفوا في موسى وعمر بن الخطاب عن غير انفسا في دومة الجندل فتمت في ابن عمر  
الى بيت المقدس فاحرم منه كراهة البيوت وان عبد البر وغيرهما مع كونه روى حديث المواقف فدل  
على انه فهم ان المراد منع محاربتها لا منع الاحرام قبالها واما الكراهة فقد رآها في اخرى من  
يخوف ان يعرض للدم اذا بعدت مفاصله ما يفسد احرامه واما قصرها فلما فيه من التباس الميقات  
والتفصيل عنه وهذا مذهب مالك وجاعة من الملق فأنكر عمر على عمران بن حصين احرامه من  
المصره وانكر عثمان على عبد الله بن عامر احرامه قبل الميقات قال ابن عبد البر وهذا من هؤلاء والله اعلم  
كراهة أن يضيق المرء على نفسه ما وسع الله عليه وان يتعرض لما لا يؤمن ان يحدث في احرامه وكلهم  
ازمه الاحرام اذا فعله لانه زاد ولم ينقص وذهب جماعة الى جوارحه من غير كراهة وقال به الشافعية  
وان كان الافضل الاحرام من الميقات اقتداء بغيره صلى الله عليه وسلم واما حديث أبي داود عن أم سنان  
مرفوعا من أجل بحجة او غيره من المسجد الأقصى فغيره ما تقدم من ذنبه وما نأثره ووجب له الجنة  
ورواه ابن ماجه بلفظ من أهل بعرة من بيت المقدس كانت كفرة لما قبلها من الذنوب وفي لفظه  
من أهل بعرة من بيت المقدس فغيره فحديث معلول قال المنذرى اختلف الرواة في مثله واستباده  
اختلاف أكثر اوفيه عبد الحق وغيره (مالك ان بلغه ان روى الله صلى الله عليه وسلم أهل)  
في ذي القعدة سنة ثمان بعد قسمه غنائم حنين (من الجعرانة بعمرة) أخرجه أبو داود والترمذي  
والنسائي من حديث معمر بن الحارثي عن عداة في أهل مكة وهو بضم المم وفتح المهملة وقيل انها  
مجمعة وكسر الراء الثقيلة بعدها مجمعة ضبطه الامير ابن ماكولا بفتح الميم بن يوسف ويحيى بن معين  
وقال بسكون الحاء الموهلة وفتح الراء ووجه ابن السكن تبعا لابن المديني ولفظه عند النسائي رأيت  
رسول الله صلى الله عليه وسلم يخرج من الجعرانة ليلته فنظرت الى ظهره كأنه سيكة فضة فاعتر  
وأصبح بها كأنه رافظه عند الترمذي ان رسول الله صلى الله عليه وسلم يخرج من الجعرانة ليلته فاعتر  
فدخل مكة ليلته فقصي عمرته ثم خرج من ليلته فاصبح بالجعرانة كأنه فاما رالت الشمس من الغد خرج  
في بطن سرف حتى جامع الطريق طريق جمع بطن سرف فن أجل ذلك خفيت عمرته على الناس  
قال الترمذي حسن غريب ولا يعرف لمخرجه عن النبي صلى الله عليه وسلم غير هذا الحديث وقال ابن  
عبد البر حديث صحيح انتهى

\*(العمل في الادلال)\*

مورفع الصوت بالتلبية وكل رافع صوته بشئ فهو مهمل به (مالك عن نافع عن عبد الله بن عمران بن أبيه  
رسول الله صلى الله عليه وسلم) مصدر اي أى قال ليلى ولا يكون عاملة الا مقفرا وسلم من رواية  
موسى بن عقبة عن نافع عن ابن عمر كان صلى الله عليه وسلم اذا استوت به راحلته عند مسجد ذي الحليفة  
أهل فقال وللبحاري من طريق الزهري عن سالم عن أبيه سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول  
ملييا يقول (ليلى) لفظ مشي عند سيبويه ومن تبعه وقال يونس اسم مفرد والله انما القاب  
بالا اتصالها بالضمير كمدى وعلى ورد بانها قلبت ياء مع المظهر وعن القراء نصب على المصدر وأصله  
ليلى لك فتش على التأكد أى الباء بعد الباء وهذه التثنية ليست حقيقة بل للتكثير والطلب اليه  
ومعناه اجابة بعد اجابة لازمة قال ابن الأنباري ومثله خسانك أى تحتها بعد تحت وقيل معنى ليلى  
النجاهى وقصدى ليلى مأخوذة من قوله م دارى تاب دارك أى نجهاهما وقيل بجحى لك من قوله امرأه  
له أى محبة وقيل اخلاص لك من قوله م حسب ليلى أى خالص ومنه لب الطمام وليلىه وقيل انما قيم  
على ما عتقك من لب الرجل بالمكان أقام وقيل قربا منك من الالباب وهو التراب وقيل خاضعا لك

والاول اظهر واشهر لان المحرم مستحب لدعائه تعالى اياه في حج بيقته (اللقم ليلك) اى يا الله اجنبناك  
 فيما دعوتنا قال ابن عبد البر قال جماعة من العلماء معنى التلبية اجابة دعوة ابراهيم حين اذن  
 في الناس بالحج قال المحافظ وهذا أخرجه عبد بن حميد وابن جرير وابن أبي حاتم في تفسيرهم  
 باسانيد قوية عن ابن عباس ومجاهد وعطاء وعكرمة وقتادة وغير واحد وأقوى ما فيه ما أخرجه  
 أحمد بن منيع في مسنده وابن أبي حاتم من طريق قابر بن أبي ظبيان عن أبيه عن ابن عباس  
 قال لما فرغ ابراهيم من بناء البيت قيل له اذن في الناس بالحج قال يا رب وما يبلغ صوتي قال اذن وعلى  
 البلاغ قال فنادى ابراهيم يا أيها الناس كتب عليكم الحج الى البيت العتيق فسمعه من بين السماء  
 والارض أفلا ترون الناس يحببون من أقصى الارض يابون ومن طريق ابن جرير عن عطاء عن  
 ابن عباس وفيه فاجابوا بالتلبية في اصحاب الرجال وراحام النساء واول من اجابه اهل اليمن فليس  
 حاج ينج من يومئذ الى أن تقوم الساعة الا من كان أجاب ابراهيم يومئذ قال الزين بن المنير وفي مشروعية  
 التلبية تنبيه على اكرام الله تعالى اعباده بان وفودهم على بيته انما كان باستدعائهم سبحانه وتعالى  
 (ليلك) في ذكره ثلاثا لاشارة الى أن التأكيد اللفظي لا يزداد فيه على ثلاث مرات واتفق عليه البلغاء  
 وأما تكرير برفيأى الآخر بكما تكذبان وويل للكاذبين فليس من التأكيد في شيء (ليلك لاشريك لك  
 ليلك ان الحمد) روى بكسر الهمزة استثناف وفتحها تعليل والكسر أجود عند الجمهور قال ثعلب  
 لان معناه لك الحمد على كل حال ومعنى الفتح لهذا السبب وقال الخطاطي لهج العامة بالفتح وقال ابن  
 عبد البر المعنى عندى واحد لان من فتح أراد ايلك لان الحمد لك على كل حال ورد بان التقييد ليس  
 في الحمد بل في التلبية قال ابن دقيق العيد الكسر أجود لانه يقتضى أن الاجابة مطلقة غير معلقة  
 وان الحمد والنعمة لله على كل حال والفتح يدل على التعليل كانه قيل اجبتك لهذا السبب والاول  
 اعم فهو أكثر فائدة وروح النورى الكسر وهو خلاف نقل الزمخشري أن الشافعي اختار الفتح وأبا حنيفة  
 اختار الكسر وابن قدامة عن أحمد وابن عبد البر عن اختيار أهل العربية لكن قال في اللامع  
 والمدة انه اذا كسر صار التامش أيضا من حيث انه استثناف جوابا عن السؤال عن العلة على ما قرر  
 في البيان (والنعمة لك) بكسر النون الاحسان والمنة هاتفا بالفتح التعميم قال تعالى ذرني والمكذبين  
 اولى النعمة أى التمتع في الدنيا بالنصب على المشهور قال عياض ويجوز الرفع على الابتداء والخبر  
 محذوف أى مستقرة لك ويجوز ابن الانبارى ان الموجود خبر المبتدأ وخبران هو المحذوف (والملك)  
 بالنصب أضعافا على المشهور ويجوز الرفع أى كذلك او محذوف لدلالة الخبر المتقدم عليه قال الزين  
 ابن المنير قرن الحمد والنعمة وأقر الملك لان الحمد متعلق بالنعمة ولهذا يقال الحمد لله على نعمه فجمع  
 بينهما كانه قال لا جد الا لك واما الملك فهو معنى مستقل بنفسه ذكرنا تحقيق ان النعمة كلها لله  
 لانه صاحب الملك (لاشريك لك) فى الملك (قال) نافع (وكان عبد الله بن عمر يزيد فيها) فيقول  
 (ليلك ليلك ليلك) ثلاث مرات كما في المرفوع الا ان فيه الفصل بين الاولى والثانية بلفظ اللهم  
 (وسعدك) قال عياض افرادها وتنزيها كليلك ومنها ساعدت طاعتك مساعدة بعده مساعدة  
 واسما اذا بعد اسعا دلزني وهو من المصادر المنصوبة بفعل لا يظهر في الاستعمال قال الجرمي لم يسمع  
 سعدك مفردا (والخير بيدك) أى الخير كله بيد الله ومن فضله أى بقدرته وكرمه قال ابن دقيق العيد  
 وهذا من اصلاح الخطاطية كقوله تعالى واذا عرضت فهو يشفقين (ليلك والرغبى الملك) قال المازرى  
 يروى بفتح الراء والمد وبضم الراء مع التصريح ونظيره العلماء والعلماء والنعمة والنعمة قال عياض وحكى  
 ابو علي فيه أيضا الفتح مع القصر مثل سكرى ومعناها الطلب والمسألة الى من بيده الامر والمقصود بالعمل

المستحق للعبادة (والعمل) اليك أي القصدية والانتهاية اليك ويحتمل أن يقدر والعمل لك قاله ابن  
 دقيق العيد فإن قيل كيف زاد ابن عمر في التلبية ما ليس منها مع أنه كان شديد التعري لانتهاج السنة  
 وفي حديث عنده مسلم من رواية سالم عنه أن النبي صلى الله عليه وسلم لا يزيد على هذه الكلمات أي  
 المذكورة أولا أحباب الأبي بالله رأي أن الزيادة على النص ليست نسخا وإن النسخ كذلك  
 هو مع غيره فزيادته لا تمنع من اتسائه بتلبية النبي صلى الله عليه وسلم وأوفهم عدم القصر على أولئك  
 الكلمات وإن الثواب يمتد اعف بكثره العمل واقتصار المصطفى بيان لا يقل ما يكفي وأجاب الولي  
 المراق بأن ليس فيه خلط السنة بغيرها بل لما أتى بما سمعته ضم إليه ذكر آخر في معناه وبأن  
 الأذكار لا تتجبر فيه إذ المريد إلى تحريف ما قاله النبي صلى الله عليه وسلم فإن الذي كثره من متون  
 والاستكثار منه حسن على أن أكثر هذا الذي زاده كان صلى الله عليه وسلم قوله في دعاء استفتاح  
 الصلاة وهو ليك وسعديك والخير في يديك والشر ليس اليك انتهى والجوابان متقاربان وفي مسلم عن  
 ابن عمر كان عمر يهل بأهل رسول الله صلى الله عليه وسلم من هؤلاء الكلمات ويقول ليك اللهم ليك  
 وسعديك إلى آخر ما زاده هنا قال الحافظ فعرف أنه اقتدى بابيه وأخرج ابن أبي شيبة عن السمر  
 ابن مخزومة قال كانت تلبية عمر فذكر مثل المرفوع وزاد ليك مرغوبا ومرهوبا اليك ذا النعمان  
 والفضل الحسن انتهى وقد استحب العلماء الاقتصار على تلبية الرسول واختلفوا في جواز الزيادة عليها  
 وكراهتها وبه قال مالك والشافعي في أحد قوليه لأنه صلى الله عليه وسلم عليهم التلبية كما في حديث عمرو  
 ابن معدى كرب ثم فعلها هو ولم يقل لبوا بما شئتم مما هو من جنس هذا بل عليهم كما عليهم التكبير  
 في الصلاة فلا ينبغي أن يمتد في ذلك شيئا مما علمه وأخرج الطحاوي عن سعد بن أبي وقاص أنه سمع  
 رجلا يقول ليك ذا المارح فقال إنه لن ذو المارح وما هكذا كنا نلبى على عهد رسول الله صلى  
 الله عليه وسلم وقال آخرون يجوز بلا كراهة لفعل عزروا به وفي النسائي عن ابن مسعود كان من تلبية  
 النبي صلى الله عليه وسلم فذكره فدل على أنه كان يلبى بغيرها وله لابن ماجه وابن جبان والحاكم  
 عن أبي هريرة كان من تلبية النبي صلى الله عليه وسلم ليك اله الحق وللعاكم عن ابن عباس  
 أنه صلى الله عليه وسلم وقف بعرفات فلما قال ليك اللهم ليك قال إنما الخير خير الأخرى وللدارقطني  
 في العلل عن أنس أنه عليه السلام قال ليك حقا حقا بعدد أوقاف وفي مسلم في الحديث الطويل عن جابر  
 حتى استوت به ناقته على البيداء أهل بالتوحيد ليك اللهم إلى آخره قال وأهل الناس بهذا الذي  
 يهلون به فلم يزد عليهم شيئا منه ولم يلبس به وفي أبي داود عن جابر قال أهل رسول الله صلى الله عليه وسلم  
 فذكر التلبية مثل حديث ابن عمر قال والناس يزيدون ذا المارح ونحوه من الكلام والنسائي صلى  
 الله عليه وسلم يسمع فلا يقول اللهم شيئا وفي ابن ماجه عن علي بنحوه وأجاب من قال بالكراهة بأن هذا  
 كله يدل على أن الاقتصار على تلبية الرسول أفضل لما رويته هو صلى الله عليه وسلم عليها وأما علم  
 نعيمه عن الزيادة فله لا يتوهم المنع كما أن زيادته هو ما ذكر في بعض الأماكن لبيان الجواز وفيه مشروعه  
 التلبية وهو أجمع وأوجبها أبو حنيفة ويجزى عنده ما في معناه من تسبيح وتكبير وسائر الأذكار  
 كما قاله هو أن التسبيح وغيره يقوم في الأحرام بالصلاة مقام التكبير وقال مالك والشافعي سنة  
 ثم اختلفا فأوجب مالك في تركها الدم ولم يوجبها الشافعي وقال بوجودها ابن حبيب والباقون قال  
 قول أصحابنا سنة معناه عندي أنها ليست شرطا في صحة الحج والأفهي واجبة بدليل أن في تركها الدم  
 فهي واجبة غير شرطية وفوق ما بينا وبين أبي حنيفة فإنها عند أبي حنيفة واجبة شرطا ومع ذلك لا يمتنع عنده  
 لفعلها بل يكفي ما في معناه من ذكر وهذا الحديث رواه البخاري عن عبد الله بن يوسف ومسلم عن يحيى

وابوداود عن العسبي والديلمي بن حنيفة أربعتهم عن مالك بنه. الا ان البخاري لم يذكر زبادة ابن عمر  
وتابع مالك الكلب عند الترمذي وعبد الله بن عمر عن ابن ماجة كلاهما عن نافع به (مالك عن هشام  
ابن عروة عن أبيه) مرسل وصله الشيخان وغيرهما من حديث انس ومن طريق صالح بن كيسان  
عن نافع عن ابن عمر (ان رسول الله صلى الله عليه وسلم كان يصلي في مسجد ذي الحليفة ركعتين) سنة  
الاحرام فقيه الصلاة ما قبل الاحرام وانهم ما نافله به قال الجوهري وسلفا وخلفا واستحب الحسين البصري  
الاحرام بعد صلاة فرض لانه روى ان الركعتين كانتا الصبح واجيب بان هذا لم يثبت (فاذا استوت به  
راحلتك) وسلم في حديث ابن عمر استوت به الناقصة قائمة (أهل) أي رفع صوته بالتلبية عند الدخول  
في الاحرام وفيه دليل لمالك والشافعي والجمهور ان الأفضل ان يهل اذا انبعثت به راحلتك وتوجه  
لطرفين ما شيا وقال الحنفية الأفضل عقب الصلاة لما في أبي داود والترمذي وحسنه عن ابن عباس  
انه صلى الله عليه وسلم أهل بالجمع حين فرغ من الركعتين واجيب بانه حديث ضعيف كما قاله النووي  
والمنذري وان حسنه الترمذي وسكت عليه ابوداود لان فيه خصم من عبد الرحمن ضعيف  
عند الجمهور وثقه ابن معين وأبو زرعة (مالك عن موسى بن عقبة) بضم العين وسكون القاف (عن سالم  
ابن عبد الله) بن عمر (انه سمع اباة يقول يبدأونكم) بالمد (هذه) التي فوق على ذي الحليفة لمن صعد  
الوادى قاله ابو عبد البكري وغيره واضافها اليهم ليكونهم كذبوا بسبها كذا يحصل لهابه الشرف  
(التي تكذبون على رسول الله صلى الله عليه وسلم فيها) أي بسبها ففي التعليل نحو ما تثنى فيه لمسك  
فيما افضم وحديث دخلت النار امرأة في هرة فقتلوا انهم احرم منها ولم يحرم منها (ماهل) وللحميدي  
عن سفيان عن ابن عيينة بسنده والله ما أهل (رسول الله صلى الله عليه وسلم الامن عند المسجد يعني  
مسجد ذي الحليفة) وسلم من طريق حاتم بن اسماعيل عن موسى ماهل الامن عند الشجرة حين  
قام به بعيره ولا خلف فالشجرة عند المسجد قال الحافظ وكان ابن عمر يكر رواية ابن عباس عند  
البخاري بل فقط ركب راحلتك حتى استوت به على البيداء أهل وقد ازال الاشكال ما رواه ابوداود  
والحاكم من طريق سعيد بن جبير قلت لابن عباس عجت لاختلاف اصحاب رسول الله صلى الله عليه  
وسلم في اهلالة فقال اني لاعلم الناس بذلك انما كانت من رسول الله صلى الله عليه وسلم جمعة واحدة  
هن هناك اختلفوا خرج صلى الله عليه وسلم حاجا فلما صلى في مسجد ذي الحليفة ركعتين أو جب  
في مجلسه فاهل بالجمع حين فرغ منهما فسمع ذلك منه قوم فحفظوه ثم ركب فلما استقلت به راحلتك أهل  
وادر ذلك قوم لم يشهدوا في المرة الاولى فسمعوه حين ذلك فقالوا انما أهل حين استقلت به راحلتك  
ثم مضى فلما علا شرف البيداء أهل وادر ذلك قوم لم يشهدوه فقتل كل واحد ما سمع وانما كان اهلالة  
في مضاهة وايما الله ثم أهل ثانيا وثالثا فعلى هذا فكان انكار ابن عمر على من يخص الاهلال بالقيام  
على شرف البيداء وقد اتفق فقهاء الامصار على جواز جميع ذلك وانما الخلاف في الأفضل انتهى  
وحديث ابن عباس وان زال به الاشكال لكن فيه خصم من عبد الرحمن ضعيف عند الجمهور ومحمد بن  
اسحاق الراوي عنه مدلس وفيه مقال وان صرح بالتحديث ولذا قال النووي والمنذري حديث ضعيف  
كما مر وعلى تسليم توثيق خصم وتلذه فقد عارضه حديث ابن عمر وانس في الصحيحين وغيرهما  
انه انما أهل حين استوت به ناقصة قائمة وقال عياض ليس من شرط الكذب العمد فقول ابن عمر محمول  
على ان ذلك وقع منهم سهوا اذ لا يظن به نسبة الصحابة الى الكذب الذي لا يخلو وبسط هذا الولى  
العراقي فقال ان قلت كيف جعلهم كاذبين مع انه وقع منهم باحتداد فلا يطلق عليهم الكذب وانما يطلق  
الخطا قلت الكذب عند أهل السنة الاخبار عن الشيء بخلاف ما هو عليه عمدا كان أو غلطا أو سهوا

والعمد شرط للامتناع خلاف المعتزلة في جعله شرطاً في صدق اسم الكذب فان كانت كان ينبغي الاحتراز  
 عن هذه اللفظة لان المفهوم منها الذم والذاتلون بذلك غير مضمون بل مشكوك وروى لصدوره عن احتياط  
 قات اراد ابن عمر التفرغ من هذه المقالة وتثنيها على قائلها الخدرى فصدق اللفظ الذي ذكره فان كانت  
 تحصل بقصوده بكونه صلى الله عليه وسلم احرم من المسجد ولا حاجة الى انكار كونه اهل أى رفع صوته  
 بالتلبية بعد وصوله الى البداء اذ هو غير منافق للاحرام السابق قلت انما اراد انكار كون ابتداء الاحرام  
 وقع عند البداء لا كونه اهل عند ما يقوله ما اهل الامن عند المسجد اهل لالمحضور وهو الذى ابتدأ  
 به الاحرام انتهى وفيه ان الاحرام من المقتات افضل من ديرة الاهل لانه صلى الله عليه وسلم  
 لم يحرم من مسجد مع شرفه المعلوم وأخرج البخارى وأبو داود عن التميمي ومسلم عن يحيى النيسابورى  
 عن مالك بن نافع وسفان بن عيينة عند البخارى وغيره وحاتم بن اسماعيل عند مسلم كلاهما  
 عن موسى بن عقبة (مالك عن سعيد) بكسر العين (ابن أبى سعيد) كيسان (المعبري) بضم الباء وفتحها  
 (عن عبيد بن جريح) بتصغيرهما التميمي مولا هم المدي ثقة قال الحافظ وليس بينه وبين عبد الملك بن  
 عبد العزيز بن جريح المكي مولى بنى امية نسب فقد يظن ان هذا دعوى وليس كذلك وهذا من رواية  
 الاقران لان عميداً وسعيداً تابعيان من طبة واحدة (انه قال لعبد الله بن عمر يا ابا عبد الرحمن) كنية  
 ابن عمر (رايتك تصنع ارباعاً) من الحصال (لم ارا احداً من أصحابك) أى اصحاب النبي صلى الله عليه  
 وسلم والمراد به منهم (بصنعها) مجمعة وان كان يصنع بعضها قاله المازرى وظاهر السابق ان اراد ابن عمر  
 عما ذكر دون غيره ممن رآهم عبيد (قال وما من يا ابن جريح قال رايتك لاتمس من الاركان) الاربعه  
 للكعبة (الا) الركبتين (اليامين) بخفيف الباء لان الالف بدل من احدى يامى النسب ولا يجمع بين  
 الدل والمبدل وفي لغة قليلة تشديد ما على ان الالف زائدة لا بدل والمراد بهما الركن اليماني والركن  
 الذى فيه الحجر الاسود وهو العراق لانه الى جهة تغليبا ولم يقع التغليب باعتبار الاسود خوف  
 الاشتباه على جاهل ولم يقع باعتبار العراقيين لمخافة اليمانيين والتخفيف من محسبات التغليب وظاهره  
 ان غير ابن عمر من الصحابة الذين رآهم عبيد كانوا يستلمون الاركان كلها وصح ذلك عن معاوية وابن  
 الزبير وروى عن الحسن والحسين وجابر (ورايتك تلبس) بفتح أوله وثالثه (التعال السنية) بكسر  
 السين المهملة وسكون الموحدة ففوقه أى التى لا شعر فيها مشتمل من السبت وهو الحلق قاله الارزهرى  
 اولاً لأنها سبت بالدماغ أى لانت قال أبو عمر والشيباني السبت كل جلد مدبرغ وقال أبو زيد جلود البقر  
 مدبروعة لا أو نوع من الدماغ يقطع الشعر أو جلد البقر المدبرغ بالقرظ وقيل بالسبت بضم أوله بنت  
 يدبرغ به قاله صاحب المنتهى وقال الداودى هى منسوبة الى موضع يقال له سوق السبت وقال ابن  
 وهب كانت سوداء لا شعر فيها وقيل هى التى لا شعر عاها أى لون كانت ومن أى جلد كانت وبأى دماغ  
 دبرت وقال عياض فى الاكمال الاصح عندى ان اشتقاقها واضافتها الى السبت الذى هو الجلد المدبرغ  
 او الى الدماغ لانه السبت من كبسورة ولو كانت من السبت الذى هو الحلق كما قال الارزهرى وغيره  
 وكانت النسبة سبتية بالفتح ولم يروها أحد فى هذا الحديث ولا غيره ولا فى الشعر فيما عدا الابا الكبير  
 قال وكان من عادة العرب لبس التعال بشعرها غير مدبروعة وكانت المدبروعة تعمل بالطاقف وغيره  
 ويلبسها اهل الزفافية (ورايتك تصبغ) بضم الموحدة وحكى فتحها وكسرها (بالصفرة) وبك  
 أو شعرك (ورايتك اذا كنت) مستقراً (بنكة اهل الناس) أى رفعوا اصواتهم بالتلبية للاحرام بحج  
 أو عمر (اذا راوا الهلال) أى هلال ذى الحجة (ولم تهلل) بلا من بقل الادغام (انت حتى يكون)  
 أى يوجد وفى رواية كان أى وجد (يوم) بالرفع فاعل يكون التامة والتعب خبر على انها ناصنة

(التروية) ثامن ذى الحجة لان الناس كانوا يروون فيه من الماء أى يحملونه من مكة الى عرفات ليستعملوه شربا وغيره وقبل غير ذلك (فقبل أنت) وتبين من جوابه انه كان لا يهل حتى يركب قاصدا الى منى (فقال عبد الله بن عمر اما الاركان فاني لم أرو رسول الله صلى الله عليه وسلم يسلم) وفي رواية يستلم منها (الا) الركنتين (اليامين) بالتخفيف لانهما على قواعد ابراهيم وموسى واستلامهما بمختلف فالعراقى مسه وهو استلامه التقييل لاختصاصه بالحجر الاسودان قدر والاقبيده أو يعود ثم وضعه على فيه بلا تقبيل واليمنى مسه بيده ثم يضعها على فيه بلا تقبيل ولا يمس به بغيره بخلاف الشاميين فليسا على قواعد ابراهيم فلم يمسهما فالعامة ذلك قال القياصى لو ادخل الحجر فى البيت حتى عاد الشاميان على قواعد ابراهيم استلما قال ابن القصار ولذا المابنى ابن الزبير الكعبة على قواعد استلم الاركان كلها والذى قاله النجدة ورسافا وخلفا ان الشاميين لا يستلمان قال عياض واتفق عليه أئمة الامصار والفقهاء وانما كان الخلاف فى ذلك فى العصر الاول من بعض الصحابة وبعض التابعين ثم ذهب وقال بعض العلماء اختصا من الركنتين بين السنة ومستند التعميم القياصى وأجاب الشافعى عن قول من قال ليس شئ من البيت مهجورا انما ندع استلامهما بحجر البيت وكيف يحجره وهو يطوف به ولكننا تتبع السنة فعلا وتركا ولو كان ترك استلامهما محجرا لهما المكان ترك استلام ما بين الاركان محجرا لهما ولا قائل به (واما النعال السنية فاني رأيت رسول الله صلى الله عليه وسلم يلبس النعال التى ليس فيها شعر) اشار الى تفسيرها بذلك وهكذا قال جامد أهل اللغة والغريب والمحدث انها التى لا شعر فيها (وتوضا فيها) أى النعال أى يتوضأ ويلبسها ويرجلاه رطبتان قاله النورى (فانا احب ان لبسهما) اقتداء به (واما الصغرة فاني رأيت رسول الله صلى الله عليه وسلم يصبغ بها فانا احب ان أصبغ بها) قال المازرى قيل المراد صبغ الشعر وقيل صبغ الثوب قال والاشبه الثانى لانه اخبر انه صلى الله عليه وسلم صبغ ولم يتقل عنه صلى الله عليه وسلم انه صبغ شعره قال عياض وهذا أظهر الوجهين وقد جاءت آثار عن ابن عمر بن فهما صغيرا بن عمر حجتهم واحتج به صلى الله عليه وسلم كان يصفر لحيتته بالورس والزعفران رواه أبو داود وذكر ايضا فى حديث آخر احتجاجه بان النبى صلى الله عليه وسلم كان يصبغ بها ثيابه حتى عمامته واجيب عن الاول باحتمال انه كان مما يتطيب به لانه كان يصبغ بها شعره وقال ابن عبد البر لم يكن صلى الله عليه وسلم يصبغ بالصفرة الا ثيابه واما الخضب فلم يكن يخطب وتعبه فى المقهم بان فى سنن أبى داود عن أبى رزمة قال انطلقت مع أبى نحوال صلى الله عليه وسلم فاذاهو ذووفرة وفهاردع من حناء وعلبه بردان أنحضرن قال الولي العراقى وكان ابن عبد البر انما اراد فى الخضب فى لحيتة فقط (واما الادلان فاني لم أرو رسول الله صلى الله عليه وسلم يهل حتى يذبح به راحلته) أى تستوى قائمة الى طريقته قال المازرى ما تقدم من جواباته نص فى عين ما سئل عنه ولما لم يكن عنده نص فى الرابع أجاب بضرب من القياص ووجهه أنه لما رآه فى حجه من غير مكة انما يهل عند الشروع فى الفعل آخر هو الى يوم التروية لانه الذى يتسدا فيه باعمال الحج من الخروج الى منى وغيره وقال القرطبي ابعدهم قال هذا قياص بل هو تمسك بنوع الفعل الذى رآه يفعل وتعب بان ابن عمر ماراه صلى الله عليه وسلم أحرم من مكة يوم التروية كما رآه استلم الركنتين اليامين فقط بل رآه أحرم من ذى الحليفة حين استوت به راحلته فقااس الاحرام من مكة على الاحرام من الميقات لانها ميقات الكاش بمكة فأحرم يوم التروية لانه يوم التوجه الى منى والثروع الى العمل قياصا على احرامه صلى الله عليه وسلم من الميقات حين توجه الى مكة فالظاهر قول المازرى وقد قال ابن عبد البر جاء ابن عمر بحجة قاطعة نزع بها فاحتجبا للعموم فى اهلالة صلى الله عليه وسلم ولم ينص مكة من غير ما فكانه قال لا يهل

الحجاج الا في وقت يتم له عمله وقصده الى البيت ومواضع المناسك والشعائر لانه صلى الله عليه وسلم  
 أهل واتصل له عمله ووافق ابن عمر على هذا جماعة من السلف وبه قال الشافعي وابجابه وهوراوية عن  
 مالك والرواية الاخرى الافضل ان يحرم من اول ذي الحجة قال عياض وجل شيوخنا رواية استحباب  
 الاكل يوم التروية على من كان خارجا من مكة ورواية استحبابه اول الشهر على من كان في مكة وهو  
 قول اكثر الصحابة والعلماء يحصل له من الشئ ما يباو من احر من الميتات قال النووي  
 والخلاف في الاستحباب وكل منهم جائز بالاجماع وكلام القاضي وغيره يدل على ذلك قال ابن  
 عبد البر في الحديث دليل على ان الاختلاف في الافعال والاقتوال والمذهب كان موجودا في الصحابة  
 وهو عند العلماء اصح ما يكون من الاختلاف وانما اختلفوا بالتأويل المحتمل فيما سمعوه ورواه اوزاعيا  
 انفر بعضهم بعلمه دون بعض وما اجمع عليه الصحابة واختلف فيه من بعدهم فليس اختلافهم بشئ  
 وفيه ان الحجة عند اختلاف السنة وانما حجة على من خالفها وليس من خالفها حجة عليها الا ترى  
 ان ابن عمر لم يستوحش من مفارقة اصحابه اذ كان عنده في ذلك علم من النبي صلى الله عليه وسلم  
 ولم يقل له ابن جريج الجماعة اعلم به منك ولعلك وهمت كما يقول اليوم من لا علم له بل انتقاد الحق  
 اذ سمعه وهذا كذا يلزم الجميع انتهى واخرجه البخاري في الطهارة عن عبد الله بن يوسف وفي اللباس  
 واودا وفي الحج عن القنبي ومسلم عن يحيى كلهم عن مالك به (مالك عن نافع ان عبدا لله بن عمر كان  
 يصلي في مسجد ذي الحليفة) ركعتين سنة الاحرام (ثم يخرج فيركب فاذا استوت به راحلته) قائمة  
 (احرم) اتباعا لما رآه من فعل المصطفى لذلك كما في الصحيحين من طريق صالح بن كيسان عن نافع  
 عنه مرفوعا وفي مسلم من رواية الزهري عن سالم عن ابيه كان صلى الله عليه وسلم يركع بذي الحليفة  
 ركعتين ثم اذا استوت به الناقة قائمة عند مسجد ذي الحليفة أهل (مالك انه بلغه ان عبدا للمالك بن  
 مروان) بن الحكم الاموي احدثه مولاه بنى امة (أهل من عند مسجد ذي الحليفة حين استوت به راحلته  
 وان ابان) بفتح الهمزة والياء فالف فنون (ابن عثمان) بن عفان الاموي المدني التابعي الثقة مات  
 سنة خمس ومائة (أشار عليه) بالافراد وفي نسخة عليهم أي على عبد الملك ومن معه (بذلك) فاتبوه  
 واتقصدوا من هذا ان العمل استمر على فعل المصطفى فيرد على من قال يحرم من اليبساء او عتبت  
 صلاة الركعتين

\*(رفع الصوت بالاهلال)\*

أي التلبية وقول عياض هورفع الصوت بالتلبية تعقب بانه لا يلتم حينئذ قوله بالاهلال مع قوله رفع  
 الصوت قال عياض واستهل المولود رفع صوته وكل شئ ارتفع صوته قد استهل وبه سمي الهلال  
 لان الناس يرفعون اصواتهم بالانخبار عنه واستبعده ابن المنير لان العرب ما كانت تعقب بالاهلة  
 لانها لا تؤرخ بها والهلال يسمى بذلك قبل العناية بالتاريخ وبان جعل الاهلال مأخوذا من الهلال  
 أولى لقاعدة تصريقية وهي انه اذا تناقض الامر في اللفظين ايهما أخذ من الآخر جعلت الالفاظ  
 المتناولة لذات أصلا للالفاظ المتناولة للعماني والهلال ذات فهو الاصل والاهلال معني  
 يتماق به فهو القرع انتهى (مالك عن عبد الله بن أبي بكر محمد بن عمرو) بفتح العين (ابن حزم)  
 الانصاري المدني (عن عبد الملك بن أبي بكر بن الحارث بن هشام) الخزرجي المدني مات في اول  
 خلافة هشام (عن خلاد بن السائب الانصاري) الخزرجي التابعي الثقة ورواه من زعم انه صحابي  
 (عن ابيه) السائب بن خلاد بن سويد أبي سهل المدني له صحبة وعمل على اليمن ومات سنة احدى  
 وسبعين (ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قال أنا في جبريل فأمرني) عن الله تعالى أمرني عند

الجمهور ووجوب عند الظاهرية (ان امر احكامي او من معي) بالشك في رواية يحيى والشافعي وغيرهما  
من الراوى اشارة الى ان المصطفى قال احدا للفظين وكل منهما يسند مسندا لا يروى بغيره ان الاثر ان  
الشك من النبي صلى الله عليه وسلم لانه نوع سهو ولا يصح عنك ركيك متعسف وفي رواية  
القعني ومن معي بالواو قال الولي العراقي يحتمل انه زيادة ايضاح وبيان فان الذين معه اصحابه ويحتمل  
ان يريد باصحابه الملازمين له القميين معه في بلده وهم المهاجرون والانصار وعن معه غيرهم ممن قدم  
اليحج معه ولم يره الا في تلك الحجة وقال غيره عطقه على اصحابه لما قد يتوهم ان مراده الذين صحبوه وعرفوا  
نه اطول الملازمة له دون من رافقه واتبعه في وقت ما فجمع بينهم ما يفيد ان مراده كل من صحبه  
ولو في وقت ما حتى من لم يره الا مرة واحدة ولم يكلمه فحفظهم عليهم لزيادة الاعظام بشأن تعليمهم  
اذ من قرب عهده بالاسلام والهجرة احق بتأكيد التعريف بالسنة وأما الخاصة فظنة الاطلاع  
على خفايا الشريعة ودقائقها (ان يرفعوا اصواتهم بالتلبية) اظهار الشعار الاحرام وتعليل الجاهل  
ما يستحب في ذلك المقام (او بالاهلال) وهو رفع الصوت بالتلبية كما مر فالتصريح بالرفع معه زيادة  
بيان (يريد احدهما) يعني انه صلى الله عليه وسلم انما قال احدهما في اللغتين لكن الراوى شك فيما  
قاله من ذلك فأتى بأو التي لاخذ الشيعين ثم زاد ذلك بيانا بقوله يريد احدهما وفي النسائي عن ابن عيينة  
بالتلبية وفي ابن ماجه عنه بالاهلال ولا جدوا بن ماجه وصححه ابن حبان والحاكم عن زيد بن خالد  
خرفوعا اتاني جبريل فقال ان الله يامر ان يرفعوا اصواتهم بالتلبية فانها من شعائر  
الحج ولا بن أبي شيبة باسناد صحيح عن بكر بن عبد الله المزني قال كنت مع ابن عمر فابى حتى اسمع  
ما بين الجبلين وله ايضا بسند صحيح عن المطب بن عبد الله قال كان اصحاب رسول الله صلى الله عليه  
وسلم يرفعون اصواتهم بالتلبية حتى تسمع اصواتهم وهذا الحديث رواه ابو داود عن القعني عن مالك به  
وتابعه ابن جرير كذا في الفهرست وسفيان بن عيينة عن عبد الله بن أبي بكر بنحوه عند الترمذي والنسائي  
وابن ماجه وصححه الترمذي وابن خزيمة والحاكم وابن حبان ورجاله ثقات وان اختلف على التابى  
في صحابه فقل ائمه كذا وقيل زيد بن خالد وقيل عن خلاد عن أبيه عن زيد بن خالد وأخرجه ابن  
ماجه عن سفيان الثوري عن عبد الله بن أبي ليدي عن المطب بن عبد الله بن حنطب عن خلاد عن زيد  
ابن خالد وقال ابن عبد البر هذا حديث اختلف في اسناده اختلفا كثيرا وارجوان رواية مالك أصح  
انتهى وهو اختلف لا يضر ما في الخصا في فلا مانع ان خلاد سمعه من أبيه ومن زيد كما ان اياه قد يكون  
سمعه من زيد ثم من المصطفى فحدث به كل منهما على الوجهين او كان السائب يرسله تارة وأما رواية  
الثوري فن الجاثقان يسمعه من خلاد الرجلان ولهذا لم يلتفت الترمذي ومن عطف عليه الى هذا  
الاختلاف وصححه وكما مر (مالك انه سمع أهل العلم يقولون ليس على النساء رفع الصوت بالتلبية)  
لانه يخشى من صوتها الفتنة (السمع المرأة نفسها) فيستثنى ذلك من قوله ومن معي فليس له ذلك  
(قال مالك لا يرفع المحرم صوته باهلال في مساجد الجماعات) لئلا يخلط عليهم (السمع نفسه ومن يليه  
الا في المسجد الحرام ومسجد منى فانه يرفع صوته فيهما) ووجه الاستثناء ان المسجد الحرام جعل للعجاج  
والمعمر وغيرهما فكان الملبى انما يقصد اليه فكان وجه الخصوصية وكذلك مسجد منى (قال  
مالك سمعت بعض أهل العلم يستحب التلبية دبر كل صلاة) ولولا فله (وعلى كل شرف) مكان مرتفع  
(من الارض) وكذا ينبغي لقيام وقعود ونزول وركوب وصعود وهبوط وملافة رافق وسماع ملب  
وفي تلبية من رجع اثنى تسميه في رجوعه روايتان



هو الا هلال بالحج وحده في شهره اتفاقا وفي غير شهره عند حجة والا عتقار بعد الفراغ من اعمال الحج  
 لمن شاء (مالك عن ابي الاسود محمد بن عبد الرحمن) بن نوفل بن خويلد بن اسد بن عبد العزى الاسدي  
 المدني ثقة علامة بالغزالي مات سنة بضع وثلاثين ومائة (عن عروة بن الزبير عن عائشة زوج النبي  
 صلى الله عليه وسلم انها قالت خرجنا مع رسول الله صلى الله عليه وسلم) زادت عمرة عنها الجحش بقين من  
 ذي القعدة كما يأتي في الموطأ وفي الصحيحين عن القاسم عنها في شهر الحج وفيه ما من وجه آخر عن عروة  
 عنها ما وفيه هلال ذي الحجة (عام حجة الوداع) سنة عشر من الهجرة سمعت بذلك لانه صلى الله عليه وسلم  
 ودع الناس فيها ولم يحج بعد الهجرة غيرها (فما من أهل بعرة) فقط (وما من أهل بحجة وعمره)  
 جمع بينهما فكان قارنا (وما من أهل بالحج) وحده مفردا ولا يخالف هذا رواية عمرة الا انه عنها  
 والاسود في الصحيحين عنها خرجنا مع رسول الله لا ترى الا الحج والبخاري من وجه آخر عن ابي الاسود  
 عن عروة عنها ما لم يحج بالحج ولمسلم عن القاسم عنها الا ذكر الحج وله أيضا ما لم يحج فظاهره ان  
 عائشة مع غيرها من الصحابة كانوا محرمين بالحج أولا لانه يحمل على انها ذكرت ما كانوا يهدونه من  
 ترك الاعتمار في شهر الحج فخرجوا لا يعرفون الا الحج ثم بين لهم النبي صلى الله عليه وسلم وجوه الاحرام  
 وجوز لهم الاعتمار في شهر الحج وأما عائشة نفسها في الصحيح من رواية هشام وابن شهاب عن  
 عروة عنها في هذا الحديث قالت وكنت ممن اهل بعرة فادعى اسماعيل القاضي وغيره ان هذا غلط  
 من عروة وان الصواب رواية الاسود والقاسم وعمره عنها انها اهل بالحج مفردا وتنب بان قول عروة  
 عنها انها اهل بعرة صريح وقول الاسود وغيره عنها الا ترى الا الحج ليس صريحا في اهلها بالحج مفرد  
 فالجمع بينهما ما تقدم من غير تقليط وعروة ودواعي الناس بحديثها وقد وافقه جابر العجاني كما في مسلم  
 وكذا رواه طاوس ومجاهد عن عائشة وجمع أيضا باحتمال انها اهل بالحج مفردا كما صنع غيرها  
 من الصحابة وعلى هذا ينزل حديث الاسود ومن وافقه ثم أمر صلى الله عليه وسلم ان يفخروا الحج الى  
 العمرة ففعلت عائشة ما صنعوا فصارت متمعة وعلى هذا ينزل حديث عروة ثم لما دخلت مكة وهي حائض  
 ولم تقدر على الطواف لاجل الحيض امرها ان تحرم بالحج على ما في ذلك من الاختلاف (وأهل رسول الله  
 صلى الله عليه وسلم بالحج) على الصحيح الذي تظاهرت عليه الروايات (فأما من أهل بعمره فحل) لما  
 وصل مكة وأتى بأعمالها وهي الطواف والسعي والمحلق أو التقصير وهذا الجمع عليه في حق من لم يسق  
 معه هذا ما من احرم بعمره وساق معه الهدى فقال مالك والشافعي وجنابعه هو كذلك وقال  
 أبو حنيفة وأحمد وجنابعه لا يحل من عمرته حتى ينحر هديه يوم النحر (وأما من أهل بحج) مفردا (أو جمع  
 الحج والعمره) قارنا (فلم يحلوا) بفتح الباء وضمة واو كسر الحاء يقال حل المحرم وأحل بمعنى واحد (حتى  
 كان يوم النحر) فحلوا وهذا الحديث رواه البخاري وأبو داود وعن القعني والبخاري أيضا عن  
 اسماعيل وعبد الله بن يوسف ومسلم عن يحيى وأبو داود ومن طريق ابن وهب عنهم عن مالك به (مالك  
 عن عبد الرحمن بن القاسم عن أبيه عن) عمته (عائشة أم المؤمنين ان رسول الله صلى الله عليه وسلم  
 أقر بالحج) وكذا رواه ابن عمر وجابر في الصحيحين وابن عباس في مسلم وروى انه كان قارنا عمره في البخاري  
 وانس في الصحيحين وعمران بن حصين في مسلم والبراء في أبي داود وعلي في النسائي وسراقة وأبو طلحة عند  
 أحمد وأبو سعيد وقتادة عند الدارقطني وابن أبي اوفى عند البزار وسعيد بن المسيب في البخاري وجمع  
 بين الروايتين بأنه صلى الله عليه وسلم كان أولا مفردا ثم احرم بالعمره بعد ذلك وأدخلها على الحج فعمدة  
 رواية الافراد اول الاجرام وعمدة رواية القرآن آخره وأما من روى انه كان متمعا كمن عمر وعائشة  
 وأبي موسى وابن عباس في الصحيحين وعمران في مسلم فأراد التمتع اللغوي وهو الانتفاع وقد اتفق

بالاكتفاء بفعل واحد وبهذا المجمع تنظم الاحاديث وبأقوى زيادة في ذلك ولهذا الاختلاف اختلف  
 الائمة بعد اجماعهم على جواز الالوجه الثلاثة في أيها أفضل فقال مالك والشافعي في الصحيح  
 المعروف من مذهبه وأبو ثور وغيرهم الافراد أفضل وقال أجد وجاعة التمتع أفضل وقال أبو حنيفة  
 والثوري القران أفضل ورجح الافراد بأنه صح عن جابر وابن عمر وابن عباس وعائشة وهو لا لهم  
 مزينة في حجة الوداع على غيرهم فأما جابر فهو أحسن الصحابة سيما في حديث حجة الوداع فإنه ذكرها  
 من حين خروج النبي صلى الله عليه وسلم من المدينة إلى آخرها فهو واضبط لها من غيره وأما ابن عمر  
 فصح عنه أنه كان أخذها بنظام ناقة النبي صلى الله عليه وسلم في حجة الوداع وانكر على من رجع قول  
 أنس على قوله وقال كان أنس يدخل على النساء وهن مكشفات الرؤس وإن كنت تحت ناقة  
 النبي صلى الله عليه وسلم عسى لعابها أسعمه يلبى بالحج وأما عائشة فقهرها من رسول الله صلى الله  
 عليه وسلم معروف وكذلك اطلاعها على باطن أمره وظاهره وفعلة في خلوته وعلايته مع كثرة  
 فقهها وعظيم فطنتها وأما ابن عباس فدخله من العلم والفقه في الدين والفهم الساقب معروف مع كثرة  
 بحثه وتحفظه أحواله صلى الله عليه وسلم التي لم يحفظها غيره وأخذها إياها من كبار الصحابة وبان  
 الخلفاء الراشدين وأما على الافراد بعد النبي صلى الله عليه وسلم أبو بكر وعمر وعثمان  
 واختلف عن علي فلم يكن أفضل وعلموا أنه صلى الله عليه وسلم حج مفردا لم يواطبه عليه مع أنهم الائمة  
 المقتدى بهم في عصرهم وبعدهم فكيف ينظرونهم المواطبة على خلاف فعله صلى الله عليه وسلم  
 وأما الخلاف عن علي وغيره فأنما فعلوه إيمان الجواز وفي الصحيحين وغيرهما ما يوضح ذلك وقد روى  
 محمد بن الحسن عن مالك أنه قال إذا جاء عن النبي صلى الله عليه وسلم حديثان مختلفان وعمل  
 أبو بكر وعمر بإحدهما وترك الآخر لا تدخل ذلك أن الحق فيما عملاه وبأنه لم يمتثل عن أحدهم كراهة  
 الافراد وكرد عمر وعثمان وغيرهما التمتع حتى فعله على إيمان الجواز وبان الافراد لا يجب  
 فيه دم باجتماع بخلاف التمتع والقران ففيهما الدم بحران النقص بلا شك لان الصيام يقوم مقامه  
 ولو كان دم نسك لم يقيم مقامه كالأضحية وأجابوا عن أحاديث القران والتمتع بانها موقولة بأنه أمر بها  
 ففسد باليه لذلك فحوى الأمير المدينة وعن قوله تعالى وأتموا الحج والعمرة لله بأنه ليس فيها  
 الا الامر بإتمامها ولا يلزم منه قرنهما بالالفعل فهو وكقولهم وأقيموا الصلاة وآتوا الزكاة وبسط الجدل  
 يطول والحديث رواه مسلم عن اسماعيل بن أبي اويس ويحيى بن يحيى وأبو داود عن القعني والترمذي  
 وابن ماجه عن أبي مصعب والنسائي عن طريق عبد الرحمن بن مهدي وابن ماجه أنبأ عن هشام بن  
 عمار سئلتهم عن مالك به (مالك عن أبي الأ سود محمد بن عبد الرحمن قال) مالك (وكان يتم في حجر  
 عروة بن الزبير) ولذا اشتهر بترسيم عروة (عن عروة بن الزبير) بن العوام (عن) خالته (عائشة أم  
 المؤمنين) أن رسول الله صلى الله عليه وسلم أفرد الحج واستمر عليه إلى أن تحلل منه يعني ولم يعتمر تلك السنة  
 كما قيل وهو مقتضى من رجع أنه كان مفردا كما في التمتع وأعاد الامام هذا الحديث مختصرا كأنه لانه  
 سمعه من أبي الأ سود بالوجهين وأخرجه النسائي عن قتيبة وابن ماجه عن أبي مصعب عن مالك به  
 مختصرا فإن قيل كيف اختلف الصحابة في صفة حجه صلى الله عليه وسلم وهي حجة واحدة وكل واحد  
 منهم يخبر عن مشاهدته في قصة واحدة قال عياض أجاب الطحاوي وابن جرير ثم ابن عبد الله محمد بن  
 أبي صفرة ثم المهلب اخوه وابن المرباط وابن القصار وابن عبد البر وغيرهم بما ملخصه أن النبي صلى الله  
 عليه وسلم أباح للناس فعل هذه الأنواع الثلاثة ليدل على جواز جميعها اذ لو أمر بواحد لظن ان غيره  
 لا يجزى فاضيف المجمع اليه وأخبر بكل واحد بما أمر به وأباح له ونسبه إلى النبي صلى الله عليه وسلم

أما لأمره وأما التأويل عليه وأما إجماعه صلى الله عليه وسلم بنفسه فأخذوا بالفضل فأحرم مفرد الحج  
 وبه تطاهر الروايات الصحيحة وأما الروايات بأنه كان متمتعاً فحسبنا العرب وأما الروايات بأنه كان قارناً  
 فليس اخباراً عن ابتداء إجماعه بل اخبار عن حاله حين أمر أصحابه بالتحلل من حجهم وقبضه إلى عمرة  
 لخالفه الجاهلية إلا من كان معه هدى فكان هو صلى الله عليه وسلم ومن معه هدى في آخر إجماعهم قارنين  
 بمعنى أنهم أدخلوا العمرة على الحج وقول ذلك مواساة لأصحابه وتأنيبهم في فعلها في أشهر الحج لأنها  
 كانت منكراً عندهم في أشهره ولم يمكنه التحلل معهم بسبب الهدى واعتذر إليهم بذلك في ترك مواساتهم  
 وصلى الله عليه وسلم قارناً في آخره وانفق الجمهور على جواز إدخال الحج على العمرة وشذ بعض  
 الناس عنه وقال لا يدخل إجماع على إجماع كما لا تدخل صلاة على صلاة واختلف في إدخال العمرة على  
 الحج فيوزع أصحاب الرأي وهو قول الشافعي لهذا الحديث ومنعه آخرون وجعلوا هذا خاصاً بالنبي  
 صلى الله عليه وسلم لفروقه لا اعتماحه حيث في أشهر الحج ومن قال كان متمتعاً أي تمتع بفعل العمرة  
 في أشهر الحج وفعلها مع الحج لأن التمتع يطلق على معان فانتظمت الأحاديث واتفقت ولا يبعد ما ورد  
 عن الصحابة من فعل مثل ذلك إلى مثل هذا مع الروايات الصحيحة أنهم أحرموا الحج مفرداً فالأفراد  
 اخبار عن فعلهم أولاً والقرآن اخبار عن إجماع الذين معهم هدى بالعمرة ثانياً والتمتع لفسخهم الحج إلى  
 العمرة ثم إهلالهم بالحج بعد التحلل منها كما فعل كل من لم يكن معه هدى وقول بعض علمائنا أنه  
 صلى الله عليه وسلم أحرم إجماعاً مطلقاً متظراً ما يؤمر به من أفراد أو قرآن أو تمتع ثم أمر بالحج ثم أمر بالعمرة  
 معه في وادي العقيق بقوله صلى الله عليه وسلم في هذا الوادي المبارك وقيل عمرة في حجة لا يصح لأن رواية جابر وغيره  
 صريحة بخلافه مع صحته وقال الخطابي قد انعم الشافعي في كتاب اختلاف الحديث وأجاد فقال ما ملخصه  
 ما ملخصه في لغة العرب جواز إضافة الفعل إلى الأمر كالفعل لمحدث رحمه صلى الله عليه وسلم ما عازا وقطع  
 سارق رداء صفوان وأما العرب بذلك ومثله كثير وكان الصحابة منهم المفرد والمتمتع والقارن كل منهم يأخذ  
 عنه أمر نسكه ويصدر عن تعليمه فبإزاء تضاعف كلها إليه صلى الله عليه وسلم على معنى أنه أمر بها  
 وأذن فيها ويحتمل أن بعضهم سمعه يقول ليسك بحجة فيحكى أنه أفرد ونحفي عليه قوله وعمرة فلم يحك  
 إلا ما سمع وسمع انس وغيره الزيادة ولا ينكره ولها وإنما يحصل التناقض لو كان الزائد نافية القول  
 صاحبه فاما إذا أثبت وزاد عليه فلا تناقض ويحتمل أن الراوي سمعه يقول لغيره على وجه التعليم فيقول  
 له قل ليسك بحج وعمرة على سبيل التلقين فهذه الروايات المختلفة تطاهر ليس فيها تناقض والجمع بينها  
 سهل كما ذكرنا انتهى وقيل أهل أولاً بالحج مفرداً ثم استمر على ذلك إلى أن أمر أصحابه بأن يفسخوا حجهم  
 فيبطلوه عمرة وفسخه معهم ومنعه من التحلل من عمرته المذكورة سوق الهدى فاستمر معتمراً حتى أدخل  
 الحج عليها حتى تحلل منهم جميعاً وهذا يستلزم أنه أحرم بالحج أولاً وأخراً وهو محتمل (مالك أنه سمع أهل  
 المدينة يقولون من أهل) أحرم (حج مفرد ثم يهال به بعد بعمرة) يردوها عليه (فليس له ذلك)  
 لضعفها وقوته (قال مالك ذلك الذي أدركت عليه أهل العلم ببلدنا) المدينة لأن أعمال العمرة داخله  
 في أعمال الحج فلا فائدة في إردافها عليه بخلاف عكسه فسدته بدبه الوقوف والرمي والمبيت

(\*) (القرآن في الحج) \*

مصدر قرن وهو الإجماع بالحج والعمرة معاً وهذا الاختلاف في جوارحه والأهل بالعمرة ثم يدخل  
 عليها الحج أو عكسه وهذا يختلف فيه (مالك عن جعفر) الصادق (ابن محمد) الباقر (عن أبيه)  
 محمد بن علي بن الحسين وفيه انقطاع لأن محمد الميذكر المقداد ولا علياً لكنه في الصحيحين وغيرهما  
 من طرق بنحوه (أن المقداد بن الأسود) الصحابي الشهير البدرى (دخل على علي بن أبي طالب

بالسقي) بضم السين واسكان القاف مقصور قرية جامعة بطريق مكة وفي البخاري عن  
سعيد بن المسيب ان ذلك كان بعسفان (وهو جمع) بفتح الفتحية وسكون النون وفتح الجيم  
وعين مهملة من جمع كنع وبضم أوله وكسر الجيم من اجمع أى يسقى (بكراته) جمع بكرة بالفتح والضم  
ولد الناقة أو الفتى منها أو التي إلى ان يجذع أو ابن الخناض إلى ان يثنى أو ابن البون أو الذى لم يزل  
(دقيقا ونخبطا) بفتح المجمة والموحدة ورق ينفذ بالخياط ويحفظ ويطن ويخط بدقيق  
أو غيره ويونخ بالماء ويسقى للابل ويقال نجعت البعير اذا سقيته المديد ودوان سقيه الماء بالرز  
أو السمسم أو الدقيق واسم المديد النجوع (فتال) المعداد على (هذا عثمان بن عفان) أمير  
المؤمنين (يهسى عن ان يقرن) بفتح أوله وكسر ناله أى الانسان مبنى للفاعل أو يضم أوله وفتح  
الراء مبنى للفعول والسائب قوله (بين الحج والعمرة) فخرج على بن أبى طالب وعلى بنديه أنرا الدقيق  
والنخط) لاستبحاله لانه كبر عليه نهيته عن امر أباحه المصطفى (هذا أنسى أنرا الدقيق والنخط على  
ذراعيه) فأطلق اليدين أولا على ما شمل الذراعين (حتى دخل على عثمان بن عفان فقال أنت  
انتهى عن ان يقرن) بالبناء للفعول والفاعل أى الانسان (بين الحج والعمرة) ولمسلم عن سعيد بن  
المسيب فقال على ما تريد الى ان تنهى عن أمر فله رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال عثمان دعنا عنك  
فقال انى لا استطيع ان ادعك (فقال عثمان ذلك رايي فخرج على غضبا) لان معارضة النص بالراى  
شديدة عندهم (وهو يقول ليسك اللهم لي بك بحجة وعمرة معا) وللنساء والاسماء على فقال عثمان  
ترانى أنهى الناس وانت تفعله قال ما كنت ادع سنة النبي صلى الله عليه وسلم لقول أحد والنساء  
أيضا ما يشعرون عثمان رجع عن النهى ولفظه فلي على وأصحابه بالعمرة فلم ينههم عثمان فقال على  
لم تسمع رسول الله صلى الله عليه وسلم تمتع قال بلى وله من وجه آخر عن على سمعت رسول الله صلى الله  
عليه وسلم يلى بهما جميعا ولمسلم عن عبد الله بن شقيق قال اى عثمان بلى ولكن كنا خائفين قال المحافظ  
فى رواية شاذة فقد روى الحديث مروان بن الحبحم وسعيد بن المسيب وهما اعلم من ابن شقيق فلم يقلوا  
ذلك والتمتع والقران انما كانا فى حجة الوداع ولا خوف فيها وفى الصحيحين عن ابن مسعود كنا آمن  
ما يكون وقال القرطبي قوله خائفين اى من ان يكون من أفردا كثر أجراء من تمتع وهو جمع حسن على  
بعده انتهى وفى البخاري عن مروان بن الحبحم شهدت عثمان وعليما وعثمان ينهى عن التمتع وان يجمع بينهما  
فلما رأى ذلك على أهل بهما البيل بحجة وعمرة قال ما كنت ادع سنة النبي صلى الله عليه وسلم لقول أحد  
ففيه انه نهى عن القران والتمتع مما أوعطف مسا وعلى ما مران الساف كانوا يطاقون على القران تمتعا  
لان القارن يتمتع بترك السفر مرتين وفى قصة عثمان وعلى من الفوائد اشاعة العالم ما عنده من العلم  
واظهاره ومناظرة ولاية الامور وغيرهم فى تحقيقه لمن قوى على ذلك انقصد مناخبة المسلمين والبيان  
بالفعل مع القول وجواز الاستنباط من النص لان عثمان لم يخف عليه جواز القران والتمتع وانما نهى  
عنهما ليعمل بالافضل كما وقع لعمر لم يكن خشى على ان يحمل غيره النهى على التحريم فأشاع جواز  
ذلك فكل منهم ما يجتهد ما جوروفه ان المجتهد لا يلزم مجتهد آخر تعليده لعدم انكار عثمان مع انه الامام  
حينئذ على على رضى الله عنهما (قال مالك الامر عندنا ان من قرن الحج والعمرة) احرم بهما معا  
وأردفه بطوافها (لم يأخذ من شعره شيئا ويحلى) بكسر اللام (من شئ) لانه محرم (حتى يغيره) ديا  
ان كان معه ويحلى (بني يوم النحر) برمي جرة العتبة (مالك عن محمد بن عبد الرحمن) بن نوفل اى الاسود  
ينيم عروة (عن سليمان بن يسار) أحد الفقهاء التابعي (ان رسول الله) ارسله سليمان وقدمه ان ابا  
الاسود وصله عن عروة عن عائشة ان رسول الله (صلى الله عليه وسلم) عام حجة الوداع خرج الى الحج

في تسعين ألفاً ويقال مائة ألف وأربعة عشر ألفاً ويقال أكثر من ذلك حكاه البيهقي وعنه في عدة  
الذين خرجوا معه وأما الذين جوامعهم فأكثر المقيمين بمكة والذين اتوا من اليمن مع علي وأبي موسى وفي  
حديث أن الله وعد هذا البيت أن يحججه في كل سنة ستمائة ألف إنسان فإن نقصوا كملهم الله باللائكة  
قال المحافظ في تسديد القوس هذا الحديث ذكره الغزالي ولم يخرجه شيخنا العراقي (فن أحبابه  
من أهل الحج) مفردهم أكثرهم (ومنهم من جمع الحج والعمرة) قرن بينهما (ومنهم من أهل العمرة فقط  
فأما من أهل الحج أوجع الحج والعمرة فلم يحلل) حتى كان يوم النحر (وأما من كان أهل العمرة  
فحلوا) لما طافوا وسعوا وحلقوا أو قصره وامن لم يسبق حديثا باجتماع ومن ساقه عند مالك والشافعي وجعته  
قياسا على من لم يسقه ولأنه يحل من نسكه فوجب أن يحل له كل شيء وقال أبو حنيفة وأحمد  
وجعته لا يحل من عمرته حتى ينحدره يوم النحر لما في مسلم عن عائشة مرفوعا من أحرم بعمرة ولم يهد  
فليحل ومن أحرم بعمرة وأهدى فلا يحل حتى ينحدره ومن أهل الحج فليتم حجه وهو طاهر فيأخذ الوضوء  
وأجيب بأن هذه الرواية مختصرة من الرواية الأخرى الآتية في الموطأ والصحاحين عن عائشة مرفوعا من  
كان معه هدى فليحل بالحج مع العمرة ثم لا يحل حتى يحل منهم ما جميعا فهدم مرسره للحديث من تلك  
وتدبرها ومن أحرم بعمرة وأهدى فليحل بالحج مع العمرة ولا يحل حتى ينحدره وهذا التأويل متعين  
جمع بين الروايتين لاتحاد القصة والرواية (مالك أنه سمع بعض أهل العلم يقول من أهل بعمرة ثم بدله  
أن يهل بالحج معها فذلك) جازئ (له ما لم يطف بالبيت) يعني (بين الصفا والمروة) فإن طاف وصلى  
ركبته فليس له الإرداف ولا ينقذ وأولى أن يسعى لها ولا قضاء عليه ولا دامن لأنه كالعهد لأنه يصح  
الإحلال بالحج بعد سعي العمرة وقبل حلقها لكن يحرم عليه الحلق حتى يفرغ من الحج وعليه الهدى فلو  
حلق وجب عليه هدى وفديه (وقد صاغ ذلك ابن عمر حين قال) كإرواه الامام بعد ذلك عن نافع عنه  
أنه قال حين خرج إلى مكة معمر في القننة (أن صددت عن البيت صنعتنا كما صنعتنا مع رسول الله صلى  
الله عليه وسلم) من التحلل حين حصرنا بالحد بنية زاذ في الرواية الآتية فأهل بعمرة من أجل أن رسول  
الله صلى الله عليه وسلم أهل بعمرة عام الحديبية ثم نظر عند الله في أمره فقال ما أمرهما إلا واحد (ثم التفت  
إلى أصحابه فقال) خبرهم بما أدى إليه نظره (ما أمرهما إلا واحد) بالرفع أي في حكم المحصر فإذا  
جازا التحلل في العمرة مع أنها غير محدودة بوقت فهو في الحج أجوز وفيه العمل بالقاس (أشهدكم أني قد  
أوجب الحج مع العمرة) فادخل الحج عليها قبل أن يعمل شيئا من عملها وهو جازئ اتفاقا وإنما أشهد بذلك  
ولم يكف بالنية لأنه أراد الإعلام لمن يريد الاقتداء به (قال) ابن عمر محتجاً على إدخال الحج على  
العمرة (وقد أهدى أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم) أي بعضهم كافي حديث عائشة (عام حجه  
الوداع بالعمرة ثم قال) لهم (رسول الله صلى الله عليه وسلم من كان معه هدى فلم يهل بالحج مع العمرة)  
التي أهل بها أي يدخلها عليها (ثم لا يحل) من كل شيء حرم على المحرم (حتى يحل منهم ما جميعا) يوم النحر  
بقام طواف الأفاضة

\* (قطع التلبية) \*

(مالك عن محمد بن أبي بكر) بن عوف الثقفي) الحجازي الثقة وليس له عن أنس ولا غيره سوى هذا  
الحديث الواحد (أنه سأل أنس بن مالك وهما غاديان) جملة اسمية حاله أي ذاهبان غداة (من بني إلى  
عرفة كيف كنتم تصنعون) أي من الذكر طول الطريق (في هذا اليوم مع رسول الله صلى الله عليه  
وسلم) واسلم من طريق موسى بن عقبة عن محمد بن أبي بكر قلت لأنس غداة عرفته ما تقول في التلبية  
في هذا اليوم (قال) كان يهل المثل من أنس أي يرفع صوته بالتلبية (فلا يذكر عليه) بضم أوله

على البناء الصحيح وفي رواية موسى بن عقبة لا يعيب أحدنا صاحبه وفي مسلم عن ابن عمر عن رسول الله صلى الله عليه وسلم من منى إلى عرفات منى المكي ومن المكي (ويكبر المكبر فلا ينكر عليه) بالبناء للفاعل فيه ما أي النبي صلى الله عليه وسلم وفي نسخة البناء للفعول كذا قال بعض الشراح وأما عمر الحافظ على الثاني قال الشيخ ولي الدين ظاهر كلام الخطابي أن العلماء اجتمعوا على ترك العمل بهذا الحديث وأن السنة في الغدوم منى إلى عرفات التلبية فقط وحكي المنذرى أن بعض العلماء أخذوا بظاهره لكنه لا يدل على فضل التكبير على التلبية بل على جوازها فقط لأن غاية ما فيه تقريره صلى الله عليه وسلم على التكبير وذلك لا يدل على استحبابه فقد قام الدليل الصريح على أن التلبية حينئذ أفضل لما دونه صلى الله عليه وسلم عليها وقال غيره يصح أن تكبیره هذا كان ذكرًا يتخلل التلبية من غير تركها وفيه بعد وهذا الحديث رواه البخاري عن عبد الله بن يوسف وفي العيد عن أبي نعيم الفضل بن دكين ومسلم عن يحيى التلثة عن مالك بن نافع وموسى بن عقبة عن محمد بن مسلم ورواه من طريق عبد الله بن أبي سلمة عن عبد الله بن عبد الله بن عمر عن أبيه كنعان رسول الله في غداة عرفة فبنا المكبر ومننا أهل فمأمن فنهكبر قال قلت والله لعصا منكم كيف لم تقولوا له ما ذارأت رسول الله يصنع وأراد عبد الله بن أبي سلمة بذلك الوقوف على الأفضل لأن الحديث يدل على التخيير بين التكبير والتلبية من تقريره صلى الله عليه وسلم لهم فأراد أن يعرف ما كان يصنع هو ليعرف الأفضل منهما والذي كان يصنعه هو التلبية (مالك عن جعفر بن محمد عن أبيه أن علي بن أبي طالب) - بعده الأعلى وفيه انقطاع لأن محمد المديرك عليا (كان يلي في الحج حتى إذا ذاعت زالت الشمس من يوم عرفة قطع التلبية قال مالك وذلك) أي فعل علي (الامر الذي لم يزل) أي استمر (عليه أهل العلم بلدنا) المدينة النبوية وقاله ابن عروة وأشعة وجماعة وقال الجمهور يلي حتى رمى جرة العقبة لما في الصحيحين عن الفضل بن عباس أن النبي صلى الله عليه وسلم لم يزل يلي حتى بلغ الجرة ثم اختلفوا فقال أصحاب الرأي وسفيان الثوري والشافعي يقطعها مع أول حصاة لظاهرها قوله حتى بلغ الجرة وقال أحمد واسحق قيلي في فراغ رميها رواية أبي داود حديث الفضل لبي حتى رمى جرة العقبة ولأن خزيمة عن الفضل أفضت مع النبي صلى الله عليه وسلم فلم يزل يلي حتى رمى جرة العقبة يكبر مع كل حصاة ثم قطع التلبية مع آخر حصاة قال ابن خزيمة حديث صحيح مفسر لما بهم في الرواية الأخرى وأن المراد بقوله حتى رمى الجرة أي أتم رميها (مالك عن عبد الرحمن بن القاسم عن أبيه عن عمته عائشة زوج النبي صلى الله عليه وسلم أنها كانت تترك التلبية إذا رجعت إلى الموقف) بمرقة بعد الزوال ففي فعلها وفعل على ذلك وهما بالمكانة من النبي صلى الله عليه وسلم أقوى دليل على ترك العمل بحديث الفضل وأن كان صحيحا قال أبو عبد الملك والمعنى في ذلك والله أعلم أن التلبية حامية فهو يجيب إلى الاحتياط في انتفاء المناسك ثم بعد ذلك التكبير والتلليل على ما بين عليه السلام (مالك عن نافع أن عبد الله بن عمر كان يقطع التلبية في الحج إذا انتهى إلى الحرم) واستمر على ذلك (حتى يطوف بالبيت ويسعى بين الصفا والمروة ثم يسعد السعي) يلي حتى يغدوم منى إلى عرفة فاذا غدا (أي ذهب) ترك التلبية (هذا في الحج) وكان يترك التلبية في العدة مرة إذا دخل الحرم) وبه قال مالك في الحرم من المقات كما يأتي (مالك عن ابن شهاب أنه كان يقول كان عبد الله بن عمر لا يلي وهو يطوف بالبيت) لعدم مشروعيته في الطواف ولذا كرهه ابنه سالم ومالك وقال ابن عيينة ما رأيت أحدا يتعدى به يلي حول البيت الأعظم من الساب وأجازه الشافعي سيرا وأحمد وكنان ببيعة يلي إذا طاف وقال اسماعيل القاضي لا يزل الرجل مليسا حتى يبلغ الغابة لئلا يكون اليها استجابة وهي الوقوف بعرفة قاله أبو عمر

(مالك عن ثلثة من أبي عقبة) بلال المدني ثقة علامة (عن أمه) مرجانة مولاة عائشة تكنى أم عقبة مقبولة الزاوية) عن عائشة أم المؤمنين أنها كانت تنزل من عرفة بكرة) بفتح النون وكسر الهمزة ووضع قلب من عرفات وقيل بقرها خارج عنها (ثم تحولت الى الاراك) ووضع برفقة من ناحية الشام (قالت وكانت عائشة تهل) تلى (ما كانت في منزلها) الموضع الذي نزلت فيه (و) يهل (من كان معها فاذا ركبت فتوجهت الى الموقف) بعرفة (تركت الاعلال) التلبية (قالت وكانت عائشة معهم بعد الحج من مكة في ذي الحجة) كما فعلت مع النبي صلى الله عليه وسلم (ثم تركت ذلك وكانت تخرج قبل حلال الحرم حتى تأتي بالجحفة فتقيم بها حتى ترى الهلال فاذا رأت الهلال اهلته بمررة) فتأتي مكة تفعل العمرة ثم تعود الى المدينة فتقوله تعالى الحج اشهر معلومات فيستحب تحليص اشهره كلها للحج وخروجه للجحفة لفضل الاحرام من الميقات والاحرام من التمتع انما هو رخصة والميقات افضل قاله ابو عبد الملك (مالك عن يحيى بن سعيد) بن قيس الانصاري (ان عمر بن عبد العزيز) الامام العادل (غدا يوم عرفة من متى تسمع التكبير عاليا فبعث الحرس) بفتح تين جمع حارس أى الادوان (يصيحون) صرخون (في الناس أيها الناس انها التلبية) فلا تبدلوا بالتكبير وفيه اشارة الى انه صلى الله عليه وسلم انما لم يتركه على من كبر يومئذ لبيان المجاوز

\*(اهلال اهل مكة ومن بها من غيرهم)\*

(مالك عن عبد الرحمن بن القاسم عن أبيه ان عمر بن الخطاب قال يا اهل مكة ما شان الناس يا تون شعبا) مغيرين متبدلين لعدم التعاد بالدهن ونحوه لاجل احرامهم (وانتم متدنون) عبادة عن عدم احرامهم كانه قيل اذا كان بعيد الدار اشعث لاجل القدوم على الدار قالوا اي اهلها كما قال (أهلوا اذا رأيتم الهلال) أى هلال ذي الحجة وهذا لما لا يوافق عليه عمر ابنه عبد الله فكان يهل يوم التروية واحتج بأنه لم ير النبي صلى الله عليه وسلم يهل حتى تنبث به راحلته وبكل من القولين قال جماعة من السلف والائمة وهذا روايتان عن مالك والخلاف في الافضل اذ يجوز كل باجماع كما مر (مالك عن هشام بن عروة ان عبد الله ابن الزبير) بن العوام (اقام بمكة تسع سنين) وهو خليفة (يهل بالحج لهلال ذي الحجة) ليحصل له من الشعب ما ساءى من احرام من الميقات (و) ثقبه (عروة بن الزبير يهمل ذلك) وبه قال أكثر الصحابة والعلماء (قال مالك وانما يهل اهل مكة وغيرهم بالحج اذا كانوا بها) فاذا كانوا غيرها وأرادوا الحج احرما من الميقات الذي يمرون به ان كان والا فمن المحل الذين هم فيه (و) انما يهل (من كان مقيما بمكة من غير اهلها من جوف مكة) متعاقب يهل أى من أى مكان منها ونذب المسجد (لا يخرج من الحرم) الليل لانه سيخرج له للوقوف بعرفة فقد جمع بين المحل والحرم في احرامه (ومن اهل من مكة بالحج فليوتر الطواف بالبيت) أى طواف الحج الفرض وهو طواف الافاضة (والسعي بين الصفا والمروة) لبوقعه عقب الطواف (حتى يرجع من منى) يوم النحر (وكذلك صنع عبد الله بن عمر وسئل مالك عن اهل بالحج من اهل المدينة او غيرهم) من المقيمين بمكة (من مكة لهلال ذي الحجة) كيف يصنع بالطواف قال اما الطواف الواجب (وهو طواف الافاضة) فليوتره وهو الذي يصل بينه وبين السعي بين الصفا والمروة) أى يأتي به عقبه بلا فصل (وليطف ما يداله) من الطواف التفل (ولصل ركعتين كل طواف سبعا) ضم السين (وقد فعل ذلك اصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم الذين اهلوا بالحج) من مكة (فأفروا الطواف) الواجب (بالبيت والسعي بين الصفا والمروة حتى رجعوا من منى) بيان لما افاده اسم الاشارة (وفعل ذلك عبد الله بن عمر فكان يهل لهلال ذي الحجة بالحج من مكة) لا يعارضه ما مر عنه مسندا انه كان يهل يوم التروية أى ثامن الحج واحتج له بالقياس على القبل النبوي لحمله على انه كان

يقول الامر بن جعابيهما والصحيح ان كان لا تقيد الاستمرار في الفتح ان ابن عمر كان يرى التوسعة في ذلك انتهى وروى عبد الرزاق عن نافع اهل ابن عمر مرة بالحج حين رأى الهلال ومرة اخرى بعد الهلال من جوف الكعبة ومرة اخرى حين راح الى مـ ثـ وروى ايضا عن مجاهد قتل ابن عمر اهلك فينا ادلالا محتلفا قال اما اول عام فاخذت ما اخذ اهل بلدي ثم نظرت فاذا انا ادخل على اهل حراما وانخرج حراما وليس كذلك كنهنا فعل وقت فبأى شئ تأخذ قال تحرم يوم الترويه (ويؤخر الطواف بالبيت والسعي بين الصفا والمروة حتى يرجع من منى) فيطوف ويسعى (وسئل مالك عن رجل من اهل مكة هل يهل من جوف مكة بعمره قال بل يخرج الى الحبل فيحرم منه) لان شرط الاحرام الجمع بين الحبل والحرام ولان العمرة زياره البيت وانما يزور الحرم من خارج الحرم كما يزور في بيته من غير بيته قاله ابو عمر

(\*) (ما لا يوجب الاحرام من تقليد الهدى) \*

(مالك عن عبد الله بن أبي بكر بن محمد بن عمرو بن حزم الانصاري (عن عمرة بنت عبد الرحمن الانصارية) (انها اخبرته) اى عبد الله (ان زياد بن ابي سفيان) بن حرب قال المحافظ كان شيخ مالك حدث به كذلك في زمن بنى امية واما بعدهم فما كان يقال له الا زياد بن ابيه وقبل استئمان معاوية له كان يقال له زياد بن عبيد وكانت امه سمية مولاة الحارث بن كلدة الثقفي تحت عبيد المذكورة فولدت له زياد اعلى فراشه فكان ينسب اليه فلما كان في خلافة معاوية شـ هـ جماعة على اقرار ابي سفيان بان زياد اوله فاستلمته معاوية لذلك وزوج ابنته وابنته وامر زياد اعلى العراقيين البصرة والكوفة جمعهم ماله ومات في خلافة سنة ثلاث وخسين ووقع في مسلم عن يحيى عن مالك ان ابن زياد وهو وهم نـ هـ عليه السلام في ومن تبعه قال النورى وجميع من تكلم على مسلم والصواب ما في البخارى وهو الموجود عند رواه الموطأ ان زيادا (كتب الى عائشة زوج النبي صلى الله عليه وسلم ان عبد الله بن عباس) بفتح الهمزة ويرى بكسر هـ (قال من اهدى هديا) اى بعثه الى مكة (حرم عليه ما يحرم على الحاج) من محظورات الاحرام (حتى يحرم) بالنساء للفعول (الهدى) بالرفع نائب الفاعل (وقد بعثت بهدى) قال كـ تـ الى بامرئ او امرى صاحب الهدى) اى الذى معه الهدى بما يصنع وكأنته كتب اليها ما بلغه انكارها عليه روى سعيد بن منصور عن عائشة وقيل لها ان زيادا اذ بعث بالهدى امسك عما امسك عنه المحرم حتى يحرم هديه فقالت عائشة اوله كعبة يطوف بها (قالت عمرة) بالنسبة المذكورة (قالت عائشة) ليس كما قال ابن عباس انا فقلت فلان هدى رسول الله صلى الله عليه وسلم بيدي) بفتح الدال وشدة الساء وفي رواية بالافراد على ارادة المجنس وفيه رفع مجاز ان تكون ارادتها انها فقلت بامرها (ثم قلدها رسول الله صلى الله عليه وسلم بيده) الشريفة (ثم بعث بها رسول الله صلى الله عليه وسلم مع ابى) بفتح الهمزة وكسر الموحدة المخففة تريد اباها ابا بكر الصديق فافادت ان وقت البعث كان سنة تسع عام حج ابا بكر بالناس قال ابن التين ارادت عائشة بذلك عليها بجميع التهمة ويحتمل ان تريد ان تبيدانه آخر فعل النبي صلى الله عليه وسلم لانه حج في العام الذى يليه حجة الوداع لتلايظ ظان ان ذلك كان في اول الاسلام ثم نسخ فارادت ازالة هذا اللبس واكتت ذلك بقولها (قلم يحرم على رسول الله صلى الله عليه وسلم شئ أحله الله له) وفي رواية لمسلم فاصبح فينا حلالا يأتى ما أتى الحلال من أهله (حتى يحرم الهدى) بالنساء للفعول اى ونقض امره ولم يحرم وبه ذلك أولى لانه اذا اتفق في وقت الشبهة فلان تنفي عند اتفائها أولى وحاصل اعتراضها على ابن عباس انه قاس التولية في امر الهدى على المباشرة له فبعت ان هذا القياس لا اعتبار له في مقابلة هذه السنة الظاهرة وقد وافق ابن عباس ابن عمر عند ابن المنذر وابن أبي شيبة وقيس بن سعد بن عباد عند سعيد بن منصور وعمر وعلى عبد ابن أبي شيبة



باسناده قطع والنجي وعطاء ابن سيرين وآخرون لما رواه الطحاوي وغيره عن عبد الملك بن جابر عن أبيه جابر بن عبد الله قال كنت جالسا عند النبي صلى الله عليه وسلم فقد قصصه من حبه حتى أخرجه من رجله وقال اني أمرت بدي في التي يشتبهان تقاد اليوم وتشعر علي مكان كذا فقلت قصصى ونسيت فلم أكن لا أخرج من قصصى من رأسي واسناده ضعيف فلاحجة فيه وقد جاء عن الزهري ما يدل على ان الأمر استقر على خلاف ذلك فقال أول من كشف العمامة عن الناس وبين لهم السنة في ذلك عائشة فذكر الحديث عن عمرة عنها وقال لما بلغ الناس قولها أخذوا به وتركوا قولي ابن عباس رواه البيهقي وفي الحديث من القوائد تناول الكبر الشئ بنفسه وان كان له من يكرهه اذا كان مما يهتّم به ولا سيما ما كان من إقامة الشرائع وأمور الديانة وفيه تنقب بعض العلماء على بعض ورذا الاجتهاد بالنص وان الاصل في افعاله صلى الله عليه وسلم التأسي به حتى تثبت الخصوصية وأخرج البخاري هنا عن عبد الله بن يوسف وفي الوكالة عن اسماعيل ومسلم عن يحيى الثلاثة عن مالك بن (مالك عن يحيى بن سبلان قال سألت عمرة بنت عبد الرحمن عن الذي يبعث يهديه ويقيم هل يحرم عليه شئ فأخبرتني انها سمعت عائشة تقول لا يحرم الا من اهل ولسي) والى ذلك صار فقهاء الاصحاب وذهب سديد السبب الى انه لا يحتب شيئا مما يحتبه المحرم الا لجماع ليس له جمع رواه ابن أبي شيبة باسناد صحيح وذهب جماعة من فقهاء القنوى الى ان من اراد النسك صار يجرد بتقليد الهدي محرما حکاه ابن المنذر عن الثوري وأجد واسحاق قال وقال اصحاب الرأي من ساق الهدي وأتم البيت ثم قلده وجب عليه الاحرام وقال الجهور لا يصير بتقليد الهدي محرما ولا يجب عليه شئ ونقل الخطابي عن اصحاب الرأي مثل قول ابن عباس وهو خطأ عليهم فالطحاوي أعلم بهم منه وأهل الخطابي ظن التسوية بين الاثنين (مالك عن يحيى بن سعيد) الانصاري (عن محمد بن ابراهيم بن الحارث التميمي) ثم قرئ (عن ربيعة بن عبد الله بن الهدير) بضم الهاء وفتح الدال المهملة (انه رأى رجلا) هو ابن عباس (مجردا بالعراق) أي البصرة (فقال الناس عنه فقالوا انه أمر يهديه ان يقاد فذلك مجرد قال ربيعة فلقب عبد الله بن الزبير فذكرت له ذلك فقال بدعة ورب الكعبة) أقسم على ذلك اعتمادا على حديث عائشة المذكور وهي خالته اذ لا يجوز ان يقسم انه بدعة الا وقد علم ان السنة خلافه وابن عباس اعتمد القياس وهو لا يعتبر في مقابلة السنة ورواه ابن أبي شيبة عن الثوري عن يحيى بن سعيد عن محمد بن ابراهيم عن ربيعة انه رأى ابن عباس وهو أمير على البصرة في زمان علي مقعدا على منبر البصرة فذكره فعرف اسم المهم وتبين خصوص الخلل من الفراق في روايته مالك (وسئل مالك عن طرح يهدي لنفسه فاشعره وقلده يدي الخليفة) ميقات المدينة (ولم يحرم هو حتى جاء الخجة) ميقات الشام ومصر ونحوهما (قال لا أحب ذلك ولم يصب من فعله) أي أخطأ لانه ان كان ميقاته المدينة فيحرم عليه تدينه حلا وان كان ميقاته الخجة فدفات نفسه الفضية (و) أخطأ ايضا من حيث انه لا ينبغي له ان يقلد الهدي ولا يشعره الا عند الاحلال) تساعا السنة (الا رجل لا يريد الحج فيبعث به ويقيم في اهله) كفعله صلى الله عليه وسلم (وسئل مالك هل يخرج بالهدي غير محرم فقال نعم لا بأس بذلك) أي يجوز لكن لا يتجاوز به الميقات الا وهو محرم الا ان لا يريد دخول مكة (وسئل ايضا عما اختلف فيه الناس من الاحرام) أي التجرد (لتقليد الهدي ممن لا يريد الحج ولا العتمة) كان عباس ومواقفه فقال الامر عندنا بالمدينة (الذي تأخذنه في ذلك قول عائشة أم المؤمنين ان رسول صلى الله عليه وسلم بعث يهديه ثم أقام فلم يحرم عليه شئ مما أحله الله له حتى يحرمه يهديه) بالإناء المذلول والفاعل أي نضره أبو بكر فان السنة هي الحج عند الاختلاف خصوصا وقد صح ما عمل المدينة

\*( ما تفعل المحائض في الحج ) \*

(مالك عن نافع ان عبد الله بن عمر كان يقول المرأة المحائض) او انفسا (التي تمل) تحرم (بالحج والعمرة انهما) بكسر الهمزة (تمل) بحجها وعرتها اذا اردت راكن لا تطوف بالبيت) لان الطهارة شرط في صحتها (ولابن الصفا والمروة) أى ولا تسعى فهو من باب علقتهما بنسبهما باردا او التقدير ولا تطوف مجازا (وهي تشهد) تحضر (الناسك كلها) عرفة وغيرها (مع الناس غيراتها لا تطوف بالبيت ولا بين الصفا والمروة) لان السعى يتوقف على تقدم طواف قبله فاذا امتنع الطواف امتنع السعى لاجله لا لان الطهارة شرط في السعى اذ لا تسترط عند الكفاة الا ما حكاها ابن المنذر عن الحسن البصري والمجدين تميمية رواية عن احمد وحكى ابن المنذر عن عطاء قواين في من بدأ بالسعى قبل الطواف قال بعض اهل الحديث لمحدث أسامة بن شريك ان رجلا سأل النبي صلى الله عليه وسلم فقال سميت قبل ان أطوف قال طف ولا حرج وقال الجمهور لا يحزبه وأولوا حديث أسامة على من سعى بعد طواف القدوم وقبل طواف الافاضة (ولا تقرب المسجد حتى تطهر) بسكون الطاء وضم الهاء او بفتح التاء والطاء المشددة وشدا الهاء أيضا على حذف احدى التامين أى حتى يتطعم دمه او تعتسل وقول ابن عمر هذا سمأتى عن عائشة انه صلى الله عليه وسلم قال لها افعلى ما يفعل الحجاج غير ان لا تطوف بالبيت ولا بين الصفا والمروة حتى تطهرى

\*( العمرة في اشهر الحج ) \*

(مالك انه باهله) وانخرجه البزار عن جابر (ان رسول الله صلى الله عليه وسلم اعتمر ثلاثا ناعا لم يجد يديه) بالتحفيف اقصم من التشديد في ذى القعدة سنة ست حيث صده المشركون بالحديبية ففجر الهدي بها وحاقى هورا صاحبها ورجع الى المدينة وفي عددهم لها عمرة دليل على انها عمرة تامة (وطام التضيبة) وتسمى عمرة القضية والقضاء لانه صلى الله عليه وسلم قاضى قريشافها على ان يأتى مكة من العام المقبل ويقيم ثلاثا لانها وقعت قضاء عن العمرة التي صدعنها اذ لو كانت كذلك لكانت عمرة واحدة وهذا مذهب المالكية والشافعية والجمهور انه لا يجب القضاء على من صدع البيت وقال الحنفية هي قضاء عنها وتسمية الضاربة وجميع السلف اياها بعمرة القضاء ظاهرا في خلافه (وعام الجعرانة) بكسر الجيم وسكون الميم هامة وخفة الراء عند الاصمعي وصوبه الخطاى و بكسر العين وشدا الراء بين الطائف ومكة حين قسم غنائم حنين في ذى القعدة (مالك عن هشام بن عروة عن ابيه) مرسل وصله أبو داود ومن طريق داود بن عبد الرحمن وسعيد بن منصور باسناد قوى من طريق الدراوردي كلاهما عن هشام عن ابيه عن عائشة (ان رسول الله صلى الله عليه وسلم لم يعمر الا ثلاثا) لا يخالف هذا المحصر ما في الصحيحين عنها أنه اعتمر اربعا وفيه سماع عن أنس اعتمر أربع بعمرة الحديبية حيث ردوه ومن العام القابل وعمرة الجعرانة وعمرة مع حجة ولا جدواى داود عن عائشة اعتمر أربع عمر لانها لم تعد التي في حجة لانها لم تكن في ذى القعدة بل في ذى الحجة (احداهن في شوال) هذا ما غير له ولها ولقول أنس في ذى القعدة وجمع الحساف بان ذلك وقع في آخر شوال واول ذى القعدة ويؤيده ما رواه ابن ماجه باسناد صحيح عن مجاهد عن عائشة لم يعمر النبي صلى الله عليه وسلم الا في ذى القعدة ولم يد الزاقي عن الزهري اعتمر النبي صلى الله عليه وسلم ثلاث عمر في ذى القعدة وهذه عمرة الجعرانة (والثنتين في ذى القعدة) عمرة الحديبية وعمرة القضية وما قول البراء عند البخارى اعتمر صلى الله عليه وسلم في ذى القعدة قبل ان يجمع مرتين فكانه لم يعد التي في حجة لكونها في ذى الحجة وحديثه مقيد بذي القعدة ولم يعد التي صدعها وان وقعت في القعدة او عدها ولم يعد عمرة الجعرانة لحقتها عليه كما خفيت على غيره كما ذكر ذلك محرش السكبي

عن الترمذي وفي الصحيح عن ابن عمر رضي الله عنهما عن النبي صلى الله عليه وسلم أربع عمرات أحدهن في رجب قالت عائشة رضي الله عنها ما عرفت أن رجب قطر زاد مسلم وابن عمر يجمعان فقال لا ولا نعم سكت فمكثوا يريد على الله كان أشبهه عليه أو سئى أو شئك والله رجع لصوابها فلا يسكن بان تقديم قول عائشة الثاني على قول ابن عمر أثبت خلاف القسادة ونسب من قال مراد ابن عمر قوله في رجب قبل حبرته لأنه وإن احتمل لكن قولها ما اعترف في رجب لازم منه عدم مطابقة ردها عليه وسكوته ولا سيما وقد ثبت الأربع وانها بدو الفجرة فما الذي يمنه أن يقضي بمراعاة ويرفع الإشكال وقول هذا القائل لأن قرشا كانوا يعتمرون في رجب يحتاج إلى نقل وعلى تقديره فمن أين الله وافقهم وهذه صلى الله عليه وسلم وافقهم فكيف أقصر على مرة وما رواه الدارقطني وقال أسناده حسن عن عائشة أن رجلا من بني عبد الله صلى الله عليه وسلم في عمرة في رمضان فافطروا صمت وقصر وأتممت الحديث فقال في الهدي أنه غلط لأنه صلى الله عليه وسلم لم يعتمر في رمضان قال الحافظ ويمكن أن قولها في رمضان متعلق بقوله أخرجت والمراد سفر مكة واعتمر صلى الله عليه وسلم في تلك السنة من الحج رأت ذلك في ذي القعدة كما تقدم وقدرناه الدارقطني بأسناد آخر فلم يقل في رمضان (مالك عن عبد الرحمن بن حرملة الأسدي) المدي الصدوق (أن رجلا سأل سعيد بن المسيب فقال اعتمر) يقر به همزة الاستفهام (قبل أن أجمع فقال سعيد نعم) وقد اعتمر رسول الله صلى الله عليه وسلم قبل أن يجمع ثلاث عمر قال ابن عبد البر يصل هذا الحديث من وجوه صحاح وهو أمر يجمع عليه لا خلاف بين العلماء في جواز العمرة قبل الحج لمن شاء وفي الصحيح أن عكرمة بن خالد سأل ابن عمر عن العمرة قبل الحج فقال لا بأس اعتمر النبي صلى الله عليه وسلم قبل أن يجمع ولا جدوا بن خزيمه فقال لا بأس على أحد أن يعتمر قبل الحج وروى أحمد عن عكرمة بن خالد الخزرجي قال قدمت المدينة في نفر من أهل مكة فلقيت ابن عمر فقلت أنا لم يجمع قط افترعتم من المدينة قال نعم وما يمنعكم من ذلك فدا عتمر صلى الله عليه وسلم عمرة كلها قبل حجه قال فاعتمرنا قال ابن بطال هذا يدل على أن فرض الحج كان قد نزل على النبي صلى الله عليه وسلم قبل اعتماره وتفرع عليه هل الحج على الفور والتراخي وهذا يدل على أنه على التراخي أدلوا كان وقته مضيقا للوجوب إذا أخره إلى سنة أخرى إن يَكُون قضاء واللازم باطل وتعبه ابن المنذر بأن القضاء خاص بما وقت بوقت معين مضيق كالصلاة والصيام وأما ما ليس كذلك فلا يعد تأخير قضاءه سواء كان على الفور أو على التراخي كما في الزكاة وتؤخرها بعد تمكينه من أدائها فورا فإنه أشبه ولا يعد أدائها بعد ذلك قضاء بل هو أداء ومن ذلك الإسلام واجب على الكفار فورا فلو تراخى عنه كافر ثم أسلم لم يعد ذلك قضاء ونزع أيضا بأنه لا يلزم من صحة تقديم أحد النسكين على الآخر في الفوزية (مالك عن ابن شهاب عن سعيد بن المسيب أن عمر بن أبي سلمة) بن عبد الأشد الخزرجي ريب النبي صلى الله عليه وسلم أنه أم سلمة ماتت سنة ثلاث وثلاثين على الصحيح (أسند ابن عمر بن الخطاب أن يعتمر في شوال فأدله فاعتمر ثم قتل) رجع (إلى أهله ولم يجمع) تلك السنة وفي هذا ما نسب قائل على جواز العمرة في أشهر الحج وفي الصحيحين عن ابن عباس قال كانوا أي أهل الجاهلية يرون أن العمرة في أشهر الحج من الفجر القدور في الأرض قال العلماء وهذا من مبتدعاتهم الباطلة التي لا أصل لها ولا بن جابر عن ابن عباس قال والله ما أعبر رسول الله صلى الله عليه وسلم عائشة في ذي الحجة إلا لقطع بذلك أمر المشركين فإن هذا الحجى من قرش ومن دان دينهم كانوا يقرضون فذكر نحوه

(قطع التامة في العمرة) \*

مالك عن هشام بن عروة عن أبيه أنه كان يقطع التامة في العمرة إذا دخل الحرم) وبه قال مالك

في المعتمر من المواقيت كما ترى بعد لان عروة كان يحرم من ميعات المدينة لانه مدني (قال مالك فيمن  
 أحرم من التمتع) زاد في المدونة او الجعراة او فحودهما (انه يتطوع التلبية حين يرى البيت) وفي المدونة  
 يقطع اذا دخل بيوت مكة والمسجد الحرام كل ذلك واسع وفي أبي داود عن محمد بن أبي ليلى عن عطاء عن  
 ابن عباس مرفوعا يلي المعتمر حتى يستلم الحجر ومحمد بن أبي ليلى تسكلم فيه جماعة من الأئمة وقد اعلمه  
 أبو داود وقال رواه عبد الملك بن أبي سليمان وعطاء عن ابن عباس مرفوعا (قال يحيى بن سعيد  
 مالك عن الرجل يعتمر من بعض المواقيت وهو من أهل المدينة أو غيرهم متى يقطع التلبية قال أما الميول  
 من المواقيت فإنه يقطع التلبية اذا انتهى الى الحرم) زاد في المدونة ثم لا يعاودهما (قال وبلغني أن  
 عبد الله بن عمر كان يصنع ذلك) تقدم قريبا روايته لذلك عن نافع عنه وعادته اطلاق البلاغ  
 على الصحيح

\* (ما جاء في التمتع) \*

هو على المعروف الاعتقاد في أشهر الحج ثم التحال من تلك العمرة والا هلال بالحج في تلك السنة قال  
 أبو عمر لا خلاف ان المراد بقول الله تعالى فمن تمتع بالعمرة الى الحج فما استيسر من الهدى الاعتقاد  
 في أشهر الحج قبل الحج قال ومن التمتع أيضا القرآن لانه تمتع بسقوط سفر للنسك الا حرم من بلاده ومنه  
 أيضا ففتح الحج الى العمرة انتهى (مالك عن ابن شهاب) محمد بن مسلم الزهري (عن محمد بن عبد الله بن  
 الحارث بن نوفل بن عبد المطلب) الهاشمي المدني يقول (انه حدثه انه سمع سعد بن أبي وقاص) مالك  
 الزهري (والفحماكين قيس) بن خالد بن وهب القهري الامير المشهور سخيا في قتل في وقعة مرج راهط  
 سنة أربع وستين (عام حج معاوية بن أبي سفيان) وكان اول حجة جهاب بعد الحلافة سنة أربع وأربعين  
 وأخرج جهاب سنة سبع وخمسين ذكره ابن جرير والمراد الاولى لان سعد مات سنة خمس وخمسين  
 على الصحيح (وهما يذكران التمتع بالعمرة الى الحج) أي الاحرام بان يحرم بها في أشهره (فقال  
 الفضمكين قيس لا يفعل ذلك الا من جهل أمر الله) لانه تعالى قال وأتموا الحج والعمرة لله فأمره  
 بالانتماء يقتضي استمرار الاحرام الى فراغ الحج ومنع التحال والتمتع يتحل ويستمتع بما كان محظورا عليه  
 (فقال سعد بنس ما قالت يا ابن أخي) ملاطمة وتأديبا (فقال الفضمكين فان عمر بن الخطاب قد نهى  
 عن ذلك) أي التمتع روى الشيخان واللفظ لمسلم عن أبي موسى كنت أفتي الناس بذلك أي يجوز التمتع  
 في اشارة أبي بكر وعمر فاني لبقائم بالموسم اذ جاءني رجل فقال املك لا تدري ما أحدث أمير المؤمنين في  
 شأن النسك فلما قدم قلت يا أمير المؤمنين ما حدثت في شأن النسك قال ان تأخذ بكاب الله فان الله  
 قال وأتموا الحج والعمرة لله وان تأخذ بسنة نبينا فإنه صلى الله عليه وسلم لم يجعل حتى فخر الهدى ولمسلم أيضا  
 فقال عمر قد علمت ان النبي صلى الله عليه وسلم قد فعله واحصاه ولكن كرهت ان تظلموا معرسين بهن  
 أي النساء في الاراك ثم تروحون في الحج تقطرون رءوسهم في عمر المرأة التي لاجلها كره التمتع وكان من رايه  
 عدم الترفه للساح بكل طريق فكرهه قريب عهد بهم بالنساء ثلاثا يستمر الليل الى ذلك بخلاف من بعد  
 عهده به ومن تظلم بنظم (فقال سعد قد صنعها رسول الله صلى الله عليه وسلم وصنعناها معه) وهو الحجة  
 المقدمة على الاستنباط بالرأي فان الآية انما دلت على وجوب اتمام الحج والعمرة وذلك صادق  
 بانواع الاحرام الثلاثة واما فعل النبي صلى الله عليه وسلم فقد أجاب هو عن ذلك بقوله ولولا ان معي  
 الهدى لاحت فدل على جواز الاحلال لمن لا هدى معه قال المازري قيل المتعة التي نهى عنها عمر  
 ففتح الحج الى العمرة وقيل العمرة في أشهر الحج ثم الحج قال عياض والظاهر الاول ولذا كان يضرب  
 الناس عليها كما في مسلم بناء على معتقده ان الفسخ كان خاصا بالعبادة في سنة حجة الوداع فقط

وأيده رواية مسلم عن جابر قال عمران الله يحل رسول الله ماشا وإن القرآن قد نزل من آله وأتموا الحج  
والعمرة كما أمرهم الله وقال النودى المختار السانى وهو للتنزيه ترشيبا فى الأفراد ثم انعقد الاجماع على  
جواز التمتع بلا كراهة وبقي الخلاف فى الفضل وفى التخصيص واللفظ مسلم عن عمران بن حصين نزلت  
آية التمتع فى كتاب الله بمعنى متعة الحج وأمرنا به رسول الله صلى الله عليه وسلم ثم لم ينزل آية تلغى  
ولم ينه عنها صلى الله عليه وسلم حتى مات قال رجل برأيه ماشا وفى لفظ مسلم يعنى عمر ووقع ذلك من  
عثمان أيضا كما روينا معاوية مع سعد بن أبى وقاص قصة فى ذلك عنده مسلم وذلك به كسر على استظهار  
عباس وغيره أن التمتع التى نهى عنها عمر وعثمان حتى فسخ الحج إلى العمرة لا العمرة التى يجمع بينهما  
وأما ما رواه أبو داود عن سعيد بن المسيب أن رجلا من المهاجرين أتى عمر فشهد عنده أن رسول الله  
صلى الله عليه وسلم فى مرضه الذى قبض فيه ينهى عن العمرة قبل الحج فاستناده ضعيف ومقطع  
كما بينه الحفاظ وحديث الباب رواه الترمذى وقال صحيح والنسائى جميعا عن قتيبة بن سعيد عن مالك  
به (مالك عن صدقة بن يسار) الجوزى نزل مكة مات سنة اثنين وثلاثين ومائة (عن عبد الله بن  
عمر أنه قال والله لأن اعتمر قبل الحج) فى شهره (وأهدى أحب إلى من أن اعتمر بعد الحج فى ذى الحجة)  
مباينة فى جواز التمتع ورد على أبيه وعثمان فى كراهته وفى الموازية عن مالك ما يوجبى قول ابن  
عمر هذا وأفراد الحج من المقاتل أحب إلى ضرورة كان أو غير ضرورة قيل كأنه فهم من قول ابن عمر أن  
التمتع أفضل عنده من الأفراد وكذا تأوله أبو عبيد وقيل أراد مالك أن يكون القصد إلى الحج من بلده  
لأنى أولا بما عفى الله تعالى به وله وأذن فى الناس بالحج يأتوه رجالا وتكون العمرة تسعا ولا يكون  
الحج تسعا (مالك عن عبد الله بن دينار عن) مولاة (عبد الله بن عمر أنه كان يقول من اعتمر فى شهر الحج  
فى شوال أودى القعدة أو فى ذى الحجة قبل الحج) لا بعده فى ذى الحجة (ثم أقام بمكة حتى يذركه الحج  
فهو متمتع أن حج عليه ما استيسر) تيسر (من الهدى فإن لم يجد) الهدى لفقده أو فقد ثمته (فصيام  
ثلاثة أيام فى الحج) أى أيامه ولولا أيام منى (وسبعة أذارجع) من منى إلى بلده على الخلاف (قال مالك  
وذلك إذا أقام حتى الحج ثم حج) من عامه فلولا الحج منه أو عاد لباده ثم حج فى عامه لم يكن متمتعا (قال مالك  
فى رجل من أهل مكة انتطح إلى غيرها وسكن سواها) تفسير الانتطح بغيرها (ثم قدم معتمرا فى شهر  
الحج ثم أقام بمكة حتى انشا الحج منها لله متمتع) اذ ليس من ساكنى مكة وما فى حكمها حينئذ وإن كان  
أصله منها لأن الله تعالى يقول ذلك أن لم يكن أهله حاضري المسجد الحرام (يجب عليه الهدى أو الصيام  
أن لم يجد هديا لأنه لا يكون مثل أهل مكة) لا تقطاعه بغيرها (وسئل مالك عن رجل من غير أهل مكة  
دخل مكة بعمرة فى شهر الحج وهو يريد الإقامة بمكة حتى ينشئ الحج فتمتع هو فقال نعم هو متمتع  
فعله الهدى أو بدله أن لم يجد) وليس هو مثل أهل مكة وإن أراد الإقامة بها (و) بيان (ذلك أنه دخل  
مكة وليس هو من أهلها وإنما الهدى أو الصيام على من لم يكن من أهل مكة) وقت القدر (وإن دخل  
الرجل يريد الإقامة ولا يذرى ما يذره بعد ذلك) هل يقيم أو يرجع بعد الحج (وليس هو من أهل مكة)  
حين الاعتقاد فدخل فى الآية فوجب عليه الهدى أو الصيام وهذا استدلال فى غاية الظهور  
(مالك عن يحيى بن سعيد) الأنصارى (أنه سمع سعيد بن المسيب يقول من اعتمر فى شوال أودى القعدة  
بفتح القاف وكسرها) (أو فى ذى الحجة ثم أقام بمكة حتى يذركه الحج فهو متمتع أن حج) لأن الحج (و)  
عليه (ما استيسر) تيسر (من الهدى) شاة فاعلا (من لم يجد فصيام ثلاثة أيام فى الحج وسبعة أذارجع)  
كما قال تعالى إذا رجعت قال ابن عباس إلى أمصاركم ونحوه قول ابن عمر إلى أهله رواه ما البخارى  
وهذا قول الجمهور وروى الشافعى معناه الرجوع إلى مكة وعبر عنه مرة بالقرآن من أعمال الحج ومعنى

الرجوع الترجمة من مكة فيصوبه في الطريق ان شاعبه قال اسحاق بن راهويه

(ما لا يجب فيه التمتع)\*

أي دمه أو صومه (قال مالك من اعتمر في شوال أو ذى القعدة أو ذى الحجة) أي في أرائها ما يدل قوله  
(ثم رجع إلى أهله ثم حج من عامه ذلك فليس عليه هدي) أو بدله (أنما الهدي على من اعتمر في أشهر  
الحج ثم أنام حتى الحج ثم حج) وبهذا قال الجوهري لأن شرط التمتع الحج بينهما في سفر واحد في أشهر الحج  
في عام واحد وإن تقدم العمرة وأن لا يكون مكافئاً لغيره من الثلاث لم يكن مقبلاً وقال  
الحسن البصري يكون مقبلاً إذا اعتمر في أشهر الحج ثم عاد لبلده ثم حج منها بناء على أن التمتع يقع  
العمرة في أشهر الحج فقط (وكل من انقطع إلى مكة من أهل الآفاق وسكنها ثم اعتمر في أشهر الحج  
ثم أنشأ الحج منها فليس بمتع ولا صيام) أيضاً ما قبله (وهو بمنزلة أهل مكة إذا كان  
من ساكنيها) لأنه صدق عليه قوله حاضري المسجد الحرام (سئل مالك عن رجل من أهل مكة  
تخرج إلى الرباط) ينفر (أو إلى سفر من الأسفار ثم رجع إلى مكة وهو يريد الإقامة بها) سواء (كان له  
أهل بمكة أو لا أهل له بها فدخلها بعمرة في أشهر الحج ثم أنشأ الحج) من عامه (وكانت عمرته التي دخل  
بها من ميعات النبي صلى الله عليه وسلم أو ذويه) من بقية المواقيت (أتمتع من كان على تلك  
الحالة) أم لا (فقال مالك ليس عليه ما على المتع من الهدي أو الصيام) أن لم يصبه (و) دليل (ذلك  
أن الله تبارك وتعالى يقول في كتابه) العزيز (ذلك لمن لم يكن أهله حاضري المسجد الحرام) وهذا من  
حاضريه عاب عنه لم يحاجه ثم رجع

(جامع ما جاء في العمرة)\*

هي لغة الزيارة قال الشاعر

تهل بالعمرة قد كبرنا \* كبر أهل الزاكر العمر

وقيل هي القصد قال آخر \* لقد سما ابن معمر حين اعتمر أي قصد وشراً قصداً البيت على كفة خاصة قيل  
أنها مشتقة من عمارة المسجد الحرام (مالك عن سمي) بضم السين وفتح الميم (مولي أبي بكر بن عبد الرحمن)  
ابن الحارث بن هشام قال ابن عبد البر يفرده سمي بهذا الحديث واحتاج الناس إليه فيه وهو ثقة ثبت حجة  
فرواه عنه مالك والشافعيان وغيرهما حتى أن سهيل بن أبي صالح حدث به عن سمي عن أبي صالح ثم  
أسنده من طريقه قال الحافظ فكانت سهيلاً سمعته من أسه وحققت بذلك ثم دسني به فهو من غرائب  
الصحيح (عن أبي صالح) ذكر أن (السمان عن أبي هريرة أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال العمرة  
إلى العمرة) يحتمل كما قال الباجي وتبعه ابن التين أن إلى بمعنى مع كقوله تعالى من أنصاري إلى الله  
أي مع العمرة (كقراءة ما بينهنما) قال ابن عبد البر من الذنوب الصغائر دون الجائز وذهب بعض علماء  
عصرنا إلى تعميم ذلك ثم بالغ في الإنكار عليه وكأنه يعني الباجي فإنه قال ما من القساظ العموم فتقتضي من  
جهة اللفظ تكفير جميع ما دنع بينهم ما لا محذور له الدليل واستشكل بعضهم كون العمرة كفارة مع  
أن اجتناب الكفار تكفيراً إذا تكفروا بالعمرة وأجيب بأن تكفير العمرة مقيد بزمنها وتكفير الاجتناب  
عام لجميع عمر البعد فتغاير من هذه الحمية وظاهر الحديث أن العمرة الأولى هي المكفرة لأنها التي وقع  
الخبر عنها أنها تكفر ولكن الظاهر من جهة المعنى أن العمرة الثانية هي المكفرة لما قبلها إلى العمرة السابقة  
فإن التكفير قبل وقوع الذنب خلاف الظاهر وقال الأبي الأظهر أنه نخرج مخرج الحث على العمرة  
والأكثر منها لأنه إذا حمل على غير ذلك يشكك بما إذا اعتمر مرة واحدة أو يلزم عليه أن لا فائدة لها

لان فائدتها وهو الكفر مشروط بفعله انا فيه الا ان يقال لم يتحصر فائدة العباد في تكفير السيئات بل يكون فيها في ثبوت الحسنات ورفع الدرجات كما ورد في بعض الاخبار من فعل كذا كسبه كذا كذا حسنة وحيث عنه كذا كذا اسبغة ورفعت له كذا كذا درجة فتكون فائدتها اذ لم تكسر ثبوت الحسنات ورفع الدرجات وقال شيخنا ابو عبد الله بنى ابن عرفة اذ لم يكرر تكفير بعض ما وقع بعدها الاكله والله اعلم بقدر ذلك البعض (والحج المبرور) قال ابن عبد البر تيل هو الذي لا رياء فيه ولا سمعة ولا ريف ولا فساد ويكون بحال حلال وقال الساجي هو الذي اوقعه صاحبه على البر وقيل هو المقبول وعلمته ان يرجع خبرهما كان ولا يساود المعاصي وقيل الذي لا يخالفه شيء من الاثم وزججه النور وقال القرطبي الاقوال المذكورة في تفسيره متقاربة وهي انه الحج الذي وقبت احكامه ووقع مؤمنها لمطالب من المكلف على الوجه الاكمل ولا جند والمحاكم عن جابر قالوا يا رسول الله ما بال الحج قال اطعام الطعام واقفاء السلام قال المحافظ وفي اسناده ضعف ولو صح لكان هو العتيق دون غيره وقال الابي الاظهر انه الذي لا معصية بعده لقوله في الحديث الاخر من حج هذا البيت فلم يرفث ولم يفسق اذ المعنى حج ثم لم يفعل شيئا من ذلك ولهذا عطفه بالفا المشعة بالتعقيب واذا فسر بذلك كان الحديثان بمعنى واحد وتفسير الحديث بالحديث اولى ويكون الرجوع بلا ذنب كناية عن دخول الجنة مع السابقين (ليس له جزء الا الجنة) أي لا يقتصر لساحبه من الجزاء على تكفير بعض ذنوبه بل لا بد ان يدخل الجنة وروى الترمذي وغيره عن أبي مسعود روعا نابو ابن الحج والمعصرة فان متابعيه ينهاتسني الذنوب والفقر كما ينفي الكبير خبث الحديد والذهب والفضة وليس للحج المبرور ثواب الا الجنة قال ابن جرير وقال العلماء شرط الحج المبرور طيب النفقة فيه قيل لما لك رجل سرق ما لا يفرج به ا يضارع ان قال اي والله الذي لا اله الا هو وسئل عن حج بحال حرام قال حج مجزوا ثم بسبب جنايته وبالحقيقة لا رقي الى العالم المطهر الا المظهر فالتقول اخص من الاجزاء لانه عبارة عن سقوط التضاعف والتقبول عبارة عن ترتب الثواب على الفعل فلذا قال يحزى وهو ثم وهذا الحديث رواه البخاري عن عبد الله بن يوسف ومسلم عن يحيى كلاهما عن مالك به وتابعه جماعة في الصحيحين وغيرهما عن سبي (مالك عن سبي مولى ابى بكر ابن عبد الرحمن انه سمع ابا بكر بن عبد الرحمن) مولا (يقول جاءت امرأة الى رسول الله صلى الله عليه وسلم) قال ابن عبد البر هكذا الجميع رواية الموطأ وهو مرسل ظاهر الكن صح ان ابا بكر سمعه من تلك الراة فصار بذلك مسندا فقد رواه عبد الرزاق عن معمر عن الزهري عن أبي بكر بن عبد الرحمن عن امرأة من بني أسد بن خزيمة يقال ليا أم معقل هكذا سماها الزهري وهو المشهور المعروف وتابعه على ذلك جماعة وفي بعض طرقه سميتها أم سنان الانصارية ورجح الحافظ انها قستان وقعا للراةين لتعابر قستانها ولان أم معقل أسدية وأم سنان انصارية وفي أبي داود عن أم معقل ان مجيئها الى النبي صلى الله عليه وسلم كان بعد رجوعه من حجة الوداع وانه قال ليا ما صنعتك ان تخرجي عنى وجهنا هذا (فقلت الى قد كنت تجهزت للحج فاعترض لى) أى عاقى عاتق منعى وعند أبي داود فاصا بقتاعه القرحة الحصة أو المجدرى فهلك فيها أبو معقل وأصابني فيها مرضى هذا حتى صبحت منها وكان لنا جبل حوالى الذي نريد ان نخرج عليه فأوصى به أبو معقل في سبيل الله قال فهلا خرجت عليه فان الحج من سبيل الله وفي رواية عبد الرزاق قلت يا رسول الله انى أردت الحج فضلل جلى أو قالت بغيرى ويجمع بأيه ضل ثم وجد فحصلت لهم القرحة أو ضل بعد حصوله اثم وجد فذ كرت له الوجهين وأقصر بعض الرواة على أحدهما (فقال ليا رسول الله صلى الله عليه وسلم اعمرى في رمضان فان عمره فيه كجعة) وفي نسخة فعلت حجة واعمره وفي سؤال لانه لم يتيسر له الاعتمار في رمضان صلى الله عليه وسلم وفيه ان أعمال البر تقبل بعمل

بعضها بعضاً في أوقات وإن الشهور بعضها أفضل من بعض والعمل في بعضها أفضل من بعض وإن شهر رمضان مما يتضاعف فيه عمل البر وذلك دليل على عظيم فضله وإن الحج أفضل من العمرة لما فيه من زيادة المشقة والعمل ووقعت لام طليق قصة مثل هذه أخرجها ابن السكن وابن مسنده في الصحابة والدولابي في الكشي من طريق طلاق بن حبيب إن أبا طليق حدثه إن امرأته أم طليق قالت له وكان له جمل يغز عليه وناقته يحج عليها أعطني جملك أجمع عليه قال إن جملتي جدس في سبيل الله فقالت إن الحج من سبيل الله قالت فأعطني الناقة ووجأت على الجمل قال لا أوثر لك على نفسي قالت فأعطني من نفقتك قال ما عندى فضل عني وعن عيالي ما أخرج به وما تركه لكم قالت إنك لو أعطيتني أخلفها الله فيما أيت عليها قالت إذا لقيت رسول الله صلى الله عليه وسلم فاقره مني السلام وأخبره بالذي قلت لك فأتته وأقرته بها السلام وأخبرته بما قالت فقال صدقت أم طليق لو أعطيتها الجمل لكان في سبيل الله ولو أعطيتها الناقة لكانت وكنت في سبيل الله ولو أعطيتها من نفقتك لأخلفها الله قال فانها تسألك ما يعبدل الحج قال عمرة في رمضان وسنده جيد قال الحافظ وزعم ابن عبد البر أن أم معقل هي أم طليق لها كيتان وفيه نظر لأن أبا معقل مات في عهد النبي صلى الله عليه وسلم وأبا طليق عاش حتى سمع منه طلاق بن حبيب وهو من صغار التابعين فدل على تغير المراتين ويدل عليه تغير الساقين أيضاً وفي البخاري ومسلم وغيرهما عن ابن عباس لما رجع النبي صلى الله عليه وسلم من حجة قال لام سنان الأنصاري ما معك من الحج قالت كان لنا نخسان فركب أبو فلان تعني زوجها وابنه علي أحدهما والآخر يسقي أرضاً قال فإذا كان رمضان اعتمرى فيه فان عمرة في رمضان تعدل حجة معي وعند ابن جبان قالت أم سليم خرج أبو طلحة وابنه وتركاني والطاهران الابن انس مجازاً لأنه ربيته لأن أبا طلحة لم يكن له ابن كبير وبالجمله فهي وقائع متعددة (مالك عن نافع عن عبد الله بن عمر أن عمر بن الخطاب قال أفضلوا) فرقوا (بين حجتكم وعمركم) بأن تخرجوا بكل منهما وحده (فإن ذلك أتم حج أحكم وأتم لعمركم إن يعتمر في غير أشهر الحج) فذكره عمر التمتع لئلا يترفع الحاج وكان من رأيه عدم الترفه للحاج بكل طريق وهذا رواه حابر أيضاً عن عمر عند مسلم ومرقياً ما فيه (مالك أنه بلغه أن عثمان بن عفان كان إذا اعتمر بماله يحيطط عن راحته حتى يرجع) إلى المدينة لأنه كان ينهى عن المتعة كما رواه لأنه صلى الله عليه وسلم إنما رخص للمجاهدين بعد قضاء نسكهم ثلاثاً أي قضاء حاجته فرأى عثمان أنه مستغن عن الرخصة فجعل الأوبة إلى دار مقامه لقيامه بأموال العامة والمحاصة (قال مالك العمرة سنة) مؤكدة آكد من التور وهذا هو المشهور في المذهب وبه قال أبو حنيفة في المشهور عنه (ولأنهم أحداً من المسلمين أرخص في تركها) جل على السنة لأن تركها لا يرخص فيه بل ثمة سنة يقال عليها وجه بعضهم على الوجوب وبه قال ابن حبيب وابن الجهم وهو المشهور عن أحمد والشافعي واحتجوا بقوله تعالى وأتموا الحج والعمرة لله لطفها على الحج الواجب وبأن الإتمام إذا وجب وجب الابتداء وبأن معنى أتموا أقيموا كما أن معنى أقيموا أتموا في قوله تعالى فإذا أتممتم فاقبوا الصلاة وتعقب الأول بأنه لا يلزم من الاقتران بالحج وجوب العمرة فهو استدلال ضعيف لضعف دلالة الاقتران والثاني بأن غير الواجب يلزم الإتمام بالدخول فيه والثالث بأنه لا يلزم من كون أقيموا بمعنى أتموا أن يكون أتموا بمعنى أقيموا لأن اللغة لا تثبت بالعكس مع أنه اختلف في معنى أتموا هل هو كمالها بعد الشروع فيها وترك قطعها وهو ظاهر يدل على قوله فمن تمتع الآية وأتمها فإن يحرم لكل واحد على انفراد في سفرين وقيل غير هذا وقرأ الشعبي والعمرة لله برفع العمرة ففصل هذا القراءة عطف العمرة على الحج فارتفع الاشكال وصار من أدلة السنة وللمزمذى من طريق الحج بن ارطاة عن محمد



ابن المنكدر عن جابر قال اني اعراى النبي صلى الله عليه وسلم فقال يا رسول الله احسرتني عن العمرة  
واحدة هي فقال لا وان تقهر خير لك قال الترمذي حسن صحيح قال البيهقي ابن الهيثم في فتح القدير  
لا ينزل عن درجة الحسن وان كان المحتاج بن اريطاء قال الدارقطني لا يخرج به فقد تابعه ابن جرير عن  
ابن المنكدر عن جابر واخرجه الطبراني في الصغير والدارقطني بطريق آخر عن جابر فيه يحيى بن الربيع  
وضعه وله شاهد عن أبي هريرة مرفوعا الحج جهاد والعمرة تطوع ولا ينال في شعبة عن ابن مسعود  
الحج فريضة والعمرة تطوع انتهى ملخصا واستدلوا ايضا بحديث بنى الاسلام على حسن فذكر الحج  
دون العمرة وزاد في رواية الدارقطني شاذة ضعيفة وحديث ابن عدي عن جابر مرفوعا الحج  
والعمرة فريضة ضعيف لان فيه ابن لهيعة والياكم عن ابن عباس الحج والعمرة فريضة واستناذ  
ضعيف مع انه موقوف وانما ثبت عنه في البخاري تعليقه واخرجه الشافعي وسعيد بن منصور ورواه  
انما القريش في كتاب الله واتقوا الحج والعمرة لله فبين انه استناب له من الآية واجتهاد وهو محل  
التراع فلا حاجة فيه لان دلالة الاقتران ضعيفة عند أهل الاصول (قال مالك ولا يرى لاحد ان يحرم  
في السنة مرارا) من اطلاق الجمع على ما فوق الواحد فذكره المرة الثانية فاكثرا لانه صلى الله عليه وسلم  
اعتبار بعاكل واحدة في سنة مع تمكنه من التكرير نرى ان شرع في المكروه لم يمتنع لانه  
من قسم الجائز واجاز الحج وروى كثير من المالكية التكرار بلا كراهة للحديث السابق العمرة الى العمرة  
كقارئة لما بينهما حتى بالغ ابن عبد البر فقال لا اعلم لمن كره ذلك حجة من كتاب ولا سنة يجب التسليم لها  
واقفوا على جوازها في جميع الايام لم يكن ملتبسا بالحج الا ما نقل عن الحنفية انها تكره يوم عرفة  
والنحر واما التشريق (قال مالك في المعتمر يقع بأهله) يحاجهمها (ان عليه في ذلك الهدي وعمره اخرى)  
قضاء عن التي افسد (يندى بها) عاجلا (بعد اتمامه التي افسد) ما بالوقاع (ويحرم) في عمرة القضاء  
(من حيث احرم بعمرته التي افسد الا ان يكون احرم) في التي افسد (من مكان ابعده من مقابله) كعمرى  
احرم من ذى الحليفة بمرة فافسدها (فليس عليه ان يحرم) في قضائها (الا من مقابله) كالحجفة  
(قال مالك ومن دخل مكة بعمرة فطاف بالبيت وسعى بين الصفا والمروة وهو جنب أو على غير وضوء)  
ناسيا (ثم وقع بأهله) معتقدا اتمام عمرته (ثم ذكر) ذلك (قال يقتل أو يهضم أو يحد أو يحد أو يحد أو يحد)  
بالبيت) لبطان الطواف الاول بعدم الشهادة (وبين الصفا والمروة) لان حصة السعي في كل طواف  
وقد عدم بعدم شرطه وهذا اتمام للعمرة الفاسدة بالوقاع (ويحرم عمرة اخرى) قضاء عنها سريعا (ويهدى)  
للفساد (وعلى المرأة اذا أصابها روجها رعى محرمه مثل ذلك) اذا النساء اشتقن الرجال (قال مالك)  
فاما العمرة من التمتع فانه (ان كان فيه فضل لا يتعين) (من شاء ان يخرج من الحرم) الى أى موضع  
من الحرم (فان ذلك يجزى عنه ان شاء الله) للتبرك اذا شرط الاحرام ان يصح فيه بين الحرم والحرم  
(ولكن الفضل ان يهل من الميقات الذي وقت رسول الله صلى الله عليه وسلم أو ما هو بعد من التمتع)  
كالحجرة والمدينة لا حرامه صلى الله عليه وسلم فمنها بالعمرة

\* (نكاح المحرم) \*

(مالك عن ربيعة بن أبي عبد الرحمن عن سليمان بن يسار) هكذا رواه مالك مرسلًا وتابعه عليان  
ابن بلال عن ربيعة ووصله مطر الوراق عن ربيعة عن سليمان عن أبي رافع أخرجه النسائي والترمذي  
وقال حسن ولا تعلم احدا اسنده غيره مطر وقال ابن عبد البر هذا غلط من مطر لان سليمان بن يسار روى  
سنة اربع وثلاثين وقيل سبع وعشرين ومات أبو رافع بالمدينة بعد عثمان بتليل وقتل عثمان في الحجة  
سنة خمس وثلاثين فلا يمكن ان يسمع سليمان من أبي رافع انتهى وهو ممكن على القول الثاني

في ولادته لانه ادرك نحو ثمان سنين من حياة أبي رافع فلا يستغرب سماعه منه (ان رسول الله  
 صلى الله عليه وسلم بعث ابا رافع) اسمه على اشهر الاقوال العشرة اسلم (مولاه) صلى الله عليه وسلم  
 (ورجل من الانصار) هو اس بن خولى كفى رواية ابن سعد (فزوجاه ميمونة بنت الحارث) الهلالية  
 امرأة تزوجها من دخل بيت وظاهر قوله فزوجاه انه وكله ما في قبول النكاح له لكن روى أحمد  
 والنسائي عن ابن عباس لما خطبها النبي صلى الله عليه وسلم جعلت امرها الى العباس فانكحها النبي  
 صلى الله عليه وسلم فظاهره انه قبل النكاح بنفسه ورواه ابن سعد عن سعيد بن المسيب انه  
 صلى الله عليه وسلم قدم وهو محرم فلما حل تزوجها فحمل قوله فزوجاه على معنى خطبه فقط مجازا  
 (ورسول الله صلى الله عليه وسلم بالمدينة قبل ان يخرج الى عمرة القبية وفي مسلم وأبي داود والترمذي  
 وابن ماجه عن ميمونة تزوجني صلى الله عليه وسلم ونحن حلالان بسرف زاد البرقاني وبني حلالا  
 فأفادت هذه الزيادة وقوع العقد وهو حلال وانخرج الترمذي وابن خزيمة وابن حبان عن أبي رافع قال  
 تزوج النبي صلى الله عليه وسلم ميمونة وهو حلال وبني بها وهو حلال وكنت انا الرسول بينهما وانخرج  
 ابن سعد عن ميمون بن مهران قال دخلت على صفية بنت شيبة وهي محجوز كبيرة فسالها التزوج  
 رسول الله صلى الله عليه وسلم ميمونة وهو محرم فتأت لا والله لقد تزوجها وانهم الحلالان وانخرج  
 يونس بن كبر في زيادات المغازي وغيره عن يزيد بن الاصم تزوج رسول الله صلى الله عليه وسلم ميمونة  
 وهو حلال وبني بها بسرف في قبة لها ومات بعد ذلك فيها قال ابن عبد البر الزاوية بانه تزوجها وهو  
 حلال متواترة عن ميمونة نفسها وعن أبي رافع وعن سليمان بن يسار مولاها وعن يزيد بن الاصم  
 وهو ابن اختها وما علم احد من الصحابة روى انه نكحها وهو محرم الا ابن عباس ورواية من ذكر مبارضة  
 لروايته والقباب الى رواية الجماعة اميل لان الواحد اقرب الى القاط انتهى وفي البخاري وغيره عن  
 سعيد بن المسيب وهم ابن عباس في تزويج ميمونة وهو محرم وان كانت خالته مات تزوجها صلى الله عليه وسلم  
 الا بعد ما حل (مالك عن نافع) مولى ابن عمر (عن يده) بضم النون مصغر (ابن وهب) بن عثمان  
 البغدادي (ابن أبي عبد الدار) بن قصي أي واحد منهم المدني من صفار التابعين ومات قبل نافع الراوي  
 عنه سنة ست وعشرين ومائة (ان عمر بن عبيد الله) بضم العينين ابن معمر بن عثمان بن عمرو بن كعب  
 ابن سعد بن تميم مرة القرشي التيمي وجدته عمر حجابي وهو ابن عم أبي قحافة والد الصديق روى عمر  
 عن ابيه وابن عمر وجابر وعنه عطاء بن ابي رباح وعبد الله بن عون وذكره ابن حبان في الثقات  
 وكان احدا وجوده قرين واشرافها جوادا مدحا شجاعا مات بدمشق سنة اثنين وثمانين (ارسل)  
 نبيه الراوي المذكور كافي رواية اسلم (الى ابيه) بفتح الهمزة والموحدة (ابن عثمان) بن عفان الاموي  
 المدني الثقة مات سنة خمس ومائة (وابن يونس) امير الحاج (من جهة عبد الملك) وهما محرمان ان  
 قد اردت ان تنكح بضم فسكون ازوج ابني (طلحة بن عمر) التميمي وقال بعضهم الانصارى  
 والاول الصحيح في مسلم من رواية ايوب عن نافع عن نبيه يعني عمر بن عبد الله وكان يخطب بنت شيبة  
 على ابنة (بنت شيبة) اسمها الهامية كاذ كره الزبير بن بكار وغيره (ابن جبير) بن عثمان بن أبي  
 طلحة العدري وفي رواية ايوب عند مسلم بنت شيبة بن عثمان قال النوري وزعم ابو داود انه الصواب  
 وان مالكاهم فيه وقال الجمهور بل قول مالك هو الصواب فانما بنت شيبة بن جبير بن عثمان الحجي  
 كما حكاه الدارقطني عن رواية الاكثرين قال القاضي عياض ولعل من قال شيبة بن عثمان  
 نسبته الى جده فلا يكون خطأ بل الروايتان صحيحتان احدهما حقيقة والاخرى مجاز (واردت)  
 ان تحضر فيه نوب الاستئذان بحضور المعتد (فانكر ذلك عليه اباها) فقال الاراء عرا قبا جافيا

كافي رواية مسلم رآه في أخرى امرأيا إلى جاهلنا بالسنة كالأعراب ومعنى رواية الأفاق انخذله  
 اهل الرقاق تارك السنة (وقال سمعت عثمان بن عفان) يعني اياه وفي تصريحه سمعت رد على من قال  
 انه لم يسمع اياه فثبت مقدم (يقول قال رسول الله صلى الله عليه وسلم لا ينكح) بفتح أوله أي لا تعد  
 لنفسه (الحرم) بفتح أوله ما (ولا ينكح) بضم أوله أي لا يعقد لغيره بولاية ولا وكالة وهو بالحرز  
 فيه ما على النبي كاذ كالمخطأ في انه الرواية الصحيحة (ولا يخطب) فيمنع من الخطبة أيضا كما هو ظاهر  
 الحديث وبه قال الجمهور كافي المنهم وحمل الشافعية النبي في الخطبة على التنزيه وقال الساجي يحتمل  
 ان يريد به السفارة في النكاح ويحتمل ان يريد الخطبة حالة النكاح فاما السفارة فيه ممنوعة فان  
 سفر وعقد سواء أو سفر لنفسه وعقد بعد التحلل اساء ولم يفسح ولم ارفه نصا انتهى وفيه حرمة العقد وبه  
 قال الجمهور من الخصابة فمن بعدهم فلو تقدم صح وفسخ ابد ابطلة عند مالك للاختلاف فيه فيزال  
 الاختلاف بالطلاق احتياط للفرج وقال الشافعي بلا طلاق وقال أبو حنيفة والكوفيون يصح  
 نكاحه وانكاحه واجابوا عن هذا الحديث بانه ليس نهيا عن نكاح المحرم بل هو اختيار عن حاله وأنه  
 لا شغاله بنسكه لا يتسع زمانه له فقد النكاح ولا يتفرغ له وبان المراد بالنكاح هنا الوطء لا العقد فقوله  
 لا ينكح أي لا يخطأ ويقبضان الرواية الصحيحة بالحرز على النبي لا على حكاية المحال وحمله عليها  
 لا يكون اخبارا عن امر شرعي بل عن قضية يشترك في معرفتها الخاص والعامة وحمل كلام الشارع  
 على الشرعيات التي لا تعلم الا من جهة أولى وأضاف ان ابان راوى الحديث فهم ان المراد النبي وانكر  
 على عمر بن عبد الله وأقام عليه الحجة بالحديث وحمل النكاح على الوطء لا فائدة فيه ان هو امر مقرر بنيه  
 كل احدها ايضا وخلاف فهم راويه ولو صح في الجملة الأولى لم يصح في الثانية فان قوله ولا ينكح نهي  
 عن التزويج بلا شك واذا منع من العقد لغيره فالى لنفسه ولا حجة لهم في قول ابن عباس ان النبي  
 صلى الله عليه وسلم تزوج ميمونة وهو محرم رواه البخاري ومسلم وأصحاب السنن لان ابن المسيب وغيره  
 وهو موهوم في ذلك فانه انفرده وخالفته ميمونة وأبورا فاعقروا بانه نكحها وهو حلال وهو أولى بالتقول  
 لان ميمونة هي الزوجة وأبورا فاعقروا هو السفير بينهما فما عرف بالواقعة من ابن عباس لانه ليس له من  
 التعاقب بالقصة ما لهما ولغيره حينئذ عنهما ما لم يكن في سببهما ولا يقرب منه فان لم يكن وهما فهو قابل  
 للتأويل بان معنى وهو محرم في الحرم لان ابن عباس عربي فصيح يتكلم بكلام العرب وهم يقولون أحرم  
 واتجد وانهم اذا دخل الحرم ونجد واتهامه اوفى الشهر الحرام كقوله \*

قتلوا ابن عفان الخليفة محرما \* أي في الشهر الحرام فانه لم يكن محرما بفتح ولا بعمدة او هو على  
 مذهبه ان من قلده مذهب صار محرما بالتقليد فاعلم ابن عباس علم بنكاحه بعد ان قلده مذهب صلى الله  
 عليه وسلم اوان عقد الاحرام من خصائصه صلى الله عليه وسلم كما هو المعتقد عند المالكية والشافعية  
 وعلى تقدير الاغضاء عن هذا كله فقد تعارض هو وحديث ميمونة وأبورا فاعقروا فسقط الاحتجاج  
 بالخبرين ووجب الرجوع الى حديث عثمان لانه لا معارض له ذكره ابن عبد البر وغيره ويرجح ان الصحيح  
 عند اهل الاصول ترجيح القول اذا تعارض هو والفعل لقوة القول لدلالته بنفسه على الفعل فاعقروا يدل  
 بواسطة القول واتعدى القول الى الغير والفعل يحتمل قصره عليه وقد اخرج حديث عثمان هذا مسلم  
 في النكاح عن يحيى وأبو داود في الحج عن الثعني كلاهما عن مالك به ورواه ايضا عن النسي و الترمذي  
 وابن ماجه وابن حبان كلاهما عن طريق مالك به وتابعه مطر الوراق ويعلى بن حكيم وأيوب السختياني  
 كلهم عن نافع عن عبد مسلم وغيره وتابع نافع نافع عليه أيوب بن موسى وسعيد بن ابى هلال عن نبيه في مسلم  
 (مالك عن داود بن الحصين) بضم المهملة وفتح الصاد الاموى مولا له المذني (ان ابا عطفان) بفتح

المجتمعة والمجتمعة والفناء (ابن عاصم) يفتح المجتمعة وقيل ابن مالك (المري) باراء الذي قيل اسمه سعيد  
ثقة تابعي (أخبره ان أباه طريفا تزوج امرأة وهو محرم وقد عمر بن الخطاب بنكاحه) لفساده فقيه دلالة  
على العمل بالحدث على ظاهره (مالك عن نافع ان عبد الله بن عمر كان يقول لا ينكح المحرم ولا ينكح  
على نفسه ولا على غيره) موافقة للحدث اذ لفظ عام (مالك أنه بلغه ان سعد بن المسيب وسالم بن عبد الله  
وسليمان بن يسار) والثلاثة من الفقهاء (سئلوا عن نكاح المحرم فقالوا لا ينكح) يفتح اوله (المحرم  
ولا ينكح) بضمه والغرض من هذا كله بعد الحديث المرفوع ان العمل اتصل به والقوى فلا يمكن  
دعوى نسخته (قال مالك في الرجل المحرم انه يراجع امرأته ان شاء اذا كانت في عدة منه) لان الرجعة  
ليست بنكاح فلم يدخل في الحديث فاما ان خرجت من عدتها فلا بعد لها لانه نكاح فدخل فيه  
قال أبو عمر لا خلاف في ذلك بين أئمة الفتوى بالمصار لان المراجعة لا تحتاج الى ولي ولا صداق قال  
الساجي وعن أحمد منعه من الرجعة

(نكاح المحرم)\*

(مالك عن يحيى بن سعيد) بن قيس الانصاري (عن سليمان بن يسار) مرسل وصله البخاري ومسلم  
من طريق سليمان بن بلال عن علقمة بن أبي علقمة عن الاعرج عن عبد الله بن بختينة (ان رسول الله  
صلى الله عليه وسلم احتجبت وهو محرم) أى في حجة الوداع كما جزم به الحارثي وغيره والجملة طالية (فوق  
رأسه) وفي رواية الصحيحين وسط رأسه وقيد بالطرف لانها لا تختص بالرأس ولا بالتقابل تكون  
في سائر البدن لانه سميت بذلك لما فيها من المص قال في المحكم المحم المص والحج المصاص زاد في رواية  
علقمة البخاري من شقيقة كانت به وهي نوع من السداع يعرض في مقدم الرأس وإلى أحد جانبيه  
والنساءى من وقت كان به يفتح الواو وسكون المثلثة والهمز وقد تركض العظم بلا كسر فيتم  
انه كان به الامران (وهو يومئذ محلي) يفتح اللام وسكون المهملة وتحتين اولاهما مة موحه (جل)  
يفتح الحميم والميم (مكان بطريق مكة) وهو الى المدينة أقرب وقيل عقبه وقيل ما ولا ي داود والنسائي  
والحاكم عن أنس أن النبي صلى الله عليه وسلم احتجبت وهو محرم على ظهر التدم من وجع كان به ولفظ  
الحاكم على ظهر التدمين وقال صحيح على شرطهما وهذا بين تعدد هامة في الاحرام ثم يحتمل انهما  
في احرام واحد وان الثاني في عمرة والاول في حجة الوداع وفيه المجامعة في الرأس وغيره لا غدر وهو اجماع  
ولو أدت الى قلع الشعر لكن يقضى اذا قلع لقوله تعالى فمن كان منكم مريضا او به اذى من رأسه ففدية  
الاية وفيه مشروعية التداوى واستعمال الطب والتداوى بالمجامة وفي الحديث ان أنفع ما تداوى به  
المجامة والقصط الجوى وفيه أيضا ان كان الشفاء في شئ ففي شرطه محمد وأشربة عمل أو كى بنار وانهى  
أمنى عن الكى (مالك عن نافع عن عبد الله بن عمر انه كان يقول لا يحتجبت المحرم الا) ان يضطر اليه  
أى الاحتجام (نما) أى أمر (لا بد له منه) لانه صلى الله عليه وسلم لم يحتجبت الا لضرورة فان احتجبت لغير  
ضرورة حرمت ان لزم منها قلع الشعر فان كان في موضع لا يشعر فيه فأجاز ذلك الجمهور ولا فدية ووجبها الحسن  
النصرى وكرها ابن عمر به (قال مالك لا يحتجبت المحرم الا من ضرورة) أى يكره لانها قد تؤدي لضعفه  
كما كره صوم يوم عرفة للحاج مع ان الصوم أخف من المجامة فبطل استدلال المخير بانه لم يقم دليل  
على تحريم انراج الدم في الاحرام لاننا لم نقل بالحرمة بل بالكراهة لقلة أخرى علمت

(ما يجوز للمحرم اكله من الصيد)\*

(مالك عن أبي النضر) يفتح النون واسكان الصاد المجتمعة سالم بن أبي أمية مولى عمر بن عبد الله

التي تيم قريش (عن نافع) بن عباس وحده ومعهما ارتعانية ومعهما أبي محمد الأفرح الذي  
الذقة (مولي أبي قتادة الأنصاري) حقيقه كاذره الذساي والعلی وغیره ما قال ابن حبان وغيره  
قيل له ذلك لزمه له انما هو مولی عقيلة بنت طلق القنارية (عن أبي قتادة) الحارث بن ربعي  
الأنصاري السلي (انه كان مع رسول الله صلى الله عليه وسلم) وفي الصحيحين من رواية عبد الله بن أبي  
قتادة عن ابيه انطلقا مع النبي صلى الله عليه وسلم عام الحديبية فاحرم اصحابه فلم اكرم (حتى اذا كانوا  
ببعض طريق مكة) وفي الصحيحين من رواية صالح بن كيسان وعمر بن الحارث عن أبي النضر  
بسنده كنت مع النبي صلى الله عليه وسلم بالقاحبة قال عمرو فبينا بين مكة والمدينة ولنا ضاح من  
المدينة على ثلاثة اميال ووقع عند ابن حبان وغيره في حديث أبي سعيد ان ذلك بعسفان وفيه نظر  
والصحيح بالقاحبة وهي بالقاف والحاء المهملة الخفيفة (تختلف مع اصحاب له محرمين وهو غير محرم)  
وفي البخاري من طريق عمرو بن الحارث وهم محرمون وانارجل حل على فرسي وكنت رقابا على الجبال  
فبينا أنا على ذلك اذ رأيت الناس متسوقين فذهبت أنظر (فرأى جارا وحشيا فاستوى على فرسه)  
في رواية عمرو وكنت نسيت سوطي وفي رواية عبد الله بن أبي قتادة ثم ركبته فستط مني سوطي فله  
أطلق النسيان على السقوط او عكسه تحوزا (فقال اصحابه ان ينادوا له سوطه فابوا عليه)  
في رواية عمرو قالوا لا نعينك عليه (فقال لهم رحمهم فابوا فاخذهم ثم شد على الحمار فقتله) في رواية عبد الله  
ابن أبي قتادة قلت لابي الويثاق قالوا والله لا نعينك عليه بشئ فنزلت فتناولته ثم ركبته فادركت  
الحمار من خلفه وهو وراء مكة فطمنته برمحي فغترته وفي رواية عمرو فأتيت اليهم فنقلت لهم قوموا فاحتملوا  
قالوا لا نغسه فحملته حتى جثتم به (فأكل منه بعض اصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم وأبي بعضهم)  
من الاكل وفيه جوارا لاجتهاد في التفرع والاختلاف فيها اذا استدل كل الى دليل في ظنه وفي رواية  
ثم انهم شكروا في أكلهم اياه وهم حرم وفي اخرى فقلنا نانا كل لحم صيد ونحن محرمون (فلما أدر كوا  
رسول الله صلى الله عليه وسلم سأله عن ذلك) أي ذكر والله القصص على ما هي عليه وان اصحابه لم يعينوه  
بمسألة سوط ولا رمح ولا غيرهما وفي رواية عمرو وأبي بنضهم فقلت لهم انا استوفى لكم النبي صلى الله  
عليه وسلم فادركته فحدثته الحديث وفي رواية عبد الله بن أبي قتادة فقلنا نانا كل لحم صيد ونحن محرمون  
فجعلنا ما بقي من لحمه فاقبال صلى الله عليه وسلم هل منكم أحد امره او اشار اليه بشئ وفي اخرى  
او اعانه قالوا لا (فقال) فكم اوما بقي من لحمها (انما هي طعمه) بضم الطاء وسكون الهمزة أي طعام  
(أطعمكموها الله) عز وجل وفيه جوارا كل المحرم لحم الصيد اذا لم يكن منه دلاله او اعانه عليه او اشار  
اليه فان صاده او صيد لا جله باذنه أم بغير اذنه حرم عند الجمهور الحديث جابر مرة وعاصد البراءة  
ما لم تصيده او يصاد لكم رواه أبو داود والترمذي والذساي والي هذا ذهب الجمهور وما لك والشافعي وأحمد  
وقال ابو حنيفة وطائفة يحوزوا كل ما صيد لا جله لظاهر حديث أبي قتادة انه صاده لا جله وتبع  
بانه يحتاج الى نقل انه صاده لا جله والجمع بينه وبين حديث جابر بما ذهب اليه الجمهور اولى من طرح  
حديث جابر فان قيل كيف لم يحرم أبو قتادة مع مجاوزته اليقات وذلك لا يجوز اجاب عياض بان  
المواقيت لم تكن وقت بعد وقيل لا نه صلى الله عليه وسلم ثبت ان قتادة ورفقه فكشف عدوهم بمجبة  
الساحل كافي الصحيحين وقيل انه خرج مبهمة ولم يوجها ولا عمرة قال عياض وهذا بعيد وقيل انه  
لم يخرج معه صلى الله عليه وسلم من المدينة بل بعثه اهلها اليه ليعلمه أن بعض الحرب يقصدون الاعارة  
على المدينة ورد بقوله في الحديث انه كان مع رسول الله حتى اذا كان ببعض طريق مكة فتخلف مع  
اصحابه واخرجه البخاري في المجاهد عن عبد الله بن يوسف وفي كتاب الصيد عن اسماعيل

ومسلم عن يحيى وقتيبة بن سعيد وأبو داود عن القعني والترمذي عن قتيبة بن الخمسة عن مالك بن وهيب عن  
 وطرق كثيرة في الصحيحين وغيرهما قال ابن عبد البر لا يختلف علماء الحديث في: وثبة وصحة (مالك)  
 عن هشام بن عروة عن أبيه (أباه) (الزبير بن العوام) الحواري (كان يتردد بصيف الغلباء وهو محرم  
 قال مالك والصفيف) بصاد ههله وفاعين بينهما خمسة بزنة أمير (القديد) قال القاسموس الصفيف  
 كاهير ماصف في الشمس ليخف وعلى الجمر لنشوي (مالك عن زيد بن أسلم) العدوي مولى عمر (ان عطاء  
 ابن يسار أخبره عن أبي قتادة في الحمار الوحشي) بفتح فسكون ما كان من دواب البر ويجمع على  
 وخوش ويقال حمار وحش بالاضافة والتثنية (مثل حديث أبي النضر) السابق (الان في حديث  
 زيد بن أسلم) زيادة (ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قال هل معكم من لحمه شيء) وفي الصحيحين من  
 ظريق عبد الله بن أبي قتادة قالوا معنا رجله فأخذها رسول الله صلى الله عليه وسلم فأكلها والخاري  
 في الهمة فتناولته الضد فأكلها حتى تعرقها وفي رواية قد فرغ منه الذراع فأكل منه وجع بأنه أكل من  
 الأمرين ولا جد وأبي دارود الطيالسي وأبي عوانة فقال كلوا وأطعموني ووقع عند الدارقطني وابن  
 خزيمة والبيهقي ان أبا قتادة قال للنبي صلى الله عليه وسلم انما اصطدته لك فأمر أصحابه فأكلوا ولم يأكل  
 منه حين أخبرته اني اصطدته له قال الدارقطني قال أبو بكر يعني النبي صلى الله عليه وسلم اصطدته لك وقوله  
 لم يأكل منه لا أعلم أحد ذكره بهذه الزيادة غيره ممن راى وقال غيره هذه نقطة غريبة لم نكتبها  
 الا من هذا الوجه وقال ابن خزيمة وغيره تفرد بهذه الزيادة معمر وجمع الترمذي في شرح المذهب باحتمال انه  
 جرى لأبي قتادة في تلك السقرة قضيتان جمعا بين الروايتين وحديث زيد رواه البخاري في المجهود والصيد  
 عن عبد الله بن يوسف وإسماعيل ومسلم والترمذي هشام عن قتيبة الثلاثة عن مالك بن وهيب تلوح حديث أبي  
 النضر (مالك عن يحيى بن سعيد) الانصاري (انه قال أخبرني محمد بن إبراهيم بن الحارث التيمي) القرشي  
 (عن عيسى بن طلحة بن عبد الله) بضم العين التيمي أبو محمد المدني ثقة فاضل مات سنة مائة والثلاثة من  
 التسعين (عن عمير) بضم العين (ابن سلمة) بن مثنى بن طحمة بن جدي بن خزيمة (الهمري) نسبه ابن  
 اسحاق قال أبو عمير انه من كبار الصحابة لا يختلفون في صحبته (عن الهزلي) بفتح الواو حدة واسكان الهاء  
 وبالراء زيد بن كعب السلي الصحابي حكاه رواه مالك لم يختلف عليه في اسناده وثابه عليه  
 أبو اويس عبد الوهاب التيمي وحماذين سلمة وغيرهم عن يحيى ورواه حماد بن زيد وهشيم وزيد بن  
 هارون وعلي بن مسهر عن يحيى بن سعيد فلم يقولوا عن الهزلي قال موسى بن هارون الصحيح ان  
 الحديث من مسند عمير بن سلمة ليس بيده وبين النبي صلى الله عليه وسلم أحد ذلك بين في رواية  
 يزيد بن الهاد وعبد ربه بن سعيد عن محمد بن إبراهيم قال ولم يأت ذلك من مالك لان جماعة وروده عن يحيى  
 كرواه مالك وانما جاء ذلك من يحيى كان أحبانا أول عن الهزلي وأحيانا لا يلقوه وأظن  
 المشيخة الأولى كان ذلك جائزا عندهم وليس هو رواية عن فلان وانما هو عن قصة فلان هذا كلام موسى  
 ابن هارون نقله في التهيد والدارقطني في المال قال في الاصابة وبع كره عليه رواية عباد بن العوام  
 ويونس بن راشد عن يحيى بن سعيد فانه قال فيها ان الهزلي حدثه ويمكن ان يجاب بانها غير اقوله  
 عن الهزلي الى قوله ان الهزلي ظننا انهم سواء لكون الراوي غير مدلس فستوى في حقه  
 الصيغتان انتهى ولا يظهر جوابه مع قوله حديثه (ان رسول الله صلى الله عليه وسلم خرج يريد مكة وهو  
 محرم حتى اذا كان بالروحاء) بفتح الراء واسكان الواو وحاء ههله والمد موضع بين مكة والمدينة (اذا حمار  
 وحشي عقير) أي معقور (فذكر ذلك رسول الله صلى الله عليه وسلم) فنقل بارسول الله هذا حمار عقير  
 كما في رواية (فقال) عهده فانه يوشك ان يأتي صاحبه فبعاء الهزلي وهو صاحبه الى النبي صلى الله عليه

وسلم فقال يا رسول الله شأنكم هذا الجبار فأمر رسول الله صلى الله عليه وسلم أبا بكر الصديق (عليه السلام) بن الرافق) بكسر الراء مضد كالمزقة قاله في المشارق وقال الجوهري جمع رقعة بضم الراء وكسرهما القوم المترافقون في السفر قال أبو عمر فيه جواز هبة المشاع وان الصائغ اذا ثبت الصيد بغير محبة أو بغيره فقد ملكه لانه سماء صاحبه وان صيد الحلال يجوز للحرم أكله اذا لم يصد له ورد لقول أبي حنيفة وأصحابه في اشتراطهم التراخي في الطلب لانه صلى الله عليه وسلم لم يقل اللهم زى هل ترانحيت في الطلب وإباح أكله لأصحابه المحرمين (ثم مضى حتى اذا كان بالاثابة) بضم الهمزة ومثله فأنف فمختصة فيها موضع أوثر (بين الروضة) بضم الراء وفتح الواو واسكان التختية وفتح المثلة والياء موضع (والعرج) بفتح المهملة واسكان الراء وبالجمجمة موضع بين المحرمين (اذا ظلي حاقف) بضم الهمزة فأنف ففأنف ففأنف ففأنف واقف منحن رأسه بين يديه الى رجله وقيل الحاقف الذي لم يأل الى حقف وهو ما انه طاف من الرمل وقال أبو عبيد حاقف يعني قد انحنى وتثنى في فومه (في ظل فيه سهم) زادي رواية جاد بن زيد عن يحيى بن سعيد بسنده عن عذبان بن عبد البر فقيل يا رسول الله هذا ظلي حاقف في ظل فيه سهم فقال لا تعرض له حتى يمر آخر الناس (فزع) أي قال (ان رسول الله صلى الله عليه وسلم أمر رجلا) لم يسم (ان يقف عنده لاربعه) بفتح الياء وكسر الراء فتحية فوحدته قال أبو عمر أي لا يمسه ولا يحركه ولا يعجه (أحدم الناس حتى يحاوره) لانه لا يجوز للحرم ان ينفر الصيد ولا يعين عليه كادل عليه هذا الحديث وغيره (مالك عن يحيى بن سعيد انه سمع سعيد بن المسيب يحدث عن أبي هريرة انه أقبل من البحرين) بلفظ تنبيه بحر موضع بين البصرة وعمان (حتى اذا كان بالرذة) بفتح الراء والموحدة والمجمة قرب المدينة (وجدر كامين أهل العراق محرمين فساووه عن محمد صيد وجدوه عند أهل الرذة فأمرهم بأكله قال أبو هريرة) ثم اني شككت فيما أمرتهم به فلما قدمت المدينة ذكرت ذلك لعمر بن الخطاب فقال عمر ماذا أمرتهم به فقال فيه الثقات والاصل فقلت (أمرتهم بأكله فقال عمر بن الخطاب لو أمرتهم بغير ذلك) أي منع أكله (لعمركم بانه واعدة) بهذا اللفظ وفي الثانية لا وجعتك (مالك عن ابن شهاب عن سالم بن عبد الله انه سمع أبا هريرة يحدث عن عبد الله بن عمر انه) أي أبا هريرة (مر به قوم محررون بالرذة) بفتحات ولا يضاف قوله في السابقة حتى اذا كان بالرذة وجدوا كالا يجهل على انه وجدهم ما رين به لما استقر بالرذة فالتصه واحدة (فاستقوه في المحم صيد وجدوا ناسا أحله) جمع خلال من أهل الرذة (بأكله فاقسامهم) بأكله قال ثم قدمت المدينة على عمر بن الخطاب فساأته عن ذلك) لشكى في فتاوى (فقال ثم أفتيتهم) به (قال فقلت أفتيتهم بأكله قال فقال لو أفتيتهم بغير ذلك لا وجعتك) بالاضرب أو التقريع في هذا أن حل ما لم يصد المحرم ولا صيد بل صاده الحلال لنفسه كان أمرا ثم راعدهم لا يجوز الاحتجاج في الاقضاء بخلافه والا فالجهد لا لوم عليه فيما اداه اجتصاده فضلا عن الإيجاع بضرب أو غيره (مالك عن زيد بن أسلم عن عطاء بن يسار ان كعب الأحبار) أي ملجأ العلماء المجري التابعي المشهور (أقبل من الشام في ركب حتى اذا كانوا ببعض الطريق وجدوا المحم صيد) صاده خلال (فأقامهم كعب بأكله قال فلما قدموا على عمر بن الخطاب) بالمدينة (ذكروا ذلك له فقال من أفتاكم بهذا قالوا كعب قال فاقى ود أمره عليكم حتى ترجعوا) من نسككم لعله فمقتدوا فيما عرض لكم (ثم لما كانوا ببعض طريق مكة مرت بهم رجل) بكسر الراء وسكون الجيم قطع (من جراد فأقامهم كعب ان يأخذه فياكلوه فلما قدموا على عمر بن الخطاب ذكروا له ذلك فقال ما جعلك على ان تقتلهم بهذا) أكل الجراد وهم محرمون (قال هو من صيد البحر) وقد قال تعالى أحل لكم صيد البحر وطعامه متناعا لكم وللإسارة (قال وما يدريك بعلمك) قال يا أمير المؤمنين والذي نفسي بيده ان أي ما (هي الاثره حوت) قال الهروي وغيره أي

عطسته وفي الصحاح وغيره النثرة للبهائم كالعطسة لنا (ينثره) بضم الشاف وكسرهما من بابي قتل  
وضرب أي برميته متفرقا (في كل عام مرتين) وبذلك ورد حديث مرفوع عند ابن ماجه عن أنس ان  
الجراد نثرة الخوت من البحر وفي أبي داود والترمذي وابن ماجه عن أبي هريرة مرفوعا الجراد من صيد  
البحر وفي رواية انما هو من صيد البحر لكنهما أحاديث ضعفتها أبو داود والترمذي وغيرهما فلا حاجة فيها  
لمن أجاز للبحر صيده ولذا قال الاكثر كمالك والشافعي انه من صيد البر فيحرم التعرض له وقبضه  
قيمه وقد جاء ما يدل على رجوع كعب عن هذا فروى الشافعي بسند صحيح أو حسن عن عبد الله بن أبي  
عمر أن أبا نعيم معاذ بن جبل وكعب الاحبار في أناس محرمين من بيت المقدس بعمرة حتى إذا كنا  
ببعض الطريق وكعب على نار يصطلي فزرت به رجل جراد فأخذ جرادتين فقتلهما أو كان قد نسي إحرامه  
ثم ذكره فألقاهما فلما قدما المدينة على عمرة قص عليه كعب قصة الجرادتين فقال ما جعلت على نفسك  
قال درهمين قال بئح درهمان خير من مائة جرادة نعم لو عم الجراد المسالك ولم يتجدد بدامن وطئه فلا ضمان  
وله تحفظ منه وقد روى ابن عبد البر في انه من نثرة خوت بأن المشاهدة تدفعه وقد روى الساجي عن  
كعب قال خرج أوله من مخزحوت فأفاد أن أول خلقه من ذلك لا تعلم صحته ولم يكن فيه عسر  
ولا صدقة لانه خشى انه علم ذلك من التوراة والسنة فيما حدثوا به ان لا يصدقوا ولا يكذبوا ولا يكذبوا  
في حتى جاءوا به أو يصدقوا في باطل اختلقه وأثألهم وحرفوه عن مواضعه (وسئل مالك عما يوجد من لحوم  
الصيد على الطريق هل يتساعه) يشترط (المحرم فقال اما ما كان من ذلك يعترض) يقصد به الحاج  
ومن أجلهم صيدنا في أكرهه) تحريمها (وأنهى عنه) تحريمها وكأنه أتى به إشارة إلى ان مراده بالكرهية  
التحريم (فأما ان يكون عند رجل لم يرده المحرمين) يحج أو عمرة (فوجوده محرم فاتباعه فلا بأس به) أي  
يحوزله شراؤه (قال مالك فممن أحرمت وعنده صيد صاده أو ابتاعه فليس عليه ان يرسله) اذا كان في بيته  
(ولا بأس ان يجعله عند أهله) أي يبقعه عندهم وليس المراد ان يبعث به بعد إحرامه وهو معه إلى أهله  
قال ابن عبد البر كذا البيهقي وطائفة وزاد ابن وهب وطائفة في الوطائفة قال مالك من أحرمت وعنده شيء من  
الصيد قد استأنس ودجن فليس عليه ان يرسله ولا شيء عليه ان تركه في أهله قال ابن وهب وسألت  
مالك عن الحلال يصيد الصيد واشترته ثم يحرم وهو معه في قفص فقال يرسله بعد ان يحرم ولا يمكنه  
بعد إحرامه فتحصيل قول مالك ان كان عنده الصيد حين إحرامه أرسله من يده وان كان في أهله فلا شيء  
عليه وقاله أبو حنيفة وأصحابه وأحمد والشافعي في أحد قوايه والآخر ليس عليه إرساله كان  
في يده أو أهله (قال مالك في صيد الخيتان) وغيرهما من صيد البحر (في البحر والأنهار والبرك  
وما أشبه ذلك) كالغدير (انه حلال للمحرم ان يصطاده) بنص القرآن قال ابن عبد البر البحر كل ماء  
مجمع من ملح أو عذب قال تعالى وما يستوى البحران هذا عذب فرات سائغ شرابه وهذا ملح أجاج فكل  
ما كان أغاب عيشه في الماء من صيد البحر

\*(مالا يحل للمحرم أكله من الصيد)\*

(مالك عن ابن شهاب) سمعته من مسلم الزهري عن عبيد الله) بضم العين (ابن عبد الله) بفتحها  
(ابن عتبة) بضمها (ابن مسعود) الهذلي أحد الفقهاء (عن عبيد الله بن عباس) المحبر الترجان  
(عن الصب بن جشامة) بفتح الجيم والمثلثة القليلة فالف فميم ابن قيس بن ربيعة بن عبد الله بن  
يعمر الليثي حليف قريش أمه اخت ابني سفيان بن حرب واسمها فاختة وقيل زينب ويقال لها خوخيل  
ابن جشامة وكان الصب ينزل ودان مات في خلافة عثمان على الأصح ويقال في آخر خلافة  
عمر ويقال الصديق وهو غلط فقد روى ابن السكن بإسناد صالح عن راشد بن سعد قال لما فحمت



اصطخر ينادى مناد الان الدجال قد خرج فقال الصعب بن جثامة لقد سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول لا يخرج الدجال حتى يذهل الناس عن ذكره وفتحها في خلافة عمر وروى ابن اسحاق عن عروة قال لما ركب اهل العراق في الوليد بن عقبة أي يشكونه لعثمان كانوا خمسة منهم الصعب بن جثامة وله احاديث واتي صلى الله عليه وسلم يدينه وبين عوف بن مالك ثم لم يختلف على مالك في استاده هذا الحديث وانه من مسند الصعب ووقع في موطأ ابن وهب عن ابن عباس ان الصعب فقه له من مسند ابن عباس وكذا أخرجه مسلم عن سعيد بن جبير عن ابن عباس قال المحفوظ والمحفوظ في حديث مالك الاول يعني انه من مسند الصعب بن جثامة (انه اهدى لرسول الله صلى الله عليه وسلم جناحاً وحنسياً) لا خلاف عن مالك أيضاً في هذا وتابعه معمر وابن جريح وعبد الرحمن ابن الحارث وصالح بن كيسان والليث وابن أبي ذئب وشعيب بن أبي حمزة ويونس ومحمد بن عمرو بن علقمة كلهم قالوا حماراً وحنسياً كما قال مالك وخالفه سبعة ان بن عيينة عن الزهري فقال احدث له من لحم حمار وحنس وله عن الحكم عن سعيد بن جبير عن ابن عباس رجل حمار وحنس وله عن شعبة عن الحكم بن عجز حمار وحنس بقطر دما وفي أخرى له شق حمار وحنس فهذه الروايات صريحة في انه عقير وانه انما اهدى بعضه لا كله ولا معارضة بين رجل وحنس وشق لانه يحمل على انه اهدى رجلاً معها الفخذ وبعض جانب الذبيحة فنهض من رجح رواية مالك وموافقيه قال الشافعي في الامم حديث مالك ان الصعب اهدى حماراً أثبت من حديث من روى انه اهدى لحم حمار وقال الترمذي روى بعض اصحاب الزهري في حديث الصعب لحم حمار وحنس وهو غير محفوظ وقال البيهقي كان ابن عيينة يضارب فيه فرواية المدد الذين لم يشكوا فيه اولى وقد قال ابن جريح قلت لابن شهاب الحمار عقير قال لا ادري ومنهم من جمع يحمل رواية اهدى حماراً على انه من اطلاق اسم الكل على البعض ويمنع عكسه اذا اطلاق الرجل على كل الحيوان غير معهود اذا لا يطلق على زيد اصبع ونحوه اذ شرط اطلاق اسم البعض على الكل التلازم كدقيقة على الانسان والراس فانه لا انسان دونهما بخلاف نحو الرجل والظفر وقال القرطبي يحتمل ان الصعب اخضر الحماره مذبحاً ثم قطع منه عضواً فخره لئلي صلى الله عليه وسلم فقدمه له فمن قال اهدى حماراً اراد ببقائه مذبحاً لا حياً ومن قال لحم حمار اراد ما قدمه لئلي صلى الله عليه وسلم قال ويحتمل انه احضره له حياً فامارده دماً ذكاه واتاه بعضومه فنامنه انه انما ارده لئلي يختص بجملة فاعلمه بانه متاعه ان حكم الجزم حكم الكل انتهى وهذا الجمع قريب وفيه ابقاء اللفظ على التبادر منه الذي ترجم عليه البخاري اذا اهدى للحرم حماراً وحنسياً حياً لم يقبل مع انه لم يقبل في الحديث حياً فانه فقهه من قوله حماراً وفي التهيد قال اسماعيل سمعت سليمان بن حرب يقول الحديث على انه صيد من اجله صلى الله عليه وسلم ويدل عليه قوله فردته بقطر دماً وكأنه صيد في ذلك الوقت ولولا ذلك لم حماراً كله قال اسماعيل وانما تأول رواية لحم حمار لاحتياجه التأويل فاما رواية حمار وحنس فلا تحتاج لتأويل لان الحرم لا يجوز له مسك صيد حياً ولا بدكوه على هذا التأويل تنفق الاحاديث (وهو بالابواء) بفتح الهمزة وسكون الموحدة والمجمل يينه وبين الحجة بما يلي المدينة ثلاثة وعشرون مسلاً سمي بذلك لتبوءه السبيل به لا منافيه من الواه اذ لو كان كذلك لقبيل الابواء فهو محبوب منه (أوردان) بفتح الواو وشد الدال المهملة فالف فتون موضع قرب الحجة أو قرية جامة اقرب الى الحجة من الابواء بينهم مائتان مائة ميل والشك من الراوي وبزم ابن اسحاق وصالح بن كيسان عن الزهري يوردان وبزم معمر وعبد الرحمن بن اسحاق ومحمد بن عمرو بالابواء (فردّه عليه رسول الله صلى الله عليه وسلم) أي رد الحمار على الصعب وانقذت الروايات

كما هي على ردة الامارواه ابن وهب واليه في من طريقه باسناد حسن عن عمرو بن امية ان الصعبي اهدى  
 للذي صلى الله عليه وسلم عجز جبار وحش وهو بائع فاق كل منه وكل القوم قال اليه في ان كان هذا  
 محققا فاعلم ردا محققا وقيل للهم قال الحافظ وفيه نظر فان كانت الطرق كلها محقة وطلعه رده حيا  
 اليك وانه صيد لاجله ورد للهم تارة لذلك وقبل تارة اخرى حيث علم انه لم يصد لاجله وقد قال الشافعي  
 ان كان الصعبي اهدى جارا حيا فليس للحرم ان يذبح جارا وحشا ما جارا ان كان اهدى محيا فيحتل  
 ان يكون علم انه صيده ونقل الترمذي عن الشافعي انه رده فطمع انه صيد من اجله فتركه على وجه  
 التثنية ويحتمل ان يحتمل القول المذكور في حديث عمرو بن امية على حال رجوعه صلى الله عليه وسلم  
 من مكة ورواه انه جازم فيه بوقوع ذلك في المحقة وفي غيرهما من الروايات بالابواب وبوزان (فلما رأى  
 رسول الله صلى الله عليه وسلم ما في وجهي) من الكراهة لما حصل له من الكسر برد هديته (قال)  
 تطيبا لتلبه (انا) بكسر الهمزة لوقوعها في الابتداء (لم نرده) بفتح الدال رواه المحدثون وقال محققو  
 النجاة انه غلط والصواب ضم الدال كآخر الضاعف من كل مضاعف مجزوم اتصل به ضمير المذكر  
 مراعاة للواو التي توجه بها ضمة الهاء بعدها الخفاء الهاء فكانت ما قبلها والواو لا يكون ما قبل الواو  
 الا مضموما جذافي المذكر اما المؤنث مثل ردها ففتح الدال مراعاة للالف ذكره عياض وغيره وجوز  
 الكسر وهو ضعيف اضعف من الفتح وان اوهم تعاب فصاحة الفتح وقد غلطوا لانه ذكره في التصحيح  
 ولم يذبحه على ضيقه (عليك) الهاء من العال (الانا) بفتح الهمزة أي لاجل انا (حرم) بضم الحاء وانزاع  
 جمع حرام والحرام المحرم أي محرمون وتكسر نظايره من حرم المحم الصيد على المحرم مطلقا صاده المحرم  
 أو صاده حل له أول يقصده به وقال به على وابن عمرو بن عباس لانه صلى الله عليه وسلم علم علل رده  
 بانه محرم ولم يقل بانك صيدته لئلا هو ظاهر قوله تعالى وحرم عليكم صيد البر ما دمتم حرما وذهب الجمهور  
 والائمة الثلاثة الى ان ما صاده حلال لنفسه ولم يقصد المحرم يجوز كله للمحرم بخلاف ما قصد به وقال  
 أبو حنيفة يجوز ما صيده بلا عانة منه واحتج الجمهور بحديث أبي قتادة السابق وحديث جابر مرفوعا  
 صيد البر لكم حلال ما لم تصيده أو يصاد لكم الرواية يصاد بالالف على لغة كذا وله اي يأتيتك وجعلوا  
 حديث الصعبي على انه قصدهم باصطياده لانه كان عالما بانه صلى الله عليه وسلم يتر به فصاده لاجله  
 والائمة الثلاثة على ان الاصطياد وعلى محم ما صيد للمحرم للاحادث المذكورة المبيعة للرا من الآية  
 وتعليقه صلى الله عليه وسلم للصعبي بانه محرم لا يمنع كونه صيده لانه بين الشرط الذي يحرم الصيد  
 على الانسان اذا صيده وهو الاحرام وقبل جمار الهزلي وفرقه على الرفاق لانه كان يتكسب بالصيد  
 فصار على عادته في انه لم يصد لاجله صلى الله عليه وسلم وفي معناه حديث أبي قتادة ودعوى نسخته لانه  
 كان عام الحديث للصعبي لانه كان في حجة الوداع انما يصار اليها اذا تذاكر الجمع كيف والحديث  
 المتاخر لادالة فيه على الحرمة العامة صريح ولا يظهر احسب يعارض الاول فيمنعه هذا على رواية  
 انه اهدى محيا ما على انه اهداه حيا فواضح فالاجماع على انه محرم على المحرم قبول صيده وذهب له  
 وشراؤه واصطياده واستعدان ملكه بوجه من الوجوه واصل الاجماع الآية وحديث الصعبي بناء على  
 انه حي وفيه كراهية زهدية الصديق لما يقع في قلبه فانه صلى الله عليه وسلم طيب نفسه بذكر  
 عذرا لدوفيه ردما لا يجوز للهدى الاستنفاع به واخرجه البخاري عن عبد الله بن يوسف ومسلم عن يحيى  
 كلاهما عن مالك به والتزمذي والنسائي وابن ماجة كلهم من طريق مالك ايضا (مالك عن عبد الله  
 ابن أبي بكر) بن محمد بن عمرو بن حزم (عن عبد الله بن عامر بن زبينة) المدوني مولا هم الهزلي ولد  
 على الهمد النبوي وابوه صحابي شهير (قال رأيت عثمان بن عفان بالبرج) بفتح العين المهملة ويكون

الراء وبالحجم (وهو محرم في يوم صائت قد غطي وجهه بقطيفة) كسائه جل (أرجوان) بضم الهمزة  
والجيم ينم ما راسا كنه ثم وأمفتوحة فالت فنون صوف حجر وذلك لانه يرى حبل تقطبة الوجه للحجر  
كجمع من الصحابة وغيرهم كمن (ثم أتى بضم صيد فقال لاصحابه كلوا فقالوا ولانا كل أنت فقال  
أني است كهيئتكم) كدقتكم (انما صيد من اجلي) وانا محرم وقد اختلف قول مالك فيما يصيد المحرم  
بعينه هل لغبر من صيد من اجله ان يأكله من سائر من معه من المحرمين والمشتهور من مذهبه عند  
اصحابه انه لا وكل ما يصيد المحرم معين أو غير معين ولم يأخذوا بقول عثمان هذا قاله أبو عمر (مالك  
عن هشام بن عروة عن أبيه عن عائشة أم المؤمنين انها قالت له يا ابن اختي) اسماء ذات النطاقين  
(انما هي) أي مذة الاحرام (عشر ليل فان تخليج) بفتح القوفية والخاء المعجمة واللام المشددة وجم أي  
تحررك ويرى بالحاء المهملة أي دخل (في نفسك شيء) شككت فيه (فدعه) مخافة ان يكون اثماً  
أو خطأ (تغني) عائشة (أكل لحم الصيد) بقوله المذكور قال أبو عمر انما خاطبت به ذابن احرم قبل يوم  
التوبة ان يكف عن لحم الصيد جازة ما ضاده حلال لنفسه أو غيره فدرع ما يريه الى ما لا يريه  
ويترك ما شك فيه وحالف في صيدره (قال مالك في الرجل المحرم يصاد من اجله صيد فبيع منه ذلك  
الصيد فكل منه وهو يعلم ان من اجله صيد فان عليه جزاء ذلك الصيد كله) لا بقدر كاه لان الجزاء  
لا يتبع وقيل بقدر كاه وقيل لاجزاء لان الله انما جعله على قاتل الصيد وهذا لم يقله (وسئل مالك  
عن الرجل يضطر الى أكل الميتة وهو محرم اي صيد الصيد فكله أم يأكل الميتة فقال بل يأكل الميتة  
(و) دليل (ذلك ان الله تبارك وتعالى لم يرخص للمحرم في أكل الصيد ولا في اخذه على حال من الأحوال)  
بل اطلق المنع فقال لا يقتلوا الصيد وانتم حرم وقال وحرم عليكم صيد البر ما دمتم حرماً (وقد انخص  
في الميتة على حال الضرورة) بنحو قوله تعالى فن اضطرر غيرنا غريراً ولا عاد فلا اثم عليه (قال مالك  
وأما ما قيل المحرم) نفسه (أو ذبح من الصيد فلا يحل أكله لمحال ولا لمحرم لانه ليس بذكي) أي مذكي  
بل ميتة سواء (كان خطأ أو عمدًا فكله لا يحل) لاجد (وقد سمعت ذلك من غير واحد) من العلماء  
اشارة الى انه لم يفرق بذلك لا تقيد اللهم وزيادة اشهب عن مالك من كنت اقتدى به واتعلم منه فراه  
انهم من شيوخه اذا اجتهد لا يقلد غيره (والذي يقتل الصيد ثم يأكله انما عليه كفارة) أي جزاء  
(واحدة مثل من قتله ولم يأكل منه) فلا يتعد الجزاء وبهذا قال الجمهور وخلاف القول عطاء وطائفة ان  
ذبحه المحرم ثم أكله فكفارته ان ولا خلاف ان من زنى مراراً قبل الحد انما عليه حد واحد وكذا المحرم  
يقتل الصيد في الحرم فيجوز مع عليه حرمة الاحرام وحرمة المحرم انما عليه جزاء واحد عند الجمهور وقوله  
أبو عمر

\* (المر الصيد في الحرم) \*

(قال مالك كل شيء صيد في الحرم) من الصيد وان كان الصائد رجلاً (أو أرسل عليه كلب) وبجوه  
(في الحرم) من الجمل فأخرجه الكلب من الحرم (فقتل ذلك الصيد في الجمل فانه لا يحل أكله) لاجد  
(وعلى من فعل ذلك جزاء الصيد فاما الذي يرسل كلبه على الصيد في الجمل فيطلبه حتى يصيده في الحرم  
فانه لا يؤكل) ايضاً كالأول (و) لكن (ليس عليه في ذلك جزاء) لان دخول الكلب الحرم ليس  
من فعله ولا مقدوره (الا ان يكون أرسله عليه وهو قريب من الحرم فان أرسله قريباً من الحرم فمليه  
جزاء) لان القرب صيد دخوله كانه من فعله

\* (المتحكم في الصيد) \*

(قال مالك قال الله تبارك وتعالى يا أيها الذين آمنوا لا تتلوا الصيد وأنتم حرم) أي محرمون اختلص  
المفسرون فقيل معناه وقد أحرمتهم بأحد المسلمين وقيل دخلتم في الحرم وقيل هم امرءان لأنه يقال  
لمن دخل الحرم الحرم لأن الأجرام الذين دخلوا في حرمة الشيء ومنه أحرمتهم بالصلاة واتحدوا بهم وأصبح وأصبح  
إذا دخل نجد أو نهامة وفي الصباح والمساء والثالث اعتمده الفقهاء وأوله تعالى ذكر القتل ذون الذبح  
للتعميم وأريد بالصيد ما يؤكل لحمه ومالا الاستثنائات عند مالك. وقيل المراد ما يؤكل لأنه الغالب فيه  
عرفا (ومن قبله منكم متعمدا) ذكرنا ما بالحرمة (فجزاء مثل ما قتل من النعم) برفع جزء  
بلا توبين وخفض مثل على أن جزءه مضاف لمفعوله تخفيفا والأصل فليبه أن يجزى المتقول من  
الصيد مثله من النعم فيجوز الأول لدلالة الكلام عليه واضيف الصيد إلى الثاني أو أن مثل مقحمة  
كذلك ولم يمشك لا يفتل أي أنت وهذه قراءة نافع وابن كثير وابن عاروب وابن عمر وقرأ الساقون في جزاء  
بالرفع متونا على الابتداء والخبر محذوف تقديره فليبه جزء أو خبر مبتدأ محذوف أي فالواجب جزاء  
أو نافع بقول محذوف أي فيلزمه أو يجب عليه ومثل بالرفع صفة تجزأ أي فليبه جزء موصوف بأنه  
مثل أي مماثل لما قبله وذهب الجمهور سلفا وخلفا إلى أن العامد والناسي سواء في وجوب الجزاء عليه  
فأقر أن دل على وجوب الجزاء على العامد وعلى النسيان لثمة بقوله لذوق وبال أمره وجاءت السنة من أحكام  
النبي صلى الله عليه وسلم وأصحابه بوجوب الجزاء في النسيان كما دل عليه الكتاب في العمدة وأيضا  
فقتل الصيد لاتفق والاتفاق مضمون في العمدة والنسيان لكن المتعمد آثم والخطي غير ملوم وهذه المماثلة  
باعتبار الخلة والهيئة عند مالك والشافعي والقيمة عند أبي حنيفة (يحكم به) بالجزء (وذا عدل منكم)  
أي من المسلمين فإن الأنواع تتشابه في النعمة وبدنة والفيل بدنة لها سنامان وجار الوحش بقرة إلى  
أثر ما بين في الفروع (هديا) حال من ضمير به (بائع الكعبة) صفة هديا والاضافة اعظيمة أي واضلا  
الهدايا أن يذبح ويتصدق به (أو كفارة) عطف على جزاء (طعام مسكين) بدل منه أو تقديره هي طعام وقرأ  
نافع وابن عارم بأضافة كفارة إلى طعام لأنها المستوعبة إلى تكفير بالطعام وبالجزء المماثل وبالضمان  
حدثت اضافتها لحد أنواعها تدينها بذلك والاضافة تكون بادنى ملازمة ولا خلاف في بيع مسكين  
هنا لأنه لا يطعم في قتل الصيد مسكين واحد بل جماعة وإنما اختلفت في البقرة لأن التوحيد يراد به  
عن كل يوم والجمع يراد به عن أيام كثيرة (أو عدل ذلك صياما) أي أو ما سواه من الصيام فيصوم عن  
طعام كل مسكين يوما أو حيناً (لذوق وبال أمره) تذله وجزاءه معصيته عفا الله عما سلف أي قبل التحريم  
ومن عاد فليقم الله منه أي في الآخرة وعليه مع ذلك الجزاء (قال مالك فالذي يصيد الصيد وهو حلال  
ثم يقتله وهو محرم بمنزلة الذي يتبعه وهو محرم ثم يقتله وقد نهى الله عن قتله) بقوله لا تتلوا الصيد  
وأنتم حرم فإنه شامل لما إذا صاده وهو حلال أو ابتاعه وهو محرم (فليبه جزؤه) بما بين في الآية  
(والأمر عندنا أن من أصاب الصيد وهو محرم حكم عليه) بالجزء (قال مالك) بيان الكيفية المحكم  
(أحسن ما سمعت في الذي يقتل الصيد فيحكم عليه فيه أن يقوم الصيد الذي أصاب فيه نظر كمنه  
من الطعام فيطعم) بالرفع والنصب (كل) بالنصب والرفع (مسكين مدا) أو يصوم مكان كل مد يوما  
ويستظر) بالرفع والنصب (كم عدة أساكين) فإن كانوا عشرة صام عشرة أيام وإن كانوا غير من مسكينا  
صام عشرين يوما عددهم ما كانوا) قلوا أو كثروا (وإن كانوا أكثر من ستين مسكينا) لقول الله تعالى  
أو عدل ذلك صياما (قال مالك سمعت أنه يحكم على من قتل الصيد في الحرم وهو حلال بمثل ما يحكم به  
على المحرم الذي يقتل الصيد في الحرم وهو محرم) لتناول الآية له ما على ما مر

جميع دابة اسم لكل حيوان لانه يدب على وجه الارض والماء للبسا لغة ثم قيل العرف العام الى ذات  
 القوائم الاربع من الخيل والغال والحمر وسعى هذا فتقولا عافيا ولوعبر بالخجوان لثقل الغراب والمحدأة  
 المذكورين في الحديث لانه نظر الى جانب الاكثر وقربه على هذه الترجمة اوداود والبشارى  
 وغيرهما (مالك عن نافع عن عبد الله بن عمران رسول الله صلى الله عليه وسلم قال حسن) مبتدأ مذكورة  
 لتخصبه بقوله (من الدواب) وخبره (ليس على الحرم) باحد النكسين اوفى الحرم (في قتلهم جناح)  
 اى اثم وخرج بالرفع اسم ليس مؤخر (الغراب) وهو محتلس ويتنظر ظهر البعير وينزع عينيه زاذى حديث  
 عائشة لا يقع وهو الذى في ظاهره اربطه بياض واخذ بهذا التقيد قوم ورجح الاكثر الاطلاق لان  
 رواياته اصح (والحدأة) بكسر الحاء وفتح الdal المهملة من مهزوزة وجمعها حداء بكسر الحاء والتصر  
 واهم زكعب وعنبه وهى اخس الطير يحطف اطعمة الناس وفي حديث عائشة والحديث يابض الحاء  
 وفتح الdal وشداية فمقصود تصغير الحدأة (والعقرب) واحدة العقارب مؤنثة والاشئ عقربة وعقرباء  
 بالمد الاصرف ولها ثمانية ارجل وعيناها في ظهرها تلدغ وتؤلم ايلا ما شيد اربعا ماتت بلسعتها الا فنى  
 وتقتل القليل والبعير بلسعتها ولا تضرب الميت ولا النائم حتى يقتل شئ من بدنه فتضربه وتأوى الى  
 الخنافس وتساها وفي ابن ماجه عن عائشة لدغت النبي صلى الله عليه وسلم عرب وهو في الصلاة  
 فلما فرغ فل لعن الله العقرب ما ندع مصليا ولا غيره اقلوا ما في الحبل الحرم (والقارة) به مزقة سكة  
 وتهل وهى القويصة روى الطحاوى عن يزيد بن أبى نعيم انه سأل ابا سعد الخدرى لم سميت القارة  
 القويصة ل استيقظ النبي صلى الله عليه وسلم ذات ليلة وقد أخذت قارة فبذلته لتعرق عليه اليد  
 فقام اليها وقتلها واحل قتله اللعنة والحرم وفي ابى داود عن ابن عباس قال جاءت قارة فاخذت بحجر  
 القبة فجاءت بها فالتفتا بين يدي النبي صلى الله عليه وسلم على الحجر التي كان قاعدا عليها فاحترق منها  
 موضع درهم زاد الحماكم قال صلى الله عليه وسلم فاطمة واسرجكم فان الشيطان يدل مثل هذه على هذا  
 فحرقكم قال الحماكم صحح الاسناد وليس في الحيوان افسد من الفار لانه لا يبقى على حقير ولا جليل  
 الا اهلكه وان الله (والكباب القور) بمعنى عاقراى جرح وهو كل سبع وجرح يعرق ويقتل كما افاده  
 الامام بدو فيه جواز قتل المذكورات وبه قال الجمهور وحكى عن النخعي لا يجوز للحرم قتل النارة قال  
 الخطابي هذا محال للنص خارج عن اقاويل العلماء وعن علي ومجاهد لا يقتل الغراب ولكن برميه قال  
 عياض لا يصح عن علي وهو يخاف الاحاديث الصحيحة لكن يوافقه ما لابي داود والترمذى وقال حسن  
 وابن ماجه عن ابى سعيد مر فعاوى رمى الغراب ولا يقتله قال الخطابي يشبه ان المراد به الغراب الصغير  
 الذى يأكل الحب وهو الذى استنذه مالك من جملة الغرابان وقال عطاء فيه القدي لم يتابعه احد  
 والحديث رواه البخارى عن عبد الله بن يوسف ومسلم عن يحيى كلاهما عن مالك به وتابعه ابن جريج والي  
 وجيز بن حازم وعبيد الله رايوب ويحيى بن سعيد كل هؤلاء عن نافع عن ابن عمر عن النبي صلى الله عليه وسلم  
 وسلم يثمل حديث مالك ولم يقل احد منهم عن نافع عن ابن عمر سمعت النبي صلى الله عليه وسلم الا ابن جريج  
 وحده وتابعه محمد بن اسحاق قاله مسلم في صحيحه (مالك عن عبد الله بن دينار عن عبد الله بن عمر  
 ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قال حسن من الدواب من قتلهم وهو محرم) اوفى الحرم (فلا جناح)  
 لا اثم (عليه القرب والقارة والغراب) سمي به لسواده وغرايب سود وهما اللفظتان بمعنى واحد والعرب  
 تشابه به فلذا اشتقوا الغربة ولا غراب وغراب السنين هو لا تقع قال صاحب المجالسة سمي بذلك لانه  
 يان من فوح لما وجهه الى الماء فذهب ولم يرجع وقال ابن قتيبة سمي فاسقا لثقله عن نوح حين ارسله  
 لياثمه بخبر ارض فترك امره وسقط على جيفة وقيل سمي غرابا لانه نأى واعترب لما نفذ نوح ليختبر ابر

الطوفان (والحدأة) بزنة عنية (والكباب العقور) من ابنة المبالغة أي الجراح المفترس كأسد وذئب  
سمها كلابا لا اشتراكها في السبعية ونظيره قوله في دعائه على عتبة اللهم ساط عليه كلبا من كلابك  
فافتقره الأسد وقيل المراد الكلب المعروف واستدل بالحديث على جواز قتل من وجب عليه قتل  
بقصاص أو بجرم بتر أو بحاربة أو غير ذلك في الحرم وأنه يجوز إقامة سائر الحدود فيه سواء جرى أو وجب  
القتل والمحدث في الحرم أو خارجه ثم لجأ صاحبه إلى الحرم وبه قال مالك والشافعي وأخرون وقال  
أبو حنيفة وطائفة ما رتب عليه من ذلك في الحرم قيام عليه فيه وما فعله خارجه ثم لجأ إليه أن كان  
انلاف نفس لم يتم عليه في الحرم بل يضيق عليه ولا يكامل ولا يجالس ولا يبايع حتى يضطر إلى الخروج  
منه فيقام عليه خارجه وما كان دون النفس بقيام فيه قال عياض روى عن ابن عباس وعطاء  
والشعبى والمحكم نحوه لكم لم يفرقوا بين النفس وما دونها وحبهم قوله تعالى ومن دخله كان آمنا  
وحيثما علمهم هذه الأحاديث مشاركة فاعل الجناية لهذه الدواب في اسم الفسق بل فسقه أفحش  
لكونه مكافا ولأن التصديق الذي ذكره لا يبقى لصاحبه امان فقد خالفوا ظاهر ما فسر رواه الآية قال  
ومعنى الآية عندنا وعندنا كثر ما فسر من أنه اخبار عما كان قبل الاسلام وعطف على ما قبله من الآيات  
وقيل آمن من النار وقيل أنها مذكورة قوله اقبلوا المشركين حيث وجدتموهم وقيل الآية في البيت  
لا في الحرم وقد اتفقوا على أنه لا يقيم في المسجد ولا في البيت ويخرج منهما في مقام عليه خارجه لأن  
المسجد ينز عن مثل هذا وقالت طائفة يخرج ويقام عليه الحد وهو قول ابن الزبير والحسن ومجاهد  
وجاد وأعاد لامام الحديث لا فائدة أن له فيه شيئا آخر ورواه البخاري عن عبد الله بن يوسف وفيه  
الحق عن القتيبي كلاهما عن مالك به وتابعه اسماعيل بن جعفر عندهم (مالك عن هشام بن عروة  
عن أبيه) مرسل وصله مسلم والنسائي من طريق حماد بن زيد ومسلم من طريق ابن عمر كلاهما عن  
هشام عن أبيه عن عائشة أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال خمس فواسق روى بالإضافة والتنوين  
كما قال غير واحد وبالثاني جزم النوري وزعم أنه قال بالإضافة خمس لا بتنوين وهم فائما قال ذلك  
في الرواية الثانية عندهم قالت عائشة أمر رسول الله صلى الله عليه وسلم بقتل خمس فواسق في الحبل  
والحرم قال بن دقيق العيد وبين بالإضافة والتنوين فرق دقيق في المعنى لأن بالإضافة تقتضي الحكم  
على خمس من الفواسق بالقتل وربما شدد الاختصاص بخلاف الحكم في غيرها بطريق المفهوم وأما التنوين  
فبقتل خمس الفواسق بل قدق من جهة المعنى وقريشهم بأن الحكم المترتب على ذلك وهو القتل معلل  
بما جازل وصدا وهو الفسق فبقتل خمس الفواسق من الدواب وهو ضدا ما اقتضاه الأول  
من المفهوم وهو الاختصاص (يقتل في الحرم) ففتح الحاء والراء كضبطه جماعة من المحققين أي حرم  
مكة وبضم الحاء والراء أو قصر عليه في المشارق قال وهو جمع جوامع كما قال تعالى وأنتم حرم والمراد به المواضع  
الحرمية والفتح أظهر قاله النوري (الغارة والعقرب والغراب والحدأة والكباب العقور) ولمسلم من رواية  
سعيد بن المسيب عن عائشة الحية واسقط العقرب وله من طريق زيد بن جبير قال سألت رجلا من عمر  
عما يقتل الرجل من الدواب وهو يحرم قال حدثني إحدى نسوة النبي صلى الله عليه وسلم أنه كان  
يأمر بقتل الكباب العقور والغراب والحدأة والعقرب والمحدث بالغراب والمحدث في الصلاة أيضا هي ستة قال  
عياض سموها فواسق بخروجهم عن السلامة منهم إلى الأضرار والذى فخرجت بالزيادة عن جنسها من  
المحيوان وقيل بخروجها عن الحرم التي لغيرها والامر بقتلها في الحبل والحرم وأنه لا فدية فيها وقيل  
بخروجها عن الانتفاع بها وقيل بتحريم أكلها كما قال تعالى وأنه لفسق عند ذكر المحرمات وقالت  
عائشة من يأكل الغراب وقد سمع رسول الله صلى الله عليه وسلم فاسقا وقال القراء سميت الغارة بذلك

لمن وجها عن حجرها واغتياها اموال الناس بالفساد واصل الفسق الخروج وقال ابن قتيبة سمي بذلك الغراب بتخلفه عن نوح وفيهما نظرا لا يسمى كل خارج ولا متخلف فاستقاف عرف الاستعمال قال الابن قتيبة بذلك لانه لا يسمى بذلك لغة ولا يكن عرف الاستعمال خصه وقال ابن العربي امر بالقتل وعمل بالفسق فمتعدى المحكم الى كل ما وجدت فيه العلة ونهى بالجمعة على خمسة انواع من الفسق فنبه بالغراب على ما يجانسها من سباع الطير وكذا بالجدأة وزيد الغراب بحمل سفرة المسافر وقلب جرابه وبالجمعة على كل ما يلسع والعقرب كذلك والجمعة تلسع وتقرس والعقرب تادع ولا تقرس وبالجمعة على ما يجانسها من هوام المنزل المؤذية وبالكلب العقور على كل عقور قال وهو منى فسقهم ووجوه عن حد الكف الى الاذية (مالك عن ابن شهاب ان عمر بن الخطاب امر بقتل الحميات في الحرم) اما لانه بلغه الحديث الذي فيه الجمعة واما لانها الاولى من العرب قال الابن وقد صرح النبي عن قتل حيات البيوت بلا اذارة ومخصص لهذا العموم والابن اعز ذلك بمالك في حيات بيوت المدينة اكرم من حيات بيوت غيرها (قال مالك في) تفسير (الكلب العقور الذي امر بقتله في الحرم ان كل ما عقر الناس) جرحهم (وعدا عليهم) وخافهم (مثل الاسد) يقع على الذكرو والانثى ويجمع على اسودور بما قيل اسدة للانثى (والقبر) بفتح النون وكسر الميم ويجوز التحقير بكسر النون وسكون الميم سبع اخشب وأجرأ من الاسد (والفهد) بكسر الفاء وسكون الهاء سبع معروف والانثى فهذه (والذئب) بالهمز وعنده يقع على الذكرو والانثى وربما قيل ذئبة بالهاء (فهو والكلب العقور) وهذا قال السفيانان والشافعي وأحمد والمجهور وقال الأوزاعي وأبو حنيفة والحسن بن صالح المراد الكلب المعروف خاصة وأما الذئب ودليل المجهور قوله في حديث أبي سعيد والسبع العادي فكل ما كان هذا نعتا له من أسد وغمر ونحوه مما له هذا الحكم وحديث الترمذي وحسنه انه صلى الله عليه وسلم دعا على عتيبة بالتصغير ان أي لبب اللهم سلط عليه كلبا من كلابك فدا عليه الاسد فقتله (واما ما كان من السباع لا يعد ومثل الضبع) يضم الباء لغة قيس وسكونها لغة تميم وهي أنثى وقيل يقع على الذكرو والانثى وربما قيل في الانثى ضبعة (والثعلب) يقع على الانثى الذكرو يختص بثعلبان يضم الثاء واللام قاله ابن الأنباري وقال غيره يقال في الانثى ثعلبة بالهاء (والهر) ذكر القط والانثى هرة قاله الأزهري وقال ابن الأنباري الهر يقع على الذكرو والانثى وربما دخلت فيها الهاء وتصغيرها هريزة (وما شبه من من السباع) قال الأزهري يقع السبع على كل ماله ناب وعدويه ويقرس كالذئب والفهد والخرأ وما التلب فليس بسبع وان كان له ناب لانه لا يعد دويه ولا يقرس وكذا الضبع وعلى هذا فعداه في السباع تحوز علاقته المشابهة للسباع في الناب وان لم يقرس به (فلا يقتلهن المحرم فان قتله فداه) وفي نسخة ودام فالعلة في قتل المدكورات في الحديث وما في معناها عند مالك رحمه الله كونهن مؤذيات فكل مؤذية يجوز للمحرم وفي الحرم قتلها ولا فدية وما لا فلا وعلمه عند الشافعي كونهن مما لا يؤكل عنه فكل ما لا يؤكل ولا يؤذي من ما كول وغيره حاز قتلها ولا فدية (واما ما مضى) أدى (من الطير فان المحرم لا يقتله الا ما سمي النبي صلى الله عليه وسلم الغراب والجدأة وان قتل المحرم شيئا من الطير سواهما فداه) كرخم ونسر الا ان يخاف منه ولا يندفع الا بقتله قال الساجي لا خلاف انه لا يجوز قتل سباع الطير غير ما في الحديث اذ دعا ومن قتلها فداه الفدية فان ابتدأت بالضرر فلا جأء على قاتلها على المشهور من المذهب فمن عدت عليه سباع الطير وغيرها

(ما يجوز للمحرم ان يقتله)\*

(مالك عن يحيى بن سعيد) الانصاري (عن محمد بن ابراهيم بن الحارث التميمي) القرشي (عن ربيعة بن ابي عبد الله بن المهدي) بضم الهاء وفتح الدال (انه رأى عمر بن الخطاب يقرأ بغير الهاء) أي يزيل عنه القراء وياتيه (في طين بالسقياء) بضم السين وسكون القاف واتصرت قرية جامعة بين مكة والمدينة (وهو محرم) لانه يرى حله (قال مالك وأنا أكرهه) لانها من دواب البعير كالحمل والمجنان فلا يليق به المحرم عن البعير لان ذلك سبب هلاكه الا ان يضربها وبطن حنفية من طعام (مالك عن علقمة بن ابي علقمة) بلال (عن امه) مرجانة (انها قالت سمعت عائشة زوج النبي صلى الله عليه وسلم تسأل عن المحرم ان يحل جسده فقالت نعم فيحككه ويشد) زيادة في بيان الاباحة (ولوربط يداي ولم اخذ الارجلي) بالثنية والافراد (لمحسكت) زادت على المسئول عنه لكن جعل قولها ويشد عندما لاك على ما اذا كان يرى ما يحسكه فان لم يره كراهه وظاهره فانه يجوز المحل برفق لانه اذا شدد مع عدم الرؤية ربما اتى على شيء من الدواب ولا يشربه (مالك عن ايوب بن موسى بن عمرو بن سعيد بن العاصي الاموي المكي المتوفى سنة ثنتين وثلاثين ومائة) ان عبد الله بن عمر نظر في المرأة معروفة وجهها مرارة كجوار وغواش (الشكوى) بالثنية مصدر شكوا وفي رواية اشكوى بالقصر مصدرا ايضا وجمع (كان بعيدا وهو محرم) لضرورة الوجع لارافاهية ولا زينة ولا دفع شعث ويكرهه عندما لاك غير ضرورة مخافة ان يرى شعفا فيصلحه (مالك عن نافع ان عبد الله بن عمر كان يكره ان يزع المحرم حلة) بفتحين قال في القماموس الصغيرة من القردان او الضخمة ضد وحلم لبعير كفرح كثر حله فهو حلم (او قردا) بزنة غراب ما يتعلق بالبعير ونحوه وهو كالقمل للانسان والجمع قردان بوزن غرابان (عن بغيره) وأما عن نفسه فيجوز لانه ليس من دواب الانسان (قال مالك وذلك أحب ما سمعت الى في ذلك) لان تقيده سبب لا هلاكه ودوا لا يجوز هذا ما خلف ابن عمر رآه فيه (مالك عن محمد بن عبد الله بن أبي مريم انه سأل سعيد بن المسيب عن ظفر له انكسر وهو محرم فقال سعيد اقطعه) فإياه ولا شيء عليه كافي المدونة (وسئل مالك عن الرجل يشك في اذنه) أي الوجع بها (اي قطر) يقط (في اذنه من البار الذي لم يطيب وهو محرم) فقال لا اري بذلك بأسا) فيجوز (ولو جعله في فيه لم بأسا) اذا خلا في اباحة ما لم يطيب (قال مالك ولا بأس ان يمس) بضم الباء يشق (المحرم خراجه) بضم المعجمة بزنة غراب بزنة الواحدة خراجه (ورققا) بالهمزة يشق (دمله) عربي معروف مذكرك رجعه دما ممل (ويقطع عرقه اذا احتاج الى ذلك) لانه صلى الله عليه وسلم احتجبت من اذى كان به كما مر

\* (الحج عن يحيى عنه) \*

(مالك عن ابن شهاب) الزهري (عن سليمان بن يسار) الهلالي (عن عبد الله بن عباس قال كان الفضل بن عباس) أكبر ولده وبه كان يكنى أبوه اشتشه في خلافة عمر بأجناسين هكذا قال مالك وأكثر الرواة عن الزهري ان الحديث من مسند عبد الله وخالفهم ابن جريح عن ابن شهاب في الصحيحين فقال عن ابن عباس عن الفضل ان امرأة فذكره فعمله من مسند الفضل وتابعه معه مرقال الترمذي سألت محمدا بن البخاري عن هذا فقال أصح شيء في هذا ما روي عن ابن عباس عن الفضل قال محمدا ويحتمل ان يكون ابن عباس سمعه من الفضل وغيره ثم رواه بلا واسطة انتهى وكأنه يرجع هذا لان الفضل كان رديف المصطفى حينئذ وكان عبد الله تقدم من مزدلفة الى منى مع الضعفة فكان الفضل حدث أخاه بما شاهدته في تلك الحالة لكن عند أحمد والترمذي ان العباس كان حاضرا فلما منع ابن عبد الله كان معه فعمله تارة عن اخيه وتارة حدث به عن مشاهدة فقال كان الفضل (رديف رسول الله صلى الله عليه وسلم) زاد البخاري من رواية شعيب عن الزهري



على بحزن راحته وفيه جواز الاراداف وهو من التراضح ولا خلاف فيه اذا اطاقه الدابة والرجل  
 الجليل جيل به الاراداف والافقه منه تميز وتكبر قاله أبو عمر (فبما الله امرأة) قال الحافظ لم تسم (من  
 خشم) فتفتح الخاء المعجمة وسكون المثناة وفتح المهملة غير مصروف للعامة والتأنيث باعتبار القليلة  
 لا العامة ووزن الفعل قيلة مشهورة سميت باسم جد ها واسمه اقبل بن اعمار قال ابن السكيت عن ابيه  
 انما سمى خشم بجمل يتال له خشم ويقال انه لما خالف ولد اخته فخر وابعير اثم خشموا  
 بدمه أي تلطموا وبدمهم (تستقفيه فبعل الفضل ينظر اليها وتنظر) المرأة (اليه) كان جبلا قال  
 القرطبي هذا الظاهر مقتضى الطباع فانها مجبولة على النظر الى الصورة المحسنة ولذا قال في بعض  
 طرق الحديث وكان الفضل ايض وسيا (فبعل رسول الله صلى الله عليه وسلم) بصرف وجه الفضل  
 الى الشق الآخر الذي ليس فيه المرأة منه الله عن مقتضى الطبع ورد الى مقتضى الشرع وقال ابن  
 عبد البر وتبعه عياض فيه ما يلزم الائمة من تغيير ما يخشى فنته ومنعه ما ينكر في الدين وقال النووي  
 فيه حرمة النظر الى الاجنبية وتغيير المذكر باليد لم قدر عليه قال الا في الاظهر ان صرفه وجه الفضل  
 ليس للوقوف في الحرم كما يعطيه كلام عياض والنووي وانما هو خوفاً من الوقوع كما يعطيه كلام  
 القرطبي انتهى وقال الولي البرقي ان اراد النووي تحريم النظر عند خوف الفتنة فهو محتمل وفاق من  
 العلماء وان اراد الاعام من خوفها وامنه في حالة منها خلاف مشهور للعلماء وهما وجهان ولا يصح  
 الاستدلال بالحديث على التحريم في هذه الحالة لان الامر محتمل اكل منها مايل الماهران المصطفى خشي  
 عليهم الفتنة وبه صح جابر في حديثه الطويل عند الترمذي ان النبي صلى الله عليه وسلم لوى عنق  
 الفضل فقال له السباس لويت عنق ابن عمك فقال رأيت شابا وشابة فلم آمن الشيطان عليهما قال  
 النووي نفسه فهذا يدل على ان وضع يده على الفضل كان لدفع الفتنة عنه وانما هو في مسلم عن جابر وضع  
 يده على وجه الفضل فكانه صرف وجهه بلى سنفه ووضع يده عليه مائة في منعه وهذا الاولى من قول  
 الولي فعل كلا منهما في وقت لوى عنقه تارة ووضع يده على وجهه تارة وبين استنفه ما بقوله (فقال  
 يا رسول الله ان فريضة الله في الحج ادر كنت ابي) لم يسم ايضا (شيخا كبيرا لا يستطيع ان يثبت على الرحلة)  
 صفة بعد صفة ارم من الاحوال المتداخلة أو شيخا بديل لكونه موصوفاً وجب عليه الحج بان العلم وهو  
 شيخ كبير وحصل له المال في هذه الحالة والاول اوجه قاله الطيبي (آداب) أي اصح ان يوب عنه فاج  
 (عنه قال نعم) أي جبي عنه وبه استدلال من قال كالشافعي فحب الاستئابة على العاجز عن الحج  
 الفرض قال عياض ولا حجة فيه لان قوله ان فريضة الله الى آخره لا يوجب دخول بيها في هذا الفرض  
 وانما السامع من الحديث انها اخبرت ان فرض الحج بالاستطاعة نزل وأبوها غير مستطيع فستألت هل  
 يباح لها ان تخرج عنه ويكون له في ذلك اجر ولا يخالفه قوله في رواية فحجي عنه لانه امر نذوب وارشاد  
 ورخصة لها ان تفعل لما رأت من حرصها على تحصيل الخير لابيها وقال أبو عمر حديث الختمية خاص  
 بها لا يجوز ان يتعدى الى غيرها وله تعالى من استطاع اليه سبيلا وكان أبوها ممن لا يستطيع فلم يكن  
 عليه الحج فكانت ابنته بخدمة بركة بذلك الجواب ومن قال بذلك مالك وأصحابه قال المازري للانية  
 لان الظاهر في الاستطاعة انها البدنية اذ لو كانت المالية لقال اجبا على البيت والحج فوجع بين اصلين  
 احدهما عمل بدون صرف كالصلاة والصوم فلا استئابة فيه والثاني مال صرف كالسدة وقال عياض  
 الاستطاعة عند مالك هي القدرة ولو على رجله دون مشقة فادحة وقال الاكثر هي الزاد والراحلة  
 وجاء فيه حديث لكن ضعفه اهل الحديث وتأويله عندنا انه احد انواع الاستطاعة لا كلها ولعمري  
 انه بين ان صح فلان كانت الاستطاعة هي السبب فقد تضمن الزاد والراحلة من لطريق وصحة المجمع

(وذلك في حجة الوداع) وفي رواية شعيب عن الزهري يوم النحر وفي الترمذي وأحمد ما يدل على أن السؤال وقع عند النحر بعد الفراغ من الرمي وهذا الحديث رواه البخاري وأبو داود عن القعني والبخاري أيضا عن عبد الله بن يوسف ومسلم عن يحيى والنسائي من طريق ابن القاسم الأربعي عن مالك بن نابه عبد العزيز بن أبي سلفة وشيب والافزاعي عند البخاري وابن عيينة وصالح بن كيسان راوي السخيتاني ويحيى بن أبي اسحاق عند النسائي سبعة منهم عن الزهري به

(ما جاء فيمن احصر بعدو)\*

أى منع يقال حصره العدو واحصره إذا حصره ومنعه عن المضى مثل صدده واحصره (مالك من حبس بعدو في حال بينه وبين البيت فإنه يحل من كل شيء) من ممنوعات الاحرام (ويحصره يد ويحلق رأسه حيث حبس) أى فى أى موضع فلا يلزمه اذا احصر فى المحل ان يبيت بهديه الى الحرم (وليس عليه قضاء) لما احصر عنه (مالك انه بلغه ان رسول الله صلى الله عليه وسلم حل هو واحصحابه بالمدينة لما صدقهم المشركون (ففتحوا الهدى وحلقوا رؤسهم وحلوا من كل شيء) من ممنوع النسك (قبل ان يطوفوا بالبيت وقبل ان يصل اليه الهدى) أى بلا طواف ولا وصول هدى الى البيت (ثم لم يعلم ان رسول الله صلى الله عليه وسلم امر احدا من اصحابه) المتقدمين فى حصره الملائم له (ولا لمن كان معه) من الحارجين للخدمة معه المتأخرين فى حصره عن اوائلك (ان يقضوا شيئا ولا) امرهم ان (يعودوا الشيء) يقولونه (مالك عن نافع عن عبد الله بن عمر انه قال حين خرج) أى اراد ان يخرج (الى مكة معتمرا فى القعدة) حين نزل الحجاج لقتال ابن الزبير كما فى الصحيحين من وجه آخر ذكر أصحاب الاخبار انه لما مات معاوية بن يزيد بن معاوية ولم يستخلف بقى الناس بالخليفة شهرين واما ما فاجع أهل المحل والعقد من أهل مكة فبايعوا عبد الله بن الزبير وسموه ملك الحجاز والعراق وخراسان واعمال المشرق وبايع أهل الشام ومصر مروان بن الحكم فلم يزل الامر كذلك حتى مات مروان وولى ابنه عبد الملك ففزع الناس الحج خوفا ان يبايعوا ابن الزبير ثم بعث جيشا امر عليه الحجاج فقال أهل مكة وحاصروهم حتى غلبهم وقتل ابن الزبير وصلبه وذلك سنة ثلاث وسبعين وقال ابن عمر ذلك جوابا لقول ولديه عبد الله وسالم لا يضرك ان لا تنهج الشام انما يخاف ان يحال بينك وبين البيت كما فى الصحيحين من وجه آخر عن نافع وفي رواية اخرى يقال لقد كان لكم فى رسول الله اسوة حسنة (ان صدقت) بضم الصاد مبنى للفعول أى صنعت (عن البيت صنعنا) انا ومن معي (كما صنعنا مع رسول الله صلى الله عليه وسلم) من التحال حيث منعه من دخول مكة بالحديبية وفي رواية تأخير تلاوة الآية الى هنا قال عياض بوقع المحصر ولم يتحققه اذ لم يتحققه لم تثبت له رخصة المحصر لانه غرر باحرامه وثق به الاى بانه لا يلزم من تحققه ان لا يترخص مجوازا نه تحتى واشترط على ما فى حديث ضباعة (فأهل) ابن عمر (بعمره) زاد فى رواية جويرية من ذى الحليفة وفي رواية ايوب عن نافع فاهل بالعمرة من الدار اى المنزل الذى نزل به ذى الحليفة أو اراد اهل المدينة فيكون أهل بالعمرة من داخل بيته ثم اظهره بعد ان استقر بذى الحليفة (من اجل ان رسول الله صلى الله عليه وسلم أهل بعمرة عام الحديبية) سنة ست ليحصل له الموافقة (ثم ان عبد الله نظر فى امره فقال ما امرهما) أى الحج والعمرة (الا واحد) فى حكم المحصر فاذا جاز التحال فى العمرة مع انها غير محدودة وقت فهو فى الحج اجوز وفيه العمل بالقياس (ثم التفت الى اصحابه) فاجابهم بما اداها اليه نظره (فقال ما امرهما الا واحد) بالرفع وفي رواية البيت عن نافع ثم خرج حتى اذا كان بظاهر البداء قال ما شأن الحج والعمرة الا واحد (اشهدكم انى قد اوجب الحج مع العمرة) وغير باشهدكم ولم يكتف بالنية ليعلم من اقتدى به انه انتقل نظره للقران لاستوائيهما فى حكم المحصر

(ثم نفذ) بالذليل المجمع مضي ولم يصد (حتى جاء البيت فطاف طوافاً واحداً) لقراءته بعد الوضوء  
ببرقة وبه قال الأئمة الثلاثة والمجهور وقال أبو حنيفة والكوفيون على القارئ طوافان وسعيان وأولوا قوله  
طوافاً واحداً على أنه طاف لكل منهما طوافاً يشبه الطواف الذي لا تسير ولا يخطى ما فيه ويرد قوله  
(ورأى ذلك مجزئاً) بضم الميم وسكون الجيم وكسر الزاي بلا همز كافياً (عنه) ادعى على هذا الجمل  
يضيع إذ كل من طاف طوافين لا يقال أنه مجزئ ويمنع التأويل على بعده قوله في رواية الليث ورأى  
أنه قد قضى طواف الحج والعمرة بطوافه الأول وقد روى سعيد بن منصور عن نافع عن ابن عمر عن النبي  
صلى الله عليه وسلم قال من جمع بين الحج والعمرة كفاههما طواف واحد وسعي واحد فهذا صريح  
في المراد (وأهدى) بفتح الهمزة فعمل ماض من الإهداء زاد القمني شاق وفي رواية الليث هذا يستتره  
بتقدير وقال ابن عمر كذلك فعل رسول الله صلى الله عليه وسلم ثم قوله مجزئاً بالنصب مفعول رأى ووقع  
في البخاري ورأى أن ذلك مجزئاً بزيادة النصب على أنها تنصب الجزأين أو خبر كان محذوفه ولعل  
رواه مجزئاً بالرفع واليسر خبر أن قال المحافظ والذي عندي أن النصب خطأ من الكاتب فإن أعجاب  
الموطأ أنفع وأعلى روايته بالرفع على الصواب وتعب بان حكايته اتفاقهم على ذلك دعوى ولا دليل  
وبتقدير اتفاقهم عليه لا يستلزم أن النصب خطأ مع أنه وجه في العربية انتهى ولعل ذلك كله  
في رواية غير صحيحة ومن وافقه فليس فيها أن تنصب مجزئاً بمتعين وهذا الحديث رواه البخاري هنا عن  
إسماعيل بن عماره وقيل بتقدير عن عبد الله بن يوسف مختصر يدون قوله ثم إن عبد الله نظر إلى أخوه  
وفي المغازي عن قتبية مختصراً كذلك ومسلم عن يحيى بن أبي حمزة عن مالك وتابعه أبو الليث  
في الصحيحين وجوز به بن اسماء عند البخاري وعبد الله عند مسلم كلهم عن نافع بن خنوه (قال مالك  
فهذا الأمر عندنا فيمن أحصر بعدد) يقول (كما أحصر النبي صلى الله عليه وسلم وأصحابه) أي كفعاله من  
التحلل ونحره فيه ولا قضاء لأن الله تعالى قال فإن أحصرتم فما استيسر من الهدى ولم يذكر قضاء  
وقد تختلف جماعة في عمدة القضية فمن كان معه صلى الله عليه وسلم في المدينة بلا ضرورة في نفس  
ولا مال ولم يأمرهم المصطفى بعدم التحلف ولا بالقضاء (فأما من أحصر بغير عدد) كرض (فإنه لا يحل  
دون البيت) وبهذا قال الشافعي وأحمد وإسحاق وجماعة خلافاً لأبي حنيفة بكثير من الصحابة  
وغيرهم في أنه عام في كل حابس من عدد ومرض وغيرهما حتى أفتى ابن مسعود رجلاً لا دخل له بغير  
رواين خزم والطحاوي لأن الآية وردت في حكم أحصاره صلى الله عليه وسلم وأصحابه وكان بالعدد  
وقال في سياق الآية إذا اعنتم فلم أن مشروعية الإحلال في العدد كان لتحصيل الأمن منه والإحلال  
لا يجوز من المرض فلا يكون الإحصار بالمرض في معناه فلا يكون النص الوارد في العدد وارداً في المرض  
فلا يلحق به دلالة ولا قياس إلا أن مشروعية التحلل قبل أداء الأفعال بعد الشروع في الإحرام على خلاف  
القياس فلا يقاس عليه

\*(ما جاء فيمن أحصر بغير عدد)\*

(مالك عن ابن شهاب عن سالم بن عبد الله عن أبيه) عبد الله بن عمر أنه قال المحصر بمرض لا يحل حتى  
يطوف بالبيت ويسعى بين الصفا والمروة ولا يجوز له التحلل (فإذا اضطرب إلى لبس شيء من الثياب التي  
لا بداه منها) لأجل المرض (أو الدواء) الطبيب (صنع ذلك) المذكور (وأفدى) ولا ثم عليه العذر  
(مالك عن يحيى بن سعيد أنه بلغه) من عمرة أو غيرها (عن عائشة زوج النبي صلى الله عليه وسلم أنها كانت  
تقول المحرم لا يحل له إلا البيت) ما لم يحصر بعدد وقال ابن عبد البر معناه المحرم بمرض مرضاً لا يقدر أن يصل إلى  
البيت فيبقى على حاله فإن احتاج إلى لبس أو دواء فعل وأفدى فإذا برى أتى البيت وطاف وسعى فهو

كقول ابن عمر سواء (مالك عن أيوب بن أبي تميمة) كسان (الستحياني) بفتح السين واسكان المجمة  
 وفتح الفوقية المصرية الفتحة المحجة من كبار العباد (عن رجل من أهل البصرة) بتثنية الموحدة  
 البلد المشهورة (كان قديما أنه) أي الرجل قال أبو عمر هو أبو قلابه عبد الله بن زيد الجرمي شيخ أيوب  
 ومعلمه كرواه جاد بن زيد عن أيوب عن أبي قلابه (قال خرجت إلى مكة) معقرا (حتى إذا كنت ببعض  
 الطريق) زاد جماعة وقعت عن راحتي (كسرت فيمضى فأرسلت إلى مكة وبها عبد الله بن عباس  
 وعبد الله بن عمرو الناس) الفقهاء من الصحابة والتابعين أسفتهم في التحلل (فلم يرخص لي أحد  
 أن أحل) وفي رواية جاد فأرسلت إلى ابن عمرو ابن عباس فسألا العمرة ليس لها وقت كوقت الحج  
 يكون على إحصائه حتى يصل إلى البيت (فاقت على ذلك الماء) الذي كسرت فخذله عنده (سبعة أشهر حتى  
 أحللت به مرة) بعد أن صح (مالك عن ابن شهاب عن سالم بن عبد الله عن عبد الله بن عمر أنه قال من  
 حبس دون البيت عرض فإنه لا يحل حتى يطوف بالبيت وبين الصفا والمروة) أي ويسعى نحو وزجن  
 المحواجب والعيونا واستعمل الطواف بالمعنى اللغوي وهو المشي (مالك عن يحيى بن سعيد عن سليمان  
 ابن يسار أن سعيد بن خزابة) بضم الحاء الملهمة وفتح الزاى فالف فوحدة فهاء (الخزومي صرح ببعض  
 طريق مكة وهو محرم فسأل على الماء الذي كان عليه) عن العلماء (فوجد عبد الله بن عمرو عبد الله بن  
 الزبير ومروان بن الحكم قد كرهم الذي عرض له فكاهم أمره أن يتداوى بما لا بد له منه ويقضى) للتداوى  
 (فأذا صحت اعتزلت من إحصائه) بفعل العمرة (ثم عليه حج قابل وبمضى ما استيسر) ينسر (من  
 الهدى قال مالك وعلى هذا الأمر عندنا) بالمدينة (فمن أحصر بغير عذر) أنه لا يحل إلا بفعل العمرة  
 وقال به جملة من فقهاء مكة وابن عمر وعائشة وابن عباس وابن الزبير فإن المعدل عن هذا وزاد ذلك  
 تنويه بقوله (وقد أمر عمر بن الخطاب أبا أيوب) خالد بن زيد البصري (الأنصاري) أحد كبار  
 الصحابة الفقهاء كما أتى موصولا عن يحيى بن سعيد عن سليمان بن يسار أن أبا أيوب فذكره (وبه ابن  
 الأسود) الصحابي كما أتى موصولا أيضا عن نافع عن سليمان بن يسار أن هبارا (حين فاتهم بها الحج  
 وأتيا يوم الخزان يحل به مرة ثم يرجع أحلا) من كل شيء حرموا عليها (ثم يحلان عاما قابلا) بالنصب  
 على الظرفية والصفة (ويهديان من لم يجد قسيما ثلاثة أيام في الحج وسبعة إذا رجع إلى أهله) وفي البخاري  
 عن سالم قال كان ابن عمر يقول ليس حسبكم سنة رسول الله صلى الله عليه وسلم أن حبس أحدكم  
 عن الحج طاف بالبيت وبالصفا والمروة ثم حل من كل شيء حتى يحج عاما قابلا فيمضى أو يصوم أن لم يجد  
 هذا بقول الصحابي السنية كذالك حكم الرفع فهو نص في محل النزاع (قال مالك وكل من حبس عن  
 الحج بعد ما يحرم ما يمرض أو غيره) (أو يخطأ من العدد أو خفي عليه الهلال فهو محصر عليه ما على المحصر)  
 يتحلل بفعل عمرة وعليه دم (وسئل مالك عن أهل من مكة بالحج ثم أصابه كسر) لبعض أعضائه (أو بطن  
 متحرق) أي أسهال بطن منه (أو امرأة تطلق) أخذها المخاض وهو وجع الولادة (قال من أصابه هذا  
 منهم فهو محصر يكون عليه مثل ما على أهل الأفاق إذا هم أحصروا) فلا فرق بين المكين وغيرهم  
 (قال مالك في رجل قدم معمر في أشهر الحج حتى إذا قضى عمرته أهل بالحج من مكة ثم كسر) بضم فكسر  
 مبنى للجھول (أو أصابه أمر لا يقدر على أن يحضر مع الناس الموقف) بعرفة (قال مالك أرى أن يقيم حتى  
 أذبرا) بفتح الباء والراء من باب نفع وبكسر الراء أيضا من باب تعب وفي لغة بضم الراء من باب قرب صح  
 من مرضه (خرج إلى الحل) ليأتي به مرة (ثم يرجع إلى مكة فيطوف بالبيت وبين) وفي نسخة ويسعى بين  
 (الصفا والمروة ثم يحل ثم عليه حج قابل والهدى) جبر ذلك (قال مالك فيمن أهل بالحج من مكة ثم طاف  
 بالبيت وسعى بين الصفا والمروة) أخبرنا من السائل عن فعله الذي وقع منه جهلا فلا ينافي أن المحرم

من مكة انما يطوف ويسعى بعد الوقوف بعرفة ثم مرض فلم يستطع ان يحضر مع الناس الموقف بعرفة  
 (قال مالك) اعاده لي بعد بين الـ والـ والجواب (اذا فاته الحج) بكونه لم يأت منه في الصورة المذكورة  
 الا بالاحرام وطوافه وسعيه لا يعتد بهما الا بعد الوقوف (فان استطاع اخرج الى المحل فدخل بعمره  
 قطاف بالبيت وسعى بين الصفا والمروة) وعلى اعادته ما دفعنا توهم السائل انه فعلهما في غير وقت  
 طواف وسعى العمرة التي رزقته وان لم يخرج عن حجة بقوله (لان الطواف الاول لم يكن فواته للعمرة) التي  
 يأتي بها الاحلال (فذلك يعمل بهـ) اي يأتي بالطواف والسعي (وعليه حج قابل والهدى) قال  
 الجوهري قبل وا قبل بمعنى يقال عام قابل اي مقبل (فان كان من غير اهل مكة فاصابه مرض حال بيده  
 وبين الحج فطاف بالبيت وسعى بين الصفا والمروة حل بالعمرة وطاف بالبيت طوافا آخر وسعى بين الصفا  
 والمروة لان طوافه الاول وسعيه انما كان فواته للحج) الذي فاته وحاصله ان لا فرق بين فاته الحج  
 بين من بمكة وغيرهم في انه انما يحل بفعل عمرة الا ان من بهما يخرج الى المحل ليأتي به عمرة بخلاف من  
 اتى محرما من المحل (وعليه حج) عام (قابل والهدى)

\* (ما جاء في بناء الكعبة) \*

اختلف في اول من بناها فحكى الحب الطبري ان الله وضحها ولا يبناء احد وللأزرق عن علي بن  
 الحسين ان الملائكة بنتها قبل آدم ولبعد الزقاق عن عطاء اول من بني البيت آدم وعن وهب بن منبه  
 اول من بناه شيث بن آدم وقيل اول من بناه ابراهيم وخزم به ابن كثير زاعما انه اول من بناه مطلقا  
 اذ لم يثبت عن معصوم انه كان مبني قبله ويقال عليه ولم يثبت عن معصوم انه اول من بناه وقد روي  
 البيهقي في الدلائل عن عمر بن عبد الله بن عباس وسكبه الرفع اذ لا يقال رأيا وانخرج الشافعي عن محمد بن كعب القرظي  
 عسا كرموقفا على ابن عباس وسكبه الرفع اذ لا يقال رأيا وانخرج الشافعي عن محمد بن كعب القرظي  
 قال حج آدم فلقية الملائكة فقالوا لبرسكك يا آدم ولا بن ابي حاتم عن ابن عمر ان البيت رفع في الطوفان  
 فكان الانبياء بعد ذلك يحجونه ولا يعلمون مكانه حتى بوا الله لابراهيم فبناه على اساس آدم وجعل  
 طوله في السماء سبعة اذرع يذراعهم وذراعته في الارض ثلاثين ذراعا يذراعهم وادخل الحجر في البيت  
 ولا يجعل له ستفا وجعل له بابا وحفر له بئرا عند بابه يلقى فيه ما يهدى للبيت فهذه الاخبار وان كانت  
 مفردة اتماضة صيغة لكن يقوى بعضها بعضا وروى ابن ابي شيبة وابن رادويه وابن جرير وابن ابي حاتم  
 والبيهقي عن علي ان بناء ابراهيم لبث ما شاء الله ان يلبث ثم انهدم فبنته العما لقة ثم انهدم فبنته جرهم  
 ثم بناء قصي بن كلاب نقله الزبير بن بكار وخزم به الماوردي ثم قرش فبعلوا ارتفاعها ثمانية عشر  
 ذراعا وفي رواية عشرين ولعل راويه ساجر الكسري ونقصوا من طولها ومن عرضها اذرعها ادخلوها  
 في الحجر لضيق النقرة بهم ثم لما حوصر ابن الزبير من جهة تريد بن معاوية تضععت من الرمي بالمجنبيق  
 فهذه هي في خلافة وبنائها على قواعد ابراهيم فاعاد طولها على ما هو عليه الان وادخل من الحجر ذلك  
 الاذرع وجعل لها بابا آخر فلما قتل ابن الزبير شرابا والحجاج عبد الملك بن مروان في نقض بناء ابن الزبير  
 فكتب اليه اماما زاده في طولها فاقره واماما زاده في الحجر فردته الى بناءه وسد الباب الذي فتحه فتغل  
 كما في مسلم عن عطاء وذكر الفاكهي ان عبد الملك ندم على اذنه للحجاج في هدمها ولمن الحجاج  
 وبقي بناء الحجاج الى الان وقتل ابن عبد البر وتبعه عياض وغيره ان الرشيد اواباه المهدي اوجده المنصور  
 اراد ان يعيد الكعبة على ما فعله ابن الزبير فمأشده مالك وقال انشئ ان تصير ملعبا للملوك فترك وهذا  
 بعينه خشية جددهم الاعلى عبد الله بن عباس فانه اشار على ابن الزبير لما اراد هدمها وتبديد بنائها  
 بان يرمي ما وهي منها ولا يتعرض لها بن زيادة ولا نقص وقال لا آمن من يجي بعدك فيغير الذي صنعت

أنعجه الفساكهى ولا يتفق لاحد من الخلفاء ولا غيرهم تغيير شئ مما صنعه الحاج الى الآن الا فى الميزاب  
والباب وعتبه وكذا وقع ترميم الجدار والسقف وسلم السطح غير مرة وجدد فيها الرخام قال ابن جرير اول  
من فرشها بالرخام الوليد بن عبد الملك فتحصل من الآثار المذكورة انها بنيت عشرين مرة وذكر بعضهم  
ان عبد الملك بناها بعد قصى وقبل بناء قريش قال الفاسى ولم أر ذلك لغیره واخشى ان يكون وهما  
قال واستمر بناء الحاج الى يومنا هذا ويبقى على ذلك الى ان تخربها الحيشة وتقلعها اجرا جرا كما فى الحديث  
وقد قال العلماء ان هذا البناء لا يغير انتهى وقال المحافظ مما تعجب منه أنه لم يتفق الاحتياج فى الكعبة  
الا فيما صنعه الحاج امام من الجدار الذى بناه فى الجهة الشامية وما فى السلم الذى جدده للسطح والعتبة  
وما عد ذلك فانما هو زيادة محضة كالرخام او لتحسين كالباب والميزاب وكذا ما رواه الفساكهى برجال  
ثقات عن الحسن بن بكر بن حبيب السهمى عن أبيه هومن بكرا التابعين قال جاورت بمكة فقالت بعين  
مهملة وموحدة اسطوانة من اساطين البيت فانجرت وجى عبا نرى ليدخلوها مكانها فطالت عن  
الموضع وادركهم الليل والكعبة لا تفتح ليل افتر كوها ليعودوا من غد فيصلحوها فجاءوا من غدا فاصابوها  
أقوم من قدح بكسر القاف أى سهم (مالك عن ابن شهاب عن سالم بن عبد الله) بن عمر بن الخطاب  
(ان عبد الله بن محمد بن أبى بكر الصديق) التيمى المدنى أخا القاسم من ثقات التابعين قتل بوقعة الحرة  
سنة ثلاث وستين (أخبر) هو (عبد الله بن عمر) قال المحافظ بنصب عبد على المغولية وظاهره ان سالما  
كان حاضر لذلك فكون من روايته عن عبد الله بن محمد وبذلك صرح ابو اويس عن ابن شهاب لكنه  
سماه عبد الرحمن فوهم أنعجه أجدوا غرب ابراهيم بن طهمان فرواه عن مالك عن ابن شهاب عن عروة  
عن عائشة أنعجه الدارقطى فى غرباب مالك والمحفوظ الاول وقد رواه معمر عن الزهري عن سالم لكنه  
اختصره وأنعجه مسلم من رواية نافع عن عبد الله بن محمد بن أبى بكر عن عائشة فتابع سالم فيه (عن  
عائشة ان أنى صلى الله عليه وسلم قال) زاذى روية لعائشة (لم ترى) مجزوم بحذف النون أى ألم تعرفى  
(ان قومك) أى قريشا (حين بنوا الكعبة) قبل المبعث بخمس سنين كما رواه عبد الرزاق والطبرانى والحاكم  
من حديث أبى الطفيل قال كانت الكعبة فى الجاهلية مبنية بالارض ليس فيها مدروكات قد رماقتها  
العناق وكانت يابسها توضع عليها تسدل سدا ولا وكانت ذات ركنين كهية هذه الحلقة  
فاقبلت سفينة من الروم حتى اذا كانوا قريبا من جدة انكسرت فخرجت قريش ليأخذوا خشبها  
فوجدوا الرومى الذى فيها نجار فاخذوا به وبالمخشب لينوا به البيت فكلما ارادوا هدمه بدت لهم حية  
فاتحة فاها فبعث الله طيرا اعظم من النسر فغرز مخالبه فيما افالقاها فتحو من جبال فهدمت قريش الكعبة  
وبنوها بحجارة الوادى فرفعوها فى السماء عشرين ذراعا فبينما النبى صلى الله عليه وسلم يحمل الحجارة  
من جبال وعليه غرة فضاق عليه فذهب يضعها على عاتقه فبدت عورته من صغرها فزودى يا محمد خذ  
عورتك فلم ير عريانا بعد ذلك وكان بين ذلك وبين المبعث خمس سنين وروى عبد الرزاق عن معمر عن  
الزهري قال لما بلغ النبى صلى الله عليه وسلم الحزم اجرت امراء الكعبة فطارت شرارة من حجرها فى ثياب  
الكعبة فاحترقت فشاورت قريش فى هدمها وهابره فقال الوليد ان الله لا يرلك من يريد الاصلاح  
ثم هدم فلما راوه سالما تابعوه قال عبد الرزاق واخبرنا ابن جرير قال قال مجاهد وكان ذلك قبل البشة  
بمخمس عشرة سنة وكذا رواه ابن عبد البر عن محمد بن حبيب بن مطعم وبه جزم موسى بن عقبة قال المحافظ  
والاول اشهر وبه جزم ابن اسحاق ويمكن الجمع بينهما بان يكون الحجر يق تقدم وقته على النروع فى البناء  
وذكر ابن اسحاق ان السيل كان يصب الكعبة فتسا قطن من بنائها وكانت رخصا فوق القامة فارادت  
قريش رفعها وتسقيفها وذلك ان نفرا سرقوا كنزها وجعل بانه لا مانع من ان سبب البناء الامور الثلاثة

ولطبراني عن أبي الطفيل وابن عبيد بن عمير أن اسم الثمار الذي بشاه القرمش  
 بأقوم موحدة فألف فقافي مضمومة فواو ساكنة فميم وعند ابن راهويه عن علي فلما أراد أن يرفع الحجر  
 الأسود اختصموا فيه فقالوا ليحكم بينهم الأول من يخرج من هذه السكة فكان النبي صلى الله عليه وسلم  
 أول من خرج فحكمهم أن يجعلوا في ثوب ثم يرفعه من كل قبيلة رجل ولطبراني قالوا ليحكم أول من يدخل  
 من باب بني شيبه فكان النبي صلى الله عليه وسلم أول من دخل منه فاجبروه فأمر بنو قريظة الحجر  
 في وسطه وأمر كل فئدة أن يأخذوا بطائفة من الثوب فرفقوه ثم أخذوه فوضعه بيده صلى الله عليه وسلم  
 (أقصر واعن قواعد إبراهيم) جيع قاعدة وهي الأساس وفي الصحيحين عن عائشة سألت النبي صلى الله  
 عليه وسلم عن الجدران من البيت هو قال نعم قالت فما ليه لم يدخلوه في البيت قال إن قومك قصرت بهم  
 الثقة قلت فاشأن يابه مرتفعاً قال قبل ذلك قومك لم يدخلوا من شاة ولا يعنوا من شاة وأراد في رواية مسلم  
 فكان الرجل إذا أراد أن يدخلها يدعونه يرتقي حتى إذا كاد أن يدخلها دفعوه فسقطه أي قصرت بهم  
 الثقة الطيبة التي أخرجوها لبنائهم كما جزم به الأزرقي وغيره ويوضحه ما لابن اسحاق عن عبد الله بن  
 صفوان أن أبا وهب بن عازب بن عمران بن مخزوم قال لقريش لا تدخلوا من كسبكم الأطباء  
 ولا تدخلوا فيه مهر بنعي ولا يسبح رباً ولا مظلماً أحدهم الناس وعند موسى بن عقبة أن الوليد بن المغيرة  
 قال لا تجعلوا فيها ما لا تأخذ غصبا ولا قطعت فيه رحم ولا انتهكت فيه حرمة وفي رواية لا تدخلوا في بيت  
 ربكم الأطباء أموالكم وتجنبوا الحديث فإن الله طبيب لا يقبل الأطباء فلعل ما جيعاً قال ذلك مروى  
 ابن عبيد بن جهم عن ابن عمر أرسل إلى شيخ من بني زهرة فسأله عن بناء الكعبة فقال إن قريشاً قربت  
 إنشاء الكعبة أي بالثقة الطيبة فجهرت فتركوها بعض البيت في الحجر فقال عمر صدقت (قالت فقلت  
 يا رسول الله أفلا تردعاً على قواعد إبراهيم) أي أسسه (فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم لولا أحد منكم  
 يكسر الحاء وسكون الدال المهملة وقع المثلثة ألف فتون ميتة أحذف خبره وجوبا أي موجود يعنى  
 قرب عهد (قوله بالكفر لقلت) أي رددتها على قواعد إبراهيم وفي رواية للشيخين لولا أن قومك  
 حديث عهد بجحاحلية لا مرت بالبيت فهدم فأدخلت فيها أخرج منه والزقه بالأرض وجعلت له بابين  
 باباً شرقياً وباباً غربياً فلبت به أساس إبراهيم وفيه ترك ما هو صواب وخوف وقبح مقسدة أشد واستغلاف  
 الناس إلى الإيمان واجتناب ولي الأمر ما يتسارع الناس إلى إنكاره وما يخشى منه تولد الضرر عليهم  
 في دين أو دنيا وتألف قلوبهم بالابتعاد فيه أمر واجب كساعتهم على ترك الزكاة وشبه ذلك وفيه تقديم  
 الأهم فالأهم من دفع المفسدة وجلب المصلحة وإنه ما إذا تعارض ابدي يرفع المفسدة وحديث الرجل مع  
 أهله في الأمور العامة وفيه سد الذرائع وفي رواية للشيخين أخاف أن تنكسر قلوبهم أن أدخل الحجر  
 في البيت وإن الصق بابي إلى الأرض وفي رواية تنقر بالقاء بدل الكافي وتقل ابن بطال عن بعض العلماء  
 أن الثقرة التي خشبها صلى الله عليه وسلم أن ينسبوا إلى الأنقراد بالثقرة ومنه وفيه أن المفسدة إذا أمن  
 وقوعها عاد استحباب المصلحة وفي مسلم عن ابن الزبير سمعت عائشة تقول أن النبي صلى الله عليه وسلم  
 قال لولا أن قومك حديث عهد بكفر ولست عندي من الثقة ما يقويني على بنائه لكتبت أدخلت فيه  
 من الحجر خمسة أذرع وجعلت له باباً يدخل الناس منه وباباً يخرجون منه قال أي عبد الله بن الزبير  
 فأنما أجد ما اتفقوا عليه وأخاف الناس فزاد في خمسة أذرع من الحجر حتى أبدى أساطير الناس إلى قبي  
 عليه وكان طول الكعبة ثمانية عشر ذراعاً فزاده عشرة أذرع وجعل لها بابين باباً يدخل منه والآخر  
 يخرج منه فلما قتل ابن الزبير كتب الحجاج إلى عبد الملك بن مروان يخبره بذلك ويخبره أن ابن الزبير  
 د وضع البناء على أسن نظراً إليه العذول من أهل مكة فكتب عبد الملك إلى السنان بن لؤلؤ بن الزبير في شيء

أما ما زاد في طوله فأقره وأما ما زاد فيه من الحجر فرده إلى بنيائه وسد الباب الذي فتحه فنقضه وأعاد  
إلى بنيائه وسلم أيضا أن الحارث بن عبد الله وفد على عبد الملك فقال ما أظن أبا خبيب سمع من عائشة  
ما كان يزعم أنه سمعه منها قال الحارث بلى أنا سمعته منها قالت قال رسول الله صلى الله عليه وسلم  
إن قومك اقتصر وامن بنين البيت ولولا حداثة عهدهم بالشرك أعدت ما تركوا منه فان بد القومك  
من ردى أن ينوه فلهي لا ريبك ما تركوا منه فأراه قريسا من سبعة أذرع فنكت عبد الملك ساعة  
بعصاة ثم قال وددت أني تركته وما تحمل (قال) عبد الله بن محمد (فقال عبد الله بن عمر لئن كانت  
عائشة سمعت هذا من رسول الله صلى الله عليه وسلم) قال عياض ليس هذا شكاً في روايتها فانها من  
الحفظ والضبط بحيث لا يستراب فيما تنقله ولكن كثيراً من كلام العرب ما يأتي بصورة الشك مراد به  
اليقين والتقرير ومنه وان أدري لعله فتنة لكم وقوله تعالى قل إن ضلأت فأنما أضل الله (ما أرى)  
بضم الهمزة أي أظن (رسول الله صلى الله عليه وسلم ترك استلام الركنتين) افتعال من السلام والمراد هنا  
مسهما بالقبلة واليد (الذين يليان الحجر) بكسر الهمزة أي يقربان من الحجر وهو معروف على صفة  
نصف الدائرة وقدرها تسع وثلاثون ذراعاً وزاد معروفي روايته عن ابن شهاب ولا طاف الناس من وراء  
الحجر (الآن البيت) الكعبة (ليقيم) ما نقص منه وهما الركنان الإذان كانا في الأصل (على قواعد  
إبراهيم) فالوجود الآن في جهة الحجر نقص الجدار الذي بنته قريش فلذا لم يستلمه النبي صلى الله عليه  
وسلم قال أبو عبد الله الإبي هذا من فقه ابن جرير من تعليل العدم بالعدم على عدم الاستسلام بعدم انهما  
من البيت قال غيره وفي هذا الحديث علم من اعلام النبوة فانه صلى الله عليه وسلم أعلم عائشة بذلك  
فكان الذي تولى بعضها وبنيائها من اختها عبد الله بن الزبير ولم يقل عنه انه قال ذلك لغيرها من  
الرجال والنساء ويؤيده قوله لها فان بد القومك ان ينوه فلهي لا ريبك ما تركوا منه الخ وأخرجه  
البخاري هنا عن الثوري وفي احاديث الانبياء عن عبد الله بن يوسف وفي التفسير عن اسماعيل ومسلم عن  
يحيى الاربعة عن مالك به وله متابعات وطرق كثيرة بزيادات في الصحيحين وغيرهما (مالك عن هشام  
ابن عروة عن أبيه عن عائشة أم المؤمنين قالت ما أبالي أصليت في الحجر أم في البيت) لانها سألت النبي  
صلى الله عليه وسلم عن الجدار أي البيت هو قال نعم كافي الصحيحين قال الحافظ وظاهره ان الحجر  
كله من البيت وبه كان يفتي ابن عباس كما رواه عبد الرزاق والترمذي والنسائي وأبو داود وأبو عوانة  
بطريق عن عائشة قالت كنت أحب أن أصلي في البيت فأخذ صلى الله عليه وسلم بيدي وأدخلني الحجر فقال  
صلي فيه فانما هو قطعة من البيت ولكن قومك استصهروه حين بنوا الكعبة فأخرجوه من البيت ولا جد  
عنها أنها أرسلت إلى شدة الحجي ليفتح لها البيت بالليل فقال ما فتحناه في جاهلية ولا اسلام بليل  
وهذه الروايات كلها مطلقة وجاءت روايات أصح منها مقيدة منها لمسلم عن عائشة في الحديث السابق  
حتى أريد فيه من الحجر وله أيضا أراه قريسا من سبعة أذرع وله أيضا وردت فيها من الحجر ستة أذرع  
والبخاري أن جرير بن حازم خزرسة أذرع وأضحوها وفي جامع ابن عيينة عن مجاهد أن ابن الزبير زاد  
فيها ستة أذرع مما يلي الحجر وفي رواية ستة أذرع وشي وهكذا ذكر الشافعي عن عبد القيس من علماء قريش  
كافي المعرفة للبيهقي وهذه الروايات كلها متحدة مع علي أنها فوق الست ودرج السبعة وأما رواية عطاء  
عن عائشة مرفوعة عند مسلم لكنها أدخل فيها من الحجر خمسة أذرع فهي شاذة والروايات السابقة أرجح  
لما فيها من الزيادة عن الثقات الحفصا ثم ظهر لي أن رواية عطاء وجهها ودوائها أريد بها ما عدا الفرجة  
التي بين الركن والحجر فيجتمع من الروايات الأخرى فإن الذي عدا الفرجة أربعة أذرع وشي ولو زاد وقع  
عند العاصم كفي أنه صلى الله عليه وسلم قال لعائشة في هذه الفرجة ولا تدخلت فيها من الحجر أربعة



أذرع فيحمل هذا على الغاء الكسر ورواية عطاء على جبره ويجمع بين الروايات كلها بذلك ولم أرض سبقتني  
 الى ذلك وهذا الجمع اولى من دعوى الاضطراب والظن في الروايات المقيدة لاجل الاضطراب كما جئنا  
 اليه من الصلاح وتبعه الذوى لان شرط الاضطراب ان تتساوى الوجوه بحيث يتعذر الترجيح او الجمع  
 ولم ينعذر هنا فبمعنى جل المطلق على المقيد كما هي قاعدة مذهبهما فان اطلاق اسم الكل على البعض  
 سائر مجازا ويؤيده ان الاحاديث المطلقة متوارة على سبب واحد وهو ان قريشا قصر واعين بناء ابراهيم  
 وان ابن الزبير اعاده على بناء ابراهيم وان الحجاج اعاده على بناء قريش ولم تأت رواية قط صريحة ان جميع  
 الحجر من بناء ابراهيم في البيت انتهى (مالك انه سمع ابن شهاب يقول سمعت بعض علمائنا يقول ما حجر  
 بالتخفيف بنى للمجهول أى منع) الحجر طاف الناس من ورائه الا ازايدة ان يستوعب الناس الطواف  
 بالبيت كله وقد اتفق العلماء على وجوب الطواف من وراء الحجر حكاه ابن عبد البر وقتل غيره انه لا يعرف  
 في الاحاديث المرفوعة ولا عن أحد من الصحابة فمن بعدهم انه طاف من داخل الحجر وكان عملا مستمرا  
 وذلك لا يقتضى ان جميع الحجر من البيت لانه لا يلزم من ايجاب الطواف من ورائه ان يكون كله من  
 البيت قلعل ايجاب الطواف من ورائه احتياطا واما العمل فلا حاجة فيه على الوجوب فاعلمه صلى الله  
 عليه وسلم ومن بعده فعلوه استحبابا للراحة من تمورا لنجرا لاسيما والرجال والنساء يطوفون جميعا  
 فلا يؤمن على المرأة ان تكشف فلعلمهم ارادوا حسم هذه المادة واما ما نقله المهلب عن أبي زيد ان حائط الحجر  
 لم يكن مبنيا في زمن النبي صلى الله عليه وسلم رأى بكر حتى كان عرفنا دوسعه قطعاً للشك وان الصلاة  
 قبل ذلك كانت حول البيت فقه نظروا قد اشار المهلب الى ان عمده في ذلك ما في البخارى لم يكن حول  
 البيت حائط كانوا يصلون حول البيت حتى كان عمر فبنى حوله حائطاً جدره قصير فبناه ابن الزبير انتهى  
 وهذا انما هو في حائط المسجد لا في الحجر وقد دخل الوهم على قائله من هنا ولم يزل الحجر موجودا في زمن  
 النبي صلى الله عليه وسلم كما يصرح به كثير من الاحاديث الصحيحة نعم في الحكم بقضاء طواف من طاف  
 داخل الحجر وخطى بينه وبين البيت سبعة أذرع ونظر وقد قال بصحته جماعة من الشافعية كأمام الحرمين  
 ومن المالكية كالثبي الحسن النعمي وذكرنا ان في ان عرض ما بين الميزاب ومنتهى الحجر سبعة عشر ذراعا  
 وثلاث ذراع منها عرض جدار الحجر ذراعا وثلاث وفي بعض الحجر خمسة عشر ذراعا فعلى هذا ينصف الحجر  
 ليس من البيت فلا يقصد طواف من طاف ذونه وقول المهلب العضاء لا يهمل بيتا انما البيت البنيان لان  
 شخصه لو حلف لا يدخل بيتا فانه لم يدخل البيت لا بحيث بدخوله مكان ذلك البيت ليس بواضح فان  
 المشروع من الطواف ما شرع للذليل اتفاقا فعملنا ان نطوف حيث طاف ولا يسقط ذلك بانهدام حرم  
 البيت لان العبادات لا يسهط المقدور عليه منها بقوات المجاوز عنه فحرمة البقعة ثابتة ولو فقد الجدار  
 واما العين فمقتضى بالعرف ويؤيده لو انهدم مسجد فقلت حجارته الى موضع آخر بقيت حرمة المسجد  
 بالبقعة التي كان بهار لا حرمة لتلك الحجارة المنقولة الى غير مسجد فدل على ان البقعة اصل الجدار بخلاف  
 العكس اشار الى ذلك الزين بن المنير كما في فتح الباري

في الرمل في الطواف \*

أى في بعضه وبقاه مشروعيته عليه الجهد وروى قال ابن عباس ليس دوسنة من شاء رمل ومن شاء امير رمل  
 وهو فتح الرأه والميم الاسراع في المشي مع تقارب الخطا وقال ابن دريد هو شيعة بالهرولة وأصله ان يحررك  
 الماشي من كفيه في مشيته (مالك عن جعفر) الصادق (ابن محمد) فقيه صدوق امام مات سنة ثمان  
 وأربعين ومائة (عن أبيه) محمد الباقر ابن علي بن الحسين بن علي بن أبي طالب الهاشمي الثقة الفاضل من  
 سادات آل البيت (عن جابر بن عبد الله) الصحابي ابن الصحابي رضى الله عنهما (أنه قال رأيت رسول الله

صلى الله عليه وسلم رمل) بفتحين في طواف القدوم كما في حديث ابن عمر (من الحجر الأسود حتى انتهى إليه  
ثلاثة أطواف) وهي الأولى في الصحيحين عن ابن عمر كان صلى الله عليه وسلم إذا طاف في الحج والعمرة  
أول ما يقدم فانه يسعي ثلاثة أطواف بالبيت ثم يمشي أربعة ثم يصلي سجدتين ثم يطوف بين الصفا  
والمروة وفي رواية لهما كان إذا طاف بالبيت الطواف الأول خبثا ثم يسعي أربعاً وكان يسعي ببطن  
المسبل إذا طاف بين الصفا والمروة وكان ابن عمر يفعل ذلك فالرمل سنة في الثلاثة الأولى فلو تركه فيها  
ولو عدم الرمل فيما بقي كارك السورة في الأولين لا يقرأها في الأخيرتين لأن هيئة الطواف في الرابع  
الأخيرة السكينة فلا تغيروا فرق في سنة الرمل بين ماش وراكب أو محمول مرض أو صبي ولا دم بتركه  
عند الحج ورواها هذا الحديث استيعاب الرمل في جميع الطوفة وفي الصحيحين عن ابن عباس قدم  
رسول الله صلى الله عليه وسلم وأصحابه فقال المشركون أنه يقدم عليكم وفدوهنهم حتى يثرب فأمرهم النبي  
صلى الله عليه وسلم أن يرموا الأشواط الثلاثة وأن يمشوا ما بين الركبتين ولم يمنعه أن يأمرهم أن يرموا  
الأشواط كلها إلا لبقاء عليهم وهذا صريح في عدم الاستيعاب فيما روى حديث جابر وأجاب بأنه متأخر  
لكونه في حجة الوداع في سنة عشر فهو ناسخ لحديث ابن عباس في عمرة القضية سنة سبع وكان في المسلمين  
ضعف في البدن فرموا لظهار القوة واحتموا إلى ذلك فيما عدا بين الركبتين اليمانيين لأن المشركين كانوا  
جلوساً في الحجر فلا يرؤهم بينهم ما فلما حج صلى الله عليه وسلم سنة عشر رمل من الحجر إلى الحجر فوجب الأخذ به  
لأنه لا تحرم فعل النبي صلى الله عليه وسلم وحديث الباب رواه مسلم عن القعني ويحيى عن مالك به ومن  
طريق ابن وهب عن مالك وابن جريح بلفظ أن رسول صلى الله عليه وسلم رمل الثلاثة أطواف من  
الحجر إلى الحجر (قال مالك وذلك الأمر الذي لم يزل) أي استمر (عليه أهل العلم ببلدنا) وبه قال جميع العلماء  
من الصحابة والتابعين وأئمتهم ومن بعدهم ولم يخالف في ذلك إلا ابن عباس ففي مسلم وغيره عن أبي  
الطغيلة قلت لابن عباس أرأت هذا الرمل بالبيت ثلاثة أطواف ومشي أربعة أسنة هوفان قومك  
برعوز أناس سنة قال صدقوا وكذبوا قلت ما قولك صدقوا وكذبوا قال إن رسول الله صلى الله عليه وسلم  
قدم مكة فقال المشركون إن محمداً وأصحابه لا يستطيعون أن يطوفوا بالبيت من الهزال وكانوا يحسدونه  
فأمرهم أن يرموا ثلاثاً ويمشوا أربعاً أي صدقوا في أن المصطفى فعله وكذبوا في أنه سنة مقصودة لأنه  
لم يجعله سنة طولية على تكرار السنين وإنما أمر به تلك السنة لظهار القوة للكفار وقد زال ذلك المعنى هذا  
معنى كلامه وكان عمر بن الخطاب لم يحظ هذا المعنى ثم رجع عنه في الصحيحين أنه قال ما لنا والرمل  
إنما كآراء المشركين وقد أهلكهم الله ثم قال شيء صنعه النبي صلى الله عليه وسلم فلا تحب أن تتركه زاد  
الاسمعيلى ثم رمل فهم بتركه لفقد سببه ثم رجع لاحتمال أنه له حكمة لم يطالع عليها فرأى الاتباع أولى  
وقد يكون فعله باعتماداً على تذكيره في ذلك فمما كرمه الله تعالى على أعز الأسلام وأهله ثم لا يشك قوله  
رأيتهم مع الرويا بالعمل مذموم لأن صورته وإن كانت صورة الرياء لكنهم ليست مذمومة لأن  
المذموم أن يظهر العمل ليقال أنه عامل ولا يعلم أنه لم يره أحد وما وقع لهم أنما هو من المخادعة في الحرب  
لأنهم أوهمو المشركين أنهم أقرباء ثلاثهم وافهم وقد صح الحرب خدعة (مالك عن نافع أن عبد الله  
ابن عمر كان يرمي من الحجر الأسود إلى الحجر الأسود ثلاثة أطواف) أي الأول (ويمشي أربعة أطواف)  
أي الأخيرة زاد مسلم من طريق سليم بن أخضر عن عبيد الله عن نافع وذكر أن ابن عمر أن رسول الله  
صلى الله عليه وسلم فعله وله من طريق ابن المبارك عن عبيد الله عن نافع عن ابن عمر قال رمل صلى الله  
عليه وسلم من الحجر إلى الحجر ثلاثاً ومشي أربعاً فكان نافعاً كان يحدث به على الوجهين مرفوعاً وموقوفاً  
وتارة يحمله معهما (مالك عن هشام بن عروة أن أباه كان إذا طاف بالبيت يسعي) أي يسرع المشي أي

يرمل (الاشواط الثلاثة) الاول جمع شوط بفتح الشين وهو المجري مرة الى الناية والمراد به هنا الطوفة حول الكعبة وفيه جواز تسمية الطوفة شوطا ونقل عن مجاهد والشافعي كراهته (يقول)  
\* (اللهم لا اله الا انتا وانت تحيى بدمائنا) \*

هذا بيت فيه زحاف الخبز بمجمعتين وهو زيادة سبب خفيف في اوله (يخفف صوته بذلك) كي لا يشتغل الناس بسماعه عما هم فيه قال ابن عبد البر وهذا من الشعر المجارى مجرى الذر فهو وحسن وانما الشعر كلام فحسنه حسن وقبحه قبيح وكان عروة شاعرا والشعر ديوان العرب والسنة بهم رطبة وكان الحسن يقول في مثل هذا

يا فائق الاصباح انت ربى \* وانت مولاي وانت حسبي

فأصلحن باليقين قلبي \* ونجنى من كرب يوم الكرب

(مالك عن هشام بن عروة عن ابيه انه رأى) احاه (عبد الله بن الزبير) احرم بعمره من التعميم) المعروف الا ن ساجدا ثشة (قال) عروة (ثم رآته) عبد الله (يسعى) يرمل (حول البيت الاشواط الثلاثة) الاول لاستحباب ذلك من احرم من التعميم والمجمرات وضوهم باختلاف من احرم من مكة فلا يستحب له ذلك ولذا عقبه به فقال (مالك عن نافع ان عبد الله بن عمر كان اذا احرم من مكة) مفردا او قاربا (لم يطف بالبيت) طواف الافاضة (ولا يمس الصفا والمروة حتى يرجع من منى) فيطوف ويبسعي بعد (ركن لا يرمل) يضم الميم مضارع رمل بفتحها والاسم الرمل بالفتح ايضا كطلب يطاب طلبا (اذا طاف حول البيت اذا احرم من مكة) لانه لا يشرع على المشهور عن مالك وعنه ايضا نذبه

\* (الاستلام في الطواف) \*

افتعال من السلام بالفتح اى التسمية قاله لازهرى وقيل من السلام بالكسرى الحجارة (مالك انه بلغه) مما صح في مسلم وابى داود وغيرهما في الحديث الطويل في صفة الحجبة النبوية عن جابر (ان رسول الله صلى الله عليه وسلم كان اذا قضى طوافه بالبيت) أى اذا ه وفرغ منه فالتضاء بمعنى الاداء كقوله تعالى فاذا قضيت مناسككم اى ايتيوها والفقهاء يستعملونه في العبادة المقردة خارج وقتها للتمييز بين الوقتين (وركع الركعتين واراد ان يخرج الى الصفا والمروة استلم الركن الاسود قبل ان يخرج) الى السعي فيسن تقبله ان امكس ولا يفيد ثم عود ووضعه اعلى فيه ففي مسلم وابى داود عن ابى الطفيل قال رأيت النبي صلى الله عليه وسلم يطوف بالبيت على راحلته يستلم الركن بمحجته ثم يقبله زاد ابراهيم ثم خرج الى الصفا والمروة فطاف سبعا على راحلته (مالك عن هشام بن عروة عن ابيه انه قال) مرسل اخرجه ابن عبد البر وهو موصول من طريق ابى نعيم الفضل بن دكر قال حدثنا سفيان الثوري عن هشام عن ابيه عن عبد الرحمن بن عوف قال (قال رسول الله صلى الله عليه وسلم لعبد الرحمن بن عوف) الرهرى احد العشرة (كيف صنعت يا ابا محمد) كنيته (في استلام الركن) كذا يحيى وابى مصعب وغيرهما المية ولولا الاسود وكدار وادابن عينة وغيره عن هشام وزاد ابن اتمام وابى وهب والقعنبي والاكثر الاسود وفي رواية الثوري في استلام الركن المجزى عن ابن وضاح ان يحيى سقط من كتابه الاسود واهره بالحافات في كتاب يحيى وهو مما تسووفه على روايته روى صواب توبع عليهم الارمان جازان أى اثبات لفظ الاسود وحذفه قاله ابو عمر لم ينص (فقال عبد الرحمن استلمت) حين قدرت (وتركت) حين عجزت ففي رواية سعيدين منصور من طريق ابى سلمة بن عبد الرحمن عن ابيه انه كان اذا أتى الركن فوجد لهم يزدجون عليه استقبله وكبر ودعا ثم طاف فاذا وجد خيرة استلمه (فقال له رسول الله صلى الله عليه وسلم ام ب) ففي توقيفه دلالة على انه لا ينبغي المزاجية وقد روى الفا كفى من طريق

عن ابن عباس كراهتها وقال لا تؤذى ولا تؤذى وروى الشافعي واحد وغيرهما عن عبد الرحمن بن  
المخارق قال قال صلى الله عليه وسلم لعمر يا أبا حفص انك رجل قوى فلا تراحم على الركن فانك تؤذى  
الضعيف واكر ان وجدت خلوة فاستلمه ولا فكبر وامنض مرسل جدد الاسناد وفي البخاري سأله رجل  
ابن عمر عن استلام الحجر فقال رأيت رسول الله صلى الله عليه وسلم يستلمه ويقبله قلت رأيت ان رجلا  
أرأيت ان غلبت قال اجعل رأيت بالين رأيت رسول الله صلى الله عليه وسلم يستلمه ويقبله فظاهره  
ان ابن عمر لم ير الزحام عذرا في ترك الاستلام وقد روى سعيد بن منصور عن القاسم بن محمد قال رأيت  
ابن عمر يراحم على الركن حتى يدمى رمن طريق أخرى انه قيل له في ذلك فقال هويت الاثمة  
اليه فإريد ان يكون فوادي معهم (مالك عن هشام بن عروة ان أباة كان اذا طاف بالبيت يستلم الأركان  
كلها) واخرجه سعيد بن منصور عن الدراوردي عن هشام قال كان اذا بدأ استلم الأركان كلها  
واذا ختم (وكان لا يدع اليماي) لا يترك استلامه (الا ان يغلب عليه) فيكبر ويمضي وكذا أخاه عبد  
الله كما علقه البخاري ورواه ابن أبي شيبة عن عباد بن عبد الله بن الزبير انه رأى أباة يستلم الأركان كلها  
وقال انه ليس منه شيء مهجور وموقوف ابن عمر انما ترك صلى الله عليه وسلم استلام الركنين الشاميين  
لان البيت لم يقيم على قواعد ابراهيم وعلى هذا اجل ابن القصار وبقية ابن التين استلام ابن الزبير له - تعالى له  
لما عمر الكعبة اتمه على قواعد ابراهيم ويؤيده ما ذكره الارزقي ان ابن الزبير لما فرغ من بناءه وادخل  
فيه من الحجر ما اخرج منه ورد الركنين على قواعد ابراهيم خرج الى التعميم واعمر وطاف بالبيت واستلم  
الأركان الاربعة فلم يزل البيت على بناءه اذا طاف الطائف استلم الأركان جميعها حتى قتل ابن الزبير  
وعنده عن ابن اسحاق بالغنى ان آدم لما حج استلم الأركان كلها وان ابراهيم واسماعيل لما فرغا من بناء  
البيت طافا به سبعة استلما الأركان كلها وانما حجهم ورعى ما دل عليه حديث ابن عمر انه لا يستلم الا الاسود  
واليماي وروى استلام الكل عن جابر بن انس والحسن والحسين ومساوية من الصحابة وسويد بن غفلة  
من التابعين وروى اجدو الترمذي والمحاكم عن ابي الطفيل قال كنت مع ابن عباس ومعاوية  
فكان معاوية لا يمر بركن الاستلاء فقال ابن عباس ان رسول الله صلى الله عليه وسلم لم يستلم  
الا الحجر واليماي فقال معاوية ليس شيء من البيت مهجور ازاد أجمد من طريق مجاهد فقال ابن  
عباس لقد كان لكم في رسول الله أسوة حسنة فقال معاوية صدقت وقد اجاب الامام الشافعي  
بأنهم نذع استلامهما حجر البيت وكيف يعجزه وهو طوف به وليكناتبسبب السنة فعبلا وتركها  
ولو كان ترك استلامهما حجرا كان ترك استلام ما بين الأركان حجرا لها ولا قائل به ويؤخذ منه  
حفظ المراتب واعطاء كل ذي حق حقه وتزليل كل احد منزله

(\* تقبل الركن الاسود في الاستلام ) \*

(مالك عن هشام بن عروة عن أبيه ان عمر) قال ابن عبد البر مرسل في الموطأ بلا خلاف يستند من وجوه  
صحاح ثابته وزعم البراءة رواه عن عمر مسندا أربعة عشر رجلا انتهى وهو في الصحيحين من طرق منها  
طريق زيد بن اسلم عن أبيه ان عمر (بن الخطاب قال وهو طوف بالبيت للركن الاسود) مخاطبة له لسمع  
المخاضين (انما انت حجر) مخلوق وفي الصحيحين اما والله اني لاعلم انك حجر لا تضرو ولا تنفع (ولو لاني  
رأيت رسول الله صلى الله عليه وسلم قبلك ما قبلت ثم قبله) عمر لان متابعتها عليه السلام مشروعة وان لم  
يعقل معناها وفيها نفع بالجزاء والثراب فغناه انه لا قدرة له على ضرر ولا نفع كباقي المخلوقات التي لا تضر  
ولا تنفع فأشاع عمر هذا في الموسم المشتهر في البلدان ويحفظه أهل الموسم المخفوا والوطناء لا يغير بعض  
قربى العهد بالاسلام الذين ألفوا عبادة الاجار وتغنيهم ارجاء نفعها وخوف الضرر بالتصغير في تغنيها

والله بذلك قريب فياف عمران بعضهم يراه يقبله فيقتل به ويشتمه عليه وروى الحماكم عن أبي هارون  
 البدي عن أبي سعيد الخدري قال سمعت أبا جعفر ع قال سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول ما قبلتكم ثم قبله فقال له علي بن أبي نصر  
 ولا تنفع ولولا أني رأيت رسول الله صلى الله عليه وسلم قبلتكم ما قبلتكم ثم قبله فقال له علي بن أبي نصر  
 وينفع قال بن قال بكتاب الله وإذا أخذ ربك من بني آدم من ظهروهم ذرياتهم وأشهدهم على أنفسهم ألست  
 بربكم قالوا بلى خلق الله آدم رصيح علي ظهره فقررهم بأنه الرب وانهم العبيد وأخذ عهودهم وميثاقهم  
 وكتب ذلك في رق وكان لهذا الخمر عيان ولسان فقال افتح ففتح فاه فآلقمه ذلك الرق وقال أشهد  
 لمن وافاك بالموافاة يوم القيامة واني أشهد لسمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول يوتي يوم القيامة  
 بالبحر الأسود وله لسان ذائق يشهد بان يستلمه بالتوحيد فهو يا أمير المؤمنين يضرب وينفع فقال عمر أعود  
 بالله ان أعيش في قوم است فيهم يا أبا حسن قال الحماكم ليس من شرط الشيخين فأنهما لم يحتجيا بأبي  
 هارون عمار بن جوين البدي قال غيره ولا من شرط غيرهما فأبو هارون ضعفه الناس كلهم ونسبه  
 الى الكذب جماعة من الأئمة واستنبط بعضهم من مشروعية تقبيل الحجر جواز تقبيل من يستحق  
 التعظيم من آدمي وغيره ونقل عن أحمد لا بأس بتقبيل منبر النبي صلى الله عليه وسلم وقبره واستبعد  
 بعض أتباعه صحة ذلك عنه ونقل عن ابن أبي الصنف اليماني الشافعي جواز تقبيل المصحف وقدر  
 الصالحين (قال مالك سمعت بعض أهل العلم يستحب اذا رفع الذي يطوف بالبيت يده على الركن  
 اليماني ان يضعها على فيه) هكذا قال يحيى وابن وهب وابن القاسم وابن بكير وابو مصعب وجماعة  
 اليماني زاد ابن وهب من غير تقبيل فجب من ابن وضاح وقدرى موطأ ابن القاسم وابن وهب وهي بأیدی  
 اهل بلادنا في الشهرة كرواية يحيى وفيها جميعا اليماني كيف أنكره على يحيى وأمره بطرحه ولكنه  
 الغلط لا يسلم منه أحد وكأني رآي رواية التلعني ومن تابعه على قوله الركن الأسود فأنكر اليماني على  
 ابن وضاح لم يرو موطأ التلعني فهذا ما نسو فيه على رواية يحيى وهي صواب قاله أبو عمر

\*(ركعتا الطواف)\*

(مالك عن هشام بن عروة عن أبيه انه كان لا يجمع بين السبعين) حال كونه (لا يصلي بينهما) الركعتين  
 (ولكنه كان يصلي بعد كل سبع) بضم السين وسكون الواو أي سبع طوافات (ركعتين)  
 اتساع السنة (فروى ما صلى عند المقام) أي خلف مقام إبراهيم ع لانا المستحب (أو عند غيره) لمجازه  
 (وسئل مالك عن الطواف ان كان أخف على الرجل ان يتطوع) به (فيقرن) بالنصب (بين الاسبعين  
 أو أكثر ثم يركع ما عليه من ركوع تلك السبع) بضم المهملة والموحدة لغة قليلة في الاسبعين وقال  
 ابن التين هو جمع سبع بضم فسكون كدور ودور وفي حاشية الصحاح مضبوط بفتح أوله كضرب  
 وضرب (قال لا ينبغي ذلك) أي يكره (وانما السنة ان يتبع كل سبع ركعتين) قال ابن شهاب  
 لم يطف النبي صلى الله عليه وسلم سبع طواف الا صلى ركعتين رواه عبد الرزاق وعلقه البخاري فكرر ذلك  
 مالك وأبو حنيفة ومحمد لانه صلى الله عليه وسلم لم يفتعله وقد قال خذوا عني مناسككم وروى عبد الرزاق  
 عن نافع ان ابن عمر كان يكره قرن الطواف ويقول على كل سبع صلاة ركعتين وكان لا يقرن وقال أكثر  
 الشافعية وأبو يوسف انه خلاف الأولى واجازة الجمع وربما كراهة وعند ابن السمال بأسنا ضعيف  
 عن أبي هريرة انه صلى الله عليه وسلم طاف ثلاثة أسابيع جميعا ثم أتى المقام فصلى خلفه ست ركعات  
 يسلم من كل ركعتين ولو صح لم يكن فيه حجة لانه لسان الجوار (قال مالك في الرجل يدخل  
 في الطواف فيسهو حتى يطوف ثمانية أو تسعة أطواف قال يقطع اذا علم انه قد زاد ثم يصلي ركعتين)  
 ولا شيء عليه فان تعدد الزيادة ولزقات كبعض شوط بطل طوافه (ولا يعتد بالذي كان زادا) سهوا

(ولا ينبغي له ان ياتي على التسعة حتى صلى سبعين جمعة لان الله في الطواف ان يبيع كل سبع ركعتين) فاذا بني خالف السنة الواردة عنه صلى الله عليه وسلم (قال مالك ومن شك في طوافه بعد ما ركع ركعتي الطواف) انه لم يتم السبع (فلا بد فليت طوافه على اليقين) وبلغ ما شك فيه حديث من شك في يد رايانا صلى ام اربا فليدين على اليقين والطواف صلاة (تم ليدرك ركعتين لا بد لا صلاة لطواف الا بعد ذلك السبع) بخلاف (ومن اصابه شيء ينقض وضوئه وهو يطوف بالبيت اويسى بين الصفا والمروة او بين ذلك فاد من اصابه ذلك) المحال انه (قد طاف بعض الطواف او كله) ولم ركع ركعتي الطواف فان تروضا وتسايف الطواف والركعتين فلا بد اني اذا حدث اما السعي بين الصفا والمروة فانه لا يقطع ذلك عليه ما اصابه فاعل يقطع (من استفاض وضوئه) لا به ليس بشرط صحة له (ولا يدخل السعي الا وهو طاهر وضوئه) أي يستحب له ذلك

(السلاة بعد الصبح والمصر في الطواف)

(مالك عن ابن شهاب) محمد بن مسلم (عن حميد) بسم الشراء (س عبد لرجل بن عوف) ورواه سفيان عن الزهري عن عروة قال احدثنا حميد بن سفيان قال لا ترم وقد حدثني بد فخرج من يزيد عن ابراهيم بن سعد عن صالح بن كيسان عن الزهري كما قال سفيان انتهى فان صح احتمل ان لا يشوب فيه شيخين (ان عبد الرحمن بن عبد) بلاضافة (القاري) بشد لا نسبة الى التارة بطن من نخبة من مدركة محتسب في حبة وية لاله رؤيه وذكره الجلي في ثقات لتابعين مات سنة ثمان وثمانين (أحمره طاف بالبيت مع عمر ابن الخطاب بعد صلاة الصبح) طواف الوداع (فما قضى عمر طوافه نظرا فلم ير الشمس) لمعت (رك) بدون صلاة ركعتي الطواف لا يمكن لا يرى القبل بعد الصبح طافا حتى تطلع الشمس (حتى اناخ) رك راحته بدى طوى فصلى ركعة (سنة الطواف وفي رواية سفيان ثم خرج الى المدينة فلما كان بدى طوى وطاعت الشمس صلى ركعتين رواه ابن مذر (مالك عن أبي الزبير) حميد بن مسلم (المكي انه قال احدثنا رأيت عبد الله بن عباس يقرأ بعد صلاة الصبح ثم يدخل حجرته) بيته والجمع جبر وجبرات (فلا أدري ما يصنع) هل يصلي ما في حجرته أو ينتظر غروب الشمس قال ابن عبد البر خالف مالك بن عيينة روى ابن ابي عمير عن سفيان عن عمر بن دينار قال رأيت ابن عباس طاف بعد العصر فلا أدري صلى ام لا فقال له ابراهيم بن الزبير المزمع صلى قال لا قال لكي رأيت من صلى على اتمى وانما يكون خلافا ذلك كانت رؤيته واحدة أنا اذا تددت وهو ظاهر سياتهما فلا خلاف ان صدق كل من مالك وسفيان (مالك عن أبي الزبير المكي انه قال احدثنا رأيت البيت يحاو بعد صلاة الصبح وبعد صلاة العصر ما يطوف به أسد) هذا الخبر عن مشاهير من ثقات الاخبار عن حكم فسقط قول أبي عمر هذا خبر منكر يدفعه عن راي الطواف بعد الصبح وتأخير الصلاة كماله وموافقه من رأوا الطواف والسلاة بعد الصبح قال ابن عبد البر كره الثوري والكوفيون الطواف بعد العصر والصبح فان قل فانه أخر الصلاة قال الحافظ وامل هذا عند بعض الكوفيين والا فانه مشهور عند الخنفية ان لطواف لا يكره وانما تكره الصلاة قال ابن المنذر رخص في الصلاة بعد الطواف في كل وقت جهورا ومحابة ومن بعدهم ومنهم من كره ذلك أخذ من مزم النهي عن الصلاة بعد الصبح والعصر بد قال عمر بن ابي رزير ومالك أبو حنيفة وطائفة وروى أحمد بن اسناد حسن عن أبي الزبير عن جابر قال كان يطوف فنهض الى الركز افاتته والخلة ولم يكن يطوف بعد الصبح حتى تطلع الشمس ولا بعد العصر حتى تغرب قال وصحت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول تطلع الشمس بين قرني شيطان وروى الشافعي واصحاب الدين وصحبه ابن خزيمة والترمذي وابن حبان والحاكم عن جابر بن مطعم ان النبي صلى الله عليه وسلم قال يا بني عبد مناف من ولي منك من أمر الناس شيئا فلا يمنن أحد اطاف

بهذا البيت وصلى اية ساعة شاء من ليل أو نهار وبين الحمد بين عزم وخصوص من وجهه فهذا عام  
بالنسبة الى الاوقات خاص بالنسبة الى المكان وأحدث النبي عن الصلاة بعد الصبح والعصر خاصة  
في المكان خاصة في الاوقات وحتى كان الذليلان كذلك لم يرجح أحدهما على الآخر الا بدليل آخر وحديث  
الائمة صفة ابن العربي وغيره وقال ابن حزم حديث ساقط لا يشتغل به ولم يورده أحد من أئمة الحديث  
(قال مالك ومن طاف بالبيت بعض أسبوعه ثم أقيمت صلاة الصبح أو صلاة العصر فإنه) يقطع وجوبا  
ويستحب كل الشوط و(يصل مع الإمام ثم ينني على ما طاف) فيتمه (حتى يكمل سبعا ثم لا يصلي) ركعتيه  
(حتى تطلع الشمس) ويرقع قدح (أو) حتى (تغرب) فيصلح ما قبل صلاة المغرب (قال وإن أخرهما  
حتى يصلي المغرب فلا بأس بذلك) قبل أن يتنفل والا ابتداءه وظاهرا أن تقدمهما قبل صلاة المغرب  
أفضل وقد قال ابن رشد انه لاظهار لتصلهما حيث بدا لطواف ولا يقوته فضيلة أول الوقت لمخفهما  
وفي المسئلة التالية خيرة وهي (قال مالك ولا بأس أن يطوف الرجل طوافا واحدا بعد الصبح وبعد العصر  
لا يزيد على سبع واحد) لكرهه جمع أسبوعين فأكثر قبل صلاة الركعتين وهو ممنوع عنهما بعد عصر  
ومع ولوعى الله ولوجوبهما مراعاة لقول بالنسبة ولذا قال (وأن أخرهما ركعتين حتى تطلع الشمس)  
وتحل النافلة (كما صنع عمر بن الخطاب) فيما مر عنه مسندا (وأن أخرهما بعد العصر حتى تغرب الشمس فإذا  
غربت الشمس صلاهما إن شاء) قبل صلاة المغرب (وإن شاء أخرهما حتى يصلي المغرب لا بأس بذلك)  
فيخبره في ذلك وفيما قبل ظاهره أفضلية التقديم فهو اختلاف قول وفي الاستدكار وعنده جماعة من رواة  
الموطان مالك أحب الى أن تركهما بعد صلاة المغرب انتهى فيه ثلاثة أقوال مشهورها الثالث وهو رواية  
ابن القاسم عنه وفي الاستدكار أيضا جواز الطواف بعد صبح وعصر وتأخير الركعتين حتى تطلع  
الشمس أو تغرب هو قول مالك وأصحابه وهو مذهب عمر - وأبي سعيد ومعاذ بن عفراء وجماعة انتهى

\*(وداع البيت)\*

واسمى طواف الصدر بفتح الدال لانه يصدر عن البيت أى يرجع وهو مستحب عند مالك وداود وغيرهما  
لأشئ في تركه وقال الأكثر واجب ثم اختلفوا في وجوب الدم على تاركه (مالك عن نافع عن عبد الله بن  
عمران عن عمر بن الخطاب قال لا يصدرن) لا تصرفن (أحد من الحاج حتى يطوف بالبيت فإن أخر للنسك  
الطواف بالبيت) فسماه نسكا لكونه عبادة كما (قال مالك في قول عمر بن الخطاب فإن أخر للنسك الطواف  
بالبيت أن ذلك فيما نرى) يضم التون نظرا (والله أعلم) بما أراد (لقول الله تبارك وتعالى ومن بعدكم شعائر  
الله) خضع شعيرة أو شعارة بالكسر وهو اعلام الحج وأفعاله (فأنها) أى فان تعظيها (من تعوى القلوب)  
من المعظمين وسُميت البدن شعائر لا شعائر في سبيلها يعرف به أنهم أعبدى (وقال ثم مجلها) أى مكان  
حل نجسها (الى البيت العتيق) أى عنده (فحل الشعائر كلها وان تضأوا الى البيت العتيق) فلذا جعله آخر  
النسك لأن أصل معناه العبادة (مالك عن يحيى بن سعيد) الأيضاري (أن عمر بن الخطاب رد رجلا من من  
الظهريان) بلغظ التذنية اسم واد قرب مكة ونسب اليه قرية هناك يقال لها بئر قال أبو عمر يقولون بين  
مر الظهران وبين مكة ثمانية عشر ميلا وهذا بعيد عن مالك وأصحابه لا يرون رده لطواف الوداع من مثله  
(لم يكن ودع البيت حتى ودع) لاستحسان ذلك أن لم يخف فوت أصحابه أو لأن عمر يرى وجوبه (مالك  
عن هشام بن عروة عن أبيه انه قال من أفاض) طاف طواف الافاضة (فقد قضى الله حجه فإنه إن لم يكن  
حجسه شئ فهو حقيقى) بمعنى حقيقى مأخوذ من الحق الثابت (أن يكون آخر عبادة الطواف بالبيت وأن  
حجسه شئ أو عرض له) شئ منته عن طواف الوداع (فقد قضى الله حجه) فلا شئ عليه في عدمه (قال  
مالك ولو أن رجلا جهل أن يكون آخر عبادة الطواف بالبيت حتى صدر) رجع (لم أر عليه شيئا) لانه ترك

مستحب ادلاشي في تركه (الآن يكون قريبا فخرج) استحبابا ان لم يخش فوت رفقته فيطوف بالبيت ثم ينصرف اذا كان قد افاض أى طاف للافاضة

\* (جامع الطواف) \*

(مالك عن ابي الاسود محمد بن عبد الرحمن بن نوفل) بن خويلد بن اسد القرشي الاسدي يقيم عروة (عن عروة بن الزبير) بن العوام (عن زينب بنت) وفي نسخة ابنة (ابي سلمة) عبد الله بن الاسد المخزومي الصحابي وبنته صحابية ربيعة النسي صلى الله عليه وسلم (عن) أمها (أم سلمة) هند بنت أبي أمية (زوج النبي صلى الله عليه وسلم) وعند البخاري من طريق يحيى بن أبي زكريا عن هشام عن أبيه عن أم سلمة لم يذكر زينب وتعبه الدارقطني في كتاب التبعية بأنه منقطع فقد رواه حفص بن غياث عن هشام عن أبيه عن زينب عن أمها ولم يسمعه عروة من أم سلمة ورده الحافظان بانه سمعه منها يمكن فانه أدرك من حياتها ثمانين سنة وهو معها في بلد واحد أى فيحتمل ان يكون سمعه او لا من زينب عن أمها ثم سمعه من الام فحدث به على الوجهين فلا يكون منقطعاً قال وقد زاد الاصيل في طريق هشام زينب وقد رواه ابن السكن عن علي بن عبد الله بن مبشر عن محمد بن حرب شيخ البخاري فيه ليس فيه زينب وهو المحفوظ من حديث هشام فاما ابو الاسود فثبت زينب (انها قالت شكوت الى رسول الله صلى الله عليه وسلم اني اشتكى) اى اتوجع وهو مفعول شكوت أى اني مريضة (فقال طوفي من وراء الناس) لان سنة النساء التباع عن الرجال في الطواف ولان بقرها يخاف تأذى الناس بدايتها وقطع صفوفهم (وانت راكبة) زاد في رواية هشام بعيرك وبين فيها انه طواف الوداع واظنه ان رسول الله صلى الله عليه وسلم اراد الخروج ولم تكن ام سلمة طافت فقال لها اذا قميت صلاة الصبح فطوفي على بعيرك (قالت فطفت) راكبة بعيري ورسول الله صلى الله عليه وسلم حينئذ يصلى (الصبح بالناس (الى جانب البيت) الكعبة (ودونهما بالطور) اى بسورة الطور ولما أخذت والاقسم لانه صار علما عليهم (وكتاب مسطور) في رق منشور وفيه جواز طواف الراكب للعدو يلحق به المحمول للعدو اما بلا عذر فبغى مالك وكرهه الشافعي لقوله تعالى ولا تطوفوا بالبيت العتيق ومن طاف راكبا لم يطف به انما طاف به غيره وركوبه صلى الله عليه وسلم انما كان للذكر في أبي داود عن ابن عباس قدم النبي صلى الله عليه وسلم مكة وهو يشتكى فطاف على راحلته وفي حديث جابر عنده مسلم انه صلى الله عليه وسلم طاف راكبا ليراه الناس وليسألوه فيحتمل أنه فعل ذلك الامر من وكذا ركوب أم سلمة للمذرر زاد هشام في روايته ففعلت ذلك فلم تصل حتى خرجت أى من المسجد ومن مكة قد دل على جواز صلاة ركعتي الطواف خارجا من المسجد اذ لو كان ذلك شرطا لازما لما أقروا صلى الله عليه وسلم على ذلك وفي رواية حسان بن ابراهيم عن هشام عند الاسماعيلي قالت ففعلت ذلك ولم أصل حتى خرجت فصليت وفيه رد على من قال يحتمل انها أكلت طوافها قبل صلاة الصبح ثم أدركتهم فصلتها معهم ثم رأت انها تجزيها عن ركعتي الطواف واستدل به على ان من نسي ركعتي الطواف فضاها حيث ذكر من حل او حرم وهو قول الجمهور نعم قال مالك ان تباعد ورجع الى بلده فليهدم وتعبه ابن المنذر بان ذلك ليس أكبر من صلاة المكتوبة وليس على من تركها غير قضائها حيث ذكرها وهو مردود بان الحج وتعلقاته احكاما متخصة لا تدخل فيها التماس واستدل به ابن بطال وغيره على جواز ادخال الدواب التي يؤكل لحمها المسجد للحاجة لان بواها لا ينجسه بخلاف غيرها من الدواب وتعبه بانه ليس في الحديث دلالة على عدم الجواز مع عدم الحاجة بل ذلك دائر مع التلويث وعدمه فيحتمل يخشى التلويث منع الإدخال وقد قيل ان ناقة صلى الله عليه وسلم كانت متوقفة اى مذبذبة معلة فيؤم منها ما يحذر من التلويث وهي سائرة ولعل بعير ام سلمة كان كذلك كذا قيل والحديث ظاهر



في الدلالة على طهارة قول المير ومعه ربه في ما عليه بنية ما كقول الله والتوليد بان النافعة متوقفة لمثبت  
 انما بداهة الحافظ احتمالاً وترجيحاً ان بهرام سلمة كذلك ممنوع والحديث رواه البخاري عن اسماعيل  
 والتعني والتعني وسلم عن يحيى الاربعة عن مالك بن (مالك عن أبي الزبير) محمد بن مسلم (المكي ار  
 اياما عن الاسلي عبد الله بن سفيان اخبرناه كان حاله سمع عبد الله بن عمر فبناه امرأة تستهيه فقالت  
 اني قلت اريد ان اطوف بالبيت حتى اذا كنت بباب (وفي نسخة عند باب) (المسجد هرق)  
 بفتحين وبضم اوله وكسر ثانيه وصوب الاول صيدت (الدماء) بالنصب جمع دم (فرجعت حتى ذهب ذلك  
 عني ثم اقبلت حتى اذا كنت عند) وفي نسخة بباب (المسجد هرق) الدماء فرجعت حتى ذهب ذلك عني  
 ثم اقبلت حتى اذا كنت عند باب المسجد هرق الدماء) ثالث مرة (فقال عبد الله بن عمر انما ذلك) بكسر  
 الكاف خطاب لاني (ركضة) ضربة قال الهروي أي دعة وحركة (من الشيطان) بان يكون دفع  
 العرق فمال منه الدم ليمتصها من الطواف ويوسوس اليه بطلانه ويحتل انه يحارب ذلك اليه لانه  
 يحبه لما تدخل على المرأة في ذلك من الالباس (فأغتسل ثم استغفر) باسكان المهملة وفتح لقومية  
 ومثناة ساكنة وكسر الفاء أي شدي فرجعت (بثوب) أي بخرقة عريضة بهدان تغطي قسما وتؤلف  
 طرفي الخرق في شئ تشديه على وسطك فيمنع بذلك سيل الدماء من ثقل الرابة فيقع الغاء لذي يجعل  
 تحت ذنبها قبل من الثغري باسكان الفاء وهو الفرج واركان أصله للبايع فاسم غير غيرها (ثم طوف)  
 بالبيت قال سحنوني في كتاب تفسير الغريب سألت ابن نافع اذ كنت من المرأة بعد ما تلومت ايام الحيض  
 ثم سكنت طول ذلك بها ودعا ربه اياها قال لا ولكن ذلك فيما نرى في يوم واحد ذهبت ثم رجعت  
 وذهبت ثم رجعت ثم سألت فراء بن عمر من الشيطان وقال غيره يحتمل انها من قدمت عن الحيض  
 فلا يكون ذلك دم حيض وامر بها بالنسل احتياطا ويحتمل امرها كالاستماضة والحيض لم يأت  
 ينتهي اليها وقال أبو عمر اقتضاها بن عمر قوى من حمل أنه ليس بحيض وقد رواه جماعة عن رواة لم يمت  
 بلظ ان يجوز الاستغتات الخ ردل جوابه انها من لا تحيض لقوله ركضة يريد الاستماضة ولذا قال لها  
 طوف وتمايل الطواف ان تحمل له الصلاة واما قوله اغتسل فعلى مذهبه من نذب الغتسال الطواف  
 لانه اغتسل لله من ولا لازم انتهى (مالك انه بلغه ان سعد بن أبي وقاص) مالك الزهردي (كان  
 اذا دخل مكة مرادق) بفتح الراء وكسر دايه في ذاق ليه الرقت حتى يضاف ثوب الرقوق بعرفة (نحو  
 اني عرفة قبل ان يطوف بالبيت) طواف القدوم (و) يسهي (بين الصفا والمروة) بعده (ثم يطوف)  
 للاذن (معدن ان رجس) ويسقط عنه طواف القدوم لان محل وجوبه لغير المراتح (قال مالك ذلك  
 واسع) جائر (ان شاء الله) لتبرك (ومثل مالك هل يقف الزحلي الطواف بالبيت الواجب عليه) وهو  
 طواف القدوم لمن لم يراقط وطوف الافاضة (يحدث مع الرجل قال لا أحب ذلك له) لما ورد عن ابن  
 عباس موقفا وهو روعا الطواف بالبيت صلاة الا ان الله اباح فيه الكلام في نطق فلا ينطق بالخير  
 أخرجه اصحاب الدين وخيمه ابن خزيمة وابن حبان واسم تنبذ منه الهز بن عبد السلام ان الطواف  
 افضل اعمال الحج لان الصلاة افضل من الحج فيكون ما اشتملت عليه افضل قال واما حديث الحج عرفة  
 فلا يمتن ان التقدير معظم الحج عرفة بل يجوز ادراك الحج بالوقوف بعرفة قال الحافظ وفيه نظر ورسل  
 خا لا يقوم الحج الا بافضل مما يفجر بالوقوف والوقوف في ذلك سواء فلا تقضي قال كلامه وان جار  
 الطائف لكن ينبغي تحببه فيما لا فائدة فيه وان يكون الطائف خاضعا حاضرا القلب ملازمة الادب ظاهر  
 وباطنا وروى الاثر في وغيره عن وهيب بن الرزد قال كنت في الحجر تحت الميزاب فمحت من تحت الاستار  
 الى الله أسكروا اليك يا جبريل ما اتى من الناس من تفكهم حولي في الكلام (قال مالك لا يطوف

احدا البيت ولا بين الصفا والمروة الا وهو طاهر) متوض وجوباً في الطواف واستحباً في السعي وهذا قال الجمهور وخالف أبو حنيفة وبعض الكوفيين فقالوا لا يجب في الطواف ومن اتجه عليهم قوله صلى الله عليه وسلم لما حاضت غيران لا تطوفن بالبيت حتى تطهرى بفتح التاء والطاء والهاء المشددين بحذف إحدى التائين وأصله تطهرى ويؤيده رواية مسلم حتى تغتسل وهو ظاهر في نهى المحاض عن الطواف حتى يتطهر منها وتغتسل لان النهي في العبادات يقتضي الفساد وذلك يقتضي بطلان الطواف لوقوعه وفي معنى المحاض الجنب والمحدث

(البدء بالصفا في السعي)\*

(مالك عن جعفر) الصادق (ابن محمد) الباقر (ابن علي) زين العابدين ابن الحسين (عن أبيه عن جابر ابن عبد الله أنه قال سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول حين خرج من المسجد) بعد ان طاف وصلى ركعتيه وقرأ فيه ما قبل بآية الكافرون وقل هو الله أحد كما في الحديث الطويل عن جابر عند مسلم قال ثم رجع الى الركن فاستلمه ثم خرج من الباب (وهو يريد الصفا وهو يقول) وفي مسلم فلما دنا الى الصفا قرأ ان الصفا والمروة من شعائر الله (ثم بدأ بالصفا) بصفة (بصفة الاخبار على الرواية المشهورة وفي رواية أبدا بصفة الاخبار أيضاً) (قد بالصفا) قال الخطابي فيه انه اعتبر بتقديم البدء به في التسلاوة فقد مداه وان الظاهر في حق الكلام ان البدء مقدم في الحكم على ما بعده وان الساعي اذا بدأ بالمروة لم يعد بذلك انتهى ونحوه لابن عبد البر وهذا قال مالك والشافعي والجمهور وأصرح منه في الدلالة رواية النسائي أبداً بما بدأ به هكذا بصفة الامر للجمع وقال عياض احتج به من قال الواو ترتب لامتناله صلى الله عليه وسلم واحتج به من قال لا ترتب لانها لو ترتبت لم يحتج الى هذا التوجيه وانما قال ذلك تاسيلاً لا التزاماً انتهى لا الزاماً لان الواو ترتب وهذا قطعه من الحديث الطويل المروي بهذا الاسناد في انجبة النبوة عند مسلم في داود وغيرهما والامام روى منه جملة فرقه تحت التراجم وربما عبر عنه بالبلاغ كما مر وما عاذا كرا سنده هذا الحديث وتاليه وهو (مالك عن جعفر بن محمد بن علي) بن الحسين بن علي بن أبي طالب (عن أبيه عن جابر بن عبد الله رضي الله عنهما) (ان رسول الله صلى الله عليه وسلم كان اذا وقف على الصفا) وفي مسلم عن جابر فرقى عليه أي الصفا حتى رأى البيت فاستقبل القبلة (يكبر) أي يقول الله أكبر (ثلاثاً) من المرات (ويقول لا اله الا الله وحده) نصب حال أي منفرداً (لا شريك له) عقداً وسماً والهمك اله واحد لا اله الا هو الرحمن الرحيم انما هو الله واجد قل هو الله أحد في أي آخر (له الملك) بضم الميم اصناف المخلوقات (وله الحمد) في الاولى والاثرة زاد في رواية أبي داود عن جابر يحيى ويميت (وهو على كل شيء قدير) جملة حالية أيضاً زاد في رواية مسلم لا اله الا هو وحده انجز وعده ونصر عبده وهزم الاحزاب وحده (يصنع ذلك ثلاث مرات ويدعو) بين ذلك كما في رواية مسلم أي بين الثلاث مرات (ويصنع على المروة مثل ذلك) الذي فعله على الصفا من الوقوف والذكر والدعاء فيه مشروعية الرقي عليهم ما وهو سنة عند الجمهور ليس بشرط ولا واجب فلو تركه صحيح سعيه لكن فاته الفضيلة وقد استحب في المدونة ان يصعد اعلاهما بحيث يرى البيت كما في حديث جابر عند مسلم وقد رواه عبد الرزاق عن مالك عن نافع عن ابن عمر انه صلى الله عليه وسلم كان يصعد على الصفا والمروة حتى يبدؤا له البيت قال ابو عمر تفرد به عبد الرزاق عن مالك قال ولا حد في الذكر والدعاء عند احد من العلماء وانما هو بحسب ما يتقدر عليه المرء ويحضره وقد زاد الحديث في روايته هذا الحديث ذكر الله وحده ودعا بما قدر له انتهى واستدل به العزيز بن عبد السلام على ان المروة افضل من الصفا قال لانها تقصد بالذكر والدعاء اربع مرات بخلاف الصفا فانها تقصد ثلاثاً واما البداء بالصفا فلا يسر بوارده لانه وسيلة قال المحافظ وفيه نظر لان الصفا تنادي بصدورها ايضاً ولها

عند البداءة فكل منهما موصوف بذلك وتمازا الصفا بالابداء وعلى التنزل يتعد لان ثم ماثرة هذا التفضيل مع ان العبادة المتعلقة بها لا تتم الا بهما معا انتهى وجرم الشهاب الترافي لتمد العز بان الصفا افضل قال لان السعي منه ابره ومن المروءة تلاوما كانت العبادة فيه اكثر فهو افضل انتهى ويرد عليه ايضا ما اوردته الحافظ على العزانه لاثرة لهذا التفضيل (مالك عن نافع انه سمع عبد الله بن عمر ودعوى الصفا يدعو بقول اللهم انك قلت ادعوني استجب لكم) فحمل الدعاء على ظاهره من الطلب لان المراد به العبادة ووجه الربط بينه وبين قوله ان الذين يستكبرون عن عبادتي ان الدعاء اخس من العبادة في استكبر عنهم الاستكبر عن الدعاء فالوحيد انما هو لمن تركه استكبارا ومن فعل ذلك كفر (وانك لا تختلف اليه اذ) كما قلت (واني اسألك كما ديتني للاسلام ان لا تنزعني حتى تموت في وانا مسلم) فتملك الدعاء منكم الفضة لا فوز بالجنة والنجاة من النار قال ابو عمر فيه التماسي بابراهيم في قوله واجنبي ونحو ان نعبدا الاصنام وبوسوف في قوله توفي مسلما والحقني بالصالحين وبيننا صلى الله عليه وسلم في قوله واذا أردت واودرت باناس فتنة فاقضني اليك غيره فتون قال ابراهيم النخعي لا يامن الفتنة والاستدراج الا مقتون ولا نعمة افضل من نسمة الاسلام فيه تركوا الاعمال انتهى وأردت بتقديم الراء على الدال من الارادة وتأخيرها عن الدال من الادارة اشارة الى ان الحديث روى بالوجهين كما مر في باب الدعاء لانها شئت

\*(جامع السعي)\*

(مالك عن هشام بن عروة عن ابيه انه قال قلت لعائشة ام المؤمنين) كما قال تعالى واؤواجه امهاتهم وهل يقال لمن ايضا امهات المؤمنات قولان مرجحان (وانا يومئذ حديث السن) أي صغير قال ابن الاثير كناية عن الشباب واول العمر والحديث ضد التقديم وفيه تقديم عذرة في السؤال وان التماسه عليه نشأ من المحادثة (ارأيت قول الله) أي اخبرني عن مفهوم قوله (تبارك وتعالى ان الصفا والمروة) جلي السعي الذين يسعى من احدهما الى الاخر والصفاء في الاصل جمع صفاة وهي الصخرة والحجر الملس والمروة في الاصل حجر ابيض براق (من شعائر الله) أي المعالم التي نذب الله اليها وامر بالقيام عليها قاله الازهرى وقال الجوهري الشعائر اعمال الحج وكل ما جعل علما لطاعة الله (من حج البيت واعتمر فلا جناح) لا اثم (عليه ان يطوف) بشد الطاء اصله يتطوف ابدلت التاء طاء تقرب محرجه وادغمت التاء في الطاء (بهما) أي سعي بينهما (فأعلى الرجل) وصف طردى والمراد الحاج او المعتمر (شيء) وفي رواية القمضي وابن وهب والتنبسي خايري على احدهما ضم الهزاة ظن وبقيتها اعتقد وفي رواية الزهري عن عروة قوله ما على أحد جناح (ان لا يطوف بهما) اذ مفهومه ان السعي ليس بواجب لانها دلت على رفع الجناح وهو الاثم عن فاعله وذلك يدل على اباحته ولو كان واجبا لما قيل فيه ذلك لان رفع الاثم علامة الاباحة ويراد المستحب باثبات الاجر والوجوب به تاب التارك (فكانت عائشة) ردا عليه (كلا) ردع له ورجوع عن اعتقاده ذلك وفيه من الآية وفي رواية الزهري بنس ما قلت يا ابن اختي (لو كان) الامر والشان (كما تقول) وفي رواية الزهري كما اولتها عليه (لكانت) الآية (فلا جناح عليه ان لا يطوف بهما) أي لا جناح في ترك الطواف بهما فلو كانت تدل على رفع الاثم عن التارك وذلك حقيقة المساج أما ولقطا ابدون لا يفي ساكتة عن الوجوب وعدمه مصرحة بعدم الاثم عن الفاعل وحكمته مطابقة جواب السائلين لانهم تهموا من فعلهم ذلك في الجاهلية ان لا يسمروا ذلك في الاسلام فيساء الجواب مطابقة الهم وأما الوجوب فاستفاد من اداة ان كفعله صلى الله عليه وسلم له وهو اظنه عليه في كل نسك مع قوله نسك واعني مناسككم قال المازي هذا من بدع فقهاء عائشة ومعرفتها باحكام الالفاظ لان الآية انما اتفقت ظاهرها رفع الحرج عن الطائفين بما وليس نصافي سوط الوجوب فأخبرته ان

ذلك محتمل ولو كان نصا لقيل ان لا يطوف وقد يكون الفعل واجبا وبعده تمدد انسان انه قد يمنع من  
ايقاعه على صفة كمن عليه الظهور فظن انه لا يشرع له صلاتها عند الغروب فسأل فقيل لا حرج عليك ان  
صليتها فالجواب صحيح ولا يقتضي نفى وجوب الظهور عليه ثم بينت له ان التعبير بنفى الجناح او روده على  
سبب فقالت (انما انزلت هذه الآية في الانصار) بالرافع اعزاء الخطابي لا كثر الروايات وان في بعضها  
الانصاب بالموحدة بدل الراء قال فان كان محفوظا فهو جمع نصب وهو ما ينصب من الاصنام ليعبد من  
دون الله انتهى وقد حكى ابن جرير وابن المنذر وغيرهما عن ابي بن كعب وابن مسعود وابن عباس انهم  
قرأوا الآية ان لا يطوف واجاب ابن جرير والطحاوي بحملها على القراءة المشهورة ولا زيادة وقال غيرهما  
لا حجة في الشواذ اذا خالف المشهور (كانوا يهلون) أي يحجون قبل ان يسلموا (لمائة) بفتح الميم والنون  
المخففة قال في ثم ناء مخفوض بالفتحة العلمية والهاء زنت سميت بذلك لان النساء كانت تسمى أي تراق  
عندها وهي صن كانت في الجاهلية وقال ابن الكلبي كانت صخرة نصبا عمر بن محي لهذا ذيل فكانوا  
يعبدونها (وكانت مائة حذو) بفتح المهملة وسكون المعجمة أي متماثل (قديد) بضم القاف وفتح المهملة  
بعدها تحية ثم مهملة قرية جماعة بين مكة والمدينة كثيرة المياه قاله أبو عبيد البكري وفي رواية سفيان عن  
الزهري بالمشال من قديد بضم الميم وفتح المتجمة وفتح اللام الأولى ثنية مشرفة على قديد (وكانوا يتحرجون  
بالمهارة والجيم أي يتحرجون) أن يطوفوا بين الصفا والمروة أي يتركون ذلك خشية الحرج وهو الاثم مثل  
قولهم يتحرجون يتأثم أي ينفي الحث والاثم عن نفسه والمعنى انهم كانوا في الجاهلية لا يطوفون بينهما  
ويقصرون على الطواف بمائة (فلما جاء الاسلام سألوا رسول الله صلى الله عليه وسلم عن ذلك) وفي  
رواية سفيان عن الزهري عند مسلم وانما كان من أهل المائة الطاغية التي بالمشال لا يطوفون بين الصفا  
والمروة وله من رواية يونس عن الزهري ان الانصار كانوا قبل أن يسلموا هم وعساكرهم لمائة وكان ذلك  
سنة في آياتهم من أحرمت المائة لم يطف بين الصفا والمروة فهذا كله موافق لرواية مالك عن هشام وقد تابعه  
عليها أبو اسامة عن هشام بلقط انما انزل الله هذا في اناس من الانصار كانوا اذا اسلموا اتوا في الجاهلية  
فلا يحل لهم أن يطوفوا بين الصفا والمروة أخرجه مسلم وخالفهما أبو مارية عنده عن هشام وخالف جميع  
الروايات عن الزهري فقال انما كان ذلك لان الانصار كانوا يهلون في الجاهلية لصنم على شط البحر  
يقال لهم اساف وناثله ثم يحيطون فيطوفون بين الصفا والمروة ثم يحلقون فلما جاء الاسلام كرهوا أن يطوفوا  
بينهما للذي كانوا يصنعون فتمتضاهم تخرجهم انما كان لا يفعلوا في الاسلام شيئا من الجاهلية لان  
الاسلام ابطال افعالها الا ما دلت فيه الشارح فخشوا ان ذلك مما بطله وجع الحافظ باحتمال ان الانصار  
في الجاهلية كانوا يرقين منهم من كان يطوف بينهما على ما اقتضته هذه الرواية ومنهم من لا يطوف بينهما  
على ما اقتضاه باقي الروايات واشترك الفريقان في الاسلام في التوقف عن الطواف بينهما لكونه كان  
عندهم جميعا من افعال الجاهلية وقد اشار الى نحوه الجمع الصحيح الا ان قوله له من على شط البحر وهم  
فانهم اما كانوا قاطع على شطه وانما كانوا على الصفا والمروة وانما كانت مائة ما يلي جهة البحر به عليه عياض  
وللناسي باسناد قوي عن زيد بن جارية قال كان على الصفا والمروة صنم من نحاس يقال له اساف  
وناثله كان المشركون اذا طافوا به مسحوا بهما وسقطا بضامن روايته اهلاهم اول النساء فكانهم يهلون لمائة  
يسدؤون بها ثم يطوفون بين الصفا والمروة لاجل اساف وناثله فمن ثم تحرجوا عن الطواف بينهما  
في الاسلام وبنيته حديث الصحيبين عن عاصم قلت لانس اكنتم تذكرون السعي بين الصفا والمروة  
قال نعم لانها كانت من شعائر الجاهلية (فأنزل الله تبارك وتعالى ان الصفا والمروة من شعائره) (الله)  
أعلام مناسكه جمع شعيرة وهي العلامة (فمن حج البيت او اعتمر فلا جناح) اثم (عليه) في (ان يطوف

بهما زاد البرعافية قالت فطاووا زاد ابواسامة عن هشام عن ابيه عن عائشة فنعسرى ما اتم الله حج  
من لم يطف بين الصفا والمروة أخرجه مسلم وفي رواية الزهري في الصحيحين قالت عائشة وقد سن  
رسول الله صلى الله عليه وسلم الطواف بينهما فليس لاحد ان يترك الطواف بينهما وما المراد فرضه  
بالسنة لانني الفريضة لقولها ما اتم الله الحج وقد ذهب جماعة من العلماء من الصحابة والتابعين  
ومن بعدهم ان السعي ركن لا يصح الحج الا به ولا يصح برده ولا غيره وقال به مالك والشافعي وأحمد  
وقال أبو حنيفة هو واجب فان تركه عصى وجبر بالدم وصح حجه وقال به الحسن البصري وقادة وسفيان  
الثوري وقال أنس وابن الزبير ومحمد بن سيرين انه تطوع قال الطحاوي لاجتهل قال انه مستحب في قوله  
تعالى فمن تطوع خيرا لانه راجع الى أصل الحج والعمرة لا الى خصوص السعي لاجتماع المسلمين على  
ان التطوع بالسعي لغیر الحاج والعمرة غير مشروع وروى الطبري وابن أبي حاتم بإسناد حسن عن ابن  
عباس قال قالت الانصار ان السعي بين الصفا والمروة من أمر الجاهلية فأنزل الله الآية وروى الفاكهي  
واسماعيل القاضي بإسناد صحيح عن الشعبي قال كان صنم بالصفا يدعى اساف ووثن بالمروة يدعى  
ناثلة فكان أهل الجاهلية يسعون بينهما فلما جاء الاسلام رمى بهما وقال انما كان يصنعه أهل الجاهلية  
من أجل أو مانهم فامسكوا عن السعي بينهما ما فأنزل الله الآية وذكر الواحدى عن ابن عباس نحوه وزاد  
فيه يزعم أهل الكتاب انهما زنيا في الكعبة فمخاخر من فوضعا على الصفا والمروة ليعتبر بهما فلما  
طالت المدة عدا وفي الحديث انه لا بأس بمباحة الصغير للكبير واستنباطه بحضوره من القرآن وتعبيره  
بلفظ أرايت ولفظ ما أرى لان عائشة لم تنكر شيئا من ذلك وأخرجه البخارى في التفسير عن عبد الله بن  
يوسف وأبو داود وهناد عن الزعنى والنسائى من طريق ابن القاسم وأبو داود أيضا من طريق ابن وهب  
الاربعة عن مالك به وتابعه ابواسامة وأبو معاوية عن هشام بنحوه عنده مسلم وتابعه في شيخه هشام بن  
شهاب عن عروة في الصحيحين وغيرهما بنحوه (مالك عن هشام بن عروة ان سودة بنت عبد الله بن عمر  
كانت عند عروة بن الزبير فخرجت تطوف بين الصفا والمروة في حج أو عمرة) شك الراوى (ماشية  
وكانت امرأة مثله) ضد خيفة كناية عن سمنها وبعثها في المشى (فجاءت حين انصرف الناس من)  
صلاة (العشاء) تطوف وتسعى ليلالانه اسير (فلم تقض) ثم (طوافها حتى تؤدى بالاول) وفي نسخة  
بالاولى (من الصبح) قضت طوافها فيما بينها (أى الاولى) وبينه (أى الانصراف من العشاء) وفيما بين  
العشاء وبين السعد بالاولى فيحصلها انها التقلها اقامت في الطواف والسعى من العشاء الى الاذان الاول  
للصبح (وكان عروة اذا رآهم يطوفون على الدواب ينهاهم ان يدانهم فيقولون) أى يتمكون له  
بالمرض حياء منه (لاحقيقة يقال اعتل اذا تمسك بحجة ذكر معناه القارارى) فيقول لنا فيما بيننا  
وبينه لقد حاب هؤلاء ونحسروا) لخالفه المصطفى لانه سعى ماشيا كما يأتى (قال مالك من نسي السعي بين  
الصفا والمروة في عمرة فلم يذكر حتى يستعد من مكة) أى يجاوز ما بعد (انه يرجع) ويحوايحتنا ما يحرم  
على الحرم فيسعى ولا فرق في وجوب رجوعه له بين ان تكون لم تقض أم لا (ولكن ان كان قد أصاب  
النساء) ففقدت (فلا يرجع فليس بين الصفا والمروة حتى يتم ما بقى عليه من تلك العمرة) التى فسدت  
لوجوب اتمامها (ثم عليه عمرة أخرى) قضاء عن التى أفسد (والهدى) في القضاء للفاسد (سئل مالك عن  
الرجل يلقاه الرجل بين الصفا والمروة فيقف معه فيحدثه فقال لا أحب ذلك) لان المطلوب حيثئذ الذكر  
والدعاء (قال مالك ومن نسي من طوافه شيئا أو شك فيه فلم يذكر) ذلك (الا هو يسعى بين الصفا والمروة  
فانه يقطع سعيه ثم يتم طوافه بالبيت على ما يستقر) فيبني على الاقل ان شك (وبرك ركعتي الطواف ثم  
يلتدى سعيه بين الصفا والمروة) ولا يعتد بما سعى لان صحته بتقديم طواف (مالك عن جعفر بن محمد عن

أبيه عن جابر بن عبد الله رضي الله عنهما (أن رسول الله صلى الله عليه وسلم كان إذا نزل بين الصفا والمروة) كذا رواه ابن وضاح ولا بن يحيى باسقاط قوله والمروة وكأنه اكتفى بلفظ بين المفيدة لذلك قال ابن عبد البر كذا يحيى بن الصفا والمروة وقال غيره من رواة الموطأ إذا نزل من الصفا مشى ولا علم لرواية يحيى وجها إلا أن تحمل على ما رواه الناس لأن ظاهر قوله نزل بين الصفا والمروة يدل على أنه كان راكبا فنزل بينهما ورواية غيره من الصفا والصفا جبل لا تتحمل ذلك (مشى) المشى المعتاد (حتى إذا انصبت قدماه) قال عياض مجاز من قولهم صب الماء وانصب أي انحدرت ومنه إذا مشى كأنه يخط في صلب أي موضع منخدر (في بطن الوادي سعى) أي مشى بقوة أي أسرع في المشى وفي رواية مسلم وغيره رمل (حتى يخرج منه) أي بطن الوادي فيمشي على المادة باقى السعي فيسب الإسراع بطن الوادي ولما في تركه عند الجهور وروى السافعي وأحمد والدارقطني عن صفية بنت شيبة أنها أخبرتني بسوء من بنى عبد الدار ابن زهر بن رسول الله صلى الله عليه وسلم يسعي وأن مئزره ليدور من شدة السعي ويقول اسمعوا فإن الله كتب عليكم السعي في أسناده عبد الله بن المؤمل فيه ضعف لكن له طريق أخرى عند ابن خزيمة مختصرة وعند الطبراني عن ابن عباس كالأول وإذا انضمت إلى الأولى قويت (قال مالك في رجل جهل فبدأ بالسعي بين الصفا والمروة قبل أن يطوف بالبيت قال يرجع) وجوابا (فلنطف بالبيت ثم يسعي) وفي نسخة ثم يسعي (بين الصفا والمروة) وأن جهل ذلك أي استمر جهله (حتى يخرج من مكة ويستبدل فانه يرجع إلى مكة فيطوف بالبيت) بعده (يسعي بين الصفا والمروة) لأن ما قبله أولا كالأول فعل (وإن كان أصاب السارجع فطاف بالبيت وسعى بين الصفا والمروة حتى يتم ما بقي عليه من تلك العمرة) التي قدمت لوجوب إتمام المقدس (ثم عليه عمرة أخرى) قضاء (واللهي) في القضاء عبرا \*

\*(صيام يوم عرفة)\*

(مالك عن أبي النضر) سالم بن أمية (مولي عمر) ضم العين (ابن عبد الله) بتصغير عبيد (عن غير) يضم العين وفتح الميم مصغر عمر بن عبد الله الهلال المدني (مولي عبد الله بن عباس) وفي رواية مولى أم الفضل ولا منافاة فهذا باعتبار الأصل والأول باعتبار ما آل إليه لأنه انتقل إلى ابن عباس من أمه وللازمة له وأخذته عنه ثقة مات سنة أربع ومائة (عن أم الفضل) لباقة انضم اللام وخفة الموحدين (بنت الحارث) الهلالية أم بني الهباس السمة الجباء كُتبت كاليهم باسم أكبرهم (إن ناسا اتهموا) أي اختلفوا كما في روايته (عندها يوم عرفة) وهم بها (في صيام رسول الله صلى الله عليه وسلم) بعرفة فقال بعضهم هو صائم على عادته في صيام عرفه (وقال بعضهم ليس بصائم) لكونه مسافرا فيه اشعار بأن صوم يوم عرفة كان معروفا عندهم معنادا لهم في الحضر فن قال صائم أخذ بها كان من عادته ومن نفاه أخذ بأنه مسافر (فأرسلت) يضم الفوقية بلفظ المتكلم (اليه بقدر لبن) ولم يسم الرسول بذلك ثم في النساء عن ابن عباس ما يدل على أنه كان الرسول بذلك وفي الصحيحين عن ميمونة أم المؤمنين أنها أرسلت فيحمل على التمدد بأن يكون الاختان أرسلت معا أو أرسلت قدحا واحدا ونسب إلى كل منهما لأن ميمونة أرسلت بسؤال اختيار أم الفضل لها ذلك اكشف المحال أو عكسه وفيه التحيل على الإطلاع على الحكم بغير سؤال ولفظة الرسالة لاستكشافها عن الحكم الشرعي بهذه الوسيلة اللطيفة الآتية بالحال لأن ذلك كان في يوم حاز بعد الظهيرة (وهو واقف على بعيره) هذا هو الصواب المذكور في الأصول الصحيحة خلاف ما في نسخ سقيمة على بعيره وإن صح المعنى لكن المدار على الرواية (فشرب) زاد في حديث ميمونة والناس يتظرون وفي رواية أبي نعيم وهو يخطب الناس بعرفة أي ليراه الناس ويعلمون أنه منظر لأن العيان أقوى من الخبر فقط يوم عرفه للحجاج أفضل من صومه لأنه الذي احتساره

صلى الله عليه وسلم لنفسه ولأهله وعلى عمل الحج ولما فيه من العون على الاجتماع في الدعاء والتضرع  
المطلوب في ذلك الموضع ولذا قال الجمهور يستحب فطره للحاج وإن كان قويا ثم اختلفوا هل صومه مكروه  
وصحبه المالكية أو خلافه الأولى وصحبه الشافعية وتعقب بأن فعله الجرد لا يدل على عدم استحباب  
صومه إذ قد يتركه لبيان الجواز ويكون في حقه أفضل للصحة التبليغ وأجيب بأنه قد روى أبو  
داود والنسائي وصحبه ابن خزيمة والحاكم عن أبي هريرة قال سئل صلى الله عليه وسلم عن صوم يوم عرفة  
بعرفة وأخذ نضاره قوم منهم يحيى بن سعيد الأنصاري فقال يجب فطره للحاج والجمهور على استحبابه  
حتى قال عطاء كل من أفطره ليعتق به على الذكركان له مثل أجر الصائم وفي الحديث قبول الهدية من  
القرابة والأصهار وترك السؤال عما وجد بأيدي الفضلاء لأنه صلى الله عليه وسلم شرب ولم يسأل هل  
هو من مالها أو من مال العباس زوجها وقد يكون هذا مما اذن للنساء في التصرف فيه وأعلم أن العباس  
يسر بذلك وفيه أن الوقوف راكبا أفضل واليه ذهب الجمهور لأنه صلى الله عليه وسلم وقف راكبا  
وفي حديث جابر عند مسلم ثم ركب إلى الموقف فلم يزل واقفا حتى غربت الشمس ومن حيث النظر أن  
في الركوب عونا على الاحتجاج في الدعاء وأنه تضرع المطلوب حينئذ كذا وكروا مثل في الفطر وذهب  
آخرون إلى أن استحباب الركوب يختص بمن يحتاج الناس إلى التمسك منه وقيل هما سواء وفيه أن  
الوقوف على ظهر الدواب مباح إذا لم يحجب بها وذلك مستثنى من التمسك عن الاحتفاظ ظهرها منابر  
أو يحمل على ما إذا أحجب بها لا مطلقا وأخرجه البخاري عن القعني وفي الصيام عن النيسبي وصحبه  
القطن ومسلم في الصوم عن يحيى التميمي الأربعة عن مالك به وتابعه سفيان بن عيينة في الصحيحين  
وعمر بن الحارث وسفيان الثوري عند مسلم الثلاثة عن أبي التضرع (مالك عن يحيى بن سعيد) لأنصاري  
(عن الناسم بن محمد أن) عمة (عائشة كانت تصوم يوم عرفة) وهي حائضة لانتها كانت لا ترى استحباب  
فطره (قال القاسم ولقد رأيت عائشة عرفة يدفع الإمام ثم تقف) هي (حتى يبيض ما بين يديها وبين الناس  
من الأرض) لمخلوها بدها بهم (ثم تدعو بشرب) ما (فتفطر) عليه قال مالك إنما أرادت أن يخلوها  
الموضع من الناس ولا يرى شيء منها غير فطرها ولم ترد بها شيئا من طوع قروا غيره قال والدفع مع  
الناس أحب إلى بريدين لا عذر له كعدو عائشة قال لا أحب ما فعلت لأن الناس يقتدون بها ولا يعلمون  
العذر كذا قاله البوني وكذا روى عن عبد الله بن الزبير أنه كان يصومه وعثمان بن أبي العاصي  
وابن زهويه وقال قتادة لا بأس به إذا لم يصف عن الدعاء وقال عطاء صومه في الشتاء ولا صومه  
في الصيف أي ثلثا يصفه مع الحر عن الدعاء روى ابن عبد البر عن ابن عمر قال حجبت مع رسول الله صلى  
الله عليه وسلم مع أبي بكر وعمر وعثمان فكلمهم كان لا يصومه وأنا لا صومه

(ما جاء في صيام أيام منى)\*

(مالك عن أبي النضر) سالم (مولي عمر بن عبد الله) بضم اليمين (عن سليمان بن يسار) يختلف على  
مالك في إرساله قاله أبو عمر وقد وصله النسائي وقاسم بن أصبغ من طريق سفيان الثوري  
عن أبي النضر وعبد الله بن أبي بكر كلاهما عن سليمان بن يسار عن عبد الله بن حذافة (أن رسول الله  
صلى الله عليه وسلم نهى عن صيام أيام منى) أي أيام رمي الجمار بهارعي الثلاثة التي يتجلى  
الحجاج منها في يومين بعد يوم النحر وهي الأيام المعلومات والمددات وأيام التشريق ويدل على أنها ثلاثة  
قول المرجح

مانعة في الثلاث منى \* حتى يفرق بيننا لنفر

(وقول عروة بن اذينة)\*

نزلوا ثلاث منى بمنزل غبطة \* وهو على غرض لعرك ما هو

والاجماع على ان صيامها لا يجوز تطوعا وروى عن بعض الصحابة والتابعين جوازه ولا يصح وفي جوازها  
لمتنع لم يجد هذا خلافاً قاله أبو عمر (مالك عن ابن شهاب) مرسله عند جميع الرواة عن مالك وتابعه  
يونس وابن أبي ذئب وعبد الله بن عمر العمري كلهم عن ابن شهاب مرسله وهو الصحيح عنه قاله أبو عمر  
(ان رسول الله صلى الله عليه وسلم بث عبد الله بن خذافة) بضم المهملة وفتح الجيم فأنف ففاه  
ابن قيس بن عدي بن سعيد ضم السين ابن سهم الترشي السهمي من قدماء المهاجرين مات بمصر في خلافة  
عثمان (أيام منى بطوف) في الناس (يقول ما هي أيام اكل وشرب) بضم الشين وفتحها روايتان  
بمعنى كافي التمهيد وحقى ابن السمعاني عن أبيه عن أبي الغنائم انه بالفتح فقط واستشهد بقوله تعالى  
شرب الهيم وقال ابو البقاء انه الاصح الاقرب وهو مصدر كالاكل وعقبه ما يقوله (وذكر الله) لئلا  
يستغرق العبد في حظوظ نفسه وينسى حقوق الله قال الطيبي هذا من باب التميم فانه لما أضاف  
الاكل والشرب الى الايام أرهم انها لا تصلح الا لهما لان الناس أضاف الله فيها قدره بقله وذكر الله  
لئلا يستغرقوا أوقاتهم بالذات النفسانية فينسوا نصيبهم من الروحانية ونظيره في التميم للصيانة أي  
الاحتباس قول الشاعر

فسقى ديارك غير مفسدها \* صوب الربيع وديمه تهمي

وقد علل ذلك على رضى الله عنه بأن القوم زاروا الله وهم في ضيافته في هذه الايام وليس الضيف  
ان يصوم دون اذن من اضافوه رواه البيهقي بسند مقبول ومن ثم قال جمع سر ذلك انه تعالى دعا عباده  
الى زيارة بيئته فأجابوه وقداهدى كل على قدر وسعه وذبحوا هديهم فقبله منهم وجعل لهم ضيافته وهي ثلاثة  
ايام فأوسع زواره طعما وشربا ثلاثه ايام وسنة الملوك اذا ضافوا أطعموا ومن على الباب كما يطعمون  
من في الدار والكمبة هي الدار وسائر الاقطار باب الدار فعم الله الكل بضيافته فجع صيامها وهذا  
الحديث صحيح وان كان مرسله فقد وصله النسائي من طريق شعيب ومهر عن الزهري ان مسعود بن الحكم  
قال أخبرني بعض اصحاب النبي صلى الله عليه وسلم انه رأى عبد الله بن خذافة وهو يسير على راحلته  
فذكر نحوه ورواه ايضا من طريق صالح بن ابي الاحضر عن الزهري عن سعيد بن المسيب عن أبي هريرة  
وقال لا أعلم احدا قال عن سعيد غير صالح وهو كثير الخطأ ضعيف يعني ان الصواب الاول وفي مسلم عن  
نيسة مرقوعا ايام التشريق ايام اكل وشرب وذكر الله وفيه أيضا عن كعب بن مالك انه صلى الله  
عليه وسلم بعثه وأوس بن الحذافان فنادى ان لا يدخل الخنعة الا مؤمن وايام منى ايام اكل وشرب زاد  
اصحاب السنن وذكر الله فلا يصوم من احد فقد عدد صلى الله عليه وسلم المنادي لكثرة  
الناس (مالك عن محمد بن يحيى بن حبان) بفتح الحاء والموحدة الثقيلة (عن الاعرج) عبد الرحمن بن  
هرمز (عن أبي هريرة ان رسول الله صلى الله عليه وسلم نهى عن صيام يومين) تحريما (يوم الفطر ويوم  
الاضحى) فيحرم صيامهما على مبطوع وناذر وقاض فريضا ومتنع وغير ذلك اجاعا ولا يعقد نذر صوم  
احدهما ولا يلزم قضاءه عند المجهور وقال أبو حنيفة يقضى وان صامه اجراه ومعه هذا الحديث بسند  
ومنه في الصيام (مالك عن يزيد) بفتح اليم فزأى (ابن عبد الله بن الهادي) بالياء وحذفها الليث المدني  
(عن أبي مرة) مشهور بكتبه واسمه يزيد بن مرة وقيل عبد الرحمن (مولي أم هاني) قال ابن عبد البر  
هكذا يقول يزيد بن الهادي أكثرهم بقولون مولى عقيل بن أبي طالب زاد في نسخة ابن وضاح اخذ عقيل  
ابن أبي طالب وفي نسخة بذت ابي طالب وكل منهما صواب ونسخة امرأة عقيل خطأ (عن عبد الله بن عمرو  
ابن العاصي) القرشي السهمي أحد المشكرين والمبادلة الهجاء ابن الهجاء (انه أخبره انه دخل)



كذلك لا كثر وللعنبي وروح بن عبادته دخل مع عبد الله وكذا رواه الليث عن يزيد بن شمع ماله (عن أبيه)  
عمرو بن العاصي فوجده بأكل قال فدعاني) لا كل معه (قال فقلت له اني صائم فقال هذه الايام التي  
نہانا) معاشر المسلمين (رسول الله صلى الله عليه وسلم عن صياهم) نهي فصرير (واخرنا بنظرهم)  
امرنا بحاج (قال ماله هي ايام التشریق) سميت بذلك لان الذبح فيها يجب بعد شروق الشمس وقيل  
لانهم كانوا يشترقون فيها لحوم الاضاحي اذا قدمت قاله قتادة وقيل لانهم كانوا يشترقون للشمس  
في غيبوت ولا انبياء للبحر هذا قول أبي جعفر محمد بن علي قاله في التمهيد وهذا الحديث رواه ابو داود وعن  
القمي عن مالك وحمزة ابن خزيمة والحاكم وهو ثالث الاحاديث المرفوعة في الموطأ عن يزيد بن عبد الله

(ما يجوز من الهدى)\*

(مالك عن نافع عن عبد الله بن أبي بكر بن محمد بن عمرو بن حزم) الانصاري المديني فاضيا قال ابن عبد البر  
لا خلاف بين رواة الموطأ انه لمالك عن عبد الله وغلط يحيى فقال عن نافع عن عبد الله ولم يرو نافع عن عبد  
الله شيئا بل عبد الله ممن يصلح ان يروي عن نافع وقد روى عنه من هو اجل منه وسويد بن سعيد ماله  
عن الزهري عن أسد عن أبي بكر وهو من خطأ سويد وغلطه ولم يروه ابن وضاح عن يحيى الا كما  
رواه سائر الرواة عن مالك عن عبد الله بن أبي بكر وهو مرسل يستند من وجوه (ان رسول الله صلى الله  
عليه وسلم ابدى جلا) ذكر الابل باتفاق اهل اللغة وتل الجوهري عن ابن السكيت انه انما يسمى  
جلا اذا اربع اى دخل في السنة الرابعة وذكر المنذرى ان اسم هذا الجمل عصفير (كان لا يجهل)  
عمرو (بن هشام) الخزرجي ورعون هذه الامة الاحول المأبون كتبه العرب ابا الحكم وكناه الشارع بأبي  
جهل (في حج وعمرة) شك الراوي ووردانه في عمرة عند أبي داود من طريق ابن اسحاق عن عبد الله  
بن أبي نجیح عن مجاهد عن ابن عباس ان رسول الله صلى الله عليه وسلم اهدى عام الحديبية في هداياه  
جلا كان لا يجهل في رأسه برة من فضة وفي رواية من ذهب يعقب بذلك المشرکين وابن اسحاق  
مدلس ولم يصرح بالتحديث لكن له شاهد في ابن ماجه من طريق الثوري عن ابن أبي ليلى عن الحكم  
عن مقسم عن ابن عباس ان النبي صلى الله عليه وسلم اهدى في بدنه جلا لا يجهل برة من فضة برة  
بضم الموحدة وفتح الراء المحففة وهاء حلقة تحمل في انف البعير وفيه اهداء لذكروا حتى عن ابن عمر  
كرهته في الابل وانما ظاهرها لانه كان معروفا بأبي جهل فجازاه المصطفى فغاطهم ابن يروى في  
يده وصاحبه قتيل سلب قاله الخطابي أو بسبب حليته أو بالامر من معا (مالك عن أبي الزناد) عبد الله  
ابن ذكوان (عن الاعرج) عبد الرحمن بن هرمز (عن أبي هريرة) ان رسول الله صلى الله عليه وسلم  
راى رجلا قال الحافظ لم أفق على اسمه بعد طول البحث (يسوق بدنة) زاد مسلم من طريق المغيرة  
عن أبي الزناد مقلدة وللبخاري من وجه آخر مقلدة تعلا وبدنة تقع على الجمل والناقة والبقرة وكثر  
استعمالها فيما كان هديا وفي البخاري قال مجاهد سميت البدن بسندتها بفتح الموحدة والمهمل  
للاكثر وبضمها وسكون الدال وفي رواية لم يأتها اى سميتها ولعلها بدنة سميت مجاهد انما سميت  
البدن من قبل الهامة (فقال اركبها) انه روتك في رواية انه رأى رجلا يسوق بدنة فبدأ به فقال له  
اركبها (يقال يا رسول الله انها بدنة) اى هدى (فقال اركبها ويلك في الثانية) والثالثة) بالشك من  
الراوي وفي رواية همما عند مسلم ويلك اركبها ويلك اركبها ولا جدم رواية عبد الرحمن بن اسحاق  
والتوري كلاهما عن أبي الزناد ومن طريق ابن جحلا عن أبي هريرة قال اركبها ويحك قال انها بدنة  
قال اركبها ويحك زاد البخاري من رواية عن كريمة عن أبي هريرة فأنكرته راكبها سائر النبي صلى  
الله عليه وسلم والتعل في عنقها وهذه الطرق دالة على انه أطلق البدنة على الواحدة من الابل المهداة

الى البيت اذ لو كان المراد مدلوله اللغوي لم يحسن الجواب بانها بدنة لان كونهما من الابل معلوم  
فانظر ان الرجل ظن انه نفي عليه كونهما هديا قال انها بدنة والحق ان ذلك لم يخف على النبي صلى  
الله عليه وسلم لانها كانت عقدة ولذا قال لما زاد في مراجعته موباك ناديا ماراجسته مع عدم خفاء الحال  
عليه ويدجزم ابن عبد البر وابن العربي والمخ فسال الرجل ان راجع في ذلك بعد هذا ولولا انه صلى الله عليه  
وسلم اشترطوا على ربه ما اشترطوا لهلك الرجل لاحالة قال القرطبي ومجتهل انه فهم عنه ترك ركوبها  
على عادة الجاهلية في السائبة وغيرها فجزعه عن ذلك فعلى الحاشيتين فهي دعاء ورجحه عياض وغيره  
قالوا والامر هنا وان قلنا انه لا ارشاد لكنه استحق الذم بترفعه عن امتثال الامر والذي يظهر انه ما ترك  
الامتثال عنادا ومجتهل انه ظن انه يلزم غرم ركوبها او انهم وان الاذن بركوبها التماسا لولا ان  
عليه فليما اغفل له باذنه الى الامتثال وقيل لانه اشرف على دابكته من الجهد وويل يقال لمن وقع في ملكة  
فانه متى اشرف على الهلكة فاركب فعلى هذا هي اخبار وقيل هي كلمة تدعهم بها العرب كلامها ولا تقصد  
معناها كقولهم لا اتم لك وقود ما تقدم في بعض الروايات بل فقط ويحك بدل ويلك فانه يقال ويلك  
من وقع في دابكته يستحقه او يخرج من وقع في دابكته لا يستحقه وفي الحديث تكبر بر الله تعالى والسب  
الى المبادرة الى امتثال الامر وزجر من لم يبادر وتوبيخه وجواز مسابقة الكبار في السفر وان الكبير  
اذا رأى هلكة لا يصير لا يأنف عن ارشاده اليها واحتج باطلاقة وقوله تعالى انكم فيها منافع من اجاز  
ركوب الهدي اختيارا حيث لا يضره ادوراه ابن نافع عن مالك وكرهه الجوزور مالك في المشهور  
الا ضرورة لمحدث مسلم عن جابر مرفوعا ركبها بالمعروف اذا اجبت الا احتج بتجدها قال المازري  
لانه مبدد والمقيد يقضى على المنطلي ولانه شئ خرج عنه الله تعالى فلا يرجع فيه ولو ايجد الفع بالضرورة  
اي اجازته ولا يجوز بانفاق ثم اذارك بالعدول يلزمه النزول بعد الراحة استصحابا بالاجازة الركوب وهو  
مارواه ابن القاسم عن مالك وعنه ايضا يلزمه لانه في معنى وجود غيرها وقال بعض اهل الظاهر يجب  
ركوبها سكا بظواهر الامر ونخالفه ما كانوا عليه في الجاهلية من البصيرة والسائبة وردة ابن عبد البر  
بان الذين ساقوا الهدي في عهد صلى الله عليه وسلم كانوا كثيرا ولم يأمرا احدا منهم بذلك ويرد عليه مارواه  
اجدان عليا مثل هل يركب الرجل ديبه فقال لا بأس قد كان النبي صلى الله عليه وسلم يركب بالرجال  
يمشون فيما هم يركبون هدى النبي صلى الله عليه وسلم اسناده صالح وله شاهد عند سعيد بن منصور  
باسناد صحيح رواه ابوداود وفي المراسيل عن غطاء قال كان النبي صلى الله عليه وسلم يأمرا بالبدنة اذا  
احتاج اليها سيد هان يحمل عليها ويركبها غير منكمها وقت هذا المرسل مقيد بالاحتاجة وعليها يحمل  
حديث علي فلا يرد على أبي عمر وفيه انه لا فرق بين هدى التطوق والواجب لانه صلى الله عليه وسلم  
لم يستفصل صاحب البدنة عن ذلك فدل على ان الحكم لا يمتنع ورواه البخاري عن عبد الله بن يوسف  
ومسلم عن يحيى وابوداود عن اتعني والنسائي عن قتيبة الاربعة عن مالك به وتامه المغيرة بن  
عبد الرحمن عند مسلم وسفيان الثوري عند ابن ماجه كلاهما عن ابي الزناديه (مالك عن عبد الله بن  
دينار انه كان يرى عبد الله بن عمر يهدي في الحج بدنتين بدنتين) بالتركيز لا فائدة عموم التثنية  
(وفي العمرة بدنة بدنة) بالتركيز لذلك ايضا وفيه ايماء بفضل الحج عليها (قال ورايته في العمرة ينحر  
بدنة) مفرد بدنة يسكون الدال وبه قرأ الجوزور وبغية ما اوردته قرأ الا عرج ورواية عن عاصم واصحابها من  
الابل (وهي قائمة) لاستحباب ذلك (في دار خالدين اسيد) بفتح الالف وكسر السين ابن ابي العاصي  
ابن امية وهو اشوع اب امير مكة وجد امية بن عبد الله بن خالد قال هشام بن الكلبي اسلم يوم الفتح واقام  
بمكة وكان من المؤلفة قال ابن دريد كان جزا اوروى ابن منده عن خالد بن النبي صلى الله عليه وسلم اهل

حين راح الى منى وفيه ضعف وقيل انه قد ندم اليامة وقيل مات قبل فتح مكة (وكان فيها) ابي الدرداء  
(منزله) ابي ابن عمر اذا سمعوا عقر (قال) ابن دينار (واقدر ايمته) ابي ابن عمر (طعن في ايمته) بفتح اللام  
والموحدة (بدنه حتى خرجت الحربة من تحت كتفها) من قوة الطعنة (مالك عن يحيى بن سعيد بن عمر  
ابن عبد الله بن راهد بن جابر بن جهمر) اقداء بفعل الضعفي فلا كراهة في اعداءه الذي كور خلا فان قاله  
(مالك عن ابي جعفر القاري) بالهمز الخزومي مولا هم المدني اسمه يزيد بن القمطاع وقيل جذب بن  
فيروز مات سنة سبع وعشرين وقيل سنة ثلاثين ومائة (ان عبد الله بن عباس) بشدة الخشية وشين  
صعبة (ابن ابي ربيعة) واسمه عمرو بن المغيرة بن عبد الله بن عمرو بن مخزوم القرشي (الخزومي) الحجازي  
ابن الحجازي ولد بالبحشة وحفظ عن النبي صلى الله عليه وسلم وروى عن عمر وغيره وابوه قديم الاسلام  
(اهدي بدنتين احدهما بختية) بضم الباء واسكان الحاء المعجمة وكسر الفوقية فختية بفتحة الهاء انى بضم  
قال في المشارق ابل غلاظ لها سنامان وفي النهاية جمال طوال الاثاق وفي رواية بختية بفتح الزون  
وكسر الجيم واسكان الختية وهو حدة مؤنث يجب واحدا الحجب قال في المشارق وهو ما اتخذ للسير  
والرحائل وفي النهاية هو القوي من الابل الخفيف السريع (مالك عن نافع عن عبد الله بن عمر كان  
يقول اذا نجت) بضم النون وكسر التاء اى وضعت (الدنة فليحمل ولدها) على غيرها (حتى يجرها) بضم  
فان لم يوجد له يحمل حمل على ايمته حتى يجر معها مالك عن هشام بن عروة ان اياه قال اذا اضطرت  
الى بدنتك فاركها ركو با غير فادح) بالقاء وادال والحاء المهملة اى ثقيل صعب عليها لقوله صلى الله  
عليه وسلم اركها بالمعروف اذا المجتأ الى ظهرها (واذا اضطرت الى لبسها فاشرب بغير ما يروى  
فصياها) وركهه مالك في حال الاختيار ولو فضل عن ربه لانه نوع من الرجوع في الصلوة وليست تدق  
بما فضل ويحمل الكراهة حيث لا ضرورة ولا غرم ان اضرتها وافصياها بشربة ارش التقص او البذل ان حصل  
تلف (فاذا اضرتها فافخر فصياها معها) ويجوبا

(العمل في الهدى حين يساق)\*

(مالك عن نافع عن عبد الله بن عمر انه كان اذا اهدى هديا من المدينة قلده) اى الهدى بان يلقى  
في عنقه نعين (واشعره بذى الخليفة) ميقات اهل المدينة لانه كان من اتبع الناس للخطفي  
وفي الحديثين انه صلى الله عليه وسلم قال الهدى واشعره بذى الخليفة (يقالده قبل ان يشعره وذلك  
في مكان واحد وهو) اى الهدى (موجه للقبلة) في خاتى التقليد والاشعار (يقالده بنقلين) من التعال  
التي تلبس في الاحرام (وشعره) من الاشعار بكسر الهمزة وهولفة الاعلام وشعرها شق سنام الهدى (من  
الشق) بكسر الشين اى الجانب (الايسر) واليه ذهب مالك والى الاشتمار في الجانب الايمن ذهب  
الشافعي وصاح الى خيفة وعن احمد روايتان (ثم يساق معه حتى يوقف به مع الناس يعرفه ثم يدفع به  
معه اذ دفعوا فاذا دم حتى غداة الحزيرة قبل ان يحاق ابو عقر) لقوله تعالى ولا تحقروا رؤسكم حتى  
يلج الهدى محله (وكان هو يجره يديه بيده) لانه افضل (يصفهون) بالقاء (قيامه) بقوله تعالى فاذكروا  
اسم الله عليه اوصاف (ويوجهون الى القبلة) اتباعا للقبلة صلى الله عليه وسلم فانه كان يستقبل بذي بختية  
القبلة فيسحب استقباله بالاعمال التي يراد بها الله تعالى تبركا واتباعا للسنة قاله ابو عقر (ثم يأكل ويظم)  
لقوله تعالى فكلوا منها واشبعوا واليسبق من طريق ابن وهب عن مالك وعبد الله بن عمر عن نافع ان  
ابن عمر كان يشعر بدنه من الشق الايسر الا ان تكون ضيفا فاذا لم يستطع ان يدخل بينهما اشعره من  
الشق الايمن وهذا بان انه كان يشعر من الايمن تارة ومن الايسر اخرى بحسب ما تم اليه ولم ارف في حديثه  
ما يدل على تقدم ذلك على احرامه وفي الاستدراك ان مالك لا يشعر الهدى لا عند الاهلال بل قد

ثم شعره ثم صلى ثم حرم قاله الحافظ (مالك عن نافع ان عبد الله بن عمر كان اذا طعن) أي ضرب  
 (في سنام) بفتح السين الميم (هديه وهو شعره قال بسم الله والله أكبر) امتثالاً لقوله تعالى ولتكبروا  
 الله على ما هداكم (مالك عن نافع ان عبد الله بن عمر كان يقول الهدي ما قلدوا شعره ووقفت به بعرفة  
 فذره ليس يهدى ان اشتراه بكعة أو منى ولم يخرج به الى الحجل وعليه بذله فان ساقه من الحجل استحب  
 وقوفه بعرفة به هذا قول مالك واحصاه كافي الاستدكار وفي هذا حكم ان الاشارة سنة وفادته الاعلام  
 بانها صارت هدياً ليقبها امر يحتاج الى ذلك حتى لو اختلطت بغيرها تميزت أو ضلت عرفت أو عطفت  
 عرفها المساكين بالعلامة فأكلوها مع ما في ذلك من تنظيم شعار الشرع وحث الغير عليه وبذلك  
 قال الجمهور من السلف والخلف وكرهه أبو حنيفة لانه مثله وقرنه عنى عواضع تعذيب الحيوان وكان  
 مشروعا قبل النبي عن ذلك وقد ثبت بأن النسخ لا يضار اليه بالا احتمال بل وقع الاشعار في حجة الوداع  
 وذلك بعد النهي عن المثابة بزمان قال الحنفاي وغيره الاعتلال بأنه من المثلة مردود بل هو من باب آخر  
 كالنهي عن شق اذن الحيوان ليصير علامة وغير ذلك من الوسم كالحثان والحجامة وشقفة الانسان على  
 ماله عادة فلا يذمهم سريان الجرح حتى يقضى الى الهلاك وقد كثر تشبيه المتقدمين على ابي حنيفة  
 في اطلاق كراهه الاشعار حتى قال ابن حزم هذه طامة من طوام لعلم ان تكون مثله شيء فله رسول  
 الله صلى الله عليه وسلم في كل عاقل يعقب حكمه قال وهذه قوله لابي حنيفة لا يعلم له فيها تقدم  
 من السلف ولا موافق من متأهليه الامن قلده ولذا قال الخطابي لا اعلم احداً كرهه الا ابا حنيفة  
 وخالفه صاحباه وقال يقول الجماعة وتب بأن النخعي وافقه قال الترمذي سمعت ابا السائب يقول كما  
 عند وكيع فتسأل له رجل روى عن ابراهيم النخعي ان الاشعار مثله فقال وكيع أقول لك ان اشعر رسول  
 الله ويقول قال ابراهيم ما خلتك بأن نخس وقد انهض الطحطاوي فقال لم يكرهه ابو حنيفة اصل  
 الاشعار وانما كرهه ما يقبل على وجه يخاف منه هلاك البدن لسراية الجرح لاسيما مع الطعن بالشفرة فأراد  
 سد الساب عن العامة لانهم لا يراعون الحد في ذلك وامام من كان عارفاً بالسنة في ذلك فلا وقد ثبت عن  
 عائشة وابن عباس التخيير في الاشعار وتركه فدل على انه ليس بذلك لكنه غير مكروه لثبوت فعله عن  
 النبي صلى الله عليه وسلم (مالك عن نافع ان عبد الله بن عمر كان يجمل يده) أي يكتسوها بالجلال  
 بكسر الجيم وخفة اللام جمع جل بضم الجيم ما يجعل على ظهر البعير (لقباطي) بالقاف جمع القبطي  
 بالضم ثوب رقيق من كان مل بمصر نسبة الى القبط باليكسر على غير قياس فرق بين الانسان والثوب  
 (والاماط) جمع غط فمختلن ثوب من صوف ذولون من الوان ولا يكاد يقال للارض غمط (والحمل)  
 جمع حلة بضم الحاء لا يكون الا ثوبين من جنس واحد (تميهث بها الى الكعبة فيكروها ياها) قال ابو  
 عمر لان كروها من القرب وكرائم الصدقات وكانت تكسب من زعن تبع التميمي ويقال انه اول من  
 كساها وكان ابن عمر يجمل بها يده لان ما كان الله فتعظيمه وتجميله من تعظيم شعائره ثم يكسوها  
 الكعبة فيحصل على فضائين وعلمين من البر (مالك انه سأل عبد الله بن دينار ما كان عبد الله بن عمر  
 يصنع بجلال) بضم مكسورة ولام خفيفة (بذنه حين كسب الكعبة هذه الكسوة قال كان  
 يصدق بها) قال الهلب ليس التصديق بجلال البدن فرضا واما اصنع ذلك ابن عمر لانه اراد  
 ان لا يرجع في شيء اهذاه الله ولا في شيء اضيف اليه وفي الصحيحين عن علي أمرى رسول الله صلى الله عليه  
 وسلم ان تصدق بجلال البدن التي تخرت وبحلودها وفيه استحباب التحلل والتصدق بذلك الجمل  
 ولفظ امر لا يتضي الوجوب لانه في صيغة أفعل لا لفظ امر (مالك عن نافع ان عبد الله بن عمر كان  
 يقول في الصلوات والبدن) أي الهدايا (التي هافوة) لا مادونه (مالك عن نافع ان عبد الله بن عمر كان

لا يشق جلال بدنه ولا يجد لها حتى يغدو من متى الى عرقه) رواه البيهقي من طريق يحيى بن بكير عن مالك  
وقال زاد فيه غيره عن مالك الامام وضع الاسم واذ انخر حاتر جلالها ما اده ان يفسد هذا الدم ثم يصدق  
بها اي لثلاث نقط وانظر الاشعار ثلاثا يستتر تحتها وتقل عياض ان التجليل يكون بعد الاشعار لثلاث  
يتضح بالدم وان شق الجلال من الاسنة ان قلت قيمتها فان كانت قيمة لم تشق وروى ابن المنذر من  
طريق اسامة بن زيد عن نافع ابن عمر كان يحال بدنه الانماط والبرود والمجر حتى يخرج من المدينة  
ثم ينزعها فيطويها حتى يكون يوم عرفة فيلبسها ياها حتى ينخرها ثم يصدق بها قال نافع وربما دفعها  
الى بني شيبه قال الحافظ وفي هذا كله استحباب التقديد والتجليل والاشعار وذلك يتقضى ان اظهار  
اتقرب بالهدى افضل من اخفائه والمقرا خفاء العمل الصالح غير الغرض افضل من اظهاره فاما  
ان يقال ان افعال الحج مبنية على الظهور كالاحرام والطواف والوقوف فكان الاشعار والتلميد كذلك  
فيخص ذلك من عدم الاخفاء اما ان يقال لا يلزم من اتقيد الاشعار وغيرهما اظهار العمل الصالح  
لان الذي يهديها الله سبحانه ان يبينها مع من يقاها ويشهرها ولا يقول انها الفلان فنحصل سنة التقديد  
مع كتمان العمل وادمن استدلل بذلك على ان العمل اذا شرع فيه صار فرضا وانما يقال ان التقديد جعل  
علما لكونها هاديا حتى لا يسمع صاحبها في الرجوع فيها انتهى وامل الجواب بالتخصيص اولى (مالك)  
عن هشام بن عروة عن ابيه انه كان يقول لبدنه يا بني لا يهدين احدا من الله من البدن شيئا سئى ان  
يهديه لكريمه فان الله اكرم الكرماء واحق من اختياره) وقد قال الله تعالى ومن يعظم شعائر الله  
فانهم امن بقوى الملوك قال جماعة من المفسرين المراد بالشعائر الهدى والازعام اشعرة ومعنى تعظيمها  
التعظيم والاحتمال بأمرها والمغالاة بها قاله ابن عباس ومجاهد وغيرهما وقال آخرون الشعائر جمع شعيرة  
وهو كل شئ لله تعالى فيه امر شعربه وأعلم وعلى هذا قال الهدى داخل في ذلك فالآية متعذرة له اما على  
انفراده واما مع غيره

\*(العمل في الهدى اذا عبط أو ضل)\*

(مالك عن هشام بن عروة عن ابيه ان صاحب هدى رسول الله صلى الله عليه وسلم) مرسل موقر لكنه  
محمول على الوصل لان عروة ثبت سماعه من ناجية بالنون واليهم التخصيص فقد أخرجه ابن خزيمة عن  
باريق عبد الرحيم بن سليمان عن هشام بن عروة قال حدثني ناجية ورواه أبو داود وابن عبد البر من  
طريق سفيان بن سعيد الثوري والترمذي وقال حسن صحيح والنسائي من رواية عبد بن سليمان وابن  
ماجه من روايه وكيع والبخاري من طريق سفيان بن عيينة وابن عبد البر من طريق وهيب بن خالد  
خمسهم عن هشام عن ابيه عن ناجية الاسلمى وكرواه جعفر بن عون وروح بن القاسم وغيرهم عن هشام  
قال في الاصابة ولم يسم أحد منهم والناجية لكن قال بعضهم الخزاعي وبعضهم الاسلمى ولا يعد  
التعمد فقد ثبت من حديث ابن عباس ان ذؤيب الخزاعي حدثه انه كان مع البدن ايضا واخرج ابن ابي  
شيبه عن عروة ان النبي صلى الله عليه وسلم بعث ناجية الخزاعي عينا في فتح مكة وقد جزم ابو الفتح لاردي  
وابوصالح المؤذن بأن عروة تفرد بالرواية عن ناجية الخزاعي فهو ذليل على انه غير الاسلمى انتهى لكن  
جزمه ما بذلك لا يدل على ان هذا الحديث عنه وكذا بعثه عينا في الفتح وكون ذؤيب مع البدن لا دلالة فيه  
على انه السائل فامل الصواب رواية من قال انه الاسلمى لاسيما وهم حفاظ ثقات وقد جزم ابن عبد البر  
بأنه ناجية بن جذب الاسلمى ثم قال انه اخذ ابن عباس فطائفة روت عنه ما يدل على انه ناجية  
الاسلمى وطائفة روت ان ذؤيب الخزاعي والله أعلم بصدق حديثه وربما بعث صلى الله عليه وسلم ايضا منه  
هديا فأسأله كسأله ناجية انتهى وقال ابن السكيت عن بعض اهل العلم عن رجال من اهل ان ناجية

ابن جندب الاسلمى صاحب هدى رسول الله عليه وسلم (قال يا رسول الله كيف اصنع بما عطف بكسر الطاء اى هلك (من الهدى) قال فى المشرق والنهاية وقد يعبر بالعطف عن آفة تعتبر به فتعنه عن السبر ويخاف عليه الهلاك) فقال له رسول الله صلى الله عليه وسلم كل بدنة عطبت من الهدى فاحصرها) وجوبا (ثم اتى فلادتها فى دمها) قال مالك مرة امره بذلك لعلم انه هدى فلا يستباح الاعلى الوجه الذى ينبغي وتأوله مرة على انه نهي ان يتفع منها شئ حتى لا تحبس فلادتها لتقلد بها غيرها (ثم خل بيننا وبين الناس يا كلونها) زاد فى مسلم وغيره فى حديث ابن عباس ولا تأكل منها أنت ولا اهل رفقتك قال المازرى قيل نهاه عن ذلك جأبه ان يتساهل فيحصره قبل اوانه قال القرطبي لانه لو لم يمنعهم امكن ان يبادر بخصره قبل اوانه وهو من المواضع التى وقعت فى الشرع وجلها مالك على سد الذرائع وهو اصل عظيم لم يفرقه غير مالك لدقة نظره قال عياض فاعطى من هدى التطوع لا يأكل منه صاحبه ولا سائقه ولا رفقة له لص الحديث وبه قال مالك والجمهور وقالوا لا بد له عليه لانه موضع بيان ولم يبين ذلك صلى الله عليه وسلم بخلاف الهدى الواجب اذا عطى قبل محله فبأكل منه صاحبه والاغنياء لان صاحبه يضمنه لتعلقه بذمته واجاز الجمهور بيعه ومنعه مالك فان بلغه محله لم يأكل من جزاءه وفدية ونذر مساكين وأكل مما سوى ذلك على مشهور المذهب وبه قال فقهاء الامصار وجماعة من السلف (مالك عن ابن شهاب عن سعيد بن المسيب انه قال من ساق بدنة تطوعا فعطيت بكسر الطاء) فحصرها ثم خل بين الناس وبينها يأكلونها فليس عليه شئ) اى لا يدل عليه لانه فعل ما أمر به النبي صلى الله عليه وسلم فى وقت البيان ولا يذكر ان عليه البدل (وان أكل منها أو أمر من يأكل منها) غدا أو فقيرا (غرمها) بكسر الراء وقع بدلها هديا كما لا قدرأ كله او ما امر بأكله على أصح القولين فى المذهب (مالك عن ثور) بمثلثة (ابن زيد الديلى) بكسر الدال واسكان التحتية (عن عبدالله بن عباس مثل ذلك) المروى عن سعيد وروى ذلك ايضا عن عمرو بن وهب عن ابن مسعود وعليه جماعة فقهاء الامصار (مالك عن ابن شهاب انه قال من اهدى بدنة جزاء غن صيد زمه (او نذرا) اوجبه على نفسه (او هدى تمتع) او قران (فاصب فى الطريق فعليه البدل) وله الاكل واطعام الغنى والقرب لضمائه بدله (مالك عن نافع عن عبدالله بن عمر انه قال من اهدى بدنة مثلا ثم ضلت او ماتت قبل بلوغ المحل فانها ان كانت نذرا ابدلها وان كانت تطوعا فان شاء ابدلها وان شاء تركها) اى لم يبدلها (مالك انه سمع اهل العلم يقولون لا يأكل صاحب الهدى من الجزاء للصيد (والنسل) وهو ما كان للقاء نفث او رفاة يمنعها الاحرام والمعروف عن مالك جواز اكل من وجب عليه دم انقص فى حج او عمرة مطلقا منه حتى هدى الفساد عن المشهور وانما يمنع من الاكل من الثلاثة السابقة

\*(هدى المحرم اذا اصاب اهله)\*

(مالك انه بلغه ان عمر بن الخطاب وعلى بن ابي طالب وابا هريرة) عبد الرحمن بن سخر وعمر بن عامر (سئلوا عن رجل اصاب) جامع (اهله وهو محرم بالحج) ومثله العمرة (فقالوا ينفذان) بضم الفاء والذال المجبة (بعضين ان لوجههما حتى يقضيا) بضم الجيم (اي الرجل والمرأة لوجوب اتمام فاسد الحج وكذا العمرة) ثم عليهما (قابل) عاجلا قضاء عن هذا الفاسد (والهدى) فى القضاء جبر الفعلهما (قال وقال على بن ابي طالب واذا اهلا) احراما (بالحج من عام قابل تقرقا) وجوبا (حتى يقضيا جهمما) ثلاثين ذكرا اما كان منهم ما أولا (مالك عن يحيى بن سعيد) الا نصارى (انه سمع سعيد بن المسيب) القرشى (يقول ما ترون فى رجل وقع بامراته) جامعها (وهو محرم) يحج او عمرة (فلم يقل له القوم شيئا) لانه سؤال تدببه ليقيدهم المحكم (فقال سعيد بن المسيب ان رجلا وقع بامراته وهو محرم فبعث الى امراته يسأل عن

ذلك فقال بعض الناس يذوق دينهما) من وقع الوقوع (الى عام قابل) وهذا حرج شديد لم يرضه (فقال  
 سعد بن المسيب) ولما نقلت لآلهم لا يجدون نسبة شي اليهم فكانه اسني (لبنو الربيع) تصدعها  
 (فلما جئنا الى افسداه) لوجوب ذلك فاذا فرغوا جردا (ان ادركهم ما يج قابل) بان عاشا اليه (فعلما  
 الحج والهدي ويدران من حيث لا يشعرون ما الذي افسداه ويتفرقان) من اهلاهما (حتى يتضاهجها)  
 اى يتضاه (قال مالك) يدان جميعا بدنة بدنة) باتسكرا على كل واحد هدى (قال مالك) في رجل  
 وقع بامرأته اى جامعها (فى الحج ما بينه وبين ان يدفع من عرقه ويرى الحجرة) ليلة المزدلفة قبل التحلل  
 (انه يجب عليه) اتمام حجه هذا الفاسد (والهدى يجب قابل) فان كانت أصابته أهله بعد رمى الحجرة  
 وقبل طواف الافاضة (فأتماع عليه ان يصوم يومى رابيس عليه يجب قابل) لان حجه الاول لم يفسد لوقوعه  
 بعد التحلل غايته انه وقع فيه نقص جبر بالحجرة والهدى (والذى يفسد الحج او العرة حتى يجب عليه  
 فى ذلك الهدى فى الحج او العرة للتقاء الحناتين) حنات الرجل ونقص المرأة فهو تلب (وان لم يكن ماء  
 دافق) ذوندافق من الرجل والمرأة فى رحهما (قال ويوجب ذلك ايضا الماء الدافق اذا كان من مساقمة  
 للمساكنة عائنا نزوله) وكذا بادامة نظر او ادامة ذكر (فاما رجل ذكر شيئا حتى خرج منه ماء  
 دافق) بدون ادامة ولو قصد الاذنة (فلما رأى عليه شيئا) اى فسادا لم يكن يستحب له الهدى عند الاهرى  
 وخرج غيره وجوبه (ولو ان رجلا قبل امرأته ولم يكن من ذلك ماء دافق لم يكن عليه فى القبلة الا الهدى)  
 وكذا الخروج بالقبلة مذى فأنما عليه الهدى (وليس على المرأة التى يصيها زوجها وهى محرمة مرارا فى الحج  
 او الهمرة وهى له فى ذلك مطارعة) واولى مكروه (الا الهدى يجب قابل) اصابها فى الحج وان كان  
 صابها فى العمرة فأنما عليه قضاء العمرة التى افسدت (فورا بعد اتمام القاسدة) (والهدى) للغير

\*(هدى من فاته الحج)\*

(مالك عن يحيى بن سعد انه قال اخبرني سليمان بن يسار) بتخية ومهملة خفيفة (ان ابا اليوب) خالد  
 ابن زيد (الانصارى خرج حاجا حتى اذا كان بالنازية) بنون فالف فزاي منقوطة فتخية فهاه عين قرب  
 الصغرا (من طريق مكة اضل رواحله وانه قوم على عمر بن الخطاب يوم الترفد كره له ذلك فقال عمر  
 اصنع ما ينفع المعتمر) اى تحلل من جك هذا الذى فالتك فعل عمرة (ثم قد حلت فاذا ادركك الحج قابل  
 فاجي واهد ما استيسر من الهدى) شاء فأعلى (مالك عن نافع) مولى ابن عمر (عن سليمان بن يسار)  
 الهذلى احدى الفقهاء (ان جابر بن الاسود) بن المطلب بن اسد بن عبد العزى بن قصى القرشى الاسدى اسلم  
 بالبحرانة بعد فتح مكة حتى شهور البخارى فى التمدد يخرج عن موسى بن عقبة عن سليمان بن يسار عن  
 هبار انه حدثه انه (جاء يوم النحر وعمر بن الخطاب بنحريه فقال يا امير المؤمنين انخطأنا العدة كما نرى  
 ان هذا اليوم) الذى هو يوم النحر (يوم عرفة فقال عمر اذهب الى مكة فطف انت ومن معك) وكان هبار  
 قد حج من الشام كفى رواية (واخبروا هدى بان كان معكم ثم اخلقوا واصفروا وارجعوا) وقد اخلتكم (فاذا كان  
 عام قابل فجيءوا واهدوا فمن لم يجد فصيام ثلاثة ايام فى الحج وسبعة اذا رجع) الى اهله وفى البخارى عن  
 سالم قال كان ابن عمر يقول ليس حسبكم سنة رسول الله صلى الله عليه وسلم ان حيس احدكم عن الحج  
 طاف بالبيت وبالضفا والمروة ثم حل من كل شى حتى يجع عاما قابلا فيهدى او يصوم ان لم يجد هدايا وقول  
 الصحابي السنة كذا له حكم الرفع وهو قد صرح باضافتها له صلى الله عليه وسلم فهو مرفوع بلا ريب (قال  
 مالك ومن قرن الحج والعمره ثم فاته الحج فعليه ان يجي قابلا ويقرن) يضم الزاء من باب نصر وى لغة بكسرهما  
 كضرب بين الحج والعمره ويهدى هديين هدايا لقرانه الحج مع العمرة وهذا لما فاته من الحج) ولو افسده مع  
 القواف وجب عليه هدى ثالث

(هـدى من أصاب أهله قبل ان يقبض)\*

(مالك عن ابي الزبير) محمد بن مسلم (الكنى عن عطاء بن ابي رباح) برا وموحدة حقيقة مقبوحتين  
 عن عبد الله بن عباس انه سئل عن رجل وقع بأهله وهو يفتي قبل ان يقبض) أى يطوف طواف الاضحة  
 (فامرهم ان يفر بدينه) وجه صحيح لو وقع الخلل بعد التحلل برضى المجرة (مالك عن نوري) ثلثة (ابن زيد  
 الديلمي) بكسر فسكون (عن عكرمة) بن عبد الله البربري (مولى ابن عباس) نقة حجة عند رؤساء علماء  
 الحديث كاحمد وابن معين وابن راهويه ولم يثبت عنه كذب ولا بدعة كما بين ذلك في التهذيب في حديث  
 لا تصوموا حتى تروا الهلال وقال انه نزل المغرب ومكث بالقبر وان مدة قبل وبها مات والصحيح انه مات  
 بالمدينة (قال) نوري (لا تأخذه) أى عكرمة قال (الا ان عبد الله بن عباس انه قال الذي يصيب أهله قبل ان  
 يقبض) وقد روى المجرة (يعتبر ويهدى) مجر الخلل (مالك انه سمع ربيعة بن ابي عبد الرحمن يقول في ذلك  
 مثل قول عكرمة عن ابن عباس) يعتبر ويهدى (قال مالك وذلك أحب ما سمعت الى في ذلك) من رواية  
 عطاء عن ابن عباس بنعريذبة يعني ولا عمره عليه قال الى رواية عكرمة دون رواية عطاء مع انه من أجل  
 الشائبة في المناشك والثقة والامانة وذلك كالصريح في ان عكرمة عنده نقة قاله ابو عمر (وسئل مالك  
 عن رجل نسي الاضحة حتى خرج من مكة ورجع الى بلاده قال ارى ان لم يكن أصاب النساء) أى جامع  
 ولو واحدة فالجمع ليس بمقصود (فاخرج) وجوبا حصل الا لا من نساء وصيد وكره الطبيب (فلقبض ثم اعتبر  
 ان يهدى) ويحل وجوب رجوعه ما لم يكن قد تطوع بطواف فيجزيه عن طواف الاضحة المني كما قاله  
 ولا مانع نفسه في المدونة ولا دم عليه لان تطوعات الحج تجزى عن واجباته (ولا ينبغي ان يشتري هديه  
 امن مكة ينخره بها) لانه لا بد فيه من الجمع بين المحل والحرم ولكن ان لم يكن ساقه معه من حيث اعتبر  
 والمستهر بمكة ثم يخرج الى المحل فليسقه منه الى مكة ثم ينخره بها) ليجمع فيه بين المحل والحرم كما هو  
 سنة الهدى

(ما استيسر من الهدى)\*

(مالك عن جعفر الصادق) (ابن محمد) الباقر (عن ابيه ان علي بن ابي طالب كان يقول في تفسير قوله  
 تعالى (ما استيسر) تيسر (من الهدى شاة) نذبح (مالك انه بلغه ان عبد الله بن عباس كان يقول)  
 في تفسير (ما استيسر من الهدى شاة) فوافق عليا على تفسيره (قال مالك وذلك أحب ما سمعت الى  
 في ذلك لان الله تبارك وتعالى قال في كتابه يا أيها الذين آمنوا لا تقتلوا الصيد وانتم حرم) أى محرمون  
 وداخل الحرم ولا تلهذوا بالقتل دون الذبح للتعظيم فقتل ما يؤكل لحمه وما لا الاقواسق وما الحق بها (ومن  
 حله منكم متعبدا فجاء مثل ما قتل من النعم) ولفظه يشمل الشاة وجاءت السنة من أحكام النبي صلى الله  
 عليه وسلم وأحبابه بوجوب الجزاء في الخطأ كما دل عليه الكتاب في العذر لان قتل الصيد اتلاف  
 والاتلاف مضمون في العذر والنسيان لكن المتعمد آثم والمخطئ غير ملوم (يحكم به) بالجزاء (ذوا عدل)  
 رجلان صالحان فان الأنواع تتشابه في النعامة بدنة والليل بذات سنن من وفي جمار الوحش وبقرة  
 قمره (منكم) من المسلمين (هديا) حال من ضميره (بالع الكعبة) صفة هدانا والاضافة لفظية أى واصلا  
 اليه بأن يذبح فيه ويتصدق به (أو كفارة) عطف على جزاء (طعام مساكين) بدل منه أو تقديره هي  
 طعام وقرانافع وابن عامر وأبو جعفر كفارة بلا تنوين وطعام بالمخفص على الاضافة لان الكفارة لما  
 تنوعت الى تكثيرها لطعام وتكثيرها بالجزء المائل وتكثيرها بالصيام حسنت اضافتها لاحد أنواعها تبيننا  
 لذلك والاضافة تكون بأدنى ملابس (أو عدل ذلك شيئا) أى أو ما نواه من الصوم فتصوم عن طعام  
 كل مسكين يوما (هما يحكم به في الهدى شاة) لان النعم اسم للابل والبقر والغنم (وقد سماها الله هديا)



بقوله هديا بالغ الكعبة وهذا من يذبح الاستنباط والفقهاء (وذلك الذي لا اختلاف فيه عندنا) بالهدية  
 (وكيف يشك أحد في ذلك وكل شيء) من الجزاء (لا يبلغ أن يحكم فيه بغير أوبة فالحكم فيه شاة)  
 إذا لم يحوز الحكم عليه بأزيد مما لزمه فهي حلة حاله مقبولة للاستفهام الإنكارى والتعجبى (وما لا يبلغ أن  
 يحكم فيه شاة فهو كفارة من صيام أو إطعام مسكين) قال أبو عمر أحسن مالك في احتياجه هذا رأى  
 بما لا يزيد لأخذ عليه حسنا وعليه جههور العلماء وقعها على أعضارها بحجاز والعراق (مالك عن نافع أن  
 عبد الله بن عمر كان يقول ما استيسر) يسر (من الهدى بدنة أو بقرة) لأهل الجدة استحبابا أو فلا يخالف  
 قول علي وابن عباس شاة يدل على ذلك قول ابن عمر لو لم يجد الأضياء لكان أحب إلى من أن أصوم ومعلوم  
 أن أعلى الهدى بدنة فكيف تكون ما استيسر (مالك عن عبد الله بن أبي بكر) بن محمد بن عمرو بن  
 حزم الأنصاري (أن مولاة لعمر بنت عبد الرحمن) الأنصارية (يقال لها رقبة أخبرته أنها خرجت مع عمرة  
 بنت عبد الرحمن) مولاتها (إلى مكة قالت فدخلت عمرة مكة يوم التروية) ثامن الحجة (وثانها فطافت  
 بالبيت وسعت) بين الصفا والمروة ثم دخلت صفة المسجد) ضم الصاد مفردة صقف كعرفة وشرق  
 قال ابن حبيب مؤخر المسجد وقيل سقائف المسجد (فقالت أمعك مقصان) بكسر الميم وفتح القاف والصاد  
 المشددة قال الجوهري المقص المتراض وهما مقصان (فقالت فالتقيته) أطليه (فالتقته حتى  
 جثت به) إليها (فاخذت) به (من قرون) أى ضفائر (رأسها) في المسجد أرادته للستر والمبادرة بالتقصير  
 والأحرام من المسجد بالحج (فلما كان) وجد (يوم الحرة) تحت شاة عن تمتعها زاد في رواية ابن القاسم  
 للوطا قال مالك أراها كانت معمرة ولولا ذلك لم تأخذ من شعر رأسها بمكة يعني أنها دخلت البعرة وجلت منها  
 في أشهر الحج فوجب تقصير شعرها للعمرة والهدى للتمتع لأحرامها بالحج قال أبو عمر أدخل هذا ما شهد على  
 أن ما استيسر من الهدى شاة لأن عمرة كانت متممة والمتمتع له تأخير الذبح إلى يوم النحر

\* (جامع الهدى) \*

(مالك عن صدقة بن يسار) بفتح التحتية والمهملة المحففة الجوزى (المكي) نزيل مكة مات سنة اثنتين  
 وثلاثين ومائة (أن رجلا من أهل اليمن جاء إلى عبد الله بن عمر وقد صغر رأسه) بفتح المعجمة والفاء المحففة  
 (فقال يا أبا عبد الرحمن) كنية ابن عمر (أني قدمت بعرة مفردة فقال عبد الله بن عمر لو كنت معك  
 أو سالتني لأمرتك أن تقرن) بضم الراء وكسر هاءى لا علمك باباحة ذلك وأن القرآن مثل التمتع (فقال  
 اليماني قد كان ذلك) الذي أخبرتك من التمتع قال أبو عبد الملك معناه قد فاقى الذي يقول لاني طفت  
 وسعت للعمرة فماذا على (المخلاق) أو التقصير (فقال عبد الله بن عمر خذ ما تطار) أى ارتفع (من) شعر  
 (رأسك) أى قصر (وأهد) للتمتع (فصالت امرأة من أهل العراق ما هديه) بفتح فسكون فتحية حقيقة  
 وبكسر اللام وشدة التحتية قال أبو عمر هو أولى لأنه مما يهدي لله تعالى (يا أبا عبد الرحمن فقال هديه  
 ففصالت له ما هديه) بالتثنية والتخفيف فيه ما أيضا واحدة الهدى ما يهدي إلى الحرم من النعم بالتثنية  
 والمخفة أيضا وقبل المثل جمع الخفف أجل الهدى أولا وثانيا رجاء أنه يأخذ بالافضل فلما اضطر  
 للكلام صرح (فقال عبد الله بن عمر لو لم أجده إلا أن أذبح شاة لكان أحب إلى من أن أصوم) وهذا  
 لا يخالف قوله أولا ما استيسر من الهدى بدنة أو بقرة أمالاه رجع عنه أولا لأنه قيد بعدم الوجود حين  
 وجد البقرة والبدنة فهو افضل له قال أبو عمر هذا أصبح من رواية من روى عن ابن عمر الصيام أحب إلى من  
 الشاة لأنه معروف من مذهب ابن عمر بفضل أراق الهدى في الحج على سائر الأعمال (مالك عن نافع أن  
 ابن عمر كان يقول المرأة المحرمة) بفتح او عمرة (إذا حلت) من أحرامها (لم تمتشط) تسرح شعرها (حتى تأخذ  
 من قرون رأسها) لا تحلل بذلك (وأن كان لها هدى لم تأخذ من شعر رأسها شيئا حتى تنحر هديها)

بقوله تعالى ولا تحلقوا رؤسكم حتى يبلغ الهدى محله (مالك أنه سمع بعض أهل العلم يقول لا يشترك الرجل وأمر أنه في بدنة واحدة البحر كل منهما بدنة بدنة) بالتكرير وبه قال مالك وأجاز لاكثر الاشتراك في الهدى الحديث أبي داود والذباي وابن ماجه عن أبي هريرة أن رسول الله صلى الله عليه وسلم ذبح عن اعتمر من نسائه بقرة بينهن وبأق لذلك مزيدي قريبا (وسئل مالك عن عث معه مدي بخمره في حج وهو) أي المبعوث معه (مهل بخمره هل بخمره إذا حل) من العرة (أم يؤخره حتى بخمره في الحج ويحل هو من عمرته) قبل شمره (فقال بل يؤخره حتى بخمره في الحج) لقوله تعالى ثم محله إلى البيت العتيق وقال حديثا بالغ الكعبة أي يوم النحر وسأثر أيام منى (ويحل هو من عمرته) قبل شمره لأنه ليس له فلا ارتباط له بعمرته (قال مالك والذي يحكم عليه بالهدى في قتل الصيد ويجب عليه هدى في غير ذلك) كتمتع وقران (فإن هديلا لا يكون إلا بكفة كقَالَ تعالى هديا بالغ الكعبة) ويستحب المروة وليس المراد نفس الكعبة للإجماع على أنه لا يجوز ذبح ولا نخرفها ولا في لمسجد (فأما ما عدل به الهدى من الصيام والصدقة فإن ذلك يكون بعمرته حيث أحب صاحبه أن يفعله فعله) لأنه لا نفع في الصيام لأهل مكة ولا لأهل الحرم وعلى هذا اتفق العلماء واختلفوا في الصدقة (مالك عن يحيى بن سعيد) الانصاري (عن يعقوب بن خالد المخزومي عن أبي أسامة مولى عبد الله بن جعفر النخعي ابن النخعي الجواد ابن الجواد) أنه أخبره أنه كان مع عبد الله بن جعفر فخرج معه من المدينة فمروا على حسين بن علي بن أبي طالب (وهو مريض بالقيظ) بضم السين المهملة واسكان القاف وتحتية والقصر فاقام عليه عبد الله بن جعفر حتى إذا خاف الفوات) للحج (خرج وحث إلى علي بن أبي طالب واسماء بنت عيسى) بضم العين الحماوية زرجة على يومئذ (وهو بالمدينة تقدم ما عليه ثم ان حسينا أشار إلى رأسه) يشكو وجعه (فأمر علي برأسه فحلق ثم نسك عنه بالناسه فخنجره عنه بعيرا) كقَالَ تعالى أدب من رأسه ففدية من صيام أو صدقة أو نسك (قال يحيى بن سعيد وكان حسين نرج مع عثمان بن عفان) أمير المؤمنين (في سفره ذلك إلى مكة) ولم يخرج إليه

(الوقوف بعرفة والمزلفة)\*

(مالك أنه بلغه) وأخبره ابن وهب في موطاؤه قال أخبرني محمد بن أبي حميد عن محمد بن المنكدر عن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال عرفه كلها موقوف أي أن الوقوف بأي جزء منها آت بسنة إبراهيم متبع لطريقته وإن بعد موافقه عن موقفه أراد به رفع توهم من الموقف الذي اختاره هو للوقوف (وارتفعوا عن بطن عرفة) بضم العين ورفع الرأس ونحوه وفي لغة بضمعين موضع بين منى وعرفات وهي ما بين العلمين الكبيرين جهة عرفة والعلمين الكبيرين جهة منى (والمزلفة) المكان المعروف سميت بذلك لأنه يتقرب فيها من زلف إذا تقرب وقيل لجئ الناس إليها في راف من الليل أي ساعات والمزلفة كلها من الحرم (كأها موقوف) وفي حديث جابر قد وقفت هو أو مزلفة كلها موقوف (وارتفعوا عن بطن محسر) بكسر السين مشددة بين منى وعرفة سمي بذلك لأن قيل أبره كل فيه وأعيان فحسرا صحابه بفعله وارتفعه في المحسرات وأضافه لليمان كشجر رارك وبقية رواية عبد الرزاق المذكرة سبق هذا ومتى كلها منحر وفيها مكة كلها منحر ففي أي محل وقف أجزاء كان الأفضل أن يقف عند المحسرات التي وقف عندها صلى الله عليه وسلم قال النووي وأما ما شتهر عند العامة من الاعتناء بصعود الجبل وتوهمهم أنه لا يصح الوقوف إلا فيه فغلط بل الصواب جواز الوقوف في كل جزء من أرض عرفات وإن القسمة في موقفه صلى الله عليه وسلم عند المحسرات فإن يحجز عنه فليقرب منه بحسب المكان وهذا

الحديث قد جاء انصافا وصولا عن جابر عند مسلم وغيره مرفوعا بلفظ وقتها وعرفات كلها وقت  
 ووقت ذهابها وجمع كلها وقت ذرى الطبراني والديلمي رجال ثقات عن ابن عباس مرفوعا عرفات  
 كلها وقت وارتفعوا عن بطن عرفة ومزلقته كلها وقت وارتفعوا عن بطن محسر وقتها  
 (مالك عن هشام بن عروة عن) عمه (عبد الله بن الزبير انه كان يقول اعلموا ان عرفة كلها وقت  
 الا بطن عرفة) بالنون اكثرها في الحرم (وان المزلقته كلها وقت الا بطن محسر) عتب  
 المرفوع بالوقوف اشارة الى استمرار العمل به فلا ينطبق اليه احتمال النسخ (قال مالك قال الله تبارك  
 وتعالى فلا رفث ولا فسوق ولا جدال في الحج) بالفتح في الثلاثة على ان لا لتبرئة والحج وورعها  
 فتمت بناء وقيل اعراب وقرئ بانزاع على الغاء لا وما بعدها مبتدأ سبق الاستدعاء بالذكرة تدم النبي عليها  
 وفي الحج خبر المبتدأ الثالث وحذف خبر الاولين لدلالة علمهما (قال فالرفث اصابة النساء والله اعلم)  
 بدليل انه (قال الله تبارك وتعالى احل لكم لبنة العصام الرفث الى نسائكم) أي جماعهن بلا شك  
 فيحمل عليها الرفث في آية الحج وقيل انه الفحش في الكلام وقيل التصریح بذكر الجماع قال الازهرى  
 هي كلمة جامعة لكل ما يزيد الرجل من المرأة وخمسها ابن عباس بما خوطب به النساء قال عياض  
 يعني من ذكر الجماع وما يوصل اليه لا كل كلام قال ابو عمر روى ابن وهب عن ابن عمر الرفث اتيان النساء  
 والتكلم بذلك والرجال والنساء فيه سواء (قال والفسوق الذبح للانصاب) جمع نصب بضمين حجارة  
 تنصب وتبعد (والله اعلم قال الله تبارك وتعالى اوفسقا اهل لغير الله به) فسمى ذلك فسقا فدل على انه  
 المراد في الحج وروى ابن وهب عن ابن عمر الفسوق المعاصي في الحرم ولذا قيل المراد ما هو اعلم من ذلك وهو  
 الترك لا امر الله والعصيان والخروج عن طريق الحق والتجور قال الباسي انما خصص مالك الفسوق  
 بما ذكر لان الحج شرع فيه الذبح فنص بالنهي عن ذلك وان كان قد نهى عن المعاصي جملة ولا يمنع حمل  
 الآية على العموم في الحج وغيره لكنه يشاك في الحج (قال والجدال في الحج ان قرينا كانت يقف  
 عند المشعر الحرام) بفتح الميم وبه جاء القرآن وقيل بكسرها وقال بعضهم انه اكثر في كلام العرب  
 وذكر القعني وغيره انه لم يقرأ بها أحد وذكر الهذلي ان ابا الهيثم قرأها بكسر جيل (بالمزلقة بفتح)  
 بفتح القاف وفتح الزاي وبالحاء المهمل وقيل المشعر الحرام كل المزلقة وقيل هو ما بين المزلقة وما زوى  
 عرفات سمي بذلك لانه معلم للعبادة وموضع لها قال الازهرى المشعر المعالم التي يذبح الله اليها وأمر  
 بالقيام عليها (وكانت العرب وغيرهم يتقنون بعرفة) على اصل شرع ابراهيم وأما قرش فقال يقيان  
 كان الشيطان قد استهوهم فقال لهم انكم ان عظمت غير حرمكم استخف الناس بحرمكم فكانت قرش  
 لا تحبوا الحرم وتقول نحن اهل الله لا تخرج من الحرم وكان سائر الناس يقف بعرفة وذلك قوله تعالى  
 ثم افيضوا من حيث افاض الناس رواه الجدي والاسماعيلي وفي الصحاح وغيرهما عن عائشة كانت  
 قرش ومن دان بدنيا يتقنون بالمزلقة وكانوا يسمون الحرم وكان سائر العرب يقفون بعرفة فلما جاء  
 الاسلام امر الله نبيه ان يأتي عرفات فيقف بها ثم يفيض منها فذلك قوله تعالى ثم افيضوا من حيث  
 افاض الناس وروى ابن خزيمة وابن زهير وابن اسحاق عن جابر بن مطعم قال كانت قرش  
 انما ترفع من المزلقة وتقول نحن الحرم فلا تخرج من الحرم وقد تركوا الموقف بعرفة قال فرات  
 رسول الله صلى الله عليه وسلم في الجاهلية يقف مع الناس بعرفة على جبل له ثم يصيح مع قومه بالمزلقة  
 فيقف معهم ويدفع اذا دفعوا التوفيقا من الله له وفي الصحاح عن جابر رأيت النبي صلى الله عليه وسلم  
 واقفا بعرفة فقلت هذا والله من الحرم فاشأنه ههنا والحرم بضم الحاء المهمل وبالميم الساكنة وسين ههنا  
 هم قرش ومن اخذ مأخذها من القبايل من الشمس وهو التشدد (فكناوا يتجادلون) يتخاصمون

(يقول هو لا يتحن أصوب) لا مالاً يخرج من الحرم (ويقول هو يتحن أصوب) لا مالاً نتحن الشرائع القديمة ولم يتدع (فقال الله تعالى ولكل أمة حد لما منسكا) فبح السنين وكسر هاشريعة (هم ناسكود) عاملون به (فلا ينازعنك في الأمور إلى ربك) إلى دينه (ألك لعل هدى) دين (مستقيم فهذا الجدل فيما نرى) نظر (والله أعلم) بما أراد (وقد سمعت ذلك من أهل العلم) وإلى هذا أشار صلى الله عليه وسلم بقوله من حج هذا البيت فلم يرفث ولم يفسق رجع كما ولدته أمه رواه الشيخان ولم يذكر الجدل لا ارتفاعه بين العرب وقريش بالاسلام ووقف الكل بعرفة

(وقوف الرجل وهو غير طاهر ووقوفه على دابته)\*

(سئل مالك هل يقف الرجل بعرفة أو بالمزدلفة أو يرمي الجمار) يوم النحر وغيره (أوبسحى بين الصفا والمروة وهو غير طاهر) أى غير متوض (فقال) مطيأ الحكم بدليله من القياس (كل أمر تصنعه الحائض من أمر الحج فالرجل يمتنع وهو غير طاهر ثم لا يكون عليه شئ في ذلك) لأنه صلى الله عليه وسلم قال للحائض اصنعي ما يصنع الحاج غير أن لا تطوف بالبيت فأباح لها الفعل ولم يجعل عليها شيئاً فمك ذلك الرجل (و) لمكن (الفضل) أى المستحب (أن يكون الرجل في ذلك) المذكور في السؤال (كله طاهراً) متوضياً لفعله كذلك صلى الله عليه وسلم (ولا ينبغي له أن يبعد ذلك) أى عدم الطهارة في تلك الأماكن (وسئل مالك عن الوقوف بعرفة للراكب أينزل أم يقف راكباً) أى أيهما فضل (فقال بل يقف راكباً) لأنه صلى الله عليه وسلم ركب حتى أتى الأوقف فاستقبل القبلة فلم ينزل واقفاً حتى غربت الشمس كما في مسلم وغيره (الآن يكون به أو بدابته عليه الله أعذراً لعذر) أى بسببه قال القاضي عياض فيه أن الوقوف على ظهر الدواب لم يقع واغراض راكبه جاز ما لم يكن ذلك مجتهداً بالدابة ولا يعرض صحيح وان النسي في ذلك في الأغلب والاكثر ولم يتخذ ذلك عادة للحدث عليها كما كانت تفعلها الجاهلية وأما من كان راكباً عليها فأخذ الحديث مع جماعة ولم يعل ذلك كشيء راحى يضر بها فلا يدخل في النسي ومن فعل ذلك فاصد الغرض صحيح مكف فعل النبي صلى الله عليه وسلم في تبليغ كلامه والخوف على الدابة أن تتركها أو على نفسه فيركبها فيحزها ويحز نفسه بذلك فلا يخرج عليه

(وقوف من فاته الحج بعرفة)\*

(مالك عن نافع أن عبد الله بن عمر كان يقول من لم يقف بعرفة من أى بعض ليلة المزدلفة) وهي ليلة العيد (قبل أن يطالع الفجر فقد فاته الحج) ولو وقف قبل ذلك من زوال على ظهره (ومن وقف بعرفة من ليلة المزدلفة من قبل أن يطالع الفجر فقد أدرك الحج) وقد جاء هذا بخبره من وجه آخر عن ابن عمر مرفوعاً وزاد فيه وليحل بعرفة وعليه الحج فأبلا وروى أصحاب السنن بإسناد صحيح عن عبد الرحمن بن عمر الديلمي قال شهدت رسول الله صلى الله عليه وسلم بعرفة وأنا ناس من أهل نجد فسأله عن الحج فقال صلى الله عليه وسلم الحج عرفة من أدركها قبل أن يطالع الفجر من ليلة جمع فذلك منه (مالك عن هشام ابن عروة عن أبيه أنه قال من أدركه الفجر من ليلة المزدلفة ولم يقف بعرفة فقد فاته الحج) فله التحلل بفعل حرة (ومن وقف بعرفة من ليلة المزدلفة قبل أن يطالع الفجر فقد أدرك الحج) ففيه فحوى كلامه أيضاً أنه لا يكتفى بالوقوف نهاراً وإليه ذهب مالك رحمه الله وإن الوقوف الركن إنما هو لوقوف بالليل وذهب الأكثر إلى أنه إذا وقف أى جزء من زوال يوم عرفة إلى طلوع فجر النحر فقد أدرك الحج واختاره جمع من أصحابنا وفي الترمذى صحيحاً مرفوعاً من شهد صلاتنا هذه أى لصبح ووقف معنا حتى نذوق ووقف قبل

ذلك بعرفة لا اوتنها را فقد تم حجه وقضى نعمته قال ابو الحسن النخعي ليس يشبه ان يكون الفرض من الغروب الى طلوع الفجر وما قبله من الزوال الى الغروب تطوعا وكفى النسبي صلى الله عليه وسلم امته الوقوف من الزوال الى المغرب مع كثرة ما فيه من المشقة فيالم يفرض عليهم ثم يكون حظه من الفرض لما دخل بغروب الشمس الانصراف لا مساواة فان الاحاديث جاءت انه لما غربت الشمس دفع ولم يترك ويكون الفرض المشي حتى يخرج من المثل والوقوف عبادة وثق بها على صفة ما أتى به النبي صلى الله عليه وسلم وقد أتى بالاساليبين مع المدينتين وقد عدا ان يفرض عليهم الوقوف بعرفة وأما الاستئصال ما فرض عليهم وهو المبرر للامة فلو كان في تطوع والفرض من الغروب ايئنه لا تدليس يفهم من مجرد فعله انه كان في تطوع بل المفهوم انهم كانوا في امتثال ما مروا به وأتوا اليه (قال مالك في العبد يعق في الموقع بعرفة فان ذلك لا يجزى عنه من) اي يدل (حجة الاسلام) لان احرامه في وقت عدم وجوبه عليه فهو نقل محب عليه اتمامه (الا ان يكون لم يحرم فيحرم عدا ان يعق ثم يدفع بعرفة من تلك الدلالة قبل ان يطالع الفجر فان فعل ذلك اجرا عنه) حجة الاسلام اذا رواها (وان لم يحرم حتى يطالع الفجر كان بمنزلة من فاته الحج اذا لم يدرك الوقوف بعرفة قبل طلوع الفجر من ايسله انزل دقة) فيتحلل بفعل عمرة (ويكون على العبد) المذكور الذي عتق (حجة الاسلام) اي يفعلها

\*(تقديم النساء والديان)\*

(مالك عن نافع عن سالم وعبد الله) بفتح العين وفي نسخة عبيد الله بضم العين وله ولدان يتكبرهما العبد وتغنيه (ابن عبد الله بن عمران اباهما عبد الله بن عمر كان يقدم 'دله' نساءه) وصديانه من المزدلفة الى (من) خوف التأذي بالجملة ولزحام (حتى يصلوا الصبح) ويرى ما قبل ان يأتي الساس وفي الصحيحين من رواية ابن شهاب عن سالم كان ابن عمر يقدم ضيفا عليه فيقفون عند المشعر الحرام بالمزدلفة ليل يذكرون الله ما بداهم ثم يذهبون قبل ان يقف الامام قبل ان يدفع الى منى فنهزم من يقدمه في صلاة الفجر ومنهم من يقدم بعد ذلك فاذا قدموا رموا الحجرة وكان ابن عمر يقول ارخص في اولئك رسول الله صلى الله عليه وسلم (مالك عن يحيى بن سعيد عن عطاء بن ابي رباح ان مولاه) لم تسم لكن قد رواه ابن القاسم عن مالك عند النسائي بلفظ ان مولى بالتذكير وعليه وهو عبد الله كفي الصحيحين (الاسماء بنت ابي بكر) ذات النطاقين (اخبرته قالت جشامع اسماء بنت ابي بكر) الصديق (منى) بالصرف (بغلس) بفتح تين ظلمة آخر الليل (قالت فقالت لها التذجشنامني بغلس) يعني تقدمنا على الوقت المشروع (فكانت تدكنا صنع) وفي رواية تفعل (ذلك مع من هو خير منك) بكسر الكاف خطاب المؤثر هذا له حكم لرفع على قول ثم هو صحيح وان كان فيه ابهام المولاة وقد رواه شيخان عن عبد الله ابن كيسان مولى اسماء ثم انزلت ليله جع سدا المزدلفة فصلت ساعة ثم قالت يا بني هل غاب القمر قلت لا فصلت ساعة ثم قالت هل غاب القمر قلت نعم قالت فارتحلوا فارتحلوا ومضينا حتى رمت الحجرة ثم رجعت فصلت الصبح في منزلها فقالت اها ما اراد الا دغلسنا فقالت يا بني ان رسول الله صلى الله عليه وسلم اذن للظعن ولا منافاة بين كون السائل هنا ذكر او في روايه اني لمجمله على انهما جميعا سالا هاتين عامين وفيه نه لا يجب الميت بالمزدلفة اذ لو جبر لم يقطب له مدر كوقوف عرفه وانما هو مستحب وهذا مذهب مالك وان كان اصل النزول بها واجبا بقدر حط الرحل فان لم ينزل فالدم على الاشهر واوجب ابو حنيفة الميت وعن الشافعي القولان (مالكا انه بلغه ان طلحة بن عبيد الله) بضم العين احد العشرة (كان يقدم نساءه) وصديانه من المزدلفة الى منى (مالكا انه سمع بعض اهل لعل يكره رمي الحجرة) للمقبة (سعى يطالع الفجر من يوم المحرم رمى وقد حل له النحر) وهو في اللبة كالذبح في الحلق (مالك عن)

هشام بن عروة عن زوجته (فاطمة بنت) عمه (المندبر) بن الزبير (الخزرجية) كانت ترى حديثها (اسماة بنت أبي بكر) المزدلفة تأمر الذي يصل لها ولا يجابها) أي بهما ما ما (الصحيح) صلى الله عليه وسلم حين يطالع الحجر ثم ترك قد مر إلى منى ولا يقف) غللا بالرخصة

(السيرة في الدفعة) \*

(مالك عن هشام بن عروة عن أبيه أنه قال سئل) بالنساء للمفعول (الاسماة بن زيد) الحب ابن الحب (وأنا جالس معه) وسلم من طريق حماد بن زيد عن هشام عن أبيه سئل اسماة وأنا شاهد وأقال سألت اسماة ابن زيد (كيف كان سير رسول الله صلى الله عليه وسلم في حجة الوداع حين دفع) زاد يحيى الثاني وغيره من عرفة كذا في الفتح وأعله في رواية ابن فضال عن يحيى والأفراية ابنه ليس فيها ذلك كما كثر رواة الموضع وأما كان المعنى علم أي انصرف منها إلى المزدلفة سمي ذوقا لهم إذا انصرفوا فرفع بعضهم بعضا (قال) اسماة (كان سير العتيق) يفتح للمهملة والنون سير بين الأبطاء ولا سراع قال في المشرق وهو سير سهل في سرعة وقال القزاز سير سريع وقيل الذي يتحرك به عنق الدابة وفي الفائق العتيق المخطو الفصح وانتصب على المصدر المؤكد من لفظ الفعل وفي التهذيب سير معروف للدواب ويستعمل مجازا في غيرها قال

يا جارقى بأطول العتيق \* انرجتني بالصدود عن عنق

(فإذا وجد فجوة) يفتح الألف وسكون الجيم فواو مفتوحة أي مكانا متسعا كذا رواه ابن التميمي وابن وهب والقبني والتشبي وطائفة ورواه يحيى وأبو فضال ويحيى بن بكير وسعيد بن عقرب وجماعة فرجة بضم الفاء وفتحها وسكون الراء قال ابن عبد البر وغيره وهو بمنى فجوة (نص) يفتح النون والصاد المهملة الثقيلة أي أسرع قال أبو عبد الله من تحريك الدابة حتى تستخرج به أقصى ما عندك وأصله غاية الشيء يقال نصبت الشيء رفته قال الشاعر

ونص الحديث إلى أهله \* فان الوثقة في نصه

أي أرفعه إليهم ونسبه ثم استعمل في ضرب سريع من السير (قال مالك قال هشام بن عروة والنص فوق العتيق) أي أرفعه منه في السرعة وكذا ابن جبير بن عبد الرحمن عند مسلم وأنس بن عياض عند أبي عوانة كلاهما عن هشام أن التفسير من كلامه وأدركه يحيى القطان عند البخاري وسفيان عند الثعلبي وعند ابن جبير بن سليمان وركيع عن عبد بن خزيمة وعند إسحاق بن راهويه أن التفسير من ركيع وعند ابن خزيمة أنه من سفيان وهما إنما أخذاه عن هشام فرجع التفسير إليه وقدرناه كثر رواة الموطأ فليذكروا التفسير وكذا رواه أبو داود والطحاوي عن حماد بن سلمة ومسلم من طريق حماد بن زيد كلاهما عن هشام قال ابن عبد البر ليس في هذا الحديث أكثر من معرفة كيفية السير في الدفع من عرفة إلى المزدلفة وومما يلزم أنما الحاج في دونهم فعلة لأجل الاستيحال للصلاة لأن المغرب لا تقضى إلا مع الشاء بالمزدلفة أي فيجمع بين المصلحين الوقار والسكينة عند الزجعة وبين الإسراع عند عدمها لأجل الصلاة وقال ابن خزيمة فيه دليل على أن حديث ابن عباس عن اسماة قال إنما رأيت ناقته رافعة يدها حتى أتى جمعا محمول على حال الزحام دون غيره يشير إلى ما رواه أبو داود عن ابن عباس عن اسماة أن النبي صلى الله عليه وسلم أرفعه حين أفاض من عرفة وقال يا أيها الناس عليكم السكينة فان البر ليس بالإيجاق قال فإرايت ناقته رافعة يدها حتى أتى جمعا ورواه البخاري عن ابن عباس ليس فيه اسماة وأخرجه مسلم عن ابن عباس عن اسماة في ثلث حديث قال إنما زال سير علي فنتيته حتى أتى جمعا وهذا يشهد بأن ابن عباس إنما أخذه عن اسماة وزجج في الحديث أيضا أن السلف كانوا



في أشهر الحج تقدم مرئيد لذلك (فما نادونا) فربنا (من مكة) بسرف كما جاء عن عائشة أو بعد ما وافهم  
 بالبيت سبعهم كما في رواية حار ومحمول تكرره الامري ذلك مرتين في الموضوعين وان الغزوة كانت آخر احسن  
 أمرهم بفتح الحج الى العمرة (أمر رسول الله صلى الله عليه وسلم من لم يكن معه هدى اذا طاف بالبيت  
 وسعى بين الصفا والمروة ان يحل) بفتح أله وكسر ثائه أي بصر حالاً بأن يتبع وهذا نسخ الحج الى العمرة  
 ولا أكثر على انه خاص بالصحابة تلك السنة خاصة أو منسوخ (قالت عائشة فدخل) بضم الدال وكسر  
 الحاء معني للجھول (عليان يوم النحر) بالنصب ظرفاً أي في يوم النحر (يلحم) ترفقت ما هذا اقتالوا نحر  
 والبخاري وسلم من رواية سليمان بن بلال عريحي بن سعيد ذبح (رسول الله صلى الله عليه وسلم عن  
 أزواجه) فلهذا على جواز ذبح لقروا وتقى عليه العاء الار الأبيض يستحب عندهم لقوله تعالى ان  
 الله يأمركم ان تذبحوا بقرة وخالف الحسن بن صالح فاستحب نحرها وأخذ من الاستفهام عن الدم اهل  
 يستأذنها في ذلك اذ لو كان بعلمها لم يتحج الى الاستفهام لكن لا يدفع ذلك احتمال انه استأذنها وشارأت  
 اللحم اجعل عندها انه الذي وقع به الاستئذان وانه غيره فاستفهمت عنه لذلك قال ابن بطل اخذ  
 بظاهره جماعة فأجروا الاشتراك في الهدى ولا حجة فيه لاحتمال ان يكون عن كل واحدة بقرة واما رواية  
 يونس عن الزهري عن عمرة عن عائشة ان رسول الله صلى الله عليه وسلم نحر عن أزواجه بقرة واحدة  
 فقال اسماعيل القاضي فتردي يونس بذلك وقد خالفه غيره قال الحفاظ ورواية يونس أخرجهما النسائي  
 وأبو داود وغيرهما ويونس ثقة حافظ وقد تابعه معمر عندنا نسائي ولفظ أمر من لفظ يونس قال ما ذبح  
 عن آل محمد في حجة الوداع الا بقرة وللنسائي أيضاً من طريق يحيى بن أبي كثير عن أبي سلمة عن أبي هريرة  
 قال ذبح رسول الله صلى الله عليه وسلم عن اعتمر من نسائه في حجة الوداع بقرة بينهن خمسة الحاء كم وهو  
 شاهد قوي لرواية الزهري وأما ما رواه عمار الدهني عن عبد الرحمن بن التميم عن أبيه عن عائشة قالت  
 ذبح عنا رسول الله صلى الله عليه وسلم يوم حجة الوداع بقرة أخرجه النسائي أيضاً فهو شاهد مخالف لما تقدم انتهى  
 ولا شذوذ فان عمار الدهني بضم الدال المهملة وسكون الهاء وفون ثقة صدوق روى له مسلم وأصحاب  
 السنن فزيادته مقبولة فانه قد حفظ ما لم يحفظ غيره وزيادته ليست مخالفة لغيره فان قولهم ما ذبح  
 الا بقرة المراد بها خمس بقرة أي لا يبر ولا غنم فلا يشافي ان رواية الصريحة انه عن كل واحدة بقرة من  
 شرط الشذوذ ان يتعد الجمع وقد أمكن فلا تأييد فيها لرواية يونس التي حكم اسمعيل القاضي  
 بشذوذها لانه انفرد بقوله واحدة وحديث أبي هريرة لا شاهد فيه فضلاً عن قوته اذ قوله ذبح مرة بينهن  
 لا صراحة فيه انه لم يذبح سواها وان كان ظاهرة ذلك فتعارضه الرواية الصريحة في العدد وقرواه  
 البخاري في الاضاحي وسلم أيضاً من طريق ابن عيينة عن عبد الرحمن بن التميم بلفظ ذبح رسول الله  
 صلى الله عليه وسلم عن نسائه بالبقرة أخرجه مسلم أيضاً من طريق عبد العزيز الماجشون عن عبد الرحمن  
 بن بطل بلفظ أهدى بدل ذبح قال الحفاظ وظاهر ان التصرف من الرواية لانه ثبت في الحديث ذكر  
 النحر فعمله به ضعف على الاضحية لكن رواية أبي هريرة صريحة في انه كان عن نسائه فقوت  
 رواية من رواه لفظ أهدى وتبين انه هدى للتمتع فلا حجة فيه على مالك في قوله لا ضحايا على اهل منى  
 قيل وفيه دلالة على ان الانسان قد يلحقه من عمل غيره ما عمل به غيره ولا علمه وتعب باحتمال  
 الاستئذان كما روي جواز الاكل من الهدى (قال يحيى بن سعيد هذا الحديث) الذي اخبرني  
 به عمرة (للقاسم بن محمد) بن أبي بكر الصديق (فقال أملك) عمرة (والله بالحديث على وجهه) أي  
 ساقته لك سيقاً تاماً لم يختصر منه شيئاً وكأنه يشير الى روايته هو عن عائشة فانها مختصرة كما تقدمت  
 الاشارة اليها ورواه البخاري هنا عن عبد الله بن يوسف وفي الجهاد عن القعني والترمذي والنسائي



وأن ماجه من طريق ابن القاسم ثلثتهم عن مالك بن مالك بن واثقه سليمان بن بلال في الصحيحين وعبد الوهاب  
الثقي وسفيان بن مسلم ويحيى القطان ويحيى بن أبي زائدة عند أصحاب السنن ختمهم عن يحيى بن سعيد  
(مالك عن نافع عن عبد الله بن عمر عن) أنثمة (حفصة أم المؤمنين أنها قالت لرسول الله صلى الله عليه  
وسلم ما شأن) أي أمر وحال (الناس حلوا) هكذا يعني الليثي. الذين يورون أن بكيرا والقفري رأيا فصحت  
وغيرهم وزاد التنيني واسماعيل بن أبي أوفى وابن أبي عمير وأبو عبد الله وأبو عبد الله وأبو عبد الله  
وإن إخوانهم بكرة كان سببا لمرغاهم (ولم تحلل) بفتح أوله وكسر ناله (نت من عمرتك فقال  
أني لذت رأيي) بفتح اللام والواو وحده القليلة من التام. وهو جعل شيئا فيه من خصوصية ليجتمع الشعر ولا  
يدخل فيه ثقل (وقد ثبت لي) علق شيئا في عنقه ليعلم (فلا أحل) بفتح الهاء وكسر الحاء والرفع  
من إخواني (حتى أحرم) الهدى واحتج به أبو حنيفة وأحمد ومن وافقهما على أن من ساق الهدى لا يحل  
من العمرة حتى يهل بالحج ويقع عنه لانه جعل علقه فانه على إخوانه كونه الهدى وكذا في حديث جابر  
في الصحيحين وأخبرهم أنه لا يحل حتى يفر الهدى والأحاديث بذلك متظافرة وأجاب بعض المالكية  
والشافعية بأن السبب في عدم تحلله من العمرة كونه ما دخلها على الحج وهو مشكل عليه لانه يقول انه صلى  
الله عليه وسلم فرد الحج وقال بعض العلماء ليس لمن قال كان مقدره عن هذا الحديث اتصال لانه ان قال  
به أشكل عليه بتعليقه عدم التحلل بسوق الهدى لان التحلل يمتنع على من كان قاربا بعده وخج لا يصلي  
وغيره الى توهم مالك في قوله ولم تحلل أنت من عمرتك وأنه لم يقله. حديث حديث حصة غيره وثقة. ابن  
عبد البر على تذيير تسليم انفراد ما يها زيادة حافظ فيجب قبولها على انه لم ينفرد وقد تواتر ما يروى وعبد الله  
ابن عمر وهما مع مالك حفاظ أحمد بن نافع انتهى ورواية عبد الله عن مسلم وأخرجه البخاري عن موسى  
ابن عتبة ومسلم عن ابن جريج والبيهقي عن شعيب بن أبي حمزة ثلثتهم عن نافع بن عبد الله بن عوف رواية عبد الله  
عند الشيخين فلا أحل حتى أحل من الحج ولا تنافي هذه رواية مالك لان القارن لا يحل من العمرة  
ولا من الحج حتى يفر فلا حجة فيه ان قال انه صلى الله عليه وسلم كان متمتعاً لان قول حفصة ولم تحلل من  
عمرتك وقوله حتى أحل من الحج ظاهر في أنه كما قارنا وأجاب الامام الشافعي بأن معنى قوله من عمرتك  
من إخوانك الذي أتد أنه معهم بنية واحدة بدليل قوله لو استقبلت من امرى ما استقبلت ما سقت الهدى  
ويجوز لها عمرة أي فاطقت اسم العمرة على الإحرام بنية الحج الواحدة تجوز أو قبل معناه ولم تحلل من حجتك  
بعمرة كما مررت إخوانك ومن تأتى بمعنى الباء كقولته تعالى يحفظونه من امر الله أي بأمره والتدبير ولم تحلل  
أنت بعمرة من إخوانك وقبل ظنت أنه فسخ حجه بعمرة كما صنفه إخوانه بأمره فقالت لم تحلل أنت أيضا  
من عمرتك وقيل لما ردا بالعمرة هذا الحج لانها ما اشتركا في كونهما قصد أو جزم به المنذرى وأيده  
بأنه روى حلوا ولم تحلل أنت من حجتك وهذا الخوض جواب الشافعي وضعت هذه التاويلات بما في الصحيحين  
عن عمر فروعا وقل عمرة في حجة وعن أنس ثم أهل بحج وعمرة ومسلم عن عمران بن حصين جمع بين حجة  
وعمرة ولا يداود وللنساء عن البراء فروعا في سقت الهدى وقرنت وللنساء من حديث علي بن ماله  
ولا جد عن سراقه أنه صلى الله عليه وسلم قرن في حجة الوداع وله عن طلحة وللدارقطني عن أبي سعيد  
وأبي قتادة والبراء عن أبي أوفى أنه صلى الله عليه وسلم لم يجمع بين الحج والعمرة وأجاب البيهقي عن هذه  
الأحاديث بغيرها نصرة لمن قال كان مقدره أنقل عن سليمان بن حرب أن رواية أبي قتادة عن أنس  
نه سمعهم يصرخون بها ماجه ثابت من رواية من روى عنه نه صلى الله عليه وسلم لم يجمع بين الحج  
والعمرة ثم تنقبه بأن قتادة وغيره من الحفاظ ورووه عن أنس كذلك فلا اختلاف فيه على أن نفسه  
قال فله مع النبي صلى الله عليه وسلم به لم غيره كعب بن مالك بالقرآن فظن أنه أهل عن نفسه

وأجاب عن حديث حفصة بما تقدم عن الشافعي وعن حديث عمر بن جاعة روي بلفظ صل في هذا الوادي وقال عمر في حجة وهو لاء أكثر عدد ممن رواه وقل فقال ذلك ليكون اذنا في القرآن لا مرا للنبي صلى الله عليه وسلم في حال نفسه وعن حديث عمران بأن المراد اذنه لا صحابه في القرآن يدل روايته الاخرى انه صلى الله عليه وسلم تمتع فان مراده بكل ذلك لذنه وعن حديث البراء انه ساقه في قصة علي وقد رواها أنس يعني في الصحيحين وجابر في مسلم وليس فيه اللفظ وقربت وأجاب عن باقيها بما حاصله انه اذن في ذلك لانه فعله في نفسه وقال الخطابي اختلفت الرواية فيما كان صلى الله عليه وسلم به محرما والراجح انه افرده الحج وان كلا اضاف اليه ما أمر به اتساعا وهذا هو المشهور عند المالكية والشافعية وعمره مزيد وقال النووي الصواب انه كان قارنا ويؤيده انه لم يعتمر في تلك السنة بعد الحج ولا شك ان القرآن افضل من الافراد الذي لم يعتمر في سنته ولم يقل احدا ان الحج وحده افضل من القرآن وتعبه الحافظ بأن الخلاف ثابت قديما وحديثا أما قديما فالسبب ان ابن عمر قال ان أتم لحجكم ولعمركم ان تنسوا الكل منه ما سقروا عن ابن مسعود فحذوا أخرجه ابن أبي شيبة وأما حديثا فقد مر رح القاضي حسين والمتولى بترجيح الافراد ولم يعتمر في تلك السنة انتهى وهو مذهب مذهب مالك وهذا الحديث رواه البخاري عن اسماعيل وعبد الله بن يوسف ومسلم عن يحيى وأبو داود عن القعني ومسلم أيضا من رواية خالد بن مخلد كلهم عن مالك بن نافع وعبد الله بن جبر في الصحيحين وموسى بن عتبة في البخاري وابن جريج في مسلم عن نافع

\*(العمل في النحر)\*

(مالك عن جعفر الصادق (ابن محمد) الباقر (عن أبيه علي بن أبي طالب) قال أبو عمر كذا يحيى والقعني عن علي ورواه ابن بكير وسعيد بن عفير وابن القاسم وابن نافع وأبو مصعب والشافعي عن مالك فقالوا عن جابر وهو الصحيح وانما جاء عن علي من حديث عبد الرحمن بن أبي ليلى عنه وأرسله ابن وهب لم يقل عن جابر ولا عن علي والمتن صحيح ثابت عن جابر وعلى انتهى وعلى رواية يحيى وموافقه فيه انقطاع لان محمد الميردك عليا (ان رسول الله صلى الله عليه وسلم نحر) بيده الكريمة (بعض هديه) وكان مائة بدنة كما في الصحيحين عن علي (ونحر غيره بعضه) هو علي ففي أبي داود عن علي لما نحر صلى الله عليه وسلم بدنه نحر ثلاثين بيده وأمر في فخرت سائرهما وفي مسلم وغيره عن جابر ثم انصرف صلى الله عليه وسلم الى المنحرف فحفر ثلاثا وستين بيده ثم أعطى عليا فحفر ما غبر وهذا اصح وفي أبي داود عن غرقة بن الحارث السكدي شهدت رسول الله صلى الله عليه وسلم وأني بالبدن فقال ادعوا لي ابا الحسن فدعى له علي فقال خذ بأسفل الحربة وأخذ صلى الله عليه وسلم بأعلىها ثم طعن بها البدن فلما فرغ ركب بغلته وأردف عليا وجعل الولى العراقي باحتمال انه صلى الله عليه وسلم انفر بدنتين بدنة وهي التي ذكرت في حديث علي واشترك به وعلي في نحر ثلاث وثلاثين وهي المذكورة في حديث غرقة بن عتبة وقيل مهملة وقول جابر نحر ثلاثا وستين مراده كل ماله دخل في نحره ما منفرد به أو مع مشاركة علي وجعل الحافظ بين حديثي علي وجابر بأنه صلى الله عليه وسلم نحر ثلاثين ثم أمر عليا ان ينحر فحفر سبعاً وثلاثين ثم نحر صلى الله عليه وسلم ثلاثاً وثلاثين قال فان ساغ هذا والا فاقى الصحيح أصح اى مع مشاركة علي لثلاثين مع حديث غرقة وان لم يعرج الحافظ عليه وذكر بعضهم ان حكمة نحر ثلاثا وستين بدنة بيده انه قصد بها سني عمره وهي ثلاث وستون على كل سنة بدنة نقله عياض ثم قال وانظروا انه صلى الله عليه وسلم نحر البدن التي جاءت معه من المدينة وكانت ثلاثا وستين كما جاء في رواية الترمذي واعطى عليا البدن التي جاءت معه من اليمن وهي تمام المائة انتهى وأما قول أنس في الصحيحين وغيرهما نحر النبي صلى

الله عليه وسلم بيده سبع بدن فلعلها التي اطاع هو عليها (مالك عن نافع عن ابن عبد الله قال من نذر بدنة فانه يقلد ما نعلن) فصلها في عتقها اعلامه (وبشرها) في سنها (ثم ينحرها عند البيت او بين يوم النحر ليس لها محل دون ذلك) لانه لما نذر بدنة علم انها هدى (ومن نذر جزوا من الابل او البقر فلينحرها حيث شاء) اي في أي مكان لانه اراد اطعام محبة مساكين موضعها او ماوى من المواضع (مالك عن هبتم بن عروة ان اياه كان ينحر بدنه قياما) حال سوغ وقوعها من النكوة مع تأخرها عن التخصيص التكرار الاضافة وفي الصحيحين عن زياد بن جبير رأيت ابن عمر اتي على رجل قد اناخ بيده ينحرها قال التكرار الاضافة وفي الصحيحين عن زياد بن جبير رأيت ابن عمر اتي على رجل قد اناخ بيده ينحرها قال التكرار الاضافة سنة محمد صلى الله عليه وسلم وهذا مرفوع لقوله سنة وقال ابن عباس في تفسيره اي بها قياما مقدمة سنة محمد صلى الله عليه وسلم وهذا مرفوع لقوله سنة وقال ابن عباس في تفسيره قوله تعالى فاذكروا اسم الله عليه صواف قال قياما رواه سعيد بن منصور وغيره وصواف بالتشديد جمع صافة أي مضطفة في قيامها وفي المستدرک عن ابن عباس صواف أي قياما على ثلاثة قوائم مع قوله وفي قراءة ابن مسعود صواف بكسر الفاء بعد هاتون جمع صافنة وهي التي رفعت احدى يديها بالقتل للثلاث تضطرب وقال أبو عمر اظن اختيار العلماء انحر البدن قياما لقوله تعالى فاذا وجبت جنوبها والوجوب لغة السقوط الى الارض (قال مالك لا يجوز لاحد ان يحلق رأسه حتى ينحر هديه) انحر الآتية الشريعة عن ذلك (ولا ينبغي) لا يجوز (لاحد ان ينحر قبل الفجر يوم النحر وانما العمل كعه يوم النحر الذبح ولبس الثياب والقاء الثفت) ازالة الاوساخ والشعث كطول الظفر (والحلاق) بكسر الحاء مصدر حلق (لا يكون شيء من ذلك قبل يوم النحر) لانه فعل له قبل وقته كمن صلى قبل دخول الوقت

(الحلاق)\*

(مالك عن نافع عن عبد الله بن عمر ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قال) في حجة الوداع كما هو ظاهر سياق الامام لهذا الحديث في الحج وبه صرح البخاري عن موسى بن عقبة عن نافع عن ابن عمر قال حلق صلى الله عليه وسلم في حجة الوداع وناس من اصحابه وقصر بعضهم فقال (اللهم ارحم الخلق قالوا) أي العناية قال الحافظ ولم اقف في شيء من طريقه على الذي تولى السؤال في ذلك بعد البحث الشديد (والقصرين يا رسول الله) أي قل وارحمهم القصرين (قال اللهم ارحم الخلق قالوا) قل (والقصرين يا رسول الله) فالتعطف على محذوف وهو يعنى العطف التلقيني كقوله تعالى قال اني جاءك للناس اماما قال ومن ذريتي (قال والقصرين) قال الحافظ فيه اعطاء لمعطوف حكم المعطوف عليه ولو تخلل بينهما السكوت بلا عذر ثم هو كذا في معظم الروايات عن مالك الدعاء للخلق مرتين وعطف القصرين عليهم في المرة الثالثة وانقر دحي بن بكير دون رواية الموطأ باعادة ذلك ثلاث مرات به عليه ابن عبد البر في التقصير وأغفله في التمهيد بل قال فيه انهم لم يختلفوا على مالك في ذلك وقد راجعت اصل سماحي من موطأ يحيى بن بكير فوجدته كما قال في التقصير وفي رواية الليث عن نافع عن عبد مسلم وعلقه البخاري ارحم الخلقين مرة او مرتين قالوا والمقصرين قال والمقصرين والشك فيه من الليث والافاق كثرهم موافق لرواية مالك ولمسلم وعلقه البخاري من رواية عبيد الله بالتصغير عن نافع قال في الرابعة والمقصرين ولمسلم من وجه آخر عن عبيد الله بلفظ مالك سواء وبيان كونه في الرابعة ان قوله والمقصرين عطف على مقدر أي وارحم الخلقين وانما قاله بعد دعائه لهم ثلاث مرات فيكون دعاءه للمقصرين في الرابعة ورواه أبو عروبة من طريق الثوري عن عبيد الله بلفظ قال في الثالثة والمقصرين والجمع بينهما واضح بأن من قال الرابعة فعلى ما شرحناه ومن قال الثالثة أراد ان المقصرين عطف على الدعوة الثالثة أو أراد بالثالثة مشبهة السائين وكان صلى الله عليه وسلم لا يراجع بعد ثلاث ولو لم يدع لهم ثالث عتته ما سأله ولا جد

من طريق ابيوب عن نافع بلفظ اللهم اغفر للخلقين قالوا وللصغيرين حتى قالها الاثنا عشر مرة ثم قال والصغيرين  
وروايته من جزم مقدمة على من شك وقد اختلف المتكلمون على هذا الحديث في الوقت الذي قال فيه ذلك  
فقال ابن عبد البر لم يذكر احدهم رواية نافع عن ابن عمر ان ذلك كان يوم المدينة وهو تقصير وحذف  
وانما جرى ذلك يوم المدينة حين صد عن البيت وهذا محفوظ مشهور من حديث ابن عمر وابي سعيد وابن  
عباس وابي هريرة وجبش بن جناد وغيرهم ثم اخرج حديث ابي سعيد بلفظ سمعت رسول الله صلى الله  
عليه وسلم يستغفر لاهل المدينة للخلقين ثلاثا وللصغيرين مرة وحديث ابن عباس بلفظ خلق رجال يوم  
المدينة وقصر آخرون فقال صلى الله عليه وسلم رحم الله الخلقين الحديث وحديث ابي هريرة ولم يسبق  
لفظه بل قال وذكر معناه وتجاوز في ذلك فليس في حديثه تعيين الموضع ولم يقع في شيء من طرقه التصريح  
بسماعه له من النبي صلى الله عليه وسلم ولو وقع لقطعنا بأنه كان في حجة الوداع لانه شهد هاهنا ولم يشهد  
المدينة ولم يسبق ابن عبد البر عن ابن عمر في هذا شيئا ولم أقف على تعيين المدينة في شيء من الطرق عنه  
بل صرح موسى بن عقبة عن نافع عن ابن عمر بأنه في حجة الوداع رواه البخاري في المغازي وعنده من رواية  
جويرية بن أسماء ومسلم من رواية الاثني عشر كلابا عن نافع عن ابن عمر ما يشربان ذلك وقع في حجة الوداع  
واليه يوصي صنيع البخاري ومالك واما حديث جبش بن جناد فهو رواه ابن ابي شيبة ولم يعين المكان ورواه  
أحمد عن جبش وكان ممن شهد حجة الوداع فذكر هذا الحديث وهذا يشعر بأنه كان فيها واما قول ابن عبد  
البر وغيرهم فقد ورد تعيين المدينة عن جابر عند الطبراني والمصوريين محرومة عند ابن اسحاق وكذا جزم  
امام الحرمين بأنه في المدينة وورد تعيين حجة الوداع من حديث ابي مرجم السلولي عند أحمد وابن ابي  
شعبة وأم المحصين عند مسلم وقارب النقي عند أحمد وابن ابي شيبة وأم عماره عند الحارث والاحاديث التي  
فيها تعيين حجة الوداع أكثر عددا وواضح اسنادا ولذا قال النووي انه الصحيح المشهور ولا يبعد انه وقع في  
الموضعين وقال عياض كان في الموضعين وقال ابن دقيق العيد انه الاقرب قلت بل هو المتيقن لتضافر  
الروايات بذلك في الموضعين الا ان السبب فيهما مختلف فالذي في المدينة سببه توقف من توقف من  
الصحابة عن الاحلال لما دخل عليهم من الحزن لكونهم منعوا من الوصول الى البيت مع اقتدارهم في  
انفسهم على ذلك فنهى عنهم صلى الله عليه وسلم وصالح قريش على ان يرجع من العام المقبل فلما أمرهم بالا حلال  
توقفوا فأنشأت أم سلمة ان يحمل هو ففعل فحمل بعض وقصر بعض فكان من بادى الى الحاق اسرع الى امثال  
الامر من قصر وصرح بهذا السبب في حديث عند ابن ماجه وغيره انهم قالوا يا رسول الله ما بال الخلقين  
ظاهرت لهم بالترحم قال لانهم لم يشكوا واما سبب تكرير الدعاء للخلقين في حجة الوداع قال ابن الاثير  
في النهاية كان أكثر من حج معه صلى الله عليه وسلم لم يسبق الهدى فلما أمرهم ان يفصحوا الحج الى  
الممزة ثم يتحللوا منها ويحللوا رؤسهم شق عليهم فلما لم يكن لهم يد من الطاعة كان التقصير في انفسهم  
اخف من الحلق ففعله أكثرهم فرج النبي صلى الله عليه وسلم فعل من حلق لانه ابين في امتثال الامر وفيه  
نظروا تبعه عليه غير واحد لان المتع يستحب له ان يقصر في العمرة ويحلق في الحج اذا قرب ما بين النسكين  
وقد كان كذلك هنا والاولى قول الخطابي وغيره ان عادة العرب حب توفير الشعور والترزين بها والحلق  
فيهم قليل وربما روه من الشهرة ومن زعموا عا جهم فلذا كرهوا الحلق واقصرروا على التقصير وفي حديث  
الباب من الفوائد ان التقصير يحزى عن الحلق وهو مجمع عليه الا رواية عن الحسن البصري تعين الحلق اول  
حجة وثبت عنه خلافة وفيه ان الحلق أفضل لانه اباع في العبادة وأبى للخضوع والذلة وأدل على صدق  
النية والتقصر يبق على نفسه شيئا مما يزين به بخلاف الحلق فيشعر بأنه ترك ذلك لله واشارة الى التجرد  
ولذا استحب الصالحاء القضاء الشعور عند التوبة وتلليل الذنوب وغيره بأن المتصرب على نفسه الشعر

الذي هو زينة والحاج مأثور بترصها بل وانشأت اعتبر فيه نظر لان الحلق انما يقع بعد انقضاء زمن الاربابية شفق فانه يحل له كل شيء الا النساء في الحج خاصة وفيه مشروعية حلق جميع الرأس لانه الذي يقتضيه قوله المحققين وقال بوجوده مالك واجد وسحبته الكوفيون والشافعي ويجزى البعض عندهم فعند الحنفية الربع الا ابو يوسف فقال النصف وقال الشافعي اقل ما يجب حلق ثلاث شعرات والتقصير كالحلق يأخذ الرجل من جميع شعره من قرب اصله استحبابا فان أخذ من أطرافه اجزا كما في المدونة وان لم يزد على قدر ما تأخذه المرأة وهو قدر الخاتمة والمشروع في حق النساء التقصير باجماع وفي أبي داود عن ابن عباس مرفوعا ليس على النساء حلق انما على النساء التقصير وللمرءى عن علي نهى ان تحلق المرأة رأسها وفيه ايضا الدعاء لمن فعل ما شرع له وتكرار لمن فعل الراجح من الامرين الخير فيما والتنبيه بالتسكّر على الرجحان وطلب الدعاء لمن فعل المجاوز وان كان مرجوحا ورواه البخاري عن عبد الله بن يوسف ومسلم بن يحيى كلاهما عن مالك به وله متابعات في الصحيحين وغيرهما (مالك عن عبد الرحمن بن القاسم عن أبيه انه كان يدخل مكة ليلا وهو معتمر فيطوف بالبيت) يعني (يبصر اصفا والمرورة) أو استعمله في حقيقة الغلبة لان الشرعية السعي (ويؤخر الحلاق حتى صبح) اذا خرج عليه في تأخيرها اذا شغل عنه مانع وأظنه لم يصح في الليل من محله قاله أبو عمر (قال عبد الرحمن) ولأنه أي بناء القاسم (لا يعود الى البيت فيطوف به حتى يحلّي رأسه قال وربما دخل المسجد فأورقه) صلى الوتر (ولا يقرب البيت) أي لا يطوف لتلايكون للعمرة طوافا (قال مالك الفتح حلق الشعر وليس مصدر) (السبب وما تبع ذلك) من قصر الاظفار وإزالة الاوساخ ونحو ذلك (قال يحيى سئل مالك عن رجل نسي الحلاق بمنى في الحج هل له رخصة في ان يحلق بمكة قال ذلك واسع) أي جائز (والحلاق بمنى أحب الي) أفضل للتباعد (قال مالك الامر الذي لا اختلاف فيه عندنا) بالمدينة (ان احدا لا يحلق رأسه ولا يأخذ من شعره حتى يغزو بان كان معه ولا يحل) بفقه فكسر (من سعى حرم عليه حتى يحل بمنى يوم التجرؤ) دليل (ذلك ان الله تبارك وتعالى قال ولا تحلقوا رؤسكم حتى يبلغ الهدى محله) أي حيث يصل ذبيحة

\* (التقصر) \*

(مالك عن نافع ان عبد الله بن عمر كان اذا افطر من رمضان وهو يريد الحج لم يأخذ من رأسه ولا من لحية شيئا حتى يحج) طلبا لمزيد الثمت المطلوب في الحج اسكن (قال مالك انيس ذلك على الناس) لما فيه من الشقة القوية (مالك عن نافع ان عبد الله بن عمر كان اذا احلق في حج او عمرة اخذ من لحية وشاربته ليطولهما لتركه الاخذ منه ما من اول شوال لانه من تمام التحال) (مالك عن ربيعة بن ابى عبد الرحمن) فروى (ان رجلا) لم يسم (الى القاسم بن محمد فقال انى افقت) طفت طواف الافاضة (وافقت معى أهلى ثم عدلت الى شعب فذهبت لادفون اهلى) اجامعها (فقال انى لم اقصر من شعري بعد) بضم الدال اى الى الآن (فاخذت من شعرها باسنة انى ثم وقعت بها) جامعها (فضحك الناسم) تحسبا (وقال مرها فأتا خدم شعرها بالجدمين) بفتح الجيم واللام وبالياء لما قط ثنية الجلم بفتحين المقراض يقال فيه الجلم والجلمان كما يقال المقراض والمقراضان والقلم والقلمان ويجوز ان يجعل الجلمان والقلمان اسما واحدا على فعلان كالسرطان والديبران وتجعل النون حرف اعراب ويجوز ان يبقيا على ما بهما فى اعراب المثني فيقال شريت الجلمين والقلمين قاله المصباح قال أبو عمر وانما قال ذلك لان التقصير بالاسنان ليس هو من الشأن ولم يفعل الرجل حراما لان الوطء بعد الافاضة حلال لكنه اساء بوطئه اقبل ان تقصر فيها الله تهصير لا غير ولم ير القاسم الدم لقوله صلى الله عليه وسلم لا فعل ولا حرج واسكن (قال

مالك استحب في مثل هذا) أي تقديم الأفاضلة على الخلق (أن يهرق دما) ولا يجب (وذلك أن عبد الله بن عباس قال من نسي من نسكه شيئا فله يهرق دما) رواه الامام في ما يأتي عن أيوب عن سعيد بن جبير عنه (مالك عن نافع عن عبد الله بن عمر أنه لقي رجلا من أهله) هو ابن أخيه عبد الرحمن الأصغر ابن عمر ابن الخطاب وهو الذي (يقال له المجبر) بحميم وهو حدة فميلة مقفوحة تبرز من تحت اللسان باسمه أيضا عبد الرحمن قيل لأن أباه مات وهو جمل فلما ولد سمته حفصة باسم أبيه وقالت لعل الله يحبره وقيل سقط فتكسر فحبر فقل له المجبر (قد أفاض ولم يحلق ولم يصر جهل ذلك فأمره) عمر بن عبد الله أن يرجع فيحلق أو يقصر ثم يرجع إلى البيت فيحلق (ليأتي بالترتيب المطلوب باتفاق) (مالك أنه بلغه أن سالم بن عبد الله كان إذا أراد أن يحرم دعا بالجليلين) بفتحين فقص شاربته وأخذ من لحية قبل أن يركب وقبل أن يهل (بالثنية) (محروما) لئلا يطول ذلك بالأحرام

\*(التلييد)\*

هو أن يجعل الحز في رأسه صمغا أو غيره لئلا يشعره أي يلتصق ببعضه بعض فلا يتخلله الغبار ولا يصبده الشعث ولا القمل وإنما يلبد الشعر من طول مكثه وقد فعله النبي صلى الله عليه وسلم كما مر في حديث حفصة وفي أني داود عن ابن عمر أن النبي صلى الله عليه وسلم لبس رأسه بالصل بفتح العين والسين المهملة مع معزوف وهو في معنى الصمغ في الأصاق بعض الشعر ببعض ورواه بعضهم بالصل بكسر الهمزة المعجمة واسكان المهملة وهو ما يغسل به من خطمي وغيره وهو ما يلبد به الشعر أيضا (مالك عن نافع عن عبد الله بن عمر ابن الخطاب قال من صفر) بالضاد المعجمة والغاء رأسه أي جعله ضفا تراكب صغيرة على حدة ثلاث طاقات خافوقها (فليحلق) وجوبا فإن قصر لم يحزه وعابه الحلق (ولا تشبهوا) الصفر (بالتلييد) لأنه أشد منه فيجوز القصير عند عمر بن لبدون من صفر قال ابن عبد البر يرى تشبوا بضم التاء وفتحها وهو الصحيح أي لا تشبهوا ومعنى الضم لا تشبهوا علما فتعلموا ما لا يشبه التلييد الذي سنة فاعله الحلق وجاء مثل قول عمر هذا عنه صلى الله عليه وسلم من وجه حسن (مالك عن يحيى بن سعيد) الانصاري (عن سعيد بن المسيب) بالسين المبدية (أن عمر بن الخطاب قال من عقص رأسه) لوى شعره وادخل أطرافه في أصوله (أو ضم) رأسه (أو لبس) رأسه (فقد وجب عليه الحلق) ولا يجوز فيه القصير وإلى هذا ذهب الجمهور منهم مالك والثوري وأحمد والشافعي في القديم وقال في الجديد كالحففة لا ينعين إلا أن نذر أو كان شعره خفيفا لا يمكن قصيره وإذا لم يكن له شعر فيم الدوسي على رأسه واستدل الخطابي لنعين الحلق لمن لبس حديث اللهم ارحم المحلقين ولا تحبه فيه لأنه قال والمقصرين

\*(الصلاة في البيت وقصر الصلاة وتجميل الخطبة بعرفة)\*

(مالك عن نافع عن عبد الله بن عمر أن رسول الله صلى الله عليه وسلم دخل الكعبة) عام فتح مكة كما في البخاري في الجهاد عن يونس بن يزيد عن نافع عن ابن عمر أقبل النبي صلى الله عليه وسلم يوم الفتح من أعلى مكة وله في المغازي عن فليح عن نافع وهو مردف أسامة على القصور ثم اتقوا معه بلال وعثمان بن طلحة حتى أتوا في المسجد وفي رواية فليح عند البيت وقال لعثمان اتنا بالمفتاح فجهاه بالمفتاح ففتح له البيت فدخل وسلم وعبد الزواق عن أيوب عن نافع ثم دعا عثمان بن طلحة بالمفتاح فذهب إلى أمه فأتت أن تعطيه فقال والله لتعطينه أو لأخرجن هذا السيف من صلي فلأرأت ذلك أعطته فيها به إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم ففتح الباب وظهر من رواية فليح أن فاعل فتح دع عثمان المذكور لكن روى القساري من طريق ضعيفة عن ابن عمر قال كان بنو أبي طلحة يرمون أنه لا يستطيع أحد فتح الكعبة غيرهم فأخذ صلى الله عليه وسلم بالمفتاح ففتحها بيده ودخل (هو واسامه بن زيد) بن

حارثة السكلي الحب بن الحب الخلفي كل منه - ما لا مارة بالنص النبوي المختص أبوه بأن الله لم يصرح  
 في كتابه باسم أحد من العصابة سوى زيد الدري (وبلال بن رباح) بفتح الراء والموحدة المخفية أحد  
 السابقين الأولين (وعثمان بن طلحة) بن أبي طلحة بن عبد العزيز بن عبد الله الدار بن قصي بن كلاب  
 القرشي (الحجبي) بفتح المهملة والجيم نسبة إلى حجابة الكعبة ولذا يقال لأهل بيته المحبة وهم رفوف  
 الآن بالشيخين نسبة إلى شيبه في عثمان بن أبي طلحة وهو ابن عم عثمان هذا ولده أيضا محبة  
 ورواية زائدة سلم من طريق آخر ولم يدخلها هم أحد والنسائي عن ابن عون عن نافع زيادة الفصل بن  
 عباس ولا جد عن ابن عباس حدثني أخي الفضل وكان معه حين دخلها (فأغلقتها) الحجبي (عليه) صلى  
 الله عليه وسلم وسلم عن ابن عون عن نافع فاجاف عليهم الباب وجع بينهما بأن عثمان هو الباشير لذلك لأنه من  
 النسبة لعثمان وبلال وفي رواية فأغلقتوا عليهم الباب وجع بينهما بأن عثمان هو الباشير لذلك لأنه من  
 وظيفة ولعل بلالا ساعده في ذلك ورواية الجمع يدخل فيها إلا حري ذلك والراعي به زاد أبو عوانة من داخل  
 (ومكث) بفتح الكاف وضمة (أفيا) زاد يونس نهارا طويلا وفتح زما نابل نهارا وفي رواية جويرة  
 عن نافع فأطال وسلم عن ابن عون عن نافع مكث فيها مليا وله عن عبيد الله عن نافع فأجأوا عليهم  
 الباب طويلا وعن أبي بن نافع مكث فيها ساعة وللنسائي فوجدت شيئا فذهبت ثم بحثت سرعا  
 فوجدت النبي صلى الله عليه وسلم خارجا منها (قال عبد الله فسألت بلالا) وسلم من وجه آخر بلالا  
 أو عثمان بن طلحة بالسك والخفوظ أنه سأل بلالا كإرواه الحجبه ورواها يعلى عن عبد الرحمن بن العلاء عن  
 ابن عمر أنه سأل بلالا واسامة بن زيد ولا جد والطبراني أنه سأل واسامة وسلم والطبراني فقلت أين صلى  
 فقلوا فإن كان محفوظا حل على أنه ابتداء بلالا بالسؤال ثم أراد زيادة الاستنبات فسأل عثمان  
 واسامة ويؤيده قوله في رواية سلم ونسبت أن أسألهم كم صلى بالجمع وهذا أولى من جزم عياض بوجه رواية  
 مسلم بالسك وكانه لم يقف على بقية الروايات (حين نخرج) وفي رواية ثم خرج فابتدأ الناس الدخول  
 فسبقهم وفي أخرى وكنت رجلا شابا قويا فبادرت الناس فسبقتهم وفي أخرى كنت أول الناس وجم على  
 اثره وأخرى فريقت الدرجة فدخلت البيت وفي رواية مجاهد عن ابن عمر واجد بلالا قائما بين الباب  
 فسألته (ما صنع رسول الله صلى الله عليه وسلم) في الكعبة والصحيحين عن سالم عن أبيه فسألته  
 هل صلى فيه قال نعم وفي رواية فسأته أين صلى فظهر أنه سأل أولا هل صلى أم لا ثم سأل عن موضع  
 صلاته (فقال جعل عمودا) بالأفراد (عن يمينه وعمودين عن يساره وثلاثة أعمدة وراءه) هكذا رواه يحيى  
 الأندلسي ويحيى النيسابوري والشافعي وابن مهدي في إحدى الروايتين عنه - ما وبشر بن عمرو قال ابن  
 القاسم والقنبري وأبرم صعب ومحمد بن الحسن واسماعيل والشافعي وابن مهدي في إحدى الروايتين عنهما  
 جل عمودين عن يمينه وعمود عن يساره بثنية الأول وأفراد الثاني عكس الرواية الأولى والجمع باحتمال  
 تعدد الواقعة بعيد لاختلاف الحديث وروح الحديث في الرواية الثانية وبأن في توجيههما معا ولا اشكال  
 في الروايتين مع قوله (وكان البيت يومئذ على سبعة أعمدة) اما على رواية عبد الله بن يوسف والحجبه وروايات  
 عمودين فمما يشكك مع قوله وكان البيت الخ لأنه يشعر بأن ما عن يمينه أو يساره اثنان وجمع بأنه حيث  
 اشار إلى ما كان عليه البيت في زمنه صلى الله عليه وسلم وحيث افراد اشار إلى ما صار إليه بعد ذلك ورشد  
 إليه قوله وكان البيت يومئذ لأنه يشعر بأنه تغير عن هيئته الأولى وقال الكرماني لفظ عمود جنس يحتمل  
 الواحد والاثنين فهو مجمل بيئته رواية الثنية ويحتمل أن الأعمدة لم تكن على سمت واحد بل اثنان على  
 سمت والثالث على غير سمتهما ويشعر به رواية البخاري عن جويرة عن نافع عن ابن عمر صلى بين العمودين  
 المقدمين قال الحافظ ويؤيده أيضا رواية مجاهد عن ابن عمر بلفظ بين السارين اللتين على يسار الداخل

وهو مروي في انه كان هناك عمودان على اليسار وانه صلى بينهما فاحتتمل انه كان ثم عمودان آخر على اليمين لكنه  
 بعد او على غير ممت العودين فيصح رواية جعل عن يمينه عودين ورواية جعل عمودان يمينه قال  
 الكرمانى بساغيره ويجوز ان ذلك ثلاثة أعمدة مصطفة فصل الى جنب الاوسط فن قال جعل عمودان  
 يمينه وعودان يساره لم يعتبر الذي صلى الى جنبه ومن قال عودين اعتبره وفيه بدل وابعده منه قول من  
 قال ان جعل في الصلاة من مكان الى مكان ولا تبطل الصلاة بذلك لقائه وفيه اختلاف رابع قال عثمان  
 ابن عمر عن مالك جعل عودين عن يمينه وعودين عن يساره ويمكن توجيهه بان يكون هناك أربعة أعمدة  
 اثنتان مجتمعتان واثنتان منفردان فوقف عند المجتمعتين لكن بعكس عليه قوله وكان البيت يومئذ على  
 ستة أعمدة بعد قوله وثلاثة أعمدة وراءه وقد قال الدارقطني لم يتابع عثمان ابن عمر على ذلك (ثم صلى)  
 ركعتين كما رواه الشيخان عن مجاهد عن ابن عمر وأحمد وغيره عن عثمان بن طلحة والبراء عن أبي  
 هريرة والطبراني عن عبد الرحمن بن صفوان وشيبة بن عثمان قال ابن مسعود البراء كذا رواه جماعة من  
 رواة الموطأ وزاد ابن القاسم في روايته وجعل بينه وبين المجدار نحو ثلاثة أذرع ولابن مهدي وابن وهب  
 وابن عفير ثلاثة أذرع لم يقره ولو انصوا انتهى والبخاري عن فليح عن نافع عن ابن عمر بين ذيك العودين  
 المتقدمين وكان البيت على ستة أعمدة سطرين صلى بين العودين من السطر المتقدم وجعل باب البيت  
 خلف ظهره وقال في آخره وعند المكان الذي صلى فيه مرة جراه قال الحافظ وكل هذا اخبار عما كان  
 عليه البيت قبل ان يهدم وبني زمن ابن الزبير فاما الآن ففي البخاري عن موسى بن عقبة عن نافع عن  
 ابن عمر انه كان اذا دخل الكعبة مشى قبل الوجه حتى يدخل ويجعل الباب قبل الظهر يمشى حتى يكون  
 بينه وبين المجدار الذي قبل وجهه قريبا من ثلاثة أذرع فيصل الى يتوخى الميكن الذي اخبره بلال انه  
 صلى الله عليه وسلم صلى فيه وحزم برفع هذه الزيادة مالك عن نافع عن أبي داود عن طريق ابن مهدي  
 والدارقطني من طريقه وطريق ابن وهب وغيرهما عن مالك عن نافع عن ابن عمر بلفظ صلى وبينه وبين  
 القبلة ثلاثة أذرع وكذا رواه أبو عوانة من طريق هشام بن سعد عن نافع وهذا فيه الحزم بثلاثة أذرع  
 لكن رواه النسائي من طريق ابن القاسم عن مالك باللفظ نحو ما من ثلاثة أذرع وهذا موافق لرواية موسى  
 ابن عقبة وعند الأزرقي والفاكهى من وجه آخر ان معاوية سأل ابن عمر أين صلى رسول الله صلى  
 الله عليه وسلم فقال اجعل بينك وبين المجدار ذراعين او ثلاثة فعلى هذا ينبغي لمن أراد اتباعه  
 ان يجعل بينه وبين المجدار ثلاثة أذرع فانه يقع قدماه في مكان قدميه صلى الله عليه وسلم ان كانت ثلاثة  
 أذرع سواء أوقع ركبته او يدها او وجهه ان كان أقل من الثلاثة واما قدر الصلاة ففي الصحيحين من  
 رواية يحيى القطان عن سيف بن سليمان المكي عن مجاهد عن ابن عمر فسألت بلالا أصلي النبي صلى  
 الله عليه وسلم قال نعم ركعتين بين السارين اللتين عن يسارك اذا دخلت ثم خرج فصل في وجه الكعبة  
 ركعتين واستسكاه الاسماعيلي وغيره بان المشهور عن ابن عمر من طريق نافع وغيره انه قال ونسبت  
 ان أسأله كم صلى فدلى على انه اخبره بالكيفية وهي تعيين الموقف في الكعبة ولم يخبره بالكمية ونسب  
 هو ان يسأله عنها واجيب باحتمال ان ابن عمر اعتمد في قوله ركعتين على القدر المحقق له لان بلالا  
 اثبت له انه صلى ولم يسأل ايه صلى الله عليه وسلم لم تنسغل بالنهار بأقل من ركعتين فحقق فعلهما  
 لما استقرئ من عادته فعلى هذا قوله ركعتين من ابن عمر لا بلال وروى عن شعبة عن عبد العزيز  
 ابن أبي رواد عن نافع عن ابن عمر فاستقمت بلال فقالت ما صنع رسول الله ههنا فاشار بيده ان صلى  
 ركعتين بالسبابة والواو على فعله هذا قوله نسبت ان أسأله كم صلى مجول على انه لم يسأله لفظا ولم يجبه  
 لفظا وانما استفاد منه صلاة الركعتين باشارته لا بنطقه او يحتمل على انه لم يتحقق هل زاد على ركعتين



ام لا وجمع بعضهم بان ابن عمر نسي ان يسأل بلال لاثم لقيه مرة اخرى فساله فيه نظر لان راوى قول ابن عمر  
 ونسبت هو نافع مولاه ويبعد مع طول ملازمته له الى موته ان يستمر على حكاية النسيان ولا يتعرض  
 لحكاية الذكرا صلا وتقل عياض ان قوله ركعتين غلط من يحيى الطعان لقول ابن عمر نسيت ان اسأله  
 كم صلى وانما دخل الوهم عليه من ذكر الركعتين بعد مردود والمغلط له هو النسيان فانه ذكر الركعتين  
 قبل وبعد فلم يسم من موضع الى موضع ولم يفر دحسي القطن بذلك بل تابعه أبو نعيم عند البخاري  
 والنسائي وأبو حاتم عند ابن خزيمة وعمر بن علي عند الاسماعيلي وعبد الله بن عمر عند أحمد ولم يفر دبه  
 بحمد عن ابن عمر قد تابعه عليه ابن أبي مليكة عند أحمد والنسائي وعمر بن دينار عند أحمد أيضا  
 باختصار ولم يفر دبه ابن عمر قد جاء من حديث عثمان بن طلحة عند أحمد والطبراني بإسناد قوي وأبي  
 هريرة عند البزار ومن حديث عبد الرحمن بن صفوان قال فلما خرج سألت من كان معه فقرا لراصلي  
 ركعتين عند السارية الوسطى أخرجه الطبراني بإسناد صحيح ومن حديث شديدة بن عثمان قال لقد  
 صلى ركعتين عند العمود أخرجه الطبراني بإسناد جيد هذا وفي مسلم عن ابن عباس أخبرني أسامة أنه  
 صلى الله عليه وسلم لما دخل البيت دعا في نواحيه كلها ولم يصل فيه حتى خرج فلما خرج صلى في قبل البيت  
 وقال هذه القبلة وأخرجه البخاري عن ابن عباس لما دخل البيت كبر في نواحيه ولم يصل ولم يقل  
 أخبرني أسامة وابن عباس لم يكن معه وإنما أسنده قديمة تارة لاسامة كما في مسلم وتارة لاختيه الفضل  
 كما رواه أحمد مع انه لم يأت ان الفضل كان معهم الا في رواية شاذة فيجتمعا ان الفضل تلقاه عن أسامة  
 وقد روى أحمد وغيره عن ابن عمر عن أسامة ثبات صلاته فيها فعارضت الرواية عن أسامة وترجحت  
 رواية بلال لانه مثبت واسامة ثانی ولانه لم يختلف عليه في الاثبات واختلف على من نفى وجمع  
 النووي وغيره بين اثبات بلال ونفي أسامة بأنهم لما دخلوا الكعبة اشتغلوا بالدعاء فرأى أسامة  
 النبي صلى الله عليه وسلم يدعو فاشتغل أسامة بالدعاء في ناحية والمصطفى في ناحية ثم صلى قرأ بلال  
 لقربه منه ولم يره أسامة بعد واشتغاله ولان باغلاق الباب تكون الظلمة مع احتمال ان يحجبه بعض  
 الائمة فنفاها ساعدا بظنه وقال الحب الطبري يحتمل ان أسامة غاب بعد دخوله للحاجبة فلم يشهد  
 صلاته انتهى ويشهد له ما رواه أبو داود الطيالسي بإسناد جيد عن أسامة قال دخلت على النبي صلى الله  
 عليه وسلم في الكعبة فرأى صوراً قد عابدوا من ماء فأثبته به فجعل يحموها وتول قائل الله قوما يصورون  
 ما لا يخفون قال القرطبي فاعلمه استحب النبي لسرعة عوده قال ويمكن جعل الاثبات على التطوع والنفي  
 على الفرض وجمع غيره بحمل الصلاة المثبتة على اللغوية والمنفية على الشرعية ورد بان كونهما ركعتين  
 صريح في الشرعية وقال المهلب يحتمل انه دخل البيت مرتين صلى في احدهما ولم يصل في الاخرى وقد  
 يؤيده ما رواه عمر بن شبة بسند صحيح عن جابر بن ابي جزة قلت لابن عباس كيف اصلي في الكعبة قال  
 كما تصلي على الجنازة تسبج وتكبر ولا تركع ولا تسجد ثم عند اركان البيت تسبج وتكبر وتضرع واستغفر  
 ولا تركع ولا تسجد وقال ابن حبان الاشبه عندى في الجمع ان يجعل الخبران في وقتين فلما دخل الكعبة  
 في الفتح صلى فيها على ما رواه ابن عمر عن بلال ونفي ابن عباس الصلاة فيها في حجة الوداع لانه نفاها  
 وأسنده الى أسامة وابن عمر أثبتا وأسنده الى بلال والى أسامة أيضا فبطل التعارض وهذا جمع  
 حسن لكن تعقبه النووي بأنه لا خلاف انه صلى الله عليه وسلم دخل الكعبة يوم الفتح لافي حجة  
 الوداع ويشهد له ما رواه الازرقعي عن سفيان عن غير واحد من اهل العلم انه صلى الله عليه وسلم انما دخل  
 الكعبة مرة واحدة عام الفتح ثم حج فلم يدخلها واذا كان كذلك فلا يمتنع ان يدخلها عام الفتح مرتين  
 والمراد بالوحدة في خبر ابن عيينة وحدة السفر لا المدخول ولذا قطعني من طريق ضعيفة ما يشهد به

الجمع لكن روى أبو اودر الترمذى وصححه ورواه بن خزيمة والحكاكم ع عائشة انه صلى الله عليه وسلم  
خرج من عندهما وهو قيرالين ثم رجعا وهو كئيب فقال دخلت الكعبة وأخاف ان اكون شقت على  
امر وظاهره ان ذلك في حجة الوداع لان عائشة لم تكن معه في الفتح ولا في غزوة بدر بجزم البيهقي ومحمّد  
له قال لها ذلك بالمدينة بعد رجوعه من الفتح فايدس في السباق ما يمنع ذلك وفي حديث الباب استحباب  
الصلاة في الجمعة وهو ظاهر في لعل ربه قال ماللا لانه الواقع من النبي صلى الله عليه وسلم ومع الفرض  
دانها الامر باستقبالها بخص منه الفل بالسنة فلا يقاس عليه الفرض وقد بعض الاصحاب الفل  
بغير الزايب وما يظن فيه الجماعة والحق الجمهور وبه النرض اذا لفرق بينهما في الاستقبال للقيم وعن ابن  
عباس لا تصح الصلاة داخلها مطلقا والله يلزم استدبار بعضها وقد امر باستقبالها فيحمل على  
استقبال جميعها وقال به بعض المالكية والاهلية وابن جرير وقال المازري مشهور المذهب منع صلاة  
الفرض داخلها او وجوب الاعادة وعن ابن عبد الحكم الاجزاء وصححه ابن عبد البر وابن العربي وان الاشهر  
ان يعمد في الوقت وعن ابن حبيب يعمد ابداء عن اصمغ ان كان متعمدا قال المحافظ وتقبل النووي  
في زوائد الروضة ان صلاة الفرض داخل الكعبة ان لم يرج جماعة افضل منها احارجها مشكل لان  
الصلاة خارجها متفق على صحتها بخلاف داخلها فكيف يكون المختف في عهده افضل من المتفق عليه  
فيه رواية الصحابي عن الصحابي وسؤال الفضول والا كفاءه مع وجود افضل ونجدة بخبر لواحد  
ولا يقال هو اضاحر واحد فكيف يحتمل للشيء بنفسه لانا نقول هو فريضة ضم الى نظ ثمرته توجب العلم  
بذلك واختصاص السابق بالبقعة الفاضلة والسؤال عن العلم والمحرص فيه وفضل ابن عمر محرصه على  
تتبع آثاره صلى الله عليه وسلم ليعلم به ان الفاضل من الصحابة قد كان يغيب عن المصطفى في بعض  
المساح الفاضلة ويحضره من هودونه فيطلع على ما لم يطلع عليه لان العمرين وغيرهما من هو افضل  
من بلال ومن معه لم يشاركهم في ذلك وجواز الصلاة بين السواري لكن روى الحكاكم باسناد صحيح عن  
نس نبي النبي صلى الله عليه وسلم عن الصلاة بين السواري فدل فعله على ان النبي لا يكرهه وفيه  
مشروعية الابواب والغلق للساجدان السترة انما تشرع حيث يخشى المرور اصلاته بين العودين ولم يصل  
الى احدهما لكن اظاهرا به ترك ذلك اكتفاء بقربه من المجدد كما مر ان بين مصلاه والمجدد نحو ثلاثة اذرع  
وفيه استحباب دخول الكعبة وهو متفق عليه وقد روى البيهقي وابن خزيمة والطبراني عن ابن عباس  
مرفوعا من دخل البيت دخل في حسنة وخرج من سيئة مخفوا له قال البيهقي فترد به عبد الله بن اوقل  
وفيه ضعف وورثه من سعد ومجمل حيث لم يؤدأ حذاب دخوله او يتأذى هو بنحو زوجة وفيه غير ذلك وأخرجه  
البخاري عن عبد الله بن يوسف وسلم عن يحيى كلهما عن مالك بن دنا مع جماعة عن نافع في المسجد  
وغيرهما (مالك عن ابن شهاب) الزمري (عن سالم بن عبد الله قال كتب عبد الملك بن مروان)  
الاموي (الى الحجاج بن يوسف) الثقفي لانا المبر المختلف في كفره ولي امرة العراق عشرين سنة ومات  
سنة خمس وتسعين (ان لا تخالف عبد الله بن عمر في شيء من امر الحج) اي احكامه ولا تغني كتب اليه  
ان يأتم به في الحج وكان ذلك حين ار له الى قتال اس الزبير وجهه وليا على مكة وامير اعلى الحجاج كاني  
البحاري عن عقل عن ابن شهاب اخبرني سالم ان الحجاج عام نزل باين الزمر سأل ابن عمر كيف يصنع  
في الموقف يوم عرفة (قال) سالم (فلما كان) وجد (يوم عرفة جاءه عبد الله بن عمر حين زالت الشمس  
وابامهم) اي ابن عمر المجلة حالية (فاسح به) ناداه (عند سرادقه) فقيم السنين قاله الحساظ ولا كومان  
وغيرهما وتعقب بأنه انما هو الذي يحذو بالخدمة وله باب يدخل منه الما بما به غالة الملوكة الا كابر  
(ابن هذا) اي الحجاج ان لا يساح (فخرج اليه الحجاج وعليه الخدمة) بكسر الميم واسكان اللام ملاة

يلتحف بها قال المحافظ أي أراكم بـ (مصقرة) مصبوشة بالصفر (وقال مالك ما أبا عبد الرحمن) كنية  
 ابن عمر (وقال الرواح) بالنصب أي يحجل أروح أو على الأغرام (أن كنت تريد السنة) وفي رواية ابن  
 وهبان كنت تريد أن تدب السنة قال ابن عبد البر هذا الحديث يدخل عندده في المسند لأن المراد سنة  
 رسول الله صلى الله عليه وسلم إذا ما لقت ما لم تصف إلى صاحبها كنية العرين قال المحافظ وهي مسئلة  
 خلاف عند أهل الحديث والأصول وجه وزعم على ما قال ابن عبد البر وهي طريقة البخاري ومسلم وقويه  
 قول سالم لأن شهاب إذا قال له أفعل ذلك رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال وهل يقبضون الاستسنة  
 (وقال أهذه الساعة) وقت الهاجرة (قال نعم) هو وقت الرواح إلى الموقف لحديث ابن عمر أيضا عند رسول  
 الله صلى الله عليه وسلم حين صلى إلى الصبح في صبيحة يوم عرفة حتى أتى عرفة فنزل ثم رآه منزل الإمام  
 الذي ينزل به بعرفة حتى إذا كان عند صدرة الظهر راح رسول الله صلى الله عليه وسلم متجرا فجمع بين  
 الظهر والعصر ثم خطب الناس ثم راح فوق أوجره حمد وإبداود وظاهره أنه توجه من منى حين صلى  
 الصبح بها لكن في مسلم عن جابر أن توجهه صلى الله عليه وسلم منها كان بعدد أنواع الشمس ولفظه  
 فضربت له قبة بئرة فنزل بها حتى زغت الشمس أمرا بالقصواء فرحات فأتى بطن الوادي (قال فانظري)  
 بفتح الهمزة وكسرا لظاء المعجزة أي أخرى ويروى بألف وصل وضم الظاء أي انتظري (حتى أقصص على)  
 ماء) أي اغتسل (ثم أخرج) بالنصب عطا على أفيض (فنزله الله) عن مركوبه وانتظر (حتى خرج  
 الحج) من مغدله ففقه الفسل لوقوف عرفة لا انتظار ابن عمر له والعلماء يستحبونه قال ابن بطال ويحتمل  
 أن ابن عمر إنما انتظره لمجه على أن اعتساله عن ضرورة (فسايرني وبين أبي) عبدالله (فقلت له) أي  
 الحج (أن كنت تريد أن تصيب) توافق (السنة) النبوية (اليوم فاقصر الخطبة) برصل الهمزة وضم  
 الصاد وقطعه أو كسر الصاد وقد أخرج مسلم في الجمعة أثناء حديث لعمار الأحمري أقصر الخطبة قال ابن التين  
 أطلق أصحابنا العراقيون أن الإمام لا يخطب يوم عرفة وقال المندنيون والمشاربة يخطب وهو قول الجمهور  
 ومعنى قول العراقيين أنه ليس لما يأتي به من الخطبة تعلق بالصلاة كخطبة الجمعة وكانهم أخذوه من قول  
 مالك كل صلاة يخطب لها يجهز فيها بالقراءة فتقبل له فعرقة يخطب فيها ولا يجهز بالقراءة فقال غنا تلك  
 للتعليم (بجمل الصلاة) هكذا رواه الجمهور كيمي وابن القاسم وابن وهب ورواه القسبي وابن يوسف  
 وأشبه ويجعل لوقوف قال ابن عبد البر وهو غلط لأن أكثر الرواة عن مالك قالوا الصلاة قال لكن  
 لها وجه لأن تجميل الوقوف يستلزم تجميل الصلاة قال المحافظ وظاهر أن الاختلاف فيه من مالك  
 وكأنه ذكر باللائم لأن لفرض تجميل الصلاة حينئذ تجميل الوقوف (قال) سالم (فجعل) الحج  
 (ينظر إلى عبدالله بن عمر كيما يسمع ذلك) الذي قاله (منه) ففقه الفقه بالاشارة والخط قوله  
 (فلما رأى ذلك) نظره إليه (عبدالله قال صدق) سالم وفيه أن إقامة الحج إلى الخلفاء وإن الأمير يول في  
 الذين قول العلماء ويصير إلى رأيهم ومداخله العلماء السلاطين وأنه لا تقيصة عليهم في ذلك وقتوى  
 التمدد بخصرة معلمه عند السلطان وغيره وابتداء العالم بالفتوى قبل أن يسأل عنه قاله المهاب وتعبه  
 ابن الأمير أن عمر إنما ابتدأ بذلك لمسئلة عبدالله له في ذلك فإن الظاهر أنه كتب إليه كما كتب  
 إلى المجاج وفيه طلب العلو تشوف الحجاج إلى ما أخبر به سالم من ابن عمر ولم ينكره عليه وتعليم لفتاوى  
 السنن لمنفعة للناس واحتمال المفسدة المخفية لتحصيل المصلحة الكثيرة يؤخذ ذلك من مضي ابن عمر  
 إلى الحجاج وتعليمه وفيه الحرص على نشر العلم لا تنقاع الناس به وصحة الصلاة خلف القاسم وإن التوجه  
 إلى مسجد عرفة حين الزوال للجمع بين الظهرين في أول وقت الظهر سنة ولا يضر تأخير تدرج ما يستعمل  
 به المرء من تعلقات الصلاة كالغسل ونحوه قال الطحاوي وفيه حجة لمن أجاز للمصنف للمحرم ورواه الزين ابن

المنير ان الحاج ان يكن يتقى ان شكر الاعظام من سفل الدماء وغيره حتى يتقى المصنف والمعلمين ان عمر امله  
انه لا ينحى فيه النهى ولعل ان الناس لا يقتدون بالحج وتطرف في الحماط ان الحجة انما هي بعد انكار ان  
عمره يقتل الناس في اعتقاد الجواز وقال الملب فيه تأمير الادون على الافضل وتعهيه ابن المنير ان  
صاحب الامر في ذلك عبد الملك وليس بحجة ولا سيما في تأمير الحج واجوب اطاع ابن عمر بذلك فرار من  
الفتنة وانجرجه البخاري عن عبد الله بن يوسف والقبني والنسائي من طريق اشهب الثلاثة عن مالك انه

(الصلاة في يوم التروية والحج وعرفة)\*

التروية ثامن الحج بفتح الفوقية وسكنون الراء كسر الواو وخفة التخمية لانهم كانوا يروون فيه بالهم  
ويترقون من الماء لان تلك الاماكن لا يمكن فيها ان يراعيون واما الان فكثير جدا واستغنوا عن جل  
الماء وقد روى الفسكهني عن مجاهد قال قال عبد الله بن عمر يا مجاهد اذ رايت الماء بطريق مكة ورايت  
البناء ملوحا سدها فخذ حذر وفي رواية فاعلم ان الامر قد اطلق وقيل سميت تروية لان آدم اى فيه  
خواء واجتمع بها اولان ابراهيم رآى الميثه ذبح ابنه فأصبح يتروى اولان جبريل ادى ابراهيم فيه المناسك  
اولان الامام علم الناس فيه المناسك وهي شاذة اذ لو كان من الاول لقل يوم الرؤية والثاني لقل يوم  
التروى بشد الواو والثالث لقل الرؤيا والرابع لقل الرؤية وقوله والحج أى ترك صلاحها اذا واقت  
أمام منى وعرفة (مالك عن نافع ان عبد الله بن عمر كان يصلى الظهر والعصر والمغرب والعشاء والصبح بمنى  
ثم يغزو بمحجة يذهب وقت العزرة (اذا طلعت الشمس الى عرفة) اتباعا لما رواه هو وغيره من فعل النبي  
صلى الله عليه وسلم فروى أحمد عن ابن عمر انه كان يجب اذا استطاع ان يصلى الظهر بمنى من يوم التروية  
وذلك ان رسول الله صلى الله عليه وسلم صلى الظهر بمنى وفي الصحيحين عن انس صلى النبي صلى الله عليه  
وسلم الظهر والعصر يوم التروية بمنى وفي مسلم عن جابر فلما كان يوم التروية توجهوا الى منى وركب صلى الله  
عليه وسلم فصلى بها الظهر والعصر والمغرب والعشاء والفجر وفي أبي داود واترمذى وأحمد والحاكم عن ابن  
عباس صلى النبي صلى الله عليه وسلم الظهر يوم التروية والفجر يوم عرفة بمنى ولا جد عنه صلى النبي صلى الله  
عليه وسلم بمنى خمس صلوات ولابن خزيمة والحاكم عن عبد الله بن الزبير قال من سنة الحج ان يصلى الامام  
الظهر وما بعدها والفجر بمنى ثم يغدون الى عرفة قد استحب ذلك الاثمة الاربعة وغيرهم واما قول ابن  
عند الشيخين فعل كما يفعل أمراؤك فاشارة الى متابعة أولى الامروا لاحتراز عن مخالفة الجماعة وان ذلك  
ليس بواجب وان الامراء اذا كانوا اظهروا على صلاة الظهر ذلك اليوم بحكاهم من (قال مالك  
والامر الذي لا اختلاف فيه عندنا ان الامام لا يصح بالقرأة في الظهر يوم عرفة) لان اظهروا سرية وانه  
يخطب بالناس يوم عرفة بمحجامة مرة هاهم فيها ما ينفذ فيه بعد ذلك وفي حديث جابر في مسلم وغيره حتى  
اذا راى الناس أمرا بالقضاء فرحلت له فركب حتى أتى بطن الوادى خطب الناس فسال ان دماءكم  
الحديث فقيه انه يستحب للامام ان يخطب يوم عرفة في هذا الموضع وبه قال الجمهور وهو قول المدنيين  
والعامة من المالكية وهو المشهور في المذهب خلافا للمراقين ومروا بوله نعزل الذوى خالف فيها  
المالكية فيه نظرا لما روى قول العزقين منهم والصحيح خلافه وانفق الشافعية أيضا على استحبابها  
خلافا لما يروونه عياض والقرطبي وفي حديث جابر المذكور حجة للمالكية وغيرهم ان خطبة عرفة فردة  
اذا ليس فيه انه خطب خطبتين وما روى في بعض طرقه انه خطب خطبتين ضعيف قاله البيهقي وغيره  
ثم لا يراد به لم يبين في خبر جابر شيئا من المناسك في هذه الخطبة فينبغي في قول الفقهاء انه يعلم في خطب  
الحج ما يحتاجون اليه الى الخطبة الاخرى لانه صلى الله عليه وسلم اكتفى بقوله للمناسك عن يانه بالقول  
لانه اوضح واعتنى بما أهمه في الخطبة التي قالها والحج ما بعده ليست أفعالهم قدوة ولا الناس يستون

مشاهدتها واثباتها فاستحب لهم البيان بالقول (وار الصلاة يوم سرفة تمامها في ظهورها وافقت الجمعة فاثباتها في ظهورها) لكنهما قصرت من اجز السفر (للاجتماع على ان يجتمع صلى الله عليه وسلم كانت يوم الجمعة وفي غيره في حديث جابر بعد ذكر الخطة ثم ذن بلال ثم قام صلى الله عليه وسلم اقام فصلى العصر ولم يصل بينهما شيئاً) قال مالك في امام الحاج اذا وافق يوم الجمعة يوم عرفة او يوم النحر وبعض ايام التشریق التي بعد يوم النحر (انه لا يجتمع) بالتسهيل لا يصلي الجمعة (في شيء من تلك الايام) لانه خلاف السنة ولانه لاجتماعه على مسافر

(صلاة زلزلة)\*

(مالك عن ابن شهاب عن سالم بن عبد الله عن عبد الله بن عمر ان رسول الله صلى الله عليه وسلم صلى المغرب والعشاء المزدلفة جميعاً) أي جمع بينهما تأخير كما دل على ذلك روايات اخر منها التي تأييدها وقوله في رواية ابن ابي ذئب عن ابن شهاب باقامة اقامة جمع بينهما ان كان ليس في هذا اللفظ من حيث هو ما يدل على انه جمع بينهما لان مدلول جميعاً تأكيد كونه صلاه ما يلزم لفة تأماده وهو ما اؤكل واحدة في وقتها فلا دليل فيه على ذلك وان كان الواقع انه جمع بينهما لارايان الاخر ولا نه انما نفر من عرفة بعد الغروب فلا يمكن انه وصل الى المزدلفة قبل دخول وقت العشاء بحيث صلى كل واحدة في وقتها وفيه الجمع بالعشاءين بالمزدلفة جمع تأخير وجمعة عليه واخرجه مسلم عن يحيى وابوداود عن القعني والنسائي من طريق ابن مهدي الزلزلة عن مالك به رتبة ابن ابي ذئب في البخاري وغيره عن الزهري نحوه (مالك عن موسى بن عتبة) يضم الدين وسكون القاف المدي (عن كريب) يضم اليكفي وفتح الراء وسكون التحتية وموحدة (مولي ابن عباس) المدي المتوفي سنة ثمان وتسعين (عن اسامة بن زيد) قال ابو عمر كذا رواه الحفاظ الالباب عن مالك الاشهب وابن الماجشون فتتال عن كريب عن ابن عباس عن اسامة والصحيح اسقاط ابن عباس من اسناده انه سمعه يقول دفع رسول الله صلى الله عليه وسلم من عرفة أي رجوع من وقوف عرفة به وفات لان عرفته اسم للرم يعرفات باللفظ الجمع اسم للوضع وحيدة فيكون المصنوع اليه محذوفاً لكن على مذهب من يقول ان عرفته اسم للكان ايضاً لا حاجة الى التفسير (حتى اذا كان بالشعب) بكسر الميم واسكان المهملة واللام للهمزة والمراد الذي دون المزدلفة كما في رواية محمد بن ابي سريته عن موسى بن عقبة في الصحيحين (نزل فيبال) ولمسلم من طريق محمد بن عقبة عن كريب لما أتى الشعب الذي ينزله الامراء وله من طريق ابراهيم بن عقبة عن كريب الشعب الذي يلج الناس فيه للغرب ولفظا كهني عن قضاء الشعب الذي يصلي فيه الخلفاء الا ان المغرب والمراد بالانشاء والامراء بنو أمية كانوا يصلون فيه المغرب قبل دخول وقت العشاء وهو خلاف السنة وقول كريب ما ذكره فقال اتخذ رسول الله صلى الله عليه وسلم مسالاً اتخذته صلى الله عليه وسلم الفاكهي ولا بن المنذر عن جابر لا صلاة الا بجمع وسنده صحيح وقيل عن الكوفيين وابن القاسم وجوب الاعادة والجمهور على الاجزاء وقاله ابراهيم بن يوسف واحد (فموضاً) بما عزم كما رواه عبد الله بن احمد في زوائده من ابيه باسناد حسن عن علي بن ربيعة روى عن من منع استعجله لغير الشرب (فليسبع الوضوء) أي خذ في رواية محمد بن يحيى حملة موضاً أرضه خفيفاً وقيل معناه توضع امرأة مرة أو خفف ستمال المبالغة في غالب عاديد المراد البغوى واستبعد وقال ابن عبد البر استعجل به واطلق عليه اسم الوضوء الخ لانه من الوضوء وهي انضادة ومنى الاسباغ الا كمال أي لم يكمل وضوءه فيه وضاً للصلاة قال وقد قيل ان وضوءاً خفيفاً لكن الاصول تدفعه لانه لا يشرع الوضوء للصلاة واحدة مرتين وليس ذلك في ايدي مالك وقيل من تمام لم يوضأ جميع اعضاء الوضوء بل اقتصروا على بعضها وهو ضعيف وحكي ابن بطار ان يحيى بن

سبق ابا عمر الى ما اختاره قال الحافظ وهو متعقب بهذه الرواية الصريحة وقد تابع محمد بن أبي خزيمة  
عليها محمد بن عتيبة أخو موسى عند مسلم بمثل لفظه وإبراهيم بن عتيبة أخو حماد في مسلم أيضاً فقطوضاً  
وموضاً ليس بالبالغ وفي البخاري عن يحيى بن سعيد عن موسى بن عتيبة بلفظ فجعلت أصب عليه  
ومتوضاً ولم يكن عادته صلى الله عليه وسلم أن يباشر ذلك منه أحد حال الاستنجاء وأما اعتلال ابن عبد البر  
بان الوضوء لا يشرع مرتين لصلاة واحدة فليس بلازم لاحتمال أنه توضأ ثانياً عن حدث طارو وليس شرط  
تجديده إلا أن صلى به فرضاً ولا يمتنع عليه بل أجازها جماعة وأن كان الأصح خلافه أو انما توضأ أولاً  
المستديم الطهارة ولا سيما في تلك الحالة لكثرة ذكر الله حينئذ وخفف الوضوء لقلّة الماء وقال الخطابي  
انما ترك اسباغها حتى نزل الشعب ليكون مستحباً للطهارة في طريقه وتحوّز فيه لانه لم يرد أن يصلي به فلما  
نزل وأرادها أسبغها (فقلت له الصلاة) بالنصب على الإغراء أو بتقدير ائذ كراوتريد قال الحافظ ويؤيده  
رواية اتصلي (يا رسول الله) ويجوز الرفع على تقدير حضرت الصلاة مثلاً (قال الصلاة) بالرفع على  
الابتداء خبره (أمامك) بفتح الهمزة والنصب على الظرفية أي موضع هذه الصلاة قدامك وهو المزدلفة  
فهو من ذكر الجمال وأرادة الحيل أو التقدير وقت الصلاة قدامك ففيه حذف وضاف إذا الصلاة نفسها  
لا توجد قبل العبادة وإذا وجدت لا تكون إماماً أو معيماً ما لك لا تقونك وستدركها ووجهه تذكير  
التابع ما تركه متبوعه ليقبله أو يعتذر عنه أو يبين له وجهه صوابه (فركب) ناقته القصوراء (فلما جاء  
المزدلفة نزل فتوضأ) بما قرأه من (فأسبغ الوضوء) فيه تجديده الوضوء دون فصل بصلاة قال الخطابي  
وفيه نظير لاحتمال أنه أحدث (ثم أقيمت الصلاة فصلى المغرب) بالناس قبل حط الرجال كما في رواية  
(ثم أناخ كل إنسان) منها (يعبره في منزله) رقباً بالدواب واللامن من تشويشهم بها (ثم أقيمت العشاء  
فصلاها) بالناس وبين مسلم عن إبراهيم بن عتيبة عن كريب أنهم لم يزدوا بين الصلاتين على الإناخة ولا فله  
فأقام المغرب ثم أناخ الناس ولم يحلوا حتى أقام العشاء فصلاها ثم حلوا وفيه إشعار بأنه خفف القراءة  
في الصلاتين وأنه لا بأس بالعمل اليسير بين الصلاتين فيجمع بينهما ما لا يتطوع ذلك الجمع وجمع  
التأخير بمزدلفة وهو أجمع لكنه عند الشافعية وطائفة بسبب السفر وعند الحنفية والمالكية بسبب  
النسك وأغرب الخطابي فقال لا يجوز أن يصلي الحاج المغرب إذا أقام من عرفة حتى يبلغ المزدلفة  
ولو أخرز أنه في غير هاتين أجزأه النبي صلى الله عليه وسلم لم عن وقتها الموت أهوا في سائر الأيام (ولم يدل  
بينهما شيئاً) أي لم يتفعل بينهما لانه يحل بالجمع لأن الجمع يجمعهما بوجه واحدة فوجب الولاية  
كركعات الصلاة ولولا اشتراط الولاية لما ترك صلى الله عليه وسلم الرواتب وظاهر الحديث انه لم يؤذن لهما  
لانه اقتصر على الإقامة وبه قال الشافعي في الجديد والثوري وأحمد في رواية وفي البخاري والله أي عن  
ابن مسعود أنه أتى المزدلفة فأمر رجلاً فأذن وأقام ثم صلى المغرب ثم أرفأذن وأقام ثم صلى العشاء ركعتين  
فذكر الحديث وقال في آخره رأيت النبي صلى الله عليه وسلم يفعل فيه مشروعية الأذان والإقامة لهما  
وبه أخذ مالك واختاره البخاري قال ابن عبد البر ولا أعلم في ذلك حديثاً مرفوعاً قال ابن خزيمة لو ثبت  
ذلك عن النبي صلى الله عليه وسلم لقات به وتعقب ذلك الحافظ العراقي في شرح الترمذي بأن قول ابن  
مسعود رأيت النبي صلى الله عليه وسلم يفعل ان أراد به جميع ما ذكره في الحديث فهو مرفوع وإن  
أراد به كون العشاءين في هذا الوقت فيكون ذكر الأذانين والإقامة من موقوف عليه وهو الظاهر  
وروي ابن عبد البر أن أحمد بن خالد كان يتعجب من مالك حيث أخذ بحديث ابن مسعود وهو من رواية  
الكوفيين مع كونه موقوفاً عليه ومع كونه لم يروه وترك ما روي عن أهل المدينة وهو مرفوع  
قال ابن عبد البر وأنا أعجب من الكوفيين حيث أخذوا برواية أهل المدينة وهو أن جميع بينهما بإذان

واقامة واحدة وتركو قول ابن مسعود مع انهم لا يدلون به احدا وواجاب الحافظ بان مالكا اعتمد  
صدع عمر في ذلك وان كان لم يروه في الموطا فقد رواه الطحاوي باسناد صحيح عنه ثم اوله بانه مجهول على ان  
احصاه بغير قواعده فاذن لهم ليجتمعوا ويجمع بهم ولا يفتى في تكافئه ولو تافى له ذلك في حق عمر لكونه  
الامام الذي يقيم للناس حجيهم لم يتأت له في حق ابن مسعود لانه انما كان معه ناس من اصحابه لا يحتاج  
في جمعهم الى من يؤذنهم واختاره الطحاوي حديث جابر في مسلم انه صلى الله عليه وسلم جمع بينهم  
بأذان واحد واقامة اثنين وهذا قول الشافعي في القديم وابن الماجشون وروايه عن احمد وجاه عن ابن عمر كل  
واحدة من هذه الصفات الثلاثة اخرجها الطحاوي وغيره وكأنه رآه من الامراخبر به وعنه صفة  
رابعة لاقامة لهم مرة واحدة رواه مسلم وابوداود والنسائي وخامسة الاذان والاقامة مرة واحدة رواه  
النسائي وسادسة ترك الاذان والاقامة فيهما رواه ابن خزم انتهى لمخصا فلهذا ما أدق نظره  
لما اختلفت الروايات عن ابن عمر لم يأخذ به واخذ بما جاء عن عمر وابن مسعود لاعتقاده كما قال ابن  
عبد البر من جهة النظر فان النبي صلى الله عليه وسلم في الصلاة يعرفه والمزدلفة ان الوقت لها جميعا  
وقت واحد واذا كان كذلك وكانت كل واحدة تصلى في وقتها لم تكن واحدة ولي بالاذان والاقامة  
من الاخرى لانه ليس واحدة منهم فائتة تقضى وانما هي صلاة تصلى في وقتها وكل صلاة صليت في وقتها  
فستتم بان يؤذن لها وتقام في الجماعة وهذا بين انتهى وهذا الحديث رواه البخاري في الوضوء وابوداود  
عن القعنبى والبخارى ايضا عن عبد الله بن يوسف وهو سلم عن يحيى بن الثلثة عن مالك بن نافع عن يحيى بن  
سعيد الانصارى عن موسى في الصحيحين (مالك عن يحيى بن سعيد) الانصارى (عن عدى) بالذال  
(ابن ثابت الانصارى) الكوفي المتوفى سنة ست عشرة ومائة وفيه رواية تابى عن تابعي يحيى بن  
عدى (ان عبد الله بن يزيد) بيا عقبه الزاى ابن زيد بل ياء ابن حصين الانصارى (المخطئ) بفتح  
المجمة وسكون الملهمة نسبة الى بنى خطمة بطن من الانصار حصاني صغير زاد في رواية الليث عند مسلم  
وكان أميراً على الكوفة على عهد ابن الزبير (اخبره ان ابى ايوب) خالد بن زيد (الانصارى اخبره انه صلى  
مع رسول الله صلى الله عليه وسلم في حجة الرءاع المغرب والعشاء بالمزدلفة جميعاً) أى جمع بينهم جميعاً  
تأخير زاد الطبراني من طريق جابر الجعفي ومحمد بن أبي ليلى كلاهما عن عدى هذا الاسناد باقامة واحدة  
والجعفي ضعيف لكن تقوى بتابعه محمد بن فضال عن محمد بن علي قول ابن خزم ليس في حديث ابى ايوب ذكر اذان  
ولا اقامة كذا قال الحافظ واظهار ان نفي ابن خزم بالنظر الى الصحة وهذا الحديث رواه البخارى في المغازى  
عن القعنبى عن مالك بن نافع عن سليمان بن بلال عند الشيخين والليث بن سعد عند مسلم كلاهما عن يحيى  
ابن سعيد (مالك عن نافع عن عبد الله بن عمر كان يصلى المغرب والعشاء بالمزدلفة جميعاً) اقتداء بالنسائي  
صلى الله عليه وسلم وعقب المرفوع بالموقوف اشارة الى بقاء العمل به وانه لا يطرقة احتمال التمسك وفي  
رواية جوهرية عن نافع كان ابن عمر يجمع بين المغرب والعشاء جميعاً غير انه يمر بالشعب الذى اخذ رسول  
الله صلى الله عليه وسلم فيدخل فيتمغض ويتوضأ ولا يصلى حتى يصلى بجمع رواه البخارى وهو بالقاء  
وضاء محجمة من الانتقاض كناية عن قضاء الحاجة فقد اتبعه حتى في قضاء الحاجة بالشعب لانه كان  
شديد الاتباع

\* (صلاة منى) \*

(قال مالك في اهل مكة انهم يصلون بمكة اذا حجوا ركعتين ركعتين بالتركيب للتعظيم في كل رباعية حتى  
يتصرفوا الى مكة) لان اهل مكة حجاج مع النبي صلى الله عليه وسلم وقصر وراعه بمكة ولم يقل لهم اتموا فدل  
على انه قصر لان الشك اذ ليس بين منى ومكة مسافة قصر وما رواه الترمذى عن عمران بن حصين شهدت مع

التي صلى الله عليه وسلم الفتح فكان يصلي ركعتين ويقول يا اهل مكة اتوا فانا قوم سفر فضعيف ولو وضع  
فلادلاله فيه على انه ترك اعلامهم يعني استغناء بما تقدم بمكة لان القصة في الفتح وقصة منى في حجة الوداع  
فكان لابد من البيان بعد العهد (مالك عن هشام بن عروة عن ابيه) مرسل وهو في الصحيحين وغيرهما  
من حديث ابن مسعود وابن عمر (ان رسول الله صلى الله عليه وسلم) صلى الصلاة الرباعية حتى زاد  
في رواية لمسلم عن ابن عمر وعروة (ركعتين) قصرا (وان ابا بكر صلاها بمكة ركعتين) في خلافته  
وان عمر بن الخطاب صلاها بمكة ركعتين وان عثمان صلاها بمكة ركعتين وقائدة ذكر الخلفاء مع قيام  
الحجة بالفعل النبوي وحده ان هذا الحكم لم ينسخ اذ لو نسخ ما فعله الخلفاء بعده (شطر) أي نصف  
(امارته) بكسر الهمزة أي خلافته وفي مسلم عن ابن عمر وعثمان ثمان سنين اوست سنين بالشك وتبين  
من رواية الموطن ان الصحيح ست لان خلافته كانت ثلثي عشرة سنة (ثم اتهموا بعد) بالنساء على الفم  
لان التصرف والائتمام جائزان للسافر فرأى عثمان ترجيح طرف الائتمام لان فيه زيادة مشقة وفي الصحيح  
عن ابن شهاب قلت لعروة ما بال عائشة تتم قال تأولت كما تأول عثمان وهذا فيه رد على من زعم ان  
عثمان انما اتهم لانه تأهل بمكة اولاً لانه امير المؤمنين فكل موضع له دار اقامته على الاقامة بمكة اولاً لانه  
استجد له ارضاً بمكة لان سبقت الناس الى مكة لان جميع ذلك منتف في حق عائشة وأكثره  
لادليل عليه بل هي ظنون ممن قالها ويرد الاول انه صلى الله عليه وسلم كان يسافر بزوجاته وقصر  
واثناني انه صلى الله عليه وسلم كان أولى بذلك والثالث ان الاقامة بمكة على المهاجر حرام والرابع  
والخامس لم يتلافيا يكفي الظن في ذلك والاول وان نقل وانخرجه أحدوا البيهقي عن عثمان وانه لما  
صلى بمكة أربع ركعات انكر عليه الناس فتناول في تأهل بمكة لما قدمت واني سمعت رسول الله صلى  
الله عليه وسلم يقول من تأهل ببلد فانه يصلي صلاة مقيم فهذا حديث لا يصح لانه منقطع وفي روايته من  
لا يحتج به ويرده قول عروة ان عائشة تأولت ما تأول عثمان ولا جائز ان تأهل عائشة اصلاً فدل على وفاء  
ذلك الخبر ثم ظاهر لي انه يمكن ان مراد عروة التشبيه بعثمان في الائتمام بتأويل الاتحاد وتأويلهما ويقويه  
ان الاسباب اختلفت في تأول عثمان وتكاثر بخلاف تأويل عائشة والمقول ان سبب اتمام عثمان انه  
كان يرى القصر محتمل ما بين كان شاخصاً ساثراً واما من أقام في مكان اثنائه سفره فله حكم المقيم فيتم  
لما رواه أحمد بإسناد حسن عن عباد بن عبد الله بن الزبير قال لما قدم معاوية حاجاً صلى بنا الظهر ركعتين  
بمكة ثم انصرف الى دار الندوة فدخل عليه مروان وعمر بن عثمان فقالا لقد عبت امر ابن عمك لانه كان  
قد أتم الصلاة وقال وكان عثمان حيث أتم الصلاة اذا قدم مكة صلى بها الظهر وأربعاء والعصر والعشاء أربعاً  
أربعاً ثم اذا خرج الى منى وعرفة قصر الصلاة فاذا فرغ من الحج وأقام بمكة صلى بها الظهر ركعتين وقال ابن بطال الصحيح  
ان عثمان وعائشة رأيا ان النبي صلى الله عليه وسلم انما قصر لانه اخذ باليسر على امته فأخذوا انفسهم بما  
بالسدة ورجحه جماعة من آخرهم القرطبي لكن ما قبله أولى لتصريح الراوي بالسبب وروى الطحاوي  
وغيره عن الزهري قال انما صلى عثمان أربعاً لان الاعراب كثروا في ذلك العام فأحب ان يعلمهم ان  
الصلاة اربع وروى البيهقي عن عثمان انه اتهم بمكة ثم خطب فقال ان القصر سنة رسول الله صلى الله عليه  
وسلم وصاحبه ولكنه حدث طعام يعني بفتح الطاء والمجعة فتفتت ان يستنوا وله عن ابن جريج ان اعراباً  
ناداه بمكة يا امير المؤمنين ما زالت اصليهم ما نذرايتكم عام اول ركعتين ولا مانع ان يكون هذا اصل سبب  
الائتمام ولا يعارض الوجه الاول الذي اخترته بل يقويه من حيث ان حاله الاقامة في اثنائه السفر قريب  
الى قياس الاقامة المطالعة علم بخلاف السائر وهذا ما أدى اليه اجتهاد عثمان قاله المحافظ واستدل مالك  
بهذا الحديث على ان الحجاج تصرون الصلاة بمكة وعرفة ولو كانوا من اهل مكة وبمكة ولو كانوا من اهل



منى وعرفة وإنما يتبع ان يقصر أهل مكة بها أو أهل منى بها أو عرفة بها ان يقصرهم مع النبي صلى الله عليه وسلم قال عياض ولان في تكرار مشاعر الحج ومناسكهم مقدار المسافة التي يجوز فيها قصر الصلاة عند الجميع وقال الاكثر انما يجوز القصر لغير أهل مكة وفي عرفة لانهم مقيمون اوفى شرف قصر وقال بعض المالكية لم يجوز القصر لأهل مكة بنى لقائل لهم النبي صلى الله عليه وسلم أقموا وليس بين منى ومكة مسافة قصر فدل على ان القصر للنسك وأجيب بأن الترمذي روى عن عمران بن حصين شهدت مع رسول الله صلى الله عليه وسلم الفتح فأقام بمكة ثمان عشرة ليلة صلى ركعتين ويقول يا أهل مكة أقموا فانما قوم سفر فكانت ترك اعلامهم بذلك بنى استغناء بما تقدم بمكة قال الحافظ وهذا ضعيف لان الحديث من رواية علي بن زيد بن جعدان وهو ضعيف ولو صح فالقصة في الفتح وقصة منى في حجة الوداع فكان لا بد من بيان ذلك بعد العهد قال ولا يخفى ان اصل البحث منى على تسليم ان المسافة بين مكة ومنى لا قصر فيها وهي من محال الخلاف انتهى على انه قديم على ان حديث عمران لو صح من أدلتنا قوله ذلك لأهل مكة فيهدون قوله لهم لما جئوا معه بنى وعرفة دليل على انهم يقصرون في ذلك كما فهمه أسلم وابن المديني كما ذكره بقوله (مالك عن ابن شهاب عن سعيد بن المسيب ان عمر بن الخطاب لما قدم مكة صلى ٢٢) اماما لانه التحليقة ولا يؤم رجل في سلطانه (ركعتين ثم انصرف) من الصلاة بالسلام (فقال يا أهل مكة أقموا صلاتكم فانما قوم سفر) بفتح فكون جمع سا فو ك ب وراكب (ثم صلى عمر بن الخطاب ركعتين بنى) بالداس (ولم يبلغنا انه قال لهم شيئا) أى لأهل مكة ثم روجع منها الشيخ فدل على ان سنتهم حينئذ القصر (مالك عن زيد بن أسلم عن ابيه ان عمر بن الخطاب صلى للناس) أى بهم اماما (بمكة ركعتين فلما انصرف) سلم من الصلاة (قال يا أهل مكة أقموا صلاتكم فانما قوم سفر من عمر) الرابعة (ركعتين بنى ولم يبلغنا انه قال لهم شيئا) فدل ذلك على ان أهل مكة يقصرون بنى اذا حجوا اذ لو لم يهمل الاتمام لبيته لهم كما يبيته في مكة وزعم انه تركه اكفاء بالبيان بمكة ممنوع وسنده ان الاصل عدم الاكتفاء في بيان الاحكام لاسيما مع اختلاف محل وتقديم القصر طريق ثالث لا ثم عمر وهو مالك عن ابن شهاب عن سلم عن ابيه ان عمر كان اذا قدم مكة صلى بهم فذكره (سئل مالك عن أهل مكة كيف صلاتهم بعرفة) الرابعة (اركتان) هي (ثم اربع وكيف) وأمير الحاج ان كان من أهل مكة يصلي الظهر والعصر بعرفة اربع ركعات (اتماما) اربع ركعتين (قصر) وكيف صلاة أهل مكة في اقامتهم) أيام الحرمي (فقال مالك يصلي أهل مكة بعرفة ومنى ما أقاموا) مدة اقامتهم (بهم اربع ركعتين ركعتين) بكل رباعية (يقصرون الصلاة حتى يرجعوا الى مكة) عملا بالسنة (قال وأمير الحاج ايضا اذا كان من أهل مكة قصر الصلاة بعرفة وأيام منى) لان سبب القصر النسك فلا فرق بين بعد وقرب (وان كان أحدا ساكننا بنى مقيما فان ذلك) الاحد (بم الصلاة بنى وان كان أحدا ساكننا بعرفة مقيما بها) وان لم يكن من أهل أهلها فالمدار على اقامته (فان ذلك يتم الصلاة بها ايضا) لانها في اوطانها كما أهل مكة اذا حرموا بالحج بمكة يتيمون قبل الخروج الى منى وعرفة فالصابط ان أهل كل مكان يتيمون فيه ويقصرون فيما عدا ذلك قال ابن المنبر السري القصر في هذه المواضع المتقاربة اظاهار الله تعالى لفضله على عباده حتى اعتد عليهم بالمحركة القريبة اعتداده بالسفر البعيد فجعل الوافدين من عرفة الى مكة كأنهم سافروا اليها ثلاثة ايام سافر الى المزدلفة ولهذا يقصر أهل عرفة بالمزدلفة وسفر الى منى ولهذا يقصر أهل المزدلفة بنى وسفر الى مكة ولهذا يقصر أهل مكة فبني على قربها من عرفة معدودة بثلاث مسافات كل مسافة منها سفر طويل وسر ذلك والله أعلم انهم كلهم وفد الله وان البعيد كالقريب في اسباغ الفضل انتهى



معدودات الآية وقد قيل انما سميت معدودات لانها اذا زيد عليها شيء عد ذلك حصرا اي في حكم حصر العدد ثم مقتضى كلام اهل اللغة والفقهاء ان ايام التشريق ما بعد يوم النحر على اختلافهم في انها ثلاثة ايام وان لم يكن ما ذكره من سبب تسميتها بذلك يقتضي دخول يوم العيد فيها وقد حكى ابو عبيد قولين احدهما لانهم كانوا يشرقون فيها الحوم الاضاحي اي يقددونها ويبرزونها للشمس فانهم لما لانها كانوا ايام تشرى لصلاة يوم النحر فصارت تبعا ليوم النحر وهذا الحجب القوي ان الى وقيل سميت بذلك لان العيد انما يصلى بعد ان تشرق الشمس وعن ابن الاعراب لان الهدايا والضحايا لا تبحر حتى تشرق الشمس وكان من اشرف يوم العيد منها شهرته بلقب بخصه وهو يوم العيد والافهى في الحقيقة تبع له في التسمية كاتبين من كلامهم ومنه قول علي لاجمة ولا تشرى الا في مصر بجاءع رواه ابو عبيد باسناد صحيح موقوفا ومعناه لا صلاة جمعة ولا صلاة عيد ومنه حديث الشعبي مرسل من ذبح قبل التشرى فليعد اي قبل صلاة العيد رواه ابو عبيد برجال ثقات وقال ابو حنيفة التشرى التذكير في الصلاة اي لا تكبر الا على اهل الامصار قال ابو عبيد وهذا لم يجد احدا يعرفه ولا واقفه عليه صاحباه ولا غيرهما انتهى وهذا كما يدل على ان يوم العيد من ايام التشريق

(صلاة المعرس والمحب)\*

(مالك عن نافع عن عبد الله بن عمران رسول الله صلى الله عليه وسلم اناخ) بنون ومعجمه اي برك راحلته (بالبطحاء) بالمدح من الحج كافي رواية موسى بن عقبة عن نافع في الصحيحين (التي يذى الحليفة) احترازا عن البطحاء التي بين مكة ومضى (فصلي بها) وليس هذا من مناسك الحج وانما يؤخذ منه اما كن نزوله صلى الله عليه وسلم ليتأسي به فيها الا لا يخلو شيء من أفعاله عن حكمته وايضا لطلب فضل ذلك الموضع لما في الصحيحين عن سالم عن أبيه ان رسول الله صلى الله عليه وسلم أرى في معرسه يذى الحليفة فقيل له انك يبطحاء مباركة (قال نافع وكان عبد الله بن عمر يفعل ذلك) تأسيًا بالمستطفي وكان ابن عمر شديد التأسي به وفي الصحيحين عن موسى بن عقبة وقد اناخ بتأسيه بالمناخ من المسجد الذي كان ابن عمر يخرج به يتجرى معرس النبي صلى الله عليه وسلم وهو اسفل من المسجد الذي يبطن الوادي يشه وبين القبلة وسط من ذلك وروى مسلم حديث الباب عن يحيى عن مالك به (قال مالك لا ينبغي لاحد ان يمجا وزالمعرس) بضم الميم وفتح العين وازالة الثقيلة وباسكان العين وفتح الراء حقيقة موضع النزول (اذا قتل) بقاف فقام بمقتوحين رجح من الحج (حتى يصلي فيه) تأسيًا وان مر به في غير وقت صلاة فليقيم به (حتى تحل الصلاة ثم صلى ما بدا له) يعني أي شيء يتسمر له (لانه بلغني ان رسول الله صلى الله عليه وسلم عرس به) بث الداء نزل به ليتبرح صلى به كما مر في الحديث قال انوزيد النعريس نزول المسافر أي وقت كان من ليل أو نهار للاستراحة وخصه غيره بنزوله آخر الليل (وان عبد الله بن عمر اناخ به) برك راحلته تأسيًا وقبل مراده صلى الله عليه وسلم بالنزول يذى الحليفة في رجوعه والتمام به حتى يصبح لثلاثين فيا الناس اهلهم كما نبى عن ذلك في غير هذا الحديث حتى يبلغهم الخبر فيتمشط الشئعة وتستجد الغيبة ويصلح النساء من شأنهن لثلاثين عينا وانف على ما يكره فيمدح ذلك في الالفة حكاه عياض (مالك عن نافع ان عبد الله بن عمر كان يصلي الظهر والعصر والعشاء والمغرب والعشاء) اذا رجع من منى (بالمحب) بضم الميم وفتح الحاء والصاد المهملة الثقيلة وموحدة قال ابن عبد البر وتبعه عياض اسم لمكان متبع بين مكة ومنى وهو اقرب الى منى وتعال له الا يطع والبطحاء وخيف بني كانه والخيف الى منى يضاف ودليله قول الشافعي وهو عام بمكة وأجاز ما ومنى وأقطارها

يا ابا كفاف بالمحب من منى \* واحتف بتأطن خيفها والناقص

قال الا ترى وانما يصح الاحتجاج به اذا جعل من منى في موضع السعة للحصب اما اذا علق برا كما فلا حجة فيه ونظيره قول عمر بن ابي ربيعة

نظرت اليها بالحصب من منى \* وفي نظري لولا التحرج عادم

\* (وابن منها قول مجنون بني عامر) \*

وداع دعا اذا نحن بالحيث من منى \* فبهيج لوعات القواد وما يدرى

دعا باسم ايلي غير ما فكأنما \* اطاريليلي طائر اركان في صدري

وظاهر قول مالك في المدونة اذا رحلوا من منى نزلوا بالبطح مكة وصلوا الظهر والثلاثة بعدها ويدخلون مكة اول الليل انه ليس من منى (ثم يدخل مكة من الليل فيطوف بالبيت) اتباعا للفعل النبوي كما رواه مسلم من طريق عبيد الله بن عمر عن نافع عن ابن عمر كان النبي صلى الله عليه وسلم وأبو بكر وعمر ينزلون الا بطح وله من طريق حذيفة بن جابر عن نافع عن ابن عمر انه كان يرى التحصيب سنة قال نافع وقد حصب رسول الله صلى الله عليه وسلم والمخلفاء بعده وفي الصحيحين عن عائشة نزول الا بطح ليس بسنة انما نزل رسول الله صلى الله عليه وسلم لانه كان اسبح مخروجه اذا خرج اى اسهل لتوجهه الى المدينة ليستوعب في ذلك البطح والمتعذروا يكون مدينتهم وقصباتهم في السحر ورحيلهم باجمعهم الى المدينة وفيهم ما عن ابن عباس ليس التحصيب بشئ انما هو منزل نزل رسول الله صلى الله عليه وسلم وسلم وابي داود وغيرهما عن ابي رافع وكان على ثقل النبي صلى الله عليه وسلم قال لي يا مرفي صلى الله عليه وسلم ان انزل الا بطح حين خرج من منى ولكن جئت ففصرت قبته فجاء فنزل انتهى لكن لما نزل كان النزول به مستحبا اتباعا له لتعريفه على ذلك وقد فعله المخلفاء بعده واليه ذهب مالك والشافعي والجمهور وقال الحاصل ان من نفى كونه سنة كعائشة وابن عباس اراد انه ليس من الماسك فلا يلزم بتركه شيء ومن اثبته كابن عمر اراد دخوله في عموم الناس بافعاله لا الا لزام بذلك

\* (البيتونة بمكة لىالى منى) \*

ينصب لىالى على الظرفية اى يمنع من ذلك لوجوب المبيت بنى لىالى الخبر الا ترى ان رخص لرعاة الابل لان التعبير بالرخصة يقتضى ان مقابها اعزيمة وان الاذن انما وقع للمدة المذكورة فان لم توجد لم يحصل اذن وبالوجوب قال الجمهور وروى في قول للشافعي ورواية عن احمد وهو مذهب الحنفية انه سنة ووجوب الدم بتركه ينهى على هذا الخلاف ولا يحصل المبيت الا بعظم الدليل (مالك عن نافع انه قال زعموا ان عمر بن الخطاب كان يبعث رجلا لا يدخلون الناس من وراء العقبة) الى منى لان العقبة ليست من منى بل هي حذفت من منى جهة مكة وهي التي يبيع النبي صلى الله عليه وسلم الانصار عندها على الهجرة (مالك عن نافع عن عبد الله بن عمر ان عمر بن الخطاب قال لا يبيتن احد من الحاج لىالى منى من وراء العقبة) فان بات جل ليلة فالدم (مالك عن هشام بن عروة عن ابيه انه قال في البيتونة بمكة لىالى منى لا يبيتن احد الا بئى) لوجوب المبيت بها للحاج ولو ضرورة كخوف على متاعه او مرض وقد روى ابن نافع عن مالك من حاسبه مرض فبات بمكة عليه هدى الى الرعاية الحديث الا ترى واهل السقاية الحديث الصحيح رخص النبي صلى الله عليه وسلم للعباس ان يبيت بمكة ايام منى من اجل سقايته

\* (روحى الجمار) \*

جمع جرة وهي اسم لجمع الحصى سميت بذلك لاجتماع الناس بها يقال تجمر بنو فلان اذا اجتمعوا وقيل ان العرب تسمى الحصى الصغار جارا فسميت بذلك تسمية للشيء بلازمه وقيل لان آدم وابراهيم لما عرض

ليه ما ليس فمصه به جـ ر بين يديه أى أسرع ذكره فى الفتح وقال الشهاب القرافى الجمار اسم للحصى  
 لا المكان والجرة اسم للعداء وانما سمي الموضع جرة باسم ما جاوره وهو اجتماع الحصى فيه والاولى منها  
 هي التي الى مسجد الخندق اقرب ومن بابها الكبير اليها ألف ذراع وما شاذ ذراع وأربعة وخمسون ذراعاً  
 وسدس ذراع ومنها الى الجرة الوسطى ما شاذ ذراع وخمسة وسبعون ذراعاً ومن الوسطى الى جرة القبة  
 ما شاذ ذراع وسبعة أذرع كل ذلك بذراع الحديد (مالك انه بلغه) أخرجه عبد الرزاق بسنده عن سليمان  
 ابن ربيعة (ان عمر بن الخطاب كان يقف عند الجمرتين الاولين) احدهما الاولى التي تلى مسجد منى  
 والثانية الوسطى (وقوفاً طويلاً حتى يمل التمام) يفتح ايام اتباع المصح عنه صلى الله عليه وسلم في البخاري  
 وغيره انه اطال الوقوف عندهما (مالك عن نافع ان عبد الله بن عمر كان يقف عند الجمرتين الاولين  
 وقوفاً طويلاً مقدار ما يقرأ سورة البقرة كما رواه ابن ابي شيبة باسناد صحيح عن عطاء عن ابن عمر (بكر الله)  
 زاد سالم على اثر كل حصاة أى من السبع ففيه مشروعية التكبير عند كل حصاة واجمعوا على ان  
 من تركه لاشئ عليه الا الثوري قال يطعم وان جبريد بن نأجب الى (وسمعه ويحمد دوديد عرائه)  
 يخضوع قلب وخشوع جوارح (ولا يقف عند جرة القبة) لادعاء زاذني البخاري من رواه سالم عنه  
 ويقول هكذا رأت النبي صلى الله عليه وسلم يفعل (مالك عن نافع ان عبد الله بن عمر كان يكبر عند رمي  
 الجرة كما رمي بحصاة) اتباع الفيل النبي صلى الله عليه وسلم وقد قال خذ واعني مناسككم  
 (مالك انه سمع بعض أهل العلية يقول الحصى التي يرمى بها الجمار مثل حصى الخندق) بالخاء والذال المعجمتين  
 اصله الرمي بطرفي الابهام والسبابة ثم اطلق هشاعلى الحصى الصغار مجازاً واختلاف في انه قد روى القولة  
 أو الذوات أو دون الانملة عرضاً طويلاً ولا يجوز الصغير جداً كقصة وحصة كالادم وانما (قال مالك  
 واكبر من ذلك قال لا يجب الى) مع ان في مسلم وابي داود وغيرهما في حديث جابر انه صلى الله عليه وسلم  
 رمى الجرة بسبع حصيات يكبر مع كل حصاة بمثل حصى الخندق فرمى من بطن الوادي لثلاث بقصص  
 الرامي منه أو انه لم يبلغه الحديث والاول اظهر وفي ابى داود وابن ماجه مرفوعاً واذا رميت الجرة فارموا  
 بمثل حصى الخندق وفيه دلالة على اختصاص الرمي بيا سمي جبر الانه رمى بالبحر وقال خذ واعني  
 مناسككم وقال فادرموا بمثل حصى الخندق فيجزي المرمر والبرام واليسكذان وسائر أنواع الحجر وبه قال  
 مالك والشافعي وأحمد ولا يجوز الا الى ما ليس يجبر من طبقات الارض كبررة وزرنيخ وثلث ونحوها  
 وعند ابى حنيفة يجوز بزنيخ ونحوه (مالك عن نافع ان عبد الله بن عمر كان يقول من غربت له الشمس  
 اى عليه أو عناده من ظهر له غروبها) (من وسط ايام التشرى) وهو ثمانية (وهو بيني فلا ينقر حتى يرمى  
 الجمار من الغد) لانه لا يصدق دأه انه يهل في يومين (مالك عن عبد الرحمن بن القاسم عن ابيه ان  
 الناس كانوا اذا رموا الجمار مشوا ذاهبين وراجهين) مراده بالاس الصمابة وقد روى ابن ابي شيبة  
 باسناد صحيح ان ابن عمر كان يمشي الى الجارة بسلاً ومدبراً ورزى ابرداد عن ابن عمر انه كان يأتي  
 الجمار في الايام الثلاثة بعد يوم النحر ماشياً ذاهباً وراجعاً ويخبران النبي صلى الله عليه وسلم كان يفعل  
 ذلك (واول من ركب معاوية بن ابي سفيان) لعذره بالسمن ولابن ابي شيبة ان جابر بن عبد الله كان  
 لا يركب الا من ضرورة (مالك انه سأل عبد الرحمن بن القاسم عن ابن كان القاسم) اباك (يرى جرة  
 القبة فقال من حيث تبصر) من بطن الوادي يعني انه لم يدين بحلهمه لارمى وليس المراد من فوقها  
 أو تحتها أو بظهرها لما صح ان النبي صلى الله عليه وسلم رماها من بطن الوادي وفي الصحيحين عن عبد  
 الرحمن بن يزيد قال رمى عبد الله يعني ابن مـ ودجرة القبة من بطن الوادي فقات يا ابا عبد الرحمن ان  
 اناس يرمونها من فوقها فقال والذي لا اله غير هذا مقام الذي انزلت عليه سورة البقرة صلى الله عليه

وسلم وعند ابن أبي شيبة وغيره ان النبي صلى الله عليه وسلم كان نعلوا اذ ارمي الحجر وجمع بان التي ترمى  
من بطن الوادي هي جرة العقبة لانها عند الوادي بخلاف الحجر من الاخيرتين وتنتاز جرة العقبة عنهما  
بأربعة أشباه اختصاصها بسوم الخروان لا يوقف عندها وترى فحى ومن أسفلهاندا (سئل مالك  
هل يرمى عن الصبي والمرضى فقال نعم) يرمى عنهما ان لم يمكن جاهد فان أمكن جلاورميا  
بأنفسهما كما قاله الامام في المذونة ويحرم المريض حين يرمى) بالبناء للجهول (عنه) وقت رعى النائب  
(فيذكر وهو في منزله وفيه ريق) يضم الياء وفتح الهاء وكسر الراء (أدما) وجوبا (فان صح المريض في أيام  
التشرى رعى المذرى) يضم الراء (عنه واهدى) وجوبا فيهما (قال مالك لا يرى على الذي يرمى الجمار  
أوبسبي بين الصفا والمروة وهو غير متوض عادة) لانه ليس شرط صحة فيه (ولكن لا يتعد ذلك)  
لتقويته الفضيلة على نفسه (مالك عن نافع ان عبد الله بن عمر كان يقول لا ترمى الجمار في الايام الثلاثة)  
بعد يوم النحر لغير التبرج واليومين للتبرج (حتى تزول الشمس) فيستحب رميها عقبه قبل صلاة الظهر  
فان رماها قبل الزوال اعاد رميها بعده عند الجمهور وروا الأئمة الاربع

\*(الرخصة في رعى الجمار)\*

(مالك عن عبد الله بن أبي بكر بن محمد بن عمرو (بن حزم) فتنسبه الى جنده (عن أبيه ان ابا البداح) بفتح  
الموحدة والذال المهملة المشددة قال في فضاء مهملة (ابن عاصم بن عدى) بن الجدي بفتح الجيم ابن الجحان  
ابن جارية بن خبيصة القضاعي البلوي الجعافي الانصاري مولاهم ولا خلف فانه من بلي بن الحنف  
ابن قضاة وهم خلفاء بني عمرو بن عوف من الانصار قال احمد بن خالد رواه يحيى فقال عن ابي البداح  
عاصم ولم يشايخ عليه والصواب ابن عاصم كما قال جميع الرواة عن مالك قال ابن عبد البر والذي عندنا  
في روايته يحيى انه كرواه غيره سواء لا يوقف على اسمه وكنيته اسمه وقال الواقدي أبو البداح لقب غلب  
عليه وكنيته أبو عمرو وانتهى وكذا قال علي بن المديني وابن حبان كنيته أبو عمرو وقيل كنيته أبو بكر وقيل  
أبو عمرو وقال اسمه عدى مات سنة سبع عشرة ومائة فيمأ ذكره جماعة وقال الواقدي مات سنة عشر  
وله أربع وثلاثون سنة فعلى هذا يكون ولد سنة ست وعشرين بعد النبي صلى الله عليه وسلم بخمسة عشر  
سنة وهذا يدفع عن انه حجة ويدفع قول ابن مندة أدرك النبي صلى الله عليه وسلم (أخبره عن أبيه)  
عاصم شهد أحدا ولم يشهد بدرا لانه صلى الله عليه وسلم استعمله على قضاء أو على أهل العمالية وضرب له  
نفسه فمكأن كمن شهدا يقال رده من الروحاء للطبراني عن ابن اسحاق انه عاش خمسة عشر ومائة  
(ان رسول الله صلى الله عليه وسلم ارخص لرجال الأبل) بكسر الراء والمد جمع راع (في البيتونة)

مصدريات (خارجين عن منى يرمون يوم النحر) جرة العقبة (ثم يرمون الغد ومن بعد الغد ومن  
ظاهرة انهم يرمون لهما في يوم النحر وليس بمراد كنيته الامام بعد (ثم يرمون يوم النحر) بفتح النون  
واسكان الفاء الانصراف من منى وهذا الحديث رواه أبو داود عن القنبي والنسائي والترمذي وقال  
حسن صحيح وابن ماجه من طريق عن مالك به وتابده سفيان بن عيينة عند أصحاب السنن اسكنه قال  
عن ابي البداح بن عدى قال اليهقي وكذا قال روح بن القاسم عن عبد الله بن ابي بكر فساكنهما  
نسبا أبا البداح الى جده لكن اختلف فيه على سفيان فغندابي دارود عن مسدد والترمذي عن محمد بن  
يحيى بن ابي عمر عن سفيان عن عبد الله ومحمد بن ابي بكر عن أبيهما عن أبي البداح ورواه النسائي عن  
الحسين بن جرث ومحمد بن المنبى عن سفيان عن عبد الله وحده ورواه ابن ماجه عن أبي بكر بن أبي شيبة  
عن سفيان عن عبد الله بن ابي بكر عن عبد الملك بن ابي بكر عن ابي البداح ولهذا قال الترمذي رواية  
مالك اصح وأما زعم ان تحكيته اتوا له ابن عاصم وقول سفيان بن عدى والرد بمجلى الترمذي بان النسبة

الى الجمد سافع انا ابن عبد المطلب فليس بشي اذهل لا يخفى على الترمذي وكونه لم يذكر الاختلاف  
لا يدل على انه لم يره (مالك عن يحيى بن سعيد عن عطاء بن ابي رباح انه سمعه يذكر انه ارخص للرعاة  
ان يرموا بالليل) ما فاتهم رعيه نهارا (يقول في الزمان الاول) اي زمن الصحابة وبهم التذوق وهذا قال  
محمد بن المزيهوا كما قال بعضهم وفاق للذهب لانه اذا ارخص لهم في تأخير اليوم الثاني فرمى بهم  
بالليل اولي (قال مالك نفسه يرا الحديث) اي حديث عامر بن عدى (الذي ارخص فيه رسول الله صلى  
الله عليه وسلم لرعاة الابل) والحق بهارعا غير هذا لان الدالة الاشتغال بالارعي (في) تأخير (رعي الجزار  
فيما ترى) بضم النون نظرا (والله اعلم) بما اراد رسوله (انهم يرمون يوم النحر) جرة العقبة ثم ينصرفون  
رعيهم (فاذا مضى اليوم الذي يلي يوم النحر) وهو ثمانية انا يوم لثالث (وهو من التذوق ذلك يوم النحر  
الاول) لم يجعل في يومين (فيرمون لليوم الذي مضى) ثاني النحر (ثم يرمون ليومهم ذلك) المحاضر ثالث  
النحر وانما كان تفرقه ذلك وان كان خلاف ظاهره انهم يرمون اليومين في يوم النحر (لانه لا يقضى  
احدينا حتى يجب عليه فاذا وجب عليه وهو مضى كان القضاء بعد ذلك) لانه عبارة عن فعل ما فات وقه  
ويدل لفهم الامام رواية سفيان لمحمد بن الباب عن ابي داود بلفظ ان النبي صلى الله عليه وسلم رخص  
للعامة ان يرموا يوم النحر ويوم النحر (فان بدا لهم النحر فقد فرغوا) لانهم جعلوا في يومين (وان اقاموا) يعني  
(الى التذوق موع الناس يوم النحر) بكسر الخاء (وقروا) انصرفوا واما اهل السقاية فاما  
يرخص لهم في ترك البيات يعني لا في ترك رعي اليوم الاول من ايام الرعي فيبيتون بمكة ويرون الجزار نهارا  
ويعدون مكة كما في الطراز المذهب لما في الصحيحين وغيرهما عن ابن عمر قال استأذن العباس رسول الله  
صلى الله عليه وسلم ان يبيت بمكة ليالي منى من اجل سقايته فاذا ناله وفي رواية رخص صلى الله عليه وسلم  
للعباس ان يبيت بمكة ايام منى من اجل سقايته فذهب بعضهم الى اختصاص ذلك بالعباس وهو جرد  
وقيل يدخل معه آله وقيل فريقه وهم بنوهاشم وقيل كل من احتاج الى السقاية فله ذلك ثم قيل  
يختص الحكم بسقاية العباس حتى لو عمل سقاية لغيره لم يرخص لصاحبها في الميت لاجلها ومنهم من  
عممه وهو الصحيح في الموضعين والعلة في ذلك اعداد الماء للشاربين وهل يختص ذلك بالماء او بالحق بهما  
في معناه من الاكل وغيره محل احتمال والجمهور على اختصاص ذلك باهل السقاية والرعاة والحق  
الشافية بذلك من له مال يخاف ضياعه او امر يخاف فوته او مريض يتساهله وقال المالكية  
يجب الدم في المذكورات سوى الرعاة واهل السقاية فمن ترك الميت بمنى غيرهم اوجب عليه دم عن كل ليلة  
وقال الشافعي عن كل ليلة اطعام مسكين وعنه ايضا التصديق بدينهم وعن الثلاثة دم وهو رواية عن احمد  
والشافعي وعنه وعن الحنفية لاشي عليه (مالك عن ابي بكر بن نافع) مولى ابن عمر المدري لم يدرى صدوق  
زال اسمه عمر (عن ابيه) نافع الشيرازي شيخ مالك روى عنه هناد بواسطه ابنه (ان ابنه اخ) لم تسمه  
ولا ابوها (لصفية بنت ابي عبيد) بضم العين ابن مسعود الثقفي زوج ابن عمر قيل له اذراك وانكره  
الدارقطني وقال العجلي تابعية ثقفة (نفس) بضم النون وفتحها مع كسر لقا فيها غتان والضم أشهر اى  
ولدت واما بني حاضت فبضم النون فقط عند جماعة وعن الاصمعي الوجهان (بما زلفه فحلفت في  
وصفيتها عمتها) حتى آتتاني بعد ان غربت الشمس من يوم النحر فامرهما عبد الله بن عمر ان يرموا بالحجارة  
حين آتتا ولم ير عليهما شيئا هديا لغيرهما تلك بالولادة والعلة معها انها بكر استحب مالك ان عرض  
له مثل ما عرض لصفية ان يهدي لانه لم يرم في الوقت المطلوب (قال يحيى شبل مالك عن نسي جرة من  
الجار في بعض ايام منى حتى يمسي قال ليرم اى ساعة ذكر من ليل اونها ركبا يصلى الصلاة اذا نسيها ثم ذكرها  
ليلا اونها رافان كان ذلك بعد ما صدر) رجع من منى (وهو بمكة او بعد ما يخرج منها فعليه الهدي) واجب

## \* (الافاضة) \*

(مالك عن نافع وعبد الله بن دينار) وكل منهما مولى ابن عمر (عن عبد الله بن عمران عن عمر بن الخطاب خطب الناس بعرفة) اتباعا له صلى الله عليه وسلم كما من وعلمهم امر الحج وقال لهم فيما قال اذا جئتم منى فمن رمى الجمرة فقد حل له ما حرم على الحاج اه النساء والطيب لا يمس احدنا ولا يطيب لانه من دواعي الجماع (حتى يطوف بالبيت) طواف الافاضة وهذا مذهب ابن عمر في الطيب وكرهه مالك فقط وقال يحرم الصيد قال ابن عمر والبرقوه تعالى لا تقتلوا الصيد وانتم حرم ومن لم يصل له النساء فهو حرام وقال عطاء وطائفة الافناء والصيد وقال الشافعي وغيره الا النساء خاصة (مالك عن نافع وعبد الله بن دينار عن عبد الله بن عمران عن عمر بن الخطاب قال من رمى الجمرة ثم حلق او قصر ونحر هديا ان كان معه فقد حل له ما حرم عليه الا النساء والطيب حتى يطوف بالبيت) اعاده لزيادة ثم حلق الخ ولم يدخل ذلك فيما قبله لانه سمعه من شيخه كذلك وهم يحافظون على تأديته ما سمعوه لاسيما مالك

## \* (دخول الحائض) \*

(مالك عن عبد الرحمن بن القاسم عن ابيه عن عائشة أم المؤمنين انها طالت حرجا معاشر المسلمين مع رسول الله صلى الله عليه وسلم عام حجة الوداع) سميت بذلك لانه صلى الله عليه وسلم وقع الناس فيها وقال لمي لا يج بعد عاى هذا ولم يحج بعد الهجرة غيرهما (فأهلنا بجمعة) أى ادخلناها على الحج بعد ان اهلنا به ابتداءه واختيار عن طاعتها وحال من كان مثلها في الاهلال بعرة لانه فعل جميع الناس فلا ينافي قولنا المتقدم فنامن أهل بعرة ومنامن أهل حج وجمعة ومنامن أهل الحج وقد اختلفت الروايات فيما أحرمت به عائشة اختلافا كثيرا (ثم قال رسول الله صلى الله عليه وسلم) لمن معه بعد احرامهم بالحج وقر بهم من مكة يسرف كفى رواية عائشة اربعه صلوات وافهم بالبيت كفى رواية جابر ويحتمل كقال عياض وغيره انه قاله مرتين في الموضوعين وان العزيمة كانت آخر المأمرهم فبسخ الحج الى الجمرة (م كان معه هدى) باسكان الدال وخفة الساء وبكسرهما رشيد الساء والاولى افصح واشهر اسم لما يهدى الى الحرم من الانعام وسوق الهدى سنة لم يدخلها الحج او العبرة (فليحل بالحج مع الجمرة ثم لا يحل حتى يحل) بالحاء فيهم (منهمنا) أى الحج والعبرة (جميعا) وفيه دلالة على ان السبب في بقاء من ساق الهدى على احرامه انه ادخل الحج على العبرة بمجرد سوق الهدى كما قوله ابو حنيفة واحد وجماعة مقسكين برواية سفيان عن الزهري في الصحيحين فقال صلى الله عليه وسلم من احرم بعرة ولم يهد فليحل ومن احرم بعرة وهدى فليحل حتى ينحر هديه ومن احرم حج فليست حجه وهى ظاهرة في الدلالة لذهبهم وقال مالك والشافعي وجماعة يحل تمام العبرة قياسا على الاجماع على من لم يسق هديا ولا يهدى من نسكه وبيان يحل له كل شئ وأجابوا عن هذه الرواية بان فيها حذفا بينته رواية مالك هذه وقدره ومن احرم بعرة رادى فلم يل بالحج وحاشا ليدخل حتى ينحر هديه وهذا التأويل متعين لان فيه جبايين الزايتين لار القصة واحدة والمخرج واحد وعائشة (قالت فقدمت مكة وانا حائض) جملة اسمية وقت حال وكان ابتداء حوضها بسرف كما صرح عنها وذلك يوم السبت ثلاثا خلون من ذي الحجة (فلم أطف بالبيت) لار الفهارة شرط فيه ولا يه في المسجد ولا تدخله الحائض (ولا بين الصفا والمروة) لان شرطه ان يعقب طواف قال الطبري عطف على النسفي قبله على تقدير ولم أسعى نحو علفتها تبتا وما باردا ويجوز ان يقدوم اطف على طريق الحجاز لما في الحديث وطواف بالصفا والمروة سبعة اشواط وانما ذهب الى التقدير دون الانحجاب للتأويل استعمال اللفظ الواحد



حقيقة ومجازا في حالة واحدة انتهى أي لأن حقيقة الطواف الشرعي لم توجد لانها الطواف بالبيت  
 واجب ايضا بانه سمي السعي لما وافق على حقيقته لغوية فالطواف لغة السعي (فذكرت ذلك الى رسول  
 الله صلى الله عليه وسلم) لما دخل عليه با وهي تبكي فقال ما بك كيك فقلت لا اصلي كافي رواية عنها  
 في الصحيح كنت بذلك عن المحض وهي من اطيف الكتاب وفي مسلم عن جابر ان دخوله عليه او تكواها  
 كان يوم التروية (فقال انقضى) بنبراق ناف وكسر الصاد المجهمة (راسك) أي حلى فمقر شعره  
 (وامتنطى) أي سرجه بالمشط (واهل بالحج ودعى) اتركى (العرة) ظاهره انه امره ان يجعل عمرتها  
 حيا ولذا قالت برجع الناس بمحج وعمره وارجع بمحج فامرهم من التنعيم واستشكل اذا العرة لا ترتفع  
 كالحج وقال مالك ليس العجل على هذا الحديث قديم ولا حديثا قال ابن عبد البر يريد ليس العجل عليه  
 في رقص العرة وجعلها اجبا بخلاف جعل الحج عرة فانه وقع للعبادة واختلف في جواز من بعدهم واجاب  
 جماعة منهم الشافعي باحتيال ان معني دعى عمرتك اتركى التحال منها وادخل عليها الحج فتصير قارة  
 وتؤيده قوله في رواية مسلم وامسكى عن العرة أي عن اعماها وانما قالت وارجع بمحج لاعتقادها ان افراد  
 العرة بالهمل افضل كما وقع لغيرها من اقامات المؤمنين وسلم أيضا قال لما صلى الله عليه وسلم طوافك  
 بسمك لحج وعمرتك فهذا صريح في انها قارة وثقب بان قوله انقضى راسك وامتنطى ظاهر في انطال  
 العرة لان الحرم لا يقل مثل ذلك لتأديته الى تنف الشعر واجيب بجوازهما للحرم حيث لا يؤدي الى تنف  
 الشعر مع الكراهة بغير عذر او كان ذلك لا ذي براسها فاباح لها ذلك كما اباح لكتف بن عجرة الخلق  
 لا ذي براسه وانقضى راسها لاجل الغسل لتهل بالحج ولا سيما ان كانت تلبدت فتحتاج الى تقض الضفر  
 واهل المراد بالامشاط تبريح شعرها باصاها برفق حتى لا يسقط منه شيء ثم تضعه كما كان او اعاتت  
 الشكوى بمدرى جرة العقبه فاباح لها الامشاط حينئذ قال المازري وهو تعسف بعيد من لفظ  
 الحديث وكان مذهبا ان المعتمر اذا دخل مكة استباح ما يستبيحه الحاج اذ ارعى الجيرة قال الخطابي وهذا  
 لا يعلم وجهه (قالت) عائشة (فقلت) يسكون اللام ما ذكر من النقص والامشاط والاهلال بالحج وترك  
 العرة ونظاها استدلل الحنفية على ان المراد اذا احرمت بالعرة متممة فحاضت قبل ان تقوف ترك  
 العرة ونهل بالحج مفردا كما صنعت عائشة فانها تركتها رجت مفردة ويقويه ما لا يجد عن عطاء عنها  
 وارجع بحجة ابن مسعود معها عمة ورد بان في رواية عطاء عنها فوافي مسلم في حديث جابر ان عائشة اهل  
 نعمة حتى اذا كانت بسرف حاضت فقال لها النبي صلى الله عليه وسلم اهل بالحج حتى اذا طهرت طافت  
 بالكعبة وسعت فقال قد حلت من حجك وعمرتك قالت يا رسول الله اني اجد في نفسي اني لم اطف  
 بالبيت حتى حججت قال فامرهم من التنعيم فهذا صريح في انها كانت قارة وانما امرهم من التنعيم تطييبا  
 لانهم بالكونه لم تطف بالبيت لما دخلت معتمرة وفي رواية مسلم وكان صلى الله عليه وسلم يخلو سحلا  
 اذ اهرت الشيء تابعا عليه (فما قضيت الحج) اتممتها أي وطهرت وفي مسلم عن مجاهد عنها انها طهرت  
 بعرفة وعن القاسم عنها وطهرت صبيحة ليلة عرفة حين قدمنا مني وله عنه ايضا فخرجت في بجتي حتى  
 نزلنا مني فطهرت ثم طفت بالبيت فالتفت الروايات كلها على انها طافت طوافي الا فاضه يوم الخروج  
 من رواية مجاهد والقاسم بانها ما رأت الطهر الا بعد ان نزلت مني وقول ابن خزم حاضت يوم السبت ثلاث  
 خلون من ذي الحجة وطهرت يوم السبت عاشره انما اخذ من روايات مسلم المذكورة (ارسلني رسول الله  
 صلى الله عليه وسلم مع) اخي (عبد الرحمن بن ابي بكر الصديق الى التنعيم) ففتح الفوقية وسكن النون  
 وكسر الهمزة مكان خارج مكة على اربعة اميال منها الى جهة المدينة كما نقله الذاكبي وقال الحب  
 الطبري ابعده من اذي الحل الى مكة بقليل وليس بطرف الحل بل بينهما نحو ميل ومن اطلق عليه طرف

الحمل فهو صحيح قال المحافظ واراد بالنسبة الى بقية الجهات وروى الفاكهي عن عبيد بن عمير انما سمى  
 التعميم لان الجبل الذي عن يمين الداحل يقال له ناعم والذي على اليسارية له ناعم والوادي ناعم أي  
 بفتح النون وروى الارزقي عن ابن جريح رأت عطاء يصف الموضع الذي احرمت منه عائشة فاشارة الى  
 الموضع الذي وراه الائمة وهو المسجد الحرام ونقل الفاكهي عن ابن جريح وغيره ان ثم مسجدين يزعم أهل  
 مكة ان الحرب الادنى من الحرم وهو الذي احرمت منه عائشة وقيل هو المسجد الاعدن عن الائمة الحجاز  
 ورجحه المحب الطبري وقال الفاكهي لا اعلم ذلك الا اني سمعت ابن ابي عمير يذكر عن اشياخه ان الاول هو  
 الصحيح عندهم (فأعقرت فقال) صلى الله عليه وسلم (هذا) الاعتماد وفي رواية هذه أي العمرة (مكان)  
 بالرفع خبر وانصب على الطريقة وعامله المحذوف وهو الخبر أي كائنه ومجمله مكان (عمرتك) قال  
 عياض والرفع اوجه عندي اذ لم يرد به الطرف انما اراد عرض عمرتك حين قال كانت قارئة قال مكان  
 عمرتك التي اردت ان تأتي بها مفردة وحينئذ فتكون عمرته من التعميم تطوعا لا عن فرض لانه  
 اراد تطيب نفسه بذلك ومن قال كانت مفردة قال مكان عمرتك التي فسخت الحج بها ولم تستكني من  
 الاتيان بها لليخض وقال السهيلي الوجه انصب على الضرف لان العمرة ليست بمكان لعمرة اخرى لكن  
 ان جعلت مكان بمعنى عوض او بدل مجازا أي هذه بدل عمرتك جازا بالرفع حينئذ فطاف لذين اهلوا  
 بالعمرة (وحدها) (بأيت و) سموا او طافوا بين (الصفا والمروة ثم حلوا) منها بالحق والالتصير (ثم طافوا)  
 طوافا آخر) للافاضة ووقع لبعض روة البخاري طوافا واحدا والصواب الاول قاله عياض (بعد ان رجعا  
 من منى مجهم) يوم النحر (واما الذين كانوا اهلوا بالحج) مفردا (اوجعوا الحج والعمرة فامطافوا طوافا  
 واحدا) لان القارن يكفيه طواف واحد وسعى واحد لان افعال العمرة تندرج في افعال الحج  
 والى هذا ذهب مالك والشافعي واحدا والجهم وروى قال الحنفية لا بد للقارن من طوافين وسعيين لان القرآن  
 هو المجمع بين العبادتين فلا يتحقق الا بالاتيان بافعال كل منهما والطواف والسعي مقصودان فيهما  
 فلا يتدخلان اذ لا بد من افعال في العبادات وحكي عن العري عن علي وابنه الحسن وابن مسعود ولا يصح ذلك  
 عن واحد منهما وحديث علي وابن عمر انهما جابا بين حجة وعمرة معا وطافا لهما طوافين وسعيا لهما سعيين  
 وقال كل منهما ما ذكرنا روى رسول الله صلى الله عليه وسلم صنع وابن مسعود وعمران بن حصين  
 نحوه رواها كلها الدارقطني لا يصح الاحتجاج بها لما في أسانيد كل منها من الضعف وفي أسانيد حديث  
 ابن عمر الحسن بن عمار وهو متروك والمرور عنه في الموطأ والبخاري والسنن من طرق كثيرة الاكتفاء  
 بطواف واحد وقال البيهقي ان ثبت انه طاف طوافين حل على طواف القدوم والافاضة وقال ابن خزم  
 لا يصح عن النبي صلى الله عليه وسلم ولا عن احدهما احتجابه في ذلك شي أصلا وقد روى سعيد بن منصور  
 عن ابن عمر عن النبي صلى الله عليه وسلم قال من جمع بين الحج والعمرة كفاه لهما طواف واحد وسعى  
 واحد واعلاه الطحاوي بان الدراوردي اخطأ في رفعه والصواب انه موقوف لان ايوب والليث وموسى بن  
 عقة وغير واحد روه عن نافع عن ابن عمر موقوفاتة تب بان الدراوردي صدوق وليس ما رواه بخلافه  
 لرواية غيره فلا مانع من ان الحديث عندنا نافع على الوجهين وحديث عائشة ظاهر في الدلالة على الوحدة  
 (مالك عن ابن شهاب عن عروة بن الزبير عن عائشة بمثل ذلك) الذي رويته عن عبد الرحمن بن القاسم  
 عن أبيه عنها قال المحافظ ليس مراد الحديث بقوله بمثل ذلك لان نفسه انتهى قال ابن عبد البر هكذا رواه  
 يحيى يهذين الاسانيد ولم يروه احدهما من رواة الموطأ ولا غيرهم عن مالك كذلك انما هو عند جميعهم  
 مالك عن ابن شهاب عن عروة عن عائشة ويمكن انه عند مالك بالاسانيد فذكرهما لما حدث به يحيى  
 انتهى وفي قوله يمكن الخ نظر لان من شرط قبول زيادة الثقة ان لا يكون من لم يرد ما وثق منه كما قاله

ابن عبد البر نفسه وغيره وقد اخرج البخاري في مواضع عن القعنبى وعبد الله بن يوسف واسماعيل  
ومسلم عن يحيى والبرادى عن القعنبى والنسائى من طريق ابن القاسم واشهب وابن مهدي وبشر بن  
عبرهما بنهم عن مالك عن ابن شهاب به وناهم ابراهيم بن اسعد عند البخارى ومعر بن راشد عند مسلم  
كلاهما عن ابن شهاب به (مالك عن عبد الرحمن بن القاسم عن ابيه عن عائشة انها قالت قدمت مكة  
في حجة الوداع) وانا حائض فلم ادفع بالبيت) لانه صلاة (ولا بين الصفا والمروة) لتوقفه على سبق  
الطواف وان صح بلاطهارة (فتكون ذلك الى رسول الله صلى الله عليه وسلم فتألف افعلى ما يفعل  
الحاج) من الوقوف بعرفة وغير ذلك (غير ان لا تطوف بالبيت ولا بين الصفا والمروة حتى تطهرى)  
يسكون اطاء وضم الماء كذا فيما رقت عليه من الاصول قاله بعض الشراح وقال الحافظ بفتح ثاء  
والطاء الملهمة والماء المشددين على حذف احدى التامين واصاله تطهرى ويؤيده رواية مسلم حتى  
تغتسل والحديث ظاهر في نهى الحائض عن الطواف لوقبلته وفي مناهى المحجب والمحذو وهو قول  
الجمهور وقال الحاكيم وجمادى منصور وسليمان لا بأس بالطواف على غير طهارة رواه ابن ابي شبة وفي هذا  
تدقيق على قول النووي انفسرد ابو حنيفة بان الطهارة ليست بشرط في الطواف واختلاف اصحابه  
في وجوبها ووجوبه بالدم ان فعله فلم يتقدم ذلك كما ترى فله ان اراد انفراد عن الاثمة الثلاثة لكن عند  
اجدان الطهارة للطواف واجبة تجبر بالدم والبالكية قول يوافقه انتهى وقال الولي في الحديث دليل  
على امتناع الطواف على الحائض وهو مجمع عليه لكن اختلفوا في عاقبه على حسب اختلافهم في اشتراط  
الطهارة في حجة الطواف فقال الجمهور ومالك والشافعى واجدا بشرطها فالبالكية في بطلانه عدم الطهارة  
وقال ابو حنيفة وداود ليست شرطا فالبالكية كونها ممنوعة من البيت في المسجد ومن دخوله على رأى  
انتهى وانوجه البخارى عن عبد الله بن يوسف عن مالك به (قال مالك في المرأة التي تهمل) تحرم  
(بالعمرة) من الميقات (ثم تدخل مكة موازية للحج) أى مظلة عليه ومشفرة يقال اوفى على ثنية كذا  
أى شارفها وأطل عليها ولا يلزم منه ان يكون دخل فيها (وهي حائض لا تستطيع الطواف بالبيت)  
لفقد شرطه وهو الطهارة (انها) بكسر الهمزة (اذا خشيت القوات) للحج بانتظار الطهر وافعال العمرة  
بعده (أهلت بالحج واهدت وكانت) أى صارت قارنة (مثل من قرن الحج والعمرة) ابتداء (واجراعتها  
طواف واحد) لانه الذى على القارن كذا في الحديث عليه الاحاديث (والمرأة الحائض اذا كانت قد طافت  
بالبيت وصلت) ركعتي الطواف ثم حاضت (فانما تسعى بين الصفا والمروة) اذ ليست الطهارة  
شرطا فيه بانساق الاماروى عن الحسن البصرى وروايه عن احمد لكن روى ابن ابي شبة باسناد صحيح  
عن الحسن مثل ما قال مالك اذا طافت ثم حاضت قبل السعي فلتسع فلهما يفرق بين الحائض والحديث  
(وتقف بعرفة والمزدلفة وترمى الجمار غير انها لا تقبض حتى تظهر من حاضتها) كما قال في الحديث افعلى  
ما يفعل الحاج غير ان لا تطوف بالبيت

\* (افاضة الحائض) \*

(مالك عن عبد الرحمن بن القاسم عن ابيه عن عائشة أم المؤمنين ان صفية بنت حيي بضم الحاء  
المهمله وقعة كسرو ففتح التختية الاولى ابن اخطب بالفتح واسكان المحجمة الاسرائيلية من سبط لاوى  
ابن يعقوب ثم من سبط هارون بن عمران أم المؤمنين تزوجها بعد خيبر وقيل كان اسمها زينب فلما صارت  
من الصفا سميت صفية وماتت في رمضان سنة خمس مائة من وخمسين وقيل سنة ست وثلاثين وعظم  
قائله بان على بن الحسين لم يكن ولدا وقد ثبت سماعه منها في الصحيحين ودقت بالقبض ولما نحو ستين  
لقولها ما بلغت سبع عشرة سنة يوم دخلت على رسول الله صلى الله عليه وسلم (حاضت) بهذان افاضت

يوم النحر كافي البخاري عن أبي سلمة عن عائشة (قد سكرت) يسكون الزاهد ثم التامسني للتعامل أي  
 قالت عائشة قد سكرت ذلك رسول الله صلى الله عليه وسلم وفي رواية أبي سلمة فقالت يا رسول الله  
 إنها حائض ونحوه في رواية عمرة (فقال أحاسنتها) بهجرة الاستفهام أي ما نعتنا (هي) من السفر  
 في الوقت الذي أراد بها طنأته أنه صلى الله عليه وسلم إنها لم تطف للأفاضة وهو لا يتركها وسافر  
 ولا يأمرها بالتوجه معه وهي باقية على إحرامها فيحتاج إلى أن يقيم حتى تطهر وتطوف وتقل المحل الثاني  
 (فقبل أنها قد افاضت) أي طافت طواف الأفاضة والقائل نسأله كافي الطريق الثانية ومنه  
 صفة كافي الصحيحين عن الأسود عن عائشة أنه قال لصفية أنك لحاسنتنا أما كنت طقت يوم النحر  
 قالت بلى وفي رواية أبي سلمة عن عائشة ما فطنا يوم النحر فصاحت صفية فأراد النبي صلى الله عليه وسلم  
 منها ما تريد الرجل من أهله فقالت إنها حائض الحديث وهو شاكل لأنه إن كان علم أنها طافت طواف  
 الأفاضة فكيف يقول أحاسنتها أي وإن كان ما علم فكيف يريد وقاعها قبل التحلل الثاني وأجبت بانه  
 صلى الله عليه وسلم إنما أراد ذلك منها بعد أن استأذنه نسأله في طواف الأفاضة فاذن لمن فني على أنها  
 قد حلت فلما قبل أنها حائض وجوز وقوعه لها قبل ذلك حتى منعها فاستفهم فاعلم بطوافها (فقال فلا)  
 حدس علينا (إذا) بالتأني أي إذا افاضت لأنها فعلت ما وجب عليها وحديث أحمد والنسائي وأبي داود  
 عن الحارث بن عبد الله بن أويس التيمي قال أتيت عمر فسألتها عن المرأة تطوف بالبيت يوم النحر  
 ثم تحيض قال ليسكن آخر عهدا بالبيت فقال الحارث كذلك أفتاني ولقد أتني داود كذلك حدثني  
 رسول الله صلى الله عليه وسلم أجاب عنه الطحاوي بانه منسوخ في حق الحائض بحديث عائشة  
 وحديث أم سليم الآتي قال ابن المنذر عامة الفقهاء بالأمصار ليس على الحائض التي افاضت طواف  
 وداع وعن عمر وابنه وزيد بن ثابت أمرها بالمقام أطواف الداع فكأنهم أوجبوه عليها الطواف الأفاضة  
 إذ لو حاضت قبله لم تقط وتب رجوع ابن عمر وزيد عن ذلك وبقي عمر في الفداء أثبت حديث عائشة  
 وروى ابن أبي شيبة عن القاسم بن محمد قال كان الصباية يقولون إذا افاضت قبل أن تحيض فقد فرغت  
 الأعرافه قال يكون آخر عهدا بالبيت وروى ابن المنذر بإسناد صحيح عن ابن عمر قال طافت امرأة  
 بالبيت يوم النحر ثم حاضت فأمر عمر بحبسها بمكة بعد أن سافر بالناس حتى تطهر وتطوف وحدث عائشة  
 أحق بالقبول وقد رواه البخاري عن عبد الله بن يوسف عن مالك بن مالك (مالك عن عبد الله بن أبي بكر)  
 ابن محمد بن عمرو (بن حزم) الانصاري قال أخبرني حديثه شفاء (عن أبيه) أبي بكر بن أبي القزعة والامرة  
 والوسم زمن عمر بن عبد العزيز (عن عمرة بنت عبد الرحمن) بن سعد بن زرارة الأنصارية (عن عائشة)  
 أم المؤمنين أنها قالت لرسول الله صلى الله عليه وسلم يا رسول الله إن صفية بنت حيي قد حاضت أي  
 في أيام مني ليلة النفر من مني كافي الصحيحين عن الأسود عن عائشة (فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم  
 لها ما تحسن) تمنعان الخروج من مكة إلى المدينة حتى تطهر وتطوف قال البركاني لعل هناليس  
 للرجي بل للاستفهام والظن وما شاكله أي كالتوهم (لم تكن طافت ممكن بالبيت) طواف الأفاضة  
 وفي رواية مسلم لم تكن افاضت (قلن بلى) طافت معن وفي رواية التميمي قالوا بلى أي النساء ومن معهن  
 من الحارم (قال فانخرجن) كذلك هو المناسب للسياق وفي رواية قال فانخرجي خطابا لصفية لأنها  
 كانت حاضرة كافي مسلم أول عائشة لأنها المخبرة له أي قال لعائشة انخرجي فأنها توافئك أو قال لعائشة  
 قولي لها انخرجي وهذا الحديث رواه مسلم هنا عن يحيى والبخاري في الحيز عن عبد الله بن يوسف  
 كلاهما عن مالك بن مالك (مالك عن أبي الرجال) بكسر الراء وخفة الجيم مشهور بهذه الكنية وهي لقب  
 كنية في الأصل أبو عبد الرحمن (محمد بن عبد الرحمن) بن حارثة الأنصاري (عن) أمه (عمرة بنت

عبد الرحمن ان عائشة ام المؤمنين كانت اذا حجت ومعها نسائه فتشافي ان يحضن قبل طواف الافاضة  
 (قدمتهن يوم النحر فافضن) واستأبطت ذلك من استغفهاه صلى الله عليه وسلم عن طواف صفة يوم  
 النحر (فان حضن بعد ذلك لم ينتظرهن) لانهن فعان الواجب (تغفرهن وهن حيض) بالتقبل جمع  
 حائض (اذا سكبن ودافضن) طغن طواف الافاضة عقب المرفوع بالوقوف للاشارة الى بناء العمل به  
 وانه لا بطرقه احتمال النسخ بل هو نسخ لما اوعم خلافه كما مر ولذا رجح اليها ابن عمر كما رجح زيد محدث  
 ام ساهم كياتي (مالك عن هشام بن عروة عن أبيه عن عائشة ام المؤمنين ان رسول الله صلى الله عليه  
 وسلم ذكر صفة بنت حبي بضم الحاء وفتح الهمزة الاولى وشهد النسابة ولعل المراد بالذكر ارادة الوقاع  
 كافي البخاري عن ابي سلمة عن عائشة وحاض صفة فاراد النبي صلى الله عليه وسلم منها ما يريد  
 الرجل من اهله (فقبل به) وفي رواية ابي سلمة فقلت (انها قد حاضت) فقال رسول الله صلى الله عليه  
 وسلم لعلها احبستما ما نعتنا من السفر (وقالوا) أي النسوة ومن معهن من المحارم بعد استغفهاه عن  
 طوافها كما مر في رواية عمرة (يا رسول الله انها قد طافت) طواف الافاضة يوم النحر (فقال رسول الله  
 صلى الله عليه وسلم فلا) حبس علينا (اذا) بالتنوين لانها قبلت الفرض وهذا المحدث رواه أبو داود  
 عن الثعني عن مالك به وفي الصحيحين عن الأسود عن عائشة حاضت صفة ليلة النحر فقات ما اراني  
 الاحاسن فقل النبي صلى الله عليه وسلم عقرى حاقى أطافت يوم النحر قيل نعم قال فانفري وفي مسلم عن  
 عائشة لما اراد صلى الله عليه وسلم ان ينفردا صفة على باب خبائها كتبت خبينة فقال عقر احلقا ايل  
 محاسنتها قال لما كنت أقضت يوم النحر قالت نعم قال فانفري وفي رواية فلا بأس فانفري واخرى اخرى  
 واخرى فلتنفروا كلها بيان لرواية فلا اذا ومعنا نهيها بمقاربة والمراد بها كلها الرحيل الى المدينة  
 وفي احاديث الباب ان طواف الافاضة ركن وان الطهارة شرط في صحته وان طواف الوداع لا يجب  
 وان أمير الحاج يلزمه تأخير الرحيل لاجل المحاض وقدره مالك بيومين فقط وكرام صفة بالا حباس  
 كما احتبس بالناس على عقد عائشة واما قوله عقرى حاقى بالفتح فيهما ثم السكون والقصر بالتنوين  
 في الرواية ويجوز لغة التنوين وصوبه ابو عبيد لان معناه الدعاء بعقرها الله أي جرحها او جعلها عاقرا لا تلد او عقر  
 التي يدعى بها وعلى الاول هو نعت لادعاء ومعناها عقرها الله أي جرحها او جعلها عاقرا لا تلد او عقر  
 قوهها ومعنى حاقى حلق شعرها وهو زينة المرأة واصابها وجمع في حلقها والحق قومها الى اهل بيوتهم وحكى  
 انها كلمة يوطأ اليه ودللتاقتض فلا دلالة فيه على وضعه صفة عنده لار ذلك اصل هاتين الكلمتين  
 ثم اتسع العرب في قولهما بغير ارادة حقيقة تمها كما قالوا قاتله الله وتربت يداك ونحوهما وقول القرطبي  
 وغيره شتان بين قوله صلى الله عليه وسلم هذا الصفة وبين قوله عائشة لما حاضت في الحج عذاشي كتبه  
 الله على بنات آدم لما فيه من الميل لها والمخو علمها بخلاف صفة تعقبه المحافظ بانه ليس فيه دليل  
 على اتضاع قدر صفة عنده لكن اختلف الكلام باختلاف المقام فماتت دخل عليها وهي تبكي  
 أسما على ما فاتها من النسك فلاها بذلك وصفة أراد منها ما يريد الرجل من اهله فأبدت المانع  
 فناسب كلا منهما ما خاطبها به في تلك الحالة (قال مالك قال هشام قال عروة قات عائشة ونحن نذكر  
 ذلك) الحديث جملة حالية ومقولها هو (فلم يقدم الناس نساءهم ان كان ذلك لا ينفقهن ولو كان الذي  
 يقولون) من وجوب طواف الوداع (لا يصح بمجي أكثره من ستة آلاف امرأة حاضن كلهن قد افاضت)  
 ولا ينوضح قد افضن أي لو كان طواف الوداع واجبا لا يصح معنى هذا العدد ينتظرون الطهر حتى يطفن  
 للوداع لانه لم يكن ذلك قبل انه ليس بواجب وكذا يدل عليه ان المبكى ليس عليه وداع وكذا من حج  
 من غيرها ولم يرد النحر جازا لو كان من امر الحج لكان على المبكى وغيره (مالك عن عبد الله بن أبي بكر

عن أبيه) أبي بكر بن محمد بن عمرو بن حزم (أن أبا سلمة بن عبد الرحمن) بن عوف اسمه كنية وأبو عبد الله  
 أو اسماعيل (أخبره أن أم سليم) بضم السين (بذت مكان) بكسر الميم واسكان اللام ابن خالد الأنصاري  
 والددة أنس بن مالك يقال اسمه أسهل وأورمية أو ميسكة أراينة من الخبايات القاضيات  
 (استفتت رسول الله صلى الله عليه وسلم) قد (حاضت أو ولدت) شك لراوى (بعد ما أفاضت  
 يوم النحر) عن طواف الوداع (فأذن لها رسول الله صلى الله عليه وسلم) أن تخرج (فتخرج) إلى المدينة  
 بلا طواف وداع وهذا الحديث أن سلم أن فيه انقطاعا لأن أبا سلمة لم يسمع أم سليم فله شواهد فأخرج  
 الطيالسي في مسنده حديثا هشام هو الدستوى عن قتادة عن عكرمة قال اختلف ابن عباس وزيد  
 ابن ثابت في المرأة إذا حاضت وقد طافت بالبيت يوم النحر فقال زيد يكون آخر عهدا بالبيت وقال  
 ابن عباس تغفران شاعت فقالت الانصار لا تتابعك يا ابن عباس وانت تخالف زيد فقال سلوا صاحبكم  
 أم سليم فقالت حضت بعد ما طافت بالبيت فأمرني صلى الله عليه وسلم أن أنصرف في مسلم والنسائي  
 والاسماعيلي عن طاوس كنت مع ابن عباس فقال له زيد بن ثابت فتحي أن تصدرا الحائض قبل  
 أن يكون آخر عهدا بالبيت فقال إنما لأفسل فلانة الانصارية هل أمرها النبي صلى الله عليه وسلم بذلك  
 فرجع اليه فقال ما أراك إلا قد صدقت ولقظ النسائي فسألها ثم رجع وهو يضحك فقال الحديث كما حدثتني  
 والاسماعيلي فقال ابن عباس سل أم سليم وصراحها هل أمرهن صلى الله عليه وسلم بذلك قال الحافظ  
 وقد عرف برواية عكرمة أن الانصارية هي أم سليم وأما وصراحها فلم أقف على تسميتها انتهى وفي هذا كله  
 تعقب على قول أبي عمر لا أعرفه عن أم سليم إلا من هذا الوجه ومن حديث هشام عن قتادة عن عكرمة  
 أن أم سليم قد كرهت بعنائه وعما مائة قطمان والمخفوظ في هذا حديث أبي سلمة عن عائشة بقصة صفية انتهى  
 ويكون حديثه عن عائشة بذلك محفوظا لا يمنع أنه روى حديث أم سليم وأرسله كيف ولم ينفر دبه  
 بل وافقه عكرمة وطاوس في مسلم وغيره عن ابن عباس فكيف لا يعرف ابن عبد البر ما في مسلم والنسائي  
 وهما في يده وقلبه أن هذا العجب (قال مالك والمرأة تحيض) قبل الإفاضة (بمعنى تقيم حتى تطوف  
 بالبيت لا بد) لا فراق ولا محالة (لها من ذلك) لأن النبي صلى الله عليه وسلم قال أحاسنتن أهلي  
 (وإن كانت قد أفاضت فحاضت بعد الإفاضة فلتصرف إلى بلدها) أن شاعت بدون طواف وداع (فانه  
 قد بلغنا في ذلك رخصة من رسول الله صلى الله عليه وسلم للحائض) إصقيته وغيرها وفي البخاري عن  
 طاوس رخص بالإنشاء للجهول وفي النسائي رخص رسول الله صلى الله عليه وسلم للحائض أن تغفر إذا  
 أفاضت قال أي طاوس وسمعت ابن عمر يقول أنها لا تغفر ثم سمعته يقول بعد أن النبي صلى الله عليه  
 وسلم رخص لمن وهذا من مراسيل الخبايا وكذا ما رواه النسائي والترمذي وصححه هو وأما كما  
 ابن عمر قال من حج فليكن آخر عهدا بالبيت إلا المحيض رخص لمن رسول الله صلى الله عليه وسلم  
 فإن ابن عمر يسمعه من النبي صلى الله عليه وسلم فللنسائي عن إبراهيم بن ميسرة عن طاوس أن ابن عمر  
 كان يقول قربا من سنتي الحائض لا تغفر حتى يكون آخر عهدا بالبيت ثم قال بعد أن رخص  
 للنساء وله الطحاوي عن الزهري عن طاوس أنه سمع ابن عمر يسأل عن النساء إذا حضن قبل الفجر  
 وقد أفضن يوم النحر فقال إن عائشة كانت تذكر من رسول الله صلى الله عليه وسلم رخصة لمن وذلك  
 قبل موت ابن عمر بعام ولابن أبي شيبة أن ابن عمر كان يقيم على الحائض سبعة أيام حتى تطوف طواف  
 الوداع قال الشافعي كان ابن عمر سمع الأمر بالوداع ولم يسمع الرخصة ثم بلغته فعمل بها (قال وإن حاضت  
 المرأة) أو ولدت (بمعنى قبل أن تقيض فإن كرهها يحدس عليها) أكثر مما يحدس النساء الدم (وهو نصف شهر  
 في المحيض واستسكه ابن الوازيان فيه تعرضا للفساد كقطع الطريق واجابه عياض بأن محل ذلك

مع امن الطريق كان محله ان يكون مع المرأة محرم وروى البزار وغيره عن جابر والثقفى في فوائد عن  
ابى هريرة كلاهما مرفوعا اميران وليسا باميرين المرأة تخرج مع القوم فتيحض قبل ان تطوف بالبيت  
طواف الزيارة فليس لاحصائهم ان ينقروا حتى يستأمر وعوا والرجل يتبع المجنزة فيصل على ما فليس له  
ان يرجع حتى يستأمر أهله المكن في اسناد كل منهما ضعفا شديدا

\* (وفيه من اصاب من الطير والوحش) \*

(مالك عن ابى الزبير) محمد بن مسلم المكي (ان عمر بن الخطاب قضى في الضبيع) بضم الباء لغة قيس  
وسكونها لغة تميم وهي ابني وقيل يقع على الذكرو الانثى وربما قيل في الانثى ضبعة بالهاء والذكربضبان  
والجمع ضباعين ويجمع مضموم الباء على ضباع وساكناه على أضبيع (بكش) لتقاربهما في القدر  
(وفي العزال تعذر) للتقارب (وفي الارنب بعناق) بفتح العين والذون انثى المزد قبل كمال حول  
(وفي اليربوع) بفتح الهمزة ودوية نحو الفأرة لكن ذنبه وأذناه أطول منها وربجله أطول من يديه عكس  
الزرافة والجمع اليرابيع والعامة تقول جربوع بالحيم (بجفرة) بفتح الجيم مفتوحة وفاء ساكنة الانثى من  
ولاد الضأن وقيل منه ومن المعز جمعها وقيل من المعز فقط قال مالك ليس العمل عندنا على قوله في الارنب  
واليربوع لانه لا يحزى من الهدى في الجزاء الا ما يحزى في الضعفاء بالثني من المعز فصاعدا ومن الضأن  
المجذع فصاعدا قال ابن حبيب في الارنب واليربوع عن مسنة (مالك عن عبد الملك بن قريش) بضم  
القاف وفتح الراء واسكان التختية ثم راء بلا نقط العبدى البصرى ولم يصب من زعم انه الاصمعي وان  
مالكا غلط فيه بذكوه برأه اخره لان ابا الاصمعي قريب بموحدة آخره فقد دين صواب ذلك يحيى بن بكير  
وأيا فالاصمعي لم يدرك ابن سيرين وقال ابو عمر طرح ابن وضاح اسمه وقال عن ابن قريش تبا القول ابن  
معين وهم مالكا فيه انما هو عبد العزيز بن قفال يحيى بن بكير لم يسمهم مالكا في اسمه ولا في اسم أبيه وانما هو  
عبد الملك ثم عبد العزيز بن ابي قريش (عن محمد بن سيرين ان رجلا) قال الاصمعي هو قبصة بن جابر الازدي  
انتهى وقد رواه الحسن في المستدرک عنه (جاء الى عمر بن الخطاب فقال اني اجريت انا وصاحب لي  
لم رسم (فرسين نستبق) ترمى (الى ثقرة) بضم المثناة واسكان المجمة اعلی (ثنية) طريق في الجبل  
(قاصبا طيبا) ويمن محرمان فذا ترى فقال عمر لرجل الى جنبه تعال) بفتح اللام فعل أمر من تعال  
تعاليا ارتفع واصله ان الرجل تعال الى كان ينادى السافل ثم استعمل بمعنى علم واطقا سواء كان موضع  
المدعوا على واسفل او مساويا فهو في الاصل معنى خاص ثم استعمل بمعنى عام (حتى أحكم أبا وأنت) زاد  
الحاكم فقال عمر ترى شاة كفيه قال نعم (قال فحكم عليه بعن) ابني العزاذ أنى عليها حول قال  
المجوهري والتميز لانثى من الظباء والاوعال (فولى الرجل وهو يقول هذا أمير المؤمنين لا يستطيع ان يحكم  
في طي) استقل لا (حتى دعا) طلب (رجلا يحكم معه) وفي رواية الحاكم فقال ان أمير المؤمنين احسن  
ان يقتيل حتى سأل الرجل (فسخ عمر قول الرجل فدعا فساءله هل تقرأ سورة المائدة قال لا قال فقول  
تعرف هذا الرجل الذي حكم معي فقال لا فقال عمر لو اخبرتني انك تقرأ سورة المائدة لا وبتك ضربا  
اذ لو قرأتها لعلمت انه لا بد من اثنين في الصيد وفي المستدرک عن قبصة فعلاه بالدرة ضربا ثم أقبل الى  
ليضربني فقلت اني لم أقل شيئا انما قاله هو فركني ويحب تأويله بان المراد اراد ان يعاوه فأخذ الدرّة بيده  
مر يد اضربه ثم تمهل حتى استفهمه عن المائدة بدليل رواية ابو طائفا قصة واحدة (ثم قال ان الله تبارك  
وتعالى يقول في كتابه يحكم به) أى بالمثل رجلا (ذو اعدل منكم) لها فطنة يميزان بها اشبه الاشياء به  
(هديا) حال من جزاء (بالع الكعبة) أى يبلغ به الحرم فيذهب به ويتصدق به على مساكينه ونصب  
بسم الله قبله وان أضيف لان اضافته لقطة لا تميد تعريفا (وهذا عبد الرحمن بن عوف) احد العشرة

فقامه في العدالة معلوم زاد في رواية المحاكم ثم قال عمر أردت أن تقتل الجزاء وتعدى في القتل ثم قال  
 إن في الإنسان عشرة أخلاق تسعة حسنة وواحد سيئة فيفسد هذا ذلك السيئة ثم قال أياك وعثرات اللسان  
 (مالك عن هشام بن عروة أن أباه كان يقول في البقرة من الوحش بقرة) لأنها تأكلها وقد حكم ابن عباس  
 وأبو عبد الله في بقرة الوحش وجازاه بقرة (وفي الشاة الصغيرة) (من الظباء شاة) تأكلها (مالك عن يحيى  
 ابن سعيد عن سعيد بن المسيب أنه كان يقول في حمام مكة إذا قتل شاة) لأنه يشبهها في العب وبه حكم عمر  
 وابن عباس وغيرهما وذلك لمحرمته مكة واستئناس الحمام فيها فلولم يكن على قاتله إلا عدله من طعام  
 أو صيام لغريم مكة لئلا يكثر قتله فيها (وقال مالك في الرجل من أهل مكة يحرم بالحج والعرة وفي بيته فراخ  
 من حمام مكة فيغلق) بفتح اللام وكسر هاء الفة قليلة (عليها فتقوت فقال أرى ما ينقدى ذلك عن كل فرخ  
 بشاة) لأنه تسبب في موتها بالعلق (قال مالك لم أزل أسمع أن في النعامة إذا قتلها المحرم بدنة) لأنها  
 تقاربها في القدر والصورة (قال مالك أرى أن في بيضة النعامة عشرين البدنة كباية) في جنين  
 الحرة عرة) بضم المعجمة وشد الراء (عبد أو وليدة) أي أمة بيان لفرة (وقيمة الفرة خمسون دينة أو ذلك عشر  
 دينة أمه) لأنها خمسة مائة (وكل شيء من الذنور) جمع نذر لما ثم معروف (أو القبان) بوحدة جمع عقاب  
 طائر معروف ويجمع أيضا على أعقاب (أو البزاة) جمع بازى كقضاة وقاضى ضرب من الصقور (أو الرخم) جمع  
 رخمة كتمب وقصة سمي بذلك لضعفه عن الاصطباد (فانه صيد يؤذى كما يؤذى الصبيد إذا قتله  
 المحرم) وفي المحرم (وكل شيء يندى في صغاره مثل ما يكون في كارهه وأما مثل) بفتح تين صفة أي قياس  
 (ذلك مثل دبة الحمر الصغير والكبير فهما بمنزلة واحدة سواء) وكذلك المريض مثل الصحيح والقيح مثل  
 الجبل والائتي مثل الذر

\* (فدية من أصاب شيئا من الجراد وهو محرم) \*

(مالك عن زيد بن أسلم أن رجلا جاء إلى عمر بن الخطاب فقال يا أمير المؤمنين اني أصبت جرادات) جمع  
 جرادة والجراد يقع على الذر والائتي سمي بذلك لأنه يجرد الأرض أي يأكل ما عليها (بسوطي وأنا محرم  
 فقتل له عمر أطعم قبضة) بفتح القاف والضم لعمارة أي حفنة (من طعام) وهو مذهب مالك في المدونة وغيرها  
 أن في الجراد قيمته وفي الواحدة قبضة أي حفنة (مالك عن يحيى بن سعيد أن رجلا جاء إلى عمر بن الخطاب  
 فسأله عن جرادة قتلها وهو محرم فقال عمر كعب) بن ماعة لم يعرف بكعب إلا أخبار (تعال حتى يحكم  
 فقال كعب درهم فقال عمر لكعب أنك لتجد الدرهم) حتى تنطى منها درهما (لقرة خير من جرادة)  
 من أمثال العرب المشهورة يعني فلما فيها قبضة من طعام وإلى احتياجه لحكومة ذهب ابن المواز قال  
 فإن أخرج بغير حكومة أعاد وظاهر المدونة كما قال ابن رشد أن الجراد لا حكومة فيه وهذا يدل على رجوع  
 كعب عن قوله أنه نذرة حوت يجوز للمحرم أكله

\* (فدية من حلق قبل أن ينثر) \*

(مالك عن عبد الكريم بن مالك الجزري) بفتح الجيم والراء أبي سعيد مولى بني أمية الحراني وثقه الأئمة  
 وقال ابن معين ثقة ثبت وحكي عنه أن حديثه عن عطاء ردى قال ابن معين عن ذلك حديث عائشة كان  
 صلى الله عليه وسلم لم يقبلها ولا يتوضأ قال وإذا روى الثقات عنه فاحاديثه مستقيمة وإن كره يحيى التظان  
 حديثه عن عطاء في لحم البغل لكن احتج به الستة وكفي برواية مالك عنه توثيقا قال أحمد ويحيى النبالى  
 أن نساء عن من روى عنه مالك ذروى عنه أيضا شعبة والسفهاء أن وقالوا أنه ثقة ويقال أنه رأى أنس  
 بن مالك مات سنة سبع وعشرين ومائة بجران (عن عبد الرحمن بن أبي ليلى) كذا في نسخة أبي مصعب



وابن بكير والقنبي ومطرف والشافعي ومعن وسعيد بن عفير وعبد الله بن يوسف ومصعب ومحمد بن المبارك  
 الصوري ورواه ابن وهب وابن القاسم عن مالك عن عبد الكريم الجزري عن مجاهد عن عبد الرحمن  
 وهو الصواب ومن اسقط مجاهدا قد اخطأ فان عبد الكريم لم يلق ابن ابي ليلى ولا رآه وزعم الشافعي ان  
 ما كاهو الذي وهم في اسقاط مجاهد وذكر الطحاوي ان القنبي رواه عن مالك باسبانه وكذا رواه  
 عنه مكي بن ابراهيم قاله ابن عبد البر (عن كعب بن عجرة) بضم العين المهملة وسكون النجم وفتح الزاء  
 ابن أمية البليوي حليف الانصار شهدا لمحمد بن زيد ونزلت فيه قصة القدية وسكن الكوفة ومات بالمدينة  
 سنة احدى وخمسين (انه كان مع رسول الله صلى الله عليه وسلم بحرا) بالمدينة (فأذاه القمل في رأسه)  
 وفي البخاري عنه وقف على رسول الله صلى الله عليه وسلم بالمدينة ورأى يتهاقت قلاو في رواية والقمل  
 يتسارع على وجهي ولا جدو وقع القمل في رأسي ومحيي حتى حاجبي وشاري فقال صلى الله عليه وسلم  
 إنداصاك بلاء والطبراني ان هذا الذي قلت شديد يا رسول الله (فأمر رسول الله صلى الله عليه وسلم  
 ان يحلق رأسه) اي يزيل شعره اعم من ان يكون بموسى او مقص او نورة (وقال صم ثلاثة ايام) بيان لقوله  
 تعالى ففدية من صيام كباين قوله او صدقة بقوله (أو اطعم ستة مساكين) المراد بهم ما يشمل الفقراء  
 (مدن مدني) بالتكرير لا قاعدة عموم التثنية (لكل انسان) منهم وفي رواية الصحيحين لكل مسكين  
 بصف صاع والسابع اربعة امداد عند الاثمة اثلاثة والمجهور فهو موافق لرواية الصحيحين أيضا والتصدق  
 بفرق بين ستة فانه بفتحين وتسكن الزاء أيضا مكيال يسع ستة عشر طلا ولا بد نصف صاع طعام  
 وفي رواية نصف صاع حنطة وسلم والطبراني نصف صاع تمر ولا بد داود نصف صاع زبيب وفي اسناده  
 ابن اسحاق وليس بحجة في الاحكام اذا خالف والمخفوض كما قال الحافظ رواية التمر لانها يختلف فيها  
 على رايها قال وعرف بذلك قوة قول من قال لا فرق بين التمر والحنطة وان الواجب ثلاثة أصع لكل  
 مسكين نصف صاع (وانسك) أي تقرب (بشاء) تدبجها (أي ذلك فعلت أجزأ عنك) صرح بذلك بعد  
 التعبير بأو المفيدة للتخيير زيادة في البيان (مالك عن حميد بن قيس) المكي الاعرج التماري وقته ابن  
 معين وابن سعد وابوزرعة وابو حاتم الرازي وابوداود والنسائي وغيرهم كأحمد في رواية الى طالب وقال  
 في رواية ابنه ليس بالقوي لكن احتج به السنة وكفي برواية مالك عنه (عن مجاهد أي الحاجاج) كنية  
 مجاهد بن جبر بفتح الجيم وسكون الموحدة المخزومي مولاهم المكي ثقة امام في التفسير وفي العلم مات سنة  
 احدى واثنين وثلاث وأربع ومائة وله ثلاث وثمانون سنة ولجني ابن الحاجاج وهو خصم أذلي قتل احد  
 ان اسم أبيه الحاجاج فالصواب اني بأداة الكنية (عن عبد الرحمن بن ابي ليلى) الانصاري المدني  
 ثم الكوفي ثقة من كبار التابعين اختلف في سماعه من عمر مات بوقعة الجماجم سنة ثلاث وثمانين قيل أنه  
 غرق (عن كعب بن عجرة) ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قال له وهو محرم معه بالمدينة والقمل يتدثر  
 على وجهه (لكل أذله هو امك) بشد الميم جمع عامة بشدها وهي الادابة والمزدها انما القمل كما في كثير  
 من الروايات لانها اتطابق على ما يدب من الحيوان وان لم يقتل كالخشرات والقمل (نقلت نعم يا رسول الله)  
 اذاني (نقل رسول الله صلى الله عليه وسلم احق) بكسر اللام (راسك) أزل شعره (وصم ثلاثة ايام  
 او اطعم ستة مساكين) عدين عدين لكل انسان كما في الرواية السابقة (راسك بشاء) أي تقرب بها  
 وهذا دم تخيير استفيد من التعبير بأو المسكرة قال ابن عباس ما كان في القرآن او فصاح به الخمر  
 ومر في السابق أي ذلك فعلت أجزأ عنك ولا بد داود بن وجه آخر انه صلى الله عليه وسلم قال له ان شئت  
 فانسك نفسك وان شئت فصم ثلاثة ايام وان شئت فاطعم ثلاثة أصع من تمر لست بمسكين وفي رواية  
 للشيخين وانسك ما يتسرر له أيضا التجشدة قلت لا فترت هذه الآية ففدية من صيام او صدقة وانسك

قال فسم ثلاثة أيام وأطعم ستة مساكين فنزلت في خاصة وهي أحكام عامة واستشكل بان الفاء تدل على الترتيب والآية وردت للتخيير وأوجب بان التخيير إنما هو عند رجوع الشاة ما عند عدمها قال التخيير بين أمرين لا بين الثلاثة وقال النووي ليس المراد ان الصوم لا يجزئ الا اتمام المدي بل هو مجول على أنه سأل عن النسك فان وجدته أخبره أنه بخير بين الثلاث وان علمه فهو بخير بين اثنين والمحدث رواه البخاري عن عبد الله بن يوسف عن مالك بن (مالك عن عطاء بن عبد الله الخزازي) كان فاضلا عالما بالغة أن عاملا روى عنه جماعة من الأئمة زاد خاله البخاري في كتاب الضعفاء رده ابن عبد البر كما تقدم وقال قد وثقه ابن معين وبالك عنه مرفوعا ثلاثة أحاديث هذا ثانيا (أنه قال حدثني شيخ بسوق البرم) بضم الموحدة ورفع الرائج برمة وهي القدر من الحجر (بالكوفة) قال ابن عبد البر يقولون ان هذا الشيخ عبد الرحمن بن أبي ليلى وهذا به دلالة أشهر في السابقين من ان يقول فيه عطاء شيخ وأطن قائل ذلك لما عرف أنه كوفي وأنه الذي يروي الحديث عن كعب بن عطاء روى هذا الحديث عبد الله بن معقل عن كعب وقد يكون هو الشيخ الذي ذكره عطاء فهو كوفي لا يبعد ان يلقاه عطاء وهو أشبه عندي انتهى ورواه ابن معقل وهو بالمهملة وكبير القسافي في الصحيحين (عن كعب بن عجرة أنه قال جاءني رسول الله صلى الله عليه وسلم) زاد في رواية مسلم زمن الحديبية (وأنا ألق تحت قدري لا تصابي) وفي رواية قدري وفي رواية تحت برمة حتى بين ان القدر برمة ولا تنافي بين اضافته له بارة ولا تصابه أخرى كما وظاهر (وقد أمثلا رأيتي ومحيتي قلا) زاد أجد حتى حاجي مشاربي (فأخذت حتى ثم قال اخلق هذا الشمر) وفي رواية مسلم فبدأ الخلاق فيحياق رأسه (وعم ثلاثة أيام وأطعم ستة مساكين) مدين مدين لكل انسان (وقد كان رسول الله صلى الله عليه وسلم علم) بقوله لي التجد شاة قلت لا (أنه ليس عندى ما أرسل به) فلم أفرق به فلا يخالف الروايات الكثيرة أنه خير بين الثلاثة لان ذلك عند وجود الشاة فلما أخبره أنها ليست عنده خير بين الصيام والا طعام وفي رواية لابن داود فجاءت رأيي زعمت وله للطيراني وغيرهما من طرق تدور على نافع قال فأتاني فأمره صلى الله عليه وسلم أن يهدي بقرة وقد اختفى عن نافع في الواسطة الذي بينه وبين كعب وعارضه ما أصر منه ان الذي امر به كعب وفعله إنما وشاة بل قال المحقق المرادي لفظ بقرة منك شاذ ثم لا يمارض هذا ما في الصحيحين أنه سأله التجد شاة قال لا لاحتمال أنه وجدها به لما أخبره أنه لا يجده فأنسك بها ولما ما أخرجه ابن عبد البر أنه قال فجاءت وصفت فأما أنها رواية شاذة أو أنه فعل الصوم أيضا جاهد وفي هذه الأحاديث ان السنة مبنية على القرآن لإطلاق الفدية فيه وتقيدها بالسنة وحزمة خلق الرأس عن الحرم والرخصة في حلقها إذا أذاه القمل أو غيره من الإوجاع وجوب الفدية على العامد بلا عذر بان إيجابها على المعذور من التنبه بالادنى على الأعلى لها على التخيير عدا وسهوا وأولعذر وقال أبو حنيفة والثياقي لا يتخير العامد بل يمين الدم (قال مالك في فدية الاذن ان الأرفق) ان أحد الايتقدي حتى يفعل ما يوجب عليه الفدية وان الكفارة إنما تكون مدرجوها على صاحبها وأنه يضع فدية به حيث شاء) بزيادة ما (النسك أو اصيام أو اصدقة بمكة أو غيرها من البلاد) زيادة انشراح قوله حيث شاء بخلاف جزاء الصيد لقوله تعالى فدا بالبع الكعبة والاطلاق في آية ففدية من صيام أو صدقة أو نسك ولما بين النبي صلى الله عليه وسلم مجملها في أحاديث كعب لم يتعد بمكة فدل ذلك على الإطلاق (قال مالك لا يصلح ليحرم) أي يحرم عليه من الصيام ضد الفساد وهو حرام (ان يلقب من شعرة شيء ولا تخلقه) بزيادة موسى أو مقص أو زفرة (ولا يقصره حتى يحل إلا ان يصليه أذى في رأسه) كقول صداع (فعله فدية كذا ذكره الله تعالى) بقوله فمن كان منكم مريضا أو به أذى

من رأسه فغذية من صيام أو صدقة أو نسل وفي الصحيحين عن كعب بن عجرة في نزلة الآية خاصة  
وهي لكم عامة وفي لفظ فانزل الله في خاصة ثم كانت للمسلمين عامة وفي هذا دلالة لا صريح قولي مالك  
ان العبادة بعموم اللفظ لا بخصوص السبب (ولا يصح له ان يقل أمثله) لانه انزاله أذى أو ترفه (ولا يقتل  
عاقلة) واحدة وأولى ما زاد (ولا ينظر حها من رأسه الى الارض) قيد (ولا من جلده) جسده (ولا من ثوبه  
ان طارحها المحرم من جلده أو من ثوبه فليطعم حفنة من طعام) أي مل عبدا واحدة كما قاله في المدونة  
وان كانت لغلة مل بالدين (قال مالك من سعى شعرا من أنفه أو من أبطأ أو أخطى) بشد الطاء افتعل  
(جسده بنورة) بضم النون جحر السكس ثم غلبت على اختلاط تضاعف اليه من زرنج وغيره يستعمل  
لازالة الشعر (أو يحتاج عن شجيرة رأسه لضرورة أو يخلق فقاه لموضع المحاجم وهو محرم ناسيا أو جاهلا  
ان قبل شيئا من ذلك فله من الغذية في ذلك كله ولا ينبغي له ان يخلق هو وضع المحاجم ومن جهل  
وفي نسخة نسي (فحتاج رأسه قبل ان يرمي الحجر فتدنى) لانه ألقي الثقب قبل التخل وقد أمر كعب  
بالغذية في الحاق قبل محله لضرورته فكيف بالجاهل والناسي

\* (ما يفعل من نسي من نسكه شيئا) \*

(مالك عن أيوب بن أبي عمرة) كيسان (الختياني عن سعيد بن جبير عن عبد الله بن عباس قال  
من نسي من نسكه شيئا أو تركه فليهرق دما) وبهذا قال مالك وجماعة (قال أيوب لا أدري قال  
ترك أو نسي) يعني انه انما قال أحدهم فأولئك لا للتنبوع (قال مالك ما كان من ذلك) الدم (هديا  
فلا يكون الا بمكة) لقوله تعالى هديا بالغ الكعبة (وما كان من ذلك نسك كاهن ولا يكون حيث أحب  
صاحب النك) لانه لم يسمعه هديا

\* (جامع الغذية) \*

قال مالك فمن أراد ان يلبس شيئا من الثياب التي لا ينبغي لا يجوز (له ان يلبسها وهو محرم أو بقصر  
شعره أو يمس طيبا من غير ضرورة لبس أو ضرورة الغذية عليه قال لا ينبغي لا حدان يفعل ذلك) اذا يجوز  
لا حدان يأتي الدنس ويكفر (وإنما رخص فيه للضرورة) الى ان من فعل ذلك الغدنة (الا ان ذا العذر  
لا يأثم وغيره اثم) (وسئل مالك عن الغذية من الصيام أو الصدقة أو النك أو احبها بالخيار في ذلك)  
ولو عامدا بلا ضرورة (وما النك وكم الطعام وبأي مذهب) بالمذنبوى أم مدهشام (وكم الصيام وهل  
يؤخر شيئا من ذلك أم يفعله في فوره) ذلك قال مالك كل شيء في كتاب الله في الكفارات كذا أو كذا أو  
(وصاحبه يحير في ذلك أي شيء أحب ان يفعل ذلك فعل) وقد جاء هذا عن ابن عباس قال ما كان  
في القرآن بأوفى صاحبه بالخيار وقد خير النبي صلى الله عليه وسلم كعب في الغذية رآه سفيان الثوري  
في تفسيره عن ابن عباس أبي سليم عن مجاهد عنه ورواه ابن جرير عن عطاء وعكرمة (قال وأما النك فشاءة)  
لقوله صلى الله عليه وسلم اكعب أو انك بشاة والمراد انها تكفي في النك فاعلى منها أولى في الكفاية  
من بقرة أو إبل بدليل قوله في الرواية الاخرى أو انك بماتيسر (وأما الصيام فثلاثة ايام وأما الطعام فبهم  
سنة مسأكين لكل مسكين مدين) مبتدأ وخبر وفي نسخة مدين مغفول يطعم كما ورد ذلك في الحديث  
المار فيه وبیان لجل الآية بالمد الاول مد النبي صلى الله عليه وسلم وفي البخاري حدثنا خذ بن الريد  
الجارودي قال حدثنا أبو قتيبة قال حدثنا مالك عن نافع قال كان ابن عمر يبطي زكاة رمضان عبد النبي  
صلى الله عليه وسلم المد الاول وفي كفارة البمين عبد النبي صلى الله عليه وسلم قال أبو قتيبة قال  
انما مالك مدنا اعظم من مدكم ولا نرى الفضل الا في مد النبي صلى الله عليه وسلم وقال انما مالك

لوجاء أمير فغضب هذا أصغر من هذا الذي صلى الله عليه وسلم بأى شيء كنتم تطعون قلت كما أعطى هذا النبي صلى الله عليه وسلم قال أفلا ترى أن الأمر إنما يعود إلى هذا النبي صلى الله عليه وسلم وهذا الحديث من البخارى وهو غريب ما رواه عن مالك الأبو قتيبة وهو سلم يفتح الممثلة واسكان اللام ولا عنه الا المنذر وقوله أفلا ترى الخ معناه انه اذا تعارضت الامداد الثلاثة الاول والحادث وهو المسمى وهو زائد عليه واشتات المفروض وقوعه وان لم يقع وهو دون الاول كان الرجوع الى الاول أولى لانه الذى تحققت مشروعيته لنقل أهل المدينة له قربا بد قرن وجيلا بعد جيل وقد رجح أبو يوسف بمثل هذا الى قول مالك (قال مالك وسمعت بعض أهل العلم يقول اذا رمى الحرم شيئا فأصاب شيئا من الصيد لم يرد) الحرم الراى (فتقوله إن) بالكسرة قول القول (عليه ان يفديه وكذلك الحلال يرمى في الحرم شيئا فيصيب صيد الحرم) الراى (فتقوله ان عليه ان يفديه لان الحمد والمخطأ في ذلك بمنزلة سواء) في الفدية لانه اتلاف والاتلاف مضمون في الحمد والمخطأ لكن العامد آثم بمخلاف المخطأ واليه ذهب الجمهور سلفا وخلفا كمال عليه القرآن في الحمد وانه آثم بقوله ليدوق وبال امره وجاءت السنة من أحكام النبي صلى الله عليه وسلم وأصحابه بوجوب الجزاء في المخطأ أيضا (قال مالك في القوم يصدون الصيد جميعا وهم محررون بجمع أو بجمرة) أو في الحرم (وهم حلال قال رأى ان على كل انسان منهم جزاؤهم) بالکسر اسرأ تنضاف (حكم عليهم بالهدى فلى كل انسان منهم هدى وان حكم عليهم بالصيام كان على كل انسان منهم الصيام) بذلك اذا أطام فلى كل منهم اطعام وكانته تركه اكتفاء (ومثل ذلك القوم يقتلوا الرجل خطأ فتكون كعارة ذلك عمق رقبة على كل انسان منهم أو صيام شهرين متتابعين على كل انسان منهم) اهله اراد ان ذلك مثل قتل المخطأ فيكون استدلالا بالقياس (قال مالك من رمى صيدا أو صاده بغيره الحجر وحلق رأسه غير انه لم يفيض) لم يطف طواف الأفاضة (ان عليه جزاء ذلك الصيد لان الله تبارك وتعالى قال واذا حلقتم فاصطادوا ومن لم يفيض) لم يحل الحبل الا كبر (فتدبى عليه) من الممنوع (مس الطيب والنساء) الاول كراهة والثاني تحريما كالعبيد لانه شرط في اباحتها في الآية الاحلال (قال مالك ليس على الحرم فيما قطع من الشجر في الحرم شيء) لاجزاء ولا غيره سوى الحرمه فيجب الى الله لان النبي صلى الله عليه وسلم قال في خطبة ففتح مكة لم يحل لامرئ يؤمن بالله واليوم الآخر ان يسفك بهادما ولا يعرض به الشجرة في روايات أخر ليس في شيء منها ذكر جزاء ولا غيره والكفارات لا يقاس عليها (ولم يبلغنا ان احدا حكم عليه فيه بشيء وليس ما صنع) لارة كإباحة الحرمه فعليه التوبة (قال مالك في الذى يجهل او ينسى صيام ثلاثة أيام في الحج او عرض فيها فلا يصومها حتى يقدر) يفتح الدال (بلده قال ليهدان وجد هديا ولا يصوم ثلاثة أيام في أهله وسبعة بعد ذلك) لان الصيام بكل مكان سواء

\*(جامع الحج)\*

(مالك عن ابن شهاب) محمد بن مسلم والتمس من طريق يحيى القطان عن مالك حدثني الزهري (عن عيسى بن طلحة) بن عبيد الله القرشي التيمي المدنى ابى محمد ثقة فاضل مات سنة مائة وابوه طلحة أحد المشرة وفي رواية ابن جرير عند مسلم وصالح بن كيسان عند البخارى كلاهما ماعن ابن شهاب قال حدثني عيسى بن طلحة (عن عبيد الله بن عمرو) بفتح العين (ابن العاصي) بالياء وحذفتها والانباء أصبح وفي رواية ابن جرير حدثني عبد الله والبخارى عنه ان عبد الله حدثه وكذا في رواية صالح بن عبد الله حدثه (انه قال وقع رسول الله صلى الله عليه وسلم) على ناقته كافي رواية صالح عند البخارى وبورس عند مسلم بلقطا على راحته ومعه عند أحمد والنسائي كلهم عن ابن شهاب - رواية يحيى القطان

عن مالك جلس في حجة الوداع فقام رجل محمول على انه ركب ناقته وجلس عليها (للتناسخ) زاد  
التبدي والسيابوري وغيرهما في حجة الوداع وفي روايته وقف عند الحجرة وأخرى فخطب يوم النحر قال  
عباس جمع بعضهم بأنه موقف واحد ومعنى خطب أي علم الناس لانهم من خطب الحج المشروعة قال  
ويحتمل ان ذلك في موطنين أحدهما على راحته عند الحجرة ولم يقل في هذا خطب والثاني يوم النحر  
بعد صلاة الظهر وذلك في وقت الخطبة المشروعة من خطب الحج يعلم الامام فيها الناس ما بقي عليهم من  
مناسكهم وصوب النووي هذا الثاني قال المحافظ فان قيل لا فرق بين الاحتمالين فانه ليس في شيء  
من طريق حديث ابن عمرو وابن عباس بيان الوقت الذي خطب فيه من النهار قلنا نعم لم يقع التصريح  
بذلك لكن في رواية ابن عباس ان بعض السائلين قال ربيت بعد ما أسست فدل على ان النصبة كانت  
بعد الزوال لاطلاق المسألة على ما بعده فكان السائل علم ان السنة هي الحجرة حتى فلما أخرجه الى الزوال  
سأل عنه علي ان حديث ابن عمرو ومخرجه واحد لا يعرف الا من طريق الزهري ولا خلاف فيه بين  
احكامه غايته ان بعضهم ذكر ما لم يذكره الا نحو اجتماع من مرويه ومروى ابن عباس ان ذلك كان يوم  
النحر بعد الزوال وهو على راحته يخطب عند الحجرة فاذا تقرر ذلك تعين انها الخطبة المشروعة لانه لم يقب  
المناسك فليس قوله يخطب بمجاز عن مجرد التاميم بل هي حقيقة ولا يلزم من وقوعه عند الحجرة ان يكون  
حيث ذكرها ما في البخاري وغيره عن ابن عمر انه صلى الله عليه وسلم وقف يوم النحر بين الحجرات فذكر  
خطبته فعمل ذلك وقع بعد ان افاض ورجع الى منى انتهى وقال الا في ترجم البخاري الفتيا على الذاتية  
عند الحجرة فهو يدل على اسما لم تكن خطبة (والناس يسألونه) وفي رواية فيجعلوا يسألونه وأخرى  
فطفق ناس يسألونه (فجاءه رجل) قال المحافظ لم أقف على اسمه بعد البحث الشديد ولا على اسم احد  
من سأل في هذه القصة وكانوا جماعة لكن في حديث اسامة بن شريك عند الطحاوي وغيره كان  
الاعراب يسألونه فكان هذا هو السبب في عدم ضبط اسمائهم (فقال له يا رسول الله لم اشعر) بضم العين  
اي افطن يقال شمرت بالشي شعورا اذا فطنت له وقيل الشعور العلم ولم يفسح في رواية مالك تعليق الشعور  
وبينه يونس عند مسلم بالفتح لم اشعر ان الرمي قبل الحلق (فجعلت) شعرا راسي (يسأل ان النحر) وفي رواية  
قبل ان اذبح والفاء سببية جعل الحلق مسببا عن علم الشعور كانه بعد ذلك بقصيره (فقال رسول الله صلى  
الله عليه وسلم النحر) وفي رواية ذبح (ولا حرج) قال عباس ليس اربابا لعادة وانما هو باجبة لما فعل لانه  
سأل عن امر فرغ منه فالحق في فعل ذلك متى شئت وفي المخرج بين في رفع الفدية عن المامد والناسي  
وفي رفع الاثم عن الساعي ولما المامد فالاصل ان تارك السنة عمدا لا يأثم الا ان يتهاون فيها ثم لا تهاون  
لا لترك (ثم جاءه آخر فقال يا رسول الله لم اشعر) افطن أو لم زاد يونس ان الرمي قبل النحر (فخبرت)  
المهدي (فيسأل ان الرمي) الحجرة (قال ارم ولا حرج) أي لا يضيق عليك في ذلك زاد في رواية ابن حرج  
في الصحيحين واشباه ذلك وفي رواية محمد بن ابي حفصة عن الزهري عند مسلم وقال آخر افضت الى الميت  
قبل ان أرمي قال ارم ولا حرج وفي رواية معمر بن عبد الحميد زيادة الحلق قبل الرمي لم يصل ما في حديث عبد  
الله بن عمرو والسؤال عن أربعة أشياء الحلق قبل الذبح والنحر قبل الرمي والحلق قبل الرمي والافاضة قبل  
الرمي والايمان في حديث ابن عباس ايضا في الصحيحين وللدارقطني من حديثه ايضا السؤال عن الحلق  
قبل الرمي وكذا في حديث جابر وابي سعيد عند الطحاوي وفي حديث علي عند احمد السؤال عن الافاضة  
قبل الحلق وفي حديثه عند الطحاوي السؤال عن الرمي والافاضة معا قبل الحلق وفي حديث جابر عند ابن  
حبان وغيره السؤال عن الافاضة قبل الذبح وفي حديث اسامة بن شريك السؤال عن السعي قبل  
الطواف وهو محمول على من سعي بعد طواف التمدوم ثم طاف طواف الافاضة فانه يصدق عليه انه سعى

قبل الطواف اى الركن فهذا ما متحد من مجموع الاحاديث وبقي عدة صور لم يذكرها الرواة اما  
اختصار او اتمام لانهم لم تقع وباتت بالتقديم اربعة وعشرين صورة منها صورة الترتيب المتفق عليها وهى  
رمى جرة العقبة ثم تحرك الهدى او ذبحه ثم الحاقى او التقصير ثم طواف الافاضة وفى الصحيحين عن أس  
ان النبي صلى الله عليه وسلم اتى منى فأتى الجرة فرماها ثم أتى منزله بنى فحجروا وقال للحاقى جزوا لى داود  
رمى ثم تحرك حاق اجمع العلماء على مطلوبية هذا الترتيب الا ان ابن المجهم استثنى التران وقال  
لا يخلق حتى يطوف كانه لاحظ انه فى عمل العرة والعرة يتأخر فيها الحلق عن الطواف ورد عليه النووي  
وأجمع العلماء على الاجزاء فى التقديم والتأخير الا انهم اختلفوا فى الدم فأوجبوه مالك فى تقديم الافاضة  
على الرمي لانه لم يقع فى روايته حديث الباب ولا يلزم بزيادة غيره لانه ثبت الناس فى ابن شهاب وأوجب  
الفدية فى تقديم الحلق على الرمي لوقوعه قبل شئ من التمام وذهب أبو حنيفة الى ان الترتيب واجب  
وعليه الدم فى كل المخالفة وتأول لارجح على نفي الاثم لانه فعل على الجهل لا القصد فاسقط المخرج  
وعذرهم اعدم العلم بدليل قول السائل لم أشعر وذهب المجهور والشافعى وأحمد فى روايته الى الجواز وعدم  
وجوب الدم فى شئ العموم قوله (قال) عبد الله بن عمرو (فاسأئل رسول الله صلى الله عليه وسلم) زاد  
فى رواية يومئذ (عن شئ) قدوم ولا أخر الا قال (فعل ولا حرج) عليك فانه ظاهر فى نفي الاثم والقضية والدم  
لان اسم الضيق يشمل ذلك قال الطحاوى لكن يحتل لانه لا اثم فى ذلك الفعل لمن كان ناسيا أو جاهلا  
أى كالمسائلين قال وامان تعد المخالفة فيجب عليه الفدية وثقبت بأن وجوبها يحتاج الى دليل  
ولو وجبت ليدنه صلى الله عليه وسلم حينئذ وقت الحاجة فلا يجوز تأخيرها قال الطبرى ولم يسقط النبي  
صلى الله عليه وسلم المخرج الا وقد أجرأ الله لى اذ لم يجرأ لى بالاعادة لان الجهل والنسيان لا يضاعفان  
الحكم الا فى نفي الحج كالموتى الرمي ونحوه فلا اثم بتركه جاهلا أو ناسيا لكن تجب عليه الاعادة قال  
والعجب ممن يحتمل قوله ولا حرج على نفي الاثم فقط ثم يخص ذلك ببعض الامور دون بعض فان كان  
الترتيب واجبا يجب بتركه دم فليكن فى الجميع والا فواجبه تخصيص بعض دون بعض مع تعميم الشارع  
الجميع بنفي المخرج كذا قال وجوابه ان ما لم يخص من العموم تقديم الحلق على الرمي فأوجب فيه  
الفدية له لانه آخرى وهى القاء الفضة قبل فعل شئ من التمام وقد أوجب الله ورسوله الفدية على المريض  
أومن برأسه أى اذا حاق قبل محل الحاق مع جواز ذلك له اضروته فكيف بالجاهل والناسى  
وخص منه أيضا تقديم الافاضة على الرمي لثلاثيكون وسيلة الى النساء والصبيد قبل الرمي ولانه خلاف  
الواقع منه صلى الله عليه وسلم وقد قال خذوا عني مناسككم ولم يثبت عنده زيادة ذلك فى حديث الباب  
فلا يلزمه زيادة غيره وهو ثبت الناس فى ابن شهاب ومحل قبول زيادة الثقة ما لم يكن من لم يزد أو وثق  
منه وابن أبى حفصة الذى روى ذلك عن ابن شهاب وان كان صدوقا وروى له الشيخان لكنه يخطئ  
بل ضعفه النسائى واختلف قول ابن معين فى تضعيفه وكان يحيى بن سعيد يهكم فيه وقال أحمد فى رواية  
ان كان ناسيا أو جاهلا فلا شئ عليه وان كان عالما فلا لقوله لم أشعر وأوجب أن الترتيب لو وجب لاسقط  
بالسهو كالترتيب بين السهي والطواف اذ لو سعى قبله وجبت اعادة السعى لكن قال ابن دقيق العيد  
ما قاله أحمد أقوى لان الدليل دل على وجوب اتباعه صلى الله عليه وسلم فى الحج قوله خذوا عني  
مناسككم وهذه الاحاديث المخصصة قد قرئت بقول السائل لم أشعر فيخص المحكم بهذه الحالة  
وتبقى حالة العهد على أصل وجوب الاتباع فى الحج وأيضا المحكم اذا ترتب على وصف يمكن انده متبر لم يجر  
طرحه ولا شك ان عدم الشعور وصف مناسب لعدم المؤاخذه وقد عاق به المحكم فلا يمكن طرحه بالحاق  
العهد اذ لا يساويه والتمس بقوله فاسأئل الخ لا شعاره بأن الترتيب مطلقا غير مراعى جوابا بان هذا

الاخبار من الراوى يتناقض بما وقع السؤال عنه وهو مطابق بالنسبة الى حالة السائل والمطلق لا يدل على احد  
 الخاصين فلا يبق فيه حجة في حالة العمد انتهى وفيه وجوب اتباع أقواله صلى الله عليه وسلم لان الذين  
 خلفوه لما علموا السائل عن حكم ذلك وجوزوا سؤال العالم واقفا وراكبا ولا يعارضه ما روى عن مالك من  
 كراهة ذكر العلم والحديث في الطريق لان الوقوف يعنى لا يهد من الطرق لانه موقف عبادة وذكر وقت  
 حاجة الى التعلم خوفا من القوات اما بالزمان او المكان وأخرجوه البخارى في العلم عن اسماعيل ومعاوية  
 عبد الله بن يوسف ومسلم عن يحيى الثلاثة عن مالك وتابعه جماعة عن ابن شهاب بن عبد الله بن يحيى وغيرهما  
 (مالك عن نافع عن عبد الله بن عمران رسول الله صلى الله عليه وسلم كان اذا قفل) يتألف ثم  
 فاعبر بذكره ومعناه (من غزوا ورجعوا وعمره يكبر) الله تعالى (على كل شرف) بفتح المعجمة والراء ثم فاء  
 أى مكان حال (من الارض) ومسلم من رواية عبيد الله عن نافع اذا أوفى على ثنية أو فدفد كبر أى  
 ارتفع على ثنية بمثلثة فنون فحتمية هي العقبة وفدفد بفتح الفاء ين بد كل دال مهملة لاشهر انه المكان  
 المرتفع وقيل الارض المستوية وقيل الفلاة الخالية من شجر وغيره وقيل غلظ الاودية ذات المحصى  
 (ثلاث تكبيرات) قال الطبري وجه التكبير على الاماكن العالية هو نداء الذكركم عند تجديد الاحوال  
 والتقلبات وكان صلى الله عليه وسلم يراعى ذلك في الزمان والمكان وقال المحافظ الزين العراقي  
 مناسبة ان الاستعلاء محبوب للنفس وفيه ظهور وغلبة فينبغي للتباس به ان يذكر عنده ان الله أكبر  
 من كل شئ ويكرر ذلك ويستطرحه المزيدي (حق قول لا اله الا الله) بالرفع على الخبرية بلا وعلى البدلية  
 من الضمير المستتر في الخبر المقدر أو من اسم لا باعتبار محله قبل دخولها (وحده) حال أى منفرد  
 (لا شريك له) عقلا لا استحياء تهرة لا والله كما له واحد في آيات آخره وتأكيدا لوجده لان المتصف بها  
 لا شريك له (له الملك) ضم الميم السلطان والقدرة وأصناف المخلوقات (وله الحمد) زاد في رواية الطبراني  
 يحيى ويحيى وهو حجة لا يموت بيده الخبير (وهو على كل شئ قدير) قال المحافظ يحتمل انه كان يأتي بهذا  
 الذي كره عقب التكبير على المكان المرتفع ويحتمل انه يكمل الذي كرهه طائفة يأتي بالتسبيح اذا مضى قال  
 القرطبي وفي تعقيب التكبير بالتهليل إشارة الى انه المنفرد بما يحيا جميع الموجودات وأنه المعبود في جميع  
 الاماكن (آيئون) بالرفع خبر مبتدأ محذوف أى نحن آيئون جمع آيب بوزن راجع ومعناه أى راجعون  
 الى الله وليس المراد الاخبار بمحض الرجوع فانه تحصيل الحاصل بل الرجوع في حالة مخصوصة وهي  
 تلبسهم بالعبادة المخصوصة والاتصاف بالوصاف المذكورة (تائبون) من التوبة وهي الرجوع عما هو  
 مذموم شرعا الى ما هو محمود شرعا وفيه إشارة الى التخصيص في العبادة وقاله صلى الله عليه وسلم تواضعا  
 أو تعاملا لا لله أو المراد أمته وقد تشمل التوبة لارادة الاستمرار على الطاعة فيكون المراد ان لا يرفع منهم  
 ذنب (عابدون ساجدون لربنا حامدون) كما هو رفع بتقدير نحن وقوله لربنا متعلق بساجدون أو سائر  
 الصفات على طريق التناسخ (صدق الله وعده) فيما وعده من اظهار دينه بقوله وعدكم الله  
 معافاكم كثيرة وقوله تعالى وعد الله الذين آمنوا و عملوا الصالحات ليسخلفنهم في الارض الآية  
 وهذا في سفر الفز وومناسبتة للتحج والعمرة قوله لندخلن المسجد الحرام ان شاء الله آمينين (ولنصر عهده)  
 محمد صلى الله عليه وسلم (وهزم الأحزاب وحده) من غير فعل احدهم الا دعيين ولا سبب فمن  
 جهتهم وهذا معنى الحمية فان العبد وفعله خالق لربه والكل منه واليه ولو شاء ان يبيد الكفار بلا قتال  
 لفعل وفيه التفويض الى الله تعالى قيل الأحزاب هنا كفار قريش ومن وافقهم الذين تميزوا أى  
 تميزوا في غزوة الخندق ونزل فيهم سورة الأحزاب وقيل المراد أعمن من ذلك أى الأحزاب الكفار في جميع  
 الأيام والمواطن قال الزمخشري والمشهور الاول قيل فيه نظر لانه يتوقف على ان هذا الذي ذكرناه شريعا من

بعد الخندق وأجيب بأن غزواته صلى الله عليه وسلم التي خرج فيها بنفسه محصورة والمطابق منها لذلك  
غزوة الخندق انظار قوله تعالى ورد الله الذين كفروا بغيظهم لم ينالوا خيرا وكفى الله المؤمنين القتال  
وقوله قبل ذلك ادعاءكم جنود فأرسلنا عليهم رجسا وجنودا لم تروها الآية وأصل الحزب القطعة للجمعة  
من الناس فاللام اما مجزية أي كل من تحزب من الكفار واما عهدية والمراد من تقدم وهو الاقرب  
قال القرطبي ويحتمل ان يكون هذا الخبر بمعنى الدعاء اللهم اهزم الأحزاب والاول أظهر ثم ظاهر  
الحديث اختصاص ذلك بالغزو والمحج والعرة والجمهور على انه يشرع قول ذلك في كل سفر طاعة كصلاة  
رحم وطاب علم لما يشمل الجميع من اسم الطاعة وانما اقتصر الصحابي على الثلاث لانحصار سفره صلى  
الله عليه وسلم فيها وقبل يتعدى أيضا الى السفر المباح لان المسافر فيه لأواب له فلا يمتنع عليه فعل  
ما يخص له الثواب وقيل يشرع في سفر المعصية أيضا لان مرة كتبها الحجاج الى تحصيل الثواب من غيره  
وتعقب بأن الذي يخصه بسفر الطاعة لا يمنع من سافر في مباح ولا معصية من الاكثار من ذكر الله وانما  
التراعى في خصوص هذا الذي كفي هذا الوقت المخصوص فذهب قوم الى الاختصاص لكونها عبادات  
مخصوصة شرع لها ذلك كخصوص فتنخص به كالأذكار المأثور عقب الاذان وعقب الصلاة انتهى رفيه  
جواز الجميع في الدعاء والكلام بلا تكلف وانما ينهي عن التكلف لانه يشغل عن الاختلاص ويقدر  
في النية ورواه البخاري هناد عن عبد الله بن يوسف وفي الدعوات عن اسماعيل ومسلم من طريق معن  
الثلاثة عن مالك به وتابعه عبيد الله وأيوب والضحك عن نافع عند مسلم (مالك عن ابراهيم بن عقبة)  
باتفاق ابن أبي عياش الاسدي مولاهم المدني وثقه أحمد وابن معين والنسائي وروى عنه أيضا السفينان  
وجاد بن زيد وابن المبارك وآخرون وقال ابن عبد البر ثقة ثقة اسن من أخيه موسى ومحمد اسن منه وسمع  
ابراهيم من أم خالد بنت خالد بن سعيد وهي من المبايعات وزعم ابن معين انهم موالها لم يتابع عليه  
والصواب انهم موالى آل الزبير كما قال مالك والبخاري وغيرهما في الموطأ مرفوعا هذا الحديث الواحد  
(عن كريب مولى عبد الله بن عباس) مرسل عند أكثر رواة الموطأ ووصله الشافعي وابن وهب  
ومحمد بن خالد وأبو حنيفة وعبد الله بن يوسف فزادوا (عن ابن عباس ان رسول الله صلى الله عليه وسلم  
مر بأمرأة) ولمسلم وغيره انه صلى الله عليه وسلم لقي ركباً بالروحاء فقال من القوم فقالوا المسلمون فقالوا  
من أنت قال رسول الله فرفعت اليه امرأة صبيها (وهي في محققها) بكسر الميم كما جزم به الجوهري وغيره  
وحكي في المشارق الكسر والفتح بلا ترجيح شبه اليهودج الا انه لا لغة علميا (يقيل انها هذا رسول الله  
صلى الله عليه وسلم) فأخذت بصبغي صبي) بفتح الصاد المجهمة واسكان الموحدة وفتح العين مثني وهما  
باطنا الساعد (كان معها) ولابي داود ففرغت امرأة فأخذت بعصدي فأخرجته من محققها وهو  
بكسر الزاي أي دعت خوفا ان يفوتها المصطفى وبعده رجليه اسأله ويحتمل ان المراد بالفرع هنا الاستغاثة  
والالتجاء أي استغاثت به أو بادرت او قدمت صلى الله عليه وسلم (نقالت لهذا جبار رسول الله قال نعم)  
له حج وزادها على السؤال (ولك أجر) ترغيبا لها قال عياض والاحمد ما في آياته كفافه من أمره في ذلك وتعليمه  
وتجنيبه ما يجذب المحرم وقال عمر وكنير من ان الصبي يشاب وتكتب حسنة له دون السيئات واختلف  
هل هو محتاط على وجه الذنب أو انما الخطأ الولي بحمله على أدب الشريعة للقرين وهذا هو الصحيح  
وعلى هذا فلا يبعد ان الله سبحانه يدر للصبي ثواب ما عمل قال الدروري والصبي الذي يحرم عنه  
لولى له حج عنه بدنا لله الولي الذي له النظر في ماله من أب أو جد أو رومي أو قد قدم قاض أو ناظر ولا يصح  
احرام الام عنه الا ان تكون وصية أو مقدمة من التاخي وقيل يصح احرامها واحرام العصة وان لم يكن  
لهم نظر في المال قاله الأبي وأقره وهو مقتضى مذهب مالك رحمه الله قال الشيخ في الدين لا يصح



الاستدلال بهذا الحديث على صحة الاحرام عنه طلقا لاحتمال ان هذا الصبي كان قهرا فأحرم هو  
 عن نفسه وعلى تقدير انه لم يميز فاعل له ولها احرام عنه وعلى تقدير انها التي أحرمت فلعلمها اربعة مال وفيه  
 المادرة الى استفتاء العلماء والاخذ عنهم قبل فواتهم وجواز ركوب الخففة والنخل وان كان الافضل ان الركوب  
 على القتب في حق من أطافه لكن الظاهر ان النخل في حق المرأة أولى لانه استر لها وفيه مشروعية الحج  
 بالصغار وبه قال الاثمة قال ابن عبد البر عليه وجهه ورأى العلماء في كل قرن وقالت طائفة لا يحج بهم وهو قول  
 لا يستعمل به ولا يرجح عليه وقال عياض لا خلاف بين العلماء في جواز الحج بالبيدان وانما منع طائفة  
 من أهل البدع لاية بنت أبيهم بل هو مردود بفعل النبي صلى الله عليه وسلم وأصحابه واجماع الامة  
 وفيه اربعة ماذبح الصبي وصحته ووقوته نفلا وأنه مثاب عليه فيجب ما يجنبه الكبير بما ينهيه الاحرام  
 ويلزمه من الفدية والحلوى ما يلزمه وبه قال الاثمة الثلاثة والمجهو وقال أبو حنيفة لا ينقض وانما  
 يجب من ذلك وبفعل للترين ليعمله اذا بلغ قال المازري وغيره والحديث حجة للمجهو ورواؤه الخففة  
 على أنه انما يفعل به ذلك للترين واحتمال ان الصبي كان بالغالا مع اذلا فائدة فلها المذبح على  
 انه في بعض طرق الحديث صرح بأنه صغير وبديل عليه رفعه ماله اذ لا يرفع الكبير وبديل له ايضا  
 فأخذت بضجعي صبي وهي في حفرة وفي رواية فأخرجته من حفرتها قال عياض وأجبهوا على انه لا يجزئه  
 اذا بلغ عن حجة القرض الا فرقة شذت فقالت يجزئه ولم يأت العلماء الى قولها وحكي ابن عبد الزعن  
 دار في المملوك البالغ اذا حج قبل عتقه يجزئه عن حجة الاسلام دون الصبي وقرئ بخطاب له المولى عنده  
 به والصبي غير مخاطب وجهه ورأى العلماء على ان العبد لا مخاطب بالحج وأنه لا يجزئه عن القرض كالصبي  
 وهذا الحديث رواه النسائي من طريق محمد بن خالد وابن وهب والخطابي وغيره من طريق الشافعي وابن  
 عبد البر من طريق ابن أبي مصعب الاربعة عن مالك به ماله لاوتاهه سفيان بن عيينة عنده سلم وأبي داود  
 والنسائي وغيرهم ولم يختلف عليه في آتاهه وعبد العزيز بن أبي سلمة واسماعيل بن ابراهيم بن عتبة كلاهما  
 عند البيهقي موصولا وأخوه موسى بن عتبة ومحمد بن اسحاق رواهما ابن عبد البر عنده لاوسفيان  
 الثوري مراسلي رواية ابن مهدي عنه عنده سلم ووصولا في رواية أبي نعيم الفضل بن دكين عنه عند  
 النسائي فاختلف عليه في وصله وارساله كما اختلف على مالك في ذلك واتخذ اهران كلا من مالك وشيخه  
 ابراهيم حدث به على الوجهين فان الرارة عن كل منهما بالوصل والارسال حفاظ ثقات ويقوى ذلك  
 انه اختلف على ابن القاسم فرواه سحنون عنه عن مالك مراسلا ورواه يوسف بن عمرو والمحارث بن مسكين  
 عنه عن مالك مضافا كأنه سمعه من مالك بالوجهين وقد أخرجه مسلم بالوجهين من طريق الشافعي  
 وكان البصري ترك تخريجه في صحيحه لهذا الاختلاف لكن قال ابن عبد البر من وصل هذا الحديث  
 واسنده فقوله أولى وأصح والحديث صحيح سند ثابت الاتصال لا يضره تقصير من قصره لان الذين  
 اسندوه حفاظ ثقات انتهى وسبقه الى ذلك الامام أحمد فصحيح وصله (مالك عن ابراهيم بن أبي عبد الله)  
 بفتح الميم ملة وسكون الواو حدة واسمه شهر كسر المعجمة ابن عطاءان العقيلي ثم الشامي يكنى ابا اسماعيل  
 ثقة تابعي سمع ابا اسامة ومائة وثلاثة سكن الشام وبها مات سنة اثنين أو واحد وثمان مائة مات  
 عنه مرفوعا هذا الحديث الواحد (عن طلحة بن عبيد الله) بضم العين (ابن كزيب) بفتح الكاف  
 وكسر الراء واسكان التحتية وزاي مقوطة الخزاعي وثقه أحمد والنسائي يكنى ابا اطرف وهو تابعي  
 مات بالشام سنة ثمان عشرة ومائة وهو من ظنة احد العشرة لانه تبي واسم جده عثمان وهذا الخزاعي  
 وجده كزيب فحدثه مرسل وزعم ابن الخداه انه من الغرائب انتهى لم يوجد له استاد ولا تعلم احدا اسنده  
 من قصوره الشديد فقد وصله الحما كفي المستدرك عن أبي الدرداء (ان رسول الله صلى الله عليه وسلم

(قال مارؤي) بالبناء للجهول (الشیطان یوما) أي فی یوم (هوفیه أصغر) أي اذل (ولادتر) باسكان  
 الال وفتح الحاء وبارافهم ثلاث ای بسعد عن الخیر قال تعالى مدحورا ای بمدام رحمة الله  
 (ولاحقر) اذل وأهون عند نفسه لانه عند الناس حتریدا (ولا اضبط) اشد غيظا مضطبا بكبد  
 وعواشد الخفق (منه) یوم عرفه وما ذاك الا الماری من تنزل الرحمة (أي الملائكة) المازین بها  
 على الوافقین بعرفه وهو اعاد الله لا یحب ذلك وایس المراد انه برى الرحمة نفسها وله رأى الملائكة  
 بسط اجنتها بالدعاء للساج ویمحیل انه سمع الملائكة تقول غفر لؤلؤا وغفر لؤلؤا فعمل انهم نزلوا بالرحمة  
 ورؤيته الملائكة للغيظ لا لال اكرام قاله أبو عبد الملك البونی (وتحاور الله عن الذنوب الغضام) البكاثراتی  
 زینهم لعنه الله وكان یوزان بركهم بها وانته بهم من الی الكفر لانها کما قبل بریده فیخلدوا فی العذاب  
 الايام مثله (الاماری یوم بدر) اول غزوة رفع فيها القتال وكانت فی ثانیة الهجرة (قل وما رأى یوم  
 بدر یارسول الله قال اما) باختلاف (انه قد رأى جبریل یزع) یقع البساء والزلی المقروطة وعین مهملة  
 ای یصف (الملائكة) لالقتال ویمنعهم ان یتخرج بعضهم عن بعض فی الصف قال الشاعر

ولا یرخ النفس للخرج عن الهوى \* من الناس الا وافر العقل کامله

وقيل معناه یكفهم قال ابن سبیب ولس كذلك اذ لو رأى ذلك لاحبه ولکنه رآه بعینهم للقلع والمعی  
 یسمى وازعاه ومنه قوله تعالى وحذر لسایمان جنوده من الجن والانس والطیر فهم یزبون ای یجیس  
 اولهم على آخرهم وفيه فضل الحج وشهو وعرفة وسعة فضل الله على المذنبین وفی مسلم والنسای وابن ماجه  
 عن عائشة مرفوعا ما من یوم أکثر ان یعق الله فیہ عیسدا من النار من یوم عرفه وأنه لیسد نوری یجلی  
 شمسیهم یوم الملائكة یقول ما أراد ولأ ولا جد وصحبه ابن حبان والحاکم عن أبي هريرة رفعه ان الله  
 یباهی بأهل عرفات أهل السماء فیقول لهم انظروا الی عبادی جاؤنی شعاعرا ووی ابن خزيمة وابن  
 حبان وابن باز وأبو یوسف والبیهقی عن جابر بن عبد الله یوم افضل عدا الله من یوم عرفه یزل الله تعالى  
 الی السماء الذین یباهی بأهل الارض أهل السماء یمقول انظروا الی عبادی جاؤنی شعاعرا صاجین  
 جاؤا من کل فجیح عقی یرجون رجی ولم یروا قی فی فلم یوما کثر عتقنا من النار من یوم عرفه زاد  
 البیهقی تقول الملائكة ان فلانا فیم وهو مردق فیمقول الله عز وجل قد عرسه (مالک عن زید بن ابی  
 زیاد) مسیرة المدنی القحط العابد (مولی عبد الله بن عباس) بختیة ومجبة (ابن ابی ربه) القرشی  
 الخزمی الصحابی ابن الصحابی (عن طلحة بن عبيد الله بن کریز) الخزامی فکفه مقروعة أما بقصه  
 ففی عبد شمس من قریش قال ابن عبد البر لا خلاف عن مالک فی ارساله ولا یحفظ بهذا الاسناد مسندا  
 من رجه یحیی به وأحادیث الفضائل لا یحتاج الی محتج به وقد جاءه مسندا من حدیث علی وابن عمرو  
 ثم اخرج حدیث علی من طریق ابن ابی شیبة وجاء ايضا عن أبي هريرة أخرجه البیهقی هو وحديث ابن عمرو

(ان رسول الله صلى الله علیه وسلم قال افضل الدعاء) مبتدأ خبره (دعایوم عرفه) قال البیاضی  
 أعظمه ثوابا وأقربه اجابة ویحتمل ان یرید به الیوم ویحتمل ان یرید الحاج خاصة (وافضل ما قلت أنا  
 والنبیون من قبلی) وله نظ حدیث علی اکثر دعائی ودعایا لانیاء قبل بعرفة (والله اعلم بعباده  
 لا شریک له) زاد فی حدیث ابی هريرة له الملك وله الحمد یحیی ویمیت بیده الخیر وهو علی کل شیء قدیر وكذا  
 فی حدیث علی لکن ایس فیہ یحیی ویمیت قال ابن عبد البر یرید نداء کثر ثوابا ویحتمل ان یرید افضل  
 ما دعا به والاول اظهر لانه اورد فی تفضیل الاذکار بعضها علی بعض والنبیون یدعون بأفضل الدعاء  
 قال فیہ تفضیل الدعاء بعضها علی بعض والایام بعضها علی بعض وان ذلك افضل الذي کرلها بها کما  
 الاسلام باقرى والیه ذهب جماعة وقال آخرون افضله الحمد لله رب العالمین لان فیہ معنى الشکر فیه

من الاخلاص ما في لا اله الا الله وافتتح الله كلامه به ونتم به وهو آخر دعوى اهل الحق وروى كل فرقة بما قالت احاديث كثيرة وساق جملته من نافي التهديد وقدم الامام هذا الحديث بسنده ومدة في الدعاء وقدمت ثمانية وقع في تحريريد الصحاح لرزين بن معاوية الاندلسي زيادة في اول هذا الحديث هي افضل الايام يوم عرفة وافق يوم جمعة وهو افضل من سبعين حجة في غير يوم الجمعة وافضل الدعاء الحج قال الحافظ حديث لا اعرف حاله لانه لم يذ كر صحابه ولا من ترجمه بل ادرجه في حديث الموطأ هذا اول است هذه الزيادة في شيء من الموطآت فان كان له اصل احتل ان يزيد بالسند عن التحدث والمبالغة في الكثرة وعلى كل حال منها ثبتت الزيادة انتهى وفي الهدى لابن القيم ما استنفذ على السنة العوام ان وقعت الجمعة بعد ثنتين وسبعين حجة فباطل لا اصل له عن رسول الله صلى الله عليه وسلم ولا عن أحد من الصحابة والتابعين انتهى (مالك عن ابن شهاب) محمد بن مسلم بن عبد الله بن عبد الله بن شهاب الزهري له في الموطأ مرفوعا مائة واحد وثلاثون حديثا منها (عن انس بن مالك) الانصاري خمسة احاديث هذا ثانيا لها (ان رسول الله صلى الله عليه وسلم دخل مكة عام الفتح) في رمضان سنة ثمان (وعلى رأسه المغفر) بكسر الميم وسكون الغين المجبة ورفع النشاء ثم راها قال صاحب المحكم ما يجمل من فضل درع الحديث على الرأس مثل القناسة وقال في التهديد ما غطي الرأس من السلاح كالبضة وشبهها من حديث كان أو غيره وقد زاد بشر بن عمر عن مالك من حديث ولا اعلم احدا ذكره غيره ولعله اراد في الموطأ والا فقد رواه خارجة عشرة عن مالك كذلك اخرجها الدارقطني ومسلم وأحمد وأصحاب السنن عن جابر دخل صلى الله عليه وسلم يوم فتح مكة وعليه عمامة سوداء بغير احرام ورواه ابن عبد البر عن طريق مالك عن ابي الزبير عن جابر وقال انه غرّب عن مالك ولا معارضة بينه وبين حديث انس لا مكان ان المغفر فوق العمامة انتهى اي وهي تحته وقاية رأسه من صدم الحديد قال غيره او كانت العمامة السوداء ملفوفة فوق المغفر اشارة للسود وثبات دينه وانه لا يغير وجمع عياض باحتمال ان يكون اول دخوله كان على رأسه المغفر ثم ازاله ولبس العمامة بعد ذلك فحكى كل من انس وجابر ما رآه ويؤيده ان في حديث عمر بن حريث انه صلى الله عليه وسلم خطب الناس وعليه عمامة سوداء رواه مسلم وكانت الخطبة عند باب الكعبة وذلك بعد تمام الدخول فزعم المحاكم في الاكليل تعارض الحديثين متفق لانه لما يتحقق التعارض اذ لم يمكن الجمع وقد أمكن هنا ثلاث وجوه خيانية (فلما نزعها) أي المغفر (جاءه رجل) قال الحافظ لم يسم وكان مراده في رواية والا فقد خرج القسائي في شرح العدة والكرمانى بانه أبو هريرة وكذا ذكره ابن طاهر وغيره وقيل سعيد بن حريث (فقال له يا رسول الله ابن خطي) بفتح الخاء المعجمة والطاء المهملة ولا م اسم عبد العزى فلما أسلم سمع النبي صلى الله عليه وسلم عبد الله ومن قال اسمه هلال الربيع عليه باخ له يسمى بذلك وهو أحد من أهدر دمه يوم الفتح وقال لا تؤمنهم في حل ولا حرم (معلق باستار المكينة) وذلك بكاذ كوالقدي انه خرج الى الخندمة ليقابل على فارس وبسده قناب فلما رأى خيل الله والقتال دخله رعب حتى ما يستمك من الرعدة فرجع حتى انتهى الى الكعبة فبرز عن فرسه وطرح سلاحه ودخل تحت استارها فأخذ رجل من بني كعب سلاحه وفرسه فاستوى عليه وأخبر لني صلى الله عليه وسلم بذلك (فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم اقبلوه) زاد الوليد بن مسلم عن مالك ان قتل أخرجه ابن عاتق وصحبة ابن حبان وانخرج عمر بن شبة في كتاب مكة عن السائب بن يزيد قال رايت رسول الله صلى الله عليه وسلم استخرج من تحت استار الكعبة ابن خطي فقصرت عنقه ضميرا بين زعم ومقام ابراهيم وقال لا يقتل قرشي بعدي هذا خبر ارجاله ثقات الا ان في أبي معشر مقالا واحتمل هل قاله سعيد بن حريث أو عمار بن ياسر أو سعيد بن أبي وقاص أو سعيد بن يزيد أو أبو هريرة بفتح الواو حدة واسكان الزايم زاي

عن موطأه فتوجه إلى الأمام وهو أصح ما جاء في تعيين قاتله وبجسه الواقدي وجرم به اسلاني وغيره  
 وشمل بقية ما رواه ابان الخزاز في علي بن ابي حمزة واقبله فيمكن المباشرة من ابي حمزة وجرم به ان شام في  
 تهذيب الترمذي بان حديد بن حريث وأبو حمزة اشتركا في قتله قال ابن اسدياق وغيره وانما أمر يقتل ابن  
 شعلال لانه اسلم فبشبهه صلى الله عليه وسلم صدقوا بعينه رجل من الانصار وكان معه وولى مسلم بخدمته  
 فقتل منزلا فامر المولى ان يذبح نياسا ويسمعه له طعنا ما ونام فاستيقظ فاولا يسعه له شيئا فقتله ثم ارتد ومضى بكفة  
 واخذ فيقتل ثقتين له بهجاء النبي صلى الله عليه وسلم (قال مالك) جوابا عن كون الفقير على رأسه  
 (ولم يكن رسول الله صلى الله عليه وسلم يومئذ) أي يوم فتح مكة (عذما) اذ لم يروا أحدا نهضت يومئذ  
 من احواله وظاهره المجزوم بذلك ولا ينافيه قوله (والله اسلم) لانهم التبرك والتقوية ووقع في البخاري  
 عن يحيى بن قزعة عن مالك ولم يكن فيما نرى والله أعلم يومئذ شعرا وقد رواه عبد الرحمن بن مهدي عن  
 مالك بن جزماع عند الدارقطني باسقاط فيما نرى والله أعلم وصرح جابر بما جزم به مالك وطلعه فقال بغير  
 احوال كما في مسلم وغيره ودنو لها بلا احوال من الخصال النبوية عند الجمهور وخالف ابن شهاب فأجاز ذلك  
 لغيره قال ابو عمرو ولا أعلم من تابعه على ذلك الا الحسن البصري وروى عن الشافعي والمثهور عنه انها  
 لا تدخل الا باسرام فان دخلها اساء ولا شيء عليه عنده وعند مالك وجاعة وقال أبو حنيفة وأصحابه عليه  
 حجة أو عمة وفيه ان الحرم لا يجر من وجب عليه القتل وقال أبو حنيفة لا يجوز رنأول الحديث على انه  
 كان في الساعة التي أبيع له القتل بها وأجيب بأنه إنما أبيعته له ساعة الدخول حتى استولى عليها وقتل  
 ابن شعلال بعد ذلك وتعب بأن الساعة ما بين أول النهار ودخول وقت العصر كما في مسند أحمد وقتل  
 ابن شعلال كان قبل ذلك قطعا لقوله فلما نزع المغفرة ذلك عند استقراره بمكة فلا يستقيم هذا الجواب  
 وهذا الحديث رواه البخاري هنا عن عبد الله بن يوسف وفي الجهاد عن اسمعيل وفي المناري عن يحيى بن  
 قزعة ففتح القناني والزراي والعين المهمة وفي اللباس عن أبي الوليد هشام بن عبد الملك ومسلم عن القعني  
 ويحيى بن يحيى وقتيبة بن سعيد السبعة عن مالك به قال ابن عبد البر حديث انفرد به مالك لا يحفظ عن  
 غيره ولم يروه أحد عن الزهري سواء من طريق صحيح وقد روى عن ابن أخي ابن شهاب عن عمه ولا يكاد  
 يصح وروى أيضا من غير هذا الوجه ولا يثبت العلماء بالنزل استنادا غير استناد مالك وقد رواه عنه جماعة  
 من الأئمة بطول ذكرهم من أجلهم ابن جرير وكذا قال الصلاح وغيره ان مالك كان قد رده وقد تعقبه  
 المحققان الزين العراقي في نكته بأنه ورد من عدة طرق عن ابن شهاب من رواية ابن أخي الزهري عند البزار  
 وابي أويس عند ابن سعد وابن عدي ومعه ذكره ابن عدي في السكاهل والازعاجي ذكره المنزي قال  
 وروى ابن مسدي في معجم شيوخه ان أبا بكر بن العربي قال لابي جعفر بن المرحي حين ذكره انه لا يعرف  
 الا من حديث مالك عن الزهري قد رويته من ثلاث عشر طريقا غير طريق مالك فقال لواله افدنا عذه  
 القول ثم فوعدهم ولم يخرج لهم شيئا قال المحقق في نكته قد استبعد أهل أشباه قول ابن العربي حتى قال  
 قالهم

يا أهل حمص ومن بها أوصيكم \* بالبر والتقوى وصية مشفق

فخذوا عن العربي أستاذ الدجى \* وخذوا الرواية عن امام متق

ان الفتى ذرب اللسان مهذب \* ان لم يجد خيرا صحيبا يخلق

وعني بأهل حمص أهل اشيلية قال وقد تبعت طرقه فوجدته كما قال ابن العربي بل أزيد فريسيه  
 من طريق الابوية الذين ذكرهم شيخنا يعني العراقي ورواية معمر بن أبي بكر بن المقرئ ورواية لا زعاجي  
 في فوائد تمام ومن رواية عقيل بن خالد في معجم أبي الحسين بن جريح ويونس بن يزيد في الارشاد للخليل

ومحمد بن أبي حفصة في رواية مالك للطيبي وسفيان بن عيينة في مسند أبي يعلى وأسامة بن زيد اللحي  
في الضعفاء لأن جبان وإن أئذ في الحيلة لا في نعم وعبد الرحمن ومحمد بن عبد العزيز بن قويد أبي  
محمد عبد الله بن اسحاق الخزازي ومحمد بن اسحاق في مسند مالك لابن عدى ومحمد بن عبد الرحمن  
ابن أبي الموالى في الأفراد للدارقطني وبحرين كثير النقاء ذكره أبو محمد جعفر الاندلسي بنزيل مصر  
في تنقيح له وصالح بن أبي الاخير ذكره الحافظ أبو ذر الجوهري وهو لا يستهـ عشر نفـ ساغير مالك زوجه  
عن الزهري وروى من طريق يزيد الرقاشي عن أنس متابعاً للزهري في فوائد أبي الحسين الفراء  
الموصلى ومن حديث سعد بن أبي وقاص وأبي بزره الاسدي وهما في سنن الدارقطني وعلى بن أبي طالب  
في المشيخة الكبرى لابن محمد الجوهري وسعد بن بروع والسائب بن يزيد وهما في مشيخة الحارثي  
فهذه مارق كثيرة غير طريق مالك عن الزهري عن أنس فكيف يحل لأحدان تهمه اماماً من ثقة المسلمين  
يعني ابن العربي بغیر علم ولا اطلاع وذكر نحوه في الفتح وزاد له كن ليس في طرقه شيء على شرط الصحيح  
الاطريق مالك وأقر بها طريق ابن أخي الزهري وولده سار واية أبي أنس فيجعل قول من قال تقر به  
مالك أي بشرط الصحة وقول من قال ترويع أي في الحج له انتهى وهذا الجمل اشار إليه ابن عبد البر فيما  
نقلته أولاً عنه والله اعلم (مالك عن نافع عن عبد الله بن عمر اقبل من مكة) يريد المدينة (حتى إذا كان  
بعديد) ضم القاف (جاءه خبر من المدينة) بالفتنة كافي رواية عبد الرزاق عن عبد الله عن نافع  
(فرج فدخل مكة بغير احرام) لقرب الموضع (مالك عن ابن شهاب مثل ذلك) واحتج به ابن شهاب  
والحسن البصري وداود وابنه سعد على جواز دخولها بلا احرام وقالوا ان موجب الاحرام عليه بهج أو عمرة  
لا بوجه الله ولا رسوله ولا اتفق عليه وأبى ذلك المجوه وقال ابن وهب عن مالك لم يستأخذ بقول ابن شهاب  
وذكره وقال انما يكون ذلك على مثل ما عمل ابن عمر من التراب الارجلان في بالغا كنه من الطائف  
أولئك المحض بدمه فلا أرى بذلك بأساً وقال اسماعيل التاضي كره الاكثر خوفاً بلا احرام ورتجوا  
للخطاين ومن أشبههم من أكثر اختلافه الى كنه ولم يخرج منها يريد بالدمه ثم بداهه ويرجع كما صنع  
ابن عمر وأما من سافر اليها في تجارة أو غير ما فلا يدخلها الا محرماً لانه يأتي الحرم وكر ذلك ابنه لؤي بن  
المثنى الميم (وجب عليه ان يدخلها محرماً بهج أو عمرة وما دخلها صلى الله عليه وسلم قط الا محرماً الا يوم  
الفتح (مالك عن محمد بن عمرو) يقع الميم (بن حنبله) بتمهله من مقو حشر بينهما الامساكة (الديلي)  
وكسر الدال وسكون الدال (عن محمد بن عمران الانصاري) قال ابن عبد البر لا عرفه الا بهذا  
الحديث (عربي) ان ابن عمر بن خيسان الانصاري أو عمران بن سودة ولا أدري من هو (قال  
عن علي بن عبد الله بن عمر) بن الخطاب (وانا نازل تحت سريره) يقع السين والحـ لمه ملتين بينهما  
سنة كنه شجرة طوله شارب (بطرفي مكة) قال ما نزلت تحت هذه الشجرة فقلت أردت طهراً فقال  
هل غير ذلك فقلت لا ما نزلت (تحتها) (الا ذلك) ارادة طهراً (فقال عبد الله بن عمر قال رسول الله صلى الله  
عليه وسلم اذا كنت بين الاخشين من منى) قال ابن وهب ارادهم المجلين الذين تحت المعلقة يعني فوق  
المسجد والاشاب المجال قال اسماعيل الاخشاب يقال انها اسم لجال مكة ومعنى خاصة (وتفتح) فجاءه  
هجة أي اشار (بده نحو اشرق) قال البوني احسب ان ابن عمر ظن أن عمران به لم الوادي الذي به  
المزلفة لذلك ما كره عليه الدوال (فان هناك رادياً قيل له السرور) بضم السين وكسرها (به شجرة سر  
تحتها اسمعون بلياً) أي ولدوا تحتها فقطع سرهم باضم وهو ما يقطعه القابلة من سره الصبي كما في التمهية  
وغيرها بقول النبي صلى الله عليه وآله وسلم من ولدوا تحتها مجازي سمى السر سرهم له رقتا المجاورة وقال مالك  
بشرها تحتها بنات سرهم قال ابن حبيب فهو من السرور أي تلبوا تحتها واحداً بعد واحد فسر وأبدلك

[illegible]

لهؤلاء (مالك الله سأل ابن شهاب عن الاستثناء في الحج) وهوان يشترط ان يتحلل حيث أصابه مانع  
 (فقال أو يصنع ذلك أحد أو أكثر ذلك) وإلى عدم جواز زه ونفعه ذهب مالك وأبو حنيفة والأكثرون وكان  
 ابن عمر ينكر الاشتراط في الحج ويقول أليس نسبكم سنة رسول الله صلى الله عليه وسلم ان حبس أحدكم  
 عن الحج طاف بالبيت وبالصفا والمروة ثم نحل من كل شيء حتى يحج ما قابلا فيريدى أو يصوم ان لم يجد هديا  
 رواه الشيخان والترمذي وغيرهم وذهب الشافعي وأحمد وطائفة إلى جواز زه ونفعه لمحدث الصحابين  
 وغيرهما عن عائشة دخل النبي صلى الله عليه وسلم على ضباعة بنت الزبير بن عبد المطلب فقالت يا رسول  
 الله انى أريد الحج وأنا شاكية فقال النبي صلى الله عليه وسلم حجي واشترطى وقولى اللهم محلى حيث حبستى  
 وفى الصحيح عن ابن عباس ان ضباعة أتت النبي صلى الله عليه وسلم فالت فى امرأة ثنية وفى أريد الحج  
 فأتا منى قال أهلى بالحج واشترطى ان محلى حيث حبستى قال فأذرك وأجاب الأولون بأنها قنينة  
 عن خاصة بضاعة ألا عموم فيها وتأله آخرون على ان المراد التحلل بعمره وكذلك جاء مفسرا من رواية  
 ابن المسيب انه صلى الله عليه وسلم أمر ضباعة ان تشترط اللهم الحج أردت فان تيسر والا فعمره وعن  
 عروة ان عائشة قالت له هل تشترط اذا حجبت قال ماذا أقول قالت قل اللهم الحج أردت وله عمدت  
 فان يسره فهو الحج وان حبستى حابس فهو وعمره رواه الشافعي والبيهقي (سئل مالك هل يحتش الرجل  
 لدايته من الحرم فقال لا) لقوله صلى الله عليه وسلم لا يعشد شجره ولا يتحلى خلاه والخلا ما يلبس  
 من النبات وقال صلى الله عليه وسلم الا الاذخر وقس عليه السنن للبحاجة العامة اليه فان احتش  
 فلاجزاء وقال الشافعي عليه القيمة ويجوز ان يرعى الابل فى الحرم لانه لا يمكن الاحتراز عنه ولو منع منه  
 امتنع السفر فى الحرم والمقام فيه لتعدرا الاحتراز عنه قاله الباجي

\* (حج المرأة بغير ذى محرم) \*

(قال مالك فى الضرورة) فتح الصاد المهملة وضم الراء (من النساء التى لم تنحج قط)  
 تفسير للضرورة لصرها للفقعة وامسا كهوا يسمى من لم يتزوج ضرورة أيضا لانه صر الماء فى ظهروه وتبذل  
 على مذهب الرهبانية ومنه قول النابغة  
 لو أنها عرضت لاشمط راهب \* عبد الله ضرورة تلبد  
 وبكل من هذين فسر حديث أبى داود مرفوعا لضرورة فى الاسلام وبشالت وهوان من قتل فى الحرم  
 يقتل ولا يقبل منه ان يقول انى ضرورة ما حجبت ولا عرفت حرمة الحرم خلافا لما كان أهل الجماعة عليه  
 يقولون لولى الدم وضرورة فلا تنجبه (انها ان لم يكن لها ذومحرم يخرج معها أو كان لها فلم يستطع ان يخرج  
 معها) لما منع قام به وكذا ان لم يرض (انها لا تترك فريضه الله عليها فى الحج) بقوله ربه على الناس حج  
 البيت فدخل فيه النساء (ولخرج فى جماعة النساء) المأمونة للفرض اما التطوع فلا تخرج الامع محرم  
 فليس المحرم أو الزوج شرطان وجوب حج الفرض عليه اعننده وعند الشافعي اما التطوع فلا تخرج الامع  
 أحدهما وعليه على السفر المباح جعل حديث الموطأ الآتى فى أواخر كتاب الجمع عن أبى هريرة ان  
 رسول الله صلى الله عليه وسلم قال لا يحل لامرأة تؤمن بالله واليوم الآخر تسافر مسيرة يوم وليلة الا مع  
 ذى محرم منها زاد فى رواية فى الصحابين أو زوج ويأتى ان شاء الله بسط الكلام عليه برون الله ثمه ويدل  
 على جله على ذلك الاجماع على ان المرأة اذا أسلمت بدار الحرب يلزمها الخروج الى بلاد الاسلام وان لم  
 يكن معها ذومحرم وكذلك تنج الفريضة قياسا على الهجرة التى خص بها الحديث بالاجماع وكره  
 مالك ان يخرج بها ابن زوجها وان كان ذامحرم منها قال الباجي وجهه ما ثبت للربائب من العداوة  
 وقلة المراجعة والاشفاق والمحرم على طيب الذ كقال وهذا فى حال الانفراد والعدد اليسير اما القوافل

الغنية والطرق العامة المأهولة فهي مثل البلاد والأمن يحصل لها دون نساء وذوي عزم ورؤى ذلك عن الأوزاعي انتهى ولم يذكر الجمهور هذا القيد عملاً بإطلاق الحديث وهو الراجح

(صيام المتع)\*

(مالك عن ابن شهاب عن عروة بن الزبير عن عائشة أم المؤمنين أنها كانت تقول الصيام لمن تمتع بالعمرة أي بسبب فراغه منها بمحظورات الأحرام (إلى الحج) أي الأحرام به بأن يكون أحرم بها في أشهره (من لم يجد هذا) كما قال تعالى فما استيسر من الهدي فمن لم يجد فصيام ثلاثة أيام في الحج وسبعة إذا رجعتم (ما بين أن يهمل بالحج إلى يوم عرفة) لأنه إذا أهمل بالحج لزومه الهدي فإن لم يجده جازله الصوم وقبل الإحلال بالحج لم يلزمه شيء فلم يجزله الصوم قبل الوجوب كما لا يجوز له التحريم حيثئذ (فإن لم يصم صيام أيام منى) الثلاثة التي تلي يوم النحر يحتمل أنها تريد أن الصيام قبل يوم النحر أجزأه للصيام وذلك مأثور به أو تراه وقت أداء أو أيام منى وقت قضاء وان صيام ما قبل يوم النحر مباح لكل مريد الصوم وصيام أيام منى بمنوعة الإلزامية لمن لم يصم قبل ذلك ليكون صومه في حج أمثاله وله تعالى في صيام ثلاثة أيام في الحج وبعد منى لا يصح كون الصوم في الحج وقد قال بعض أصحاب الشافعي إنها قضاء وظاهر المذهب أنها أداء وإن كان الصوم قبلها أفضل كأداء للصلاة أول الوقت قاله الباقي (مالك عن ابن شهاب عن سالم بن عبد الله عن أبيه) عبد الله بن عمر أنه كان يقول في ذلك مثل قول عائشة رضي الله عنها) ومزان نائي النحر والنية لا يصومهما إلا للتمتع ورابعه يصومه من نذره وقرق الباقي بأنه لا يتحقق بالحج لأنه قد يتجمل قبله ولا يجوز التبعيل في اليومين قبله ونظر فيه ابن زرقون بأن الحج لا يمنع الصوم ومعظمه يوم عرفة ويجوز صومه لكل أحد وإنما منع من صيام أيام التشريق لأنها عید وتحدث أنها أيام أكل وشرب ثم عقب الحج بالجهاد لمناسبة فإن في كل سفر في طاعة وفي كل مشقة وفؤاد عظيم فقال

(بسم الله الرحمن الرحيم)\*

(كتاب الجهاد)\*

ببكر الجيم أصلها المشقة يقال جهدت جهداً بلغت المشقة وشرعاً بذل الجهد في قتال الكفار وبطاق على مجاهدة النفس به علم أمور الدين ثم العمل بها ثم على تعليمها وعلى مجاهدة الشيطان بدفع ما أتى به من الشهوات وما يربته من الشهوات وعلى مجاهدة الفساق بالدين واللسان ثم القلب وأما مجاهدة الكفار فبالبذل والمال واللسان والقبض وشرع بعد الهجرة اتفاقاً ولا يخالف قولاً مشهوراً هل كان فرض عين أو كفاية وقال الماوردي كان فرض عين على المهاجرين دون غيرهم ويؤيده وجوب الهجرة قبل الفتح على كل من أسلم إلى المدينة لمصر الإسلام وقال السهلي كان عيناً على الأنصار دون غيرهم ويؤيده ما يعتمهم النبي صلى الله عليه وسلم ليلة البقرة على أن يؤدوه وينصروه فخرج من قولهم الله كان عيناً على الطائفتين كفاية في حق غيرهم ومع ذلك فليس في حق الطائفتين على التعميم بل في حق الأنصار إذا طارقت المدينة طارق وفي حق المهاجرين إذا أريد قتال أحد من الكفار بآية راء ويؤيده ما وقع في قصة بدر وقد كان عيناً في الغزوة التي يخرج فيها النبي صلى الله عليه وسلم وعلى من عينه ولو لم يخرج وأما بده فرض كفاية على المشهور إلا أن تدعو الحاجة إليه كان يدهم العدو وبه عين الإمام وتؤدي الكفاية بفعله في السنة مرة عند الجمهور ولا أن الجزية بدله عنه وإنما يجب في السنة مرة اتفاقاً فبدها كذلك وقيل يجب كلما أمكن وهو قوي قال بعضهم والتحقق أن جهاد الكفار يتعين على كل مسلم إما يديه وإما بلسانه وإما بماله وإما بقلبه



\* (الترغيب في الجهاد) \*

(مالك عن أبي الزناد) بكسر الزاي وخفة النون عبد الله بن ذكوان (عن الأعرج) عبد الرحمن بن هرم عن أبي هريرة أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال مثل المجاهد في سبيل الله زاد البخاري عن ابن المسيب عن أبي هريرة مرفوعا والله أعلم بمن يجاهد في سبيله أي بمقدنيته أن كانت خالصة لاعلاء كفته فذلك المجاهد في سبيله وإن كان في نيته حب المال والدنيا واكتساب المذ كرفقه أشرك مع سبيل الله الدنيا (كأن الصائم) نهاره (القائم) ليله للصلاة (الدائم الذي لا يقتر) يضم التاء لا يضعف ولا يتكسر (من صلاة ولا صيام) تطوعا ومن كان كذلك فأجره مستمر فكذلك المجاهد لا تضيق ساعة من ساعاته بل ثواب (حتى يرجع) من جهاده قال تعالى ذلك بأنهم لا يصيبهم ظمأ ولا نصب لا يتيم ومثله بالصائم القائم لأنه مملكت نفسه عن الأكل والشرب والنوم والذات والمجاهد مملكت لهما على محاربة العدو وحابس لهما على من يقاومه قال البوني يحتمل أنه ضرب ذلك مثلا وإن كان أحدا لا يستطيع كونه قائما ماضيا لا يقتر ولا ولا نها أو يحتمل أنه أراد التكسير وسلم من طريق أبي صالح عن أبي هريرة كمال الصائم القائم القائات بآيات الله زاد النسائي من هذا الوجه الخشاع الرا كع الساجد قال الباسجي أحال ثواب الجهاد على الصائم القائم وإن كان لا يعرف مقداره لما قرر الشرع من كثرته وعرف من عطسه قال عياض هذا تفعيم عظيم للجهاد لأن الصيام وغيره مما ذكر من الفضائل قد عدلها كلها لمجاهد حتى صارت جميع حالات المجاهد وتصرفاته المباحة تعدل أجر الواجب على الصلاة وغيره فوفاه ان الفضائل لا تدرك بالقياس وإنما هي احسان من الله لمن شاء انتهت ثم لا معارضة بين هذا وبين الخبر لما زاد الانبش كخير أعمالكم إلى ان قال ذ كر الله إمالا ان المراد الذ كر الكامل وهو ما اجتمع فيه ذ كر اللسان والتلب بالشكر واستحضار عظيمة الرب وهذا لا يعدله شيء وفضل المجاهد وغيره انما هو بالنسبة إلى ذ كر اللسان المجرد أو باعتبار أحوال المخاطبين كما مر مع مزيد حسن في باب ذ كر الله من أواخر الصلاة وقال ابن دقيق العيد التماس رقة قضى ان المجاهد أفضل الاعمال التي هي وسائل لان المجاهد وسيلة إلى اعلان الدين ونشره واجاد الكفر ودحضه ففضله بحسب فضل ذلك انتهى وأما حديث ابن عباس مرفوعا ما العمل في أيام افضل منها في هذه الايام يعني أيام عشر ذي الحجة قالوا ولا المجاهد في سبيل الله قال ولا المجاهد فيحتمل ان يخص به عموم حديث الباب أو أنه مخصوص عن خرج قاصد المخاطرة بنفسه وماله فأصيب (مالك عن أبي الزناد عن الأعرج عن أبي هريرة أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال تكفل الله) وسلم من رواية أبي زرعة عن أبي هريرة تفهم الله وللبخاري انتدب الله وكلها بمعنى واحد ومحصله تحقيق الوعد للذكور في قوله تعالى ان الله اشترى من المؤمنين أنفسهم وأموالهم بأن لهم الجنة وذلك التحقيق على وجه الفضل منه سبحانه وتعالى وعبر صلى الله عليه وسلم عن تفضله تعالى بالثواب لفظ الضمان ونحوه مما جرت به عادة المخاطبين فيما تطمئن به نفوسهم (ابن جاهد في سبيله) الكفار عند الإطلاق شرعا وإن كانت جميع أعمال البر في سبيله (لا يخرجهم من بيته إلا المجاهد في سبيله) ولا جد والنسائي رجال ثقات عن ابن عمر عن النبي صلى الله عليه وسلم فيما يمتحكي عن ربه قال إنما عبد من عبادي خرج مجاهدا في سبيلي ابتغاء مرضاتي ضمنت ان رجعت أنه أرجحه بما أصاب من أجر أو غنية الحديث وأخرجه الترمذي وصححه من حديث عبادة يقول الله المجاهد في سبيلي هو على ضمان ان رجعت رجعت بهاجر أو غنية الحديث (وتصدق بكلمته) قال النووي أي كلمة الشهادتين وقبل تصديق كلام الله تعالى في الأخبار بما للمجاهدين من عظيم الثواب قال والمغني لا يخرجهم إلا بمحض الإيمان والاخلاص لله تعالى (ان يدخله) ان استشهد (الجنة) بلا حساب ولا عذاب ولا مواخذة بذنب فتكون الشهادة مكفرة لذنوبه

كافي الحديث الصحيح أو المراد إدخاله الجنة ساعة موته كما ورد أن أرواح الشهداء تسرح في الجنة وقال تعالى أحياء عند ربهم يسبحون فإله الساجي وتبعه عياض وغيره فعلا لا يراد من قال ظاهر الحديث التسوية بين الشهيد والراعي سالم إلا أن حصول الأجر يستلزم دخول الجنة ومحصول الجواب أن المراد بدخول الجنة دخول خاص (أو برده) بالنسبة عطفًا على بدخوله وفي رواية الأوسى أو يرجعه بفتح أوله والنسبة (إلى مسكنه الذي خرج منه مع ما نال من أجر) خلاصه لم يغن شيئا (أو غنيمة) مع أجره وكأنه سكنت عنه لنقصه بالنسبة إلى الأجر الذي لا غنيمة والمحامل على التأويل أن ظاهر الحديث أنه إذا غنم لا جره وليس بمراد لأن القواعد تنفي أنه عند عدم الغنيمة أفضل منه وأتم أجره عند وجودها فالحديث صريح في عدم الحرمان لأن في نفي الجمع وقال الكرماني معناه أن المجاهد إيمان يستشهد أولا والثاني لا ينفك من أجر أو غنيمة مع إمكان اجتماعهما فالقضية مانعة لحالها واجب أيضا بأن أو بمعنى الواو وبه جزم ابن عبد البر والقرطبي ووجه التوربشتي وقد وقع بالواو ويحيى بن بكير في الموطأ لكن في رواية ابن بكير عن مالك مقال ولم يختلف رواية في أنها بأو وكذا المسلم عن يحيى عن مغيرة بن عبد الرحمن عن أبي الزناد بالواو ولكن رواه جعفر القرياني وجماعة عن يحيى بأو وللنسائي من طريق سعيد بن المسيب ومن طريق عطاء بن مينا عن أبي هريرة وأبي داود بإسناد صحيح عن أبي امامة بالواو قال المحافظ فإن كانت هذه الروايات محفوظة فعين أو بمعنى الواو كما هو مذهب نخبة الكوفيين لكن فيه اشكال صعب لاقتضائه من حيث المعنى وقوع الضمان بجمعه والامر في الكل من رجوع وقد لا يتفق ذلك فان كثيرا من الفوائد يرجع بلا غنيمة خافتر منه مدعى أنها بمعنى الواو وقع في نظيره لأنه يلزم على ظاهرها أن يرجع بغنيمة رجوع بلا أجر كما يلزم على أنها بمعنى الواو أن كل غازي جمع له بين الأجر والغنيمة مع انتهائى هذا الاشكال لأن دقيق اليد وأجاب الدماميني بأنه إن كان القائل أنها التقسيم قد فسر المراد به ذكره فهو من قوله فله الأجر إن فاته الغنيمة الخ وإما أن سكنت عنه فلا يتبعه الاشكال إذ يحتمل أن التقدير أن يرجعه سالم مع أجره أو غنيمة وأجر كما مر في تقسيم بهذا الاعتبار صحيح والاشكال ساقط مع أنه لو سلم أن القائل بأنها التقسيم صرح بأن المراد فله الأجر إن فاته الغنيمة وإن حصلت فلا يرد الاشكال أيضا لاحتمال أن تنكير أجر لتعظيمه ويراد به الأجر الكامل فيكون معنى قوله إن فاته الغنيمة الأجر الكامل وإن حصلت فلا يحصل له هذا الأجر الخالص وهو الكامل فلا يلزم انتفاء مطابق الأجر عنه انتهى وقد روى مسلم عن عبد الله بن عمرو بن العاصى مرفوعا ما من غاربه تغزو في سبيل الله فيصيبون الغنيمة لا تجلبوا ثلثي أجورهم من الآخرة ويبقى لهم الثلث فان لم يصبوا غنيمة تم لهم أجورهم قال المحافظ وهذا يؤيد التأويل الأول وإن الذي يغنم يرجع بأجر لكنه انقص من أجورهم لم يغنم فمكون الغنيمة في مقابلة جزء من أجزاء الغزو فإذا قبل الأجر الفاسم بما حصل له من الدنيا وقتعه به بأجرهم لم يغنم مع اشتراكهما في التعب والمشقة كان أجورهم غنم دون أجورهم لم يغنم وهذا ما وقع لقول خياط في الحديث الصحيح فسا من مات ولم يأكل من أجره شيئا واستشكل نقص ثواب المجاهد بأخذ الغنيمة بمقتضاها لمداد عليه أكثر الأحاديث واشتهر من مدح النبي صلى الله عليه وسلم بحمل الغنيمة وجعلها من فضائل أمته فلونقصت الأجر ما وقع التمدح بها وأيضا فان ذلك يستلزم أن أجرا هل يدر أنقص من أجرا هل أحد مثلامع أن أهل بدر أفضل باتفاق ذكر هذا الاستشكال ابن عبد البر وحكاه عياض وذكر أن بعضهم أجاب بضعف حديث ابن عمرو لأنه من رواية جيد بن هاني وليس بمشهور وهذا مردود لأنه احتج به مسلم ووثقه النسائي وابن يونس وغيرهما ولا يعرف فيه تجريح لاحد منهم من جهة نص الأجر على غنيمة أخذت على غير وجهها وظهور فساد هذا الوجه يغنى عن رده اذ لو كان كذلك لم يبق لهم ثلث أجروا لقل منه ومنهم من جملة على

من قصد الغنية في ابتداء جهاده ورجل تمامه على من قصد الجهاد محضاً وفيه نظر لان الحديث صرح  
 بأن هذا التسمي راجع الى من أخلص اقله لا يخرجها الا الجهاد الخ وقال عياض الوجه عندى اجراء  
 الحديثين على ظاهرهما واستعمالهما على وجههما ولم يجب عن الاشكال المتعلق بأهل بدر وقال ابن  
 دقيق العيد لا تعارض بين الحديثين بل الحكم فيهما جار على القياس لان الاجور تتفاوت بحسب زيادة  
 المشقة لان لما دخل في الاجر وانما المشكل العمل المتصل بأخذ الغنائم يعنى فلو نقصت الاجر لما كان السلف  
 الصالح يبارون عليها فيمكن ان يجاب بأن أخذها من جهة تقديم بعض المصالح الجزئية على بعض لان  
 أخذها أولى ما شرع كان عوناً على الدين وقوة لضعفاء المسلمين وهي مصلحة عظيمة تغفر لها نقص الاجر  
 من حيث هو ولما الجواب عن استشكل ذلك بحال أهل بدر والذي ينبغي ان التقابل بين كمال الاجر  
 ونقصه لمن يغزو بنفسه اذ لم يغتم أو يغزو فيغتم فغايته ان حال أهل بدر مثلاً عند عدم الغنية افضل منه  
 عند وجودها ولا يفتى ذلك ان حالهم افضل من حال غيرهم من جهة أخرى ولم يرد فيهم نص انهم لم يغنوا  
 كان أجرهم بحاله من غير زيادة ولا يلزم من كونهم مغفوراً لهم وانهم افضل المجاهدين ان لا يكون وراءهم  
 مرتبة أخرى وأما الاعتراض بحال الغنائم فلا يرد اذ لا يلزم من الحيل وفاء الاجر لكل غازر والمباح في الاصل  
 لا يستلزم الثواب بنفسه لكن ثبت ان أخذ الغنية وسلبها من الكفار يحصل الثواب ومع ذلك فحجة  
 ثبوت العزل في أخذها وحجة التمدح به لا يلزم منه ان كل غازر يحصل له من أجر غرائه نظير من لم يغتم  
 شيئاً المنة قلت والذي مثل بأهل بدر أراد التويل والا فالامر على ما قررنا بأهله لا يلزم من كونهم  
 مع أخذ الغنية انتقص اجر اعمالهم يحصل لهم غنية ان يكونوا في حال أخذها مفضلين بالنسبة الى من  
 بعدهم كمن شهد أحد الكونهم لم يغنوا شيئاً بل أجر البدرى في الاصل أضعاف أجراً من بعدهم مثلاً ذلك  
 لو فرض ان أجر البدرى بلا غنية ستمائة وأجر الاحدى مثلاً بلا غنية مائة فاذا نسبنا ذلك باعتبار حديث  
 ابن عمر وكان البدرى لاخذه الغنية مائتان وهي ثلث الستمائة فيكون أكثر أجراً من الاحدى وانما اعتبار  
 أهل بدر بذلك لانها اول غزوة شهدوها النبي صلى الله عليه وسلم في قتال الكفار وكانت مبدأ اشتهار  
 الاسلام وقوة أهله فكان لس شهداء مثل أجراً من شهد المغازى التي بعدها جيعاً فصارت لا يوازيه شيء  
 في الفضل واختار ابن عبد البر ان المراد بنقص أجراً من غنم ان الذي لا يغتم مرد أجره محزنة على ما فاتته  
 من الغنية كما يثجر من أصيب بآله فكان الاجر لما نقص عن المضاعفة بسبب الغنية عد ذلك كالتقص  
 من أصل الاجر ولا يخفى مبانة هذا التأويل لمحدث عبد الله بن عمرو وذكر بعضهم فيه حكمة لطيفة بالغة  
 وذلك ان الله أعد للمجاهدين ثلاث كرامات دينية وان حروبهم فالدين وبتان السلامة والغنية والحرية  
 دخول الجنة فاذا رجع ما غانما فقد حصل له ثلثاً ما أعاد الله وبقى له الثلث وان رجع بلا غنية عوضه  
 الله عن ذلك ثواباً في مقابلة ما فاتته فكان معنى الحديث ان يقال للمجاهد اذا فاته شيء من أجر الدنيا  
 عوضتكم عنه ثواباً وأما الثواب المختص بالمجاهد فيحصل الفريقين معا وغاية ما فيه غير النعمتين الدينيتين  
 الجنة وانما هي بفضل الله وفيه استعمال التمثيل في الاحكام وان الاعمال الصالحة لا تستلزم الثواب  
 لا عيانها وانما يحصل بالنية الخاصة اجمالا ولا تفصيلاً انتهى وان خرج البخاري في الخمس عن اسماعيل  
 وفي التوحيد عنه وعن عبد الله بن يوسف كلاهما عن مالك به وتناهه المغيرة بن عبد الرحمن عن أبي الزناد  
 عن مسلم (مالك عن زيد بن أسلم) العدوى ومولاهم المدنى (عن أبي صالح) ذكوان (الهمان) ياتع السمين  
 (عن أبي هريرة) رسول الله صلى الله عليه وسلم قال (الحمل) راد القومى للثلاثة (لرجل اجر) أى ثواب  
 (ولرجل ستر) بكسر فاء كقول أى ستر فقره وماله (وعلى رجل زر) أى ثمن ووجهه الخصر في الثلاثة  
 ان الذى يفتى فيها إما لركوب أو تجارة وكل منهما امانان يقرن به فعل طاعة وهو الاول أو منعه صبر وهو

الاخير اولاً ولا هو الثاني (فأما الذي هي له اجر فرجل ربطها في سبيل الله) أي أعدها للجهاد (فأطال لها) التحمل الذي ربطها فيه حتى تسرح للرعى (في مرج) بفتح الميم واسكان الراء وجم موضع كلاً ولاكثر ما يطاق في الموضع المظمن (أو روضة) بالشك من الراوى وأكثر ما يطاق الروضة في الموضع المرتفع (فما أصابت) أي اكلت وشربت ومشت (في طيلها) بكسر الطاء المهملة وفتح التثنية فلام جملها الذي تربطه ويطول لها الرعى ويقال له طول بالواو والمفتوحة أيضاً ولم يأت به رواية هنا كإزعاج بعضهم إنما ورد في حديث أبي هريرة موقوفاً عند البضارى ان فرس المجاهد ليست في طول له فكتب له حسنات (ذلك من المرج) الأرض الواسعة ذات كلا يرعى فيه سمي به لأنها تخرج فيه أي تسرح وتجي عوداً ذهب كيف شاءت (أو الروضة) بالشك من الراوى كسابقه (كان) مأصابتها وفي نسخة كانت بالتأنيث نظر المعنى ما (له حسنات) يوم القيامة يتجدها موقورة (ولو أنها قطعت طيلها ذلك فاستنت) بفتح الفوقية وشدة النون جرت بنشاط (شرفاً أو شرفين) بفتح الميم والراء والقاف مهملة مشطوطة وشوطين سمي به لان العالي يشرف على ما يتوجه اليه والشرف العالي من الأرض فيعدت عن الموضع الذي ربطها فيه ورعت في غيره (كانت آثارها) بالمد والمثلثة في الأرض بخوافها عند خطواته (وأرواها) بمثلثة جمع روث أي ثوبها لأنها بعينها توزن (حسنات له) أي لصاحبها يوم القيامة (ولو أنها مرت بنهر) بفتح الناء وسكونها (فشربت منه) بغير قصد صاحبها (و) الحال أنه (لم يردان يسقى) بحذف المفعول وللقهني أن يسقيها (به) أي من ذلك النهر (كان ذلك) أي شربها وأرادت أن يسقيها بغيره (له حسنات) يوم القيامة وفيه ان الانسان يؤجر على التفاصيل التي تقع في فعل الصاعذة اذا قصد اجرا وان لم يقصد ذلك بعينها وقال ابن المنير قيل إنما اجر لان ذلك وقت لا يتبع بشرها فيه فيعتم صاحبها بذلك فيؤجر وقيل ان المراد حيث تشرب من ماء الغير بغير إذنه فيعتم صاحبها فيؤجر وكل ذلك عدول عن القصد (فهى له اجر) في الوجهين (و) القسم الثاني الذي هي له ستر (رجل ربطها تغنيا) بفتح الفوقية والميم وكسر النون الثقيلة وتحتية أي استغناء عن الناس يقال تغنيت بما رزقني الله تغنياً أو تغنايت تغانياً واستغنت استغناءً كلها بمعنى والمعنى انه يطلب بنتاجها أو بما حصل من اجرتها من مركبها وتحو ذلك تغنياً عن سؤال الناس (وتعفا) عن مسألتهم وفي رواية سهيل عن أبيه عند مسلم وأما الذي هي له ستر فالرجل يتخذها تعفاً وتكرماً وتجبلاً (ولم ينس حق الله في رقابها) بلا حساب اليها والقيام بفعلها والشفقة عليها في ركوبها وخص رقابها بالذكر لأنها تستعار كثيراً في الحقوق اللازمة كقوله تعالى فخرير رقبة (ولا) في (ظهورها) باطراق فحملها والحمل علم في سبيل الله ألا يجعلها مالا تطيقه وتعود ذلك هذا قول من لم يوجب الزكاة في التحمل وهم المجهور وقيل المراد بالحق الزكاة وهو قول جادواى حنيفة وخالفه صاحباه قال ابو عمر لا أعلم احداً سبقه الى ذلك ولا جهة له في الحديث اطروق الاحتمال (فهى لذلك ستر) ستر من المسكنة (و) الثالث الذي هي له وزر (رجل ربطها فخراً) بالنصب للتعليل أي لاجل الفخراى تماظما (ورباً) أي اظهارها للاطاعة والباطن بخلافه وفي رواية سهيل وأما الذي هي له وزر فالذى يتخذها أسراً وبطراً ورباً للناس (وزواء) بكسر النون والمدى مناواة وعدواة (لاهل الاسلام) قال الخليل ناوت الرجل ناهضته بالمداة وحكى عياض فتح النون والقصر وحكاه الاسماعيلي عن رواية ابى اويس فان ثبت فعناه بعد اقال البونى بوى نوى بفتح النون ركسها ويروى نواة بالمد مصدر انتهى واظهاره ان الواو فيه وفيما قبله بمعنى اولان هذه الاشياء قد تنفر في الاشخاص وكل واحد منهم ما مذموم على حديثه وفيه بيان فضل التحمل وانها إنما تكون في نواصبها والخير والبركة اذا اتخذت في طاعة أو مباح والافهى مذمومة كما قال (فهى على ذلك وزر) أي انهم وقد فهم بعض الشراح من الحديث المحصر في الثالثة فقال اتخذوا التحمل

يخرج عن ان يكون مطلوباً او مباحاً وعندها قد نحل في المطلوب الواجب والمندوب وفي المنوع المكروه  
والحرام بحسب اختلاف الماصد واعترض بأن المباح لم يذكر في الحديث لان القسم الثاني الذي يتقبل  
فيه ذلك قد بقوله ولم ينس حق الله فيها فيلحق بالمندوب والسر فيه انه صلى الله عليه وسلم غالباً ما  
يعتني بذكر ما فيه حش أو منع اما المباح الصريح فيسكت عنه لما علم ان سكوتاً عنه عفو ويمكن ان يقال  
القسم الثاني هو في الاصل مباح الا انه ربما ارتقى الى النذب بالقصد بخلاف القسم الاول فانه من ابدائه  
مطلوب (وسئل رسول الله صلى الله عليه وسلم عن الحجر) بضمين هل لحاكم الخيل اوعى زكاتها و  
جزم المحطاني قال المحافظ لم اقف على تسمية السائل صريحاً ويحتمل انه صعبه بن ناجية عم الفرزدق  
لتولده قدمت على النبي صلى الله عليه وسلم فسمعه يقول فن يعمل مثقال ذرة خيراً يره الى آخر السورة  
فقلت ما بالي ان لا اسمع غير ما حسي رواه أحمد والنسائي وصححه المحاكم وجرم في المقدمة بهذا الاحتمال  
(فقال لم ينزل) بالبناء للمعول (على فيها شيء) منصوص وفي رواية ما نزل الله على فيها (الاهذه الآية  
المجاعة) اسكن الخيرات والمسررات (الفاذة) بالقاء وشدة المعجمة سماها جامعة تشبهها الانواع من طاعة  
ومغصية وفاذة لا تغرادها في معناها قال ابو عبد الملك يحتمل انه اراد ليتكرر مثلها في القرآن بلقطه ويحتمل  
انها نزلت وحدها والقاهرة المنفردة انتهى وقال ابن التين المراد ان الآية دلت على ان من عمل في اوتناه  
المحبر طاعة رأى ثواب ذلك وان عمل مغصية رأى عقابها وقال ابن عبد البر يعني انها منفردة في عموم  
الخبر والشروا الآية أعم منها لانها تعم كل خير وشرف أما الخير فلا خلاف ان المؤمن يراه في اقيامته وبشباب  
عليه واما الشر ففتح المثبتة قال وفيه ان ما قاله في الخيل كان يوحي اوله في الحجر لم ينزل على فيها شيء  
الا الخ وهذا يفسد قول من قال انه كان لا يتكلم الا يوحي وتلا وما ينطق عن الهوى ان هو الا يوحي  
يوحي واحتج بحديث اوتيت الكتاب ومثله معه وقول عبد الله بن عمرو يا رسول الله اكتب كل ما سمع  
منك قال نعم قال في الرضى والغضب قال نعم فاني لا اقول الا حقاً (فجمل مثقال ذرة) أي عملة صغيرة  
وقيل الذر ما يرى في شعاع الشمس من الهباء (خبراً يره ومن يعمل مثقال ذرة شراً يره) قال ابن بطال فيه  
تعليم الاستنباط والقياس لانه شبه ما لم يذكر الله حكمه في كتابه وهي الحجر بما ذكره من يعمل  
مثقال ذرة من خيراً وشروها نفس القياس الذي يشكره من لا فهم عنده وتعبه ابن المنير أنه ليس  
من القياس في شيء وانما هو استدلال بالعموم واثبات لصيغته خلافاً لمن أنكروا وقف وفيه تحقيق لاثبات  
العمل بنظواهر العموم وانها ملزمة حتى يدل دليل التخصيص واشارة الى الفرق بين الحكم الخاص المنصوص  
والعام الظاهر وان الظاهر دون المنصوص في الدلالة وهو حجة ايضا في عموم الشكوة الواقعة في سياق الشرط  
فحوم من عمل صالحاً فلنفسه وقد اتفق العلماء على عموم آية فمن يعمل القائلون بالعموم ومن يقل به قال  
ابن مسعود هذه احكم آية في القرآن وصدق وقال كعب الاحبار لا تدانزل الله على محمد آيتين احصتا  
ما في التوراة فمن يعمل مثقال ذرة خيراً يره ومن يعمل مثقال ذرة شراً يره الحديث أخرجه البخاري في المساقاة  
عن عبد الله بن يوسف وفي الجهاد وعلامات النبوة عن القعنبي وفي التفسير وفي الاعتصام عن اسماعيل  
الثلاثة عن مالك به ورواه مسلم في الزكاة مطولاً من طرق عن زيد بن اسلم (مالك عن عبد الله بن عبد  
الرحمن بن مهجر) بن حزم (الانصاري) أبي طالة بضم المهملة المدي قاضيهم العبري عبد العزيز مات سنة  
اربع وثلاثين ومائة ويقال بعد ذلك (عن عطاء بن يسار انه قال) مرسل وصله لترمذي وحسنه من  
طريقين بكبر بن الاشج والنسائي وابن حبان من طريقين اسماعيل بن عبد الرحمن كلاهما عن عطاء بن يسار  
عن ابن عباس قال (قال رسول الله صلى الله عليه وسلم) الا اخبركم بخير الناس منزلاً قال الباجي أي  
اكثرهم ثواباً وادفعهم درجة قال عياض وهذا عام مخصوص بتقديره من خير الناس والافعال الذين

جملوا الناس على الشرائع والسنن وقادوهم الى الخير افضل وكذا الصديقون كما جاءت به الاحاديث ويؤيده  
ان في رواية للنسائي ان من خير الناس رجلا عمل في سبيل الله على ظاهره وفرسه من التي لا تبغض (رجل  
أخذ) اسم فاعل (بعضان) بكسر العين مجام (فرسه بجاهدي في سبيل الله) لئلا ينفسه وماله الله تعالى  
قال الساجي يريد انه يواظب على ذلك ووصف بأنه أخذ بعنايه بمعنى انه لا يخلو غلبا من ذلك راكا  
أو قائدا هذا معظم امره فوصف بذلك جميع احواله وان لم يكن أخذ بعنايه في كثير منها وفي الصحيحين  
عن أبي سعيد قيل يا رسول الله أي الناس افضل فقال مؤمن مجاهد في سبيل الله بنفسه وماله قال المحافظ  
كان المراد بالمؤمن القائم بما تعين عليه القيام به وحصل هذه الفضيلة لا من اقتصر على الجهاد وأهمل  
الواجبات العينية وحده فيظهر فضل المجاهد لما فيه من بذل نفسه وماله لله تعالى ولما فيه من النفع  
المتعدى (الاخباركم بخير الناس منزلا) وفي رواية منزلة (بعده رجل معتزل في عتيمته) بضم المعجمة مصغرا  
إشارة الى قلته (يقيم الصلاة ويؤتي الزكاة ويعبد الله لا يشرك به شيئا) زاد في الطريق الموصولة ويعتزل  
شرور الناس وفي حديث أبي سعيد قيل ثم من قاله ومن في شعب من الشعاب يتقي الله ويدع الناس  
من شره وانما كان تلو المجاهد في الفضل لان مخالط الناس لا يسلم من ارتكاب الاثم وقد لا يفي هذا  
بهذا ففيه فضل العزلة لما فيها من السلامة من غيبة لغو وغيره مما لا يمكن قال المجاهد رحمه الله ذلك عند  
وقوع الفتن لمحدث الترمذي مرفوعا المؤمن الذي يخاط الناس ويصبر على اذاهم اعظم اجرا  
من المؤمن الذي لا يخاط الناس ولا يصبر على اذاهم ويؤيده قوله صلى الله عليه وسلم يأتي على الناس  
زمان يكون خيرا للناس فيه منزلة من أخذ بعنان فرسه في سبيل الله يطلب الموت في مظانه ورجل  
في شعب من هذه الشعاب يقيم الصلاة ويؤتي الزكاة ويدع الناس الا من خير رواد مسلم وغيره ولترمذي  
وحسنه والمحاكم وصححه عن أبي هريرة ان رجلا ترشع فيه عين عذبة فتأجبه فقال لو اعترلت ثم  
استأذن النبي صلى الله عليه وسلم فقال لا تغفل فان مقام احدكم في سبيل الله افضل من صلاة  
في بيته سبعين عاما قال ابن عبد البر انما وردت الاحاديث بهذا كراشع والمجبل لان ذلك في الاصل يكون  
خاليا من الناس فكل موضع بعيد عنهم داخل في هذا المعنى (مالك عن يحيى بن سعيد) الانصاري قال  
اخبرني عباد بن الوليد بن عباد بن الصامت (الانصاري) وقال له عبد الله من الثقات (عن ابيه)  
الوليد يكنى ابا عباد ولد في العهد النبوي وهو من كبار التابعين مات بعد السبعين من الهجرة (عن جده)  
عباد بن الصامت بن قيس الانصاري الخزرجي ابي الوليد المدني البصري احد النقباء قال سعيد بن عفير  
كان طوله عشرة اشبار مات بالملحة سنة اربع وثلاثين وله ثمان وسبعون سنة وقيل عاش الى خلافة  
معاوية (قال يا بعنا رسول الله صلى الله عليه وسلم) ليلة لعمري وضمن بايع معنى عاهد فعدي بعلي  
في قوله (علي السمع) له باجابة اقواله (والطاعة) له بفعل ما ذول قال الباجي السمع هنا يرجع الى معنى  
الطاعة (في اليسر والعسر) أي يسر المال وعسره (والمشط) بفتح الميم والمججمة بينهما فون ساكنة  
آخر طاعمه هامة مصدر ميمي من النشاط (والكره) بفتح اركله وثانته مصدر ميمي أيضا وقت النشاط الى  
امثال أو امره وقت الكراهية كذلك وقال ابن ابي شيبة الظاهري ان المراد في وقت الكسل والمسقة في الخروج  
ليطابق قوله المنشط ويؤيده رواية أحمد بن طريق اسماعيل بن عبيد بن رفاع عن عبادة في النشاط  
والكسل وقال الطبري أي عهدنا با اتمام السمع والطاعة في حالتي الشدة والرخاء والضر واليسر وانما  
عبر بالمقابلة للبالغة والايذان بأنه التزم لهم أيضا بالاجر والثواب والشفاعة يوم الحساب على القيام  
بما التزموا في رواية مسلم وعلى أثره علينا (وان لا تنزع الامر) أي الملك والامارة (أهله) قال الباجي  
يحتل ان هذا شرط على الانصار ومن ليس من قريش ان لا ينزسوا أهله وهم قريش ويحتل انه مما

أخذ على جميع الناس ان لا ينزعوا من ولاه الله الامر منهم وان كان قيسهم من تصليح لذلك الامر انما اصاب  
 لغيره قال السيوطي الثاني هو الصحيح ويؤيد فان في مسند احمد زيادة وان رأت ان لك في الامر حقا وعيدا  
 ابن حبان زيادة وان اكلموا مالك وضربوا ظاهره وفي البخاري زيادة الا ان تروا كسفا بواحاى ظاهرا  
 باديا انتهى وقال ابن عبد البر اختل في اهل قتل اهل العدل والاخوان والفضل والدين فلا ينزعون  
 لانهم اهل اهل اهل الفسق والمجور والظلم فليد وبأهله الا ترى قوله تعالى لا ينال عهدى الظالمين والى  
 منازعة الظالم المجائر ذهبت طوائف من المعتزلة وعامة المخوارج اما اهل السنة فقالوا الاختيار ان يكون  
 الامام فاما لا عد لا محسنان لم يكن فاصبر على طاعة المجائر اولى من الخروج عليه فيه من استبدال  
 الامين بالخوف وهرق الدماوشن الفسادات والفساد وذلك اعظم من الصبر على جورهم رفة والاصول  
 تشهد والعقل والدين ان اولى المكرهين اولاهما بالترك (وان تقول) باللام (أو تقوم) بالميم شك عن يحيى  
 ابن سعيد او مالك وفيه دليل على الاتيان بالالفاظ ومراعاتها قاله ابن عبد البر (بالحق حيثما كان  
 لا تخاف في الله) أى في نصرة دينه (لومة لائم) من الناس واللومة المة من اللوم قال الرضوى وفيها  
 وفي التنكير ما لقان كانه قال لا تخاف شيئا قط من لوم احد من المؤمنين ولومة مصدرة مضاف لقائه  
 في المعنى وفيه تغيير المذكر على كل من قدر عليه وانه اذا لم يلحقه في تغييره الا اللوم الذى لا يتعدى الى الاذى  
 وجب ان يغيره بيده فان لم يقدر فليسله فان لم يقدر فليقلبه وكما وجبت مجاهدته الكفار حتى يظهر دين  
 الله كما قال وجاهدوا في الله حتى جهاده كذلك يجب مجاهدته كل من عاند الحق حتى يظهر على من  
 قدر عليه قال ابن عبد البر هكذا روى هذا الحديث عن مالك بهذا الاستناد جمهور رواه وهو الصحيح  
 وما خالفه عن مالك فليس بشئ واختلاف فيه على يحيى بن سعيد فذكره مبسوطا ضربت عنه لان الشيخين  
 لم يلتزموا به واعتقدوا رواية مالك ومن وافقه فأنخرجه البخاري في كتاب الاحكام عن اسماعيل عن مالك به  
 وعلم في المغازي من طريق عبد الله بن ادريس عن يحيى بن سعيد وعبيد الله بن عمر عن عباد بن الوليد  
 ابن عباد عن ابيه عن جده به (مالك عن زيد بن اسلم قال كتب ابو عبيدة) عامر (بن الجراح) أحد  
 العشرة (الى عمر بن الخطاب يذكركه جوعا من الروم وما يتخوف) بالبناء للفاعل او المفعول (منهم فكتب  
 اليه عمر بن الخطاب اما بعد فانه هم ما ينزل عبيد مؤمن من منزل) بضم الميم وفتح الزاي مصدرا واسم  
 مكان وفتح الميم وكسر الزاي مكان نزول (شدة يجعل الله بعده فرجا وانه لن يغلب عسر يسرين) وللمخاتك  
 في المستدرك عن الحسن قال خرج النبي صلى الله عليه وسلم يوما مسرورا فرحا يمشي يقول ان يغلب عسر  
 يسرين فان مع العسر يسرا مع العسر يسرا استناده صحيح مرسل وقدر رواه ابن مردويه عن جابر بن فروعا  
 قال الباقى قيل ان وجه ذلك انه لما عرف الاسرا قضى اسير اراق الجنس فكأن العسر الاول هو الثاني ولما  
 ذكر اليسر كان الاول فيه غير الثاني قال وقد قال البخاري عقب هذه الآية بقوله هل ترصون بسا  
 الاحدى الحسينيين وهذا يقتضى ان اليسرين عنده الطفرة بالمراد والافعال لا يغلب هذين اليسرين  
 لانه لا بد ان يحصل لأمر احدهما قال وهذا عندي وجه ظاهر (وان الله تعالى يقول في كتابه يا ايها  
 الذين آمنوا اصبروا) على الطاعات والمسابب وعن المعاصي (وصابروا) الكفار فلا يكتفونوا أشد  
 صبرا منكم (ورابطوا) اقيموا على الجهاد (واتقوا الله) في جميع أحوالكم (لعلكم تفلحون) تفوزون  
 بالجنة وتنجون من النار

(التهنى عن ان يسافر بالقرآن الى ارض العدو)\*

(مالك عن نافع عن عبد الله بن عمر انه قال نهي رسول الله صلى الله عليه وسلم ان يسافر بالقرآن  
 بالحق أى بهذا اللفظ رواه عبد الرحمن بن مهيدي عن مالك (الى ارض العدو) الكفار فانهم انما هو

عن السعدي المحسن لا السفر بالقرآن نفسه لان القرآن المنزل نفسه لا يمكن ان يقر به وهذا مراد البخاري بقوله قد سافر النبي صلى الله عليه وسلم واحصاه وهم ملون القرآن واعترضه الاسماعيلي بأنه لم يقل أحدان من يحسن القرآن لا ينزو العدو في دارهم قال الحافظ هذا اعتراض من من يفهم مراد البخاري وادعى الهلب ان مراده بقوة القول بالفرقة بين الجيش الكثير فيجوز الظافة القليلة فيمنع (قال مالك والاندلسي وان بكبروا كثر الزواة عن مالك ورواه ابن وهب عنه فقال خشية أن يناله العدو فيجعله من المرفوع وكذا قال عبيد الله بن عمر وأيوب عن نافع نهي أن يسافر بالقرآن إلى أرض العدو وخفاة أن يناله العدو قال الحافظ أشار إلى تفرد ابن وهب برفعه عن مالك وليس كذلك فقد تابعه عبد الرحمن بن مهاد عن مالك عند ابن ماجه بلفظ مخافة أن يناله العدو ولم يجعله قول مالك وقد رفعه ابن إسحق أيضا عند أحمد والبيهقي وأيوب عند مسلم فصح ان التعليل مرفوع وليس بدرج ولعل مالك كان يحزم برفعه ثم صار يشك فيه فجعله من تفسير نفسه قال ابن عبد البر أجمع الفتاوى أن لا يسافر بالمصحف في السرايا والسكران لصير المخوف عليه وفي الكبير المأمون خلاف خضع مالك أيضا مطلقا وفصل أبو حنيفة وأدار الشافعي الكراهة مع الخوف وجودا وعدا ما استدلل به على منع بيع المصحف من الكفاة للعلية المذكورة فيه وهو التمكن من استهانة ولا خلاف في تحريم ذلك إنما اختلف هل يصح لو وقع ويؤمر بأزالة ملكه عنه أم لا واستدل به على منع تعليم الكافر القرآن وبه قال مالك مطلقا وأجاز أبو حنيفة مطلقا وعن الشافعي التولان وفصل بعض المالكية بين القليل لأجل مصلحة قيام الحج عليهم فأجازوه وبين الكثير فنهوه ويؤيده كتب النبي صلى الله عليه وسلم إلى هرقل بعض آيات ونقل النورى الاتفاق على جواز الكتابة اليهم بمثل زاد بعضهم منع بيع كتب قته فيها آثار قال السيوطي بل الاحسن أن يقال كتب علم وإن لم يكن فيها آثار تعظيما للعلم الشرعي قال ولده الناجح وينبغي منع ما يتعلق بالشرعي ككتب التجو والعقود وهذا الحديث رواه البخاري وأبو داود عن القعني ومسلم عن يحيى كليهما عن مالك به غير أن البخاري ومسلم لم يذكر التعليل للاختلاف في رفعه وذكره أبو داود بلفظ أراه مخافة الخ

(\*) انتهى عن قتل النساء والولدان في الغزو

(مالك عن ابن شهاب عن ابن الحكم بن مالك) الانصاري (قال) مالك (حدثني) أي ابن شهاب (قال) عن (عبد الرحمن بن كعب) الانصاري أبي الخطاب المدني ثقة من كبار التابعين ويقال ولد في عهد النبي صلى الله عليه وسلم ومات في خلافة سليمان قال ابن عبد البر كذا يحيى وابن القاسم وابن بكير وبشر ابن عمر وغيرهم وقال القعني حدثني أنه قال عبد الله بن كعب أو عبد الرحمن بالشك وقال ابن وهب عن ابن الحكم ولم يقل عبد الله ولا عبد الرحمن ولا حسب شيئا من ذلك وانفق رواية الموطأ على إرساله ولا أعلم أحدا أسنده عن مالك إلا الوليد بن مسلم فقال عن أبيه (أنه قال نهي رسول الله صلى الله عليه وسلم) الخ (الذي قتلا ابن أبي الحقيق) ضم الحاء المهملة وقافين مضعروا وهو أبو رافع اليهودي قال البخاري اسمه عبد الله ويقال سلام وبأنه نفي جزم ابن إسحاق وأفاد الحافظ أنه اسمه الأصلي وأن الذي سماه عبد الله هو عبد الله بن أنيس كما أخرجه الجاهلي في الأكليل من حديثه مطولا قال البخاري كان أبو رافع يجير ويقول في حصن له بأرض الحجاز ويحمل ان حصنه كان قريبا من خيبر في طرف أرض الحجاز وعند موسى بن عقبة فطرقوا باب أبي رافع فحضر فقتلوه في بيته وأخرج البخاري عن البراء بن عازب بعث رسول الله صلى الله عليه وسلم إلى أبي رافع اليهودي رجلا من الانصار وأمر عليهم عبد الله ابن عتبة وكان أبو رافع يؤذي رسول الله صلى الله عليه وسلم ويعين عليه وذكر ابن عائد عن عمرو أنه كان ممن أعان



غطفان وشيخهم من مشرك العرب بالمال الكثير على النبي صلى الله عليه وسلم وعند ابن اسحاق كان  
 فيمن حزب الأحزاب يوم المختدق فبعث اليه عبد الله بن عتيك و معه أربعة عبد الله بن أنس وأما فائدة  
 ومعه ودين سنان والاسود بن خزاعي ويقال فيه خزاعي بن الاسود وبنوهم (عن قتل النساء والولدان)  
 فذهبوا الى خيبر فكمنوا قبل امدان الاصوات جاوا حتى قاموا على بابيه وقد مو ابن عتيك لانه كان  
 برطان بالمدينة فاستفتح فقالت له امرأة ابي رافع من انت قال جئت ابارافع بهدية وفي رواية فقالت من  
 انت قالوا اناس ثلث الميرة قالت اذا كن صاحبكم فادخلوا عليه فلما دخلنا اشتقنا عليها وعليه النجرة فخرقا  
 ان يحال بيننا وبينه (قال ابن كعب) (فكان رجل منهم) اى النجسة الذين ذهبوا لقتله (يقول برحق)  
 بفتح الموحدة وازالة الثقيلة والمهملات اى اظهرت (بنا امرأه ابن ابي الحقيق بالصياح) وعند ابن سعد فلما  
 رآه السلاح ارادت ان تصيح فأتاها اليها ابن عتيك بالسيف فسكت وعند ابن اسحاق فصاحت امرأته  
 فزهرت بنا فمكن انهم لما دخلوا صاحت صياحا لم يسمع ثم ارادت رفع صوتها او مداومة الصياح للجمع  
 الجيران فرفعوا عليها السلاح فسكت (فأرفع السيف عليها) لا قتلها (ثم اذ كرهى رسول الله صلى الله  
 عليه وسلم فاكف) عن قتلها (ولولا ذلك) اى نبيه (استرحناتها) وفي رواية ابن اسحاق ولما صاحت  
 بنات امرأته جعل الرجل من ارفع عليها سيفه ثم يذ كرهى صلى الله عليه وسلم فيكف يده ولولا ذلك لفرغنا  
 منها بل فعلوه بأسيا فدهم والذي يشرقه عبد الله بن عتيك كفى بالخيار والتصة مبسوطة في السير  
 (مالك عن نافع) قال ابن عبد البر ارسله اكثر رواة الموطأ ووصله جماعة كعبد الرحمن بن مهدي وابن  
 بكير وابن مسعود وعبد الله بن يوسف ومع بن عيسى فقال الامالك عن نافع (عن ابن عمر ان رسول الله  
 صلى الله عليه وسلم اى في بعض معاربه) اى غزوة فتح مكة كفى أوسط الطبراني عن ابن عمر (امرأة)  
 لم تسم (مقتولة) فأنكر ذلك في رواية الطبراني فقال ما كانت هذه تقابل (ونهى عن قتل النساء)  
 لضعفهن عن القتال (والصبيان) لتصورهم عن فعل الكفر ولما في استبائهم جميعا من الاستفاح بهم  
 إما بارتق أو بالندافين يجوز ان يقادى به وقد اتفق الجميع كما نقل ابن بطال وغيره على منع القصد الى  
 قتل النساء والصبيان وحكى الخازمي قول لا يجوز قتلهما على ظاهر حديث الصعب وزعم انه ناسخ لا حديث  
 الهوى وهو غريب وقد أشار ابوداود الى نسخ حديث الصعب بأحاديث النهي روى الأئمة الستة عن  
 الصعب بن جثامة قال سئل رسول الله صلى الله عليه وسلم عن أهل الدار يفتون من المشركين فيصاب  
 من نسايتهم وذرائعهم قال هم منهم وفي ابن حبان عن الصعب انه السائل والاولى الجمع بين الحديثين بأن  
 معنى قوله هم منهم اى في الحكم في تلك الحالة المسئول عنها وهى ما اذا لم يمكن الوصول الى قتل الرجال  
 الا بذلك وقد خيف على المسلمين فاذا اُصيروا للاختلاط بهم لم يمنع ذلك وليس المراد اباحة قتلهم  
 بطريق اقتداء بهم مع القدرة على ترك مجاميعهم ما بدون دعوى نسخ هذا وقد تابع مالكا كاليث بن سعد  
 وعبد الله بن عمر كلاهما عن نافع عن ابن عمر في الصحابين وغيرهما وهو يؤيد رواية من وصله عن  
 مالك ركانه حديث به بالرجلين (مالك عن يحيى بن سعيدان ابا بكر لصديق بعث جدي وشالي الشام فيرج)  
 الصديق (يمنى مع يزيد بن ابي سفيان) حضر من حرب الاموى صحابي مشهور أقره عمر على دمشق حتى  
 مات بها سنة تسع عشرة لصاعون (وكان) يزيد (امير ربع من تلك الارباع) التي امرها الصديق الى  
 الشام وامراء الباقي ابو عبيدة ربع وعمر بن امصاص ربع وشرحبيل بن حسنة ربع (ففرعوا الي يزيد  
 قال لى بكر ايمان ترك وما ان أنزل) حتى تساوى في السير (فقال ابو بكر ما انت بتأزل وما انابرا كب  
 اى احتسب خطاى هذه في ريبيل الله) لكونهم امشيا في طاعة وقد اقدم الصديق في ذلك بالنبي صلى  
 الله عليه وسلم من بعث معاذ بن جبل الى اليمن فيخرج عيسى في ظل راسه معاذ وهو راكب لامره صلى الله

عليه وسلم له بذلك فشي معه ميلا كما عند أجدوا لي على وان عدا كرك (ثم قال له انك ستجد قوماً يعموا  
 انهم حبسوا) وقفوا (انفسهم لله) وهم الزهبان (فذرهم وما زعموا انهم حبسوا انفسهم) لا يكونونهم  
 لا يقاتلون ولا يخاطون الناس لا تعظيماً لفعالهم بل هم أبعد عن الله لانهم يحسبون انهم على شيء وما هم  
 (ووجد قوماً جمعوا) بفتح القاء والمهمة وضع الصاد مهمة (عن أوساط رؤسهم من الشعر) قال ابن  
 حبيب يعني الشماسة وهم رؤساء النصارى جمع شماس (فأضرب ما فحسوا عنه بالسيف) أي اقبلهم  
 (واني موصيك بعشر لا تقتل امرأة ولا صبياً) للنهي عن قتلها (ولا كبراهما) لا قتال عنده  
 (ولا تقطن شجرة امرأة) ربي المسلمين (ولا تخرب عامراً) كذلك (ولا تعقرن شاة ولا بعراً الا لما كلة)  
 بفتح الكاف وضها الى اكل (ولا تحرقن تحلاً) بالحاء المهملة حيوان العسل (ولا تعرفه) قال  
 الأبهري بقاء ان يطير فيلحق بأرض المسلمين فينتفعون بها (ولا تغفل) للنهي عنه في القرآن (ولا تحبين)  
 بضم الواو حدة تضعف عند اللقاء (مالك انه باعه ان عمر بن عبد العزيز) خامس اوسادس الخلفاء  
 الراشدين (كتب الى عامل من عماله انه بلغنا) وصله اجدو وسلم واحباب السنن من طريق  
 سليمان الثوري عن عاتمة بن مرثد عن سليمان بن بريدة (عن ابيه ان رسول الله صلى الله عليه وسلم كان  
 اذا بعث سرية) فبعثه بمعنى فاعله قطعة من الجيش تخرج منه تغير وترجع اليه سميت بذلك لانها تكون  
 خلاصة العسكر وخيارهم من الشيء الفعس وقيل لانها تفتق ذهاباً فتدري في خفية وهذا يقتضي انها  
 اخذت من السرو ولا يصح لاختلاف المادة لان لام السراء وهذه باء قاله ابن الاثير واجب بان اختلافها  
 انما يمنع الاستتاق الصغير وهو دفع الى اصل المناسبة ينتمى الى المعنى والحروف الاصلية ويجوز انه اراد  
 بالاختلاف مجرد الدلالة المناسبة والاشتراك في أكثر الحروف قال ابن السكيت السرية من خمسة الى ثمانية  
 وقال الحليل نحو اربع مائة وفي النهاية يبلغ اقصاها اربع مائة وفي رواية كان اذا أتم امرها على جيش  
 اوسرية اوصاه في خاصته بتقوى الله ومن معه من المسلمين خيراً ثم يقول لهم اغزوا باسم الله أي بدؤوا  
 بذكر الله (في سبيل الله) أي اخلصوا انياتكم (تقاتلون من كفر بالله) كانه بيان اسيد الله جواب  
 عن سؤال اقتضاء كانه قيل ما هو فلذا ترك العاطف (لا تغفلوا) أي لا تخوفوا في المعنى قال ابن قتيبة  
 سمى بذلك لان اخذه يغله في متاعه أي يخفيه ونقل النووي الاجماع على انه من البكائر (ولا تغدروا)  
 بكسر الدال ثلاثي أي لا تتركوا الوفاء (ولا تملوا) بالتشديد للبالغه والتكثير أي لا تقطعوا القتلى  
 (ولا تغفلوا وليدا) أي صبياً ويقول صلى الله عليه وسلم لمن يؤمره (وقل ذلك لجيوشك وسراياك) وقوله  
 (ان شاء الله) للتبرك (والسلام عليك) وفيه فوائد جمع عليها هي تحريم الغدو والغلول وقتل الصيادين  
 اذا لم يقاتلوا ذرابة المثلة واستحباب وصية الامام امرأه وجيوشه بالتقوى والرفق وتعيين ما يحاسبون  
 في غزوه وما يجب عليهم وما يحل لهم وما يحرم عليهم وما يكره وما يستحب قاله النووي

\*(ما جاء في الوفاء بالامان)\*

(مالك عن رجل من اهل الكوفة) يقال هو سفيان الثوري ولا يبعد ذلك فقد روى مالك عن يحيى بن  
 مضر الاندلسي عن الثوري قال الطالع المنزود الموز قاله ابن عبد البر ان عمر بن الخطاب كتب الى  
 عامل (أي امير جيش) لم يسم (كان بعثه الله بلغني ان رجلاً لا منكم يطلبون العليج) الرجل النخع من كبار  
 العجم وبعض العرب يطلقه على الكافر مطلقاً والمجمع علوج واعلاج مثل جبل وسمول واحمال (حتى  
 اذا اسند) صعد في الجبل وامتنع قتل رجل مطرس) هي كلمة فارسية (يقول) أي معناه (لا تخف)  
 كذا يحيى مطرس بالاء المهملة ولغيره مطرس قال الحافظ بفتح الميم وتشديد القوقية واسكان الراء فمهمة  
 وقد تحققت النساء وبجزء من لقيناه من العجم وقيل باسكان النساء وفتح الراء ووقع في الموطن

رواية يحيى الاندلسي مطرس بالطاء بدل النساء قال ابن قرقول في كلمة المحمسية والظاهر ان الراوي  
 فتح المنة فصار تشبه الماء كما يقع من كثير من الاندلسيين وفي البخاري قال عمر اذا قال مترس  
 قد آمنه ان الله يعلم الالمنة كلها الى اللغات وتال انها ثمان وسبعون لغتة شرقية ولسان  
 ومشاها في ولد حام والبقية في ولد يافث (فاذا أدركه قتله واني والذي نفسي بيده) ان شاء الله ما وان شاء  
 اخذها (لا أعلم مكان واحد فعل ذلك الاضربت عقبه قال يحيى سمعت مالك يقول ليس هذا الحديث  
 اي حديث عمر الموقوف عليه (باجتمع عليه وليس عليه العمل) اي قوله الاضربت عقبه لانه لا يقتل  
 من فعل ذلك وان كان حراما قال ابو عبد الملك يجهل ان قدم عمر تليظ التلا في فعل ذلك احد وكذلك  
 فعل الاثمة تخوف باغلة شئ يكون ويجهل انه رأى ان قاتله لاخذ سبيله بعد ان آمنه يكون محاربا  
 فيجب عليه القتل بالحرابة لانه يقتل المسلم بالكفر لحديث لا يقتل مسلم بكفر (ورسل مالك عن الاشارة  
 بالامان هي بمنزلة الكلام فقال نعم) فيحرم نقضه كما يحرم بالعريج (واني أرى ان يتقدم) بالنساء  
 للقول (الى الجيوش ان لا يقتلوا احدا اشباروا اليه بالامان لان الاشارة عندي بمنزلة الكلام ولانه  
 بلغني ان عبد الله بن عباس قال ما خسر) بفتح الحاء الموحدة والمشاة فوقية وراء قال الزهري المختر  
 اقب النذر قوم بالله هذا الاسط عليهم العدو) جازما الجرحوه من نقض العهد المأمورا الوفاء به وهذا  
 ورد عن ابن عباس عن النبي صلى الله عليه وسلم قال خمس يحبس ما نقض قوم العهد الاسط عليهم  
 عدوهم وما حاكموا بغير ما نزل الله الا فسادهم الفقر ولا ظهرت فيهم الفاسدة الا فسادهم الموت  
 ولا طفقوا الكيال الامنعوا النيات واخذوا بالسنين ولا منعوا الزكاة الا حبس عنهم القطر رواه ابن ماجه  
 والطبراني وله شاهد عن ابن عمر مرفوعا نحوه عند ابن اسحق

\*(العمل في من اعطى شيئا في سبيل الله)\*

(مالك عن نافع عن عبد الله بن عمر انه كان اذا اعطى شيئا في سبيل الله يقول لصاحبه اذا بلغت  
 واذى الترى) بضم القاف وفتح الراء مقصوره وضع قرب المانية لانه رأس المغزاة فيه يدخل الى  
 اول الشام (فشاك به) يعني انه ماله كله وانما قال ذلك خيفة ان يرجع المعطى فتلف العطيعة ولم يبلغ  
 صاحبه مراده فيها فاذا بلغ الوادي كان أغلب احواله ان لا يرجع حتى يغزو (مالك عن يحيى بن سعيد  
 التماري (ان سعيد بن المسيب كان يقول اذا اعطى) بالنساء يقول (الرجل الشئ في الغزو فيباع  
 به رأس مغزاة فهو له) مثلكا وفيه حل ذلك للغزاي وان غنما فاس كالصدقة (سئل مالك عن رجل  
 أوجب على نفسه الغزوة فجهز حتى اذا اراد ان يخرج منعه ابواه واحدهما فقال لا يكابرهما) اي  
 لا يتعالبهما ويعددهما ولا ينوضح لا يرى ان يكابرهما (ولا يكن يؤخر ذلك الى عام آخر)  
 وفي الصحيح جاء رجل الى النبي صلى الله عليه وسلم يستأذنه في الجهاد فقال أحى والدك قال نعم قال  
 ففيهما فجاهداي حصهما بجهاد النفس في رضاهما وبرهما فغير عن النبي بشيء لفهم المعنى لان  
 فجاهدايصال الضر الذي كان يحصل لغيرهما لهما وليس جراحا قطعا وانما المراد القدر المشترك من كلفة  
 الجهاد وموت البدن والمال وفي مسلم قال ارجع الى والدك فأحسن صحبتهم ما وفي أبي داود ارجع  
 فأفحكهما كما بكيتهما وعنده ايضا ارجع فاستأذنهما فان ادناك فجاهدا والا فبرهما قال الجهم ويحرم  
 الجهم اذا منع الابوان أو احدهما بشرط ان يكونا مسلمين لان برهما افرض عين والجهاد فرض كفاية  
 فاذا قمن الجهاد فلا ذن في ابن حبان جاء رجل الى النبي صلى الله عليه وسلم فقال عن أفضل الاعمال  
 قال الصلاة قال ثم قال الجهاد قال فان لي والدين فقال آمرنك بالديك خير اقبال والذي بعثك بالحق  
 لا جامدن ولا تركنهما قال فأتت اسم فهدى الجهمول على جهاد فرض الدين توفي تسابن الاحاديث (فأما

الجمها فاني ارى ان رقه حتى يخرج به فان خشي ان يفسد باعه وامسك ثمنه حتى يشتري به ما يصلحه  
 للفرز في العام الآخر (فان كان موسرا يجده مثل جهازه) يفتح الجهم وكسرها (اذ اخرج فليصنع بجهازه  
 ماشاء) اقدرته على تحصيله

\*(جامع النفل في الغزى)\*

النفل بفتح تين على المشهور وقد تسكن الهاء واحدا لا انفال زيادة يرادها الفارز على نصيبه من الغنمة  
 ومنه نفل الصلاة وهو ما عدا الفريضة (مالك عن نافع عن عبد الله بن عمران رسول الله صلى الله  
 عليه وسلم بعث سرية) في شعبان سنة ثمان قبل فتح مكة قاله ابن سعد وذكر غيره انها كانت في جادى  
 وقيل في رمضان وكان اميرها ابو قتادة وكانوا خمسة عشر رجلا (فيها عبد الله بن عمر قبل  
 بكمسرا ايقاف وفتح الموحدة اى جهة (بجد) لاجل محارب بها وامره ان يشن عليهم الغارة  
 فسار الليل ولكن النهار هجم على حاضر منهم عظيم فاحاط بهم وقاتل منهم رجال فقتل من اشرف منهم  
 (فغنوا ابلا كثيرة) وفي رواية لمسلم فاصبنا ابلا وغنا وذكرا هل السير انها ماشاء امير والفساشاة  
 (فكان سهمانهم) بضم السين وسكون الهاء جمع سهم اى نصب كل واحد (اثني عشر بعيرا) وتوهم  
 بعضهم ان ذلك جميع الانبياء قال النووي وهو غلط (أو أحد عشر بعيرا) قال ابن عبد البر اتفق رواة  
 الموطأ على روايته بالشك الا الوليد بن مسلم فرواه عن شعب ومالك جميعا فقال اثني عشر فلم يشك وكانه  
 حمل رواية مالك على رواية شعب وهو من غلط وكذا أخرجه أبو داود عن القعني عن مالك والليث  
 بن عيسى فكانه أيضا حمل رواية مالك على رواية الليث والقعني انما رواه في الموطأ على الشك فلا أدري  
 امن القعني جاء هذا حين خلط حديث الليث بحديث مالك ام من ابي داود وقال سائرا أصحاب نافع  
 اثني عشر بعيرا بلا شك لم يقع الشك فيه الا من قبل مالك (وتفلا) بضم النون مبنى للقول اى اعطى كل  
 واحد منهم زيادة على السهم المستحق له (بعير بعيرا) واختلف الرواة في القسم والتفيل هل كانا معا  
 من امير ذلك الجيش او من النبي صلى الله عليه وسلم او احدهما من احدهما فلا يفي داود عن ابن  
 اسحاق عن نافع عن ابن عمر فخرجت فيه افاصبنا كثر واعطانا امير بعير لكل انسان ثم قدمنا  
 على النبي صلى الله عليه وسلم فقم بيننا غنمنا فاصاب كل رجل اثني عشر بعيرا بعد الخمس وانخرجه  
 أبو داود ايضا من طريق شعب بن أبي حمزة عن نافع عن ابن عمر قال بعثنا صلى الله عليه وسلم في جيش  
 قبل نجد وانبعث سرية من الجيش فكان سهمان الجيش اثني عشر بعيرا وفضل اهل السرية بعير بعيرا  
 فكانت سهمانهم ثلاثة عشر بعيرا وانخرجه ابن عبد البر من هذا الوجه وقال في روايته ان ذلك الجيش  
 كان اربعة آلاف اى الذي خرجت منه السرية الخمسة عشر كما عند ابن سعد وغيره قال وظاهر رواية  
 الليث عن نافع عند مسلم ان ذلك صدر من امير الجيش وان النبي صلى الله عليه وسلم اقر ذلك وأجازه  
 لانه قال فيه ولم يغيره النبي صلى الله عليه وسلم وفي رواية عبيد الله بن عمر عن نافع عنده أيضا ونقل  
 رسول الله صلى الله عليه وسلم بعير بعيرا وهذا يحمل على التفرير ففتح جمع الروايات قال النووي  
 معناه ان امير السرية نقلهم فاجازه النبي صلى الله عليه وسلم فجارت نسبه لكل منهم ما قال في الاستدكار  
 في رواية مالك ان النفل من الخمس لا من رأس الغنمة وكذلك رواه عبيد الله واليؤب عن نافع وفي رواية  
 ابن اسحاق عنه انه من رأس الغنمة لكنه ليس كقولنا في نافع وفي الحديث ان الجيش اذا انفردت منه  
 قطعة فغنم شيئا كانت الغنمة للجميع قال ابن عبد البر لا تختلف النكاه في ذلك اذ اخرج الجيش جميعه  
 ثم انفردت منه قطعة انتهي وليس المراد الجيش القاعد في بلاد الاسلام فانه لا يشارك الجيش الخارج  
 الى بلاد المدبول قال ابن دقيق العيد في الحديث دلالة على ان المنقطع من الجيش عن الجيش الذي فيه



وفي الحديث لا ضرر ولا ضرار (فلأرى أسبابا لكل من ذلك كلمة على وجه المعروف) درن سرف  
 (والحاجة اليه) فلا يجوز بلا حاجة (ولأرى أن يدخر أحد من ذلك شيئا يرجع به إلى أهله) لأن المباح  
 للضرورة لا يستبعدا وقال الزهري لا يأخذ شيئا من الطعام ولا غيره إلا بأذن الإمام وقال سليمان بن موسى  
 يأخذ ما يئنه الإمام وقال ابن المنذر وردت الأحاديث الصحيحة بالتشديد في الغلول واقتفى علماء لا مصادرا  
 على جواز كل الطعام وجاء الحديث بذلك فليقتصر عليه وفي معناه لعلف وانقرا على جواز ركوب دوابهم  
 ولبس ثيابهم واستعمال سلاحهم حال الحرب وورده بعد انقضائها وشرط الا وراعى فيه اذن الإمام وعليه  
 ان يرده كلما فرغت حاجته ولا يستعمل في غير الحرب ولا ينتظر نرده انقضائها ولا يعرضه لالهلاك وحجته  
 حديث ابى داود باسناد حسن عن رويغ بن ثابت مرفوعا من كان يؤمن بالله واليوم الآخر فلا يأخذ  
 دابة من الغنم يركبها حتى اذا انحقر ارد ما إلى المسام وذكر في الثوب كذلك (وسئل مالك عن الرجل  
 يصاب الطعام في أرض العدو ف يأكل منه ويتزود فيفضل منه شيئا صلح) أى يجوز (له ان يبعده)  
 (فيا) كما في أهله (او) ان يبيعه قبل ان يقدم بلاده فينتفع ببعثته قال مالك ان باعه وهو في الغزو فاني أرى  
 ان يجعل ثمنه في غنائم المسلمين) لأنه انما يباح له الاكل للحاجة والبيع زائد عليه فيمنع (وان بلغ به  
 بلدة فلا يرى بأسا ان يأكله وينتفع به اذا كان يسيرا فها) لا يلتفت إليه لان كان كثيرا

(ما يرد قبل ان يقع القسم مما أصاب العدو)

مالك انه يلقه) وصله البخاري من طريق يحيى القطان عن عبيد الله عن نافع عن ابن عمر (ان عبدا  
 لعبد الله بن عمر اتي) اى حرب فلقى بالروم يوم اليرموك ككمارواه عبد الرزاق عن معمر بن ايوب  
 عن نافع عنه (وان فرس له عار) بعين وراه حقيقة مهملة بين ما ألف اى انطلق هاربا على وجهه  
 قال البخاري مشتق من العير وهو جوار الوحش اى حرب قال ابن التين اراد انه فعل فعله في النصار  
 وقال الخليل يسأل عار الفرس والسكاب عمارا اى افات وذهب وقال الطبري يسأل ذلك للفارس  
 اذا فعله مرة بعد مرة ومنه قيل للبطال من الرجال الذي لا يثبت على طريقة عمار ومنه سهم حائر  
 اذا لم يدر من اين اتي (فأصابه المشرق) كون ثم غنمهما المسلمون فردا على عبد الله بن عمر وذلك

قبل ان تصيبهما القاسم) وفي البخاري عن عبيد الله عن نافع وان فرس له عار فلقى بالروم فظهر  
 عليه خالد فرده وله وللاسماعيلي عن موسى بن عقبة عن نافع عن ابن عمر انه كان على فرس  
 يوم لقي المسلمون طيسا واسدا واقتحم الفرس بابن عمر فوافضعه وسقط عبد الله فمار الفرس فأخذه  
 العدو وأمير المسلمين يومئذ خالد بن الوليد بعثه ابو بكر فلما هزم العدو دخل فرسه عليه فصرح بأن  
 قصة الفرس كانت في زمن ابى بكر وفي البخاري وابى داود من طريق عبد الله بن نعيم عن عبيد الله  
 عن نافع عن ابن عمر قال ذهب فرس له فأخذه العدو فظهر عليه المسلمون فرد عليه في زمن رسول الله  
 صلى الله عليه وسلم وابق عبده فلقى بالروم فظهر عليهم المسلمون فرد عليه خالد بن الوليد بعد النبي  
 صلى الله عليه وسلم فصرح بأن قصة الفرس في الزمن النبوي وقصة العبد بعده ووافق ابن غير اسماعيل  
 ابن زكريا عن عبيد الله عند الاسماعيلي وصححه الداودي وانه كان في غزوة مؤتة وكذا صوبه ابن عبد البر

(قال مالك فيما يصاب العدو من اموال المسلمين انه ان ادرك قبل ان يقع فيه القاسم فهو رد على أهله)  
 لو وقع رد فرس ابن عمر وعنده له قبل القسم في زمن ابى بكر والحاجة متوافرون من غير ذلك كير منهم  
 (ولما وقعت فيه القاسم فلا يرد على أحد) وبه قال عمر وسلمان واليث واحد وآخرون ونقل عن  
 الفقهاء السبعة وبه جاء حديث مرفوع عن ابن عباس ان رجلا وجد بعيرا له أصابه المشرق  
 فقال صلى الله عليه وسلم ان أصبته قبل ان يقسم فهو لك وان أصبته بعدما قسم أخذته بالغنمية

رواه الدارقطني بأسناد ضعيف لكنه تقوى باثر ابن عمر وعنه ابن خزيمة كقول مالك الا في الآتي  
 فقال هو والنوري صاحبه احق به مطلقا (وسئل مالك عن رجل جاز الشركون غلامه ثم عنده المسلمون  
 قال مالك صاحبه اولي) احق به (بغير ثمن ولا قيمة ولا غرم ما لم تصبه المقاسم فان وقعت فيه) المقاسم  
 (فاني ارى ان يكون الغلام لسيده بالثمن ان شاء) لان دار الحرب لها شبهة الملك وقال الشافعي وجماعة  
 لا يملك اهل الحرب بالقبلة شيئا من مال المسلمين ولصاحبه اخذته قبل الغنمة وبعدها وعن علي والزهرى  
 وعمر بن دينار والحسن لا يراد صلا ويختص به الغنائم (قال مالك في ام ولد رجل من المسلمين حازها  
 المشركون ثم غنمها المسلمون فقصت في المقاسم ثم عرفها سيدها بعد القسمة انها لا تسرق) بعد جريان  
 الحرية فيم باها وممة الولد (واري ان يقدسيها الامام سيدها) من الفتي (فان لم يفعل فعلى سيدها) وجوبا  
 كادل عليه لفظ علي (ان يقدسيها ولا يدها) بالرفع والنصب (ولا ارى للذي صارت له ان يسترقها  
 ولا يستحل فرجها) لجرى ان الحرية فيها (وبما هي بمنزلة الحرية) اذا حازها الحر بيون ثم ظهر عليهم  
 لا تسرق ولا يحصل فرجها وعلل كونهما بمنزلة قوله (لان سيدها يكلف ان يقدسيها اذا جرحت)  
 اسانا (فهذا بمنزلة ذلك) وحينئذ (فليس له ان يسلم ام ولده تسرق ويستحل فرجها) فالفساء للتفريق  
 على ما قبله (وسئل مالك عن الرجل يخرج الى العدو في المفاداة) للمأسورة من المسلمين (او التجارة بشئ  
 الحر او العبد او يوهب ان له) ما الحكم (فقال اما الحر فان اشتراه به) بأمره او بغير امره (دين) خبران  
 وفي نسخة بالاصب بتقدير يكون دينيا (عليه ولا يسترق) لوجوب فدائه على نفسه وحرمة مقامه  
 مع قدرته على الفداء فوجب رجوعه عليه لانه اشتراه بما كان يلزمه وهو مقدم على جماعة المسلمين  
 في فداء نفسه اذا قدر عليه قاله ابو عمر (وان كان وهب له فهو حر وليس عليه شيء الا ان يكون الرجل اعطى  
 فيه شيئا مكافاة) بالمز على الهبة (فهو دين على الحر بمنزلة ما اشتري به) لان هبة الثواب كالبيع  
 (واما العبد فان سيده الاول يحرره ان شاء ان يأخذه ويدفع الى الذي اشتراه منه فذلك له وان احب  
 ان يسلمه اسلمه) ان اشتراه (وان كان وهب له فسيده الاول احق به ولا شيء عليه الا ان يكون الرجل اعطى  
 فيه شيئا مكافاة فيكون ما اعطى فيه غرما) ضم فكون مصدر غرم اي مؤدى (على سيده ان احب  
 ان يقدسيه) وان احب تركه له وسواء اشتراه باذن سيده ام بغير اذنه فيلزمه ما اشتراه به الا ان يكون اكثر  
 من قيمته مما لا يتعاقب بمثله فيخير -

\* (ما جاء في السلب في السفل) \*

(مالك عن يحيى بن سعيد) الانصاري (عن محمد بن بضم العين كبارواه الاكثر وليحيى وقوم عروبة  
 العين ولا شافعي عن ابن كثير ولم يسمه وهما اخوار وعمر بن الفضل واشهر وهو الذي في الموطأ وليس  
 لهما بالفتح الا عند من صحفه قاله ابن عبد البر (ابن كثير) بمثله (ابن ابي) بالقاء والحاء المهملة المدني  
 مولى ابي ايوب الانصاري وثقه النسائي وغيره وهو تابعي صغير وذكره ابن حبان في اتباع التابعين  
 (عن ابي محمد) نافع بن عباس بموحدة ومهملة او تحتيانية ومهملة معروفة باسمه وكنية المدني الا فرغ  
 الثقة (مولى ابي قتادة) حقيقة كاجزم النسائي والجلي وغيرهما وجرم ابن حبان وغيره بأنه قبل  
 له ذلك للزومه وكان مولى عقيلة الغفارية (عن ابي قتادة) الحارث والنعمان أو عمرو (ابن ربي) بكسر  
 الراء وسكون الموحدة مهملة الانصاري السلي بفتحين المديني شهيد احدا واما بعدها ولم يصح  
 شهده بدرا ومات سنة اربع وخمسين على الاصح الاشهر (انه قال خرجنا مع رسول الله صلى الله عليه  
 وسلم عام حنين) بمهملة ونون وادبته وبين مكة ثلاثمائة سال في سنة ثمان عقب فتح مكة (فلما  
 المقينا) مع المشركين (كانت للمسلمين جولة) بفتح الجيم وسكون الواو اي حوكة فيها اختلاط وتقدم

وتأخر وعبر بذلك. ثم رازع لفظ هزيمة ولم تكن هذه المجولة في الجحش كله بل ثبت النبي صلى الله عليه وسلم وطائفة معه. أكثر ما قيل فيهم مائة وقد نقلوا الإجماع على أنه لا يجوز عليه صلى الله عليه وسلم الإتهام لم يروى قط أنه أتهز في مؤمن بل الأحاديث الصحيحة بأقوامه وشبابه في جميع المواطن لا سيما يوم حنين فإنه جعل يركض بغلة نحو الكفار ويقول

أنا الذي لا تكذب \* أنا الذي لا يطلب

ثم نزل عن الغلبة واستمر ثم قبض قبضة من تراب ثم استقبل به وهوهم فقال شامت الوجوه في خلق الله منهم أنسانا لا ملا عليه تراب تلك القبضة فلو لم يهزم من ثم ترايع اليه من ولي من المسلمين (قال) أبو قتادة (قرايت رجلا من المشركين قد علا رجلا من المسلمين) أي ظهر غيابه واشترى على قلبه وضربه وجلس عليه ليقوله قال الحافظ ثم أقف على اسمهما (قال فاستدبرت له) من الاستدبار وروى فاستدبرت من الاستدبار (حتى أتته من ورائه فضرته بالسيف) وفي رواية الليث عن يحيى بن سعيد عند البخاري نظرت إلى رجل من المسلمين ينازل رجلا من المشركين وأخبرته من ورائه ليدخله فاستدبرت إلى الذي يحمله فرفع يده ليضربني فأضرب يده فقطعتها ثم أخذني فضمني قال الحافظ يحمله بفتح أوله وسكون الحاء المحبة وكسيرا الفوقية أي يريد أخذه على غرة وعرف منه أن ضربه يضرته لهذا الثاني الذي يريد أن يحتمل المسلم (على جبل عاتقه) بفتح المهملة وسكون الواو عرق أو عصب عنده وضع الراد من العنق بين العنق والمكب وعرف أن قوله في رواية الليث فأضرب يده فقطعتها أن المراد بالسيد الذراع والعضد إلى الكتف زاد التنسي فقطعت الذراع التي كان لا يسهل وأخلصت الضربة إلى يده فقطعتها (فأقبل على فضمي ضمة وجدت من نار مح الموت) أي شدة كشدته ويحتمل قاربت الموت وفيه إشعار بأن هذا المشرك كان شديد القوة جدا (ثم أدر كه الموت فأرسلني) أي أطلقني (قال فليقتل عمر) فيه حذف بينه رواية الليث فحتمل ودفعته ثم قتله وانهزم المسلمون وانهزمت معهم فاذا بعمر (بن الخطاب) أت ما بال الناس) فدلوا (فقال امرأته) أي حكم الله وما قضى به أو المراد ما حال الناس بعد التولي فقال امرأته غالب والعاقبة للمتقين (ثم إن الناس رجوا) تراجعوا إلى النبي صلى الله عليه وسلم حين قال للعباس ناد يا عشرين انصار يا أصحاب السمرة يا أصحاب سورة البقرة فيأبسون موانئهم أقبلوا كأنهم الابل وفي رواية البقر إذا حنت على أولادها يقولون يا أليك يا أليك فترجعوا فأمرهم صلى الله عليه وسلم أن يصدقوا الحجة فاقتتلوا مع الكفار فقال لأن حتى الوطيس وانزل الله سبحانه على رسوله وعلى المؤمنين وانزل جنودا وقتل كثير من المشركين وانهزموا من كل ناحية وأقام الله على رسوله وأهله وأهله ونساءهم وأبناءهم (فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم من قتل قتيلا) أوقع القتيلا على المتول باعتبار ما آل إليه كقوله تعالى إني أراي أعصر حنرا (له عليه بيته) فله سلبه (بفتح المهملة واللام وهو حدة ما يوجد مع الحارب من ملابس وغيره عند الجهور وعن أجد لا تدخل الدابة وعن الشافعي يختص بأداة الحرب واتفق الجمهور على أنه لا يقبل قول مدعيه بلائنه تشهد له أنه قتله أفهم قوله له عليه بيته وعن الأوزاعي يقبل بلائنه لأنه صلى الله عليه وسلم أعطاه لاني قيادة بلائنه وفيه نظرفي معازي الواقدي أن أوس بن حولى شهد له وعلى تقدير أن لا يصح فيجعل على أنه صلى الله عليه وسلم علم أنه القاتل طريق من الطرق ونقل ابن عطية عن أكثر الفقهاء إن البيعة من شاهد واحد يكفي به (قال) أبو قتادة (فميت ثم قلت من يشهد لي) يقتل ذلك الرجل (ثم جاءت ثم قال) النبي صلى الله عليه وسلم (من قتل قتيلا له عليه بيته فله سلبه قال فميت ثم قلت من يشهد لي ثم جئت ثم قال) صلى الله عليه وسلم (ذلك) القول المرة (الثالثة) فميت فقال



رسول الله صلى الله عليه وسلم ما للشيء أبا قتادة) تقوم وتعد (قال فاقصصت عليه القصة) وفي حديث  
انس عندنا قال ابرقادة اني ضربت رجلا على جبل السائق وعليه درع فاجعلت عنه (فقال رجل  
من التوم) وفي رواية للث من جلسائه قال المحافظ اوقف على اسمه وذكر الكواقيد ان اسمه اسود  
ابن خزاعي وفيه نظر لان في الرواية الصحيحة ان الذي اخذ السلب قرشي (صدق يا رسول الله) أبو  
قادة (وسلب ذلك القليل عندي فأرضه) بهمزة قطع وكسر الهاء (منه يا رسول الله فقال ابو بكر  
الصديق لا هاء الله) بالالفين بهمزة قطع على المشهور في الرواية وروى أيضا بلام بعد الهاء من غير  
اظهار شيء من الالفين ويجوز اظهار الالف واحدة بلامهمزة فتحوالت تحت الحائض البطان وحذف الالف  
وثبت همزة القطع وفيه الاستغناء عن والواو القسم بحرف التنبيه ولم سمع الا مع الله فلا يقال لا هاء  
الرجح كما سمع لا والرجح وقال ابو حاتم السجستاني ان العرب تقول لا هاء الله بالهمزة القياس تركه وقال  
الداردي روى برفع الله أي بأبي الله وقال غيره ان ثبت الرفع رواية فهو للتنبيه والله مبتدأ ولا بعد خبره  
ولا يخفى تكافؤه وقد نقل الائمة الاتحاق على البحر فلا يلتفت الى غيره وهو قسم أي لا والله (انما) بكسر  
الالف ثم ذال مجة منزوعة كما في جميع الروايات المتعددة والاصول المحققة من الصحيحين وغيرهما  
وقال الخطابي مكذابر وبه المحدثون وانما هو في كلام العرب لا هاء الله ذا والهاء بمنزلة الواو والمعنى لا والله  
يكون ذا وقل صياض في المشارق عن اسماء بن القاضى عن المازني قول الرواة لا هاء الله اذا خطأ  
والصواب لا هاء الله ذا أي ذا يعني وقسمي وقال ابو زيد ليس في كلامهم اذا وانما هو ذا وهي صلة في الكلام  
أي لا والله هذا اما قسم به وتوارد كثير من تكلم على هذا الحديث ان لفظ اذا خطأ وانما هو ذا وقال ابو البقاء  
يمكن توجيه الرواية بأن التقدير لا والله لا يعطى اذا ويكون لا بعد الخ تأ كيدا للنفي المذكور وموضحا  
للسبب فيه وقال الطبري الرواية صحيحة والمعنى صحيح كقولك ان قال لك أقول كذا والله اذا لا أفعل  
فالتقدير والله اذا لا بعد الخ ويحتمل ان تكون اذا زائدة كما قال ابو البقاء في قول الجاسسي  
اذا قام بنصري معشر خشن في جواب قوله

لو كنت من مازن لم تستج ابلي \* بنو القميطة من ذهل بن شيبان

وقال القرطبي في المفهم الرواية صواب فالهاء عوض عن والواو القسم لان العرب تقول في القسم الله لا فمان  
بعد الهمزة وقصر هاء كانهم عوضوا من الهمزة هاء فاما الواو الله لتقارب مخزجيهما ولذا قالوا بالمد  
والقصر وتحققه ان الذي مدغم الهاء كانه نطق بهمزة يبدل من احدهما ألفا استتقالا  
لاجتماعهما كما تقول الله والذي قصر كانه نطق بهمزة واحدة كما تقول الله راما اذا هسي بلا شك  
حرف جزاء وتعليل مثل قوله صلى الله عليه وسلم وقد سئل عن بيع الرطب بالتمر قل انقص الرطب  
اذا جف قالوا نعم قال فلاذا فلا قول ولا والله اذا ساوى ما هنام من كل وجه اسكنه لم يحتج القسم  
فتركه فقد وضع تقدير الكلام ومناسسته من غير حاجة الى تكلف بعد يخرج عن البلاغة  
ولا سيما من جعل الهاء للتنبيه والاشارة وفيه بينهما ما بالقسم به وليس هذا قياسا فيطرد ولا فصيحيا  
فيحمل عليه كلام الفصح ولا مرويا برواية ثابتة وما وجد للمدري والمحدث في مسلم انه لا هاء الله ذا  
فاصلاح ممن اغتر بكلام النحاة لمحق أحق ان يتبع وقال ابو جعفر النعماني ممن ادر كذا استرسل جماعة  
من القدماء الى انهم موالاتهم بالتحذيف فلو الصواب ذا باسم الاشارة وباجتماع قوم يقبلون  
التشكيك على الروايات الثابتة ويطلبون لها تأويلات وجوابهم ان هاء الله لا يستلزم اسم  
الاشارة كما قال ابن مالك واما جعل لا بعد جواب فأرضه فهو سلب الغلط ولا يصح وانما هو جواب  
شرط مقدور دل عليه قوله صدق فأرضه فكان ابا بكر قال اذا صدق في انه صاحب السلب اذا لا بعد

فيعطيك حقه فالجزء صحيح لان صدقه سبب ان لا يفعل ذلك وهذا واضح لا تكلف فيه انتهى وهو  
توجيه حسن والذي قبله اقدم ويؤيده كثرة وقوع هذه الجملة في كثير من الاحاديث كحديث عائشة  
في قصة برة لما ذكرت ان اهلها اشتراطون الولاء قالت فقلت لا والله اذا وفي قصة جلييب بالجيم  
وموحدتين مصغر ان النبي صلى الله عليه وسلم خطب عليه امرأة من الانصار الى ابنيها فقال حتى  
استأمرهما قال فسمع اذا فذهب الى امرأته فقالت لا هاء الله اذا وقد منعنا هاء فلا تصح من جبان  
عن انس واخرج احمد في الزهد عن مالك بن دينار انه قال الحسن يا باعة مدلو المست مثل عباء في هذه  
قال لا هاء الله اذا الا البس مثل عباء تلك هذه وفي تهذيب الكمال في ترجمة ابن ابي عتيق انه دخل على  
عائشة في مرضها فقال كيف أصبحت جعلني الله فداك قالت أصبحت ذاهبة قال فلا اذا وكان فيه دعابة  
ووقع ايضا في كثير من الاحاديث في سياق الاثبات بقسم وبغير قسم كحديث عائشة في قصة صفينة  
لما قال صلى الله عليه وسلم اجابستاهي فقيل انها طافت قتال فلا اذا وحديث عمرو بن العاص في سؤاله  
عن احب الناس فقال عائشة قال لم اعن النساء قال فابوها اذا وحديث ابن عباس في قصة الاعرابي  
الذي اصابته الحمى قال بل هي حمى تفور على شيخ كبير تريره القصور قال فسمع اذا وروى الفاكي عن سفيان  
القيط لبطة بن الفرزدق فقالت اسمعت هذا الحديث من ابيك قال اى هاء الله اذا سمعت ابي يقول وروى  
عبد الرزاق عن ابن جريح قال قلت لعطاء رايت لو اني فرغت من صلاتي فلم ارض كمالها فلا  
اعود لها قال بلى هاء الله اذا انتهى ما قطعه من فتح الباري فقد اطال النفس في ذلك جزاء الله خيرا  
ثم اراد بيان السبب في ذلك (لا يمد) بالتحية وكسر الميم اى لا يقصد النبي صلى الله عليه وسلم (الى اسد)  
بفتح تين اى الى رجل كانه اسدي الشجاعة (من اسد الله) بضم الهمزة والسين (بقاتل عن الله  
ورسوله) اى صدور قتاله عن رضى الله ورسوله اى بدينهما كقوله تعالى وما فعلته عن امرى اولا منى  
يتناول ذبا عن دين الله اعلال لكلمة الله ناصر الا وليا الله اوية قاتل لصريدين الله وشريعة رسوله لتكون  
كلمة الله هي العليا (فيعطيك سلبه) اى سلب قبيله الذي قتله بغير طيب نفسه واصله اليه باعتبار  
انه ملكه قال المحافظ ضبط للاكثر بالتحية في الجرد يعطى وضبطه النووي بالنون فيها ما انتهى  
وعامة او لوى ضبطوهما بالياء والنون وكلما ظاهر (فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم صدق)  
ابوبكر (فاعطه) بضمزة قطع امر للذي اعترف بان السبب عنده (ايه) اى السلب وفي هذه متقدمة  
جمله لا يفتادة حيث سماه الصديق من اسد الله وصدقه النبي صلى الله عليه وسلم (فاعطاه  
فبعت الدرع) بكسر الدال وراء عين مهملة ذكرا الواقدى ان الذي اشتراه منه حاطب بن ابي بلعة  
بسبع اواق فضة (فاشترى به مخرفا) بفتح الميم والراء ويجوز كسر الراءى يستاسمى به لانه مخترف  
منه الثراء يحمى واما بكسر الميم فهو اسم الاله التي يخترف بها قاله المحافظ وطاهر قوله ويجوز  
ان الرواية بالاول فقط ولا كذلك قال النووي مخرف بفتح الميم والراء على المشهور وقال عياض رويناه  
بفتح الميم والراء على المشهور وقال عياض رويناه بفتح الميم وكسر الراء كما سجد اى البستان وقيل  
السكة من النخل يكون صفين يخترف من ايها شاء اى يختفى وقال ابن وهب هي المجنينة الصغيرة  
وقال غيره هي فحلات يسيرة انتهى وفي رواية اللمث حراف بكسرا وله وهو الثمر الذي يخترف اى  
يختفى واطلقه على البستان مجازا فكانه قال بستان خراف وذكرا الواقدى ان البستان الذي كوركان  
يتال له الوديين (في بنى سلبه) بكسر اللام بطن من الانصار وهم قوم اى قتادة (فانه لاول مال تأملته)  
بفوقية فالله اى اقتنيته واصلته واثله كل شئ اصله (في الاسلام) وفي رواية ابن اسحق اول مال  
اعتقدته اى جنته تعدد والاصل فيه من العقد لان من ملك شيئا عقد عليه قال المحافظ ابو عبد الله

المجدي الاندلسي سمعت بعض أهل العلم يقول عند ذكر هذا الحديث لولم يكن من فضيلة الصديق  
 الا هذا فانه لما سبق عليه وشدة صرامته وقوة انصافه وصحة توفيقه وصدق تحقيقه بادر الى القول الحق  
 فزجر رافقي وأمضى وأخبرني الشريعة عنه صلى الله عليه وسلم بحضرته وبين يديه بما صدقه فيه وأجراه  
 على قوله وهذا من خصائصه الكبرى الى ما لا يحصى من فضائله الاخرى انتهى ووقع في حديث انس ان  
 الذي قال ذلك عمر أخرجه أحمد من طريق حماد بن سلمة عن اسحاق بن أبي طلحة عن أنس ان رسول الله  
 صلى الله عليه وسلم قال يوم حنين من قتل كافرا فله سلبه فقتل أبو طلحة يومئذ عشرين رجلا وأخذ  
 أسلابهم وقال أبو قتادة اني ضربت رجلا على جبل العاتق وعليه درع فأجملت عنه فقام رجل فقال  
 أخذتها فأرضه منها وكان رسول الله صلى الله عليه وسلم لا يسئل شيئا الا اعطاه أو سكت فسكت  
 فقال عمر والله لا يفتنهما الله على اسد من أسده ويعطيهما فقال صلى الله عليه وسلم صدق عمر قال  
 المحافظ وهذا الاسناد قد أخرج به مسلم وأبو دارد بعض هذا الحديث ولكن الرازي قال ذلك  
 أبو بكر كما رواه أبو قتادة وهو صاحب القصة فهو واقف لما وقع فيها من غيره ويحمل الجمع بأن يكون  
 عمر أيضا قال ذلك تقوية لقول أبي بكر واستدل به على ان السلب يستحقه القاتل من كل مقتول بشرط ان  
 يكون من المتأثرة عند الجهور وقال أبو ثور وابن المنذر ولو كان امرأة وهذا الحديث أخرجه البخاري  
 هنا وفي البيوع عن القعني وفي المغازي عن التميمي ومسلم من طريق ابن وهب ثلاثتهم عن مالك به  
 وتابعه الليث بن سعد في الصحيحين وحشيم عند مسلم كلاهما عن يحيى بن سعيد (مالك عن ابن شهاب  
 عن القاسم بن محمد) بن الصديق (انه قال سمعت رجلا) لم يسم (يسأل عبد الله بن عباس عن الانفال  
 فقال ابن عباس الترس من النفل والسلب من النفل قال) التاسم (ثم عاد) الرجل (لمسئله) كانه  
 لم يرض الجواب (تقال ابن عباس ذلك أيضا ثم قال الرجل الانفال الذي قال الله في كتابه) يسألونك  
 عن الانفال (ما هي) لان جوابك مجمل وقد روى أبو داود والذهاوي وابن حبان والحاكم عن ابن عباس  
 ان المشيخة يوم بدرئمة واتحت الرايات وأما الشبان فسارعوا الى القتل والغنائم فقاتل المشيخة للشبان  
 أشد كونهام عنكم فانما كلكم رده ولو كان منكم شيء للجأتم اليها فاختصموا الى النبي صلى الله عليه وسلم فنزلت  
 يسألونك عن الانفال الآية تقسم صلى الله عليه وسلم الغنائم بينهم على السواء ولا بن جري عن مجاهد انهم  
 سألوه صلى الله عليه وسلم عن الخمس بعد الاربعة الا الخمس فنزلت الآية فهذا ابن عباس نفسه روى ان  
 المراد بالانفال في الآية الغنائم ولكنه لم يوضح للرجل بذلك لانه رآه متعنتا (قال القاسم فلم يزل يسأله  
 حتى كاد) قارب (ان يخرج به) بضم الياء واسكان المهملة وكسر الراء وفتح الحيم أي يضيق عليه وسقط أن  
 في رواية وهو أفصح (ثم قال ابن عباس اندرون مثل هذا) أي حقته (فمثل صبيغ) بصاد مهملة  
 فوحدة فحتمية فغبن معجزة بوزن عظيم ابن عمر بكسر العين واسكان السين المهملة وينال بالتصغير  
 ويقال ابن سهل التميمي الخطلي له ادراك ومثله به لانه رآه متعنتا غيره صغ للعلم فأشار الى انه حقيق  
 ان يصنع به مثل صبيغ (الذي ضربه عمر بن الخطاب) أخرجه اسماعيل بن اسحاق القاضي ثنا ابن  
 أبي أويس ثنا مالك عن يحيى بن سعيد عن سعيد بن المسيب عن عمر بن الخطاب انه سأل رجلا قدم من  
 الشام عن الناس فقال ان فيها رجلا يسأل عن مثابه القرآن يقال له صبيغ يريد قدوم المدينة فقال عمر  
 لئن لم تأتني به لا فعل بك فعمل الرجل يختلف الى الثانية يسأل عن صبيغ حتى طلع بعير وودلج بأن يقول  
 من يلبس الفقه بنقهه البسه فاتزع الرجل خطا ما من يده حتى أتى به عمر فضربه ضربا شديدا ثم حمله  
 ثم ضربه أيضا فقال صبيغ ان كنت تريد قتلي فأجهز علي وان كنت تريد شفاي فقد شفيتني شفاك الله  
 فأرسله عمر وروى الدارمي عن سليمان بن يسار ونافع قال قدم المدينة رجل فجعل يسأل عن مثابه

القرآن فأرسل اليه عمرو وأعد له عراجين النخل فقال من أنت قال أنا عبد الله صبيغ قال وانا عبد الله عمر  
فضربه حتى دمي رأسه فقال حسبك يا أمير المؤمنين قد ذهب الذي كنت أجده في رأسي ثم نفاه الى  
البصرة ورواد الخطيب وابن عساكر عن أنس والسائب بن يزيد وأبي عثمان الندي وزادوا عن الثالث  
وكتب اليه عمر لا تجالسوه فلو جاءوا ونحن مائة أتفرقنا وروى اسماعيل القاضي عن محمد بن  
سيرين قال كتب عمر الى أبي موسى لتجالس صديقا وأحرمه عطاءه وأخرج ابن الأنباري وغيره بسند  
صحيح عن السائب بن يزيد قال جاء صبيغ التميمي الى عمر فسأله عن الذاريات الحديث وفيه فأمر عمر  
فضرب مائة سوط فلما برأ دعاه فضربه مائة أخرى ثم جله على قتب وكتب الى أبي موسى حرم على الناس  
مجالسته فلم يزل كذلك حتى أتى أباه موسى فخلف له انه لا يتحدث في نفسه شيئا فكتب الى عمر انه صلح  
حاله فكتب اليه خل بينه وبين الناس فلم يزل صبيغ وضعا في قومه بعد ان كان سيدا فيهم قال العسكري  
اتهم عمر برأى الخوارج وذكر ابن دريد انه كان أحق وانه وقد عد على معاوية قال أبو عمر كان صبيغ  
من الخوارج في مذاهبيهم قال وإنما أتى مالك بجديث ابن عباس بعد حديث أبي قتادة تفسير السلب  
لان سلب قتيله كان درعا وزاد ابن عباس من قوله القوس وفي رواية غيره مالك والرمح وذلك كله آيات  
المقاتل لأذهب وفضة لانهم ليسوا من آلاته (سئل مالك عن قتل قتيل من العدو أيكون له سلبه بغير  
إذن الامام فقال لا يكون ذلك لاحد بغير إذن الامام) أي أمير الجيوش (ولا يكون ذلك من الامام الأعلى  
وجه الاجتهاد) منه جابر مصلحة ووافقه على ذلك أبو حنيفة وطائفة وعن مالك أيضا يخير الامام بين ان  
يعطيه السلب أو يخمسه واختاره اسماعيل القاضي وعن مكحول والثوري والشافعي يخمس مطلقا العموم  
قوله واعلموا انما غنمتم من شيء فأن لله خمسه ولم يستثن شيئا وذهب الجمهور الى ان المقاتل يستحق السلب  
سواء قال أمير الجيوش من قتل قتيلاً فله سلبه أولا وأجابوا عن عموم الآية بأنه مخصوص بجديث من قتل  
قتيلا الخ وتعقب بقوله (ولم يبلغني ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قال من قتل قتيلا فله سلبه  
اليوم حين) وهي آخر مغازيه التي وقع فيها قتال وخنقة وأجيب بأن ذلك حفظ عنه صلى الله عليه وسلم  
يوم بدر كقبي العجميين انه قضى بسلب أبي جهل لمعاذ بن عمرو بن الجوح وعند البيهقي ان حاطب بن أبي  
بلتعبة قتل رجلا يوم أحد فسلم له النبي صلى الله عليه وسلم سلبه وحديث جابر ان عقيل بن أبي طالب قتل  
يوم مؤتة رجلا فغله النبي صلى الله عليه وسلم سلبه ثم كان ذلك مقررا عند الصحابة كقبي مسلم عن عوف  
ابن مالك وانه كاره على خالد بن الوليد أخذ السلب من المقاتل وروى الحاكم والبيهقي باسناد صحيح عن  
سيد بن أبي وقاص ان عبد الله بن جحش قال له يوم أحد تعال بنانذ عوف فقال سعدا اللهم ارزقني رجلا شديدا  
بأسه فأقائله ويقائلني ثم ارزقني عليه الظفر حتى أقتله وأخذ سلبه الحديث وفي مغازي ابن اسحاق ان عمر  
قال ليلي لما قتل عمرو بن عبدود هلا استلبت درعه فانه ليس للعرب خير منها فقال انه اتعاني بسواته  
ولا جد باسناد قوي عن عبد الله بن الزبير قال كانت صفة في حصن حسان يوم المحدث فذكر الحديث  
في قصة قتالها الهودى وقولها لحسان أنزل قاسم سلبه فقال مالي بسلبه من حاجة كذا في فتح الباري  
وليس في هذا كله انه قال من قتل قتيلا فله سلبه قبل يوم حنين وعطاءه السلب في هذه المواطن لانه  
للإمام يجتهد فيه بما شاء وإنما قال ذلك النبي صلى الله عليه وسلم يوم حنين بعد انقضاء القتال كما هو  
صريح حديث أبي قتادة ولذا قال مالك في المدونة يكره ان يقول الامام ذلك قبل انقضاء القتال  
لئلا تضعف نيات المجاهدين واختلف في ان الكراهة على بابها أو على التحريم واذا قاله قبله أو في اثباته  
استحققه مقاتل وعن الحنفية لا كراهة في ذلك

(مالك عن أبي الزناد) بكسر الزاي وخفة النون عبد الله بن ذكوان (عن سعيد بن المسيب أنه قال كان الناس يعطون النفل من الخمس) قال المحافظ ظاهراً اتفاق الصحابة على ذلك قال ابن عبد البر ان أراد الامام تفضيل بعض الجيش لمعنى فيه فذلك من الخمس لان رأس الغنمية وان انفردت قطعة فأراد ان ينقلها مما غنمته دون سائر الجيش فذلك من غير الخمس بشرط ان لا يزيد على الثلث انتهى وهذا الشرط قال به الجمهور وقال الشافعي لا يتحد بل هو راجع الى رأى الامام من المصلحة ويدل عليه قوله تعالى قل الانفال لله والرسول ففوز اليه امرها اه (قال مالك وذلك أحسن ما سمعت الى في ذلك) من الخلاف (سئل مالك عن النفل هل يكون في أول مغنم قال ذلك على وجه الاجتهاد من الامام وليس عندنا) بالمدينة (في ذلك امر معروف موقوف) بيان لمعروف (الاجتهاد السلطان) من له سلطنة الامام أو أمير الجيش (ولم يبلغني ان رسول الله صلى الله عليه وسلم نقل في معاربه كلها وقد بلغني انه نقل في بعضها يوم حنين) وذلك يقتضي انه لا فرق بين أول مغنم وغيره (وانما ذلك على وجه الاجتهاد من الامام في أول مغنم وفيما بعده) وقال الا وراعى لا ينقل من أول الغنمية ولا ينقل ذهباً ولا فضة وخالفه الجمهور

(القسم للخيل في الغزو)\*

(مالك قال باعني ان عمر بن عبد العزيز كان يقول للفرس سهمان وللرجل سهم قال مالك ولم ازل اسمع ذلك) وقدرواه نافع عن ابن عمر ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قسم للفرس سهمين ولصاحبه سهماً فسرهما نافع فقال اذا كان مع الرجل فرس فله ثلاثة اسهم فان لم يكن له فرس فله سهم آخرجه البخاري وغيره ولا يداود من وجه آخر عن ابن عمر اسهم لرجل والفرس ثلاثة اسهم وسهم له وسهمين للفرس الى هذا ذهب الاثمة الثلاثة وفقهاء الامصار وقال أبو حنيفة للفرس سهم واحد ولصاحبه سهم للفرس سهمان فقط واحتجوا به بما في بعض طرق حديث ابن عمر عند الدارقطني بلغنا اسهم للفرس سهمين وتعقب بأنه وهم من راويه كما قال أبو بكر النيسابوري لانه جاء من وجوه عديدة عند أحمد وابن أبي شيبة وغيره ما بلغنا اسهم للفرس أولاً وهم ومعناه اسهم للفرس بسبب فرسه سهمين غير سهمه المختص به فلا حاجة فيه واحتج له أيضاً بما أخرجه أبو داود عن مجمع بن جارية ببجيم وتحتمة في حديث طويل في قصة خير قال فأعطى للفرس سهمين وللراجل سهماً وفي اسناده ضعف ولو ثبت حمل على ما تقدم لانه يحتمل الامر بن الجمع بين الروايتين أولى ولا سيما والاسانيد الاول أثبت ومع راويه ازيادة علم وأصرح من ذلك ما رواه أبو داود من حديث أبي عمرة ان النبي صلى الله عليه وسلم أعطى للفرس سهمين ولراجل انسان سهماً فكان للفرس ثلاثة اسهم وللنساى عن الزبير ان النبي صلى الله عليه وسلم صرف له أربعة اسهم سهمين للفرس وسهم له وسهماً لتقربته قال محمد بن سمنون انفرد أبو حنيفة بذلك دون فقهاء الامصار وقال أكره ان أفضل بهيمة على مسلم وهي شبهة ضعيفة لان السهام كلها للراجل قال المحافظ لو لم ثبت الحديث لكانت الشبهة قوية لان المفاضلة بين الراجل والفرس فلولوا للفرس ما زادوا للفرس سهمين عن الراجل فن جعل للفرس سهمين فقد سوى بين الفرس وبين الراجل وتعقب هذا أيضاً بان الاصل عدم المساواة بين البهيمة والانسان فلما خرج عن هذا الاصل بالمساواة فلتكن المفاضلة كذلك وقد فضل الحنفية الدابة على الانسان في بعض الاحكام فقالوا اذا قتل كلب صيد قيمته أكثر من عشرة آلاف اداها فان قتل عبد مسلم يؤد فيه الا دون عشرة آلاف درهم والحق ان لاعتماد في ذلك على الخبر ولم ينفرد أبو حنيفة بما قال فقد جاء عن عمر وعلى وابي موسى لكن الثابت عن عمر وعلى كالحجج ورواستدل لهم من حيث المعنى بان الفرس يحتاج الى مؤونة تخدمتها وعلفها وبأنه يحصل بها من الغناء في الحرب ما لا يخفى (سئل مالك عن رجل يحضر يا فراس كثيرة فهل يقدم لها كلها فقال

لم أسمع بذلك ولا أرى أن يقسم إلا للفرس واحد الذي يتناول عليه) وهم هذا قال الجمهور وقال الليث وأبو يوسف وأحمد واختاق يسهم فرسين لا أكثر محدث أبي عمرة قال أسهم لي رسول الله صلى الله عليه وسلم لدرسي أربعة أسهم ولى سهما فأخذت خمسة أسهم رواه الدارقطني بإسناد ضعيف قال القرطبي ولا يقل أحد أنه يسهم لا أكثر من فرسين إلا ما روى عن سليمان بن موسى يسهم لكل فرس سهماً بالغاً ما بلغت (قال مالك لا أرى البراذين) جمع برذون بكسر الهمزة وسكون الراء وفتح الميم والمرة والجفافة الحماقة من الخيل وأكثر ما تجلب من بلاد الروم ولها جاد على السير في الشعاب والجبال والوعر بخلاف الخيل العربية (والهجين) يضم الهاء والميم جمع هجين كبير ويريد وهو واحد أبويه عربي وقيل الهجين الذي أبوه عربي وأما الذي أمه عربية فيسمى المقرف وعن أحمد الهجين البرذون ويحتمل أنه أراد في الحكم (الامن الخيل لأن الله تعالى قال في كتابه) خلق (الخيول والبغال والحمير لتركبوها) وجه الاحتجاج أن الله تعالى من تركب الخيل وقد أسهم لها النبي صلى الله عليه وسلم وأسم الخيل يتبع على البرذون والهجين بخلاف البغال والحمير فكان الآية أسمة وعبت مار كك من هذا الجنس لما يقتضيه الامتنان فلما لم ينص على البرذون والهجين في هذا دل على دخولهما في الخيل قاله ابن بطال (وقال عز وجل وأعدوا لهم) لقسمهم (ما استطعتم من قوة) قال صلى الله عليه وسلم هي الرمي (ومن رباط الخيل) مصدر بمعنى حبسه في سبيل الله (ترهبون) تخفون (به عدا الله وعدكم) الكفار فجمع الخيل شامل للبراذين والهجين (فأنا أرى البراذين والهجين من الخيل إذا جازها الأولى) على الجحش (وقد قال سعيد بن المسيب وسئل) والسائل له عدا الله بن دينار كما مر في الزكاة (عن البراذين هل فيها صدقة) وفي نسخة من صدقة بزيادة من (فقال وهل في الخيل من صدقة) أي زكاة فجمعها من الخيل وإلى هذا ذهب الجمهور ولا يروى في المراسيل وسعيد بن منصور عن مكحول أن النبي صلى الله عليه وسلم هجين الهجين يوم خيبر وعرب العرب فجعل العرب يسهمين وللهجين سهما وهذا منقطع وروى الشافعي في الأم وسعيد بن منصور عن علي بن الأقر قال أغارت الخيل فأدركت العرب وتأخرت البراذين فقام المنذر الوادعي فقال لا أجعل ما أدرككم ما لم يدرك فبلغ ذلك عمر فقال هات الوداعي أمه لقد أدركت به أمضوها على ما قال فكان أول من أسهم للبراذين دون سهام العرب وفي ذلك يقول شاعرهم  
ومنا الذي قد سن في الخيل سنة \* وكانت سواء قبل ذاك سهامها  
وهذا منقطع أيضاً وقد أخذ به أحمد في المشهور عنه وعنه كالجماعة وعنه أن بلغت البراذين مبلغ العربية سوى بينهما والأفضال العربية واختارها بعضهم وعن الليث يسهم للبرذون والهجين دون سهم الفرس

\*(ما جاء في الغلول)\*

بضم الميم واللام أي الخيانة في الغنم سمي بذلك لأن آخذة يغله أي يخفيه في متاعه واجمعوا على أنه من الجائر وفي قوله تعالى ومن يغال يأت بما غل يوم القيامة وعبد عظيم (مالك عن عبد الرحمن بن سعيد) ابن قيس الأنصاري الثقة المأمور أخو يحيى بن سعيد روى عنه جماعة من الأئمة ومات سنة تسع وثلاثين وقيل سنة إحدى وأربعين ومائة له في الموطأ مرفوعاً ثلاثة أحاديث هذا نائم (عن عمرو) بفتح العين (ابن شعيب) بن محمد بن عبد الله بن عمرو بن العاصي صدوق مات سنة ثمان في عشرة ومائة قال ابن عبد البر لا خلاف عن مالك في إرساله ووصله النسي قال الحافظ بإسناد حسن من طريق جادين سلمة عن محمد ابن اسحاق عن عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده وأخرجه النسي أيضاً بإسناد حسن من حديث عبادة ابن الصامت (أن رسول الله صلى الله عليه وسلم حين صدر) رجع (من حنين وهو يريد الجمرات)

بكسر الجيم وسكون العين وخفة الراء وبكسر العين وشذو الاول والاولى اقصم (سأله الناس) وزاد في الطريق الموصولة فقالوا اقسام علينا فبشنا (حتى دنت به ناقته من شجرة) أي سمرة بفتح الهمزة وضم الميم من شجر البادية ذات شوك ففي الصحيح عن جابر بن مطعم انه بينما يدوس برعم النبي صلى الله عليه وسلم مقفله من حنين فقامت الناس الاعراب يسألونه حتى اضطره الى سمرة (فكشكت برءانه) أي علق شوكابه (حتى نزعته عن ظهره) وفي حديث جابر فخطفت رداءه وهو حجازي والرداء حطفة الاعراب (فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم) زاد الناس يا أيها الناس (ردوا على رداءي) وفي حديث جابر فوقف وقال اعطوني رداءي يعني خلصوه من الشجرة واعطوه لي وان كانوا خطفة فوالد بلا تخلص (التخافون ان لا اقسام بينكم ما افاء) رد (الله عليكم) من الغنية واصل النبي الرد والرجوع ومنه سمي البطل بعد الزوال فيما رجوعه من جانب الى جانب فكان أموال الكفار سميت فيشالها كانت في الاصل للمؤمنين اذا الايمان هو الاصل والكفر طار عليه (والذي نفسي بيده) ان شاء بقاها وان شاء اخذها وهو قسم كان يقسم به كثير (لوا فاء) بالهمز ولا يجوز الابدال (الله عليكم مثل سمرة) بفتح الهمزة وضم الميم شجر (تهامة) جمع سمرة بالهاء شجرة طويلة متفرقة رأس قليلة الظل صغيرة لورق والشوك صلبة الخشب قاله ابن التين وقال الداودي هي الغضاء بكسر الهمزة وفتح المعجمة المخيفة أحره ماء وصلوا ووقفوا شجر الشوك كطخ وعوسج وسدر وقال الخطابي ورق السمرة أثبت وظلها كقوة لحي شجرة الطلح والنساي لو ان لكم بعد شجر تهامة وفي حديث جابر لو كان لي عدد هذه الغضاء (نعم) بفتح النون والنصب على التمييز (لقسمته عليكم) وفي رواية بينكم (ثم لا تجدوني) بنون واحدة وفي رواية تجدوني بنونين (مجيلا ولا جسانا ولا كذابا) أي اذا برئتوني لا تجدوني ذابخل ولا ذاجين ولا ذا كذب فالمراد في الوصف من أصله لا نفي المبالغة التي دل عليها الثلاثة لان كذابا من صيغ المبالغة وجب ان يصح شبهة ومجيلا محتمل الامر من قال ابن المنير وفي جمعه صلى الله عليه وسلم بين هذه الصفات لطيفة لانها متلازمة وكذا الصداق والكرم والشجاعة وأصل المعنى هنا الشجاعة فان الشجاع واثق من نفسه بالتحلف من كسب سبقه فبالضرورة لا يبخل واذا سهل عليه العطاء لا يكذب بالتحلف في الرد لان التحلف انما ينشأ من البخل وقوله لو كان لي عدد هذه الغضاء تنبيه بطريق الاولى لانه اذا سمع بحال نفسه فلان يصح يقسم غنائهم عليهم أولى واستعمال ثم هناليس محال لما يقتضاه وان كان الكرم يتقدم العطاء لم يكن علم الناس بكرم الكرم انما يكون بعد العطاء وليس المراد به الدلالة على تراخي العلم بالكرم عن العطاء وانما التراخي هنا العلوية الوصف كانه قال وأعلى من العطاء بما لا يتعارف ان يكون العطاء عن كرم فممكن يكون عطاء بلا كرم كعطاء البخل ونحو ذلك انتهى وفيه ذم الخصال المذكورة وان الامام لا يصلح ان يكون فيه خصلة منها وفيه ما كان عليه صلى الله عليه وسلم من الحلم وحسن الخلق وسعة الجود والصبر على جفارة الاعراب وجوار وصف المرء نفسه بالخصال الحميدة عند الحاجة تحرف ظن أهل الجمل به بخلاف ذلك ولا يكون من الفخر المذموم ورضى السائل بالحق للوعد اذا تحقق من الراعي التخيروا ان الخيال الامام في قسم الغنية ان شاء بعد ذراع المحر وان شاء بعد ذلك (فما نزل رسول الله صلى الله عليه وسلم) عن ناقته (قام في الناس فقال أدوا الحياط) بكسر المعجمة وتحتية برزة لحاف أي الخيط بذيال رواية الخياط واحد الخياط المعروفة وان احتمل الخياط الابرة لكن يدفعه قوله (والخيط) بكسر الميم واسكان المعجمة وفتح الما فغارة الابرة بلا خلاف وهذا خرج على التقليل ليكون ما فوقه أولى بالدخول في معناه (فان القول عار) شيء يلزم منه شين أو سبة في الدنيا (ونار) بوزن التسمية (وشنار) بفتح الشين المعجمة والذين الخنفقة فألف فراء فجع العيب والعار (على آله يوم القيامة) قال ابن عبد البر الشنار لفظة جامعة لمعنى الشنار

والعارومنا حال الشين والنار يريد أن الغلول شين وعاروم: نعمة في الدنيا وعذاب ونار في الآخرة (قال ثم  
تسأل من الأرض وبرة) بفتح الواحدة والراء عشرة (من يعبر أو شعثا) شك الراوى ولانساى ثم مال إلى  
راحلته فأخذ منها وبرة فوضهها بين إصبعيه (ثم قال والذي نفسى بيده ما لى مما أفاض الله عليكم ولا مثل  
هذه) الوبرة (الأنجس) فانه لى أعجل فيه برائى (والنجس مردود عليكم) باجتهادى لان الاربعة الانجاس  
مقدومة على المقاتلين الشريف والمشروف والرفيع والوضيع والغنى والفقير بالسواء لا مدخل فيها  
للاجتهاد بالاتفاق المتلقى عن المصطفى لكن اختلف في سهم القمارس كما تقدم زاد النساى فقام رجل  
ومعه كبة شعر فقال يا رسول الله أخذت هذه لاصليها بردة فقال أقاما كان لى ولبنى عبد المطلب  
فهو لك فقال اما اذا بلغت ما رى فلا أرب لى فيها ونبذها وروى عبد الرزاق أن عقيل بن أبى طالب دخل  
على امرأته فاطمة بنت شيبه يوم حنين وسيفه ماطخ دما فقال دو لى هذه البرة تخيطين بها ثيابا لى  
فدفعتها اليها فسمع المتأدى يقرل من أخذ شيئا فليرده حتى الحيط والمخيط فرجع عقيل فأخذها فألقاها  
فى الغمام (مالك عن يحيى بن سعيد) الانصارى (عن محمد بن يحيى بن حبان) بفتح المهملة والموحدة  
التي لى (ان زيد بن خالد) قال ابن عبد البر كذا يحيى وهو غلط سقط منه شيخ محمد وهو فى رواية غيره  
الانهم اختلفوا فقال القعننى وابن القاسم وأبو صعب ومع بن عيسى وسعيد بن عفير عن محمد بن يحيى  
ابن حبان عن أبى عمرة وقال ابن وهب ومصعب الزيرى عن ابن أبى عمرة واسمه عبد الرحمن وفى التقريب  
أبو عمرة الانصارى عن زيد بن خالد صوابه عن ابن أبى عمرة واسمه عبد الرحمن الانصارى التجارى يقال  
ولدى عهد النبى صلى الله عليه وسلم وقال ابن أبى حاتم ليست له صحبة انتهى وأبو عمرة صحابى شهيد  
بدرى اسمه بشير وقيل اسامة وقيل ثعلبة مات فى خلافة علي فعلم ان الصواب رواية ابن وهب ومصعب  
عن محمد بن يحيى عن ابن أبى عمرة ان زيد بن خالد (الجهنى) بضم الجيم وفتح الهاء المدنى الصحابى المشهور  
مات بالكوفة سنة ثمان وستين وأربعين وله خمس وثمانون سنة (قال توفى رجل) لم يسم (يوم خير)  
بخاء معجزة وآخره راء عند جميع الرواة الا يحيى فقال يوم حنين وهو وهم منه والصحح خير ويدل عليه قوله  
من خزيه يهود ولم يكن بخنين يهودا قاله ابن عبد البر وكذا قال الباجى يدل عليه قوله من خزيه يهود ولم يكن  
يوم حنين يهود يؤخذ خزيه (وانهم ذكره رسول الله صلى الله عليه وسلم) ليصلى (فرغم زيد) أى قال  
حقا كقوله صلى الله عليه وسلم زعم جبريل ويطلق أيضا على الكذب ومنه زعم الذين كهروا ان ابن  
يعثوا وعلى قول لم يوثق به كقوله كذا زعموا خير أهل اليمن وما هنا من الاول (ان رسول الله صلى الله  
عليه وسلم (قال صلوا على صاحبكم) لان الامام لا يصلى على ذى كبيرة (فتغربت وجوه الناس لذلك)  
أى عدم صلاته عليه ولم يعلموا ذنبه (فرغم زيد ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قال ان صاحبكم  
قد غل فى سبيل الله) خان فى الغنمة (قال) زيد (فتغنى ما ساعه فوجدنا خربات من خز) جمع خزرة برنة  
قصب وقصبه ما ينظم (يهود ما يساوين) وفى رواية ما تساوى (درهمين) ففى هذا تعظيم أمر الغلول وانه  
لا فرق بين كبيرة وقبلة وهذا الحديث رواه الترمذى والنسائى من طريق مالك وغيره (مالك عن  
يحيى بن سعيد عن عبد الله بن المغيرة بن أبى بردة السكافى) قال فى الامك كال سئل ابو زرعة الرازى  
عن اسم أبى بردة فقال لا أعرفه (انه بلغه ان رسول الله صلى الله عليه وسلم فى الناس فى قبائلهم) جمع  
قبيلة الجماعة المجتمعون من قوم شتى (يدعوهم وانه ترك قبيلة من القبائل) بغير دعاء (قال وان القبيلة  
وجدوا فى بردة) بدال مهملة ومهجمة حلس يجعل تحت الرحل هذا أصله لغة وفى عرف زماننا شاع  
للحمار بمنزلة السرج للفرس كما فى المصباح وقال الباجى فى الفرائض المبطن (رجل منهم عقد) بكسر المعين  
باسكان القاف قلادة (خرج) بفتح الجيم وسكون الزاى خزفيه بياض وسواد الواحدة خزعة مثل



تمروقة (غلو لا) خيانة (فأنا هم رسول الله صلى الله عليه وسلم فكبر عليهم كيكبر على الميت) قال الباقر  
يحمل أن ذلك زجرهم إشارة إلى أن حكمهم حكم المولى الذين لا يسمعون المراءى ولا يمتثلون الأوامر  
ولا يجتنبون النواهي ويحمل أنه إشارة إلى أنهم بمنزلة المولى الذين انقطع عملهم وانهم لا يقضى لهم ثوابه  
انتهى والاول أظهر ويذكرهم بجرمهم وقال لا أعلم هذا الحديث روى سندنا بوجه من الوجوه (مالك  
عن نوه) بمثلته (ابن زيد الديلي) بكسر الميم صلة واسكان التخمسة المدني (عن أبي الغيث) بمجته فخمسة  
مئة (سالم) المدني وهو بكسمة شهر من اسمه وقد سمي هنا فلا التفات لمن قال لا يوقف على اسمه  
مخيفناهم لا يعرف اسم أبيه (مولى) عبد الله (بن مطيع) بن الاسود اقترشني العدوي المدني له رؤية  
واقتره ابن الزبير على الكوفة ثم قتل معه سنة ثلاث وسبعين (عن أبي هريرة) قال خرجنا مع رسول الله  
صلى الله عليه وسلم عام خيبر) بمجته آخره كبروا ابن وضاح عن يحيى وهو الصواب الذي لمجاعة رواية  
الموطأ وغلط عبد الله بن يحيى فقال حينئذ عليه ابن عبد البر وحكي الدارقطني عن مرسى بن هارون  
أن ثور بن زيد وهم في قوله خرجنا لأن أبا هريرة لم يخرج مع النبي صلى الله عليه وسلم إلى خيبر وإنما قدم  
بعد خروجهم وقدم عليهم خيبر بعد أن فتحت يعني كبروا أجدوا بن خزيمة وابن حبان ونحوكم عن أبي  
هريرة قال قدمت المدينة والنبي صلى الله عليه وسلم بخصير وقد استخلف سباع بن عرفة الحديث وفيه  
فرونا شديدة حتى أتينا خيبر وقد افتتحها النبي صلى الله عليه وسلم فحكم المسلمين فأشركونا  
في سهامهم وقدرناه محمد بن اسحاق عن ثور بن زيد بلفظ انصرفنا مع رسول الله صلى الله عليه وسلم  
إلى وادي القرى فلعل ثوراهم لما حدث به غير ابن اسحاق وزعم أن روايته أرجح لا تسمع فابن يقع سماعه  
من سماع مالك حتى يقدم عليه وقد تابع مالك عبد العزيز الراوردي في مسلم والبيهقي من وجه آخر عن  
أبي هريرة قال خرجنا مع النبي صلى الله عليه وسلم من خيبر إلى وادي القرى ففعل هذا أصيل الحديث  
ولا يشك أحد أن أبا هريرة حضر قسمة الغنائم (فلم نغم ذهباً ولا ورقاً) وفي روايته ولا فضة (الا لا مال  
التياب والمتاع) كذا البيهقي وحده وللشافعي وابن وهب وابن القاسم وغيرهم الا الاموال والسيارات  
والتعاقب بحرف اللطف قال المحافظ وهو المحفوظ وقال القعني الا التياب والمتاع والا والورق هذا  
الحديث أبو اسحاق الفزاري عن مالك قال حدثني ثور بن زيد الديلي قال حدثني سالم مولى ابن مطيع  
أنه سمع أبا هريرة يقول افتتحنا خيبر فلم نغم ذهباً ولا فضة إنما غنمنا الا بال والبقر والمتاع والحوائط  
أخرجنا البخاري في المغازي وهي سالمة من الاعتراض بحمل قوله افتتحنا أي المسلون وله نظائر قال ابن  
عبد البر فجوز أبو اسحاق مع جلالة اسناده بسماع بعضهم من بعض وقضى بأنها خيبر لا حين ورفيع  
الاشكال قال وفي الحديث أن بعض العرب وهي دوس لا تسمى العين مالا وإنما الاموال عندهم التياب  
والتعاقب والعروض وعند غيرهم المال الصامت من الذهب والورق وقال المحافظ مقتضاه ان التياب والمتاع  
لا يسمى مالا وقد نقل ثعلب عن ابن الاعرابي عن المفضل الضبي قال المال عند العرب الصامت والناطق  
فالصامت الذهب والفضة والجوهر والناطق البعير والبهائم رواه الشافعي فاذا قلت عن خيبر كبر ماله فالمراد  
الصامت وإن قلت عن بدوى فالمراد الناطق انتهى وقد أطلق أبو قتادة على البستان مالا كما مر من قوله  
فأبعت به مخرفاً فإنه لا مال تأتله فالذي يظهر أن المال ماله قيمة لكن قد يغلب على قوم تخصيصه  
بشيء كما حكاه المفضل فتحمل الاموال على المواشي والحوائط التي ذكرت في الحديث ولا يراد بها النقود  
لأنه نفاهاً ولا ثم لا تخالف بين قول أبي هريرة فحكم المسلمين فأشركونا في سهامهم وبين قول أبي موسى  
الاشعري ولم يقسم لاحد من شهد الفتح غيرنا يعني الاشعريين لأن مراده من غيرنا رضاء أحد من الغنائم  
وأما أبو هريرة وأصحابه فلم يعطهم الا عن طيب نواطر المسلمين (قال فاهدي رفاعه بن زيد) أحد

بني الضباب كذا في رواية أبي اسحاق عن مالك بكسر الصاد المججمة ومحدثين الاولى خفيفة بينهم  
 ألف بلفظ جمع الضب وعند مسلم وهب له رجل من جذام يدعى رفاعه بن زيد من بني الضبيب بضم المججمة  
 بصيغة التثنية وفي رواية محمد بن اسحاق رفاعه بن زيد الجذامي ثم الضبي بضم المججمة وفتح الواحدة بعدها  
 فون وقيل بفتح المججمة وكسر الواحدة نسبة الى بطن من جذام قال الرازي كان رفاعه وقد على النبي صلى  
 الله عليه وسلم في ناس من قومه قبل خروجه الى خيبر فاسلوا رقعته له على قومه (غلاما) عبدا (أسود  
 يقال له مدغم) بكسر الميم وسكون الدال وفتح العين المهملةين حصاني رضي الله عنه (فوجه) بفتح الواو  
 وقال الكرماني بالبناء للجهول (رسول الله) وفي رواية الفزاري ثم انصرف فنام رسول الله (صلى الله عليه  
 وسلم الى وادي القرى) بضم القاف وفتح الراء مقصوره وضع بقرب المدينة (حتى اذا كابوا في القرى  
 بينما) بالميم بلافاء (مدغم) بفتح الميم وحل رسول الله صلى الله عليه وسلم زاد في رواية المبرقي وقداسة بلنتسا  
 يم ودباري ولم تكن على تعبئة (اذجاءه) أي مدعما (سهم عاتر) بعين مهملة قاله فهمزة فراء بزنة  
 الفاعل أي لا يدري من رعيه وقيل هو الحائد عن قصده (فأصابه فقتله فقال الناس هذيل المجنة)  
 وفي رواية الفزاري الشهادة (فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم كلا) رجع لهم عن هذا القول (والذي  
 نفسي بيدك ان تشمله) كسأ شمل به ويلتف فيه وقيل انما تسمى شملة اذا كان لها مدب (التي اخذ) ها  
 وفي رواية اصحابها (يوم خير) مججمة أوله وراء بلا نقط آخره على الصواب (من الغنائم لم تصبها القياسم  
 لتشمل) بزنة تمل عند ابن رصاح ولا بن يحيى تشمل بالبناء للجهول (عليه نارا) قال المحافظ يحتمل  
 ان يكون ذلك حقيقة بأن تصير الشملة نفسها نارا فاعذب بها او يحتمل ان المراد انها سبب لعذاب النار  
 وكذا يقال في الشرك الا في وفي الصحيح عن عبد الله بن عمرو قال كان علي ثقل النبي صلى الله عليه وسلم  
 رجل يقال له كركرة ثقل صلى الله عليه وسلم هو في النار في عباءة غلها وكلام عياض شعير باتخاذ قصته  
 مع قصة مدغم والذي يظهر من عدة أوجه تغايرهما فان قصة مدغم كانت لبادي التري ومات بسهم  
 وشل شملة والذي أهداه رفاعه بخلاف كركرة فأهداه هوزة بن علي وكان نوبيا أسوديمسك دابته صلى الله  
 عليه وسلم في القتال فاعتقه أي وغل عباءة ولم يمت بسهم بل ذكر البسلاذري انه مات في قتال أهل الردة  
 به مدغم صلى الله عليه وسلم فاقترقا نعم روى مسلم عن عمر لما كان يوم خير قالوا فلان شهيد فقال صلى الله  
 عليه وسلم كلا اني رأيته في النار في بردة غلها أو عباءة فهذا يمكن تفسيره بكررة بفتح الكافين وبكسرهما  
 قاله عياض وقال النووي انما اختلف في كاهه الاولى أما الثانية فكسورة اتفاقا وقوله هو في النار رأى  
 يعذب على معصيته ان لم يغف الله تعالى عنه (قال فلما سمع الناس ذلك جاء رجل قال المحافظ لم افق  
 على اسمه (بشرك) بكسر الشين المججمة وخفيفة الراء سبب لثقل على ظهر القدم (أو شرا) كين شك الراوي  
 الى رسول صلى الله عليه وسلم) زاد في رواية الفزاري فقال هذا شيء كنت أصبته فقال رسول الله صلى  
 الله عليه وسلم شرا أو شرا كان من نار) تعذب بها أو سبب لعذاب النار والشك من الراوي وقبحه تعظيم  
 القول وان قل وأخرجه البخاري في الايمان والندور عن اسماعيل ومسلم من طريق ابن وهب عن مالك به  
 وتابعه عبد العزيز الدراوردي عن ثوربه عند مسلم ورواه البخاري في المغازي نازلا عن عبد الله بن محمد عن  
 معاوية بن عمرو عن أبي اسحاق ابراهيم بن محمد الفزاري عن مالك بن نويرة بنه وبين مالك ثلاثة (مالك  
 عن يحيى بن سعيد بن بقلعه) وقد رواه أبو عمر متصلا (عن عبد الله بن عباس انه قال) موقوف وحكمه  
 الرفع لأنه لا يقال رأيا وقد رواه ابن ماجه وغيره بنحوه عن ابن عباس عن النبي صلى الله عليه وسلم بدون  
 الجملة الاولى وهي (ما ظهر الغلول) الخيانة في الغنمية (في قوم فط الا التي في قلوبهم الرعب) بالضم الخوف  
 معاملة بالتقيض فان المال يقوى القلب فلما أخذوه بغير حل خافوا قال أبو عمر من عدوهم فيجبوا

عن لقائهم فظهر بالدود عليهم ثم لا يمحتمل ان ذلك فيمن غل دون من لم يغسل ولم يرض به والاظهر انه عام مع القدرة على التغيير ولم يفعلوا ولم تنكره قلوبهم قال تعالى فلولوا كان من القرون من قبلكم اولو بقية ينهون عن الفساد في الارض وقال تعالى انجينا الذين ينهون عن سوء وأخذنا الذين ظلموا بمذاب يس (ولا فشا) ظهر وانتشر (الزنا في قوم قط) ولم ينكر على فاعله (الا كثر فيهم الموت) كما وقع في قصة بني اسرائيل (ولا نقص قوم المكيال والميزان الا قطع عنهم الرزق) اي البركة فيه أو ضيق عليهم لا أصل الرزق فلا تنافي بين هذا ونحوه تحدث ان العبد ليحرم الرزق بالذنب يصيبه وبين أحاديث ان الرزق لا تزيد الطاعة ولا تنقصه المعصية (ولا حكم قوم بغير الحق) عن عبد اوجيهل (الا فشا فيهم الدم) ولا ين ماجه مرفوعا ولا حكمه مواغير ما أنزل الله الا فشا فيهم الفقه ولا منافاة بينهما (ولا اختر) بفتح الحاء المعجمة والمنشأة الفوقية وراء بلانط غدر (قوم بالعهدا لا سلط عليهم العدو) جزاء لما جترحوه من نقص العهد الأمر بالوفاء به

\* (الشهادة في سبيل الله) \*

(مالك عن أبي الزناد) سمع الله بن ذكوان (عن الأعرج) عبد الرحمن بن هرم عن (عن أبي هريرة) أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال والذي نفسي بيده) بملكه وقدرته قاله عياض (لوددت) بلام مقصورة في جواب القسم وفي رواية بغير لام وكسر الدال الاولى وسكون النائية (أني أقاتل) بصيغة المفاعلة (في سبيل الله فأقتل ثم أحيا) بضم المهملة مبنية للفعل فيهما (فأقتل ثم أحيا فأقتل) وفي رواية ثم أقتل في المواضع الثلاثة بدل الفاء قال الطيبي ثم وان دلت على تراخي الرمان لكن الحمل على تراخي الرتبة هو الوجه لان التمتي حصول درجات بعد لقتل والاحياء لم يحصل قبل ومن ثم كررها لثقل مرتبة بعد مرتبة الى ان ينتهي الى الفردوس الاعلى (فكان أبو هريرة يقول ثلاثا شاهد لله) انه صلى الله عليه وسلم قال ذلك وفائدة التأكيده طمئن نفس سامعه اليه ولا يشك فيما حدث به وهذا من كلام الراوي ويأتي من رواية أبي صالح عن أبي هريرة زيادة في أول الحديث واستشك كل هذا التقى منه صلى الله عليه وسلم مع علمه بأنه لا يقتل وأجاب ابن التبري باحتمال انه قبل نزول قوله تعالى والله يعصمك من الناس وورب أن نزولها كان في أوائل ما قدم الى المدينة وهذا الحديث صرح أبو هريرة في الصحيحين من رواية ابن المسيب عنه بسماعه من النبي صلى الله عليه وسلم وانما قدم أبو هريرة في أوائل سنة سبع والذي يظهر في الجواب ان تمتي الفضل والخير لا يتلزم الوقوع فقد قال صلى الله عليه وسلم وددت لو أن موسى صبر وله انظار ترك فانه صلى الله عليه وسلم أراد المبالغة في بيان فضل الجهاد وتحريض المسلمين عليه قال ابن التبري وهذا أشبه وفي الحديث استحباب طلب القتل في سبيل الله وجوار قوله وددت حصول كذا من الخير وان علم انه لا يحصل لان فيه اظهار رغبة والخير والرغبة فيه والاجريع على قدر النية وتمت ما يمنع عادة وفيه أن الجهاد على الكفاية اذ لو كان على الاعيان ما تخلف عنه أحد قال الحافظ وفيه نظر لان الخطاب انما يتوجه على القادر اما العاجز فذو روق قال تعالى غير اولى الضرر وأدلة كونه فرض كفاية يؤخذ من غير هذا الحديث وأخرجه البخاري في التمتي عن عبد الله بن يوسف عن مالك به وأخرجه مسلم وغيره وطرقه كثيرة عن أبي هريرة في الصحيحين وغيرهما (مالك عن أبي الزناد) عن الأعرج عن أبي هريرة أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال يخلك الله الى رجلين) قال الباجي هو كناية عن التلقى بالثواب والانعام والاكرام أو المراد تخلك ملائكته ونزلة حنته أو جعله عرشه وذلك ان مثل هذا غير معه ودانتهى والذساي من طريق ابن عينة عن أبي الزناد ان الله يحب من رجلين قال الخطاب في الفتح الذي يعترى البشر عذما يستخفهم الفرح أو الطرب غير جائز على الله تعالى وانما هذا مثل

ضرب لهذا الصنيع الذي يحل محل الإعجاب عند البشر فإذا رأوه أخطبهم ومعناه الأخبار عن رضى الله  
 يفعل أحدهما وقوله للأجر ومجازاته - ما على ضيقه ما بالجنة مع اختلاف حالهما وتأول البخارى  
 الفتح على معنى الرحمة وهو قريب وتأويله على معنى الرضى أقرب فان الفتح يدل على الرضى والتبول  
 والكرام يوصفون عند ما يسألهم السائل بالبشر وحسن اللقاء فيكون معنى يفتح الله يحزن العطاء  
 وقد يكون معناه يجب ملائكة ويضخهم من ضيقه - ما وهذا مجاز يكبر مثله وقال ابن الجوزى كان  
 أكثر الساف يمتعون من تأويله ويروونه كما جاء ويلبغى ان يرأى فى مثل هذا الامرار اعتقاد ان لا تشبه  
 صفات الله صفات الخلق ومعنى الامرار عدم العلم بالمراد منه مع اعتقاد التنزيه قال المحافظ ويدل على  
 ان المراد الاقبال بالرضى تعدية به الى تقول فتح فلان الى فلان اذا توجه اليه طلق الوجه مظهرا  
 للرضى عنه **(يقول)** بفتح أوله (أحدهما الآخر كلاهما يدخل الجنة) زاد مسلم من طريق همام  
 عن أبي هريرة قالوا كيف يارسى الله قال **(يقول هذا فى سبيل الله فيقتل)** ضم الياء البناء للجهول  
 أى فيقتل الكافر المسلم **(ثم يتوب الله على القاتل)** بأن يهديه الى الاسلام **(فيقتل)** الكفار  
**(فيستشهد)** قال ابن عبد البر يستفاد من الحديث ان كل من قتل فى سبيل الله فهو فى الجنة قال  
 وبعده عند أهل العلم ان القاتل الاول كان كافرا قال المحافظ وهو ما استنبطه البخارى ويؤيده ان  
 فى رواية همام عند مسلم ثم يتوب الله على الآخر فيهديه الى الاسلام ثم يجاهد فى سبيل الله فيستشهد  
 وأصرح منه ما أخرجه أحمد من طريق الزهرى عن ابن المسيب عن أبي هريرة قيل كيف يارسى الله  
 قال يكون أحدهما كافرا فيقتل الآخر ثم يسلم فيغزوة فيقتل ولكن لا مانع من ان يكون مسلما أيضا  
 لحرم قوله ثم يتوب الله على القاتل كما لو قتل مسلم مسلما بعدا بلا شبهة ثم تاب القاتل واستشهد فى سبيل  
 الله وانما يمنع دخول مثل هذا من ذهب الى ان قاتل المسلم عددا لا تقتل توبته كابن عباس أخذنا بظاهر  
 قوله تعالى ومن يقتل مؤمنا متعمدا فجزاؤه جهنم خالدافهم وأغضب الله عليه ولعنه وأعد له عذابا عظيما  
 روى أحمد والنسائى وابن ماجه عن ابن عباس ان الآية نزلت فى آخر ما نزل ولم ينسخها شئ حتى قبض  
 صلى الله عليه وسلم ولا جد والنسائى عن معاوية مرفوعا كل ذنب عسى الله ان يغفره الا الرجل يمت  
 كافرا او الرجل يلقى يقتل مؤمنا متعمدا **الكن** ورد عن ابن عباس خلاف ذلك فانظروا انه أراد بقوله  
 الاول التشديد والتغليظ وعليه وجهه والسلف وجميع أهل السنة وصحوا وقوله القاتل كغيره وقالوا  
 المراد بالمتعمد المتعمد الطويل لنظائر الأدلة على ان عصاة المسلمين لا يدوم عذابهم وهذا الحديث  
 رواه البخارى عن عبد الله بن يوسف عن مالك بن نويرة عن ابن الزناد عن عبد مسلم وغيره (مالك  
 عن أبي الزناد عن الأعرج عن أبي هريرة ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قال والذي نفسى بيده)  
 بقدرة أوفى ملكه (لا يكلم) بضم الياء وسكون الكاف وفتح اللام أى يخرج (أحده) مسلم كما قيده  
 فى الصحيحين من رواية همام عن أبي هريرة (فى سبيل الله عز وجل) أى الجهاد والله أعلم بمن يكلم فى  
 سبيله) جملة معترضة بين المستثنى منه والمستثنى مؤكدة مقررة لعنى المتعرض فيه وتفنيم شأن من  
 يكلم فى سبيل الله ونظيره قوله يعلى قالت رب انى وضعتها انى والله أعلم بما وضعت أى بالشئ الذى  
 وضعت وما علق به من عظام الامور وبحوزان يكون تقيما للصيانة عن الرياء والسمعة وتنبها على  
 الاخلاص فى الغزو وان الثواب المذكور انما دولن اخلص تكون كلمة الله هى العليا (الا جاء يوم القيامة  
 وجرحه يثب) بفتح الياء واسكان المثناة وفتح المهملة فهو حدة (دما) أى يجرى متفجرا أى كثيرا  
 (اللون لون الدم والريح ريح المسك) أى كريحه اذ ليس هو مسكا حقيقة بخلاف لون الدم فلا تقدر فيه  
 لانه دم حقيقة فليس له من أحكام الدماء وصفاتها الا اللون فقط قال العلماء الحكمه فى بعثه كذلك

ليكون معه شاهد فضله بذله نفسه في طاعة الله تعالى وعلى من ظلمه وظاهر الحديث انه لا فرق بين ان يشهد او تبرأ جاحته قال الحافظ ويحتمل ان المراد ما مات صاحبه به قبل انده ماله لا ما نده لم في الدنيا فان اثر الجراحة وسيلان الدم يزول ولا يبقى ذلك ان له فضله لا في الجاهل لكن ان تظاهر الذي يحيى يوم القيامة وجره تبع دما من فارق الدنيا كذلك ويشهد مالا بن حبان عن معاذ عليه مناع الشهاداء ولا حساب السن وصحة الترمذي وابن حبان والحاكم عن معاذ فروعا من جرح في سبيل الله او نكبة فانه يحيى يوم القيامة كآخر ما كانت لونهب الزعفران رويها المسك قال وعرف بهذه الزيادة ان الصفة المذكورة لا تختص بالشهيد بل تحصل لكل من جرح انتهى رقال النووي قالوا وهذا الفضل وان كان ظاهرا انه في قتال الكفار فيدخل فيه من جرح في سبيل الله في قتال البغاة وقطاع الطريق في اقامة الامر بالمعروف والنهي عن المنكر ويحذف ذلك وكذا قال ابن عبد البر واستشهد به وله صلى الله عليه وسلم من قبل دون ماله فهو شهيد لكن توقف الولى العزقي في دخول من قاتل دون ماله في هذا الفضل لاشارة النبي صلى الله عليه وسلم الى اعتبار الا بالخلص بقوله والله أعلم من يكلم في سبيله والمقاتل دون ماله لا يقصد وجهه الله بذلك راجعا بقصد صون ماله وحفظه فيه ويقف ذلك بذاعة الطبع لا بداعية الشرع ولا يلزم من كونه شهيدا ان يكون دمه يوم القيامة كريح المسك واني بذل بذل نفسه فيه لله حتى يستحق هذا الفضل وهذا الحديث رواه البخاري عن عبد الله بن يوسف عن مالك بن نوباعة سفيان بن عيينة عن ابي الزناد به عنده مسلم وغيره (مالك عن زيد بن اسلم ان عمر بن الخطاب كان يقول اللهم لا تجعل قتلي بيد رجل صلى لك سجدة واحدة يحيا حتى) يحذف دلتني (به) ساعدك يوم القيامة قال ابن عبد البر اراد ان يكون قاتله مختل في النار ولا يكون كذلك الا من لم يسجد لله سجدة ولم يجل من الخيرو الايمان مثقال ذرة وقد استجاب الله له فحصل قلبه بالمدينة في دفرور النصراني او الجوسى ابي اوثوة عبد المغيرة بن شعبه الصابي (مالك عن يحيى بن سعيد) الانصاري (عن سعيد) بك الرعي (ابن ابي سعيه المقبري) بفتح الباء وضمة هاء نسبة الى القبرة قال ابن عبد البر كذا رواه يحيى وابن وهب وابن القاسم وعطوف وابن بكير وابو نمير والجوهري ورواه عن بن عيسى والقعنبي عن مالك عن سعيد بن ابي سعيد لم يذكر يحيى بن سعيد فيمن ان مال كاسعة من يحيى عن سعيد ثم سمعه من سعيد وقد رواه الليث واس ابي ذئب عن سعيد المقبري انتهى اي بلا واسطة يحيى بن سعيد ومن طريق الليث رواه مسلم ورواه ايضا من طريق زيد بن اسلم عن ابي يحيى بن سعيد المقبري فثبت الواسطة وهذا يزيد ان مال كاحد حدث به بالوجهين (عن عبد الله بن ابي قتادة) الا صارى المدنى مات سنة خمس وتسعين (عن ابيه) الصحابي فارس المصطفي (انه قال جاء رجل الى رسول الله صلى الله عليه وسلم) وفي رواية الليث عند مسلم انه صلى الله عليه وسلم قام فيهم فذكروهم ان الجهاد في سبيل الله والايمان بالله افضل الاعمال فقام رجل (فقال يا رسول الله ان قتلت في سبيل الله) الجهاد حال كوني (صابرا محتسبا) أي مخلصا (مقبلا) على القتال وزاد (غير مدبر) كيمان كون الاقبال في جميع الاحوال اذ قد قيل مرة ويذكر أخرى فيصدق عليه انه مقبل (اي كفر الله عنى خطاياي قتال رسول الله صلى الله عليه وسلم نعم) يكفر (فلما ادبر الرجل ناداه) دعاه (رسول الله صلى الله عليه وسلم) بنفسه (او امر به فنودي له) شك لا روى (فقال له رسول الله صلى الله عليه وسلم) اخبرني (كيف قلت فاعاد عليه قوله) المذكور (فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم نعم الا الدين) بفتح الدال فلا يكفر الا لغو صاحبه او استغفاره وقال ابن عبد البر فيه ان الخطايا تكفر بالاعمال الصالحة مع الاحتساب والنية في العمل وان اعمال البر اقبولة لا تكفر من الذنوب الا ما بين العبد وبين ربه فاما التبعات فلا بد فيها

من القصاص قال وهذا في دين ترك له وفاء ولم يوص به أو قدر على الاداء فلم يؤذ وأذانه في غير حق  
 أو سرف ومات ولم يوفه أمان من أذان في حق واجب لفاقة وعسرو مات ولم يترك وفاء فلا يحبس عن الجنة  
 لان على السلطان فرضا ان يؤدي عنه دينه من الصدقات أو سهم الثمانين أو التي وقد قيل ان تشديده  
 صلى الله عليه وسلم في الدين كان قبل الفتح انتهى وقال القرطبي والنووي فيه تنبيه على جميع  
 حقوق الأديمين وان الجهاد والشهادة وغيرهما من الاعمال البر لا تكفر حقوق الأديمين وانما تكفر  
 حقوق الله تعالى وقال المحافظ وليست شهادة من ان الشهادة لا تكفر التبعات وهي لا تمنع درجة  
 الشهادة وليس للشهادة معنى الا ان يشب من حصلت له ثوابا مخصوصا وبكره كرامة زائدة وقد بين  
 الحديث انه يكفر عنه ما عدا التبعات فان كان له عمل صالح كفرت الشهادة بسيئاته غير التبعات  
 ونفعه عمله الصالح في موازنة ما عليه من التبعات ويبقى له درجة الشهادة خاصة فان لم يكن له عمل  
 صالح فهو تحت المشيئة انتهى وقال ابن الزملاكان في فيه تنبيه على ان حقوق الأديمين لا تكفر لكنهما  
 مبنية على المشاحة والتضييق ويمكن ان يقال هذا محمول على الدين الذي هو خطيئة وهو ما استدانه صاحبه  
 على وجه لا يجوز له فعله بان اخذ به بحيلة أو غصبه فثبت في ذمته البذل أو أذان غير عازم على الوفاء لانه  
 استثنى ذلك من الخطايا والاصل في الاسماء ان يكون من الجنس وبكون الدين المأذون فيه  
 مسكوتا عنه في هذا الاستثناء فلا يلزم المؤاخاة به لما يلاحظ الله به بعد من استنباطه له وتوضيحه  
 صاحبه من فضل الله فان قيل ما تقول فيمن مات وهو عاجز عن الوفاء ولو وجد وفاء وفي قلت ان كان المال  
 الذي لزم ذمته انما زعمها بطريق لا يجوز مساطي مثله كغصب أو اتلاف مقصود فلا تبرا الذمة من ذلك  
 الا بوضوئه الى من وجب له أو بإبراءه منه ولا تسقطه التوبة وانما تنفع التوبة في اسقاط العقوبة الاخرية  
 فيما يجتص بحق الله تعالى لمخالفته الى ما نهى الله عنه وان كان ذلك المال لزمه بطريق سائخ وهو  
 عازم على الوفاء ولم يقدر فلهذا ليس بصاحب ذنب حتى يتوب عنه ويرجع له الخير في العقب مادام على هذا  
 المحال انتهى وهو نقديس وقد سبته الى معناه أبو عمر كما رأيت (كذلك قال في جبريل) وفي رواية عند  
 أبي عمر الا الدين فانه مأخوذ كإعزم جبريل أي قال من اطلاق الزعم على القول الحق قال ابن عبد البر  
 فيه دليل على ان من الوحي ما يتلى وما لا يتلى وما هو قرآن وما ليس بقرآن وقد قيل في قوله تعالى واذا كر  
 ما يتلى في بيوتكن من آيات الله والحكمة ان القرآن الآيات والحكمة السنة وكل من الله الاما مقام عليه  
 الدليل فانه لا ينطق عن الهوى انتهى وفي الطبراني برجال ثقات عن ابن مسعود رفعه القتل في سبيل الله  
 يكفر الذنوب كلها الا الامانة والامانة في الصلاة والامانة في الصوم والامانة في الحديث واشد ذلك  
 الودائع وهذا يمارضه حديث الباب الظاهر في انه يكفر جميع حقوق الله ومنها الصلاة والصوم الا انه  
 يحمل على انه مطلق استثناء وحديث أبي قتادة مقيده بأنه صابر محذوب بقيل غير مدبر (مالك عن  
 أبي النضر) سالم بن أبي أمية (مولى عمر بن عبد الله) يضم العينين القرشي التميمي (انه بلغه) قال ابن عبد  
 البر مرسل عند جميع الرواة لكن معناه يستند من وجود صحاح كثيرة (ان رسول الله صلى الله عليه  
 وسلم شهداء أحد) أي لا جاهلهم وفي شأنهم لما أشرف عليهم مقتولين كما رواه ابن اسحاق عن عبد الله بن  
 ثعلبة وهم سبعون كما صرح به البراء بن عازب وأنس في الصحيح وأبي بن كعب وقال في حديثه أربعة  
 وستون من الأنصار وستة من المهاجرين رواه الحارث بن عازب وصحبه وهو المؤيد بقوله تعالى ولما  
 أصابكم مصيبة قد أصبتم مثاها انتقم عياله التفسير على ان الخطاب بذلك أهل أحد وأن أصابهم مثلهما  
 يوم بدر بقتل سبعين وأسر سبعين وهذا جزم ابن اسحاق وغيره والزيادة عليهم ان ثبت فانما نشأت من  
 الخلاف في تفصيلهم واليست زيادة حقيقة (هؤلاء) أشهد عليهم بما فعلوه من بذل أجسامهم وأرواحهم

وتركهم له الا ولاد اولاده كافي جابر ترك تسع بنات طيبة بذلك فلو هم فرحين مستبشرين بوعيد خالقهم حتى ان منهم من قال اني لا اخذ ربح الجنة دون احد كائن من النضر وسعد بن الربيع ومنهم من القى عقرات كن في يده وقاتل حتى قتل ومنهم من قال حين خرج الالهة لا تردني الى اهلي كعمرو بن الجموح ومنهم من خلفه النبي صلى الله عليه وسلم لكبريته فخرج جاء الشهادة وهو اليان وثابت بن وقش فيخذف المشو وديه ليعلم به وقال ابن عبد البر اى أشهد لهم بالايان الصحيح والسلامة من الذنوب الموقفات ومن التبديل والتغيير والمنافسة في الدين واخوف ذلك انهم فجعل على معنى اللام وقال السهيلي أشهد من الشهادة وهي ولاية وقيادة فوصات بحرف على لانه مشهود له وعليه وقال اليرضاوى هذه الشهادة وان كانت لهم لكن لا مكان صلى الله عليه وسلم كثر قبيح المؤمنين على امته عدى بعلي (فقال أبو بكر الصديق انما بارسل الله ما خاوتهم أسلمنا كما أسلموا وجاهدنا كما جاهدوا) فلم خص هؤلاء بشهادتهم (فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم بلى) انتم اخوانهم الخ (ولكن لا أدري ما تجدون بعدى) فلذا خصصتهم بالشهادة لما تعادى من حصر المتمد في الخبر بقوله ولا أشهد عليهم (فبكى أبو بكر ثم بكى) كره ما زيدا سقه على فراق المصطفى (ثم قال أنشدكم كنون) اى موجودون (بعدك) استهزأهم بأسف لاحقيقى لاستحالة من أبى بكر بعد ان أخبره ابي صلى الله عليه وسلم قال ابن عبد البر فيه ان شهادته احدى من مات قبله صلى الله عليه وسلم افضل من خلفه بعده وهذا اى الجملة لان منهم من أصاب الدين بعباده واصابت منه امة الخدوص والتعبير فلا يسبى اليه (مالك عن يحيى بن سعيد قال كان رسول الله صلى الله عليه وسلم جالسا ومبريخفر) جملة جالسة لميت (بالدينة) ولا بن وضاح في المدينة (فاطخ) نظار (رجل في القبر قال بنس مضجع المؤمنين) بفتح الميم والهميم موضع الضمة وجمعهم مضاجع (فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم بنس ما قلت) لان القبر المؤمن روضة من رياض الجنة (فقال الرجل لم أرد هذا) اى ذم القبر (بارسل الله انما أردت التقر في سبيل الله) الجهاد (فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم لا مثل اقول في سبيل الله) في الثواب وافضل ولكن للدفن بالمدينة مزيد الفضل (ما على الارض بقعة) بضم الباء فى الاكثر فيجمع على يقع كغرفة وغرفة وفتح فتجمع على يتاح مثل كاه وكلاب اى قطعة (من الارض على أحب الى ان يكون قبري بها منها) اى المدة ذل ذلك (ثلاث مرات) لئلا يكيد قال الباسجى هذا أحد الأدلة على تفضيل المدينة على مكة وكذا أثر عمر الذي يليه رقا ابن عبد البر هذا الحديث لأحفظه مسنداً أرتكس معناه موجود من رواية مالك وغيره اه وفيه حضوره صلى الله عليه وسلم المحب ترو حفر القبر والدفن للارعة والاعتبار روضة القاب يستأى به فيه ويكون سنة بعده وان الكلام يحمل على ظاهره فيجوز على حسنة ولا علم على ضده حتى لم مراد قائله فيحمل عليه دون ظاهره

\*(ما تكون فيه الشهادة)\*

(مالك عن زيد بن اسلم) فيه انقطاع وقد رواه البخاري من طريق سعيد بن أبي هلال عن زيد بن أسلم عن ابيه (ان عمر بن الخطاب قال اللهم انى أسألك) وفي البخاري ارزقنى (شهادة في سبيلك) فاستجاب له فقتله ابو لؤلؤة فيروز لشمرانى عبد المغيرة بن شعبه يوم الاربعاء لاربعة بقين من ذى الحجة سنة ثلاث وعشرين فحمل له ثواب الشهادة لانه قتل ظالما (ووفاه ببلد رسولك) فتوفي بها من ضربته ابي لؤلؤة في خاصرته ودفن عند ابي بكر عند النبي صلى الله عليه وسلم وهي أشرف القاع على الاطلاق بالاجماع وفي طلبه الموت بها اظها له الجنة اياها أعلى من مكة وعمر بن القائلين بفضلها على مكة وروى الاسماعيلي من طريق روح بن القاسم عن زيد بن اسلم عن

أمة عن حفصة بنت عمر قالت سمعت عمر يقول اللهم قتلا في سبيلك ووفاة في بلد نبيك قالت فقلت وإني  
 يكون هذا قال بآتي الله به إذا شاء ورواه ابن سعد عن هشام بن سعد عن زيد عن أبيه عن حفصة فذكر  
 منله وقال في آخره أن الله يأتي بأمره إن شاء (مالك عن يحيى بن سعيد عن عمر بن الخطاب) منقطع وقد  
 رواه الميهقي في السنن من طريق شعبة عن أبي إسحاق عن حسان بن فائد عن عمر أنه (قال كرم المؤمن  
 بقوله) أي فضله أنما هو بالقوى قال تعالى إنا كرمك عند الله أنما كرم وفي المرفوع كرم المرء دينه أي  
 به يشرف ويكرم ظاهرا وباطنا قولنا دفعلنا الكرم كثرة الخير والمنفعة لا ماني العرف من الاتفاق والبدل  
 سرفا وفخرا (ودينه حسبه) أي شرفه انتسابه إلى الدين لا إلى الآباء وفي المرفوع وحسبه خلقه بالضم أي  
 ليس شرفه بشرف آباءه بل بحساس خلقه وقال الأزهري أراد أن الحسب يحصل للرجل بكرم أخلاقه  
 وإن لم يكن له نسب وإذا كان حسيب الآباء فهو كرم له (ومرءته) بضم الميم والراء وبالهمز (خلقته)  
 بضمه أي أن المروءة التي يحمدها الناس عليها ويوصفون بانهم من ذرى المروءات إنما هي ممان مختصة  
 بالخلق من الصبر والحلم والجود والأيثار قال العلالي حاصل المروءة راجعة إلى مكارم الأخلاق لكنها  
 إذا كانت غريبة تسمى مروءة رقيق المروءة أنصاف من دونك والسعوى من فوقك والمجزاء عما أوفى اليك  
 من خيرا وشروفي المرفوع ومروءته ثقله أي لأن به يتميز عن الحيوانات ويسقل نفسه عن كل خلق دنيء  
 ويكفها عن شهواتها الرديئة وطبائعها الدنية ويؤدي إلى كل ذي حق حقه من الحق والخلق (والجروءة)  
 بضم الجيم واسكان الراء وبالهمز والقصر بوزن الجروءة العجوم والاسراع بغير توقف (والجسبن) بضم الجيم  
 واسكان الواو حدة ضعف التلب (غرائر) بفتح ميمه فراء أنه زاي مقوطة جمع غريبة أي طبائع  
 لا تكتسب وجمع إما لأن الجمع ما فوق الواحد أو باعتبار الأفراد (بضمها الله حيث شاء) من خطاته  
 وقدرى أبو يعلى عن معديس سليمان عن محمد بن بخلان عن أبي هريرة مرفوعا بافظ الموطأ من أوله  
 إلى هنا ومعديس ضعفه جماعة وقال الشاذ كوفي كان من أفضل الناس وكان يعد من الأبدال وصححه له  
 أنه الذي حديثا عند الدارقطني من حديثه بهذا السند الحسب المال والكرم التقوى وروى بهه احمد  
 والبيهقي وضعفه والنجاشي كرمه على شرط مسلم وتعب عن أبي هريرة رفعه كرم المؤمن دينه ورواه  
 عنه وحسبه خلقه (فالجبن يقر عن أبيه وأمه) لأنه يجنبه لا يستطاع الدفع عنهما فضلا عن غيرها  
 (والجبري عيقاتل عملا لا يؤوب) يرجع (به إلى حله) لأن قتاله يمتنع العجوم والسرعة من غير نظر  
 لنفع يعود له (والقتل حتم من الخوف) أي نوع من أنواع الموت كات ومرض وأمنحوه فلا زيموت  
 به في سبيل الله خبر من موته على فراشه فيجب أن لا يرتاع منه ولا يهاب هيبه تورث الجبن قال الشاعر  
 في الجبن عاروفي الأقدام مكرمة \* والمرء الجبن لا ينجون القدر  
 (والشهاد من احتسب نفسه على الله) أي رضى بالقتل في طاعة الله رجاء ثوابه تعالى

(القتل في عمل الشهداء)

(مالك عن نافع عن عبد الله بن عمران عن عمر بن الخطاب غسل وكفن وصلى عليه) بالبناء للمفعول والمصلى  
 عليه إما ماضيه براضى الله عنهما (وكان شهيدا برحمته الله) بيد أبي أوائل لعنه الله (مالك أنه بلغه  
 عن أهل العلم أنهم كانوا يقولون الشهداء في سبيل الله لا يغسلون ولا يصلى على أحد منهم وأنهم يدفنون  
 في الثياب التي قبلوا فيها لما في الصحيح عن جابر بن عبد الله صلى الله عليه وسلم قال شهداء أحدنا شهيد على  
 هؤلاء يوم القيامة وأمر بدفنهم بدنائهم ولم يصل عليهم ولم يغسلوا وأما حديث صلواته عليهم فلهذا غلب  
 الميت فالمراد دعاؤهم كدعائه للميت جمع بين الأدلة قال ابن عبد البر اختلف في صلواته عليهم  
 ولم يختلف في أنه أمر بدفنهم بدنائهم ولم يغسلوا (قال مالك وتلك السنة فحين قتل في المعركة)



فلم يدرك حتى مات قال وأما من جل منهم فعاش ما شاء الله بعد ذلك فإنه بفسل وبصلى عليه كما عمل بعمر بن الخطاب رضي الله عنه) جما بين الاحداث وقمل الحسابه فان عمر عاش بعد الجراحه وتكلم وصلى واوصى وجعل الخلافه شورى وقبض بعد ثلاثة ايام

\*( ما يكره من الشيء يجعل في سبيل الله \* )

(مالك عن يحيى بن سعيد ان عمر بن الخطاب كان يجهل في العام الواحد على اربعين الف بعير يجهل الرجل الواحد (الى الشام على بعير) لكثرة العدو وبها وانها اكثر المجاهات جهادا ورباطا (ويجهل الرجلان الى العراق على بعير) لقلة العدو (فجاءه رجل من اهل العراق قال اجلني وسحبنا) بضم السين وفتح الحاء المهملة بن (فقال له عمر انك) ولا ين وضاح تشديدك (الله استعجم زق قال نعم) قال الباجي اراد لرجل الخيل على عمر لودعه ان له رفيقا سعي سحبا فمدفع اليه ما يجهل رجلين فينفر دونه وكان عمر يصيب المعنى بظنه فلا يكاد يخطئه فسبق الى ظنه ان سحبا الذي ذكره هو زق قال ابو عرزق كان في رحله وذلك معروف من ذكائه وفطنته وفي الحديث سيكون في اثمى محدثون فان يكن فعمراتهم وفي الصحاح وغيره من جمله معاني السحيم زق الخ قال ابن عبد البر كذا ترجم يحيى ولم يذكر سوى هذا الاثر و ترجم القعني وابن بكير ما يكره من الرحمة في الشيء يجعل في سبيل الله وذكر احديث عمر في القرس الذي حمل عليه بطريقه السابقين في كتاب الزكاة ثم ذكر اثر عمر هذا

\*( الترغيب في الجهاد \* )

يعني زيادة على ما سبق فان هذه الترجمة مرت بلفظها اول كتاب الجهاد لكن احاديثها متعارفة فلا تكرر وان كان يمكن جعل جميع الاحداث تحت ترجمة واحدة (مالك عن اسحاق بن عبد الله بن ابي طلحة) زيد بن سهل الانصاري (عن) عمه (انس بن مالك قال كان رسول الله صلى الله عليه وسلم اذا ذهب الى قبا) بضم القاف والمد والصراف مذكروا القصر والتأنيث ومنع الصرف (يدخل على ام حرام) بضم وراءهم ملتين مفتوحتين (بنت ملحان) بكسر الميم واسكان اللام ومهملة فالف فتون واسمه مالك بن خالد بن زيد بن حرام بفتح المهملة بن الانصارية خالة انس قال ابو عمر اعرف لها على اسم صحيح قال في الاصابة ويقال انها الرميض بالراء والغيص بالعين المعجمة ولا يصح بل الصحيح ان ذلك وصف لاحتمال ام سمي ثبت ذلك في حديثين لانس وجابر عند النسائي (فقطعه) معاني بينهما من الطعام (وكانت ام حرام تحت عبادة بن الصامت) اي كانت زوجة له حينئذ في الزمن النبوي هذا ظاهره والبخاري من وجه آخر التصريح عن انس ان عبادة تزوجها بعد وتزوج ابن التميمي بانها كانت اذ ذلك زوجته ثم طلقها ثم راجعها بعد ذلك والحافظ يحتمل رواية اسحاق على انها جملة معترضة اراد وصفها به غير متبدل بحال من الاحوال وظهر من رواية غيره انه انما تزوجها بعد وهذا اولى لا اتفاق مجدى يحيى ابن حبان وعبد الله بن عبد الرحمن ابى طوالة الانصاري كلاهما عن انس عند البخاري على ان عبادة تزوجها بعد ذلك قال ثم ظاهر رواية اسحاق ان الحديث من مسند انس وكذا هو ظاهر قول ابى طوالة عن انس دخل رسول الله صلى الله عليه وسلم على ام حرام وهو المعة وكان انس لم يحضر ذلك فسمعه عن حاله (قد دخل علم ارسول الله صلى الله عليه وسلم فأطعمته) لم يوقف على تعيين ما كل عند ما هو عند (وجئت نفلي) بفتح القوقية واسكان الفاء وكسر اللام من فلي نفلي كضرب يضرب اي تعقش (في) شعر (رأسه) لانه اخرج الهواء والتتظيف واحتاف هل كان فيه بل ولا يؤذيه اولم يكن فيه اصلا وانما تعقش في ثوبه للتتظيف

من نحو الغبار وإنما كان يدخل عليها ويحكم من الثقلية لأنها ذات محرم متناهية حاله أنه أوجده  
عبد المطلب لأن أمه من بني النجار وقال ابن وهب كانت إحدى خالاته من الرضاعة قال ابن عبد البر  
فأى ذلك كان فهي محرم له على أنه صلى الله عليه وسلم معصوم ليس كغيره ولا يقاس به سواه  
انتهى وحكي النووي الاتفاق على أنها محرم وصحح الحفاظ الدمشقي أن لا محرمية بينهما في جزء  
أفرد لذلك وقال ليس في الحديث ما يدل على المحلوة بها فلعن ذلك كان مع ولد وزوج وأخادم وأتباع  
والعبادة تغضي المحافظة بين المخدم وأهل الخادم لاسيما إذا كن مسلمات مع ما ثبت له صلى الله عليه  
وسلم من العصمة وقبل هدم خصائصه واليه أو ما ابن عبد البر قال في الفتح والذي وضع لنا بالأدلة القوية  
أن من خصائصه صلى الله عليه وسلم جواز المحلوة بالأجنبية والنظر فيها المكان عصمته وإن نازع في ذلك  
القاضي عياض بأن الخصائص لا تثبت بالاحتمال قال وثبت العصمة مسلم لكن الأصل عدم  
الخصوصية (فنام رسول الله صلى الله عليه وسلم يوما) أي في يوم وفي رواية فقال بالقاف أي نام وقت  
الليلة (ثم استيقظ وهو ضحك) سرور يكون أمته تبقى بعده مظهره أمور الإسلام قائمة بالمجاهدة حتى  
في الجور والمجالة حاله (قالت) أم حرام (فقلت ما يضحكك) بالفتح المضارع (قال ناس من أمي عرضوا علي)  
بشد السبأ حال كونهم (غزاة في سبيل الله يركبون نجي) بفتح النجمة والموحدة والجيم (هذا) بمعنى ذلك  
(البحر) أي وسطه أو معظمه أو هو له أقوال ولمسلم يركبون ظهر البحر أي السفن التي تجرى على ظهره  
ولما كان غالب جريها انما يكون في وسطه قبل المراء وسطه والأفلا اختصاض له بالركوب زاد في رواية  
للبخاري الأخضر فقيل المراد الأسود وقال الكرماني الأخضر صفة لازمة للبحر لا مختصة بكل البحار  
خضر فإن قبل الماء بسط لالون له قلت تنوهم الخضرة من انعكاس الهواء وسائر متبالاته اليه (ملوكا)  
نصب ينزع الخافض أي مثل ملوك كذا قيل والظاهر أنه حال ثانية من ناس بالتحديد المذكور  
(على الأسرة) جمع سير كسر بضمعين (أو مثل الملوك على الأسرة يشك) بالمضارع (استحق) شيخ مالك  
في اللفظ الذي قاله أنس قال أبو عمر رأى صلى الله عليه وسلم صفته في الجنة كما قال تعالى على سرر  
متقابلين قال النووي الأصح أنه صفته في الدنيا أي أنهم يركبون مراتب الملوك لسمه ما هم واستقامة  
أمرهم وكثرة عددهم قال الحفاظ والاتبان بالتشيل في معظم طرق الحديث يدل على أنه رأى ما يؤول اليه  
أمرهم لأنهم نالوا ذلك في تلك الحالة أو موضع التشبيه أنهم فيهم فيه من الزعيم الذي اتسوا به على جهادهم  
مثل ملوك الدنيا على أسرته والتشبيه بالمحسوس أبلغ في نفس السامع (قالت) أم حرام (فقلت) زاد ابن  
وضاح له (يا رسول الله ادع الله أن يجعلني منهم فدعاهما) واستشك كل الدعاء بالشهادة لأن حاصله إن  
يدعو الله أن يمكن منه كافر يعص الله بقله فيقل عدد المسلمين وتسر قلوب الكفار ومقتضى قواعد الفقه  
أن لا يفتي معصية الله لنفسه ولا غيره وأجاب ابن المنير بأن المدعوية قصدا انما هو نيل الدرجة الرفيعة  
المعدة للشهادة أو ما قتل الكافر للسلام فليس بمقصود للداعي وانما هو من ضرورات الوجود لأن الله أجرى  
حكمة أن لا ينال تلك الدرجة الا شهيد فاعتذر لحصول المصلحة العظمى من دفع الكفار وادلاهم وقهرهم  
بقصد قتلهم حصول ما يقع في ضمن ذلك من قتل بعض المسلمين وجازتني الشهادة لما بذل عليه من  
وقعت له في اعلاء كلمة الله حتى بذل نفسه في تحصيل ذلك وقول ابن التين ليس في الحديث ثبوت الشهادة  
انما يفتي التزم مردود بان الشهادة هي الثمرة العظمى المطلوبة في الغزو (ثم وضع رأسه) ثانيا (فنام  
ثم استيقظ) حال كونه (يضحك قالت فقلت) زاد ابن وضاح له (يا رسول الله ما يضحكك قال ناس من أمي  
عرضوا علي غزاة في سبيل الله) يركبون البر (ملوكا على الأسرة أو) قال (مثل الملوك على الأسرة كما قال  
في الأولى) من تشبيههم بالملوك وشك استحقاق (قالت فقلت يا رسول الله ادع الله أن يجعلني منهم قال

انت من الاوثان ) الذين يركبون شبح البحر زاد ابو عوانة من وجه آخر ولست من الاوثان وللبحارى  
من وجه آخر انه قال فى الاولى يغزون هذا البحر وفى الثانية يغزون قيسر فيدل على ان الثانية انما غزت  
فى البركانى القمح ليكن فى رواية اخرى بها ابن عبد البر من طريق محمد بن يحيى بن حبان عن انس عن ام حرام  
قال اللهم اجعلوا منهم ثم ام فاستيقظ وهو يتخكف فقلت ثم تتخكف فقال عرض على ناس من ائمتي يركبون  
ظهر البحر امكن الروى فى البخارى من الطريق المذكورة فقال مثل ذلك (قال) انس (ركبت)  
ام حرام (البحر) مع زوجها عبادة (فى زمان) غزو (معاوية بن ابي سفيان) حزين حرب فى خلافة  
عثمان سنة ثمان وعشرين وكان معاوية امير الجيش من جهة عثمان على غزاة قبرس وهى اول غزوة  
كانت الى الروم هذا قول اكثر العلماء واهل السير وقال البخارى ومسلم فى خلافة معاوية قال الباجي  
وعياض وهو الاظهر (فصرعت عن دابتها حين خرجت من البحر فهلك) اى مات لما رجعوا من  
الغزو بغير مباشرة فقال فى رواية للبخارى فخرجت مع زوجها عبادة غازيا اول ما ركب المسلمون البحر  
مع معاوية فلما انصرفوا من غزوهم قاتلوا الشام فقربت اليها دابة لتركبها فصرعتها ماتت وله ايضا  
فلما رجعت قربت لها دابة لتركبها فوقعت فاندقت عنقها ولم يرفوعا من مات فى سبيل الله فهو شهيد  
وروى ابن وهب مرفوعا من صريح عن دابته فى سبيل الله ماتت فهو شهيد ارجحه الطبراني باسناد حسن  
فى حديث ام حرام ان حكم الراجم من الغزو وحكم الذهاب اليه فى الثواب وفى الصحيح عن ام حرام ايضا  
مرفوعا اول جيش من ائمتي يغزون البحر قد اوجوا قلت انا منهم قال انت منهم ثم قال اول جيش من ائمتي  
يغزون مدينة قيسر مغفور لهم فقلت انا منهم قال لا قال المهلب فيه منقبة لمعاوية لانه اول من غزا البحر  
ولا يذنبه يزيد لانه اول من غزا مدينة قيسر وهى القسطنطينية ومنقبه ابن المنير وابن التين بما حاصله انه  
لا يلزم من دخوله فى ذلك العموم ان لا يخرج بدليل خاص اذا خلافا ان قوله مغفور لهم مشروط بان  
يكونوا من اهل المغفرة حتى لو ارتدوا بعد ذلك لم يدخل فى العموم اتفاقا فدل على ان المراد مغفور بان  
وجد مشروط المغفرة فيه منهم واحتمال ان يزيد لم يحضر مع الجيش مردود الا ان براديا يشار القتال فيمكن  
لانه كان اميرا على ذلك الجيش اتفاقا من قبل ابيه وكان فيه ابواب فأتى فدفن عند باب مدينة قيسر  
سنة اثنين وخمسين وفيه جوارز ركوب البحر الملح وذكرا لك ان عمر بن الخطاب منع منه فلما مات استأذن  
معاوية عثمان فأذن له فى ركوبه فلم يزل يركب الى ايام عمر بن عبد العزيز فرفع من ركوبه ثم ركب بعده الى  
الا قال ابن عبد البر وانما منع العجمان ركوبه فى التجارة وطلب الدنيا اما فى الجهاد والحج فلا وقد ابحاث  
السنة ركوبه للجهاد والحج المقترض اولى قال واكثر العلماء يخيرون ركوبه فى طلب الحلال اذا تعدوا البر  
ولا خلافا بينهم فى حرمه ركوبه عند ارتجابه وكره مالك ركوب النساء البحر لما يخشى من اطلاقهن على  
عورات الرجال وعكسه اذ يفسر لاحتراز من ذلك وخصه اصحابه بالسفن الصغار اما البكر التى يمكن فيها  
الاستقرار اما كس تخضعت فلا حرج وفيه مشروعية القائلة لما فيها من الاعانة على قيام الليل وعلم من اعلام  
الدوة وهو الاخبار بما سبقه فوقع كما قال صلى الله عليه وسلم وفضل شهيد البحر وقد احتفى هل هو افضل  
لمحدث من لم يدرك الغزو معى فاذ غزى البحر فان غزاة فى البحر افضل من غزوتين فى البر الحديث وهو  
ضعيف وشهيد البر افضل لقوله صلى الله عليه وسلم افضل الشهداء من عقر جواد واهريق دمه وفيه غير  
ذلك وانجرحه البخارى هنا عن عبد الله بن يوسف وفى الاستئذان عن اسماعيل ومسلم عن يحيى التلابة  
عن مالك به (مالك عن يحيى بن سعيد) بن قيس الانصارى (عن ابي صالح) ذكوان (السمان عن)  
ابى هريرة ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قال لولا ان اشدق على ائمتي) بعدم طيب نفوسهم بالتحلف عني  
ولا قدرة لهم على آلة السفر لوالى ما جعلهم عليه فالاستدراك الا فى مفسر لاراد بالمشقة كرواية

الصبيحين عن سعد بن السديب عن أبي هريرة والذي نفسي بيده لولا أن رجلا من المؤمنين لا تطيب  
 أنفسهم أن يتخلفوا عني ولا أجدا ما جلهم عليه (لا حدث أن لا تخلف عن سرية) قطعة من الجيش  
 تبع إلى العدو (تخرج في سبيل الله) الجهاد (ولكني لا أجدا ما جلهم عليه) وفي رواية للبخاري ولكن  
 لا أجدا جولة ولا أجدا ما جلهم عليه والجولة الفتح الأبل البكار التي يحمل عليها (ولا يجدون ما يتحملون  
 عليه فيخزون) معي للجهزهم عن آلة السفر من مركوب وغيره وفي مسلم عن معمر عن أبي هريرة لكن  
 لا أجدا سعة فأجلهم ولا يجدون سعة فيقبعون (ويشق عليهم أن يتخلفوا بعدى) وفي رواية للبخاري  
 ويشق علي أن يتخلفوا عني ولا طبراني ويشق على عليهم (فوددت) بكسر الدال الأولى وسكون الثانية  
 تمنيت وسبق من رواية الأعرج والذي نفسي بيده لوددت (أنى أقاتل في سبيل الله فأقتل ثم أحيى فأقتل  
 ثم أحيى فأقتل) بالبناء للفعل في الجميع وتقي ذلك حرصا منه على الوصول إلى أعلى درجات الشاكرين  
 بذل لنفسه في مرضاة ربه وأعداء كلمته ورغبته في الأزداد من الثواب وانتأسي به أمته قال الحافظ  
 حكمة أيراده عتب تلك إرادة تسليمة الخارجين في الجهاد عن مرافقتهم فكانه قال الوجه الذي  
 تسيرون له فيه من الفضل ما أمتني لأجله أن أقتل مرات فها ما فاتكم من مرافقتي والقعود معي من الفضل  
 يحصل لكم مثله أو فوقه من فضل الجهاد فإرجع خواتم الجميع وقد خرج صلى الله عليه وسلم في بعض  
 المغازي وخلف عنه المشرك اليهم وكان ذلك حيث رجعت مصالحة حروجه على مراعاة حالهم وفيه بيان  
 شدة شفقتة صلى الله عليه وسلم على أمته ورافقة بهم والمخض على حسن النية وجواز ترك بعض المصالح  
 لمصلحة رابحة أو أراج أو لدفع مفسدة والسعي في إزالة المصكروه عن المسلمين (مالك عن يحيى بن سعد)  
 الأنصاري (قال لما كان) وجد (يوم أحد) بضم الهمزة ونحاه وبال دال المهملة مذكروا وقيل  
 يجوز تأنيته على توقع البقعة فيمنع وليس بقوى جبل بالمدينة على أقل من فرسخ منها إلا بن أوله وبين بابها  
 المعروف باب البقيع ميلان وأربعة أسباع ميل يزيد سيرا (قال رسول الله صلى الله عليه وسلم من يأتيني  
 بخبر سعد بن الربيع) بن عمرو النجاري أحد ثقيفا الأنصار شهد بدرا وأختي التي صلى الله عليه وسلم بينه  
 وبين عبد الرحمن بن عوف فقال أنى أكثر الأنصار ما لا فاقا فأسلمك مالي ولتي زوجتان فابتهما حيث  
 أطلقها ثم ترووجها قال عبد الرحمن بارك الله لك في أهلك ومالك (الأنصاري) أنى الأحياء هو أم في  
 الأموات فأنى رأيت اثني عشر محاشري إليه كما عند ابن أم حنبل (فقال رجل أنا يا رسول الله)  
 أتيت بضمير (فذهب الرجل) هو أي بن كعب قاله ابن عبد البر وابن الأثير واليعربى وقال الواقدي هو محمد  
 ابن مسلمة وروى الحاكم عن زيد بن ثابت قال بعثني النبي صلى الله عليه وسلم يوم أحد لطلب سعد بن الربيع  
 وقال لي إن رأيته فأقره مني السلام وقل له يقول لك رسول الله صلى الله عليه وسلم كيف تجدك  
 فاعلمه صلى الله عليه وسلم بعث الثلاثة متعاقبين أو دفعة واحدة (يطوف) يمشى (بين القسلي) زاد  
 الواقدي فنادى في القتلى يا سعد بن الربيع مرة بعد أخرى فلم يجبه حتى قال إن رسول الله صلى الله عليه وسلم  
 وسلم أرسلني إليك فأجابه بصوت ضعيف (فقال له سعد بن الربيع ما شأنك فقال الرجل بعثني إليك  
 رسول الله صلى الله عليه وسلم لا تسبه بخبرك) وعند ابن إسحاق أمرني أن أنظر أنى الأحياء أنت أم  
 في الأموات (قال) أنا في الأموات (فأذهب إليه فأقره مني السلام) زاد الواقدي وقل جزاك الله عنا  
 خيرا ما جرى نبيسا عن أمته وقل له أنى لا تجدر بخرج الجنة (وأخبره أنى قد طعنت أنتي) ولا بن وضاح ثني  
 (عشرة طعنة) بعد دار الماح التي رآها صلى الله عليه وسلم شرعى إليه وفي حديث زيد بن ثابت فوجده جرحا  
 في القتلى وبه سبعون خربة مابين طعنة بريح وضربة بسيف ورمية بسهم ولا تنافي كما هو ظاهر  
 (وأخبره) أنى قد أنقذت مقاتلي) فأنا في الأموات (وأخبره قومك) وعند الواقدي وألغ قومك عني

السلام وقتل لهم (أنه لا عذر لهم عند الله إن قتل رسول الله صلى الله عليه وسلم وواحد منهم حتى) زاد ابن  
اسحاق ثم لم أبرح حتى مات فبغت رسول الله صلى الله عليه وسلم فأخبرته خبره قال ابن عبد البر هذا  
الحديث لا أحفظه ولا أعرفه مسنداً وهو محفوظ عند أهل السيرة وقد ذكره ابن اسحاق عن محمد  
ابن عبد الله بن عبد الرحمن بن سعد معة المازني قال الحافظ وفي الصحيح من حديث أنس ما يشهد  
لبعضه (مالك عن يحيى بن سعيد) مرسل واصله الشيخان من رواية ابن عيينة عن عمرو بن دينار عن جابر  
ومسلم من حديث أنس (أن رسول الله صلى الله عليه وسلم رعب في الجهاد) يوم بدر فقال والذي نفسي  
بيده لا يقتلهم اليوم رجل فيقتل صابراً محتجباً مقبلاً غير مدبر إلا أدخله الله الجنة كما عند ابن اسحاق  
(وذكر الجنة) روى مسلم عن أنس أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال يوم بدر قوموا إلى جنة عرضها  
السموات والأرض فقال عمر بن الخطاب يا رسول الله جنة عرضها السموات والأرض قال نعم قال يحيى بن  
فقال صلى الله عليه وسلم ما يحملك على قولك يحيى بن محمد قال لا والله يا رسول الله إلا رجاء أن أكون من أهلها  
قال فأنك من أهلها فأخرج تمرات فبعل يأكل منهن ثم قال لئن أنا حييت حتى آكل تمرات فإنها لحياة  
طويلة فمرى بالتمر ثم قاتل حتى قتل (ورجل من الانصار) هو عمر بن الخطاب بن النخعي المهملة  
وخفة الميم المخزجي (يا كل عمرات في يده وقال إلى محريه على الدنيا أن جلست حتى أفرغ منهن)  
أى من أكل التمرات (فمرى ما في يده) من التمر وقال ضابني وبين ان أدخل الجنة إلا ان يقتلني هؤلاء  
(فحمل بسيفه فقاتل) أقوم (حتى قتل) زاد ابن اسحاق وهو يقول

ركضاً إلى الله بغير زاد \* الاتسقى وعمل المعاد

والصبر في الله على الجهاد \* وكل زاد عرضة النقاد

غير التقي والبر والرشاد

وقتله خالد بن الاعلم القيلي قال موسى بن عقبة وهو أول قتيل قتل يومئذ وقال ابن اسحاق أولهم  
مجمع وقال ابن سعد أولهم حارثة بن سراقه وعدة شهداء بدر أربعة عشر رجلاً ستة مهاجرين وثمانية  
انصار بينهم في شرح المواهب (مالك عن يحيى بن سعيد عن معاذ بن جبل أنه قال) موقوفاً وقد رواه  
أبو داود والنسائي وصححه الحاكم وحسنه ابن عبد البر من طريق خالد بن معدان عن أبي بحريه عن معاذ  
عن النبي صلى الله عليه وسلم قال (الغزو غزوان) غزو على ما ينبغي وغزو على ما لا ينبغي فاختصر  
الكلام واستغنى بذلك الغزاة وعدا صنفها وشرح حاتم وبيان احكامهم عن ذكر القميين وشرح حال  
كل واحد منهم مفصلاً قاله البيهقاري (فغزوتني فيه الكريمة) قال الباجي أى كرائم المال وخياره  
وقال غيره أى الناقة العزيزة عليه المحسرة عنده وقال البوقى أى الذهب والفضة سميت كريمة لأنها  
تكرم عن السؤال وغيره وقال ابن عبد البر أى ما يكرم عليك من المال مما يقيك به الله شئ نفسك  
ولقد احسن القائل وقد تخرج المحاحات بأمر مالك \* كرائم من رب بهن ضنين

(وبسائر) بضم الباء الاولى (فيه الشريك) أى يؤخذ بالسرو والسهولة مع الزقيق نفعاً بالعودة وكفاية  
لثوبه وقال الباجي يريد موافقته فى رأيه مما يكون طاعة ومتابعته عليه وقد مشاحته فيما يشاركه فيه  
من نفقة أو عمل (وبطاع فيه ذوالامر) بأن يفعل ما أمر به إذا لم يكن معصية إذ لا طاعة فيه التماس الطاعة فى  
المعروف (ويحجب فيه الفساد) بأن لا يتجاوز المشروع فى نحو قتل ونهب وتخريب (فذلك الغزو خير كله) أى  
ذو خير وثواب والمراد أن من هذا شأنه فجميع حالاته من حركة وسكون ونوم وبقطة جالبة للخير والثواب  
أى أن كلاً من ذلك له اجر ولفظ المرفوع المشار إليه فأما من غزا ابتغاء وجه الله وطاعة الامام وانفق  
الكريمة وبأسر الشريك واجتنب الفساد فى الأرض فان نومه ونهبه اجر كله (وغزوا لا ينفع فيه الكريمة)

ولا يأسر) انضم اليها الاولى (فيه الشريك ولا يطاع فيه ذوالامر) الامام اوثانته (ولا يحتجب)  
بالنساء الملقول في الاربعه (فيه الفساد فذلك الغزو لا يرجع صاحبه ككشاف) من كفاف  
الشيء وهو خياره او من الزرق اى لا يرجع بخير او بئاب يقبضه ولا يعود رأسا براس بحيث لا اجر ولا وذر  
بل عليه الوزر العظيم ولقد ظ المرفوع وامان غزا فخر اوربا وعصى الامام واقعد في الارض فانه لن  
يرجع بالكفاف

\* (ما جاء في الخيل والمسايق بينهما والثقة في الغزو) \*

(مالك عن نافع عن عبد الله بن عمران رسول الله صلى الله عليه وسلم قال الخيل في نواصيها) جمع ناصية  
الشعر المسترسل على الجمجمة ويحتمل انه كنى بالنواصي عن جميع الفرس كما يقال فلان مبارك الناصية  
قوله الخطابي وغيره واستبعده الحفاظ بحديث الصحيحين عن انس مرفوعا البركة في نواصي الخيل  
وللاسماعيلي البركة تنزل في نواصي الخيل قال ويحتمل انه خص الناصية لكونها المقدم منها الشارة الى  
الفضل في اقدامها على العدو ون المؤمن لان فيه اشارة الى الادبار وقدرى مسلم عن جرير رأيت  
رسول الله صلى الله عليه وسلم يلوى ناصية فرسه باصبعه ويقول الخيل معقود في نواصيها (الخير اى يوم  
القيامة) اى الى قربها علم به ان الجهاد قائم الى ذلك الوقت زاد الشيخان عن عروة البارقي مرفوعا الاجر  
والمغنم برفعها بادل من الخير اوبتدبر هو الاجر وفي رواية لمسلم قالوا يا رسول الله قال الاجر والمغنم  
وبه يعلم انه عام اريد به الخصوص اى الخيل المتخذة للغزو بان يقاتل عليها او تربط للغزو ويدل له ايضا  
الخيل اذ لا تلهى الحديث السابق ويحتمل ان المراد جنس الخيل اى انها بصدان يكون فيها الخير فاما ما من  
ارتبطها لعل غير صالح فالوزير اطر يان ذلك الامر العارض ووقع عند السماع على من رواية عبد الله بن نافع  
عن مالك بلفظ الخير معقود وائس في الموطأ ولا في الصحيحين من طريقه نعم لفظه معقود فيه ما من حديث  
عروة البارقي وجرير في مسلم واجدوا نى هريرة في الطبراني وابى يعلى وجابر عند أحمد ومعناه ملازم لها كانه  
معقود فيها قال الطبري ويجوز ان الخير المفسر بالاجر والمغنم استعارة مكنية لان الخير ليس بشيء  
محسوس حتى يعقد على الناصية لكن شبهه لظهوره وملازمته بشئ محسوس معقود يجعل على مكان  
مرتفع فنسب الخير الى لازم المشابهة به وذكر الناصية تجريد الاستعارة والحاصل انهم يدخلون المعقول  
في جنس المحسوس ويحكمون عليه بما يحكم على المحسوس مبالغة في الزوم وقال عياض في هذا الحديث  
مع وخير لفظه من البلاغة والعدوية ما لا مزيد عليه في الحسن مع الجناس السهل الذي بين الخيل والخير  
قال الخطابي وفيه اشارة الى ان المال الذي يكتسب باخذ الخيل من خير وجوه الاموال واطيبها والعرب  
تسمى المال خيرا وقال ابن عبد البر فيه اشارة الى تفضيل الخيل على غيرها من الدواب لانه لم يأت عنه  
صلى الله عليه وسلم في شيء غير ما مثل هذا القول وفي النساء عن انس لم يكن شئ احب الى رسول الله  
صلى الله عليه وسلم بعد النساء من الخيل وقال عياض اذا كان في نواصيها الخير وبعد ان يكون فيها  
شئ فيحتمل ان حديث انما الشؤم في ثلاث الفرس والمرأة والدابة في غير خيل الجهاد وان المعدة له شئ  
المخصوصة بالخير والبركة اذ يقال الخير والشري يمكن اجتماعهما في ذات واحدة فانه فسر الخير بالاجر والمغنم  
ولا يمنع ذلك ان يكون تلك الفرس يتشاهم بها ربا في ان شاء الله تعالى فزيد بسط لذلك في كتاب الجناح  
حيث ذكر الامام الحديث الثاني في حديث الباب رواه البخاري عن القعني ومسلم عن يحيى كلاهما  
عن مالك بن نافع عن جماعة في الصحيحين وغيرهما (مالك عن نافع عن عبد الله بن عمران رسول الله  
صلى الله عليه وسلم سابق) اجري بنفسه او امر او اباح (بين الخيل التي قد اضرمت) بضم المضمة مبني  
للمفعول بان غلفت حتى سمعت وقويت ثم قلل علفها بابتدز القوت وادخلت بيتها وغشيت بالجلال حتى جيت

وعرفت فاذنفت عرقها وخف مجها وقوت على المجرى (من الحفيا) بفتح المهملة وسكون الفاء ففتحة  
ومذمكان خارج المدينة ويجوز ان يقرأه وحكى الحارثي تقديم الفتحة على الفاء وحكى ضم أوله وخطاه  
عياض وغيره (كان امدا) بفتح الهمزة والميم اى غايتها (ثنية الوداع) بالثنية وفتح الواو سميت بذلك  
لان الخارج من المدينة يمشى معه المودعون اليها قال سفيان بن الحفيا الى ثنية الوداع خمسة اميال  
او ستة وقال موسى بن عقبة بينهما ستة اميال او بفتح واوهما البخارى قال الحافظ وهو اخذ لاف قريب  
وسفيان هو الثوري (وسابق بين الخيل التي لم تقهر) بضم التاء وفتح الصاد المجه والميم الثقيلة وفي رواية  
يسكون الصاد وخفة الميم (من الثنية) المذكورة (الى مسجد بني زريق) بضم الزاى ثم راء مقووضة  
وسكون التنية فتقاف ابن عمار قبيلة من الانصار واصله من بني عبد الله بن مسعود بن عبد الله بن مسعود  
وبينهما ميل وقال ابن عتبة ميل او نحوه (وان عبد الله بن عمر كان فيمن سابق بها) اى بالخيال او بهذه  
المسابقة وهذا من قول ابن عمر عن نفسه كما نقول عن نفسك البديل كذا وفي رواية عبيد الله بن عمر  
عن نافع قال ابن عمر وكنت فيمن اجري وعند الاسماعيلي قال ابن عمر وكنت فيمن اجري فوثب بي فرس  
جدارا ولمسلم من رواية ايوب عن نافع فسبقته الناس فطفت بي الفرس مسجد بني زريق اى جادوني  
المسجد الذي هو الغاية واصل التطفيف مجاوزة الحد وفيه مشروعية المسابقة وانه ليس من العيب بل  
من الرياضة المجودة الموصلة الى تحصيل المقاصد في الغزو والانتفاع بها عند الحاجة وهي دائرة بين  
الاستحباب والاباحة بحسب الباعث على ذلك قال القرطبي لا خلاف في جواز المسابقة على الخيل  
وغيرها من الدواب مجانا وعلى الاقدام وكذا الترامى بالسهم واستعمال الاسلحة لما في ذلك من  
التدريب على الحرب وفيه جواز ضم الخيل ولا يفتى اختصاص استحبابها بالخيال المعدة للغزو ومشروعية  
الاعلام بالابتداء والانتها عند المسابقة ونسبة الفعل الى الاقربه لان قوله سابق اى امر او اياج اى  
شامل لذلك وجواز اضافة المسجدين الى قوم مخصوصين وتليه الجمهور خلاف النسخي لقوله تعالى وان  
المساجد لله ويرد عليه حديث الباب وجواز معاملة البهائم عند الحاجة بما يكون تغذيا لها في غير الحاجة  
كالا جاعة والاجراء وتنزيل الخلق منازلهم لانه صلى الله عليه وسلم غاب بين منزلة المضر وغير المضر  
ولو خلاهما لا تعاب ما لم تقهر وأخرجه البخارى في الصلاة عن عبد الله بن يوسف ومسلم عن يحيى بن يحيى  
القيمي كلاهما عن مالك بن نافع وعبيد الله واليث وموسى بن عقبة وايوب كلهم عن نافع في التخييم  
وغيرهما (مالك عن يحيى بن سعيد انه سمع سعيد بن المسيب يقول ليس برهان الخيل باس) وان لم يقع في  
حديث ابن عمر المذكور عند مالك والائمة الستة لانه جاء في بعض طرقه عند احمد من رواية عبد الله بن قتيبة  
العين عن نافع عن ابن عمر ان النبي صلى الله عليه وسلم سابق بين الخيل وراهن وقد اتفقوا على جواز  
المسابقة بعوض بشرط كونه من غير ايتساقين كما قال (ذا دخل فيها محال فان سبق) بالنسبة للفاعل  
(أخذ سبق) بفتح تى اى الزمن الذي يوضع لذلك (وان سبق لم يكن عليه شيء) بشرط ان لا يخرج  
الحال من عنده شيئا للخروج اقدم من صورة الثمار وهو ان يخرج كل منهما مسبقا فن غلب اخذه فهذا  
ممنوع اتفاقا واجهوا على جواز المسابقة بلا عوض لكن قصر دامالك والشافعي على الخف والحافر والنمل  
محدث لا سبق الا في نسل او خف او حافر رواه الترمذي وحسنه ابن حبان وصححه عن ابي هريرة  
وخصه بعض العلماء بالخيال واجازه عطاء في كل شيء (مالك عن يحيى بن سعيد) مرسل وصله ابن عبد البر  
من طريق عبيد الله بن عمر وانه يروي عن مالك عن يحيى بن انس (ان رسول الله صلى الله عليه وسلم رى)  
بكسر الراء وهمز مفتحة للجهول (يمنح وجه فرسه بردانه فسئل عن ذلك فقال اى عوتبت الليلة في الخيل)  
ووصله ابو عبيدة في كتاب الخيل له من طريق يحيى بن سعيد عن شيخ من الانصار وقال في اذالة الخيل

وله من مرسل عبد الله بن دينار وقال ان جبريل بات الليلة بعائني في اذلة الخيل اي امتهانها قال ابو  
يحيى ان ذلك وحى في المنام ويحتمل في القطة انتسى والظاهر الثاني (مالك عن حميد الطويل) الخ زاعي  
العمري (عن انس بن مالك) والبخاري عن ابي اسحاق الفزاري عن حميد قال سمعت انس يقول (ان  
رسول الله صلى الله عليه وسلم حين خرج الى حبر) وزن جعفر مدينة كبيرة ذات حصون ومزارع على  
ثمانية برد من المدينة الى جهة الشام قال ابو عبيد البكري سميت باسم رجل من العباسيين نزلها قال  
ابن اسحاق خرج اليها النبي صلى الله عليه وسلم في بقية الحرم سنة سبع فاقام بها مائة باضع عشرة  
ليلة الى ان فتحها في صفر (اناها ليل) لا تخالفه رواية الصحيح عن محمد بن سيرين عن انس صبحنا خبير  
بكرة كمل على انهم قدموها ليل او اتوا دنها ثم ركبوها اليها بكرة فصبحوها بالقتال والاغارة وبشير  
الى هـ ذاقوله (وكان اذا اتى قوما بابل لم يفر) بضم الباء وكسر الفين المعجمة من اغار وفي لفظ لا يفر  
عليهم وفي رواية التنيسي لم يفرهم بكسر الفين ايضا من الاغارة وبعض الرواة لم يفرهم بفتح الباء  
وسكون القاف وفتح الراء وسكون الواحدة وصحح الاول (حتى يصح) اي يطلع الفجر والبخاري  
عن اسماعيل بن جعفر عن حميد عن انس كان اذا غزا قوما لم يفرس حتى يصح وسقط فذا سمع اذا نأ  
كف عنهم والاغارة قال فيخرجنا الى خيبر فانتبها اليهم ليل فلما صبح ولم يسمع اذا نأركب (فخرجت  
يهود) وفي رواية القعني والتنيسي فلما اصبح خرجت يهودا زادا احمد عن قتادة عن انس الى زروعهم وذكر  
الواقدي انهم سمعوا تصد النبي صلى الله عليه وسلم لهم وكانوا يخرجون كل يوم مسلحين مئة مدين فلا يرون  
احدا حتى اذا كانت الليلة التي قدم فيها المسلمون ناموا فلم يتحرك لهم دابة ولم يصح لهم ديك فيخرجوا  
بمساحيم) بهم ملتين مخفقا جمع مسحة كالحجاف الا انها من حديث طالبن زروعهم (ومكانهم) بوقية  
جمع مكمل بكسر الميم القفة الكبيرة يحول فيها التراب وغيره (فلما راوه قالوا) هـ (محمد) او جاء محمد  
(والله) قسم (محمد والحجس) اي الجحش كما فسره البخاري سمي خيما لانه خمسة اقسام وخيمته وميسرة  
ومقدمة وقلب وجناحان وضبطه عياض وغيره بالرفع على محمد والنصب مفعول معه (فقال رسول الله  
صلى الله عليه وسلم الله اكبر) كبر حين انجز له وعدة زائدة في رواية للبخاري (انا نوفي اخرى فرفع يديه  
وقال الله اكبر) (حرب خيبر) اي صارت خرابا قال القاضي عياض قيل تغال بخربها بما رآه في ايديهم  
من آلات الخراب من المساحي وغيرها وقيل اخذه من اسمها والاصح انه اعلم الله بذلك وقال السهيلي  
يؤخذ منه الله قل لانه صلى الله عليه وسلم لما رأى آله الله دم مع ان لفظ المسحاة من سموت اذا قشرت  
أخذ منه ان مدينتهم ستخرب قال الحافظ ويحتمل انه قاله بطريق الوحي ويؤيده قوله (اي اذا نزلنا  
بساحة قوم) بفتحهم وقرئتهم وحصونهم واصل الساحة القضاء بين المنازل (فساء صباح المندرين) اي  
بئس الصباح صباح من انذبا العذاب وفيه جواز التمثل والاستشهاد بالقرآن والاقباس قاله ابن عبد البر  
وابن رشيقي والنووي ولا أعلم خلافا في جوازه في النثر في غير الجون والخلاعة وهزل القسافي وشربه  
الخمروا للاطاة والنف في جواز ذلك قديما ابو عبيد القاسم بن سلام كتاب جامع فيه ما وقع للصحابة والتابعين  
من ذلك بالاسانيد المتصلة اليهم ومن المتأخرين الشيخ داود الساذلي الباسحلى كراسة قال فيها الاخلاق  
بين الشافعية والمالكية في جواره وقوله عن عياض والباقلاني وقال كفى بهما حاجة غير انهم كرهوه  
في الشعر خاصة وروري الخطيب البغدادي وغيره بالاسناد عن مالك انه كان يستعمله وهذا كبرجة  
على من يرغم ان مذهب مالك تحريمه والعدة في نفي الخلاف على الشيخ داود فهو أعرف بمذهبه واما  
مذهب الشافعي فأنتم مجمعون على الجواز والاحاديث الصحيحة والآثار عن الصحابة والتابعين تشهد لهم  
من نسب تحريمه لمذهب الشافعي فقد فسر وأبان عن انه أجهل المجاهلين قاله السيوطي لمخاضه وموقفه



عليه بالوهم في قوله في عقود الجمان

قلت وأما حكمه في الشرع \* فذاك مشدد في المنع  
وليس فيه عندنا صراحة \* لكن يحكي النووي أبا حه  
في الوعد نرادون نظم مطلقا \* والشرف المسمى فيه حقا  
جواره في الزمذ والوعظ وفي \* مدح النبي ولو نظم فائق

وقفة استحباب التكبير عند الحرب وثبته وقد قال تعالى إذا القيتهم فمئة فائتوا إذا كروا الله كبيرا  
وأخرجه البخاري مناعا القعني وفي المنزاري في البخاري وغيره وله طرق في الصحيحين وغيرهما بزيادات  
اسماعيل بن جعفر وأواسحاق الفزاري في البخاري وغيره وله طرق في الصحيحين وغيرهما بزيادات

(مالك عن ابن شهاب) محمد بن مسلم الزهري (عن حميد) بضم الحاء (ابن عبد الرحمن بن عوف)

الزهري (عن أبي هريرة عن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال من أتق زوجين) أي شيتين من  
نوع واحد من أنواع المال وقد جاء مفسرا مرفوعا بعشرين شاتين حارين درهمين

وزاد اسماعيل القاضي عن أبي مصعب عن مالك من ماله (في سبيل الله) أي في طاب ثواب الله  
وهواعم من الجهاد وغيره من العبادات وقال التوريشي يحتمل أن يريد به تكرير الاتفاق مرة بعد أخرى

قال الطبري وهذا هو الوجه إذا جعلت التثنية على التكرير لأن القصد من الاتفاق التثبت من النفس  
بالاتفاق كزائم الأموال والمواظبة على ذلك كما قال تعالى مثل الذين يفتنون أموالهم ابتغاء مرضاة

الله وتثبتوا من أنفسهم أي لئلا يتبدل المال الذي هو شقيق الروح وبذلك أشق شيء على النفس من سائر  
العبادات الشاقة (نودي في) أي عند دخول (الجنة) وفي رواية مع نودي من أبواب الجنة (باعتد الله

هذا الخبر) أي فاضل لاجعني أفضل وإن أوجه اللفظ فقايدته رغبة السامع في طلب الدخول من  
ذلك الباب وبين البخاري من وجه آخر عن أبي هريرة بيان الداعي ولقظه دعاه خزنة الجنة كل خزنة باب

أي خزنة كل باب أي قل حليم فم اللام لفة في فلان وبه ثبتت الرواية وقيل ترخيه فاللام مقحوجة قاله  
الحافظ وقال الباجي يحتمل أن يريد هذا خبر الله لك وأقبل إليه من هذا الباب أو هذا خبر أبواب

الجنة لأن فيه الخير والثواب لدى اعتدلك (من كان من أهل الصلاة) أي من كانت أغلب أعماله  
واكثرها (دعى من باب الصلاة) قال المحافظ ومعنى الحديث أن كل عامل يدعى من باب ذلك

المعمل وقد جاء ذلك صريحا من وجه آخر عن أبي هريرة بلفظ لكل عامل باب من أبواب الجنة يدعى به  
بذلك العمل أخرجه أحمد وابن أبي شيبة بإسناد صحيح (ومن كان من أهل الجهاد دعى من باب الجهاد)

محل الشاهد من الحديث (ومن كان من أهل الصدقة) الأكثرين منها (دعى من باب الصدقة) وليس  
هذا تكرار مع قوله في صدر الحديث من أتق زوجين لأن الاتفاق ولو قل خير من الخيرات العظيمة

وذلك حاصل من كل أبواب الجنة وهذا استدعاء خاص (ومن كان من أهل الصيام) الأكثرين منه  
(دعى من باب الريان) مشتق من الري يخص بذلك لما في الصوم من الصبر على ألم العطش والعناء

في ثم أخبر قاله الباجي وقول المحرري أن كان الريان علما للباب فلا كلام وإن كان صفة فهو من الزواهد الذي  
يروى والمعنى أن الصائم تعطيشه نفسه في الدنيا يدخل من باب الريان ليأمن من العطش وثوابه على

ذلك وفي التعبير بالريان إيهام إلى زيادة أمر الصوم ومبادرة التحول له واجتمعا أنه يدعى إليه كل من روى من  
حروصه صلى الله عليه وسلم رده عياض بأه لا يختص المحوص بالصائمين والباب مختص بهم قال وعلى أنه

اسم للباب فسمى بذلك لاختصاص الداخلين فيه بالري قال المحافظ قد كرر أربعة أبواب من أبواب الجنة  
وهي ثمانية وفي الحجج باب بلا شك والثلاثة باب الأكثرين القبط العاقين عن التماسين رواه أحمد

عن الحسن مرسلان الله نأبأ في الجنة لا يدخله الا من عفا عن مظلمة والباب الايمن الذي يدخل منه  
من لاحساب عليه ولا عذاب والاثمن للباب الذي ذكر في الترمذي ما يوحى اليه ويحتمل انه باب العلم  
ويحتمل ان المراد بالابواب التي يدعى منها الابواب من داخل ابواب الجنة الاصلية لان الاعمال الصالحة اكثر  
عددا من ثمانية انتهى ولا يرده عليه ان الذين لا حساب عليهم يتصورون كما ورد لاحتمال ان هذا الباب من  
اسفل الجنة التي يتصورون منها فاطاق عليه انهم دخلوا منها بحسب اوانه قد ذهب تكريما وان لم يدخلوا  
منه وتبع في هذا الباب الايمن عياضا وقد تقدم ابو عبد الله الا في بان المراد بالايمن ما عن من الداخل  
وذلك يختلف بحسب الدخايل وانما يكون بابا اذا كان اسما وعلا على باب معين (فقال ابو بكر الصديق  
يا رسول الله) زاده من ابني انت وامي (ما على من يدعى من هذه الابواب من ضرورة) قال المظهر  
مانافاة ومن زائدة أي ليس ضرورة على من دعى منها اذ لو دعى من واحد لمحصل مراده وهو دخول الجنة  
مع انه لا ضرورة عليه ان يدعى من جهة بل هو تكريم واكثر وقال ابن المنبر وغيره يريد من أحد تلك  
الابواب خاصة دون غيره من الابواب فاطاق الجميع واراد الواحد وقال ابن بطال يريد من لم يكن  
الا من أهل خضلة واحدة من هذه المحصل ودعى من بابها لا ضرر عليه لان الغاية المصلوبة دخول الجنة  
وقال الطيبي لما خص كل باب عن اكثر نوعا من العبادة وسمع ذلك لصديق رغب في ان يدعى من كل باب  
وقال ليس على من دعى منها ضرر بل شرف واكرام فقال (فهل يدعى احدهم من هذه الابواب كلها)  
ويختص بهذه الكرامة (قال نعم) يقال له عند كل باب ان لك هنا خيرا عذبه الله ثم ابدت لك مختصة  
بالدخول من هذا الباب قاله الباغي وقال المحافظ وغيره يدعى منها كلها على سبيل التخيير في الدخول من  
أي شاء اكرامه لاستحالة الدخول من الكل معا فاما يدخل من واحد وله العمل الذي يكون أغلب  
عليه ولا ينافيه ما في مسلم عن عمر فروقا من توضأ ثم قال اشهد ان لا اله الا الله الحديث وفيه فتحت له  
ابواب الجنة يدخل من أي شاء لانها تفتح له تكريما وانما يدخل من باب العمل الغالب عليه (وارجوان  
تكون منهم) قال العلماء جاء من الله ومن نبيه واقع وبه صرح في حديث ابن عباس عند ابن حبان ولفظه  
نقال اجل وانت هو يا ابا بكر وفي الحديث اشهد ان لا اله الا الله يدعى من تلك الابواب كلها واشارة الى ان المراد  
ما يتوقع به من الاعمال المذكورة لا واجباتها الكثيرة من يجمع له العمل بالواجبات بخلاف التطوعات  
نقل من يجمع له العمل بجميع انواعها ثم الاتفاق في الصدقة والجهاد والعلم والجمع ظاهر ما في غيرها من كل  
فيمكن ان المراد بالاتفاق في الصلاة فيما يتفق بوسايلها من تحصيل آلتها من طهارة وتطهير وتوب وبدن  
ومكان وفي الصيام بما يتقويه على فعله وخلوص القصد فيه والاتفاق في العفو عن الناس وترك ما يجب له  
من حق وفي التوكل ما يتفق على نفسه في مرضه مما لا اله من التصرف في طلب المماش مع الصبر على  
المصيبة أو يتفق على من اصابه مثل ذلك طلب الثواب والاتفاق في الذكر على نحو ذلك وقيل المراد  
الاتفاق في الصلاة والصيام ببدل النفس والبدن فيهما فالعرب تسمي ما به ذلها المرأة من نفسه صدقة  
كما يقال انفق في طلب العلم عمرى وبذات فيه نفسى وهذا معنى حسن وابعدهم قال المراد بالزوجين  
النفس والمال لان المال في الصلاة والصيام ونحوهما ليس بظاهر الا بالمأويل المتكتم وكذا من قال  
التفقة في الصيام تقع بتطهير الصائم والاتفاق عليه لان ذلك يرجع الى باب الصدقة وفي الحديث ان من  
اكثر من شيء عرف به ان اعمال البر قل ان يجمع كلها الشخص واحد على السواء وان الملائكة تحب  
صالحى بن آدم وتفرح بهم وان الاتفاق كلها كان اكثر كان افضل وان تمت في الخير في الدنيا والآخرة  
مطلوب وانخرجه البخاري في الصيام من طريق معمر بن مالك به وتابته شعيب في البخاري ويونس  
وصالح بن كيسان ومعمر في مسلم الاربعة عن ابن شهاب

\*(الحارث بن أسلم من أهل ذمعة أرضه)\*

مصدروا حرز كذا إذا جعله في المكان الذي يحفظ فيه استعبرنا لما كتبه الأرض بالاسلام كأن اسلامه ممكن  
 حرزها وحفظه اليه (سئل مالك عن امام قبل الحزبة من قوم فكأنوا يعطونها) أي الحزبة (أرايت)  
 أي أخبرني (من أسلم منهم أتكون له أرضه أو تكون للمسلمين ويكون لهم ماله فقال مالك ذلك يختلف  
 اما أهل الصلح فان من أسلم منهم فهو أحق بأرضه وماله) دون المسلمين (واما أهل الفتنة الذين أخذوا  
 عنوة) أي بالقهر والغلبة (من أسلم منهم فان أرضه وماله للمسلمين لان أهل الفتنة قد غلبوا) بضم  
 الفين معني للجهول (وصارت فينا للمسلمين) قال تعالى وأورثكم أرضهم وديارهم وأموالهم (واما  
 أهل الصلح فانهم قد منعوا أموالهم وأبغضهم) من القتل واستمر (حتى صالحوا عليها فليس عليهم  
 إلا ما صالحوا عليه) فلهم أرضهم اذا أسلوا وأموالهم واعاد هذا لاجل تلبية لكم الذي قدمه

\*(الدفن في قبره من ضرر ربه وانقاذني بكرضى الله عنه عده) بكسر العين وفتح الدال

مصدروا وعدا وعدة في الخير (التي صلى الله عليه وسلم بعد وفاة رسول الله صلى الله عليه وسلم  
 (مالك عن عبد الله بن عبد الرحمن بن أي صفعه) بصادين مفتوحين بعد كل عين مهملة  
 الانصاري المازني (انه بلغه) قال أبو عمر يختلف الرواة في قطعة ويشمل معناه من وجوه صحاح (ان عمرو)  
 بفتح العين (ابن الجوح) بفتح الجيم وخفة الميم واسكان الواو ومعهم ملة ابن زيد بن حرام بن كعب بن غنم بن  
 سلمة الانصاري من سادات الانصار وبني سلمة واشرافهم روى البخاري في الادب المفرد والسير الساج وأبو الشيخ  
 وأبو نعيم عن جابر قال لارسول الله صلى الله عليه وسلم من سيدكم يا بني سلمة قالوا المجد بن قيس على انا  
 نجله فقال سيدكم هكذا ومزيده واي داء ادا وأمن النخل بل سيدكم الابيض المجد عمرو بن الجوح قال  
 وكان عمرو يول على رسول الله صلى الله عليه وسلم اذا تزوج (وعبد الله بن عمرو) بفتح العين ابن حرام بن  
 ثعلبة الخزرجي القمي البدرى والد جابر الصحابي المشهور وأخرج أبو يعقوب وابن السككن عن جابر رفعه  
 جزي الله الانصار عنا خير الاسماء عبد الله بن عمرو بن حرام وسعد بن عباد ورواه النسائي بلفظ الاسماء  
 آل ابن حرام عمرو (الانصار بين المسلمين) بفتح السين واللام نسبة الى بني سلمة بكسر اللام بطن من  
 الانصار الخزرج (كانا قد حفر السيل قبزهما) ولابن وضاح عن قبحهما على قضمين حفر معني كشف  
 والافحفر بعدى بنفسه (وكان قبحهما ما يلي السيل وكانا في قبر واحد) روى ابن اسحاق عن أبيه عن  
 رجال من بني سلمة ان النبي صلى الله عليه وسلم قال حين اصيب عبد الله بن عمرو وعمرو بن الجوح اجمعا  
 بينهما فانهما كانا متصادقين في الدنيا وأخرج ابن أبي شيبة عن قتادة قال أتى عمرو بن الجوح النبي  
 صلى الله عليه وسلم فقال يا رسول الله أرايت ان قاتلت في سبيل الله حتى اقتل تراني أمشي برحلي هذه  
 صحيفة في الجنة قال نعم وكانت عرجاء فقتل يوم احد هو وابن أخيه جابر النبي صلى الله عليه وسلم به فقال  
 اني أراك تمشي برحلك هذه صحيفة في الجنة وأمر صلى الله عليه وسلم بهما فولاههما فدفنوا في قبر واحد  
 وأخبره أجدنا بن سعد حين قال ابن عبد البر ليس هو ابن أخيه وإنما هو ابن عمه قال الحافظ وهو كمال  
 فلهما كان أسن منه قال وابن الجوح كان صديق عبد الله وزوج اخته هند بنت عمرو (وهما بمن استشهد  
 يوم احد فحفر عنهما ليغرا من مكانهما) أي لينة لانهما لم كان غيره لاجل السيل (فوجد المقتبرا  
 كأنهما ما نانا الامس) لان الأرض لا تأكل جسم الشهد (وكان أحدهما قد جرح فوضع يده على جرحه  
 قد فرف وهو كذلك فأميطت) نحتت (بده عن جرحه ثم أرسلت فرجعت كما كانت) ولا تقولوا لمن يقتل  
 في سبيل الله اموات بل أحياء ولكن لا تشعرون (وكان بين احدوين يوم حفر عنهما ست وأربعون

سنة) وفي الصحيح عن جابر كان أبي أول قتل وذوق من معه أتى في قبر ثم نطب نفسه أن تركه مع الآخر فاستقر حته بعد ستة أشهر فاذا هو كيم وضعته فجعلته في قبر على حدة وهذا يختلف في الظاهر حديث الموطأ هذا وجع ابن عبد البر تعدد القصة وبطريقه المحافظ بأن الذي في حديث جابر أنه دفن أباه في قبر وحده بعد ستة أشهر وحديث الموطأ أنهما وجداني قبر واحد بعد ست وأربعين سنة فاما ان المراد بكونهما في قبر واحد وقرب المجاورة أو ان السيل جرف أحد القبرين حتى صاروا واحد وقد ذكر ابن اسحاق القصة في المغازي فقال خديتي أبي عن اشياخ من الانصار قالوا لما ضرب معاوية عينه التي مرت على قبور الشهداء انفجرت العين عليهم فبحث فأنخرجنهما يعني عمر وعبد الله وعلمهما بردتان قد غطي بهما وجوههما وعلى اقدامهما شي من نبات الارض فأنخرجنهما كما أنهما دفنا بالامس وله شاهد باسناده صحيح عند ابن سعد عن جابر (قال مالك لا بأس بان يدفن الرجلان والثلاثة في قبر واحد من ضرورة) لا غيرهما لما رواه اصحاب السنن وصححه الترمذي عن هشام بن عمار الانصاري قال جاف الانصار الى رسول الله صلى الله عليه وسلم يوم احد قالوا اصابنا قرح وجهد قال احرقوا واوسدوا واجعلوا الرجلين والثلاثة في القبر (ويجعل الاكبر) في الفضل وان كان أصغر سننا (مما يلي القبلة) لما في الصحيح عن جابر كان صلى الله عليه وسلم يجمع بين الرجلين من قتلى احد في ثوب واحد ثم يقول إنهما أكثر اخذ الاثران فاذا اشير له الى احدهما قدمه في اللحد (مالك عن ربيعة بن ابى عبد الرحمن) الذي في احد الاعلام يعرف بربيعة الراي (الله قال) منقطع قال ابو عمر ياتفاق رواة الموطأ يشتمل من وجوه يحتاج عن جابر قال (قدم على ابى بكر الصديق) في خلافته (مال من البحرين) بلفظ تنبيه بغير بلد معروف من مال الجزيرة التي كان النبي صلى الله عليه وسلم صالحهم عليها وأمر عليهم الغلامين الحضري ونعت ابا عبيدة ياتي بجزيرتها كافي البخاري من حديث عمرو بن عوف فأعني ذلك عن قول ابن بطلان يحفل ان يكون المال من الخمس او من الفقه (فقال) على لسان المنادي (من كان له عند رسول الله صلى الله عليه وسلم وای) بفتح الواو واسكان الحزمة مصدر وای بزنة وعى وعد وضمان (اوعدة) بكسر الهمزة وخفة الدال المهمة لئلا أي وعد وكان الراوي شك في اللفظ وان اتحد المعنى وفي البخاري دين اوعدة (فلما نتي) أف له به (فجاءه جابر بن عبد الله فحفل له ثلاث حقنات) جمع حقنة وهي ما يعلل الكفين والمراد به حقن له حقنة وقال عدها فوجدها خمسةائة فقال له خذ منها ففي البخاري عن جابر قال لي رسول الله صلى الله عليه وسلم لو قد جاء مال البحرين لقد اعطيتك هكذا وهكذا وهكذا اي ثلاثا فلما قبض صلى الله عليه وسلم وجاء مال البحرين أمر ابوبكر مناديا فنادى من كان له عند رسول الله صلى الله عليه وسلم دين اوعدة فلما نسا فأتيته فقالت ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قال لي كذا وكذا فعني لي ثلاثا وفي رواية له فعني لي خمسة وقال عدها فوجدتها خمسةائة قال فخذ منها امرتين وفي اخرى له ايضا فقيل لي ائت فحتمت خمسة فقال لي عدها فوجدتها فاذا هي خمسةائة فاعطاني القاء وخمسةائة والمراد بالخمسة الحقة على ما قال المروري انهم ما معني وان كان المعروف ان الحمة ملء كف واحدة قال الاسماعيلي لما كان وعده صلى الله عليه وسلم لا يجوز ان يختلف نزول اوعدة منزلة الضمان في الصحة فربا يئنه وبين غيره ممن يجوز ان يفي وان لا يفي وأشار غير واحد الى ان ذلك من خصائصه صلى الله عليه وسلم وقال ابن بطلان وابن عبد البر لما كان النبي صلى الله عليه وسلم اولي الناس بمكارم الاخلاق أدى ابوبكر مواعيده عنه ولم يسأل جابر البينة على ما ادعاه لانه لم يدع شيئا في ذمة النبي صلى الله عليه وسلم وانما ادعى شيئا في نيت المال الموكول امره الى اجتهاد الامام فوفاه له ابوبكر وهذا وفي رواية للبخاري ايضا عن جابر فأتيت ابا بكر فأتيت له فلم يعطني ثم أتيت فلم يعطني ثم أتيت

الثالثة نفقت سائلتك فلم تعطني فأما ان تعطيني وأما ان تبخل علي قال قالت تبخل علي وأني داء أد وأمر  
البخل ما منتهك من مرة إلا وأنا أريد ان أعطيك وانما أحرأ بوبك وعاطا عجا برحتي قال له ذلك  
إملا ما رآهم منه أو خشيته ان يحمله ذلك على المحرص على العطاء أو لا يكتر الطالبون لئلا ذلك ولم يرد به  
المنع على الإطلاق ولذا قال له ما منعك من مرة منح وهذا المال ألا في زمن الصديق غير المال ألا في  
من البحرين زمن النبي صلى الله عليه وسلم ففي الصحيح عن عمرو بن عوف الانصاري البدرى انه صلى الله  
عليه وسلم بعث ابنا عبدة بن الجراح الى البحرين يأتي بجزيرتها وكان صلى الله عليه وسلم صالح أهل البحرين  
وأمر عليهم الدلائن المحضرى فقدم أبو عبدة من البحرين بمال فسمعت الانصار يقدموه فوافقت صلاة  
الصحيح مع النبي صلى الله عليه وسلم فلما صلى بهم انصرف فتهرضوا له فقبس حين رآهم وقال اظكم قد سمعتم  
أن ابنا عبدة قدم بشئ قالوا أجل يا رسول الله قال فأبشروا والله لو ما يسركم فوالله ما انقرأ خشى عليكم  
ولكن أخشى عليكم ان تبسط الدنيا عليكم كما بسطت على من كان قبلكم فتنافسوها كما تنافسوها  
وتهلككم كماهلككم في الصحيح عن أنس أن النبي صلى الله عليه وسلم بعث من البحرين فقال انثروا  
في المسجد وكان أكثر مال أتى به الى ان قال فما قام رسول الله صلى الله عليه وسلم وثم منادى بهم وفي مصنف  
ابن ابي شيبة انه كان مائة ألف والله أعلم

\* (كتاب الذنور والايمان) \*

جميع نذر مصدر نذر بفتح الدال ينذر بضمها وكسرهما وهولته الوعد بخير او شر وفي الشرع التزام قربة غير  
لازمة بأصل الشرع وحديث من نذر ان يعصى الله فلا يعصه انما ساء نذرا باعتبار الصورة كما قال في الخبر  
وبائعها مع بطلان البيع ولذا قال في الحديث الا لا نذري معصية والايمان بفتح الهمزة جمع بين وهي  
خلاف اليسار طلق على الحلف لانهم كانوا اذا اتحا لقوا أخذ كل يمين صاحبه والحفظ لها الموقوف عليه  
كحفظ اليمين وسمى آية وحلفا وشرعا تحقيق ما لم يجب بذكر اسم من أسماه الله تعالى او صفته من صفاته  
هذا ان قصد بها الموجبة للكفارة والا زبد رما فيم مقامه ليدخل الحلف بنحو طلاق أو عتق  
وابتداءه بالجملة تبركاً فقال

\* (بسم الله الرحمن الرحيم) \*

\* (ما يجب من النذور في الشيء) \*

(مالك عن ابن شهاب عن عبد الله بن عمر بن الخطاب) بفتحها (ابن عتبة) بضمها  
واسكان الفوقية (عن عبد الله بن عباس ان سعد بن عباد) الانصاري الخزرجي احد النقباء وسيد  
الخزرج وأحد الاحاد وقع في صحيح مسلم انه شهد بدرا والمعروف عندها بل المغازي نهى الخزرج  
فنهش فأقام مات بالشام سنة خمس عشرة وقيل غير ذلك قال الحافظ هكذا رواه مالك وتبعه الليث وبكر  
ابن وائل وغيرهما عن الزهري وقال سليمان بن كثير عن الزهري عن عبد الله عن ابن عباس عن  
سعد أن خرج جميع ذلك الناسى وأخرجه ايضا من رواية الأوزاعي وابن عيينة كلاهما عن الزهري عن  
الوجهين وابن عباس لم يدركه القصة فترجى رواية من زاد عن سعد وكون ابن عباس أخذه عنه ويحتمل  
انه أخذه عن غيره وان قال عن سعد بن عباد لم يهده الرواية وانما أراد عن قصة سعد ففتح  
الروايتان (استفتى رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال ان أمي) عمرة بنت مسعود وقيل سعد بن قيس  
الانصاري الخزرجية أسلمت وبايعت (مات) والنبي صلى الله عليه وسلم غائب في غزوة دومة الجندل  
وكانت في شهر ربيع الأول سنة ثمان وكان ابنها سعد معه فدم النبي صلى الله عليه وسلم فجاء قبرها

فدلى على قبر جليل بعد دفننا به هز كره ابن سعد فهذا الحديث مرسل محض لان ابن عباس كان جليل  
 بمكة مع ابي عبد الله فيقتل الله جلله عن سعدا وعن غيره (وعليه انذر) وجب كانت عقلمة على شئ حصل  
 (ولم يقتضه) لتعذره بسرعة موته وان آخرته مجاوزة تاجه اذ لا يلزم تجملته ما لم يلب على الظن القوات  
 واستحب تجملته لبراءة الذمة ويحتمل ان يريد عليها انذر لم يجب آذانه فسات قبله لم يلزم قضاءه وان فعل  
 فحسن كإكمال عمر للنبي صلى الله عليه وسلم اني نذرت اعتك كافي يوم في الجاهلية فقال له اوف بندرك فأمره  
 بوفائه وان لم يلزم ما نذره في كفره والاظهر الاول لان على انما يستعمل فيما يجب كان الاظهر ان نذرها  
 مطلق ادلو كان مقيدا الاستفسار ما لشي صلى الله عليه وسلم لان المقيد منه ما يجوز وما لا يجوز وقاله البايع  
 وقال ابن عبد البر قيل كان صليما ما نذره ولا يثبت ذلك واطال في تضعيفه وقيل كان عتقا الحديث القاسم بن  
 محمد ان سعدا قال ان امي ملكك فهل ينهه ان اعنت عنها فقال صلى الله عليه وسلم نعم وقيل كان صدقة  
 لا تاراجات في ذلك وقيل نذرا مطلقا على ظاهر حديث ابن عباس وكفارتها كفارة بين عند الاكثر  
 وروى ذلك عن عائشة وابن عباس وجابر وجباعة من اتباعه من انتهى وفي رواية سليمان بن كبر عن  
 الزهري بسنده ان سعدا قال اني نذرت عن امي ان اعنت عنها قال اعنت عن امك رواه النسائي قال المحافظ  
 فافادت هذه الرواية النذر المذكور وهو العتق فسات قبله ويحتمل ان يذرها مطلق فيكون الحديث  
 حجة لقول ان كارتها كفارة بين والحق اعلى كدارات اليمن فلذا امره ان يعنت عنها (فقال صلى  
 الله عليه وسلم آفة عنها) يستحب بالالا وجوبا خلافا لظاهر الآية اما بظواهر الارقاء ليس سواء كان في مال  
 او بدن وروى الدارقطني في الغرائب عن جابر بن خالد عن مالك بسنده ان سعدا قال يا رسول الله اني ماتت  
 امي ان تصدق عنها او قدمت قال نعم قال فأتاني قال آسق الماء والمحفوف عن مالك حديث الباب  
 وروى النسائي من طريق سعيد بن المسيب عن سعد بن عباد قال قلت يا رسول الله ان امي ماتت  
 فأريد ان تصدق عنها قال نعم قلت اي الصدقة افضل قال سقي الماء والخيار ان سعدا قال اني ففسيهاش ان  
 تصدق به عنها قال نعم قال فاني اشهد ان حافظي الخراف صدقة عليها وفي رواية انها كانت تحب  
 الصدقة وطريق الجمع انه تصدق عنها بذلك كما امتن سقي الماء والمحفوف المسمى بالخيار في بكسر الميم  
 وسكور الحجة وبالفقاء قال الساجي الاستفتاء يكون لجميع الامعة مع النبي صلى الله عليه وسلم والعامي  
 مع العالم راما العالمان لمجتمدان فسؤال أحدهما الا خر على وجه المدا كره والمنظرة جاز اذا التزم  
 شروط المناظرة من الانصاف وقصد اظهار الحق والتعاون على الوصول اليه وأما سؤاله مستفتيا  
 مع تساويه في العلم وتمسك السائل من النظر والاستدلال فلا يجوز انصافا فان كان لاحدهما  
 شعور في العلم فهو يجوز ان دونه بقليله مع تمكنه من النظر والاستدلال الذي عليه الجمهور انه لا يجوز  
 بعد فالبعض اصحاب أبي حنيفة فان خاف السالم فوات جازية فذهب عبد الوهاب الى جواز استفتاء  
 غيره ومنع منه شرا ايجابا وقالوا ان تركها لغيرة وهذا يتصور فيما يستفتي فيه وأما ما يخصه فلا بد فيه  
 بما قاله عبد الوهاب انتهى ولم يظهر له مطابقة ترجمة الحديث ورواه البخاري في الوصايا عن عبد الله  
 ابن يوسف ومسلم عن يحيى كلاهما عن مالك بن نابه شعيب بن أبي حمزة عن عبد الله بن  
 في الصحيحين ويونس ومعمرو بن بكر بن وائل عندهم سلم كلهم عن ابن شهاب وقال ابن عبد البر ليس عن مالك  
 ولا عن ابن شهاب اختلاف في استاذ هذا الحديث وقدروا هشام بن عروة عن ابن شهاب حدث به  
 الدارقطني عن هشام بن عروة عن عبد الله بن سليمان عن هشام بن عروة عن ابن شهاب حدث به  
 انتهى ورواه بسنده في مسلم (مالك عن عبد الله بن أبي بكر بن محمد بن عمرو بن نحر عن الزهري باستادته  
 عنه) قال ابن محمد له في عمرة بنت حرم حجة جد عبد الله بن أبي بكر وقيل لماعته مجازا وتعبه المحافظ

بأن عمرة صحابية قديمة روى عنها جابر الصحابي فرواية عبد الله عنها منقطعة لأنه لم يذكرها  
 فالظاهر أن المراد عمته الحقيقية وهي أم عمرو وأمام كذا من انتهى والاصل الحمل على الحقيقة وعلى مدعى  
 العجة الجارية بسان الرواية التي فيها دعواه خصوصاً مع ما لم علمها من انقطاع السند والاصل خلافه  
 (أنها حدثته عن جدته أنها كانت حلفت على نفسها مشياً إلى مسجد قبا) بضم القاف على ثلاثة  
 أميال من المدينة (خاتمت ولم تقضه فأفتى عبد الله بن عباس ابتها أنها تمشي عنها) لأن الاصل  
 أن الابتها إلى قبا مرغ فيه ولا خلاف أنه قرينة أن قرب منه ومذهب ابن عباس قضاء المشي عن  
 البيت وكذا غيره روى ابن أبي شيبة عنه إذا مات وعليه نذر قضى عنه وله ولا يمارضه ما رواه النسائي  
 عنه لا يصلي أحد عن أحد ولا يصوم أحد عن أحد في حق الحي والاثبات في حق الميت  
 ولم يأخذ بقوله في المشي إلا ثمة ولذا (قال مالك لا تمشي أحد عن أحد) قال ابن القاسم إنه كسر مالك  
 الأحاديث في المشي إلى قبا ولم يعرف المشي إلا إلى مكة خاصة قال ابن عبد البر يعني لا يعرف استحباب  
 المشي للصالح والناذر وما المتطوع فقد روى مالك فيما مر أنه صلى الله عليه وسلم كان يأتي قبا راكبا  
 وما شيا وإن إتيانه مرغ فيه (مالك عن عبد الله بن أبي حنيفة) المدني مولى الزبير بن العوام روى  
 عن أبي أمامة بن سهل بن حنيف وعن عثمان بن عفان ذكره البخاري عن ابن مهدي وروى عن سعيد  
 ابن المسيب وروى عنه بكير بن عبد الله الأشج ومالك وأبو حنيفة في مسنده عنه سمعت أبا الدرداء  
 يذكر الحديث في فضل من قال لا إله إلا الله قال ابن الحذاء هو من الرجال الذين أكتسبوا في معرفتهم  
 برواية مالك عنهم (قال قتال رجل وأنا حديث السن) قال الباجي يريد أنه لم يكن فقه محدثاً عنه  
 (ما على الرجل أن يقول على مشي إلى بيت الله ولا يقل على نذر مشي) قال ابن حبيب عن مالك كان  
 عبد الله يومئذ قد بلغ الحلم واعتقد أن لفظ الالتزام إذا عرى من لفظ النذر لم يجب عليه فيه شيء (فقال لي  
 رجل هل لك أن أعطيك هذا المحرور) مثلك المجيب قال ابن السكيت والكسر أضع الصغير من كل شيء  
 (محروق شاع في يده) وفي نسخة بيده شبت بصغاراً ولا دالكلاب للينها ونعومتها كذا في البارع (وقول  
 على مشي إلى بيت الله قال قلت نعم) قال الباجي ما كان ينبغي ذلك للرجل وربما جله الحاج على أمر  
 لا يمكنه الوفاة وكان ينبغي أن يعلم بالفتاوى فإن قبل وإلا حقه على السؤال ولعله اعتقد فيه أنه  
 أن لم يلزمه هذا القول ترك السؤال وإن لم يلزمه دعته الضرورة إلى السؤال عنه (فقلته وأنا يومئذ حديث  
 السن) صغير لم تنفقه وإن كنت بالغاً (ثم مكثت حتى عقلت) تفقعت (فقل لي إن عليك مشياً) لأنه  
 لا فرق بين ذكر لفظ نذره وعدمه إذا المدا على الالتزام فلم يرتفع لهؤلاء (فتمت سعيد بن المسيب فسأله  
 عن ذلك) لأنه أعلم أهل وقته بعد الصحابة (فقال عليك مشي فشدت) لأنه وإن كان من نذر الحاج  
 لكنه يلزم إذا كان قرينة ولا خلاف في الأخذ بقول الأفضل الأعم وهما له الأخذ بقول المفضل إذا  
 كملت آيات الاجتهاد فيه اختلف في ذلك وعندى يجوز الأخذ بقول أي من شاء منهم إذا اختلف  
 أن بعض الصحابة أفضل من بعض وأعلم وقد كان جميع فقهاءهم يفتي وينتهي الناس إلى قوله قاله  
 الباجي (قال مالك وهذا الأمر عندنا) وقاله ابن عمرو طائفة من العلماء وروى مثله عن القاسم بن محمد  
 وروى عنه أيضاً أن فيه كفارة يمين والمعروف عن ابن المسيب خلاف ما روى عنه ابن أبي حنيفة وأنه  
 لا شيء عليه حتى يقول على نذر مشي إلى الكعبة وأظنه جعل قوله على مشي اختياراً باطلاً لأن الله  
 لم يوجهه عليه في كتاب ولا سئلته حتى يقول نذرت المشي أو على نذر المشي أو على الله المشي نذراً والنذر  
 شريطة المحل المرفوع البرعى نفسه وهذا مخالف لما كافيته أكثر العلماء وذلك نذر على مخاطرة والعبادات  
 إنما تنبع بالأنبات لا بالمخاطرة وهذا لم تكن له فيه فكيف يلزمه ما لم يقصده طاعة ولذا قال محمد بن عبد

الحكم من جعل على نفسه المشي الى مكة ان لم يرد حجار ولا عمرة فلا شيء عليه كذا قاله ابن عبد البر وفي قوله  
المعروف عن سعيد خلاف ما هنا شي لان ابن ثابت ما قال انه المعروف عنه فيكون رجوع عن ذلك والا  
فلا استناد اليه صحيح ما لك عن ابي حنيفة عنه لاسيما وهو صاحب القصة ولا يضر ما كان مخالفا الا كثر له  
لانه يجتهد بل لو انفرده فلا ضرر

(ما جاء فيمن نذر مشيا الى بيت الله)\*

(مالك عن عروة عن ابيه) بضم الهززة وفتح الذا الميم الميم قلب واسمه يحيى بن مالك بن الحارث بن عمرو  
(الليثي) من بني ليث بن بكر بن كنانة كان شاعرا غزلا خيرا ناقة وليس له في الموطأ غير هذا الخبر ومجده  
مالك بن الحارث رواية عن علي قاله ابن عبد البر وذكره البخاري فقال مدني روى عنه مالك وعبيد الله  
ابن عمرو ذكره ابن حبان في الثقات (انه قال نحررت مع جدتي عليا ممشي الى بيت الله حتى اذا كنا ببعض  
الطريق فحزرت) عن المشي (فارسلت مولى لما يسأل عبد الله بن عمر فخرجت معه) لاسمع الجواب من  
ابن عمر بلا واسطة (فسأل عبد الله بن عمر فقال له عبد الله بن عمر مرها فتركتم المشي) اذا قدرت بعد  
ذلك (من حيث حيزت) فتمشي ما رايت قال يحيى وسمعت مالكا يقول ونرى عليه ماع ذلك اي مشي  
ماركبت (الهدى) لتفريق المشي اللازم في سفر واحد فجعل في سفرين قياسا على المتمتع والقارن وهكذا  
روى عن ابن عباس ايضا واطاعة من السلف (مالك انه بلغه ان سعيد بن المسيب واباسلة بن عبد  
الرحمن بن عوف (كانا يقولان مثل قول عبد الله بن عمر) يمشي من حيث يحجز (مالك عن يحيى  
ابن سعيد) الانصاري (انه قال كان علي ممشي) قال الباجي له لزمه بنذروا ما لم ينزل هذا فها كروه  
(فاما بتي خاهرة) أي وجعها (فركبت حتى اتيت مكة فسألت عطاء بن ابي رباح وغيره فقالوا عليك  
هدى) بدون اعادة المشي (فلما قدمت المدينة سألت) علماءها (فأمروني ان أمشي مرة أخرى من حيث  
حيزت) ولا عدى (فحيث) اخذنا بالاحوط لاختلافهم عليه (قال يحيى سمعت مالكا يقول قال امر  
عندنا فممن يقول على ممشي الى بيت الله انه اذا حيزرك) اذا بكف الله نفسه الاوسعها (ثم عاودني  
من حيث يحجز) اذا قدرت على شيء بعد (فان كان لا يستطيع المشي) جمعه (فلم يشي ما قدر عليه) ولو قل  
(ثم ليزك وعليه هدى بذنة) من الابل (أو بقرة أو شاة) تجزئه (ان لم يجد الا هي) فان وجد غيرها  
لم تجزئه وفي الواضحة تجزئه قال أبو عمر انما وجب العلماء في هذا الباب الهدى دون الصدقة والعصم لان  
المشي لا يكون الا في حج أو عمرة وفضل القربات بمكة ازاقة الدماء احسانا للفقراء الحرم والموسم (وسئل  
مالك عن الرجل يقول للرجل انا اهلك الى بيت الله) قال الباجي يريد مكة (فقال مالك ان نوى ان يجمله  
على رقبته يريد بذلك المشقة وتعب نفسه فليس ذلك عليه) اي ليس عليه حمله ولا احجاجة لانه  
لم يقصد احجاجة وانما قصد حمله على عنقه كما لو قال انا اجل هذا العمد وشبهه اذا قربته فيه وازمته هو  
الحج ماشا كما قال (ولم يشي على رجليه) لانه مضعون كلامه لان من حمل ثقلانا يحملهما ماشا فيلزمه  
المشي (ولم يهد) يريد على وجه الاستحباب كذا في الحقا انتهى (وان لم يكن نوى شيئا) أي اتعاب نفسه  
(فليحج وليترك) لانه لما لم يعدل نيته عن القرية لزمه الحج راكبا (وليحج بذلك الرجل معه) لان انقله  
اقتضى احجاجة (وذلك انه قال انا اهلك الى بيت الله) لانه موقوف على ارادة الرجل (فان ابي ان يحج  
معه فليس عليه شيء) بسبب الرجل ولم يرد ان الحج يسقط عنه (وقد قضي ماعليه) أي فعله قال أبو عمر  
دلت السنة الباقية انه لا شيء على من قصد المشقة لمحدث عقبة بن عامر نذرت اختي ان تمشي الى بيت الله  
فاستقيت لها النبي صلى الله عليه وسلم فقال لتمشي يعني ما قدرت ولتركب ولا شيء عليك ما قلتم بأمرها  
يهدى ولم يلزمها ما حيزت عنه وفي رواية ابن عباس ان النبي صلى الله عليه وسلم قال له ان الله لفي



عن نذر مامرهم فتركوا وفي رواية فيها ضعف ولتهدي وفي رواية عن عقبة نذرت اخي ان يمشي حافيا الى بيت الله غير محتمرة فسالت الي صلى الله عليه وسلم قال مراحتك فلتحتمروا وتركوا ولا تصم ثلاثا اياي لانهم احافوا كافي حديث ابن عباس انه صلى الله عليه وسلم قال ان الله لا يصنع بشقاء خلق شيئا فليحتمروا وليكبروا عن بيتها وراى النبي صلى الله عليه وسلم رجلا يتهادى بين ابنيه فقال عنه فقالوا نذر ان يمشي فقال ان الله لفتى عن تعذيب هذا نفسه وامر ان يركب فركب وايد كره ديا ولا صوما قال يحيى سئل مالك عن الرجل يلف بندور مسماة مشيا بالاصباح او يرفع الخفاف وفي نسخة مشيا بالاصباح بدل من نذره الى بيت الله ان لا يكلم اخاه او اباه كذا وكذا نذرا للنبي لا تقوى عليه ولو نكحك ذلك كل عام لعرف بالبناء لعرف انه لا يبلغ عمره ما جعل على نفسه من ذلك فسل له هل يجزيه من ذلك نذرا اسدا ونذور مسماة فقال مالك ما اسلمه من نذره من ذلك الا الروافع ما جعل على نفسه لو روي الروافع بالنذر فابش ما قدر عليه من الزمان وليتقرب الى الله بما استطاع من الخير الذي يقدر عليه

\*(العمل في المشي الى الكعبة)\*

(مالك ان احسن ما سمع) بالبناء للفاعل وفي نسخة سمعت (من اهل العلم في الرجل يتخلف بالمشي الى بيت الله او امرأة فيحتمل) الرجل (او تحتمل) المرأة (انها اوشى الحائض منه في عمره فانه يمشي حتى يسعي بين الصفا والمروة فاذا سعي فقد فرغ) فغير يميزه (وانه ان جعل على نفسه) كل منهما (شيئا في الحج فانه يمشي حتى ياتي مكة ثم يمشي حتى يفرغ من المناسك كلها ولا ينزل ماشيا حتى يقضي) يوصف طواف الافاضة (قال مالك ولا يكون مشي الا في سج أو عمرة) لا في غيرهما قال ابن عبد البر مذهب مالك ان الحائض بالمشي الى مكة بارزته المشي وعليه جميع صحابه الاراء رواها العادل اشاعت عن ابن التميمي انه اقر ابنه عبد الصمد وكان خلف بالمشي الى مكة فحتمت بكفارة يمين وقال له اقبلتك ولوليت فان عدت لم اقبلتك الا بول مالك وواقفه ابو حنيفة وذهب جمع الى ان الحائض به او يضام او يفتر من الايمان الا الصلاق والعق ليس عليه الا كفارة يمين واجمعوا الى لزوم الطلاق ان حتمت راما العتق فكذلك عند الاكثر قيل كفارة يمين اقوله تعالى ذلك كفارة ايمانكم اذا حلقتكم فقل كل حائض كفارة يمين لا الطلاق فان الاجماع خصه ولم يجمعوا في العتق

\*(ما لا يجوز من النذور في موصية الله)\*

(مالك عن جندب بن قيس) المكي (ونور) بمثلثة (ابن زيد الديلمي) بكسر الدال واسكان التثنية (انهم اخبروا عن رسول الله صلى الله عليه وسلم) رسلا قال ابو عمر يتصل من حديث جابر وابن عباس ومن حديث قيس بن ابي حازم عن ابيه ومن حديث طارس عن ابي اسرائيل رجل من الحجابة قال واطن ان حديث جابر هو هذا ان يجاهدوا عن جابر وجندب بن قيس صاحب مجاهد (واحد ممره في الحديث على صاحبه) فجميع حديثهم ادون بيان زيادة لا حد يجوز ذلك وقد فعله شيخه الزهري وغيره من الاثمة (ان رسول الله صلى الله عليه وسلم راى رجلا) وفي البخاري بينا النبي صلى الله عليه وسلم يخطب اذا هو برجل ثم يسأل عنه قال ابو اسرائيل وعند ابن السعدي عن جابر كان ابو اسرائيل رجلا من بني فهر فذريتهم في الشمس حتى يصلي النبي صلى الله عليه وسلم فجمعوا عليه ذلك اليوم قال الحافظ قيل اسمه فشير بن قاف وشين معجمة مدغمة قيل بصير بن عتبة ثم همة مدغمة فاشوا وقيل فيصير بن قاف وصنادبائهم ملك لزوم وقيل فيصير بالسين لمهمله بدل الصاد وقيل فيصير بن يرافع آخره وفي مباحات الخطيب انه من قريش وقال ابن الاثير وغيره انه انصاري والاوى اولى ولا يشاركه في كنيته

احد من الصحابة (فانما في الشمس فقال ما بال هذا) ما حاله (فقالوا ان لا يتكلم ولا يمتل  
من الشمس ولا يتجاس ويصوم فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم مروه فليتكلم ولا يستظل وليجلس)  
لانه لا قربى في عدم الثلاثة (وليس صياحه) لانه قربى (قال مالك ولم يسمع ان رسول الله صلى  
الله عليه وسلم امره بكفارة) فليس عليه كفارة خلاف ان قال عليه مع ترك المعصية كفارة بين  
(وقد امره رسول الله صلى الله عليه وسلم ان يتم ما كان لله طاعة) وهو الصيام (ويترك ما كان  
لله معصية) أى ما حكمه حكمه هاتى انه لا يلزم الزيادة ولا الكفارة والا فالقيام وعدم الكلام  
والاستقلال ليست معصية لذاتها اذا صلحها ما باح اشار اليه ابن عبد البر وقال الباجي معناه معصية  
وان كان أصله باحالا انه اذا نذر كان معصية اذا لم يلزم ما ليس بقربة وان فعله بالنذر عصى وبغير  
نذر مباح وايضا لانه اذا بلغ به حد الضرر لعنت كان معصية فعل بنذر او بغيره انتهى والحديث  
أنسجه البخارى وأبو داود وابن ماجه عن ابن عباس ورواه عبد الرزاق عن ابن طاوس عن ابى اسرائيل  
نعمه وابن عبد البر من طريق ابن اسحاق عن أبان بن صالح عن مجاهد عن جابر (مالك عن يحيى بن  
سعيد) الانبارى (عن القاسم بن محمد انه) أى يحيى (سمعه) أى القاسم (يقول أنت امرأة  
الى عبد الله بن عباس فقالت انى نذرت ان أنخرأبى فقال ابن عباس لا تخفى ابنتك وكفى عن  
يمينك) بكفارة يمين وروى عن ابن عباس بنجر مائه من الابل دية ووى عنه ايضا بنجر كبش كما قد روى  
به ابراهيم وتلا وقد ينه بذي عظيم وروى قوله الاول عن عثمان وابن عمر ووجه حديث لا نذرى معصية  
وكفارته كفارة يمين وهو حديث معلول وروى الاخبار عن على قال ابن عبد البر وقال الباجي معناه  
يمين لان كفارته كفارة اليمين عنده ولعله منها أنها أت بذلك على وجه اليمين (فقال شيخ عند ابن  
عباس وكيف يكون في هذا كفارة) وهو نذر معصية (فقال ابن عباس ان الله عز وجل قال والذين  
يظاهرون منكم من نسائهم ثم جعل فيه من الكفارة ما رايت) في بقية الآية فتعبر برقبة الخ مع انه  
قال وانهم ليعتولون مسكر من القول وزورا فكذلك يلزم المرأة الكفارة قال ابن عبد البر لا معنى للاعتبار  
في ذلك بكفارة لظهار لان الظهار ليس بنذر ونذر المعصية جاء فيه نص النبي صلى الله عليه وسلم  
قولا في الحديث اللاحق من نذر ان يعصى وفعل في حديث جابر يعنى السابق قبل اثر ابن عباس (مالك  
عن طلحة بن عبد الملك الا بلى) بفتح الهمزة بعدها ياء فتحت ساكنة تفتح مرضى حجة (عن القاسم  
ابن محمد بن الصديق عن عائشة ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قال من نذر ان يطيع الله عز وجل  
كان يعلى الظاهر مثلا في اول وقته او يصوم نفلا ونحو ذلك من المستحب من العبادات البدنية  
والمالية (فايطعه) بالجزم جواب الشرط والامر لا وجوب فيه لب المستحب واجبا بالنذر ويتعبد  
بما قبله به الناذر (ومن نذر ان يعصى الله) كسرب الخمر (فلا يعصه) محرمة وفائه بذلك النذر  
اذم فهو النذر شرعا يحجب المباح وهو انما يتحقق في الطاعات واما المعاصى فلا شئ فيها مباح حتى  
يجب بالنذر فلا يتحقق فيه النذر فلونذرو صوم العيد لم يجب عليه شئ ولو نذر بخمر ولده فباطل واليه ذهب  
مالك والشافعي وقتهاء المجاز وهذا الحديث رواه القسطنطين ويحيى بن بكير وابو مصعب وسائر رواة  
المراة عن مالك مسندا وآخرجه البخارى عن شيخه أبى عاصم الفخاري بن مخلد وأبى نعم الغضل بن دكين  
والترمذى والنسائى عن قتيبة بن سعيد الثلاثة عن مالك به وتابعه عبيد الله عن طلحة عن الترمذى قال  
ابن عبد البر وما ظننه سقط عند أحد من رواة الموطأ الا عند يحيى الأزدي لم يسمعه وأما (قال  
يحيى وسمعت مالكا يقول معنى قول رسول الله صلى الله عليه وسلم من نذر ان يعصى الله فلا يعصه ان يندر  
الرجل) او المرأة (ان يمشى الى الشام أو الى مصر) بمنع الصرف البلدا المعزوف (أو الى الربرة)

يفتح الراد والموحدة والذال المعجمة قريبة على نحو ثلاثة أيام من المدينة كانت عامرة في صدر الاسلام وبها قبر  
أبي ذر الغفاري وجماعة من الصحابة (وما أشبه ذلك مما ليس لله بطاعة ان كام قسلا) شرط  
في قوله ان يمشي (وما أشبه ذلك فليس عليه في شيء من ذلك شيء ان هو كره او حنت بما جلف عليه) غير  
الكلام (لانه ليس لله في هذه الاشياء طاعة) وما كان كذلك لا يجوز زنده ويحرم فعله بالذعر على  
ما قال الساجي اوليحق بالمعصية في الحكم كما اشار اليه ابو عمر (واما ما يوفي لله بماله فيه طاعة) وخبرنا  
لقوله صلى الله عليه وسلم في صدر الحديث من نذر ان يطيع الله فليطعه  
(اللغو في اليمين) \*

(مالك عن هشام بن عروة عن ابيه عن عائشة ام المؤمنين انها كانت تقول لعوايين قول الانسان لا والله  
لا والله) وفي رواية يحيى بن بكير وبلى والله قال الماوردي أي كل واحدة منهما اذا قالها مفردة  
لغوا فلو قالها معا فالاولى لغو والثانية منعقدة لانها استدراك مقصود وفي أبي داود من طريق ابراهيم  
ابن الصائغ عن عطاء عن عائشة ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قال لعوايين هو كلام الرجل في بيته  
كلا والله وبلى والله وأشار ابو داود الى انه اختلف على عطاء وعلى ابراهيم في رفعه ووقفه وفي البخاري  
من طريق يحيى القطان عن هشام عن ابيه عن عائشة قالت انزلت لا يؤخذكم الله باللغو في ايمانكم  
في قول لا والله وبلى والله (قال مالك احسن ما سمعت في هذا ان اللغو حلف الانسان على الشيء يستعين  
الله كذلك ثم يوحده على غير ذلك فهو اللغو) الذي ليس فيه كفارة واما لا والله وبلى والله ففيهما الكفارة  
(وعقد اليمين) في قوله تعالى ولكن يؤخذكم بما عقدتم الايمان هو (ان يحلف الرجل ان لا يبيع ثوبه)  
مثلا (عشرة دنانير ثم يبيعه بذلك ويحلف ليضرب غلامه ثم لا يضربه ويخو هذا) كلابا كل كذا  
ثم يأكله ولا يكلم زيد ثم يكلمه (فهذا الذي يكفر صاحبه عن يمينه وليس في اللغو كفارة) لقوله تعالى  
لا يؤخذكم الله باللغو في ايمانكم (واما الذي يحلف على الشيء وهو يعلم انه ثم وهو يحلف على الكذب  
وهو يعلم) وقينا الرطة او شكا (ليرضى به احدى او يعتذره الي معتذر) بفتح التاء والذال (الله اوله قطع)  
وفي نسخة ليقطع (به مالا فهذا اعظم من ان يكون فيه كفارة) وهي لغوس ليس صاحبها في الاثم  
(ولا ما يجب فيه الكفارة من الايمان) \*

(مالك عن نافع عن عبد الله بن عمر انه كان يقول من قال والله لا فعلن كذا (ثم قال ان شاء الله  
ثم لم يفعل الذي حلف عليه لم يحنث) لاجل استثنائه وذلك لان المشيئة وعدمها غير معلوم والوقوف  
بخلافها محال وهذا قد رواه ايوب عن نافع عن ابن عمر مر فوعا من حلف على يمين فقال ان شاء الله وقد  
استثنى رواه ابو داود به والترمذي بلفظ فلاحنت عليه وقال لم يرفعه غير ايوب وقال البيهقي المحفوظ وقفه  
وتعقب بأن غيره رفعه ايضا ورخاله ثقات وقد صححه الحجاكم (قال مالك احسن ما سمعت في التثنية)  
بعض فسكون من ثبت الشيء اذا عطفته والمراد الاستثناء المذكور في الاخراج بان شاء الله فان المستثنى  
عطف بعض ماذ كره لانه عرف الاخراج بعض ما تنسأ وله اللفظ (انها لما صاحبها ما لم يقطع كلامه) بل وصله  
باليمين (وما كان من ذلك تسعا يبيع بعضه بعضا قبل ان يسكت فاداسكت وقطع كلامه فلا ثنية له)  
أخذ من قوله في الحديث المرفوع فقال ان شاء الله بالقيام الموضوعه للتعقيب بلا تراخ حتى انفصل  
لم يؤثر (قال مالك في الرجل يقول كفر بالله واشرك بالله) او هو يهودي او نصراني ونحو ذلك لا يفعل  
كذا او ليفعلن كذا (ثم يحنث انه ليس عليه كفارة) لانه لم يحلف فليس ما قاله يمين (وليس  
بكافر ولا مشرك حتى يكون قلبه مغفرا على الكفر والشرك) حتى كان قلبه مطمئنا بالايمان لم يكفر  
بقول ذلك وان اثم (وليس كفر الله) يتوب اليه (ولا يعد الى شيء من ذلك وتبين ما صنع) واما لم يكفر

لمحدث الصحاحين عن أبي هريرة مرفوعا من حلف فقال في حلفه باللات والعزى فليقل لا إله إلا الله ولم ينسبه صلى الله عليه وسلم إلى الكفر اذ لو كان كذلك لأمره بنهاج الشهادات كما أشار إليه البخاري وأما حديثه عن ثابت بن النخعي أنه رفعه من حلف بغيره إلى الإسلام فهو كإقال وحديث ابن عمر مرفوعا من حلف بغير الله فقد كفر أخرجه أحمد والترمذي برجال ثقات وصححه النجاشي على شرطه وما قال غيره على شرط مسلم فالمراد به التهديد والمبالغة في الوعيد لا المحكم بكفره كانه قال فهو مستحق مثل عذاب من اعتقد ما قال والمراد بالكفر كفر النعمة بفعله فدل الكفار اذ كانوا يخلفون بغير الله وكفر نعمته بتعطيم من لم يكن له تعطيه لان الحلف لا يصلح الا بالله فالخالف بغيره معظم له باليس له

\* (ما يجب فيه الكفارة من الايمان) \*

(مالك عن سهيل) بضم السين (عن أبي صالح) ذكر ان قال ابن عبد البر لم يختلف الرواة عن مالك في هذا الحديث ولا اختلف فيه على سهيل أيضا (عن أبيه) أبي صالح ذكر ان السمان (عن أبي هريرة) ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قال من حلف بيمين فرائى غيرهما كافي رواية فهو ومقبول رأى الاول والثاني قوله (نحو برامتها فليكفر عن يمينه وليقل الذى هو خير) يعنى من حلف بيمينه حقا ثم بدله امر فله افضل من ابرار يمينه فليقله وليكفر وظاهر الحديث اجزاء التكفير قبل الحنث وعليه مالك والشافعي واجماع حواجر الثابت في حديث عبد الرحمن بن مسعود وأبي هريرة ومنع ذلك أبو حنيفة وأصحابه لان الكفارة انما تنحب بالحنث والعجب انهم لا تنحب الزكاة عندهم الا بتمام الحول وأجازوا تقديمها قبله من غير ان يرووا في ذلك مثل هذه الآثار وأبوهم تقديم الكفارة قبل الحنث مع كثرة الرواية بذلك والحنث في السنة ومن خالفها فمحموج بما قاله ابن عبد البر وهذا الحديث رواه مسلم من طريق ابن وهب والترمذي عن قتيبة كلهم عن مالك به وتاب به سليمان بن بلال وعبد العزيز بن الخطاب كلاهما عن سهيل في مسلم أيضا (قال يحيى وسعدت مالكا يقول من قال على نذر ولم يسم شيئا ان عليه كفارة يمين) بالله لقوله صلى الله عليه وسلم كفارة النذر اذ لم يسم كفارة اليمين رواه أحمد وأبو داود والترمذي والذسائى عن عتبة بن عامر ورواه مسلم عنه بدون قوله اذ لم يسم فعمله الامام وغيره على النذر المطلق لانه الذى لم يسم اما المقيد فهو اليمين فلا بد من الوفاء به واما جمل بعضهم له على نذر اللجاج والغضب فانما يستقيم على رواية سقوط اذ لم يسم لكن المخرج متعبد بالحديث واحد وزيادة الثقة مقبولة (فاما التوكيد فهو وحلف الانسان في الشيء الواحد) زاد ابن فضال مرارا (بردد فيه الايمان بمناعد يمين كقوله والله لا أقسمه) باسكان النون وضم القاف والصاد (من كذا وكذا يحلف بذلك مرارا) تلا تاروا كثر من ذلك فكفارة ذلك كفارة واحدة مثل كفارة اليمين) زيادة في الايضاح (فان حلف رجل مثلاً فقال والله لا آكل هذا الطعام ولا ألبس هذا الثوب ولا ادخل هذا البيت فكان هذا في يمين واحدة) صفة يمين لانها مؤنثة (فانما عليه كفارة واحدة) اذا حنث (وانما ذلك كقول الرجل لا امرأتك انت الطلاق ان كسوتك هذا الثوب واذنت لك الى المسجد يكون ذلك نسقاً متتابعاً في كلام واحد) بيان للنساق (فان حنث في شيء واحد من ذلك فقد وجب عليه الطلاق وليس عليه فيما فعل بعد ذلك حنث) لان حنث اليمين يسقطها (انما الحنث في ذلك حنث واحد) لا يتعدد (قال مالك الامر عندنا في نذر المرأة جاز عليها بغير اذن زوجها ان يحلف عليها ذلك ويثبت) يستمر وجوبه عليها (اذا سكن ذلك في جسدها وكان ذلك لا يضر زوجها) فلا يحل له منه ما منه (وان كان ذلك يضر زوجها فله منه ما منه وكان ذلك عليها حتى تنقضه) بان يأذن لها فيه او تأييدها فان كان في ما لها فلا زوجها منه ما زاد على الثالث

(العلة في كفارة الأيمان)\*

(مالك عن نافع عن عبد الله بن عمر أنه كان يقول من خلف من فوكدها) قال أبو نافع قلت لنافع ما أتوكيد قال تردوا الأيمان في الشيء الواحد (ثم حدث فعله عتق رقبة أو كسوة عشرة مساكين) ولا تكفي الاطعام عنده (ومن خلف من فوكدها) أي لم يكرها (ثم حدث فعله اطعام عشرة مساكين) أريد ما يشمل الفقراء (الكل مسكين مد) بالرفع والنصب (من حنطة) ونحوها قال تعالى من أوسط ما تطهون أهليكم (فمن لم يجد فصيام ثلاثة أيام) كفارته وظاهره أنه لا يشترط تبعها (مالك عن نافع عن عبد الله بن عمر أنه كان يكفر عن عينة باطعام عشرة مساكين لكل مسكين مد من حنطة وكان يعق المرار) أي المتعدد وفي نسخة مرارا بالتكرار (أذا كداليين) على مذهبه (مالك عن يحيى بن سعيد) الإصاري (عن سليمان بن يسار) بتحتية ومعه حنطة أحدا الفقهاء (أنه قال أدركت الناس) يعني الحجابة (وهم إذا أعطوا في كفارة البين أعطوا مدا من حنطة) فتح (بالمدا الأصغر) أي مد النبي صلى الله عليه وسلم (ورأوا ذلك يحجز بأعينهم) لأن جميع الكفار به ما عدا الظهار كمر (قال مالك أحسن ما سمعت في الذي يكفر عن عينة بالكمسة أنه أن كل الرجال كسأهم ثوباً ثوباً) بالتكرير لكل واحد من العشرة (وأن كسأ النساء كسأهن ثوبين ثوبين) لكل واحدة منهن (درعاً) أي قميصاً (وجاراً) يكسر المعجمة ما يستر الوجه بيان للثوبين (وذلك أدنى ما يجزي كلاً) من الرجال والنساء (في صلاته) لكن كون ذلك أقل مما يجزي الرجال إنما هو على وجه الكمال إذا لوجب ستر العورة

(جامع الأيمان)\*

(مالك عن نافع عن عبد الله بن عمر أن رسول الله صلى الله عليه وسلم) اتفقت الرواية على أنه من مصداق عمر وحيي يعقوب بن شبة أن عبد الله العمري المكبر الضعيف رواه عن نافع فقال عن ابن عمر عن عمر (أدرك عمر بن الخطاب وهو يسير في ركب) راكبي الابل عشرة فصاعداً وفي مصنف يعقوب بن شبة في غزاة (وهو خلف بأبيه) وفي رواية عبد الله بن دينار عنده مسلم وكانت قريش تخلف بأبائهم (فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم) زاد القنسي ألا (إن الله ينهاكم أن تخلقوا بأبائكم) لأن الخفاف يعني يقضي تعظيمه والعظيمة في الحقيقة إنما هي لله وحده وفي مصنف ابن أبي شيبة عن عكرمة قال قال عمر حدثت قوماً قد ثأقت لا وأبي فقال رجل من خلفي لا تخلقوا بأبائكم فالتفت فإذا رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول لو أن أحدكم خلف بالمشج ذلك والمنهج خبر من أبائكم قال المحافظ وهذا مرسل يتقوى بشواهد وأما قوله صلى الله عليه وسلم أفلح وأبيه أن صدق فقال ابن عبد البر أن هذه اللفظة منكروة غير محفوظة بردها إلا نازا الصحاح وقيل أنها معجزة من قوله والله وهو محتمل ولا يمكن مثل هذا لا ثبت بالاحتمال لا سيما وقد ثبت ذلك من لفظ الصديق في قصة السارق الذي سرق خلى الله تعالى وأبى مالك بالملك بابل سارق أخرجه الموطأ وغيره وفي مسلم مرفوعاً أن رجلاً سأله أي الصدقة أفضل فقال وأبى لا تبشك ولا أحدثك وأحسن الأجوبة ما قاله البيهقي وارتقاء النووي وغيره أن هذا اللفظ كان يجري على ألسنتهم من غير أن يقصدوا به القسم والنهي إنما ورد في حق من قصده حقيقة الخفاف وأن في الكلام حذفاً أي أفلح ورب أبيه قاله البيهقي أيضاً انتهى ومن هذا أمر يرد في الصلاة وجملة بينها كم في محل رفع خبر إن وأن مصدرية في محل نصب عند التحليل والكساي أوجهة تدبر في الجرا أي بينها كم عن أن تخلقوا عند سينويه وحكم غير الأيمان من سائر الخلق كالأباه في النبي وفي الترمذي وقال حسن والجماع وقال صحيح عن ابن عمر أنه سمع رجلاً يقول لا والله لا تكعبه فقال لا تخلف بغير الله فاني سمعت رسول الله

صلى الله عليه وسلم يقول من حلف بغير الله فقد كفر واشرك والتعير بذلك مبالغ في الزجر واتم لم يظوهر  
التمسح للتحريم والتعير به قولان شهرهما عند المالكية والمشهور عند الشافعية انه للتنزيه وعند  
الحنابلة للتحريم وبه قال الظاهرية وقال ابن عبد البر لا يجوز الحلف بغير الله بالاجماع ومراذه بنه في  
الجواز الكراهة اعم من التحريم والتنزيه فانه قال في موضع آخر ارجع العلماء على ان اليمين بغير الله مكروهة  
منهى عنها لا يجوز لا حد الحلف بها وانما خص الحديث بالاباء لوروده على سببه المذكور والكونه  
غالب حلفهم لقوله في الرواية الاخرى وكانت قریش تحلف بأبائهم لا يريد على التحميم قوله (من كان  
حالفاً) أى مرید الحلف (فلحلف بالله) لا بغيره من الاباء وغيرهم (اولي صحت) بضم الميم  
كما مضى غير واحد وكان في الرواية المشهورة والافتقار الطوفى سمعناه بكسرهما وهو التباس  
لان قياس فعل يفتح العين يفعل بكسرهما كضرب يضرب ويفعل بضم العين فيه دخيل كما في خصائص  
ابن عسكرا انتهى أى لا يحلف لأنه يلزمه الصمت اذا لم يحلف بالله فهو نظير قوله تعالى سواء عليكم  
أدعوتهم أم أنتم صامتون أى لم تدعوهم والتحسير في حق من وجبت عليه اليمين فيحلف ليبراً  
أو يتركه ويغرم وظاهره ان اليمين بالله مباحة لان أقل مراتب الامرالاباحة واليه ذهب الاكثر وهو الصحيح  
تقلاً لانه صلى الله عليه وسلم حلف كثيراً وأمره الله به قل إى وربى انه لمحق ونظراً لانه تعظيم لله تعالى  
ومن شرطية في موضع رفع بالابتداء وكان واسمها وخبرها في محل الخبر وظاهره تخصيص الحلف بالله  
خاصة لکن اتفق الفقهاء على ان اليمين منه قد بالله وذاته وصفاته العلية فكان المراد بقوله بالله الذات  
لا خصوص اهـ الله فمن حلف بغيره لم تنعده بيمينه كان المحلوف به يستحق التعظيم كالآباء والنباء والملائكة  
والصعبة اولا كالا حادو يستحق التحقير كالشياطين والاصنام وليستغفر الله لاقامه على ما نهى  
عنه ولا كفارة نعم استثنى بعض الحنابلة من ذلك الحلف بنبينا محمد صلى الله عليه وسلم فقال ينفعه  
اليمين وتجب الكفارة بالبحث به لانه صلى الله عليه وسلم أحد ركني الشهادة التي لا تتم الا به  
ولا حجة في ذلك اذ لا يلزم منه اتعاده اليمين به بل ولا جواز الحلف به ولا سيما مع صحة هذا البني الصريح  
عنه صلى الله عليه وسلم عن ذلك والله تعالى ان يقسم بما شاء من خلقه كالليل والنهار ليحب بها  
الخلوقين ويعرفهم قدرته لهظم شأنها عندهم ولذا لا تنها على خالقها اما المخلوق فلا يقسم الا بالخالق  
كما قيل

ويقيم من سواك الشيء عندي \* وتقبله فيحسن منك اذا كا

وزاد البخاري ومسلم من طريق سالم عن أبيه قال عمر فوالله ما حلفت منذ سمعت رسول الله صلى الله  
عليه وسلم ذا كرا ولا أترأى لعمدة حمزة وكسر المثلثة أى حاكيا عن غيرى أى ما حلفت بأبى عامدا ولا حاكيا عن  
غيرى واستشكل بأن الحماكى لا يسمى حالفاً واجب بأن العامل محذوف أى ولا ذكرتها أثران عن غيرى  
او ضمن حلفت معنى تكلمت او منناه يرجع الى التفاسر بالآباء فكأنه قال ما حلفت بأبائى ذا كرا  
لما تروهم وحديث الباب رواه البخاري عن التميمي عن مالك به ورواه مسلم وغيره (مالك انه بلغه)  
معلوم ان بلاغه صحيح ولعل هذا بلغه من شيخه موسى بن عتبة فقد رواه البخاري في الايمان من طريق  
الثوري وفي التوحيد من طريق ابن المبارك وابن عمدة البرمن طريق سليمان بن بلال الثلاثة عن  
موسى بن عتبة عن سالم عن ابن عمر (ان رسول الله صلى الله عليه وسلم كان يقول) واقتض رواة الثوري  
بسنده كانت يمين النبي صلى الله عليه وسلم ولفظ ابن المبارك عن موسى عن سالم عن أبيه كنت كثيراً  
ما أسمع النبي صلى الله عليه وسلم يحلف (لا) نفي للكلام السابق على اليمين (ومقلب التلوب) بتقلب  
اغراضها وأحوالها لا بتقلب ذات القلوب قال الراغب تقلب الله التلوب والابصار صرفها عن رأى

الى رأى والتقلب العرف وسعى قلب الانسان قلبا اكثر ثقله ودمر بالقلب عن المعاني التي تختص به  
من الروح والعلم والجماعة وقال ابن العربي بوبكر القلب جزء من البدن خلقه الله وجعله للانسان محل  
العلم والكلام وغير ذلك من الصفات الباطنة وجعل ظاهر البدن محل التصرفات الفعلية والقولانية  
وكل بهاما كيانا عربيا مخبر وشيطانا بامر بالشرف والعقل بشوره بهديه والهوى بظلمة يغويه والتقاء والافتقار  
منسطر على الكل والقلب يتقلب بين الخواطر المحسنة والسيئة والمحفوظ من حفظه الله تعالى وقدمت  
بهذا الحديث من اوجب الكفارة على من حلف بصفة من صفات الله تعالى فحسب ولا تراعى في اصل  
ذلك انما اختلف في أي صفة تنعقد بها الميثم والتحقيق اختصاصها بصفة لا يشترك فيها غيره كقول  
القلوب (مالك عن عثمان بن حفص بن عمر) بن عبد الرحمن (بن خلدة) ففتح المجبة وسكون اللام  
الانصاري الزرقى كان رجلا صالحا محاولا قضاء المدينة في زمن عبد الملك وروى عن معاوية وعن جده عمر  
وعن اسماعيل بن محمد بن سعد بن أبي وقاص والزهرى وذكره ابن حبان في الثقات وقال ابن عبد البر  
ثقة فقيه روى عنه مالك وعبد العزيز بن أبي سلمة ولم يرو عنه غيرهما فمما عرفت وروى لم يقبل فيمنه عمر  
وبنو خلدة معروفون بالمدينة لهم احوال وشرف ولالة في الفقه وجعل العلم (عن ابن شهاب) بن محمد بن  
مسلم شيخ الامام روى عنه هذا بواسطة (انه بلغه) وعند ابن وهب في موطأه عن نونس عن الزهرى  
قال اخبرني مثنى بن السائب بن ابي لبابة ورواه اسماعيل بن عيسى عن الزهرى عن ابن بكب  
ابن مالك عن أبيه وعن ابن أبي لبابة عن أبيه (ان ابا لبابة) بشير وقيل رفاعه ورهمن من سماء مروان  
(ابن عبد المنذر) الانصاري المدني الاوسى أحد النقباء وعاش الى خلافة علي (حين تبا الله عليه)  
من اشارته الى بني قريظة كما جزم به ابن اسحاق وكانوا حلفاء لاوس ومن تحلفه عن غزوة تبوك فارتبه  
بسارية المسجد حتى نزل وآخرون اعترفوا بذنوبهم الاية كما رواه ابن مردويه وابن جرير عن ابن عباس  
وابن منده وابو الشيخ عن جابر بن اسناد قري فيحمل تعدد ربطه نفسه وتعدد النزول ذكر ابن اسحاق  
وغيره ان بني قريظة بعثوا الى النبي صلى الله عليه وسلم ان ابعت لنا ابا لبابة فبعثه فقام اليه الرجال  
وجهمش اليه النساء والصبيان يكون فرق لهم فقبالوا اترى ان تنزل على حكم محمد قال نعم واشار بيده  
الى حلقة له الذبح قال فوالله ما زالت قدماي من مكانهما حتى عرفت اني قد خنت الله ورسوله فدمت  
واسترجعت فترأت وان لمحي لي لمة من الدموع والناس ينتظرون رجوعي اليهم حتى اخذت من وراء  
الحصن طريقة اخرى حتى جئت المسجد وارتبطت بالاسطوانة المحنقة وقلت لا ابرح حتى اموت او توب  
الله علي مما صنعت وعاهدت الله ان لا اطأ بنى قريظة ابدا ولا اراى في بلد خنت الله ورسوله فيه ابدا  
فلما بلغه صلى الله عليه وسلم خبره وكان قد استبطأه قال اما لو جاءني لاستغفرت له واما ما فعل  
هذا انا بالذي اطلقته من مكانه حتى يتوب الله عليه وروى ابن مردويه عن أم سلمة ان توبة ابي لبابة نزلت  
على النبي صلى الله عليه وسلم في بيتها قالت فسميته من البحر فخلق فقلت يا رسول الله ثم تفعل اخذ  
الله سنك قال تيب على ابي لبابة قال افلا بشره قال ما شئت ففعلت على باب الحجر وذلك قبل ان يضرب  
الحجاب فقلت يا ابا لبابة ابشر فقد تاب الله عليك فثار الناس اليه لمة اقروه فقال لا والله حتى يطلقني  
رسول الله صلى الله عليه وسلم بيده فلما خرج الى الصبح اطلقه ونزلت وآخرون اعترفوا بذنوبهم الاية  
وروى ابن وهب عن مالك عن عبد الله بن ابي بكر ان ابا لبابة ارتبط بسلسلة ثقله بضع عشرة ليلة حتى  
ذهب سيمه وكاد يذهب بصره فكانت ابنته تحمله للصلاة والحاجة فاذا فرغ اغادته وذكرا ابن اسحاق  
انه ارتبط ست ليل نالت امراته فحمله للصلاة ثم ربطه فذل امراته فمعدت به في الست وابنته في باقي  
البضع عشرة فلا خلف (قال يا رسول الله احبر) بقدر همزة الاستفهام (دار قومي التي اصبحت فيها

الذنب وأجارك) في مسجدك أراسكن بيت يجوارك (وأطلع من مالي صدقة إلى الله وإلى رسوله) بصرفها في وجوه البر (فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم يجزيك من ذلك الثمان) قال ابن عبد البر كذا هذا الحديث عند يحيى وابن القاسم وابن وهب وطائفة ورواه طائفة منهم عبد الله بن يوسف عن مالك أنه بلغه لم يذكروا عثمان ولا ابن شهاب وليس هذا الحديث في الموطأ عند ابن بكير ولا الترمذي ولا أكثر الرواة (مالك عن أنس بن موسى) بن عمرو بن سعيد بن العاصي المكي الأموي ثقة مات سنة اثنين وثلاثين ومائة (عن منصور بن عبد الرحمن) بن طلحة بن الحارث العبدي (الحجبي) بفتح الحاء والجيم نسبة إلى حجابة الكعبة المكي ثقة أخطأ ابن خزم في تضعيفه (عن أمه) صفية بنت شيبه بن عثمان بن أبي طلحة العبدي له رواية وحديث عن عائشة وغيره من الصحابة وفي البخاري التصريح بسماها من النبي صلى الله عليه وسلم وأنكر الدارقطني ادراكها (عن عائشة أم المؤمنين) أنها سألت عن رجل قال مالي في رتاج الكعبة (براهمه كسورة ففوقه ألف فحجم أي بابها) فقالت عائشة بكفره ما يكفر اليمن) ولم يأخذ الإمام بهذا في المدونة عنه لا يلزمه شيء لا كفارة يمين ولا غيرها (قال مالك في الذي يقول مالي في سبيل الله ثم بحث قال يجعل ثلث ماله في سبيل الله) الجهاد وغيره (وذلك الذي جاء عن رسول الله صلى الله عليه وسلم في أمر أبي لبابة) في الحديث المتقدم واليه ذهب ابن المسيب والزهري وقال الشافعي واجده عليه كفارة يمين وقال أبو حنيفة عليه انراج ماله كله ولا يترك إلا ما يورثه ويقره فإذا أفاد قيمته أخرجه قال ابن عبد البر أظنه جعله كالغلس ينقسم ماله بين غرمائه ويترك ما لا بد منه حتى يستفيد قودى اليهم

\*(كتاب النخايا)\*

جمع خبيصة كعطايا وعطية والأصاحي جمع أخبيصة بضم المهملة في الأكثر وكسرها اتباعا لكسرة الحاء والأخبي جمع أخبيصة مثل أرطى وأرطاة اسم لما يذبح من النعم يقر بالي الله تعالى في يوم العيد وتاليه قال عباس سميت بذلك لأنها تفعل في الغنى وهوارتفاع النهار فسميت بزمن فعلها وقال غيره خبي ذبح الأخبيصة وقت الغنى هذا أصله ثم كثر حتى قيل خبي في أي وقت كان من أيام التشريف (بسم الله الرحمن الرحيم)\*

\*(ما ينهى عنه من النخايا)\*

(مالك عن عمرو بن الحارث) بن يعقوب بن عبد الله مولى سعد بن عبادة وقيل مولى ابنه قيس يكنى أبا أمية الأنصاري مولا هم المصري ولد سنة اثنين وتسعين بعثه صالح بن أمية من المدينة إلى مصر مؤذبا لبنيته وهو ثقة فقيه حافظ روى عن أبيه والزهري وغيرهما وعنه مجاهد وهو أكبر منه وبكير بن الأشج وقادة وهما من شيوخه ومالك هذا الحديث الواحد وهو من أقرانه وابن وهب قال ما رأيت أحفظ منه ولو بقي إنما احتجنا إلى مالك وغيرهم مات سنة ثمان وقيل تسع وأربعين ومائة (عن عبيد) بضم العين (ابن فيروز) الشيباني مولا هم أبي النخاك الكوفي نزيل الجزيرة ثقة من أواسط التابعين قال ابن عبد البر لم يختلف الرواة عن مالك في هذا الحديث وإنما رواه عمرو عن سليمان بن عبد الرحمن عن عبيد فسقط مالك ذكر سليمان ولا يعرف الحديث إلا له ولم يروه غيره عن عبيد ولا يعرف عبيد إلا بهذا الحديث وبرواية سليمان هذا عنه ورواه عن سليمان جماعة منهم شعبة والليث عن عمرو بن الحارث وي زيد بن أبي حبيب وغيرهم روى عن ابن وهب هذا الحديث عن عمرو بن الحارث والليث وابن لهيعة عن سليمان عن عبيد عن البراء ثم أسنده من هذا الوجه في التهيد لكن قوله لا يعرف إلا سليمان عن عبيد منقطع فقد رواه يزيد بن أبي حبيب والقاسم مولى خالد بن يزيد بن معاوية كلاهما عن عبيد كما ذكره المزني في الأطراف وذكر أيضا أن سليمان رواه عن عبيد بواسطة هي القاسم مولى خالد وبدونها وصرح



سليمان في بعض طرقه عند ابن عبد البر بقوله سمعت عبيد بن فيروز (عن البراء بن عازب) بن الحارث  
 ابن عدي الانصاري الاوسي صحابي ابن صحابي نزل الكوفة استغفرهم بدر وكان له قابن عمرات  
 سنة اثنين وسبعين (ان رسول الله صلى الله عليه وسلم سئل ما ذيقني من الفخايا) قال البخاري ذل هذا  
 ان الفخايا باسفات يتقي بعضها ولولم يلم انها يتقي منها شيء ليشل هل يتقي من الفخايا شيء (فاشار بيده وقال  
 اربعاً) يتقي وفي رواه وقال لا يجوز من الفخايا اربع (وكان البراء بن عازب يشير بيده ويقول يدي اقصر  
 من يدي رسول الله صلى الله عليه وسلم) من اطلاق اسم الكل على البعض في رواية ابن عبد البر عن ابن  
 وهب عن عمرو والليث وابن لهيعة بسندهم عن البراء سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم وأشار بأصبعه  
 قال واصبعي اقصر من اصبع رسول الله وهو يشير بأصبعه يقول لا يجوز من الفخايا اربع (العرجاء)  
 بالذ (البن) أي الظاهر (طالعها) بفتح الظاء المججمة واسكان اللام أي عرجها وهي التي لا تلحق القدم  
 في مشيها وقال أبو حنيفة تحزى ويرد عليه الحديث ولا شك ان العرجاء تحزى وتخشى والعرج من صفات  
 المشي وأما التي لا تمشي فلا يقال لها عرجاء فان خف العرج فلم يمنعها أن تسير بسير الغنم أجزأت كغير  
 مفهوم الحديث (والعوراء) بالذ تأنيث أعور (البن عوراء) وهو ذهاب بصرا إحدى عينيها فان كان بها  
 بياض قليل على الناظر لا يمنعها الا بصاراً وكان على غير الناظر أجزأت قاله محمد بن مالك وهو مفهوم  
 الحديث (والمرضة البن مرضها) بآي مرض كان بشرط وضوحه فهو عام عطف عليه خاص بقوله  
 (والجفاء) بالمد مؤنث أنحف الضعيفة (التي لا تنقي) بضم القوية واسكان النون وقاف أي لا تنقي لها  
 والنقي الشحم وكذا جاء في بعض روايات الحديث وفي رواية قاسم بن أصبغ والكسيرة التي لا تنقي يريد  
 التي لا تقوم ولا تنفض من الهزال وهذه العيوب الاربع مجمع عليها وما يأتي معناه داخل فيها ولا سيما  
 اذا كانت العلة فيها البن فاذا لم تحز العوراء والعرجاء فالعياء والمقطوعة الرجل أخرى وفيه ان الرض  
 والعرج الخفيفين والنقطة اليسيرة في العين والمهزولة التي ليست بغاية في الهزال تحزى في الفخايا  
 وزعم بعض العلماء ان ما عدا العيوب الاربعة يجوز في الفخايا والهدايا بدليل الخطاب وله وجه لولا  
 ما جاء عنه صلى الله عليه وسلم في الاذن والعين وما يجب ان يضم الى ذلك وكذلك ما كان في معناها  
 عند المجهور نرج أبو بكر بن أبي شيبة عن علي بن مرزبان رسول الله صلى الله عليه وسلم ان يستشرف العين  
 ولا ينضي بقابله ولا بعدايرة ولا شرفاء ولا تحرقاء والمقابله ما قطع طرف أذنها والمدبرة ما قطع طرفها  
 جانبي الاذن والشرفاء المشروقة الاذن والتحرقاء المنقوبة الاذن وهذا حديث حسن الاسناد ليس  
 بدون حديث البراء وزاد في رواية شعبة عن سليمان عن عبيد بن فيروز قال قلت للبراء اني لا أكره ان يكون  
 في القرن نقص او في الاذن نقص او في الس نقص قال فما كرهته فدعه ولا تحرمه على أحد قاله أبو عمر  
 (مالك عن نافع ان عبد الله بن عمر كان يتقي من الفخايا والبدن) أي الهدايا (التي لم تكن) روي بسند  
 السمين من الس لا معروف مذهب ابن عمر انه لا ينضي الابتنى المعزواضان والابل والبقور روي شيخ  
 السمين قال ابن قتيبة أي التي لم تنبت أسنانها كما تنبت أسنانها كما يقول لم يلبس ولم يسم ولم يعمل  
 أي لم يعط ذلك قال وهذا مثل النهي عن الهتاف في الاضاحي وقال غيره معناه لم تبدل أسنانها وهذا  
 أشبه بمذهب ابن عمر لانه يقول في الاضاحي والبدن الشئ خلافه ولا يجوز عنده المجزع من الضان  
 وهذا خلاف الاثار المرفوعة بخلاف المجهور والذين هم حجة على من شذ عنهم قاله ابن عبد البر قال  
 وقوله (والتي نقص من خلقها) أصح من روايه من روى عنه جواز الاضحية بالذرة الا انه يحتمل ان أتاه  
 ابن عمر لذل ويحتمل أنه لما انتص منها خلقه وحمله على عمومها أولى وأجوعاً على جواز الجفاف في الفخايا  
 فذل على ان النقص المذكور هو ما تأذي به لهيعة ونقص من ثمنها ومن شحمها (قال مالك وذلك أح)

## \* (ما يستحب من الخبايا) \*

(مالك عن نافع ان عبد الله بن عمر صبي مرة بالمدينة قال نافع فامرى ان اشترى له كسبا فحسبوا بالغا  
 أى ذكر الانثى وزاد بآء النسبة اشارة لتحقيق ذكر مرتبه قال البونى ويحتمل ان يريد لا خصما (أقرن)  
 أى ذا قرنين (ثم ادبجه) بالنسب عطف على اشترى (يوم الاضحى في مصلى الناس) انسابا لمصطفى في  
 الضحى عن انس كان النبي صلى الله عليه وسلم يضحى بكبشين أحمرين فذبحهما ما يده وفي الضحى  
 ايضاً عن ابن عمر كان صلى الله عليه وسلم يذبح ويغزى باصلي وفيه استجاب ابن الزالام خفيته بالمصلى  
 وفيهما دلالة على ان تلك عادة فيه أفندية الضان في الخبايا كما قال مالك ضرورة انه صلى الله عليه  
 وسلم لا يؤاخذ بالاعلى ما هو الاضل وحديث البيهقي عن ابن عمر كان صلى الله عليه وسلم يضحى بالجزور  
 احباً وبالكبش اذ لم يجد الجزور ضعف في سنده عبد الله بن نافع وفيه مقال وفيه ان الذكر افضل من  
 الانثى لان لحمه اطيب ونسب التضحية بالقرن وانه افضل من الاجم الذى لا قرن له (قال نافع ففعلت)  
 ما أمرني به من الشراء والذبح بالمصلى (ثم جعل) الكبش المذبح (الى عبد الله بن عمر فحلق رأسه)  
 مقتضى فاء التعقيب بالحق بعد جعل الكبش اليه فاما ان الظرفية في قوله (حين ذبح الكبش)  
 مجازية لانها لما وقعت بعده بترب كاشها فالتحقيق وإما ان الظرفية حقيقية والتجوز في التعقيب  
 (وكان مريضاً لم يشهد العيد مع الناس) ولذا استتاب في الذبح ولا ينافي ان الافضل الذبح بيده لمن  
 يحسنه وقد رتبنا ما عاين الفعل النبوى (قال نافع وكان عبد الله بن عمر يقول ليس حلاق الرأس بواجب على  
 من ضحى وقد فعل ذلك عمر) فلا يعتقد وجوبه بفعله لانه حلق امرضه

## \* (النهى عن ذبح الخحية قبل انصراف الامام) \*

(مالك عن يحيى بن سعيد بن قيس بن عمرو الانصارى (عن بشير) بضم الموحدة وفتح المعجمة مصغر  
 (ابن يسار) بفتح التحتية وخفة الهمزة الحارفى مولى الانصار المدينى الثقة القوية من واسط التابعين  
 (ابن ابريدة) وفي رواية معن عن ابي بردة بضم الموحدة اسمه هانى (ابن يسار) بكسر الزون وتحتية خفيفة  
 الانصارى خال البراء بن عازب وقيل عمه والاول أشهر وقيل اسمه مالك بن هيرة والاول اصح وقيل  
 الحارث بن عمرو وخطي قائله وشبهته قول البراء نقيت خالى الحارث بن عمرو ولكن يحتمل ان يكون خالا  
 آخر له وهو الاشبه شهد اوبردة بدر او ما بعده ووروى عن النبي صلى الله عليه وسلم وعنه البراء وجابر بن  
 عبد الله وابنه عبد الرحمن بن جابر وكعب بن عمر بن عتبة بن نيار وبشير بن يسار وبقية لم يسمع منه وليس  
 كذلك فسماعه ممكن وشهد مع علي حروبه كاهل اومات سنة احدى وقيل اثنين وقيل خمس واربعين  
 (ذبح خفيته قبل ان يذبح رسول الله صلى الله عليه وسلم يوم الاضحى) وفي الصحيحين عن البراء قال خطبنا  
 رسول الله صلى الله عليه وسلم يوم النحر وفي رواية يوم الاضحى بعد الصلاة فقال من صلى صلاتنا ونسك  
 نسكنا فقد اصاب السنة ومن ذبح قبل الصلاة تلك شاة لحم فقام اوبردة بن نيار فقال يا رسول الله  
 نسكت شئى قبل ان نخرج الى الصلاة وعرفت ان اليوم يوم اكل وشرب فتجملت واكلمت وأطعت أهلى  
 وجبرانى فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم تلك شاة لحم وفي حديث انس في الصحيحين فقال يا رسول  
 الله ان هذا يوم يشتهى فيه اللحم أى مجرى العادة بكثرة الذبح فيه فمتشوف له النفس التذاذبه (فزع)  
 أى قال ابريدة (ان رسول الله صلى الله عليه وسلم أمره ان يذبح خحية اخرى) أطلق على الاولى اسم  
 الخحية لانه ذبحها على أنها خحية وله فيها ثواب وان لم تكن خحية لكونه قصد جبر جبرانه والتوسعة على  
 أهله ولان صورتها صورة الخحية لانه ذبحها في يوم الاضحى (قال ابريدة لا اجد الاجدعا) بجمع وذال

مجة معقودتين وعن مهمل زاد في رواية البخاري عن البراء بن العزروهي ما استكمل سنة ولم يدخل  
 في الثانية وفيه كما قال الساجي ان ابا بردة علم ان المجذع يتعلق به حكم المنع إما لانه لا يجزى اولاً غير  
 أفضل منه ( فقال له رسول الله صلى الله عليه وسلم وار لم تجدا لاجد عا فاذبح ) يحتمل انه اوجب  
 ذلك عليه وعلى ابن اشقر ثلاث تغل الناس بالذبح عن الصلاة مع الامام او لقلعه ما ذلك قبله صلى الله  
 عليه وسلم لان فيه مخالفة الامام كذا قال ابو عبد الملك وفي حديث البراء في الصحيحين فقال عندي  
 عن ابي جذعة هي خير من شاتي لحم فقبل تجزى عنى قال نعم ولم تجزى عن أحد بعدك أى غيرك لانه  
 لا بد في نخصة العزم الثنية فقيه تخصيص ابي بردة باجزاء ذلك عنه لكن في الصحيحين عن عقبه بن عامر  
 قال قسم النبي صلى الله عليه وسلم بين أصحابه ضحايا فصار لعقبه جذعة فقلت يا رسول الله صار لي  
 جذعة قال ضح بها زاد في رواية البيهقي ولا رخصة فيه الا احد بعدك قال البيهقي ان كانت هذه النخبة  
 محفوظة أى ليست بشاة كان هذا رخصة فقيه كما رخص لابي بردة قال الحافظ وفي هذا الجمع نظر لان  
 في كل منهما ما صيغة عموم أى وعرفني الاجزاء عن غير الخطاب في كل منهما فانها لم تقدم على الآخر  
 اقضى انتفاء الرقوع للثاني ويحتمل الجمع بان خصوصية الاول تسخت بشيوت الخصوصية للثاني  
 ولا مانع من ذلك لانه لم يقع في السياق استمرار المنع لغيره صريحاً وان تعذر الجمع بين حديثي ابي بردة  
 وعقبه فحديث ابي بردة اصح مخرجاً أى لا تنافي الشيخين عليه فيقدم على حديث عقبه ولا سيما وقد رواه  
 بدون زيادة البيهقي وان كان حديث عقبه عنده من مخرج الصحيح لانه لا يلزم من انتراجه ما ترجمه  
 ان يكون مثل تخريجهما بالفعل وفيه ان الذبح لا يجزى قبل الصلاة وهو اجماع ائمه ومن ذبح قبل  
 الصلاة فأنما هي شاة لحم وذبح مالك والشافعي والا وراعى انه لا يجوز بعدها وقبل ذبح الامام لمحدث  
 مسلم عن جابر ان النبي صلى الله عليه وسلم صلى يوم النحر بالمدينة فسبقه رجال ففعلوا وظنوا انه قد فسر فأمر  
 رسول الله صلى الله عليه وسلم من كان نحر قبله ان يعيد بنحر آخر ولا ينحروا حتى ينحروا فقال لمحسن في قوله  
 تعالى لا تقعدوا بين يدي الله ورسوله تراءى في قوم ذبحوا قبل النبي صلى الله عليه وسلم فأمرهم ان يعيدوا  
 أخرجه ابن المنذر وجوز أبو حنيفة والليث والثوري الذبح بعد الصلاة وقبل ذبح الامام لمحدث البراء  
 مرفوعاً عن بك قبل الصلاة فأنما هي شاة لحم وحديث من ذبح قبل الصلاة فليعد ولا حاجة في هذا فليس  
 في نهيه عن الذبح قبل الصلاة دليل على جوازها بعدها وقبل ذبح الامام هذا الوجه يمكن نص فكيف والنص  
 ثابت عن جابر امرأة عليه السلام من ذبح قبله بالعادة وفيه انه صلى الله عليه وسلم ان يخص من شاء  
 بما شاء يجعله شاة خزيمة بشاة رجلين وترخصه في النباحة لام عضيه وترك لأحداد اسماء بنت  
 عيسى لما مات زوجها جعفر بن أبي طالب واتكح ذلك لرجل المرأة بما معه من القرآن فيما ذكره جماعة  
 كأبي حنيفة وأحمد ومالك وهو أحد قولين مرجح عند صحابه وجوزة الشافعي وترخصه  
 في ارضاع سالم مولى ابي حذيفة وهو كبير وفي تجليل صدقة عامر بن العباس وفي الجمع بين اسمه وكنته  
 للولد الذي يولد له بعد وفي المكث في المسجد جنباً إلى وفي فتح باب من داره في المسجد له وفي فتح  
 خوخة فيه لأبي بكر كل الجماع في رمضان من كفارة نفيه وفي لبس الحرير للزبير وعبد الرحمن بن  
 عوف فيما قاله جماعة وفي لبس خاتم الذهب للبراء بن عازب وفي قبول الهدية لمعاذاً باسمه الى الجين (مالك  
 عن يحيى بن سعيد) الانصاري (عن عباد) بفتح العين المهملة والموحدة الثقيلة (بن عقيم) بن  
 غزيرة الانصاري المازني المدني السابغي وقد قيل له رؤيته (ان عويمر) بضم العين مصنف (ابن اشقر)  
 بفتح الهمزة واسكان الحجة وفتح القافى آخره ابلانقط ابن عدى الانصاري المازني كذا نسبته ابن العرفي  
 ونسبه ابو أحمد العسكري تبعاً لابن أبي حنيفة واسياً وذكره خليفة فيمن لم يتحقق نسبته من الانصار

وفي بعض طرق حديثه انه يدري (دخ الحجة بالان بعدد) وفي رواية انه ذبح قبل الصلاة (يوم  
الاثنين) وانه ذكر ذلك رسول الله صلى الله عليه وسلم بعد ما ضل (فأمره ان يعود بخيئة اخرى) قال ابن  
عبد البر يختلف عن مالك في هذا الحديث وظاهر اللفظ الاطلاق لان عباد الله لا بد من ذلك الوقت ولذا اذعم  
ابن معين انه مرسل لكن سماع عباد من عويمر ممكن وقد مرخ به في رواية عبد العزيز الدارودي  
عن يحيى بن سعيد عن عباد بن عليم عن اشقر اخبره انه ذبح قبل الصلاة وذكر ذلك رسول الله صلى  
الله عليه وسلم بعد ما ضل فأمره ان يعود بخيئة وفي رواية عباد بن سلمة عن يحيى عن عباد عن عويمر انه  
ذبح قبل ان يصلي فأمره صلى الله عليه وسلم ان يعد فها تان الروايتان يدلان على غلط يحيى بن معين وان  
قوله ذلك ظن لم يصب فيه انتهى ملخصا وكذا رواه الترمذي في المعالي حديثنا يحيى بن موسى حدثنا  
أبو خزيمة عن يحيى بن سعيد قال أخبرني عباد بن عليم عن عويمر بن أشقر فذكر مرة مثل حديث عباد بن سلمة  
وتعبر به بأنه أخبره علم ان قول البخاري فيه نقله الترمذي عنه في العلل لا اعرف ان عويمرا عاش بعد  
النبي صلى الله عليه وسلم اذ لا يفي عرفانه هذا وقد وقع في رواية ابن ماجه وابن خنبل ان النبي صلى الله عليه  
وسلم اذن عويمرا ان يقتل بجذع من المعز وروى أبو يعلى والحاكم عن أبي هريرة ان رجلا قال يا رسول  
الله هذا جذع من الضأن مؤزر له وهذا جذع من المزمسين وهو خيرهما فأضحي به قال ضح به فان الله  
الخير وسنده ضعيف وأخرج أبو داود وصححه ابن خنبل عن زيد بن خالد الجهني ان النبي صلى الله عليه  
وسلم أعطاه عقودا جذعا فقال ضح به فقلت انه جذع فأضحي به قال ضح به وفي الاوسط للطبراني عن ابن  
عباس والحاكم عن عائشة بسند ضعيف انه صلى الله عليه وسلم أعطى سعد بن أبي وقاص جذعا من  
المعز فأمره ان يضحي به ولكن لم يقل لواحد من هؤلاء لا يجزى عن أحد بعد ذلك فوقع المشاركة لهم مع أبي  
بردة وعقبه في مطلق الاجزاء لا في خصوص منع الغير فلا منافاة بين ذلك كله وبين حديث أبي بردة  
وعقبه لاحتمال ان يكون ذلك في ابتداء الامر مجزيا ثم تقر بالبرج ان الجذع من المعز لا يجزى واختص  
أبو بردة وعقبه بالخصوص في ذلك لكن يبقى المتعارض بين حديثهما فان سأل أحد الجاهل المتقدمين فلا  
تعارض وان تعذر الجمع الاول بان في كل منهما مصلحة عموم والتأني وهو احتمال نسج خصوصية الاول  
بالتأني بان النسج لا يثبت بالاحتمال الرجوع الى الترجيح فحديث أبي بردة أصح كما مر

(انذار المحرم الاضاحي) \*

(مالك عن أبي الزبير) محمد بن مسلم المكي (عن جابر بن عبد الله) البخاري ابن الخصاصي (ان رسول الله  
صلى الله عليه وسلم نهى عن اكل لحوم النجاسات بعد ثلاثة ايام) من وقت التضحية واختلاف في انه كان  
نهى تحريم او تنزيه وصححه المذهب الاول عائشة الخبيثة كما تلخ منها فتقدم الى النبي صلى الله عليه وسلم  
بالمدينة فقال لا تأكلوا الا ثلاثة ايام قالت وليست بعزيمة ولكن اريد ان نطعم منه والله أعلم رواه  
البخاري (ثم قال بعد) بالنساء على الضم أي قد انتهى ثاني عام الذم (كأوا وتمدقوا) أي يستحب  
الجمع بينهما (وتزودوا وادخروا) بدل مهجلة مشددة والامر فيها الا بالاحقة وفي البخاري ومسلم عن سلمة  
ابن الأكوع مرفوعا من فحش منكم فلا يصح من بعد ثلاثة وفي رواية منه شيء قلما كانوا العام المقبل قالوا  
يا رسول الله نفعل كما فعلنا العام الماضي قال كانوا اطعوا واذخروا فان ذلك العام كان بالناس جهدا  
فأردت ان تعينوا فيها وهذا الحديث رواه مسلم عن يحيى عن مالك (مالك عن عبد الله بن أبي بكر)  
ابن محمد بن عمرو بن حزم الانصاري المتوفى سنة خمس وثلاثين ومائة عن سبعين سنة (عن عبد الله بن  
واقد) بالقاف ابن عبد الله بن عمر الدؤوي الملقب بالتابعي مات سنة تسع عشرة ومائة (انه قال نهى  
رسول الله صلى الله عليه وسلم عن اكل لحوم النجاسات بعد ثلاث) من ذبحها (قال عبد الله بن أبي بكر

فقد كرت ذلك لعمرة بعت عبد الرحمن (الافاضية) فقال صدق) عبد الله بن واقد (سمعت عائشة روج  
 النبي صلى الله عليه وسلم يقول (في) بفتح الدال المهملة وشذ الفاء أي أتى (ناس من أهل المدينة)  
 والرافعة الجماعة القادمة قاله ابن حبيب وقال الخليل قوم يسرون سمرنا (خضرة لاصحى) أي ومن  
 الاصحى (في زمان رسول الله صلى الله عليه وسلم قال رسول الله صلى الله عليه وسلم ادخروا) بشذ الدال  
 المهملة (الاث) وتمذقوا بما بقي فلما كان بعد ذلك (في العام) اقبل وقدس أولوه بل يفعلون كما يعملوا العام  
 الماضي قال ابن المنير كانوا منهم فهموا ان انتهى ذلك العام كان على سبب خاص وهو الرافعة فاذا ورد العام  
 على سبب خاص حاله في النفس من عمومته وخصوصه اشكل فلما كان مظنة الاختصاص عاودوا  
 السؤال فيبين لهم انه خاص بذلك السبب ويشبه ان يستدل به هذا من يقول ان العام يضعف عمومته  
 بالسبب فلا يبقى على اصله ولا ينتهي به الى التخصيص ألا ترى انهم لو اعتقدوا بان العام يعوم على اصله  
 لماسألوا ولو اعتقدوا المخصوص أيضا لماسألوا فدل سؤالهم على انه ذو شأنين وهذا اختيار المجوزي  
 (قيل لرسول الله صلى الله عليه وسلم لقد كان الناس ينتفعون بخيائهم) في الادخار والتزود  
 (ويجمعون) بالجيم أي يذسبون (منها الدرك) بفتحين الشعم (ويتخذون منها الاسقية) جمع سقاء  
 (فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم وما ذلك) الذي منعهم من الانتفاع (أو كما قال) شك الرازي (قالوا)  
 نهيت عن محرم الضحايا بعد ثلاث فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم نعماني تنكم من أجل الدافعة  
 بالمهملة وبعد الالف فاه ثقيلة أصله لغة الجماعة التي تسير سرائنا (التي دوت عليكم) أي قدمت  
 (وكأوا وتصدقوا وادخروا) بشذ الدال وكسر الحاء لمجة (يعني بالدافعة قوماسا كن قدوموا المربية)  
 فأراد ان يعينهم ولذا قالت عائشة وابست بمرجة ولكن أراد ان يطعم منها والله أعلم أي بمراديه وهذا  
 الحديث رواه مسلم من طريق روح بن عبادة راوذا عن النبي كلاًهما عن مالك بن (مالك عن ربيعة  
 ابن أبي عبد الرحمن) المعروف بريقة الراي (عن أبي سعيد) بفتح السين وكسر الهمزة سندس مالك بن  
 سنان (يحدثني) له ولأبيه حجة قال ابن عبد البر لم يسمع بريقة من أبي سعيد والحديث صحيح بحقوط  
 رواه جماعة عن أبي سعيد منهم القاسم بن محمد ومعلوم ملازمة بريقة لقاسم حتى كان يغلب على مجامع  
 وقدها من حديث علي وبريدة وجابر بن أنس وغيرهم (انه قدم) بكسر الدال (من سفر قدم) فتح  
 الدال الثانية (اليه أهل الحجاز) أي رضعوه بين يديه (نقال انظروا أن يكون) هذا من محرم الاصحى فقالوا  
 هو من أفعال أبو سعيد لم يكن رسول الله صلى الله عليه وسلم يهي عنها فقالوا) أي أهله أي زوجته (انه قد  
 كان من رسول الله صلى الله عليه وسلم بعد ذلك أمر) ناقض لأنه في عن كل الاضاحي بعد ثلاث وفي رواية  
 احمد فقال له امر انه ان رسول الله صلى الله عليه وسلم رخص فيه وفي رواية البخاري فقال احمد  
 لا اذوقه (فيخرج أبو سعيد) من يده (فقال عن ذلك) وفي البخاري فيخرج من البيت حتى أتى أخى  
 قتادة أي ابن النعمان وكان أخاه لأمه وكان يذريه فذكرت ذلك له فقال لي انه قد حدث بعد ذلك أمر (فأخبرني)  
 بالناس للمجهول (ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قال نهيتكم عن محرم الاصحى) أي عن امساكها  
 وادخارها والا كل منها (بعد ثلاث) من الايام ابتداءها من يوم الذبح ومن يوم النحر وأمر تنكم بالتصدق  
 بما بقي بعد الثلاث راد في رواية ابن ماجه عن بريدة ليوسع ذرا الطول على من لا مولى له (وكأوا) راد بريدة  
 ما يدلكم أي مذكروا لا كل لكم (وتصدقوا وادخروا) فانه ليس بقبح ولا كراهة فيباح الا ان  
 الادخار فوق ثلاث راداً كل مني شاء هذا قال الترمذي هذا الحديث رخصه من الاحاديث الدافعة  
 للام لم يبلغ من استمر على النهي كفى وعمر ابنه لانها انجساراً لا لمتواتره وما هو كذلك يصح أن يبلغ  
 بعض الناس دون بعض وقيل انووى عن الجمهور ان هذا من نسخ السنة لانه قال ابن العربي قد

كان اكلها مباحا ثم حرم ثم اُبيح ففيه ردة على قول المتزلة لا يكون النسخ الا بالانقضاء ولا في  
هذه كان انقضاء أو انقضاء فقد نسخ أحد هما بالآخر (ونهيتمكم عن الانتباز) في أو لاني كالمزفة والنكير  
(فانقبذوا) في أي وعاء كان (وكل مسكر حرام) أي ما شأنه الاسكار من أي شراب كان ولا تدخل الاواني  
وفي مسلم عن بريدة نهيتكم عن الظروف وأن الظروف لا تخل شيئا ولا تحرمه وكل مسكر حرام وفيه عنه  
أيضا كنت نهيتكم عن الاشرية الا في ظروف الادم فاشربوا في كل وعاء غير أن لا تشربوا مسكرا وهذا  
ينسخ صريح محرمة نهيه عن الانتباز في الدباء والمزفة ونحوهما في حديث وفد عبد القيس واختلاف هل  
بقيت السكراة وعلاه مالك ومن واقفه أولا كراهة وعليه الجمهور (ونهيتمكم عن زيارة القبور) لمحمدان  
عهدكم بالكفر وكلاهما بالحناء وعما يكره فيها اما الآن حيث انجحت آثار الجاهلية واستحكمت الاسلام  
وصرتم أهل يقين وتقوى (فزوروها) زاد في حديث ابن مسعود وعنده ابن ماجه باسناد صحيح فانها تزهد  
في الدنيا وتذكر الآخرة قال البيضاوي الغناء متعلق بمحذوف أي نهيتكم عن زيارتها بماهاة بتسكاثر  
فعل الجاهلية انه الآن فقد جاء الاسلام وهدمت قواعد الشرك فزوروها فانها تورث رقة القلب وتذكر  
الموت والبلاء (ولا تقولوا هجرا) بضم الهاء واسكان الحيم (يعني لا تقولوا سوءا) أي قبيحا وفحشا والخطاب  
للرجال فلم يدخل فيه النساء فلا يندب لهن على المختار لكن يجوز بشروط وقال ابن عبد البر قيل كان  
النهى عاما للرجال والنساء ثم نسخ بالاباحة العامة أيضا لهما فافتت زارت قبر أخيماء عبد الرحمن  
وكانت فاطمة تزور قبر حمزة وقيل انما نسخ للرجال دون النساء لانه صلى الله عليه وسلم لعن زوارات القبور  
فالمحرمة مقيدة بذلك دون الاباحة لمجاوز تخصيصها بالرجال دونهن بدليل اللعن

(\*) (الشركة في النجاسات وعزكم تذييل البقرة والبدنة) \*

(مالك عن ابي الزبير) محمد بن مسلم المكي (عن جابر بن عبد الله) رضى الله عنهما (انه قال سحرنا مع  
رسول الله صلى الله عليه وسلم عام الحديبية) بضم الحاء المهملة وتخفيف الياء على الاشهر الا كثر حتى  
قال لمعلب لا يجوز فيه غيره وقال النحاس لم يختلف من اتق بعلمه في انها مخففة وتشد يد هاعند كثير من  
الحديثين والمؤلفين وانكر كثير من أهل اللغة التخفيف واديبه وبين مكة عشرة أميال أو خمسة عشر  
ميلا على طريق جذة ولذا قيل انها على مرحلة من مكة أو أقل من مرحلة (البدنة عن سبعة والبقرة عن  
سبعة) على معنى انهم أشركوه في الاجراك يأتي ووجهه أن المحصر بعد ولا يجب عليه هدى عندما لا خلافا  
لا شبه وأبي حنيفة والشافعي فكان الهدى الذي يخرجوه تطوعا فلم ير الا شترك في الهدى الواجب  
ولا في الضحية واختلف قول مالك في هدى التطوع فقال في الموازية والواضحة يجوز الا شراك وجل عليه  
حديث الباب واليه أشار في الموطأ بقوله الا تني وانما سمعنا الحديث الحج وروى ابن القاسم عنه  
لا يشترك في هدى واجب ولا تطوع وهو المشهور وقد ضعف قول أشهب ومن واقفه بوجوب الهدى  
على المحصر بعد وبقوله تعالى ولا تحلقوا رؤسكم حتى يبلغ الهدى محله أي مكة أو منى والمحصر بعد ويحلق  
في أي محل أحصر كما حلق صلى الله عليه وسلم بالحديبية والحديث رواه مسلم عن قتيبة ويحيى وأبو داود وعن  
القعنبي والترمذي عن قتيبة الثلاثة عن مالك به (مالك عن عماره) بضم العين (أن) عبد الله بن  
(يسار) فتنسب لمجده لشهرته به الى الوليد لما دى في ثقة فاضل مات بعد الثلاثين ومائة وأبوه هو الذي كان  
يقال انه الدجال (ان عطاه بن يسار) بفتح ع وضم ط وخفة المهملة (أخبره ابا أيوب) خالد بن زيد  
الانصاري (قال كان نضحي بالاشاة) الواحدة من الغنم (يذبحها الرجل عنه وعن أهل بيته ثم يساهي)  
تعال وتغايير (التاس بعد) بضم الدال (فصار) الضحية (مباهاة) مغالبة ومغاخرة فبعدت  
عن السنة فأنما عاب ذلك لمباهاة ولم يمنع ان يفعل على وجه القربة الى الله تعالى وهو الذي استحب ابن

عمران يعني عن كل من في البت نشأة شاة قال مالك واحسن ما صنعت في الدنة والبقرة والله ما ان  
الرجل يفجر عنه وعن أهل بيته الدنة في الخيايا (ويذبح البقرة والشاة الواحدة ويعلقها ويذبحها  
عنهم ويشركهم فيها) في الأجر ولو أكثر من سبعة كما زاده الامام في المدونة (فاما ان يشتري النفر)  
بقم النون والنفاء لجماعة من الرجال من ثلاثة الى عشرة وقبل الى تسعة ولا يقبل نفرا فإزاء على عشرة  
(الدنة والبقرة والشاة يشتركون فيها في الذك) الهدايا (والخيايا فيخرج كل انسان منهم حصه  
من ثمنها ويكون له حصه من لحمها فان ذلك يكره) كراهية من معنى ان ذلك لا يحزى بخصية عن واحد منهم  
(وانما سمعنا الحديث) المذكور عن جابر على ان معناه (انه لا يشترك في الذك) فليسا (وانما  
يكون عن أهل البيت) الواحد يذبحه صاحبه ويشرك أهله في أجزائه (مالك عن ابن شهاب انه  
قال ما نحر رسول الله صلى الله عليه وسلم عنه وعن أهل بيته لا ذبذبة واحدة أو بقرة واحدة قال مالك  
لا أدري أينهما قال ابن شهاب) قال أبو عمر كذا يجمع أصحاب مالك عنه في الموطأ وغيره لاجورية  
فرواه عن مالك عن الزمري قال أخبرني من لا اتهم عن عائشة فذكره على الشك ورواه معمر بن  
الزبيدي عن الزمري عن عمرة عن عائشة قالت ما ذبح رسول الله صلى الله عليه وسلم عن آل محمد في حجة  
الوداع الا بقرة ورواه ابن أخي الزمري عن عمه قال حدثني من لا اتهم عن عمرة عن عائشة فذكره

\* (الخية عما في بطن المرأة وذكرياها الاخفى) \*

(مالك عن نافع ان عبد الله بن عمر قال الاخفى يومان بعد يوم الاخفى) والى هذا ذهب مالك وأبو حنيفة  
وأحمد واكثر العلماء وقال الشافعي وجماعة لاخفى يوم النحر وثلاثة أيام بعده لمحدث ابن حبان  
في كل أيام التشريق ذبح ولا حجة فيه لانها الثلاثة التي أولها العيد والتي بعده خلاف فلا يصح الاحتجاج  
بجعل النزاع ويؤيد الاول ما رواه أبو عبيد بن رباح عن الشعبي مرسلا مرفوعا من ذبح قبل النحر بقرتين  
فليعد أي قبل صلاة العيد (مالك انه بلغه عن علي بن أبي طالب مثل ذلك) الذي قاله ابن عمر أخرجه  
ابن عبد البر من طريقين رعن على قال الأيام المعدودات يوم النحر ويومان بعده اذبح في أيها شئت وافتلها  
أولها وقال الطحاوي مثل هذا لا يكون رأيا فدل انه توقف انتهى وذهب ابن سيرين وجديد  
عبد الرحمن وداود الظاهري الى اختصاص الخية بيوم النحر وأوله صلى الله عليه وسلم في حجة الوداع  
أي يوم هذا قلنا الله ورسوله أعلم فسكت حتى ظننا انه سيسمي به غير اسمه قال اليس يوم النحر قلنا بلى  
أو وجهه انه أضاف هذا اليوم الى جنس النحر لان اللام هنا جنسية تتم فلا يبقى نصرا في ذلك اليوم لكن  
قال القرطبي التمسك باضافة النحر الى اليوم الاول ضيف مع قوله تعالى ويذكروا اسم الله في أيام  
معلومات على ما رزقهم من بركة الانعام انتهى وقد أجاب الجمهور بأن المراد النحر الكامل المفضل  
والألف واللام كثيرا ما تستعمل للسكال نحو لو كن البراءة الشديدة الذي يملك نفسه ولذا كان  
اليوم الاول أفضل (مالك عن نافع ان عبد الله بن عمر لم يكن يعني عما في بطن المرأة) لانه ليس  
بمشرع عند الجمهور وخلافه شاذ قاله أبو عمر (قال مالك الخية سنة) مؤكدة على كل مقيم ومساقر  
الاحتجاج (ولست بواجبة) أي فرض زيادة في البيان لدفع توهم ان مراده شرعت بالسنة فلا ينافي  
الوجوب فين المراد والحجة للسنة ما رواه مسلم من طريق شعبة عن مالك عن عمرو بن مسلم عن سعيد بن  
المسيب عن أم سلمة ان النبي صلى الله عليه وسلم قال اذا رايت هلال ذي الحجة وأراد أحدكم ان يضيئ فليمسك  
عن شعره وأظفاره وسلم وغيره من وجه آخر عن أم سلمة مرفوعا في ذبح العشر أي عشر ذي الحجة فأراد  
أحدكم ان يضيئ فليمسك من شعره ولا يشترط في قوله أراد دليل على انها غير واجبة وصرح بالسنة  
في حديث الطبراني عن ابن عباس مرفوعا الاخفى على فريضة وعليكم سنة قال الحافظ رجاله ثقات

السكن في رقة وخالف فسرّح في هذا الحديث بانها سنة وان الوجوب من خصائصه وروى احمد  
وابو يعلى والطبراني والدارقطني والحاكم عن ابن عباس رقة كتب على النحر ولم يكتب عليكم وهو ايضا  
نفس في انه من خصائصه لكن اسناده ضعيف وتاهل الحاكم فصححه واقرب ما يتصل به للوجوب  
الذي ذهب اليه الحديث حديث أبي هريرة رقة من وجدة فلم يضح فلا يقرب من ملأنا أخرجه ابن ماجه  
ورجاء ثقات لكن اختلف في رقة ووقفه والوقف أشبه بالسواب قاله الطحاوي وغيره ومع ذلك  
فليس صريحاً في الإيجاب وحديث على أهل كل بيت أخيه وعترته أخرجه احمد والاربعة بسند قوى  
ولا حجة فيه لان الصدقة ليست سرية في الوجوب الملقى فقد ذكر معها للثبوت وليست واجبة عند  
من قال بوجوب النخبة ويحتمل ان من شأنه ان شأفه وكوله فأراد جهاينهما (ولا أحب لأحد من  
قوى) أي قدر (على ثمنه ان يتركها) ثلاثون نفه الفصل العظيم روى سعيد بن داود عن مالك عن ثور  
عن عكرمة عن ابن عباس مرفوعاً ما من صدقة بسدالة الرحم أعظم عند الله من اوراق الدم أخرجه  
ابن عبد البر وقال هو غريب من حديث مالك واخرج عن عائشة قالت يا أيها الناس ضجوا وطيبوا بها نفساً  
فأني سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول ما من عبد توجه بنخبة الى القبلة الا كان دمه اوفر ثوباً  
وصوفه احسن من حضرات في ميزانه يوم القيامة وقال صلى الله عليه وسلم اعملوا قليلاً تجزوا كثيراً  
قال ابو عمر هي افضل من الصدقة لانها سنة مؤكدة كصلاة العيد ومعلوم ان السنن افضل من التطوع  
وبهذا قال مالك واحكامه واجدوجاعة وعن مالك ايضا والشعب وغيرهما الصدقة افضل والصحيح  
عن مالك واحكامه تفضيل النخبة الاجنبي فالصدقة بثمن افضل لانه ليس موضع نخبة

\*(كتاب الذبايح)\* جمع ذبيحة بمعنى مذبوحة

\*(بسم الله الرحمن الرحيم)\*

\*(ما جاء في التسمية على الذبيحة)\*

وهي واجبة على الذكرا القادر لا للناسي والمكره والاخرس قال تعالى ولا تأكلوا مما لم يذكر اسم الله  
عليه وانه لفسق والناسي لا يسمى فاسقاً كما هو ظاهر من الآية لان ذكر الفسق عقبه ان كان عن فعل  
المكلف وهو افعال التسمية فلا يدخل الناسي لانه غير مكلف فلا يكون فله فسه وان كان عن نفس  
الذبيحة التي لم يسم عليها وليست مصدرها فهو متقول من المصدرو الذبيحة المتروكة لتسمية عليها نبي انا  
لا يصح تسميتها فاسقاً اذا الفعل الذي نقل منه هذا الاسم ليس بفسق فاما ان تقول ذلك الآية على  
تحريم العدول المنسى فبقي على اصل الاباحة او تقول فيها دليل من حيث مفهوم تخصيص النهي بما هو  
فسق فاليس بفسق ليس بحرام قاله ابن المنير في الانتصاف وقال غيره ظاهر الآية تحريم متروكة  
التسمية وتخصت حالة النسيان بالحديث او يحتمل الناسي اذا كراهه برا ومن اول الآية بالميتة او بما ذكر  
غير اسم الله عليه فقد عدل عن ظاهر اللفظ (مالك عن هشام) وفي نسخة حدثني هشام (ابن عروة عن  
أبيه انه قال سئل رسول الله صلى الله عليه وسلم) لم يختلف على مالك في ارساله وتابعه الحمادان وابن  
عينة ويحيى القطان عن هشام ووصله البخاري هشام بن طارق اسامة بن حفص المدني وفي التوحيد  
من طريق أبي خالد سليمان الاحمر وفي البيوع من طريق الطفاوي بضم المهملة بعدها فاء محمد بن  
عبد الرحمن والاسماعيلي من طريق عبد العزيز الراوردي وابن أبي شيبة عن عبد الرحمن بن سليمان  
والبراز من طريق أبي اسامة السستي عن هشام عن أبيه عن عائشة قال الدارقطني وارساله أشبه  
بالسواب يعني لان رواته احفظ واضبط واجيب بان المحكم للواصل اذا زاد عدد من وصل على من



أرسل واحتف بقريشة تقوى الوصل كما هذا الذعرة معروف بالرواية عن عائشة فقيه اشعار يحفظ من  
وصله عن هشام دون من أرسله والاولى ان هشام حدث به على الوجهين مرسل وموصولاً (فقبل له  
بارسول الله ان ناسا من أهل السادة يا توناً لبحمان) بضم اللام جمع لحم ويجمع أيضاً على لحوم ولحما  
يكسر اللام (ولاندرى هل سموا الله عليهم أم لا) زاد في رواية البخاري قالت عائشة وكأنا أرى  
السائلون حديث عهد بالكفر (فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم سموا الله عليهم باسم كلواها) ليس  
المراد ان تسميتم على الاكل كل قائمة مقام التسمية الفاشية على الذبح بل طلب الاتيان بالتسمية على  
الاكل قال الطيبي هذا من أسلوب المحكيين كانه قيل لهم لاجتماع ذلك ولا تسألوا عنه والذي يسميكم  
الآن ان تذكروا اسم الله عليه قال ابن عبد البر فيه أن ما ذبحه المسلم ولم يعلم هل سمي عليه أم لا يجوز أكله  
جداً على انه سمي اذا نظن المؤمن الا تحترق ويحتمل وصديقه أبدأ بمجول على السلامة حتى يصح فيه ترك  
التسمية عمداً (قال مالك وذلك في أول الاسلام) قبل نزول قوله تعالى ولا تأكلوا مما لم يذكر اسم  
الله عليه قال ابن عبد البر هذا قول ضعيف لا دليل عليه ولا يعرف وجهه والحديث نفسه برده لانه أمرهم  
فيه بالتسمية على الاكل فدل على ان الآية كانت نزلت واقفاً على انهم مكية وان هذا الحديث ما دلت  
وان المراد اهل باديتها وأجمعوا على ان التسمية على الاكل انما هي للتبرك لا مدخل فيها للذكاة بوجه  
لانها لا تدرك الميت انتهى (مالك عن يحيى بن سعد بن عبد الله بن عباس) بالتسمية والشن المجبة  
(ابن أبي ربيعة) عمرو بن المغيرة بن عبد الله بن عمر (الخرزومي) القرشي له حصة وأبوه قديم الاسلام  
وهاجر لخرزتين (امرغلاما له ان يذبح ذبيحة فلما أراد ان يذبحها قال له سم الله فقال) له (الغلام  
قد سميت فتقال له سم الله ويحك قال) له (قد سميت الله) ولم يسمعه (فقال له عبد الله بن عباس  
والله لا أطعمها أبداً) لانه لم يسمه اسمي ولم يصدق اخباره لانه كان بموضع لا تخفى عليه التسمية لقربه  
منه وعلم عناده بقوله سميت ولا يسمي فاعتقد انه تركها عمداً اذ لو قال سم الله بدل سميت لا كتبي بذلك

\*(ما يجوز من الذكاة على حال الضرورة)\*

(مالك عن زيد بن اسلم عن عطاء بن يسار) قال ابو عمر مرسل عند جميع الرواة ووصله ابو العباس مجازين  
استحاق السراج من طريق ابي ايوب والبراز من طريق جابر بن خازم كلاهما عن زيد بن عطاء عن ابي  
سعيد الخدري (ان رجلاً من الانصار من بني حارثة) بطن من الاوس (كان يرعى لحيمة) بكسر  
اللام وفتحها ناقدة ذات لبن (له باحد) بضم الهمزة والحاء الجمل المعروف بالمدينة (فأصابها الموت)  
في أسبابه (قد كاهب شظاظ) بكسر الشين المجبة والنجاشم الطاء من عود محمد الطرف وفي رواية أبو  
وخبرها بنون فقالت لزيد بن زيد من حديد أو من خشب قال بل من خشب وفي رواية يعقوب بن جعفر عن  
زيد بن عطاء فأخذها الموت فلم يجد شيئاً ينصرها به فأخذ وندافوها به حتى اهراق دمها ففعل هذا  
فالشظاظ الوند وقال ابن حبيب الشظاظ العود الذي يجمع به بين عروقي الغرارين على طاهر الية ابقاه  
في التهميد (فمثل رسول الله صلى الله عليه وسلم عن ذلك فقال للسهم باس فكأواها) أمر ابا حبة وفي  
رواية أبو أيوب فألقى النبي صلى الله عليه وسلم فسأله فأمره بأكلها (مالك عن نافع عن رجل من الانصار)  
يحتمل انه ابن كعب بن مالك كما في رواية البخاري عن عبيد الله عن نافع عن ابن كعب بن مالك عن  
أبيه والابن عبد الرحمن كآرجحه الحافظ وقيل عبد الله وبه جزم المزني في الاطراف (عن معاذ بن سعد  
أوسد بن معاذ) كذا وقع على الشك وذكره ابن منده وأبو نعيم وابن فكيهون في الصحابة قائمه في الاصابة  
(ان جارية) لم تسم (لكعب بن مالك) لان ابا رى الصحابي الشهير (كانت ترعى غنماً لها بلسع) بفتح  
المهملة وسكون اللام وعين مهملة جبل بالمدينة (فأصبحت شاة منها فاذرأتها) قبل الموت (قد كتبها)

وفي رواية فذبحتها (بشجر) وفي رواية البخاري فكسرت جرجا فذبحتها به (فستل رسول الله صلى الله عليه وسلم عن ذلك) وفي رواية البخاري فقال كعب لاهله لانا كواخي آتى النبي صلى الله عليه وسلم فأسأله أوتحي أرسل اليه من يسأله فأناؤه أو بعث اليه (فقال لا بأس بها فكلوها) أمر أباحه وفيه التذكية بالبحر وجواز ما ذبحته المرأة حرة أو أمة كبيرة أو صغيرة طاهرة أو غير طاهرة لأنه صلى الله عليه وسلم أباح ما ذبحته ولم يستفصل وهذا قول الجمهور وما لك في المدونة والشافعي ونقل ابن عبد الحكم عن مالك الأكرهة وأخرجه البخاري عن اسماعيل عن مالك به وتابعه عبيد الله وجوري بن أسماء عن البخاري والليث بن سعد عن اسماعيل وعلقه البخاري الثلاثة عن نافع ضوه (مالك عن ثور) بفتح المثلثة (ابن زيد الدبلي) بكسر الدال واسكان التعتبة (عن عبد الله بن عباس) قال أبو عمير وبه ثور عن عكرمة عن ابن عباس كما رواه الدراري وغيره وهو محفوظ من وجوه عن ابن عباس (أنه سئل عن ذبايح نصارى العرب فقال لا بأس بها) لقوله تعالى وطعام الذين أتوا الكتاب حل لكم وهم اليهود والنصارى ومن دخل في دينهم قال ابن عباس طعامهم ذبايحهم رواه البيهقي وعلقه البخاري لأن سائر الأطعمة لا يختص حلها بالمال (ونلاحظ هذه الآية ومن يتوهم) بوادهم ويواليهم (منكم فانه منهم) من جملتهم ولعل مراده بتلاوتها أنه وإن جازا كل ذبايحهم لكن لا ينبغي المسلم أن يتخذهم ذبايحين لأن في ذلك موالا لهم (مالك أنه بلغه أن عبد الله بن عباس كان يقول ما فرى) قطع (الأوداج فكلوه) لمحدث الصحیح عن رافع بن خديج أنه قال يا رسول الله ليس لنا مدي فقال ما أنهر الدم وذكرا سم الله عليه فكلوا إدس السن والظفر فما الظفر فخذى الحبشة وأما السن فعضم (مالك عن يحيى بن سعيد عن سعيد بن المسيب أنه كان يقول ما ذبح به إذا بضع) بفتحين قطع المحقوم والودجين (لا بأس به إذا اضطررت اليه) والأفلاستحب المحديد المشحوذ لمحدث ولا يحدشفرته

\* (ما يكره من الذبيحة في الذكاة) \*

(مالك عن يحيى بن سعيد عن أبي مرة) بضم الميم وشذراء اسمه يزيد بفتحته قبل الزاي ويقال عبد الرحمن (مولى عقيل) بفتح العين (ابن أبي طالب) ويقال مولى أخته أم هانئ (أنه سأل أباه مرة عن شاة ذبحت) وفي رواية عند أبي عمر عن يوسف بن سعد عن أبي مرة قال كانت عناق كريمة فكربت أن أذبحها فلم ألبث أن تردت فذبحته فركضت برجلها (فتحرك بعضها) أى رجلها (فأمره أن يأكلها) أى أباحه لأنها مذكاة (ثم سأل عن ذلك زيد بن ثابت وقال إن الميتة لتتحرك) فلا يفيد ذبحها (ونهاه عن ذلك) أى أكلها قال أبو عمر لا أعلم أحدا من الصحابة وأفق زيدا على ذلك وقد خالفه أبو هريرة وابن عباس وعليه الأكثر (وسئل مالك عن شاة تردت) سقطت من علو (فتمكسرت) وفي نسخة فكسرت بلاتاء قيل الكاف (فأدركها صاحبها) فذبحها (فقال الدم منها ولم تحرك) هل تؤكل أم لا (فقال مالك أن كان ذبحها ونفسها) أى دمها (يخرى) أى يسيل سمي الدم نفسه لأن النفس التي هي اسم بحلة الحيوان قوامها بالدم (وهي تطرف) تحرك بصرها يقال طرف البصر كضرب تحرك وطرف العين نظرها (فلما كلفها) دلالة ذلك على الحياة فعمل فيها الذبح

\* (ذكاة ما في بطن الذبيحة) \*

(مالك عن نافع عن عبد الله بن عمر أنه كان يقول إذا تحركت الناقه فذكاة ما في بطنها) أى جنيئها كائنه (في ذكاتها) لأنه جزء منها فذكاة ما في جميع أجزائها (إذا كان قد تم خلقة وبلت شعره) المدرك بالحاسة (فإذا أخرج من بطن أمه ذبح) ندبا كما يفعله السباع (حتى يخرج الدم من جوفه) فذبحه إنما

هو لا تقائه من الدم لا لتوقف الحمل عليه وهذا جاء بما رواه فرو عاروى أبو داود والحكم عن ابن عمر مر فوا  
 ذكاة الجنين إذا اشعر ذكاة أمه ولكنه يذبح حتى ينصاب ما فيه من الدم ويعارضه حديث ابن عمر رفعه  
 ذكاة الجنين ذكاة أمه اشعر ولم يشعر لكن فيه مباركة بنبحا خضعف ولعمري المحدثين لم يأخذوا  
 بهما الشافعية فقالوا ذكاة أمه معتبة عن ذكاته مطلقا ولا الخنفسة فقالوا لا مطلقا ومالك التي الثاني  
 لضعفه وأخذ بالاول واعتضاده بالموقوف الذي رواه قديمه قوله صلى الله عليه وسلم ذكاة الجنين ذكاة  
 أمه رواه أبو داود وصححه الحكم عن جابر وجاهد وأبو داود والترمذي وحسنه وصححه الحكم وابن حبان  
 عن أبي سعيد وجاء من رواية جمع من الصحابة وهو برفع ذكاة في الموضعين مبتدأ وخبر أي ذكاة أمه  
 ذكاة له وروى بالنصب على الطريقة كيجت طلع الشمس أي وقت طلوعها أي ذكاته حاصلة وقت  
 ذكاة أمه قال الخطابي وغيره ورواية الرفع هي المحفوظة والمراد الجنين الذي نخرج ميتا في ذكاة أمه  
 لانه جزء منها عند مالك والشافعي وغيرهما لما جاء في بعض طرق الحديث من قول اليازل يا رسول الله  
 اننا نخر الابل ونذبح البقر والشاة فنجد في بطنها الجنين فنلقه أو ناكله فقال كلوه ان شئتم فان ذكاته  
 ذكاة أمه فسأله انما هو عن الميت لانه محل الشك بخلاف الحي الممكن ذبحه في ذكاة أمه فلا يحكم  
 نفسه فيكون الجواب عن الميت ليصابق السؤال ومن بعد التأويل قول أبي حنيفة المعنى على التشبيه  
 أي مثل ذكاته أو كذكاة أمه فيكون المراد الحي المحرمة الميت عنده ووجه ما فيه من التقدير  
 المستغنى عنه ومن ثم وافق صاحباه مالكا ومن وافقه لان التقدير أن يذكي ذكاة مثل ذكاة أمه فقيه  
 حذف الموصول وبعض الصلة وهو ان الفعل بعدها وهو لا يجوز وفيه تكثير الاضمار وهو خلاف الاصل  
 فرواية النصب اما على الظرف كما تراعى على التوسع نحو واختر موسى قومه أي ذكاته في ذكاة أمه وكل  
 منهما أولى لقلة الاضمار واتفاقه مع رواية الرفع والانتفاء كل واحد منهما الاخر (مالك عن يزيد)  
 بتحقيقه قبل الزاوي (ابن عبد الله بن قسيط) بقاف ومهملتين مضعرتين أسامة (البشي) لادنى الاعرج  
 المتوفى سنة اثنين وعشرين ومائة وله تسعون سنة (عن سعيد بن المسيب انه كان يقول ذكاة ما في بطن  
 الذبيحة) ابلا وبقرا وغنما (في ذكاة أمه اذا كان سم خلقه) الذي خلقه الله عليه ولونا قصيد  
 أورجل قاله الباسجي (ونبت شعره) أي شعر جسده لا شعر عينيه وطاحيه والامير وكل

### \* (كتاب الصيد) \*

أصل الصيد مصدر ثم أطلق على الصيد كقوله تعالى أحل لكم صيد البحر ولا تقتلوا الصيد وأنتم حرم  
 والمراد في هذه الترجمة أحكام الصيد الذي هو المصدر

\* (بسم الله الرحمن الرحيم) \*

### \* (ترك أكل ما قتل المعراض والحجر) \*

بكسر الميم وسكون العين المهملة فراء فألف فضاء معجمة قال النووي خشية تقبلة أو عصافي طرفها حدرد  
 وقد يكون بغير حديد هذا هو الصحيح في تفسيره وفي القاموس المعراض سهم بلا ريش دقيق الطرفين  
 غليظ الوسط أصيب بعرضه دون حذوه وقال ابن دقيق العبد عصار أسهما محدد وقال ابن سيده كان  
 دريد سهم طويل له أربع قذذ رقائق فاذا رمى به اعترض (مالك عن يافع انه قال رميت طائرين بحجر  
 وأنا بالحرف) يضم الحيم والراء وبسكون الراء وبالفتح موضع بالمدينة (فأصيدهم ما قاما أحدهما  
 هات فطرحه عبد الله بن عمرو وأما الاخر فذهب عبد الله بن عمر يذكيه يقدم) بالتحقيق بزنة رسول  
 آله النجار مؤمنة قال ابن السكيت لا تشددوا تشدوا لا زهري \* فقلت أعيراني القدوم لعاني \*

وجعل ابن الأنباري التشديد من خطأ العامة لكن قال الزنجشري وتبعه المطرزي القدم المختات  
 خفيفة والتشديد باغة (خات قيل ان يذكيه فطرخه عبد الله أيضا) لانه من الموقوذة المنفوذة  
 القتال (مالك انه بلغه) وأخرجه ابن أبي شيبة من طريق عبيد الله بن عمر (ان القاسم بن محمد  
 كان يكره ما قتل المعراض والبندقية) المتخذة من طين وتيس ويرمي بها وفي البخاري قال ابن  
 عمر في المقتولة بالبندقية تلك الموقوذة وفي الصحيحين عن عدي بن حاتم سألت النبي صلى الله عليه وسلم  
 عن صيد المعراض فقال ما أصاب بجدته فكله وما أصاب بعرضه فهو وقيد (مالك انه بلغه ان سعيد بن  
 السبيد كان يكره ان يقتل الانسية) اذا توخشت كعبير شرذ وبقرة (بما يقتل به الصيد من الرمي  
 وأشباهاه) أي لا يؤكل بالقر وبه قال مالك وربيعة والليث عملا باصلا وقال الثوري وأبو حنيفة  
 والشافعي اذا عجز عن البعير اشار صاركا لصيد محدث رافع بن خديج قال نذنا بعير فراه رجل بسهم  
 فحسبه فقال صلى الله عليه وسلم ان لهذه الهامة اوبد كاوبد الوحش فما غلبكم منها فاصنعوا به هكذا  
 وكلا (قال مالك ولا أرى بأسا ما أصاب المعراض اذا خسق) بفتح المعجمة والمهمل وبالقاف أي ثبت  
 قال ابن فارس خسق السهم الهدف اذا ثبت فيه وتعلق (وبلغ القتال ان يؤكل) لا باخه صلى الله عليه  
 وسلم ما أصاب بجدته لبلوغه القتال واستدل لذلك بقوله (قال الله تبارك وتعالى يا أيها الذين آمنوا  
 ائبلوا منكم الله) أي يتبرؤوه ومنه تعالى لا ظهرا ما علمه من العبد على ما علم لا يعلم ولا يعلم وقال في قوله  
 (بشيء من الصيد) يعلم بأنه ليس من الفتن العظام (تناله) أي الصغار منه (أيديكم ورماحكم) الجار  
 منه وكان ذلك بالحد يدونه وهم محرمون فركات الوحش والطير تغشاهم وهم في رحلتهم (قال) مالك  
 (ففي كل شيء تناله الانسان بيده او رمحه او شيء من سلاحه فانفذه وبلغ مقاتله) تفسير لانفذه (فهو  
 صيدكم قال الله) بشيء من الصيد (مالك انه سمع أهل العلم يقولون اذا أصاب الرجل الصيد فأعانه  
 عليه غيره من ما فاولك غير معلم) لان كونه معلما شرط لقوله تعالى وما علمتم من الجوارح مكلين  
 (لم يؤكل ذلك الصيد الا ان يكون سهم الرامي قد قله او بلغ) سهم (مقاتل الصيد حتى لا يشك احد  
 في أنه قتله وانه لا يكون للصيد حياة بعده) فيؤكل لتحقيق الاباحة (وسمعت مالكا يقول لا بأس  
 بأكل الصيد وان غاب عنك صرعه) بخوغارا وغيشة فلم تره (اذا وجدت به اثر من كلبك) الذي  
 أرسلته عليه (او كان به سهمك ما لم يدت فاذا بات فانه يكره أكله) كراهة تحريم على المشهور زاذ في المدونة  
 مبالغا وان أنفذت مقاتله الجوارح اوسهمه وهو فيه بعينه قال مالك وتلك السنة وروى أبو داود  
 في مراسيله جابر رجل يصيد الى النبي صلى الله عليه وسلم فقال اني رمت من الليل فأعيا في ووجدت  
 سهمي فيه من الغد وعرفت سهمي فقال الليل خلق من خلق الله عظيم لعله أمانك عليه شيء أنبذها  
 عنك وورد قر يبعثه في بعض طرق حديث عدي بن حاتم

\*(ما جاء في صيد الملعبات)\*

(مالك عن نافع عن عبد الله بن عمر انه كان يقول في السكاب المعلم) وهو الذي اذا جاز تزجر واذا ارسل  
 أطاع والتعليم شرط لقوله تعالى وما علمتم من الجوارح مكلين قال ابن حبيب والتكليب التعليم وقيل  
 التسلط (كل ما أمسك ان قتل وان لم يتسل) لقوله صلى الله عليه وسلم لعدي بن حاتم اذا أرسلت  
 كلبك المعلم وسميت فكل فعوميه اشمل ما ذالم يقتل لكنه يذكي وفيه مشروعية التسمية وهي محل وفاق  
 وانما اختلف هل هي شرط في حل الاكل فذهب الشافعي في جماعة وروى عن مالك انه لا يست شرطا

فلا تدرج تركها وذهب أحد إلى الوجوب لمعناها شرطاً في حديث عدى وذهب أبو خنيفة ومالك  
والجمهور إلى أنها شرط على الذكركم القادر فيجوز متركها سواء عجزاً ويدل له أن المعلق بالوصف ينفي  
عند انتفاؤه عنه من يقول بالمفهوم والشرط أقوى من الوصف ويؤيد القول بالوجوب بشرطه أن الأصل  
تحريم الميتة وما أذن فيه منها بإحدى صفتيها المسمى عليها وافق الوصف وغير المسمى باق على أصل  
التحريم وفي قوله إذا أرسلت اشتراط الأرسال للحل (مالك أنه سمع نافعاً يقول قال عبد الله بن عمر)  
كل ما أمسك عليك (وان أكل وان لم يأكل) لما رواه أبو داود عن عمرو بن شعيب عن أبيه  
عن جده أن أعرابياً قال له أبو ثعلبة قال يا رسول الله إن لي كلاباً مكابرة فأتقتني في صيدها قال كل  
بما أمسك عليك قال وإن أكل منه قال وإن أكل منه ولا يضره حديث عدى في الصحيحين قلت  
فإن أكل قال فلا تأكل فإنه لم يمسك عليك إنما أمسك على نفسه محل النهي على الكراهة جمعاً بين  
المحدثين وقواهم ابن المواز بن حديث الأكل بحبه العمل وقال به من الصحابة على وابن عمر وسعد بن  
أبي وقاص وغيرهم وما حبه العمل أولى وقال الباقى جل شيوخنا حديث عدى على ما ذكره  
الكتاب ميتة من الجحرى والصدمة فأكل منه فإنه صار إلى صفة لا تعلق للأمسك بها وبين هذا  
التأويل قوله صلى الله عليه وسلم لعدي ما أمسك عليك فكل فإن أخذ الكلب ذكراً انتهى وأخذ  
بكون الخادم مصدراً مضاف لفاعله والمفعول محذوف أى الصيد وذكاة خبر إن (مالك أنه  
بلغه عن سعد بن أبي وقاص) مالك الزهرى (أنه سئل عن الكلب العلم إذا قتل الصيد فقال كل  
وان لم يتبق) بفقوة فموجدة (الابضه) يقع الموحدة وتكسر وتضم وضاد معجبة قطعة (واحدة) وهذا  
قال مالك في الشهور عنه والشافعى في القديم وغيرهما وهو ظاهر قوله تعالى فكأولاً ما أمسك عليك  
فإن الباقي بدأ كله قد أمسكه علينا فحل على ظاهر الآية وهو نص حديث ابن عمر وعن مالك  
والشافعى في الجديد لا يؤكل لص حديث عدى لكن قد أمكن الجمع بينهما فوجب المصير إليه كما رأيت  
(مالك أنه سمع بعض أهل العلم يقول في البازى) برتبة القاضى فيعرب أعزب المقوص والجمع برتبة  
كقضاء وفى لغة بار برتبة باب فيعرب بالحرركات الثلاث ويجمع على البواز كبواز كبيان (والعقاب)  
من الجوارح أى وبسا فده طائر من غير جنسه وقيل الثعلب قال يجمع  
ما أنت إلا كالعقاب فأتمه \* معروفة وله أب مجهول

(والضمر) من الجوارح أى القطاوى بضم القاف وفتحها وبه سمي الشاعر والاشئ صقرة بالهاء  
قاله ابن الأنبارى (وما أشبه ذلك) من كل ما يقبل التعليم (أنه إذا كان رقيقه) يفهم (كأفقه الكلاب)  
المعلقة فلا بأس بالكل ما قاتل مما صادت إذا ذكر اسم الله على إرسالها لقوله تعالى وما علمتم من الجوارح  
مكائين تعلمون مما علمكم الله فكأولاً ما أمسك عليك وإذا ذكر اسم الله عليه وأما قوله صلى الله عليه  
وسلم إذا أرسلت فكلك العلم فخرج جواباً للسؤال عدى عن الكلب (قال مالك أحسن ما سمعت فى الذى  
يخلص) بالتثنية يأخذ (الصيد من مخالب) جمع مخالب بالكسر وهو الطائر والسبع كالظفر  
للإنسان لأن الطائر يخبط بمخالبه الجملد أى يقطعه (البازى) أو من فى الكلب ثم يترى به فيموت أنه  
لا يحل أكله (لأنه ميتة) قال مالك وكذلك كل ما قدر على ذبحه وهو فى مخالب البازى (أوفى) أى فم  
(الكلب) وإن لم يقدر على خنقه منها (فتتركه صاحبه وهو قادر على ذبحه حتى يقتله البازى أو الكلب  
فإنه لا يحل أكله) لأنه لا يؤكل بالفقير إلا ما عجز عن ذكته والقرض أنه قادر عليها (وكذلك الذى  
يرعى الصيد) سهمه (فمناله وهو حى فيفترط فى ذبحه حتى يموت فإنه لا يحل أكله) لأنه ترك ذبحه مع  
إمكانه (قال مالك الأمر المجتمع عليه عندنا) بدار الهجرة (أن المسلم إذا أرسل كلب الجوسى الضارى)

بالضاد المجمية صفة لكل اى الموردا الصيد (فصاد او قتل انه اذا كان معلما) جملة بين بهامعنى الضارى  
 (فاكل ذلك الصيد حلال لا بأس به) أى لا كراهة فيه اذ حلال بمعنى جائز قد يصح مع الكراهة  
 (وان لم يذكر) من التذكية ولا ينوضح بذكره من الادراك (المسلم) جملة خالية اذا ما أدركه حيا وذكاه  
 لا يتوهم عدم حله (وانما مثل ذلك مثل المسلم يذبح بشفرة الجوسى) بفتح الشين السكين العريض  
 جميعها شفاكه كتاب وشفرات كسجدات (أورمى بقوسه ونبله) سهامه مؤنثة لا واحد لها من  
 انقلها (فيقتل بها فصيد ذلك وذبيحته حلال لا بأس بأكله) لان الصبرة بنفس الصائد والذابيح  
 لا بملك الالة (واذا أرسل الجوسى كلب المسلم الضارى على صيده فأخذه فإنه لا يؤكل ذلك الصيد  
 الا ان) يدركه حيا و (يذكى) أى يذكيه المسلم فيحل له أكله (وانما مثل ذلك مثل قوس المسلم ونبله  
 يأخذها الجوسى فيرمى بها الصيد فيقتله بمنزله شفرة) سكين (المسلم يذبح بها الجوسى فلا يحل  
 أكل شيء من ذلك) لان العبرة بالفاعل لا الالة

\*(ما جاء فى صيد البحر)\*

(مالك عن نافع ان عبد الرحمن بن أبى هريرة قال سأل عبد الله بن عمر عن لفظ) بالفاء والمجمة طرح (البحر)  
 من السمك (فنهأ عن أكله) قال نافع ثم اتاب عبد الله فدعا بالبحف (طلبه والباع زائده) (فقرا)  
 قوله تعالى (أحل لكم) أيها الناس حلالا كنتم او محررين (صيد البحر) ما صيد بالبحر حال حياته  
 (وطعامه) أى لبحرهم وما قذف ميتا ووض عنه الماء بلا علاج (قال نافع) فأرسلنى عبد الله بن عمر  
 الى عبد الرحمن بن أبى هريرة (أقول له) انه لا بأس بأكله (وقد قال أبو عمر بن الخطاب صيده ما صيد  
 وطعامه ما قذف به رواه البخارى فى التاريخ وعبد بن جيد وروى ابن أبى شبة عن الصديق الطاقى  
 حلال (مالك عن زيد بن اسلم عن سعيد الجمارى) بالميم نسبة الى الجمار بلد قرب المدينة النبوية  
 (مولى عمر بن الخطاب) انه قال سألت عبد الله بن عمر عن الحيتان يقتل بعضها بعضا (وموت) موتا  
 (مردا) أى السمك الذى يموت فيه من البرد كفى النهاية (فقال ليس بها بأس قال سعد ثم سألت  
 عبد الله بن عمرو بن العاصى فقال مثل ذلك) لا بأس بها (مالك عن أبى الزناد) عبد الله بن ذكوان  
 (عن أبى سلمة ابن عبد الرحمن) بن عوف (عن أبى هريرة وزيد بن ثابت) انهما كانا لا يريان بما لفظ البحر  
 بأسا (شدة مجوازه) (مالك عن أبى الزناد عن أبى سلمة بن عبد الرحمن ان ناسا من اهل انجار) بالميم بلد  
 قرب المدينة (قدموا) المدينة (فسألو مروان بن الحكم) الاموى امير المدينة من قبل معاوية (عن ما لفظ  
 البحر فقال ليس به بأس وقال اذ هموا الى زيد بن ثابت وأبى هريرة فسألوهم) عن ذلك (ثم اتوني  
 فأنخرونى ماذا يقولان فأتوهم فأسألوهم فقال لا بأس به فأتوا مروان) بن الحكم (فأنخروه) بما قالوا  
 (فقال مروان) قد قلت لكم انه لا بأس به ولكن أردت انهما يوافقاني (قال مالك لا بأس بأكل  
 الحيتان يصيدها الجوسى لان رسول الله صلى الله عليه وسلم قال فى البحر هو الطهور ماؤه الحلى ميتته)  
 كما تقدم مسند فى كتاب الوضوء (قال مالك واذا أكل ذلك) حال كونه ميتا فلا يضره من صاده (وقال  
 ابن عباس كل من صيد البحر وان صاده نصرانى او يهودى او مجوسى رواه البيهقى وقال الحسن البصرى  
 رأيت سبعين صحابيا يأكلون صيدا المجوسى من البحر ولا يتلجج فى صدرهم شيء من ذلك

\*(بحر يم كل ذى باب من السباع)\*

ظاهره سواء كان يعدوه ويتقوى كأسد وغرود وب وقيل وفرد أولا كعقاب وضبع وهر (مالك عن  
 ابن شهاب) محمد بن مسلم (عن أبى ادريس الخولانى) اسمه عائذ الله بختية وذال مجة ابن عبد الله ولد

يوم حزين وسبع من كبار الصحابة ومات سنة ثمانين قال سمعته من عبد العزيز بن كان عالم الشام بعد أبي الدرداء  
 (عن أبي ثعلبة) بمثلثة (الخشي) بضم الخاء وفتح الشين المنجدين وبالنون منسوب الى أبي خبيش من  
 قضاة صحابي مشهور بكنيته قيل اسمه جروم ارجو انه ارجوهم بضم الجيم والماء يفتح ما راسا كنيسة  
 او لا شر بمجته مكسورة بعد ذار او لا ش بغير راء او لا شق بقاء او لا شومة او لا شوم بلاء او لا شوب او لا شير  
 او غرق او شق او زيد او لا سود وفي اسم أبيه ايضا خلف فتمل عمرو وقيل قيس وقيل غير ذلك قال  
 ابن الكلبي كان من بايع تحت الشجرة وضرب له بسهمه في خيبر وأرسله النبي صلى الله عليه وسلم الى  
 قومه فأسلموا له أخا حديث وعنه ابن المسيب وجاءه وأخرج ابن عساكر عن أبي الزاهرية قال قال أبو ثعلبة  
 اني لارجو الله ان لا يخونني كما أراكم تخفون عند الموت فيدعاهم يرضي في خوف الليل قض وهو ساجد  
 فرأت الله في النوم أن أباه قد مات فاستقطقت فرعة فقامت ابن أبي فليل لها في صلاة فنادته فلما سمعها  
 فأتته فوجدته ساجدا فحزرتكم فمقط ميتا سكن الشام او حص ومات سنة خمس وسبعين وقيل قبل ذلك  
 بكبر بعد الاربعين والمعروف الاول (أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال أكل كل ذي ناب من  
 السباع حرام) قال ابن الأثير الناب السن التي خلف الرباعية وهل المراد كل ذي ناب مطلقا والمراد  
 ناب يعض به وناب يعض به طاد وبعد وناب يعض به غالبا بخلاف غير الناب الذي كنعط وضبع وبه قال  
 الليث والشافعي وأصحاب مالكا المدنيين فمن التبعض اول المراد ناب يعض به كنعط وبه كنعط بقرينة قوله  
 ناب ولا يقل كل سبع تبنيها على الاقتراس والتعدي والافلا فائدة لذكر الناب اذا السباع كلها ذات أنياب  
 وقد ورد في حل الضع أحاديث لا بأس بها وأما الثعلب فورد في تحريمه حديث خزيمة بن خازم عند الترمذي  
 وابن ماجه ولكن سنده ضعيف كافي الفتح قال ابن عبد البر هكذا قال يحيى في هذا الحديث ولم يتابعه  
 أحد من رواة الموطأ عليه ولا من رواة ابن شهاب وإنما لفظهم أن رسول الله صلى الله عليه وسلم نهى عن  
 أكل كل ذي ناب من السباع وما جاء به يحيى هنا إنما هو لفظ الحديث التالى انتهى وقد رواه البخارى عن  
 عبد الله بن يوسف وسلم من طريق ابن وهب كلهم ما عن مالك بإسناده بلفظ أن رسول الله صلى الله عليه  
 وسلم نهى عن أكل كل ذي ناب من السباع وقال البخارى تأييده أى مالكا يونس ومعه وابن عيينة  
 والمناجشون عن الزهري وسأله ابن عيينة عنده البخارى في الطب وعند مسلم ومثابه معمر بن يوسف عن  
 مسلم والحسن بن سفيان في مسنده والمناجشون عند مسلم وكذا تأييده معمر بن الحارث وصالح بن كيسان  
 وابن أبي ذئب الثلاثة في مسلم ايضا قال ابو عمرو رواه ابو اويس عن الزهري بإسناده نهى رسول الله صلى  
 الله عليه وسلم عن المخططة والنهبة والجشمة وعن أكل كل ذي ناب من السباع أخرجه قاسم بن ابيص  
 وكذا رواه صالح بن ابى الاحضر عن الزهري وزاد وطه المحلى ولجوم الحجر الالهية وانفرد بذلك عن جميع  
 اصحاب ابن شهاب وإنما يحفظ هذا اللفظ من حديث ابن المسيب عن ابى الدرداء بإسنادين لا ادري كيف  
 أخرجه عن ابن المسيب لقول ابن شهاب لم اسمع بحديث النهى عن أكل كل ذي ناب من السباع من علمائنا  
 بالبخارى حتى قدمت الشام فحدثني به ابو اويس وكان من فقهاء الشام والجشمة هى التى تصير بالنبل انتهى  
 بجيم ومثلثة مفتوحة وتصير تربط ويرمى اليها بالنبل حتى تموت من جثمها المكان وقف فيه قال ابو عمرو لا كان  
 نهى محمدا عقبه الامام بما يفسره بالحديث الناص على التحريم فتعال (مالك عن اسماعيل بن ابى حكيم)  
 القرشي مولاهم المدنى المتوفى سنة ثلاثين ومائة (عن عبيدة) بفتح الهمزة وكثير الموحدة (ابن سفيان)  
 ابن المحارب (الحضرمي) المدنى التابعي الثالثة عن ابى هريرة (أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال أكل  
 كل ذي ناب من السباع حرام) فذكره بلفظ حديث ابى ثعلبة على رواية يحيى وهو نص في حرمه الجوران  
 المقرن وزاد مسلم من طريق ابن مهدي وابن وهب عن مالك به (قال مالك وقول الامم الاول منه





صلى الله عليه وسلم فأكلناه ونحن بالمدينة زادت في رواية الدارقطني نحن وآل بيت النبي صلى الله عليه وسلم بعد تسليم الله صلى الله عليه وسلم اطالع على ذلك وأنهم لم يفعلوه باجتهادهم على المرجح من جواز الاجتهاد في العمر النبوي فتنبه عدي بن بطريق اليه الاحتمال اذ هو خبر لا عموم فيه وأما حديث جابر في الصبيحين نهى النبي صلى الله عليه وسلم يوم خيبر عن لحوم الحجر الاهلية ورخص في الخيل فهو من أدلة التحريم لقوله رخص اذ الرخصة استباحة المتنوع لعذر مع قيام المانع فدل على انه رخص لهم بسبب الخمصة الشديدة التي أصابتهم بخيبر ولا يدل ذلك على الحل المطلق الذي هو محل النزاع وأما كون اكثر الروايات بانظاذهن كافي مسلم فتعويبه لا يحتاجنا لان انظاذهن دون أباح أو أحل دال على ذلك وكذا القضاة رواية أمر معناه في هذا الوقت للخمصة ولو سلمنا انه يدل على التحريم فلا يدل على الحل لتقابل الاحتمالين نالهما أن الآية سبقت مساق الامتنان فلو كان ينتفع بها في الاكل لكان الامتنان به أعظم والمحكم لا يمتن بأدنى النعم وهو الركوب والزينة هنا يترك أعلاها ولا سيما وقد وقع الامتنان بالاكل في المذكورات قبلها في قوله ومنهاتنا كلون رابعها الواجب اكلها لقات المنفعة بها فيما وقع الامتنان به من الركوب والزينة وأجيب عن الاول بأنه آية التحل مكينة اتفاقا ولو فهم صلى الله عليه وسلم منها المنع لما اذن في أكلها في خيبر وهي في سابعة الهجرة وجوابه ان محل الاذن فيه للخمصة كما قال تعالى الا ما اضطررتم اليه في المتنوع منه نصا فاذا نهى لا يتأق في فهمه منها المنع وامادعوى ان آية العجل ليست نصافي المنع وحديث أسماء صريح في الجواز فيقدم الصريح على المحتمل فيجوابه ان المتبادر من الآية المنع وذلك كافي في الاستدلال على ما علم في الاصول والحديث لا صراحة فيه على اطلاع المصطفى بل يحتمل انه باجتهادهم ولا يراد أن من اصول مالك قول الصحابي لان محله حيث لا معارض وامادعوى ان اللام وان كانت للتعليل لا تفيد المحصر في الركوب والزينة فانه ينتفع بالخيل في غيرهما وفي غير الاكل اتفاقا كحمل الامتعة والاستقاء والطحن وانما ذكر الركوب والزينة لانهم ما غلب ما غلب له الخيل فجوابه ان معنى المحصر فيهما دون الاكل المتن به في غير الخيل فهو اضافي فلا ينافي في الانتفاع بها فيما ذكر والدليل على انه اضافي الاجماع او المحل ونحوه ركوب حكمة واجيب عن الثاني بأن عطف البغال والحمير انما هو دلالة اقتران وهي ضعيفة وجوابه ان لم نستدل بها فقط بل مع الاخبار بأنه خلقها للركوب والزينة وامتنانه بالاكل من الانعام دونها وعن الثالث أن الامتنان انما يقصد به غالب ما كان يقع انتفاعهم به فتعوطبوا بما القوا عرفوا ولم يكونوا يعرفون اكل الخيل لعزتها في بلادهم بخلاف الانعام فأكثر انتفاعهم بها كان محل الامتثال ولا كل فانه صرفي كل من الصنفين على الامتنان بأغلب ما ينتفع به فلو حصر في الركوب والزينة لاضر والجواب ان هذا ممنوع وسنده انه لا دليل على ان المقصود بالامتنان غالب ما يقصد به ولا مشقة في المحصر في الركوب والزينة بل هما من أجل النعم المتن بها وأجيب عن الرابع بأنه لو لم ين من الاذن في أكلها ان تقى للزوم منسلة في الانعام المباح أكلها وقد وقع الامتنان بها وجوابه ان الفرق موجود لان ما وقع التصريح بالامتنان بأكله لا يقاس عليه ما وقع فيه الامتنان بأنه للركوب والزينة فاللازم ممنوع وقد روي ابن أبي حاتم عن ابن عباس انه كان يكره لحوم الخيل ويقر بالانعام خلقها لكم للاخية ويقول هذه للاكل والخيل والبغال والحمير ويقول هذه للركوب فهذا صحابي من أئمة اللسان ومقامه في القرآن معلوم قد سبق ما لك على الاستدلال بذلك وروي ابو داود والنسائي عن خالد بن الوليد نهى صلى الله عليه وسلم عن لحوم الخيل والبغال والحمير لكن ضعفه البخاري وأحمد وابن عبد البر وغيرهم لكنه يتقوى بظاهر القرآن وذهب الجمهور والسامعي وأحمد الى حل اكل الخيل بلا كراهة فظاهر حديثي جابر وأسماء بنت أبي بكر وقد علم ما فيه (قال مالك

والقانع هو الفقير أيضاً وقيل هو السائل قال النخاس  
 لمال الروي صلحه فذبحني \* مفارقة أعف من التوسع  
 يقال منه قنع قنوعاً اذا سأل وقنع قناعاً اذا رضى بما اعطى واصل هذا كاه الفقر والمستكنة وضعف  
 الحمل قاله أبو عمر قنع بزنة رضى ومعناه وقنع بفتح الزون ما مع وسأل وقد تنظر في القائل  
 البدر حران قنع \* والحجر عبدان قنع \* فاقنع ولا تقنع فما \* شئ يشين سوى الطمع  
 \* (ما جاء في جلود الميتة) \*

(مالك عن ابن شهاب عن عبيد الله) بضم العين (ابن عبد الله) بفتحها (ابن عتبة) بضمها واسكان  
 الفوقية (ابن مسعود) لملذي (عن عبد الله بن عباس) قال ابن عبد البر هكذا رواه يحيى بن جبر واستاده  
 وأتقنه ويأبعه ابن وهب وابن القاسم وجماعة ورواه ابن بكير والقعنبي وقوم عن مالك عن ابن شهاب عن  
 عبيد الله مرسل والصحيح وصله وكذا رواه معمر بن نونس والزيدي وشقيل كلهم عن الزهري عن عبيد الله  
 عن ابن عباس (أنه قال مرسل رسول الله صلى الله عليه وسلم بشاة ميتة) بشاة الميتة (كان أعطاها  
 مولاه) قال المحاذق لم أعرف اسمها (للميتة زوج أبي صلى الله عليه وسلم) زادي رواية نونس من  
 الصدقة (فقال أفلان تنفعهم بجلدها) رواية بآهها وهو الجلد ديع وأريد بفتح واسلم من طريق ابن عبيد  
 هلا أخذتم إهابه فذبحتموه فانتقمتم به لكننا شاة عن الزهري كما قاله ابن عبد البر وغيره (فقالوا  
 يا رسول الله أتأثم بميتة) بكسر التثنية شاة أو بسكونها مخففة (فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم  
 اتماحرم أكله) بفتح الحاء وضم الزاء وضم الحاء وكسر الراء للقبلة روايتان وفيه تخصيص الكتاب  
 بالسنة لان قوله تعالى حرمت عليكم الميتة شامل لجميع اجزائها في كل حال فخصه بالاكل واستثنى  
 الشافعية جلد الكتاب والخنزير وما تولد منه النجاسة عيها ساعدتهم واخذ غيرهم بعموم الحديث فلم يستثن  
 شيئاً واستدل به الزهري على الانتفاع به مطلقاً ديع أو أريد بفتح أكلن صح التقيد بالدياغ ومن وجوه كثيرة  
 عن النبي صلى الله عليه وسلم وبعضهم قصر الجواز على الماء كقول لوردد الحديث في الشاة ويقوى ذلك  
 من حيث النظر ان الدياغ لا يزيد في التطهير - في الذكاة وغير الماء كقول لودكي لم يظهر بالذكاة  
 فكذلك الياغ واجب من عظم بالتسك بعموم اللفظ واولى من خصوص السبب وعموم الاذن بالانتفاع  
 ولان الحيوان الظاهر يتفع به قبل الموت فكان الدياغ بعد الموت قائماً مقام الحياة ومنع قوم الانتفاع  
 من الميتة بشئ ديع الجلد وأريد بفتح الحديث عبد الله بن علي بن عبيد بن العيينة في مسلم ثلاثتهم عن ابن شهاب عن  
 صلى الله عليه وسلم قبل موته شهران لا تنفعه وامن الميتة باهاب ولا عصب رواه احمد والاربعة وحسنه  
 الترمذي وصححه ابن حبان قال المحاذق واوله بعضهم بكونه كتاباً وليس به له قاذحة وبان في استاده  
 اضطراباً ولذا اتر كذا احمد بعد ان قال انه آخر الامرين ورد ابن حبان بان ابن علي سيع الكتاب يقرأ  
 وسمعه مشايخ من جهينة من رسول الله صلى الله عليه وسلم ولا اضطراب واجب بأنه يحمل على  
 الانتفاع به قبل الديع فان لفظ إهاب منطبق عليه وبعد الدياغ يسمى اديماً وسختيناً وحديث الباب  
 تابع ما ذكرنا عليه صالح بن كيسان ونونس في الصحيحين وابن عبيد في مسلم ثلاثتهم عن ابن شهاب به  
 موصولاً (مالك عن زيد بن اسلم عن) عبد الرحمن (بن وعلة) بفتح الواو وسكون العين المهملة وفتح  
 اللام السبأى بفتح السين المهملة وموحدة ثم هاء ثم ياء نسبة الى سبأ بن يشجب بن يعرب بن قحطان  
 (المصري) بالميم الصدوق التاجي الصغير روى عن ابن عمرو (عن عبد الله بن عباس ان رسول الله صلى  
 الله عليه وسلم قال اذا ديع الإهاب) بكسر الهمزة وخفة الهاء ويجمع على اهاب ككتاب وكتب الجلد  
 مطافاً قال في العائق سمي إهاباً لانه امة للحي وبألحماية على جوده كقيل له مك لا مسا كدماءه

ولذا قال دبيع بما يحفظ الجوارح كتحفظه الحياة كسب وقرط (فقد طهر) بفتح الهاء وضمتها والفتح افتتح  
طهاره لغوية عند مالك ومن واقفه اى نظف فينتفع به في الماء واليابس وقال غيره طهر ظاهره وباطنه  
حتى يجوز استعماله في الاشياء الرطبة وتجوز الصلاة فيه ولا فرق بين ما كحل اللحم وغيره وفي جوارحه  
ما لم يتجوز اكل جلد ما كحل اللحم فقط والاصح المنع مطلقا وفي طهارة البشر قولان احدهما عند  
الشافعية لا يظهر لان الدماغ لا يؤثر فيه بخلاف الجوارح وهذا الحديث تابع ما لك عليه سليمان بن بلال  
وابن عينة والداراودى كلهم عن زيد بن اسلم به عند مسلم (مالك عن يزيد) بنعنية قبل الزاى (ابن عبد  
الله بن قسيط) يقاف ومهملتين مضغ للدني (عن محمد بن عبد الرحمن بن ثوبان) بمثلثة القرشي العامري  
الدني اتابعي (عن أمه) تابعة مقبولة لا يعرف اسمها (عن عائشة زوج النبي صلى الله عليه وسلم ان  
رسول الله صلى الله عليه وسلم امر ان يستمع بحلوة الميتة اذا دبغت) لا قبل الدبغ وعليه يحكم قوله  
لا تنتفعوا من الميتة بشئ جماعة بين الاحاديث بدوى نسخ كما مر وهذا الحديث رواه ابو داود وعن  
القنبري والترمذي والنسائي وابو داود ايضا من طريقين بشرين عن عبد الرحمن بن ابي اسلم وابن ماجه من  
طريق خالد بن مخلد اربعتهم عن مالك به

\*(ما جاء فيمن يضطر الى اكل الميتة)\* المباح له اكلها بالنصوص القرآنية

وحدا الا اضطر ان يخاف على نفسه الهلاك علما او ظنا ولا يشترط ان يصير الى حال يشرف معها  
على الموت فان الاكل عند ذلك لا يفيد قال العارفي ابن ابي جرة الحكمة في ذلك ان في الميت سمية  
شديدة فلولا اكلها ابتداء لاهلكه فشرع له ان يجوع ليصير في بدنه بالمجوع سمية هي أشد من سمية الميت  
فاذا اكل منها حيث لا يضطر قال في الفتح وهذا ان ثبت حسن بالغ في الحسن (مالك ان احسن  
ما سمع في الرجل) وصف طردى فالمراد ولو امرأه (يضطر الى الميتة انه يأكل منها حتى يشبع  
ويترود منها فاذا وجد عنها غنى طرحتها) قال ابن العربي ودليله ان الضرورة ترفع التحريم فيعود  
مباحا ومقدار الضرورة انما هو في حال عدم اللقوت الى حالة وجوده حتى يجد وغير ذلك ضعيف فانه نص  
مالك في موطنه الذي الله بظهوره واملاه على اصحابه وقراه عمره كله وقال ابن الماجشون وابن حبيب  
يا كل مقدار ما يسد الرمي لان الاباحة ضرورة فتستقدر بقدر الضرورة قال ومحل الخلاف اذا كانت  
الخمصة نادرة واما اذا كانت دائمة فلا خلاف في جواز الشبع منها انتهى واحتج للقبال وهو قول الشافعي  
بظاهر قوله تعالى فمن اضطر غير باغ ولا عاد اى فأك كل غير باغ لا ذرة والشهوة ولا تعد مقدار الحاجة  
واجب بأن المراد بالبغي الخروج عن المسلمين وبالتعدى قطع الطريق فلا رخصة له في الميتة اذا اضطر  
اليها كما قاله مجاهد وسعيد بن جبير وغيرهما (وسئل مالك عن الرجل يضطر الى الميتة ايا كل منها وهو  
يحيى) جملة حاله (ثم القوم اوزر عا وعظماء كانه ذلك قال مالك ان ظن ان اهل ذلك الثمر) بمثلثة  
(او الزرع والغنم يصدقونه بضرورته) اى فيها (حتى لا يعد سارقا فتقطع يده رأت ان يأكل من اى ذلك  
وجد ما يرد جوعه ولا يحمل منه شيئا وذلك احب الى من ان يأكل الميتة) ويضمن القيمة وقيل لا ضمان  
عليه (وان هو خشي ان لا يصده وان يعد سارقا بما صاب من ذلك فان اكل الميتة خير له عندى وله  
في اكل الميتة على هذا الوجه سمعة) بفتحين (مع انى اخاف) لو اطلقت جواز تقديم طعام الغير على  
الميتة (ان يعد وعاد ممن يضطر الى الميتة يداستجازه) بالزاى (اخذ اموال الناس وزروعهم وقمارهم  
بدل لك بدون اضطرار وهذا احسن ما سمعت) يقتضى انه مع غيره

\*(كتاب العقيدة)\*

بفتح العين المهملة واجلها كما قال الاصمعي وغيره الشعر الذي يكون على راس الصبي حين يولد وسميت  
الشاة التي تذيب عنه عقيقة لانه يحلق عنه ذلك الشعر عند الذبح قال ابو عبيد فهو ومن سميت لشيء باسم  
غيره انا سكان معه او من سببه وقيل هي الذبيحة سميت بذلك لان مذبح الشاة ونحوها يعق اي يشق  
ويقطع وقد انكر احد قول الاصمعي وغيره انها الشعر بانه لا وجه له وانما هي الذبيحة نفسه قال ابو عمر وهذا  
اولى واقرب الى الصواب واحتج له بعض المتأخرين بانه المعروف لغية يقال عق اذا قطع ويدل له قول  
الشاعر

بلادها على الشباب تمانى \* واول ارض من جلدى ترابها

\*(ومثله قول الرماح بن ميسادة)\*

بلادها نضت على تمانى \* وقطن عنى حين ادر كنى عقلى

\*(بسم الله الرحمن الرحيم)\*

\*(ما جاء في العقيقة)\*

(مالك عن زيد بن اسلم) العدوي مولاهم المدي (عن رجل من بني صهرة) بفتح الصاد المعجمة واسكان  
الميم (عن ابيه انه قال سئل رسول الله صلى الله عليه وسلم عن العقيقة فقال لا احب العقوق) اي  
العصيان وترك الاحسان (وكما نهى الله الاسم) لا المعنى الذي هو ذبح واحدة تجزى فحبة لنصفه  
عليها في عدة احاديث وقد يقرر في علم الفصاحة الاحتراز عن لفظ بشرك فيه معنيان احدهما مكروه  
فيجاء به مطلقا (وقال) صلى الله عليه وسلم (من ولده ولد فاحب ان ينسك) بضم السين من باب  
نصر يبطوع بقربة لله تعالى (عن ولده فليقل) وفي جعل ذلك موكولا الى محبته مع سميته نسكا  
اشارة الى الاستحباب قال ابن عبد البر وفيه كراهة ما يقع معناه من الاسماء وكان صلى الله عليه وسلم يحب  
الاسم الحسن وكان الواجب بظهور الحديث ان يقال لذبيحة المولود نسكة ولا يقال عقيقة نسكى لا أعلم  
احدا من العلماء مال الى ذلك ولا قال به وانظروا في تركوا العمل به لما صح عدمه في غيره من الاحاديث من  
لفظ العقيقة انتهى ولعل مراده من المجتهدين والافقد قال ابن ابي الدم عن اصحابهم الشافعية يستحب  
سميتها نسكة او ذبيحة ويكره سميتها عقيقة كما يكره تسمية العشاء عنة وزعم بعضهم انها بدعة تشبها  
بحديث الموطأ ولا حجة فيه لذلك ولا نفي مشروعيتها وانما نسخت بالذبيحة كما ادعى محمد بن الحسن بل آخر  
الحديث يثبتها وانما غايته ان الاولى ان تسمى نسكة لا عقيقة قال ابن عبد البر ولا أعلم معنى هذا الحديث  
روى عن النبي صلى الله عليه وسلم الامن هذا الوجه ومن حديث عمرو بن شعيب عن ابيه عن جده  
أخرج ابو داود والنسائي (مالك عن جعفر) الصادق (بن محمد) الباقر (عن ابيه) محمد بن علي  
ابن الحسين بن علي (انه قال) أرسل (ورب فاطمة بنت رسول الله صلى الله عليه وسلم شعر حسن  
بأمر ابيها فحلقه ثم دعى عن علي قال عق رسول الله صلى الله عليه وسلم عن الحسن بكبش وقال  
فاطمة احلق رأسه وتصديق بزنة شعره فضة قال فوزناه فكان درهم او بعض درهم (وحسين) بضم  
الحاء روى أحمد عن علي قال لما ولد الحسن سميت به حرافعة رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال ارزني  
أخي ما سميتهم وقلنا جابا قال بل هو حسن فلما ولد الحسين فذكر مثله وقال بل هو حسين فلما ولد الحسن  
فذكر مثله وقال بل هو محسن ثم قال سميتهم باسماء ولد هارون شبر وشبير ومشير اسناده صحيح ومحسن بضم  
الميم وفتح الحاء وكسر السين المشددة مات صغيرا (وزينب) ولدت في حياة جدها وكانت ابنة خلة خالة لها  
قوة جنان وتزوجها بعد الله ابن عمها جعفر فولدت له عليا وأم كلثوم وعونا وعباسا ومحمدا (وأم كلثوم)

ولدت قبل وفاة جد ماصلى الله عليه وسلم وتزوجها عمر بن الخطاب وأمه هارثية بن النفا فوالت له زيدا  
ورقية ولم يبقا ثم تزوجها بعد موت عمر بن عمر بن جعفر ثم مات فتزوجها أخوه محمد بن جعفر ثم مات فتزوجها  
أخوها عبد الله بن جعفر فماتت عنده فتزوج اختها زينب (فتصدق بزنة ذلك فضة) بمحمد بن عمرو  
صلى الله عليه وسلم كما امره في الحسن ومحمد بن أمية فماتت ذلك على امره فمات الحسن بكرهما قال ابن عبد البر  
أهل العلم يستحبون ما فعلته فاطمة مع المبيعة وأودنها الباجي التصديق بزنة الشعر حسن وعمل بر  
وفي الصحيح مرفوعا مع الغلام عقيقة فأمر بقواعنه دما وميطواعنه الأذى فمات ابن الحجاب بتعالا صمعي  
بما في رأسه ورواه أبو داود بسند صحيح عن الحسن البصري أنكر في الطبراني ومعاط عنه الأذى ويخلق  
رأسه فذطفه عليه فالأولى جل الأذى على ما وأعم من خلق الرأس (مالك عن ربيعة عن أبي عبد الرحمن  
ابن علي بن الحسين) بن علي بن أبي طالب (أنه قال) مرسل ووصله به منهم فقال عن ربيعة عن  
أنس وموخطأ والصواب ما في الموطأ قاله أبو عمر (وزن فاطمة بنت رسول الله صلى الله عليه وسلم شعر  
حسن وحسين فتصدق بزنه فضة) فيندب ذلك وبالذهب أيضا

\*(العمل في العقيقة)\*

(مالك عن نافع أن عبد الله بن عمر لم يكن بأله أحد من أهله عقيقة إلا أعطاه إياها) لأنه كان من أشد  
الحباية أتباع السنة فيجب نشرها (وكأن يعق) بضم العين من ناب نصر (عن ولده بشاة شاة عن الذكور  
والإناث) لكل شاة أتباع الفعل النبوي وقياسا على الإخية فإن الذكور والإناث فيها سواء (مالك  
عن ربيعة عن أبي عبد الرحمن عن محمد بن إبراهيم بن الحارث بن خالد (التي) نيم قرين أبي عبد الله  
المدني مات سنة عشرين ومائة على الصحيح (أنه قال سمعت أبي يستحب) وفي نسخة يقول استحب (العقيقة  
ولو بصغور قال ابن عبد البر كلام أخرج على التقليد والمسالقة كقوله صلى الله عليه وسلم لعمرى الفرس  
ولو أعطاك كبد درهم وكتوله في الأمة ثم أذا زنت فيه رها ولو بفقير الإجماع على أنه لا يجوز فيها إلا ما يجوز  
في النكاح ما من الأزواج الثمانية إلا من شذ من لا يستد بخلافه انتهى مالك أنه بلغه أنه عقي عن حسن  
وحسين أبي علي بن أبي طالب) أخرجه أبو داود من طريق أبي يوسف عن عكرمة عن ابن عباس أن رسول  
الله صلى الله عليه وسلم عقي عن الحسن والحسين وكشاشا وأخرجه النسائي من طريق قتادة عن  
عكرمة عن ابن عباس عقي صلى الله عليه وسلم بكعبين كعشين (مالك عن هشام بن عروة أن أمه عروة  
ابن الزبير كان يعق) بضم السين (عن بنه الذكور والإناث بشاة شاة) عن كل واحد (قال مالك  
الامر عندنا في العقيقة أن من عقي فأنما يعق عن ولده بشاة شاة الذكور والإناث) قياسا على الإخية فإن  
الذكور والإناث فيها متساويان خلافا لمن قال يعق عن الغلام بشاتين قال ابن رشد من عمل به فأخطأ  
ولقد أصاب لما صححه الترمذي عن عائشة أنه صلى الله عليه وسلم امر أن يعق عن الغلام شاتين  
مكافئتان وعن الجارية بشاة انتهى لكن حجة مالك ومن وافقه أنه لما اختلفت الرواية فيما عقي به  
عن الحسنين ترجح تساوي الذكور والإناث بالعمل والقياس على الإخية (وليس العقيقة واحدة)  
كما لا يخفى يجامع أن كلا راقعة دم بغير خثاية ولأنه صلى الله عليه وسلم وكل ذلك إلى حجة الأب  
فلو وجبت ما قال ذلك (ولا كنها يستحب العمل بها) أتباعا للفعل النبوي وحلا لامره على الاستحباب لأن  
القاعدة أن الأمر المصلح جله على الوجوب جله على الندب وقال الليث وأبو داود وأبو داود وأبو داود  
(وهي من الأمر الذي لم يزل عليه الناس عندنا) فلا ينبغي تركها وفيه رد على من زعم أنها من زعم أنها  
بدعة إذ لو كانت ما عمل بها النكاحية فمن زعمها بالبدعة وقد قال صلى الله عليه وسلم الغلام بمن  
بعقيقته تدب عنه يوم السابع ويسمى ويخلق رأسه ورواه أحمد وأصحاب السنن وأحمد والبيهقي عن حمزة

وصححه الترمذى والحاكم وأعله بعضهم بأنه من رواية الحسن عن سمرة وهو مدلس لكن في البخارى ان الحسن سمع حديث العقيقة من سمرة قال المحافظ فكانه عنى هذا قال الامام أحمد مرتهن أى محتبس عن الشافعية لوالديه اذ مات طفلا لاى فشهبه في عدم انفكاكهما من الرهن في بد مرتهنه قال الخطابي وهو جيد ونعقب بان شفاعاة الولد لوالده ليست باولى من العكس وبأنه يقال لمن يشفع لغيره مرتهن فالاولى ان المراد ان العقيقة تتخلص له من الشيطان الذى طعنه حين خروجه من حبيه له في أسره ومنعه له من سعيه في مصالح آخرته (فن عقى عن ولده فأنما هي بمنزلة النسك) الهدايا (والنخايا) فيجوز بالغنم والابل والبقر خلافا لمن قصرها على الغنم لورود الشاة في الاحاديث السابقة لكن روى الطبراني عن أنس مرفوعا يعنى عنه من الابل والبقرة والغنم (لا يجوز فيها عورها) بالمدينة أورد (ولا يحذف) بالمداضعفة (ولا مكسورة ولا مريضة ولا يساع من سمها شئ ولا جلد لها ويكسر عظامها) جواز ان يكذبها للجاهلية في تحريمهم من ذلك وتقصيلهم اياها من المفاسل اذ لا فائدة في ذلك الاتباع الباطل ولا يلتفت الى من يقول فائدة اتقاؤل بسلامة الصبي وبقاؤه اذ لا اصل له من كتاب ولا سنة ولا عمل (ويا كل أهلها من سمها ويتصدون منها ولا يمس الصبي بشئ من دمه) أى يكره تحريم البخارى عن سلمان بن عمار الضبي قال سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول مع الغلام عقيقة فأهر بقوا عنه دما وأميطوا عنه الاذى فسره بعضهم بترك ما كانت الجاهلية تفعله من تلطخ رأسه بدمه ولو فسر بانماطة الشعر فكذلك لا ناذا أمرنا به لانظافة باجتماع فلان لا تقربه بالدم النجس اولى وروى ابو داود عن بريدة الصخاني قال كفى الجاهلية اذ اولدنا غلاما ذبح شاة وأطخ رأسه بدمه فلما جاء الله بالاسلام كان ذبح شاة ونحلق رأسه ونطبخه بزعفران واليه أشار في الرسالة بقوله وان خلق رأسه بخلق بد لا من الدم الذى كانت تفعله الجاهلية فلا بأس بذلك

\*(كتاب الفرائض)\*

أى مسائل قصة الموارث جع فرضة بمعنى مفروضة أى مقدرة لما فيها من السهام المقدرة فقلت على غيرها والفرض لغة التقدير وشرا نصيب مقدر للوارث ثم قيل لعل بمسائل الميراث علم الفرائض وللعالم به فرضى وفى الحديث أفرضكم كزيد أى أعطاكم بهذا النوع  
\*(بسم الله الرحمن الرحيم)\*

\*(ميراث الصاب)\*

(مالك الامر ان يجتمع عليه عندنا والذي أدركت عليه أهل العلم ببلدنا في فرائض الموارث ان ميراث الولد من والدهم أو والدتهم انه اذا توفى الاب أو الام وركا دار جالا ونساء فولد كمثل حظ الانثيين) الفضله واختصاصه بلزوم ما لا ينتمى من الجها و غيره أى للذكور منهم أى من اولادكم فيحذف الرابع اليه لانه مفعولهم كقولهم الامن منوا بذرهم ويدأبذ ك ميراث الا ولاد لان تعاق الانسان بولده أشبه راته لمغات وبد أيجز الذكور ولم يقل للانثيين مثل حظ الذكور والانثيين نصف حظ الذكور لفضله كما ضعف حظه لذلك ولا نهم كانوا يورثون الذكور دون الاناث وهو السبب لورود الآية فقل كفى المذكور ان ضعف لهم نصيب الاناث فلا يتمادى في حظههم حتى يحرم من مع ادلائن من القرابة بمثل ما يدلون به والمراد به حال الاجتماع أى اذا اجتمع ذكور وانثيان كان له سهمان كان لهما سهمين وأما في حال الانفرد فالان يأخذ المال كله والانثيان يأخذان الثلثين والدليل عليه انه اتبعه حكم الانفرد بقوله (فان كن نساء) خلاصا عن بنات ليس معهن ابن (فوق اثنتين) خبر بان لكن

أوصفة لنساء أي نساء زيدات على اثنتين (فلهن ثلثا مترك) الميت وكذا الامتنان لانه للاختين بقوله  
 تعالى فلهما الثلثان مما ترك الماتان أولى ولان الميت تستحق الثلث مع الذكر كرفع الانثى أولى وفوق قيل  
 صلة وقيل لدفع ثوبه زيادة النصيب بزيادة العدد فليس استحقاق الثلثين الثلث من جعل الثلث  
 للواحدة مع الذكر (وان كانت واحدة) منفردة (فلها النصف) وعلم منه ان المال كله للذكر اذا انفرد  
 لانه جعل له مثل حظهما وقد جعل للانثى النصف اذا انفردت فبذلك كالمنفرد نصف النصف وهو المال كله  
 (ان شرهم) بفتح الميم وباء الزيادة المأكورة (احد بقرضه مسماه) كقوله تعالى ولا يؤيه  
 لكل واحد منهما السدس مما ترك ان كان له ولد وكان الزوج والزوجة (وكان فهم كبدني) بضم الموحدة  
 وكسر الراء بعد هاء مزة (بقرضه من شرهم) ثم كان ما بقي بعد ذلك بينهم على قدر مورثتهم) لازم كـ  
 مثل حظ الاثنين (ومنزلة ولد الابناء الذي كور اذا لم يكن ولد بمنزلة الولد سواء ذكر كورهم كد كورهم وانما هم  
 كبنائهم يربون كما يربون ويحجبون) من دونهم في الطبقة (كما يحجبون) أي الاولاد من دونهم وقرع على  
 ذلك قوله (فان اجتمع الولد للصاب وولد الابن وكان في الولد للصاب ذكر فانه لاميراث لاحد من ولد  
 الابن) لقوله صلى الله عليه وسلم الحقوا القرأتض بأهلها باق فله ولا في رجل ذكر وراه البخاري  
 وأصحاب السنن الثلاثة عن ابن عباس واولى من الرلي بسكون اللام وهو القرب أي لا تقرب اقارب  
 الميت اذا كان الاقرب ذكر (فان لم يكن في الولد للصاب ذكر وكانت ابنتين فأكثر من ذلك من  
 البنات للصاب فانه لاميراث لبنات الابن معهن الا ان يكون مع بنات الابن ذكر هو من المتوفى  
 بمنزلة من في القرب من الميت أو هو (أطرف) بالصاء والراء والفاء بعد (منهن) فانه يرد على من هو  
 بمنزلة ومن هو فوقه من بنات الابناء فضلا) مفعول يرد (ان فضل) كبنات وزوجة فيقسمونه بينهم  
 للذكر مثل حظ الانثيين أي نصفهما (وان لم يفضل شيء) كبنات وأبوين (فلا شيء لهم) لاستغراق  
 الفروض وان لم يكن للولد للصاب الابنة واحدة فلها النصف) بنص القرآن (ولا بنة ابنة واحدة كانت  
 أو أكثر من ذلك من بنات الابن من هو من المتوفى بمنزلة واحدة السدس) تكملة الثلثين لما رواه  
 البخاري والاربعة سئل أبو موسى عن ابنة وابنة ابن واخت فقال للبنت النصف وللأخت النصف  
 وأنت ابن مسعود سئل ابن مسعود وأخيه يقول أبي موسى فقال لقد ضللت اذا وما أنا من المهتدين  
 اقضى فيها بما قضى النبي صلى الله عليه وسلم لابنة النصف ولابنة الابن السدس وما بقي فلالأخت فأخبر  
 أبو موسى يقول ابن مسعود فقال لا تسألني مادام هذا الخبر فيكم ولا خلافا بين الفقهاء فيما رواه  
 ابن مسعود وفي جواب أبي موسى اشتعار بأنه يرجع عما قاله أولا باجتهاده (فان كان مع بنات الابن ذكر  
 هو من المتوفى بمنزلة من فلا فرضة ولا سدس ولكن ان فضل بعد قرأتض أهل القرأتض فضل كان ذلك  
 الفضل لذلك الذكر وان هو بمنزلة من المتوفى (ومن فوقه من بنات الابناء الذي كمثل حظ الاثنين  
 وليس لمن هو أضر من منهم شيء وان لم يفضل شيء) من أهل القرأتض (فلا شيء لهم وذلك) أي دليله كانه  
 (ان الله تبارك وتعالى قال في كتابه يوصيكم) يأمرهم (الله في اولادكم) ياذر (الذكر) منهم (مثل حظ)  
 نصيب (الاثنين) اذا اجتمعوا معه فله نصف المال وله ما النصف فان كان معه واحدة فلها الثلث وله  
 الثلثان واذا انفردا زالمال وفيه دلالة كما اشار له الامام على دخول اولاد الابن في لفظ اولاد لاجتماع  
 على ارثهم دون اولاد الميت (فان كن) أي الاولاد (نساء) فقط (فوق اثنتين فلهن ثلثا مترك) الميت  
 (وان كانت واحدة) بالنصب والرفع (فلها النصف) ولذا كرا لبتين في الآية فقال ابن عباس له ما  
 النصف لانه تعالى شرط في اعطاء البنات الثلثين أن يكن فوق اثنتين وقال غيره لهما الثلثان وقيل  
 بالسنة وقيل بالقياس على اخوة اللام لان الاثنين فصاعدان منهم سواء فذلك البنات وقيل

على الاثنية للاب لانه تعالى جعل للواحدة منهن النصف وللثنتين الثلثين كما في آخر الآية وقال  
الاكثر من بل بالقرآن لانه جعل للثلاث مع الذكر الاثني آكر فلم يصحح الى ذكره واحتج الى ذكر  
ما فوق الاثنتين وقيل المعنى فان كن نساء اثنتين فساووهما كة ولهم راكمب الناقطة ليمان أى الناقطة  
وراكمبها قال ابن الغرس وفي الآية رد على من يتول بالرد لانه جعل للواحدة النصف ولما فوق الثلثين  
فلم تجز الزيادة على ما نص عليه تنبى اخرج الاثنية الستة عن جابر بن عبد الله قال عادنى رسول الله  
صلى الله عليه وسلم وابوبكر بنى سلمة ماشيين فوجدنى صلى الله عليه وسلم لا عقل شيئا قد عابا فتوضأ  
ثم رشح على ثفاقت فتأقت ما تأت فى ان أصنع فى مالى فنزلت بوصيةكم الله فى اولادكم الذى كرمثل حظ  
الاثنين واخرج احمد واحصاى السنن وصححه الحاكم عن جابر قال جاءت امرأة سعد بن الربيع فبكت  
يا رسول الله هاتان ابنتا سعد قتل أبوهما معك فى احد وارتعتهما ما أخذناهما لهما ولا ينكحنا الا اولهما ما مال  
فقال يقضى الله فى ذلك فنزلت آية الميراث فأرسل الى عمة ما فقال اعطى ابنتى سعد الثلثين وامهما الثلث  
وما بقى فهو لك قال الحاكم هذا ظاهره فى تقدم نزولها وبه احتج من قال انها لم تنزل فى قصة جابر انما نزلت  
فى قصة بنتى سعد بن الربيع وليس ذلك بل لازم اذا مانع ان تنزل فى الامرين معا ويحتمل أن يكون نزول  
اولها فى قصة البنيتين وآخرها وهو قوله وان كان رجل يورث كلالة فى قصة جابر ويكون مراده بقوله فنزلت  
بوصيةكم الله فى اولادكم أى ذكر الكلالة المتصل بهذه الآية انتهى (قال مالك والاطرف هو لا بعد)

\* (ميراث الرجل من امرأته والمرأة من زوجها) \*

(قال مالك وميراث الرجل من امرأته اذا لم يترك ولدا ولا ولد ابن منه او من غيره النصف فان تركت  
ولدا او ولد ابن) وان نزل (ذكر اكان اوائى فلزوجه الربع) ودخول ولد الابن بالاجماع اولان لفظ  
ولدا يشمله بناء على إعمال اللفظ فى حقيقة ومجازه (من بعد) تنفيذ (وصية توصى بها) المرأة  
(أو) قضاء (دين) عليها وتقديم الوصية على الدين وان كانت مؤثرة عنه للاهتمام بها (وميراث  
المرأة من زوجها اذا لم يترك ولدا ولا ولد ابن) وان نزل (الربع فان ترك ولدا او ولد ابن ذكر اكان اوائى  
فلا مراة الا ثمن من بعد وصية توصى بها او دين وذلك ان الله تبارك وتعالى يقول فى كتابه ولكم نصف  
ما ترك أزواجكم) أى زوجاتكم (ان لم يكن لهن ولد فان كان لهن ولد) منكم ومن غيركم ولوائى  
(فلكم الربع مما تركن من بعد وصية توصى بها او دين ولهن) أى الزوجات تعددن اولاً (الربع مما تركن  
ان لم يكن لكم ولد فان كان لكم ولد) منهن ومن غيرهن ولوائى (فلهن الثمن مما تركن من بعد  
وصية توصى بها او دين) ودخول ولد الابن وان نزل فيه ما لم يترك له ابا ولا جاعا وفيه  
مشروعية الوصية واستدل بتقديمها فى الذكر من قال بتقديمها على الدين فى التركة واجاب من اخرها  
بانها قدمت لئلا يتهاون بها واستدل بعونها من اجاز الوصية بما قل وكثر ولو استغرق المال ومن اجازها  
للوارث والكافر جيبا كان او ذميا ومن قال ان الدين يمنع انتقال التركة الى ملك الوارث ومن قال  
دين الحج والزكاة مقدم على الميراث لعم قوله دين كذا فى الاكليل فى استنباط التأويل

\* (ميراث الاب والام من ولدهما) \*

(قال مالك الامر يجتمع عليه عندنا الذى لا اختلاف فيه والذى ادركت عليه اهل العلم ببلدنا) المدينة  
النبوية (ان ميراث الاب من ابنه وابنته) فيه تفصيل وهو (انه ان ترك المتوفى ولدا او ولد ابن)  
وان سفل حالة كون كل منهما (ذكر اكانه يفرض للاب السدس فريضة) والباقي للولد الذكر وابنه  
وان نزل وان كان الولد اثني فللاب السدس فريضة والبنات النصف والباقي للاب تعصيفا



(وان لم يترك المتوفى ولدا ولا ولدا من ذكراه فانه يسد عين شرك الاب من اهل الفرائض فيعطون  
 قرائتهم فان فصل من المال السدس فما فوقه كان للاب وان لم يفضل عنهم السدس فما فوقه فرض  
 للاب السدس فريضة) يعال له بها وذلك في المنسرية زوجة وابوان وابنتان فالزوجة الثلث ثلاثة  
 والبنين الثلثان ستة عشر وللأم السدس اربعة في حال فيها رجل ثمنها قنصير سبعا وعشرين وينقص كل  
 واحد من ماله لان الاب لا ينقص عن السدس (وميراث الام من ولدها اذا توفي ابنها وابنتها باقر  
 المتوفى ولدا او ولدان ذكر اكان واثنى اترك من الاخوة ثنتين فصاعدا ذكورا كانوا انا من ام  
 واب) اي اشقاء (او من اب) فقط (او من ام) فقط (فالسدس لها) فريضة (وان لم يترك المتوفى  
 ولدا ولا ولدا من ولا اثنين من الاخوة فان للام الثلث كله الا في فريضتين فقط) يعال لهما الغزوان  
 لان الام غرت باعطائهما الثلث لفظا لا حقيقة (واحدى الفريضتين ان يتوفى رجل ويترك امرأته  
 وابويه فلا مرأته الربع ولا ثلث مما بقي وهو الربع من رأس المال) والنصف للاب (والاخرى)  
 ثمانية الفريضتين (ان يتوفى امرأة ويترك زوجها وابويها فيكون لزوجها النصف ولأبها الثلث مما بقي  
 وهو السدس من رأس المال) واثالث للاب (و) داليل (ذلك ان الله تبارك وتعالى يقول في كتابه  
 ولا يورثه) أي الميت (لكل واحد منهما السدس) بدل من أبويه باعادة العاقل وفائدة هذا بدل  
 افادة انهما لا يشتركان فيه اذ لو قيل لأبويه السدس لكان ظاهرهما اشتراكهما فيه ولو قيل لكل واحد  
 من أبويه السدس لذهب فائدة التأكيد وهو التفصيل بعد الاجمال ولو قيل لأبويه السدس  
 لا وهم قسمة السدين عليهم على السوية وعلى خلافها (مما ترك ان كان له ولد) ذكر او اثنى او ابن  
 بالشمول والاجماع (فان لم يكن له ولد وورثه ابواه) ابوه وامه فغاب الذكر (فلامه الثلث) مما ترك  
 واخذ بظاهرها بن عباس فقال تأخذها كاملا في مسألة زوج وابوين او زوجة وابوين فيزيد ميراثها على  
 الاب اخرج الدارمي وابن ابي شيبة عن عكرمة قال ارسل ابن عباس الى زيد بن ثابت اتبعه في كتاب  
 الله تعالى ثلث ما بقي فقال انما انت رجل تقول برأيك وأنا رجل أقول برأيي لكن رأي الجمهور وانها  
 لو أخذت الثلث الحقيقي فبهم لا أدى الى مخالفة القواعد ان الاب أقوى في الارث من الأم ثم بدليل  
 ان له ضعف حظها اذا انفردا فلما أخذت في زوج وابوين الثلث الحقيقي فيستأب المحكم الى ان لا يثنى مثل  
 حظ الذكر بن ولا نظير لذلك في اجتماع ذكر واثنى يدلان بجهة واحدة فنقص عموم الآية بالقواعد لانها  
 من القواطع (فان كان له اخوة) ذكورا وانا اشقاء اولاب اولام (فلامه السدس) مما ترك  
 (هضت السنة ان الاخوة انسان فصاعدا) وبه قال الجمهور وقال ابن عباس لا يحجبهم الا ثلاثة روى  
 البيهقي عن ابن عباس انه دخل على عثمان فقال ان الاخوين لا يرذان الام عن الثلث قال الله تبارك  
 وتعالى فان كان له اخوة فالأخوان ليسا بلسان قومك اخوة فقال عثمان لا أستطيع ان اغيبر ما كان  
 قبلي ومضى في الامصار وتوارث به الناس واحتج بالآية أيضا من قال لا يحجبهم الا اخوات لان لفظ الاخوة  
 خاص بالذكور كالبنتين والجمهور على خلاف ذلك أيضا

\* (ميراث الاخوة للام) \*

(قال مالك الاسر المحترق عاتمة عندنا ان الاخوة للام لا يرثون مع الولد ولا مع ولدا من ذكرا كانوا  
 او انا ناشئا) مفعول يرثون (ولا يرثون مع الاب ولا مع الجدة أي الاب سببا وانهم يرثون فيما سوى  
 ذلك) المذكور من السنة (يفرض للواحد منهما السدس ذكر اكان واثنى قال كانا السدين فلكل  
 واحد منهما السدس فان كانوا اكثر من ذلك) ثلاثة فصاعدا (فهم شركاء في الثلث ينسبونه بينهم  
 بالسواء للذكر مثل حظ الأنثى وذلك ان الله تبارك وتعالى يقول في كتابه العزيز

(وان كان) الميت (رجل يورث) منه صفة رجل (كلالة) خبر كان أى وان كان رجل موروث منه كلاله لا يورث خبر كان وكلالة حال من ضمير يورث أى لا ولد له ولا والد على الاشهر فى معنى الكلالة وهى فى الاصل مصدر بمعنى الكلال وهو ذهاب القوة من الاعياء (أو امرأة) عطف على رجل (وله أخ وأخت) أى من أم كما قرأه سعد بن أبى وقاص أخرجه سعيد بن منصور وغيره (فكل واحد منهما السدس فان كانوا أكثر من ذلك فهم شركاء فى الثلث) لانهم ورثوا بقراءة الام وهى لا ترث أكثر من الثلث (فكان الذكر والاثنى فى هذا بمنزلة واحدة) لان النص على الشراكة صريح فى التسوية ولا سيما وقد بين المرافى غيرهم

\* ميراث الاخوة للاب والام \*

(قال مالك الامر مجتمع عليه عندنا ان الاخوة للاب والام) أى الاشقاء (لا يرثون مع الولد الذى ذكر شيئا ولا مع ولد الابن الذى ذكر شيئا ولا مع الاب ذنبا) بكسر اللدال واسكان النون مدها تحية أى قريبا احتراز من المجد أبى الاب (شيئا وهم يرثون مع البنات وبنات الابناء ما لم يترك المتوفى حدا أب ما فضل من المال) مفعول يرثون (يكونون فيه عصبه يبدأ بمن كان له أصل فريضة مسماء ومعطون قرانهم فان فضل بعد ذلك فضل) زيادة على الفريضة (كان للاخوة للاب والام) أى الاشقاء (يعلم عصبه بينهم على كتاب الله عز وجل ذكرنا كانوا أو أنا ما للذكر مثل حظ الانثيين فان لم يفضل شيء فلا شيء لهم) لانهم عصبه يستقطون باستغراق ذوى الفروض السهام (قال وان لم يترك المتوفى أباً ولا جداً أباً ولا ابناً ولا ولداً بن ذكراً كان أو أنثى فانه يعرض للاخت الواحدة للاب والام النصف فان كانتا اثنتين فما فوق ذلك من الاخوات للاب والام فرض لهما الثلثان فان كان معهما أخ ذكر فلا فريضة لاحد من الاخوات واحدة كانت أو أكثر من ذلك ويسدأ بمن شركهم) فى الميراث (بفريضة مسماء ومعطون قرانهم ما فضل بعد ذلك من شيء كان بين الاخوة للاب والام للذكر مثل حظ الانثيين الا فى فريضة واحدة فقط لم يكن لهم) أى الاشقاء (وهى شتى) لاستغراق اصحاب الفروض للسهام (فاشتركوا مع بنى الام فيها) لان الام تجتمعهم (وللك الفريضة) الملقبة بالجزارية والمشاركة وغير ذلك (هى امرأه وميت وركت زوجها وامها واخوها لامها واخوها لابنها وامها فكان زوجها النصف) اذا ولد ليحججه عنه (ولامها السدس ولاخوتها لامها الثلث فلم يفضل شيء بعد ذلك) للاشقاء فاشترك بنو الاب والام فى هذه الفريضة مع بنى الام فى ثلثهم فيكون للذكر مثل حظ الانثى من أجل انهم كانوا اخوة (المتوفى) وهو المرأة (لامها وامها ورثوا بالام) فانزادهم الاب الاقربا (وذلك ان الله تبارك وتعالى قال وان كان رجل يورث منه صفة راجح (كلالة) أى لا والد له ولا ولد (أو امرأة) يورث كلاله (وله) أى للموروث كلاله (أخ وأخت) أى من أم وقرأه ابن مسعود وغيره (فكل واحد منهما السدس) مما ترك (فان كانوا أكثر من ذلك) أى من واحد (فهم شركاء فى الثلث) يستوى فيه ذكرهم وانثاهم (فان ذلك شركوا) أى الاشقاء (فى هذه الفريضة) مع الاخوة للام (لانهم كلهم اخوة للمتوفى لأمه) فلذا اشتركوا فى الثلث

\* ميراث الاخوة للاب \*

(قال مالك الامر مجتمع عليه عندنا ان ميراث الاخوة للاب اذا لم يكن معهم احد من بنى الاب والام) أى الاشقاء (بمنزلة الاخوة للاب والام سواء ذكرهم كذا ذكرهم وانثاهم كانتهم الانثى لا يشركون مع بنى الام فى الفريضة التى شركهم فيها بنو الاب والام) وهى السابقة فوق هذه الترجعة (لانهم) أى الاخوة

للأب (مردوان ولد الأم) أي أنهم تادم الأم (التي جمعت لأبها) أي الأشقاء إذا لام محتلفة  
 فجميعها في الولادة فيبطلون (قال مالك) موصفا لما حكى عليه الإجماع (فإن اجتمع الأخوة للأب  
 والأم والأخوة للأب وكان في بني الأب والأم ذكر فلا ميراث لأحد من بني الأب) بتقديم الأشقاء عليهم  
 لأدلائهم بجهتين (وإن لم يكن بين الأب والأم إلا امرأة واحدة أو أكثر من ذلك من الأناث) اثنتان  
 فصاعدا (لا ذكر معهن فإنه يفرض للأخت الواحدة للأب والأم النصف ويفرض للأخوات للأب  
 والبن نصف الثلثين فإن كان مع الأخوات للأب ذكر فلا فرضه لهن ويسد بابهن إلى الفرائض المستأجرة  
 فيه بطلون فرائضهم) فإن كانت شقيقة واحدة أعطت النصف واثنتان فأكثر الثلثين (فإن فصل بين  
 ذلك فصل كان بين الأخوة للأب للذكر مثل حظ الأنثيين فإن لم يفضل شيء فلا شيء لهن) كافي المشتركة  
 السابقة (فإن كان الأخوة للأب والأم امرأتين أو أكثر من ذلك من الأناث فرض لهن اثنتان) كما قال  
 تعالى فإن كانتا اثنتين فلهما الثلثان مما ترك (ولا ميراث معهن الأخوات للأب إلا أن يكون معهن أخ  
 لأب فإن كان معهن أخ لأب يبدى بمن شركه يفرضه مائة فأعطوا فرائضهم فإن فضل بعد ذلك فضل  
 كان بين الأخوة للأب للذكر مثل حظ الأنثيين وإن لم يفضل شيء فلا شيء لهن) لأنهم عصمة سقطوا  
 باستغراق الفروض (ولنبي الأم مع بني الأب والأم ومع بني الأب للواحد السادس وللأثنين فصاعدا  
 الثلث للذكر منهم مثل حظ الأنثيين فيه بمنزلة واحدة سواء) لورائهم بالأب

\* (ميراث الجد) \*

(مالك عن يحيى بن سعيد) لانساري (أنه بلغه أن معاوية بن أبي سفيان) صحرا حرب الأموي (كتب  
 إلى زبدي بن ثابت) الانصاري الذي قال فيه النبي صلى الله عليه وسلم أفرضكم زيد (يسأله عن الجد  
 فكتب إليه زيد بن ثابت أن يكتب إلى ثعلبة عن الجد والله أعلم وذلك ما لم يكن يقضى فيه إلا الإمرأ  
 يعني الخلفاء) (وقد حضرنا المحققين قبلك) يعني عمرو عثمان (بخطابه النصف مع الأخ الواحد والثلث  
 مع الاثنين فإن كثرت الأخوة ليسقطوه من الثلث) وروى البيهقي بإسناد صحيح أن عمرو قضى أن الجد يقام  
 الأخوة للأب والأخوة للأم ما كانت المقاسمة خير إليه من الثلث فإن كثرت الأخوة أعطى للجد الثلث  
 وفي فوطد أبي جعفر الرازي بسند صحيح عن عبيدة بن عمرو قال حفظت عن عمر في الجد مائة قضية مختلفة  
 واستبعد بعضها وبأوله الرازي صاحب المسند على اختلاف حال من يترك مع الجد كان يكون له أخ  
 واحدا أو أكثر وأخت واحدة أو أكثر وبنارواه يزيد بن هارون عن عبيدة بن عمرو قال أتتني لأستعطف  
 عن عمر في الجد مائة قضية كلها ينقض بعضها بعضا (مالك عن ابن شهاب عن أبيه) بفتح القاف وكسر  
 الموحدة واسكان التحتية ومادهم له مفتوحة فيها (ابن ذؤيب) بدال معجمة مضمر الخراجي المدني  
 نزيل دمشق من أولاد الصحابة وله رؤية مات سنة بضع وخمسين) (ابن عمر بن الخطاب فرض للجد الذي  
 يفرض له الناس اليوم) من مقاسمة الأخ الواحد بالنصف والاثنين بالثلث فإن زاد وأخاه الثلث (مالك  
 أنه بلغه عن سليمان بن يسار أنه قال فرض عمر بن الخطاب وعثمان بن عفان وزيد بن ثابت للجد مع الأخوة  
 الثلث) (ولعبد الرزاق عن إبراهيم النخعي قال كان زيد يشرك الجد مع الأخوة إلى الثلث فإذا بلغ الثلث  
 أعضاء وللأخوة ما بقى) (قال مالك والأمر مجتمع عليه عندنا والذي أدركت عليه أهل العلم ببلادنا أن الجد  
 أب الأب لأبث مع الأب دينا شيئا) لادلائه به (وهو يفرض له مع الولد الذكر ومع ابن الابن الذكر  
 السادس فرضه) كالأب ومع بنت ابنتي ابن وإن سفل فصاعدا السادس فرضا والباقي تعصفا في  
 الصحيح عن ابن عباس وابن الزبير أن الذي قال فيه رسول الله صلى الله عليه وسلم لو كنت متخذًا من  
 هذه الأمة خليلا لاتخذته ولكن خلة الإسلام فإنه أفضل فإنه أنزله أباً (وهو فيما سوى ذلك ما يترك الحق)

الحديث عن ابن شهاب عن قبيصة لم يدخلوا بينهما أحدا والحق ما قاله مالك وقد تابعه عليه أبو الويس  
 انتهى وكذا قال الترمذي والنسائي الصواب حديث مالك (أنه قال جاءت المجذبة) أم الأم (إلى  
 أبي بكر الصديق تسأله ميراثها) من ولد بنتها (فقال لها أبو بكر مالك في كتاب الله شيء وما علمت لك  
 في ستة رسول الله صلى الله عليه وسلم شيئا فأرجعي حتى أسأل الناس) عن ذلك (فسأل الناس)  
 بعد ما صلى الظهر ركعتي رواية عبد الرزاق عن معمر (فقال المغيرة بن شعبه) من معمر بن وهب عن أبيه  
 الحديثية وروى إمامة الصرة ثم الكوفة ومات سنة تسعين على الصحيح (حضرت رسول الله صلى  
 الله عليه وسلم أعطاهما السدس فقال أبو بكر هل معك غيرك) مر يدا زيادة الثبوت والاستظهار مع  
 الامكان وقصوا الحديث لا عدم قبول خبر الواحد (فتسام محمد بن مسلمة الانصاري) أكبر من اسمه محمد  
 من الصحابة وكان من الفضلاء مات بعد الأربعين (فقال مثل ما قال المغيرة فأنفذه) بذا لمجة (لها)  
 أبو بكر الصديق ثم جاءت المجذبة الاخرى) أم الأب كما رواه ابن وهب (إلى عمر بن الخطاب تسأله ميراثها)  
 فقال مالك في كتاب الله عز وجل شيء وما كان القضاء الذي قضى به (من النبي صلى الله عليه وسلم  
 وخليفته (الأنبياء) أي أم الأم (وما أنا برأي في الفرائض شيئا) حتى أقيس (ولكنه ذلك السدس فإن  
 اجتمعت ما فهو وبينكم) بالسوية (وايتكناخت به) أي انفردت (فهو لها) وفيه ان الصديق لم يكن له  
 قاض قاله أبو عمر ولا خلاف فيه وذهب العراقيون ان أول من استقضى عمر فبعث شريحا إلى الكوفة  
 قاضا وبعث كعب بن سور إلى البصرة قاضا وقال مالك أول من استقضى معاوية وهذا الحديث رواه  
 أصحاب السنن من طريق مالك وغيره (مالك عن يحيى بن سعيد) بن قيس بن عمرو الانصاري  
 (عن القاسم بن محمد) بن الصديق (أنه قال اتت المجذبان) أم الأب وأم الأم (إلى أبي بكر الصديق  
 فأراد ان يجعل السدس لتي من قبل الأم) لانها التي أعطاهما النبي صلى الله عليه وسلم (فقال له  
 رجل من الأنصار) هو عبد الرحمن بن سهل اخو بني حارثة كما في سنن أبيه في (أما) بالفتح وخفة الميم  
 (انك تترك التي لومات وهو حي) كان إياها يرث) لانه ابن ابنتها وتقطعت من لومات وهو حي لم يرثها  
 لانه ابن بنتها وفي رواية البيهقي فقال عبد الله بن خليفة رسول الله قد أعطيت التي لوأنتم ماتت لم يرثها  
 (فجعل أبو بكر السدس بينهما) وصكائه لم يبلغ عمر فقال ما كان القضاء إلا لعرك زاذ في رواية البيهقي  
 وقد روى هذا عنه صلى الله عليه وسلم بإسناد مرسل ثم روى من طريق إسحاق بن يحيى بن الوليد بن  
 عباد بن الصامت عن عباد بن قيس رسول الله صلى الله عليه وسلم أنه قضى للمحدثين من الميراث  
 بينهم ما السدس سواء قال وإسحاق عن عباد مرسل أي منقطع (مالك عن عبد الله بن سعيد) انتهى  
 يحيى) ان أبا بكر بن عبد الرحمن بن الحارث بن هشام كان لا يفرض إلا للمحدثين) أم الأم وأم الأب (قال  
 مالك والامر المجتمع عليه الذي لا اختلاف فيه والذي أدركت عليه أهل العلم يدا ان المجذبة أم الأم  
 لا ترث مع الأم ذنبا شيئا) لادلائها فالحججتها (وهي فيما سوى ذلك يفرض لها السدس فريضة وان  
 المجذبة أم الأب لا ترث مع الأم) لانها تعطىها (ولا مع الأب شيئا) لانها أدات به (وهي فيما سوى ذلك  
 يفرض لها السدس فريضة) اذا انفردت (فاذا اجتمعت المجذبان أم الأب وأم الأم وليس للمتوفى دونهما  
 أب ولا أم فاني سمعت ان أم الأم اذا كانت اقلهما) أقربهما للمتوفى (لها السدس دون أم الأب) أي  
 الأم التي من جهة وهي أم أمه (فان كانت أم الأب اقلهما) أقربهما والمتوفى انما هي التي من جهة الأم  
 كأم أم الأم (أو كانت في القعد) بضم القاف (من المتوفى بمنزلة سواء قال السدس بينهما نصفين قال  
 مالك ولا ميراث لاحد من المجذبات إلا للمحدثين) أم الأم وأم الأب وان عليا فاحداهما من ليس بينهما  
 وبين الميت ذكر أصلا والثانية من بينهما وبينه ذكر هو الأب فقط فأم الأب وأم أمه وان علمت ثمنه

واما ام جده لامة فلا ترث: ثقافا وامام جده لايه فلا ترث عند مالك واجب بقوله (لا به بلعسى) في الحديث الذي اسنده قريبا وهذا مما يعطيك انه يطلق البلاغ على الصحيح (ان رسول الله صلى الله عليه وسلم ورث المجدة ثم سأل ابو بكر) في خلافته (عن ذلك حتى اناه الملب) بفتح الموحدة (عن رسول الله صلى الله عليه وسلم انه ورث المجدة) ام الام كارهوا ابن وهب (فانفذ لها ثم انت المجدة الاخرى) ام الاب (الى عمر بن الخطاب فقال لها اما انازلني في القران شيئا فان اجتمعنا فهو بينكما استكما خلت) انفردت (به فهو لها قال مالك ثم لم نلم ان احدا ورث غير جدتين منذ كان الاسلام الى اليوم) قال العلماء لم يلم يصح عنده ا ولم يبلغه توريث زيد وعلى وابن عباس وابن مسعود ومن وافقهم لام المجدلاب

(ميراث الكلالة)\*

قال ابو بكر الصديق هي من لم يرث اب ولا ابن اخرجه ابن ابي شيبة وعليه جمهور العلماء من الصحابة والتابعين ومن بعدهم قال ابو مسرة عمرو بن شرحبيل التابعي الكبير ما رايتهم الا توطأ واعلى ذلك رواه عبد الرزاق باسناد صحيح قال ابو عبيد وحشي مصنف من تكافله النسب أي تعطف النسب عليه وزاد غيره كانه اخذ طرفه من جهة الولد والوالد وليس له فيه ما اخذوه وقول البصريين قالوا وهو ما نخوذ من الاكليل كان الورثة احاطوا به وايش له اب ولا ابن وقيل هو من كل يكمل يقال كملت النسب اذا تباعدت وطال انتسابها وقيل الكلالة من سوى الولد وولد الولد وقيل من سوى الوالد وقيل هم الاخوة وقيل من الام وقال الازهرى سمي الذي لا والده ولا ولد كلاله وسمى لوارث كلاله سمي الارث كلاله وعن عطاء هي المال وقيل الفريضة وقيل الورثة والمال وقيل بنو العلم ونحوهم وقيل العصة وان بعدوا وقيل غير ذلك ولكن كثرة الاختلاف فيها مع عن عمرانه قال لم قل في الكلالة شيئا (مالك عن زيد بن اسلم ان عمر بن الخطاب) مرسل عنده يحيى والا كثر وروى القعني وابن القاسم عن مالك عن زيد بن اسلم عن ابيه عن عمرانه (سأل رسول الله صلى الله عليه وسلم عن الكلالة) لانها وردت بلفظها مرتين في القرآن واختافت الورثة ففي اول النساء لاختوة الام وفي آخرها شقاء الاب (فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم يكفيك من ذلك الاية التي انزلت في الصيف في سورة النساء) كذا يحيى وعند القعني في آخر سورة النساء قال الواحدى انزل الله في الكلالة آيتين احدهما في الشتاء وفي اول النساء والاخرى في الصيف وهي التي في آخرها وفي مسلم عن عمر ما رجعت رسول الله صلى الله عليه وسلم في شيء مما راجبته في الكلالة وما اغلظ لي في شيء مما اغلظ لي فيه حتى طعن باصبعه في صدري وقال يا عمر لا تكفيك آية الصيف التي في آخر سورة النساء وروى الحارث بن ابي هريرة ان رجلا قال يا رسول الله ما الكلالة قال اما صنعت الاية التي نزلت في الصيف يستفتونك قل الله يقسمكم في الكلالة وفيه فضل عمر عنده صلى الله عليه وسلم ونه من يستنبط المساني من القرآن لانه رد ذلك الى نظره واستنباطه بقوله يكفيك الخ اذ لو كان عنده لا بدري ذلك لازمه ايضا حله فطعن بعض المجدة على عمر بهذه القصة مما بان به جهلهم (قال مالك والامر عندنا المجتمع عليه الذي لا اختلاف فيه والذي ادركت عليه اهل العلم ببلادنا ان الكلالة على وجهين فاما الاية التي انزلت في اول النساء في الشتاء من قوله يوصيكم الله في اولادكم (الى قوله تبارك وتعالى وان كان رجل يورث) صفة والخبر (كلالة) - او يورث خبر وكلالة حال من خبره (او امرأة) تورث كلاله (وله آية او أخت) من أم كافر ايه ابن مسعود وابن ابي وقاص (فاحل واحد منهما السدس) مما ترك (فان كانوا اكثر من ذلك) اثنتي عشرة اعدا (فهم شركاء في الثلث) يستوى فيه ذكرهم وانثاهم (فهذه الكلالة التي لا يرث فيها الاخوة الام حتى لا يكون)

يوجد (ولد ولا ولد) للبنت (وأما الآية التي في آخر سورة النساء) وفي السقيمة (قال الله تبارك وتعالى  
يستقونك) أي يستخبرونك في الكلاله والاسه فتطلب الفتوى يقال استفتيت الرجل في المسألة  
فأفتاني فتوى وقتها وهم السمان وضما موضع الافناء يقال أفتيت فلانا في رؤياها قال تعالى يوسف  
أيها الصديق أفتني سبع بترات سمان ومعنى الافناء اظهري للمشاكل (قل الله يعصمكم في الكلاله)  
متعلق بيقينكم على أعمال الثاني وهو اختيار البصريين ولا عمل الأول لا ضمير في الثاني وله تفسيران  
في القرآن كقوله هاتم أقرؤا كتابه وفي مرسل أبي داود عن أبي سلمة بن عبد الرحمن قال رجل يا رسول  
الله ما الكلاله قال من لم يترك ولد أو والد أو ورثته كلاله (ان أمرو) مرفوع بقول نفسه (هلك)  
مات (ليس له ولد) رفع على الصفة أي هلك أمرو غير ذي ولد أي ابن وإن وقع ولد على الأنثى لا ابن  
سقط الأخوت ولا تنقضها البنت (وله أخت) شقيقة أو لاب (فلها نصف ما ترك) الميت والقاء جواب إن  
(وهو بينهما) جملة استثنائية لا محل لها من الأعراب دالة على جواب الشرط وليست جوابا خلافا  
للصوابين وأبي زيد والضميران عائذان على لفظ أمرو وأخت دون معناه ما هو من باب قوله

وكل أناس قاربوا قيد قتلهم ونحن خلقنا قديمه نهر سار

والهالك لا يرث فالعني وأمرو أخو غيرهما لك يرث أخته له أخرى (أن لم يكن لها ولد) ذكر فإن كان فلا يرث  
لأخ وإن كان أنثى فلا يخ لا مفضل عن فرض البنات وهذا في الأخ للابن وللأب فإن كان لم يقرضه  
السدس كما في أول السورة (فإن كانتا) أي الاختان (الثلثين) أي فصاعدا إلا أنه انزل في جابر وقد كان له  
أخوات (فلهما) أولهن (الثلثان مما ترك) الميت (وإن كانوا) أي الورثة بالاختوة (أخوة) وأخوات فقباب  
المذكر (رجالا ونساء) ذكر كوروا أنا (فولد ذكر) منهم (ممثل حظ الأنثيين) حذف منهم لدلالة  
المعنى عليه (بين الله لكم) شرائع دينكم (أن تضلوا) مفعول لأجله بتقدير مضاف أي كراهة  
أن تضلوا في حكمها كذا قدر المراد وقال الكسائي وغيره لا محذوفة بعد أن والتقدير لا تضلوا إلى  
وحذف لا سائغ ذائع (والله بكل شيء عليم) يعلم الأشياء بكمها قبل كونها بعده ومعنى الميراث  
وفي الصحيحين عن البراءة أحرأية تزات خاتمة النساء قل الله بقتكم في الكلاله أي من الفقراتض (قال)  
مالك فهذه الكلاله التي تكون فيها الاختوة عصمة إذا لم يكن ولد) ذكر (فيموت مع الجد في الكلاله)

فالمجد يرث مع الاختوة لأنه أولى بالميراث منهم وذلك) أي بيان أوليته (أنه يرث مع الجد لورثته  
الموتى السدس) باتفاق كالأب (والاختوة لا يرثون مع الجد كورثته الموتى شيئا) بل لا يقطع عنهم  
(وكيف لا يكون) المجد (كأحدهم) أي الاختوة (وهو يأخذ السدس مع ولد الموتى  
وكيف لا يأخذ الثلث مع الاختوة) الاشتقاء والأب (ومن الأم بأحدون معهم الثلث) فالجد هو الذي  
يجب الاختوة للأم ومنهم مكانه) بازفع فاعل أي وجوده (الميراث) مفعول (فهو أولى) أي أحق  
(بالذي كان لهم) لو لم يكن المجد (لأنهم سقطوا من أجله) ولو أن المجد لم يأخذ ذلك الثلث أخذته بنو الأم  
فإنما أخذ ما لم يكن يرجع إلى الاختوة للأب (لو لم يكن جد) (وكان الاختوة للأم هم أولى) أحق (بذلك)  
الثلث من الاختوة للأب (وكان المجد هو أولى به من الاختوة للأم) ولقد ظاهري في هذه الالفاظ ليست  
للتفضيل لأنه حق لهم لا يشتركون فيه ولكنه عبر بذلك لأنه أورد في مقام الاستدلال

(ما جاء في العمه)

(مالك عن محمد بن أبي بكر بن محمد بن عمرو بن حزم) بالوجه والزاي الانصاري النجاشي المادي  
قاضيها (عن عبد الرحمن بن حنظلة الزرقى) بضم الزاي وفتح الراء والقياف بطن من الأنصار  
(أنه أخبره عن مولى لقريش كان قد جاء يقال له ابن مرسى) بكسر الميم واسكان الراء وسين مهملة

فتحتبه آخره (انه قال كنت جالساً عند عمر بن الخطاب فمما حصل التطور قال) محاجبه ومولاه (بارها) بفتح القسمة واسكان الزاء وبالفتح آخره الف مخضرم أدرك الجاهلية وجمع عمر في خلافة ابي بكر قد قدم في الصلاة (علم) أحضر ذلك الكتاب الكتاب كنية في شأن العمة فتسأل (بالنصب في جواب الامر عنها وتستخير) بوحدة من الاستخبار (فيها) الناس (فأقرب به برفقاً) وكأنه بعد ما أتاه تغير ما كان رأي من سؤال الناس فسمع على دعوى (قد عاتبور) بفتح القوية له وشبه الضمت (أودع) بالفتح والاراد طالب ما ندر منه ما (فيه ماء فصح ذلك الكتاب) ثم قال (لورضيك الله وارثة أقرق) انبتك في كتابك أقر النساء الوارثات فيه (لورضيك الله أقرق) أعاده لنا كدوقل أقرق حتى أسأل واستخير (مالك عن محمد بن ابي بكر بن حرم) نسب به لمجد له شهرة (انه سمع اياه كثيراً) قول كان عمر بن الخطاب يقول عجبا لله (توزن) أي يرثها ابناؤه انهيها (ولا تزن) منهم شيئا

\*(ميراث ولاية العصبية)\*

(مالك الامر اجتماع عليه عند الذي لا اختلاف فيه والذي أدركت عليه أهل العلم ببلدان الاخ للاب والام اولى بالميراث من الاخ للاب) لانه يدلى بجهتين (والاخ للاب اولى بالميراث من بني الاخ للاب والام) لانه اقرب لاي (وبنوا الاخ للاب والام اولى من بني الاخ للاب) لادلائهم بجهتين مع استواء الدرجة (وبنوا الاخ للاب اولى من بني ابن الاخ للاب والام) لانهم اقرب (وبنوا الاخ اولى من العم اخی الاب للاب والام) لقربهم والعم اخو الاب للاب والام اولى من العم اخی الاب للاب) لادلائهم بجهتين (والعم اخو الاب للاب اولى من بني العم اخی الاب للاب والام) لانه اقرب (وابن العم للاب اولى من عم الاب اخی الاب للاب والام) أي الشقيق اقرب الاول فخاصه ان قدم الشقيق انما هو مع التساوي فان كان الذي للاب اقرب قدم كما اشار اليه حيث (قال مالك وكل شيء شئت) بفتح التاء للخطاب (عنه من ميراث العصبه فانه على نحو هذا) أي مثله (انصب المتوفى ومن يشاركه في ولايته من عصبته فان وجدت احدا منهم يلق المتوفى الى اب لا يراه احدهم الى اب دونه فاجعل ميراثه للذي يلقاه الى الاب الا الذي دون من يلقاه الى فوق ذلك) وأفادهم هذا ايضا ان اولى في كلامه كلها بمعنى انه يستحقه دون غيره لا المشاركة (فان وجدت منهم يلقونه الى اب واحد جميعهم جميعا فانظر اقدمهم اقربهم (في النيب فان كان) الاقدم (ابن اب فقط فاجعل الميراث له دون الاطراف) أي الا بعد (وان كان ابن اب وام) مبالغة فلا شيء للاب بعد الشقيق مع الاقرب الذي لاب (فان وجد منهم مستويين يتسبون من عدد الاباء الى عدد واحد حتى يلقوا بن المتوفى جميعا وكانوا كلهم جميعا بنى اب وابني اب وام) معا فاجعل الميراث بينهم سواء وان كان والد بعضهم احاد والمتوفى للاب والام وكان من سواء منهم انما هو اخو بن المتوفى لايه فقط فان الميراث لبني اخی المتوفى لايه وامه) لانه يدلى بالمجهيتين (دون بني الاخ للاب) لادلائهم بجهة واحدة (وذالك ان الله تبارك وتعالى قال واولوا الارحام ذوو القربان (بعضهم اولى ببعض في كتاب الله) اللوح المحفوظ (ان الله بكل شيء عليم) ومنه حكمة الميراث والاية وان كان سببا فاني انهم اولى في الارث من التوارث بالايمان والهجرة المذكور في الآية التي قبله لكن الامام استدلل بمعم لفظها على ما ذكره ايضا (قال مالك والمجد بابوا الاب اولى من بني الاخ للاب والام واولى من العم اخی الاب للاب والام بالميراث) فيقدم عليهم فيمنعهم الميراث (وابن الاخ للاب والام اولى من المجد بولاه المولى) فيقدم على المجد

\*(من لا ميراث له)\*

(مالان الامر المجتمع عليه الذي لا اختلاف فيه) تأكيدياً لبقائه (والذي ادرت حابه اهل العلم ببقائه)  
 ان ابن الاخ للام والمجدد بالام والعم اخا لاب للام والجدد بالام وابنة الاخ للاب والام  
 والعمه والخالة لارثون بأرحامهم شيئاً) ولولا ذكر وارث غيرهم بل يكون لبيت المال (وانه لارث  
 امرأته بعد نسب من المتوفى عن سمي في هذا الكتاب) يعني الارسة المذكورة (امرجهما شيئاً وأنه  
 لارث احد من النساء شيئاً الا حيث سمين) في الكتاب والسنه (وانما ذكر الله تبارك وتعالى  
 في كتابه ميراث الام من ولدها) السدس والثلاث (وميراث البنات من ابين) ومثلون بنات  
 الابن (وميراث الزوجه من زوجها) لربع او الثمن (وميراث الاخوات للاب والام وميراث  
 الاخوات للاب) في قوله وله اخت فاما نصف ما ترك الاية (وميراث الاخوات للام) في آية لستاه  
 وان كان رجل يورث كلالة وامرأة وله اخ واخت فلا لكل واحد منهما السدس الاية فهو لا يخص  
 نسوة الوارثات بنص الكتاب بادخال بنات الابن في البنات حيث لا بنات (ورثت المجددة بالذي حابه  
 عن النبي صلى الله عليه وسلم فيها) انه اعطاها السدس (و) السابعة (المرأة ثمن من اعطيت من  
 نفسها) بالرفع تأكيدي (لان الله تبارك وتعالى قال في كتابه فاخوانكم في الدين ومواليكم) ومن  
 جملة الموالى الاثنى العشرة

**\* (مراثی امین المان) \***

(مالك عن ابن شهاب) محمد بن مسلم (عن علي بن حسين بن علي) بن ابي طالب الهاشمي زين العابدين ثقة ثبت عابد فقيه فاضل قال الزهري ما رأيت قرشياً أفضل منه مات سنة ثلاث وتسعين وقيل غير ذلك (عن عمر بن عثمان بن عفان) الاموي كذا قال مالك عمر بن عمر بن شهاب يقولون عمرو بن قنقح الدين ولا بن القاسم عمرو بن قنقح الدين وايحيى بن بكير عن مالك بالشك عمر بن عثمان أو عمرو بن عثمان والثابت عن مالك عمر بن عمر بن شهاب كبرواه يحيى والاكثر وذكر ابن مهدي ان مالكاً قال له ترائي لا اعرف عمر من عمرو وهذه دار عمر وهذه دار عمرو ولا خلاف ان عثمان له ابنان عمر وعمر واثما الخلاف في هذا الحديث فأصحاب ابن شهاب يقولون عمرو الامالك كذا قال عمر وراجعه الشافعي ويحيى القطان فقال هو عمرو وأبي أن يرفع وقال كان لعثمان اس اسمع عمر هذه داره ومالك لا يكاد يتناس به غيره حدثنا واثنان السك الغلط لا يسلم منه احداً والجماهير اولى ان يسلم لها وأبي المحدثون أن يكون الامعمرو بالواو وقال ابن المديني قبل لابن عيينة مالك يقول عمر فقال لقد سمعته من الزهري كذا وكذا مرة وتقديده منه فما قال الامعمرو وقال أحمد بن زهير خالف مالك الناس قاله ابن عبد البر وكذا حكم مسلم وسيره على مالك بالرواه فيه وروى ابو الفضل السليمانى عن معمر بن عيسى قال مالك الناس يقولون انك تخطى في اسمي الرجال تقول عبد الله الصنابجي واثما هو ابو عبد الله وتقول عمر بن عثمان واثما هو عمرو وتقول عمر بن المحكم واثما هو معاوية فقال مالك هكذا حفظنا وهكذا وقع في كتابي ونسخ خطي ومن يسلم من الخط وقد جعل ابن الصلاح ذلك مثالا للنكر وتعقبه العراقي بأنه لا يلزم من تفرده مالك من بين الثقات باسم هذا الراوي مع ان كلامهما ثقة نكارة المتن ولا شدوذه بل المتن على كل حال صحيح غايته ان يكون السند منكراً أو شاذ الخ الفاتحات لما لك في ذلك والنكارة تقع في كل من السند والمتن (عن اسامة بن زيد) الحب اس المحب رضى الله عنهما (ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قال لا يرب



ولا يتكفون : فانما اثنان الكافر لا يرث المسلم فلا دخل للقول فيه للاجماع عليه قاله ابن عبد البر  
ومعلوم ان القياس مع وجود النص فاسد الاعتبار وقد احتج له ايضا بقوله صلى الله عليه وسلم الاسلام  
يملو ولا يعلى واجيب بان معناه تفضيل الاسلام وليس فيه تعرض للارث فلا يترك النص الصريح لذلك  
قال ابن عبد البر والذي عليه سائر الصحابة والتابعين وفقهاء الامصار ان المسلم لا يرث الكافر وكان  
الكافر لا يرث المسلم عملا بهذا الحديث فان المجتزأ فيما تنازع فيه المسلمون كتاب الله فان لم يبين فيه ذلك  
فالسنة وقد ثبت عن النبي صلى الله عليه وسلم انه قال لا يرث المسلم الكافر بقول الاثمة المحفوظ الثقات  
فكل من خالفه محجوج به (مالك عن ابن شهاب عن علي بن حسين بن علي بن ابي طالب) الملقب بزين  
العابد بن المدفون بالمدينة عند عمه الحسن وجدة فاطمة وما يذكر من مشهده بمصر ص (انه اخبره  
انما ورث ابا طالب) عبد مناف واسمه وكنيته واحد وشذ من قال اسمه عمران بل هو قول باطل  
(عقل) بفتح العين وكسر القاف الحجابي تأخر اسلامه الى الفتح وقيل اسلم بعد الردية وهاجر في اول  
سنة ثمان (وطالب) الذي يكنى به ومات كافر اقبل بدر لانهما كانا كافرين وقت موت ابي طالب  
(ولم يرته علي) ولا جعفر لانهما كانا مسلمين كما جاء التعديل بذلك في بعض طرق الحديث عند البخاري  
(قال) علي بن حسين (فلذلك) اي لان المسلم لا يرث الكافر (تركنا نصيبنا) اي حصة جذهم علي من  
أبيه ابي طالب (من الشعب) بكسر فاسكان كان منزل بني هاشم غير مساكنهم كان لها شتم ثم صار لابنه  
عبد المطلب قسمه عبد المطلب بن بنيه حين ضعف بصره وصار للنبي صلى الله عليه وسلم حظ ابيه كذا  
قال صاحب المطالع وغيره مع ان عبد الله مات في حياة ابيه فاعل اعمام المصطفى جع لواله حظ ابيه  
لو كان حيا فيكون ابتداء عطية من اعمامه اوان عبد المطلب قسمه في حياة عبد الله فلما مات صار للنبي  
صلى الله عليه وسلم حظ ابيه وهذا على تسليم انهم كانوا وافقون شرعنا والا فلا اشكال قال المحافظ وهذا  
يدل على تقدم هذا الحكم من اوائل الاسلام لموت ابي طالب قبل الهجرة ويحتمل أن الهجرة فلما وقعت  
استولى عقيل وطالب على ما خلفه ابوطالب وكان وضع يده على ما خلفه ابوالنبي صلى الله عليه وسلم لانه  
شقيقه وكان صلى الله عليه وسلم عنده بعد موت جذه فلما مات ابوطالب ثم وقعت الهجرة لم يمس طاب  
وتأخر اسلام عقيل استولى على ما خلف ابوطالب ومات طاب قبيل بدر وتأخر عقيل فلما تقرر حكم  
الاسلام بترك توريث المسلم من الكافر استمر ذلك بيد عقيل وكان عقيل قد باع تلك الدور وكها وأقر صلى  
الله عليه وسلم عقيل على ما يخصه هو تفضلا عليه واسما له وتألفا أو تهيجا لتصرفات الجاهلية كما اتضح  
انكيتهم وحكي الفاكهى ان الدار لم تزل بيد أولاد عقيل حتى باعوه للمحمد بن يوسف أنى الحجاج بمائة  
ألف دينار (مالك عن يحيى بن سعيد عن سليمان بن يسار ان محمد بن الأشعث) بن قيس السكدي  
الكوفي ثقة من كبار التابعين وروى من ذكره في الصحابة مات سنة سبع وستين (أخبره ان عمه له يهودية  
انصراسه يوفيت وان محمد بن الأشعث ذكر ذلك لعمر بن الخطاب وقال له من رثها قال عمر بن الخطاب  
دينها) وكذا رواه ابن جرير عن عمرو بن ميمون عن القيس بن قيس عن عمر بن الخطاب ما رواه انثوري عن  
حماد عن ابراهيم ان عمر قال أهل الشرك نرثهم ولا يرثونا قاله ابن عبد البر فاعل عمر يرجع عن هذا الى  
ما قبله (ثم اتى عثمان) في خلافته (فسأله عن ذلك فقال له قتيبان ترى نسبت ما قال لك عمر بن  
الخطاب يرثها أهل دينها) وفائدة ذكر هذه ونحوه بعد المرفوع الاشارة لبقاء العمل به فلا يطرأ احتمال  
نسخ وتامع ما لكافي برواية هذا الاثران جرح وابن عيينة وغيرهما عن يحيى بن سعيد بن كافي التهيد  
(مالك عن يحيى بن سعيد) الانصاري (عن اسماعيل بن أبي حكيم) القرشي مولاهم المدني شيخ مالكا  
روى عنه هنا بواسطة (ان نصرايا اعتمقه عمر بن عبد العزيز قال اسماعيل فأمري عمر بن عبد

الزبير ان اجعل ماله في بيت المال) لان المسلم لا يرث الكافر (مالك عن النخعي عنده انه سمع سعد بن المسيب يقول ابني) اي امتنع (ممن الخطاب ان يورث احدا من الاعمالي الا احدا ولد في العرب) بمجرد دعوى القرابة واقرار بعضهم لبعض فاما اذا عرف ذلك وثبت بعدول مسلمين فذلك كالولادة في ارض الاسلام يتوارثون بذلك قاله ابن القاسم عن مالك (قال مالك وان حاءت امرأة حامل من ارض العدو فوضعت في ارض العرب فهو ولد هاجر ثم ان مات وترثه ان مات ميتة هاجر في كتاب الله) السدس والثلاث (والامر بالجمع عليه عندنا والسنة التي لا اختلاف فيها والذي ادركت عايشه اهل العلم ببلدنا انه لا يرث المسلم الكافر بقرابة ولا ولاء) اي عتق فان كان رقيقا اخذ ماله بالمالك لا الارث (ولا رحم) عملا بقوم لا يرث المسلم الكافر (ولا يحجب احدا عن ميراثه) لان من لا يرث لا يحجب وارثا كما (قال مالك) وكذلك كل من لا يرث اذا لم يكن ذويه وارث فانه لا يحجب احدا عن ميراثه (اذ لا معنى لحجب من لا يرث \* (من جهل امره بالقتل او غير ذلك) \*

(مالك عن ربيعة بن ابى عبد الرحمن عن غير واحد من علمائهم انه لم يتوارث من قتل يوم الجمل) يوم الخميس عاشر جمادى الاولى وقيل خامس عشرة سنة ست وثلاثين اضيف الى الجمل الذي ركبته عائشة في مسيرها الى البصرة واسمها عسكرا شتراد لها يعلى بن امية الصخاني بما تاتي درهم على الصبي وقيل بأربعمائة وخرجت مع طلحة والزبير في ثلاثة آلاف منهم ألف من اهل المدينة ومكة تدعو الناس الى طلب قتله عثمان لان كثير منهم انضموا الى عسكرا على من غير رضى منه لكنه خشي الفتنة لكثرةهم وتغلبهم فخرج على اليهم فراسلوه في ذلك فأتى ان يدفع اليهم الا بعد قيام دعوى من ولى الدم بثبوت ذلك على من ياشره بنفسه وكان بينهم مقتله عظيمة من ارتفاع الشمس الى العصر قتل فيها من اصحاب الجمل ثمانية آلاف وقيل سبعة عشر الفا ومن اصحاب على نحو الف وقطع على خطام الجمل نحو من ثمانين كفا معظمهم من بنى ضبة كلما قطعت يد رجل اخذ الحطام آخر وفي ذلك يقول قائلهم

نحن بنى ضبة اصحاب الجمل \* نتزع الموت اذا الموت نزل \* والموت احلى عندنا من العسل

وكأنوا قد لبسوه الادراع الى ان عقروا فانه زموافا مر على يحمل اليهودج من بين القسلي فاحتمله محمد بن الصديق وعمار بن ياسر وجهز على عائشة وخرج اخاها محمد معها وشيعها على بنفسه اميا لا وشرح بينه معها يوما (ويوم صفين) بكسر الصاد المهملة والفاء الشديدة موضع قرب الرقة بشاطئ الفرات كانت به الواقعة العظمى بين علي ومعاوية عترة صفر سنة سبع وثلاثين فن شتم احترز الناس السفري صفر وذلك ان عليا بايعه اهل الحبل والعقد بعد قتل عثمان وامتتع معاوية في اهل الشام فكتب اليه على مع جرير الجبلي بالدخول في الطاعة فأتى فخرج اليه على في اهل العراق في سبعين الفا فيهم تسعون بدر يا وسبعائة من اهل بيعة الرضوان واربعائة من سائر المهاجرين والانصار وخرج معاوية في اهل الشام في خمسة وثمانين الفا ليس فيهم من الانصار الا النعمان بن بشير وصلة بن مخند والتقي الجمعان بصفين ودامت الحرب مائة يوم وعشرة ايام فقتل من اهل الشام سبعون الفا ومن اهل العراق عشرون الفا وقيل خمسة واربعون الفا من اهل الشام وخمسة وعشرون الفا من اهل العراق وآل الامر في معاوية ومن معه الى طلب التحكيم ثم رجع على الى العراق فخرجت عليه المحرورية فقتلهم بالنهر وان مات به بذلك فبايع ابنه الحسن اربعون الفا على الموت وخرج باليساكر لقتال اهل الشام وخرج اليه معاوية فوقع بينهم الصلح كما قال صلى الله عليه وسلم ان ابني هذا سيد ولعل الله يصلح به بين فئتين من المسلمين (ويوم الحرة) بفتح الحاء المهملة والراء المشددة ارض ذات حجارة سود كانهم احرق بالنار نفاها المدينة كانت به الواقعة بين اهلها وبين عسكر يزيد بن معاوية وهو سبع وعشرون الف فارس وخمسة عشر الف

راجل سنة ثلاث وسعين بسبب خلع اهل المدينة يزيد وولوا على قريش عبد الله بن مطيع وعلى الانصار عبد الله بن حنظلة وخرجوا على يزيد عثمان بن محمد بن ابي سفيان من بين اظهروهم فأباح مسلم بن عقبة أمير جيش يزيد المدينة ثلاثة أيام يقتلون ويأخذون النهب ووقوا على النساء حتى قيل جات في تلك الايام ألف امرأة من غير زوج واقض فيها ألف عذراء وبلغت القتلى من وجوه الناس سبع مائة من قريش والانصار ومن الموالي وغيرهم من نساء وصبيان وعبيد عشرة آلاف وقيل قتل من القراء سبع مائة ثم اخذ عقبة عليهم البيعة ليزيد على انهم عبيده ان شاء عتق وان شاء قتل وفي البخاري عن سعيد بن المسيب ان هذه الواقعة لم تبق من اصحاب الحد ية ما احدا ثم سار الى قتال ابن الزبير بمكة فقات يقيده واستخلف على الجيش حصين بن غير بعد يزيد اليه بذلك فنزل مكة وحاصرها ورمى الكعبة بالمنجنيق فجاء الخبر بموت يزيد فرحل بالجيش الى الشام (ثم كان يوم قديد) بضم القاف مضغروم موضع قرب مكة (فلما يورث احد من صاحبه شيئا الامن علم انه قتل قبل صاحبه) اذ لا رث بالثك (قال مالك وذلك الامر الذي لا اختلاف فيه ولا شك عند احد من اهل العلم بالمدينة) وكذلك العمل في كل متوارفين هلكا بعرق او قتل او غير ذلك من الموت) كعدم (اذا لم يعلم ايهما مات قبل صاحبه لم يرث احد منهما من صاحبه شيئا وكان ميراثهما لمن بقي من ورثتهما يرث كل واحد منهما ورثته من الاحياء) الموجودين بعده (وقال مالك لا ينبغي) لا يصح (ان يرث احدا بالثك ولا يرث احدا احد الا باليقين من العلم والشهادة وذلك ان الرجل يهلك هو ومولا له الذي اعنته ابوه فيقول بنو الرجل العربي) اي الذي اعتق (قد ورثه ابونا فليس ذلك لهم ان يرثوه) بدل من اسم الاشارة ونكتته وصفه بقوله (بغير علم ولا شهادة انه مات قبله) بل بمجرد قولهم (وانما يرثه اولي الناس به من الاشياء) اي اقربهم اليه (ومن ذلك ايضا الاخوان للاب والامم يمتون ولا حدهما ولد والاخر لا ولده ولهما اخ لا يهما فلا يعلم ايهما مات قبل الاخر يورث الذي لا ولده لانه لا يورثه وليس لشيء اخيه لايه وامه شيء) لتقديم الاخ على ابن الاخ (ومن ذلك ايضا ان تملك العمة وابن اخيها وابنة الاخ وعمها فلا يعلم ايهما مات قبل فان لم يعلم ايهما مات قبل لم يرث العلم من ابنة اخيه شيئا) في الصورة الاولى (ولا يرث ابن الاخ من عمته شيئا) في الثانية

\*(ميراث ولد الملاعنة وولد الزنا)\*

الملاعنة بفتح العين المهملة ومحوز كسرهما وهي التي وقع اللعان بينها وبين زوجها (مالك انه بلغه ان عروة بن الزبير كان يقول في ولد الملاعنة وولد الزنا انه اذا مات ورثته امه جقها) بالنصب بدل من ضمير ورثته (في كتاب الله عز وجل) السدس والثلث (واخوته لأمه حقوقهم) السدس للواحد والثلث للآخرين فصاعدا (ورث البقية موالى امه ان كانت مولاة) أي معتقة (وان كانت عربية) أي حرة اصلية (ورث حقها وورث اخوته لأمه حقوقهم وكان ما بقي للسلين) أي بيت المال (قال مالك وبلغني عن سليمان بن يسار مثل ذلك وعلى ذلك أدركت اهل العلم ببلدنا) وهو قول جمهور العلماء واكثر فقهاء الامصار وعند أبي داود ومن مرسل مكحول ومن رواية عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده قال جعل النبي صلى الله عليه وسلم ميراثا بن الملاعنة لأمه ولورثتها من بعدها وعند اصحاب السنن الاربعة وحسنه الترمذي وصححه الحاكم عن واثله رفعه فقوز المرأة ثلاثة موارث عتيتها ولقيطها وولدها الذي لا عنت فيه وفي اسناده عمرو بن روية بضم الراء وسكون الواو وفوحدة مختلف فيه ووثقه احمد وله شاهد من حديث ابن عمر عند ابن المنذر يأتى في اللعان من حديث سهل بن سعد ثم جرت السنة في ميراثها

الحمد لله رب العالمين وصلى الله تعالى وتعالى وتعالى  
 زافع عن ابن عمر أن رجلا لا عن امرأته في زمن النبي صلى الله عليه وسلم وأنتى من ولدها ففرق  
 الذي صلى الله عليه وسلم بينهما والحق الزند بالمرأة والله تعالى أعلم بالصواب  
 ونسأله العون على التمام خلافا للوجوب به في حديثه صلى الله عليه وسلم  
 فرج من نسويده جامعته الحقير شهادته في في عشرة يوم الخميس  
 ثمانى عشر ذى الحجة سنة احدى عشرة بعد مائة  
 وألف تحققت بلف برآمين

هذا آخر الجزء الثاني من أجزاء المؤلف وأول الثالث بعد البديلة كتاب الزكاح

الجزء الثالث

بمجموعه كل ملبع هذا بالمطبعة الكسليه بمصر الخبيبه في شهر المولد الشريف من سنة ١٢٨٠  
 وقد اعتنى بتصحيحه الفقيه نسر ابو الوفاء الموريتى الا انى اطاعت بعد الطبع على غلط في مواضع قليلة  
 بحبان انبه على صوابها في صفحة ٧٩ آخر سطر منها على وقت الوجوب بل يقتضى اضافة هذه  
 الزكاة الى الفطر من رمضان وأما وقت الوجوب فيطلب ص ٨٠ س ٣ ابن روادى الاكتساب لها ١٧  
 لانها طهارة وليسرا ٢٠ في عبده صدقة الا صدقة ٢٢ يخرج عنه ٢٦ لقوله فيه ٢٩ يلزم عليه  
 لتدخل ٣٠ من وجبت وعلى من وجبت ص ٢٠٣ س ٢٧ عن أهل من أهل مكة  
 ص ٢١٧ س ٣٠ وسلم قال للهذا بدر ص ٢٣١ س ١٩ اومن النقي  
 ثم انه سبق بالهامش أول كتاب الزكاة انه أول الثلث الثاني وان اصفى يعنى الشارح جملته  
 ثلاثة أجزاء وقد اتبعنا في ذلك ما هو مكتوب على هامش نسخة السادة المغاربة المذعبي  
 ناسخها ما قبلتها على نسخة المؤلف مع ان المؤلف نفسه صرح قبيل كتاب  
 المحدود بتمام الجزء الثالث في التاريخ المذكور هناك وان أول الرابع  
 كتاب المحدود فلعل الناسخ المذكور لم يطبع على ما قاله  
 الشارح هناك ليكون جعل الثالث والرابع  
 متصليين في مجلد واحد والله  
 سبحانه وتعالى  
 أعلم